شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك
(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له
د. علي بن محمد بن وني
بمشاركة
د. هاني محمد الطنطاوي — نبيل صلاح سليم

المجلد الثاني

دار ابن الجوزي

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

٢

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن
شرح ابن عقيل على ألفية جمال الدين محمد بن مالك./ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل.- الدمام، ١٤٤٠هـ
٣مج.
ردمك: ٠ - ٦٢ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)
ردمك: ٤ - ٦٤ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج٢)
١ - اللغة العربية - النحو اللغة العربية - الصرف أ. العنوان
ديوي ٤١٥,١ ٢٨٧٨/ ١٤٤٠

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣
الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:
القاهرة - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com

الطبعة الثانية
١٤٤٤هـ

الباركود الدولي: 9786038245620

شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
(ت ٧٦٩هـ)

على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك
(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له
د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة
د. هاني محمد الطنطاوي نبيل صلاح سليم

المجلد الثاني

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

المُعَرَّفُ بأداةِ التعريفِ[١]

[ص][١٠٦] (أَلْ) حَرْفُ تعريفٍ، أو[٢] اللَّامُ فَقَطْ   فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)[٣]

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في حرفِ التعريفِ في (الرجلِ) ونحوِه؛ فقالَ الخليلُ: المُعَرِّفُ هو (أَلْ). وقالَ سِيبَوَيْهِ[٤]: هو[٥] اللامُ وحدَها. فالهمزةُ عندَ الخليلِ: همزةُ قطعٍ، وعندَ سِيبَوَيْهِ: همزةُ وصلٍ؛ اجْتُلِبَتْ للنطقِ بالساكنِ[٦](*).

[اختلاف النحاة في حرف التعريف في (أل)]

---

(١) هذا أولى من التعبير بـ(أل)؛ لجريانه على كل الأقوال الآتية، ولصدقه بـ(أم) عند حمير، لكن لا حاجة لإضافتها للتعريف؛ لأن أداة الشيء ما يحصله، والأنسب بباقي المعارف؛ حيث لم يقل فيهن: المعرف بالعلمية مثلًا: أن يقول ذو الأداة، والمقام يعينها. قيل: إن كانت الباء سببية فقوله: (أل): حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة، أو: بمعنى (مع) فلا زيادة. «الخضري» (١/ ٨٣).

(٢) أو: لتنويع الخلاف، لا للشك.

وكل ما توسط فيه الخبر: كزيد قائم وعمرو؛ فإن تأخر الخبر ـ وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللأول أو الثاني، أو مخير؟ فيه أقوال: فإن صلح لأحدهما فهو له، وخبر الآخر محذوف نحو: زيد وهند قائم أو قائمة. وهذا كله في (أو) التنويعية؛ لأنها يجب معها المطابقة: كالواو كما في المغني، أمَّا التي للشك ونحوه فلا حذف معها؛ لأنها للأحد الدائر ـ كما أفاده يس.

(٣) (م) التقديرُ: نَمَطٌ إِنْ عَرَّفْتَهُ فَقُلْ فيه: النَّمَطُ؛ أي: إِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ، وجملةُ الشرطِ وجوابِه ـ عَلَى هَذَا ـ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وَهوَ تَكَلُّفٌ لا دَاعِيَ له (م).

(٤) في «الكتاب» (٤/ ٢٢٦).   (٥) في (ك): «هي».

(٦) (م) ذَهَبَ الخليلُ إِلَى أَنَّ أداةَ التعريفِ هِيَ (أَلْ) بِرُمَّتِها، وأَنَّ الهمزةَ: همزةٌ أصليَّةٌ، وأنها همزةُ قَطْعٍ؛ بدليلِ أنها مفتوحةٌ، إذ لو كانَتْ همزةَ وصلٍ لَكُسِرَتْ؛ لأنَّ الأَصْلَ فِي همزةِ الوَصلِ ـ الكسرُ، ولا تُفْتَحُ أو تُضَمُّ إِلَّا لِعَارِضٍ، وليسَ هنا عارضٌ يَقْتَضِي ضَمَّها أو فَتْحَها، وبَقِيَ عليه: أَنْ يُجِيبَ عمَّا دَعَا إِلَى جَعْلِهَا فِي الاستعمالِ هَمْزَةَ وَصْلٍ. =

[(أل) هي أداة التعريف عند الخليل]

[أقسام (أل) المعرِّفة]

و(الألفُ واللامُ) المعرِّفَةُ تكونُ للعهدِ(١)؛ كقولِكَ: (لَقِيتُ رَجُلًا فأَكْرَمْتُ الرجلَ)، و(٢)قولِهِ تعالى: ﴿...كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. ولاستغراقِ الجنسِ(٣)، نحوُ: ﴿إِنَّ

= والجوابُ عِنْدَهُ: أنها إنما صَارَتْ هَمْزَةَ وَصْلٍ فِي الاستعمالِ؛ لِقَصْدِ التخفيفِ الَّذِي اقْتَضَاهُ كثرةُ استعمالِ هَذَا اللفظِ، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أن أداةَ التعريفِ هِيَ (اللامُ) وحدَها، وأنَّ الهمزةَ زائدةٌ، وأنها همزةُ وصلٍ؛ أُتِيَ بها تَوَصُّلًا إِلَى النطقِ بالساكنِ.

فَإِنْ قِيلَ: فلماذا أُتِيَ بالهمزةِ؛ لِيُتَوَصَّلَ بها إِلَى النطقِ بالساكنِ، ولم تَتَحَرَّكِ اللامُ؟

أُجِيبَ عن ذلك: بأنها لو حُرِّكَتْ لكانَتْ إما أنْ تُحَرَّكَ بالكَسْرِ؛ فتَلْتَبِسَ بلامِ الجرِّ، أو بالفتحِ: فتَلْتَبِسَ بلامِ الابتداءِ، أو بالضمِّ؛ فتكونَ مما لا نَظِيرَ له فِي العربيَّةِ؛ فلأجلِ ذَلِكَ عُدِلَ عن تحريكِ اللامِ، وأُبْقِيَتْ عَلَى أصلِ وَضْعِها، وجِيءَ بهمزةِ الوصلِ قبلَها (م).

[حاصل الخلاف في(أل)]

(*) الحاصل من الخلاف في (أل) ـ ثلاثة أقوال:

أحدها: أن حرف التعريف اللام خاصة.

والثاني: أنه (أل) بكمالها، والهمزة همزة وصل.

والثالث: كذلك إلا أن الهمزة همزة قطع.

قال الشاطبي: ومذهب الناظم في غير هذا الكتاب: هو ما نسب إلى الخليل، ويشعر أنه ذهب إلى مذهب سيبويه ـ هنا ـ تعبيره عنه بـ(أل) لا بالألف واللام، ولا باللام، كما يعبر عنه غيره، وتقديمه له حيث قال: **(أل حرف تعريف)**، وتأخير المذهب الآخر، وإنما ساق ذلك مساق التخيير؛ لتنظر أنت في مدارك القولين.

وإذا ثبت ذلك: لم يؤخذ من هنا حكم على الهمزة، وإنما يؤخذ له ذلك من فصل همزة الوصل من باب التصريف، إذ نصَّ هنالك: أنها زائدة، فمذهبه: إذًا ما نقل عن سيبويه، ولكل واحد من هذه المذاهب؛ حجة تعضده وشاهد يؤيده. «المقاصد الشافية» (١/ ٥٥١)، بتصرف.

(١) أي: لتعريف ذي العهد؛ وهو ثلاثة أقسام: ذكري، وعلمي، وحضوري.

(٢) في نسخةٍ: «ومنه» ـ كما في حاشية (ع).

(٣) أي: أفراده، ولو كان مدخولها جمعًا ـ كما حقيقة في المطول إن خلفها كل حقيقة كما مثل. ولذا صحَّ الاستثناء بعده، ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه إن خلفها كل مجازًا؛ كأنت الرجل وزيد الرجل علمًا؛ أي: الجامع لأوصاف كل =

ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ [العصر: ٢]، وعلامتُها: أنْ يَصْلُحَ مَوْضِعَها (كلٌّ).
ولتعريفِ الحقيقةِ[١]، نحوُ: (الرجلُ[٢] خيرٌ مِن المرأةِ)؛ أي: هذه الحقيقةُ خيرٌ مِن هذه الحقيقةِ.

= الرجال. ولخصائص العلم المتفرقة فيهم؛ إذ يصح: أنت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض ـ لاستجماعه صفاتهم، وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف؛ فيكون الاستغراق حقيقة عرفية، كجمع الأمير الصاغة؛ أي: صاغة بلده لا صاغة الدنيا، وليست (أل) في الصاغة موصولة؛ لأن المراد بها الدوام: كالصفة المشبهة، مدخولها في كل ذلك؛ كنكرة مسورة بكل. «الخضري» (١/ ٨٤).

(١) أي: الماهية.

[لام الحقيقة]

(٢) وتسمى (لام الحقيقة والطبيعة والماهية)، وهي: الداخلة على المعرفات؛ كالإنسان حيوان ناطق، والكليات كالإنسان نوع، وبقي من أقسام (أل) ما أشير بها لبعضٍ مبهم واحد أو أكثر: كادخل السوق؛ حيث لا عهد ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣].

[ما فات الشارح من أقسام (أل)]

[عذر الشارح]

قال الخضري (١/ ٨٤): «وتركها الشارح؛ لأنها كـ**(لام الجنس)** في وضعها للحقيقة الحاضرة، لا باعتبار فرد. وإنما حملت على ذلك البعض من المقام، والقرينة كالدخول، والأكل فيما ذكر، لا من الوضع؛ فهي داخلة في (لام الجنس) عند النحاة، **وأما البيانيون**: فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة؛ التي لذلك البعض في الذهن، وإن كان هو مبهمًا، ومدخول هذه، وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجري عليه أحكام المعارف؛ كمجيئه مبتدأ وذا حال، ووصفًا للمعرفة ـ إلا أنه في المعنى كالنكرة نظرًا لقرينة ذلك البعض المبهم، ولذا نعت بالجملة في قوله:

[وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي]

وليس نكرة حقيقة؛ لأن النكرة ما وضع لبعض مبهم، أو للحقيقة في ضمنه. وهذا للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلًا ـ كما علمت؛ فالمجرد، وذو اللام بالنظر للقرينة، سواء في الإبهام، وبالنظر لأنفسهما مختلفان، وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كلقيت أسامة؛ كما أفاده السعد ـ في شرح التلخيص».

[حاصل أقسام (أل) عند النحاة]

قال: والحاصل أن (أل) عند النحاة ثلاثة أقسام: واحد للجنس، واثنان للفرد، وعند البيانيين: أربعة. لكنها ترجع إلى خمسة أو ستة؛ لأن العهدية ثلاثة أقسام. ورجح السيد الصفوي: أنها قسمان فقط؛ لأنها إما لحصة معهودة خارجًا بأقسامها الثلاثة، أو للجنس من حيث هو فإن قصد ذلك: فـ(لام) الحقيقة، أو من حيث =

و(**النمطُ**) ضَرْبٌ من البُسُطِ، والجمعُ: أنماطٌ، مثلُ: سَبَبٍ وأسبابٍ، و(**النَّمَطُ**) أيضًا [٣٤/ظ]: الجماعةُ من الناسِ[١]؛ أَمْرُهُم[٢] واحدٌ، كذا[٣] قالَه الجَوْهَرِيُّ[٤].

[(أل) الزائدة][ص] **[١٠٧] وقَدْ تُزَادُ[٥] لَازِمًا كَـ(اللَّاتِ[٦]، والآنَ، والَّذِينَ)، ثُمَّ (اللاتِ[٧])**

[١٠٨] ولاضْطِرَارٍ، كَـ(بَنَاتِ الأَوْبَرِ) كذا و(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)

ذَكَرَ المصنِّفُ في هذيْن البيتيْنِ: أنَّ الألفَ واللامَ تأتي زائدةً، وهي في زِيادَتِها على قسميْنِ: لازمةٍ، وغيرِ لازمةٍ.

= وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك: فـ(لام) العهد الذهني، أو في جميع الأفراد: فـ(لام) الاستغراق، ومع عدم قرينة البعضية: تحمل على الكلية، وإن لم توجد قرينتها كالاستثناء، لكن لا بد من قرينة على إرادة الفرد دون الحقيقة. وعلى هذا: فلام الاستغراق هي لام الحقيقة؛ حملت عليه بالقرينة كالتي للعهد الذهني وهو ما صرَّح به السعد. أما على الأول: فوضعها للإفراد لا الحقيقة، وأما العهدية: خارجًا فللفرد عليهما. وبقي قول ثالث؛ وهي أنها للحقيقة من حيث هي مطلقًا، ثم يتشعب منها العهد وغيره؛ هذا خلاصة المقام، فتأمله.

(١) بعدها في (م): «الذين». والمثبت هو الأجود، موافقةً لعبارة الجوهري، ولباقي النسخ الخطية.

(٢) في (ع): «أميرهم»، وذكر في الحاشية: أنها في نسخة كالمثبت.

(٣) ليس في (ص)، (ح).

(٤) «الصحاح» (٣/ ١١٦٥).

(٥) أي: لفظة (أل) المتقدمة في قوله: (**أل حرف تعريف**)؛ فالجملة عطف على الخبر، فكأنه قال: قسمان: حرف تعريف وزائدة. والمحكوم عليه بذلك: هو لفظ (أل) من حيث هو، لا بقيد كونه حرف تعريف، فلا استخدام في مرجع الضمير، وأنَّث الفعل هنا؛ باعتبار أنها كلمة، وذكَّره في قوله:

وبعض الأعلام عليه دخلا

باعتبار أنها حرف، أو لفظ: إشارةً إلى جواز الأمرين. «الخضري» (١/ ٨٥)، بتصرفٍ.

(٦) رسمها في (ك): «اللاتي».

(٧) رسمها في (س)، (ك)، (ح): «اللاتي».

ثُمَّ مَثَّلَ(١) (الزائدةَ(٢) اللازمةَ)(٣): بـ(اللاتِ)(٤)(٥)؛ وهو(٦) اسمُ [(أل) الزائدة اللازمة]

---

(١) في (ع): «مثل المصنف». [مواضع زيادة اللام اللازمة]

(٢) تزاد في أربعة مواضع:

أحدها: في العلم، ومثل له الناظم بـ(**بناتُ الأَوْبَرِ**)، أراد: (بنات أوبر)، وهو عَلَم لضرب من الكمأة [كما في «الجمهرة» (١/ ٣٣٠)].

ثانيها: في الحال: كقراءة بعض القراء [كما في إعراب النحاس٤/ ٢٨٧]: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]؛ أي: ليخرجن الأعز منها ذليلًا.

وكقول بعض العرب: (ادخلوا الأوّلَ فالأولَ)؛ أي: أولًا فأولًا.

ثالثها: في التمييز: ومثل له بـ(**وطِبْتَ النَّفْسَ**)، ومنه الحديث: «**إنّ امرأة كانت تهراق الدّماء**» [أبو داود (٢٧٤)]، والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوبًا على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدة.

رابعها: فيما أضيف إليه تمييز: كقول الشاعر:

لـبـابَ الـبُـرِّ يُـلْـبَـك بـالـشِّـهـادِ

أراد: لباب بُرٍّ يعجن بالعسل. «شرح التسهيل» (١/ ٢٦١)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٨٣٢ ـ ٨٣٥).

قال ناظر الجيش: «واعلم أن (اللام) في الحال وفي التمييز ـ قد لا يعدها زائدة من أجاز تعريفهما، ولكن مذهب من أجاز التعريف فيهما غير مأخوذ؛ فلا يعول عليه. وأشار المصنف بقوله: وربّما زيدت فلزمت ـ إلى نحو: اليسع والآن والذي». [اللام في الحال والتمييز ليست زائدة]

(٣) في (ص): «للازمة»، وكتب في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) رسمها في (ع): «باللاتي».

(٥) (م) مثلُ (اللاتِ): كلُّ عَلَم قَارَنَتْ (ألْ) وَضْعَه لمعناه العَلَمِيِّ، سواءٌ أكانَ مُرْتَجَلًا أمْ كَانَ منقولًا، فمثالُ المُرْتَجَلِ من الأعلامِ التي فيها (ألْ)، وقد قَارَنَتْ وَضْعَهُ: (السَّمَوْءَلُ)، وَهوَ اسمُ شاعرٍ جاهليٍّ مشهورٍ يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي الوفاءِ. [اللات]

ومثالُ المنقولِ من الأعلامِ التي فيها (ألْ)، وقد قارَنَتْ وَضْعَهُ للعَلَمِيَّةِ أَيْضًا: (العُزَّى)، وَهوَ فِي الأصلِ: مُؤَنَّثُ الأعزِّ، وصفٌ مِن العِزَّةِ، ثمَّ سُمِّيَ بِهِ صَنَمٌ أو شجرةٌ كانَتْ غَطَفَانُ تَعْبُدُها، ومِنه (اللَّاتُ)، وَهوَ فِي الأصلِ اسمُ فاعلٍ من لَتَّ السَّوِيقَ يَلُتُّه، ثمَّ سُمِّيَ بِهِ صَنَمٌ، وأصلُه بتشديدِ التاءِ، فلَمَّا سُمِّيَ بِهِ خُفِّفَتْ تَاؤُه؛ لأنَّ الأعلامَ كثيرًا مَا يُغَيَّرُ فيها، ومِنه: (اليَسَعُ) فإنَّ أصلَه فعلٌ مُضَارِعٌ ماضيه وَسِعَ، ثمَّ سُمِّيَ به (م). [العزى] [اليسع]

(٦) في (ص)، (ع): «وهي».

صَنَم كانَ[١] بمكَّةَ. وبـ(الآنَ)؛ وهو ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الفتحِ[٢]. واخْتُلِفَ في الألفِ واللامِ الداخلةِ عليه؛ فذَهَبَ قومٌ إلى أنها لتعريفِ الحضورِ؛ كما[٣] في قولِكَ: (مَرَرْتُ بهذا الرجلِ)؛ لأنَّ قَوْلَكَ: (الآنَ[٤])

---

(١) ليس في (ك).

(٢) (م) أكثرُ النحاةِ عَلَى أنَّ (الآنَ) مبنيٌّ عَلَى الفتح، ثمَّ اخْتَلَفُوا فِي سببِ بنائِه: فذَهَبَ قومٌ إِلَى أنَّ عِلَّةَ بنائِه تَضَمُّنُه معنى (ألِ) الحُضُورِيَّةِ، وهذا الرأيُ هو الَّذِي نَقَلَه الشارِحُ عن المصنِّفِ وجماعةٍ، وهؤلاء يقولونَ: إنَّ (ألِ) الموجودةَ فيه زائدةٌ، وبناؤُه لِتَضَمُّنِهِ معنَى (ألْ) أُخرَى غيرِ موجودةٍ، ونظيرُ ذَلِكَ: بناءُ (الأَمْسِ) فِي قولِ نُصَيْبِ بنِ رَبَاحٍ: [اختلاف النحاة في سبب بناء (الآنَ)]

وإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنَّهم جَعَلُوا بِنَاءَهُ فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ: لِتَضَمُّنِهِ معنَى (ألْ) غيرِ الموجودةِ فيه، وهذا عجيبٌ منهم؛ لأَنَّهم أَلْغَوُا الموجودَ، واعْتَبَرُوا المعدومَ، وقالَ قومٌ: بُنِيَ (الآنَ) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الإشارةِ، فإنَّه بمعنَى: هَذَا الوقتَ، وهذا قولُ الزَّجَّاجِ، وقيل: بُنِيَ (الآنَ) لِشَبَهِهِ بالحرفِ شَبَهًا جُمُودِيًّا، ألا تَرَى أَنَّهُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُصَغَّرُ؟ بخلافِ غيرِه من أسماءِ الزمانِ؛ كحِينَ ووَقْتَ وزَمَنَ وسَاعَةَ. ومِن الناسِ مَن يَقُولُ: (الآنَ): اسمُ إشارةٍ إِلَى الزمانِ، كَمَا أن (هنا): اسمُ إشارةٍ إِلَى المكانِ، فبناؤُه عَلَى هَذَا: لِتَضَمُّنِهِ مَعْنًى؛ كَانَ حَقُّه أنْ يُؤَدَّى بالحرفِ، ومِن النحاةِ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ، وأنه ملازِمٌ للنصبِ عَلَى الظرفيَّةِ، وقد يَخْرُجُ عنها إِلَى الجرِّ بمِن، فيقالُ: سَأُحَالِفُكَ مِن الآنِ. بالجرِّ.

ويقولُ صاحِبُ «النُّكَتِ»: «وهذا قولٌ لا يُمْكِنُ القدحُ فيه، وَهوَ الراجِحُ عِنْدِي، والقولُ بِبِنَائِه لا تُوجَدُ له عِلَّةٌ صحيحةٌ».اهـ (م).

(٣) في (س)، (ك)، (ح): «كهي».

(٤) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (١٠٣/٤): «(الآن): ظرف من ظروف الزمان معناه الزمنُ الحاضرُ، وهو الذي يقع فيه كلامُ المتكلم الفاصلُ بين ما مضى، وما هو آتٍ. وهو مبني على الفتح. **وفي علّةِ بنائه إشكال:** فذهب قوم إلى أنه بُني؛ لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكمُ الأسماء أن تكون منكورةً شائعةً في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام، فلما خالفت أخواتِها من الأسماء، بأنْ وقعت معرفة في أول أحوالها، ولزمت موضعًا واحدًا، بُنيت لذلك؛ لأن لزومها بهذا الموضع، ألحقها بشَبَه الحروف. وذلك أنّ الحروف =

بمعنى: هذا الوقتَ(١)، وعلى هذا: لا تكونُ زائدةً.

وذَهَبَ قومٌ ـ مِنهم المصنِّفُ(٢) ـ إلى أنها زائدةٌ، وهو مبنيٌّ؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ، وهو لامُ الحضورِ.

ومَثَّلَ أيضًا بـ(الذين)(٣) و(اللاتِ(٤))، والمرادُ بهما: ما دَخَلَ عليه (ألْ) من الموصولاتِ، وهو مبنيٌّ على أنَّ تعريفَ الموصولِ(٥) بالصلةِ(٦)، فتكونُ الألفُ واللامُ(٧) زائدةً(٨)، وهو مَذْهَبُ قومٍ، واخْتَارَهُ المصنِّفُ. وذَهَبَ قومٌ إلى أنَّ تعريفَ الموصولِ بـ(أل) إنْ كانَتْ فيه

= لازمة لمواضعها التي وُضعت لها غيرُ زائلة عنها. وهذا رأيُ أبي العباس المبرد، وإليه أشار صاحبُ «الكتاب» (٤/ ٣٤٥). وقال الفرّاء [ينظر: «معاني القرآن» (١/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨)]: أصله «آنَ» مِن (آنَ الشيء يَئِينُ)، إذا أنى وقتُه، يقال: (آنَ لك أن تفعل كذا)، و(أنى لك). قال الشاعر: [أصل (الآن)]

تَمَخضَتِ المَنُونُ له بيَوْمٍ ... أَنَى ولكُل حامِلةٍ تَمامُ

و(آنَ) فعل ماض، فلما أُدخل عليه الألف واللام، تُرك على ما كان عليه من الفتح.... وذهب أبو إسحاق [ينظر: إعرابه٣/ ٢٤] إلى أن (الآن) إنما تعريفُه بالإشارة، وأنه إنّما بُني لمّا كانت فيه (الألفُ واللام) لغيرِ عهد متقدم؛ لأنك تقول: (الآنَ فعلت)، ولم يتقدم ذكرُ الوقت الحاضر. وهذا فاسدٌ، أما قوله: إن تعريفه بالإشارة؛ فإن أسماء الإشارة لا تدخلها لام، نحو: (هذا)، و(تِلْكَ)».

(١) ضبطها في (ع) بالجر. والوجهان سائغان.

(٢) في «شرح التسهيل» (١/ ١٩١).

(٣) رسمها في (ح): «اللذين».

(٤) رسمها في (س)، (ح): «واللاتي».

(٥) في (ك): «الموصولات».

(٦) كتب في حاشية (ع): «وهو الصحيح».

(٧) ليس في (س).

(٨) وعلل ذلك؛ بأنه لا يجتمع تعريفان؛ وهما تعريف (أل) وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد، وهذه الأمثلة معارف بالعلمية كما في الأربعة الأول. واعترض الدماميني [«تعليق الفرائد» (٢/ ١٣٩)] ـ القول بزيادة (أل) فيها فقال: العلم هو مجموع لفظ (أل) وما بعدها، فهي جزء من العَلَم: كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد. «التصريح» (١/ ١٥١)، و«شرح التصريح» (١/ ١٨٤). [لا يجتمع تعريفان]

نحوُ: (الذي[١])، وَإنْ[٢] لم تَكُنْ فيه[٣] فبِنِيَّتِهَا[٤] نحوُ: (مَن وما)، إلَّا (أيًا)؛ فإنَّها تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، فعلى هذا المَذْهَبِ: لا تكونُ الألفُ واللامُ [٣٥/و] زائدةً، وأمَّا حَذْفُها[٥] في قراءةِ[٦] مَن قَرَأَ: **(صِرَاطَ لَذِينَ[٧] أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)**: فلا يَدُلُّ[٨] على أنها زائدةٌ؛ (إذ يَحْتَمِلُ)[٩] أنْ تكونَ حُذِفَتْ شذوذًا، وإنْ كانَتْ مُعَرِّفَةً ـ كما حُذِفَتْ من قولِهم: (سلامُ عليكمْ) مِن غيرِ تنوينٍ، يُرِيدُونَ: (السلامُ عليكُمْ)[١٠].

---

(١) في (ك): «الذين».
(٢) في (م): «فإن».
(٣) من (ع)، (م)، وكتبها في حاشية (س) مصححًا.
(٤) كسر التاء في (س)، وفي (ح): «فتبينها»، وذكر في حاشية (ع): «فبصِلَتها» من نسخةٍ.
(٥) هو واردٌ على جعْلِها في الموصول معرفة؛ أي: لو كانت معرفة ـ لنكِّر الموصول بعد حذفها، مع أنه باق على تعريفه إذ لم يختلف معناه، ويحتمل: أنه إيراد على لزومها في الموصول؛ أي: لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك. **وحال الجواب عنهما**: أنه شاذ؛ فلا عبرة به. لكن يعين الأول قول الشارح: **(فلا يدل على أنها زائدة)**. وقوله: **(وإن كانت معرفة)**. وفي «التسهيل» (١/ ١٩٠): أن حذفها من الذين واللاتي لغةٌ لا شاذ، وكذا الذي والتي. فالأحسن: أن يقال: إنها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب. «الخضري» (١/ ٨٥).
(٦) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٩٠): «وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعتُ أعرابيًّا يقرأ بتخفيف اللام (صراط لذين)».
قال المرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٤٦٥): «قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح، فجزم هنا بأفصح اللغتين».
قال صاحب «الارتشاف» (٢/ ١٠٠٥): «ولا يجعل ذلك قياسًا إن صح؛ فيحذف من بقية الألفاظ التي ذكر؛ لأن هذا التخفي شاذ».
(٧) رسمها في (س)، (ك)، (ح)، (ع): «الذين»، لكن كشطت الألف في (س)، و ضرب عليها في (ع)، وكتب في الحاشية ـ بخط آخر ـ «بحذف الألف». والمثبت هو الصواب.
(٨) في (ص)، (ح): «تدل».
(٩) في (ك): «ويحتمل».
(١٠) انظر: «التذييل والتكميل» (٣/ ٦٠)، «شرح التسهيل» (١/ ١٩١).

[(أل) الزائدة غير اللازمة]

وأمَّا الزائدةُ غيرُ اللازمةِ: فهي الداخلةُ اضطرارًا[١] على العَلَم[٢]؛ (في قولِهم)[٣]: (بناتِ أوبرَ). وَهُوَ[٤]: عَلَمٍ لضَرْبٍ مِن الكَمْأَةِ[٥]: (بناتُ الأَوْبَرِ)، ومِنه قولُه[٦]:

٣٦ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[٧]

الأصلُ[٨]: عن[٩] (**بناتُ أَوْبَرَ**)، فزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزَعَمَ المُبَرِّدُ[١٠]: أنَّ (بناتِ أَوْبَرَ) ليسَ بعَلَمٍ، فالألفُ واللامُ عندَه غيرُ زائدةٍ[١١]،

---

(١) ليس في (ص).
(٢) كسر العين في (ك).
(٣) في (م): «كقولهم في»، وفي (ك): «قولهم».
(٤) ليس في (ص)، (ع)، (م).
(٥) بعدها في (س): «ردئ».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٦٥): «أقول: أنشده أبو زيد، ولم يعزه إلى قائله».
(٧) (م) هَذَا البيتُ مِن الشواهدِ التي لم يَعْرِفُوا لها قائلًا، ومِمَّنِ اسْتَشْهَدَ بِهِ أبو زَيْدٍ فِي «النوادِرِ».
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بَنَاتِ الأوبرِ**) حَيْثُ زادَ (أَلْ) فِي العَلَمِ مُضْطَرًّا؛ لأنَّ (بناتِ أَوْبَرَ) عَلَمٌ، والعَلَمُ لا تَدْخُلُه (أل)؛ فِرارًا مِن اجتماعِ مُعَرِّفَيْنِ، وهما: حينَئِذٍ العَلَمِيَّةُ و(أَلْ)، فزَادَهَا هنا ضرورةً.
وكقولِ الراجِزِ:
بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا   حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا
(وقدْ سَبَقَ لنا ذِكْرُ هَذَا البيتِ فِي بابِ العَلَمِ، ونَسَبْنَاهُ هُنَاكَ لأَبِي النَّجْمِ العِجْلِيِّ)، وقولِ آخَرَ:
يا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي   مَكَانَ مَن أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ
قالَ: وقدْ يَجُوزُ أنَّ أَوْبَرَ نكرةٌ؛ فعَرَّفَه باللامِ، كَمَا حَكَى سِيبَوَيْهِ: أنَّ عِرْسًا مِن ابنِ عِرْسٍ؛ قد نَكَّرَهُ بعضُهم ـ فقالَ: هَذَا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ (م).
(٨) في (م): «والأصل».
(٩) ليس في (س)، (ك).
(١٠) ينظر: «الانتصار لسيبويه على المبرد» (ص١٣٢ ـ ١٣٣).
(١١) بل معرفة؛ لأنه نكرة حينئذ، وعليه: فمنعه من الصرف إذا جرد من (أل) للوزن والوصفية الأصلية كأدهم وأسود؛ لأن أصل (أوبر) بمعنى كثير الوبر، وعلى الأول: للوزن والعلمية؛ لأن جزء العلم في حكمه. «الخضري» (١/ ٨٥).

ومِنه: الداخلةُ اضطرارًا على التمييزِ[١]؛ كقولِه[٢][٣]:

٣٧ ـ رَأَيْتُكَ[٤] لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ [٣٥/ ظ] عَنْ عَمْرِو[٥]

الأصلُ: (وطِبْتَ[٦] نَفْسًا)، فزادَ الألفَ واللامَ، وهذا بناءً على أنَّ التمييزَ لا يكونُ إلَّا نَكِرَةً، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ. وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إلى جوازِ كونِه مَعْرِفَةً، فالألفُ واللامُ عندَهم غيرُ[٧] زائدةٍ، وإلى هذيْنِ البيتيْنِ اللذيْنِ أنْشَدْنَاهُما أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (كبَنَاتِ الأَوْبَرِ)،

---

(١) وكذا الداخلة شذوذًا على الحال؛ نحو: (ادخلوا الأول فالأول).

(٢) بعدها في (س): «قال الشاعر».

(٣) هو: راشد بن شهاب ويقال له: رشيد، شاعر جاهلي، وقصيدته في «المفضليات»، رقم (٨٩)، وقال العيني ـ في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٧٠):
«**أقول**: ذكر التَّوْزَري [عبد الله بن يحيى بن علي الشقراطسي (ت٤٦٦هـ)] في «شرح الشقراطيسية» [هي قصيدة لامية، فريدة في مدح النبي ﷺ وسيرة الصحابة، أنشدها بالمدينة تجاه القبر الكريم]؛ عن بعضهم: أن هذا البيت مصنوع؛ فحينئذ لا يحتج به.
قلتُ: هذا ليس بصحيح، فإن قائله هو: رشيد بن شهاب اليشكري».

(٤) **(رأيتك)**: خطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المراد من قوله: **(يا قيس عن عمرو)** ـ كما في «شرح الشواهد الكبرى» (١/ ٤٧٠).

[دخول (أل) على التمييز ضرورة]

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(طِبْتَ النَّفْسَ)**؛ حَيْثُ أَدْخَلَ (الألفَ واللامَ) عَلَى التمييزِ ـ الَّذِي يَجِبُ له التنكيرُ ـ ضرورةً، وَذَلِكَ التخريجُ جارٍ عَلَى مذهَبِ البَصريينَ، وقد ذَكَرَ الشارحُ: أن الكُوفِيِّينَ؛ لا يُوجِبُونَ تنكيرَ التمييزِ؛ بل يَجوزُ عندَهم أنْ يَكُونَ معرفةً، وَأَنْ يَكُونَ نَكِرَةً، وَعَلَى ذَلِكَ: لا تكونُ (أَلْ) زائدةً؛ بل تكونُ مُعَرِّفَةً.
ومِن العلماءِ مَن قالَ: **(النَّفْسَ)** مَفْعُولٌ بِهِ لـ**(صَدَدْتَ)**، وتمييزُ **(طِبْتَ)** محذوفٌ. والتقديرُ عَلَى هذا: صَدَدْتَ النفسَ وطِبْتَ نفسًا يا قيسُ عن عَمْرٍو، وَعَلَى هَذَا: لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهدٌ، ولكِنْ فِي هَذَا التقديرِ مِن التكلُّفِ مَا لا يَخْفَى.
ومن هَذَا النوعِ (ألِ) الداخلةُ عَلَى الحالِ، كَمَا فِي قَوْلِهِم: **(ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ)**، فإنَّ (أَلْ) فيه زائدةٌ؛ لأنَّ الحالَ يَجِبُ أنْ يَكُونَ نَكِرَةً (م).

(٦) في (س)، (ص)، (ك): «فطبت». والمثبت أجود.

(٧) في (س): «ليست».

وقولِهِ[١]: (وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّرِي[٢]).

[ص][١٠٩] وبعضُ الاعلامِ[٣] عَلَيْهِ دَخَلَا[٤] لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا[٥] [من الزائدة غير اللازمة]

[١١٠] كـ(الفَضْلِ، والحَارِثِ، والنُّعْمَانِ) فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ[٦] سِيَّانِ

[ش] ذَكَرَ المصنِّفُ فيما تَقَدَّمَ: أنَّ الألفَ واللامَ تكونُ مُعَرِّفَةً وتكونُ زائدةً، وتَقَدَّمَ[٧] الكلامُ عليهما. ثُمَّ[٨] ذَكَرَ في هذيْن البيتيْنِ: أنها تكونُ لِلَمْحِ الصفةِ، والمرادُ بها: الداخلةُ على (ما سُمِّيَ به مِن الأعلامِ)[٩] المنقولةِ ممَّا يَصْلُحُ دخولُ (ألْ) عليه؛ كقولِكَ[١٠] [في (حَسَنٍ): (الحَسَنُ)[١١]][١٢]، وأَكْثَرُ ما تَدْخُلُ[١٣] على المنقولِ مِن [صفةٍ؛ كقولِكَ

---

(١) في (ص): «وقوله أيضًا». (٢) ليس في (س)، (ع)، (ك).

(٣) إنما قال: **(بعض الأعلام)**؛ لأن منها ما لا يدخل عليه للمح؛ كالمنقول من قبل نحو: (يزيد) إلا في الضرورة. «توضيح المقاصد» (١/ ٤٦٧).
وقال الأشموني: «وأفهم قوله: **(وبعض الأعلام)**: أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل (أل) لا يثبت له ذلك. وهو كذلك، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف؛ إذ الباب سماعي. وخرج عن ذلك غير المنقول: كسعاد، وأدد.

(٤) فيه إشارة إلى أنه سماعي؛ فلا تدخل على غير ما ورد؛ كمحمد وصالح ومعروف.

(٥) ظاهره: أنها تدخل للمح الأصل، لا للمح الوصف، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل (١/ ١٩٢)، ويؤيده: أنه مثل بالمنقول من صفة (كحارث)، ومن مصدر (كفضل)، ومن اسم عين (كنعمان)؛ وهو من أسماء الدم: كالفضل والحارث والنعمان. «توضيح المقاصد» (١/ ٤٦٧).

(٦) كان الأصوب أن يقول: (وتركه) بدل (وحذفه)؛ لأن الحذف يقتضي أنها (أي: الألف واللام) كانت موجودة ثم حذفت، وليس كذلك؛ لأنه علم، والأصل عدمها فيه. ينظر: «شرح الشاطبي» (١/ ٥٧٩).

(٧) في (م): «وقد تقدم»، وفي (ح): «وقدم».

(٨) في (ك): «و». (٩) ساقط في (ك).

(١٠) في (س): «كقوله».

(١١) من الصفات المشبهة؛ مكبرة أو مصغرة.

(١٢) في (ح): «حسنٌ في الحسن».

(١٣) في (س): «يدخل»، وغير منقوطة في (ك).

في (حارثٍ): (الحَارِثُ)[١].

وقد تَدْخُلُ[٢] على المنقولِ مِن][٣] مصدرٍ[٤]؛ كقولِكَ في (فَضْلٍ): (الفَضْلُ)، وعلى المنقولِ من اسمِ جِنْسٍ [غيرِ مصدرٍ][٥]؛ كقولِكَ في (نُعْمَانٍ): (النُّعْمَانُ[٦])، وهو[٧] في الأصلِ: مِن أسماءِ الدَّمِ[٨][٩]،

(١) من أسماء الفاعلين. وكذلك عبَّاس وضحَّاك: من أمثلة المبالغة.

(٢) في (س): «يدخل».

(٣) ساقط في أصل (ع)، وكتبه بالحاشية.

(٤) لأنَّ المصادر وأسماء الأعيان ـ قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل؛ فيقتضي أن اللمح للوصف.
قال المرادي: «وهذا هو المشهور في عباراتهم».

(٥) ليس في (ك).

(٦) اعترضه المرادي بقوله: «اعلم أن في تمثيله (بالنعمان) نظرًا؛ لأنه مثَّل به في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٦)، لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا: فالأداة فيه لازمة، وإذ كانت للمح: لم تكن لازمة». انظر: «شرح الأشموني» (١/ ٨٦).

(٧) في (س): «وهي».

(٨) (م) هنا شيئانِ:
الأوَّلُ: أنَّ الَّذِي تَلْمَحُه حينَ تَدْخُلُ (أَلْ) عَلَى نُعْمَانَ؛ هو وصفُ الحُمْرَةِ التي يَدُلُّ عليها لَفْظُه بحَسَبِ الأصلِ الأوَّلِ الْتزامًا؛ لأنَّ الحُمْرَةَ لازمةٌ للدَّمِ.
والثاني: أنَّ الناظِمَ فِي كتابِ «التسهيلِ» (شرحه) ١/ ١٧٦) جَعَلَ (نُعْمَانَ) مِن أمثلةِ العَلَمِ الَّذِي قَارَنَتْ (أَلْ)؛ وَضْعَه كاللَّاتِ والعُزَّى والسَّمَوْءَلِ، وهذه لازمةٌ؛ بدليلِ قولِهِ هناكَ: **(وقد تُزَادُ لازمًا)**. وهنا مَثَّلَ بِهِ لِمَا زِيدَتْ عليه (أَلْ) بعدَ وَضْعِه لِلَمْحِ الأصلِ، وهذه لَيْسَتْ بلازمةٍ عَلَى مَا قالَ: **(فذِكْرُ ذَا وحَذْفُهُ سِيَّانِ)**، والخَطْبُ فِي هَذَا سَهْلٌ؛ لأنَّه يُحْمَلُ عَلَى أنَّ العربَ سَمَّتِ (النُّعْمَانَ) أحيانًا مَقْرُونًا بألْ، فيَكُونُ مِن النوعِ الأوَّلِ، وسَمَّتْ أحيانًا أخرَى (نُعْمَانَ) بدونِ أل، فيَكُونُ مِن النوعِ الثانِي (م).

(٩) **فإن قلتَ**: في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٦):
الأولى: أنه جعل المنقول عن مصدر، والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة، وجعلهما ابن مالك في مرتبتين، فقال ما حاصله: وأكثر وقوعها على منقول من =

[فَيَجُوزُ دخولُ (أَلْ) في هذه الثلاثةِ نَظَرًا إلى الأصلِ، وحَذْفُها نظرًا إلى الحالِ][(١)].

وأشارَ بقولِهِ: **(لِلَمْحِ ما قد كانَ عَنْهُ نُقِلَا)** ـ إلى[(٢)] أنَّ فائدةَ دخولِ (الألفِ واللامِ): الدَّلالةُ على الالتفاتِ إلى ما نُقِلَتْ[(٣)] عنه: (مِن صفةٍ)[(٤)]، أو ما في مَعْنَاهَا.

وحاصلُه: أنَّكَ إذا أَرَدْتَ بالمنقولِ من[(٥)] صفةٍ[(٦)] ونحوِه: أنه إنما

= صفة، ويليه دخولها على منقول من مصدر، ويليه: دخولها على منقول من اسم عين.

والثانية: أنه مثل بالنعمان لما فيه (أل) للمح الصفة، تبعًا للناظم في قوله:

وبعض الأعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان

فتكون (أل) فيه غير لازمه، ومثَّل به ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٦).

قال الأزهري «التصريح» (١/ ١٥٢): «**فالجواب عن الأولى**: بأنها من اختيارات ابن مالك؛ بل قل: إنها من عندياته؛ فلا يتابع عليها، **وعن الثانية**: بأنه يمكن أن يكون سمي بنعمان مجردًا من «أل» كقوله:

أيا جبلي نعمان باللَّه خليا ... نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

ومقرونًا بها فلا مخالفة».

(١) من (ك)، (م). (٢) ليس في (ك).

(٣) في (ك): «تلقب».

(٤) ليس في (س)، وكتبها تصحيحًا في الحاشية.

(٥) في (س): «عن»، و ذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

(٦) (م) الأمثلةُ التي ذَكَرَها الناظِمُ ثلاثةٌ: [القول في حاصل الأمثلة التي ذكرها الناظم]

أَحَدُها: يَدُلُّ عَلَى الوصفِ المقصودِ بدَلالةِ المطابقةِ، وَهوَ **(الفَضْلُ)**؛ لأنَّه فِي الأصلِ مصدرٌ، ولا دَلالةَ له إلَّا عَلَى الحَدَثِ، وَهوَ الوَصْفُ.

والثاني: يَدُلُّ عليه بدَلالةِ التضمُّنِ، وَهوَ: **(الحارِثُ)**؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ والوصفِ.

وثالِثُها: يَدُلُّ عَلَى الوصفِ بدَلالةِ الالتزامِ، وَهوَ: **(النُّعْمَانُ)**؛ فإنَّه موضوعٌ للدَّمِ، والحُمْرَةُ لازمةٌ له (م). =

سُمِّيَ به [تفاؤلًا(١) بمعناهُ - أَتَيْتَ بالألفِ واللامِ؛ للدَّلالةِ على ذلكَ؛ كقولِكَ: (الحارِثُ)؛ نظرًا إلى أنه إنما سُمِّيَ به](٢) للتفاؤُلِ، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ، وكذا كلُّ ما دَلَّ على معنًى(٣)، وهو: ممَّا يُوصَفُ به في الجملةِ، كفَضْلٍ ونحوِه. وإنْ لم تَنْظُرْ(٤) إلى هذا، ونَظَرْتَ إلى كونِه عَلَمًا: لم تُدْخِلِ الألفَ واللامَ؛ بل تقولُ: فَضْلٌ [٣٦/و] وحارِثٌ ونُعْمانُ، فدخولُ الألفِ واللامِ أفادَ معنًى لا يُسْتَفَادُ بِدُونِهما(٥)، فلَيْسَتَا بزائدتيْنِ(٦)(٧)، خِلافًا لمَن زَعَمَ ذلك، وكذلك أيضًا ليسَ(٨) حَذْفُهما(٩) وإثباتُهما(١٠) على السَّوَاءِ - كما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ؛ بل الحذفُ والإثباتُ يَنْزِلُ(١١) على الحالتيْنِ(١٢) اللتيْنِ(١٣) سَبَقَ ذِكْرُهُما، وهو: أنه إذا لُمِحَ الأصلُ: جِيءَ بالألفِ واللامِ، وإنْ لم يُلْمَحْ: لم يُؤْتَ بهما.

[العلم بالغلبة][ص] [١١١] وقدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ، كَـ(الْعَقَبَهْ)

[١١٢] وحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

مِن أقسامِ الألفِ واللامِ: أنها تكونُ للغَلَبَةِ(١٤)، نحوُ: (المدينةِ)

---

(١) في (ح): «تقولًا».
(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (س)، لكن ألحقه بخط آخر في حاشيته مصححًا.
(٣) في (ص): «معيّن». (٤) في (س): «ينظر».
(٥) في (ص): «بدونه».
(٦) قال الخضري: «**أجيب**: بأن المراد بالزائدة: ما ليست للتعريف، وإن لم تصلح للسقوط، وكذا قول المصنف: **(سيّان)**؛ أي: في عدم إفادة التعريف، لا مطلقًا».
(٧) في (ص): «زائدتين»، وفي (س): «بزائدين».
(٨) ليس في (ك)، لكن كتبت بين السطرين بخط آخر.
(٩) في (ك)، (ح): «حذفها»، وفي (س): «نفيهما»، وكتب بخط آخر، فيما يقابلها من الحاشية: كالمثبت.
(١٠) في (ح): «وإثباتها».
(١١) ضبطها في (ع): «يُنزَّل»، وفي (ك): «منزل».
(١٢) في (ص)، (ك): «الحالين». (١٣) في (ك): «الذين».
(١٤) العلم بالغلبة قبل التحاقه بالأعلام معرفة: إما بالإضافة أو بالأداة.

و(الكِتابِ)؛ فإنَّ[١] حَقَّهُما الصدقُ ـ على كلِّ مدينةٍ (وكلِّ كتابٍ)[٢]، لكِنْ غَلَبَتِ (المدينةُ) على مدينةِ الرسولِ[٣] ﷺ، و(الكتابُ) على كِتابِ سِيبَوَيْهِ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يَتَبَادَرْ (إلى الفَهمِ غَيْرُهما)[٤].

[أحكام (الألف واللام)]

وحُكْمُ هذه الألفِ واللامِ: أنها لا تُحْذَفُ إلَّا (في النداءِ أو الإضافةِ)[٥]، نحوُ: (يا صَعِقُ) في الصَّعِقِ[٦]، و(هذه مدينةُ [رسولِ اللهِ][٧] ـ ﷺ).

وقد تُحْذَفُ في غَيْرِهما شُذوذًا؛ (سُمِعَ[٨] مِن[٩])[١٠] كلامِهم (هذا عَيُّوقُ طَالِعًا)، والأصلُ: العَيُّوقُ[١١]، وهو اسمُ نَجْمٍ.

ويكونُ[١٢] العَلَمُ بالغَلَبَةِ أيضًا مُضافًا: كابنِ عُمَرَ، وابنِ عَبَّاسٍ،

---

(١) ليس في (ك).

(٢) في (ك): «وعلى كل كتاب»، وفي (س)، (ح): «وكتاب».

(٣) في (ك): «النبي».

(٤) في (ك): «الفهم إلى غيرهما». وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخةٍ كذلك.

(٥) في (س): «للنداء أو الإضافة»، وفي (ك)، (ح): «للنداء أو للإضافة».

(٦) (م) **(الصَّعِقُ)** ـ فِي أصلِ اللغةِ ـ اسمٌ يُطْلَقُ عَلَى كلِّ مَن رُمِيَ بصاعقةٍ، ثمَّ اخْتُصَّ بعدَ ذَلِكَ بخُوَيْلِدِ بنِ نُفَيْلٍ، وَكَانَ مِن شأنِه: أَنَّهُ كَانَ يُطْعِمُ الناسَ بتِهَامَةَ، فعَصَفَتِ الريحُ الترابَ فِي جِفانِه، فسَبَّهَا، فرُمِيَ بصاعِقَةٍ، فقالَ الناسُ عنه: الصَّعِقُ (م).

(٧) في (س)، (ك)، (ح): «الرسول».

(٨) في (ع)، (س)، (ك): «حُكِي»، وضبطت بالبناء على المفعول.

(٩) في (ك): «ذلك».

(١٠) وفي (ح)، (ص): «وحكي في».

(١١) (م) **(العَيُّوقُ)** ـ فِي أصلِ الوَضْعِ ـ كَلِمَةٌ عَلَى وزنةِ فَيْعُولٍ، مِن قولِهم: عاقَ فلانٌ فلانًا يَعُوقُه، إذا حالَ بينَه وبينَ غَرَضِهِ، ومعناهُ عائِقٌ، وَهوَ بهذا صالحٌ للإطلاقِ عَلَى كلِّ مُعَوِّقٍ لغيرِه، وخَصُّوا بِهِ نَجْمًا كبيرًا قريبًا من نَجْم الثُّرَيَّا ونَجْم الدَّبَرَانِ، زَعَمُوا أنهم سَمَّوْه بذلكَ؛ لأنَّ الدَّبَرَانَ يَطْلُبُ الثُّرَيَّا والعَيُّوقَ يَحُولُ بينَه وبينَ إدراكِها (م).

(١٢) في (م): «وقد يكون».

وابنِ مَسْعُودٍ [٣٦/ظ](١)، فإنَّه غَلَبَ(٢) على العَبادِلَةِ(٣) دونَ غَيْرِهِم مِن أولادِهِم، وإنْ كانَ حَقُّه: الصدقَ عليهم، لكِنْ غَلَبَ(٤) على هؤلاءِ(٥)؛

(١) الصواب: ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود؛ لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة، وهو من الطبقة الأولى.

(٢) ضبطها في (س)، (ع): «غُلّب».

(٣) (م) (**العَبَادِلَةُ**): جَمْعُ عَبْدَلٍ، بزِنَةِ جَعْفَرٍ، وعَبْدَلٌ يَحْتَمِلُ أمرَيْنِ:
أَوَّلُهما: أنْ يَكُونَ أصلُه (عَبْدٌ) فزِيدَتْ لامٌ فِي آخرِه، كَمَا زِيدَتْ فِي (زَيْدٍ) حتى صارَ زَيْدَلًا.
والثاني: أنْ يكونوا قد نَحَتُوه من (عبدِ اللهِ)؛ فاللامُ هِيَ لامُ لَفْظِ الجلالةِ، والنحتُ بابٌ واسعٌ، فقد قالُوا: عَبْشَمٌ مِن عبدِ شَمْسٍ، وعَبْدَرٌ من عبدِ الدارِ، ومَرْقَسٌ مِن امْرِئِ الْقَيْسِ، وقالوا: حَمْدَلَةٌ، مِن الحمدِ للهِ، وسَبْحلَةٌ مِن سُبْحَانَ اللهِ، وجَعْفَدَةٌ، من قولِهم: جُعِلْتُ فِدَاءَكَ، وطَلْبَقَةٌ، من قولِهم: أَطَالَ اللهُ بَقَاءَكَ. . . وأشباهٌ لهذا كثيرةٌ.
وقالَ الشاعِرُ، ويُنْسَبُ لعمرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ، فجاءَ بالفِعْلِ واسمِ فَاعِلِه عَلَى طريقِ النحتِ:

لقدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُها … فيا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ

ولكثرةِ مَا وَرَدَ من هَذَا النحوِ ـ نَرَى أنَّهُ يَجُوزُ لكَ أنْ تَقِيسَ عليه؛ فتقولُ: (مَشْأَلَ مَشْأَلَةً): إذا قالَ: مَا شاءَ اللهُ، وتقولُ: (سَبْحَرَ سَبْحَرَةً): إذا قالَ: سُبْحَانَ رَبِّي، وتقولُ: (نَعْمَصَ نَعْمَصَةً): إذا قالَ: نَعِمَ صَبَاحُكَ، وتقولُ: (نَعْمَسَ نَعْمَسَةً): إذا قالَ: نَعِمَ مَسَاؤُكَ، وهكذا.
وقُدَامَى العلماءِ يَرَوْنَ بابَ النحتِ مقصورًا عَلَى مَا سُمِعَ منه عن العربِ، وَهوَ مِن تَحْجِيرِ الواسعِ، فتَدَبَّرْ هذا، ولا تَكُنْ أَسِيرَ التقليدِ.
[وزن «فعلل» يبنى جزأي المركب] وقد قالَ ابنُ مالكٍ فِي «التسهيلِ» (ص٧٠): «وقد يُبْنَى من جُزْأَيِ المركَّبِ فَعْلَلٌ (يُرِيدُ اسمًا عَلَى مثالِ جَعْفَرٍ) بفاءِ كلٍّ منهما وعَيْنِه، فإنِ اعْتَلَّتْ عينُ الثاني: كُمِّلَ البناءُ بلامِه أو بلامِ الأوَّلِ، ونُسِبَ إليه». اهـ. فظاهِرُ كلامِه هَذَا: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قياسٌ عِنْدَه.
ومِمَّنْ مَنَعَ القياسَ عَلَى هَذَا: أبو حَيَّانَ حَيْثُ يقولُ: «وهذا الحكمُ لا يَطَّرِدُ، وإنما يقالُ مِنه مَا قالَتْهُ العربُ». اهـ. ونَرَى لكَ أَلَّا تَأْخُذَ بهذا الرأيِ (م).

(٤) ضبطها في (ع): «غُلّب».

(٥) رسمت في (ص): «هاؤلاء».

حتَّى إنه[١] إذا أُطْلِقَ (ابنُ عُمَرَ) لا يُفْهَمُ منه غيرُ عبدِ اللهِ، وكذا (ابنُ عَبَّاسٍ) و(ابنُ مسعودٍ)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أَجْمَعِينَ، [وهذه الإضافةُ لا تُفَارِقُه لا في نداءٍ ولا في[٢] غيرِه، نحوُ: (يا بنَ عُمَرَ)][٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ح): «كأنه».
(٢) ليس في (ك).
(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح).

الابتـــداءُ(١)

(١) هذا شروع في الأحكام التركيبية. والتركيب المفيد يرجع عند الاعتبار إلى جملتين:

إما جملة **اسمية**، وهي المصدرة بالاسم، ومنها: اسم الفاعل مع مرفوعه، والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر.

أو **فعلية**، وهي المصدرة بالفعل، ومنها: الجملة الندائية، وإلى هاتين الجملتين ترجع التراكيب الإفادية كلها.

وقد شرع في ذكر الجملة الاسمية أولًا وما يتعلق بها من الأحكام، ثم أتبعها بالجملة الفعلية وما يتعلق بها.

[علة تعبير الناظم بالابتداء]

وَلِمَ قال: (**الابتداء**)، ولم يقل: المبتدأ والخبر؟ أجابَ الصبان بقوله: لأن الابتداء يستدعي مبتدأ؛ وهو يستدعي خبرًا، أو: ما يسد مسده غالبًا على ما ستعرفه، فأطلق الابتداء، وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة، ففي الترجمة به: تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة ـ إلى عدم تلازم المبتدأ والخبر، فلا يقال: ترجم لشيء ولم يبينه وبيَّن شيئًا ولم يترجمه.

نعم؛ قد يقال: هذه النكتة حاصلة لو قال: المبتدأ، فلم لم يترجم به؟ ويمكن أن يجاب: بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ للإشارة في الترجمة إلى أنه العامل؛ فتأمل.

وقدم (**باب المبتدأ**) على (**باب الفاعل**)؛ لما قيل: إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به، وهو مذهب سيبويه.

[علة تقديم الناظم باب المبتدأ على باب الفاعل]

وحجته: أنه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر، بخلاف الفاعل؛ ففاعليته تزول إذا تقدم.

وقيل: الفاعل أصل، **وحجته**: أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، ونسب للخليل، ولما رأى ابن السراج والأخفش: أن لكل قوم حجة قالا: كلٌّ أصل، وهو اختيار الرضي، وأشار السيوطي في «فريدته» إلى الأقوال الثلاثة بقوله:

واختلفوا فيما له التأصل ... في الرفع هل مبتدأ أو فاعل
وُجِّهَ كلٌّ باتجاه يجلو ... من ثَمَّ قال البعضُ كلٌّ أصلٌ =

[ص][١١٣] مُـبْـتَـدَأٌ (زَيْـدٌ)، و(عَـاذِرٌ) خَـبَـرْ   إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ)(١)(٢)

= ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ، وهو يستدعي خبرًا، أو ما يسد مسده: كان في الترجمة به؛ توفية بالمقصود مع الاختصار، وإشارة من أول الأمر إلى أنه العامل، وإلى عدم ملازمة المبتدأ للخبر.

قال الدماميني: تظهر فائدة الخلاف في نحو زيد جوابًا ـ لمن قام. **فعلى الأول**: يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر. **وعلى الثاني**: يترجح كونه فاعلًا لفعل محذوف. **وعلى الثالث**: يستوي الوجهان. ثم **اعترض**: بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية ـ يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقًا.

وأجاب: بأن جملة **(من قام)** اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة. **وبيان ذلك**: أن قولك **(من قام)** أصله: **(أقام زيد أم عمرو أم خالد)** إلى غير ذلك، لا **(أزيد قام أم عمرو أم خالد)**؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لكونه متغيرًا، فيقع فيه الإبهام. ولما أريد الاختصار: وضعت كلمة من دالة إجمالًا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل؛ فصارت الجملة اسمية في الصورة، لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة، فإن أجبت بالفعلية نظرًا إلى جانب الحقيقة: فالمطابقة حاصلة معنى. وإن أجبت بالاسمية نظرًا إلى الصورة: فالمطابقة حاصلة لفظًا؛ فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في الصورتين؛ فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالمًا، فتدبر. اهـ.

قال الصبان: «وفيه نظر؛ لأن مقتضى قولهم: «همزة الاستفهام يليها المسؤول عنه» ـ أن أصل (من قام): (أزيد قائم أو عمرو أم خالد)؛ إذ المسؤول عنه بمن قام: القائم، لا القيام؛ فاعرفه». «المقاصد الشافية» (١/ ٥٨٩)، «الصبان» (١/ ١٨٨)، «الخضري» (١/ ٨٨)، «رفع الحجاب» (١/ ٤٢٥).

(١) (م) **تقديرُ الكلامِ**: إنْ قُلْتَ: **(زيدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ)**، فـ**(زيدٌ)** مُبْتَدَأٌ، و**(عاذرٌ)** خَبَرُه (م).

(٢) لم يذكر حدًّا للابتداء، وإنما أتى بالمثال له، والمثل لا يتوصل منها إلى تعرف حقيقة الأشياء، وجرى في ذلك على أكثر عادته في الأبواب؛ قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٢٣).

وعرفه الناظم في «الكافية» (١/ ٣٣٠ الشرح) بقوله:

[تعريف المبتدأ] **المُبْتَدَا مرْفوع معنًى ذو خَبَرْ   أَو وَصْفُ استَغْنَى بفَاعِلٍ ظَهَرْ**

فهو اختصاره؛ صرَّح بحدِّ نوعي المبتدأ. وعرَّفه ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ١٦٥) بقوله: «المبتدأ: اسم صريح أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية =

= أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفًى به».

[شرح التعريف] فخرج بـ(**اسم**) الفعل والحرف والجملة؛ أي: إذا أريد بها معانيها، أما إذا أريد بها ألفاظها من حيث هو، وجرد عن المعنى حينئذ جاز الإخبار بها.

فالاسم الصريح: هو ما يقبل لذاته علامة من علامات الأسماء، ويدخل تحته المعرب من الأسماء، أو: هو ما لا يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل كقوله: الله ربنا، ومحمد نبينا.

وقوله: (**بمنزلته**) هو المؤول بالصريح؛ وهو ما يحتاج في جعله مُبْتَدأً إلى تأويل كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وهو المصدر المسبك من (أن)، والفعل ﴿تَصُومُواْ﴾؛ أي: صيامكم أو صومكم.

وقد يكون المصدر المؤول مكونًا من (أنَّ)، واسمها وخبرها. فيمكنك أن تقول: عظيم أنَّ ولدى متفوق. والمصدر المؤول من أنَّ واسمها وخبرها ـ مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

[ما يدخل تحت المؤول بالصريح] ومما يدخل تحت المؤول بالصريح: ما حكى من غير الأسماء، وأسند إليه خبر، نحو:

أ ـ **الفعل باعتبار لفظه، وليس باعتبار دلالته**؛ نحو قولنا: كتب فعلٌ ماضٍ. فلفظ: (كتب) في هذا التركيب أخبر عنه بأنه فعل ماض؛ أي: أسند إليه خبر، فيكون مبتدأ مرفوعًا، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

ب ـ **الحرف باعتبار لفظه، لا باعتبار ما يفيده أو يعمله ذلك الحرف**، كقولك: (لم) حرف نفيٍ وجزم وقلب. فـ(لم) في هذا التركيب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

ج ـ **الجملة المحيكة المراد الإخبار عنها**، كقولنا: الله أكبر نداءٌ للصلاة، فقد أخبرنا عن لفظ (الله أكبر)؛ وهما مبتدأ وخبر ـ بأن هذا اللفظ نداءٌ للصلاة. وكقولنا: لا إلٰه إلا الله كلمةُ الإخلاص. فقد أخبرنا عن لفظ (لا إلٰه إلا الله): بأنه كلمة الإخلاص. فـ(الله أكبر): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

وقوله: (**مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته**): خرج بالمجرد؛ المقرون بها نحو: كان زيد قائمًا، وقال زيد، فلا يقال: زيد مبتدأ، وإنما يقال في الأول: اسم كان، وفي الثاني فاعل. وخرج بـ(**اللفظية**) المعنوية.

وقوله: (**أو بمنزلته**) غير الزائدة أو شبهها. **فالزائدة**: نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣].

فـ﴿خَٰلِقٍ﴾: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة في آخره؛ منع من ظهورها =

[١١٤] وأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي فاعلٌ اغْنَى في (أَسَارٍ ذَانِ؟) (١)
[١١٥] وقِسْ، وكاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُوا الرَّشَدْ) (٢)

= اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهو ﴿مِنْ﴾. و﴿غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ خبر.

والشبيه بالزائدة، نحو:

لعل أبي المغوار منك قريب

ونحو: رب رجل صالح لقيته.

فـ(لعلَّ) و(ربَّ) حرفا جر شبيه بالزائد، و(أبي) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياءً لأجل حرف جر شبيه بالزائد (قريب) خبر.

[الفرق بين الزائد والشبيه بالزائد]

والفرق بين الزائد والشبيه بالزائد، وإن كان كل منهما لا يتعلق بشيء، أن الزائد إذا حذف لا يتوقف المعنى عليه كـ﴿مِنْ﴾ في الآية، والشبيه بالزائد يتوقف المعنى عليه؛ كـ(لعل) في البيت السابق، فإنها تفيد الترجي، فلو حذفت: لم يبق ما يدل عليه.

[المرفوع الذي مسد الخبر]

والصنف المرفوع الذي يسد مسد الخبر: فنحو اسم الفاعل، نحو: أناجح أخواك؟ واسم المفعول، نحو: هل مضروب إخوتك؟ وصيغة المبالغة نحو: ما مِنْحار أصدقاؤك الإبل للضيف، والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: هل كريم أخواك؟ واسم تفضيل نحو: هل أحسن في عين زيد الكحلُ منه في عين غيره.

[شروط ما يسد مسد الخبر]

وقد يكون شبيهًا بالوصف ـ وهو المنسوب نحو: أعربي قومك؟ ويشترط في المبتدأ الوصف هذا شرطان:

الأول: أن يتقدمه نفي أو استفهام.

والثاني: أن يكون له مرفوع منفصل يتم به المعنى مع الوصف، فإذا لم يتم به المعنى: لم يصح نحو قولك: أقائم أبواه زيد، فالمرفوع بـ(قائم) وهو (أبواه) لا يمكن أن يكتفى به لإتمام المعنى؛ لأنه مضاف إلى ضمير الغَيْبة، وضمير الغائب لا بد له من اسم ظاهر يوضح مدلوله، ولذلك لم يتم المعنى بالمرفوع المضاف إلى ضمير الغائب، وبذلك يكون الظاهر (زيد) مبتدأ، والوصف (قائم) خبرًا له، والمرفوع فاعل لاسم الفاعل، وليس سادًّا مسدَّ الخبر.

(١) (م) **تقديرُ الكلامِ**: وأوَّلُ اللفظيْنِ مُبْتَدَأٌ، وثانيهما فَاعِلٌ أَغْنَى عن الخَبَرِ فِي قولِكَ: **(أسارٍ ذانِ)** (م).

(٢) (م) **التقديرُ**: وقدْ يجوزُ نحوُ قولِكَ: **(فائزٌ أولو الرَّشَدِ)**، والمرادُ بنحوِ هَذَا المثالِ: كلُّ وصفٍ وَقَعَ بعدَه مرفوعٌ يُسْتَغْنَى بِهِ ولم تَتَقَدَّمْه أَدَاةُ استفهامٍ ولا أداةُ نفيٍ (م).

[أنواع المبتدأ][ش] ذكَرَ المصنِّفُ أنَّ المبتدأَ على قِسْمَيْنِ: مُبتدأٍ له خَبَرٌ، و(مبتدأٍ له فاعلٌ)(١)؛ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ(٢)، **فمثالُ الأوَّلِ: (زيدٌ عَاذِرٌ [مَنِ اعْتَذَرْ](٣))**، [والمرادُ به: ما لم يَكُنِ المبتدأُ فيه وَصفًا مُشْتَمِلًا على ما يُذْكَرُ في **القِسمِ الثاني**](٤)، فـ(زَيْدٌ) مبتدأٌ، و(عاذِرٌ) خَبَرُه، و(مَنِ اعْتَذَرَ) مفعولٌ لـ(عاذِرٌ).

ومثالُ الثاني: (أَسَارٍ ذَانِ)، فالهمزةُ للاستفهامِ، و**(سَارٍ)** مبتدأٌ، و**(ذانِ)** فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، ويُقَاسُ على هذا ما كانَ مِثْلَه، وهو: كلُّ وصفٍ اعْتَمَدَ على [استفهامٍ أو نفيٍ(٥)](٦)، نحوُ: [(أقائمٌ الزيدانِ، وما

---

(١) لو قال: (مرفوع) ـ لكان أولى، ليدخل في ذلك: غير الفاعل، فالمراد: مطلق المرفوع.

(٢) ليس المراد أن له خبرًا محذوفًا، وهذا قام مقامه؛ لأنه لا يستحق حينئذٍ خبرًا. بل إنَّهُ أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به؛ لشدة شبهه بالفعل؛ ولذا لا يُصغّر ولا يوصَف ولا يُعَرَّف ولا يُثنّى ولا يُجمع، ولا يجمع في الفصيح إلا على لغة **(يتعاقبون فيكم ملائكة)** ـ كما في «التسهيل» (١/ ٢٧٢ «شرحه»).

(٣) ليس في (ك). (٤) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٥) في (ك): «نفي أو استفهام».

[لِمَ لم يفرض الناظم المسألة مع غير الاستفهام والنفي؟]

(٦) هنا سؤال؛ وهو أن يقال: لِمَ لم يفرض الناظم المسألة ـ مع غير الاستفهام والنفي، وقد علم: أن ذلك لأجل الاعتماد، والاعتماد يحصل بغيرهما؛ كالاعتماد على المبتدأ، فهلَّا بين أن (قائم) من قولك: (زيد قائم أبواه) مبتدأ، و(أبواه) فاعل سد مسد الخبر، كما بيَّن ذلك مع الاستفهام والنفي؟

قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٦٠١ ـ ٦٠٢): «**والجواب**: أن ذلك لا يجوز فيما جرى على المبتدأ؛ فإن (قائمًا) وقع نكرة، وحق الخبر أن يكون نكرة فقد وقع في موضعه، وعاد مما تعلق به الضمير على المبتدأ، فلم يجز أن ينوى به غير موضعه؛ لأنه شبه التهيئة والقطع ـ إلى هذا النحو نحا الفارسي في الجواب.

قال: وقد يجاب بجواب آخر: وهو أن الخبر الذي هو قائم إن اعتاد أنه مبتدأ صار من قبيل (قائم الزيدان)؛ لأنه إذ ذاك مقطوع من زيد، والجملة هي الخبر، فصار (قائم أبواه) جملة مستقلة، فلم يبق للمبتدأ الذي هو (قائم) ما يعتمد عليه واسم الفاعل هنا إنما يرفع إذا اعتمد إلا قليلًا.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز على ذلك القليل؟

=

قائمٌ الزيدانِ)[١]، فإنْ لم يَعْتَمِدِ الوصفُ: لم يَكُنْ مبتدأً، وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ - إلَّا الأخفشَ[٢]][٣]، ورَفَعَ فاعلًا ظاهرًا كما مُثِّلَ أو ضَميرًا مُنْفَصِلًا نحوُ: (أقائمٌ أنتما)، وتَمَّ الكلامُ به[٤]، فإنْ لم يَتِمَّ [به

= **قيل**: لا يجوز لما تقدم أولًا للفارسي، فالواجب: ما فعله الناظم من تخصيص ذلك بالنفي والاستفهام، والكلام على سائر مواضع الاعتماد كالكلام هنا، كما لو قلت: أعجبني زيد قائم أبواه، فترفع قائمًا، أو (مررت برجل قائم أبواه)، وتكون الجملة في موضع الحال أو في موضع الصفة».

(١) تقديم وتأخير في (ك).

(٢) وهو الصحيح، واستدلوا لذلك بالقياس والسماع.

أما **القياس**: فهو أن الصفة إذا جرت على غير من هي له - برز فيها الضمير المرفوع بها نحو: (زيد هند ضاربها هو)، بلا خلافٍ بين أحد من النحويين في جواز ذلك، مع أنها إذ ذاك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقعها: لم يبرز الضمير؛ بل كنت تقول: (زيد هند يضربها)، فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع؛ مع أنه جار مجراه، فكذلك لا ينكر أن يخالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه (أقائم أنتما) وشبهه.

وأما السماع: فكقول الشاعر:

خَليليَّ ما وافٍ بعَهدِي أنتُمَا ... إذا لم تَكُونَا لِي عَلَى مَن أُقَاطِعُ

وقول الآخر:

فما باسط خيرًا ولا دافع أذى ... من النّاس إلّا أنتم آل دارم

«التذييل والتكميل» (٣/ ٢٥٥)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٨٥١).

(٣) مكانها في (ص)، (س)، (ح): «ما قائم الزيدان». ووضع في (ع) على هذه الفقرة التي بين المعكوفين علامة قبلها وعلامة بعدها، كأنه يشير أنها ليست في بعض النسخ، والله أعلم.

(٤) **(ورَفَعَ)** هَذَا الفعلُ مَعْطُوفٌ بالواوِ عَلَى **(اعْتَمَدَ)** فِي قولِهِ: **(وهو كلُّ وصفٍ اعْتَمَدَ عَلَى استفهامٍ أو نفيٍ)**، وكذلك قَوْلُهُ: **(وتَمَّ الكلامُ به)**، ويَتَحَصَّلُ من ذلك: أنَّهُ قد اشْتَرَطَ فِي الوصفِ الَّذِي يَرْفَعُ فاعلًا؛ يُغْنِي عن الخَبَرِ ثلاثةَ شروطٍ: [شروط ما يرفع فاعلًا]

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى استفهامٍ أو نفيٍ؛ عندَ البَصريِّينَ.

والثاني: أنْ يَكُونَ مرفوعُه اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصِلًا، وفي الضَّمِيرِ المنفصِلِ خلافٌ.

والثالِثُ: أنْ يَتِمَّ الكلامُ بمرفوعِه المذكورِ (م).

الكلامُ(١)](٢): لم يَكُنْ مبتدأً، نحوُ: (أقائمٌ أبواه زَيْدٌ)، فزيدٌ مبتدأٌ [مؤخَّرٌ(٣)، (وأقائمٌ(٤) خَبَرٌ)(٥)] مقدَّمٌ، وأبواه فاعلٌ بقائمٌ، ولا يَجُوزُ أنْ يكونَ (قائمٌ)(٦) مبتدأً؛ لأنَّه لا يُسْتَغْنَى بفاعلِه حينئذٍ [٣٧/و](٧)؛ إذ لا يُقالُ: (أقائمٌ أَبَوَاهُ) فيَتِمَّ الكلامُ، وكذلك لا يَجُوزُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً إذا رَفَعَ ضميرًا مُسْتَتِرًا، فلا يُقالُ(٨) في (ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ): إنَّ (قاعدًا) مبتدأٌ(٩)، والضميرَ المستترَ فيه فاعلٌ(١٠)؛ أَغْنَى عن الخبرِ؛ لأنَّه ليسَ بمُنْفَصِلٍ، على أنَّ(١١) في الْمَسْئَلَةِ(١٢) خِلافًا(١٣).

ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ الاستفهامُ بالحرفِ: كما مُثِّلَ، أو بالاسمِ:

---

(١) من (ك)، (م).
(٢) في (ك): «الكلام به».
(٣) من (م).
(٤) في (ك): «قائم».
(٥) في (س): «وقائم خبره».
(٦) في (ص): «أقائم».
(٧) لافتقاره لمرجع الضمير؛ فإن علم كأن جرى ذكر زيد فقيل: أقائم أبواه؟ لم يمتنع؛ أفاده الإسقاطي. وقيل: يجوز مطلقًا؛ لأن الاكتفاء بالمرفوع: إنما هو عن الخبر لا مطلقًا. «الخضري» (١/ ٨٩).
(٨) في (ك): «تقول».
(٩) بل (قاعد) معطوف على (قائم) الواقع خبرًا، فإن قلتَ: (أقائم أخواك)؟ وأردت العطف فالقياس: أم قاعد هما؛ بإبراز الضمير، وحكي: أم قاعدان، بالضمير المستتر؛ لأن الألف حرف، قال ابن هشام: فـ**(قاعدان)** مبتدأ لعطفه بـ**(أم)** المتصلة على المبتدأ، وليس له خبر ولا فاعل منفصل، وجاز ذلك: لتوسعهم في الثواني؛ أي: فهو مبتدأ؛ اكتفى بفاعله المستتر؛ توسعًا، فتقييدهم بالبارز جرى على الأصل والغالب، أو أرادوا البارز ولو حكمًا كهذا؛ فإنه في حكم البارز لمكان العطف والتنازع، وقد يقال: إن التقدير: **(أم هما قاعدان)**، بحذف المبتدأ، فالمعطوف الجملة؛ أفاده الإسقاطي، ومثل ذلك سواء يجري في نحو: **(ما قائم زيد ولا قاعد)**؛ بخلاف مثال الشارح، فإن العطف فيه ليس على وصف مكتف، فتدبر. «الخضري» (١/ ٨٩).
(١٠) ليس في (س)، وكتبت بالحاشية تصحيحًا.
(١١) في (ك): «أنه».
(١٢) كذا رسمها في جميع النسخ.
(١٣) انظر: «الإنصاف» (١/ ٤٧ ـ ٤٨).

كقولِكَ: كيفَ جالسٌ العَمْرَانِ[(١)][(٢)]؟ وكذلك لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ النفيُ بالحرفِ كما مُثِّلَ، أو بالفعلِ: كقولِكَ: (ليسَ قائمٌ الزيدانِ)، فليسَ: فِعْلٌ ماضٍ[(٣)] ناقصٌ[(٤)]، وقائمٌ: اسمُه[(٥)]، والزيدانِ: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ خبرِ ليسَ[(٦)]، [وتقولُ: (غيرُ قائمٍ الزيدانِ)، فـ(غيرُ) مبتدأٌ، و(قائمٌ) مخفوضٌ

---

(١) ضبطها في (ع): بفتح العين وضمها معًا. واقتصر في (ك) على فتحها.

(٢) (م) (**كيفَ**) اسمُ استفهامٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ نصبِ حالٍ مِن (**العَمْرَانِ**) الآتِي، و(**جَالِسٌ**) مُبْتَدَأٌ مرفوعٌ بالضمَّةِ الظَّاهِرَةِ، و(**العَمْرانِ**) فَاعِلٌ بجَالِسٍ أَغْنَى عن الخَبَرِ؛ مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّه مُثَنًّى (م).

(٣) في (ح): «ماضي».

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ح).

(٥) في (س)، (ع): «اسم ليس»، وفي (ك): «اسمها».

(٦) إلا أن الوصف بعد (**ليس**) ـ يرتفع على أنه اسمها، والفاعل يغني عن خبرها، وكذلك (**ما**) الحجازية.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٤٧٢)، «المقاصد الشافية» (١/ ٥٩٩)، «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٤).

واعترض **الشاطبي**: على الناظم في إدخاله (**ليس**)؛ بقوله: «إن كان في ذلك سماع يقاس عليه: فلا عتب، وإن كان ذلك بالقياس النظري: فهو غير مسلم لأمرين:

أحدهما: أنه أناب مرفوعًا عن منصوب، وهو خبر (ليس) و(ما) الحجازية، وذلك غير موجود في كلام العرب، فإن وجد فبحيث لا يعتد به.

والثاني: أن عمل الصفة في باب اسم الفاعل إنما حصل في موضع قوّى فيه جانب الفعلية باشتراط الاعتماد حسب ما مر، ألا ترى أن أقائم الزيدان؟ صار في معنى أيقوم الزيدان؟ وكذلك مع النفي، وإذا كان الأمر كذلك: فدخول النواسخ مناف لتقوية جانب الفعل؛ بل هي مقوية لجانب الاسمية؛ لاختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر، وعدم قبولها للدخول على الفعل، فلا يسوغ إذا رفع الصفة عند دخول الناسخ، كما لا يسوغ عند التعري من الاعتماد؛ بل هنا أولى أن لا ترفع لتقوية جانب الاسمية فيها، فقربت بذلك من الجوامد.

ووجه ثالث ـ أشار إلى معناه الفارسي ـ: وهو ما يلزم على ذلك من دخول النواسخ على غير مبتدأ وخبر؛ وذلك معدوم النظير، وهذا كله قد نبه عليه ابن خروف، فقال: ولا ينبغي أن يجوز كان قائم زيد، على أن تجعل قائم اسم (كان) و(زيد) فاعلًا يسد مسد الخبر؛ لأنه أناب مرفوعًا عن النصب، وأدخل (كان) على =

بالإضافةِ[١]، و(**الزيدانِ**) فاعلٌ بقائمٌ، وَسَدَّ[٢] مَسَدَّ (خبرِ[٣] (غيرُ))[٤]؛ لأنَّ المعنَى: ما قائمٌ الزيدانِ، فعُومِلَ (غيرُ قائمٍ) معاملةَ: (ما قائِمٌ)، ومنه قولُه:

٣٨ ـ غَــيْــرُ لَاهٍ عِــدَاكَ فــاطَّــرِحِ اللَّهْوَ ولا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ[٥]

فـ(**غيرُ**) مبتدأٌ، و(**لاهٍ**) مخفوضٌ بالإضافةِ، و(**عِدَاكَ**) فاعلٌ بـ(**لاهٍ**)

= ما ليس بمبتدأ وخبر، وعلى صفة، وقوى فيها معنى الاسمية وقد رفع بها، هذا ما قال، وفيه ما ذكرت وغيره.

فإن أجيب عن الأول: بأن المنصوب قد ينوب عن المرفوع ـ كما في قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا)، وإذا جاز مثل هذا فليجز عكسه.

والثاني: بأن النواسخ قد تدخل على ما لا خبر فيه؛ بل ناب عنه غيره. وحكى ابن كيسان عن الكسائي: دخول (إن) على نحو: كل رجل وضيعته، فقالوا: إن كل ثوب وثمنه، وإذا جاز في (إن) مثل هذا فليجز في مسألتنا فيقال: لم يبلغ مثل هذا أن يقاس عليه لقلته وخروجه عن قياس كلام العرب فلا يعتبر به.

[النواسيخ قد تدخل على ما لا خبر فيه]

والذي ينبغي أن يقال في الجواب عن الناظم: أن دخول الناسخ على الصفة مذهب له حسب ما صرَّح به في الشرح، فإياه اتبع في هذا النظم، ويمكن أن يقال: ـ وهو الأولى ـ إن إطلاقه النفي لا يتعين منه دخول ناسخ ينفي به؛ لأن مثل ذلك يتوقف على جوازه ابتداء، وهو لم يتعرض لذلك هنا، فلا يؤخذ له منه مذهب؛ لاحتمال أن يريد نفيًا لا يكون ناسخًا للابتداء».

(١) «لا يرد أنه حينئذ ليس مبتدأ؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد على أنه وإن خفض لفظًا فهو في قوة المرفوع لأنه المقصود بالإسناد فكأنه قيل: ما قائم كما أشار له الشارح». «الخضري» (١/ ٨٩).

(٢) في (ك)، (م): «سدّ».

(٣) كتبها بين السطرين في (ك)، وبعدها في (ص): بياض بمقدار كلمة.

(٤) ضبطها في (ع): «خَبَرِ غَيْرُ».

(٥) (م) لم أَقِفْ لهذا الشاهدِ عَلَى نسبةٍ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**غيرُ لاهٍ عِدَاكَ**) حَيْثُ اسْتَغْنَى بفَاعِلِ (**لَاهٍ**) عن خبرِ المُبْتَدَأ، وَهوَ (**غيرُ**)؛ لأنَّ المبتدأَ المضافَ لاسم الفَاعِلِ اسمٌ دالٌّ عَلَى النفي، فكأنه (ما) فِي قولِكَ: (ما قائمٌ مُحَمَّدٌ)؛ فالوصفُ مخفوضٌ لفظًا بإضافةِ المُبْتَدَأ إِلَيْهِ، وَهوَ فِي قُوَّةِ المرفوعِ بالابتداءِ (م).

سَدَّ[١] مَسَدَّ خَبَرِ (غيرُ)، ومِثْلُه قولُه[٢]:

٣٩ ـ غـيـرُ مَـأْسُـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ   يَـنْـقَـضِـي بِـالْـهَـمِّ وَالْـحَـزَنِ[٣]

فـ(**غيرُ**) مبتدأٌ، و(**مأسوفٍ**) مخفوضٌ بالإضافةِ، و(**على زَمَنٍ**) جارٌّ

---

(١) في (ع)، (ص): «وسدّ».

(٢) نسبه العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٨٢)، لأبي نُوَاسٍ الحَسَنِ بنِ هانئِ بنِ عبدِ الأوَّلِ الحَكَمِيِّ، ولم أجده في «ديوانه».

(٣) (م) البيتُ لأبي نُوَاسٍ ـ كما سبق، وَهوَ: ليسَ ممَّن يُسْتَشْهَدُ بكلامِه، وإنما أَوْرَدَهُ الشارِحُ مثالًا للمسألةِ؛ ولهذا قالَ: (ومِثْلُهُ قَوْلُه). وبعدَ هَذَا البيتِ المُمَثَّلِ بِهِ بيتٌ آخَرُ، وهو: [أبو نواس لا يستشهد بشعره]

إِنَّـمَـا يَـرْجُـو الـحَـيَـاةَ فَـتًـى   عـاشَ فِـي أَمْـنٍ مِـنَ الْـمِـحَـنِ

التمثيلُ به: فِي قولِهِ: (**غيرُ مأسوفٍ عَلَى زَمَنٍ**) حَيْثُ أَجْرَى قولَه: (**على زَمَنٍ**) النائبَ عن الفَاعِلِ مُجْرَى الزيديْنِ فِي قولِك: (**ما مضروبٌ الزيدانِ**)؛ فِي أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ؛ لأنَّ المتضايِفَيْنِ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ، فحيثُ كَانَ نائبُ الفَاعِلِ يَسُدُّ معَ أَحَدِهما مَسَدَّ الخَبَرِ فإنَّه يَسُدُّ معَ الآخَرِ أَيْضًا، وكأنه قالَ: (**ما مأسوفٌ عَلَى زَمَنٍ**).

هذا **أحدُ توجيهاتٍ** ثلاثةٍ فِي ذَلِكَ ونحوِه، وإليه ذَهَبَ ابنُ الشَّجَرِيِّ فِي «أَمَالِيهِ» (١/ ٤٧).

والتوجيهُ الثاني: لابنِ جِنِّيٍّ وابنِ الحاجِبِ [«أماليه» (٢/ ٦٣٧)]، وحاصلُه: أنَّ قولَه: (**غيرُ**) خبرٌ مقدَّمٌ، وأصلُ الكلامِ: (زَمَنٌ يَنْقَضِي بالهَمِّ غيرُ مأسوفٍ عليه)، وَهوَ توجيهٌ ليسَ بشيءٍ؛ لِمَا يَلْزَمُ عليه من التكلُّفاتِ البعيدةِ؛ لأنَّ العبارةَ الواردةَ فِي البيتِ لا تَصِيرُ إِلَى هَذَا إِلَّا بتكَلُّفٍ كثيرٍ.

والتوجيهُ الثالثُ: لابنِ الخَشَّابِ، وحاصلُه: أنَّ قولَه: (**غيرُ**) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ تَقْدِيرُهُ (أنا غيرُ. . .) إلخ، وقولَه: (**مأسوفٍ**) ليسَ اسمَ مفعولٍ؛ بل هو مصدرٌ مِثْلُ: (المَيْسُورِ، والمعسورِ، والمجلودِ، والمحلوفِ). وأرادَ بِهِ هنا اسمَ الفَاعِلِ، فكأنه قالَ: (أنا غيرُ آسِفٍ. . .) إلخ. وانْظُرْ مَا فيه من التكلُّفِ والمشقَّةِ والجَهْدِ.

ومثلُ هَذَا البيتِ والشاهِدِ السابقِ: قولُ المُتَنَبِّي يمدحُ بَدْرَ بنَ عَمَّارٍ:

لـيـسَ بـالـمُـنْـكَـرِ أَنْ بَـرَزْتَ سَـبْـقًـا   غَـيْـرُ مَـدْفُـوعٍ عَـنِ الـسَّـبْـقِ الـعِـرَابُ

فغيرُ: مُبْتَدَأٌ، وَهوَ مُضَافٌ إِلَى مدفوعٍ، والعِرابُ: نائبُ فاعلٍ لمدفوعٍ سدَّ مسدَّ خبرِ غيرُ (م).

ومجرورٌ في موضِعِ رفعٍ بـ(**مأسوفٍ**)؛ لِنِيَابَتِه مَنابَ الفاعلِ، وقد[١] سَدَّ مَسَدَّ خَبَرِ (**غَيْرُ**).

وسَأَلَ[٢] (أبا الفتحِ ابنُ جِنِّيٍّ وَلَدُهُ)[٣] عن إعرابِ هذا البيتِ: فارْتَبَكَ في إعرابِه[٤]][٥].

ومَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ - إلَّا الأخفشَ[٦]: أنَّ هذا الوصفَ لا يكونُ

---

(١) في (ك): «وهو». (٢) في (م): «وقد سأل».

(٣) العبارة في (س)، (ص)، (م): «أبو الفتح ابنُ جني ولدَه» وهو قلبٌ للعبارة. وجاءت في (ك): «أبو الفتح ابن جني والده». وهو تحريف! والصواب المثبت من (ع)، (ح)، فأبو سعد عالي بن عثمان بن جني سأل أباه أبا الفتح عثمان بن جني عنه، كما في «التذييل» لأبي حيّان (٣/٢٧٨)، و«تمهيد القواعد» لناظر الجيش (٢/٨٦٧).

[جواب ابن جني عن بيت أبي نواس]

(٤) جواب أبي الفتح ابن جني - كما في «التذييل» (٣/٢٧٨): «أنَّ المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فـ(زمان): مبتدأ، و(ينقضي): صفته، و(غير): خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار (الهاء) مؤذنًا بالمحذوف؛ لأنك إنما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه».

قال أبو حيّان: «وهذا التخريج بعيد جدًّا متكلف».

قال أبو الفتح: «وإن شئتَ قلتَ: هو محمول على المعنى، كما حملت (**أقل امرأة تقول ذاك**) على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبرًا لأنه مبتدأ، وقد أضفت (أقل) إلى (امرأة)، ووصفت المرأة بـ(تقول ذاك)، كأنك قلت: قل امرأة تقول ذاك، فلم تحتج (أقل) إلى خبر لأنها في معنى (قل). وكذلك حمل على المعنى قول من قال: (**خطيئة يوم لا أراك فيه**) على معنى: يوم خطأ لا أراك فيه. وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام. انتهى هذا التخريج الثاني وهو الذي أخذه منه ابن الشجري، وخرج البيت عليه. ويعضده البيت الثاني، وهو: (**غير لاه عداك**)، فإنه لا يتصور فيه التخريج الأول. ولأبي عمرو بن الحاجب «أماليه» (٢/ ٦٣٧) في هذا البيت كلام طويل وترديد، ثم خرَّجه على تخريجي أبي الفتح». انتهى بتصرف.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط في (س)، وكتبه بالحاشية.

(٦) انظر: «البغداديات»، (ص٤١٦).

مبتـدأً؛ إلَّا إذا اعْـتَـمَـدَ عـلـى نـفـيٍ أو اسـتـفـهـامٍ[1]، وذَهَـبَ الأخـفـشُ والـكُـوفِـيُّـونَ: إلـى عـدمِ اشـتـراطِ ذلـكَ؛ فـأجـازوا (قـائـمٌ[2] الـزيـدانِ)، فـ(قائمٌ): مبتدأٌ، و(الزيدانِ): فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ.

---

(١) (م) مَذْهَبُ جماعةٍ مِن النحاةِ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ الَّذِي يَرْفَعُه الوصفُ المعتمِدُ ـ اسمًا ظاهرًا، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضميرًا منفصِلًا، فَإِنْ سُمِعَ مَا ظاهرُه ذَلِكَ: فهو محمولٌ عَلَى أَنَّ الوصفَ خبرٌ مقدَّمٌ، والضميرَ مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وعندَ هؤلاءِ: أنكَ إذا قُلْتَ: (أمسافِرٌ أنتَ) ـ صَحَّ هَذَا الكلامُ عربيَّةً، ولكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ (مُسَافِرٌ) خَبَرًا مقدَّمًا، و(أنتَ) مُبْتَدأٌ مؤخَّرًا.
والجمهورُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ المغنِي عن الخَبَرِ ضميرًا بارزًا، كَمَا يَكُونُ اسمًا ظاهرًا، ولَا مَحَلَّ لإنكارِ ذلك عليهم بعدَ وُرُودِهِ فِي الشعرِ العربيِّ الصحيحِ، وفي القرآنِ الكريمِ: عباراتٌ لا يَجُوزُ فيها عربيَّةً؛ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى مَا ذَكَرُوا مِن التقديمِ والتأخيرِ، فمِن ذلك قولُه تعالَى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦]؛ إذْ لو جَعَلْتَ ﴿راغب﴾ خَبَرًا مُقَدَّمًا و﴿أَنتَ﴾ مُبْتَدأً مؤخرًا لَلَزِمَ عليه الفصلُ بينَ ﴿راغب﴾ وَمَا يَتَعَلَّقُ به، وَهوَ قَوْلُهُ: ﴿عَنْ ءَالِهَتِى﴾ بأَجْنَبِيٍّ، وَهوَ ﴿أَنتَ﴾؛ لأنَّ المبتدأَ بالنسبةِ للخبرِ أَجْنَبِيٌّ منه؛ إذ لا عَمَلَ للخبرِ فيه عَلَى الصحيحِ، ولا يَلْزَمُ شيءٌ مِن ذَلِكَ إذا جَعَلْتَ ﴿أَنتَ﴾ فاعلًا؛ لأنَّ الفاعلَ بالنظرِ إِلَى العَامِلِ فيه ليسَ أجنبيًّا مِنه، ونظيرُ الآيةِ الكريمةِ فِي هَذَا وفي عدمِ صِحَّةِ التخريجِ عَلَى التقديمِ والتأخيرِ: قولُ الشاعرِ:

أَمُـنْـجِـزٌ أَنْـتُـمُ وَعْـدًا وَثِـقْـتُ بِـهِ   أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهجَ عُرْقُوبِ

ومثلُه قولُ الآخرِ:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا   إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وقولُ الآخرِ:

فـمـا بـاسِـطٌ خَـيْـرًا ولا دافِـعٌ أَذًى   عـن الـنـاسِ إِلَّا أَنْـتُـمُ آلَ دارِمِ

ولا يَجُوزُ فِي بيتٍ من هذه الأبياتِ الثلاثةِ: أَنْ تَجْعَلَ الوصفَ خَبَرًا مقدَّمًا والمرفوعَ بعدَه مبتدأً مؤخرًا، كَمَا لا يَجُوزُ ذلك فِي الشاهدِ الآتِي عَلَى مَا سَتَعْرِفُه؛ لأنَّه يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَفُوتَ التطابُقُ بينَ المُبْتَدَأ وخبرِه، وَهوَ شرطٌ لا بُدَّ منه؛ فإِنَّ الوصفَ مفردٌ والضميرَ البارزَ للمثنَّى أو للمجموعِ، أَمَّا جَعْلُ الضَّمِيرِ فاعلًا فلا مَحْظُورَ فيه؛ لأنَّ الفاعلَ يَجِبُ إفرادُ عاملِه (م).

(٢) في (ص): «أقائم»، وكشطت الألف.

[اختيار الناظم مذهب الكوفيين في عدم اشتراط الاستفهام أو النفي]

وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ[١] بقولِهِ: **(وَقَدْ[٢] يَجُوزُ نَحْوُ: فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ)**؛ أي: وقد يَجُوزُ استعمالُ هذا الوصفِ مبتدأً؛ من غيرِ أنْ يَسْبِقَهُ نفيٌ أو استفهامٌ.

وزَعَمَ المصنِّفُ: أنَّ سِيبَوَيْهِ [يُجيزُ[٣] ذلكَ][٤] (على ضَعْفٍ)[٥][٦].

ومِمَّا وَرَدَ منه[٧] قولُه[٨]:

٤٠ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ   إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالَا[٩]

---

(١) ليس في أصل (ع)، لكن كتبها تحت الكلمة التي قبلها: «المصـ».

(٢) (قد) هنا بمعنى (ربما)، وكذلك عادته: أن يأتي بها للتقليل؛ أي: أنه قد يجوز ـ وهذا قليلًا ـ أن يأتي هذا الوصف مبتدأ يرفع فاعلًا يغني عن الخبر، وإن لم يتقدم نفي ولا استفهام، وذلك نحو: **(فائز أولو الرشد)**.

(٣) في (س): «يجوِّز». (٤) في (ص): «يجيزه».

(٥) ليس في (ع).

[استقباح الخليل لقول: «قائم زيد»]

«وذهب الخليل: أنه يستقبح أن يقول: (قائم زيد)، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًّا على المبتدأ». يريد: أن قولك: (قائم زيد) قبيح؛ إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ و(زيد) خبره أو فاعله. وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرًا مقدمًا. قاله السيرافي (٢/ ٤٥٧) بتصرف.

قال أبو علي الفارسي في «التعليقة» (١/ ٢٨١): «قلت لأبي بكر: من أين قَبحَ أن ترفع (زيد) بقائم هنا؟.

فقال: لأن الكلام على ضَرْبين: فعل وفاعلٌ، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما؛ لأنه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعلُه، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلِخُروجِه عن حَدِّ ما عليه الكلامُ قَبُحَ، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلامٍ.

قال: وإنما حَسُنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جَرَى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ (أيْ: عَمل ذلك الاسمُ في اسم الفاعلِ)، كما أنه لا يكون مفعولًا؛ (أي: الاسمُ الذي يعملُ فيه ضارِبٌ) في ضارب، حتى يكون محمولًا على غيره؛ (أيْ: يكون اسمُ الفاعل محمولًا على غيره)».

(٦) أي: فهو سماعي. (٧) في (س)، (ك): «فيه».

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٨٩): «قائله: هو زهير بن مسعود الضبي، من بني ضبة بن أدٍّ بن عبد مناف بن أدٍّ بن طابخة».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: فِي البيتِ شاهدانِ لهذه المسألةِ، وكلاهما فِي قَوْلِهِ: **(فخَيْرٌ نَحْنُ)**. =

فـ(خيرٌ): مبتدأٌ، و(نحنُ): فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، ولم يَسْبِقْ (خيرٌ) [٣٧/ظ][(١)] نفيٌ ولا استفهامٌ[(٢)(٣)].

= أمَّا الأوَّلُ: فإنَّ (نَحْنُ) فَاعِلٌ سدَّ مسدَّ الخَبَرِ، ولم يَتَقَدَّمْ عَلَى الوصفِ ـ وَهوَ (خيرٌ) ـ نفيٌ ولا استفهامٌ، وزَعَمَ جماعةٌ مِن النحاةِ ـ منهم أبو عليٍّ وابنُ خَرُوفٍ ـ أَنَّهُ لا شاهِدَ فِي هَذَا البيتِ؛ لأنَّ قولَه: (خَيْرٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، تَقْدِيرُهُ: (نحنُ خيرٌ...) إلخ، وقولَه: (نحنُ) المذكورُ فِي البيتِ تأكيدٌ للضميرِ المُسْتَتِرِ فِي خَيْرٌ، وانْظُرْ كيفَ يُلْجَأُ إِلَى تقديرِ شيءٍ وفي الكلامِ مَا يُغْنِي عنه؟!

وأمَّا الشاهِدُ الثاني: فإنَّ (نحنُ) الَّذِي وَقَعَ فاعلًا؛ أَغْنَى عن الخَبَرِ: هو ضَمِيرٌ مُنفصِلٌ، فهو دليلٌ للجمهورِ ـ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِن جوازِ كونِ فَاعِلِ الوصفِ المُغْنِي عن الخَبَرِ ضميرًا منفصِلًا، ولا يَجُوزُ فِي هَذَا البيتِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (نحنُ) مبتدأً مؤخَّرًا، ويَكُونَ (خَيْرٌ) خَبَرًا مقدَّمًا؛ إذ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الفصلُ بينَ (خَيْرٌ) وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (عندَ الناسِ) ـ وقولِه: (مِنْكُمْ) ـ بأجنبيٍّ، فبهذا يَتِمُّ بِهِ استدلالُ الكُوفِيِّينَ؛ عَلَى جوازِ جَعْلِ الوصفِ مبتدأً، وَإِنْ لم يَعْتَمِدْ عَلَى نفيٍ أو استفهامٍ، ويَتِمُّ بِهِ استدلالُ الجمهورِ عَلَى جوازِ أنْ يَكُونَ مرفوعُ الوصفِ المغنِي عن خبرِه ضميرًا بارزًا (م).

(١) في (ح): «خيرًا»، و وضع في (ع) على الراء فتحةً غير منونة، والذي في (س): «الخبرا».

(٢) وقال الخضري في «حاشيته» (١/ ٨٩): «فهو شاذ؛ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد، ولرفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير مسألة الكحل؛ إلا أن يؤول بأن خير خبر عن (نحن) محذوفة، والمذكورة: تأكيد للضمير في (خير) فلا شاهد فيه».

(٣) قاله الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٤)، ونصه: «ولا يكون (خير) خبرًا مقدمًا، و(نحن): مبتدأ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و(مِنْ)، وهما: كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نحن) مرتفعًا بخير على الفاعلية: لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه».

واعترضه أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٧٤) بقوله: «وما استدل به المصنف: لا حجَّة فيه، أما قوله: فـ(خير نحن)، فـ(خير): خبر مقدم، و(نحن): مبتدأ، وعلى ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين: أن الخبر هو رافع المبتدأ، فالمبتدأ معمول له، كما أن «من «الداخلة على المفضل عليه متعلقة به، فلم يفصل بينهما بأجنبي. = [مذهب الكوفيين الخبر هو رافع المبتدأ]

وجُعِلَ من هذا قولُه(١):

٤١ - خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ(٢) فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ(٣) إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ(٤)

= وأما قوله: **(إن أفعل التفضيل ومن كمضاف ومضاف إليه)** إلى آخره، فليس بصحيح، لو كان كذلك لما جاز الفصل بينهما بالتمييز وبالفاعل وبالظرف وبالمجرور؛ لأنه لا يفصل بشيء من هذه بين المضاف والمضاف إليه، فلم يجريا مجراهما. ولو سلمنا أن المبتدأ ليس معمولًا للخبر لما ضر هذا الفصل لأنه وقع في شعر. وأيضًا: فقد خرج الأستاذ أبو الحسن بن خروف قوله: **(نحن)**؛ على أنه تأكيد للضمير المستكن في قوله: **(فخير)**، وخير: خبر مبتدأ محذوف، التقدير: فنحن خير نحن، كما تقول: (أنت قائم أنت).

[لا يفصل بشيء بين المضاف والمضاف إليه]

(١) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤٨٧): «قائله رجل من الطائيين؛ لم نقف على اسمه».

(٢) ضبطها في (ع) بفتح اللام، وفي (ص) بكسرها، في هذا الموضع، والوجهان سائغان.

(٣) ضبطها بفتح اللام وكسرها معًا في (ع). ووضع على الهاء ضمة في (س).

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ)**؛ حَيْثُ اسْتَغْنَى بفَاعِلِ خَبِيرٌ عن الخَبَرِ، معَ أَنَّهُ لم يَتَقَدَّمْ عَلَى الوصفِ نفيٌ ولا استفهامٌ، هَذَا توجيهُ الكُوفِيِّينَ والأَخْفَشِ للبيتِ؛ ومِن ثَمَّ: لم يَشْتَرِطُوا تَقَدُّمَ النفيِ أو نحوِه عَلَى الوصفِ؛ استنادًا إِلَى هَذَا البيتِ ونحوِه.

ويَرَى البَصْرِيُّونَ - مَا عدا الأَخْفَشَ - أنَّ قولَه: **(خَبِيرٌ)** خبرٌ مقدَّمٌ، وقولَه: **(بنو)** مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وهذا هو الإعرابُ الراجِحُ الَّذِي نَصَرَهُ العلماءُ كافَّةً، فإذا زَعَمَ أحدٌ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا محظورٌ - **وإيضاحُه**: أن شرطَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ أنْ يكونَا متطابقَيْنِ: إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وهنا لا تَطَابُقَ بينَهما؛ لأنَّ **(خَبِيرٌ)** مفردٌ، و**(بنو لِهْبٍ)** جمعٌ، فلَزِمَ عَلَى توجيهِ البصريينَ: الإخبارُ عن الجَمْعِ بالمفردِ - فالجوابُ عَلَى هَذَا أيسرُ مما تَظُنُّ؛ فإنَّ **(خَبِيرٌ)** فِي هَذَا البيتِ يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ والمفردُ والمثنَّى والجمعُ؛ بسببِ كونِهِ عَلَى زِنَةِ المصدرِ، مثلُ: الذَّمِيلِ والصَّهِيلِ، والمصدرُ يُخَبَرُ بِهِ عن الواحدِ والمثنَّى والجَمْعِ بلفظٍ واحدٍ، تقولُ: مُحَمَّدٌ عَدْلٌ، والمُحَمَّدانِ عَدْلٌ، والمُحَمَّدونَ عَدْلٌ، ومِن عادةِ العربِ: أنْ يُعْطُوا الشيءَ الَّذِي يُشْبِهُ شيئًا بعضَ أحكامِ ذلك الشيءِ؛ تحقيقًا لمُقْتَضَى المشابَهَةِ، وقد وَرَدَتْ صِيغَةُ فَعِيلٍ مُخْبَرًا بها عن الجماعةِ، والدليلُ عَلَى أنَّهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ: وُرُودُهُ خَبَرًا ظاهرًا عن الجَمْعِ فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [التحريم: ٤]. =

فـ(**خبيرٌ**): مبتدأٌ، و(**بنو لِهْبٍ**)(١): فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ(٢).

[أحوال الوصف مع مرفوعه]

[ص] **[١١٦] والثانِ مُبْتَدًا وذَا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ**(٣)

[ش] الوصفُ معَ الفاعلِ: إما أنْ يَتَطابَقَا (إفرادًا أو تَثْنِيَةً أو جمعًا، أو لا يَتَطابَقَا)(٤)، وهو(٥) قِسمانِ: ممنوعٌ، وجائزٌ.

[التطابق إفرادًا]

فإنْ تَطابقا إفرادًا(٦)، نحوُ: (أقائمٌ زيدٌ) جازَ فيه وجهانِ(٧):

= وقولِ الشاعرِ:

هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ (م)

(١) ضبطها في (ع): بفتح اللام فقط.

(٢) قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٧٤): «وما استدل به المصنف ـ أي: ابن مالك ـ لا حجة فيه: أما (**خبير بنو لهب**) فـ(**خبير**) خبر مقدم، و(**بنو لهب**) مبتدأ، ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع لأن (**خبيرٌ**) فعيل، يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، ولا سيما ورود ذلك في الشعر، كما أخبروا بـ(فعول)، قال تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤]».

(٣) (م) **تقديرُ الكلامِ**: «إنْ فِي سِوَى الإفرادِ طِبقًا اسْتَقَرَّ، فالثانِ مُبْتَدَأٌ...» إلخ (م).

(٤) ما بين القوسين ساقط في (ك). (٥) أي: غير المطابق.

(٦) ليس في (ع)، لكنها كتبت فوق الكلمة قبلها بخط آخر.

(٧) (م) هٰهنا ثلاثةُ أمورٍ؛ نُحِبُّ أنْ نُنَبِّهَكَ إليها:

الأَوَّلُ: أنَّهُ لا يَنْحَصِرُ جوازُ الوجهيْنِ فِي أنْ يَتَطَابَقَ الوصفُ والمرفوعُ إفرادًا؛ بل مثلُه: مَا إذا كَانَ الوصفُ مما يَسْتَوِي فيه المفردُ والمثنَّى والجمعُ، وَكَانَ المرفوعُ بعدَه واحدًا منها، نحوُ: أَقَتِيلٌ زيدٌ؟ ونحوُ: أَجَرِيحٌ الزيدانِ؟ ونحوُ: أصديقٌ المُحَمَّدُونَ؟

وقدِ **اخْتَلَفَتْ كَلِمَةُ العلماءِ**؛ فيما إذا كَانَ الوصفُ جمعَ تكسيرٍ والمرفوعُ بعدَه مثنًّى أو مجموعًا؛ **فذَكَرَ قومٌ**: أنَّهُ يَجُوزُ فيه الوجهانِ أَيْضًا، وَذَلِكَ نحوُ: أَقِيَامٌ أخواكَ؟ ونحوُ: أقيامٌ إِخْوَتُكَ؟ وَعَلَى هَذَا تكونُ الصُّوَرُ التي يَجُوزُ فيها الأمرانِ سِتَّ صُوَرٍ: أنْ يَتَطَابَقَ الوصفُ والمرفوعُ إفرادًا، وَإِنْ يَكُونَ الوصفُ مِمَّا يَسْتَوِي فيه المفردُ وغيرُه والمرفوعُ مُفْرَدًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا، وَإِنْ يَكُونَ الوصفُ جمعَ تكسيرٍ والمرفوعُ مُثَنًّى أو جمعًا.

وذَهَبَ قومٌ ـ منهم الشاطِبِيُّ ـ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِي الصورتيْنِ الأخيرتيْنِ كونُ الوصفِ =

أحدُهما: أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً وما بعدَه فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، **والثاني**: أنْ يكونَ(١) ما بعدَه مبتدأً مؤخَّرًا، ويكونَ الوصفُ خبرًا مُقَدَّمًا.

ومِنه قولُه تعالى(٢): ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦]، فيَجُوزُ أنْ يكونَ ﴿أَرَاغِبٌ﴾(٣): مبتدأً، و﴿أَنتَ﴾: فاعلٌ سَدَّ(٤) مسدَّ الخبرِ، ويَحْتَمِلُ: أنْ يكونَ ﴿أَنتَ﴾ مبتدأً مؤخَّرًا، و﴿أَرَاغِبٌ﴾(٥) خبرًا مقدَّمًا.

= خَبَرًا مقدَّمًا، فتبْقَى الصُّوَرُ الأربعةُ جائزةَ الوجهيْنِ.

والأمرُ الثاني: أنَّهُ معَ جوازِ الوجهيْنِ فيما ذَكَرْنَا مِن هذه الصورِ؛ فإنَّ جَعْلَ الوصفِ مُبْتَدأً والمرفوع بعدَه فاعلًا أَغْنَى عن الخَبَرِ أَرْجَحُ من جَعْلِ الوصفِ خَبَرًا مقدَّمًا؛ وَذَلِكَ لأنَّ جَعْلَه خَبَرًا مُقَدَّمًا فيه الحَمْلُ عَلَى شيءٍ مُخْتَلَفٍ فيه؛ إذ الكُوفِيُّونَ لا يُجَوِّزُونَ تقديمَ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأ أصلًا، ومعَ هَذَا: فالتقديمُ والتأخيرُ خلافُ الأصلِ عندَ البَصريِّين.

والأمرُ الثالِثُ: أنَّ مَحَلَّ جوازِ الوجهيْنِ فيما إذا لم يَمْنَعْ مِن أحدِهما مانعٌ، فإذا مَنَعَ مِن أحدِهما مانعٌ تَعَيَّنَ الآخَرُ، ففي قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ [مريم: ٤٦]، وفي قولِكَ: (أحاضرٌ اليومَ أُخْتُكَ): يَمْتَنِعُ جَعْلُ الوصفِ خَبَرًا مُقَدَّمًا، أمَّا فِي الآيةِ فقدْ ذَكَرَ الشارِحُ وجهَ ذَلِكَ فيها، وقد بَيَّنَّاهُ فِيما مَضَى، وَإِنْ يَكُنِ الشارِحُ قد ذَكَرَه بعبارةٍ يَدُلُّ ظَاهِرُها عَلَى أنَّهُ مُرَجَّحٌ لا مُوجَبٌ، وأمَّا المثالُ فلأنَّه يَلْزَمُ عَلَى جَعْلِ الوصفِ خَبَرًا مقدمًا الإخبارُ بالمذكَّرِ عن المؤنَّثِ، وَهوَ لا يَجُوزُ أصلًا، والفصلُ بينَ الفَاعِلِ والعَامِلِ فيه يُجَوِّزُ تَرْكَ علامةِ التأنيثِ مِن العَامِلِ إذا كَانَ الفَاعِلُ مؤنَّثًا، وفي قولِكَ: (أَفِي دَارِهِ أَبُوكَ) ـ يَمْتَنِعُ جَعْلُ (أبوكَ) فاعلًا؛ لأنَّه يَلْزَمُ عليه عودُ الضَّميرِ مِن (في دَارِهِ)؛ عَلَى المتأخِّرِ لفظًا ورُتْبَةً، وَهوَ مُمْتَنِعٌ (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) (م) قد عَرَفْتَ: أنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ لا يَجُوزُ فيها إلَّا وَجْهٌ واحدٌ؛ لأنَّ فيها مَا يَمْنَعُ من تجويزِ الوجهِ الثاني، وَعَلَى هَذَا: فمُرادُ الشارِحِ أنَّهُ ممَّا يَجُوزُ فيه الوجهانِ فِي حدِّ ذاتِهِ، معَ قَطْعِ النظرِ عن المانعِ العارضِ الَّذِي يَمْنَعُ أحدَهما، فإذا نَظَرْنَا إِلَى ذَلِكَ المانعِ لم يَجُزْ إلا وجهٌ واحدٌ، ومن هنا: تَعْلَمُ أنَّ قولَ الشارِحِ فيما بَعْدُ: **(والأوَّلُ فِي هذه الآيةِ أَوْلَى)** ليسَ دقيقًا، والصوابُ أنْ يقولَ: **(والأوَّلُ فِي هذه الآيةِ واجبٌ، لا يَجُوزُ غَيْرُه)** (م).

(٣) في (ص)، (ك): «راغب». والألف مقحمة في (ع) ظاهرة.

(٤) ليس في (ك)، وأثبتها بالحاشية.

(٥) في (س)، (ك): «وراغب».

والأوَّلُ(١) (في هذه الآيةِ أوْلَى)(٢)؛ لأنَّ قولَه: ﴿عَنْ ءَالِهَتِى﴾ معمولٌ(٣) لـ(رَاغِبٌ)، فلا يَلْزَمُ في(٤) **الوجهِ**(٥) **الأوَّلِ**: الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ ﴿أَنتَ﴾ على هذا التقديرِ فاعلٌ لـ(رَاغِبٌ)، فليسَ بأجنبيٍّ مِنه.

وأمَّا على(٦) **الوجهِ الثاني**: فيَلْزَمُ فيه(٧) الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ ﴿أَنتَ﴾ أجنبيٌّ مِن (رَاغِبٌ)(٨) على هذا التقديرِ؛ لأنَّه مبتدأٌ، فليسَ لـ(رَاغِبٌ) [عملٌ فيه](٩)؛ (لأنَّه خبرهُ(١٠))(١١)، والخبرُ [٣٨/و] لا يَعْمَلُ في المبتدأِ ـ على الصحيحِ.

[التطابق تثنيةً] وإنْ تَطَابَقَا تَثْنِيَةً، نحوُ: (أقائمانِ الزيدانِ)، أو جَمعًا، نحوُ: (أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ): فما بعدَ الوصفِ مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ مقدَّمٌ، وهذا معنى قولِ المصنِّفِ(١٢): **(والثانِ مُبْتَدًا [وذَا الوصفِ خبرْ]**(١٣)) إلى آخرِ البيتِ؛ أي: والثاني، وهو ما بعدَ الوصفِ، مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ عنه ـ مقدَّمٌ(١٤) عليه إنْ تَطَابَقَا في غيرِ الإفرادِ، وهو التثنيةُ والجمعُ، هذا على المشهورِ من لغةِ العربِ(١٥)، ويَجُوزُ على لُغَةِ **(أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)** أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعدَه: فاعلٌ أغنى عن الخبرِ.

---

(١) ذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة: «والوجه الأول».

(٢) ليس في (ع)، وكتبت في حاشيتها تصحيحًا.

(٣) في (ص)، (ك)، (ح): «معمول متعلق براغب». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.

(٤) في (ص): «على».

(٥) في (ك): «هذا الوجه».

(٦) ليس في (س).

(٧) من (ع)، (م). ووضع عليها في (ع) علامة نسخة.

(٨) في (ح): «أراغب». في الموضعين.

(٩) في (ص): «فيه عملٌ».

(١٠) في (س)، (م): «خبر».

(١١) ليس في (ح).

(١٢) في (ص)، (ك)، (ح): «الشيخ».

(١٣) من (ع)، (م).

(١٤) في (س)، (ك)، (ح): «تقدم».

(١٥) من وجوب تجريد الوصف؛ كالفعل عن علامة التثنية والجمع.

[عدم التطابق] وإنْ لم يَتَطابَقَا، وهو قسمانِ: (ممتنعٌ وجائزٌ)[١]، كما تَقَدَّمَ، فمثالُ [الوجه الممتنع] الممنوعِ[٢]: (أقائمانِ زيدٌ، وأقائمونَ زيدٌ)، فهذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ، [الجائز] ومثالُ الجائزِ: (أقائمٌ الزيدانِ، وأقائمٌ الزيدونَ)[٣]، وحينَئذٍ: يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً[٤]، وما بعدَه: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ[٥].

---

(١) من (م).
(٢) في (م): «الممتنع».
(٣) تقديم وتأخير في (س).
(٤) كتبت بين السطرين في (ك).
(٥) (م) أُحِبُّ أَنْ أُجَلِّيَ لكَ حقيقةَ هذه المسألةِ، وأُبَيِّنَ لكَ عِلَلَهَا وأسبابَهَا ـ بَيَانًا لا يَبْقَى معَه لَبْسٌ عليكَ فِي صورةٍ مِن صُوَرِهَا، وَذَلِكَ البيانُ يَحْتَاجُ إِلَى التقدُّمِ قَبْلَه بشرحِ أَمْرَيْنِ:
الأوَّلُ: لِمَ جازَ فِي الوصفِ الَّذِي يَقَعُ بعدَه مرفوعٌ: أَنْ يَكُونَ الوصفُ مُبْتَدأً والمرفوعُ بعدَه فاعلًا، وَإِنْ يَكُونَ الوصفُ خَبَرًا مُقَدَّمًا والمرفوعُ مُبْتَدأً مؤخَّرًا؟
والثاني: عَلَى أيِّ شيءٍ يَسْتَنِدُ تَعَيُّنُ أحدِ هذيْن الوجهيْنِ وامتناعُ الآخَرِ مِنهما؟ أَمَّا عن **الأمرِ الأوَّلِ**: فنقولُ لكَ: إنَّ اسمَ الفَاعِلِ واسمَ المفعولِ ونَحْوَهُما من الأوصافِ قدْ أَشْبَهَتِ الفعلَ نوعَ شَبَهٍ مِن حَيْثُ المعنى؛ لِدَلَالَتِها عَلَى الحَدَثِ الَّذِي يَدُلُّ عليه الفعلُ، وَهِيَ فِي طَبِيعَتِها أسماءٌ تَقْبَلُ علاماتِ الاسمِ، فتَرَدَّدَ أَمْرُها بينَ أَنْ تُعَامَلَ معاملةَ الأسماءِ بالنظرِ إِلَى لَفْظِها، وبينَ أَنْ تُعَامَلَ معاملةَ الأفعالِ فتُسْنَدَ إِلَى مَا بَعْدَها بالنظرِ إِلَى دَلالتِها عَلَى معنَى الفعلِ.
ثمَّ تَرَجَّحَ ثاني **هذين الوجهيْنِ**؛ بسببِ دخولِ حرفِ النفيِ أو حرفِ الاستفهامِ عليها؛ وَذَلِكَ: لأنَّ الأَصْلَ فِي النفيِ وفي الاستفهامِ أنْ يكونا مُتَوَجِّهَيْنِ إِلَى أوصافِ الذواتِ، لا إِلَى الذواتِ أَنْفُسِها؛ لأنَّ الذواتِ يَقِلُّ أنْ تكونَ مجهولةً، والموضوعُ للدَّلالةِ عَلَى أوصافِ الذواتِ وأحوالِها هو الفعلُ، لا جَرَمَ، كَانَ الأصلُ فِي النفيِ والاستفهامِ: أنْ يكونا عن الفِعْلِ وَمَا هو فِي معناه، ومِن هنا نَفْهَمُ السرَّ فِي اشتراطِ البَصْرِيِّينَ، فِي جَعْلِ الوصفِ مبتدأً والمرفوعِ بعدَه فاعلًا أَغْنَى عن الخَبَرِ ـ تَقَدُّمَ النفيِ والاستفهامِ عليه.
وأمَّا عن **الأمرِ الثاني**: فإنا نُقَرِّرُ لكَ أنَّ النحاةَ بَنَوْا تَجْوِيزَ الوجهيْنِ وتَعَيُّنَ أحدِهما وامتناعَه جَمِيعًا عَلَى أُصُولٍ مُقَرَّرَةٍ ثابتةٍ، فبعضُها يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِ الفَاعِلِ ورافعِه، وبعضُها يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِ المُبْتَدَأ وخبرِه، وبعضُها إِلَى حُكْمٍ عامٍّ للعاملِ والمعمولِ، فالفَاعِلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عامِلُه مُجَرَّدًا من علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ عَلَى أفصحِ اللغتيْنِ، فمَتَى كَانَ الوصفُ مُثَنًّى أو مجموعًا لم يَجُزْ أنْ يَكُونَ المرفوعُ بعدَه فاعلًا =

[العامل في المبتدأ والخبر]

[ص][١١٧] وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدَا كَذاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

[ش] مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[١] وجمهورِ البصريِّينَ: أنَّ المبتدأَ[٢] مرفوعٌ بالابتداءِ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأِ، فالعاملُ[٣] في المبتدأِ: معنويٌّ، وهو كونُ الاسمِ مجرَّدًا[٤] عن العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ، وما أَشْبَهَهَا [٣٨/ظ].

= فِي الفُصْحَى. والمُبْتَدَأُ معَ خبرِه تَجِبُ مُطَابَقَتُهما فِي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، فمَتَى كَانَ الوصفُ مُفْرَدًا والمرفوعُ بعدَه مُثَنًّى أو مجموعًا: لم يَجُزْ أنْ تَجْعَلَ الوصفَ خَبَرًا والمرفوعَ بعدَه مُبْتَدأً.

وإذا كَانَ الوصفُ مُفْرَدًا، والمرفوعُ بعدَه مفردًا مثلَه فقدِ اجْتَمَعَ شرطُ الفَاعِلِ معَ رافعِهِ وشَرْطُ المُبْتَدَأ معَ خبرِه، فيجوزُ الوجهانِ.

ثم إنْ كَانَ الوصفُ مُفْرَدًا مذكَّرًا والمرفوعُ مُفردًا مؤنَّثًا، فإذا لم يَكُنْ بينَهما فاصلٌ: امْتَنَعَ الكلامُ؛ لأنَّ مطابقةَ المُبْتَدَأ وخبرِه والفَاعِلِ ورافعِه فِي التأنيثِ واجبةٌ حينَئذٍ، وَإِنْ كَانَ بينَهما فاصلٌ: صَحَّ جَعْلُ المرفوعِ فاعلًا، ولم يَصِحَّ جعلُه مُبْتَدأً؛ فإنَّ وُجُوبَ المطابقةِ بينَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ لا تَزُولُ بالفصلِ بينَهما، وصَحَّ جَعْلُ المرفوعِ فاعلًا؛ لأنَّ الفصلَ يُبِيحُ فواتَ المطابقةِ فِي التأنيثِ بينَ الفَاعِلِ المؤنَّثِ الحقيقيِّ التأنيثِ ورافعِه.

وإنْ كَانَ الوصفُ والمرفوعُ مفردَيْنِ مذكَّرَيْنِ، وقد وَقَعَ بعدَهما معمولٌ للوصفِ جازَ أنْ يَكُونَ المرفوعُ فاعلًا، ولم يَجُزْ أنْ يَكُونَ مبتدأً؛ إذْ يَتَرَتَّبُ عَلَى جعلِه مبتدأً أنْ يُفْصَلَ بينَ العَامِلِ والمعمولِ بأجنبيٍّ.

وإذا كَانَ الوصفُ مُثَنًّى أو مجموعًا والمرفوعُ مفردًا: لم يَصِحَّ الكلامُ بَتَّةً، لا عَلَى اللغةِ الفصحَى، ولا عَلَى غيرِ اللغةِ الفصحَى من لغاتِ العربِ؛ لأنَّ شرطَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ ـ وَهوَ التطابُقُ ـ غيرُ موجودٍ، وشرطَ الفَاعِلِ وعاملِه ـ وَهوَ تَجَرُّدُ العَامِلِ مِن علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ ـ غيرُ موجودٍ، وغيرُ الفُصْحَى: لا تُلْحِقُ علامةَ التثنيةِ أو الجَمْعِ معَ الفَاعِلِ المفردِ (م).

(١) في «الكتاب» (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧). (٢) في (ك): «الابتداء».

(٣) في (س)، (ك): «والعامل».

[علة كون التجرد عاملًا]

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ جعلتم التجرد عاملًا، وهو عبارة عن عدم العوامل؟.

قيل: لأن العوامل اللفظية، ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات. فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع: إنما هي أمارات وعلامات؛ =

واحْتُرِزَ[(١)] بـ(الزائدةِ)[(٢)] من[(٣)] مثلِ: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، فـ(بِحَسْبِكَ): مبتدأٌ، وهو مجرَّدٌ عن العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ، ولم يَتَجَرَّدْ (عن[(٤)] الزائدةِ)[(٥)]؛ فإنَّ (الباءَ) الداخلةَ عليه زائدةٌ.

واحْتُرِزَ (بِشِبْهِهَا) مِن مثلِ (رُبَّ رَجُلٍ قائمٌ) [فرَجُلٍ: مبتدأٌ، وقائمٌ: خبرُه، ويَدُلُّ على ذلكِ: رفعُ المعطوفِ عليه، نحوُ: (رُبَّ رجلٍ قائمٌ][(٦)] وامرأةٌ)، والعاملُ في الخبرِ: لفظيٌّ، (وهو المبتدأُ، [وهذا هو مذهَبُ سِيبَوَيْهِ][(٧)] ـ رَحِمَه اللهُ[(٨)] تعالى)[(٩)].

= فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر؛ لكنت تصبغ أحدهما مثلًا، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصَّبغ في أحدهما كصبغ الآخر؛ فتَبَيَّنَ بهذا: أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا: جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملًا.

فإن قيل: فَلِمَ خص المبتدأ بالرفع دون غيره؟

قيل: لثلاثة أوجه:

أحدهما: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطِيَ أقوى الحركات، وهو الرفع.

والوجه الثاني: أن المبتدأ أول، والرفع أول، فأعطي الأوّلُ الأوّلَ.

والوجه الثالث: أن المبتدأ مُخْبَر عنه، كما أن الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه. «أسرار العربية» (ص٧٣).

(١) في (ع)، (ص): «واحترزنا».

(٢) في (ح): «بالزيادة»، وفي (م): «بغير الزائدة». وهو المراد على حذف المضاف، وهو كثير غالبٌ.

(٣) في (ك): «عن».

(٤) في (س): «من».

(٥) في (ك)، (ح): «من الزيادة».

(٦) ساقطة في (ك).

(٧) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (س)، لكن كتب بالحاشية في (س) بخط آخر: «هذا مذهب سيبويه».

(٨) انظر: الإنصاف (١/ ٤٤ ـ ٥١)، و«الإيضاح في شرح المفصل» (١/ ١٤٥ ـ ١٤٩).

(٩) ما بين القوسين تقديم وتأخير في (ص).

[من مذهب النحاة في العامل من المبتدأ والخبر]

وذَهَبَ **قومٌ** ـ إلى أنَّ العاملَ في المبتدأِ والخبرِ الابتداءُ[١]، فالعاملُ[٢] فيهما: معنويٌّ[٣].

وقيلَ: المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ، والخبرُ مرفوعٌ بالابتداءِ والمبتدأِ[٤].

وقيلَ: تَرَافَعَا. ومعناه: أن الخبرَ رَفَعَ المبتدأَ، (وأنَّ المبتدأَ)[٥] رفَعَ الخبرَ. وأَعْدَلُ هذه المذاهبِ: مذهَبُ سِيبَوَيْهِ[٦]، وهو[٧] الأوَّلُ، وهذا (الخلافُ ممَّا)[٨] لا طائِلَ فيه[٩].

[تعريف الخبر]

[ص][١١٨] **والخَبَرُ: الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ كَـ(اللَّهُ بَرٌّ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ)**

[ش] عَرَّفَ المصنِّفُ الخبرَ: بأنه الجزءُ المكمِّلُ للفائدةِ[١٠]، ويَرِدُ عليه الفاعلُ، نحوُ: (قامَ زيدٌ)؛ فإنَّه يَصْدُقُ على زيدٍ: أنه الجزءُ المتمُّ للفائدةِ[١١]، وقِيلَ في تعريفِه: إنه الجزءُ المنتظِمُ منه معَ المبتدأِ جملةٌ. ولا يَرِدُ الفاعلُ على هذا التعريفِ؛ لأنَّه لا يَنْتَظِمُ مِنه معَ المبتدأِ جملةٌ؛ بل يَنْتَظِمُ منه معَ الفعلِ جملةٌ [٣٩/و].

---

(١) وهو قول ابن السرَّاج في «الأصول» (١/ ٦٨).

(٢) في (ص): «والعامل».

(٣) (م) ضَعَّفُوا هَذَا الرأيَ بأنَّ الابتداءَ عاملٌ معنويٌّ، والعاملُ المعنويُّ: ضعيفٌ، والعاملُ الضعيفُ: لا يَقْوَى عَلَى العملِ فِي معمولَيْنِ (م).

(٤) وهو قول ابن المبرد ـ في «المقتضب» (٢/ ٩٤).

(٥) في (ك): «والمبتدأ».

(٦) لأنه لا تكلف فيه.

(٧) ليس في (س)؛ بل بحاشيته.

(٨) في (ص)، (ك)، (ح): «من الخلاف الذي».

(٩) قال الخضري (١/ ٩٠): «فيه: أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو: (زيد قائم وعمرو جالس)، إذا قلنا: العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال؛ لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين».

(١٠) والمراد بالفائدة: ما حصل بسبب الوضع أو التأويل.

(١١) يجاب عنه بأن دلالة المقام والتمثيل بقوله: كـ**(الله بَرٌّ والأيادي شاهدة)** ـ يدلان على اعتبار كون الجزء المتمم للفائدة مع المبتدأ وغير الوصف.

[وخلاصةُ هذا: أنه عَرَّفَ الخبرَ بما يُوجَدُ فيه وفي غيرِه، والتعريفُ يَنْبَغِي أنْ يكونَ مُخْتَصًّا بالمعرَّفِ دونَ غيرِه][١]. (والله أعلم)[٢].

[أقسام الخبر] [ص] [١١٩] ومفردًا يَأْتِي، ويأتي جُمْلَهْ   حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

[١٢٠] وإنْ تَكُنْ إيَّاهُ معنًى اكْتَفَى   بِهَا، كَـ(نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى)

[ش] يَنْقَسِمُ الخبرُ إلى مفردٍ وجملةٍ[٣]، وسيأتي الكلامُ على المفردِ.

فأمَّا[٤] الجملةُ: فإما أنْ تكونَ هي المبتدأَ في المعنَى أو لا:

فإنْ[٥] لم تَكُنْ هي[٦] المبتدأَ في المعنَى: فلا بدَّ فيها[٧] مِن رابطٍ يَرْبُطُها[٨] بالمبتدأِ[٩]، ....

---

(١) ليس في أصل (ع)، وفي حاشيتها: أنها من نسخةٍ، وصحح الناسخ بعدها عليه.

(٢) من (س).

(٣) ذكر ابن خروف في «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»: أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسمًا، كل منها يخالف صاحبه في حكم ما، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة، ولذلك اقتصر الناظم عليهما. «التصريح» (١/ ١٦٠).

(٤) في (س)، (ح)، (ك): «وأما».   (٥) في (ح): «إن».

(٦) ليس في (س)، (ح).   (٧) في (ك): «لها».

(٨) ضبطها بكسر الراء في (ع)، وهما وجهان، فالفعل (ربط): من باب ضرب، ونصر أيضًا.

(٩) (م) يُشْتَرَطُ فِي الجُمْلَةِ التي تَقَعُ خَبَرًا ثلاثةُ شروطٍ:

[ما يشترط في الجملة التي تقع خبرًا]

الأَوَّلُ: أنْ تكونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى رابطٍ يَرْبُطُها بالمُبْتَدَأ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ هَذَا الشرطَ، وفَصَّلَ القولَ فيه.

والشرطُ الثاني: ألَّا تكونَ الجُمْلَةُ نِدَائِيَّةً، فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ: مُحَمَّدٌ يا أَعْدَلَ الناسِ، عَلَى أنْ يَكُونَ (مُحَمَّدٌ) مبتدأً، وتكونَ جملةُ (يا أَعْدَلَ الناسِ) خَبَرًا عن مُحَمَّدٍ.

الشرطُ الثالثُ: ألا تكونَ جملةُ الخَبَرِ مُصَدَّرَةً بأحدِ الحروفِ: لَكِنْ، وبلْ، وحتَّى.

وقدْ أَجْمَعَ النُّحاةُ عَلَى ضرورةِ استكمالِ جملةِ الخَبَرِ لهذه الشروطِ الثلاثةِ، وزادَ =

وهذا معنى قولِهِ: **(حَاوِيةً مَعْنَى الذي سِيقَتْ لَهْ**[1]**)**، ....

= **ثَعْلَبٌ شرطًا رابعًا**، وهو: أَلَّا تكونَ جملةُ الخَبَرِ قَسَمِيَّةً، وزادَ **ابنُ الأنباريِّ خامسًا** وهو: أَلَّا تكونَ إنشائيَّةً، **والصحيحُ عندَ الجمهورِ**: صِحَّةُ وقوعِ القَسَمِيَّةِ خَبَرًا عن المُبْتَدَأ، كأنْ تقولَ: زيدٌ واللهِ إنْ قَصَدْتَهُ لَيُعْطِيَنَّكَ، كَمَا أَنَّ الصحيحَ عندَ الجمهورِ: جَوَازُ وقوعِ الإنشائيَّةِ خَبَرًا عن المُبْتَدَأ، كأنْ تقولَ: زيدٌ اضْرِبْهُ. وذَهَبَ **ابنُ السَّرَّاجِ** إِلَى أَنَّهُ إنْ وَقَعَ خَبَرُ المُبْتَدَأ جملةً طَلَبِيَّةً؛ فهو عَلَى تقديرِ قولٍ، فالتقديرُ عندَه فِي المثالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ: زيدٌ مقولٌ فيه: اضْرِبْه؛ تشبيهًا للخبرِ بالنعتِ، وَهوَ غيرُ لازمٍ فِي الخَبَرِ عندَ الجمهورِ، معَ أَنَّهُ يَلْزَمُ عندَهم فِي النعتِ. **وفَرَّقُوا بينَ الخَبَرِ والنعتِ**: بأَنَّ النعتَ يُقْصَدُ منه تمييزُ المنعوتِ وإيضاحُه، فيَجِبُ أنْ يَكُونَ معلومًا للمخاطَبِ قبلَ التكلُّم، والإنشاءُ لا يُعْلَمُ إلا بالتكلُّمِ، وأما الخَبَرُ: فإِنَّه يُقْصَدُ منه الحكمُ، فلا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ معلومًا من قبلُ؛ بل الأَحسنُ أَنْ يَكُونَ مجهولًا قبلَ التكلُّمِ لِيُفِيدَ المتكلِّمُ المخاطَبَ مَا لا يَعْرِفُه، وقد وَرَدَ الإخبارُ بالجُمْلَةِ الإنشائيَّةِ فِي قولِ العُذْرِيِّ (انْظُرْ شَرْحَ الشاهدِ رَقْم ٣٠):

وَجَـدُّ الْـفَـرَزْدَقِ أَتْـعِـسْ بِـهِ ... ودَقَّ خَـيَـاشِـيـمَـهُ الْـجَـنْـدَلُ

وكلُّ النُّحاةِ أَجَازَ رفعَ الاسمِ المشغولِ عنه قبلَ فعلِ الطلبِ، وأجازَ جَعْلَ المخصوصِ بالمدحِ مبتدأً، خَبَرُه جملةُ نِعْمَ وفَاعِلُهَا، وَهِيَ إنشائيَّةٌ، وسَيُمَثِّلُ المؤلِّفُ فِي هَذَا الموضعِ بمثالٍ منه. فاحْفَظْ ذَلِكَ كُلَّه، وكُنْ مِنه عَلَى ثَبَتٍ (م).

[اعتراض أبي حيان على قوله: «حاوية معنى الذي سيقت له»]

(١) أي: مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ. واعترض أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٣٣) على هذه الجملة بقوله: «وذكر الناظم أن الجملة الواقعة خبرًا تحوي معنى المبتدأ ـ إلا إذا كانت إياه فيكتفي بها، وهذا كلام مبهم؛ فلا يدرى ما معنى تحوي معنى المبتدأ. ولم يفصل هذا المعنى ولم يوضحه، ولا ذكر هل كل جملة يصح الإخبار بها عن المبتدأ أنم يشترط فيها شروط؟».

وهنا **أمور ذكرها الشاطبي** في «المقاصد الشافية» (١/ ٦٢٤) وما بعدها مختصرًا:

إحداها: أنه أطلق الجملة ولم يقيدها باسمية دون فعلية، فدلَّ ذلك ـ على أنهما كلتيهما تقعان خبرًا للمبتدأ. وذلك صحيح، فمثال الاسمية قولك: زيد أبوه قائم. ومثال الفعلية: زيد قام أبوه. **وكل واحدة من الجملتين على قسمين**:

قسم يكون فيه للمبتدأ لفظًا ومعنى نحو: زيد هو قائم وزيد قام

وقسم يكون فيه للمبتدأ لفظًا ولما هو من سببه معنى، نحو: زيد أبوه قائم وعمرو خرج أبوه، ويدخل الناسخ النفي كما تقدم، وكل هذا ينتظمه كلام الناظم.

والثانية: أن إطلاقه ينتظم أيضًا جواز وقوع الجملة خبرًا، كانت خبرية أو طلبية =

والرابطُ لها[١]:

(١) إما ضميرٌ[٢]

= ولا يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب.

والثالثة: أن إطلاقه يقتضي أن الجملة التي هي في الإنشاء والإخبار ذات وجهين؛ وهي جملة القسم والجواب، وكذلك الشرط والجزاء.

والرابعة: أن قوله: **(حاوية معنى الذي سيقت له)** يحتمل تفسيرين:

أحدهما: خاص، وهو أن يريد بذلك المعنى ما يشترطه غيره من اشتمال الجملة على ضمير يعود على المبتدأ؛ فكأنه يقول: وجملة **(حاوية)** ضمير **(الذي سيقت له)** نحو: زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم، وهذا هو الأصل، وإن جاء في الجملة ما ليس بضمير وكان رابطًا فهو قائم مقامه نحو قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وما أشبه ذلك.

والثاني: عام، وهو أن يريد ما هو أعم من الضمير، إذ المقصود: الربط بين الجملة والمبتدأ، وذلك يحصل بالضمير وغيره، ويصدق على الجميع أنه معنى المبتدأ، وجملة ما ذكروا من ذلك خمسة أشياء:

أحدها: الضمير.

والثاني: اسم الإشارة.

والثالث: إعادة المبتدأ بلفظه.

والرابع: الاسم الذي يعم ما تقدم وغير.

والخامس: إعادة الأول بمعناه لا بلفظه نحو: زيد قام أبو عبد الله، فهذه خمسة أوجه؛ تضمنها قول الناظم: **(حاوية معنى الذي سيقت له)**.

فإن قيل: أي التفسيرين أولى أن يحمل عليه كلامه؟ قال الشاطبي (١/ ٦٣٤): **فالجواب**: أنه محتمل لهما معًا، لكن الثاني أقرب إلى معنى كلامه لقوله: **(حاوية معنى الذي سيقت له)**، وهذا الكلام لا يعين الضمير من غيره، ولأن مذهبه في غير هذا النظم أن غير الضمير مما تقدم يجري مجراه في الربط، وأيضًا فهو أعم لجمعه لما ذكر غيره من وجوه الربط، فأما في النظر الأصح فالتفسير الأول أولى، وذلك أن ما عدا الضمير لا يتخلص فيه قياس يطرد كاطراد الضمير، ولا ما يقاربه وإن اتفق ذلك فيقيد لا مطلقًا، والناظم قد قال: **(حاوية معنى الذي سيقت له)** بعد قوله: **(ويأتي جملة)** وهذا يقتضي إجراء القياس بإطلاق. وليس كذلك».

(١) من (م)، وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخةٍ.

(٢) لم يتعرض الناظم والشارح لحكم الضمير الذي يربط به حذفًا وإثباتًا، وقد تكلم =

يرجِعُ إلى المبتدأِ، نحوُ: (زيدٌ قامَ[١] أبوه)، وقد يكونُ الضميرُ مقدَّرًا، نحوُ: (السمنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ)، التقديرُ: مَنَوَانِ[٢] مِنه بدِرْهَم[٣].

(٢) أو إشارةٌ إلى المبتدأِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦][٤]، في قراءةِ مَن رَفَعَ اللِّبَاسَ.

= عنه الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣١٠ ـ ٣١٣) وحاصل ما تضمنه كلامه: أن الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبرًا عنه ـ إما مرفوع أو منصوب أو مجرور.

أما **المرفوع**: فلا يحذف أصلًا، ويدل على ذلك أنه طوى ذكره، فيكون واجب الذكر على الأصل.

أما **المنصوب**: فلا يجوز حذفه إن كان منصوبًا بحرف. وإن كان منصوبًا بفعل أو وصف: جاز حذفه لكنه قليل.

وأما **المجرور**: فإن كان بحرف جار جاز حذفه في ثلاثة مواضع، وإن كان بإضافة: جاز إن كانت الإضافة لفظية. وانظر: «ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٨ ـ ١١٢٠)، «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٧ ـ ٤٨)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٩٨٢).

(١) في (ك): «قائم».

(٢) ليس في أصل (ع)، لكن ذكر في حاشيتها: أنها في نسخةٍ.

(٣) من (م).

(٤) (م) هذه الآيةُ الكريمةُ أَوَّلُها: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾. وقد قُرِئَ فيها فِي السبعةِ بنصبِ ﴿لباس التقوى﴾ وبرفعِه، فأمَّا قراءةُ النصبِ: فعلى العطفِ عَلَى ﴿لِبَاسًا يُوَٰرِي﴾، ولا كلامَ لنا فيها الآنَ، وأما قراءةُ الرفعِ: فيجوزُ فيها عدَّةُ وُجوهٍ من الإعرابِ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ مُبْتَدأً أوَّلَ، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً ثانيًا، و﴿خَيْرٌ﴾ خبرَ المُبْتَدَأ الثانِي، وجملةُ المُبْتَدَأ الثاني وخَبَرِه: فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَأ الأولِ، وهذا هو الوجهُ الَّذِي خَرَّجَ الشارحُ وغيرُه من النحاةِ الآيةَ عليه.

والوجهُ الثاني: أنْ يَكُونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ بدلًا مِن ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾.

والثالثُ: أنْ يَكُونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ نعتًا لـ(لِبَاسِ التقوَى)؛ عَلَى مَا هو مذهَبُ جماعةٍ، و﴿خَيْرٌ﴾ خبرَ المُبْتَدَأ الَّذِي هو ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾. وَعَلَى الوجهيْنِ الثاني والثالثِ لا شاهدَ فِي الآيةِ لِمَا نحنُ بِصَدَدِهِ؛ لأنَّ الخبرَ فِي هذين الوجهيْنِ مفردٌ لا جملةٌ (م).

(٣) أو تَكرارُ المبتدأِ بلفظِه[(١)]، وأكثرُ ما يكونُ في مواضِعِ التفخيم[(٢)(٣)]؛ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة: ١، ٢]، وقد يُسْتَعْمَلُ[(٤)] في غيرِها، كَقَولِكَ: (زَيْدٌ [مَا زَيْدٌ][(٥)]).

(٤) أو عُمومٌ يَدْخُلُ تحتَه المبتدأُ، نحوُ: (زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

وإنْ كانَتِ الجملةُ الواقعةُ خبرًا هي المبتدأَ في المعنَى: لم يَحْتَجْ[(٦)] إلى[(٧)] رابطٍ، وهذا[(٨)] معنَى قولِه: **(وَإِنْ تَكُنْ[(٩)])** إلى آخرِ البيتِ؛ أي: وإنْ تَكُنِ الجملةُ إيَّاه؛ أي: المبتدأَ [٣٩/ظ] في المعنى، اكْتَفَى بها عن الرابطِ؛ كقولِهِ: **(نُطْقِي: اللهُ حَسْبِي)**، فنُطْقِي: مبتدأٌ أوَّلُ[(١٠)]، والاسمُ الكريمُ: مبتدأٌ ثانٍ، وحَسْبِي: خبرٌ عن المبتدأِ الثاني، (والمبتدأُ الثاني)[(١١)] وخبرُه: خبرٌ عن المبتدأِ الأوَّلِ، واسْتَغْنَى عن الرابطِ؛ لأنَّ قولَكَ: (اللهُ حسبِي): هو معنى (نُطْقِي)، وكذلك (قولي[(١٢)]: لا إلٰهَ إلَّا اللهُ).

[الخبر المفرد] [ص][١٢١] **والمُفْرَدُ الجامدُ فارِغٌ، وإنْ ... يُشْتَقَّ فهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ[(١٣)]**

---

(١) ونصَّ سيبويه على ضعفه في «الكتاب» (١/ ٦١)، قال الأعلم ـ كما في «الارتشاف» (٣/ ١١١٦): «إنما يجيء في الشعر».

(٢) ولم يشترطه سيبويه. انظر: «ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٦).

(٣) ليس في (ك)، والذي في (س): «موضع».

(٤) في (ك): «تستعمل».

(٥) في (س)، (ك)، (ح): «قائم زيد»، وفي (ص)، (ع): «قائم»، لكن ضرب عليها في (ع)؛ وصحَّحها في الحاشية كالمثبت من (م)، وهو أجود الوجوه.

(٦) في (ك)، (م): «تحتج»، وضبطها في (ع) بضم أولها.

(٧) ليس في (س)، لكنها بالحاشية.

(٨) في (ك): «وهذا هو».

(٩) في (س): «يكن»، وغير منقوطة في (ك).

(١٠) من (ع)، (م).

(١١) في (ك): «وهو».

(١٢) ليس في (س)، (ك)؛ بل ملحقة بحاشيتهما. وهي في نسخة ذكرها في حاشية (ع): «قولك».

(١٣) (م): **(والمُفْرَدُ)** مُبْتَدَأٌ، **(الجَامِدُ)** نعتٌ له، **(فَارِغٌ)** خَبَرُ المُبْتَدَأ، ويجوزُ أنْ يَكُونَ =

[ش] تَقَدَّمَ الكلامُ في(١) الخبرِ إذَا كانَ جملةً. فأمَّا(٢) المفردُ(٣): فإمَّا أنْ يكونَ جامدًا(٤) أو مُشْتَقًّا(٥)، فإنْ كانَ جامدًا: فذَكَرَ المصنِّفُ أنه يكونُ [الخبر الجامد]

= قَوْلُهُ: (المُفْرَدُ) مبتدأٌ أوَّلَ وقولُه: (الجامِدُ) مبتدأٌ ثانيًا، وقولُه: (فارِغٌ) خبرَ المُبْتَدَأ الثانِي، وجملةُ المُبْتَدَأ الثاني وخبرِه فِي مَحلِّ رفع خبرِ المُبْتَدَأ الأوَّلِ، والرابطُ بينَ جملةِ الخَبَرِ والمُبْتَدَأ الأولِ محذوفٌ، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: والمفردُ الجامِدُ منه فارِغٌ، والشاطبِيُّ يُوجِبُ هَذَا الوجهَ من الإعرابِ؛ لأنَّ الضميرَ المُسْتَتِرَ فِي قولِهِ: (يُشْتَقَّ) فِي الوجهِ الأوَّلِ عادَ عَلَى (المُفْرَدُ) الموصوفِ بقولِهِ: (الجامِدُ) بدونِ صِفَتِهِ؛ إذ لو عادَ عَلَى الموصوفِ وصِفَتِهِ لكانَ المعنى: إنْ يَكُنِ المفردُ الجامدُ مُشْتَقًّا، وَهوَ كلامٌ غيرُ مستقيم، وزَعَمَ أنَّ عودَ الضَّمِيرِ عَلَى الموصوفِ وحدَه ـ دونَ صِفَتِهِ ـ خطأٌ، وليسَ كَمَا زَعَمَ، لا جَرَمَ جَوَّزْنَا الوجهيْنِ فِي إعرابِ هذه العبارةِ (م).

(١) في (ص): «على». (٢) في (م): «وأما».

(٣) «الخبرُ المفرد: هو المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلًا منزلتَه. **فالأوّل**: نحوُ قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، و(محمَّد نَبِينَا)؛ فالمنطلقُ هو (زيدٌ)، و(محمّدٌ) هو النبي ﷺ. [أنواع الخبر المفرد]

ويُؤيِّد ذلك: أنّه يجوز أن تُفسِّر كلَّ واحد منهما بصاحبه؛ ألا تراك لو سُئِلتَ عن زيد من قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، فقيل: (مَن زيدٌ هذا الذي ذكرتَه؟) لقلت: (هو المنطلقُ)، ولو قيل: (مَن المنطلقُ؟) لقلت: هو زيدٌ. فلمّا جاز تفسيرُ كل واحد منهما بالآخر، دلّ على أنّه هو. وأمّا المُنزَّل منزلةَ ما هو هو، فنحو قولهم: (أبو يوسفَ أبو حَنِيفَة)؛ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنّما سدّ مَسَدَّه في العلم، وأغنى غَناءَه. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]؛ أي: هنَّ كالأُمّهات في حُرْمَةِ التزويج، وليس بأُمّهاتٍ حقيقة. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، فبقي أن لا تكون أُمَّهاتٍ حقيقةً إلّا الوالداتُ». «شرح المفصل» (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٤) هو ما لم يُشْعِر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ(زيد) فإنه لا يدل على معنى: زاد المال زيادة، وكـ(أسد) إذا أراد به شجاع ـ على رأي، فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرًا بمعنى الفعل؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة، وهو (شَجُع) وكـ(صاحب)؛ فإنه وإن كان مشعرًا بمعنى (صحب)؛ لكن لا بحسب الاستعمال، فكل من (زيد) و(أسد) و(صاحب) عندهم من قبيل الجوامد. **والمشتق**: وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ(قائم) فإنه دلَّ على معنى (قام)، إذا أخبر به عن مبتدأ. «الصريح» (١/ ١٦١).

(٥) اعلم أن الأسماء بالنسبة إلى الاشتقاق وعدمه أربعة أقسام: مشتق، وجامد، = [تقسيم الأسماء بالنسبة إلى الاشتقاق وعدمه]

= ومشتق أجري مجرى الجامد، وجامد أجري مجرى المشتق، فأما الجامد والمشتق: الذي أجري مجراه فلا يتحملان ضميرًا، الأول نحو: زيد أسد، وعمرو أخ، والثاني نحو: بكر والد، وخالد صاحب. وأما المشتق والجامد الذي أجري مجراه: فإنهما يتحملان الضمير.

[مثال للخبر الذي لا يتحمل ضميرًا وعلة ذلك]

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/٣٠٦): «مثال الخبر الذي لا يتحمل ضميرًا؛ لكونه غير مشتق ولا مؤولًا بمشتق قولك مشيرًا إلى الأسد المعروف: (هذا أسد). فـ(أسد): لا ضمير فيه؛ لأنه خال من معنى الفعل، فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه في تحمل الضمير كقولك مشيرًا إلى رجل شجاع: (هذا أسد)؛ ففي (أسد)؛ حينئذ ضمير مرفوع به؛ لأنه مؤول بما فيه معنى الفعل، ولو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: (رأيت رجلًا أسدًا أبوه)، ومنه قول الشاعر:

وليل يقول النّاس من ظلماته ... سواء صحيحات العيون وعورها
كأنّ لنا منه بيوتًا حصينة ... مسوحًا أعاليها وساجًا كسورها

فرفع (الأعالي) و(الكسور) بـ(مسوح) و(ساج)؛ لإقامتهما مقام سود. وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق: كان ارتفاع المضمر به أولى؛ لأنه قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر كأفعل التفضيل في أكثر الكلام.

وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرًا أو ظاهرًا: جاز أن ينصب بعد ذلك به تمييز أو حال كقول الشاعر:

تخبّرنا بأنّك أحوذيّ ... وأنت البلسكاء بنا لصوقا

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرًا ورفعه ظاهرًا؛ لتأوله بمشتق لم يرتب في أن المشتق أحق بذلك.

وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض، نحو قولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول ـ وإن كان مشهورًا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد ـ فعندي استبعاد لإطلاقه؛ إذ هو مجرد عن دليل ومقتحم بقائله أوعر سبيل، والأشبه: أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد، عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك له ولا مندوحة عنه؛ كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار فإن ثبت هذا المذكور: فقد كان المحذور، وأمكن أن يقال: معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بيِّنٌ، واجتنابه متعين.

وأما الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر لا لفظًا نحو: زيد قائم غلامه، ولا محلًّا نحو: عمرو مرغوب فيه، فلا بدَّ من رفعه ضميرًا. وعرف منه: أن الجامد لا يتحمل ضميرًا إلا عند الكسائي، وأن المشتق والجامد المؤول بالمشتق =

فارغًا من الضميرِ، نحوُ: (زيدٌ أخوكَ)[١] [وإن كان مشتقًّا: تحمل الضمير نحو زيد قائم؛ أي: هو، وهذا (مذهب البصريين][٢].

وذَهَبَ[٣])[٤] الكِسائِيُّ[٥] والرُّمَّانِيُّ[٦] وجماعةٌ ـ إلى أنه[٧] يَتَحَمَّلُ[٨] الضميرَ. التقديرُ[٩] عندَهم: (زيدٌ أخوك هو[١٠]). وأمَّا

= يتحملان الضمير، وأما الجاري مجرى الجامد فلم يتعرض إليه، وكأنه يقول: إذا جرى المشتق مجرى الجامد فحكمه حكمه، وهو قد ذكر الجامد فاكتفى به. «تمهيد القواعد» (٢/ ٩٥٧ ـ ٩٦٨).

(١) «لأنّه اسمٌ محضٌ عارٍ من الوصفيّة. والذي يتضمَّنُ الضميرَ من الأسماء ما تقدّم وصفُه من الأخبار المشتقّة، كاسم الفاعل، وغيرِه، ممّا ذكرناه. وهذا ليس كذلك، وإنّما الإخبارُ بأنَّه مختصٌّ بأُخُوّةِ زيد».

(٢) ما بين المعكوفين من (ص)، (ح)، وحاشية (س) مصححًا.

(٣) في (ع): «ومذهب».

(٤) العبارة فيما بين القوسين المزدوجين في (ك): «إذا لم يؤول الجامد بمشتق، فإن أول به، فذهب».

(٥) تابع الشارح الناظم في ذلك، وناقشه فيه ناظر الجيش ـ كما في «تمهيد القواعد» (٢/ ٩٥٩) قال: «نسب المصنف الخلاف في أن الجامد لا يتحمل ضميرًا ـ إلى الكسائي، والذي ذكره النحاة في كتبهم: أن المخالف في ذلك الكوفيون والرماني من البصريين». وقال أبو حيان في «ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٠): «ونقل صاحب «الإنصاف»، وصاحب «البسيط»: أنه مذهب الرماني، والكوفيين ـ إلا الكسائي وحده». وقد ذكرها **ابن الأنباري** في «الإنصاف» (١/ ٥٥) قال: «ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا يتضمّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد أخوك وعمرو غلامك، وإليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين، وذهب البصريّون إلى أنه لا يتضمّن ضميرًا، وأجمعوا على أنه إذا كان صفة تتضمن الضّمير نحو: زيد قائم، وعمرو حسن، وما أشبه ذلك». ثم ذكر حجَّة كل فريق، ثم رجَّح رأي البصريين.

(٦) انظر: «شرح المفصل» (١/ ٢٠٥)، و«الإنصاف» (١/ ٥٥)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٠)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ١٤).

(٧) مكانها في (س): «أنه؛ أي: الجامد»، وفي (ص): «أن الجامد».

(٨) في (س): «يحتمل».

(٩) في (ع)، (م): «والتقدير».

(١٠) في (ص): «أي: هو».

البَصريُّونَ[١]: [فقالوا: إما أنْ يكونَ الجامدُ متضمِّنًا][٢] معنَى المشتَقِّ أو [لا[٣]: فإنْ[٤] تضَمَّنَ][٥] معناه نحوُ: (زيدٌ أسدٌ)؛ أي: شجاعٌ ـ تَحَمَّلَ الضميرَ، وإنْ لم يَتَضَمَّنْ معناه: لم يَتَحَمَّلِ الضميرَ[٦]، كما مُثِّلَ[٧].

وإنْ كانَ مشتقًّا[٨]: فذَكَرَ المصنِّفُ أنه يَتَحَمَّلُ الضميرَ، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ أي: هو (هذا ـ إذا لم يَرْفَعْ ظاهرًا)[٩]، وهذا الحكمُ إنما هو للمشتَقِّ[١٠] الجاري مجرَى الفعلِ[١١]، كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهَةِ، وأفعل[١٢] التفضيلِ[١٣].

---

(١) في (ص): «البصريين». ويتأول على معنى: وأما قول البصريين.

(٢) العبارة في (ص)، (ك)، (ح): «ففصلوا بين أنْ يكونَ الجامدُ مضمنًا». والمعنى واحد.

(٣) بعدها في (ع): «يتضمن معناه».

(٤) في (ص)، (ك): «إن».

(٥) في (ح): «لا يتضمن».

(٦) من (م)، وكتبها بخط آخر: في حاشية (ع).

(٧) لأنّ تحمُّلَ الضمير: إنّما كان من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى، وذلك لِما فيه من معنى الاشتقاق، ولفظِ الفعل، وهو معدومٌ هٰهنا.

[المشتق من الفعل في معنى الفعل]

(٨) وهو المشتق من الفعل؛ نحوَ: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفةِ المشبَّهةِ باسم الفاعل، وما كان نحوَ ذلك من الصفات. وذلكَ قولُك: (زيدٌ ضاربٌ)، و(عمرٌو مضروبٌ)، و(خالدٌ حَسَنٌ)، و(محمَّدٌ خيرٌ منك)؛ ففي كلّ واحد من هذه الصفات ضميرٌ مرفوع بأنّه فاعلٌ لا بدّ منه؛ لأنّ هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بدّ لها من اسم مسنَد إليه؛ ولمّا كانت مسندةً إلى المبتدأ في المعنى، ولا يصِحّ تقديمُ المسند إليه على المسند، أُسند إلى ضميره. قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (١/ ٢٠٤): «وهذا هو التحقيقُ».

(٩) ليس في (ع)، وأصل (س)، لكن كتبت بحاشية (س).

(١٠) في (س): «للوصف المشتق»، وفي نسخة ذكرها في حاشية (ع): «للمفرد المشتق».

[أمثلة للجامد الذي ضمن معنى المشتق]

(١١) والجامد الذي ضمن معنى المشتق، نحو: قرشي وأسد، بمعنى شجاع، فحكمه حكم المشتق في تحمله الضمير.

(١٢) في (ع)، (م): «واسم».

(١٣) «والذي يدل على تحمُّلها الضميرَ المرفوعَ: أنّك لو أوْقعت موقعَ المضمر ظاهرًا، =

فأمَّا ما ليسَ جاريًّا مَجْرَى الفعلِ [من المشتقَّاتِ[1]][2]: فلا يَتَحَمَّلُ ضميرًا، وذلك كأسماءِ[3] الآلةِ[4]، نحوُ: (مِفتاحٍ)، فإنَّه مشتَقٌّ من (الفتحِ)، ولا يَتَحَمَّلُ ضميرًا، فإذا [٤٠/و][5] قُلْتَ: (هذا مِفتاحٌ): لم يَكُنْ (في مِفتاح)[6] ضميرٌ، وكذلك ما كانَ على صيغةِ مَفْعَلٍ، وقُصِدَ[7] به الزمانُ أو المكانُ كـ(مَرْمًى)، فإنَّه مشتَقٌّ من (الرَّمْيِ)، ولا يَتَحَمَّلُ ضميرًا، فإذا قلتَ: (هذا مَرْمَى زيدٍ)، تُرِيدُ مكانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رَمْيِهِ: كانَ الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه.

[متى يتحمل المشتق الضمير؟]

وإنما يَتَحَمَّلُ المشتقُّ الجارِي مجرَى الفعلِ الضميرَ[8]: إذا لم يَرْفَعْ ظاهرًا، فإنْ رفعَه لم يَتَحَمَّلْ ضميرًا، وذلكَ نحوُ: (زيدٌ قائمٌ غلاماهُ)، فغلاماه: مرفوعٌ بقائمٌ، فلا يَتَحَمَّلُ ضميرًا.

[اختلاف النحاة في تحمل الجامد ضميرًا]

وحاصلُ ما ذَكَرَ[9]: أنَّ الجامدَ يَتَحَمَّلُ الضميرَ مطلقًا عندَ الكُوفِيِّينَ، ولا يَتَحَمَّلُ ضميرًا عندَ البصريِّينَ، إلَّا إنْ أُوِّلَ بمُشْتَقٍّ، وأنَّ

= لكان مرفوعًا، نحوَ: (زيدٌ ضارب أبوه ومُكْرَمٌ أخوه وحَسَنٌ وَجْهُه). وإذا عملتْ في الظاهر لكونه فاعلًا: عملت في المضمر إذا أُسندت إليه لكونه فاعلًا، وذلك من حيث كان الخبرُ في حكم الفعل، من حيث لا يَعْرَى الفعلُ من فاعل، كذلك هذه الأسماءُ.

[الفعل لا يرفع فاعلَيْن]

قال ابن يعيش: «وتحمُّلُ هذه الأشياء الضميرَ مُجْمَعٌ عليه، من حيث كان الخبرُ منسوبًا إلى ذلك المضمر. ولو نسبتَه إلى ظاهر، لم يكن فيه ضميرٌ، نحوَ: (زيدٌ ضاربٌ غلامُه)؛ لأنّ الفعل لا يرفع فاعلَيْن، وكذلك ما كان في حُكمه، وجاريًا مجراه».

(١) ليس في أصل (س)؛ بل بحاشيتها. في (ع): «الأسماء»، ثم ضرب عليها، وكتبها في الحاشية كالمثبت.

(٢) في حاشية (س): «في المشتقات». (٣) في (ك): «كاسم».

(٤) وعليه فإطلاق القول: بان المشتق يتحمل ضميرًا ليس بجيد؛ لما ذكره الشارح.

(٥) في (ك): «فإن». (٦) في (م): «فيه».

(٧) ضبطت في (ح) على البناء للمفعول، والذي في (ص): «وقصدت».

(٨) ليس في (ع)، وكتبها تصحيحًا في الحاشية.

(٩) في (س): «ذكره».

المشتَقَّ إنما يَتَحَمَّلُ الضميرَ إذا لم يَرْفَعْ ظاهرًا[١]، وكانَ جاريًا مَجْرَى الفعلِ، نحوُ: (زيدٌ منطلِقٌ)؛ أي: هو، فإنْ لم يَكُنْ جاريًا مجراه[٢]: لم يَتَحَمَّلْ شيئًا، نحوُ: (هذا مِفتاحٌ)، و(هذا مَرْمَى زيدٍ).

[إبراز الضمير في الخبر المشتق]

[ص] [١٢٢] وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا[٣]

[ش] إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَن هو له اسْتَتَرَ (الضميرُ فيه)[٤]، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ أي: هو، [فلو أَتَيْتَ بعدَ المشتَقِّ بـ(هو) ونحوِه، (و[٥] أَبْرَزْتَهُ)[٦]][٧] فقلتَ: (زيدٌ قائمٌ هو) فقد جَوَّزَ سِيبَوَيْهِ[٨] فيه وجهيْنِ[٩]؛ **أحدَهما**: أنْ يكونَ (هو) تأكيدًا للضميرِ المستترِ في (قائمٌ)، **والثانِي**: أنْ يكونَ فاعلًا بـ(قائمٌ)[١٠]، هذا إذا جَرَى على مَن هو له،

---

(١) في هذا إشارة أن قوله: «فهو ذو ضمير مستكن» ـ ليس على إطلاقه.

(٢) في (ك)، (م): «مَجْرَى الفعلِ».

(٣) (م) **تقديرُ البيتِ**: وأَبْرِزْ ضميرَ الخَبَرِ المشتقِّ مُطلقًا؛ إنْ تَلا الخَبَرُ مبتدأً ـ ليسَ معنَى ذَلِكَ الخَبَرِ مُحَصَّلًا لذلكَ المُبْتَدَأ، وقد عَبَّرَ الناظِمُ فِي «الكافيةِ» عن هَذَا المعنى بعبارةٍ سالمةٍ مِن هَذَا الاضْطِرَابِ والقلقِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ:

وإنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا ... بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا

في المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ ... لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ورَأْيُهُمْ حَسَنْ

وقد أشارَ الشارِحُ إِلَى اختيارِ الناظمِ فِي غيرِ الألْفِيَّةِ مِن كُتُبِه ـ لمذهَبِ الكُوفِيِّينَ فِي هذه المسألةِ، وأنتَ تَرَاهُ يقولُ فِي آخِرِ هذيْنِ البيتيْنِ عن مذهَبِ الكُوفِيِّينَ: (ورَأْيُهُمْ حَسَنْ) (م).

(٤) في (ص): «فيه الضمير».

(٥) ليس في (ص)، وأصل (ع)، وكتب في حاشيته.

(٦) ليس في (س). (٧) العبارة في (ك): «فلو أبرزت».

(٨) انظر «الكتاب» (٢/ ٥٣)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٠٨). والتذييل والتكميل» (٤/ ١٦)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٣).

(٩) في (ك): «وجهان».

(١٠) ويظهر الفرق بين التقديرين في التثنية والجمع، فتقول: مررت برجلين مكرميك هما ـ على التأكيد، وبرجلين مكرمك هما ـ على الفاعلية.

[مذهب البصريين: وجوب إبراز الضمير مطلقًا]

فإنْ[١] جرَى على غيرِ مَن هو له، (وهو المرادُ بهذا البيتِ)[٢]، وَجَبَ [٤٠/ظ] إبرازُ الضميرِ، سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤْمَنْ، فمِثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ: (زيدٌ هندٌ ضَارِبُها هو)، ومثالُ ما لم يُؤْمَنْ فيه اللَّبسُ لولا الضميرُ: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه هو)، فيجِبُ إبرازُ الضميرِ في الموضعيْنِ عندَ البصريينَ، وهذا[٣] [معنى قولِه: **(وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا)**؛ أي: سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤْمَنْ][٤].

[مذهب الكوفيين؛ وجواز الإبراز إن خيف اللبس]

وأمَّا الكُوفِيُّونَ[٥][٦] فقالوا: إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ الأمرانِ، (كما مَثَّل به[٧] مِن)[٨] (زيدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هو)[٩]، فإنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بـ(هو)، وإنْ شِئْتَ (لم تأتِ به)[١٠]، وإنْ[١١] خِيفَ اللَّبْسُ: وَجَبَ الإبرازُ، كالمثالِ الثاني؛ فإنك لو لم تأتِ بالضميرِ[١٢]، فقلتَ: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه): لاحْتَمَلَ أنْ يكونَ فاعلُ الضربِ زيدًا، وأنْ يكونَ عَمْرًا، فلَمَّا أَتَيْتَ بالضميرِ فقلتَ: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه هو) ـ تَعَيَّنَ أنْ يكونَ (زيدٌ) هو الفاعلَ.

[مذهب المصنف]

واختارَ المصنِّفُ في هذا الكتابِ: مذهَبَ البصريينَ؛ ولهذا قالَ: **(وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا)**؛ يعني[١٣]: سواءٌ خِيفَ اللَّبسُ أو (لم يُخَفْ)[١٤].

---

(١) في (ك): «فإذا».

(٢) ليس في (س)، وألحق بالحاشية.

(٣) في (ك): «وهذا هو».

(٤) العبارة في (س): «المراد بقوله مطلقًا».

(٥) انظر: «المقتضب» (٣/ ٩٣ ـ ٩٤)، و«الإنصاف» (١/ ٥٧ ـ ٥٨)، و«التبيين» (ص٣٥٩ ـ ٣٦٢)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٠)، و«الهمع» (١/ ٩٦).

(٦) في (ك): «الكوفيين».

(٧) ليس في (ك).

(٨) في (ص)، (ح): «في مثل». والذي في (م): «كالمثالِ الأوَّلِ، وهو».

(٩) ليس في (ك).

(١٠) في (ص)، (ك)، (ح): «حذفتها».

(١١) في (ك): «وإذا».

(١٢) في (ص)، (ح): «به».

(١٣) ليس في (س).

(١٤) في (ص): «أُمِن».

واختارَ في غيرِ هذا الكتابِ: مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ(١)، وقد وَرَدَ السماعُ بمذهَبِهم؛ فمِن هذا (قولُ الشاعرِ(٢))(٣):

٤٢ ـ قَوْمِي ذُرَا(٤) الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ(٥)

التقديرُ: بانوها هم، فحَذَفَ الضميرَ لأَمْنِ اللَّبسِ [٤١/و].

[الخبر شبه جملة]

[ص] [١٢٣] وأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أو (اسْتَقَرّ)

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الخبرَ يكونُ مفردًا ويكونُ جملةً، وذكَرَ المصنِّفُ في هذا البيتِ: أنه يكونُ ظرفًا (أو جارًّا)(٦) ومجرورًا(٧)، نحوُ: (زيدٌ عندَكَ)،

---

(١) قال رَحِمَهُ اللهُ في «شرح التسهيل» (١/٣٠٨): «وبقولهم أقول؛ لورود ذلك في كلام العرب». ثم ذكر هذا البيت.

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/٤٩٨): «أقول: لم أقف على اسم قائله».

(٣) في (ص)، (ع)، (ك): «قوله».

(٤) رسمها في (س)، (ك)، (ح): «ذرى».

(٥) (م) وهذا الَّذِي يَدُلُّ عليه هَذَا البيتُ ـ من عدمِ وجوبِ إبرازِ الضَّمِيرِ إذا أُمِنَ الالْتِباسُ، وقَصْرِ وجوبِ إبرازِهِ عَلَى حالةِ الالْتِباسِ ـ هو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ فِي الخَبَرِ والحالِ والنعتِ والصلَةِ، قالُوا فِي جميعِ هذه الأبوابِ: إذا كَانَ واحدٌ مِن هذه الأشياءِ جارِيًا عَلَى غيرِ مَن هو له يُنْظَرُ: فإذا كَانَ يُؤْمَنُ اللَّبْسُ ويُمْكِنُ تَعَيُّنُ صاحبِه مِن غيرِ إبرازِ الضَّمِيرِ؛ فلا يَجِبُ إبرازُه، وإن كَانَ لا يُؤْمَنُ اللَّبسُ واحْتَمَلَ عودُه عَلَى مَن هو له وعَلَى غيرِ مَن هو له: وَجَبَ إبرازُ الضَّمِيرِ، والبيتُ حُجَّةٌ لهم فِي ذلك.
والبَصريُّونَ يُوجِبُونَ إبرازَ الضَّمِيرِ بكلِّ حالٍ، ويَرَوْنَ مثلَ هَذَا البيتِ غيرَ مُوافقٍ للقياسِ الَّذِي عليه أكثرُ كلامِ العربِ، فهو عندَهم شاذٌّ. ومِنهم مَن زَعَمَ أنَّ (**ذُرا المَجْدِ**): ليسَ مُبْتَدأً ثانيًا كَمَا أَعْرَبَه الكُوفِيُّونَ؛ بل هو مَفْعُولٌ بِهِ لوصفٍ محذوفٍ، والوصفُ المذكورُ بعدَه بَدَلٌ من الوصفِ المحذوفِ، وتقديرُ الكلامِ: قَوْمِي بانونَ ذُرا المجدِ بانوها، فالخَبَرُ محذوفٌ، وَهوَ جارٍ عَلَى مَن له، وفي هَذَا من التكلُّفِ مَا ليسَ يَخْفَى (م).

(٦) ليس في (س)، وكتبت في (ك): «وجارًّا» ثم ضرب عليها.

[شروط صحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور]

(٧) (م) يُشْتَرَطُ لصحَّةِ الإخبارِ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ: أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ منهما تامًّا، ومعنَى التمامِ: أنْ يُفْهَمَ مِنه مُتَعَلَّقُه المحذوفُ، وإنما يُفْهَمُ مُتَعَلَّقُ كلِّ واحدٍ =

و(زيدٌ في الدارِ)، فكلٌّ مِنهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ[١].

[وأجازَ قومٌ، منهم المصنِّفُ، أن يكونَ ذلك المحذوفُ اسمًا أو فعلًا، نحوُ: (كائنٍ)، أو (اسْتَقَرَّ)، فإنْ قَدَّرْتَ (كائنًا): كانَ مِن قَبِيلِ الخبرِ المفردِ[٢]، وإنْ قَدَّرْتَ (اسْتَقَرَّ): كانَ من قَبيلِ الخبرِ الجملةِ[٣]][٤].

واخْتَلَفَ النحويُّونَ في هذا؛ فذَهَبَ الأخفشُ[٥]: إلى أنه مِن قَبيلِ

= مِنْهُمَا منه فِي حالتيْنِ:

أُولاهُمَا: أنْ يَكُونَ المُتَعَلِّقُ عامًّا، نحوُ: زيدٌ عندَكَ، وزيدٌ فِي الدارِ.

وثانيهما: أنْ يَكُونَ المُتَعَلِّقُ خاصًّا، وقد قامَتِ القرينةُ الدَّالةُ عليه، كأنْ يقولَ لكَ قائلٌ: زيدٌ مسافرٌ اليومَ وعمرٌو غدًا. فتقولُ له: بل عمرٌو اليومَ وزيدٌ غدًا. وجَعَلَ ابنُ هِشام [«المغني» (ص٥٨٦)] فِي المعنى مِن هَذَا الأخيرِ: قولَه تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ أي: الحرُّ يُقْتَلُ بالحُرِّ والعبدُ يُقْتَلُ بالعبدِ (م).

(١) (م) هٰهنا أمرانِ:

[حكم المتعلق] **الأوَّلُ**: أنَّ المُتَعَلِّقَ يَكُونُ واجبَ الحذفِ إذا كَانَ عامًّا، فأمَّا إذا كَانَ خاصًّا: ففيه تفصيلٌ؛ فَإِنْ قامَتْ قرينةٌ تَدُلُّ عليه إذا حُذِفَ جازَ حَذْفُه وجازَ ذِكْرُه، وَإِنْ لم تَكُنْ هناكَ قرينةٌ تُرْشِدُ إِلَيْهِ وَجَبَ ذِكْرُه، هَذَا مَذْهَبُ الجمهورِ فِي هَذَا الموضوعِ، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ إِلَى جَوَازِ ذِكْرِ المُتَعَلِّقِ إذا كَانَ كونًا عامًّا.

[اختلاف النحاة في تعلق خبر شبه الجملة] **الأمرُ الثاني**: اعْلَمْ أَنَّهُ قدِ اخْتَلَفَ النحاةُ فِي الخَبَرِ: أهو مُتَعَلِّقُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ فقطْ، أم هو نفسُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ فقطْ، أم هو مجموعُ المُتَعَلِّقِ والظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ؟ فذَهَبَ جمهورُ البَصريِّينَ إِلَى أنَّ الخبرَ هو المجموعُ؛ لِتَوَقُّفِ الفائدةِ عَلَى كلِّ واحدٍ مِنهما، **والصحيحُ**: الَّذِي نُرَجِّحُه أنَّ الخبرَ هو نفسُ المُتَعَلِّقِ وَحْدَه، وأنَّ الظرفَ أو الجارَّ والمجرورَ قَيْدٌ له، ويُؤَيِّدُ هَذَا: أنهم أَجْمَعُوا عَلَى أنَّ المُتَعَلِّقَ إذا كَانَ خاصًّا فهو الخَبَرُ وحدَه، سواءٌ أكانَ مذكورًا أم كَانَ قد حُذِفَ لقرينةٍ تَدُلُّ عليه، وهذا الخلافُ إنما هو فِي المُتَعَلِّقِ العامِّ، فلْيَكُنْ مِثْلَ الخاصِّ؛ طردًا للبابِ عَلَى وَتيرةٍ واحدةٍ (م).

(٢) في (ك)، (م): «بالمفرد».

(٣) في (ك)، (م): «بالجملة».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).

(٥) انظر: «شرح الجمل» لابن خروف (١/ ٣٩٥)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣١٨)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٢١)، و«المساعد» (١/ ٢٣٦).

المفردِ(١)، وأنَّ كلًّا مِنهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ، وذلكَ المحذوفُ اسمُ فاعلٍ، التقديرُ(٢): (زيدٌ كائنٌ(٣)، أو مُسْتَقِرٌّ عندَكَ، أو في الدارِ)، وقد نُسِبَ هذا لسِيبَوَيْهِ(٤).

وقيلَ: إنهما مِن قَبيلِ الجملةِ(٥)، وإنَّ كلًّا منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ هو فِعْلٌ، و(٦)التقديرُ: (زيدٌ اسْتَقَرَّ، أو يَسْتَقِرُّ)(٧) ـ عندَكَ، أو في الدارِ)، ونُسِبَ هذا إلى جمهورِ البصريينَ، وإلى سِيبَوَيْهِ أيضًا(٨).

وقيل: يَجُوزُ أنْ يُجْعَلَا مِن قَبيلِ المفردِ، فيكونَ المقدَّرُ مستقرًّا ونحوَه، وأنْ يُجْعَلَا(٩) مِن قَبيلِ الجملةِ، فيكونَ المقدَّرُ(١٠): (اسْتَقَرَّ) ونحوَه(١١)، وهذا(١٢) ظاهرُ قولِ [٤١/ظ](١٣) المصنِّفِ: **(نَاوِينَ معنَى كائنٍ أو اسْتَقَرْ)**.

وذَهَبَ أبو بَكْرِ ابنُ السَّرَّاجِ إلى أنَّ كُلًّا مِن الظرفِ والمجرورِ ـ قِسْمٌ برأسِه، وليسَ مِن قَبيلِ المفردِ، ولا مِن قَبيلِ الجملةِ، نقَلَ عنه هذا

---

(١) في (م): «بالمفرد».

(٢) في (م): «والتقدير».

(٣) بعدها في (م): «عندَكَ». وحذفها أجود.

(٤) ونسبه عبد القاهر في «المقتصد» (ص٢٧٧)؛ لسيبويه. قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣١٣): «وأومأ إليه سيبويه».

(٥) في (ك)، (ح): «الجمل».

(٦) ليس في (س).

(٧) مكانها في (ص): «استقر».

(٨) قال رَحِمَهُ اللهُ في «الكتاب» (٢/ ٨٧): «وذلك أنك إذا قلت: فيها زيد، فكأنك قلت: استقر فيها زيد، وإن لم تذكر فعلًا».
وانظر: «التذييل» (٤/ ٤٩)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٢١).

(٩) في (س): «جعلا».

(١٠) في (س)، (م): «التقدير».

(١١) هذا القول ذكره ابن عصفور ـ في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ٣٤٤)؛ دون عزوه لأحدٍ.

(١٢) في (ص): «وهو».

(١٣) في (ك): «كلام».

المذهَبَ: تلميذُه أبو عليٍّ الفَارِسِيُّ في (الشِّيرَازِيَّاتِ)(١)(٢)، والحقُّ: خلافُ هذا المذهَبِ، وأنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ(٣)، وذلك المحذوفُ واجبُ الحذفِ، وقد صُرِّحَ به شُذوذًا؛ كقولِه(٤)(٥):

٤٣ ـ لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ(٦)

---

(١) الذي وجدته في «العسكريات» لأبي علي الفارسي قال (ص٨٤) «وقد جعل أبو بكر هذا التأليف ـ في بعض كتبه ـ قسمًا برأسه، وذلك مذهب حسن». وانظر: «شرح الجمل» لابن عصفور (١/ ٣٤٤)، و«الارتشاف» (٣/ ١١١٠)، و«التذييل» (٤/ ٥، ٦)، و«الهمع» (١/ ٣٢١).

(٢) بعدها في (س) كلمة كأنها: «المشهورات».

(٣) الذي في «الأصول» لابن السراج (١/ ٦٣) صريح في أن الظرف لا بدَّ له من متعلق، ومتعلقه: اسم فاعل حيث قال: «أما الظروف من المكان: فنحو قولك: (زيد خلفك)، و(عمرو في الدار)، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف ـ لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال، وأما الظرف من الزمان، فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة. . .».

(٤) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٥١٧): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) ليس في (س)، والذي في (ح): «في نحو قوله».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (كائِنُ) حَيْثُ صَرَّحَ بِهِ ـ وَهوَ مُتَعَلِّقُ الظرفِ الواقِعِ خَبَرًا ـ شُذُوذًا؛ وَذَلِكَ لأنَّ الأَصْلَ عندَ الجمهورِ أنَّ الخبرَ ـ إذا كَانَ ظرفًا أو جارًّا أو مجرورًا ـ أن يَكُونَ كلٌّ منهما مُتَعَلِّقًا بكونٍ عامٍّ، وَإِنْ يَكُونَ هَذَا الكونُ العامُّ واجبَ الحذفِ، كَمَا قَرَّرَهُ الشارِحُ العَلَّامَةُ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقُهما كونًا خاصًّا وَجَبَ ذِكْرُه، إِلَّا أنْ تقومَ قرينةٌ تَدُلُّ عليه إذا حُذِفَ، فَإِنْ قامَتْ هذه القرينةُ جازَ ذِكْرُه وحَذْفُه، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذِكْرُ هَذَا الكونِ العامِّ؛ لِكَوْنِ الذكرِ هو الأَصْلَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ ذِكْرُه فِي هَذَا البيتِ ونحوِه ليسَ شاذًّا. كذلكَ قالُوا.

والذي يَتَّجِهُ للعبدِ الضعيفِ [محيي الدين] ـ عَفَا اللهُ تعالى عنه، وذَكَرَه كثيرٌ مِن أكابرِ العلماءِ: أنَّ (كائنًا، واسْتَقَرَّ) قد يُرَادُ بهما مُجَرَّدُ الحُصولِ والوجودِ، فيَكُونُ كلٌّ مِنْهُمَا كَوْنًا عامًّا واجبَ الحذفِ، وقد يُرادُ بهما حصولٌ مخصوصٌ؛ كالثباتِ وعدمِ قَبُولِ التحوُّلِ والانتقالِ، ونحوِ ذلكَ، فيَكُونُ كلٌّ مِنْهُمَا كونًا خاصًّا، وحينَئذٍ =

وكما يَجِبُ حذفُ عاملِ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ إذا وَقَعَا خبرًا، كذلكَ يَجِبُ حذفُه إذا وقَعَا صفةً، نحوُ: (مَرَرْتُ برجلٍ عندَكَ، أو في الدارِ)، أو حالًا، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ عندَكَ، أو في الدارِ)، أو صِلَةً، نحوُ: (جاءَ الذي عندَكَ، أو في الدارِ)، لكِنْ يَجِبُ في الصلةِ: أنْ يكونَ المحذوفُ فِعلًا. التقديرُ[1]: (جاءَ الذي اسْتَقَرَّ عندَكَ، أو في الدارِ)، وأما الصفةُ والحالُ: فحُكْمُهما حكمُ الخبرِ ـ كما تَقَدَّمَ ذكره[2]. والله تعالى أعلى وأعلم.

[الإخبار باسم الزمان والمكان] [ص] [١٢٤] ولا يكونُ اسمُ زَمانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

[ش] ظرفُ المكانِ يَقَعُ خبرًا عن الجثَّةِ، نحوُ: (زيدٌ عندَكَ)، وعن المعنَى، نحوُ: (القِتالُ عندَكَ). وأما ظرفُ الزمانِ: فيَقَعُ[3] خبرًا عن المعنَى منصوبًا، أو[4] مجرورًا بفي، نحوُ: (القتالُ يومَ الجُمُعَةِ، أو في يومِ الجُمُعَةِ)، ولا يَقَعُ خبرًا عن الجثَّةِ[5].

= يَجُوزُ ذِكْرُه، و(ثابتٌ) و(ثَبَتَ) بهذه المنزلةِ، فقدْ يُرادُ بهما الوجودُ المطلَقُ الَّذِي هو ضدُّ الانتقالِ، فيكونانِ عامَّيْنِ، وقد يُرادُ بهما القَرارُ وعدمُ قَابِلِيَّةِ الحركةِ مثلًا، وحينَئذٍ يكونانِ خاصَّيْنِ، وبهذا يُرَدُّ عَلَى ابنِ جِنِّيٍّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وبهذا أَيْضًا يَتَّجِهُ ذِكْرُ (كائنٍ) فِي هَذَا البيتِ وذِكْرُ (مُسْتَقِرٌّ) فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأنَّ المعنَى: أَنَّهُ لَمَّا رآه ثابتًا كَمَا لو كَانَ مَوْضِعُه بينَ يَدَيْهِ مِن أَوَّلِ الأمرِ.

(١) في (ع)، (م): «والتقدير».
(٢) ليس في (س)، (ح)، (م).
(٣) في (س): «يقع».
(٤) في (ص)، (س)، (ح): «و».
(٥) المبتدأ على ضربين: جُثَّةٌ وحَدَثٌ.

[المبتدأ الجثة، والحدث] **فالجُثَّةُ**: ما كان شخصًا مَرْئيًّا، والحدثُ: ما كان معنى، نحو المصادر مثل: العِلْم والقُدْرة، فإذا كان المبتدأُ جثَّةً، نحو: (زيدٌ) و(عمرو)، وأردتَ الإخبارَ عنه بالظرف ـ لم يكن لك الظرفُ إلَّا من ظروفِ المكان، نحو قولك: (زيدٌ عِنْدَكَ)، و(عمرٌو خَلْفَكَ). وإذا كان المبتدأُ حَدَثًا، نحو: (القِتال) و(الخُروج)، جاز أن يُخْبَر عنه بالمكان والزمان. [علة اشتراط كون المبتدأ جثة] **والعِلَّةُ في ذلك**: أنَّ الجثّة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرتَ باستقرارها في بعضِ الأمكِنة يثبت اختصاصها بذلك المكان =

[قالَ [٤٢/و] المصنِّفُ[١]: إلا إذا[٢] أفادَ، نحوُ: (الليلةَ الهلالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ[٣] رَبِيعٍ). فإنْ لم يُفِدْ: لم يَقَعْ خبرًا عن الجُثَّةِ، نحوُ: (زيدٌ اليومَ)، وإلى هذا ذَهَبَ قومٌ، منهم المصنِّفُ[٤]. (وهو المرادُ بهذا

= مع جواز أن تكون في غيره. وكذلك الحدثُ يقع في مكان دون مكان؛ مثالُ ذلك قولك: (زيدٌ خَلْفَك) فـ(خلفك) خبرٌ عن (زيدٌ)، وهو مكانٌ معلومٌ بجوازِ أن يخلو منه (زيدٌ) بأن يكون أمامك، أو يَمِينَك، أو في جهةٍ أخرى غيرهما. فإذا خصّصتَه بـ(خَلْفَك) استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده. وكذلك (القتالُ أمامَك): يجوز أن يقع في مكان غير ذلك؛ وأمّا ظرف الزمان، فإذا أخبرتَ به عن الحَدَث أفاد؛ لأنَّ الأحداثَ ليست أُمورًا ثابتةً موجودة في كلّ الأحيان؛ بل هي أعراضٌ منقضيةٌ تحدُث في وقت دون وقت. فإذا قلت: (القِتالُ اليومَ)، و(الخروج بعدَ غدٍ) ـ استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده؛ لجوازِ أن يخلو ذلك الوقتُ من ذلك الحدث.
وأما الجُثَثُ: فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ في الأحيان كلها، لا اختصاص لحُلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرتَ وقلت: (زيدٌ اليومَ)، أو (عمرٌو الساعة)، لم تُفِدِ المخاطَبَ شيئًا ليس عنده؛ لأنّ التقدير: زيدٌ حالٌّ، أو مستقرٌّ في اليوم، وذلك معلومٌ؛ لأنّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عصرك من اليوم، إذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدًا دون واحد.
فإن قيل: فأنت تقول: (الليلة الهِلالُ)، والهلالُ جثّةٌ، فكيف جاز هاهنا ولم يجز مثل (زيدٌ اليومَ)؟ **فالجوابُ**: أنّه إنّما جاز في مثلِ (الليلة الهلالُ)؛ على تقدير حذف المضاف، والتقديرُ: الليلة حُدوثُ الهلال، أو طُلوعُ الهلالِ، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه لدلالةِ قَرينةِ الحال عليه؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقُّعِ طُلوعه، فلو قلت: (الشمسُ اليومَ)، أو (القمرُ الليلةَ)، لم يجز إلَّا أن يكونا متوقَّعين، وكذلك لو قلت: (اليومَ زيدٌ) لمن يتوقَّع وُصولَه وحُضورَه، جاز. «أسرار العربية» (ص٧٧ ـ ٧٨)، و«الأصول» لابن السراج (١/ ٦٣ ـ ٦٤)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٠٨).

(١) في «التسهيل» (١/ ٣١٣ شرحه). (٢) في (ص)، (س): «إن».

(٣) في (س): «شهر».

(٤) ذكر الرضي في «شرح الكافية» (٢١٨ ـ ٢١٩) مواضع الإخبار عن الجثة بظرف الزمان: [مواضع الإخبار عن الجثة بظرف الزمان]
أحدها: أن تشبه الجثة المعنى في عدم استمرارها نحو: (الليلة الهلال).
الثاني: أن يعلم إضافة اسم معنى إليه تقديرًا، كقول امرئ القيس:

اليَوْمَ خَمْرٌ وغدًا امرُ =

البيت. وذهب قومٌ)[١] إلى المنعِ مطلقًا[٢]][٣]، فإنْ جاءَ شيءٌ مِن ذلكَ: يُؤَوَّلُ، نحوُ قولِهِم: (الهلالُ الليلةَ)[٤]، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ. التقديرُ: طلوعُ الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرُّطَبِ شَهْرَيْ ربيعٍ. هذا مذهَبُ جمهورِ البصريينَ[٥]. وذَهَبَ قومٌ، مِنهم المصنِّفُ، إلى جوازِ ذلكَ من غيرِ شُذوذٍ، لكنْ بشرطِ أنْ يُفِيدَ[٦]؛ ....

= أي: شرب خمر.

الثالث: أن يكون اسم العين عامًّا، واسم الزمان خاصًّا نحو: (لا كوكب الليلة)، وأي ليلة لا كوكب فيها، وما عدا ذلك لا يخبر فيه عن الجثة ـ بظرف الزمان.

(١) العبارة فيما بين القوسين في (م): «وذَهَبَ غيرُ هؤلاءِ».

(٢) قال سيبويه في «الكتاب» (١/١٣٦): «وجميع ظروف الزمان ـ لا تكون ظروفًا للجثث».

(٣) مكانه فيما بين المعكوفين في (ك): «وهو المراد بهذا البيت».

(٤) في (ع)، (م): «الليلة الهلال». والمقصد واحد لا يتغير، فالهلال: المبتدأ سواء تأخر أم تقدم، والظرف: خبره كذلك.

(٥) في (ص)، (ح): «النحويين».

(٦) (م) هُنَا أمرانِ يَحْسُنُ بنا أنْ نُبَيِّنَهُمَا لكَ بَيانًا واضحًا:

[الاسم الذي يقع مبتدأ منحصر في اسم المعنى، واسم الجثة]

الأوَّلُ: أنَّ الاسمَ الَّذِي يَقَعُ مُبْتَدأً: إمَّا أنْ **يَكُونَ اسمَ معنًى**؛ كالقتلِ والأكلِ والنومِ، وإما أنْ **يَكُونَ اسمَ جُثَّةٍ**، والمرادُ بها: الجِسْمُ ـ عَلَى أيِّ وضعٍ كانَ؛ كزيدٍ والشمسِ والهلالِ والوردِ، والظرفُ الَّذِي يَصِحُّ أنْ يَقَعَ خبرًا، إما أنْ يَكُونَ **اسمَ زمانٍ**: كيومٍ وزمانٍ وشهرٍ ودهرٍ، وإما أنْ يَكُونَ **اسمَ مكانٍ**، نحوُ: عندَ ولَدَى وأمامَ وخَلْفَ. والغالِبُ أنَّ الإخبارَ باسمِ المكانِ ـ يُفِيدُ سواءً أكانَ المخْبَرُ عنه اسمَ جُثَّةٍ، أمْ كَانَ المخْبَرُ عنه اسمَ معنًى.

والغالِبُ أنَّ الإخبارَ باسمِ الزمانِ ـ يُفِيدُ إذا كَانَ المخْبَرُ عنه اسمَ معنًى، فلَمَّا كَانَ الغالِبُ فِي هذه الأحوالِ الثلاثةِ: حُصُولَ الفائدةِ ـ أجازَ الجمهورُ الإخبارَ بظرفِ المكانِ مُطلقًا، وبظرفِ الزمانِ عن اسمِ المعنى بدونِ شرطٍ؛ إعطاءً للجميعِ حُكْمَ الأغلبِ الأكثرِ، ومن أجلِ أنَّ الإخبارَ بالظرفِ المكانيِّ مُطلقًا وبالزمانِ عن اسمِ المعنى ـ مُفيدٌ غالبًا لا دائمًا.

ومعنى هَذَا: أنَّ حصولَ الفائدةِ ليسَ بواجبٍ فِي الإخبارِ حينَئذٍ؛ من أجلِ ذلك اسْتَظْهَرَ جماعةٌ مِن المُحقِّقِينَ: أنَّهُ لا يجوزُ الإخبارُ إلا إذا حَصَلَتِ الفائدةُ بِهِ =

كقولِكَ: (نحنُ في يوم طيِّبٍ[1]، [وفي شهرٍ][2] كذا)، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: **(وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا)**، فإنْ[3] لم يُفِدِ امْتَنَعَ، نحوُ: (زيدٌ يومَ الجُمُعَةِ).

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

[ص][١٢٥] ولا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... ما لم تُفِدْ[4] كـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)

[١٢٦] و(هلْ فَتًى فِيكُمْ؟)، (فما خِلٌّ لَنَا)، ... و(رجلٌ مِنَ الكِرامِ [٤٢/ ظ] عِنْدَنا) ـ

[١٢٧] و(رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ)، و(عَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

[ش] الأصلُ في المبتدأِ: أنْ يكونَ معرفةً[5]، وقدْ يكونُ نَكِرَةً، لكِنْ

= فِعلًا، فلو لم تَحْصُلِ الفائدةُ من الإخبارِ باسمِ الزمانِ عن المعنَى، نحوُ: (القتالُ زَمَانًا)، أو لم تَحْصُلْ مِنَ الإخبارِ باسمِ المكانِ، نحوُ: (زيدٌ مَكانًا)، ونحوُ: (القتالُ مكانًا): لم يَجُزِ الإخبارُ، وإذنْ: فالمدارُ عندَ هَذَا الفريقِ من العلماءِ عَلَى حُصُولِ الفائدةِ فِي الجميعِ، والغالبُ: أنَّ الإخبارَ باسمِ الزمانِ عن الجُثَّةِ لا يُفيدُ، وهذا هو السرُّ فِي تخصيصِ الجمهورِ هذه الحالةَ بالنصِّ عليها.

[مواضع حصول الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة]

الأمرُ الثاني: أنَّ الفائدةَ من الإخبارِ باسمِ الزمانِ عن اسمِ الجُثَّةِ تَحْصُلُ بأحدِ أمورٍ ثلاثةٍ:

أَوَّلُها: أنْ يَتَخَصَّصَ اسمُ الزمانِ بوصفٍ أو بإضافةٍ، ويَكُونَ معَ ذَلِكَ مجرورًا بـ(في)، نحوُ قولِكَ: (نحنُ فِي يوم قائظٍ، ونحنُ فِي زمنٍ كلُّه خَيْرٌ وبَرَكَةٌ)، ولا يجوزُ فِي هَذَا إلَّا الجرُّ بـ(في)، فلا يَجُوزُ أنْ تَنْصِبَ الظرفَ، ولو أنَّ نَصْبَه عَلَى تقديرِ (في).

وثانيها: أنْ يَكُونَ الكلامُ عَلَى تقديرِ مضافٍ؛ هو اسمُ معنًى، نحوُ قولِهِم: (الليلةَ الهلالُ)، فإنَّ تقديرَه: الليلةُ طُلُوعُ الهلالِ.

وثالثُها: أنْ يَكُونَ اسمُ الجُثَّةِ ممَّا يُشْبِهُ اسمَ المَعْنَى فِي حُصُولِه وقتًا بعدَ وقتٍ، نحوُ قَوْلِهِم: **(الرُّطَبُ شَهْرَي رَبِيعٍ)**، ويجوزُ فِي هَذَا النوعِ أنْ تَجُرَّه بـ(في)، فتقولَ: (الرُّطَبُ فِي شَهْرَي رَبِيعٍ) (م) بتصرف.

(١) في (ع): «أطيب»، وفي حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) في (ع): «أو في شهري». (٣) في (ص): «وإن».

(٤) وفي بعض النسخ (يفد) بالياء، وقد اعتمدها الشاطبي في شرحه (٢/ ٣٥)، وقال الهواري: «تقدير كلامه: ما لم يفد الابتداء بالنكرة، فيجوز» «شرح الهواري» (١/ ٢٧٦).

(٥) (م) المُبْتَدَأُ: محكومٌ عليه، والخَبَرُ: حُكْمٌ، والأصلُ فِي المُبْتَدَأ: أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى =

بشرطِ أنْ تُفِيدَ[١]، وتحصلُ الفائدةُ بأحدِ أمورٍ[٢] ذَكَرَ المصنِّفُ مِنها سِتَّةً[٣]:

أحدُها: أنْ يَتَقَدَّمَ الخبرُ عليها، وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ[٤]،

= الخَبَرِ، والحكمُ عَلَى المجهولِ لا يُفِيدُ؛ لأنَّ ذِكْرَ المجهولِ أَوَّلَ الأمرِ يُورِثُ السامِعَ حَيْرَةً، فتَبْعَثُه عَلَى عَدَمِ الإصغاءِ إِلَى حُكْمِه؛ ومن أجلِ هَذَا: وَجَبَ أنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ معرفةً حتى يَكُونَ مُعَيَّنًا، أو نكرةً مخصوصةً، ولم يَجِبْ فِي الفَاعِلِ: أنْ يَكُونَ معرفةً ولا نَكِرَةً مخصصةً؛ لأنَّ حُكْمَه ـ وَهوَ المعبَّرُ عنه بالفِعْلِ ـ متقدِّمٌ عليه أَلْبَتَّةَ، فيَتَقَرَّرُ الحكمُ أَوَّلًا فِي ذِهْنِ السامِعِ، ثمَّ يُطْلَبُ له مَحْكُومًا عليه أَيًّا كانَ، ومِن هنا تَعْرِفُ الفرقَ بينَ المُبْتَدَأ والفَاعِلِ، معَ أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا محكومٌ عليه، وكلَّ واحدٍ مِنْهُمَا معَه حُكْمُه، ومن هنا تعرِفُ أَيْضًا السرَّ فِي جوازِ أنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إذا تَقَدَّمَ الخَبَرُ عليه (م).

(١) في (س): «يفيد» بالياء المثناة، وغير منقوطة في (ح).

[شرط الابتداء بالنكرة حصول الفائدة]

(٢) قال ابن السراج في «الأصول» (١/ ٢١): «وإنّما يراد في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره؛ فالكلام جائز، وما لم يفد: فلا معنى له في كلام العرب ولا في كلام غيرهم». وقال (١/ ٦٣): «وحق المبتدأ: أن يكون معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فقولك: عبد الله أخوك وزيد قائم. وأما ما قارب المعرفة من النكرات: نحو قولك: رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني، وصاحب لزيد جاءني، وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه: فلا معنى لنتكلم به، ألا ترى أنك لو قلتَ: (رجل قائم، أو رجل عالم) ـ لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائم أو عالم، فإذا قلتَ: رجل من بني فلان، أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن، لما في ذلك من الفائدة». قال ناظر الجيش في «التمهيد» (٢/ ٩٢١): «وما ذكره ابن السراج؛ هو الذي اعتبره سيبويه، فإنه لم يشترط في الابتداء بالنكرة إلا شيئًا واحدًا؛ وهو حصول الفائدة».

(٣) وذكر منها في «شرح التسهيل» (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٧): ثمانية عشر.

(٤) (م) مثلُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ الجُمْلَةُ، نحوُ قولِهم: (قَصَدَكَ غُلَامُه رجلٌ)، فـ(رجلٌ) مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وجملةُ (قَصَدَكَ غُلَامُه): من الفِعْلِ وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرٍ مقدَّمٍ، والمُسَوِّغُ للابتداءِ بالنكِرَةِ: هو تقديمُ خَبَرِها وَهوَ جملةٌ.
واعْلَمْ أنَّهُ لا بُدَّ معَ تقديمِ الخَبَرِ وكونِه أحدَ الثلاثةِ: الجملةَ، والظرفَ، والجارَّ =

نحوُ: (في الدارِ رجلٌ)، و(**عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ**)(١)، فإنْ تَقَدَّمَ وهو غيرُ ظرفٍ ولا [جارٍّ و](٢) مجرورٍ: لم يَجُزْ، نحوُ: (قائمٌ رجلٌ).

الثاني: أنْ يَتَقَدَّمَ على النكرةِ استفهامٌ(٣)، نحوُ: (**هلْ فَتًى فيكُمْ؟**).

الثالثُ: أنْ يَتَقَدَّمَ عليها نَفْيٌ(٤)، نحوُ: (**ما خِلٌّ لنا**).

= والمجرورَ ـ من أنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونَ المجرورُ، أو مَا أُضِيفَ الظرفُ إِلَيْهِ والمسندُ إِلَيْهِ فِي الجُمْلَةِ ـ مما يَجُوزُ الإخبارُ عَنْهُ، فلو قلتَ: (فِي دارِ رجلٍ رجلٌ)، أو قلتَ: (عندَ رجلٍ رجلٌ)، أو قلتَ: (وِلِدَ له ولدٌ رجلٌ) ـ لم يَصِحَّ (م).

(١) (م) **النَّمِرَةُ** ـ بفتحِ النونِ وكسرِ الميمِ: كِسَاءٌ مُخَطَّطٌ تَلْبَسُهُ الأعرابُ، وجَمْعُهُ: نِمَارٌ (م).

(٢) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٣) (م) اشْتَرَطَ جماعةٌ مِن النَّحْوِيِّينَ ـ منهم ابنُ الحاجِبِ ـ لجوازِ الابتداءِ بالنكرةِ بعدَ الاستفهامِ شرطيْنِ:
الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ حرفُ الاستفهامِ الهمزةَ.
والثاني: أنْ يَكُونَ بعدَه (أم)، نحوُ أنْ تقولَ: أرجلٌ عندَكَ أم امرأةٌ؟ وهذا الاشتراطُ غيرُ صحيحٍ؛ فلهذا بادَرَ الناظِمُ والشارِحُ بإظهارِ خلافِه بالمثالِ الَّذِي ذَكَرَاهُ.
فَإِنْ قلتَ: فلماذا كَانَ تقدُّمُ الاستفهامِ عَلَى النكرةِ مُسَوِّغًا للابتداءِ بها؟
[أنـواع الاستفهام] **فالجوابُ**: أنْ نُذَكِّرَكَ بأنَّ الاستفهامَ: إما إنكارِيٌّ وإما حقيقيٌّ. أما الاستفهامُ الإنكاريُّ: فهو بمعنَى حرفِ النفيِ، وتَقَدُّمُ حرفُ النفيِ عَلَى النكرةِ يَجْعَلُها عامَّةً، وعمومُ النكرةِ عندَ التحقيقِ: هو المسوِّغُ للابتداءِ بها؛ إذ الممنوعُ: إنما هو الحكمُ عَلَى فردٍ مُبْهَمٍ غيرِ معيَّنٍ، فأمَّا الحكمُ عَلَى جميعِ الأفرادِ: فلا مانعَ منه، وأما الاستفهامُ الحقيقيُّ: فوَجْهُ تسويغِه الحقيقيُّ: أن المقصودَ بِهِ السؤالُ عن فردٍ غيرِ معيَّنٍ يُطْلَبُ بالسؤالِ تَعْيِينُه، وهذا الفردُ غيرُ المُعَيَّنِ شائعٌ فِي جميعِ الأفرادِ، فكأنَّ السؤالَ فِي الحقيقةِ عن الأفرادِ كُلِّهِم، فأَشْبَهَ العمومَ، فالمسوِّغُ: إما العمومُ الحقيقيُّ، وإما العمومُ الشَّبِيهُ به (م).

(٤) [وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة] (م) قد عَرَفْتَ ممَّا ذكَرْناه فِي وجهِ تَسويغِ الاستفهامِ الابتداءَ بالنكرةِ: أنَّ الأَصْلَ فيه هو النفيُ؛ لأنَّ النفيَ هو الَّذِي يَجْعَلُ النكرةَ عامَّةً متناوِلَةً جميعَ الأفرادِ، وحَمْلُ الاستفهامِ الحقيقيِّ عليه؛ لأنَّه شَبيهٌ بما هو بمعنَى النفيِ، فالوجهُ فِي النفيِ: هو صيرورةُ النكرةِ عامَّةً (م).

الرابعُ: أنْ تُوصَفَ[(١)]، نحوُ: **(رجلٌ مِن الكرامِ عندَنا)**.

الخامسُ: أنْ تكونَ عاملةً[(٢)]، نحوُ: **(رَغْبَةٌ في الخيرِ خيرٌ)**.

السادسُ: أنْ تكونَ مضافةً، نحوُ: **عَمَلُ برٍّ يَزِينُ**.

هذا ما ذَكَرَه المصنِّفُ في هذا الكتابِ، وقد أَنْهَاهَا [غيرُ المصنِّفِ إلى (نَيِّفٍ وثلاثينَ مَوضِعًا)[(٣)] وأكثرَ[(٤)]

[ما يشترط في الوصف الذي يسوِّغ الابتداء بالنكرة وأنواعه]

(١) (م) يُشْتَرَطُ فِي الوصفِ الَّذِي يُسَوِّغُ الابتداءَ بالنكرةِ: أنْ يَكُونَ مُخَصِّصًا للنَّكِرَةِ، فَإِنْ لم يَكُنِ الوصفُ مُخَصِّصًا للنكرةِ ـ نحوُ أنْ تقولَ: (رجلٌ مِن الناسِ عندَنا) ـ لم يَصِحَّ الابتداءُ بالنكرةِ، والوصفُ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ:
النوعُ الأوَّلُ: الوصفُ اللفظيُّ، كمثالِ الناظمِ والشارحِ.
والنوعُ الثاني: الوصفُ التقديريُّ، وَهوَ الَّذِي يَكُونُ مَحْذُوفًا من الكلامِ، لكنَّه عَلَى تقديرِ ذِكْرِه فِي الكلامِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ فإنَّ تقديرَ الكلامِ: وطائفةٌ مِن غيرِكم؛ بدليلِ مَا قبلَه، وَهوَ قولُه تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

[ضابط الوصف المعنوي]

والنوعُ الثالثُ: الوصفُ المعنويُّ. **وضابطُه**: ألَّا يَكُونَ مذكورًا فِي الكلامِ ولا مَحْذُوفًا؛ عَلَى نِيَّةِ الذِّكْرِ، ولكِنَّ صيغةَ النكرةِ تَدُلُّ عليه، ولذلك موضعانِ:
الموضِعُ الأوَّلُ: أنْ تكونَ النكرةُ عَلَى صيغةِ التصغيرِ، نحوُ قولِكَ: رُجَيْلٌ عندَنا. فإنَّ المعنَى: رجلٌ صغيرٌ عِنْدَنا.
والموضِعُ الثاني: أنْ تكونَ النكرةُ دالَّةً عَلَى التعجُّبِ، نحوُ (ما) التعجبيَّةِ فِي قولِكَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا). فإنَّ الَّذِي سَوَّغَ الابتداءَ بِمَا التعجُّبيَّةِ وَهِيَ نَكِرَةٌ، كونُ المعنى: (شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيدًا)، فهذا الأمرُ الواحدُ ـ وَهوَ كونُ النكرةِ موصوفةً ـ يَشْتَمِلُ عَلَى أربعةِ أنواعٍ (م).

(٢) (م) قد تكونُ النكرةُ عاملةً الرفعَ، نحوُ قولِكَ: (ضَرْبٌ الزيدانِ حَسَنٌ) ـ بتنوينِ (ضربٌ)؛ لأنَّه مصدرٌ ـ وهوَ مُبْتَدَأٌ، و(الزيدانِ): فَاعِلُ المصدرِ، و(حَسَنٌ): خَبَرُ المُبْتَدَأ، وقد تكونُ عاملةً النصبَ ـ كَمَا فِي مثالِ الناظمِ والشارحِ؛ فإنَّ الجارَّ والمجرورَ فِي مَحلِّ نصبٍ؛ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ للمصدرِ، وقد تكونُ عاملةً الجرَّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ...**» [البخاري (٤٦)]. ومن هَذَا تَعْلَمُ: أنَّ ذِكْرَ الأمرِ الخامسِ يُغْنِي عن ذِكْرِ السادسِ؛ لأنَّ السادسَ نوعٌ منه (م).

(٣) ليس في (ع)، وأثبتها بالحاشية.

(٤) في (ع): «إلى أكثر».

من ذلكَ[1]][2]، فذَكَرَ هذه الستَّةَ المذكورةَ.

والسابعُ: أنْ تكونَ شرطًا، نحوُ: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ)[3].

الثامِنُ: أنْ تكونَ جوابًا، نحوُ أنْ يقالَ: (**مَن عندَكَ**)؟ فتقولَ: (رجلٌ)، التقديرُ: (رجلٌ عندِي).

التاسعُ: أنْ تكونَ عامَّةً، نحوُ: (كُلٌّ يَمُوتُ).

العاشِرُ: أنْ يُقْصَدَ بها التنويعُ؛ كقولِهِ[4]:

٤٤ ـ فأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فثَوْبٌ لَبِسْتُ وثَوْبٌ أَجُرْ[5]

---

(١) (م) قد عَلِمْتَ أنَّ بعضَ الأمورِ السِّتَّةِ يَتَنَوَّعُ كلُّ واحدٍ مِنها إِلَى أنواعٍ، فالذين عَدُّوا أُمُورًا كثيرةً: لم يَكْتَفُوا بذِكْرِ جِنْسٍ يَنْدَرِجُ تَحْتَه الأنواعُ المتعدِّدَةُ، وإنما فَصَّلُوها تفصيلًا؛ لِئَلَّا يُحْوِجُوا المُبْتَدِئَ إِلَى إجهادِ ذِهْنِه، وسَتَرَى فِي بعضِ مَا يَذْكُرُه الشارِحُ زيادةً عَلَى الناظمِ: أَنَّهُ مُنْدَرِجٌ تحتَ مَا ذَكَرَه: كالسابعِ والتاسعِ والثاني عَشَرَ والرابعَ عَشَرَ (م).

(٢) العبارة في أصل (س): «وقد أنهاها غير المصنف إلى أكثر من ذلك»، لكن ضرب عليها، وكتب في حاشيتها بخط مخالف: «بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين».

(٣) (م) كَانَ يُغْنِي عن هَذَا السابعِ ذِكْرُ التاسعِ؛ لأنَّ الابتداءَ بالشرطِ إنما ساغَ لكونِهِ عامًّا (م).

(٤) هو: امرِئ القَيْسِ في «ديوانه» (ص١٠٩)، ط. صادر.

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ثَوْبٌ**) فِي الموضعيْنِ، حَيْثُ وَقَعَ كلٌّ مِنْهُمَا مُبْتَدأً ـ مع كونِهِ نَكِرَةً ـ لأنَّه قَصَدَ التنويعَ؛ إِذْ جَعَلَ أثوابَه أنواعًا؛ فمِنها نوعٌ أَذْهَلَه حُبُّها فَنَسِيَه، ومِنها نوعٌ قَصَدَ أنْ يَجُرَّهُ عَلَى آثارِ سَيْرِهما لِيُعْفِيَها حتى لا يَعْرِفَهُما أحدٌ، وهذا توجيهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ العلَّامَةُ الشارِحُ. وفي البيتِ توجيهانِ آخرانِ، ذَكَرَهما ابنُ هِشامٍ [«المغني» (ص٦١٤)] وأَصْلُهما للأَعْلَمِ:

أحدُهما: أنَّ جُمْلَتَي (نَسِيتُ، وأَجُرْ) لَيْسَتَا خبريْنِ، بل: هُمَا نعتانِ للمبتدأيْنِ، وخبراهما محذوفانِ، والتقديرُ: فمِن أثوابي ثوبٌ مَنْسِيٌّ وثوبٌ مَجْرُورٌ.

والتوجيهُ الثاني: أنَّ الجملتيْنِ خَبرانِ، ولكنْ هناكَ نعتانِ محذوفانِ، والتقديرُ: فثوبٌ لي نَسِيتُه، وثوبٌ لي أَجُرُّهُ. وَعَلَى هذين التوجيهَيْنِ: فالمسوِّغُ للابتداءِ بالنكرةِ ـ كَوْنُها موصوفةً. وفي البيتِ روايةٌ أُخرَى، وهي:

فثوبًا نَسِيتُ وثوبًا أَجُرْ =

فقولُه[1]: (ثوبٌ) مبتدأٌ، و(لَبِسْتُ) خبرُه، وكذلكَ (ثَوْبٌ[2] أَجُرُّ).

الحادي عَشَرَ: أنْ تكونَ دعاءً، نحوُ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ۝١٣٠﴾ [الصافات: ١٣٠].

الثاني عَشَرَ: أنْ يكونَ فيها معنَى التعجُّبِ[3]، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زيدًا).

الثالثَ عَشَرَ: أنْ تكونَ خَلَفًا من[4] موصوفٍ، نحوُ: (مؤمنٌ خيرٌ مِن كافرٍ).

الرابعَ عَشَرَ: أنْ تكونَ مصغَّرةً، نحوُ: (رُجَيْلٌ عِندَنا[5]؛ لأنَّ التصغيرَ فيه فائدةُ معنَى الوصفِ، تقديرُه: (رجلٌ[6] حَقِيرٌ عندَنا).

الخامِسَ عَشَرَ: أنْ تكونَ في معنى المحصورِ، نحوُ: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، [وشَيءٌ جَاءَ[7] بِكَ][8]، التقديرُ: (ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلَّا شَرٌّ، وما

= بالنصبِ فيهما، عَلَى أنَّ كُلًّا منهما مَفْعُولٌ للفعلِ الَّذِي بعدَه، ولا شاهدَ فِي البيتِ عَلَى هذه الروايةِ، ويُرَجِّحُ هذه الروايةَ عَلَى روايةِ الرفعِ: أنها لا تُحْوِجُ إِلَى تقديرِ محذوفٍ، وأنَّ حذفَ الضَّمِيرِ المنصوبِ العائدِ عَلَى المُبْتَدَأ من جملةِ الخَبَرِ ـ مما لا يُجِيزُه جماعةٌ مِن النحاةِ ـ مِنهم سِيبَوَيْهِ ـ إلَّا لضرورةِ الشعرِ (م).

(١) في (ع): «فتقوله».
(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) (م) قد عَرَفْتَ أنَّ هَذَا الموضِعَ والذي بعدَه داخلانِ فِي الموضِعِ الرابعِ؛ لأنَّنا بَيَّنَّا لكَ أنَّ الوصفَ: إما لفظيٌّ وإما تقديريٌّ، والتقديريُّ ـ أعَمُّ من أنْ يَكُونَ المحذوفُ هو الوصفَ أو الموصوفَ، ومثلُ هَذَا يقالُ فِي الموضِعِ الرابعَ عَشَرَ، وكذلك فِي الموضِعِ الخامِسَ عَشَرَ؛ عَلَى ثانِي الاحتماليْنِ، وَكَانَ عَلَى الشارِحِ: أَلَّا يَذْكُرَ هذه المواضِعَ؛ تيسيرًا للأمرِ عَلَى الناشئينَ، وقد سارَ ابنُ هِشامٍ فِي «أوضحِه» [(ص٦٠٨ ـ ٦١٥)]؛ عَلَى ذِكْرِ الأجناسِ العامَّةِ، وبيانِ أنواعِ بعضِها (م). [التنبيه على أن بعض المواضع داخلة في بعض]

(٤) في (ح): «عن».
(٥) ليس في (ك)، (ص)، (ح).
(٦) في (ح): «رجيل».
(٧) في (ح)، (ص): «ما جاء بك».
(٨) ما بين المعقوفين ليس في أصل (س)، لكن كتبها بالحاشية: «شيء ما جاء بك إلا شيء»، ثم ضرب عليها، وكتبها كالمثبت، وبعدها علامة التصحيح.

جاءَ بِكَ إِلَّا شيءٌ)؛ على **أحدِ القولَيْنِ**(١)، **والقولُ**(٢) **الثاني**: أنَّ التقديرَ: (شَرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا نابٍ، [وشيءٌ عظيمٌ جاءَ بِكَ](٣))، فيكونُ داخلًا في قِسْمِ ما جازَ الابتداءُ به: لكونِه موصوفًا [٤٣/و]؛ لأنَّ الوصفَ أعمُّ مِن أنْ يَكونَ ظاهرًا أو مقدَّرًا، وهو ـ هاهنا(٤) ـ مُقَدَّرٌ.

السادسَ عَشَرَ: أنْ [يَقَعَ قبلَها(٥) واوُ](٦) الحالِ؛ كقولِهِ(٧)(٨):

٤٥ ـ سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا   مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ(٩)

---

(١) ينظر: «الكتاب» (١/ ٣٢٩)، و«شرح السيرافي» (٢/ ٢٢٠).

(٢) في (ع): «التقدير».

(٣) ليس في أصل (س)، لكن أثبتها بالحاشية.

(٤) في (ع): «هنا».

(٥) في (ك): «بعدها»، وهو تحريف.

(٦) في (ص): «تقع بعد واو». والمعنى واحد.

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٢٠): «لم أقف على اسم قائله».

(٨) في (ص): «نحو قوله».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ونَجْمٌ قدْ أَضَاءَ)** حَيْثُ أَتَى بـ**(نَجْمٌ)** مُبْتَدأً ـ معَ كونِه نكرةً ـ لِسَبْقِه بواوِ الحالِ. والذي نُرِيدُ أنْ نُنَبِّهَكَ إِلَيْهِ هٰهنا: أنَّ المدارَ فِي التسويغِ عَلَى وقوعِ النكرةِ فِي صدرِ الجُمْلَةِ الحاليَّةِ، سواءٌ أكانَتْ مسبوقةً بواوِ الحالِ كهذا الشاهِدِ، أم لم تكُنْ مسبوقةً به، كقولِ شاعرِ الحَماسَةِ: (انْظُرْ: «شَرْحَ التِّبْرِيزِيِّ» (٤/ ١٣٠) بتحقيقِنا):

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئْبَ رَاعِيَهَا   وأنـهـا لا تَـرَانِـي آخِـرَ الأَبَـدِ
الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً   وكُـلَّ يَـوْمٍ تَـرَانِـي مُـدْيَـةٌ بِـيَـدِي

الشاهدُ فيهما: قَوْلُهُ: **(مُدْيَةٌ)**؛ فإنَّه مُبْتَدَأٌ معَ كونِه نكرةً، وسَوَّغَ الابتداءَ بِهِ وقوعُه فِي صدرِ جملةِ الحالِ؛ لأنَّ جملةَ (مُدْيَةٌ بيدي) فِي مَحلِّ نصبِ حالٍ مِن ياءِ المُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ: **(تَرَانِي)**. ويجوزُ أنْ يَكُونَ مثلَ بيتِ الشاهدِ قولُ الشاعرِ:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي   فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا

فإنَّ الواوَ فِي قولِه: **(وشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي)**: يجوزُ أنْ تكونَ واوَ الحالِ، وشَكْوَى مُبْتَدَأٌ وَهوَ (نكرةٌ)، وعندَ ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفِ خبرِ المُبْتَدَأ، فإذا أَعْرَبْنَاهُ عَلَى هَذَا الوجهِ ـ كَانَ مثلَ بيتِ الشاهِدِ تمامًا (م).

السابعَ عَشَرَ[١]: أنْ [تكونَ معطوفةً[٢]][٣] على معرفةٍ، نحوُ: (زيدٌ ورجلٌ قائمانِ). **الثامنَ عَشَرَ**: أنْ [تكونَ معطوفةً][٤] على وصفٍ، نحوُ: (تَمِيمِيٌّ ورَجُلٌ في الدارِ).

التاسعَ عَشَرَ: أنْ يُعْطَفَ عليها[٥] موصوفٌ، نحوُ: (رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدارِ).

العِشرونَ: أنْ تكونَ مُبْهَمَةً؛ كقولِ امرِئِ القَيْسِ[٦]:

٤٦ ـ مُـرَسَّـعَـةٌ[٧] بَـيْـنَ أَرْسَـاغِـهِ   بِـهِ عَـسَـمٌ[٨] يَـبْـتَـغِـي أَرْنَـبَـا[٩]

[بعض المواضع ترجع إلى مسوغ واحد]

(١) (**السَّابع عَشَر**)، و(**الثامنَ عَشَرَ**)، و(**التاسعَ عَشَرَ**) ـ ترجع إلى مسوغ واحد، وهو: العطف بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء: إما لكونه معرفة، أو نكرة مسوغة؛ لأن العاطف يشرك في الحكم؛ فالصور أربعة، ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة؛ كـ(**رجل وزيد قائمان**). «الخضري» (١/ ٩٨).

(٢) كانت في (س): «معطوفًا». فأقحم بآخرها حرف الهاء، لتصير: «معطوفة». والتذكير والتأنيث كلاهما سائغ هنا، وكذا الأمر في المواضع الآتية، فتأمل!

(٣) في (ح): «يكون معطوفًا».

(٤) في (ح)، (ص): «يكون معطوفًا»، وفي (س): «تكون معطوفًا».

(٥) في (س)، (ح)، (ص): «عليه».

(٦) في «ديوانه» (ص١٢٨).

(٧) في (ك): «مرسغة».

(٨) في (ح): «عسيم». حيث كانوا يقولون في الجاهلية: من علق كعب أرنب لم يصبه عين ولا سحر وكانت عليه واقية من الجن؛ لأن الجن تهرب منها للحيض ولا تمتطيها ـ كما في «المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة (١/ ٢١١).

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مُرَسَّعَةٌ**)؛ فإنَّها نكرةٌ وَقَعَتْ مُبْتَدأً، وقدْ سَوَّغَ الابتداءَ بها: إبهامُها، ومعنى ذَلِكَ: أنَّ المتكلِّمَ قَصَدَ الإبهامَ بهذه النكرةِ، ولم يَكُنْ له غَرَضٌ فِي البيانِ والتعيينِ أو تقليلِ الشيوعِ، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ الإبهامَ قد يَكُونُ مِن مقاصدِ البُلَغَاءِ، أَلَا تَرَى أنَّهُ لا يُريدُ مُرَسَّعَةً دونَ مُرَسَّعَةٍ؟ وهذا معنى قَصْدِ الإبهامِ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ.

واعْلَمْ أنَّ الاستشهادَ بهذا البيتِ لا يَتِمُّ إلا عَلَى روايةِ: (**مُرَسَّعَةٌ**) بتشديدِ السينِ مفتوحةً وبرفعِها، وتفسيرِها بما ذَكَرْنَا، وقد رُوِيَتْ بتشديدِ السينِ مكسورةً، ومعناها: الرجلُ الَّذِي فَسَدَ مُؤْقُ عينِه، **وَعَلَى هَذَا**: تُرْوَى بالرفعِ والنصبِ، فرَفْعُها: عَلَى أنها =

الحادي والعشرونَ[١]: أنْ تَقَعَ بعدَ (لولا[٢])؛ كقولِهِ[٣]:

٤٧ ـ **لَوْلَا اصْطِبَارٌ لأَوْدَى[٤] كُلُّ ذِي مِقَةٍ   لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ[٥] لِلظَّعَنِ**[٦]

الثاني والعشرونَ[٧]: أنْ تَقَعَ بعدَ (فاءِ) الجزاءِ؛ كقولِهِم: (إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ[٨] ـ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ[٩][١٠]).

= خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هو مُرَسِّعَةٌ؛ أي: البُوهَةُ السابقُ مُرَسِّعَةٌ، ونصبُها: عَلَى أنها صفةٌ لـ(بُوهَةً) فِي البيتِ السابقِ مِن بابِ الوصفِ بالمفردِ، ولا شاهدَ فِي البيتِ لِمَا نحنُ فيه الآنَ ـ عَلَى إحدَى هاتيْنِ الروايتيْنِ (م).

(١) في (ح): «عشرين».

(٢) كتب بعده في حاشية (ك): «لا».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٠٢): «لم أقف على اسم قائله».

(٤) في (ح): «لأوذي».   (٥) في (ح): «عطاياهن».

(٦) (م) لم يَنْسُبُوا هَذَا الشاهدَ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ. **والشاهدُ فيه**: قَوْلُهُ: **(اصْطِبَارٌ)** فإنَّه مُبْتَدأٌ ـ معَ كونِه نكرةً ـ والمسوِّغُ لوقوعِه مُبْتَدأً وقوعُه بعدَ **(لولا)**. وإنما كَانَ وقوعُ النكرةِ بعدَ **(لولا)** مسوِّغًا للابتداءِ بها؛ لأنَّ **(لولا)** تَسْتَدْعِي جوابًا يَكُونُ مُعَلَّقًا عَلَى جملةِ الشرطِ التي يَقَعُ المُبْتَدَأُ فيها نكرةً، فيَكُونُ ذلك سَبَبًا فِي تقليلِ شُيُوعِ هذه النكرةِ.

(٧) في (ح): «عشرين».

(٨) ضبطها في (س): بكسر العين ـ في الموضعين، ورسمت في (ع): «غيري».

(٩) (م) هَذَا مِن أمثالِ العربِ، والعَيْرُ ـ بفتحِ فسكونٍ ـ هو الحِمارُ، والرِّبَاطُ ـ بزِنَةِ كِتابٍ ـ مَا تُشَدُّ بِهِ الدَّابَّةُ، ويقالُ: قَطَعَ الظبيُ رِبَاطَه، ويُرِيدُونَ قَطَعَ حِبَالَتَهُ، يُضْرَبُ للرضا بالحاضرِ وعَدَمِ الأسفِ عَلَى الغائبِ، والاستشهادُ بِهِ فِي قولِهِ: (فعَيْرٌ)؛ حَيْثُ وَقَعَ مُبْتَدأً ـ معَ كونِه نكرةً ـ لِكونِه واقعًا بعدَ الفاءِ الواقعةِ فِي جوابِ الشرطِ. وانْظُرْ هَذَا المَثَلَ فِي «مَجْمَعِ الأمثالِ» للمَيْدَانِيِّ (١/ ٢١) طبع بولاق رَقْم (٨٢) فِي (١/ ٢٥) بتحقيقنا، وانْظُرْه فِي: «جَمْهَرَةِ الأمثالِ» لأبي هِلالٍ العَسْكَرِيِّ (١/ ٨١) بهامشِ «مَجمَعِ الأمثالِ» طبع الخيرية)، ورَوَاهُ هناك: **(إنْ هَلَكَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ)**. وقالَ بعدَ روايتِه: يُضْرَبُ مثلًا للشيءِ يُقْدَرُ عَلَى العِوَضِ مِنه؛ فيُسْتَخَفُّ بفَقْدِهِ. ونحوُ هَذَا المَثَلِ فِي المعنَى: قولُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

هَلْ وَصْلُ عَزَّةَ إِلَّا وَصْلَ غَانِيَةٍ   فِي وَصْلِ غَانِيَةٍ مِن وَصْلِهَا بَدَلُ؟

(١٠) في (ع): «الرهط» وفي (ك): «الرهن».

الثالثُ والعشرونَ[١]: أنْ تَدْخُلَ[٢] على النكرةِ (لامُ) الابتداءِ، نحوُ: (لَرجلٌ قائمٌ).

الرابعُ والعشرون[٣]: أنْ تكونَ بعدَ[٤] (كمِ) الخَبَرِيَّةِ، [نحوُ قولِهِ[٥][٦]][٧]:

٤٨ ـ كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وخَالَةٌ   فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[٨]

---

(١) في (ح): «عشرين».
(٢) في (س)، (ح): «يدخل».
(٣) في (ح): «عشرين».
(٤) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٥) هو الفَرَزْدَق في «ديوانه» (ص٣٦١).
(٦) ليس في (س)، (ع).
(٧) في (ح): «كقوله».
(٨) (م) **(كَمْ)** يجوزُ أنْ تكونَ استفهاميَّةً، وَأنْ تكونَ خبريَّةً، **(عَمَّةٌ)** يجوزُ فيها وفي **(خَالَةٌ)** المعطوفةِ عليها الحركاتُ الثلاثُ:

[أحوال (عمة) مع (كم) في البيت ثلاثة]

أَمَّا الجرُّ: فعلى أن **(كَمْ)** خبريَّةٌ فِي مَحلِّ رفعِ مبتدأٍ، وخبرُه جملةُ **(حَلَبَتْ)**، و**(عَمَّةٍ)**: تمييزٌ لها، وتمييزُ كمِ الخبريَّةِ مَجْرُورٌ ـ كَمَا هو معلومٌ، و**(خالةٍ)**: مَعْطُوفٌ عليها.

وأما **النصبُ**: فعلى أن **(كم)** استفهاميَّةٌ فِي مَحلِّ رفعِ مبتدأٍ، وخبرُه جملةُ **(حَلَبَتْ)** أَيْضًا، و**(عَمَّةً)**: تمييزٌ لها، وتمييزُ كمِ الاستفهاميَّةِ مَنْصُوبٌ ـ كَمَا هو معلومٌ، وخالةً مَعْطُوفٌ عليها.

وأما **الرفعُ**: فعلى أنَّ كمْ خبريَّةٌ أو استفهاميَّةٌ فِي مَحلِّ نصبِ ظرفٍ مُتَعَلِّقٍ بـ**(حَلَبَتْ)**، أو مَفْعُولٌ مطلقٌ عامِلُه **(حَلَبَ)** الآتِي، وَعَلَى هذين يَكُونُ قَوْلُهُ: **(عَمَّةٌ)** مُبْتَدأٌ، وقولُه: **(لَكَ)** جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٍ له، وجملةُ **(قَدْ حَلَبَتْ)** فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرِه، وتمييزُ **(كَمْ)** عَلَى هَذَا الوجهِ محذوفٌ، وَهِيَ ـ عَلَى مَا عَرَفْتَ ـ يجوزُ أنْ تكونَ خبريَّةً فيُقَدَّرَ تمييزُها مجرورًا، ويجوزُ أنْ تكونَ استفهاميَّةً فيُقَدَّرَ تمييزُها منصوبًا.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(عَمَّةٌ)** عَلَى روايةِ الرفعِ؛ حَيْثُ وَقَعَتْ مُبْتَدأً، معَ كونِها نكرةً؛ لوقوعِها بعد كم الخبريَّةِ، كذا قالَ الشارحُ العلَّامَةُ، وأنتَ خَبيرٌ بعدَ مَا ذَكَرْنَاهُ لكَ فِي الإعرابِ أنَّ **(عَمَّةٌ)** عَلَى أيِّ الوجوهِ موصوفةٌ بمُتَعَلِّقِ الجارِّ والمجرورِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(لكَ)**، وبِفَدْعَاءُ المحذوفُ الَّذِي يُرْشِدُ إِلَيْهِ وصفُ **(خالةٌ)** به، وَعَلَى هَذَا: لا يَكُونُ المسوِّغُ فِي هَذَا البيتِ وقوعَ النكرةِ بعدَ **(كم)** الخبريَّةِ، وإنما هو وصفُ النكرةِ، وبَحْثُتُ عن شاهدٍ فيه الابتداءُ بالنكرةِ بعدَ **(كمِ)** الخبريَّةِ، ولا مُسَوِّغَ فيه =

وقد أَنْهَى (بعضُ المتأخِّرينَ[١] ذلكَ)[٢] ـ إلى نَيِّفٍ وثلاثينَ موضعًا[٣][٤]، . . . .

= سِوَى ذلك، فلم أُوَفَّقْ للعُثُورِ عليه.

(١) قال الخضري (١/ ١٠٠): «هو: بهاء الدين بن النحاس، ومن جملة ما ذكره كما في «النكت»: أن يراد بالنكرة واحد مخصوص؛ كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر: «رجل اختار لنفسه أمرًا؛ فما يريدون؟» [«أحمد في فضائل الصحابة» (٣٧٢)]. ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح، لكن يمكن جعله خبرًا لمحذوف، والباقي مستغنًى عنه، أو باطل؛ فانظره».

(٢) في (ص): «ذلك بعض المتأخرين».

(٣) كتب في حاشية (ص) ما نصه: «أنهاها شيخنا العِناني ـ [كأنه يعني: الشيخ النحوي شهاب الدين أبو العباس: أحمد بن محمد بن علي العناني (ت٧٧٦هـ)؛ تلميذ أبي حيّان الأندلسي] ـ إلى نيِّف وأربعين، وصحَّحه».

(٤) جميع المسوغات راجعة إلى العموم والخصوص، قال أبو حيان في «نهاية الإغراب في علم التصريف والإعراب»: [المسوغات التي ذكرها الشارح راجعة إلى العموم والخصوص]

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ والتَّعْمِيمِ

قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٥٣): «ولولا أن الغرض في هذا الكتاب الاختصار، لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الوصفين اللذين هما: التخصيص والتعميم».

قال الخضري (١/ ١٠٠): «وجرى عليه في «الشذور» (ص٢٣٥) «شرحه» وغيره، وقال في «المغني» (ص٦٠٨): لم يعوّل المتقدمون إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون: أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطنها فتتبعوها فمن مقلٍّ مخلٍّ، ، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة. **والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور**: تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها في معنى الفعل، وفي أول الحال، وقد علمت شرح ذلك.

الثامن: أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير من جرادة، ومؤمن خير من كافر. وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان.

التاسع: كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت، وشجرة سجدت.

العاشر: كونها بعد (إذا) الفجائية؛ كـ(خرجت فإذا رجل بالباب). وزاد الأشموني في خمسة: وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء، أو كم الخبرية، أو كونها جوابًا، أو مبهمة. فهذه خمسة عشر، ترك منها شارحنا: الثامن والتاسع والعاشر، وزاد =

وما لم أَذْكُرْه منها: أَسْقَطْتُه[١] لرجوعِه إلى ما ذَكَرْتُه، أو: [لأنَّه ليسَ بصحيحٍ][٢].

[تقديم الخبر جوازًا]

[ص] [١٢٨] والأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التقديمَ إذْ لَا ضَرَرَا

[ش] الأصلُ[٣] تقديمُ المبتدأِ وتأخيرُ الخبرِ؛ وذلك لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنَى للمبتدأِ، فاسْتَحَقَّ التأخيرَ كالوصفِ[٤][٥]، ويَجُوزُ تقديمُه إذا لم يَحْصُلْ [بذلكَ[٦] لَبْسٌ][٧] [أو نحوُه][٨] [على ما سَيُبَيَّنُ[٩]]،

= عليها اثنين: الحصر والتنويع، وباقي ما ذكره متداخل.

ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلًا أو نائبه في المعنى؛ نحو كريم يوفي بوعده، وجارية ضربت. وزاد بعضهم: كونها في معنى الأمر كـ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠]، ويمكن دخوله في معنى الفعل، أو: يؤتى بها للمناقضة؛ كرجل قائم ـ لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين، وقد نظمتها، فقلت:

مُسَوغَات ابتدا منكورُهم صِفَةٌ عطفُ عُمومٍ وَمَعْنَى الفِعْلِ مَعَ عَمَل
حَصْرٌ وخَرْقٌ وَتَنْوِيعٌ حَقِيقَتُهُ أَوْ بَدْءُ حالٍ جَوَابٌ للسُّؤَالِ يَلي
أَوْ بَعْدَ لَوْلَا وَكَمْ لَامَ ابتَدا وَإذا تَقْدِيمُ إخبارُهُ الإبهامُ فانْتَهِل
كَذَا إِرَادَةُ مَخْصُوصٍ مُنَاقِضة أَوْ كَوْنُهُ فَاعِلا مَعْنًى فَلا تَحِل».

(١) في (س): «أسقطه».

(٢) في (ح): «لكونه غير صحيح».

(٣) أي: الغالب الكثير.

(٤) وأيضًا: المبتدأ محكوم عليه، فحقه: التقديم ليتحقق تعقله، فيكون حق الخبر التأخير؛ لأنه محكوم به. «التصريح» (١/ ١٧٠).

[علة امتناع تقديم الوصف]

(٥) وإنما امتنع تقديم الوصف دونه؛ لأنه تابع من كل وجه حتَّى في التعريف والتنكير والإعراب الحاصل والمتجدد، ولا كذلك الخبر، وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال. «الخضري» (١/ ١٠٠).

(٦) في (ع): «به».

(٧) العبارة في (ك)، (ح)، (ص): «بتقديمه ضرر؛ أي: لبس».

(٨) في (ك): «ونحوه».

(٩) في (ك): «سيتبيَّن»، وفي (ح): «سنبيِّن».

فتقولُ[(١)](٢): قائمٌ زيدٌ، [وقائمٌ(٣) أبوه زيدٌ](٤)، وأبوه منطلِقٌ زيدٌ، [وفي الدارِ زيدٌ، وعندَكَ(٥) عمرٌو.

(وقدْ وَقَعَ)(٦)](٧) في كلامِ بعضِهم(٨): أنَّ مذهَبَ الكُوفِيِّينَ مَنْعُ تقدُّمِ الخبرِ الجائزِ التأخيرِ(٩) [عندَ البصريينَ](١٠). وفيه نَظَرٌ(١١)، فإنَّ

---

(١) في (ع): «نحو».
(٢) مكانها في (س): «نحو».
(٣) في (س)، (ح)، (ص): «وقام».
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (س): «وعندي».
(٦) في (س): «ووقع».
(٧) مكانها في (ك)، (ح)، (س): «ووقع».
(٨) هو: أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٥٤)، وفي «التذييل والتكميل» (٣/ ٣٤٥).
ونَسبَ الرَّضِي المنع لبعض البصريين في «شرح الكافية» (١/ ٩٤). وقد نسب المنع للخليل ـ أيضًا.
(٩) في (ع): «التقديم».
(١٠) ليس في (س)، (ك).
(١١) (م) فِي كلامِ الشارحِ فِي هَذَا الموضوعِ قَلَقٌ ورَكَاكَةٌ لا تَكَادُ تَتَبَيَّنُ مِنْهُمَا غَرَضه واضحًا؛ فهو أوَّلًا يَنْقُلُ عن بعضِهم: أنَّهُ ذَكَرَ أنَّ الكُوفِيِّينَ لم يُجَوِّزُوا تقديمَ الخَبرِ عَلَى المُبْتَدَأ. [بيان ركاكة كلام الشارح]
ثم يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا النقلِ بقولِهِ: (وفيه نَظَرٌ)، ويَنْقُلُ عن بعضٍ آخرَ أنَّ الكُوفِيِّينَ يُجَوِّزُونَ عِبارةً ظَاهِرُ أَمْرِها أنها من بابِ تقديمِ الخَبَرِ، فيَكُونُ كلامُ الناقلِ الأوَّلِ عَلَى إطلاقِهِ باطلًا، وكَانَ يَنْبَغِي ـ عَلَى ذلك ـ تَخْصِيصُه بما عَدَا هذه الصورةِ، ثم يَعْتَرِضُ عَلَى النقلِ الثاني بقولِه: **(وفيه بحثٌ)**.
وظاهرُ المعنِيِّ من ذَلِكَ: أنَّ هذه العبارةَ التي ظَنَّهَا ناقلُ المثالِ الثانِي من بابِ تقديمِ الخَبَرِ لَيْسَتْ مِنه عَلَى وجهِ الجزْمِ والقَطْعِ؛ لأنَّه يجوزُ فيها أنْ يَكُونَ **(زيدٌ)** من قولِه: **(في دارِه زيدٌ)** فاعلًا بالجارِّ والمجرورِ، ولو لم يَعْتَمِدْ عَلَى نفيٍ أو استفهامٍ؛ لأنَّ الاعتمادَ ليسَ شرطًا عندَ الكُوفِيِّينَ، فيَكُونُ تجويزُ الكُوفِيِّينَ هذه العبارةَ ليسَ دليلًا عَلَى أنهم يُجَوِّزُونَ تقديمَ الخَبَرِ فِي صورةٍ مِن الصُّوَرِ، فقدْ رَجَعَ الشارحُ عَلَى أوَّلِ كلامِهِ بالنَّقْضِ، هَذَا من حَيْثُ تَعْبِيرُه.
فأمَّا مِن حَيْثُ الموضوعُ فِي ذاتِهِ، فقد ذَكَرَ أبو البَرَكَاتِ بنُ الأنباريِّ فِي كتابِه (الإنصافِ فِي مسائلِ الخِلَافِ) (ص٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقِنا): أنَّ علماءَ الكوفةِ يَرَوْنَ أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى المُبْتَدَأ، مفردًا كَانَ أو جملةً، وعَقَدَ فِي =

بَعْضَهُم(١) نَقَلَ الإجماعَ من(٢) البصريينَ والكُوفِيِّينَ على جَوازِ(٣) (في دارِه زيدٌ)، فنَقْلُ المنعُ عن الكُوفِيِّينَ مطلقًا ليسَ بصحيحٍ، (٤)[هكذا قالَ بعضُهم، وفيه بَحْثٌ(٥)].

= ذلك مسألةً خاصَّةً، وَعَلَى هَذَا لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قولُكَ: (في الدارِ زيدٌ) ـ إنْ صَحَّ عندَهم هَذَا التعبيرُ ـ من بابِ تقديمِ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأ عندَهم.

فإنْ قلتَ: فهذا الخَبَرُ جارٌّ ومَجْرُورٌ، والذي نَقَلْتَهُ عنهم عَدَمُ تجويزِ التقدُّمِ إذا كَانَ الخَبَرُ مُفْرَدًا أو جُملةً.

فالجوابُ: أنَّ الجارَّ والمجرورَ ـ عندَ الجمهورِ خِلافًا لابنِ السَّرَّاجِ الَّذِي جَعَلَه قِسمًا برأسِهِ ـ لا يَخْلُو حالُه من أنْ يَكُونَ فِي تقديرِ المفردِ، أو فِي تقديرِ الجُمْلَةِ، وأَيْضًا: فقد عَلَّلُوا عدمَ تجويزِ التقدُّمِ بأنَّ الخبرَ اشْتَمَلَ عَلَى ضميرٍ يعُودُ عَلَى المُبْتَدَأ، فلو قَدَّمْنَاهُ لَتَقَدَّمَ الضَّمِيرُ عَلَى مَرْجِعِه، وَذَلِكَ لا يَجُوزُ عندَهم، وهذه العِلَّةُ نفسُها موجودةٌ فِي الجارِّ والمجرورِ، سواءٌ أَقَدَّرْتَ مُتَعَلِّقَه اسمًا مُشْتَقًّا أم قَدَّرْتَهُ فِعْلًا (م).

(١) هو: ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٠٠).

قال أبو حيان في «الارتشاف» (٣/ ١١٠٨): «وليس كما ذكر؛ بل ذكر النحاس فيها خلافًا عن الأخفش، فيمنعها إذا ارتفع زيد بالظرف».

زاد في «التذييل» (٣/ ٣٤٤): «وإنما منعها؛ لأنه إذا رفع الظرف الاسم بعده ـ كان واقعًا في محله؛ لأنه عامل، فيلزم من ذلك: أن يتقدم الضمير على مفسره، وذلك لا يجوز».

وقال الشاطبي في «المقاصد» (٢/ ٥٧): «هذا الإجماع قد لا يثبت مع هذا الخلاف المذكور، نقله ابنُ الأنباريِّ في «الإنصاف» له ـ فالخلاف موجود، ودليل السماع بالجواز ناهض». وانظر: «الإنصاف» (ص٦٥ ـ ٧٠).

(٢) في (ك): «بين».

(٣) بين الشارح فِي «المساعد» (١/ ٢٢٢) سبب جوازه بقوله: «لأن الخبر منويٌّ التأخير، والمُفسر مقدم نيةً».

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٥) أي: في الاعتراض على نقل المنع بتجويزه هذه الصورة بحث.

قيل: وجهه أن ناقل الجواز حافظ؛ فيكون حجة على من لم يحفظ، وهو ناقل المنع، قال «الخضري»: وهو كلام ركيك. =

نَعَمْ؛ مَنَعَ الكُوفِيُّونَ التقديمَ[(١)] في مثلِ: (زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ أبوه منطلِقٌ)، والحقُّ: الجوازُ؛ إذ لا مانِعَ من ذلك، وإليه أشارَ بقولِهِ: (**وَجَوَّزُوا التقديمَ [إِذْ لَا ضَرَرَا]**[(٢)])، فتقولُ: (قائمٌ زيدٌ)، (وقائم أبوه زيد)[(٣)]، ومنه قولُهم: (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ[(٤)])، فـ(مَن): مبتدأٌ، و(مَشْنُوءٌ)[(٥)]: خبرٌ مقدَّمٌ، و(قامَ أبوه زيدٌ)، ومنه قولُه[(٦)]:

= **وقيل**: وجهه أن تجويز هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لإمكان تسامحهم في الظرف، وفيه: أن هذا هو عين كلام المعترض؛ إذ معناه ينبغي لناقل المنع أن لا يطلقه؛ بل يقيده بغير الظرف، وهو المفرد والجملتان، ولعل الأحسن **أن يقال**: تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلًا بالظرف، وإن لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم الخبر فيصح إطلاق المنع عنهم، والحاصل أن قوله: **(وفيه بحث)** ظاهر في تأييد إطلاق المنع لكن قوله: **(نعم...)** إلخ. ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر؛ فإن فيه دقة؛ إلا أن يحمل قوله: **(وفيه بحث)**؛ على أنه محض تكرار لقوله المار: **(وفيه نظر)**، فيكون هو الاعتراض على إطلاق المنع بعينه.

فقوله: **(نعم...)** إلخ استدراك على ما يوهمه إجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضًا، ولعل هذا هو الموافق فليحرر. «الخضري» (١/ ١٠١).

انظر: «الكتاب» (٢/ ١٢٧)، و«المقتضب» (٤/ ١٢٣)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٧/ ٦٨)، و«المقتصد» (ص٣٠٢)، و«الإنصاف» (ص٦٥ ـ ٧٠)، و«التذييل» (٣/ ٣٤٤ ـ ٣٥٢)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١٠٨)، و«شرح المفصل» (١/ ٢١٥).

(١) في (ح)، (ص): تقديم الجملة الثانية على الأولى. قال الشيخ محيي الدين: «وما أثبتناه هو الصواب».

(٢) في (س)، (ح): «إلى آخره».

(٣) من (ع).

(٤) الأصل: «مَنْ يشنؤك مشنؤٌ».

(٥) في (ك): «مشنأ».

(٦) هو: حسان بن ثابت؛ في ديوانه «ديوان حسان بن ثابت، تحقيق مهنا، ط. العلمية» (ص٧٠)، ونص الديوان:

قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتُ وَاجِدَهُ أو … كـانَ مُـنْـتَـشِـبًـا فِـي بُـرْثُـنِ الأَسَـدِ

تسوية بين حالتي من غاضبه ومن تمكن من افتراسه الأسد، ويتم به الاستشهاد أيضًا.

٤٩ ـ قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ[١] وَاحِدَهُ[٢] ... [وباتَ[٣] مُنْتَشِبًا][٤] فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ[٥]

فـ(مَن كُنْتَ[٦] واحِدَهُ[٧]): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ): خبرٌ مقدَّمٌ، و(أبوه منطلِقٌ زيدٌ)، ومنه قولُه[٨]:

٥٠ ـ إلى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ[٩] ... أَبُوهُ ولَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ[١٠]

[فـ(أبوه): مبتدأٌ مؤخَّرٌ[١١]، و(ما أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ): خبرٌ

---

(١) في (ح): «أنت». (٢) في (س): «واجده».

(٣) في «التذييل» (٢/ ٣٥٢)، (١٠/ ١٣١): «وصار».

(٤) في «الكامل» للمبرد (١/ ١٦١): «أو كان منتسبًا».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ) حَيْثُ قَدَّمَ الخبرَ، وَهوَ جملةُ (ثَكِلَتْ أُمُّهُ)، عَلَى المُبْتَدَأ، وَهوَ (مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ)، وفي جملةِ الخَبَرِ المتقدِّمِ ضَمِيرٌ يعُودُ عَلَى المُبْتَدَأ المتأخِّرِ، وسَهَّلَ ذَلِكَ أنَّ المبتدأَ ـ وَإِنْ وَقَعَ متأخِّرًا ـ بمنزلةِ المتقدِّمِ فِي اللفظِ؛ فإنَّ رُتْبَتَهُ التقدُّمُ عَلَى الخَبَرِ؛ كَمَا نُصَّ عليه فِي بيتِ الناظمِ وفي مَطْلَعِ شرحِ المؤلِّفِ لهذا الموضوعِ (م).

(٦) في (ح): «أنت».

(٧) في (س): «واجده»، وليس في (ح).

(٨) هو الفرزدق فِي «ديوانه» (١/ ٢٥٠).

قال ابن جني في «الخصائص» (٢/ ٣٩٦): «أراد: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب؛ أي: ما أم أبيه من محارب، فقدَّم خبر الأب عليه، وهو جملة».

(٩) نونها واضحة بالكسر في (س)، والذي في (ح): «محاربه».

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ: شاهدٌ للنحاةِ، وشاهدٌ لعلماءِ البلاغةِ:

فأمَّا النحاةُ فيَسْتَشْهِدُونَ بِهِ عَلَى تقديمِ الخَبَرِ؛ وَهوَ جملةُ (مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ)، عَلَى المُبْتَدَأ؛ وَهوَ قَوْلُهُ: (أبوه)، والتقديرُ: إِلَى مَلِكٍ أَبُوهُ لَيْسَتْ أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ.

وأمَّا عُلَمَاءُ البلاغةِ: فيَذْكُرُونَه شَاهِدًا عَلَى التعقيدِ اللَّفْظِيِّ الَّذِي سَبَبُه التقديمُ والتأخيرُ، ومثلُه فِي ذَلِكَ قولُ الفرزدقِ أَيْضًا يَمْدَحُ إبراهيمَ بنَ هِشامِ بنِ إسماعيلَ المَخْزُومِيَّ، وَهوَ خالُ هِشَامِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا ... أبو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

التقديرُ: وَمَا مثلُه فِي الناسِ حيٌّ يُقَارِبُه إِلَّا مُمَلَّكًا أبو أُمِّه أبوه (م).

(١١) ليس في (س)، (ص).

مقدَّمٌ](١).

ونَقَلَ الشَّرِيفُ(٢) أبو السَّعَادَاتِ هِبَةُ اللهِ ابنُ الشَّجَرِيِّ الإجماعَ من (البصريينَ والكُوفِيِّينَ)(٣)؛ على جوازِ تقديمِ الخبرِ إذا كانَ جملةً(٤). وليسَ بصحيحٍ، وقد قَدَّمْنَا [نقلَ الخلافِ(٥)) في ذلك](٦) عن الكُوفِيِّينَ.

[ص] [١٢٩] فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفًا ونُكْرًا عَادِمَيْ(٧) بَيَانِ

[١٣٠] كذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرَا(٨)(٩) أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك). (٢) ليس في (ح)، (ص).

(٣) في (ك)، (ص)، (ح): تقديم وتأخير.

(٤) نقل ابن الشجري الإجماع عن البصريين فقط، حيث سئل في «الأمالي» (١/ ٣٧) عن إعراب:

أَنَّى تُرَدُّ لِيَ الحُمُولُ أَرَاهُمُ مَا أَقْرَبَ المَلْسُوعَ مِنْهُ الدَّاءُ

فقال: «فأجبت: بأن (الداء) مبتدأ قدّم خبره عليه، وإن كان الخبر جملة، اتّساعًا؛ لأن: البصريّين مجمعون على جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه، كقولك: مررت به المسكين، وأكرمت أخاه زيد؛ أي: المسكين مررت به، وزيد أكرمت أخاه».

(٥) أي: خلاف الكوفيين للبصريين؛ لا أن بين الكوفيين خلافًا، كما توهمه ظاهر العبارة.

(٦) العبارة في (ص): «ذكر الخلاف، وذلك».

(٧) حال من الجزءان، وبيانِ بمعنى المبين، وهو: القرينة المبينة للمسند من المسند إليه. «الخضري» (١/ ١٠١).

(٨) في (س)، (ح)، (ص): «خبرًا».

(٩) قال الشاطبي في «شرح الألفية» (٢/ ٧١): «كان من حقه أن يقول: **(كذا إذا ما الخبر كان فِعْلًا)**؛ لأن كلامه: إما هو في الخبر بالنسبة إلى تقديمه وتأخيره، بحسب ما يعرض فيه، فهو المبتدأُ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلًا. فهذا الكلام على القلب لفهم المعنى، وهو جائز في الشعر».

وقالَ المرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٤٨٢): «**فإن قلت**: أطلق في قوله: **(كذا إذا ما الفعل كان الخبرا)** وهو مقيد بأن يوهم فاعلية المبتدأ كما سبق. **قلت**: كأنه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله». وانظر: «حاشية الإسقاطي» (ق٤٢/ب). =

[١٣١] أو كانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا أو لازِمِ الصَّدْرِ كـ(مَنْ لِي مُنْجِدَا؟)

[ش] يَنْقَسِمُ الخبرُ بالنظرِ إلى تقديمِه على المبتدأِ[١] أو[٢] تأخيرِه[٣] عنه ثلاثةَ أقسامٍ[٤]:

قِسْمٌ يَجُوزُ فيه التقديمُ والتأخيرُ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وقِسْمٌ يَجِبُ فيه [تأخيرُ الخبرِ][٥].

وقِسمٌ يَجِبُ فيه [تقديمُ الخبرِ][٦].

[فأشارَ بهذه الأبياتِ إلى الخبرِ الواجبِ التأخيرِ[٧]][٨]، فذَكَرَ مِنه خمسةَ مواضعَ[٩]:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ كلٌّ مِن المبتدأِ والخبرِ معرفةً أو نَكِرَةً صَالحةً لجَعْلِهَا مبتدأً، ولا مُبَيِّنَ للمبتدأِ من الخبرِ، نحوُ: (زيدٌ أخوكَ، وأفضلُ مِن زيدٍ أفضلُ مِن عمرٍو[١٠])، ولا[١١] يَجُوزُ تقديمُ الخبرِ في هذا

= وقال ابن الوردي في «تحرير الخصاصة» (١/ ١٧٦): «ويوهم كلام الشيخ: أن مثل هذا لا يجوز أن يصدق عليه أن الفعل فيه خبر، فلو قال بدل البيت نحو:

أَوْ كَانَ فِعْلٌ خَبَرًا كَابْنِي قَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

لكان أوضح؛ لأنّ التمثيل بـ(ابني قرا)، المبتدأ فيه مفرد، والفعل مسند إلى ضميره».

(١) في (ص): «الخبر»!.

(٢) في (س)، (ح)، (ص): «و».

(٣) في (ك): «تأخره».

(٤) قدَّم الجواز؛ لأن الأصل: عدم غيره، وأتبعه: بوجوب التأخر؛ لجريانه على أصل التأخر؛ دون أصل الجواز، وأخَّر وجوب التقدم؛ لمخالفته الأصلين معًا؛ أفاده «الخضري» (١/ ١٠٠).

(٥) في (ح)، (ص): «تأخيره».

(٦) في (ح)، (ص): «تقديمه»، وفي (ك): «التقديم».

(٧) في (ح): «تأخيره».

(٨) ليس في (ص).

(٩) في (ك): «أقسام».

(١٠) هذا مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب في المجرور، أو: بكونها صفة لمحذوف، ولا يشترط اتحاد المسوّغ.

(١١) في (س)، (ح)، (ص): «فلا».

ونحوِه؛ لأنكَ لو قَدَّمْتَه فقلتَ: (أخوك زيدٌ، وأفضلُ من عمرٍو أفضلُ مِن زيدٍ) ـ لكانَ المقدَّمُ[١] مبتدأً[٢]، وأنتَ تُرِيدُ أنْ يكونَ خبرًا مِن غيرِ دليلٍ يَدُلُّ عليه، فإنْ وُجِدَ دليلٌ يَدُلُّ على أنَّ المُتَقَدِّمَ خبرٌ جازَ؛ كقولِكَ: (أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ)، فيَجُوزُ تَقَدُّمُ الخبرِ، وهو أبو حَنِيفَةَ؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ المرادَ تشبيهُ أبي يُوسُفَ بأبي حَنِيفَةَ، لا تَشْبِيهُ أبي حنيفةَ بأبي يوسفَ[٣]، ومنه قولُه[٤]:

---

(١) في (ك)، (ح): «المتقدم».

(٢) (م) إذا كانَتِ الجُمْلَةُ مُكَوَّنَةً من مبتدأٍ وخبرٍ، وكانا جميعًا مَعْرِفَتَيْنِ، فللنُّحاةِ فِي إعرابِها **أربعةُ أقوالٍ**:

[اختلاف النحاة في إعراب المبتدأ والخبر عند تساويهما في التعريف والتنكير]

أَوَّلُها: أنَّ المُقَدَّمَ مُبْتَدَأٌ والمؤَخَّرَ خَبَرٌ، سواءٌ أكانَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي درجةِ التعريفِ أمْ كانا مُتَفَاوِتَيْنِ، وهذا هو الظاهرُ مِن عبارةِ الناظمِ والشارحِ.

وثانيها: أنَّهُ يجوزُ جَعْلُ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا مُبْتَدأً؛ لِصِحَّةِ الابتداءِ بكلِّ واحدٍ مِنهما.

والثالثُ: أنَّهُ إنْ كَانَ أحدُهما مُشْتَقًّا والآخرُ جامِدًا، فالمشتقُّ هو الخبرُ، سواءٌ أَتَقَدَّمَ أم تَأَخَّرَ، وإلَّا ـ بأنْ كانا جامِدَيْنِ، أو كَانَ كلاهما مُشْتَقًّا ـ فالمقدَّمُ مُبْتَدَأٌ.

والرابعُ: أنَّ المبتدأَ هو الأعرفُ عندَ المخاطَبِ، سواءٌ أَتَقَدَّمَ أمْ تَأَخَّرَ، فَإِنْ تَسَاوَيَا عندَه: فالمقدَّمُ هو المُبْتَدَأُ (م).

قال «الخضري»: «**والتحقيق**: أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما، أو جهله لهما، أو لغير الأعرف فقط. فإن علم هذا فقط فهو المبتدأ وإن تساويا، وعلم أحدهما فهو المبتدأ، أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ».

وقال الصبان في «حاشيته» (١/ ٣٠٧): «**والتحقيق**: أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما، أو جهله لهما، أو لغير الأعرف فقط، والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف، والمعلوم له عند تساويهما تعريفًا. ا.هـ. بإيضاح من الشمني».

(٣) هذا مثال للدليل المعنوي، فإن القرينة المعنوية؛ وهي التشبيه الحقيقي قاضية: بأن (أبو يوسف) مبتدأ؛ لأنه مشبه، و(أبو حنيفة) خبره؛ لأنه مشبه به تقدم أو تأخر. «التصريح» (١/ ١٧٣)؛ لأن المعنى: أبو يوسف مثل أبي حنيفة. ويمكن التمثيل للدليل اللفظي بقولك: (حاضر رجل صالح)؛ لتسويغ الثاني بالوصف دون الأول.

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٠٣): «هذا البيت استشهد به **النحاة** على جواز تقديم الخبر. **والفرضيون** على دخول أبناء الأبناء في الميراث، وأن =

٥١ ـ بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا[(١)] بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[(٢)]

= الانتساب إلى الآباء، **والفقهاء** كذلك في الوصية، **وأهل المعاني والبيان** في التشبيه، ولم أر أحدًا منهم عزاه إلى قائله».

(١) وضع في (س): ضمة على التاء المثناة.

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بَنُونَا بنو أَبْنَائِنَا**) حَيْثُ قَدَّمَ الخبرَ؛ وَهوَ (**بَنُونَا**)، عَلَى المُبْتَدأ؛ وَهوَ (**بَنُو أَبْنَائِنَا**)، معَ استواءِ المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي التعريفِ؛ فإنَّ كلًّا مِنْهُمَا مُضَافٌ إِلَى ضميرِ المتكلِّم. **وإنما ساغَ ذلك**: لوجودِ قرينةٍ معنويَّةٍ تُعَيِّنُ عندَ السامعِ المبتدأَ منهما؛ فإنَّكَ قد عَرَفْتَ أنَّ الخبرَ هو مَحَطُّ الفائدةِ، فما يَكُونُ فيه أساسَ التشبيهِ ـ وَهوَ الَّذِي تُذْكَرُ الجُمْلَةُ لأجلِهِ ـ فهو الخبرُ، فإذا سَمِعَ أحدٌ هَذَا البيتَ تَبَادَرَ إِلَى ذِهْنِهِ أَنَّ المتكلِّمَ بِهِ يُرِيدُ تشبيهَ أبناءِ أبنائِهم بأبنائِهم، دونَ العكسِ.

وبعدُ، فقدْ قالَ **ابنُ هِشام** [«التخليص» (ص١٩٨)] **يَعْتَرِضُ** عَلَى ابنِ الناظِمِ استشهادَه بهذا البيتِ: (**قد يُقالُ**: إنَّ هَذَا البيتَ لا تقديمَ فيه ولا تأخيرَ، وإنه جاءَ عَلَى التشبيهِ المقلوبِ؛ كقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ

فكانَ يَنْبَغِي أنْ يَسْتَشْهِدَ بما أَنْشَدَهُ فِي «شرحِ التسهيلِ» (١/ ٢٩٦) مِن قولِ حَسَّانَ بنِ ثابتٍ:

قَبِيلَةٌ أَلأَمُ الأحياءِ أَكْرَمُهَا وأَغْدَرُ الناسِ بالجِيرَانِ وَافِيهَا

إذِ المرادُ الإخبارُ عن أَكْرَمِها: بأنه (**أَلأَمُ الأحياءِ**)، وعن وافِيها: بأنه أَغْدَرُ الناسِ، لا العكسُ. اهـ كلامُ ابنِ هِشامٍ [«تخليص الشواهد» (ص١٩٨)].

والجوابُ عنه من وجهيْن:

أحدُهما: أنَّ التشبيهَ المقلوبَ من الأمورِ النادرةِ، والحملُ عَلَى مَا يَنْدُرُ وقوعُه لمجرَّدِ الاحتمالِ ممَّا لا يَجُوزُ أنْ يُصَارَ إِلَيْهِ، وإلَّا: فإنَّ كلَّ كلام يُمْكِنُ تَطْرِيقُ احتمالاتٍ بعيدةٍ إِلَيْهِ، فلا تكونُ ثَمَّةَ طُمَأْنِينَةٌ عَلَى إفادةِ غرضِ المُتَكَلِّم بالعِبارةِ.

وثانيهما: أنَّ مَا ذَكَرَه فِي بَيْتِ حَسَّانَ مِن أنَّ الغرضَ الإخبارُ عن أكرمِ هذه القبيلةِ بأنه (**أَلأَمُ الأحياءِ**)، وعن أَوْفَى هذه القبيلةِ: بأنه (**أَغْدَرُ الأحياءِ**)، هَذَا نفسُه يَجْرِي فِي بيتِ الشاهدِ، فيقالُ: إنَّ غرضَ المُتَكَلِّمِ الإخبارُ عن أبناءِ أبنائِهم بأنهم يُشْبِهُونَ أبناءَهُم، وليسَ الغرضُ: أنْ يُخْبِرَ عن بَنِيهم بأنهم يُشْبِهُونَ بني أبنائِهِم، فلَمَّا صَحَّ أنْ يَكُونَ غرضُ المُتَكَلِّمِ مُعَيِّنًا للمبتدأ صَحَّ الاستشهادُ ببيتِ الشاهدِ.

ومثلُ بيتِ الشاهدِ قولُ الكُمَيْتِ بنِ زَيْدٍ الأَسدِيِّ:

كَلامُ النَّبِيِّينَ الهُدَاةِ كَلامُنَا وأَفْعَالَ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ =

فقولُه: **(بَنُونَا)**: خبرٌ مقدَّمٌ[١]، و: **(بنو أبنائِنا)**: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ؛ لأنَّ المرادَ: الحُكْمُ على بَنِي[٢] أبنائِهم بأنهم كَبَنِيهِم[٣]، وليسَ المرادُ[٤] الحُكْمَ على بَنِيهِم بأنهم كَبَنِي أبنائِهِم[٥].

[كون الخبر فعلًا رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا]

و[٦]**الثاني**: أنْ يكونَ الخبرُ فعلًا رافعًا لضميرِ المبتدأِ[٧] مستترًا، نحوُ: (زيدٌ قامَ)، فقامَ وفاعلُه المقدَّرُ[٨][٩] خبرٌ عن زيدٍ، ولا يَجُوزُ التقديمُ[١٠]، فلا يقالُ: (قامَ زيدٌ) على أنْ يكونَ زيدٌ مبتدأً مؤخرًا والفعلُ

= فإنَّ الغرضَ تَشْبِيهُ كلامِهم بكلامِ النبيِّين الهُدَاةِ، لا العَكْسُ (م).

(١) جاز تقديمُ الخبر هنا ـ مع كونه معرفة؛ لظهورِ المعنى وأَمْنِ اللَّبْس.

(٢) ليس في أصل (س)، وكتبها بالحاشية بخط مغاير.

(٣) فالمؤخر مشبه والمقدم مشبه به، والمعنى: بنو أبنائنا مثل بنينا، فقدم الخبرَ، وحذف المضاف، فقرينة التشبيه تبيِّن المبتدأ من الخبر.

(٤) ليس في (ص).

(٥) اعلم أنّ هذا الحكم الذى قَرّره الناظمُ مبنيٌّ على قاعدتين:

[المجعول خبرًا لا يكون مبتدأ]

إحداهما: أنّ المجعول خبرًا لا يصحُّ أن يُعتقد كونه مبتدأ، وبالعكس، وذلك مع بقاء المعنى في الحالة الثانية على ما كان عليه في الحالة الأولى؛ فإنه لو كان ذلك عنده صحيحًا لم يمنع تقديمُ الخبر عند عدم البيان لإيهام كونه مبتدأ؛ إِذْ لو فُرِضَ الخبر المقدّمُ مبتدأً لم يفسرِ المعنى بذلك، فلما مُنع التقديم مع اللبس دلّ ذلك على أن المنع لأجل اختلاف المعنى عند اختلاف الاعتقادين.

والثانية: مراعاةُ اللبس، وقد أشارَ إليها بقوله: **(عادِمِي بيانٍ)**، يريد: فلو لم يُعدَمُ البيان لجاز تقديم الخبر؛ إذ لا محذُورَ فيه، فلما وُجِد اللبس مع فرض التقديم مُنِع، لالتباس المعنى بالتباس الخبر بالمبتدأ.

فأما القاعدة الأولى: فإن لعلماء العربية فيها اختلافًا، فأربابُ علم المعانى يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أن الخبر إذا كان مساويًا للمبتدأ، فإن كل واحدٍ منهم إذَا جُعِل مُبْتَدأً والآخَرَ خبره أعطى من المعنى غير ما يعطيه العكس. «المقاصد الشافية» (٢/ ٦١).

(٦) ليس في (س)، (ح)، (ص).

(٧) بشرط كون المبتدأ مفردًا.

(٨) في (ع): «المفرد».

(٩) (م) أراد بالمُقَدَّرِ هٰهنا: المُسْتَتِرَ فيه (م).

(١٠) لعدم القرينة الدالة على إرادته.

خبرًا مقدمًا؛ بل يكونُ (زيدٌ) فاعلًا لـ(قامَ)، فلا يكونُ من بابِ المبتدأِ والخبرِ؛ بل من بابِ الفعلِ والفاعلِ[(١)]، فلو كانَ الفعلُ[(٢)] رافعًا لظاهِرٍ، نحوُ: (زيدٌ قامَ أبوه) - جازَ التقديمُ، فتقولُ: (قامَ أبوه زيدٌ)، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ الخلافِ في ذلكَ[(٣)].

وكذلك[(٤)] يَجُوزُ التقديمُ[(٥)] إذا [رَفَعَ[(٦)] الفعلُ][(٧)] ضميرًا بارزًا، نحوُ: الزيدانِ قاما، فيَجُوزُ أنْ تُقَدِّمَ[(٨)] الخبرَ؛ فتقولُ: (قامَا الزيدانِ)، ويكونُ[(٩)] (الزيدانِ) مبتدأً مؤخَّرًا، و(قاما) خبرًا مقدَّمًا[(١٠)]، [ومَنَعَ ذلكَ قومٌ][(١١)].

وإذا[(١٢)] عَرَفْتَ هذا: فقولُ المصنِّفِ: **(كذا إذا ما الفعلُ كانَ الخَبَرَ[(١٣)])** يَقْتَضِي وجوبَ تأخيرِ الخبرِ الفعليِّ مطلقًا[(١٤)]. وليسَ كذلكَ؛ بل إنما يَجِبُ تأخيرُه إذا رَفَعَ ضميرًا للمبتدأِ[(١٥)] مستترًا، كما تَقَدَّمَ[(١٦)].

---

(١) لأن اعتباره أقرب.

(٢) ليس في أصل (ع)، وذكر أنها نسخة ثابتة.

(٣) (م) يريدُ خلافَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ؛ حَيْثُ جَوَّزَ البَصْرِيُّونَ: التقديمَ، ومَنَعَه الكُوفِيُّونَ (م).

(٤) في (ع): «ولذلك».

(٥) قال الشارح في «المساعد» (١/ ٢٢١): «فِي الأصحِّ».

(٦) في (ح): «كان».

(٧) في (ص): «كان الفاعل».

(٨) وضع على التاء ضمة، وشدَّد الدال في (ص)، والذي في (س): «يقدم»، وفي (ك): «يتقدم».

(٩) في (ع): «فيكون».

(١٠) **وعلل ذلك**؛ بأن إسناد الفعل إلى ألف الضمير أو واوه؛ أمارةٌ على الإخبار بالجملة عن الاسم بعدها. «شرح ابن الناظم» (ص٨٢).

(١١) ليس في (ك).

(١٢) في (ح)، (س): «إذا».

(١٣) في (س)، (ح)، (ص): «خبرًا».

(١٤) قال «الخضري» (١/ ١٠٢): «يمكن الجواب عنه بأن (أل) في الفعل للعهد العلمي بين النحاة العارفين، وأما المبتدئ فلا بد له من موقف».

(١٥) ليس في (ك).

(١٦) قال الشاطبي في «المقاصد» (٢/ ٦٩ - ٧٠): «فِي كلام الناظم هنا نظر **من وجهين**: =

= **أحدهما**: أن هذا الإطلاق في امتناع التقديم غير صحيح؛ إذ ليس كل خبر كان فعلًا يمتنع تقديمه؛ بل هو على ضربين:

الأول: أن يكون فاعل الفعل ضميرًا عائدًا على المبتدأ، كزيد قام، وعَمْرو يخرج.

والثاني: أن يكون فاعله غير ذلك، بأن يكون **إما ظاهرًا** نحو: زيد قام أبوه، وعمرو خرج أخوك إليه. وإما **ضميرًا بارزًا**، نحو: زيد ضربته. وإما **ضميرًا غير بارز** لكنه غير عائدٍ على المبتدأ، نحو: زيدٌ أَضرِبهُ.

فأما الضربُ الأوّل: فهو الذي يصحّ معه كلامُ الناظمِ للعلّة المذكورة، من إبهام كون المبتدأ فاعلًا.

وأما الثاني: فلا يصحُّ معه؛ إذ يجوز أن تقول: قام أبوه زيدٌ، وضربته زيدٌ، وأَضْرِبه زيدٌ. وقد بيَّن هذا المعنى في «التسهيل» (ص٤٦) حيث قال: «إن لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعليّة المبتدأ».

ولا يقالُ: لعلّه قصد ظاهر كلامه، وأنّ هذه المسائلِ كلّها يمتنع فيها تقديم الخبر، والعلَّة كونُ الخبر فعلًا. **لأنا نقول**: لا يَصحُّ حملُه على هذا لمخالفته في ذلك للنحويين، وكأنه مجمعٌ عليه عندهم؛ قال ابن أبي الربيع: يجوز أن يقال: زيدٌ ضربته، وضربته زيدٌ، ونحو ذلك. قال: «ولا أعلم بين النحويين فيه خلافًا». وإذا كان كذلك: لم يصحّ حملُ كلامه عليه ألبتَّةَ.

ولعلّ ابن أبي الربيع إنما قال ذلك فيما كان نحو: زيدٌ ضربته. وأما نحو: الزيدان قاما، فلا إجماع فيه ألبتّة: فقد حكى ابن ولّاد في «سُؤَالاته» لأبي إسحاق الزجاج: أن أبا إسحاق قال: إن الأخفش والمبرد يجيزان: قاما الزيدان، على التقديم والتأخير، وباقي البصريين لا يجيزونه. وبهذا قد يعتذر عن الناظم في نحو: الزيدان قاما، بأن يقال: لعلّه أخذ فيه بمذهب الأكثر، وإن كان على خلاف ما ذهب إليه في «التسهيل» (ص٤٦).

أما نحو: ضربته زيد، فلا يمكن الاعتذار عنه، مع عدم نقل الخلاف.

فإن قيل: فلعله خالف الإجماع هنا فمنع: (ضربته زيدٌ)، ونحوه، قياسًا على منع (قاما الزيدان)، والسماع في المسألة معدوم أو كالمعدوم، وقد قال ابن جني: إن مخالفة إجماع النحويين سائغة.

فالجواب: أن هذا الاعتذارَ لا يصح ألبتَّةَ؛ إذ مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليّين وإجماع المحّدثين، وكلّ علم اجتمع أربابه على مسألةٍ منه: فإجماعهم حجة، ومخالفهم مخطئ. وهذه المسألة محل بيانها (أصول =

[كون الخبر محصورًا بـ«إنما»]

الثالثُ: أنْ يكونَ الخبرُ محصورًا(١) بإنما، نحوُ: (إنما زيدٌ قائمٌ)، أو بإلَّا، نحوُ: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، [وهو المرادُ بقولِهِ](٢): **(أو قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا)**، فلا يَجُوزُ تقديمُ قائمٌ على (زيدٌ) في المثاليْنِ(٣)، وقد جاءَ التقديمُ معَ (إلّا) شُذوذًا(٤)؛ [كقولِ(٥) الشاعر](٦)(٧):

٥٢ ـ فيا رَبِّ هَلْ إلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى(٨)(٩) عَلَيْهِمْ وهلْ إلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ(١٠)

= النحو)، فكان الواجبُ على الناظم أن يقيّد هذا الإطلاق، ولا أجد الآن جوابًا أرتضيه». انتهى مختصرًا.

(١) اعترضه الإسقاطي في حاشيته (ق٤٢/ب): بأنه تسامح في جعله الخبر محصورًا، قال: «وإنما هو محصور فيه».

(٢) في (ص): «وهو قوله».

(٣) لئلا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف، وانتفاءه عن غيره ـ مع أن المراد حصره في صفة القيام؛ أي: ليس له صفة غيره، وأما كون غيره قائمًا أو لا: فشيءٌ آخر.

فإن قلت: ينتفي اللبس في (إلا) بتقديمها مع الخبر كما في البيت، فلم حكم بشذوذه؟

قال «الخضري» (١/١٠٢): قلت: حملوا (إلا) على إنما طردًا للباب.

(٤) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/٢٩٨): «وأشرت بقولي: **(في الاختيار)** ٠ إلى أن تقديم الخبر المقترن بـ(إلا) قد يرد في الشعر». قال الشاطبي: «وما جاء بخلاف ذلك: فظاهر أنه عنده ـ أي: الناظم ـ نادرٌ لا يُقَاسُ عليه».

(٥) في (س)، (ص): «قال».

(٦) في (ح): «كقوله».

(٧) هو: الكُمَيْتُ بنُ زَيْدٍ الأَسْدِيُّ؛ نسبه إليه غير واحدٍ؛ كابن جني في «سر صناعة الإعراب» (١/١٤٩)، والناظم في «شرح التسهيل» (١/٢٩٨).

(٨) في (س): «يبتغى»، وكتب في الحاشية قبالها ـ كالمثبت.

(٩) الأصل: (هل النصرُ إلا بكَ، وهل المعوَّل إلا عليك).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(بِكَ النَّصْرُ)** و**(عَلَيْكَ المُعَوَّلُ)**؛ حَيْثُ قَدَّمَ الخبرَ المحصورَ بإلَّا فِي الموضعيْنِ شُذُوذًا، وقد كَانَ مِن حَقِّه أنْ يقولَ: هل يُرْتَجَى النصرُ إلَّا بِكَ؟ وهلِ المعوَّلُ إلَّا عليكَ؟ وأنتَ خبيرٌ بأنَّ الاستشهادَ بقولِه: **(بِكَ النصرُ)** لا يَتِمُّ إلا عَلَى اعتبارِ أنَّ الجارَّ والمجرورَ خبرٌ مقدَّمٌ، والنصر مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، فأمَّا عَلَى =

الأصلُ: وهلِ المُعَوَّلُ إلَّا عليكَ. فقَدَّمَ الخبرَ.

الرابعُ: أنْ يكونَ [خبرًا لمبتدأٍ[(١)]][(٢)] قد دَخَلَتْ عليه لامُ الابتداءِ، نحوُ: (لَزيدٌ قائمٌ)، وهو المشارُ إليه[(٣)] بقولِهِ: **(أو كانَ[(٤)] مُسندًا لِذِي لام ابْتِدَا)**، فلا يَجُوزُ تقديمُ الخبرِ على اللامِ، فلا تقولُ: (قائمٌ لَزَيْدٌ)؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لها صدرُ الكلامِ[(٥)]، وقد جاءَ التقديمُ شذوذًا؛ كقولِ[(٦)] الشاعرِ[(٧)]:

= اعتبارِ أنَّ الخبرَ هو جملةُ **(يُرْتَجَى)** فلا شاهدَ فِي الجُمْلَةِ الأولَى مِن البيتِ لِمَا نحنُ فيه، ويَكُونُ الشاهدُ فِي الجُمْلَةِ الثانيةِ وحدَها، وعبارةُ الشارحِ تُفِيدُ ذلكَ؛ فإنَّه تَرَكَ ذِكْرَ الاستشهادِ بالجُمْلَةِ الأولَى لاحتمالِها وجهًا آخَرَ، وقد عَلِمْتَ أنَّ الدليلَ إذا احْتَمَلَ وَجْهًا آخرَ سَقَطَ الاستدلالُ به.

والحكمُ بِشُذُوذِ هَذَا التقديمِ إطلاقًا ـ كَمَا ذَكَرَه الشارحُ ـ هو رأيُ جماعةِ النحاةِ، فأمَّا علماءُ البلاغةِ: فيقولون: إنْ كانَتْ أداةُ القصرِ هِيَ (إنما) ـ لم يَسُغْ تقديمُ الخَبَرِ إذا كَانَ مقصورًا عليه، وَإِنْ كانَتْ أداةُ القصرِ (إلَّا) فَإِنْ قَدَّمْتَ الخبرَ وقَدَّمْتَ معَه (إلا) كَمَا فِي هذه العبارةِ: صَحَّ التقديمُ؛ لأنَّ المعنَى المقصودَ لا يَضِيعُ؛ إذ تقديمُ (إلا) معَه يُبَيِّنُ المرادَ (م).

وأنتَ لو جَعَلْتَ الخبرَ فِي صدرِ البيتِ هو جملةَ **(يُرْتَجَى)** وجَعَلْتَ الجارَّ والمجرورَ مُتَعَلِّقًا بِهِ: كَانَ فِي هذه العبارةِ تقديمُ معمولِ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأ، وهم يَسْتَدِلُّونَ بتقديمِ المعمولِ عَلَى جوازِ تقديمِ العَامِلِ (م).

(١) ليس في (ك). (٢) في (ع): «المبتدأ».

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ص).

(٤) الضمير في «كان» عائد على الخبر، ومدلول (ذى) هو المبتدأ؛ أي: صاحب لام ابتداء؛ فكأنه يقول: ويجب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان الخبر مسندًا لمبتدإٍ؛ صاحب لام ابتدائيَّةٍ دخلت عليه. «المقاصد الشافية» (٢/ ٧٥).

(٥) فدخولها على المبتدأ يوكّد الاهتمام بأوَّليته، فلو قَدّمت هنا الخبر، فقلت: قائم لَزيدٌ، وكريمٌ لأنتِ، لم يسع، لمنافاته لما قصد بها من التصدير. ولأجل أن لها صدرَ الكلام: امتنع تَأَثُر ما دخلت عليه للعوامل القلبية نحو: علمت لزيد قائم. «المقاصد الشافية» (٢/ ٧٥).

(٦) في (س)، (ح)، (ص): «قال».

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٣٣): «لم أقف على اسم قائله».

٥٣ ـ خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ   [يَنَلِ العَلَاءَ[1] وَيَكْرُمِ[2] الأَخْوَالَا][3][4]

(١) في (س) مضبوطةً هكذا: «نيلَ العُلا».   (٢) في (ح): «نال الإخاء وأكرم».
(٣) ليس في (ص).
(٤) (م) الإعرابُ: (خَالِي لأَنْتَ) يجوزُ فيه إعرابانِ:
أحدُهما: أن يَكُونَ (خالِ) مُبْتَدأً، وَهوَ مُضَافٌ وياءُ المُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، واللامُ للابتداءِ، و(أنتَ) خَبَرُ المُبْتَدَأ، وفيه ـ عَلَى هَذَا الوجهِ من الإعرابِ ـ شذوذٌ مِن حَيْثُ دخولُ اللامِ عَلَى الخَبَرِ، معَ أنها خاصَّةٌ بالدخولِ عَلَى المُبْتَدَأ.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ (خالي) خَبَرًا مقدَّمًا، و(لأنتَ) مُبْتَدأً مؤخَّرًا، وهذا الوجهُ هو الَّذِي قَصَدَ الشارِحُ الاستشهادَ بالبيتِ من أجلِه، وليسَ شاذًّا من الجهةِ التي ذَكَرْنَاهَا أَوَّلًا، وَإِنْ كَانَ فيه الشذوذُ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ، وسَنُبَيِّنُه عندَ الكلامِ عَلَى الاستشهادِ
الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ ثلاثةُ شواهدَ للنحاةِ:
الأَوَّلُ: فِي قولِهِ: **(يَنَلِ العلاءَ)**؛ فإِنَّ هَذَا فعلٌ مُضَارعٌ لم يَسْبِقْهُ ناصِبٌ ولا جازِمٌ، وقد كَانَ من حَقِّهِ: أَنْ يَجِيءَ بِهِ الشاعِرُ مرفوعًا فيقولَ: (يَنَالُ العلاءَ)، ولكِنَّه جاءَ بِهِ مجزومًا، فحَذَفَ عينَ الفِعْلِ كَمَا يَحْذِفُها فِي (لَمْ يَخَفْ) ونحوِه، والحاملُ له عَلَى الجزمِ: تشبيهُ الموصولِ بالشرطِ؛ كَمَا شَبَّهَهُ الشاعِرُ بِهِ حَيْثُ يقولُ:
كذاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى الناسِ ظَالِمًا   تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ
وليسَ لكَ أنْ تَزْعُمَ أنَّ (مَن) فِي قولِهِ: **(مَن جَرِيرٌ خَالُهُ)** شرطيَّةٌ؛ فلذلكَ جَزَمَ المضارِعَ فِي جَوَابِها؛ لأنَّ ذَلِكَ يَسْتَدْعِي أنْ تَجْعَلَ جملةَ **(جَرِيرٌ خَالُهُ)** شَرْطًا، وَهوَ غيرُ جائزٍ عندَ أحدٍ من النحاةِ؛ لأنَّ جملةَ الشرطِ لا تكونُ اسْمِيَّةً أصلًا.
والشاهدُ الثاني: فِي قولِهِ: **(وَيَكْرُم الأَخْوَالَا)**؛ فإِنَّه تمييزٌ عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ، وقد جاءَ بِهِ مَعْرِفَةً، وهذا يَدُلُّ للكُوفيِّينَ الذين يَرَوْنَ جوازَ مَجِيءِ التمييزِ مَعْرِفَةً، والبصريونَ يقولونَ: **(أَلْ)** فِي هَذَا زائدةٌ، لا مُعَرِّفَةٌ.
والشاهدُ الثالثُ: وَهوَ الَّذِي مِن أَجْلِهِ أَنْشَدَ الشارِحُ فِي البيتِ هنا فِي قَوْلِهِ: **(خَالِي لأَنْتَ)**؛ حَيْثُ قَدَّمَ الخبرَ، معَ أنَّ المبتدأَ متَّصِلٌ بلامِ الابتداءِ شُذُوذًا.
وفي البيتِ توجيهاتٌ أُخرَى أَشَرْنا إِلَى أحدِها فِي الإعرابِ.
والثاني: أنَّهُ أرادَ (لَخَالِي أَنْتَ) فأَخَّرَ اللامَ إِلَى الخَبَرِ ضرورةً.
والثالثُ: أنْ يَكُونَ أصلُ الكلامِ: (خالي لهُو أنتَ)، فخالي: مُبْتَدَأٌ أوَّلُ، والضَّمِيرُ مُبْتَدَأٌ ثانٍ، وأنتَ: خَبَرُ الثاني، فحُذِفَ الضَّمِيرُ، فاتَّصَلَتِ اللامُ بخَبَرِه، معَ أنها لا تَزَالُ فِي صدرِ مَا ذُكِرَ مِن جُمْلَتِها. =

فـ(لأنتَ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(خالي) خبرٌ مقدَّمٌ.

[كون المبتدأ له الصدارة]

الخامِسُ: أنْ يكونَ المبتدأُ(١) له صدرُ الكلامِ: كأسماءِ الاستفهامِ(٢)(٣)، نحوُ: (مَن لي مُنْجِدًا)، فـ(مَن) مبتدأٌ، و(لي) خبرٌ،

= ومثلُ هَذَا البيتِ فِي هذين التوجيهيْنِ قولُ الراجزِ:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِن اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (م)

قال الأزهري في «التصريح» (١/ ١٧٤) عن هذا البيت: «فـ(اللام): داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: (لهي عجوز)، والجملة خبر (أم الحليس)، ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة، بخلاف المفرد، أو: لا حذف واللام زائدة، لا لام الابتداء كقوله:

خَالِي لأَنْتَ ومَنْ جَرِيرٌ خالُهُ ... يَنَلِ العلاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالَا

ويضعف التقدير الأول: أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، ويضعف التقدير الثاني: أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر. وإذا دار الأمر بين التقديرين: فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف، لئلا يجتمع التوكيد والحذف، وهو ممتنع عند الجمهور».

(١) في (س)، (ح)، (ص): «خبر المبتدأ».

(٢) يجب تقديمها؛ لأنها تدل على نوع الكلام، والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر، وينتفي عنه التحير الذي يحصل له لو قدم غيره؛ لاحتمال الكلام حينئذٍ كل نوع من أنواع الكلام.

فإن قيل: فيلزم أن يقدم كل من (زيد) أو (ضربت) إذا قيل: (زيدًا ضربت)؛ لأنه إذا قدم (زيدًا) تحير السامع فيما بعده (أضربت أو أكرمت) مثلًا، وإذا قدم (ضربت): تحير السامع فيما بعده أزيدًا أو عمرًا مثلًا.

أجاب ابن الحاجب في «أماليه» (٢/ ٨٥٥) بوجوهٍ:

منها: أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك؛ لأنه لا بد من تقديم جزء على جزء، فمهما قدم أحد الجزأين: احتمل الآخر كل ما يصلح.

ومنها: أن هذا التباس في آحاد أجزاء الكلام، وذلك التباس في أنواع الكلام؛ فكان أهم.

ومنها: أن ذاك ألفاظ وضعت للدلالة عليه، فكان تقديمها مرشدًا إلى ما وضع له بخلاف هذه، فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدى إلى التسلسل، وهو محال. وانظر «حاشية الصبان» (١/ ٢١١).

[ما يجري مجرى الاستفهام]

(٣) ويجري مجراه: =

= ـ **كم الخبرية**، نحو: (كم عبدٍ لي). وإنما لازمت الصدرَ هنا لأحد وجهين:
الأول: الحمل على الاستفهامية، لمساواتها لها في كثير من أحكامها وفي لفظها، وإذا كانت الاستفهامية لازمةً للصدر لتضمنها حرف الصدر، وهو حرف الاستفهام الهمزة أو غيرها، فكذلك ما جرى مجراها.
الثاني: الحمل على (رُبَّ) التي هي حرف لمساواتها لها في المعنى؛ إن قيل بأن معناها التكثير، أو: لأنها مقابلتها إن قيل: إنها للتعليل. وعلى كلا القولين: فهي لازمةٌ صدرَ الكلام، فلزمت الصدر (كم) بالحمل عليها
ـ **اسم الشرط**، نحو: (من يقم أقم معه). فمن: مبتدأ، خبره: يقم. وكذلك: ﴿وَقَالُوا۟ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فهو لازمٌ للصدر؛ لأنه تضمَّن حرفًا له صدرُ الكلام، وهو حرف الشرط، ولذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله.
ـ **الاسم الموصول دخلت الفاء في خبره**، نحو: (الذي يأتيني فله درهم)؛ لكونه إذ ذاك شبيهًا باسم الشرط في العموم، وطلب فعل مستقبل يكون سببًا لما بعده، واقتضائه لفاء السبب.
ـ **وما أضيف إلى شيء من ذلك**، نحو: غلامُ من يَقُم أَقُمْ معه، وغلام الذي يأتيني فله درهم، ومال كم رجلٍ حزت، وغلام من يقم أقم معه.
فهذا حكمهُ: أن يكون في صدر الكلام مثلُ ما أضيف إليه إذا لم يضف إليه، وذلك لمصاحبته لما له صدرُ الكلام.
ـ **ضمير الشأن**: فإنه يلزم صدر الكلام، وتكون الجملة التي تقع خبره بعده، فتقول: هو زيد منطلق. هي قام زيد. ولا يجوز أن تتقدم الجملة عليه، وإن جاز تقدمها على غيره، إذ لو قدّمت عليه فقيل: زيد منطلق هو، أو قامت هند هي، لم يعلم كونه ضمير الشأن، لتَوَهُّم أن يكون توكيدًا للضمير أو الظاهر أو بدلًا، فالتزموا تأخير الخبر وتقديم المبتدأ لذلك.
فإن قلت: كيف يكون ضميرُ الشأن من الأسماء اللازمة للصدر، وأنت تُدخل عليه العوامل نحو (كان) و(إنَّ)، فإنك تقول: كان زيد قائم؛ أي: كان الأمر زيد قائم، وإنه زيدٌ قائمٌ. وأدوات الصُّدور إذا كانت أسماءً لا تدخل عليها العوامل إلا متأخرةً، حيث يمكن تأخُّرها؟
قال الشاطبي: «**فالجواب**: أن ملازمة الصدر في كلامه محتملةٌ لأن يريد بها امتناع سبقية العامل لها، كأسماء الشرط والاستفهام، وأن يريد ما يلزم الصدر بالنسبة إلى جُزْءَي الجملة خاصة؛ أي: هو معروفٌ بذلك على الجملة، وعلى هذا الثاني: يدخل ضمير الشأن. =

و(مُنْجِدًا) حالٌ، ولا يَجُوزُ تقديمُ الخبرِ على مَن، فلا تقولُ: (لي مَن مُنْجِدًا)(١).

= **ثم نقول**: إن دخولَ العوامل سابقة عليه غيرُ مزيلٍ له عن استحقاق الصدر على الجملة؛ من جهة أن بعض العوامل قد تسبق أسماء الشرط والاستفهام، ولا يكون ذلك مزيلًا لها عن استحقاق الصدر، وذلك عامل الجر، فلاشتراك ضمير الشأن معها في هذا الاعتبار عَدَدْتُه في جملة الأسماءِ اللازمة للصدر».

ـ **ما التى للتعجُّب** في نحو قولك: ما أحسن زيدًا! فإن (ما) مبتدأ يلزم صدر الجملة، وهو أولى باستحقاقِ الصدريّةِ من ضمير الشأن، إذ لا يدخل عليه ناسخٌ ألبتَّةَ، فلا يجوز تأخيرها هنا؛ لأن العرب وضعت صيغة التعجب هكذا، وألزمتها طريقةً واحدةً، فجرت مجرى المثل، فتُرِك المبتدأُ على حاله من التقديم، والخبر على حاله من التأخير.

«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١٠٣ ـ ١١٠٦)، و«منهج السالك» (١/ ١٦٠ ـ ١٦٢)، و«التذييل» (٣/ ٣٤٠)، و«المقاصد الشافية» (٢/ ٧٨ ـ ٨٠)، و«إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٧٦)، و«شرح الكافية» للرضي (١/ ٢٣٠)، و«التصريح» (١/ ١٧٤)، و«حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/ ٢١١)، و«حاشية الخضري» (١/ ١٠٣).

(١) ويزاد على ما ذكره الناظم رَحِمَهُ اللهُ: [ذكر مواضع وجوب تأخير الخبر مما لم يذكره الناظم]

١ ـ أن يكون المبتدأ: هو (مذ) أو (منذ)، نحو: (ما رأيته مذ يومان)، فـ(مذ) مبتدأ و(يومان) خبر، ولا يصح أن يقال: يومان مذ.

٢ ـ أن يكون المبتدأ: ضمير المتكلم أو المخاطب مخبرًا عنه بـ(الذي) وفروعه، نحو: أنا الذي عرفوني، فالذي عرفوني لا يصلح أن يتقدم على أنا، ونحو: أنت الذي تدعي ما لا تحسنه.

٣ ـ أن يكون الخبر طلبًا، نحو: زيد اضربه، وزيد لا تهنه، أما: زيد قام أبوه فيجوز التقديم والتأخير، قام أبوه زيد، زيد قام أبوه، لكن: (زيد اضربه)، لا يصح أن يقال: (اضربه زيدٌ)، وكذا: (زيد هلا ضربته).

٤ ـ أن يكون المبتدأ دعاءً، نحو قولك: سلام عليكم، ويل لكم.

٥ ـ أن يكون الخبر متعددًا، وهو في قوة الخبر الواحد، نحو: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ، فـ(الرمان): مبتدأ، و(حلو حامض): هذان خبران تعدد الخبر.

٦ ـ أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل، نحو: زيد هو المنطلق، فهذا في قوة ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ لأنه من أنواع الحصر. =

[تقديم الخبر وجوبًا] [ص][١٣٢] وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ) مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ (١)

= ٧ ـ أن يكون الخبر مقترنًا بالباء الزائدة، نحو: ما زيد بقائم على لغة الإهمال، لا يصح أن يقال: ما بقائم زيد.

«حاشية ياسين على التصريح»: (١/ ١٧١)، و«النحو الوافي» (١/ ٤٩٢ ـ ٥٠٠)، و«الأشموني مع حاشية الصبان» (١/ ٢١١ ـ ٢١٢)، و«حاشية الخضري» (١/ ١٠٣).

(١) وهذا الالتزام المذكور: هو القياسيُّ لا السماعي، فإنه قد جاء في كلام العرب نحو: رَجُلُ في الدار، قال امرؤ القيس:

مُرَسَّعةٌ بينَ أَرْسَاغِهِ

لكنه قليل، فلذلك ألزم التقديم، وعلى هذا: جماعة من المتأخرين.

وقد ذُكِرَ عن الشلوبين: أنه كان لا يمنع وقوع الخبر مؤخرًا فتقول: درهم عندي، ووطَرُ لي، ورجل في الدار. ولكن الأحسن عنده التقديم، فهو من الأخبار التي لا يلزم تقديمها؛ قاله الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٨٢).

قال: «وحجة الناظم ومن قال بقوله: ما تقدم من أنه المسوغ للابتداء بالنكرة، فلو بقي مؤخرًا: لأوهم كونه صفة للنكرة، فلا تحصل الفائدة. وأما الشلوبين: فليس التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكرة عنده؛ بل لأنك إذا قلت: في الدار رجل، فالمَعْنِي به في هذا الخبر إنما هو أن حصل في الدار المعهودة رجل، وهذا مفيد، فموضع العناية هنا الدار، فحسن تقديمها لمكان العناية الموجبة للتقديم في كلامهم. فالموجب للجواز إذًا حصولُ الفائدة بتعريف الدار، بدليل أنك لو قُلْتَ: في دارٍ رجلُ، لم يَجُز باتفاق. فتقديم ما حصلت به الفائدة لا ينكر. فإذًا اشتراط التقديم هنا إنما لأجل كونه عَلَمًا على المعنى المقصود الموجب للفائدة.

ويدلّ على أن التقديم ليس لتحصيل الابتداء بالنكرة تقديمُه حيث يكون ثَمّ مسوغٌ آخَرُ، بحيث لو لم يقدم لجاز الابتداء بالنكرة باتفاق، نحو: ما في الدار رجل، فالأحسن هنا تقديم الخبر عناية به؛ لأنه الذي أوقع الفائدة بتعريفه، ولذلك كثر في كلامهم نحو: ما له سَبَد ولا لَبَد، وما له ثاغية ولا راغية، وما في السماء موضع راحة سحابًا، وما في الدار أَرِم. وفي القرآن العزيز: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]. وفيه: ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾ [فصلت: ٤٨]، ﴿مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ ﴿٤٧﴾﴾ [الشورى: ٤٧]، ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾... الآية [غافر: ١٨]. وهو كثير جدًّا. فقولهم في الدار رجل، من هذا القبيل. وإذا كان المسوغ غير التقديم لم يلزم التقديم، ولذلك أفاد قول امرئ القيس:

مُرَسَّعُةٌ بينَ أَرْسَاغِهِ

فإن التقديم للعناية أكثريٌّ، وليس بلازم، وظاهر السماع مع الناظم، أعني السماع =

[١٣٣] كـذا إِذَا عَـادَ عَـلَـيْـهِ مُـضْـمَـرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا(١)(٢) يُخْبَرُ(٣)

= الذي يقاس عليه، فلذلك اختاره».

(١) قال الشاطبي فِي «المقاصد الشافية» (٢/ ٨٥): «الضمير في (إليه) عائد على الخبر، وكذلك في (به)، عائد عليه أيضًا. والضمير في (عنه) عائد على مدلول (ما) وهو المبتدأ، والتقدير: كذلك إذا عاد إلى الخبر مضمر من الأسم المبتدأ الذى أخبر عنه بذلك الخبر. ويريد: أن الخبر يلتزم أيضا تقديمه إذا عاد إليه من المبتدأ ضمير».

ويرى أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٦٢) أن عبارة الناظم مثبجة فاسدة، ثم قال: «أما تثبيجها: فغير خاف لكثرة الضمائر التي في (عليه) وفي (به)، وفي (عنه)، وللحشو ـ أيضًا ـ فلا يظهر معنًى لقوله مبينًا.

وأما فسادها: فواضح؛ لأن الضمير في قوله: (عليه)؛ إما أن يكون عائدًا على المبتدأ، ويصير المعنى: كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد على المبتدأ ضمير من الشيء الذي يخبر به عن المبتدأ».

والتمس ابن المرادي العذر للناظم بقوله في «توضيح المقاصد» (١/ ٤٨٤): «ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق النظم».

(٢) و(**مبينًا**): حال يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى بَيِّنٍ، فإنك تقول: أبان الشيءُ عن نفسه فهو مبين، بمعنى بان فهو بَيِّنٌ؛ أي: ظهر. ومنه في التنزيل الكريم: ﴿فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ⑩﴾ [إبراهيم: ١٠]، فمعناه: بَيِّنٍ، بدليل الآية الأخرى: ﴿لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾ [الكهف: ١٥].

والثاني: أن يكون بمعنى مُبَيِّنٍ غَيْرَه، ومنه في التنزيل: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ⑱④﴾ [الأعراف: ١٨٤]، فهذا بمعنى مُبَيِّنٍ، كقول الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. فقولهم: أبان يتعدى ولا يتعدّى، فالمتعدي كمعنى بَيَّنَ، وغير المتعدي كمعنى تَبَيَّنَ واستبان.

وهذا الثاني: هو مرادُ النَّاظم، والله أعلم. فهو حالٌ من الضَّمير في «به»، وفصل بينهما بـ(عنه)، وذلك جائز، إذ ليس بأجنبي؛ أي: يخبر عنه به في حاله كونه مبينًا؛ أفاده الشاطبيُّ في «المقاصد الشافية» (٢/ ٨٦ ـ ٨٧).

(٣) (م) **تقديرُ البيتِ**: يُلْتَزَمُ تَقَدُّمُ الخَبَرِ الْتِزَامًا كذلكَ الالتزامِ السابقِ إذا عادَ عَلَى الخَبَرِ ضَمِيرٌ من المُبْتَدَأ الَّذِي يُخَبَّرُ بذلكَ الخَبَرِ عنه حالَ كونِه مُبَيِّنًا ـ أي: مُفَسِّرًا ـ لذلكَ الضَّمِيرِ.

قالَ ابنُ غازيٍّ: وهذا البيتُ معَ تَعَقُّدِهِ وتَشْتِيتِ ضمائرِه كَانَ يُغْنِي عنه وعمَّا بعدَه =

[١٣٤] كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا[١] كَـ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا؟)

[١٣٥] وخبرَ المحصورِ[٢] قَدِّمْ أَبَدَا كـ(ما لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

[ش] أشارَ في هذه الأبياتِ إلى **القِسْمِ الثالثِ**؛ وهو وجوبُ تقديمِ الخبرِ، فذَكَرَ أنه يَجِبُ في أربعةِ مواضِعَ:

الأَوَّلُ: أنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً ليسَ لها مُسَوِّغٌ [إِلَّا تَقَدُّمُ الخبرِ][٣]، والخبرُ ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ، نحوُ: (عِندَكَ[٤] رَجُلٌ، وفي الدارِ امرأةٌ)، فيَجِبُ تقديمُ الخبرِ هنا[٥][٦]،

= أنْ يقولَ:

كذا إذَا عادَ عليه مُضْمَرُ مِن مُبْتَدأً، وَمَا لهُ التَّصَدُّرُ (م).

(١) أي: جملته.

(٢) قال «الخضري» (١/ ١٠٣): «**الأولى**: (والخبر المحصور)؛ لأنه هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس. إلا أن يجعل من إضافة الموصوف للصفة، أو فيه حذف، وإيصال كما مرَّ؛ أي: خبر المبتدأ المحصور فيه».

(٣) ليس في (س)، (ح)، (ص)، وكتبها في حاشية (س) وبعدها: صحّ.

(٤) في (ح): «عندي».

(٥) في (ص): «عنها»، وليس في (ح).

(٦) رفعًا لإيهام كونه نعتًا في مقام الاحتمال؛ إذ لو قلت: درهم عندي، ووطر لي، ورجل قصدك غلامه؛ احتمل أن يكون التابع خبرًا للمبتدأ، وأن يكون نعتًا له لأنه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر. ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] فضعف طلبها للظرف، فكان الظاهر في الظرف وهو (عنده) أنه خبر لـ(أجل)، لا صفة ثانية له.

وقال الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٤): «**فإن قلت**: المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفًا وجب تأخيره، فَلِمَ جاز تقديمُه في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]؟

قلت: لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة، كقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد، ولي عبد كيس، وما أشبه ذلك، فما أوجب التقديم؟ =

فلا تقولُ: (رَجلٌ عندَكَ[1])، ولا: (امرأةٌ في الدارِ).

وأَجْمَعَ النُّحَاةُ والعربُ على مَنْعِ ذلكَ[2]، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (وَنَحْوُ: عِنْدِي دِرْهَمٌ[3] **[وَلِي وَطَر]**[4]) البيتَ، فإنْ كانَ للنكرةِ مُسَوِّغٌ: جازَ الأمرانِ[5]، نحوُ: (رَجلٌ ظَريفٌ عِندِي[6])، و(عندي رَجلٌ ظريفٌ).

الثاني: أنْ يَشْتَمِلَ المبتدأُ على ضميرٍ يعودُ على شيءٍ في الخبرِ، نحوُ: (في الدارِ صَاحِبُها)، فـ(صاحِبُها) مبتدأٌ، والضميرُ المُتَّصِلُ به راجعٌ إلى (الدارِ)، وهو جزءٌ مِن الخبرِ، فلا يَجُوزُ تأخيرُ الخبرِ، نحوُ: (صاحِبُها في الدارِ)؛ لئلَّا يَعُودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً.

وهذا مرادُ المصنِّفِ بقولِهِ: (**كذا إذا عادَ [عليه مُضْمَر**[7]][8]...) البيتَ؛ أي: كذا[9] يَجِبُ تقديمُ الخبرِ إذا عادَ عليه مُضْمَرٌ[10] ممَّا يُخْبَرُ بالخبرِ[11] عنه، وهو المبتدأُ، فكأنه[12] قالَ: يَجِبُ تقديمُ الخبرِ إذا عادَ

= **قلت**: أوجبه أن المعنى: وأي أجلٍ مسمى عنده؛ تعظيمًا لشأن الساعة، فلمَّا جرى فيه هذا المعنى: وجب التقديم».
«شرح الأشموني مع الصبان» (١/ ٢١٢)، و«التصريح» (١/ ١٧٦)، و«همع الهوامع» (١/ ٣٨١).

(١) في (ح): «عندي».

(٢) اعترضه الإسقاطي (ق٤٣/أ) بقوله: «ليس كذلك؛ بل أجازه الجزولي والواحدي؛ بل الكوفيون قاطبة». وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٠٣).

(٣) **اعترض**: بأن هذا معلوم من قوله سابقًا: كـ(عند زيد نمرة).
وأجيب: بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه، وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه. الصبان (١/ ٢١٢)، و«الخضري» (١/ ١٠٣).

(٤) ليس في (ك)، (ص)، (ح).

(٥) التقديم وغيره.

(٦) في (ك): «عندك».

(٧) ليس في (ك)، (ح).

(٨) ليس في (ح).

(٩) في (س)، (ص)، (ح): «كذلك».

(١٠) ليس في (ح)، (ص).

(١١) زاد في (ع): «به أي».

(١٢) في (ك): «وكأنه».

عليه ضميرٌ[١] مِن المبتدأِ، وهذه عبارةُ ابنِ عُصْفُورٍ في بعضِ كُتُبِه[٢].
ولَيْسَتْ بصحيحةٍ[٣]؛ لأنَّ الضميرَ في قولِكَ: (في الدارِ صَاحِبُها): إنما هو عائدٌ على جُزْءٍ من الخبرِ، لا على الخبرِ، فيَنْبَغِي أنْ تُقَدِّرَ[٤] مضافًا محذوفًا في قولِ المصنِّفِ: **(عادَ[٥] عَلَيْهِ)**[٦]، التقديرُ: كذا إذا[٧] عادَ على مُلابِسِه[٨].

ثمَّ حُذِفَ المضافُ الذي هو مُلابس، وأُقِيمَ المضافُ إليه ـ [وهو الهاءُ][٩] ـ مُقَامَه، فصارَ اللفظُ: **(كذا إذا عادَ عَلَيْهِ)**، ومثلُ[١٠] قولِكَ:

---

(١) في (ع): «مضمر». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) في «شرح الجمل» (١/ ٣٥٣).
وأصلحه في «المقرب» (١/ ٨٥) بقوله: «أو: يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر».
قال أبو حيان: «فقول النحويين: «يعود على شيء في الخبر»، لا ينبغي أن يعدل عنه؛ لوضوحه وصحته».

(٣) بل قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٦٣): «وهو كلام فاسد».
وبيَّنه بقوله: «ولا يوجد هذا الحكم أبدًا في صورة من الصور التي نحن بصددها ولا غيرها؛ لأن الضمير الذي في قولهم: (في الدار ساكنها)، يستحيل أن يكون عائدًا على المبتدأ الذي هو الساكن، وإنما هو ضمير الدار قطعًا، وإما أن يكون عائدًا على الخبر، ويصير المعنى: كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه؛ أي: على الخبر مضمر من المبتدأ الذي يخبر عنه به؛ أي: بالخبر وليس الضمير على هذا التقدير عائدًا على الخبر؛ لأن الخبر ليس الدار ولا التمرة إنما الخبر الجار والمجرور، والخبر في الحقيقة إنما العامل فيه».

(٤) في (س)، (ح)، (ص): «يقدر».

(٥) ليس في (ص)، (ح).

(٦) في (س): «على».

(٧) ليس في (ص).

(٨) قال الإسقاطي (ق٤٣/أ): «هذا التقدير لا يجوزُ؛ لأنه لا دليل عليه، فهو نظير أن تقول: جاءني زيدٌ، وتقول: أردت أبا زيدٍ، فحذفت المضاف مع عدم القرينة، وهذا لا يجيزه أحدٌ».

(٩) ليس في (ح)، (ص).

(١٠) في (ص): «وهو مثل».

(في الدارِ صاحِبُها) قولُهم: (على التَّمْرَةِ[١] مِثْلُها زُبْدًا)، وقولُه[٢]:

٥٤ ـ أَهَابُكِ إِجْلالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ[٣] حَبِيبُهَا[٤]

فـ(**حَبِيبُها**)[٥] مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(**مِلْءُ عَيْنٍ**) خبرٌ مقدَّمٌ، ولا يَجُوزُ تأخيرُه؛ لأنَّ الضميرَ المتَّصِلَ بالمبتدأِ، وهو (ها)، عائدٌ على عَيْنٍ، وهو مُتَّصِلٌ بالخبرِ، فلو قلتَ: (حَبِيبُهَا مِلْءُ عَيْنٍ): عادَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً[٦]، وقد جَرَى الخلافُ في جوازِ (ضَرَبَ غُلامُه زَيْدًا)[٧]، معَ

---

(١) في (ك)، (ح): «الثمرة». (٢) في (ك): «قوله».

(٣) بكسر النون منونة في (ح)، وبكسرها دون تنوين في (س).

(٤) (م) هَذَا البيتُ قد نَسَبَهُ قومٌ ـ منهم أبو عُبَيْدٍ البَكْرِيُّ فِي «شرحِهِ عَلَى الأمالي» (ص٤٠١) ـ لنصيبِ بنِ رَبَاحٍ الأكبرِ، ونَسَبَه آخرونَ ـ ومنهم ابنُ نُبَاتَةَ المِصْرِيُّ فِي كِتابِهِ «سرحِ العيونِ» (ص١٩١ بولاق) ـ إِلَى مجنونِ بَنِي عامرٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا**)؛ فإنَّه قَدَّمَ الخبرَ؛ وَهوَ قَوْلُهُ: (**مِلْءُ عَيْنٍ**) عَلَى المُبْتَدَأ؛ وَهوَ قَوْلُهُ: (**حَبِيبُها**)؛ لاتصالِ المُبْتَدَأ بضميرٍ يعُودُ عَلَى مُلابِسِ الخَبَرِ، وَهوَ المضافُ إِلَيْهِ، فلو قَدَّمْتَ المبتدأَ ـ معَ أَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ رُتْبَةَ الخَبَرِ التأخيرُ ـ لعادَ الضَّمِيرُ الَّذِي اتَّصَلَ بالمُبْتَدَأ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً، وَذَلِكَ لا يجوزُ، لكنَّكَ بتقديمِكَ الخبرَ قد رَجَّعْتَ الضميرَ عَلَى متقدِّمٍ لفظًا وَإِنْ كانَتْ رُتْبَتُه التأخيرَ، وهذا جائزٌ، ولا إشكالَ فيه (م).

(٥) (**حبيبها**): ملتبس بضمير العين.
قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/٩٤٦): «وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة؛ لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها، فمثال الالتباس بالإضافة ما في البيت من قول الشاعر: (**ولكن ملء عين حبيبها**). ومثال الالتباس بغير إضافة قولك: (معرض عن هند المرسل إليها)».

(٦) «لأن مرتبة صاحب الضمير ـ الذي هو المبتدأ ـ التقديم على مفسِّره ـ الذي هو الخبر ـ وعودُ الضمير على ما بعده لفظًا ومرتبة ممتنع في مثل هذا» «المقاصد الشافية» (٢/٨٦).

(٧) (م) مثلُ ذَلِكَ المثالِ: كلُّ كلامٍ اتَّصَلَ فيه ضَمِيرٌ بالفَاعِلِ المتقدِّمِ، وهذا الضَّمِيرُ عائدٌ عَلَى المفعولِ المتأخِّرِ، نحوُ مثالِ ابنِ مالكٍ فِي بابِ الفَاعِلِ مِن الألفيَّةِ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ)، برفعِ (نَوْرُهُ) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُ (زانَ)، ونَصْبِ (الشجرَ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُه ـ ونحوُ قولِ الشاعرِ: =

أنَّ الضميرَ فيه عائدٌ[(١)] على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً، ولم يَجْرِ خلافٌ ـ فيما أَعْلَمُ ـ في مَنْعِ (صَاحِبُها في الدارِ)، فما الفرقُ بينَهما؟ وهو ظاهرٌ، فلْيُتَأَمَّلْ.

والفرقُ بينَهما: أنَّ ما عادَ [عليه الضمير][(٢)] وما اتَّصَلَ به الضميرُ اشْتَرَكَا في العاملِ في مَسْئَلَةِ[(٣)] (ضَرَبَ غلامُه زيدًا)[(٤)]، بخلافِ مَسْئَلَةِ (في الدارِ صَاحِبُها)؛ فإنَّ العاملَ فيما اتَّصَلَ به الضميرُ وما عادَ عليه الضميرُ مُختلِفٌ[(٥)][(٦)].

= جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

ونحوُ قولِ الشاعرِ الآخَرِ:

كَسَا حِلْمُه ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ   ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وسيأتي بيانُ ذَلِكَ وإيضاحُه ـ فِي بابِ الفَاعِلِ (م).

(١) في (ع): «عاد»، وفي حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) في (ك): «الضمير عليه»، وعليها علامة الإبدال.

(٣) كذا رسمت في الموضعين في جميع النسخ، والذي في (م): «المسألة» على الرسم الحديث.

(٤) فرق ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/٩٤٨) بأن «الضمير في مسألة (ضرب غلامه زيدًا)؛ عائد على نفس المفعول، والمفعول مستحضر بذكر الفاعل، فلما كان مشعورًا به نزل منزلة ما هو متقدم ذكرًا، فروعي فيه ذلك وإن كان متأخرًا لفظًا ورتبة. وأما الضمير في نحو: (صاحبها في الدار)؛ فلم يعد على الخبر نفسه؛ حتى يقال إن الشعور به قد حصل بذكر المبتدأ لو قيل: صاحبها في الدار مثلًا؛ بل إنما عاد على شيء يلتبس بالخبر والمبتدأ، وإن أشعر بالخبر: لا إشعار له بما التبس بالخبر».

(٥) زاد في (ك): «فيه».

(٦) (م) وأَيْضًا: فإنَّ المفعولَ قد تَقَدَّمَ عَلَى الفَاعِلِ كثيرًا فِي سَعَةِ الكلامِ، نحوُ: (ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ)، حتَّى لَيُظَنُّ أنَّ رُتْبَتَه قد صَارَتِ التقدُّمَ، بخلافِ الخَبَرِ؛ فإنَّه ـ وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى المُبْتَدَأ أحيانًا ـ لا يَتَصَوَّرُ أحدٌ أنَّ رُتْبَتَهُ التقدُّمُ؛ لكونِهِ حُكْمًا، والحُكْمُ فِي مَرْتَبَةِ التأخُّرِ عن المحكومِ عليه أَلْبَتَّةَ. **وأَيْضًا**: فإنَّ الفاعلَ والفعلَ المتعدِّيَ جَميعًا ـ يُشْعِرَانِ بالمفعولِ، فكانَ المَفْعُولُ كالمتقدِّمِ، بخلافِ الخَبَرِ =

الثالثُ(١): أنْ يكونَ الخبرُ له صَدْرُ الكلامِ(٢)، وهو المرادُ بقولِهِ: (**كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ**(٣) **التَّصْدِيرَا**)، نحوُ: (أينَ زيدٌ؟)، [فـ(**زيدٌ**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ(٤)، و(**أينَ**): خبرٌ مقدَّمٌ](٥)، ولا يُؤَخَّرُ، فلا تقولُ:

(زيدٌ أينَ؟)؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ، وكذلكَ (**أينَ مَن عَلِمْتُه نَصيرًا؟**)، فـ(**أينَ**) خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(**مَن**) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، وعَلِمْتُه نصيرًا صِلَةُ (**مَن**).

[**الرابعُ**: أنْ يكونَ المبتدأُ محصورًا(٦)، نحوُ: (إنما في الدارِ زيدٌ، وما في الدارِ إلَّا زيدٌ)، ومِثْلُه: (**ما لنا إلَّا اتباعُ أحمدَ**)](٧). (والله ﷻ أعلم)(٨).

[حذف المبتدأ أو الخبر جوازًا]

[ص][١٣٦] **وحذفُ ما يُعْلَمُ**(٩) **جائزٌ**(١٠) **كَمَا** تَقُولُ: (زيدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)

= المتَّصِلِ بمبتدئِه ضَمِيرٌ يعُودُ عَلَى مُلابِسِه؛ فإنَّ المبتدأَ إنْ أَشْعَرَ بالخَبَرِ: لم يُشْعِرْ بما يُلَابِسُ الخبرَ الَّذِي هو مَرْجِعُ الضَّمِيرِ (م).

(١) في (ك): «الثالثة».

(٢) بأن يكون اسم استفهام أو مضافًا إليه، أو كم الخبرية أو مضافًا إليها.

(٣) أي: يستحق التصدير؛ أي: في جملته فلا يرد نحو: (زيدٌ أين مسكنه). «حاشية الصبان» (١/ ٢١٣).

(٤) من (ح)، وكتبها بحاشية (س): مصححًا.

(٥) في (ح): «فأين خبر مقدم، وزيد مبتدأ»، بالتقديم والتأخير.

(٦) قال الإسقاطي (ق٤٣/ب): «صواب العبارة: محصور فيه كما تقدم».

(٧) ليس في (ك).

(٨) من (ح)، (ص).

(٩) أراد: العلمَ التفصيلي لا الإجمَالِي، بأن يعلمَ أن في الكلام حذفًا، ولا يدري ما المحذوف، فإن هذا لا يكفي؛ أفاده الإسقاطي (ق٤٣/ب).

[معنى الجواز في كلام الناظم]

(١٠) يمكن حمل الجواز: على عدم الامتناع فيصدق بالوجوب، فكأنَّ الناظم قال: «وحذف ما يُعْلَم غيرُ ممتنعٍ على الجُملة». قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ٩٥): «ولَو عبَّر بهذه العبارة: لصحَّ كلامُه لِشُمولها الوجهين: الواجبَ الحذفِ والجائز الحذف والإثبات، ولا يبقى بعد ذلك إشكال».

ويمكن حمله على ما استوى فعله وتركه؛ فإن معنى كلامِه: أن ما يعلم منه جائز؛ =

[١٣٧] وفي جوابِ (كيفَ زيدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ[١]) فـ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

[ش] يُحْذَفُ[٢] كلٌّ مِن المبتدأِ والخبرِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ جوازًا أو[٣] وُجُوبًا. فذَكَرَ في هذين البيتَيْنِ الحذفَ جوازًا، فمثالُ حذفِ الخبرِ: أنْ يُقالَ: (مَن عندَكما)، فتقولُ: (زيدٌ)، التقديرُ: (زيدٌ عندَنا)، ومِثْلُه ـ في رأيٍ[٤] ـ (خَرَجْتُ فإذا[٥] ....

= فالأمثلة المذكورة، ومنه واجب: كالحذف بعد لولا وما أشبه ذلك، فيكون قوله: **(جائز)**، ليس غير المبتدأ الأول؛ بل هو مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: **(وحذف ما يُعْلَمُ منه جائز)**. ويجبُ بعد ولا، وكذا، وكذا. وهذا أيضًا صحيح في نفسه، فلا إشكال. «المقاصد الشافية» (٢/ ٩٦).

(١) أي: مريض مرضًا نشأ من الحب؛ قاله الإسقاطي (ق٤٣/ ب)، والبديري في «إرشاد السالك» (ق٧١/ أ) إلا أنه قال: قال شيخ الإسلام: الدنف: ... إلخ.

[المبتدأ معتمد على الفائدة ومحلها الخبر]

(٢) اعلم؛ أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدَّ منهما، إلَّا أنَّه قد تُوجَد قَرِينةٌ لفظيةٌ، أو حاليَّةٌ تُغْنِي عن النُّطْق بأحدهما، فيُحْذَف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا.

وقد جاء ذلك مَجِيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مرَّةً، والخبرَ أخرى، بعضها جوازًا وبعضها وجوبًا وسيأتي تفصيل ذلك. «شرح المفصل» (١/ ٢١٨).

(٣) في (س)، (ص)، (ح): «و».

(٤) ولذا فهو لم يقع في كلام العرب إلا قليلًا. «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٥، ٢٧٦).

(٥) تكون **(إذا)** على ضربَيْن:

[أنواع (إذا)]

١ ـ **زمانًا**، وفيها معنى الشرط، وتضاف إلى الجملة الفعليّة، وإذا وقع بعدها اسمٌ كان ثَمَّ فعلٌ مقدَّرٌ، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ۝٣﴾ [الانشقاق: ٣]، والتقديرُ: إذا انشقّت السماءُ انشقّت، وإذا مدّت الأرضُ مدّت، كأنّ ذلك لتضمُّنه معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعلَ.

٢ ـ وتكون بمعنى **المُفاجَأة**، وهي في ذلك على ضَرْبين: تكون اسمًا، وتكون حرفًا. **وإذا كانت اسمًا**، كانت ظرفًا من ظروفِ الأمْكِنة، **وإذا كانت حرفًا**، كانت من حروف المعاني الدالةِ على المفاجأة، كما أن (إنْ) حرفٌ دالّ على معنى المجازاة. والهمزة حرفٌ دالّ على معنى الاستفهام، فإذا قلت: **(خرجتُ فإذا** =

السَّبُعُ)[١]، التقديرُ[٢]: (فإذا السَّبُعُ حاضِرٌ)، وقَوْلُ[٣] الشاعِرِ[٤]:

= **السَّبُعُ)**، وأردتَ به الظرفيّةَ، لم يكن ثَمّ حذفٌ، وكان (السبعُ) مبتدأ، و(إذا) الخبر قد تقدّم، كما تقول: (عندي زيدٌ) ويتعلّق الظرفُ باستقرارٍ محذوفٍ. فإن ذكرت اسمًا آخر، كان منصوبًا على الحال، نحو: (خرجتُ فإذا السبعُ واقِفًا، أو عادِيًا)، والعاملُ في الحال الظرفُ، وإن شئت رفعتَه على الخبر، وجعلت الظرفَ من صِلته، فإن جعلتها حرفًا، كان الخبرِ محذوفًا لا محالة، والتقدير: خرجت فإذا السبعُ حاضرٌ أو موجودٌ؛ لأنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، ولا خبرَ لها هاهنا ظاهرًا، فوجب أن يكون مقدَّرًا. «شرح المفصل» (١/ ٢٢٠).

(١) [الحذف بعد إذا قليل] قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٥): «والحذف بعد (إذا) قليل، ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾ [يس: ٥٣]، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: ٦٨]»؛ أي: تسعى، للناظرين، . . . إلخ.
قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٧٩) معلقًا: «ليس الخبر محذوفًا في مثل: (فإذا السبع)؛ بل إذا ظرف مكان وهي الخبر، والتقدير: وبالحضرة السّبع؛ أي: فبالمكان الذي أنا حاضر فيه السّبع. وأما قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [طه: ٢٠] إلى آخر ما ذكر مما جاء في القرآن العزيز فإنّما لم يحذف الخبر لكونه لا يدلّ على حذفه دليل ولم يمكن جعل إذا في الآيات خبرًا؛ لأن المقصود الإخبار عن المبتدأ الّذي بعد إذا بأشياء لم تكن معلومة للسّامع إلّا من ذكر الخبر».
قال: «وإنما بنى المصنف على ما اختاره هو من كون إذا الفجائية حرفًا، فلا يصحّ أن يكون خبرًا».

(٢) [اختلاف النحاة في نوعية إذا الفجائية] (م): «إذا»، فِي هَذَا المثالِ ونحوِه تُسَمَّى إذا الفُجَائِيَّةَ، وللعلماءِ فيها خِلافٌ: أهي حرفٌ أم ظرفٌ؟ والذين قالُوا: هِيَ ظرفٌ اخْتَلَفُوا: أهي ظرفُ زمانٍ أم ظرفُ مكانٍ؟ فمَن قالَ: هِيَ ظرفٌ جَعَلَها خَبَرًا مُقَدَّمًا، وجَعَلَ الاسمَ المرفوعَ بعدَها مُبْتَدأً مؤخَّرًا، وَكَانَ القائلُ قد قالَ عَلَى تقديرِ أنها ظرفُ زمانٍ: خَرَجْتُ ففي وقتِ خُرُوجِي الأسدُ، أو قالَ عَلَى تقديرِ أنها ظَرْفُ مكانٍ: خَرَجْتُ ففي مكانِ خُرُوجِي الأسدُ. ولا حذفَ عَلَى هَذَا الوجهِ بشِقَّيْهِ.
ومَن قالَ: هِيَ حرفٌ. جَعَلَ الاسمَ المرفوعَ بعدَها مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ، والتقديرُ: خَرَجْتُ فإذا الأسدُ موجودٌ، أو حاضرٌ، أو نحوُ ذلك. وهذا الوجهُ هو الَّذِي عناه الشارِحُ بقولِه: **(في رَأْيٍ)** (م).

(٣) في (ع)، (م): «قال»، وفي (ك): «وقال».

(٤) هو: قَيْس بنُ الخَطِيمِ في «الديوان» (ص٣٦).

٥٥ ـ نحنُ بما عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا [عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ](١)(٢)

التقديرُ: (نحنُ بما عندَنا راضونَ)، ومثالُ حذفِ المبتدأِ: أنْ يُقالَ: (كيفَ زيدٌ(٣)؟) فتقولَ(٤): (صحيحٌ)؛ أي: (هو صحيحٌ).

وإنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ بكلٍّ واحدٍ مِنهما، فقلتَ: (زيدٌ عندَنا)، وهو صحيحٌ، ومِثْلُه قولُهُ تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فصلت: ٤٦]؛ أي: [مَن عَمِلَ صالحًا](٥)(٦)، فعَمَلُه لنفسِه، ومَن أساءَ فإساءَتُه عليها.

قِيلَ: وقد يُحْذَفُ الجزآنِ ـ أعني: المبتدأَ والخبرَ ـ للدَّلالةِ عليهما؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى(٧) يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ﴾ [الطلاق: ٤]؛ أي: (فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ)، فحُذِفَ المبتدأُ والخبرُ، وهو (فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ)؛ لدلالةِ ما قبلَه عليه، وإنما حُذِفَا لوقوعِهما موقعَ مفردٍ(٨)(٩)، والظاهرُ: أنَّ

---

(١) ليس في (ك).

(٢) (م) **الشاهدُ فيه**: قَوْلُهُ: **(نحنُ بما عِنْدَنا)**؛ حَيْثُ حَذَفَ الخبرَ ـ احْتِرَازًا عن العَبَثِ وقصدًا للاختصارِ معَ ضيقِ المقامِ ـ من قولِهِ: **(نحنُ بما عِنْدَنَا)**، والذي جَعَلَ حَذْفَه سائغًا سهلًا: دَلالةُ خبرِ المُبْتَدَأ الثاني عليه.
واعْلَمْ أَوَّلًا: أن الحَذْفَ من الأوَّلِ لدَلالةِ الثاني عليه شَاذٌّ، والأصلُ الغالِبُ هو الحذفُ من الثاني لدَلالةِ الأوَّلِ عليه.
واعْلَمْ ثانيًا: أنَّ بعضَ العلماءِ أرادَ أنْ يَجْعَلَ هَذَا البيتَ جاريًا عَلَى الأصلِ المذكورِ، فزَعَمَ أنَّ **(راضٍ)** فِي الشطرِ الثاني من البيتِ ليسَ خَبَرًا عن **(أنتَ)**؛ بل هو خبرٌ عن **(نحنُ)** الَّذِي فِي أوَّلِ البيتِ، وَذَلِكَ بناءً عَلَى أنَّ **(نحنُ)** للمتكلِّم المعظِّم نفسَه، وهذا كلامٌ غيرُ سَديدٍ؛ لأنَّ **(نحنُ)**، وَإِنْ كانَتْ كَمَا زَعَمَ المُتَمَحِّلُ للمتكلِّم المعظِّم لنفسِه؛ فمعناها حيَنئذٍ مفردٌ، تَجِبُ فيها المطابقةُ بالنظرِ إِلَى لفظِها، فيُخَبَّرُ عنها بالجمعِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحجر: ٢٣]، وَمَا أَشْبَهَهُ (م).

(٣) بعدها في (ص): «صحيح أم سقيم».

(٤) في (س): «فيقال».

(٥) من (م).

(٦) في (ك): «مشنأ».

(٧) رسمت في (ك): «واللاء» في الموضعين.

(٨) في (ص): «المفرد».

(٩) اعترضه الإسقاطي (٤٣/ب) بقوله: «تعليل غير صحيح؛ بدليل قولك: (**نعم، في** =

المحذوفَ مفردٌ[(١)]، والتقدير[(٢)]: (واللائي لم يَحِضْنَ كذلكَ)، وقولُه[(٣)]: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي[(٤)] لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ معطوفٌ على[(٥)] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾، والأَوْلَى: أنْ يُمَثَّلَ [بنحوِ قولِكَ][(٦)]: (نَعَمْ) في جوابِ: (أزيدٌ قائمٌ؟)؛ إذِ التقديرُ: (نعم زيدٌ قائمٌ)[(٧)].

[ص][١٣٩] وبعدَ (لولَا) غَالِبًا[(٨)] حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ[(٩)]، ....

[حذف الخبر وجوبًا]

= جواب أزيد قائم).

وقال «الخضري» (١/ ١٠٥): «وفيه: أن الشارح لم يقل: لا يحذفان إلا لذلك؛ حتى يرد عليه ما بعد نعم. بل يعلل لحذفهما حذفهما في خصوص الآية، وهما كذلك فيها؛ على أن هذا التعليل يمكن بناؤه على أن الجملة مفهومة من (نعم)، لا محذوفة، ومقدرة بعدها، لكن الشارح سيصرح بخلافه؛ فتأمل».

(١) في (س): «وهو الخبر»، وفي (ص): «هو كذلك»، وفي (ح): «هو».

(٢) ليست في (ك).

(٣) قال «الخضري» (١/ ١٠٥): «الأولى التعبير بـ(أو)؛ لأن هذا احتمال ثالث في الآية لا من تتمة ما قبله، وحاصله: أن ﴿اللائي يئسن﴾ مبتدأ، والثاني عطف عليه، وقوله: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾: خبر عنهما، ولا حذف أصلًا ـ كما في «المغني» (ص٨٠٢)؛ أي: وليس هذا من باب (زيد قائمان وعمرو)؛ حتى يمتنع للقبح اللفظي؛ بل من باب (زيد في الدار، وعمرو)، وهو جائز لعدم القبح.

نعم، فيه تقدير الخبر المقرون بـ(الفاء) على المبتدأ المعطوف، وهو واجب التأخير؛ إلا أن يقال: (يغتفر في التابع...) أفاده الصبان (١/ ٢١٤)، وفي كون ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾ خبرًا ـ نظر لأنه جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر؛ فتأمل. ومعنى ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: شككتم في عدتهن ما هي».

(٤) ليس في (ص). (٥) زاد في (ك): «قوله».

(٦) في (ص)، (ح): «بقولك».

(٧) ينظر: «شرح شذور الذهب» للجوجري (١/ ١٦٣).

(٨) منصوب بنزع الخافض؛ أي: في غالب الأحوال.

(٩) قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٨٧٢): «فجمع بين **(غالبًا)** و**(حتمٌ)** أيضا. ويظهر أن **(غالبًا)** يرجع إلى استعمال **(لولا)**، لا إلى وجوب الحذف، وكأنه يقول: الغالب استعمالها دالة على امتناع لوجود مطلق؛ فإذا استعملت فيه: وجب الحذف، وقد تستعمل على امتناع؛ لوجود مقيد فيجيء من أقسامه أن يجوز =

[ص] [١٣٩] ....وفي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ[١]

[١٤٠] وبعدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وما صَنَعْ)

[١٤١] وقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

[١٤٢] كَـ(ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمْ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ)[٢]

[ش] حاصلُ ما في هذه الأبياتِ: أنَّ الخبرَ يَجِبُ حَذْفُهُ في أربعةِ مَوَاضِعَ[٣]:

[الخبر بعد (لولا)]

الأَوَّلُ: أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ بعدَ **(لولا)**[٤]، نحوُ: (لولا زيدٌ

= حذفه، فيصدق أن الخبر يحذف في هذا الاستعمال، لكن الاستعمال المذكور غير غالب».

وقال المكودي (ص٥٣): «وفهم من قوله: **(غالبًا)**: أن لـ(لولا) استعمالين: غالبًا وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسدّ الجواب مسده. **وغير غالب**: أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: (لولا زيد باكٍ لضحكت)، فالامتناع في هذه الصورة معلق على (بكاء زيد لا على زيد)، ففي مثل هذا: لا يجب حذف الخبر. بل يجوز إذا دل عليه دليل فـ**(غالبًا)** حال من **(لولا)**، **(وحذف الخبر حتم)** جملة من مبتدأ وخبر، و**(بعد)** متعلق بـ**(حذف)** أو بـ**(حتم)**. والتقدير: وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها، وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ».

(١) (م) **تقديرُ البيتِ**: وحذفُ الخَبَرِ حَتْمٌ بعدَ لولا فِي غالِبِ أَحْوَالِها، وهذا الحُكْمُ قدِ اسْتَقَرَّ فِي نصِّ يَمِينٍ؛ أي: إذا كَانَ المُبْتَدَأُ يُسْتَعْمَلُ فِي اليمينِ نَصًّا، بحيثُ لا يُسْتَعْمَلُ فِي غيرِه إلَّا معَ قرينةٍ (م).

(٢) التقديرُ: أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحقَّ حالَ كونِه منوطًا بالحِكَمِ. أفاده (م).

(٣) ينظر: «شرح المكودي» (ص٥٣)، «المقاصد الشافية» للشاطبي (٢/ ١٠٣).

[علة حذف الخبر بعد لولا]

(٤) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٦): «وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا؛ لأنه معلوم بمقتضى (لولا)؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه: هو الجواب والمدلول على وجوده: هو المبتدأ، فإذا قيل: (لولا زيد لأكرمت عمرًا): لم يشك في أنّ المراد: أن وجود زيد منع من إكرام عمرو، فصحّ الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محلّه».

لأَتَيْتُكَ)، التقديرُ: (لولا زيدٌ موجودٌ لأَتَيْتُكَ)، واحْتَرَزَ بقولِهِ: (**غَالِبًا**) مِمَّا[١] وَرَدَ ذِكْرُه فيه شُذوذًا؛ كَقَوْلِه[٢]:

٥٦ ـ **لَـولَا أَبُـوكَ ولـولا قَـبْـلَـهُ عُـمَـرٌ   أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ**[٣]

فـ(**عمرُ**): مبتدأٌ، و(**قبلَه**): خبرٌ[٤].

[مذهب النحاة في الحذف بعد لولا]

وهذا الذي ذَكَرَه المصنِّفُ في هذا الكتابِ؛ مِن أنَّ الحذفَ بعدَ (**لولا**) واجبٌ إلا قليلًا: هو[٥] طريقةٌ لبعضِ النَّحْوِيِّينَ[٦].

---

(١) في (ك)، (م): «عما».

(٢) البيتُ لأبي عَطَاءٍ السِّنْدِيِّ كما في «ذيل الأمالي والنوادر» لأبي علي القالي (ص٩٥)، وقيل: أَفْلَحُ بنُ يَسَارٍ. قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/٥٣٧): «وهو الأصح».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ولولا قبلَه عُمَرٌ**) حَيْثُ ذَكَرَ فيه خبرَ المُبْتَدَأ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**قَبْلَه**)، معَ كونِ ذَلِكَ المُبْتَدَأ واقعًا بعدَ (لولا)؛ التي يَجِبُ حذفُ خبرِ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَها؛ لأنَّه قد عُوِّضَ عنه بجملةِ الجوابِ، ولا يُجْمَعُ فِي الكلامِ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنه.

وفي البيتِ توجيهٌ آخرُ: وهو أن (قبلَه) ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ حالٍ، والخَبَرُ محذوفٌ، وَعَلَى هَذَا تكونُ القاعدةُ مستمرَّةً، ولا شاهدَ فِي البيتِ لِمَا أَتَى بِهِ الشارِحُ من أجلِهِ.

ومثلُه فِي كلِّ ذلك قولُ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ ﵁:

ولـولا بَـنُـوها حَـوْلَـهَا لَـخَـبَـطْـتُـهَـا   كَـخَـبْـطَـةِ عُـصْـفُـورٍ وَلَـمْ أَتَـلَـعْـثَـمِ

فإنَّ (**لولا**) حرفُ امتناع لوجودٍ، (**بَنُوهَا**) مُبْتَدَأٌ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لكونِه جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، والضَّمِيرُ البارزُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(**حولَ**) ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ المُبْتَدَأ، و(**حولَ**) مُضَافٌ، والضَّمِيرُ البارزُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فيه شاهدٌ لِمَا جاءَ الشارِحُ ببيتِ أبي عَطَاءٍ مِن أجلِهِ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ (**حولَ**) مُتَعَلِّقًا بالخَبَرِ المحذوفِ عَلَى رأيِ الجمهورِ، وَعَلَى ذلك لا يَكُونُ شاهدًا لِمَا ذَكَرَه الشارِحُ (م).

(٤) في (ص)، (ح): «خبره».   (٥) في (ص)، (ك)، (ع): «هي».

(٦) «وإنما حمل المتن عليها؛ لأنها المتبادرة من التعبير بـ(غالبًا). ولكن الأولى: حمله على الثالثة؛ كما صنعه جميع الشراح، ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب؛ فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها. وهو كون الخبر عامًّا؛ فيتحتم الحذف فيه، =

والطريقةُ الثانيةُ: أنَّ الحذفَ واجبٌ دائمًا[(١)(٢)]، [وأن ما][(٣)] وَرَدَ من ذلك بغيرِ[(٤)] حذفٍ في الظاهرِ مُؤَوَّلٌ.

والطريقةُ الثالثةُ: أنَّ الخبرَ إما أنْ يكونَ كونًا مطلقًا[(٥)]، أو كونًا مُقَيَّدًا[(٦)]، فإنْ[(٧)] كانَ كونًا مُطلقًا: وَجَبَ حَذْفُه[(٨)]، نحوُ: (لولا زيدٌ لكانَ

= أما كونه خاصًا: فقليل، ولا يتحتم فيه الحذف؛ فالغلبة منصبة على بعض الأحوال، لا على الكلام الفصيح، والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر»؛ قاله «الخضري» (١/١٠٦).

(١) من (م).

(٢) (م) هٰهنا شيئانِ نُحِبُّ أنْ نُنَبِّهَكَ إليهما:

الأوَّلُ: أن الطريقةَ الثانيةَ من الطرقِ الثلاثِ التي ذَكَرَها الشارِحُ: هِيَ طريقةُ جمهورِ النحاةِ، والفرقُ بينَها وبينَ الطريقةِ الأولى: أنَّ أهلَ الطريقةِ الأولَى يقولونَ: إنَّ ذِكْرَ الخَبَرِ عندَهم بعدَ (لولا) قليلٌ، وليسَ شاذًّا، وَذَٰلِكَ بخلافِ طريقةِ الجمهورِ؛ فإنَّ ذِكْرَ الخَبَرِ عندَهم بعدَ (لولا) إنْ كَانَ صادِرًا عمَّن لا يُسْتَشْهَدُ بكلامِه كَمَا فِي بيتِ المَعَرِّيِّ الآتِي فهو لَحْنٌ، وَإِنْ كَانَ صادرًا عمَّنْ يُسْتَشْهَدُ بكلامِه؛ فَإِنْ أَمْكَنَ تأويلُه كالشاهدِ (٥٦) وَمَا أَنْشَدْنَاهُ معَه فهو مُؤَوَّلٌ، وَإِنْ لم يُمْكِنْ تأويلُه فهو شاذٌّ، ولا شكَّ أنَّ القليلَ غيرُ الشاذِّ.

والأمرُ الثاني: أنَّ الشارِحَ قد حَمَلَ كلامَ الناظمِ عَلَى الطريقةِ الأُولَى، وَذَٰلِكَ مخالِفٌ لِمَا حَمَلَه مَن عَدَاهُ مِن الشروحِ؛ فإنَّهم جميعًا حَمَلُوا كلامَ الناظمِ عَلَى الحالةِ الثالثةِ؛ بدليلِ أَنَّهُ اخْتَارَهَا فِي غيرِ هَٰذَا الكتابِ، وَهوَ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ عندَ إعرابِ البيتِ.

[حمل (غالبًا) على حالات (لولا)، و(حتم) على الحكم النحوي]

وتلخيصُه: أنْ تَحْمِلَ قولَه: **(غالبًا)** عَلَى حالاتِ **(لولا)**؛ وَذَٰلِكَ لأنَّ لولا إما أنْ يَلِيَها كونٌ عامٌّ، وَهوَ أغلبُ الأمرِ فيها، وإما أنْ يَلِيَها كونٌ خاصٌّ، وَهوَ قليلٌ، ثمَّ تَحْمِلَ قولَه: **(حَتْمٌ)** عَلَى الحكمِ النحْويِّ، وكأنه قد قالَ: إنْ كَانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ الواقِع بعدَ لولا كَوْنًا عامًّا، وَهوَ الغالِبُ، فإنَّه لا يجوزُ ذِكْرُ ذلك الخَبَرِ، وهذا ـ كَمَا ذَكَرْنَا ـ هو الطريقةُ الثالثةُ، فتَدَبَّرْ (م).

(٣) في (س): «وأمّا». (٤) في (ص): «يعني».

(٥) هو: مجرد الوجود والاستقرار ونحوهما.

(٦) هو الوجود الخاص؛ كالقيام والقعود.

(٧) من (ع)، (م)، وفي سائرها: «إن».

(٨) أما الحذف فللعلم به، وسد جواب (لولا) مسده، وإذا كانت قرينة الحذف =

كذا)؛ أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإنْ كانَ[١] كونًا مقيَّدًا: فإمَّا أنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ أو لا، إنْ[٢] لم يَدُلَّ عليه دليلٌ: وَجَبَ ذِكْرُه، نحوُ: (لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ [ما[٣] أَتَيْتُ)[٤].

وإنْ دَلَّ عليه دليلٌ: جازَ إثباتُه وحذفُه، نحوُ أنْ يُقالَ: هل زيدٌ مُحْسِنٌ إليكَ؟][٥] فتقولَ: (لولا زيدٌ لَهَلَكْتُ)؛ أي: (لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ[٦])، فإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الخبرَ، وإنْ شِئْتَ أَثْبَتَّهُ، ومنه قولُ أبي العلاءِ المَعَرِّيِّ[٧]:

٥٧ ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ[٨] فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[٩]

= (لولا)؛ لأنها تفيد امتناع الشيء لوجود غيره وسواء كان الجواب مذكورًا أم محذوفًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ أي: لأذن لكم في الفتح.
وساغ ذلك مع لزوم حذف العوض والمعوض معًا؛ لأن القرينة تجعله في قوة المذكور، والمراد بسد الجواب مسده: قيامه مقامه، وحلوله محله. «التصريح» (١/ ١٧٧)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢١٥)، و«حاشية الإسقاطي على ابن عقيل» (ق٤٤/أ)، و«الخضري» (١/ ١٠٦).

(١) ليس في (ك).
(٢) في (ع)، (م): «فإن».
(٣) في (ك): «لما».
(٤) ومنه حديث البخاري (١٩٢٥): فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَوْلَا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ».
(٥) ما بين المعكوفين ليس في أصل (ع)، لكن كتبها بالحاشية مصححًا.
(٦) بعدها في (ص): «لهلكت».
(٧) في «سقط الزند» (١/ ١٠٤ شروح).
(٨) في (ص): «عضو».
(٩) (م) التمثيلُ به: فِي قولِهِ: **(فلولَا الغِمْدُ يُمسِكُهُ)**؛ حَيْثُ ذَكَرَ خبرَ المُبْتَدَأ الواقِع بعدَ لولا ـ وَهوَ جملةُ (يُمْسِكُ) وفَاعِلِه ومفعولِه؛ لأنَّ ذَلِكَ الخبرَ كونٌ خاصٌّ قد دَلَّ عليه الدليلُ، وخَبَرُ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَ لولا يَجُوزُ ذِكْرُه كَمَا يَجُوزُ حَذْفُه إذا كَانَ كَوْنًا خاصًّا، وقد دَلَّ عليه الدليلُ عندَ قوم، كَمَا ذَكَرَه الشارِحُ العَلَّامَةُ، والجمهورُ عَلَى أنَّ الحذفَ واجبٌ، وَذَلِكَ بناءً مِنهم عَلَى مَا اخْتَارُوه مِن أنَّ خبرَ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَ (لولا) لا يَكُونُ إلَّا كَوْنًا عامًّا، وحينَئذٍ لا يُقالُ: إما أنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ =

وقدِ اختارَ المصنِّفُ هذه الطريقةَ في غيرِ هذا الكتابِ(١)(٢).

= أو لا، وعندَهم أنَّ بيتَ المَعَرِّيِّ هَذَا لَحْنٌ؛ لذِكْرِ الخَبَرِ بعدَ لولا ومجيئِه بِهِ كَوْنًا خاصًّا.

وفي البيتِ توجيهٌ آخَرُ يَصِحُّ بِهِ عَلَى مَذْهَبِ الجمهورِ، وَهوَ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (يُمْسِكُ) فِي تأويلِ مصدرٍ بَدَلِ اشتمالٍ مِن الغِمْدُ، وأصلُه (أنْ يُمْسِكَهُ)، فلَمَّا حَذَفَ (أن) ارْتَفَعَ الفعلُ؛ كقولِهِم: (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أنْ تَرَاهُ) فيمَن رَوَاهُ برَفْعِ (تَسْمَعُ) مِن غيرِ (أنْ).

وحاصلُ القولِ فِي هذه المسألةِ: أنَّ النحاةَ اخْتَلَفُوا: هل يَكُونُ خَبَرُ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَ لولا كَوْنًا خاصًّا أو لا؟ فقالَ الجمهورُ: لا يَكُونُ كَوْنًا خاصًّا أَلْبَتَّةَ؛ بل يَجِبُ كونُه كَوْنًا عَامًّا ويَجِبُ معَ ذَلِكَ حَذْفُه، فَإِنْ جاءَ الخَبَرُ بعدَ لولَا كَوْنًا خاصًّا فِي كلامٍ مَا فهو لَحْنٌ أو مُؤَوَّلٌ، وقالَ غيرُهم: يَجُوزُ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ بعدَ لولا كونًا خَاصًّا، لكِنَّ الأكثرَ أنْ يَكُونَ كونًا عامًّا، فَإِنْ كَانَ الخَبَرُ كونًا عامًّا وَجَبَ حَذْفُه؛ كَمَا يقولُ الجمهورُ، وَإِنْ كَانَ الخَبَرُ كونًا خاصًّا: فَإِنْ لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُه، وَإِنْ دَلَّ عليه دليلٌ جازَ ذِكْرُه وجازَ حَذْفُه.

فلخبرِ المُبْتَدَأ الواقِعِ بعدَ لولا حالةٌ واحدةٌ عندَ الجمهورِ، وَهِيَ وجوبُ الحذفِ، وثلاثةُ أحوالٍ عندَ غَيْرِهم؛ وهي: وجوبُ الحذفِ، ووجوبُ الذِّكْرِ، وجوازُ الأمريْنِ، وقد قَدَّمْنَا لكَ أنَّ الواجِبَ حَمْلُ كلام الناظِمِ عَلَى هذا؛ لأنَّه صَرَّحَ باختيارِهِ فِي غيرِ هَذَا الكتابِ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ نفسُه أَنَّ هَذَا هو اخْتِيَارُ المصنِّفِ (م).

(١) في (س): «المكان».

(٢) فِي «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٧) ثم قال بعد تقرير هذا التفصيل: «وهذا الَّذي ذهبت إليه هو مذهب الرمَّانِي والشّجري والشّلوبين، وغفلَ عنهُ أكثر النَّاسِ».

قال السندوبيُّ ـ كما في «حاشية الخضري» (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧): «وهو الحقُّ، وشواهدها كفلق الصبح».

واعترض الإسقاطي (ق٤٤/أ) على قول الشارح: «في غير هذا الكتاب» بقوله: «بل في هذا الكتاب أيضًا، وبذلك يندفع الاشكال بأن الوجوب ينافيه التقييد بالغلبة، وجه الاندفاع أن الغلبة هنا مضبوطة فتعين محل الوجوب، ولا يبقى فيه جواز حتى ينافيه الوجوب».

ورُدَّ: بأن الأخفش كما في «الارتشاف» (٣/ ١٠٩٠)، «التذييل» (٣/ ٢٨٢) حكى عن العرب أنهم لا يأتون بهذا الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر، قال أبو حيان: «وزعم أنه إن ورد خبر المبتدأ بعد (لولا) كان شذوذًا أو ضرورة، وهو منبه على الأصل». =

[كون المبتدأ نصًا في اليمين]

الموضِعُ الثاني: أنْ يكونَ المبتدأُ نَصًّا في اليمينِ(١)، نحوُ: (لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ)، التقديرُ: (لَعَمْرُكَ(٢) قَسَمِي)، فعَمْرُكَ مبتدأٌ، وقَسَمِي خبرُه، ولا يَجُوزُ التصريحُ به(٣)، قِيلَ(٤): ومِثْلُه: (يَمِينُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، التقديرُ: (يَمِينُ اللهِ قَسَمِي)، وهذا لا يَتَعَيَّنُ(٥) أنْ يكونَ المحذوفُ فيه(٦) خبرًا(٧)؛ لجوازِ كونِه مبتدأً(٨)، والتقديرُ: (قَسَمِي يَمِينُ اللهِ)، بخلافِ (لَعَمْرُكَ)؛ فإنَّ

= وقال ابن هشام في «المغني» (١/٣٠٢): «ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في وصف السيف: . . .» إلخ.

[معنى كون المبتدأ نصًا في اليمين]

(١) (م) المرادُ بكونِ المُبْتَدَأ نَصًّا فِي اليمينِ: أنْ يَغْلِبَ استعمالُه فيه، حتَّى لا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِه إلَّا معَ قَرِينَةٍ، ومقابِلُ هَذَا مَا ليسَ نصًّا فِي اليمينِ؛ وَهوَ الَّذِي يَكْثُرُ استعمالُه فِي غيرِ القَسَمِ حتى لا يُفْهَمُ منه القَسَمُ إلا بقرينةِ ذِكْرِ المُقْسَمِ عليه، أَلَا تَرَى أنَّ (عَهْدَ اللهِ) قد كَثُرَ استعمالُه فِي غيرِ القَسَمِ؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، وقولِهِم: عَهْدُ اللهِ يَجِبُ الوفاءُ به، ويُفْهَمُ منه القَسَمُ إذا قُلْتَ: عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا؛ لِذِكْرِكَ المُقْسَمَ عليه (م).

(٢) ليس في (س)، (ك)، لكن كتبت بحاشية (س)؛ بخط رفيع مغاير.

(٣) للعلم به، وسد جواب القسم مسده؛ الإسقاطي (ق٤٤/أ).

(٤) في (س): «فقل»، وفي (ع): «وقيل»، وفي (ك): «قبل»، فليحرر.

(٥) رد لذلك القيل، وأجاب سم؛ بأنهم لم يدّعوا التعين، والمثال يكفيه الاحتمال؛ قاله «الخضري» (١/١٠٧).

(٦) في (س): «منه».

(٧) (م) إنْ كَانَ مِن غَرَضِ الشارِحِ الاعتراضُ عَلَى الذين ذَكَرُوا هَذَا المثالَ لحَذْفِ الخَبَرِ وجُوبًا لكونِ المُبْتَدَأ نَصًّا فِي اليمينِ ـ فلَا مَحَلَّ لاعتراضِه عليهم بأنَّ ذلك يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ المحذوفُ هو المبتدأ؛ وَذَلِكَ من وجهَيْنِ:
أَوَّلُهما: أنَّ المثالَ يَكْفِي فيه صِحَّةُ الاحتمالِ الَّذِي جِيءَ بِهِ من أَجْلِهِ، ولم يَقُلْ أحدٌ: أنَّهُ يَجِبُ أنْ يَتَعَيَّنَ فيه الوجهُ الَّذِي جِيءَ بِهِ له؛ فإنَّ ذَلِكَ خاصٌّ بالدليلِ، فإنَّ الدليلَ هو الَّذِي يَجِبُ فيه أَلَّا يَحْتَمِلَ وجهًا آخَرَ، وشَتَّانَ مَا بينَ المثالِ والدليلِ.
وثانيهما: أنَّ الغَرَضَ مِن كَلامِهِم أنَّا إنْ جَعَلْنَا هَذَا المذكورَ مُبْتَدَأً كَانَ خبرُه مَحْذُوفًا وجُوبًا، أَمَّا حَذْفُه فلكونِ ذَلِكَ المُبْتَدَأ نَصًّا فِي اليَمِينِ، وأَمَّا الوجوبُ فلأنَّ جوابَ اليَمِينِ عِوَضٌ عَنْهُ، ولا يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه (م).

(٨) قال سم: «ولعل الحذف حينئذ غير واجب إذ لم يسد جواب القسم مسده؛ أي: =

المحذوفَ معَه يَتَعَيَّنُ أنْ يكونَ خبرًا؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ قد دَخَلَتْ عليه[١]، وحَقُّها الدخولُ على المبتدأِ[٢].

فإنْ لم يَكُنِ المبتدأُ نصًّا في اليمينِ لم يَجِبْ حذفُ الخبرِ، نحوُ: (عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، التقديرُ: (عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ[٣])، فعهدُ اللهِ مبتدأٌ، وعليَّ خبرُه، ولكَ[٤] إثباتُه وحذفُه[٥].

[مجيء واو المعية بعد المبتدأ]

المَوْضِعُ الثالثُ: أنْ يَقَعَ[٦] بعدَ المبتدأِ واوٌ: هي[٧] نصٌّ في المَعِيَّةِ[٨]، نحوُ: (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه)، فكلُّ[٩] مبتدأٌ، وقولُه: (وضَيْعَتُهُ) معطوفٌ على (كلٌّ)، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ[١٠]: (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه مُقْتَرِنَانِ)، ويُقَدَّرُ الخبرُ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ[١١][١٢]، وقِيلَ: لا يَحْتَاجُ إلى

= لعدم حلوله محله، لكن قال الروداني: لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسده بخلاف الخبر؛ لأنه محطُّ الفائدة» «الخضري» (١/ ١٠٧).

(١) ليس في أصل (ع)، وكتبت بالحاشية.

(٢) قال الإسقاطي (ق٤٤/أ): «فيه أنه يجوز أن تكون اللام داخلة على المبتدأ المقر بينهما وبين عمرك، فوجودها لا ينافي كونها خبرًا».

(٣) ليس في أصل (ك)، لكن بحاشيتها.

(٤) في (ك): «وكذلك»، وضرب على الكاف والذال لتصير كالمثبت.

(٥) قوله: **(عهد الله)** ليس صريحًا في القسم؛ فإن عهد الله غير ملازم للقسم؛ إذ يستعمل في غيره؛ نحو: عهد الله يجب الوفاء به، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه. البديري (ق٧٣/أ).

(٦) في (ك): «تقع».

(٧) في (ك): «وهي».

(٨) وهو كل مبتدأة بعده واو مع، وليس ثَمَّ فعل ولا معناه، فمتى كان فعل أو معناه نصب نحو: (ما شأنك وزيدًا).

(٩) في (ص): «فكل رجل».

(١٠) ليس في (ص)، وفي (ك)، (ع): «التقدير».

(١١) أي: بعد معطوفها، وإنما وجب حذفه للعلم به، وسد العطف مسده؛ قاله الإسقاطي (ق٤٤/أ).

(١٢) قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٨٣): «وهذا قول الجمهور».

تقديرِ خبرٍ[١]؛ لأنَّ معنى كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه: كلُّ رجلٍ معَ ضَيْعَتِه، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يَحْتَاجُ إلى تقديرِ[٢] خبرٍ، واخْتَارَ[٣] هذا المذهَبَ ابنُ عُصْفُورٍ في «شرحِ الإيضاحِ»[٤].

فإنْ لم تَكُنِ الواوُ نَصًّا في المَعِيَّةِ: لم يُحْذَفِ الخبرُ وُجوبًا[٥]، نحوُ: (زيدٌ وعمرٌو قَائِمَانِ).

المَوْضِعُ الرابِعُ: أنْ يكونَ المبتدأُ مصدرًا[٦] وبعدَه حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ، وهي لا تَصْلُحُ أنْ تكونَ خبرًا[٧]، فيُحْذَفُ الخبرُ وُجوبًا لِسَدِّ

---

(١) في (م): «الخبر». وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كذلك.

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) وكذا هو اختيار ابن خروف كما في «شرح الجمل» (١/ ٣٩٤).
ورد: بأن الواو إذا كانت بمعنى (مع) لا يلزم أن تكون بمنزلتها؛ لأن (مع) ظرف، فيصح أن يكون خبرًا بخلاف الواو. الإسقاطي (ق٤٤/أ). وانظر: «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٧).
قال الدماميني في «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٣٠): «وقال ابن قاسم: **(كل رجل وضيعته)**؛ أي: مقرونان، والخبر محذوف؛ لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية، وكان الحذف واجبًا؛ لقيام الواو مقام (مع).
قلت: هذا مشكل، فإن الخبر ليس (مع) حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده [فكيف] يكون الحذف واجبًا؟ وإنما الخبر هو قولنا: (مقرونان) الذي قدره بعد المعطوف والمعطوف عليه، وليس ثَمَّ شيء سد مسده، فلو قيل: التقدير (كل رجل مقرون وضيعته)؛ أي: هو مقرون وضيعته مقرونة به، كما تقول: زيد قائم وعمرو، ثم حذف (مقرون)، وأقيم المعطوف مقامه، لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبًا من غير ساد مسده.
قال الرضي: ويجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره، قال: هذا والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب».

(٤) انظر: «شرح الجمل» (١/ ٥٣٢، ٥٣٣)، و«المقرب» (ص٢٨١).

(٥) (م) بل إنْ دَلَّ عليه دليلٌ جازَ حَذْفُه، وإلَّا وَجَبَ ذِكْرُه (م).

(٦) صريحًا عاملًا في اسم مفسر.

(٧) واحترز بذلك من مصدر لا يكون كذلك نحو: (ضربي زيدًا قائمًا شديد)؛ فالمبتدأ =

الحالِ مَسَدَّهُ، وذلكَ نحوُ: (**ضَرْبِي العبدَ مُسِيئًا**)[١]، فـ(**ضربي**) مبتدأٌ، و(**العبدَ**) معمولٌ له، و(**مُسيئًا**) حالٌ * [مِنْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ، فِي فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، مَعَ ظَرْفِ زَمَانٍ نَائِبٍ (عَنْ خَبَرِ الْمَصْدَرِ)[٢]][٣]، وَالتَّقْدِيرُ ـ إِنْ

= فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها، فلم يصلح أن تغني عن خبره؛ لأنها من صلته.

وكذلك لو جعلت عاملها كان مقدرًا مضافًا إليها (إذا) وعلقت المضاف بالمصدر ـ فإن الحال حينئذ لا يغني عن الخبر؛ لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر؛ فالجميع من صلته، فلا يغني شيء منه عن الخبر. «تمهيد القواعد» (٢/ ٨٧٩).

(١) المعنى: ضربتُ العبدَ مسيئًا، أو أضْربُ العبدَ مسيئًا، فالكلامُ تامٌّ باعتبارِ المعنى، إلَّا أنّه لا بدّ من النَّظَر في اللفظ، وإصلاحِه لكونِ المبتدأ فيه بلا خبر، وذلك أنّ قولك: (ضَرْبِي)، مبتدأٌ، وهو مصدر مضافٌ إلى الفاعل، و(العبدَ) مفعول به و(مسيئًا) حالٌ، وقد سدّ مسدَّ خبرِ المبتدأ، ولا يصِحّ أن يكون خبرًا فيرتفعَ؛ لأنّ الخبر حُكم على المبتدأ، والمصدرُ الذي هو الضربُ ليسَ المسيء، ولا يصحّ أن يكون حالًا من (العبد)؛ لأنه لو كان حالًا منه، لَكان العاملُ فيه المصدرَ الذي هو ضربي؛ لأن العامل في الحال هو العاملُ في ذي الحال. ولو كان المصدرُ عاملًا فيه، لكان من صلته، وإذا كان من صلته، لم يصِحّ أن يسدّ مسدَّ الخبر؛ لأنّ السادَّ مسدَّ الخبر يكون حكمُه حكمَ الخبر، فكما أنّ الخبر كان جزءًا غيرَ الأوّل، فكذلك ما سدّ مسدَّه ينبغي أن يكون غيرَ الأولّ. وإذا كان الأمرُ كذلك، كان العاملُ فيه فعلًا مقدَّرًا فيه ضميرُ فاعل، يعود إلى العبد، وهو صاحبُ الحال، والخبرُ ظرفُ زمان مقدَّرٌ مضافٌ إلى ذلك الفعل والفاعلِ، والتقديرُ: ضَرْبِي العبدَ إذا كان مسيئًا، فـ(إذا) هي الخبرُ.

قال ابن يعيش: «والحَقُّ أنّها في موضع نصب متعلقةٌ باستقرار محذوف تقديرُه: استقرّ أو مستقرٌّ، ثُمَّ حُذف العامل لدلالةِ الظرف عليَه على ما تقدّم، ونُقل الضمير من الفعل إلى الظرفُ وصار الظرف. وما ارتفع به في موضع مرفوع؛ لأنّه خبرُ مبتدأ، فالظرفُ وحدَه في موضع نصب. يدلُّ على ذلك أنَّه يظهر النصب فيما كان معرَبًا، نحوَ: (القتالُ اليومَ وعِنْدَك)، ونحو ذلك، والظرفُ مع الضمير في موضعِ خبرِ المبتدأ». «شرح المفصل» (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٢) في (س): «عنه المصدر».

(٣) العبارة ـ فيما بين المعكوفين ـ في (م): «سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا». وضرب عليها في (س).

أَرَدْتَ الاسْتِقْبَالَ: ضَرْبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئًا. وَإِنْ أَرَدْتَ **الْمُضِيَّ** ـ فَالتَّقْدِيرُ: ضَرْبِي الْعَبْدَ إِذْ[١] كَانَ مُسِيئًا]) [فـ**(مُسِيئًا)** حالٌ مِن الضميرِ[٢] المُسْتَتِرِ في (كانَ[٣] المُفَسَّرِ بالعبدِ، و(إذا كانَ) أو (إِذْ كانَ)[٤] [ظرفُ زمانٍ[٥] نائبٌ (عن][٦] الخبرِ)[٧] (*)[٨].

---

(١) من (م) وفي سائرها: «استقر ومستقر إِذَا».

(٢) «إنما لم يجعل حالًا من معمول المصدر. وهو العبد نفسه العائد إليه الضمير؛ لئلا يكون الحال من معمولات المبتدإ فيتقدم محلها حينئذ، فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله، فيفتقر إلى تقديم خبر ـ كما هو رأي الكوفيين ـ أي: ضربي العبد مسيئًا موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلًا في حال الإساءة، وحينئذ: يكون الحذف جائزًا لعدم سد شيء مسده». الإسقاطي (ق٤٤/ب)، «الخضري» (١/ ١٠٧).

(٣) و**(كان)**: هي التامّةُ، وليست الناقصةَ، **ولذا أعربنا المنصوب حالًا**، وإلا فلو كانت الناقصة لأعربناه خبرًا لها؛ ويرد على هذا أن حذف الناقصة أكثر فكان تقديرها هنا أولى، لكن أوجب تقدير كان المحذوفة تامة أمران، يقول الأشموني:
أحدهما: أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر، فحكمنا بأنها أحوال، إذ لو كانت أخبارًا لـ(كان) المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة.
الثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام [مسلم (٤٨٢)]: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»، وقول الشاعر «من البسيط»:
خَيْرُ اقْتِرابِي مِنَ الْمَوْلى حَلِيْفَ رِضا ... وَشَـرُّ بُـعْـدِي عَـنْـهُ وَهْـوَ غَـضْـبَـانُ
شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٠٩).

(٤) **فإن قيل**: ولِمَ قُدّر الخبر بـ(إِذَا) أو (إِذْ) دون غيرهما من ظروفِ المكان؟ [علة تقدير الخبر بعد (إذا) أو (إذ) دون غيرهما]
قيل: لأنّهما ظرفَا زمان، وظروفُ الزمان يكثر الإخبارُ بها عن الأحداث، والإخبارُ بها مختصٌّ بالحَدَث، فكان تقديرهُ بها أوْلى، وكانت (إِذْ) و(إِذَا) أوْلى من غيرهما من ظروفِ الزمان لشُمُولهما. فـ(إِذْ) تشمَل جميعَ ما مضى، و(إِذَا) تشمل جميعَ المستقبل. فلمّا أُريد تقديرُ جُزْء من الزمان، كان أوْلى بذلك. «شرح المفصل» (١/ ٢٢٥).

(٥) ليس في (س).

(٦) العبارة في (ص)، (ح): «ظرف ناب مناب».

(٧) في (س): «عنه المصدر».

(٨) ما بين العلامتين(* *): ليس في (ك).

ونَبَّهَ المصنِّفُ بقولِهِ: **(وقَبلَ حَالٍ)** ـ على أنَّ الخبرَ المحذوفَ مُقَدَّرٌ قبلَ الحالِ التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ، كما تَقَدَّمَ[١] تقريرُه[٢].

واحْتَرَزَ بقولِهِ: **(لا يكونُ خَبَرًا)** عن الحالِ التي تَصْلُحُ أنْ تكونَ خبرًا عن المبتدإِ المذكورِ، نحوُ ما حَكَى الأَخْفَشُ[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ مِن قولِهم: (زيدٌ قائمًا). فـ(زيدٌ) مبتدأٌ، والخبرُ محذوفُ التقديرُ[٤] (ثَبَتَ قائمًا)، وهذه الحالُ تَصْلُحُ أنْ تكونَ خبرًا، فتقولُ: (زيدٌ قائمٌ)، فلا يكونُ الخبرُ واجبَ الحذفِ، بخلافِ **(ضربي العبدَ مُسيئًا)**؛ فإنَّ الحالَ فيه لا [تَصْلُحُ أنْ تكونَ][٥] خبرًا عن المبتدأِ الذي قبلَها، فلا تقولُ: (ضَرْبِي العبدَ مُسِيءٌ)؛ لأنَّ الضربَ لا يُوصَفُ بأنه مُسيءٌ، والمضافُ[٦] إلى هذا المصدرِ حُكْمُه كحُكْمِ[٧] المصدرِ، نحوُ[٨]: **(أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بالحِكَمِ)**، فـ**(أَتَمُّ)** مبتدأٌ، و**(تَبْيِينِي)** مضافٌ إليه، و**(الحقَّ)** مفعولٌ لِتَبْيِينِي، و**(مَنُوطًا)** حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ خبرِ[٩] أَتَمُّ، والتقديرُ: أَتَمُّ تَبْيِينِي الحقَّ (إذا كانَ أو إذْ[١٠] كانَ)[١١] مَنوطًا **بالحِكَمِ**[١٢].

---

(١) ليس في (ك).
(٢) في (س)، (ص): «تقديره».
(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣٣)، و«شرح الجمل» لابن عصفور (١/ ٣٣٥)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٢٥، ٣٧٧)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ٨٧).
(٤) في (م): «والتقدير».
(٥) في (س)، (ك): «يصلح أن يكون».
(٦) في (ك): «وهو المضاف».
(٧) في (س)، (ك): «حكم».
(٨) ليس في (ك).
(٩) في (ك): «الخبر».
(١٠) في (ك): «إن».
(١١) في (ع): «إذ كان، أو إذا كان».
(١٢) وكذلك نحو: (أخطب ما يكون الأمير قائمًا)، بأن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافًا إلى مصدر مؤول؛ قال الأشموني في «شرح الألفية» (١/ ٢٠٩): ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرًا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملًا في اسم، مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرًا عن ذلك المبتدأ، أو اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به، فالأول: **(كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا)** وَالثاني: مثل: =

[مواضع حذف المبتدأ وجوبًا]

ولم يَذْكُرِ المصنِّفُ المواضِعَ التي يُحْذَفُ فيها المبتدأُ وُجوبًا، وقد عَدَّهَا في غيرِ هذا الكتابِ أربعةً:

الأَوَّلُ: النعتُ المقطوعُ إلى الرفعِ[١] في[٢] مَدْحٍ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ، الكريمُ)، أو ذَمٍّ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ، الخَبيثُ)، أو تَرَحُّم، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ، المِسْكِينُ)، فالمبتدأُ[٣] محذوفٌ في [هذه المُثُلِ][٤] ونحوِها وجوبًا، والتقديرُ: (هو الكريمُ، وهو الخبيثُ، وهو المسكينُ)[٥].

المَوْضِعُ[٦] الثاني: أنْ يكونَ الخبرُ مخصوصَ[٧] (نِعْمَ[٨]) أو (بِئْسَ)[٩]، نحوُ: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عمرٌو)، فزيدٌ وعمرٌو

= **(أَتم تَبيِيني الحقَّ مَنُوطًا بِالْحكَم)** إذا جعل (منوطًا) جاريًا على الحق لا على المبتدأ، والثالث: نحو: (أخطب ما يكون الأمير قائمًا)، والتقدير: إذ كان، أو: إذا كان، مسيئًا ومنوطًا وقائمًا؛ فمسيئًا ومنوطًا وقائمًا: نصب على الحال من الضمير في (كان)، وحذفت جملة (كان) التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها.

(١) «وإنما وجب حذفه لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الإخبار، وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب». «التصريح» (١/ ١٧٧).

(٢) في (ك): «ففي».

(٣) بعدها في (ص): «به».

(٤) في (س): «مثل هذه الأمثلة»، في (ك): «في مثل هذا المثل»، وفي (ع): «في مثل هذه المثل».

(٥) قيد النعت المقطوع بكونه لأحد الثلاثة التي ذكرها الشارح تحرزًا من النعت المقطوع لغير ذلك؛ فإنه يجوز إظهار المبتدأ وإضماره، وكذا إظهار الناصب وإضماره نحو مررت بزيد الخياط.
«تمهيد القواعد» (٢/ ٩١١).

(٦) ليس في (ص).

(٧) في (ع): «مخصوصًا».

(٨) في (س)، (ص)، (ع): «بنعم».

(٩) إنما وجب حذف المبتدأ هنا؛ لأنه حذفه صار الكلام لا نشأ مدح أو ذم عام لزيد =

خَبرانِ لمبتدأٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ: (هو زيدٌ)؛ أي: الممدوحُ زيدٌ، وهو (عمرٌو)؛ أي: المذمومُ عمرٌو.

الموضِعُ(١) **الثالِثُ**: ما(٢) حَكَى الفَارِسِيُّ(٣) مِن كلامِهِم: (في ذِمَّتِي لأَفْعَلَنَّ)، ففي ذِمَّتِي خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، والتقديرُ: (في ذِمَّتِي يَمِينٌ)، وكذلك ما أَشْبَهَهُ، [وهو ما](٤) كانَ الخبرُ فيه صريحًا في القَسَمِ(٥).

الموضِعُ(٦) **الرابِعُ**: أنْ يكونَ الخبرُ مصدرًا نائبًا منابَ الفعلِ، نحوُ: (صبرٌ جَمِيلٌ(٧))، التقديرُ: (صَبْرِي صبرٌ جَمِيلٌ)، فصَبْرِي مبتدأٌ، وصبرٌ جَميلٌ خبرُه، ثمَّ حُذِفَ المبتدأُ الذي هو صَبْرِي وجوبًا(٨)(٩).

= فجرى مجرى الجملة الواحدة. الإسقاطي (ق٤٥/أ).

(١) ليس في (ص).

(٢) ليس في (ك)، (ع)، لكن أقحمها في (ع) فوقُ.

(٣) فِي «إيضَاحِ الشِّعْر» كما في «خزانةِ الأدبِ» (٦/ ٢٤٥).

(٤) في (ك): «وما».

(٥) اعترضه الإسقاطي (ق٤٥/أ) بقوله: «قيد غير معتبرٍ، كيف والمثال المذكور لا صراحة فيه أصلًا».

(٦) ليس في (ص).

(٧) أصله: «اصبر صبرًا» ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر، فلا يجمع بينهما، ثم عدل إلى الرفع ليفد الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ مستصحبًا استصحابًا بالحالة النصب، وأجرى الفرعية مجرى الأصلية. الإسقاطي (ق٤٥/أ).

[شواهد الخبر مصدر ينوب عن الفعل]

(٨) (م) وقدْ وَرَدَ مِن هَذَا قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، وقولُ الشاعِرِ:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإِقَامَتِي ... فيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وقولُ الراجِزِ:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

لكنَّ كونَ هَذَا ممَّا حُذِفَ فيه المُبْتَدَأُ ليسَ بلازمٍ؛ بل يجوزُ أنْ يَكُونَ ممَّا حُذِفَ فيه الخبرُ، وكونُ الحذفِ واجبًا ليسَ بلازمٍ فِي البيتِ الأوَّلِ أَيْضًا؛ فقد جوَّزُوا أنْ يَكُونَ (عَجَبٌ) مُبْتَدأً و(لِتِلْكَ) خبرَه (م).

[ذكر مواضع لم يذكرها الشارح في وجوب حذف المبتدأ]

(٩) (م) بقي عليه مَوْضِعَانِ آخرانِ ممَّا يَجِبُ فيه حذفُ المُبْتَدَأ: =

[ص][١٤٢] وأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ، كَـ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا) [تعدد الخبر]

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في جوازِ تَعَدُّدِ خبرِ المبتدأِ الواحدِ(١) بغيرِ حرفِ عطفٍ، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ ضاحِكٌ):

= **الأَوَّلُ**: مبتدأُ الاسمِ المرفوعِ بعدَ (لا سيَّما)، سواءٌ كَانَ هَذَا الاسمُ المرفوعُ بعدَها نكِرَةً؛ كَمَا فِي قولِ امرِئِ القَيْسِ ابنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ فِي مباحثِ العائدِ فِي بابِ الموصولِ، وهو:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ولا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أم كَانَ مَعْرِفَةً؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: أُحِبُّ النَّابِهِينَ؛ لا سِيَّمَا عَلِيٌّ، فإِنَّ هَذَا الاسمَ المرفوعَ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ وجُوبًا، والتقديرُ: ولا مِثْلُ الَّذِي هو يومٌ بدَارَةِ جُلْجُلٍ، ولا مثلُ الَّذِي هو عليٌّ، وليسَ يَخْفَى عليكَ أَنَّ هَذَا إنما يَجْرِي عَلَى تقديرِ رفعِ الاسمِ بعدَ (لا سِيَّما)، فأَمَّا عَلَى جَرِّهِ أو نَصْبِهِ فلا.

الثاني: بعدَ المصدرِ النائبِ عن فِعْلِه الَّذِي بُيِّنَ فَاعِلُهُ أو مَفْعُولُهُ بحرفِ جرٍّ، فمثالُ مَا بيَّنَ حرفُ الجرِّ فاعلَ المصدرِ قولُكَ: سُحْقًا لَكَ، وتَعْسًا لكَ، وبُؤْسًا لكَ، التقديرُ: سُحِقْتَ وتَعِسْتَ وبَؤُسْتَ، هَذَا الدعاءُ لكَ، فلكَ: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ وجُوبًا، ولم يُجْعَلْ هَذَا الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقًا بالمصدرِ؛ لأَنَّ التعدِّيَ باللامِ إنما يَكُونُ إِلَى المفعولِ، لا إِلَى الفَاعِلِ، والْتَزَمُوا حذفَ المُبْتَدَأ لِيَتَّصِلَ الفَاعِلُ بفعلِه.

ومثالُ مَا بيَّنَ حرفُ الجرِّ المفعولَ قولُكَ: سَقْيًا لكَ، ورَعْيًا لكَ، والتقديرُ: اسْقِ اللَّهُمَّ سَقْيًا، ورَاعِ اللَّهُمَّ رَعْيًا، هَذَا الدعاءُ لكَ يا زيدُ، مَثلًا، فلكَ: جارٌّ ومَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ وجُوبًا، ولم يُجْعَلِ الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقًا بالمصدرِ فِي هذا؛ لئلَّا يَلْزَمَه عليه وجودُ خِطَابَيْنِ لاثنيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي جملةٍ واحدةٍ؛ ولهذا لو كَانَ المصدرُ نائبًا عن فعلٍ غيرِ الأمرِ، أو كانَتِ اللامُ جارَّةً لغيرِ ضميرِ المخاطَبِ، نحوُ: (شُكرًا لكَ): أي: شَكَرْتُ لكَ شُكْرًا، ونحوُ: (سَقيًا لِزَيْدٍ)؛ أي: اسْقِ اللَّهُمَّ زَيدًا ـ لم يَمْتَنِعْ جَعْلُ الجارِّ والمجرورِ مُتَعَلِّقًا بالمصدرِ، ويَصِيرُ الكلامُ جملةً واحدةً حينئذٍ، والْتَزَمُوا حذفَ المُبْتَدَأ فِي هَذَا الموضِعِ أَيْضًا لِيَتَّصِلَ العاملُ بمعمولِهِ (م).

(١) ذكر النظم رَحِمَهُ اللهُ في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٧) أن تعدد الخبر على ثلاثة أضرب: [أضرب تعدد الخبر]

أحدها: أن يتعدد لفظًا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦]. =

[مذاهب النحاة في جواز تعدد الخبر وعدمه]

فذَهَبَ قومٌ - منهم المصنِّفُ[(١)] - إلى جوازِ ذلكَ، سواءٌ[(٢)] كانَ الخبرانِ في معنى خبرٍ[(٣)] واحدٍ، نحوُ: (هذا حُلْوٌ حَامِضٌ)[(٤)]؛ أي:

= **والثاني**: أن يتعدد لفظًا ومعنى لتعدّد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحويّ وكاتب، أو لتعدد المخبر عنه حكما كقوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ﴾ [الحديد: ٢٠].

والثالث: أن يتعدد لفظًا دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك: هذا حلو حامض، بمعنى مزّ، وكقولك: هو أعسر أيسر بمعنى أضبط؛ أي: عامل بكلتا يديه، فما كان من النوع الأول صح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الواحدة إلا مجازًا؛ لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع، ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف بخلاف الثاني، فلا يستعمل دون عطف.

وأما الثالث: فلا يستعمل فيه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد؛ فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض.

(١) في «شرحِ الكافيةِ» (١/ ٣٧٢).

(٢) (م) الَّذِي يُستفادُ من كلامِ الشارحِ - وَهوَ تابعٌ فيه للناظِمِ فِي [«شرح الكافية الشافية» (١/ ٣٧٢)] - أنَّ تَعَدُّدَ الخَبَرِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

الأوَّلُ: تَعَدُّدٌ فِي اللفظِ والمعنَى جميعًا، وضابطُه: أنْ يَصِحَّ الإخبارُ بكلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا عَلَى انفرادِه، كالآيةِ القرآنيَّةِ التي تلاها، وكمثالِ النظمِ، وكالبيتيْنِ اللذين أَنْشَدَهُما.

وحكمُ هَذَا النوعِ - عندَ مَن أجازَ التعدُّدَ - أنَّهُ يجوزُ فيه العطفُ وتركُه، وإذا عُطِفَ أحدُهما عَلَى الآخَرِ جازَ أنْ يَكُونَ العطفُ بالواوِ وغيرِها. فأمَّا عندَ مَن لم يُجِزِ التعدُّدَ فيَجِبُ أنْ يَعْطِفَ أو يُقَدِّرَ لِمَا عدا الأوَّلَ مبتدآتٍ.

الثاني: التعدُّدُ فِي اللفظِ دونَ المعنى، وضابطُه: ألَّا يَصِحَّ الإخبارُ بكلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا عَلَى انفرادِه، نحوُ قولِهم: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامِضٌ، وقولِهم: فلانٌ أَعْسَرُ أَيْسَرُ؛ أي: يَعْمَلُ بكِلتا يَدَيْهِ، ولهذا النوعِ أحكامٌ: **منها**: أنَّهُ يَمْتَنِعُ عطفُ أحدِ الأخبارِ عَلَى غيرِه، **ومنها**: أنَّهُ لا يَجُوزُ تَوَسُّطُ المُبْتَدَأ بينَها، **ومنها**: أنَّهُ لا يَجُوزُ تقدُّمُ الأخبارِ كلِّها عَلَى المُبْتَدَأ، فلا بُدَّ فِي المثاليْنِ من تقدُّمِ المُبْتَدَأ عليهما، والإتيانِ بهما بغيرِ عَطْفٍ؛ لأنَّهما عندَ التحقيقِ كشيءٍ واحدٍ، فكلٌّ مِنْهُمَا يُشْبِهُ جزءَ الكَلِمَةِ (م).

(٣) ليس في (س)، (ص).

(٤) رده ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٢٢٥) بأنه من تعدد الخبر لفظًا لا معنى؛ =

مُزٌّ[١]، أم لم يَكُونَا [في معنى خبرٍ واحدٍ]، كذلك المثالِ[٢] الأوَّلِ.

وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الخبرُ إلَّا إذا[٣] كانَ الخبرانِ في معنى خبرٍ واحدٍ، فإنْ لم يَكُونَا كذلكَ تَعَيَّنَ العطفُ، فإنْ جاءَ مِن لِسانِ العربِ شيءٌ[٤] بِغيرِ عطفٍ قُدِّرَ [له مبتدأٌ آخرُ][٥][٦]؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج: ١٤، ١٥]، وقولِ الشاعِرِ[٧]:

٥٨ ـ [مَنْ يَكُ ذَا][٨] بَتٌّ[٩] فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي[١٠]

وقولِهِ[١١]:

= لأنهما بمعنى خبر واحد؛ أي: (مز)، وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملًا على طرف من كل من الخبرين، لا عليهما معًا، ألا ترى أن (المز) ليس تام الحلاوة، ولا تام الحموضة، ولكنه بينهما، ولأجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الأول على الأصح؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، فلا يقال: الرمان حلو وحامض، خلافًا للفارسي في أحد قوليه.
«التصريح» (١/ ١٧٢).

(١) وضع على الميم فتحة في (ص)، (ك)، ووضع كسرة تحتها في (س).

(٢) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). وفي (م): «كالمثال». ويعني به نحوُ: (زيدٌ قائمٌ ضاحِكٌ).

(٣) في (ص)، (ك): «إن».

(٤) ليس في (س)، (ص)، (ك)، (ع)، وألحقت بحاشية (س) تصحيحًا.

(٥) في (ص): «بغير الأول».

(٦) قال الإسقاطي (ق٤٥/أ): «هذا تكلف لا داعي له».

(٧) رُؤْبَة بن العَجَّاجِ وهو في ملحقات ديوان رؤبة (١٨٩).

(٨) في (س): «من ذا يك»، ثم صححها في الحاشية كالمثبت.

(٩) هو بالثاء المثلثة في الموضعين بنسخة (ص)، (ك).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فهذا بَتِّي، مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي**)؛ فإنَّها أخبارٌ متعدِّدَةٌ لمبتدأٍ واحدٍ من غيرِ عاطفٍ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ الثاني نعتًا للأوَّلِ؛ لاختلافِهما تعريفًا وتنكيرًا. وتقديرُ كلِّ واحدٍ ممَّا عدا الأوَّلَ خَبَرًا لمبتدأٍ محذوفٍ ـ خِلافُ الأصلِ؛ فلا يُصارُ إليه (م).

(١١) هو: حُمَيْد بن ثَوْرٍ الهِلَالِيّ في «ديوانه» (ص١٠٥).

٥٩ ـ يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا[(١)] فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ[(٢)(٣)]

وزَعَمَ بعضُهم[(٤)] أنه لا يَتَعَدَّدُ الخبرُ إلَّا إذا[(٥)] كانَ من جِنْسٍ واحدٍ، كأنْ يكونَ الخبرانِ مَثلًا مفرديْنِ، نحوُ: (زيدٌ[(٦)] قائمٌ ضاحِكٌ)، أو جملتيْنِ، نحوُ: (زيدٌ قامَ ضَحِكَ)، فأمَّا[(٧)] [أن يكونَ][(٨)] أحدُهما مفردًا والآخرُ جملةً فلا يَجُوزُ ذلكَ، [فلا تقولُ][(٩)]: (زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ) هكذا زَعَمَ هذا القائلُ، ويَقَعُ في كلامِ المُعْرِبِينَ للقرآنِ الكريمِ[(١٠)] وغيرِه

---

(١) في (ص)، (ح)، (ع): «الأعادي»، وذكر في حاشية (س) أنها في نسخة كذلك.

(٢) في (ص)، (ح)، (ك): «هاجع»، وكتبها بعد المثبت في (س)، وذكر في حاشية (ع) أنها كذلك بنسخة.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ**)، أو قَوْلُهُ: (فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ)؛ حَيْثُ أَخْبَرَ عن مبتدأٍ واحدٍ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (هو) بخبريْنِ، وهما قَوْلُهُ: (**يَقْظَانُ هَاجِعُ**)، أو قَوْلُهُ: (**يَقْظَانُ** نائِمُ) من غيرِ عطفِ الثاني منهما عَلَى الأوَّلِ.

والشواهدُ عَلَى ذَلِكَ كثيرةٌ فِي كلامِ مَن يُحْتَجُّ بكلامِه؛ شِعْرِه ونثرِه، فلا معنَى لجَحْدِه ونُكرانِه.

ومِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ المُجِيزُ قولُه تعالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦﴾ [المعارج: ١٥، ١٦]، وقولُه سُبْحَانَهُ فِي قراءةِ ابنِ مَسْعُودٍ: (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [هود: ٧٢]، ومنه قولُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ أميرِ المؤمنينَ:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِ أُمِّيَ حَيْدَرَهْ كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ الْقَصَرَهْ
أَكِيلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

فإنَّ قولَه: (**أنا**) مُبْتَدَأٌ، والاسمُ الموصولُ بعدَه خبرُه، ويجوزُ أنْ يَكُونَ (**كَلَيْثٍ**) جارًّا ومجرورًا يَتَعَلَّقُ بمحذوفٍ خبرٍ ثانٍ، وقولُه: (**أَكِيلُكُمْ**) جملةٌ فعليةٌ فِي مَحلِّ رفعِ خبرٍ ثالثٍ، وهذا دليلٌ لمَن أجازَ تَعَدُّدَ الخَبَرِ معَ اختلافِ الجنسِ، وَهوَ ظاهرٌ بعدَ مَا بَيَّنَّاهُ (م).

(٤) كابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ٣٥٩).

(٥) في (ك): «إن».

(٦) ليس في أصل (ك)، وكتبها بالحاشية. (٧) في (ع): «وأما».

(٨) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). وفي (م): «إذا كان».

(٩) في (ص)، (ح): «نحو». (١٠) من (ع).

تجويزُ ذلكَ كثيرًا، ومِنه قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ٢٠] جَوَّزُوا كونَ[١] تَسْعَى خبرًا ثانيًا، ولا يَتَعَيَّنُ ذلكَ؛ لجوازِ كونِهِ حالًا[٢].
(والله تعالى أعلم)[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) ليس في (ص).
(٢) (م) إذا لم تُجْعَلْ جُمْلَةُ (تَسْعَى) خَبَرًا ثانيًا كَمَا يقولُ المُعْرِبُونَ فهي فِي مَحلِّ رفعِ صفةٍ لـ(حَيَّةٌ)، وليسَتْ فِي مَحلِّ نصبِ حالًا من (حَيَّةٌ) كَمَا زَعَمَ الشارِحُ؛ وَذَلِكَ لأنَّ (حَيَّةٌ) نكرةٌ لا مُسَوِّغَ لمجيءِ الحالِ منها، وصاحبُ الحالِ لا يَكُونُ إلا معرفةً، أو نكرةً معَها مُسَوِّغٌ، اللَّهُمَّ إلَّا أنْ تَتَمَحَّل للشارحِ فتَزْعُمَ أنَّ الجملةَ حالٌ من الضَّمِيرِ الواقعِ مُبْتَدأً عَلَى رأيِ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ٥٢، ٨٨ ـ ٩٠)] الَّذِي يُجِيزُ مجيءَ الحالِ من المُبْتَدَأ (م).
(٣) من (ح).

كانَ وَأَخَوَاتُهَا(١)

[علة تسمية (كان) بأم الباب]

(١) أي: نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية، وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب، ولذا اختصت بزيادة أحكام، لا تكون لأخواتها. وإنما كانت أم الباب؛ لخمسة أوجه:

أَحدهَا: سَعَة أقسامها.

وَالثَّانِي: أنَّ (كَانَ) التامَّة دَالَّة على الْكَوْن، وكلُّ شَيْء دَاخل تَحت الْكَوْن، فلا ينفكّ شيء من الأفعال عن معناه.

وَالثَّالِث: أنَّها تتصرّف تصرّفًا ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام فـ(كَانَ) دالَّة على مُطلق الزَّمَان الْمَاضِي و(يكون) دالَّة على مُطلق الزَّمَان الْمُسْتَقْبل بِخِلَاف غَيرهَا، فإنَّها تدل على زمَان مَخْصُوصٍ؛ كالصباحِ والمساءِ.

وَالرَّابِع: أنَّها أكثر فِي كَلَامهم وَلِهَذَا حذفوا مِنْهَا النُّون إِذا كَانَت نَاقِصَة فِي قَوْلهم: (لم يَك)، وهم إنما يحذفون لكثرة الاستعمال.

وَالْخَامِس: أنَّ بقيَّة أخواتها تصلح أَن تقع أَخْبَارًا لَهَا كَقَوْلِك: كَانَ زيدٌ أصبحَ مُنْطَلقًا، وَلَا يحسنُ: أصبح زيدٌ كَانَ مُنْطَلقًا.

ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح. «اللباب» (١/١٦٦)، و«اللمحة في شرح الملحة» (٢/٥٦٨)، و«الصبان» (١/ ٢٢٥)، و«يس على المجيب».

[شرط دخول (كان) على المبتدأ]

* ويشترط لدخولها على المبتدأ:

١ ـ ألا يكون المبتدأ مما يجب تصديره كأسماء الاستفهام أو الشرط نحو: أيُّ القوم أفضل؟ وأيُّهم يأت فله حق. وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك.

٢ ـ ألا يلزم الحذف كالمبتدأ المنوي قبل النعت المقطوع كقولك: الحمد لله الحميدُ بالرفع.

٣ ـ ألا يلزم عدم التصرف نحو: طوبى للمؤمنين، وسلام عليك، وويل للكافر.

٤ ـ ألا يلزم الابتدائية بنفسه نحو قولك: أن تفعل أقاموه مقام ينبغي لك أن تفعل.

=

[ص] [١٤٣] تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا[(١)] اسْمًا، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ) [عمل كان وأخواتها وما يشترط لذلك]

[١٤٤] كَـ(كَانَ): (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا ـ

[١٤٥] فَتِئَ، وَانْفَكَّ)، وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

[١٤٦] ومثلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)[(٢)]

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على المبتدأِ والخبرِ[(٣)] شَرَعَ في ذِكْرِ نواسِخ

= ٥ ـ ألا يلزم الابتداء بغيره كمصحوب لفظي الواقع بعد لولا الامتناعية والواقع بعد إذا المفاجأة.

أو لمصحوب معنوي: كما التعجبية وما بعد لله في التعجب نحو: لله درك.

ويشترط لدخولها على الخبر:

١ ـ ألا يكون جملة طلبية؛ نحو: زيد اضربه.

٢ ـ ألا يكون جملة إنشائية؛ نحو: هند زوجتكها، وما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ... جاز أن يكون خبرًا لها.

«شرح التسهيل» (١/ ٣٣٦)، و«تمهيد القواعد» (٣/ ١٠٨٠)، و«التصريح» (١/ ١٨٥)، و«رفع الحجاب» (٢/ ١٩٠).

(١) الألف واللام فيه ليست بتعريف الجنس الذي يشمل كُلّ مبتدأ بحيث يرادفه كلّ؛ بل أراد بالألف واللام العهد في الحقيقة المتقدمة، فلا يعترض عليه بأن يقال: إن كلامه يقتضي أن كان وأخواتها تدخل على كُلِّ مبتدأ وخبر، وذلك غير صحيح؛ فإن من المبتدآت ما لا يصح لذلك؛ فقد ذكر في التسهيل من ذلك ستّة أنواع... لا يصحُّ معها دخول كان وأخواتها إنما قصد الكلام على عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر ـ على الجملة ـ ولم يتعرض لتعميم جميع المبتدآت في هذا الحكم، فكلامه ـ على الجملة صحيح. وإلى هذا فإن الناظم قد ذكر في شرح التسهيل أن النحويين جرت عادتهم بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر، ولا يبالون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليه، فإن كان كما قال فهو عذرٌ له في هذا النظم. والله أعلم. [الألف والألف في المبتدأ للعهد]

«المقاصد الشافية» (٢/ ١٥٠).

(٢) (م) تلخيصُ البيتِ: ودامَ مثلُ كَانَ ـ فِي العملِ الَّذِي هو رفعُ الاسمِ ونصبُ الخَبَرِ ـ لكِن فِي حالةٍ معيَّنَةٍ، وَهِيَ حالةُ مَا إذا سُبِقَتْ دامَ بما المصدريَّةِ الظرفيَّةِ الواقعةِ فِي نحوِ قولِكَ: (أَعْطِ المحتاجَ دِرهمًا مَا دُمْتَ مُصيبًا)؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا، والمرادُ: مَا دُمْتَ تُحِبُّ أَنْ تكونَ مُصِيبًا (م).

(٣) ليس في (س)، (ك)، (ع)، وألحقت بحاشية (س)، (ع) تصحيحًا.

الابتداءِ، وهي قِسمانِ: أفعالٌ وحروفٌ؛ فالأفعالُ كانَ وأَخَوَاتُها، وأفعالُ المُقارَبَةِ، وظَنَّ وأَخَوَاتُها، والحروفُ ما وأَخَوَاتُها، ولا التي لِنَفْيِ الجِنْسِ، وإنَّ وأَخَوَاتُها.

فبَدَأَ المُصَنِّفُ بذِكْرِ كانَ وأَخَوَاتِها[1][2]، وكلُّها أفعالٌ اتِّفَاقًا إلَّا

---

(١) المذكور منها ثلاثة عشر فعلًا، واقتصاره عليها لشهرتها، ولأنه متفق عليها، وإلا فهي أكثر من ذلك.

(٢) فإن قيل: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟ قيل: أمَّا كان فتنقسم على خمسة أوجه:

[كان الناقصة] **الوجه الأوّل**: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث؛ نحو: (كان زيد قائمًا) ويلزمها الخبر لِمَا بيّنا.

[كان التامة] **والوجه الثاني**: أنها تكون تامة، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: كان زيد، وهي بمعنى: حدث ووقع؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: حدث ووقع، وقال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَـٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] في قراءة من قرأ بالرفع، وقال تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾ [مريم: ٢٩]؛ أي: وجد وحدث؛ وصبيًّا: منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون كان هٰهنا الناقصة؛ لأنه لا اختصاص لعيسى في ذلك؛ لأن كُلًّا قد كان في المهد صبيًّا، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصَّبي (وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي)، فدل على أنها ـ هٰهنا ـ بمعنى: وجد وحدث، وعلى هذا قولهم: أنا مذ كنت صديقُك؛ أي وجدت؛ قال الشاعر:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي ... إذا كان يومٌ ذو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

أي: حدث يوم، وقال الآخر:

إذا كان الشتاءُ فأَدْفِئُونِي ... فإن الشَّيخ يَهْدِمُه الشِّتَاءُ

أي: حدث الشِّتاء.

[كان ومعها ضمير الشأن] **والوجه الثالث**: أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث، فتكون الجملة خبرها؛ نحو: (كان زيد قائم)؛ أي: كان الشأن والحديث زيد قائم؛ قال الشاعر:

إذا متُّ كَانَ النَّاس صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

أي: كان الشأن والحديث الناس صنفان.

[كان الزائدة] **والوجه الرابع**: أن تكون زائدة (غير عاملة)؛ نحو: (زيد كان قائم)؛ أي: زيد =

ليسَ؛ [فذَهَبَ الجمهورُ إلى أنها فِعْلٌ[(١)]، وذَهَبَ الفَارِسِيُّ (في أحدِ قَوْلَيْهِ)[(٢)(٣)] وأبو بَكْرِ بنُ شُقَيْرٍ[(٤)] ـ (في أحدِ قَوْلَيْهِ)[(٥)]][(٦)] ـ إلى أنها حرفٌ[(٧)].

= قائم؛ قال الشاعر:

سَرَاةُ بني أبي بكر تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

أي: على المسومة.

وقال الآخر:

فَكَيفَ إذا مَرَرْتُ بِدَارِ قَومٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

أي: جيران كرام.

[كان التي بمعنى صار] **والوجه الخامس**: أن تكون بمعنى صار؛ قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٣٤﴾ [البقرة: ٣٤]، ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ۝٤٣﴾ [هود: ٤٣]؛ أي: صار، وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ۝٢٩﴾ [مريم: ٢٩]؛ أي: صار، وقال الشاعر:

بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كَأَنَّهَا قطا الْحَزْن قَدْ كانت فراخًا بُيُوضُها

أي: صارت فراخًا بيوضها.

[استعمال (صار) تامة وناقصة] وأمّا صار، فتستعمل ناقصة وتامة، فأمَّا الناقصة، فتدل أيضًا، على الزمان المجرد عن الحدث، ويفتقر إلى الخبر؛ نحو: (صار زيد عالِمًا) مثل: (كان) إذا كانت ناقصة؛ وأما التامة، فتدل على الزمان والحدث، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: (صار زيد إلى عمرو) مثل: كان إذا كانت تامة، وكذلك سائر أخواتها تستعمل ناقصة وتامة، إلا: ظل، وليس، وما زال، وما فتئ، فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

«أسرار العربية» (ص١١٤ ـ ١١٦).

(١) انظر: «التبيين» (ص٣٠٨ ـ ٣١٤).

(٢) ما بين القوسين ليس في (س)، (ك).

(٣) في «الحلبيات» (ص٢٢٢ ـ ٢٢٣)، و«البصريات» (٢/ ٨٣٣).

(٤) انظر: «الجنى الداني» (ص٤٩٤)، و«المغني» (ص٣٢٥).

(٥) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ع)، فليحرر.

(٦) ما بين المعكوفين ـ مكانه ـ في (ح): «يشير». لكن كتب في الحاشية ما نصه: «ذهب ابن السراج وابن شقير وأبو علي الفارسي ـ في أحد قوليه ـ إلى أنّ ليس حرف».

[ذكر القائلين بحرفية ليس] (٧) (م) أَوَّلُ مَن ذَهَبَ مِن النُّحاةِ إِلَى أنَّ (ليسَ) حرفٌ، هو ابنُ السَّرَّاجِ، وتَابَعَه عَلَى =

= ذَلِكَ أبو عليٍّ الفارِسِيُّ فِي الحَلَبِيَّاتِ [(ص: ٢١٠) وما بعدها]، وأبو بَكْرِ بنُ شقيرٍ، وجماعةٌ.

[أدلة من قال بحرفية ليس]

واسْتَدَلُّوا عَلَى ذلك بدليلَيْنِ:

الدليلُ الأوَّلُ: أنَّ (ليسَ) أَشْبَهَ الحرفَ مِن وجهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّه يَدُلُّ عَلَى معنًى يَدُلُّ عليه الحرفُ؛ وَذَلِكَ لأنَّه يَدُلُّ عَلَى النفيِ الَّذِي يَدُلُّ عليه (ما) وغيرُها من حروفِ النفيِ.

الوجهُ الثاني: أنَّهُ جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ كَمَا أنَّ الحرفَ جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ.

والدليلُ الثاني: أنَّهُ خالَفَ سُنَنَ الأفعالِ عامَّةً، وبيانُ ذلك أنَّ الأفعالَ بوجهٍ عامٍّ مُشْتَقَّةٌ مِن المصدرِ للدَّلالةِ عَلَى الحَدَثِ دائمًا والزمانِ بحَسَبِ الصِّيَغِ المختلِفَةِ، وهذه الكَلِمَةُ لا تَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ أَصْلًا، وَمَا فيها مِن الدَّلالةِ عَلَى الزمانِ مُخَالِفٌ لِمَا فِي عامَّةِ الأفعالِ؛ فإنَّ عامَّةَ الأفعالِ الماضيةِ تَدُلُّ عَلَى الزمانِ الَّذِي انْقَضَى، وهذه الكَلِمَةُ تَدُلُّ عَلَى نفيِ الحَدَثِ الَّذِي دَلَّ عليه خَبَرُها فِي الزمانِ الحاضِرِ، إِلَى أنْ تقومَ قَرِينةٌ تَصْرِفُه إِلَى الماضي أو المستقبَلِ، فإذا قلتَ: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَه) فليسَ أداةُ نفيٍ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وجملةُ الفِعْلِ الماضِي ـ وَهوَ خَلَقَ ـ وفاعِلِه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِها، وفي هَذَا المثالِ قرينةٌ ـ وَهِيَ كونُ الخَبَرِ ماضيًا ـ عَلَى أن المرادَ نفيُ الخلقِ فِي الماضي، وقولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] يَشْتَمِلُ عَلَى قرينةٍ تَدُلُّ عَلَى أنَّ المرادَ نفيُ صرفِه عنهم فيما يُسْتَقْبَلُ من الزمانِ؛ مِن أجلِ ذَلِكَ كلِّه قالُوا: هِيَ حرفٌ.

ويَرُدُّ ذلك عليهم قَبُولُها علاماتِ الفعلِ، ألا تَرَى أن تاءَ التأنيثِ الساكنةَ تَدْخُلُ عليها، فتقولُ: ليسَتْ هندٌ مُفْلِحَةً، وأنَّ تاءَ الفَاعِلِ تَدْخُلُ عليها، فتقولُ: لَسْتَ، ولَسْتِ، ولَسْتُمَا، ولَسْتُمْ، ولَسْتُنَّ.

وأمَّا عدمُ دَلالتِها عَلَى الحَدَثِ كسائرِ الأفعالِ فإنَّه منازَعٌ فيه؛ لأنَّ المُحَقِّقَ الرَّضِيَّ ذهَبَ إِلَى أنَّ (ليسَ) دالَّةٌ عَلَى حَدَثٍ ـ وهوَ الانتفاءُ ـ ولَئِنْ سَلَّمْنَا أنها لا تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ ـ كَمَا هو الراجِحُ؛ بل الصحيحُ عندَ الجمهورِ ـ فإنا نقولُ: إنَّ عدمَ دَلالتِها عَلَى حَدَثٍ ليسَ هو بأصلِ الوضعِ، ولكنَّه طارِئٌ عليها، وعارِضٌ لها بسببِ دَلالتِها عَلَى النفيِ، والمعتبَرُ إنما هو الدَّلالةُ بحَسَبِ الوضعِ وأصلِ اللغةِ، وَهِيَ من هذه الجهةِ دالَّةٌ عليه، فلا يَضُرُّها أنْ يَطْرَأَ عليها ذَلِكَ الطارِئُ فيَمْنَعَها (م).

[عدم صحة نسبة القول بحرفية ليس لابن السراج]

* هكذا نسب (م) القول بحرفية ليس لابن السراج، ومن قبله نسبه إليه ابن هشام «المغني» (ص٣٨٧)، وهي دعوى على خلاف الواقع؛ **فابن السراج نفسه نص** =

وهي تَرْفَعُ المبتدأَ(١) وتَنْصِبُ خبرَه(٢) ويُسَمَّى المرفوعُ بها اسمًا لها، والمنصوبُ بها خبرًا لها(٣).

= على فعلية ليس؛ يقول: «الأصول في النحو» (١/ ٧٦): **والثاني**: وهو الفعل الذي هو غير متصرف، نحو: ليس وعسى... اهـ.

[أدلة القائلين بفعلية ليس]

واستدل على ذلك بأدلة الجمهور؛ يقول: «الأصول في النحو» (١/ ٨٢): فأما (ليس)، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل؛ قولك: لستُ، كما تقول: ضربتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا كضربوا، وليستْ أمة الله ذاهبة كقولك: ضربتْ أمة الله زيدًا.

وإنما امتنعت من التصرف؛ لأنك إذا قلت: **(كان)** دللت على ما مضى، وإذا قلت: **(يكون)** دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائمًا الآن أو غدًا أدت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها، ولذلك لم تبن بناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل باع وبات. اهـ.

وحملها ضميرًا؛ يقول «الأصول في النحو» (١/ ٢٨٧): ما جاء من الأفعال في موضع الاستثناء وهي: لا يكون وليس وعدا وخلا فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار وذلك قولك: أتاني القوم ليس زيدًا وأتوني لا يكون عمرًا وما أتاني أحد لا يكون زيدًا كأنه قال: ليس بعضهم زيدًا. اهـ.

والعجب كل العجب من محقق الأصول لابن السراج، يردد هذه الدعوى في مقدمة تحقيقه للكتاب الذي فيه القطع ببطلانها!! «الأصول» (١/ ٢٧).

(١) أي: تجدد له رفعًا غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء، وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ و(أل) في المبتدأ للعهد، فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن، ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن.
«التصريح» (١/ ١٨٤)، «الصبان» (١/ ٢٢٦).

(٢) فإن قيل: فَلِمَ رفعت الاسم، ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيهًا بالأفعال الحقيقيّة، فرفعت الاسم تشبيهًا له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا له بالمفعول.
«أسرار العربية» (ص١١٧).

[علة تسمية اسم المرفوع اسم كان والمنصوب خبرها]

(٣) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة؛ لأن زيدًا في كان زيد قائمًا اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن =

[أقسام كان وأخواتها من حيث العمل]

وهذه الأفعالُ قِسمانِ: منها ما يَعْمَلُ هذا العملَ بلا شرطٍ[(١)]؛ وهي كانَ وظَلَّ وباتَ وأَضْحَى وأَصْبَحَ وأَمْسَى وصارَ وليسَ.

ومنها ما لا يَعْمَلُ هذا العملَ إلَّا بشرطٍ، وهو قِسمانِ:

أحدُهما: ما يُشْتَرَطُ في عملِه أنْ يَسْبِقَه نفيٌ لفظًا أو تقديرًا أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهي[(٢)] أربعةٌ: زَالَ[(٣)] وبَرِحَ وفَتِئَ وانْفَكَّ[(٤)]،

= يقال الإضافة لأدنى ملابسة، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها؛ أي: الخبر عنه، وقد يسمى المرفوع فاعلًا، والمنصوب مفعولًا مجازًا؛ قاله الصبان (١/ ٢٢٦).

(١) سواء كانت مثبتة أو منفية، صلة أو غير صلة.

(٢) من (س)، (ص)، (ك)، (ع). وفي سائرها: «وهو».

(٣) ماضي (يزال) احترازًا من (زال) ماضي (يزيل) بفتح الياء فإنه فعل تام متعد إلى مفعول واحد، ووزنه فعل بفتح العين ومعناه: (ماز) بمعنى (ميز) تقول: زِل ضأنك من معزك؛ أي: ميِّز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاي؛ لأنه من باب ضرب يضرب ضربًا، واحترازًا من زال ماضي (يزول) فإنه فعل تام قاصر، ووزنه (فعل) بفتح العين أيضًا؛ لأنه من باب: نصر ينصر، ومعناه الانتقال، تقول: زُل عن مكانك؛ أي: انتقل عنه، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾؛ أي: تنتقلا. ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١]؛ أي: انتقلتا، ومصدره الزوال؛ أي: الانتقال بخلاف (زال) ماضي (يزال) فإنه وزنه (فعل) بكسر العين؛ لأنه من باب: علم يعلم، ولا يوصف بتعد ولا قصور، وليس له مصدر. وحكى الكسائي والفراء لـ(زال) الناقصة مضارعًا آخر وهو (يزيل) فيكون مشتركًا بين التام والناقص؛ بل قال الفراء: غيرت (زال) الناقصة من (زال) التامة بتحويلها إلى (فعل) بكسر العين، بعد أن كانت (فعل) بفتح العين، فرقًا بين التام والناقص.

وقال ابن خروف: يجوز كون الناقصة منقولة من: (زال يزيل) فعلى هذا عينهما ياء و(زال يزول) عينه واو.

«التصريح مع أوضح المسالك» (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٤) اشترطوا فيها ذلك؛ لأنها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتًا، فمعنى: ما زال زيد قائمًا، وهو قائم فيما مضى، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز: ما زال زيد إلا قائمًا، كما يجوز: ما كان زيد إلا قائمًا.

قال ابن مالك: والملحقات بهن: وَنِيَ ورام، التي مضارعها يَريم. ومعنى الستة إذا نفيت داخلة على الجملة، الإعلام بلزوم مضمون الجملة في المضي أو في الاستقبال =

فمثالُ النفيِ[١] لفظًا: (ما زالَ زَيْدٌ قَائمًا)، ومثالُه تقديرًا: قولُه تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تَفْتَأُ، ولا يُحْذَفُ النافي معَها (قِياسًا[٢]) إلَّا بعدَ القَسَمِ؛ كالآيةِ الكريمةِ، وقد شَذَّ الحذفُ بدونِ القَسَمِ؛ كقولِ الشاعِرِ[٣]:

٦٠ - وَأَبْـرَحُ مَـا أَدَامَ الـلَّـهُ قَـوْمِـي ... بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا[٤]

= نحو: ما زال العلم حسنًا، ولن يزال الجهل قبيحًا. «شرح التسهيل» (١/ ٣٣٣). «التصريح» (١/ ١٨٦)، و«الإسقاطي» (ق٤٦/ أ).

(١) أي: بالحرف، ومثاله بالاسم: [شواهد النفي بالاسم والحرف]

غير منفك أسير هوى ... كل وانٍ ليس يعتبر

ويكون بالفعل الدال على النفي، نحو قوله:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ... كل ذي عفَّةٍ مقلٌّ قنوعُ

أو يكون بالفعل المستعمل في النفي، وإن لم يكن موضوعًا له، نحو: (قلما يزال عبد الله يذكرك)؛ لأن (قلما يزال) بمعنى ما يزال.

وقوله:

قلما يبرح اللبيب إلى ما ... يورث الحمد داعيًا أو مجيبًا

فإنَّ (قلما) في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي؛ لا التقليل.

«التصريح» (١/ ١٨٥)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، و«حاشية البديري على ابن عقيل» (ق٧٧/ أ).

(٢) من (س)، (ص)، (ح)، (ك): ساقطة من سائرها.

(٣) هو: خِدَاش بنُ زُهَيْرٍ كما في «المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة (١/ ٨٢)، و«مجاز القرآن» (١/ ٣١٦)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٦١٨)، ونسبه ابن الأنباري في «القصائد السبع الطوال الجاهليات» (ص٣١٤) لأوس بن مغراء.

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَبْرَحُ) حَيْثُ اسْتَعْمَلَهُ بدونِ نفيٍ أو شِبْهِ نفيٍ، معَ كونِهِ غيرَ مسبوقٍ بالقَسَمِ.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ: وهذا البيتُ فيه خلافٌ بينَ النحْويِّينَ؛ فمِنهم مَن قالَ: إنَّ أداةَ النفيِ مُرَادَةٌ، فكأنه قالَ: (لا أَبْرَحُ). ومنهم مَن قالَ: إن (أَبْرَحُ) غيرُ منفيٍّ، لا فِي اللفظِ ولا فِي التقديرِ، والمعنى عندَه: أَزُولُ بحمدِ اللهِ عن أنْ أكونَ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا؛ أي: صاحِبَ نِطاقٍ وجَوَادٍ؛ لأنَّ قومِي يَكْفُونَنِي هذا. فعلى هَذَا الوجهِ الأخيرِ فِي كلامِ ابنِ عُصْفُورٍ لا استشهادَ فيه.

[أي: لا أَبْرَحُ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا][(١)]؛ أي: صاحبَ نِطاقٍ[(٢)] وجَوَادٍ ما أدامَ اللهُ قَوْمِي، و[(٣)]عَنَى بذلكَ أنه لا يَزَالُ مُسْتَغْنِيًا ما بَقِيَ له قومُه، [وهذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه هذا[(٤)] البيتُ][(٥)].

ومثالُ شِبْهِ النفيِ، والمرادُ به النهيُ[(٦)]؛ كقولِكَ[(٧)]: (لا تَزَلْ قَائِمًا)، ومنه قولُه[(٨)]:

= ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ خَلِيفَةَ بنِ برازٍ:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ... ـتَ بِهالِكٍ حتَّى تَكُونَهْ

واعْلَمْ أنَّ شروطَ جوازِ حذفِ حرفِ النفيِ مُطلقًا ثلاثةٌ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ هَذَا الحرفُ (لا) دونَ سائرِ إخوانِه من حروفِ النفيِ.

الثاني: أنْ يَكُونَ المنفيُّ بِهِ مضارعًا؛ كَمَا فِي الآيةِ، وكما فِي قولِ امْرِئِ القيْسِ:

فقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ... ولوْ قَطَّعُوا رأسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالِي

وقولِ عبدِ اللهِ بنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

واللَّهِ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةٍ ... أُهْدِي الجيوشَ عَلَيَّ شِكَّتِيَهْ

حتَّى أُفَجِّعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ ... وأَسُوقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ

وقولِ عمرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ:

تاللَّهِ أَنْسَى حُبَّهَا ... حَيَاتَنَا أو أُقْبَرَا

وقولِ نُصَيْبٍ مِن مَرْثِيَّةٍ له فِي أبي بكرِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ مَرْوَانَ:

تاللَّهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أبدًا ... مَا أَسْمَعَتْنِي حَنِينَهَا الإِبِلُ

الثالثُ: أنْ يَكُونَ ذلك فِي القَسَمِ؛ كَمَا فِي الآيةِ الكريمةِ مِن سورةِ يُوسُفَ، وبيتِ امرِئِ القيسِ، وبيتِ عبدِ اللهِ بنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ، وبيتِ عُمَرَ، وبيتِ نُصَيْبٍ، وشَذَّ الحذفُ بدونِ القَسَمِ؛ كَمَا فِي بيتِ خِدَاشٍ، وبيتِ خَليفةَ بنِ برازٍ (م).

(١) ساقط في (س)، وكتبها في الحاشية مصححًا.

(٢) في (ص): «ناطق». (٣) ليس في (ك).

(٤) ليس في (ح).

(٥) ليس في (س)، (ك)، ولكن كتب بحاشية (س) تصحيحًا.

(٦) إنما قدم النهي والدعاء بـ(لا) مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل، وترك الفعل نفي.

(٧) في (ص)، (ك): «قولك»، وليس في (ع).

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٥٤٨): «لم أقف على اسم قائله».

٦١ ـ صاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[١]

والدعاءُ كقَوْلِكَ: (لَا يَزَالُ[٢] اللهُ مُحْسِنًا إليكَ)، (وقولِه)[٣][٤]:

٦٢ ـ أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ على الْبِلَى ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[٥]

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الموتِ)**؛ حَيْثُ أَجْرَى فيه مضارعَ (زالَ) مُجْرَى (كانَ) فِي العملِ؛ لكونِها مسبوقةً بحرفِ النهيِ، والنهيُ شَبِيهٌ بالنفيِ (م).

(٢) في (ع): «زال»، وكتب في حاشيتها بمداد أحمر: «يُزَل».

(٣) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). وفي (م): «وقولِ الشاعرِ».

(٤) هُو ذو الرُّمَّةِ غَيْلَان بنُ عُقْبَةَ في «ديوانه» (ص١٠٢).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: للنحاةِ فِي هَذَا البيتِ شاهدانِ:

الأوَّلُ: فِي قولِهِ: **(يا اسْلَمِي)** حَيْثُ حَذَفَ المنادَى قبلَ فعلِ الأمرِ، فاتَّصَلَ حرفُ النداءِ بالفِعْلِ لفظًا، ولكنَّ التقديرَ عَلَى دخولِ (يا) عَلَى المنادَى المقدَّرِ، ولا يَحْسُنُ فِي مِثْلِ هَذَا البيتِ أنْ تَجْعَلَ (يا) حرفَ تنبيهٍ؛ لأنَّ (ألا) السابقةَ عليها حرفُ تنبيهٍ، ومن قواعِدِهِم المقرَّرَةِ أَنَّهُ لا يَتَوَالَى حرفانِ بمعنًى واحدٍ لغيرِ توكيدٍ.

ومثلُ هَذَا البيتِ فيما ذَكَرْنَا قولُ الشَّمَّاخِ:

يقولونَ لي يا احْلِفْ ولستُ بحَالِفٍ أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالُهَا

فقدْ أرادَ: يقولونَ لي: يا هذا، احْلِفْ.

ومثلُهُ قَوْلُ الأَخْطَلِ:

أَلَا يَا اسْلَمِي يا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ ولا زالَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدهْرِ

أرادَ: ألا يا هِنْدُ اسلمي يا هندَ بني بَكْرٍ.

ومثلُه قولُ الآخَرِ:

أَلَا يَا اسْلَمِي ذاتَ الدَّمَالِيجِ والعِقْدِ وذاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ والفَاحِمِ الجَعْدِ

أرادَ: ألا يا ذاتَ الدَّمَالِيجِ، اسْلَمِي ذاتَ الدماليجِ... إلخ.

ومثلُ الأمرِ الدعاءُ؛ كَمَا فِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ:

يا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذا الخَنَى ومَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

يُرِيدُ: يا هذا، أَرْغَمَ اللهُ أنفًا... إلخ.

ومثلُه قولُ الآخَرِ:

يا لَعْنَةُ اللَّهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصالحينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمَن رَوَاهُ برفعِ (لعنةُ اللهِ).

والشاهدُ الثاني: فِي قولِهِ: **(ولا زالَ...)** إلخ، حَيْثُ أَجْرَى (زالَ) مُجْرَى (كانَ) فِي =

وهذا هو[١] الذي أَشارَ إليه المصنِّفُ بقولِهِ: **(وَهَذِي الأَرْبَعَة...)** إلى آخِرِ البيتِ)[٢].

القِسْمُ الثاني: [ما يُشْتَرَطُ][٣] في عَمَلِهِ أنْ يَسْبِقَهُ[٤] (ما) المصدريَّةُ الظرفيَّةُ[٥]، وهو (دامَ)[٦]؛ كقولِكَ: (أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)؛ أي: أَعْطِ[٧] مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا دِرْهَمًا[٨][٩].

= رَفْعِهَا الاسمَ ونصبِ الخبر؛ لتقدُّمِ (لا) الدُّعَائِيَّةِ عليها، والدعاءُ شِبْهُ النفيِ (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) «أي: موادها فلا يرد أنها أفعال ماضية لا تلي النهي الذي من جملة شبه النفي». «الخضري».

(٣) ليس في (ك). (٤) في (ص)، (ح)، (ك): «تسبقه».

[أدلة مصدرية وظرفية (ما)]

(٥) الدليل على مصدرية وظرفية (ما) أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان؛ أي: مدة دوامي حيًّا، وسميت (ما) هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر. وهو: الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف؛ وهو: المدة فأصل (ما دمت حيًّا) مدة ما دمت حيًّا، فحذف المضاف وهو المدة، وناب المضاف إليه وهو: (ما) وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية، كما ناب المصدر الصريح عن ظروف الزمان، كجئتك صلاة العصر؛ أي: وقت صلاة العصر؛ قاله في «المغني».
«المغني» (ص٣٢٧)، و«التصريح» (١/ ١٨٧)، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣).
فلو كانت (ما) مصدرية غير ظرفية لم تعمل (دام) بعدها العمل المذكور، فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال، نحو: يعجبني ما دمت صحيحًا؛ أي: يعجبني دوامك صحيحًا، ولو لم تذكر (ما) أصلًا فأحر بعدم العمل، نحو: دام زيد صحيحًا، فـ(دام) فعل ماض تام بمعنى (بقي) و(زيد) فاعله، و(صحيحًا) حال من (زيد)، ولا يلزم من وجود (ما) المصدرية الظرفية العمل المذكور، بدليل ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية؛ قاله خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٨٧).

(٦) في (ك): «ما دام». (٧) ليس في (ك).

(٨) كذا في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). وبعده في سائرها: «ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم: ٣١]؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِي حيًّا».

(٩) اشترط في (ما دام) ما ذكر؛ لأن (دام) لتوقيت أمر بمدَّة ثبوت خبرها لاسمها، =

[معاني هذه الأفعال]

ومعنى(١) (ظَلَّ) اتِّصَافُ المخبَرِ عنه بالخبَرِ(٢) نهارًا(٣)، ومعنى (باتَ) اتِّصَافُه(٤) به ليلًا(٥)، و(أَضْحَى) اتصافُه به في الضُّحَى، و(أَصْبَحَ) اتِّصَافُه به في الصباحِ، (وأَمْسَى) اتصافُه به في المساءِ(٦).

= كقولك: أقوم ما دمت قائمًا، فقولك: ما دمت قائمًا، توقيت لقيام المتكلّم بمدّة ثبوت قيام المخاطب، ومن ثمّ احتاجت ما دام إلى كلام.
«الكافية» (ص٤٩)، و«الكناش في فني النحو والصرف» (٢/ ٤٣)، و«الإسقاطي» (ق٤٦/ ب).

[أخوات كان عملها واحد ومعناها مختلف]

(١) في هذا إشارة إلى أن هذه الأفعال وإن كان عملها واحدًا، فمعناها مختلف، وسكت عن معنى (كان) التي هي أم الباب وذكر ابن الناظم أن معناها وُجِد، قال زكريا الأنصاري في «الدرر السنية» (١/ ٣٢٤): «أي: سواء كان منقطعًا نحو: كان زيد غائبًا وقد قدم، أم لا؛ نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٧٠﴾ [الفرقان: ٧٠]».
البديري (ق٧٨/ ب).
وهذه الأفعال الناقصة: على الجملة مُجرّدة للدلالة على الزمان عند المحققين، وكان أصلُها التمام، فجرّدت عن دلالتها على الحدث، فصارت تدلُّ على الزمان بحسب ما كانت تدلُّ عليه قبل ذلك، فهي دالَّة إمَّا على زمان مُحصل ليس إلا، أو مع انتقال، أو دوام.
«المقاصد الشافية» (٢/ ١٤٥).

(٢) أي: بمدلوله التضمني، وهو الحدث.

(٣) أي: مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهاري.

(٤) في (ك): «أنه».

[معاني بات]

(٥) تأتي بات على معنيين:
أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص على طريقة كان.
والثاني: كينونتها بمعنى صار:
«المفصل في صنعة الإعراب» (١/ ٣٥٣).

[معاني أضحى]

(٦) تأتي أضحى وأصبح وأمسى على ثلاثة معان:
١ ـ تامة مثل استيقظ ونام في الاكتفاء باسم واحد. فتكون أفعالًا تامة تستغني عن الخبر، وتفيد معنى الدخول في هذه الأوقات، فنقول: أمسى زيد؛ أي: صار في وقت المساء، وكذلك أصبح. وقال تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧﴾ [الروم: ١٧]، وقال عبد الواسع بن أسامة:

ومن فعلاتي أنني حسن القري ... إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها =

ومعنى (صارَ) التحوُّلُ من صفةٍ إلى صفةٍ[(١)] أُخْرَى[(٢)(٣)]، ومَعْنَى (ليسَ) النفيُ، وهي[(٤)] عندَ الإطلاقِ لنفيِ الحالِ[(٥)]، نحوُ: (ليسَ زيدٌ

= ٢ ـ ناقصة لها خبر، ومعناها اقتران مضمون الجملة بالأوقات الخاصة بالصباح والمساء والضحى. مثال: أصبح خبيث النفس كسلان، وأمسى زيد مسافرًا؛ أي: أتى عليه المساء وهو مسافر. وأضحى الحراس مجهودين؛ أي: استيقظوا طَوال الليل للحراسة فأصابهم الإجهاد عند الضحى.

٣ ـ ناقصة كذلك، لكن بمعنى صار. مثل: أصبح زيد غنيًّا، وأمسى أميرًا. وأضحى الغلام رشيدًا.

وقال عدي بن زيد:

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ... فألوت به الصبا والدبور

وهذه الأفعال الثلاثة زيدت فيها الهمزة للتعدية، فصارت على وزن (أفعل) للدلالة على الدخول في الأزمنة التي اشتقت منها.

حروف المعاني (١/ ٧)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (١/ ٣٥٣)، و«الأصول في النحو» (١/ ٩٢)، و«شرح قطر الندى» (ص١٣٤)، و«الأفعال الناسخة» (ص٩١).

(١) ليس في (ع). (٢) ليس في (ك).

(٣) قال «الخضري» (١/ ١١٢): «وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعته بقولي:

[ما ينقاس على صار]

بمعنَى صارَ في الأفعال عشرٌ ... تحوّل آضَ عَاد ارجعْ لِتَغنَمْ
وَرَاح غَدا اسْتَحَالَ ارْتَدَّ فَاقْعُدْ ... وحار فَهاكَها. والله أَعْلَمْ»

وقال الناظم في الكافية (١/ ٣٨٨):

واجعل كـ(صار) ما بمعناه ورد ... (آض) (رجع) (عاد) (استحال) و(قعد)
و(حار) و(ارتد) كذا (تحولا) ... وهكذا (غدا) و(راح) جعلا
وألحقوا بهن (جاءت حاجتك) ... من بعد (ما) فاصرف لها عنايتك
ومثل (صار) سابقاته سوى ... (بات) وستهن في رأي سوا

(٤) في (ك)، (ع): «وهو».

(٥) أي: لنفي حدث خبرها في الحال، وإنما لم تدل على المضي كسائر الأفعال الماضية؛ لأن شبهها الحرف في الجمود، والمعنى جردها عن الزمان أصلًا لكن حدث خبرها لا بد له من زمن فحمل على الحال لأنه الأقرب.

«الخضري» (١/ ١١٣).

قائمًا)؛ أي: الآنَ، وعندَ التقييدِ[(١)] بزمنٍ على حَسَبِهِ[(٢)]، نحوُ: (ليسَ زيدٌ قائمًا غدًا).

ومعنى ما زالَ[(٣)] وأَخَوَاتِها[(٤)]: ملازمةُ [الخبرِ للمخبَرَ[(٥)] عنه][(٦)] على حسَبِ ما يَقْتَضِيهِ الحالُ[(٧)]، نحوُ: (ما زالَ زيدٌ ضاحكًا، وما زالَ عمرٌو أَزْرَقَ العَيْنَيْنِ).

ومعنى (دامَ)[(٨)] بَقِيَ واسْتَمَرَّ. . (والله تعالى أعلم)[(٩)]

[تصرف الأفعال الناقصة]

[ص][١٤٧] وغيرُ ماضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إنْ كانَ غيرُ الماضِ منهُ اسْتُعْمِلَا

[ش] هذه الأفعالُ (على قِسمَيْنِ)[(١٠)(١١)]:

---

(١) ليس في (س)، وكتبت بالحاشية.

(٢) أي: صريحًا كما مثله، أو ضمنًا كليس خلق الله مثله؛ أي: في الماضي، واسمها ضمير الشأن، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ [هود: ٨]؛ أي: في المستقبل، وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفًا، ولم تقلب ألفًا لجمودها. «الخضري» (١/ ١١٣).

(٣) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع)، وسائرها: «ومعنى زال».

(٤) ليس في (ك). (٥) في (ح)، (ك): «المخبر».

(٦) في (ص): «المخبر عنه للخبر».

(٧) أي: ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسنًا. لا يزال زيد أزرق العينين، أم لا نحو ما زال زيد ضاحكًا أو عالمًا؛ أي: مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقًا. «الخضري» (١/ ١١٣).

(٨) في (ص)، (ك): «ما دام». (٩) من (ح).

(١٠) في (ص)، (ح)، (ع): «قسمان».

(١١) (م) هِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ إجمالًا، ولكنَّها عَلَى ثلاثةِ أقسامٍ تَفْصِيلًا:

الأوَّلُ: مَا لا يَتَصَرَّفُ أصلًا، فلم يأتِ مِنه إلَّا الماضي، وَهوَ فِعلانِ: ليسَ، ودامَ، فَإِنْ قلتَ: فإنَّه قد سُمِعَ: يَدُومُ، ودُمْ، ودائِمٌ، ودَوَامٌ. قلتُ: هذه تَصَرُّفَاتُ دامَ التامَّةِ التي تَرْفَعُ فاعلًا فقطْ، والكلامُ إنما هو فِي دامَ الناقصةِ التي تَرْفَعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ.

الثاني: مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا ناقصًا؛ بأنْ يَكُونَ المستعمَلُ منه الماضِيَ والمضارعَ =

أَحَدُهما: ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا ليسَ ودامَ.

والثاني: ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليسَ(١) ودامَ(٢)، فنَبَّهَ المصنِّفُ بهذا البيتِ على أنَّ [ما يَتَصَرَّفُ(٣)](٤) مِن هذه الأفعالِ يَعْمَلُ غيرُ الماضي مِنه عَمَلَ الماضِي، وذلك(٥) هو(٦) المضارِعُ، نحوُ: (يكونُ زيدٌ قائمًا)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأمرُ نحوُ: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ(٧) بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]، و](٨)قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠﴾ [الإسراء: ٥٠]، واسمُ الفاعلِ(٩) نحوُ: (زَيْدٌ كائنٌ أخاكَ)، و(١٠)قالَ الشاعِرُ(١١):

= واسمَ الفَاعِلِ، وَهوَ أربعةُ أفعالٍ: زَالَ، وفَتِئَ، وبَرِحَ، وانْفَكَّ.
الثالثُ: مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا تامًّا؛ بأنْ تَجِيءَ منه أنواعُ الفِعْلِ الثلاثةُ: الماضي، والمضارِعُ، والأمرُ، ويَجِيءَ منه المصدرُ واسمُ الفَاعِلِ، وَهوَ الباقي، وقد اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي مجيءِ اسم المفعولِ من القِسم الثالثِ؛ فمَنَعَه قومٌ منهم أبو عليٍّ الفَارِسِيُّ، فقد سَأَلَهُ تِلميذُه ابنُ جِنِّيٍّ عن قولِ سِيبَوَيْهِ: = (مَكُونٌ فيه) فقالَ: مَا كلُّ داءٍ يُعَالِجُه الطبيبُ. وأجازَه غيرُ أبي عَلِيٍّ، فاحْفَظْ ذلك (م).

[علة عدم تصرف ليس]

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٢٣٣): «باتفاقٍ».
قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٨٦): «لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها، إلا بذكر متعلقها».

[كل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم ماضيه]

(٢) لأنها صلة لـ(ما) الظرفية، وكل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم مضيه، قال أبو حيان في «النكت الحسان». «وأما: يدوم ودم ودائم ودوام، فمن تصرفات التامة»؛ قاله خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٨٦).

(٣) في (ك)، (ع): «تصرف».

(٤) مكانها في (ص): «ما استعمل منه غير الماضي تصرف».

(٥) في (ص)، (ح): «وغير الماضي». (٦) ليس في (ك).

(٧) ليس في (ع).

(٨) مكانها في (س)، (ص)، (ح)، (ك): «قائمين».

(٩) سكت عن اسم المفعول؛ لأنه لا يبنى إلا من متعدٍّ، وهذه الأفعال ليست كذلك.

(١٠) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(١١) لم أجدْ من نسبه لأحدٍ، لا العيني ولا غيره.

٦٣ ـ وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[(١)]

والمصدَرُ كذلكَ[(٢)(٣)].

واخْتُلِفَ[(٤)] في كانَ الناقصةِ[(٥)]: هل لها مصدرٌ [أم لا؟ [كان الناقصة لها مصدرٌ]

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كائنًا أخاكَ)**؛ فإنَّ (كائنًا) اسمُ فاعلٍ من كَانَ الناقصةِ، وقد عَمِلَ عَمَلَها، فرَفَعَ اسمًا ونصَبَ خبرًا، أمَّا الاسمُ فهو ضَمِيرٌ مستترٌ فيه، وأمَّا الخَبَرُ فهو قَوْلُهُ: **(أخاكَ)** (م).

(٢) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٣) قال الشاطبي (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤): «يجوز لنا استعمالُ المضارع والأمر وغيرهما منها، سمعنا ذلك أو لم نسمعه، لا نتوقف على السماع في مثل هذا إلا في موضعين:

أحدهما: أن يكون الفعلُ غير متصرف كليس، فإنه وضع موضع الحرف. هذا مع أنا وجدنا العرب لم تتصرف فيه، فلذلك لا نتصرّف نحن فيه. ومن هذا أن نفهم من العرب الاستغناء كدام مثلًا، فإنها استغنت بالماضي عن المضارع، فلم تستعمله مع الحاجة إليه، فهمنا ذلك منها كما فهمنا استغناءهم عن وَذَرَ وذَرَعَ، وواذر ووادع بترك وتارك.

وهذا الاستغناء جارٍ في الحكم مجرى عدم التصرف؛ بل هو ضرب من ضروب عدم التصرف؛ فلذلك عددته مع عدم المتصرف ضربًا واحدًا.

والثاني: أن يمنع مانع صناعي من استعماله، كما منع النفي في ما زال وأخواتها من استعمال فعل الأمر؛ لأن النفي لا يصلح مع الأمر، كما أن الاستفهام والشرط ونحوهما لا تصلح معه.

ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ما قالته العرب، وأما في غير ذلك فلنا أن تكلم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف. لكن ظاهر كلام الناظم (يُشعِر) بالتوقف مطلقًا، فكان غير صحيح لمخالفته للأئمة؛ بل لاستلزامه إبطال القياس الذى انبنى عليه هذا العِلْمُ.

فالاعتذار عنه ـ أي: الناظم ـ بأن مراده ـ غَيْرَ شكٍّ ـ التنكيتُ على مثل دام وليس وما ذُكر ممّا له مانع من جريان القياس فيه؛ فإن التوقف هناك واجب. وأمّا ما عدا ذلك فهو في حَيِّز المسموع وإن لم يسمع؛ لأنا نقطع بأن العرب لو احتاجت إلى الكلام به لما تعدّت استعمالنا فيه، فكأنه مسموع منها. هذا أقصى ما وجدته في الاعتذار عنه، وهو كما تراه، وليس كلُّ داءٍ يعالجُه الطبيب».

(٤) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): وسائرها «واخْتَلَفَ الناسُ».

(٥) سميت ناقصةً؛ لأن الفعل الحقيقيَّ يدل على معنى وزمان، نحوَ قولك: (ضَرَبَ)، = [علة تسمية كان بالناقصة]

والصحيحُ][(١)] أنَّ لها مصدرًا[(٢)]، ومنه قولُه[(٣)]:

٦٤ ـ بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وكَوْنُكَ إِيَّاهُ[(٤)] عَلَيْكَ يَسِيرُ[(٥)]

= فإنه يدلّ على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و(كَانَ) إنمّا تدلُّ على ما مضى من الزمان فقط، و(يَكُونُ) تدلّ على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط. فلمَّا نقصت دلالتُها، كانت ناقصة.
وقيل: (أفعال عبارة)؛ أي: هي أفعال لفظيةٌ لا حقيقيةٌ؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَث، والحدثُ الفعل الحقيقي، فكأنه سُمِّي باسم مدلوله. فلمَّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث، لم تكن أفعالًا إلَّا من جهة اللفظ والتصرّف؛ فلذلك قيل: (أفعال عبارة)، إلَّا أنها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبرُ كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتمّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب.
«شرح المفصل» (٧/ ١٦٧).

(١) في (ك): «أو الصحيح».

(٢) أي: فلكان الكون، والكينونة، ولصار الصير والصيرورة، ولبات البيات والبيتوتة، ولظل الظلول، ولأصبح وأمسى وأضحى الإصباح والإمساء والإضحاء.
«الخضري» (١/ ١١٢).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٥٨٥): «لم أقف على اسم قائله».

[رد قول: المنصوب بعد الكون حال]

(٤) وفيه رد من قال: المنصوب بعد الكون حال.
قال ابن قاسم: ويحتمل أن الأصل: وكونك تفعله؛ أي: تفعل المذكور من بذل وحلم، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، كما قال المصنف: ـ فِي فإذا هو إياها ـ إن التقدير: فإذا هو يشبهها.
«تعليق الفرائد» (٣/ ١٧٣). وانظر: «شرح التسهيل» (١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وكَوْنُكَ إِيَّاهُ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ مصدرَ كَانَ الناقصةِ، وأَجْرَاهُ مُجْرَاها فِي رفعِ الاسمِ ونصبِ الخَبَرِ.
فهذا الشاهدُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ:
أَوَّلُهُما: أنَّ (كانَ) الناقصةَ قد جاءَ لها مصدرٌ فِي كلامِ العربِ، فهو ردٌّ عَلَى مَن قالَ: لا مصدرَ لها.
وثانيهما: أنَّ غيرَ الماضي من هذه الأفعالِ ـ سواءٌ أكانَ اسمًا، أم كَانَ فعلًا غيرَ مَاضٍ ـ يَعْمَلُ العملَ الَّذِي يَعْمَلُه الفعلُ الماضِي، وَهوَ رفعُ الاسمِ ونصبُ الخَبَرِ (م).

وما لا يَتَصَرَّفُ منها وهو دامَ وليسَ(١)، وما(٢) كانَ النفيُ (أو شِبْهُه)(٣) شرطًا فيه، وهو زالَ وأَخَوَاتُها(٤) لا يُسْتَعْمَلُ منه أمرٌ(٥) [ولا مصدرٌ](٦)(٧). (والله تعالى أعلم)(٨).

[توسط الخبر] [ص][١٤٨] وفي جَمِيعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ، وكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ

[ش] مرادُه أنَّ أخبارَ هذه الأفعالِ إنْ لم يَجِبْ تقديمُها على الاسمِ(٩)

---

(١) (م) رَجَّحَ العلَّامَةُ الصَّبَّانُ [«حاشية الصبان» (١/ ٣٣٩)] أنَّ دامَ الناقصةَ لها مصدرٌ، ودليلُه عَلَى ذَلِكَ شيئانِ:

الأَوَّلُ: أنها تُسْتَعْمَلُ أَلْبَتَّةَ صِلَةً لِمَا المصدريَّةِ الظرفيَّةِ، ووجهُ الاستدلالِ بهذا الوجهِ أنَّ مَا المصدريَّةَ معَ صِلَتِها تَسْتَوْجِبُ التقديرَ بمَصْدَرٍ، فاسْتِعْمَالُهُمْ هَذَا الفعلَ بعدَ (ما) يُشِيرُ إِلَى أنهم يَعْتَقِدُونَ أن لها مَصْدرًا.

والثاني: أنَّ العلماءَ جَرَوْا عَلَى تقديرِ مَا دامَ فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ٣١﴾ [مريم: ٣١] بقَوْلِهِم: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا، ولو أننا الْتَزَمْنَا أنَّ هَذَا مصدرٌ لدامَ التامَّةِ، أو أنَّ العلماءَ اخْتَرَعُوا فِي هَذَا التقديرِ مصدرًا لم يَرِدْ عن العربِ، لَكُنَّا بذلك جائِرِينَ مُسِيئِينَ بمَن قامَ عَلَى العربيَّةِ وحَفِظَها الظنَّ كلَّ الإساءةِ، فلَزِمَ أنْ يَكُونَ هَذَا المصدرُ مصدرَ الناقصةِ، فتَتِمَّ الدَّعْوَى (م).

(٢) في (ك)، (ع): «أو».

(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٤) وهي: (فتئ) و(برح)، و(انفك)، فإنها لا يستعمل منها أمر؛ لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر، ولا مصدر؛ لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين.

«التصريح مع الأوضح» (١/ ١٨٦).

(٥) في حاشية (س) ما نصه: «ويستعمل في زال وأخواتها: الماضي والمضارع واسم الفاعل»، وكتب بعدها صح.

(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). لكن كتب في حاشية (ع): زاد في التوضيح: «ولا مصدر».

(٧) قال «الخضري» (١/ ١١٢): «هذه العبارة في غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مرَّ كما لا يخفى».

(٨) من (ح).

[علة عدم تقدم اسم كان وأخواتها عليها]

(٩) فإن قيل: فَلِمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها، كما يجوز تقديم أخبارها =

[مثال وجوب تقديمها على الاسم] ولا تأخيرُها عنه يَجُوزُ تَوَسُّطُها بينَ الفعلِ والاسمِ[١]، فمثالُ وجوبِ

= عليها؟ قيل: إنما لم يجز تقديم أسمائها عليها؛ لأن أسماءها مشبهة بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبّهًا به، وجاز تقديم أخبارها عليها؛ لأنها مشبهة بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل. «أسرار العربية» (ص١١٧).

[أحوال خبر كان وأخواتها] (١) (م) حاصلُ القولِ فِي هَذَا الموضِعِ أنَّ لخبرِ كَانَ وأَخَوَاتِها سِتَّةَ أحوالٍ:
الأَوَّلُ: وُجُوبُ التأخيرِ، وَذَلِكَ فِي مسألتيْنِ:
إحداهما: أنْ يَكُونَ إعرابُ الاسمِ والخَبَرِ جَمِيعًا غيرَ ظاهرٍ، نحوُ: كَانَ صديقي عَدُوِّي.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَحْصُورًا، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، والمُكاءُ: التَّصْفِيرُ، والتَّصْدِيَةُ: التَّصْفِيقُ.
الثاني: وجوبُ التوسُّطِ بينَ العَامِلِ واسمِه، وَذَلِكَ فِي نحوِ قولِكَ: يُعْجِبُنِي أنْ يَكُونَ فِي الدارِ صاحِبُها. فلا يجوزُ فِي هَذَا المثالِ تأخيرُ الخَبَرِ عن الاسم؛ لئلَّا يَلْزَمَ منه عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً، كَمَا لا يَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى أنِ المصدريَّةِ؛ لئلَّا يَلْزَمَ تَقْدِيمُ معمولِ الصلةِ عَلَى الموصولِ، فلم يَبْقَ إلا توسُّطُ هَذَا الخَبَرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.
الثالثُ: وجوبُ التقدُّمِ عَلَى الفِعْلِ واسمِه جميعًا، وَذَلِكَ فيما إذا كَانَ الخَبَرُ ممَّا له الصدارةُ؛ كاسم الاستفهام، نحوُ: (أينَ كَانَ زيدٌ؟).
الرابعُ: امتناعُ التأخُّرِ عن الاسمِ، معَ جوازِ التوسُّطِ بينَ الفِعْلِ واسمِه أو التقدُّمِ عليهما، وَذَلِكَ فيما إذا كَانَ الاسمُ متَّصِلًا بضميرٍ يعُودُ عَلَى بعضِ الخَبَرِ، ولم يَكُنْ ثَمَّةَ مانعٌ مِن التقدُّمِ عَلَى الفعلِ، نحوُ: (كانَ فِي الدارِ صَاحِبُها، وَكَانَ غلامَ هِنْدٍ بعلُها) يجوزُ أنْ تقولَ ذلك، ويجوزُ أنْ تقولَ: (فِي الدارِ كَانَ صاحبُها، وغلامَ هندٍ كَانَ بَعْلُها) بنصبِ غلامَ، ولا يجوزُ فِي المثاليْنِ التأخيرُ عن الاسم.
الخامِسُ: امتناعُ التقدُّمِ عَلَى الفِعْلِ واسمِه جميعًا، معَ جوازِ توسُّطِه بينَهما أو تأخُّرِه عَنهما جَميعًا، نحوُ: (هل كَانَ زيدٌ صَدِيقَكَ)؟ ففي هَذَا المثالِ يجوزُ هذا، ويجوزُ (هل كَانَ صديقَك زيدٌ)، ولا يجوزُ تقديمُ الخَبَرِ عَلَى (هلْ)؛ لأنَّ (هل) لها صَدْرُ الكلامِ، ولا توسيطُه بينَ هلْ والفعلِ؛ لأنَّ الفصلَ بينَهما غيرُ جائزٍ.
السادسُ: جوازُ الأمورِ الثلاثةِ، نحوُ: (كانَ مُحَمَّدٌ صديقَكَ) يجوزُ فيه ذَلِكَ كَمَا يجوزُ أنْ تقولَ: صديقَكَ كَانَ مُحَمَّدٌ، وَإِنْ تقولَ: كَانَ صديقَكَ مُحَمَّدٌ. بنصبِ الصديقِ (م).

تقديمِها على الاسمِ قولُكَ: (كانَ في الدارِ صَاحِبُها[١])، فلا يَجُوزُ (هٰهنا [تقديمُ الاسمِ)[٢] على الخبرِ][٣]؛ لئلَّا يَعُودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً.

[مثال وجوب تأخير الخبر]

ومثالُ وجوبُ تأخيرِ الخبرِ عن الاسمِ قولُكَ: (كانَ أخي رَفِيقِي)، فلا يَجُوزُ تقديمُ رفيقِي على أنه خَبَرٌ؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ ذلك؛ لعدمِ ظهورِ الإعرابِ.

[مثال توسط الخبر]

ومثالُ ما تَوَسَّطَ فيه[٤] الخبرُ قولُكَ: (كانَ قائمًا زيدٌ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾ [الروم: ٤٧]. وكذلك (سائرُ أفعالِ)[٥] هذا البابِ مِن المتصرِّفِ وغيرِه[٦] يَجُوزُ توسُّطُ أخبارِها بالشرطِ المذكورِ[٧]، ونَقَلَ صَاحِبُ (الإرشادِ)[٨] خِلافًا فِي جوازِ تقديمِ خبرِ ليسَ على اسمِها[٩]،

---

(١) فِي هذا المثال؛ نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام، وليس على الناسخ، فالصواب التمثيل بنحو: (يعجبني أن يكون في الدار صاحبها) فإن الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط. وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير.
«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٢٠١)، و«الإسقاطي» (ق٥٦/ب)، والصبان (١/ ٢٣٢).

(٢) في (ك)، (ع): «تقديم الاسم هاهنا».

(٣) ذكر في (ع) أن في نسخةٍ، مكان العبارة: «تأخير الخبر».

(٤) ليس في (ك).

(٥) ليس في (س)، وكتبها بالحاشية بخط مغاير.

(٦) ليس في (ص)، (ح).

(٧) وهو: قوله: (**إن لم يجب تقديمها...**) إلخ؛ أي: بشرط أن تخلو من موجب التقديم والتأخير، قال «الخضري»: «ولا تغفل عن التفصيل المتقدم».

(٨) هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، وانظر: «منهج السالك» (١/ ١٨٨)، وشرح ابن الناظم (ص٥٥)، والأشموني (١/ ١١٢).

(٩) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٨٩): «فهؤلاء شبهوها بما، فكما لايجوز: ما قائمًا زيد، فلا يجوز: ليس قائمًا زيد، وهذا المذهب يرد عليه السماع» ثم ذكر هذا الشاهد.

=

والصوابُ جَوَازُه؛ قالَ الشاعِرُ[(١)(٢)]:

٦٥ - سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ[(٣)] سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[(٤)]

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ[(٥)(٦)] أنَّ خَبَرَ دامَ لا يَتَقَدَّمُ على اسمِها؛ فلا تقولُ: (لا أُصَاحِبُكَ[(٧)] ما دامَ قائمًا زيدٌ)، والصوابُ جوازُه؛ قالَ الشاعِرُ[(٨)]:

= وذكر ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٣٤٩) أن خبر (ليس) جائز توسيطه بالإجماع.

(١) ليس في (س).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٢٥): «قائله هو: السموأل بن عادياء الغساني اليهودي، ويقال: قائله هو: اللجلاج الحارثي». **قلت**: هو في ديوان «السموأل» (ص٩٠).

(٣) في (س)، (ح)، (ك)، (ح): «وليس».

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ)**؛ حَيْثُ قَدَّمَ خبرَ ليسَ، وَهوَ: (سواءً)، عَلَى اسمِها، وَهوَ: (عالمٌ)، وَذَلِكَ جائزٌ سائغٌ فِي الشعرِ وغيرِه، خِلافًا لِمَن نَقَلَ المَنْعَ عنه صاحِبُ «الإرشادِ»، وقد نَسَبَ ابنُ هِشامٍ القولَ بالمنعِ إِلَى ابنِ دَرَسْتَوَيْهِ [«أوضح المسالك» (١/ ٢٣٧)] (م).

(٥) رسمها في (ك)، (ح): «معطي»، وقال في حاشية (س): «في ألفيته»، وبعدها صحّ.

(٦) في «الفصول الخمسون» (ص١٨١) الفصل الثامن، وقال في «ألفيته» (٢/ ٨٦٠، ٨٦٢ شرح ابن القواس):

ولا يجوز أن يقدم الخبر على اسم ما دام وجاز في الأُخر

[مذهب ابن معطٍ في تقدم خبر دام على اسمها وموقف النحاة منه]

قال ابن مالك في «شرح التسهيل لابن مالك» (١/ ٣٤٩): «وليس له في ذلك متبوع بل هو مخالف للمقيس والمسموع؛ أما مخالفته للمقيس فبينه؛ لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع مع أن فيها ما في (دام) من عدم التصرف وتفوقها ضعفًا بأن منع تصرفها لازم ومنع تصرف (دام) عارض، ولأن (ليس) تشبه (ما) النافية معنًى وتشبه (ليت) لفظًا... فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع فإن لا يمتنع توسيط خبر (دام) لنقصان ضعفها أحق وأولى».

وقال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ١٧١): «خالف النص والقياس والإجماع».

(٧) في (س)، (ح)، (ك)، (ع): «أصحبك»، وفي (ص): «صحبتك».

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٥٨٩): «لم أقف على اسم قائله».

٦٦ ـ لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً   لَذَّاتُهُ بادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ(١)

وأشارَ بقولِهِ: **(وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ(٢))** إلى أنَّ [العربَ ـ أو

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ما دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ)** حَيْثُ قَدَّمَ خبرَ دامَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(مُنَغَّصَةً)** عَلَى اسمِها، وَهوَ قَوْلُهُ: **(لذَّاتُه)**.

هذا توجيهُ كلامِ الشارحِ العلَّامَةِ كغيرِه من النُّحاةِ؛ رَدًّا عَلَى ابنِ مُعْطٍ. وفيه خَلَلٌ مِن جِهَةِ أنَّهُ تَرَتَّبَ عليه الفصلُ بينَ (مُنَغَّصَةً) ومُتَعَلِّقِه؛ وَهوَ قَوْلُهُ: **(بادِّكارِ)**، بأجنبيٍّ عنهما، وَهوَ: (لَذَّاتُهُ).

وفي البيتِ توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنْ يَكُونَ اسمُ (دامَ) ضميرًا مستترًا، وقولُه: **(منغَّصَةً)** خَبَرَها، وقولُه: **(لَذَّاتُه)** نائبَ فاعلٍ لقولِه: **(منغَّصةً)**؛ لأنَّه اسمُ مَفْعُولٍ يعمَلُ عملَ الفِعْلِ المبنيِّ للمجهولِ، وَعَلَى هَذَا يَخْلُو البيتُ من الشاهِدِ، فلا يَكُونُ ردًّا عَلَى ابنِ مُعْطٍ، ومَن يَرَى رأيَه.

ومن الشواهدِ التي يُسْتَدَلُّ بها للردِّ عَلَى ابنِ مُعْطٍ قولُ الشاعرِ:

ما دامَ حَافِظَ سِرِّي مَن وَثِقْتُ بِهِ   فَهْوَ الَّذِي لَسْتُ عنهُ رَاغِبًا أَبَدَا

فإنَّ قولَه: **(حَافِظَ سِرِّي)** خَبَرُ دامَ، وقولَه: **(مَن وَثِقْتُ بِهِ)** اسمُها، وقد تَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى الاسمِ، ولا يَرِدُ عليه الاعتراضُ الَّذِي وَرَدَ عَلَى البيتِ الشاهِدِ، ولكنَّه يَحْتَمِلُ التأويلَ؛ إذ يجوزُ أنْ يَكُونَ اسمُ دامَ ضميرًا مستترًا يعُودُ إِلَى **(مَن وَثِقْتُ به)** ويَكُونَ خبرُها هو **(حَافِظَ سِرِّي)**، ويَكُونَ قَوْلُهُ: **(مَن وَثِقْتُ به)** فاعلًا بحافِظَ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ.

فإنْ قلتَ: فقد عادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ.

قُلتُ: هو كذلك، ولكنَّه مُغْتَفَرٌ هٰهنا؛ لأنَّ الكلامَ عَلَى هَذَا يَصِيرُ من بابِ الاشتغالِ لتقدُّمِ عامِلَيْنِ، وهما: دامَ، وحافِظَ سِرِّي، وتَأَخُّرِ معمولٍ واحدٍ، وَهوَ **(مَن وَثِقْتُ به)**، فلَمَّا أَعْمَلَ العَامِلَ الثانيَ أَضْمَرَ فِي الأَوَّلِ المرفوعَ، وَهوَ جائزٌ عندَ البصريِّينَ كَمَا سَتَعْرِفُه فِي بابِ الاشتغالِ، إنْ شاءَ اللهُ (م).

(٢) عبارة الناظم مشكلةٌ لأنه قال: **(وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ)**. ولم يقل: سبقه (دَامَ) و(ما)، فهو يقتضي أن الإجماع المنقول إما هو في سَبْقِ الخبر لدام وحدها، ولا مع (ما).

قال الشاطبي: وهذا غير مستقيم؛ بل الإجماع في سبقه لما، وعلّلوا المنع بما تقدّم من منع تقدّم ما في حَيِّزِ الصّلة على الموصول. وهذا الإشكالُ موجودٌ في التسهيل لأنه قال فيه: «ولا يتقدم خبر دام اتفاقًا»، فالاعتراض وارد على الكتابين.

=

كلِّ][١] النُّحاةِ[٢] ـ مَنَعَ سَبْقَ خَبَرِ (دامَ) عليها، وهذا إنْ[٣] أرادَ به أنَّهم مَنَعُوا تقديمَ خبرِ (دامَ) على (ما) [المتَّصِلَةِ بها[٤]][٥]، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ قَائِمًا ما دامَ زيدٌ) ـ [فمُسَلَّمٌ[٦]].

وإنْ أرادَ أنهم مَنَعُوا تقديمَه][٧] على (دامَ) وحدَها، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ ما قائمًا دامَ زيدٌ)، وعلى ذلك حَمَلَه وَلَدُه في شرحِه[٨] ـ ففيه[٩] نَظَرٌ[١٠].

= **فالجواب**: أن العبارة وقعت على غير تحرير؛ بل على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حَقّق العبارة لكان أحسن. «المقاصد الشافية» (٢/ ١٦١).

(١) ليس في (ك).

(٢) هذا الإجماعُ ذكره ابنُ الإنباري فِي «الإنصاف» (١/ ١٢٦)، قال الشاطبي (٢/ ١٥٩): «وسببُ ذلك أنها لازمةٌ لما كما تقدم، «وما» هي المصدريّةَ، وهي موصولةٌ صلتها ما يليها من فعلٍ وما تعلّق به، فالخبر هنا من صلتها. والقاعدة المطردة أَنّ بعض الصلة لا يتقدم على الموصول، فلم يصحّ تقدّمُ الخبر هنا على ما».

(٣) ليس في (ك)، (ع)، لكن ألحقها بحاشية (ع).

(٤) ليس في (ح).

(٥) في (ص): «المصدرية». وذكر في حاشيتها أنها في نسخة كالمثبت.

(٦) أي: الإجماع على ذلك مسلَّم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل، وهذا الاحتمال أقرب إلى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله: (كذاك سبق...) إلخ، في أن الخبر في كل سابق على (ما). فتأمل. خضري (١/ ١١٣).

(٧) في (س)، (ص)، (ك)، (ع): «وتقديمه»، وفي (ح): «وتقديمها».

(٨) (ص٩٥) حيث جعل المنع شاملًا للحالتين المتقدم ذكرهما.

(٩) في (س)، (ص)، (ك)، (ع): «وفيه».

[ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله]

(١٠) لأنه يجوز: عجبت مما زيدًا ضربت، تريد: مما ضربت زيدًا، قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٩٠): «ويمكن أن يقال: لا يجوز ذلك؛ لأن دام الناقصة لا تتصرف ولا تستعمل إلا ماضية كما سبق، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله نحو: فعل التعجب، ويمكن أن يقال: يجوز ذلك لأن منع التصرف في دام ليس بخصوصية دام بل كل فعل وقع صلة لما الظرفية لا يكون إلا ماضي اللفظ نحو: لا أصحبك ما لاح لله بارق، فعدم التصرف فيها إنما كان لكونها وقعت صلة =

والذي يَظْهَرُ أنه لا يَمْتَنِعُ تقديمُ خبرِ (دامَ) [على دامَ][١] وحدَها، فتقولُ: (لا أَصْحَبُكَ ما قائمًا دامَ زيدٌ)، [كما تقولُ][٢]: (لا أَصْحَبُكَ ما زيدًا[٣] كَلَّمْتَ)[٤].

[ص][١٤٩] كذاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ[٥] فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ[٦] [الخبر لا يتقدم على ما النافية]

[ش] يعني: أنه لا يَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الخبرُ على ما[٧] النافيةِ[٨]، ويَدْخُلُ تحتَ هذا قِسمانِ:

= لما التوقيتية، فصار ذلك فيها لا لكونها وضعت على منع التصرف بل لأجل ما».
ويرى الشاطبي (٢/ ١٥٨) أن عدم تصرّف (ما دام) طارئٌ عليها، ولذلك لم يؤثر فيها عدم التصرّف سَلْبَ الدلالة على الزمان.

(١) ذكر في (ع) أنها في نسخة: «عليها». (٢) في (ك): «كقولك».

(٣) في (س): «دام زيدًا»، (ص): «زيدًا دام».

(٤) قال المرادي: قال الفاكهي: «ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضًا قال المرادي: وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعًا باتفاق...». «توضيح المقاصد» (١/ ١٤٤).

(٥) هذا يوهم أن هذا المنع مجمع عليه؛ لأنه تشبيه بالمجمع عليه، قال الإسقاطي (ق٤٧/أ): «إنما أراد أصل المنع دون وصفه».

(٦) تكرار لما تقدم، وفَضْلٌ غير محتاج إليه؛ لأن قوله: **(كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النافِيَهْ)**، معناه: لا يجوزُ أن تكون ما تاليةً؛ بل متلوّةٌ؛ أي: يمتنع تقديمُ الخبر على ما. ومن عادة الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ أن لا يأتي في هذا النظم بحشو ولا تكرار.
فالجواب: أنه حكى أَوّلًا في دام الإجماع على منع تقديم خبرها عليها، ثم أراد أن يحيل على حكم المنع ولا يكرّره فقال: كذاك كذا وكذا، وإيثارًا للاختصار، لكن لما عارضه فيه الإشكال الأول وهو إيهام الإجماع على المنع، وهو غير صحيح، عَيّن ما أحال عليه بقوله: **(فَجِئْ بها مَتْلُوّةً لَا تَالِيَهْ)** تنبيهًا على أن الإحالة على ما تقدّم، ليست على منع التقديم خاصَّةً، **(فَجِئْ بها مَتْلُوّةً لَا تَالِيَهْ)**، كما فعلت ذلك في (دام).
«المقاصد الشافية» (٢/ ١٦٧).

(٧) مثلها همزة الاستفهام وكذا (إن) النافية عند الرضي وجعل السيوطي (إن) كـ(لا). [عدم تقدم الخبر على ما النافية]
«حاشية الصبان» (١/ ٢٣٣).

(٨) لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (فاضلًا ما كان زيد)، =

أحدُهما: ما كانَ[(١)] النفيُ شرطًا في عملِه، نحوُ: (ما زالَ) وأَخَوَاتِها، فلا تقولُ: (قائمًا ما زالَ زيدٌ)، وأجازَ ذلك ابنُ كَيْسَانَ[(٢)] والنَّحَّاسُ[(٣)(٤)].

والثاني: ما لم يَكُنِ النفيُ[(٥)] شرطًا في عَمَلِهِ، نحوُ: (ما كانَ زيدٌ

= ولا (جاهلًا ما زال عمرو). قال أبو البركات الأنباري: النفي له صدر الكلام كالاستفهام، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله؛ نحو: (أعمرًا ضرب زيد» فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله؛ نحو: (قائمًا ما زال زيد). «أسرار العربية» (ص: ١١٧).

(١) في نسخة ـ ذكرها في حاشية (ع): «إذا كان».

(٢) انظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٢/ ٣٦٢)، و«شرح اللمع» لابن برهان (١/ ٥٤)، و«إصلاح الخلل» (ص١٣٩)، و«البسيط» (٢/ ٦٧٤) لأنه نظر إلى أن: ما زال زيد فاضلًا، بمنزلة: كان زيد فاضلًا، في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر.

قال ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٥١): «وهذا الذي اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو: علمت أزيد ثَمّ أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير».

وانظر: «الإنصاف» (١/ ١٢٦)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ١٧٦)، و«التصريح» (١/ ١٨٩).

(٣) كتب بعدها في (ع): «وأبو جعفر»، ووضع: صح.

(٤) ذكر أن التقديم جيد بالغ عند البصريين؛ قاله الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ١٦٦).

ابن كيسان وافق البصريين في (ما كان) ونحوه، وخالفهم في (ما زال) ونحوه؛ لأن نفيها إيجاب.

وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو: (ما زال زيد قائمًا) نفي باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى، فمنعوا التقديم نظرًا إلى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرًا إلى المعنى.

ولما كان التقديم أمرًا رجعا إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ والاستثناء أمرًا رجعا إلى المعنى لأنه إخراج من معنى الأول نظر فيه إلى المعنى.

«حاشية الصبان» (١/ ٢٣٣).

(٥) في (ع): «النفي فيه»، ووضع على (فيه) علامة نسخة.

قائمًا)، فلا تقولُ: (قائمًا ما كانَ زيدٌ)، وأجازَه بَعْضُهم[(١)(٢)].

ومفهومُ كلامِه أنه إذا كانَ النفيُ بغيرِ (ما) يَجُوزُ التقديمُ، فتقولُ: (قائمًا لم يَزَلْ زيدٌ، ومُنْطَلِقًا لم يَكُنْ عمرٌو)، ومَنَعَهُما[(٣)] بعضُهم[(٤)].

ومفهومُ كلامِهِ أيضًا جوازُ تقديمِ [الخبرِ على الفعلِ][(٥)] وَحْدَهُ إذا كانَ النفيُ بـ(ما)، نحوُ: (ما قائمًا زالَ زيدٌ)، [و(ما قائمًا كانَ زيدٌ)، ومَنَعَه بعضُهم][(٦)]. (والله تعالى أعلم)[(٧)].

[هل تستوجب ما النافية أن تكون من صدر الكلام؟]

(١) (م) أصلُ هَذَا الخلافِ مبنيٌّ عَلَى خلافٍ آخرَ، وهو: هل تَسْتَوْجِبُ (ما) النافيةُ أنْ تكونَ فِي صدرِ الكلامِ؟ [«شرح الكافية» (١/ ٣٩٧)] ذَهَبَ جمهورُ البصريينَ إِلَى أنها لا تَسْتَوْجِبُ التصديرَ؛ وَعَلَى هَذَا أَجَازُوا أنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُ الناسخِ المنفيِّ بها عليها مُطْلَقًا، وَوَافَقَهُم ابنُ كَيْسَانَ والنَّحَّاسُ عَلَى جوازِ تقديمِ خبرِ الناسخِ عليها إذا كَانَ من النواسخِ التي يُشْتَرَطُ فيها النفيُ؛ لأنَّ نَفْيَها حينَئِذٍ إيجابٌ، فكأنه لم يَكُنْ، بخلافِ النوعِ الثاني (م).

(٢) هم الكوفيون إلا الفراء؛ بناء على أنها لا تستحق التصدير، قياسًا على أخواتها. انظر: «شرح الكافية» للرضي (٤/ ١٩٩)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٧١)، و«التصريح» (١/ ١٨٩).

(٣) في (ك)، (ع): «ومنعها»، وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) (م) ذَكَرَ ابنُ مالِكٍ فِي (شرحِ التسهيلِ) [(١/ ٣٥١)] أن الَّذِي مَنَعَ ذلك هو الفَرَّاءُ، وهذا المَنْعُ مَرْدُودٌ بقولِ الشاعرِ:

مَـهْ عَـاذِلِـي فَـهَـائِـمًـا لَـنْ أَبْـرَحَـا   بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

وقالَ ابنُ مالكٍ فِي «شرحِ الكافيةِ الشافيةِ» [(١/ ٣٩٨)]: إنَّ ذَلِكَ جائزٌ عندَ الجميعِ (م).

[مذهب الفراء]

* هكذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما في «شرح التسهيل» [(١/ ٣٥١)] من منع الفراء إنما هو للنفي بـ(ما) لا للنفي بغيرها، فلا خلاف بين الكتابين.

(٥) في (ك): «الفعل على الخبر»، ووضع عليها علامة الإبدال.

(٦) مكانها في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «ومنعها بعضهم، وما قائمًا كان زيد». وزاد في (س)، (ح)، (ع): [بحاشيتها مصححًا]: «وفهم منه أيضًا جواز تقديمه على الفعل وحده، فتقول: قائمًا كان زيد، وما قائمًا زال زيد».

(٧) من (ص).

[تقديم الخبر] [ص] [١٥٠] ومَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ (لَيْسَ) اصْطُفِي وذو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي
[١٥٠] وما سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ فِي (فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ) دَائمًا[(١)] قُفِي[(٢)]

---

(١) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ١٨٥): «وليس فما قاله فيهما صحيح.
وأما زال فإنها على وجهين:

[زال تأتي تامة وناقصة]

أحدهما: أن يكون مضارعها يزول أو يَزِيلُ، وهذا لم يتكلم فيه الناظم، فإنهما لا يستعملان على النقص؛ بل تقول: زال الشيء يَزِيله زيلًا: إذا مَيّزه منه وفرّقه. ويقال: أزلتُه فلم يَنْزَلْ ـ على يَنْفَعِل ـ. فهذان على فَعَلَ بفعُلُ، وفَعَل يَفْعِلُ، لا يكونان ناقصين.

والثاني: الذي على فَعِل يَفْعَل، وهو الذي قصد ذكره، والذي لا يستعملُ عنده إلا ناقصًا.

فإن قيل: كيف زعم ذلك وقال: إن النقص فيها دائمًا قُفِي ـ أي: تُبِّعَ، يقال: قفوت أثَرَه؛ أي: تبعتُه ـ فالمعنى: أن السماع تُتِبّع فوجد كذلك، ونحن نجد الأمر بخلاف ما قال، ففي الحماسة من قولِ عبد الله بن ثعلبةَ الحنَفِي:

لِكُلِّ أُنَاسٍ مَقْبَرٌ بِفِنَائِهِمْ فَهُمْ يَنْقُصُونَ والقُبُورُ تَزِيدُ
وَمَا إن يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَدَ اخْلَقَتْ وَبَيتٌ لِمَيْتٍ بِالفِنَاءِ جَدِيدُ

فيزالُ ـ هنا ـ لا خَبَر له، والكلام قد تَمّ. وكذلك قولُ الآخر، أنشده المؤلف:

وَلَا يَزَالُ وَهْوَ أَلْيَسُ

كأنّه قال: ولا يبرحُ في هذه الحال. فقد وُجِدت زال ـ التي على فَعِل يَفْعَلُ ـ تامةٌ لغوًا؟

فالجوابُ: أن هذا محتمل للنقصان على حذف الخبر، أما بيت الحماسة فإنّ ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف دلّ عليه المجرور المتقدم، وأراد: وَمَا إنْ يزالُ بِها رسمُ دارٍ. وأعادَ الضميرَ على البلدةِ أو البقية.

وأما البيت الآخر فقد تأوّله المؤلف على حذف الخبر كذلك، فانظر فيه في الشرح.

وإذا كان ذلك يحتملُ النقصانَ لم يثبت التمام إلا بأمرٍ بيِّن وشاهدٍ ظاهرٍ، وإلا فالأصلُ الرجوعُ إلى ما ثبت وهو النقصان؛ فلذلك جَزَم الناظم بلزوم النقص وأكّده تنبيهًا على أنّ ما يُتوهّمُ فيه التمامُ ليس بمتعيّن له، وعلى أن ما أجازه الفارسي في «الحلبيّات» من وُقوعِ زال تامّةَ لا يثبتُ.

ولما عيّن للاختصاص بالنقصان هذه الأفعال الثلاثة، دَلّ على أنّ ما عداها قد يأتي تامًّا، وذلك صحيح».

(٢) (م) **تقديرُ البيتِ**: وَمَا سِوَى ذي التمامِ ناقصٌ، والنقصُ قُفِيَ ـ أي: اتُّبِعَ ـ حالَ =

[اختلاف النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها]

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في جوازِ تقديمِ خبرِ (ليسَ) عليها[(١)]؛ فذَهَبَ الكُوفِيُّونَ[(٢)] والمُبَرِّدُ[(٣)] والزَّجَّاجُ[(٤)] وابنُ السَّرَّاجِ[(٥)] وأكثرُ المتأخِّرِينَ، ومِنهم المصنِّفُ[(٦)] ـ إلى المَنْعِ[(٧)].

وذَهَبَ أبو عليٍّ الفارسِيُّ[(٨)(٩)] وابنُ بَرْهَانَ[(١٠)] إلى الجوازِ، فتقولُ: (قائمًا ليسَ زيدٌ).

= كونِه مستمِرًّا فِي فَتِئَ، وليسَ، وزالَ (م).

(١) محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها إجماعًا، ومثلها لا يكون.
«الخضري» (١/ ١١٣).

(٢) انظر: «أسرار العربية» (ص٥٨)، و«الإنصاف» (١/ ١٣٠).

(٣) حكاه عنه أبو الفتح في «الخصائص» (١/ ١٨٨)، وابنُ الأنباري في «الإنصاف» (١/ ١٣٠).

(٤) في «مجالس العلماء» (ص٣).

(٥) في «الأصول» (١/ ١٤٧).

(٦) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٥١).

(٧) قال أبو البركات ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص١١٧): «والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأن (ليس) فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرِّفًا في نفسه، وإذا لم يكن متصرِّفًا في نفسه، لم يتصرف عمله، وأمَّا قولهم: إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها؛ جاز تقديم خبرها عليها ففاسد؛ لأنَّ تقديم خبرها على اسمها، لا يخرجه عن كونه متأخرًا عنه، وتقديم خبرها عليها، يوجب كونه متقدمًا عليها، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل في ما بعده، يجب أن يعمل في ما قبله؛ ثم نقول: إنما جاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أضعف من (كان) لأنها تتصرف، ويجوز تقديم خبرها عليها، وأقوى من (ما) لأنها حرف، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فجعل لها منزلة بين المنزلتين، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها، لتنحطّ عن درجة (كان) وجوزوا تقديم خبرها على اسمها؛ لترتفع عن درجة (ما)».

(٨) ليس في (ك)، وأصل (ع)، وكتبها بخط مغاير بين السطرين في (ع).

(٩) فِي «الإيضاح» (ص١٠١)، وهو خلافُ ما اختاره «الحلبيات» (ص٢٨٠) من المنع.

(١٠) في «شرح اللمع» (ص٥٨ ـ ٥٩).

واخْتَلَفَ [النقلُ[(١)] عن][(٢)] سِيبَوَيْهِ؛ فنَسَبَ قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ[(٣)]، ولم يَرِدْ مِن لِسانِ العربِ تَقَدُّمُ[(٤)] خبرِها عليها، [وإنما وَرَدَ مِن لِسانِهم (ما ظاهِرُه)[(٥)] تَقَدُّمُ[(٦)] معمولِ[(٧)] خبرِها عليها][(٨)]؛ كقولِهِ[(٩)] تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

وبهذا اسْتَدَلَّ مَن أجازَ تقديمَ[(١٠)] خبرِها عليها، وتقريرُه أنَّ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) معمولُ الخبرِ الذي هو (مصروفًا)[(١١)]، وقد تَقَدَّمَ على (ليسَ)، قالَ: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلَّا حيثُ يَتَقَدَّمُ العامِلُ[(١٢)](*).

---

(١) ليس في (ك)، (ع)، لكن كتبت بخط مغاير بحاشية (ع) الفوقية.

(٢) في (س)، (ك): «على»، ثم ضرب عليها في (س)، وصححها كالمثبت، وكتب كلمة «النقل» بالحاشية.

(٣) قال ابن الأنباريُّ في «الإنصاف» (١/ ١٣٠): «زعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نصٌّ»، وبنحوه قال عبد القاهر الجرجاني في «المقتصد» (١/ ٤٠٩).

(٤) في (ك)، (ع): «تقديم»، والذي في (ص)، (ح): «ما ظاهره تقدم».

(٥) ليس في (ص)، (ح).

(٦) في (ك)، (ع): «تقديم».

(٧) ليس في (ك)، وألحقت بالحاشية.

(٨) ثابتة في (س)، لكن مضروب عليها!

(٩) في (ص): «ومنه قوله».

(١٠) في (ك): «تقدم».

(١١) في (ع): «مصروف»، والذي في (ك): «مصرف»!.

[أجوبة أصحاب مذهب المنع]

(١٢) وأجاب أصحاب مذهب المنع عن قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ بأجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيدًا فاضرب، وعمرًا لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أما) تقديم الفعل، ولا من تقديم معمول المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

الثاني: أن يُنصب ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ بفعل مضمر لأن قبله ﴿مَا يَحْبِسُهُ﴾، فـ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون ﴿يَوْمٍ﴾ مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة، فذلك سائغ مع المضارع =

وقولُه: (وذو تَمَامٍ...) إلى آخرِهِ[١] معناه: أن هذه الأفعالَ انْقَسَمَتْ إلى قِسميْنِ:

= كسوغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر.
الرابع: أنا نُسلم انتصاب ﴿يَوْمَ﴾ بـ﴿مَصْرُوفًا﴾ لأن الظروف يُتوسع فيها ما لا يُتوسع في غيرها، ولذلك جاز: ما غدًا زيد ذاهبًا، ولم يجز: ما طعامك زيد آكلًا، وجاز: أغدًا تقول زيدًا منطلقًا؟ ولم يجز: أأنت تقول زيدًا منطلقًا؟
انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٣٥٤)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ١٨١)، و«تمهيد القواعد» (٣/ ١١٢٤).

(*) (م) هذه القاعدةُ لَيْسَتْ مُطَّرِدَةً تمامَ الاطِّرَادِ، وَإِنْ كَانَ العلماءُ قد اتَّخَذُوها دليلًا فِي كثيرٍ من المواطِنِ، وجَعَلُوها كالشيءِ المسلَّمِ بِهِ الَّذِي لا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ النقضُ، ونحنُ نَذْكُرُ لكَ عِدَّةَ مواضِعَ أَجازُوا فيها تقديمَ المعمولِ، ولم يُجِيزُوا فيها تقدُّمَ العَامِلِ:
الموضِعُ الأوَّلُ: إذا كَانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ فعلًا، لم يُجِزِ البصريونَ تقديمَه عَلَى المُبْتَدَأ؛ لئلَّا يَلْتَبِسَ المُبْتَدَأُ بالفَاعِلِ، فلا يقولونَ: (ضَرَبَ زيدٌ) عَلَى أن يَكُونَ فِي ضرَبَ ضَمِيرٌ مستترٌ، وجملتُه خبرٌ مُقَدَّمٌ، لكِنْ أجازوا تقديمَ معمولِ هَذَا الخَبَرِ عَلَى مبتدئِه فِي نحوِ: (عمرٌو ضَرَبَ زيدًا) فيقولون: (زيدًا عمرٌو ضَرَبَ).
الموضِعُ الثاني: خَبَرُ إنَّ ـ إنْ لم يَكُنْ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ـ لم يُجِيزُوا تقديمَه عَلَى اسمِها، فلا يقولونَ: (إنَّ جالسٌ زيدًا)، وأجازوا تقديمَ معمولِهِ عَلَى الاسمِ، فيقولون: (إنَّ عندكَ زيدًا جالسٌ).
الموضِعُ الثالثُ: الفعلُ المنفيُّ بلم أو لنْ ـ نحوُ: (لم أَضْرِبْ، ولنْ أَضْرِبَ) ـ لم يُجِيزُوا تقديمَه عَلَى النفيِ، وأجازوا تقديمَ معمولِه عليه، نحوُ: (زيدًا لنْ أَضْرِبَ، وعَمْرًا لم أُصَاحِبْ).
الموضِعُ الرابعُ: الفعلُ الواقعُ بعدَ إمَّا الشرطيَّةِ لم يُجِيزُوا إيلاءَهُ لإمَّا، وأجازوا إيلاءَ معمولِه لها، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩].
والغَرَضُ من القاعدةِ التي أَصْلُها هَذَا المستنَدُ: أنَّ الغالبَ والكثيرَ والأَصْلَ هو أَلَّا يَتَقَدَّمَ المعمولُ إلَّا حَيْثُ يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ العامِلُ فيه، فلا يَضُرُّ أنْ يجوزَ تقديمُ المعمولِ فِي بعضِ الأبوابِ لنُكْتَةٍ خاصَّةٍ بِهِ حَيْثُ لا يَتَقَدَّمَ عاملُه، ولكلِّ موضعٍ من المواضعِ الأربعةِ نُكتةٌ لا تَتَّسِعُ هذه العُجَالَةُ لِشَرْحِها (م).

(١) فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضًا فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين، وقيل: لنقصانها عنها بتجردها من الحدث. قال المحققون كالرضى؛ أي: من الحدث = [وجه التمام والنقصان]

أحدُهما: ما يكونُ تامًّا وناقصًا.

والثاني: ما لا يكونُ إلَّا ناقصًا، والمرادُ بالتامِّ ما يَكْتَفِي بمرفوعِه، وبالناقِصِ ما[١] لا يَكْتَفِي بمرفوعِه؛ بل يَحْتَاجُ معَه إلى منصوبٍ[٢]، وكلُّ هذه الأفعالِ يَجُوزُ أنْ تُسْتَعْمَلَ تامَّةً إلَّا (فَتِئَ) و(زالَ) التي مضارِعُها يَزَالُ، لا التي مُضَارِعُها يَزُولُ؛ فإنَّها تامَّةٌ، نحوُ: (زالَتِ الشمسُ)، و(ليسَ)؛ فإنَّها لا تُسْتَعْمَلُ[٣] إلَّا ناقصةً[٤].

= المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى (ليس) وحدثُها الانتفاء، فإذا قلت: كان زيد قائمًا أو ليس قائمًا فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام، وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف.

وقيل: لا تدل على الحدث أصلًا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعاني المسند في باب كان هو الخبر وكان قيد له، ولقول المنطقيين إن كان رابطه يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندي فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث اللَّهُمَّ إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها، ثم رأيته مسطورًا، لكن يَرُدُّ الإنكارَ:

وكـونـك إيـاه عـلـيـك يـسـيـر

إلا أن يدعي أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله؛ أي: المذكور قبل من البذل والحلم، على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول.

واعلم أن أقرب ما قيل في لأضربنه كائنًا ما كان أن (ما) نكرة خبر كائنًا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أي لأضربنه حالة كونه كائنًا شيئًا كان؛ أي: كائنًا أي شيء وجد؛ قاله الصبان (١/ ١٣٥).

(١) في (ص): «بما».

(٢) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «المنصوب».

(٣) في (ص)، (ح): «تكون»، وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كذلك.

[المعاني التي تتأتى بها كان وأخواتها تامّةً]

(٤) وتتم كان بأن يراد بها معنى ثبت، **وثبوت كل شيء بحسبه**، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه. وتارة يعبر عنه بحَدَث، كقوله:

إذا كـان الـشـتـاءُ فـأَدْفِـئـونـي ... فـإنّ الـشـيـخَ يُـهـرِمـه الـشـتـاءُ =

[أمثلة لمجيء هذه الأفعال تامة]

ومثالُ التامِّ قولُه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[١] [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: إنْ[٢] وُجِدَ ذو عُسْرَةٍ، وقولُه تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقولُه تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].

= وتارة يعبر عنه بحضر كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتارة يعبر عنه بقدر أو وَقَع نحو: ما شاء الله كان.

وتتم (كان) أيضًا بأن يراد بها معنى (كفل)، فتتعدى بـ(على)، ومصدرها كِيانة.

وتتم (كان) أيضًا مرادًا بها معنى (غزل)، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسي.

وتتم (توالي كان) الثلاث وهن: أضحى وأصبح وأمسى، بأن يراد بهن الدخول في الضحى والصباح والمُسْي، كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧﴾ [الروم: ١٧]، وكقول الشاعر:

ومِنْ فَعَلاتي أنني أُحْسِنُ القِرَى ... إذا الليلةُ الشهباءُ أَضْحَى جليدها

وتتم (ظل) بأن يراد بها معنى (دام) أو (طال).

وتتم (بات) في قولهم: (بات بالقوم)، أو (بات القومَ إذا نزل بهم ليلًا)، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها.

وتتم (صار) بأن يراد بها معنى (رجع) فتتعدى بـ(إلى)، أو معنى (ضم) أو (قطع) فتتعدى بنفسها إلى مفعول واحد.

وتتم (دام) بأن يراد بها معنى (بقي)، كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧، ١٠٨] أو (سكن)، ومنه الحديث [«مسند أحمد» (١٠٣٨٥)]: (نَهى أن يُبال في الماء الدائم)؛ أي: الساكن.

وتتم (برح) بأن يراد بها معنى (ذهب)، أو معنى (ظهر)، وقد فسر قولهم: (برح الخفاء)، بالوجهين.

وتتم (وَنِيَ) بأن يراد بها معنى (فتر)، وهو أشهر من استعمالها بمعنى (دام) الناقصة [كذا! وهي إنما تأتي بمعنى (زال) وأخواتها].

وتتم (انفك) بأن تكون مطاوع (فك الخاتم) وغيره إذا فصله، والأسير إذا خلصه. «شرح التسهيل» (١/ ٣٤٢).

(١) بعدها في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

(٢) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «وإن».

[أحكام معمول الخبر] [ص] [١٥٢] ولا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ(١)

[ش] يعني: أنه لا [يَجُوزُ أنْ](٢) يَلِيَ (كانَ) وأَخَوَاتِها معمولُ خبرِها الذي ليسَ بظرفٍ ولا (جارٍّ ومجرورٍ)(٣)، [وهذا يَشْمَلُ حالَيْنِ:

أحدُهما](٤): أنْ يَتَقَدَّمَ (معمولُ الخبرِ)(٥) [وحدَه على الاسمِ](٦)، ويكونَ الخبرُ مؤخَّرًا عن الاسمِ، نحوُ: (كانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا)، وهذه مُمْتَنِعَةٌ عندَ البَصْرِيِّينَ، وأَجَازَهَا الكُوفِيُّونَ(٧).

الثاني: أنْ يَتَقَدَّمَ المعمولُ والخبرُ على الاسمِ، ويَتَقَدَّمَ المعمولُ على الخبرِ، نحوُ: (كانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ)، وهي مُمْتَنِعَةٌ عندَ سِيبَوَيْهِ(٨)، وأَجَازَهَا بعضُ البَصريِّينَ(٩)، ويَخْرُجُ(١٠) من كلامِه أنه إذا تَقَدَّمَ الخبرُ

---

(١) (م) **تَقْدِيرُهُ**: فإنَّه يَلِيهِ، وهذه الجُمْلَةُ كلُّها فِي موضِعِ الاستثناءِ مِن مُسْتَثْنًى منه محذوفٍ، وَهوَ عمومُ الأوقاتِ، وكأنه قالَ: لا يلي معمولَ الخَبرِ العاملُ فِي وقتٍ مَا من الأوقاتِ إلَّا فِي وقتِ مجيئِه ظرفًا أو حرفَ جرٍّ (م).

(٢) ليس في (ك)، (ع).

(٣) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «مجرور».

(٤) في (ص)، (ح): «ودخل تحت هذا مسألتان: إحداهما». وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كذلك.

(٥) في (ص)، (ح): «المعمول».

(٦) ليس في (س) (ك)، لكنه كتبها بحاشية (س).

(٧) لأن معمول معمولها في معنى معمولها.
انظر: «الأصول» (١/ ٨٦ ـ ٨٩)، و«المسائل البصريات» (١/ ٤٣٤)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٦٧)، و«المقرب» (١/ ٩٧)، و«شرح ابن الناظم» (ص٩٩)، و«التذييل» (٤/ ١٨١).

(٨) انظر: «الكتاب» (١/ ٧٠ ـ ٧١).

(٩) كابن السراج في «الأصول» (١/ ٨٨).
قال ابن عصفور في «شرح الجمل» (١/ ٣٩٣): «والذي يجيز حجته أنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذًا إنّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح».
تعقبه أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٣٩) بقوله: «وليس بصحيح لأنه ليس مسموعًا من لسانهم، وإنما أجازها من أجازها بالقياس».

(١٠) في (ص)، (ح): «وخرج».

والمعمولُ على الاسمِ وقُدِّمَ[١] الخبرُ على المعمولِ جَازَتِ المسألةُ[٢][٣]؛ لأنَّه لم يَلِ[٤] (كانَ) معمولُ خَبَرِها، فتقولُ[٥]: (كانَ آكِلًا طَعَامَكَ زيدٌ)، [ولا يَمْنَعُها البَصْرِيُّونَ][٦][٧].

فإنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جازَ إيلاؤُه (كانَ) عندَ

---

(١) في (ص): «وتقدم».

(٢) رسمت في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «المسئلة».

(٣) أي: اتفاقًا، كتقديم المعمول على الفعلِ؛ نحو: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ۝١٧٧﴾ [الأعراف: ١٧٧].

(٤) رسمها في (ع): «يلي»، بإشباع الياء. (٥) في (ص)، (ح): «نحو».

(٦) في (ص)، (ح)، (ع): «وهذا مذهب البصريين».

(٧) وهذه التراكيب التي تتصور في نحو: (كان زيد آكلًا طعامك)، ملخصة من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير:

[تراكيب ابن شقير في (كان زيد آكلًا طعامك)]

كان آكلًا طعامك زيد، آكلًا طعامك كان زيد، كان زيد طعامك آكلًا، طعامك كان زيد آكلًا، طعامك كان آكلًا زيد، كان آكلًا زيد طعامك، زيد كان آكلًا طعامك، زيد آكلًا طعامك كان، كل هذا جائز من كل قول.

كان طعامك آكلًا زيد، كان طعامك زيد آكلًا، جائزتان من نقل الكوفيين، وخطأ من قول البصريين.

آكلًا كان زيد طعامك، زيد آكلًا كان طعامك، آكلًا زيد كان طعامك؛ الثلاث جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي.

طعامك آكلًا كان زيد، زيد طعامك آكلًا كان، طعامك آكلًا زيد كان، كل هذه الثلاث جائزة من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء.

طعامك زيد آكلًا كان جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين.

آكلًا كان طعامك زيد، خطأ من كل قول.

انتهت تراكيب ابن شقير، وفيها كان طعامك آكلًا زيد، وأنها خطأ من قول البصريين، وقد أجازها ابن السراج، والفارسي، وتبعهما أبو بكر بن طلحة، وابن عصفور.

«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١٧٣)، وانظر: «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٥٢)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢٣٧)، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٢٤١).

البصريينَ والكُوفِيِّينَ(١)، نحوُ: (كانَ عندَكَ زيدٌ مُقِيمًا، وكانَ فيكَ زيدٌ راغبًا)(٢). (والله أعلم)(٣).

[تأويل ما خالف قاعدة المعمول]

[ص] **[١٥٣] ومُضْمَرَ الشَّأْنِ اسمًا انْوِ إنْ وَقَعْ ... مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ(٤)**

[ش] يعني: أنه إن(٥) وَرَدَ مِن لسانِ العربِ ما ظَاهِرُه أنه وَلِيَ (كانَ) وأَخَوَاتِها معمولُ خبرِها فأَوِّلْهُ على أنَّ (في كانَ)(٦) [ضميرًا مستترًا هو(٧)](٨) ضميرُ الشأنِ(٩)؛ وذلك نحوُ قولِهِ(١٠):

٦٧ - قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا(١١)

---

(١) انظر: «الأصول» لابن السراج (١/ ٨٦، ٨٧)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٦٨)، و«توضيح المقاصد» (١/ ٣٠٤).
قال ابن أبي الربيع: «ولا أعلم في جَوازِه خلافًا».
«المقاصد الشافية» (٢/ ١٩٣).

(٢) فأما استجازتهم الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف نحو: (كان فيك زيد راغبًا)، وامتناعهم من هذا الفصل بالمفعول، فلأن الظرف قد اتسع في الفصل به ما لم يتسع بغيره؛ ألا ترى أنهم قد فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، وفصلوا به بين (إن) واسمها، وبين (كم) ومميزها في قوله:
عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مضَى ... ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا
فكما فصلوا به في هذه المواضع التي لم يفصل فيها بغيره، كذلك فصلوا بين الفعل وفاعله إذا كان مفعول مفعوله. «المسائل الحلبيات» (ص: ٢٥٨).

(٣) من (ك).

(٤) (م) **تقديرُ البيتِ**: وانْوِ مُضْمَرَ الشأنِ حالَ كونِه اسمًا لكانَ إنْ وَقَعَ فِي بعضِ الكلامِ مَا يُوهِمُ الأمرَ الَّذِي تَبَيَّنَ امتناعُه، وَهوَ إيلاءُ كَانَ معمولَ خبرِها (م).

(٥) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع)، وفي سائرها: «إذا».

(٦) في (ك): «كان في»، ووضع عليها علامة الإبدال.

(٧) في (س): «وهو».

(٨) ليس في (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٩) اعترض الكوفيون هذا بما سيأتي في حاشية (م) على البيت الآتي من شعر الفرزدق، وهنالك تجد توجيه الاعتراض عند البصريين.

(١٠) هو: الفرزدق في «ديوانه» (ص١٦٢).

(١١) (م) (كانَ) فعلٌ مَاضٍ ناقصٌ، (إِيَّاهُمْ) إيَّا: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ عَلَى عاملِه، وَهوَ عَوَّدَ، =

= وسَتَعْرِفُ مَا فيه، وقولُه: (**عَطِيَّةُ**) اسمُ كانَ، (عَوَّدَا): فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ، لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ، والألفُ للإطلاقِ، والفَاعِلُ ضَمِيرٌ مستترٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ عَلَى عَطِيَّةُ، وجملةُ الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ (كانَ).

وهذا الإعرابُ إنما هو بحَسَبِ الظاهرِ، وَهوَ الَّذِي يُعْرِبُ الكُوفِيُّونَ البيتَ عليه ويَسْتَدِلُّونَ به، وَهوَ إعرابٌ غيرُ مَرْضِيٍّ عندَ جَمْهَرَةِ علماءِ النحوِ من البصريينَ، وسَتَعْرِفُ الإعرابَ المقبولَ عندَهم عندَ بيانِ الاستشهادِ بالبيتِ.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عطيَّةُ عَوَّدَا**)؛ حَيْثُ إنَّ ظاهِرَه يُوهِمُ أنَّ الشاعرَ قد قَدَّمَ معمولَ خبرِ كانَ، وَهوَ (إيَّاهم) عَلَى اسمِها، وَهوَ (عَطِيَّةُ) معَ تأخيرِ الخَبَرِ، وَهوَ جملةُ (عَوَّدَا) عن الاسمِ أَيْضًا، فلَزِمَ أنْ يَقَعَ معمولُ الخَبَرِ بعدَ الفِعْلِ ويَلِيَهُ، هَذَا هو ظاهرُ البيتِ.

والقولُ بجوازِ هَذَا الظاهرِ هو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، وهم يُعْرِبُونَ البيتَ عَلَى الوجهِ غيرِ المَرضيِّ الَّذِي ذَكَرْنَاه فِي الإعرابِ، والبصريونَ يَأْبَوْنَ ذلك، ويَمْنَعُون أنْ يَكُونَ (عَطِيَّةُ) اسمَ كانَ، ولهم فِي البيتِ ثلاثةُ توجيهاتٍ:

أحدُها: وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ العلَّامَةُ تَبَعًا للمصنِّفِ: أنَّ اسمَ كَانَ ضميرُ الشأنِ، وقولُه: (**عَطِيَّةُ**) مُبْتَدَأٌ، وجملةُ (عَوَّدَا) فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَأ، وإيَّاهم مَفْعُولٌ بِهِ لعَوَّدَ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ كانَ، فلم يَتَقَدَّمْ معمولُ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ؛ لأنَّ اسمَ كَانَ مضمَرٌ عَقِبَ (كانَ) نفسِها، فهو الَّذِي وَلِيَها، و(إيَّاهم) معمولٌ لخبرِ مُبْتَدَأٍ، وَعَلَى هَذَا ليسَ فِي البيتِ معمولٌ لخبرِ كانَ.

والتوجيهُ الثاني: أنَّ (كانَ) فِي البيتِ زائدةٌ، و(عَطِيَّةُ عَوَّدَا) مُبْتَدَأٌ وخَبَرٌ، وجملةُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صلةُ الموصولِ، وَهوَ (ما)؛ أي: بالذي عطيَّةُ عَوَّدَهُمُوهُ.

والثالثُ: أنَّ اسمَ (كانَ) ضَمِيرٌ مستترٌ يعُودُ عَلَى (ما) الموصولةِ، وجملةُ عطيَّةُ عَوَّدَ من المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ كانَ، وجملةُ كَانَ ومعمولَيْها لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ.

والعائدُ ـ عَلَى هَذَا التوجيهِ والذي قبلَه ـ محذوفٌ تَقْدِيرُهُ هنا: بما كَانَ عطيَّةُ عَوَّدَهُمُوهُ.

ومنهم مَن يقولُ: هَذَا البيتُ من الضروراتِ التي تُباحُ للشاعرِ، ولا يجوزُ لأحدٍ من المتكلِّمينَ أنْ يَقِيسَ فِي كلامِه عليها.

قالَ المُحَقِّقُونَ من العلماءِ: والقولُ بالضرورةِ مُتَعَيِّنٌ فِي قَوْلِ الشاعرِ، ولم نَقِفْ عَلَى اسمِه: =

فهذا ظاهرُه أنه مثلُ (كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلًا)[(١)]، [[(ويَتَخرَّجُ على أنَّ في (كانَ) ضميرًا مستترًا هو ضميرُ الشأنِ، (*)[(٢)] وهو اسمُ كانَ)[(٣)].

وممَّا[(٤)] ظاهرُه أنه مثلُ (كانَ طعامَكَ آكلًا زيدٌ) (قولُه[(٥)]:

٦٨ - **فأَصْبَحُوا[(٦)] وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ[(٧)]**

= **باتَتْ فُؤَادِيَ ذاتُ الخَالِ سَالِبَةً فالعَيْشُ إنْ حُمَّ لي عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ**

فذاتُ الخالِ: اسمُ باتَ، وسالبةً: خبرُه، وفيه ضَمِيرٌ مستترٌ هو فَاعِلُه يعُودُ عَلَى ذاتُ الخالِ، وفؤادي: مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى عاملِه الَّذِي هو قَوْلُهُ: سالبةً. وزَعَمُوا أَنَّهُ لا يُمْكِنُ فِي هَذَا البيتِ أنْ يَجْرِيَ عَلَى إحدَى التوجيهاتِ السابقةِ، ومثلُه قولُ الآخَرِ:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِيًا لقدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيبُ: اسمُ كانَ، ومُغْرِيًا: خبرُه، وفيه ضَمِيرٌ مستترٌ يعُودُ عَلَى الشيبُ هو فَاعِلُه، وسلمَى مَفْعُولٌ بِهِ لمُغْرِيًا تَقَدَّمَ عَلَى اسمِ كانَ، ولا تَتَأَتَّى فيها التوجيهاتُ السابقةُ.

ومن العلماءِ مَن خَرَّجَ هذين البيتَيْنِ تخريجًا عَجِيبًا، فزَعَمَ أنَّ (فُؤَادِيَ) مُنادًى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ، وكذلك سَلْمَى، وَكَانَ الشاعرَ قد قالَ: باتَتْ يا فُؤَادِي ذاتُ الخالِ سالبةً إِيَّاكَ، ولَئِنْ كَانَ يا سَلْمَى الشيبُ مُغْرِيًا إِيَّاكِ بالصدِّ، وجملةُ النداءِ فِي البيتَيْنِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ معترضةً بينَ العَامِلِ ومعمولِيْهِ (م).

(١) أي: في أن المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخرًا عنه، وأما في البيت الثاني فالمعمول، والخبر معًا مقدمان على الاسم. خضري (١/ ١١٤).

(٢) (*) من هنا سقط في (ك) إلى العلامة المماثلة؛ انتقال نظر (*).

(٣) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ح). (٤) في (ص)، (ع): «وما».

(٥) هو: حميد بن ثور كما في «الكتاب» (١/ ٧٠)، و«الأزمنة والأمكنة» ٢/ ٣١٧)، و«شرح أبيات سيبويه» (١/ ٢٤٢)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٦٢٩)، و«أمالي ابن الحاجب» (ص٦٥٦).

(٦) في (ح): «وقوله: وأصبحوا».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وليسَ كلَّ النَوَى تُلْقِي المساكِينُ**)، ولكي يَتَّضِحَ أمرُ الاستشهادِ بهذا البيتِ تمامَ الاتضاح نُبَيِّنُ لكَ أَوَّلًا أَنَّهُ يُرْوَى برفعِ كلُّ وبنصبِه، ويُرْوَى: (يُلْقِي المساكينُ) بياءِ المضارعةِ، كَمَا يُرْوَى: (تُلْقِي المساكينُ) بالتاءِ، فهذه أربعُ رواياتٍ: =

= أَمَّا روايةُ رَفْعِ (كلُّ)، سواءٌ أكانَتْ: (وَلَيْسَ كلُّ النوَى يُلْقِي المساكِينُ) بياءِ المضارعةِ أم كانَتْ: (وليسَ كلُّ النوَى تُلْقِي المساكينُ) بالتاءِ، فليسَ فعلٌ مَاضٍ ناقصٌ، وكلٌّ: اسمُ ليسَ، وكلُّ مُضَافٌ والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، ويُلْقِي أو تُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، والمساكينُ فَاعِلُه، وجملةُ الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ، ولا شاهدَ فِي هَذَا البيتِ عَلَى هاتيْن الروايتيْنِ لِمَا نحنُ فيه، وليسَ فيه إيهامٌ لأمرٍ غيرِ جائزٍ، غيرَ أنَّ الكلامَ يَحْتَاجُ إِلَى تقديمِ ضميرٍ يَرْبُطُ جملةَ خبرِ ليسَ باسمِها، وأصلُ الكلامِ: وليسَ كلُّ النَّوَى يُلْقِيه المساكينُ، أو تُلْقِيهِ المساكينُ.

فإنْ قلتَ: كيفَ جازَ أنْ يُرْوَى (تُلْقِيهِ المساكينُ) بتأنيثِ الفعلِ، معَ أنَّ فاعلَه مذكَّرٌ؛ إذِ المساكينُ جَمْعُ مِسْكِينٍ؟

[جوازالتذكير والتأنيث في جمع التكسير]

فالجوابُ عن ذلك: أنَّ المساكينَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وجَمْعُ التكسيرِ يجوزُ فِي فعلِه التذكيرُ والتأنيثُ بإجماعِ النُّحاةِ؛ بَصْرِيِّهم وكُوفِيِّهم، سواءٌ أكانَ مفردُ جَمْعِ التكسيرِ مذكَّرًا أم كَانَ مفردُه مؤنثًا، ومِن وُرُودِ فِعْلِه مؤنثًا، معَ أنَّ مفردَه مذكَّرٌ ـ قولُ اللهِ تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]؛ فإنَّ مفردَ الأعرابِ أَعْرَابِيٌّ.

وأمَّا روايةُ نصبِ كلَّ، والفعلُ (يُلْقِي) بياءِ المضارعةِ، فليسَ: فعلٌ مَاضٍ ناقِصٌ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وكلَّ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِيُلْقِي، وكلَّ مُضَافٌ والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، ويُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، والمساكينُ: فَاعِلُه، والجُمْلَةُ مِن الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ، ولا يجوزُ فِي البيتِ عَلَى هذه الروايةِ غيرُ هَذَا الوجهِ من الإعرابِ.

نَعْنِي: أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: المساكينُ اسمَ ليسَ مُؤَخَّرًا، ويُلْقِي فعلًا مضارعًا فَاعِلُه ضَمِيرٌ مستترٌ يعُودُ إِلَى المساكينُ، وجملةُ يلقي وفَاعِلُه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ تَقَدَّمَ عَلَى اسمِها، لا يجوزُ ذَلِكَ بَتَّةً.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ المضارعُ مسندًا إِلَى ضميرٍ مستترٍ يعُودُ إِلَى المساكينُ إذا رُوِيَ البيتُ: (وليسَ كلَّ النوَى يُلْقِي المساكينُ) بنصبِّ كلَّ؟

فالجوابُ: أنْ نُنَبِّهَكَ إِلَى أنَّ الفعلَ المسنَدَ إِلَى ضميرٍ يعُودُ إِلَى جَمْعِ التكسيرِ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ كفعلِ الواحدِ المذكَّرِ، فأنتَ لا تقولُ: الأعرابُ قالَ، ولا تقولُ: المساكينُ يُلْقِي، وإنما يجوزُ فيه حينَئذٍ أنْ يَكُونَ ضميرَ الجماعةِ: فتقولُ: الأعرابُ قالُوا، وتقولُ: المساكينُ يُلْقُونَ، ويَجوزُ فيه أنْ يَكُونَ مثلَ فعلِ الواحدِ المؤنَّثِ، فتقولُ: الأعرابُ قالَتْ، أو تقولُ: المساكينُ أَلْقَتْ أو تُلْقِي، وكذا إذا تَقَدَّمَ الفعلُ =

= وأُسْنِدَ إِلَى ضميرِ جَمْعِ التكسيرِ المُؤَخَّرِ عنه يَجِبُ أنْ تقولَ: يُلْقُونَ المساكينُ، أو تقولَ: تُلْقُونَ المساكينُ، أو تقولَ: تُلْقِي المساكينُ، فلَمَّا لم يَقُلْ شيئًا من ذلك عَلِمْنَا أنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى الاسمِ الظاهرِ بعدَه.

وأما روايةُ نصبِ (كُلَّ)، والفعلُ (تُلْقِي) بالتاءِ الفوقيَّةِ فالكُوفِيُّونَ يُعْرِبُونَها هكذا: كلَّ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لتُلْقِي، وكلَّ مُضَافٌ والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وتُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مستترٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ يعُودُ إِلَى المساكينُ، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ وفَاعِلِه المستَتِرِ فيه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ تَقَدَّمَ عَلَى اسمِه، والمساكينُ: اسمُ ليسَ تأخَّرَ عن خبرِه، ويَسْتَدِلُّ الكُوفِيُّونَ بهذا البيتِ ـ عَلَى هَذَا الإعرابِ ـ عَلَى أَنَّهُ يجوزُ أنْ يَقَعَ بعدَ ليسَ وأَخَوَاتِها معمولُ خبرِها إذا كَانَ خبرُها مُقَدَّمًا عَلَى اسمِها، كَمَا فِي البيتِ.

والبصريُّونَ يقولونَ: إنَّ هَذَا الإعرابَ غيرُ لازمٍ فِي هَذَا البيتِ؛ وَعَلَى هَذَا لا يَكُونُ البيتُ دليلًا عَلَى مَا زَعَمْتُمْ، والإعرابُ الَّذِي نَرَاهُ هو أنْ يَكُونَ ليسَ فعلًا ماضيًا ناقصًا، واسمُه ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وكلَّ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِتُلْقِي، والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وتُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، والمساكينُ: فَاعِلُه، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ، والتقديرُ: وليسَ (هو؛ أي: الحالُ والشأنُ)، كلَّ النوى تُلْقِي المساكينُ، فلم يَقَعْ بعدَ ليسَ معمولُ خبرِها عندَ التحقيقِ؛ بل الواقِعُ بعدَها هو اسمُها المحذوفُ ومَوْضِعُه بعدَها.

[إنكار العيني على ابن الناظم]

وإذا عَلِمْتَ هَذَا فاعْلَمْ أنَّ ابنَ الناظِمِ قدِ اسْتَشْهَدَ بهذا البيتِ لمذهبِ الكُوفِيِّينَ عَلَى الوجهِ الَّذِي ذَكَرْناه عنهم من الإعرابِ [«شرح ابن الناظم» (ص٩٩)]، فأَنْكَرَ العَيْنِيُّ عليه ذلك [«المقاصد النحوية» (٢/ ٦٣٠)].

وقالَ: وهذا وَهْمٌ منه؛ لأنَّه لو كَانَ المساكينُ اسمَ ليسَ لقالَ: (يُلْقُونَ المساكينُ) كَمَا تقولُ: قاموا الزيدونَ، عَلَى أن الجملةَ من الفِعْلِ وفَاعِلِه خبرٌ مُقَدَّمٌ، والاسمَ بعدَها مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، والبيتُ لم يُرْوَ إِلَّا: (يُلْقِي المساكينُ) بالياءِ التحتيَّةِ، واسمُ ليسَ فِي هَذَا البيتِ ضميرُ الشأنِ عندَ الكُوفِيِّينَ والبصريِّين. اهـ كلامُه بحروفِه.

والعبدُ الضعيفُ غَفَرَ اللهُ لَهُ ولوالديْهِ يَرَى أنَّ فِي كلامِ العَيْنِيِّ هَذَا تَحَامُلًا عَلَى ابنِ الناظمِ لا يُقِرُّه الإنصافُ، وأنَّ فيه خَلَلًا مِن عِدَّةِ وجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ قولَه: (والبيتُ لم يُرْوَ إِلَّا: يُلْقِي المساكينُ، بالياءِ التحتيَّةِ) غيرُ صحيحٍ؛ فقد عَلِمْتَ أَنَّهُ يُرْوَى بالياءِ التحتيَّةِ والتاءِ الفوقيَّةِ، وهذه عبارةُ الشارحِ العلَّامَةِ تُنَادِي بأنه قد رُوِيَ بالتاءِ، وأن الاستشهادَ بالبيتِ لمذهَبِ الكُوفِيِّينَ إنما =

إذا قُرِئَ[١] بالتاءِ المثنَّاةِ مِن فوقُ فيَخْرُجُ البيتانِ على إضمارِ الشأنِ (*)[٢].

والتقديرُ [في الأوَّلِ[٣]][٤]: بما كانَ هو؛ أي: الشأنُ، (فضميرُ

= يَتَّجِهُ عَلَى روايةِ التاءِ، فكانَ عليه أنْ يُمْسِكَ عن تَخْطِئَتِه فِي الروايةِ؛ لأنَّ الروايةَ تَرْجِعُ إِلَى الحفظِ، لا إِلَى العقلِ، ولا شكَّ أنَّهُ اطَّلَعَ عَلَى كلامِ شارِحِنَا؛ لأنَّه شَرَحَ شَوَاهِدَه.

الثاني: فِي قولِه: (ولو كَانَ المساكينُ اسمَ ليسَ لقالَ: يُلْقُونَ المساكينُ)، ليسَ بصوابٍ؛ إذ لا يَلْزَمُ عَلَى كونِ المساكينُ اسمَ ليسَ أنْ يقولَ الشاعرُ: يُلْقُونَ المساكينُ؛ بل يجوزُ له أنْ يقولَ ذلك، وَإِنْ يقولَ: تُلْقِي المساكينُ؛ كَمَا بَيَّنَّا لكَ، وقد قالَ العبارةَ الثانيةَ عَلَى روايةِ الجماعةِ من أثباتِ العلماءِ.

الثالثُ: أنَّ تنظيرَه بقَوْلِهِ: (كما تقولُ: قاموا الزيدونَ، عَلَى أن الجملةَ خبرٌ مُقَدَّمٌ، والاسمَ بعدَها مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ) ليسَ تنظيرًا صحيحًا؛ لأنَّ الاسمَ فِي الكلامِ الَّذِي نَظَّرَ بِهِ جَمْعُ مذكَّرٍ سالِمٌ، ومذهَبُ البصريينَ أَنَّهُ لا يجوزُ فِي فعلِه إِلَّا التذكيرُ، فلم يَتِمَّ له التنظيرُ. واللهُ يَغْفِرُ لنا وله.

[خلاصة ما تقدم في البيت]

ومِن مجموعِ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَه من الكلامِ عَلَى هَذَا البيتِ تَتَبَيَّنُ لكَ خمسةُ أمورٍ:

الأوَّلُ: أنَّ ثلاثَ رواياتٍ لا يجوزُ عَلَى كلِّ روايةٍ منها فِي البيتِ إِلَّا وجهٌ واحدٌ من وجوهِ الإعرابِ.

الثاني: أنَّهُ لا شاهدَ فِي البيتِ لمذهَبِ الكُوفِيِّينَ عَلَى كلِّ روايةٍ من هذه الرواياتِ الثلاثِ.

الثالثُ: أن استشهادَ الكُوفِيِّينَ بالبيتِ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لا يجوزُ إِلَّا عَلَى الروايةِ الرابعةِ، وَهِيَ: (وليسَ كلَّ النوَى تُلْقِي المساكينُ).

الرابعُ: أنَّ البيتَ يَحْتَمِلُ عَلَى الروايةِ الرابعةِ وَجهًا من الإعرابِ غيرَ مَا أَعْرَبَه عليه الكُوفِيُّونَ.

الخامِسُ: أنَّ استدلالَ الكُوفِيِّينَ بالبيتِ لم يَتِمَّ؛ لأنَّ الدليلَ متى تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الاحتمالُ سَقَطَ بِهِ الاستدلالُ، وأنتَ خبيرٌ أنَّ الاستدلالَ والاستشهادَ غيرُ التمثيلِ (م).

(١) في (س)، (ص)، (ع): «قرئ تلقى».

(٢) ما بين العلامتين (* *) ساقط في (ك)، انتقال نظر.

(٣) في (س): «البيت الأول». (٤) ليس في (ك).

الشأنِ[1] اسمُ كانَ]][2][3]، وعَطِيَّةُ مبتدأٌ، وعَوَّدَ خبرٌ، وإيَّاهم مفعولُ عَوَّدَ، والجملةُ من المبتدأِ وخبرِه خبرُ كانَ، فلم يَفْصِلْ بينَ كانَ واسمِها معمولُ الخبرِ؛ لأنَّ اسمَها مُضْمَرٌ قبلَ المعمولِ[4].

[والتقديرُ في البيتِ الثانِي: وليسَ هو؛ أي: الشأنُ، فضميرُ الشأنِ اسمُ ليسَ[5]، وكلَّ النَّوَى (منصوبٌ بتُلْقِي)[6]، وتُلْقِي المساكينُ فعلٌ وفاعلٌ، والمجموعُ[7] خبرُ ليسَ. هذا بعضُ ما قِيلَ في البيتَيْنِ][8]. (والله أعلم)[9]

[زيادة (كان)] [ص] [١٥٤] وقد[10] تُزادُ (كانَ) في حَشْوٍ[11]؛ كـ(مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا!)

---

(١) ليس في (س).

(٢) كتب ما بين المعكوفين المزدوجين في حاشية (س)، وبعده صحّ.

(٣) أي: وجملته صلة ما، والعائد محذوف؛ أي: عودهم به.

(٤) كتب في حاشية (ع) ما نصه: «وأكثر ما يستعمل بلفظ الماضي وشذ بلفظ المضارع».

(٥) أي: لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم، ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدإ والخبر، قال «الخضري»: ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي في أفعاله المقاربة ما يؤيده. خضري (١/ ١١٤).

(٦) في (ص)، (ح): «مفعول ليلقى»، وفي (ع): «مفعول لتلقى».

(٧) ليس في (ص)، (ح)، (ع).

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، لكن كتب بحاشية (س)، وبعدها صح.

(٩) من (ص).

[تزاد كان في الكلام بقلة] (١٠) فيه إشارة إلى قلّة وجود الزيادة فيها لكن لما لا ينافي القياس؛ إذ قال: **(وَقَدْ تُزَادُ)**. وهذه العبارة (يطلقها) مريدًا بها القياسَ على قلّةٍ وضعفٍ، كما قال في الضمائر:

وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا ... مَعَ اخْتِلَافٍ مَا

وقال في الابتداء:

.... وَقَدْ يَجُوزُ نَحْو فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

ومواضع كثيرةٌ من هذا النوع.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٠١).

[المراد بحشو الكلام] (١١) حشْو الكلام: أثناؤه ووسطُه، فهذا عنده من شرط الزيادة، فإذًا لا تزاد في أول =

كانَ على ثلاثةِ[1] أقسامٍ: **أحدُها**: الناقِصَةُ، **والثانِي**: التامَّةُ، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُهما، **والثالِثُ**: الزَّائدةُ[2]، وهي المقصودةُ بِهذا البيتِ، وقد ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ[3] أنها تُزادُ بينَ الشيئيْنِ المتلازميْنِ[4]؛ كالمبتدأِ وخبرِه،

= الكلام ولا في آخره. أما أوله فإنه محل الاعتماد، وتقديمُ الشيّءِ دليلٌ على الاعتناءِ به، وكان ملغاة في الحكم فلا يصحُّ التقديمُ مع الزيادة، كما لم يصحّ إلغاء ظَنّ وأخواتها مع التقديم، وأما آخر الكلام فإنه معدومُ الاستعمال أيضًا، ولأن الزيادةَ على خلافِ الأصل، فلا تستباحُ في غير مواضعها المعتادة.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٠٠).

(١) ترسم في (ع) ـ على الرسم القديم: «ثلثة».

(٢) أي: أنَّها تجيءُ غير عاملةٍ في معمول، فكأنها ملغاةٌ.

[معنى مجيء (كان) زائدة] وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتَّةَ؛ بل أنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي، ولذلك كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، لكونه سلب الدلالة على المضي، نحو: ما كان أحسن زيدًا، فـ(كان) زائدة بين المبتدأ وخبره.

(٣) فِي «شرح الجمل» (١/ ٤١١).

(٤) وزيادتها أنها «لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئًا أصلًا كما هو مذهب الفارسي والمحققين، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا، ومعنى زيادتها على هذا [المذهب الثاني] عدم اختلال المعنى بسقوطها.

فكان زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة، وعلى الثاني تامة.

فقول المصنف: وقد تزاد كان؛ أي: لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه.

ثم هي **باقية على دلالتها على الزمان الماضي** على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي.

وقال الرضي: لا بل هي لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضي كما في نحو: ما كان أحسن زيدًا كالزائدة لا زائدة حقيقة، وتبعه حفيد الموضح، وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز.

وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضي كما كان أصح إلخ.

ولا تدل على الحدث اتفاقًا على ما أفاده البعض وهو عندي مشكل لأن مقتضى =

نحوُ: (زيدٌ كانَ قائِمٌ)، والفعلِ ومرفوعِه، نحوُ: (لم يُوجَدْ كانَ مِثْلُكَ)، والصلةِ والموصولِ، نحوُ: (جاءَ الذي كانَ أَكْرَمْتُهُ)، والصفةِ والموصوفِ، نحوُ: (مَرَرْتُ برجلٍ كانَ قائمٍ).

وهذا يُفْهَمُ أيضًا من إطلاقِ قولِ المصنِّفِ: **(وقد تُزادُ كانَ في حَشْوٍ)**، وإنما تَنْقَاسُ[1] زِيادَتُها بينَ (ما) وفعلِ التعجُّبِ[2][3]، نحوُ: **(ما كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَن تَقَدَّمَا[4])**[5]، ولا تُزادُ في غيرِه إلَّا

= القول السابق [المذهب الثاني] أن لها مرفوعًا بل صريحه دلالتها على الحدث إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين. واعلم أن زيادة (كان) كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس.

فائدة: قال في «المغني»: يجوز في كان من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] نقصانها وتمامها وزيادتها وهي أضعفها، والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على زيادة ومنصوب على النقصان إلا إن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ.

وكان في: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١]، تحتمل الأوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها، وكيف حال على التمام، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة. اهـ. مع زيادة من الشمني. «حاشية الصبان» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(١) في (ص): «ينقاس».

(٢) فتدل على الانقطاع؛ نحو: ما كان أحسن زيدًا.

(٣) وهو: أكثرُ ما تزاد فيها كان، وما سواه دونه، فلذلك مثَّل الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ به.

(٤) في (ك): «تقدم».

(٥) (م) ممَّا وَرَدَ مِن زِيَادَتِها بينَ (ما) التعجبيَّةِ وفعلِ التعجُّبِ قولُ الشاعِرِ: [شواهد زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجب]

لِلَّـهِ دَرُّ أَنُـو شَـرْوَانَ مِـنْ رَجُـلٍ ... مـا كَـانَ أَعْـرَفَـهُ بـالـدُّونِ والـسَّـفِـلِ

ونظيرُه قولُ الحَمَاسِيِّ (انْظُرْ: «شَرْحَ التِّبْرِيزِيِّ» ٣/ ٢٢ بتحقيقِنا):

أبا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً ... أَصَابَتْ مَعَدًّا يومَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا

وقولُ امرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ (وهو الشاهدُ رَقْمُ (٢٤٩) الآتي فِي هَذَا الكتابِ): =

سَماعًا[١].

وقد سُمِعَتْ زِيَادَتُها بينَ الفعلِ ومرفوعِه؛ كقولِهِم[٢]: (وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ (الخُرْشُبِ الأَنْمَارِيَّةُ)[٣]: الكَمَلَةَ[٤] [من بني عَبْسٍ][٥]، لم يُوجَدْ كانَ أفضلُ مِنهم)[٦]. [(وقد سُمِعَ)[٧] (*) أيضًا[٨] زيادتُها بينَ الصفةِ والموصوفِ؛ كقولِهِ[٩]:

٦٩ ـ فكيفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لَنَا كانُوا كِرَامِ[١٠]

= أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عمرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

إذا قَدَّرْتَ الكلامَ: وَمَا كَانَ أَصْبَرَها. وقولُ عُرْوَةَ بنِ أُذَيْنَةَ:

ما كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ العَيْشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا وأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الأُصُلَا (م)

(١) ومن ذلك حديث أحمد (١٣٨٣٥)، والنسائي (٣٢٥٠) واللفظ له: عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» فَضَحِكَتِ ابْنَةُ أَنَسٍ، فَقَالَتْ: مَا كَانَ أَقَلَّ حَيَاءَهَا فَقَالَ أَنَسٌ: «هِيَ خَيْرٌ مِنْكِ، عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» صحيح.

(٢) (م) قائلُ هَذَا الكلامِ هو قَيْسُ بنُ غَالِبٍ، فِي فاطِمَةَ بنتِ الخُرْشُبِ، من بَنِي أَنْمَارِ بنِ بَغِيضِ بنِ رَيْثِ بنِ غَطَفَانَ، وأولادُها هم: أَنَسُ الفَوَارِسِ، وعمَارَةُ الوهابُ، وقَيْسُ الحُفَّاظِ، ورَبِيعٌ الكامِلُ، وأبوهم زِيادُ العَبْسِيُّ، وَكَانَ كلُّ واحدٍ منهم نادرةَ أقرانِه شجاعةً وبَسالةً ورِفْعَةَ شأنٍ [«المقتضب» (٤/ ١١٦)] (م).

(٣) في (ص): «الحوشب»، في (ك): «الحرسب»، وفي (ع): «الجوشب».

(٤) في (ك): «الكلمة».

(٥) ليس في (ع)؛ بل في حاشيتها.

(٦) في: «المقتضب» (٤/ ١١٦)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (ص٣٥١)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٧٠)، و«ضرائر الشعر» (ص٧٨): «لم يوجد ـ كان ـ مثلُهم»، وقال ابن عصفور: «إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر». «ضرائر الشعر» (ص٧٨).

(٧) ما بين القوسين في (س)، (ص)، (ح): «وسمع».

(٨) ليس في (ع).

(٩) هو: الفرزدق في «ديوانه» (ص ص٥٧٩).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وجِيرَانٍ لنا كانوا كِرَامِ)** حَيْثُ زِيدَتْ (كانوا) بينَ الصفةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: (كرامِ)، والموصوفِ وَهوَ قَوْلُهُ: **(جِيرَانٍ)**، وتقديرُ الكلامِ: وجيرانٍ كِرَامٍ لنا. =

= هذا مُقْتَضَى كلامِ الشارحِ العلَّامَةِ، وَهوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إمامُ النُّحاةِ سِيبَوَيْهِ، لكِنْ قالَ ابنُ هِشامٍ فِي توضيحِه: إنَّ شرطَ زيادةِ (كانَ) أنْ تكونَ وَحْدَهَا، فلا تُزَادُ معَ اسمِها. وأَنْكَرَ زيادَتَهَا فِي هَذَا البيتِ، وَهوَ تابعٌ فِي هَذَا الكلامِ لأبي العبَّاسِ مُحَمَّدِ بنِ يَزِيدَ المُبَرِّدِ؛ فإنَّه منَعَ زيادةَ كَانَ فِي هَذَا البيتِ، عَلَى زَعْمِه أنها إنما تُزادُ مفردةً لا اسمَ لها ولا خبرَ، وخرَّجَ هَذَا البيتَ عَلَى أنَّ قولَه: (لنا) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خَبَرُ كَانَ مُقَدَّمٌ عليها، وواوُ الجماعةِ المُتَّصِلَةُ بها اسمُها، وغايةُ مَا فِي البابِ أنَّ الشاعرَ فَصَلَ بينَ الصفةِ ومَوْصُوفِها بجملةٍ كاملةٍ من كَانَ واسمِها وخبرِها، وقَدَّمَ خبرَ كَانَ عَلَى اسمِها، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هَذَا: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا.

[شروط زيادة (كان) في الكلام]

والذي ذهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ أَوْلَى بالرعايةِ؛ لأنَّ اتِّصالَها باسمِها لا يَمْنَعُ من زيادَتِها، أَلَا تَرَى أنهم يُلْغُونَ (ظَنَنْتَ) متأخِّرَةً ومتوسِّطَةً، ولا يَمْنَعُهم إسنادُها إِلَى اسمِها مِن إلغائِها، ثمَّ المصيرُ إِلَى تقديمِ خبرِ (كانَ) عليها، والفصلُ بينَ الصفةِ وموصوفِها عُدُولٌ عمَّا هو أصلٌ إِلَى شيءٍ غيرِه.

قالَ سِيبَوَيْهِ: (وقالَ الخليلُ: إنَّ مِن أَفْضَلِهم كَانَ زيدًا، عَلَى إلغاءِ كانَ. وشَبَّهَهُ بقولِ الشاعِرِ: وجِيرانٍ لنا كانوا كِرَامِ *).اهـ. [«الكتاب» (٢/ ١٥٣)].

وقالَ الأعلَمُ: «الشاهدُ فيه إلغاءُ كَانَ وزيادتُها توكيدًا وتبيينًا لمعنَى المُضِيِّ، والتقديرُ: جِيرَانٍ لنا كِرَامٍ كانوا كذلكَ».اهـ.

هذا، ومن شواهدِ زيادةِ (كانَ) بينَ الصفةِ وموصوفِها - من غيرِ أنْ تكونَ متصلةً باسمِها - قولُ جابرٍ الكِلَابِيِّ. وانْظُرْ: «مُعْجَمَ البُلدانِ» مادَّةَ: (كتيفة):

[شواهد زيادة (كان) بين الصفة وموصوفها]

وماؤُكُمَا العَذْبُ الَّذِي لو شَرِبْتُهُ ... شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالَ اعْتِلَالُهَا

فإنَّ جملةَ (طالَ اعتلالُها) فِي مَحلِّ جرٍّ صفةٍ لنَفْسٍ، وقد زادَ بينَهما (كانَ) (م).

ما ذكره رَحِمَهُ اللهُ من مذهب المبرد اختاره ابن هشام [«أوضح المسالك» (١/ ٢٥١)]، ودفعه أحمد بن ولاد فقال: إذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقة بها فليس يجوز أن يكون خبرًا لكان، مثال ذلك أنك لو قلت: مررت برجل راغب فينا كان، لم يجز أن تجعل فينا وهو معلق براغب خبرًا عن كان، وكذلك مررت برجل نازل علينا كان فإن جعلت علينا، وفينا، ولنا خبرًا عن كان فهو سوى ذلك المعنى، ولم تكن الرغبة فينا، ولا النزول علينا، ولا المجاورة لنا، وكأنك قلت: مررت برجل راغب ولا تذكر فيمن رغب، ثم قلت: كان فينا كما تقول: كان معنا، وكذلك نازل وما أشبهه مما يقتضي حرفا من الحروف، وكأنه قال في البيت: =

وشَذَّ[١] زِيَادَتُها بينَ حرفِ الجرِّ ومجرورِه؛ كقولِه[٢]:

٧٠ ـ سَرَاةُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامَى على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ[٣][٤]][٥]

[أكثر مجيء (كان) زائدة بلفظ الماضي]

وأكثرُ ما تُزَادُ بلفظِ الماضي[٦]، (وقد شَذَّتْ)[٧] (*)[٨] زيادَتُها بلفظِ المضارعِ في قولِ أُمِّ عَقِيلِ بنِ أبي طَالِبٍ[٩]:

٧١ ـ أنتَ تكونُ ماجدٌ نَبِيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[١٠]

= وجيران، ولم يبين لمن هم جيران، ثم قال: كانوا لنا؛ أي: كانوا نملكهم، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر، وهو متكلف. «الانتصار لسيبويه على المبرد» (ص١٤٠).

(١) في (ع): «وشذت».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٥٨٩): «هذا أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، ولا يعرف إلا من قبله».

[سبب الفصل بين حرف الجر وما جره بـ(كان)]

(٣) قال ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٨٨): «فإنه إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جره بـ(كان)، من قبل أنها زائدة مؤكدة، فجرى مجرى (ما) المؤكدة في نحو قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، فلذلك جاز لـ(على) وإن كانت حرفًا جارًّا، أن تتخطى إلى ما بعد كان فتجره، ولا يجوز في قوله: (ككما يؤثفين) أن تكون (ما) مجرورة بالكاف الأولى؛ لأن الكاف الثانية عاملة للجر، وليست (كان) جارة، فتجري مجرى الكاف في كـ(كما)».

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(على كَانَ المُسَوَّمَةِ)**؛ حَيْثُ زادَ (كانَ) بينَ الجارِّ والمجرورِ، ودليلُ زِيَادَتِها أنَّ حَذْفَها لا يُخِلُّ بالمعنى (م).

(٥) ما بين المعقوفين ليس في (ع)، وكتب بحاشيتها.

(٦) لتعيين الزمان فيه دون المضارع.

(٧) في (ص): «وشذت»، وفي (س)، (ح): «وشذَّ»، لكنه ألحق بها في (س) تاءً، رسمها هكذا: (ة)، لتصبح: «وشذة»، فتأمل.

(٨) ما بين العلامتين (* *) ساقط في (ك).

(٩) قال العيني في «المقاصد» (٢/ ٦٠١): «قائلته هي أم عقيل بن أبي طالب تقوله وهي ترقصه».
وانظر: «الخزانة» (٩/ ٢٢٥).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قولُها: **(أنتَ تكونُ ماجدٌ)**؛ حَيْثُ زَادَتِ المضارعَ مِن (كانَ) بينَ =

[حذف كان مع اسمها] [ص] [١٥٥] ويَحذِفُونَها ويُبْقُونَ الخبرْ وبعدَ (إنْ، وَلَوْ)(١) كثيرًا ذا اشْتَهَرْ

= المُبْتَدَأ وخبرِه، والثابتُ زيادتُه إنما هو الماضي دونَ المضارِعِ؛ لأنَّ الماضِيَ لَمَّا كَانَ مبنيًّا أَشْبَهَ الحرفَ، وقد عَلِمْنَا أنَّ الحروفَ تَقَعُ زائدةً، كالباءِ، وقد زِيدَتِ الباءُ فِي المُبْتَدَأ فِي نحوِ: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، وزِيدَتْ فِي خبرِ ليسَ، فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ونحوِ ذلك، فأما المضارِعُ فهو مُعْرَبٌ، فلم يُشْبِهِ الحرفَ؛ بل أَشْبَهَ الاسمَ، فتَحَصَّنَ بذلك الشَّبَهِ عن أنْ يُزَادَ، كَمَا أنَّ الأسماءَ لا تُزَادُ إلَّا شُذُوذًا، وهذا إيضاحُ كلامِ الشارِحِ وتخريجُ كلامِه وتعليلُه.

[مجيء (تكون) زائدة شذوذًا] والقولُ بزيادةِ (تكونُ) شُذُوذًا فِي هَذَا البيتِ قولُ ابنِ الناظِمِ [«شرح ابن الناظم» (ص١٠٠)، قال: وندر زيادتها بلفظ المضارع]، وابنِ هِشامٍ [«أوضح المسالك» (١/ ٢٤٩)]، وتَبِعَهُما مَن جاءَ بعدَهما مِن شُرَّاحِ الألفيَّةِ، وهما تابعانِ فِي ذلك لابنِ السيِّدِ وأبي البقاءِ.

ومِمَّا اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى زيادةِ (تكونُ) بلفظِ المضارِعِ قولُ حَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ:

كأنَّهُ سَبِيئَةٌ مِن بيتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وماءُ

رَوَيَاهُ برفعِ (مِزَاجُها عَسَلٌ وماءُ) عَلَى أنها جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ فِي مَحلِّ رفعِ صفةٍ لسَبيئةٌ، وزَعَمَا أنَّ (يكونُ) زائدةٌ.

والردُّ عَلَى ذلك أنَّ الروايةَ بنصبِ (مِزَاجَها) عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ يَكُونُ مُقَدَّمًا، ورَفْعِ (عسلٌ وماءُ) عَلَى أَنَّهُ اسمُ يَكُونُ مُؤَخَّرٌ، ولئِنْ سَلَّمْنَا روايةَ رَفْعِهِما فليسَ يَلْزَمُ عليها زيادةُ يكونُ؛ بل هِيَ عاملةٌ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وقولُه: (مِزَاجُهَا عسلٌ وماءُ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملةُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ يكونُ.

وكذلكَ بيتُ الشاهِدِ، وليسَتْ (تكونُ) فيه زائدةً؛ بل هِيَ عاملةٌ، واسْمُها ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنتَ، وخَبَرُها محذوفٌ، والجُمْلَةُ لَا مَحلَّ لها؛ معتَرِضَةٌ بينَ المُبْتَدَأ وخبرِه، والتقديرُ: أنتَ ماجدٌ نبيلٌ تكونُه (م).

(١) أي: الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف، واختص ذلك بهما لأن (إنْ) أمُّ الأدوات الجازمة، و(لو) أم غير الجازمة كما أن (كان) أم بابها وهم يتوسعون في الأمهات، والغالب كون أن تنويعية كما مثّل [إنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا] ومن غير الغالب:

انْطِقْ بِحَقٍّ وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحَنَا

أي: وإنْ كنت مستخرجًا. =

[ش] تُحْذَفُ (كان) معَ اسمِها ويَبْقَى خَبَرُها[١] كثيرًا بعدَ إنْ؛ كقولِهِ[٢]:

٧٢ ـ قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا؟[٣]

= «التصريح» (١/ ١٩٣)، الإسقاطي (ق٤٨/ ب)، «الخضري» (١/ ١١٧).

(١) كقوله: (المرء مجزى بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ).
وفِي هذه المسألة أربعة أوجه:
أولها: رفعهما على تقدير: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير.
ثانيها: نصبهما على تقدير: إن كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا.
الثالث: نصب الأول ورفع الثاني؛ أي: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير.
الرابع: عكسه وهو أضعفها؛ لأن فيه حذف كان وخبرها، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء، وكلاهما نادر، والثالث أرجحها لسلامته منهما، والأوَّلان متوسطان.

[حذف (كان) مع معموليها] وقد حذفت مع معموليها بعد إن الشرطية في قولهم: افعل هذا إن ما لا؛ أي: إنْ كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان، ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل، وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لا جزء من الخبر فكأنه لم يحذف، وقال اللقاني: (ما) زائدة لتأكيد الشرط نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، و(لا) داخلة على فعل الشرط بلا تقدير (كان)؛ أي: إن لا تفعل غيره، والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله، واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروداني بأن ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبأن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيًا. وهو على زعمه مستقبل.
«البديري» (ق٨٣/ ب)، «الخضري» (١/ ١١٧).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦١٩): «قائله هو: النعمان بن المنذر بن ماء السماء».
وانظر: «الكتاب» (١/ ٢٦٠)، و«العمدة» لابن رشيق (١/ ٥٢).

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا)**؛ حَيْثُ حَذَفَ (كانَ) معَ اسمِها وأَبْقَى خَبَرَها بعدَ (إنِ) الشرطيَّةِ، وَذَلِكَ كثيرٌ شائعٌ مُسْتَسَاغٌ، ومثلُه قولُ ليلى الأَخْيَلِيَّةِ.
انْظُرْه فِي: «أَمَالِي القَالِي» (١/ ٢٤٨)، ثمَّ انْظُر اعْتِرَاضًا عليه فِي التنبيهِ (٨٨):

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا ـ أَبدًا ـ وَإِنْ مَظْلُومَا

وقولُ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

حَدَبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إِنْ ظَالِمًا فيهم وَإِنْ مَظْلُومًا

وقولُ ابنِ همامٍ السَّلُولِيِّ: =

التقديرُ[١]: إنْ كانَ المقولُ صِدْقًا، وإنْ كانَ المقولُ كَذِبًا.

وبعد لو[٢][٣] كقولِكَ: (ائْتِنِي بدَابَّةٍ ولو حِمَارًا)؛ أي: و(لو كانَ المَأْتِيُّ[٤] به حِمَارًا)[٥].

وقد شَذَّ حَذْفُها بعدَ لَدُنْ[٦]؛ كقولِهِ[٧]:

= وأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَليهِ الشُّهُو ... دُ إنْ عَاذِرًا لي وَإِنْ تَارِكَا

وكذا يَكْثُرُ حَذْفُها معَ اسمِها بعدَ (لو)؛ كَمَا قَرَّرَهُ الشارحُ العلَّامَةُ، وعليه قولُ الشاعرِ:

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولو مَلِكًا ... جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبَلُ

أصلُ الكلامِ: ولو كَانَ البَاغِي مَلِكًا، فحَذَفَ كَانَ واسمَها وأبقَى خَبَرَها (م).

(١) في (ص): «تقديره».

(٢) (م) ومِن ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الحديثِ مِن قولِ رسولِ اللهِ ﷺ: [البخاري (٥١٣٥)]: «التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». التقديرُ: ولو كَانَ مُلْتَمَسُكَ خاتمًا من حديدٍ، والبيتُ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ فِي آخِرِ شرحِ الشاهدِ رَقْم (٧٢) (م).

[شرط حذف (كان) بعد (لولا)]

(٣) قال أبو حيان: شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لا أعلى منه، ولا أعم، كمثال الشارح: [ائتِنِي بدَابَّةٍ ولو حِمَارًا] ونحوه: ألا طعامَ ولو تمرًا.
ورُدَّ بقولهم: ألا حشفَ ولو تمرًا.
وقوله:

لَا يَأْمَنِ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا ... جُنُودَهُ ضَاقَ عَنْها السَّهلُ والْوَعْرُ

فإن الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف.
«التصريح» (١/ ١٩٣)، الإسقاطي (ق٤٨/ ب)، «الخضري» (١/ ١١٧).

(٤) في (ك): «المؤتى».

(٥) ولو رفعتَ وقلت: (ولو حمارٌ)، لكان جائزًا حسنًا على تقدير: (ولو وقع حمارٌ). ولو خفضتَ (الحمار) لجاز أيضًا على تقدير الباء، كأنّك قلت: (ولو أتيتني بحمارٍ). وهو ضعيفٌ؛ لأنّك تُضْمِر فعلًا والباء. وكلَّما كثُر الإضمارُ كان أضعف. ومثله: (ادْفَع الشرّ، ولو إصْبَعًا)، نصبتَ (إصبعًا) على معنى: ولو كان الدَّفْعُ إصبعًا؛ أي: قَدْرَ إصبع؛ يعني: يسيرًا.
«شرح المفصل» (٢/ ٨٩).

(٦) في (ك): «لكن»!

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦١٠): «هذا تقوله العرب فيما بينهم مثل المثل، أنشده سيبويه في كتابه».

مِن[لَدُ(١) شَوْلًا](٢) فإِلَى إِتْلائِهَا(٣)

التقديرُ: مِن [(لَدُ أنْ(٤))(٥) كانَتْ هي(٦) شَوْلًا](٧). (والله ﷻ أعلى وأعلم)(٨).

[ص][١٥٦] وبعدَ(٩) (أنْ) تَعْوِيضُ (ما) عنها ارْتُكِبْ(١٠) كمِثْلِ (أمَّا أنتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ)

---

(١) في (ص): «لدن». (٢) في (ك): «يد شلا»!

(٣) (م) وَهوَ من شواهدِ سِيبَوَيْهِ (١/ ١٣٤) ولم يَتَعَرَّضْ أحدٌ مِن شُرَّاحِهِ إِلَى نِسْبَتِه لقائلِه بشيءٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مِنْ لَدُ شَوْلًا**)؛ حَيْثُ حَذَفَ (كانَ) واسمَها وأَبْقَى خَبَرَها وَهوَ: (شَوْلًا) بعدَ لَدُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنَّه إنما يَكْثُرُ هَذَا الحذفُ بعدَ (إنْ ولو) كَمَا سبَقَ، هَذَا بيانُ كلامِ الشارحِ العلَّامَةِ وأكثرِ النَّحْوِيِّينَ، وَهوَ المستفادُ من ظاهرِ كلامِ سِيبَوَيْهِ.
وفي الكلامِ توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنْ يَكُونَ قولُهم: (شَوْلًا) مَفْعُولًا مُطْلَقًا لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (مِن لَدُ شَالَتِ الناقةُ شَوْلًا).
وبعضُ النحويينَ يَذْكُرُ فيه إعرابًا ثالثًا، وَهوَ أنْ يَكُونَ نَصْبُ (شَوْلًا) عَلَى التمييزِ أو التشبيهِ بالمفعولِ به، كَمَا يَنْتَصِبُ لفظُ (غُدْوَةً) بعدَ (لَدُنْ).
وَعَلَى هذين التوجيهيْنِ لا يَكُونُ فِي الكلامِ شاهدٌ لِمَا نحنُ فيه، وراجِعْ هذه المسألةَ وشرحَ هَذَا الشاهدِ فِي شرحِنا عَلَى شرحِ أبي الحسنِ الأَشْمُونِيِّ فِي (ج١ ص٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تَظْفَرْ ببَحْثٍ ضافٍ وافٍ (م).

(٤) كتبها في (س) بين السطرين. (٥) في (ص): «لدن».

(٦) كتبها في (س) بين السطرين.

(٧) في (ك): «يد كانت شلا»!

(٨) من (ح).

(٩) (وبعد) متعلق بـ(ارتكب) أو بـ(تعويض). وأيًّا كان فاللازم أحد الأمرين: إما تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، أو تقديم معمول المصدر عليه، وكلاهما مخصوص بالشعر.
«تمرين الطلاب في صناعة الإعراب» (ص٣١).

(١٠) قال «الخضري»: «مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى».

[ش] ذَكَرَ في هذا البيتِ أنَّ كانَ تُحْذَفُ بعدَ أنِ المصدريَّةِ[1] ويُعَوَّضُ عنها (ما)، ويَبْقَى اسمُها وخبرُها، نحوُ: (**أَمَّا أنتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ**[2])، والأصلُ: (أنْ كُنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ)، فحُذِفَتْ (كانَ)، فانْفَصَلَ الضميرُ المتَّصِلُ بها، وهو التاءُ، فصارَ (أنْ أنتَ برًّا)، ثُمَّ أُتِيَ بـ(ما) عِوَضًا عن[3] (كانَ)، [فصارَ (أنْ ما)[4] أنتَ برًّا)، (ثُمَّ أُدْغِمَتِ النونُ في الميمِ][5]، فصارَ أمَّا أنتَ برًّا)[6][7]، ....

---

(١) أي: عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء. «حاشية الصبان» (١/ ٣٥٩).

أي: عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء.

(٢) الناظم لم يُحَرِّر عبارته في المحذوف ما هو؟ فإنه قد ذكر أنّ المحذوفَ مع إنْ ولو كان واسمُها، لا كان وحدها، ثم عقّب ذلك بأنّ ما تأتى عوضًا من كان مع أَنْ، ولم يشعر بأنّ الاسم ثابت، فيُوهم أنه يُحْذَفُ أيضًا معها. وذلك غير صحيح؛ بل (أنت) في قوله: (أَمّا أَنْتَ بَرّا) وهو اسمُ كان، وبَرًّا وخبرها. وعلى هذا يجري حكم سائر المُثُل، وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته مُوهِمة.
وقد يُعتَذَرُ عنه بأنه لما ذكر هنا التّعويض مخصوصًا بكان وحدها، وذلك قوله: «وَبَعْدَ أَنْ تَعوِيضُ ما عَنْها ارتُكِبْ»، فضمير عنها عائدٌ إلى كان وحدها ـ أشعر بأن المحذوف كان وحدها، إذ لا يحذف شيئان فيعوضَ من أحدهما دون الآخر. ولم نَجِدْ ذلك مقولًا ولا منبّهًا عليه هنا إلا في كان دون اسمها، وإذا كان كذلك لم يبق إلا أن يعتقد اختصاصُ كان بالحذف دون اسمها وخبرها. والله أعلم.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢١٠).

(٣) في (س)، (ص)، (ك): «من».

(٤) رسمت في (ك)، (ع): «أمّا».

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (ص).

(٦) ما بين القوسين المزدوجين ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) يشهد لما قدره النحاة من حذف كان وبقاء اسمها وخبرها حديث مسلم وغيره (١٤٧١): «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْكَ، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ». حيث عطف جملة «وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا» التي ظهرت فيها «كان» على جملة «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ» التي جرى فيها الإضمار.

ومثلُه قولُ الشاعرِ(١):

٧٤ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ(٢) الضَّبُعُ(٣)

= لكنه يشهد للكوفيين على البصريين في ذهابهم إلى أنّ (أَمَّا) عوض عن كان بعد (إن) الشرطية لا (أن) المصدرية، وبمذهبهم شرحه القاضي عياض فقال: قيل: معنى (أما أنت) بفتح الهمزة؛ أي: إن كنت، فحذفوا الفعل الذي يلي أن، وجعلوا (ما) عوضًا من الفعل، وفتحوا (أن) وأدغموا النون في (ما) وجاؤوا (بأنت) مكان العلامة في (كنت)، يدل عليه قوله بعد: «وإن كنت طلقتها ثلاثًا، فقد حرمت عليك». «إكمال المعلم» (٥/ ١٥).

واعلم أن البصريين يجعلون المعنى على التعليل ويقدرون اللام ومتعلق اللام، فالتأويل عندهم: لأن كنت ذا نفر قويت وشدّدت؟ [فإنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعِ] «الخصائص» (٢/ ٣٨٣)، والفاء على مذهبهم عاطفة، ولكن الكوفيين يجعلونه على الشرط ولا يحتاجون إلى هذه التقديرات، فالتأويل عندهم: إن كنت ذا نفر فإنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُع، والفاء على مذهبهم جوابية.

[مذهب الكوفيين أقل تكلفًا من البصريين]

فالحديث شاهد لمذهب الكوفيين، كما أن مذهبهم أقل تكلفًا كما ترى، مع أن ما يتكلفه البصريون من التقدير للام ومتعلقها لا يتأتى في كل شاهد، كما في حديث عبد الرزاق الصنعاني (٧٣١٨): «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فِي رَمَضَانَ، فَجِيءَ بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ قَالَ: «ادْنُ» قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، وَمَا هُوَ إِلَّا صَوْمٌ كُنْتُ أَصُومُهُ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنْتَ تُؤْمِنُ بِاللهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَاطْعَمْ»». فالمعنى قطعًا: إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فاطعم؛ إذ هو يعزم عليه في الدعوة إلى الطعام، ويحرج عليه في الصيام يوم الشك، ومعناه على المذهب البصري: لأن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر تصوم، فاطعم!! فأي ركاكة هذه!

(١) هو: العبَّاس بن مِرْدَاسٍ في «ديوانه» (ص١٢٨).

(٢) في (ك): «يأكلهم».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ) حَيْثُ حَذَفَ (كانَ) التي تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ، وعَوَّضَ عنها (ما) الزائدةَ، وأَدْغَمَها فِي نونِ أنِ المصدريَّةِ، وأَبْقَى اسمَ (كانَ)، وهوَ الضَّمِيرُ البارزُ المنفصلُ، وخبرَها وهوَ قَوْلُهُ: (ذا نَفَرٍ).
وأصلُ الكلامِ عندَ البَصْرِيِّينَ: فخَرْتَ عليَّ لأنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ، فحُذِفَتْ لامُ التعليلِ ومتعلَّقُها، فصارَ الكلامُ: أنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ، ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ لكثرةِ الاستعمالِ؛ قَصدًا إِلَى التخفيفِ، فانفَصَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُتَّصِلًا بكانَ؛ لأنَّه لم يَبْقَ فِي الكلامِ عاملٌ يَتَّصِلُ بِهِ هَذَا الضَّمِيرُ، ثَمَّ عُوِّضَ مِن كَانَ بما الزائدةِ، فالْتَقَى حرفانِ =

فـ(أنْ) مَصْدَرِيَّةٌ، و(ما) زائدةٌ عِوَضًا عن[١] (كانَ)، وأنتَ اسمُ كانَ المحذوفةِ، وذا نَفَرٍ خبرُها، ولا يَجُوزُ الجمعُ بينَ كانَ و(ما)؛ لكونِ (ما) عِوَضًا عنها[٢]، ولا[يَجُوزُ الجمعُ][٣] بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ، وأجازَ ذلك المُبَرِّدُ[٤] فيقولُ[٥]: (أمَّا كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ[٦])[٧].

[حذف (كان) وتعويض (ما) عنها غير مسموع عن العرب]

ولم يُسْمَعْ مِن لسانِ العربِ حذفُ (كانَ) وتعويضُ (ما) عنها، وإبقاءُ اسمِها وخبرِها، إلَّا إذا كانَ اسمُها ضميرَ مخاطَبٍ، كما مَثَّلَ به المصنِّفُ، ولم يُسْمَعْ معَ ضميرِ المتكلِّمِ نحوُ: (أما أنا مُنْطَلِقًا انطَلَقْتَ[٨])،

= متقاربانِ ـ وهما نونُ أنِ المصدريَّةِ وميمُ مَا الزائدةِ ـ فأَدْغَمَهُما فصارَ الكلامُ: (أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ).

هذا، وقد رَوَى ابنُ دُرَيْدٍ وأبو حَنِيفَةَ الدِّينَوَرِيُّ فِي مكانِ هذه العبارةِ: (إِمَّا كنتَ ذا نَفَرٍ) وَعَلَى رِوَايَتِهما لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهدٌ لِمَا نحنُ فيه الآنَ.

ومن شواهدِ المسألةِ قولُ الشاعِرِ:

إِمَّـا أَقَـمْـتَ وأَمَّـا أنـتَ مُـرْتَـحِـلًا ... فاللَّهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ (م)

(١) في (س)، (ص)، (ك): «من». (٢) في (ص)، (ع): «منها».

(٣) في (ص)، (ك)، (ع) بحاشيتها: «يجمع».

(٤) في «المقتضب» (٤/ ٣٤). (٥) في (ك)، (ع): «فتقول».

(٦) كأنه جعل (ما) زائدةً كزيادتها في نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، قالوا: ولا دليل له على ما زعم؛ لأنّها ـ وإن كانت زائدةً ـ قد لزمت عوضًا ولم تستعمل إلا على ذلك، فلا سبيل إلى تسويغ ما لم تسوّغه العرب.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٠٨)، الإسقاطي (ق٤٨/ ب).

[لا يجمع بين العوض والمعوض منه]

(٧) (م) ادِّعَاءُ أَنَّهُ لا يجوزُ الجَمْعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه لا يَتِمُّ عَلَى الإطلاقِ؛ بل قد جَمَعُوا بينَهما فِي بعضِ الأحايينِ، فهذا الحكمُ أغلبيٌّ؛ ولهذا أجازَ المبرِّدُ أنْ يقالَ: (أَمَّا كنتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ) (م).

(٨) قال أبو سعيد السيرافي في «شرح الكتاب» (٢/ ١٩٠)، ط. العلمية: «اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في نحو: (أما أنت منطلقًا انطلقت) واختلفوا في المعنى، فالكوفيون يقولون: هو بمعنى (إن) وأنّ (أن) المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمجازاة ويحملون قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، عليه؛ والبصريون يقولون: إنه على معنى التعليل؛ أي: لأن كنت =

[والأصلُ: أنْ كُنْتُ منطلِقًا[١]][٢]، ولا معَ الظاهِرِ، نحوُ: (أمَّا زيدٌ ذاهبًا انْطَلَقْتُ)[٣].

والقياسُ جوازُهما [كما جازَ معَ المخاطَبِ[٤]][٥]، والأصلُ: (أن كانَ زيدٌ ذاهبًا انطلقتُ[٦])، وقد مَثَّلَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ في (كتابِهِ[٧]) بـ(أمَّا زيدٌ ذاهبًا).

[حذف النون من مضارع (كان)]

[ص] [١٥٧] ومِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ ما الْتُزِمْ[٨]

إذا جُزِمَ الفعلُ[٩] المضارعُ[١٠] من (كانَ) قيلَ: لم يَكُنْ، والأصلُ

= منطلقًا انطلق معك وشبهوها بـ(إذ). ولأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب».

انظر: «حاشية على المفصل» (١/ ٢١٤)، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٤٤).

(١) ليس في (ص)، (ح).

(٢) ما بين المعقوفين ليس في (س)، (ك)، (ع)، وكتب بحاشية (س).

(٣) ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ حال الاسم، **وأما الخبر** فقد **سمع اسمًا** كما مُثِّل، **وسمع فعلًا ماضيًا** كما في حديث مسلم وغيره (١٤٧١): «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا».

وسمع فعلًا مضارعًا، كما في حديث عبد الرزاق الصنعاني (٧٣١٨): «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فِي رَمَضَانَ، فَجِيءَ بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ قَالَ: «ادْنُ» قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، وَمَا هُوَ إِلَّا صَوْمٌ كُنْتُ أَصُومُهُ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنْتَ تُؤْمِنُ بِاللهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَاطْعَمْ»».

(٤) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢١٣): «والذي نختاره أن ذلك مقصور على مورد السماع، والسماع إنما جاء والضمير للخطاب».

(٥) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٧) «الكتاب» (١/ ٢٩٣).

(٨) (م) **تقديرُ البيتِ**: وتُحْذَفُ نونٌ مِن مضارعٍ منجَزِمٍ آتٍ مِن مصدرِ كانَ، وَهوَ حذفٌ لم تَلْتَزِمْه العربُ، ويريدُ أنَّهُ جائزٌ لا واجبٌ (م).

(٩) ليس في (ص)، (ح)، (ع)، وكتبها في (س)، ثم ضرب عليها، وكتب فوقها: «المضارع» بدلًا عنها.

(١٠) ليس في (ك).

يكونُ، فحَذَفَ الجازِمُ الضمَّةَ التي على النونِ فالْتَقَى ساكنانِ: الواوُ، والنونُ؛ فَحُذِفَ(١) الواوُ لالتقاءِ الساكنيْنِ(٢)؛ فصارَ اللفظُ: (لم يَكُنْ)، والقياسُ يَقْتَضِي أنْ لا يُحْذَفَ منه بعدَ ذلك شيءٌ آخَرُ، لكنَّهم حَذَفُوا النونَ بعدَ ذلكَ تخفيفًا؛ لكثرةِ الاستعمالِ(٣)(٤)، فقالوا: (لم يَكُ)، وهو حَذْفٌ جائزٌ [لا لازِمٌ](٥).

---

(١) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «فحذفت».

(٢) (م) لو قالَ: (للتخلُّصِ من التقاءِ الساكنيْنِ) لكانَ أحسنَ (م).

(٣) قد ورد الإثبات والحذف كثيرَين، فمن ذلك أن الإثبات جاء في القرآن الكريم في نيف وخمسين موضعًا، منها في المفصل: ﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١﴾ [البينة: ١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤].
وجاء الحذف في القرآن في نحو عشرين موضعًا، منها في المفصل: ﴿قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ۝٤٣﴾ [المدثر: ٤٣]، ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ۝٤٤﴾ [المدثر: ٤٤]، ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ۝٣٧﴾ [القيامة: ٣٧].

[شواهد حذف (النون) من (كان) المجزومة]

(٤) (م) قد جاءَ هَذَا الحذفُ كثيرًا جِدًّا فِي كلامِ العربِ؛ نَثْرِه ونَظْمِه، فمِن ذلك قولُهم فِي المَثَلِ: (إنْ لم يَكُ لَحْمٌ فنَفَشٌ) والنَّفَشُ: الصوفُ، ويُرْوَى: (إنْ لم يَكُنْ)، وهذه الروايةُ تَدُلُّ عَلَى أنَّ الحذفَ جائزٌ لا واجِبٌ، ومن شواهدِ ذلك قولُ عَلْقَمَةَ الفَحْلِ:

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ فِي كلِّ مَذْهَبِ ... وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

وقولُ عُرْوَةَ بنِ الوَرْدِ العَبْسِيِّ:

ومَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ ومُقْتِرًا ... يُغَرِّرْ ويَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ

وقولُ مُهَلْهَلِ بنِ رَبِيعَةَ يَرْثِي أَخَاهُ كُلَيْبَ بنَ رَبِيعَةَ:

فإنْ يَكُ بالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي ... فقدْ أَبْكِي مِن الليلِ القصيرِ

وقولُ عُمَيْرَةَ بنِ طَارِقٍ اليَرْبُوعِيِّ:

وإنْ أَكُ فِي نَجْدٍ - سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ ... بِمَنَّانَةٍ مِنْهُ - فقَلْبِي عَلَى قُرْبِ

وقولُ الحُطَيْئَةِ العَبْسِيِّ:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بينِي ... وبَيْنَكُمُ المودَّةُ والإِخَاءُ (م)

(٥) في (ص): «لم يلتزم».

ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[١] ومَن تَابَعَهُ[٢] أنَّ هذه النونَ لا تُحْذَفُ عندَ[٣] ملاقاةِ ساكنٍ، فلا تقولُ: (لم يَكُ الرجلُ قائمًا)، وأجازَ ذلك يُونُسُ[٤][٥]، وقد قُرِئَ شاذًّا: (لم يَكُ الذين كَفَرُوا)[٦].

---

(١) في «الكتاب» (٤/ ١٨٤). (٢) في (ص)، (ح): «وافقه».

(٣) في (ك): «عنه»!

(٤) (م) قدْ وَرَدَتْ عِدَّةُ أبياتٍ تَشْهَدُ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ مِن جوازِ حذفِ نونِ (يَكُنْ)، ولو كَانَ بعدَها ساكنٌ، فمِن ذَلِكَ قولُ الحُسَيْلِ بنِ عُرْفُطَةَ:

لم يَكُ الحَقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ ... رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ

ومن ذلك قولُ الآخَرِ:

إذا لم تَكُ الحاجاتُ مِن هِمَّةِ الفتَى ... فليسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ (م)

(٥) قال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٢٠٥): «وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة».

(٦) مما جاء من حذفها قبل الساكن حديث البخاري (٣٩٨٢): قالت أم حَارِثَةَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُنْ فِي الجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ، وَإِنْ تَكُ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ»، ولا يضر ما يتطرق إليه من احتمال أن تكون رضي الله عنها قالته بنقل همزة «أخرى» إلى لام التعريف، فتصير «لُخرى»؛ لأن ذلك خلاف الأصل، ولو كان؛ لكانت الحركة حينئذ عارضة لا اعتداد بها؛ فضعُف ذلك الاحتمال بمخالفته للأصل مرتين، مرة بكون الأصل عدم النقل، ومرة بكون الأصل عند النقل ألّا تغيِّر الحركةُ العارضةُ ما أوجبه السكون الأصلي؛ قال الصفاقسي: «إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حركة الهمزة حرف من حروف المد، نحو: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ ۝٣﴾ [الانشقاق: ٣]، ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩]، ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢]، فلا خلاف بين القراء في حذف المد لفظًا؛ لأن التحريك عارض، فلا يعتد به، وبعض من لا علم عنده يثبت حرف المد في مثل هذا حال النقل، وهو خطأ في القراءة، وإن كان يجوز في العربية، وكذلك إذا كان قبل لام التعريف ساكن ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجن: ٩]، ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [القيامة: ١٤]، لم يجز رد الساكن حال النقل لعروض الحركة». «غيث النفع» (ص٧٩).

وقال أبو علي: ومن ذلك قولهم: اضربِ الِاثنين. واكتبِ الِاسم. فحركت اللام من افعل بالكسر لالتقاء الساكنين. ثم لمّا حركت لام المعرفة من الاثنين والاسم لم تسكن اللام من افعل كما لم تسكنها في نحو: اضربِ الْقوم؛ لأن تحريك =

وأمَّا إذا لَاقَتْ مُتَحَرِّكًا فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ ذلك المتحرِّكُ ضميرًا متَّصِلًا أو لا، فإنْ[١] كانَ ضميرًا متَّصلًا لم تُحْذَفِ النونُ اتِّفاقًا[٢]؛ كقولِهِ ﷺ لعمرَ[٣] رضي الله عنه في ابنِ صَيَّادٍ: «**إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**»[٤]. فلا يَجُوزُ حذفُ النونِ، فلا تقولُ: (إنْ يَكُهُ وإلَّا[٥] يَكُهُ).

وإنْ كانَ غيرَ ضميرٍ مُتَّصِلٍ جازَ الحذفُ والإثباتُ[٦]، نحوُ: (لم يَكُنْ زيدٌ قائمًا، ولم يَكُ زيدٌ قائمًا)[٧].

= اللام لالتقاء الساكنين، فهي في تقدير السكون، فكما أنّ لام افعل إذا وقع بعدها ساكن يحرك ولا يسكن، فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تحرك من حيث كانت الحركة غير معتد بها، فصارت من أجل ذلك في حكم السكون. «الحجة» (١/ ١٢١).

(١) في (ك): «إن».

[الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها]

(٢) لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فلا يحذف معها بعض الأصول. الإسقاطي (ق٤٨/ب).

(٣) ليس في أصل (ع)، وكتبت بالحاشية.

(٤) أخرجه الْبُخَارِيُّ (١٣٥٤)، مُسْلِمٌ (٢٩٣٠).

(٥) في (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «ولا إلا».

(٦) في (ك): «والإتيان».

[شروط حذف النون]

(٧) والحاصل: أن هذا الحذف للنون جائز إذا تحققت الشروط التالية:
- أن تكون بلفظ المضارع، فإن كانت بصيغة الماضي أو الأمر لم يجز الحذف.
- أن يكون المضارع هذا مجزومًا، فإن كان المضارع مرفوعًا أو منصوبًا لم يجز.
- أن تكون علامة الجزم السكون؛ أي: ليس من الأفعال الخمسة، فإن الجزم في الأفعال الخمسة علامته حذف النون.
- ألا يتصل بها ضمير نصب نحو قوله ﷺ: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله**».
- أن يكون في الوصل، فلا يجوز الحذف إذا وقف عليها فلا يجوز أن تقول: مهملًا لاتك.
- أن يكون الحرف التالي لها في الوصل متحركًا، وفي هذا الشرط خلاف قوي =

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنه لا فرقَ في ذلكَ بينَ كانَ[(١)] [الناقصةِ والتامَّةِ][(٢)]، وقد قُرِئَ: (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا) [النساء: ٤٠] برفعِ (حَسَنَةٌ)[(٣)] وحذفِ النونِ، وهذه هي التامَّةُ. (والله تعالى أعلم)[(٤)].

❁ ❁ ❁

= ليونس، فقد شهد لمذهبه بجواز الحذف قبل الساكن شواهد، منها حديث البخاري (٣٩٨٢).

(١) ليس في (ح).

(٢) بالتقديم والتأخير في (ص).

(٣) الرفع: قراءة ابن كثير ونافع، انظر: «السبعة» (ص٢٣٣)، و«النشر» (٢/٢٤٩)، و«إرشاد المبتدي» (ص٢٨٣).

(٤) من (ص)، (ح).

فصلٌ(١)

في (ما، ولا(٢) ولاتَ، وإنِ) المُشَبَّهَاتِ بـ(ليسَ)

[ص] [١٥٨] إعمالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (ما) دونَ (إنْ) مَعَ بَقَا النفْيِ(٣) وتَرْتِيبٍ زُكِنْ(٤)

[١٥٩] وسَبْقَ حرفِ جرٍّ او ظَرْفٍ كـ(ما بِي أنتَ مَعْنِيًّا) ـ أجازَ العُلَمَا(٥)

[ش] تَقَدَّمَ في أوَّلِ بابِ (كانَ وأَخَوَاتِها(٦)) أنَّ نواسخَ الابتداءِ تَنْقَسِمُ إلى أفعالٍ وحروفٍ، وسَبَقَ الكلامُ على (كانَ) وأَخَوَاتِها، وهي من الأفعالِ الناسخةِ، وسيأتي(٧) الكلامُ على الباقي، وذَكَرَ المصنِّفُ في هذا الفصلِ من الحروفِ الناسخةِ قِسمًا يَعْمَلُ عَمَلَ (كانَ)، وهو ما ولا ولاتَ وإنْ(٨).

---

(١) ليس في (س)، (ص)، وكتب في (ح) رمز: [ص]، كعادته.

(٢) ليس في (ك)، وكتبها بالحاشية.

(٣) الأصل: مع بقاء النفي، بالمدِّ، لكنه قصر لضرورة الوزن.

(٤) (م) حاصلُ البيتِ: أُعْمِلَتْ مَا النافيةُ إعمالَ ليسَ، حالَ كونِها غيرَ مقترنةٍ بإنِ الزائدةِ، وحالَ كونِ نَفْيِها باقيًا، وكونِ اسمِها مُقَدَّمًا عَلَى خبرِها (م).

[شرط تقدم معمول الخبر على اسم (ما)] (٥) (م) وحاصلُ البيتِ: وأجازَ النُّحاةُ العالِمُونَ بما يَتَكَلَّمُ العربُ بِهِ تَقَدُّمَ معمولِ الخَبَرِ عَلَى اسمِ ما، بشرطِ أنْ يَكُونَ ذَلِكَ المعمولُ جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا؛ لأنَّه يُتَوَسَّعُ فيهما مَا لا يُتَوَسَّعُ فِي غيرِهما، وَذَلِكَ نحوُ: (ما بي أنتَ مَعْنِيًّا) أصلُه: مَا أنتَ مَعْنِيًّا بي، تَقَدَّمَ الجارُّ والمجرورُ عَلَى الاسمِ مَعَ بقاءِ الخَبَرِ مُؤَخَّرًا عن الاسمِ، ومعنِيٌّ: هو الوصفُ مِن (عُنِيَ فلانٌ بفلانٍ) بالبناءِ للمجهولِ؛ إذا اهْتَمَّ بأمرِه (م).

(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٧) في (س)، (ص)، (ج): «ويأتي».

[علة شبه هذه الحروف بـ«ليس»] (٨) إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها إياها في المعنى وهو النفي. وإنما أفردت عن باب (كان) لأنها حروف، وتلك أفعال. والمثبت لاعمالها عمل ليس =

[تميم لا تعمل (ما) شيئًا]

أمَّا (ما) فلغةُ بني[1] تَمِيمٍ أنها لا تَعْمَلُ شيئًا، فتقولُ: (ما زيدٌ قائمٌ)، فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وقائمٌ خبرُه، ولا عَمَلَ لِـ(مَا) في شيءٍ مِنهُما؛ وذلك لأنَّ (ما) حرفٌ لا يَخْتَصُّ؛ لدخولِه[2] على الاسمِ، نحوُ: (ما زيدٌ قائمٌ)، وعلى الفعلِ، نحوُ: (ما يقومُ زيدٌ[3])، وما لا يَخْتَصُّ [فحقُّه أَلَّا][4] يَعْمَلَ[5].

[مذهب أهل الحجاز]

ولغةُ أهلِ الحِجازِ إعمالُها كعَمَلِ ليسَ؛ لِشَبَهِهَا بها في أنها لنفيِ الحالِ عندَ الإطلاقِ، فيَرْفَعُونَ بها الاسمَ وينصِبُونَ بها[6] الخبرَ، نحوُ: (ما زيدٌ قائمًا)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقالَ تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقالَ[7] الشاعِرُ[8]:

= هو الاستقراء، وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل ليس، لا أن المثبت قياسنا إياها على ليس، وتلك المشابهة جامعت القياس إذ لا قياس مع النص، فالاعتراض بأن هذا قياس في اللغة وهو ممتنع ساقط جدًّا.

نعم؛ قال سم: إنما يظهر التعليل بمشابهتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفي، وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها.

«حاشية الصبان مع الأشموني» (١/ ٢٤٧).

[وجه شبه (ما) بـ(ليس)]

و(ما) تشبه (ليس) من ثلاثة أوجه:

أحدها: إن كلّ واحدة منهما أداةُ نفي.

والثاني: أن النفي بهما محمول على الحال ما لم يقترن بالكلام ما يخرجهما عن ذلك؛ فإذا قلت: ما زيدٌ قائمًا، أو ليس زيدٌ قائمًا ـ فهما محمولان على النفي في الحال حتى تقول: أمسِ، أو غدًا، أو نحو ذلك.

والثالث: دخولُهما على المبتدأ والخبر.

فلما حَصَل لما الشبهُ المذكورُ أَثّر الإعمال.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٢١٦).

(١) ليس في (ص)، (ح)، (ك). لكن كتبها بحاشية (ك) بخط ضعيف.

(٢) في (ك): «بدخوله».

(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «لا».

(٥) انظر: «الكتاب» (١/ ٥٧).

(٦) ليس في (ك).

(٧) في (ك)، (ع): «قال».

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٦٣): «هذا أنشده أبو عليٍّ، ولم يعزه إلى قائله».

٧٥ ـ أَبْـنَـاؤُهَـا مُـتَـكَـنِّـفُـونَ أَبَـاهُـمُ   حَنِقُو الصدورِ وما هُمُ أَوْلَادَهَا[١]

[شروط عمل (ما) عمل (ليس)]

لكِنْ لا تَعْمَلُ عندَهم إلَّا بشروطٍ سِتَّةٍ، ذَكَرَ المصنِّفُ منها أربعةً[٢]:

الأَوَّلُ: أَلَّا يُزادَ[٣] بعدَها (إنْ)[٤]، فإنْ زِيدَتْ بَطَلَ عملُها[٥]،

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وما همُ أولادَها)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (ما) النافيةَ عمَلَ (ليسَ)، فرَفَعَ بها الاسمَ مَحَلًّا، ونَصَبَ خَبَرَها لفظًا، وَذَلِكَ لغةُ أهلِ الحِجازِ (م).
قال أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ١١٩٧): «واللغة الأخرى برفع الاسمين على الابتداء والخبر، وحكى سيبويه أنها لغة تميم، وحكى الفراء والكسائي أنها لغة نجد».

(٢) ذكر ثلاثة صراحة وواحدًا ضمنًا في قوله: (وسبق حرف جر...) إلخ، فإنه تضمن أن شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها.

(٣) في (ص)، (ح)، (ع): «تزاد».

(٤) أي: [إنْ] المزيدة، لا النافية المؤكد بها... وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الدماميني والمرادي وإن خالف في ذلك بعضهم... وإنما لم تعمل مع أن لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقيل لضعفها عن تخطي إن، وكذا يقال في زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل. صبان (١/ ٢٤٨).

[دخول (إن) على (ما) يكفها عن العمل]

(٥) وإنما بطل العمل لأنَّ (إنْ) كافةٌ لها عن العمل، كما وقعت (ما) كافة نحو: إنما زيدٌ قائمٌ. ولا يصح أن يقال: إِنَّها نافية، إذ لو كانت كذلك لكان الكلام بها إيجابًا؛ لأن نفي النفي إيجاب. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢١٦).
ووجَّه الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٠) بطلان العمل معها بأن دخولها أبطل شبه «ما» بليس؛ لأن ليس لا تدخل معها إنْ، فإذا دخلت مع ما نَقَصَ الشبهُ، لتبايُنِهما في الاستعمال، كاسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضى لا يعمل لنَقْضِ شبهه بالمضارع.
قال الشاطبي: «وهذا ظاهر». وانظر: «التصريح» (١/ ١٩٧).
وقال أبو البركات ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص١٢٠): «فلماذا بطل عملها ـ أيضًا ـ إذا فصلتَ بينها وبين اسمها وخبرها بـ(إن) الخفيفة؟ قيل: لأن (ما) ضعيفة في العمل؛ لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلًا لا يتصرف شبهًا ضعيفًا من جهة المعنى؛ فلما كان عملها ضعيفًا؛ بطل عملها مع الفصل؛ ولهذا المعنى، يبطل عملها ـ أيضًا ـ إذا تقدَّم الخبر على الاسم؛ نحو: (ما قائم زيد) لضعفها في العمل؛ فألزمت طريقة واحدة، وأما قول الشاعر: =

نحوُ: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) برفعِ قائمٌ، ولا يَجُوزُ نَصْبُه، وأجازَ ذلك بعضُهم[١].

الثاني: ألَّا يَنْتَقِضَ[٢] النفيُ[٣] بإلَّا[٤]، نحوُ: (ما زيدٌ إلَّا قائمٌ)،

= **فأصبحوا قد أعاد اللَّه نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلَهُم بشرُ**

فمن النحويين من قال: هو منصوب على الحال؛ لأن التقدير فيه: وإذ ما بشرٌ مثلَهُم، فلما قدم مثلهم الذي هو صفة النكرة، انتصب على الحال؛ لأن صفة النكرة إذا تقدمت، انتصبت على الحال؛ كقول الشاعر:

لِـمَـيَّـةَ مـوحـشًـا طـلـلُ ... يَـلـوحُ كَـأَنَّـه خِـلَـلُ

التقدير فيه: طَلَلٌ مُوحشٌ؛ وكقول الآخر:

والـصـالـحـات عـلـيـهـا مُـغْـلَـقًـا بـاب

والتقدير فيه: باب مغلق؛ إلا أنه لما قدم الصفة على النكرة، نصبها على الحال؛ ومنهم من قال: هو منصوب على الظرف؛ لأن قوله: ما مثلهم بشر، في معنى: (فوقهم)؛ ومنهم من حمله على الغلط؛ لأن هذا البيت للفرزدق، وكان تميميًّا، وليس من لغته إعمال (ما) سواء تقدم الخبر، أو تأخر، فلمَّا استعمل لغة غيره غلط، فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر، كما تعمل مع تأخره، فلم يكن في ذلك حجة؛ ومنهم من قال: إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة، لا يعتدّ بها؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى».

(١) (م) أجازَ يعقوبُ بنُ السِّكِّيتِ إعمالَ (ما) عَمَلَ ليسَ معَ زِيادةِ (إنْ) بعدَها، واسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بقولِ الشاعرِ: [أدلة من أعمل (ما) مع زيادة (إن) بعدها]

بَنِـي غُـدَانَـةَ مَـا إنْ أَنْـتُـمُ ذَهَـبًـا ... ولا صَـرِيـفًـا ولـكِـنْ أَنْـتُـمُ الـخَـزَفُ

وزَعَمَ أنَّ الروايةَ بالنصبِ، وأنَّ (ما) نافيةٌ، و(أنتم) اسْمُها و(ذَهَبًا) خَبَرُها، وجمهورُ العلماءِ يَرْوُونه: (ما إنْ أنتم ذهَبٌ) بالرفعِ إِلَى إهمالِ (ما)، ومعَ تسليم صِحَّةِ الروايةِ بالنصبِ فإنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (إنْ) زائدةٌ، ولكنَّها نافيةٌ مؤكِّدَةٌ لنفيِ (ما) (م). «التذييل والتكميل» (٤/٢٥٨).

(٢) في (ص): «ينقض».

(٣) أي: نفي الخبر، فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد ضاربًا إلا عمرًا. سم. «صبان» (١/٢٤٨).

(٤) أو إنما، ولو انتقض بـ(غير) لم يؤثر، فيجب النصب في نحو: ما زيد غير قائم. الإسقاطي (ق٤٩/أ).

فلا يَجُوزُ نصبُ (قائمٌ)، [وكقولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥]، وقولِه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٩]][(١)]، خِلافًا لِمَن أجازَه[(٢)].

الثالثُ: أَلَّا يَتَقَدَّمَ خبرُها[(٣)] على اسمِها[(٤)]، وهو غيرُ ظرفٍ

---

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

[أدلة من أعمل (ما) مع انتقاض نفي خبرها بإلا]

(٢) (م) ذَهَبَ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ شَيْخُ سِيبَوَيْهِ - وتَبِعَه الشَّلَوْبِينُ - إِلَى أَنَّهُ يجوزُ إعمالُ (ما) عَمَلَ ليسَ، معَ انتقاضِ نفيِ خبرِها بإلا، وقد اسْتَدَلَّ عَلَى ذلك بقولِ الشاعرِ:

وما الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وما صَاحِبُ الحاجاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

فزَعَمَ أنَّ (ما) نافيةٌ، و(الدَّهْرُ) اسمُها، و(مَنْجَنُونًا) خَبَرُها، وأنَّ (ما) فِي الشطرِ الثاني نافيةٌ كذلك، و(صَاحِبُ الحاجاتِ) اسمُها، و(مُعَذَّبَا) خبرُها، وبقولِ الشاعرِ:

وما حَقُّ الَّذِي يَعْثُو نَهَارًا ... ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالَا

فما: نافيةٌ، وحَقُّ، اسمُها، ونكالَا: خَبَرُها، وقد جاءَ بِهِ منصوبًا معَ كونِه مسبوقًا بإلا.

وجمهورُ البصريينَ لا يَقْبَلُونَ دَلالةَ هذه الشواهدِ، ويُؤَوِّلُونَها.

فمما أَوَّلُوا بِهِ البيتَ الأوَّلَ أنَّ (مَنْجَنُونًا) مَفْعُولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وَمَا الدهرُ إلا يُشْبِهُ مَنْجَنُونًا، وجملةُ الفِعْلِ وفَاعِلِه فِي مَحَلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَأ، وكذلك قَوْلُهُ: (**مُعَذَّبَا**) فِي الشطرِ الثاني؛ أي: وَمَا صاحِبُ الحاجاتِ إلا يُشْبِهُ مُعَذَّبًا، وبعضُهم يقولُ: (مَنْجَنُونًا) مَفْعُولٌ مطلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ عَلَى تقديرِ مضافٍ، و(مُعَذَّبَا) ليسَ اسمَ مفعولٍ؛ بل هو مصدرٌ ميميٌّ بمعنى التعذيبِ، فهو أَيْضًا مَفْعُولٌ مطلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ، و(نَكَالَا) فِي البيتِ الثاني اسمُ مصدرٍ، فهو كذلك مَفْعُولٌ مطلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وَمَا الدهرُ إِلَّا يَدُورُ دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ، وَمَا صاحبُ الحاجاتِ إلا يُعَذَّبُ مُعَذَّبًا؛ أي: تعذيبًا، وَمَا حقُّ الَّذِي يُفْسِدُ إِلَّا يُنَكَّلُ بِهِ نَكَالًا؛ أي: تَنْكِيلًا، وهذه الجملُ الفعليَّةُ كلُّها فِي مَحَلِّ رفعِ أخبارٍ للمبتدآتِ الواقعةِ بعدَ مَا النافيةِ فِي المواضِعِ الثلاثِ (م). «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٣).

(٣) لضعفها في العمل فلا تتصرف بأن تعمل الرفع قبل النصب.
«الإسقاطي» (ق٤٩/أ).

(٤) مع بقاءِ النفيِ، ومع بقاء الترتيب تَحَرُّزًا من زواله، وذلك أن الترتيب المعلوم في =

ولا[جارٍّ و][١] مجرورٍ، فإنْ تَقَدَّمَ وَجَبَ رفعُه، نحوُ: (ما قائمٌ زيدٌ)، فلا تقولُ: (ما قائمًا زيدٌ)، وفي ذلك خلافٌ[٢].

= ذلك تقديم اسم ما على خبرها، وخبرها على معموله، نحو: ما زيدٌ ضاربًا عمرًا. فإذا اختلّ هذا الترتيب بطل العمل، قولك: ما قائم زيدٌ، بتقديم الخبر على الاسم، وكذلك إذا عُدِم الترتيب بسبب تقديم معمول الخبر، فإن العمل يبطلُ، فلا تقول: ما زيدًا أنا ضاربًا، وما طعامَك زيدٌ آكلًا، هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا فله حكمٌ. وما جاء بخلاف ذلك فقليل.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٢٢).

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك).

(٢) (م) ذَهَبَ بعضُ النُّحاةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إعمالُ مَا إعمالَ ليسَ معَ تقدُّمِ خبرِها عَلَى اسمِها، واسْتَدَلَّ عَلَى ذلك بقولِ الفَرَزْدَقِ: [أدلة من أعمل (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها على اسمها]

فأَصْبَحُوا قدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

قالوا: مَا نافيةٌ عاملةٌ عَمَلَ ليسَ، ومثلَ: خَبَرُها مُقَدَّمٌ مَنْصُوبٌ، والضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وبَشَرُ: اسمُها تَأَخَّرَ عن خَبَرِها، وزَعَمُوا أَنَّ الروايةَ بنصبِ مِثْلَ.

والجمهورُ يَأْبَوْنَ ذلك، ولا يُقِرُّونَ هَذَا الاستشهادَ، ولهم فِي الردِّ عَلَى هَذَا البيتِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: [بيان ضعف أدلتهم]

الأَوَّلُ: إنكارُ أَنَّ الروايةَ بنَصْبِ مثلَ؛ بل الروايةُ عندَهم برفعِهِ عَلَى أَنَّهُ خبرٌ مُقَدَّمٌ، وبَشَرُ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

والثاني: أَنَّهُ عَلَى فَرْضِ تسليم نَصْبِ (مثلَ) فإنَّ الشاعرَ قد أَخْطَأَ فِي هذا، والسرُّ فِي ذلك الخَطَأِ أَنَّهُ تَمِيمِيٌّ، وأَرادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بلغةِ أهلِ الحِجازِ، فلم يَعْرِفْ أنهم لا يُعْمِلُونَ (ما) إذا تَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى الاسمِ، ولعلَّه وَجَدَ خبرَ ليسَ قد جاءَ مُتَقَدِّمًا عَلَى اسمِها، فتَوَهَّمَ أَنَّ مَا ـ لكونِها بمعنى ليسَ ـ تُعْطَى حُكْمَها، ولم يَلْتَفِتْ إِلَى أن (ما) فَرْعٌ عن ليسَ فِي العملِ، وأَنَّ الفرعَ ليسَ فِي قوةِ الأصلِ.

والثالثُ: سَلَّمْنَا أَنَّ الروايةَ كَمَا يَذْكُرُونَ، وأَنَّ الشاعرَ لم يُخْطِئْ، ولكِنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ (مثلَ) مَنْصُوبٌ؛ بل هو مبنيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ رفعِ خبرٍ مُقَدَّمٍ، وبَشَرُ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وإنما بُنِيَتْ (مثلَ)؛ لأَنَّها اكتَسَبَتِ البناءَ من المضافِ إِلَيْهِ، وجازَ ذلك البناءُ ولم يَجِبْ.

ولهذا شواهِدُ كثيرةٌ، منها قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ۝٢٣﴾ [الذاريات: ٢٣]، فـ(مثلَ) فِي هذه الآيةِ الكريمةِ صفةٌ لحَقٌّ، معَ أَنَّ حقًّا مرفوعٌ، =

فإنْ كانَ ظرفًا أو [جارًّا و][١]مجرورًا فقَدَّمْتَه فقلتَ: (ما في الدارِ زيدٌ)، و(ما عندَك عمرٌو) فاخْتَلَفَ الناسُ في (ما) حينَئذٍ[٢] هل هي عاملةٌ[٣] أم لا؟ [فمَن جَعَلَها عاملةً قالَ: إنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ في موضعِ نصبٍ بها، ومَن لم يَجْعَلْهَا عاملةً][٤] قالَ: إنهما في موضِعِ رفعٍ على أنهما خبرانِ للمبتدأِ الذي بعدَهما. وهذا الثانِي هو ظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ؛ فإنَّه شَرَطَ في إعمالِها أنْ يكونَ المبتدأُ والخبرُ بعدَ (ما) على الترتيبِ الذي [زُكِنَ، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: وترتيبٍ][٥] زُكِنْ)؛ أي: عُلِمَ، ويعني[٦] به أنْ يكونَ المبتدأُ مقدَّمًا والخبرُ مؤخَّرًا، ومقتضاه (*)[٧]

= ومثلَ مفتوحٌ، فوَجَبَ أنْ يَكُونَ مبنيًّا عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ رَفْعٍ (م).

أوجه ما وجهوا به «مَا مِثْلَهُم بَشَرُ» أنه نعت تقدم فانتصب حالًا، قال المبرد: وَقد نَصبه بعض النَّحْوِيين وَذهب إِلَى أَنه خبر مقدم وَهَذَا خطأ فَاحش وَغلط بَيِّن، وَلَكِن نَصبه يجوز على أَن تَجْعَلهُ نعتًا مقدمًا وتضمر الْخَبَر فتنصبه على الْحَال؛ مثل قَوْلك: فِيهَا قَائِمًا رجل، وَذَلِكَ أَن النَّعْت لَا يكون قبل المنعوت، وَالْحَال مفعول فِيهَا، وَالْمَفْعُول يكون مقدمًا ومؤخرًا. «المقتضب» (٤/ ١٩١).

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٢) وضع مكانها في (ك) رمز: «ح»، كأنه يختصرها.

(٣) وهو اختيار ابن عصفور في «شرح الجمل» (١/ ٢٥٥).

قال الصبان: وتأييده بقياسه على معمول الخبر يُمنع بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة [معمول الخبر هناك] ما لا يتوسع في العمدة [الخبر هنا]. فإن قيل: قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ أجيب بأن هذه الحروف [المشبهات بليس] ضعيفة لأنها فرع الفرع؛ لأنها محمولة على ليس، وليس محمولة على كان على ما قيل، بخلاف إن وأخواتها.

«حاشية الصبان» (١/ ٣٦٦).

(٤) العبارة في (ص)، (ح): «فمن جعلها غير عاملة».

(٥) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٦) في (ك): «ونعني».

(٧) من هنا خرمٌ بمقدار لوحة كاملة في (ع)، وهو على التدقيق (لوحة (٢٥): [و، ظ] منها).

أنه متى تَقَدَّمَ الخبرُ لا تَعْمَلُ ما شيئًا[١]، سواءٌ كانَ الخبرُ ظرفًا أو [جارًّا و][٢]مجرورًا، أم[٣] غيرَ ذلكَ، وقد صَرَّحَ بهذا في غيرِ هذا الكتابِ[٤].

الشرطُ الرابعُ: ألَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسمِ وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ[٥]، فإنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُها[٦]، نحوُ: (ما

---

(١) سببُ إبطالِ عملها عند فَقْدِ هذا الشرط أَنّ تقديم الخبر على الاسم تصرف في المعمول، ولم يبلغ من قُوّة ما أن تتصرّف في معمولها. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٢٣).

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) من (س)، (ص)، (ح)، (ك). وفي سائرها: «أو».

(٤) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٠).

قال «الخضري» (١/ ١٢٠): «رد بأن تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه، أو قد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل، ولذا كان مذهب الجمهور الأول، وصححه الأعلم، وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده في النكت».

(٥) في (ك): «ولا مجرور».

(٦) سببُ إبطال عملها عند تقديم معمول الخبر؛ راجع إلى القاعدة المتقدّمة في قوله: «وَلَا يَلي العَامِلَ معمولُ الخَبَرْ»؛ فإن (ما) إذا كانت عاملة استوت مع كان في الحكم. فإن قَدّرتَ ما تميميّة صحّ التقديم، وكانت الجملة مفردةً عن ما، فكما يجوز لك أن تقول: (طعامَكَ زيد آكلٌ)، كذلك إذا دخلت ما وهي غير عاملة؛ قال سيبويه في هذه المسألة: «فإن رفعتَ الخبرَ حَسُن حملُه على اللغة التميميّة، كما قلت: أَمّا زيدًا فأنا ضارِبٌ، كأنّك لم تذكر أَمّا، وكأنّك لم تذكر ما، وكأنك قلت: زيدًا أنا ضاربٌ». «الكتاب» (١/ ٧١). [إذا عملت (ما) عمل (ليس) استوت مع (كان) في الحكم]

فإن قيل: فتفسيرُ مرادِ الناظم في الترتيب أنّه أرادَ ترتيبَ معمول الخبر على الخبر، كما أراد ترتيب الخبر على الاسم ـ غيرُ محتاج إليه لتقدم ذكره في القاعدة المتقدمة.

وأيضًا ليس التقديم مبطلًا للعمل؛ بل العملُ هو المانعُ من التقديم في كان وإنّ، بخلاف تقديم الخبر على الاسم. والدليل على ذلك قول سيبويه: «فإن رفعت الخبر حَسُن حملُه على اللغة التميمية»، ولم يَقُلْ إن ذلك مما يستعملُه أهل =

طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ)، فلا يَجُوزُ نصبُ (آكِلٌ)، ومَن أجازَ بقاءَ العملِ معَ تقدُّمِ الخبرِ يُجيزُ بقاءَ العملِ معَ تقدُّمِ المعمولِ بطريقِ الأَوْلى؛ لِتَأَخُّرِ الخبرِ[١]، وقد يُقالُ: لا يَلْزَمُ[٢] ذلكَ؛ لِمَا في الإعمالِ معَ تقدُّمِ المعمولِ مِن الفصلِ بينَ الحرفِ ومعمولِه، وهذا غيرُ موجودٍ معَ[٣] تقدُّمِ الخبرِ.

فإنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو [جارًّا و[٤]][٥]مجرورًا لم يَبْطُلْ عملُها، نحوُ[٦]: (ما عندَكَ زيدٌ مُقيمًا[٧]، وما بي أنتَ مَعْنِيًّا)؛ لأنَّ الظروفَ والمجروراتِ يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرِها، وهذا الشرطُ مفهومٌ مِن كلامِ المصنِّفِ؛ لتخصيصِه جوازَ تقديمِ معمولِ الخبرِ بما إذا كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا و[٨]مجرورًا.

الشرطُ الخامِسُ: ألَّا تَتَكَرَّرَ (ما)، فإنْ تَكَرَّرَتْ بَطَلَ عَمَلُها، نحوُ: (ما[٩] ما زيدٌ قائمٌ)، [فالأُولَى نافيةٌ والثانيةُ نَفَتِ النفيَ، فبَقِيَ

= الحجاز، بخلاف تقديم الخبر، فإن أهل الحجاز يقدمون ولا يعملون، كما أنهم ينسخون النفي فلا يعملون، فأهل الحجاز يقولون: ما زيدٌ إلا قائم، وما قائم زيد، ولا يقولون: ما طعامَك زيد آكلٌ، ولا آكلًا، بمقتضى قول سيبويه.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٢٤).

وقال الصبان: ويؤخذ من العلة (منع تقديم معمول الخبر) على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال: ما زيد طعامك آكلًا ولا ما زيدًا ضارب قائمًا للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وإن تردد فيهما سم. كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر. وللنفس ميل إليه لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معًا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه.
«حاشية الصبان» (١/ ٣٦٦).

(١) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧١).
(٢) في (ص)، (ح): «يلتزم».
(٣) في (ص)، (ح): «عند».
(٤) في (ك): «أو».
(٥) ليس في (ح).
(٦) في (ص)، (ح): فتقول».
(٧) في (ص): «قائمًا».
(٨) في (ك): «أو».
(٩) كتبها في (س) بين السطرين.

إثباتًا][(١)(٢)]، فلا[(٣)] يَجُوزُ نصبُ قائمٌ، وأجازَه بعضُهم[(٤)].

الشرطُ السادِسُ: أَلَّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها مُوجَبٌ، فإنْ أُبْدِلَ بَطَلَ عَمَلُها[(٥)]، نحوُ: (ما [زيدٌ بشيءٍ][(٦)] إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به)، فبشيءٍ في موضِعِ رفعِ خبرٍ عن المبتدأِ الذي هو (زيدٌ)[(٧)]، ولا يَجُوزُ أنْ يكونَ في

---

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك).

(٢) يرى «الخضري» (١/ ١٢٠) الأظهر في المعنى أن الأولى هي التي نفت نفي الثانية عن الخبر؛ أي: انتفى عدم قيام زيد، قال: وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ، ومحلها بعد قوله: (ما ما زيد قائم).

(٣) في (ص)، (ح)، (ك): «ولا».

(٤) (م) إذا رَأَيْتَ (ما) متكررةً فِي كلام، فالثانيةُ: إما أنْ تكونَ نافيةً لنفيِ الأُولَى، وإما أنْ تكونَ نافيةً مؤكِّدَةً لنفيِ الأُولَى، وإما أنْ تكونَ زائدةً.
فإذا كانَتِ الثانيةُ نافيةً لنفيِ الأُولى صارَ الكلامُ إثباتًا؛ لأنَّ نفيَ النفيِ إثباتٌ، ووَجَبَ إهمالُهما جميعًا، وإذا كانَتِ الثانيةُ زائدةً وَجَبَ إهمالُ الأُولى أَيْضًا عندَ مَن يُهْمِلُ (ما) إذا اقْتَرَنَتْ بها (إنِ) الزائدةُ، وَإِنْ كانَتْ (ما) الأُولى نافيةً والثانيةُ مؤكدةً لنفيِ الأُولى جازَ لكَ حينَئذٍ الإعمالُ، وَعَلَى هَذَا وَرَدَ قولُ الرَّاجِزِ:

لا يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا ... ما مِن حِمَام أَحَدٌ مُسْتَعْصِمَا

فما الأُولى هنا: نافيةٌ، والثانيةُ مؤكِّدَةٌ لها، وأحدٌ: اسْمُهاً، ومستعصِمًا، خَبَرُها، ومِن حمامٍ: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمُسْتَعْصِمٍ، وأصلُ الكلامِ: فما أحدٌ مُسْتَعْصِمًا مِن حِمَام.
وبعدُ؛ فإِنَّه يَجِبُ أنْ يُحْمَلَ كلامُ مَن أجازَ إعمالَ (ما) عندَ تَكَرُّرِها عَلَى أَنَّهُ اعْتَبَرَ الثانيةَ مؤكِّدَةً لنفيِ الأولى، وكلامُ مَن أَبْطَلَ العملَ عندَ تَكرارِ (ما) عَلَى أنَّ الثانيةَ نافيةٌ لنفيِ الأُولى، كَمَا قالَ الشارحُ، فيَكُونُ الخلافُ فِي هَذَا الموضوعِ غيرَ حقيقيٍّ (م).

(٥) وذلك لاتحاد حكم البدل والمبدل منه.
فإن قلت: (ما زيد شيئًا إلا شيئًا لا يعبأ به)، فإن اعتقدت أنه نصب على أنه بدل على اللفظ فهي باطلة، أو على الاستثناء فهي صحيحة. الإسقاطي (ق٤٩/أ).

(٦) في (س): «بشيء زيد»، ثم وضع عليها علامة الإبدال.

(٧) أي: بناء على أن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات، أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه، وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار =

[توجيه لكلام سيبويه]

موضعِ نصبٍ خبرًا عن (ما)، وأجازَه قومٌ، وكلامُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ تعالى في هذه المسألةِ محتمِلٌ للقوليْنِ المذكوريْنِ، أعني القولَ باشتراطِ ألَّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها موجَبٌ، والقولَ بعدمِ اشتراطِ ذلكَ؛ فإنَّه قالَ بعدَ ذِكْرِ[1] المثالِ المذكورِ ـ وهو (ما زيدٌ بشيءٍ... إلى آخِره) ـ: (اسْتَوَتِ اللغتانِ[2])[3]. يعني: لغةُ الحجازِ[4] ولغةُ تَمِيمٍ[5].

واخْتَلَفَ شُرَّاحُ (الكتابِ) فيما يَرْجِعُ إليه قولُه: (اسْتَوَتِ اللغتانِ):

فقالَ قومٌ: هو راجِعٌ إلى الاسمِ الواقعِ قبلَ[6] (إلا)، والمرادُ: أنه لا عَمَلَ لـ(ما) فيه، فاستوتِ[7] اللغتانِ في أنه مرفوعٌ[8]. وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا في إعمالِ (ما) ألَّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها موجَبٌ[9].

وقالَ قومٌ: هو راجِعٌ إلى الاسمِ الواقعِ بعدَ إلَّا، والمرادُ أنه يكونُ مرفوعًا[10]، ....

= هذا المحل، أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبر المبتدأ، ولا يعبأ به صفته. «الخضري» (١/ ١٢٠).

(١) في (ك): «ذلك».

(٢) كتب في حاشية (س) بعدها: «فقال قوم»، ووضع بعدها صح! وكأنه انتقل نظره للموضع التالي، فتأمل!

(٣) «الكتاب» (٢/ ٣١٦).

(٤) في (ص): «أهل الحجاز».

(٥) قال أبو حيان في «التذييل» (٢/ ٢٦٠): «وعلة ذلك أن البدل موجب بـ(إلا)، فلا يكون منصوبًا، فهو إذ ذاك واجب الرفع، وحكم البدل والمبدل منه في الإعراب واحد، فيلزم من ذلك رفع المبدل منه، وموضع (بشيء) أيضًا يتعين أن يكون رفعًا لهذه العلة».

(٦) في (س): «بعد»، وضرب عليها وكتبها في الحاشية كالمثبت.

(٧) في (ك): «استوت».

(٨) أي: محلًّا، أو تقديرًا.

(٩) أي: مثبت.

(١٠) (م) ظاهِرُ هَذَا الكلامِ ليسَ بسَدِيدٍ؛ بل يَجُوزُ فِي (شَيْءٍ) الواقِعِ بعدَ (إلَّا) الرفعُ والنصبُ، أمَّا النصبُ فعلى أحدِ وجهيْنِ:

الأوَّلُ: الاستثناءُ، سواءٌ أَعْمَلْتَ مَا أم أَهْمَلْتَها. =

سواءٌ جُعِلَتْ ما حِجَازِيَّةً أو[١] تَمِيمِيَّةً، وهؤلاء هم[٢] الذين لم يَشْتَرِطُوا في إعمالِ (ما) ألَّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها موجَبٌ. وتوجيهُ كلٍّ مِن القوليْنِ وترجيحُ المختارِ مِنهما، وهو الثاني ـ لا[٣] يَلِيقُ بهذا المُخْتَصَرِ[٤].

[العطف بعد خبر (ما)]

[ص] [١٦٠] ورَفْعَ معطوفٍ بـ(لَكِنْ) أوْ (بِبَلْ)[٥] مِن بعدِ منصوبٍ بِـ(مَا[٦]) الْزَمْ حَيْثُ حَلْ[٧]

[ش] إذا وَقَعَ بعدَ خَبَرِ (ما) عاطِفٌ فلا يَخْلُو إمَّا أنْ يكونَ مُقْتَضِيًا للإيجابِ أو[٨] لا؛ فإنْ كانَ مُقْتَضِيًا للإيجابِ تَعَيَّنَ رفعُ الاسمِ الواقعِ [بعدَه، وذلك][٩]، نحوُ: (بلْ ولكِنْ)[١٠]، فتقولُ: (ما زيدٌ قائمًا لكن

= **الثاني**: عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِن شيءٍ المجرورِ بالباءِ الزائدةِ بشرطِ أنْ تكونَ مَا عَامِلَةً، وأما الرفعُ فعلى أحدِ وجهيْنِ:
الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ خَبَرُ المُبْتَدَأ مَحْذُوفًا، وكأنه قيلَ: إلا هو شيءٌ لا يُعْبَأُ به، ولا فرقَ عَلَى هَذَا الوجهِ بينَ أنْ تكونَ مَا عاملةً أو مهمَلَةً.
والثاني: أنْ يَكُونَ بَدَلًا مِن شيءِ الأوَّلِ، بشرطِ أنْ تكونَ مَا مهملةً (م).

(١) في (س)، (ص)، (ح): «أم». (٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (ك): «والتطويل لا».

(٤) انظر: «منهج السالك» (١/ ٢٢٦).

(٥) قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٥٠٨): «واعلم أن الناظم تجوز في تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفًا، وليس هو بمعطوف بل هو خبر مبتدأ (وبل ولكن) حرفا ابتداء» وبنحوه قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٧٤).

(٦) أي: الحجازية.

(٧) الضمير في (حَلّ) يحتمل أن يعود على العطف المذكور؛ أي: حيث حلّ هذا العطف المذكور. وَيَحْتَمِل أن يعود إلى المعطوف بأحد الحرفين.

(٨) في (ك): «أم». (٩) في (ك): «بعد ذلك».

[لكن وبل لا يعطف بهما إلا المفردات]

(١٠) اعلم؛ أنهم نصّوا على أن لكن وبل لا يعطف بهما إلا المفردات ولا يعطف بهما الجمل، وإذا كان كذلك فالمرفوع الواقع بعدهما في نحو ما زيد قائما بل قاعد أو لكن قاعد، لم يعطف على ما قبله؛ لأن ما قبله منصوب، فهو حينئذ خبر مبتدأ محذوف، التقدير: لكن هو قاعد وبل هو قاعد، وإذا كان كذلك فلا عطف والحالة هذه، وإنما (لكن) لمجرد الاستدراك، و(بل) لمجرد الإضراب.
«تمهيد القواعد» (٣/ ١٢١١).

قاعدٌ)، أو (بل قاعدٌ[١]) فيَجِبُ رفعُ الاسمِ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (لكِنْ هو قاعدٌ، و[٢]بل هو قاعدٌ)، ولا يَجُوزُ نصبُ قاعدٌ عطفًا على خبرِ (ما)؛ لأنَّ (ما) لا تَعْمَلُ[٣] في الموجَبِ[٤].

وإنْ كانَ الحرفُ العاطفُ (*)[٥] غيرَ مُقْتَضٍ للإيجابِ، كالواوِ ونحوِها ـ جازَ (النصبُ والرفعُ)[٦]، والمختارُ النصبُ[٧]، نحوُ: (ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا)، [ويَجُوزُ الرفعُ فتقولُ: (ولا قاعدٌ)، وهو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، و[٨]التقديرُ: (ولا هو قاعدٌ)][٩]، ففُهِم مِن تخصيصِ المصنِّفِ وجوبَ الرفعِ بما إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ (بلْ ولكنْ) أنه لا يَجِبُ الرفعُ بعدَ غَيْرِهما.

[زيادة الباء في الخبر بعد ليس]

[ص] [١٦١] وبعدَ (ما، وليسَ) جَرَّ البا الخَبَرْ ... وبعدَ (لا) ونَفْيِ كانَ قد يُجَرّْ[١٠]

[ش] تُزادُ الباءُ كثيرًا في [الخبرِ بعدَ ليسَ[١١]][١٢] وما[١٣][١٤]، نحوُ قولِه

---

(١) في (ك): «هو قاعد». (٢) في (س)، (ص)، (ح): «أو».

(٣) في (ك): «يعمل». (٤) أي: المثبت.

(٥) هنا انتهى الخرم المشار إليه آنفًا في (ع)، وهو لوحة (٥٢ و، ظ) منها.

(٦) في (ك)، (ع) بالتقديم والتأخير.

(٧) لأن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه.

(٨) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ع). (٩) ليس في (ك).

(١٠) الضمير عائد على الخبر.

(١١) أي: غير الاستثنائية لأنها بمعنى (إلا) ومصحوب (إلا) لا يقترن بالباء. «التصريح» (١/ ١٩٩)، و«الصبان» (١/ ٢٥٠)، «البديري» (ق٨٦/ ب).

(١٢) في (س)، (ح)، (ك)، (ع): «الخبر المنفي بليس»، وفي (ص): «خبر المنفي بليس».

(١٣) دلَّ على ذلك ـ أي: الكثرة ـ عدم تقييد الناظم لها بقلّة.

(١٤) بشرط:

[شروط زيادة الباء]

عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم، فلا يجوز: ما زيد إلا بقائم.

وقبوله الإيجاب فلا يجوز: ما مثلك بأحد.

[الخبر بعد ليس]

وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله =

تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، و: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الزمر: ٣٧]، و: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأنعام: ١٣٢]، و: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦][(١)]، ولا تَخْتَصُّ[(٢)] زيادةُ الباءِ بعدَ (ما) بكونِها حِجَازِيَّةً؛ خِلافًا لقومٍ؛ بل تُزَادُ بعدَها وبعدَ التمِيمِيَّةِ[(٣)]، وقد نَقَلَ سِيبَوَيْهِ[(٤)] والفَرَّاءُ[(٥)] رَحِمَهُما اللهُ تعالى زيادةَ الباءِ بعدَ (ما) عن بَنِي تَمِيمٍ، فلا الْتِفَاتَ إلى مَنْ[(٦)] مَنَعَ ذلك[(٧)]،

= يس عن ابن هشام.

وكالخبر الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب البر.

وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. وقال البصريون: لدفع توهم الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام.

وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف.

ومحل المجرور بها نصبٌ على الأعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لأن خبر (ما) لم يقع في القرآن مجردًا من الباء إلا منصوبًا، ورفعٌ على الإهمال.

«حاشية الصبان» (١/ ٢٥٠).

(١) **فإن قيل**: فَلِمَ دخلت الباء في خبرها؛ نحو: (ما زيد بقائم)؟ قيل: لوجهين: [علة دخول الباء في خبر ليس]

أحدهما: أنها أدخلت توكيدًا للنفي.

والثاني: أن يُقَدَّر أنَّها جواب لمن قال: (إن زيدًا لقائم) فأدخلت الباء في خبرها؛ لتكون بإزاء اللام في خبر إنَّ «أسرار العربية» (ص١٢٠).

(٢) في (ص): «يختص». وغير منقوطة في (ك).

(٣) في (ص): «ما التميمية». (٤) في «الكتاب» (١/ ٦٢).

(٥) انظر: «معاني القرآن» (٢/ ٤٢). (٦) ليس في (ك).

(٧) وهُو أبو عليٍّ في «الإيضاح» (١/ ٤٢٩ المقتصد)، وتبعه الزمخشريُّ في «المفصل» (٢/ ٢٦٤ ابن يعيش).

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٨٣): «والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرًا بعد ما كقول الفرزدق المتقدم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيًا لا لكونه خبرًا منصوبًا، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنت وإذا ثبت كون =

[وهو موجودٌ في أشعارِهِم(١)].

= المسوغ لدخولها النفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بإن وبعد هل كقوله: [لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُوْ مَالِكٍ] بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيْفٍ قُوَاهْ. وقوله: (ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم).

وإنما دخلت على الخبر بعد هل لشبه هل بحرف نفي فلأن تدخل بعد ما التميمية أحق وأولى لأن شبه (ما) [التميمية] بـ(ما) أكمل من شبه هل بـ(ما).

وقد حكى الفراء [«معاني القرآن» (٢/ ٤٢)] أن أهل نجد كثيرًا ما يجرون الخبر بعد ما بالباء، فإذا أسقطوا الباء رفعوا، فهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم ـ منه كون الخبر منصوب المحل بل جائز أن يقال هو منصوب المحل وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم حجازيًّا فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره وغيره قد يتكلم بلغته إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازيًّا ورفع إن كان المتكلم تميميًّا أو نجديًّا.

فمن دخول اللغة الحجازية في التميمية كسر هاء الغائب بعد كسره أو ياء ساكنة، وإدغام نحو: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ورفع الله من قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]؛ لأن اللغة الحجازية: (بهُ) و(فيهُ) بالضم، و(لا يضارر) [البقرة: ٢٨٢] بالفك، و(إلا اللهَ) [البقرة: ٢٨٢] بالنصب؛ لأن الاستثناء منقطع، وإذا جاز للحجازي أن يتكلم باللغة التميمية جاز للتميمي أن يتكلم باللغة الحجازية بل التميمي أولى بذلك لوجهين:

أحدهما: أن الحجازية أفصح وانقياد غير الأفصح لموافقة الأفصح أكثر وقوعًا من العكس.

الثاني: أن معظم القرآن العزيز حجازي والتميمون يتعبدون بتلاوته كما أنزل ولذلك لا يقرأ منهم: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] بالرفع إلا من جهل كونه منزلًا بالنصب» بتصرف.

انظر: «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧)، و«خزانة الأدب» (٤/ ١٤٣)، و«حاشية البديري» (ق٨٦/ ب).

(١) (م) مِن ذلك قولُ الفرزدقِ يَمْدَحُ مَعْنَ بنَ أَوْسٍ، والفرزدقُ تَمِيمِيٌّ كَمَا قُلنا لكَ آنِفًا (٣٠٥):

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

ثم إنَّ الباءَ قد دَخَلَتْ فِي خبرِ (ما) غيرِ العاملةِ بسببِ فُقدانِ شرطٍ من شروطِ =

وقد اضْطَرَبَ رأيُ الفارِسِيِّ في ذلكَ][١]؛ فمَرَّةً قالَ: لا تُزادُ الباءُ إلَّا بعدَ الحِجَازِيَّةِ[٢]. ومَرَّةً قالَ: تُزادُ في الخبرِ المنفيِّ.

[ورود زيادة الباء في خبر (لا)]

وقد وَرَدَتْ زيادةُ الباءِ قليلًا في خبرِ (لا)[٣][٤]؛ كقولِهِ[٥]:

٧٦ ـ **فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ**[٦]

وفي خبرِ مضارعِ (كانَ) المنفيَّةِ[٧] بـ(لم)[٨]؛ كقولِهِ[٩]:

٧٧ ـ **وإنْ مُدَّتِ الأيدي[١٠] إلى الزادِ لم أَكُنْ ... بأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ[١١] القومِ أَعْجَلُ**[١٢]

= عَمَلِها، وَذَلِكَ كَمَا فِي قولِ المُتَنَخِّلِ الهُذَلِيِّ:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ ... بِوَاهٍ ولا بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأَبُو مالكٍ: مُبْتَدَأٌ، ولا عَمَلَ لـ(ما) فيه؛ لكونِه قد جاءَ مسبوقًا بإنِ الزائدةِ بعدَ ما، وقد أَدْخَلَ الباءَ فِي خبرِ هَذَا المُبْتَدَأ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (بِوَاهٍ) ـ فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّ كونَ (ما) عاملةً أو حِجازيَّةً ليسَ بشرطٍ لدخولِ الباءِ عَلَى خبرِها (م).

(١) سقط في أصل (ص)، لكن ألحقها بالحاشية، وبعدها صح.

(٢) في «الشيرازيات» (٢/ ٥٠٢)، و«الإيضاح» (١/ ٤٢٩ المقتصد)، و«البغداديات» (ص٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٣) دلَّ على ذلك قول الناظم: «قد يُجَرّ».

(٤) أي: عاملة عمل إن أو عمل ليس.

(٥) هُو: سَوَاد بنُ قارِبٍ الأَسدِيُّ كما في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٦).

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بمُغْنٍ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ الباءَ الزائدةَ عَلَى خبرِ (لا) النافيةِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى خبرِ (ليسَ) وَعَلَى خبرِ (ما) (م).

(٧) أي: غير الاستثنائية.

(٨) ليس في (ك)، (ع).

(٩) هو: الشَّنْفَرَى في «ديوانه» (ص٥٩).

(١٠) في (ك): «اليدي»!

(١١) قال في حاشية (ع): «من الجشاعة، وهي الفجاعة، وهو المقدم إلى السماء قبل أن يؤذن له».

(١٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بِأَعْجَلِهِمْ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ الباءَ الزائدةَ عَلَى خبرِ مضارعِ كَانَ المنفيِّ بلم.

واستشهادُ الشارحِ بهذا البيتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَهِمَ أنَّ مرادَ المصنِّفِ بقولِهِ: (نفيِ كانَ) نفيُ هذه المادَّةِ أعمُّ أنْ تكونَ بلفظِ الماضي أو بلفظِ المضارعِ. وأعمُّ من هذه العبارةِ التي فِي الألفيَّةِ قولُ المصنِّفِ فِي كتابِه «التسهيلِ» [(ص٥٧)]: (وبعدَ =

[ص] [١٦٢] في النَّكِرَاتِ[١] أُعْمِلَتْ كَـ(لَيْسَ) (لا) وقد تَلِي (لاتَ)، و(إنْ) ذا العَمَلَا[٢]

[١٦٣] وما لـ(لَاتَ) في سِوَى حِينٍ عَمَلْ وحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ[٣]

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الحروفَ العاملةَ عَمَلَ (ليسَ) أربعةٌ، [وقد تَقَدَّمَ][٤] الكلامُ على (ما)، وذَكَرَ هنا (لا) و(لاتَ) و(إنْ).

[شروط عمل (لا) عمل ليس] أمَّا (لا) فمَذْهَبُ الحِجازِيِّينَ[٥] إعْمَالُها عَمَلَ[٦] (ليسَ)، ومذهَبُ تَمِيمٍ إهمالُها[٧][٨]، ولا تَعْمَلُ [عندَ الحِجَازِيِّينَ إلَّا][٩] إلَّا بشروطٍ

= نَفْيِ فعلٍ ناسخٍ)؛ لأنَّ الفعلَ الناسخَ يَشْمَلُ كَانَ وأَخَوَاتِها، وظَنَّ وأخواتِها، بأيِّ صيغةٍ كانَتْ هذه الأفعالُ (م).

(١) إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب.اهـ. سم، أما التي لنفي الجنس نصًّا فعاملة عمل إن.
«التصريح» (١/ ٢٠٠)، و«الصبان» (١/ ٢٥٣).

(٢) (م) وتقديرُ البيتِ: أُعْمِلَتْ فِي النكراتِ (لا) إعمالًا مُماثلًا لإعمالِ (ليسَ)، وقد تَلِي (لاتَ وَإِنْ) هَذَا العَمَلَ (م).

(٣) (م) وتقديرُ البيتِ: وَمَا للاتَ عَمَلٌ فِي غيرِ لفظِ حِينٍ، وَمَا كَانَ بمعناه، وحَذْفُ صاحبِ الرفعِ مِن مَعْمُولَيْهَا معَ بقاءِ المنصوبِ فاشٍ كثيرٌ، والعكسُ ـ وَهوَ حذفُ المنصوبِ وإبقاءُ المرفوعِ ـ قليلٌ (م).

(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «وتقدم»، وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كالمثبت.

(٥) في (ص)، (ح): «أهل الحجاز»، وفي (ك): «الحجاز».

(٦) في (ك)، (ع): «إعمال».

(٧) في (ك): «إهمالها أولى». لكنه رسم الكلمة الثانية هكذا: «أولَا».

(٨) (م) قالَ أبو حَيَّانَ: «لم يُصَرِّحْ أحدٌ بأنَّ إعمالَ لا عَمَلَ ليسَ بالنسبةِ إِلَى لغةٍ مخصوصةٍ إلَّا صاحِبُ المغربِ ناصرُ المُطَرِّزِيُّ؛ فإنَّه قالَ فيه: بنو تَمِيم يُهْمِلُونَها، وغيرُهم يُعْمِلُها، وفي كلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ: أهلُ الحجازِ يُعمِلُونَها دونَ طَيِّئٍ، وفي البسيطِ: القياسُ عندَ تميم عَدَمُ إعمالِها، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونوا وَافَقُوا أهلَ الحِجازِ عَلَى إعمالِها». وانْظُرْ هَذَا معَ كلامِ الشارحِ (م).

(٩) العبارة في (ص)، (ح): «إلا في النكرة عند الحجازيين».

ثلاثةٍ[(١)]:

أحدُها: أنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نَكِرَتَيْنِ، نحوُ: (لا رَجُلٌ أفضلَ مِنْكَ)، ومنه قولُه[(٢)]:

٧٨ ـ تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ بَاقِيَا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[(٣)]

---

(١) (م) وبَقِيَ من شروطِ إعمالِ (لا) عَمَلَ ليسَ شرطانِ:
أوَّلُهما: ألَّا تكونَ لنفيِ الجنسِ نَصًّا، فَإِنْ كانَتْ لنفيِ الجنسِ نَصًّا عَمِلَتْ عَمَلَ إنَّ المُؤَكِّدَةِ التي تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، وبُنِيَ اسمُها حينَئذٍ عَلَى الفتحِ إنْ لم يَكُنْ مُضافًا ولا شَبيهًا به.
والشرطُ الثاني: ألَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ الخَبَرِ عَلَى اسْمِها، فَإِنْ تَقَدَّمَ نَحْوُ: (لا عندَكَ رجلٌ مُقِيمٌ ولا امرأةٌ) أُهْمِلَتْ (م).

(٢) لم أجد من نسبه، وقال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦١٢): «لم يسم قائله».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لا شَيْءٌ بَاقِيَا، ولا وَزَرٌ وَاقِيَا)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (لا) فِي الموضعيْنِ عَمَلَ ليسَ واسْمُها وخبرُها نَكِرتانِ.
هذا، وقد ذهَبَ أبو الحسنِ الأَخْفَشُ إِلَى أنَّ (لا) ليسَ لها عَمَلٌ أصلًا، لا فِي الاسمِ ولا فِي الخَبَرِ، وأنَّ مَا بعدَها مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، وذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أنَّ (لا) تَعْمَلُ الرفعَ فِي الاسمِ، ولا تَعْمَلُ شيئًا فِي الخَبَرِ، والخَبَرُ بَعْدَها لا يَكُونُ مذكورًا أبدًا.
وكلا المذهبيْنِ فاسدٌ، وبيتُ الشاهدِ رَدٌّ عليهما جميعًا؛ فالخَبَرُ مذكورٌ فيه، فكانَ ذِكْرُه رَدًّا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّجَّاجُ، وَهوَ مَنْصُوبٌ، فكانَ نَصْبُه رَدًّا لِمَا زَعَمَهُ الأَخْفَشُ (م).
كذا نقل رحمه الله تعالى، وعند **الشاطبي** رحمه الله تعالى «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٤٤): أن الزجاج ومعه ابن السّراج وابنُ خروف إنما يقولون بجواز الإعمال وعَدَمه إذا توفّرت الشروط. أما القائل أنها إنما تعمل في الاسم خاصّة فهو ابن الباذِش، ثم هو يجعلها هي واسمها في موضع مبتدأ. وأما الأخفش فذلك الذي يقول: إن (لا) في القياس لا تعمل شيئا لأنها حرف وليست بفعل.
[مذاهب النحاة في عمل (لا) عمل ليس من عدمه]
وقال **الدماميني** رحمه الله تعالى في «تعليق الفرائد» (٣/ ٢٥٦): وعلى الجملة ففي عمل (لا) عمل (ليس) ثلاثة أقول:
الجواز: وهو مذهب سيبويه ومن وافقه.

وقولُه(١):

٧٩ ـ نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ(٢) خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا(٣)

وزَعَمَ بعضُهم(٤) أنها قد تَعْمَلُ في المعرفةِ، وأَنْشَدَ للنابِغَةِ(٥)(٦):

= **والمنع**: وإليه ذهب الأخفش والمبرد.
والثالث أنها عاملة في الاسم، وهما جميعًا في موضع الابتداء، ولا تعمل في الخبر أصلًا، حكاه ابن ولّاد عن الزجاج.

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٦٤): «أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى أحد».

(٢) وضع فوقها في (ك) علامة نسخة.

(٣) (م) هَذَا الشاهِدُ قدْ أَنْشَدَهُ أبو الفَتْحِ بنُ جِنِّيٍّ، ولم يَنْسُبْهُ إِلَى قائلٍ، وكذا كلُّ مَن وَقَفْنَا عَلَى كلامٍ له ذَكَرَ فيه هَذَا البيتَ ممَّن جاءَ بعدَ أبي الفَتْحِ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ لا مثلَ عَمَلِ ليسَ، فرَفَعَ بها ونَصَبَ، واسْمُها وخَبَرُها نكرتانِ، وَهوَ أَيْضًا كالبيتِ السابقِ رَدٌّ لِمَذْهَبَي الأخفشِ والزَّجَّاجِ (م).

(٤) وهو: الشّجريُّ في «الأمالي الشجرية» (١/ ٤٣٢).
قال ابن مالك في «شرح الكافية» (١/ ٤٤١): «ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيًا) على الحال تقديره: لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل.
ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا (باغيًا) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه.
نظائره كثيرة، منها قولهم: (حكمك مسمطًا)؛ أي: حكمك لك مسمطًا؛ أي: مثبتًا. فجعل (مسمطًا) ـ وهو حال ـ مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فإن يعامل (باغيًا) بذلك وعامله فعل أحق وأولى».
قال الصبان (١/ ٢٥٤): «قوله: (حكمك مسمطًا) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به».
وذكر وجه شذوذه (١/ ٢٢٠) بقوله: «وشذوذه من وجهين: النّصب مع صلاحيّة الحال للخبريّة وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر».

(٥) في (ك)، (ع): «النابغة»، والذي في (ص)، (ح): «للنابغة قوله».

(٦) في «ديوانه» (ص١٦٦).

٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ[١] وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وحَلَّتْ سَوَادَ القلبِ لا أنَا بَاغِيًا سِوَاهَا ولا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[٢]

واختَلَفَ كلامُ المصنِّفِ في هذا البيتِ؛ فمَرَّةً قالَ: إنه مُؤَوَّلٌ[٣]. ومرَّةً قالَ: إنَّ القياسَ عليه سائغٌ[٤][٥].

---

(١) في (ص): «فولت».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لا أَنا بَاغِيًا)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (لا) النافيةَ عَمَلَ (ليسَ)، معَ أنَّ اسْمَهَا معرفةٌ، وَهوَ (أنا)، وهذا شاذٌّ، وقد تَأَوَّلَ النُّحاةُ هَذَا البيتَ ونحوَه ـ كَمَا أشارَ إِلَيْهِ الشارحُ العلَّامَةُ نقلًا عن المصنِّفِ ـ بتأويلاتٍ كثيرةٍ، أَحَدُها: أنَّ قَوْلَه: (أنا) ليسَ اسْمًا لِلَا، وإنما هو نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ، وأصلُ الكلامِ عَلَى هذا: (لا أُرَى باغيًا)، فلَمَّا حَذَفَ الفعلَ، وَهوَ (أُرَى)، بَرَزَ الضَّمِيرُ المستترُ، وانفصَلَ، أو يَكُونُ الضَّمِيرُ مُبْتَدأً، وقولُه: (باغِيًا) حالٌ من نائبِ فَاعِلِ فِعْلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (لا أنا أُرَى باغيًا)، وجملةُ الفِعْلِ المحذوفِ معَ نائبِ فَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَأ، ويَكُونُ قدِ اسْتَغْنَى بالمعمولِ ـ وَهوَ الحالُ الَّذِي هو قَوْلُهُ: (باغِيًا) ـ عن العَامِلِ فيه الَّذِي هو الفعلُ المحذوفُ، وزَعَمُوا أَنَّهُ ليسَ فِي هَذَا التأويلِ ارتكابُ شَطَطٍ ولا غُلُوٌّ فِي التقديرِ؛ فإنَّ مِن سَنَنِ العربيَّةِ الاستغناءَ بالمعمولِ عن العَامِلِ، كَمَا فِي الحالِ السادَّةِ مسدَّ الخَبَرِ المُفْصِحَةِ عَنْهُ، كَمَا اتَّضَحَ لكَ ذَلِكَ فِي بابِ المُبْتَدَأ والخَبَرِ. فافْهَمْ ذلك، واللهُ يُرْشِدُكَ ويَتَوَلَّاكَ (م).

(٣) في «شرح الكافية» (١/ ٤٤١) قال: «ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيًا) على الحال تقديره: لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل.
ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا (باغيًا) على الحال. ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه».

(٤) في (ك): «شائع».

(٥) (م) الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أنَّ القياسَ عَلَى هَذَا البيتِ سائغٌ، هو أبو حَيَّانَ، شارِحُ كِتابِ «التسهيلِ»، لا ابنُ مالِكٍ؛ فإنَّ ابنَ مالِكٍ قالَ فِي «التسهيلِ»: (ورَفْعُها مَعْرِفَةً نَادِرٌ)، فقالَ أبو حَيَّانَ فِي شرحِ هذه العبارةِ مَا نَصُّهُ: قالَ المصنِّفُ فِي الشرحِ (يُرِيدُ ابنَ مالِكٍ): وشَذَّ إِعْمَالُها فِي معرفةٍ فِي قولِ النابغةِ الجَعْدِيِّ:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أنا بَاغِيَا

البيتَ. اهـ. وقد حَذا المُتَنَبِّي حَذْوَ النابغةِ فقالَ: =

الشرطُ[١] **الثاني**: أَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُها على اسمِها[٢]، فلا تقولُ: (لا قائمًا رجلٌ).

الشرطُ[٣] **الثالِثُ**: أَلَّا يَنْتَقِضَ[٤] النفيُ بإلَّا، فلا تقولُ: (لا رجلٌ إلا أفضلَ مِن زيدٍ) بنصبِ (أفضلَ)؛ بل يَجِبُ رَفْعُه.

ولم يَتَعَرَّضِ المصنِّفُ لهذين الشرطَيْنِ.

[اختلاف النحاة في جواز عمل (إن) النافية عمل (ليس)]

وأمَّا إنِ النافيةُ[٥] فمَذْهَبُ أكثرِ[٦] البَصريِّينَ والفَرَّاءِ[٧] أنها لا تَعْمَلُ شيئًا، ومذهَبُ الكُوفِيِّينَ خَلَا[٨] الفَرَّاءِ أنها تَعْمَلُ عَمَلَ (ليسَ)، وقالَ به مِن البَصريينَ (أبو العبَّاسِ)[٩] المُبَرِّدُ[١٠]، وأبو بَكْرِ بنُ السَّرَّاجِ[١١]، وأبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ[١٢]، وأبو الفَتْحِ ابنُ جِنِّيٍّ[١٣]، واختارَه المُصَنِّفُ[١٤]،

= **إذا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِن الأَذَى … فلا الحمدُ مَكْسُوبًا ولا المالُ بَاقِيَا**

والقِياسُ عَلَى هَذَا سائغٌ عِنْدِي (والمُتَكَلِّمُ هو أبو حَيَّانَ)، وقد أجازَ ابنُ جِنِّيٍّ إعمالَ لا فِي المعرفةِ، وذكَرَ ذلك فِي كتابِ «التمامِ».اهـ كلامُ أبي حَيَّانَ بحُروفِه. [«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٨٦)] (م).

(١) ليس في (ص).

(٢) فإذا تقدم الخبر ارتفع بالابتداء.

(٣) ليس في (ص).

(٤) في (س): «ينقض».

(٥) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٦) ليس في أصل (ح)، وكتبها بالحاشية تصحيحًا.

(٧) انظر: «معاني القرآن» (٢/ ١٤٤).

(٨) في (ك): «خلاف».

(٩) ليس في (ك).

(١٠) في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢).

(١١) في «الأصول» (١/ ٩٥).

(١٢) في «البصريات» (١/ ٦٤٧ ـ ٦٤٩) أن (إن) لا تعمل عمل ما.

(١٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٧٠).

(١٤) قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٥): «كلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وأمّا إن مع ما في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف ليس».

فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لليس من جملتها ما ولا شيء من =

وزَعَمَ أنَّ في كلامِ سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ تعالى إشارةً إلى ذلكَ[(١)]، [(٢)] وقد

= الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إن ولا فتعين كونهما مقصودين».

(١) قال رَحِمَهُ اللهُ في «الكتاب» (٣/ ١٥٣): إنها تأتي بمعنى ما، مثل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ۝٢٠﴾ [الملك: ٢٠] أي: ما الكافرون، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنما وذلك قولك ما أن زيد ذاهب قال فروة بن مسيك:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

(٢) قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨): ««والصّحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس والسّماع: [أدلة جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس)]

أما القياس: فإنها شاركت ما في النّفي وفي دخولها على المعرفة والنّكرة، وفي نفي الحال.

وأما السماع: فقول العرب في نثرها وسعة كلامها:

(إن ذلك نافعك ولا ضارّك) (وإن أحد خيرًا من أحد إلّا بالعافية) حكى ذلك الكسائي بنصب نافعك وضارك وخيرًا.

ومن كلامهم: (إنّ قائمًا)؛ أي: إن أنا قائمًا، فتركت الهمزة وأدغمت النون في النون، وأنشد البيتين الآتيين، وذكر قراءة سعيد بن جبير: (إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم) [الأعراف: ١٩٤] الآتية، وذكر كلام أبي الفتح عليها لكنه قال: لا يتعين تخريجها على أن إن نافية بل يحتمل أن تكون إن هي المخفّفة وتكون قد أعملت ونصب الخبر بها على حد قول من قال:

إذا اسودّ جنح اللّيل فلتأت ولتكن خطاك حثاثا إنّ حرّاسنا أسدا»

قال أبو حيان: «وهذا التخريج أحسن بل يتعيّن لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين ولا يناسب هذا التنافي في القرآن العزيز بل يستحيل ذلك إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عبادًا أمثالهم وقراءة التخفيف تقتضي ألّا يكونوا عبادًا أمثالهم وهو محال في كلام الله تعالى».

قال ناظر الجيش في «التمهيد» (٣/ ١٢١٨): «وقد ارتكب الشيخ [أبو حيان] تعسفًا كبيرًا في التخريج الذي ذكره لأن إن الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين فكيف يثبت للمخففة، والحق أن «إن» في هذه القراءة نافية كما قال ابن جني ولا تنافي بينها وبين القراءة المشهورة؛ لأن المعنى على قراءة التشديد أنهم عباد أمثالهم في العبودية فكيف يعبد العبد عبدًا آخر؟ والمعنى على القراءة الشاذة ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم؛ أي: في الإنسانية بل هم عباد دونكم لأنهم حجارة فكيف يعبد الإنسان من هو دونه.

فالمنفي كونهم أمثالهم لا كونهم عبادًا؛ لأن نفي المقيد بقيد إنما ينصب النفي فيه =

وَرَدَ السماعُ به؛ قالَ الشاعِرُ[١]:

٨١ ـ إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[٢]

[وقالَ آخَرُ[٣]][٤][٥]:

٨٢ ـ إِنِ الْمَرْءُ[٦] مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا[٧]

= على القيد، وهذا أمر ظاهر لا منازعة فيه.
وقرئ هذا الموضع يومًا على الشيخ [أبي حيان] ـ رحمه الله تعالى ـ وأنا حاضر فذكرت له هذا الجواب فقبله».

(١) قال العيني: «أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد». «المقاصد» (٢/٦٤٩).

(٢) (م) يَكْثُرُ استشهادُ النُّحاةِ بهذا البيتِ، ومعَ هَذَا لم يَذْكُرْه أحدٌ مِنهم منسوبًا إِلَى قائلٍ معيَّنٍ.
المعنى: ليس هذا الانسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(إِنْ هو مُسْتَوْلِيًا)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (إِنِ) النافِيَةَ عَمَلَ (ليسَ)، فرَفَعَ بها الاسمَ الَّذِي هو الضَّمِيرُ المنفصِلُ، ونصَبَ خَبَرَها الَّذِي هو قَوْلُهُ: **(مُسْتَوْلِيًا)**.
وهذا الشاهدُ يَرُدُّ عَلَى الفَرَّاءِ وأكثرِ البَصْرِيِّينَ الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ (إِنِ) النافِيَةَ لا تَعْمَلُ شيئًا، لا فِي المُبْتَدَأ ولا فِي الخَبَرِ، ووَجْهُ الردِّ من البيتِ وُرُودُ الخَبَرِ اسمًا مُفْرَدًا منصوبًا بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، ولا ناصِبَ له فِي الكلامِ إِلَّا (إِنْ)، وليسَ لهم أَنْ يَزْعُمُوا أَنَّ النصبَ بها شاذٌّ؛ لِوُرُودِهِ فِي الشعْرِ كثيرًا، ولِوُرُودِهِ فِي النثرِ فِي نحوِ قولِ أهلِ العالِيَةِ: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِن أَحَدٍ إِلَّا بالعافيَةِ)، وقد قَرَأَ بهذه اللغةِ سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ رضي الله عنه فِي الآيةِ الكريمةِ التي تلاها الشارِحُ [الأعراف: ١٩٤].
ويُؤْخَذُ من هَذَا الشاهِدِ ـ زيادةً عَلَى ذلك ـ أنَّ (إِنِ) النافية مثلُ (ما) فِي أنها لا تَخْتَصُّ بالنكراتِ كَمَا تَخْتَصُّ بها (لا)؛ فإِنَّ الاسمَ فِي البيتِ ضميرٌ، وقد نَصَّ الشارِحُ عَلَى هذا، ومَثَّلَ له.
ويُؤْخَذُ منه أَيْضًا أنَّ انْتِقَاضَ النفيِ بعدَ الخَبَرِ بإِلَّا لا يَقْدَحُ فِي العملِ؛ لأنَّه اسْتَثْنَى بقولِهِ: **(إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ...)** إلخ (م).

(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ع). (٤) في (ك): «وقوله».

(٥) قال البغدادي في «الخزانة» (٤/١٦٨): «وَهَذَا الشَّاهِد مَعَ كَثْرَة دورانه فِي كتب النَّحْو لم يعلم لَهُ قَائِل. وَالله أعلم».

(٦) رسمها في (ك): «المرؤ».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(إِنِ المَرْءُ مَيْتًا)** حَيْثُ أَعْمَلَ (إِنِ) النافيةَ عَمَلَ (لَيْسَ)، فرَفَعَ =

وذكَرَ ابنُ جِنِّيٍّ في (المُحْتَسَبِ)[١]، أنَّ سعيدَ بنَ جُبَيْرٍ رضي الله عنه قَرَأَ: (إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ) [الأعراف: ١٩٤] [بنصبِ العِبادِ][٢].

[عمل (إن) النافية في النكرة والمعرفة]

ولا يُشْتَرَطُ في اسمِها وخبرِها أنْ يكونَا نَكِرَتَيْنِ[٣]؛ بل تَعْمَلُ في النكرةِ والمعرفةِ، فتقولُ: [إنْ رجلٌ قائمًا][٤] [وإنْ زيدٌ[٥] القائمَ[٦]، وإنْ زيدٌ قائمًا][٧].

[حقيقة (لات)]

وأمَّا (لاتَ) فهي (لا) النافيةُ زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيثِ مفتوحةً[٨]،

= بها ونَصَبَ، وفي هَذَا الشاهدِ مِثْلُ مَا فِي الشاهدِ السابقِ من وُجُوهِ الاستنباطِ التي ذَكَرْنَاهَا هناكَ (م).

(١) «المحتسب» (١/ ٢٧٠).

(٢) ليس في أصل (س)؛ بل بحاشيتها تصحيحًا.

(٣) وهذا ظاهر من الأمثلة. (٤) من (م).

(٥) في (ح): «زيدًا»، وكتبها في (ك) منونة بلا ألف هكذا: «زيدً»؛ فليحرر وما بعده.

(٦) تحليته بـ«أل» من (م).

(٧) العبارة في (س): «وإن زيد لقائمًا»، وفي (ع): «وإن زيد قائمًا» فليحرر.

(٨) كما في: (ربت وثمت)؛ أي: فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ. قال في التصريح: زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن. «الصبان» (١/ ٢٥٤)، والبديري (ق٨٧/ أ).

وقال الخضري (١/ ١٢٢): «قوله: **(زيدت عليها تاء التأنيث)**؛ أي: لتقوى شبهها بليس إذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين، ولفرقها من تاء الفعل».

وعلى هذا لو سميت بها حكيته كما تحكي لو سميت بـ(إنما).

وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في لات ليس. قال في «الملخص» (١/ ٢٧٣): «فأبدل السّين تاء كما فعل ذلك في ستّ، ثم قلبت الياء ألفًا لأنه كان الأصل في ليس لاس لأنها فعل، إلا أنهم كرهوا أن يقولوا: ليت فيصير لفظها لفظ التّمنّي، ولم يفعلوا هذا إلا مع الحين كما أن لدن لم تشبّه نونها بالتّنوين إلّا مع غدوة». =

ومَذْهَبُ الجمهورِ أنها تَعْمَلُ عملَ (ليسَ)؛ فتَرْفَعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ، لكِنِ[١] اخْتُصَّتْ بأنها لا يُذْكَرُ معَها الاسمُ والخبرُ معًا؛ بل[٢] إنما يُذْكَرُ معَها أَحَدُهما، والكثيرُ في لِسانِ العربِ حَذْفُ اسمِها وبقاءُ[٣] خبرِها، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣][٤] بنصبِ الحينِ[٥]، فحُذِفَ الاسمُ وبَقِيَ الخبرُ، والتقديرُ: ولاتَ الحينُ حينَ مَناصٍ، [فالحينُ اسمُها، (وحينَ مَناصٍ)[٦] خبَرُها، وقد قُرِئَ شُذُوذًا: (وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ[٧]) [صَ: ٣]][٨] [برفعِ الحينِ على أنه اسمُ لاتَ، والخبرُ محذوفٌ][٩]، والتقديرُ: ولاتَ حِينُ مَنَاصٍ [لهم؛ أي: ولاتَ حِينُ مناصٍ][١٠] كائنًا لهم، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (**وحَذْفُ ذي**[١١] **الرَّفْعِ**...) إلى آخرِ البيتِ.

[ما اختصت به (لات)]

= قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٩٠): وفي «البسيط»: «ويحتمل أن تكون التاء بدلًا من سين ليس كما في ست، وانقلبت الياء ألفًا على القياس فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال».

قال ابن ناظر الجيش في «التمهيد» (٣/ ١٢٢٤): «ولا يخفى ما فيه من التعسف».

وقال الأشموني (١/ ٢٥٧): «وهو ضعيف لوجهين:

الأول: أنّ فيه جمعًا بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجئ منه إلّا ماء وشاء.

الثاني: أن قلب الياء السّاكنة ألفا وقلب السّين تاء شاذان».

(١) ترسم في (ح): «لا كن»!

(٢) ليس في (ص)، لكن في حاشيتها تصحيحًا.

(٣) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «وإبقاء».

(٤) ليس في (ع)؛ بل بحاشيتها تصحيحًا.

(٥) في (س)، (ك)، (ع): «الخبر».

(٦) في (ح): «ومناص».

(٧) ليس في (ح).

(٨) ليس في (ص).

(٩) العبارة في (ك): «فحذف الخبر، وذكر الاسم».

(١٠) مكان هذه العبارة في (ك): «أي».

(١١) ليس في (ع)، وكتب بالحاشية.

[شروط عمل (لات) عمل (ليس)]

وأشارَ بقولِهِ: **(وما للَاتَ في سِوَى حِينٍ عَمَلْ)** إلى ما ذَكَرَ[١] سِيبَوَيْهِ[٢] مِن أنَّ (لاتَ) لا تَعْمَلُ إلَّا في الحينِ، واخْتَلَفَ[٣] الناسُ فيه؛ فقالَ قومٌ: المرادُ أنها لا تَعْمَلُ إلَّا في لفظِ الحينِ ولا تَعْمَلُ فيما رَادَفَهُ كالساعةِ ونحوِها[٤]. وقالَ قومٌ: المرادُ أنها لا تَعْمَلُ إلَّا في [أسماءِ الزمانِ][٥]،

---

(١) في (ك)، (ع): «ذكره».

[مذهب سيبويه في (لات)]

(٢) قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «الكتاب» (١/٥٨): «كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً، لا تكون لاتَ إلّا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ الحين لأنّه مفعول به، ولم تَمَكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها؛ لأنها ليس كليس في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ، تقول: لستَ، ولستِ، وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهبًا، فتَبْنِي على المبتدإ وتُضْمِرُ فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبدُ الله لات منطلقًا، ولا قومك لاتوا منطلقين».

قال أبو حيان في «التذييل» (٤/٢٨٩): «فقول سيبويه: (كما شبهوا بليس لات في بعض المواضع) ظاهر في أنها لا يلزمها الإعمال دائمًا؛ بل إعمالها إنما جاء في بعض المواضع، وكأنه يشير إلى أنها جاء بعدها غير ما ذكر.

وقوله: **(وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين)** نصٌّ على أنها لا تعمل عمل (ليس) في غير الحين، وظاهر في اختصاصها بلفظه.

وقول سيبويه: (تضمر فيها مرفوعًا) لا يريد الإضمار حقيقة لأن الحرف لا يضمر فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوع معها، وسماه إضمارًا بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظًا به، ويبيِّن أن مراده بالإضمار الحذف قوله بعد ذلك: (وليست لات كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبًا، فتبني على المبتدأ، وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبد الله لات منطلقًا، ولا: قومك لاتوا منطلقين). فهذا كله نص على أنه يريد بالإضمار الحذف.

وقوله: (وتنصب الحين لأنه مفعول به)؛ أي: مشبه بما شبه بالمفعول به؛ لأن لات شبهت بليس، وليس شبهت بضرب، ومنصوب ضرب هو المفعول به حقيقة».

(٣) في (ك): «فاختلف».

(٤) وهو ظاهر كلام سيبويه ومذهب الفراء؛ قاله أبو حيان في «التذييل» (٤/٢٩٠)، وقال الرضي في «شرح الكافية» (١/١٧٠): «وقال الفراء: يكون مع الأوقات كلها».

(٥) في (ك): «أسمائهم أي الزمان».

فتَعْمَلُ في لفظِ الحينِ وفيما[١] رَادَفَهُ من أسماءِ الزمانِ[٢].

ومِن عَمَلِها فيما رَادَفَه [قولُ الشاعرِ[٣]][٤]:

٨٣ ـ نَدِمَ البُغاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ   والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[٥]

وكلامُ المصنِّفِ مُحتَمِلٌ للقولَيْنِ[٦]، وجَزَمَ بالثانِي في

---

(١) رسمها في (ع) في الموضعين: «وفي ما»، والذي في (س)، (ص)، (ك): «وما».

(٢) نسبه أبو حيان في «الارتشاف» (٣/ ١٢١١) إلى الفارسي وغيره. انظر: «البصريات» (١/ ٦٠١).

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٩١): «وهو اختيار ابن عصفور»، وقال الشاطبي (٢/ ٢٥٤): وقال ابن عصفور: «من حَمَله على أنه يريدُ بقوله «لا يكون إلا مع الحين»: ـ الحاء، والياء، والنون ـ فخطأ؛ فقد جاء عملها في غيره؛ أنشد الفراءُ:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ   فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٦٨): «قائله هو: محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكناني».

وقال البغدادي في «الخزانة» (٤/ ١٧٥): «هُوَ لرجل من طَيئ».

(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك): «قوله».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ)؛ حَيْثُ أعْمَلَ (لاتَ) فِي لفظِ (سَاعَةَ)، وَهِيَ بمعنى الحِينِ، وليسَتْ مِن لفظِه، وَهوَ مذهَبُ الفَرَّاءِ ـ فيما نَقَلَه عنه جماعةٌ، مِنهم الرَّضِيُّ ـ إذ ذَهَبَ إِلَى أنَّ (لاتَ) لا يَخْتَصُّ عَمَلُها بلفظِ الحينِ؛ بل تَعْمَلُ فيما دَلَّ عَلَى الزمانِ؛ كساعةَ ووقتَ وزمانَ وأوانَ ونحوِ ذلك، وفي المسألةِ كلامٌ طويلٌ لا يَلِيقُ بَسْطُه بهذه العُجالةِ.

ومثلُ البيتِ الشاهِدِ مَا أَنْشَدَهُ ابنُ السِّكِّيتِ فِي كتابِ (الأَضْدَادِ)، وهو:

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلائِقًا مَشْمُولَةً   وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ (م)

(٦) (م) القولانِ:

أَوَّلُهُما: أنها لا تَعْمَلُ إلَّا فِي لفظِ الحينِ.

وثانيهما: أنها لا تَعْمَلُ إلا فِي اسم دالٍّ عَلَى الحينِ؛ أي: الزَّمانِ، سَوَاءٌ أكانَ مِن لفظِ الحينِ أم لم يَكُنْ، وقولُ الناظِمِ: (وما لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ) يجوزُ أنْ يَكُونَ معناه: (وما لِلَاتَ عَمَلٌ فِي سِوَى لفظِ حِينٍ) فيَكُونَ جارِيًا عَلَى القولِ =

«التَّسهيلِ»(١)(٢)، ومَذْهَبُ الأخفشِ أنها لا تَعْمَلُ شيئًا(٣)، وأنه إنْ وُجِدَ

= الأوَّلِ، ويَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ معناه: (وما لِلَاتَ عَمَلٌ فِي سِوَى اسمٍ دالٍّ عَلَى الحِينِ)، فيَكُونَ جاريًا عَلَى القولِ الثانِي (م).

(١) قالَ الناظِمُ فِي كتابِ «التسهيلِ» (ص٢٠) مَا نَصُّه: «ولاتَ ـ بالتاءِ ـ فتَخْتَصُّ بالحِينِ، أو مُرادِفِه، مُقْتَصرًا عَلَى منصوبِها بكثرةٍ، وَعَلَى مَرْفُوعِها بقِلَّةٍ».اهـ، فتَجِدُه صَرَّحَ باختصاصِها بالعملِ فِي الحينِ أو فِي مرادِفِ الحينِ، ومرادفُ الحينِ هو كلُّ اسمٍ دَلَّ عَلَى زمانٍ، نحوُ: ساعةَ، ووقتَ، وأوانَ، وزمانَ، وغَدَاةَ ولحَظْةَ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ ذلك إلا جَرْيًا عَلَى القولِ الثاني، فهذا مرادُ الشارحِ بأنه جَزَمَ بِهِ فِي «التسهيلِ» (م).

(٢) قال الخضري (١/ ١٢٣): «فتحصل أنها لا تعمل في غير اسم زمن اتفاقًا وأما قوله:

لَهْفِي عَلَيْكَ لَلهْفَةٌ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوارَكَ حينَ لَاتَ مجيرُ

فتقديره: حين لات يوجد مجير، أو لات مجير له، فهو إما فاعل أو مبتدأ لا اسمها، والله ﷻ أعلم».

(٣) انظر: «معاني القرآن» له (٢/ ٤٩٢)، وفيه قال الأخفش: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣]، فشبهوا (لاتِ) بـ(لَيْسَ) وأضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لآتِ) إِلَّا مع «حِين» ورفع بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ فجعله في قوله مثل: (لَيْسَ) كأنه قال: (ليسَ أَحَدٌ) وأضمر الخبر. وفي الشعر: [من الخفيف وهو الشاهد الرابع والستون بعد المئتين]: [مذهب الأخفش في (لات)]

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينُ بقاءِ

فجرَّ (أَوانٍ) وحذف وأضمر (الحين) وأضاف الى (أَوانٍ) لأنَّ (لَآتِ) لا تكون الا مع (الحين).

وفي «التذييل والتكمييل» قال أبو حيان: وذهب الأخفش في قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] إلى أنها لا تعمل عمل ليس بل جعل (حِينٍ) اسم (لَآتِ) وهي للنفي العام نحو، لا غلام سفر، والخبر محذوف تقديره. ولات حين مناص لهم. وجوَّز أيضًا فيه وجهًا آخران وهو أن يكون ﴿حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ولات الحين حين مناص ووجهًا آخر وهو أن يكون مفعولًا بفعل محذوف؛ أي: ولات أرى حين مناص. وهذا كله محتمل.

ونقل ابن عصفور أن مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئًا بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعًا مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر ابتدأ مضمر. وإن كان منصوبًا فنصبه =

الاسمُ بعدَها منصوبًا فناصِبُه فِعْلٌ مضمَرٌ، والتقديرُ: (لاتَ[١] أَرَى حِينَ مَنَاصٍ)، وإنْ وُجِدَ مرفوعًا فهو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: لاتَ[٢] حينُ مناصٍ [لهم؛ أي: ولات[٣] حين مناصٍ][٤] كائنٌ لهم. [والله ﷻ أَعْلَمُ بالصواب][٥][٦].

= بإضمار فعل. انتهى.

[رد أبي حيان لما ذهب إليه الأخفش]

قال أبو حيان (٤/ ٢٩٤): «وما ذهب إليه الأخفش من النصب على إضمار الفعل ليس بشيء لأن (لات) لا يحفظ في الفعل بها في موضع من المواضع، وإنما نقول: إن الحين إذا كان منصوبًا كان في موضع خبر مبتدأ محذوف، إذ الأولى عندي أن لات لا تعمل شيئًا، وإن كان معناها معنى (لا)؛ لأنها كما ذكرنا لا يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ونحن نقول في قراءة ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾ [ص: ٣] على قول من ادعى أن اسمها لم يلفظ به، وأن ﴿حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾ انتصب خبرًا: لا يخلو هذا الاسم المُدَّعى أنه مرفوع بها ولم يلفظ به من أمرين: إما أن يكون مضمرًا، أو يكون محذوفًا لا جائز أن يكون مضمرًا في (لات) لأن الحروف لا يضمر فيها، ولا جائز محذوفًا لأنها عندهم أجريت مجرى (ليس) في العمل و(ليس) هي الأصل، واسم (ليس) لا يجوز حذفه، فكذلك اسم (لات) لا يجوز حذفه إذ لو جاز حذف اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، و(لات) على زعم من أعملها مقصورة في إعمالها على الحين، بخلاف (ليس) فإنها تعمل في المعارف والنكرات. وإنما لم يجز حذف اسم. (ليس) لأنها مشبهة في عملها بالفعل المتعدى إلى واحد في رفع أحد الاسمين ونصب الآخر، كما أن الفعل المتعدي كذلك، فمرفوعها مشبه بالفاعل، ومنصوبها مشبه بالمفعول، فكما أن الفاعل لا يحذف وحده، فكذلك اسمها لا يحذف. وهذا الذي اخترناه من أن (لات) لا تعمل شيئًا هو مروي عن الأخفش».

(١) في (ص)، (ع): «ولات»، وفي (ح): «لا».

(٢) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «ولات».

(٣) في (ك): «ولا».

(٤) من (س)، (ص)، (ح).

(٥) من (ح).

(٦) قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٩٢): «ولا يحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعًا والخبر منصوبًا مثبتين معًا؛ بل إن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع وإن ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب»، وبنحوه في «منهج السالك» (١/ ٢٢٨).

أفعالُ المُقَارَبَةِ(١)

---

(١) لم يقل المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كاد وأخواتها) على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أُمِّية (كان) لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها، والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب؛ لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره. ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم. [علة التسمية بأفعال المقاربة]

وهل عين كاد ياء أو واو قولان، واستدل لكونها واوًا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا: أكاد، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها.

«حاشية الصبان» (١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

ومعنى قولهم: (أفعال المقاربة)؛ أي: تفيد مقاربةَ وقوع الفعل الكائن في أخبارها. ولهذا المعنى كانت محمولة على باب (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر. والجامعُ بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادةُ المَعنى في الخبر. ألا ترى أنّ (كانَ) وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر؟ [معنى «أفعال المقاربة»]

فمن ذلك (عَسى)، وهو فعل غير متصرّف، ومعناه المقاربة على سبيل الترجّي.

قال سيبويه: (معناه: الطمَع والإشفاق) [«الكتاب» (٤/ ٢٣٣)، قال: وعسى: طمعٌ وإشفاقٌ]؛ أي: طمعٌ فيما يستقبل، وإشفاقُ أن لا يكون.

«شرح المفصل» (٧/ ٢١٠).

وقال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٣/ ١٢٥٧): «اعلم أن الأفعال المذكورة في هذا الباب هي في التحقيق من أخوات كان وذلك لأنها تأتي لإفادة تلبس فاعلها بصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند، وإنما خالفت كان في أن خبرها يكون شيئًا خاصًا لا يخبر عنها بغيره وتسمى أفعال المقاربة مع أن منها ما هو للرجاء =

[عملها وشروطها] [ص][١٦٤] كَـ(كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى)، لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ[1]

[ش] هذا هو **القِسمُ الثاني** من الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ[2]، وهو (كادَ) وأَخَوَاتُها، وذَكَرَ المصنِّفُ منها[3] أحدَ عشرَ فِعلًا، ولا خِلافَ في أنها أفعالٌ[4]، إلا عَسَى؛ فنقَلَ الزاهِدُ عن ثَعْلَبٍ أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضًا إلى ابنِ[5] السَّرَّاجِ[6][7]، ....

= ومنها ما هو للشروع، فقيل: هذا من إطلاق اسم البعض وإرادة الكل وهو مجاز مستعمل وكلام ابن الحاجب يقتضي أنها كلها للمقاربة فإنه قال: هي للمقاربة إما من رجاء أو حصول أو أخذ فيه؛ [«الكافية» (ص٤٨)، قال: أفعال المقاربة: ما وضع لدنوّ الخبر، رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه].

ولا يبعد ما قاله عن الصواب، فإن المقاربة قد تكون على سبيل الرجاء، وقد تكون على سبيل الحصول وقد تكون على سبيل أن المخبر قد قارب الشروع في ذلك الأمر المخبر به».

[ربيعة تقف على المنصوب بالتنوين بالسكون] (١) (م): «خَبَرْ» حالٌ من فَاعِلِ نَدَر، وقد وَقَفَ عليه بالسُّكُونِ عَلَى لغةِ ربيعةَ التي تَقِفُ عَلَى المنصوبِ المنوَّنِ بالسُّكُونِ، كَمَا يَقِفُ سائرُ العربِ عَلَى المرفوعِ والمجرورِ المنوَّنَيْنِ (م).

(٢) ليس في (ص)، (ح). (٣) في (س)، (ك): «فيها».

(٤) انظر: «منهج السالك» (١/ ٢٤٣). (٥) ليس في (ح).

(٦) انظر: «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٢٧).

(٧) (م) نَصَّ ابنُ هِشَامٍ فِي أكثرِ كُتُبِه عَلَى أنَّ القولَ بأنَّ (عَسَى) حرفٌ هو قولُ الكُوفِيِّينَ، وتَبِعَهم عَلَى ذَلِكَ ابنُ السَّرَّاجِ، ونَصَّ فِي «المُغْنِي» و«شَرْحِ الشُّذُورِ» عَلَى أنَّ ثَعْلبًا يَرَى هذا، وثَعْلَبٌ أَحَدُ شُيُوخِ الكُوفِيِّينَ، ومُلَخَّصُ مَذْهَبِهِم أنهم قالُوا: عَسَى حرفُ تَرَجٍّ. واسْتَدَلُّوا عَلَى ذلك بأنها دَلَّتْ عَلَى معنى لَعَلَّ، وبأنها لا تَتَصَرَّفُ كَمَا أنَّ لَعَلَّ كذلك لا تَتَصَرَّفُ، ولَمَّا كانَتْ لَعَلَّ حرفًا بالإجماعِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ عسَى حرفًا مثلَها؛ لقوَّةِ التشابُهِ بينَهما.

ومن العلماءِ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (عَسَى) عَلَى ضَرْبَيْنِ (انْظُرْ ص ٣٤٥ الآتِيَةَ):

الضربُ الأوَّلُ: يَنْصِبُ الاسمَ ويرفَعُ الخبرَ، مثلُ إنَّ وأَخَوَاتِها، وهذه حرفُ تَرَجٍّ، ومِن شواهِدِهَا قولُ صَخْرِ بنِ العَوْدِ الحَضْرَمِيِّ:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والضربُ الثاني: يَرْفَعُ المبتدأَ ويَنْصِبُ الخبرَ ـ وَهوَ الَّذِي نَتَحَدَّثُ عنه فِي هَذَا =

والصحيحُ أنها فعلٌ[(١)]؛ ....

= البابِ، وَهوَ من أفعالِ المقارَبَةِ ـ وهذا فعلٌ مَاضٍ؛ بدليلِ قَبُولِه علامةَ الأفعالِ الماضِيَةِ؛ كتاءِ الفَاعِلِ فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢].

وأمَّا جُمُودُهَا ودَلالَتُها عَلَى معنًى يَدُلُّ عليه حرفٌ، فلا يُخرِجَانِها عن الفعليَّةِ، وكم مِن فعلٍ يَدُلُّ عَلَى معنًى يَدُلُّ عليه حرفٌ، وَهوَ معَ ذَلِكَ جامدٌ، ولم يُخرِجْه ذلك عن فِعْلِيَّتِه، أَلَيْسَتْ حَاشَا وعَدَا وخَلَا دَالَّةً عَلَى الاستثناءِ وَهِيَ جامدةٌ، وقد جاءَتْ حروفٌ بألفاظِها ومعانيها، فلم يَكُنْ ذلك مُوجِبًا لحَرْفِيَّتِها؟

وهذا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ـ من أنَّ (عَسَى) عَلَى ضَرْبَيْنِ، وأنها فِي ضرب مِنْهُمَا فِعْلٌ، وفي الضربِ الآخَرِ حرفٌ ـ هو مَذْهَبُ شيخِ النُّحاةِ سِيبَوَيْهِ، (وانْظُرْ كِتَابَنَا عَلَى «شرحِ الأَشْمُونِيِّ» (١/٤٦٣) وَمَا بعدَها فِي الكلامِ عَلَى الشاهدِ رَقْمِ (٢٥٢)).

ومن هَذَا كُلِّهِ يَتَّضِحُ لكَ: أنَّ فِي (عَسَى) ثلاثةَ أقوالٍ للنحاةِ:

الأوَّلُ: أنها فِعْلٌ فِي كلِّ حالٍ، سواءٌ اتَّصَلَ بها ضميرُ الرفعِ أو ضميرُ النصبِ أم لم يَتَّصِلْ بها واحدٌ منهما، وَهوَ قولُ نُحَاةِ البَصْرَةِ، ورَجَّحَهُ المتأخِّرُونَ.

والثاني: أنها حرفٌ فِي جميعِ الأحوالِ، سواءٌ اتَّصَلَ بها ضميرُ الرفعِ أو النَّصْبِ أم لم يَتَّصِلْ بها أَحَدُهما، وَهوَ قَوْلُ جَمْهَرَةِ الكُوفِيِّينَ، ومِنْهُم ثَعْلَبٌ، وابنُ السَّرَّاجِ.

والثالِثُ: أنها حَرْفٌ إذا اتَّصَلَ بها ضميرُ نَصْبٍ كَمَا فِي البيتِ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ، وفِعْلٌ فيما عَدَا ذلك، وَهوَ قولُ سِيبَوَيْهِ شيخِ النُّحاةِ، ولا تَتَّسِعُ هذه العُجالةُ السريعةُ إِلَى الاحتجاجِ لكلِّ رأيٍ، وإلى تخريجِ الشواهدِ عَلَى كلِّ مذهَبٍ (م).

(١) قال أبو حيان في «التذييل» (٤/٣٢٧): «والدليل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع بها، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، ولحاق علامة التأنيث لها على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر، نحو: عسى زيد أن يقوم، وعست هند أن تقوم، كما تقول: قام زيد، وقامت هند». [أدلة فعلية كان وأخواتها]

ولمّا كانت فعلًا، افتقرت إلى فاعلٍ ضرورةَ انعقاد الكلام. وهي في ذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة (كان) الناقصة، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ويكون معناها (قارَبَ).

والضرب الثاني: أن تكون بمنزلةِ (كان) التامّة، فتكتفي بمرفوع، ولا تفتقر إلى منصوب، وتكون بمعنى (قَرُبَ). =

بدليلِ اتصالِ تاءِ الفاعلِ [وأخواتِها بها][١]، نحوُ: (عَسَيْتُ [وعَسَيْتَ وعَسَيْتُمَا وعَسَيْتُمْ وعَسَيْتُنَّ][٢]).

وهذه الأفعالُ تُسَمَّى أفعالَ المقارَبَةِ، وليسَتْ كلُّها للمقاربةِ؛ بل هي على ثلاثةِ أقسامٍ:

[أفعال المقاربة] **أحدُها**: [ما دَلَّ على المقاربَةِ[٣]][٤]، وهي[٥]: كادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ.

[أفعال الرجاء] **والثاني**: ما دَلَّ على الرجاءِ[٦]، ....

= فالأوّل نحو قولك: (عسى زيدٌ أن يقوم)، ولا يكون الخبر إلّا فعلًا مستقبلًا مشفوعًا بـ(أن) الناصبة للفعل. قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، فـ(زيدٌ) اسمُ (عسى)، وموضعُ (أنْ) مع الفعل نصبٌ؛ لأنه خبرٌ. والذي يدلّ على ذلك قولهم في المثل: (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، والمراد: أن يَبْأَسَ.

والضرب الثاني: أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقارٍ إلى منصوب، وتكون (عسى) بمعنَى (قَرُبَ)، إلا أن مرفوعها لا يكون إلّا (أن) والفعل، نحوَ قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فـ(أنْ تكرهوا) بموضعِ رفع بأنّه فاعلٌ، ووقعت الكفايةُ به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر.

«شرح المفصل» (٧/ ٢١٢).

(١) في (ح): «بها وأخواتها».

(٢) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «وعسيتم وعسين»، ومثلها في (ع) إلا الكلمة الأخيرة فكتبها: «وعسيتن»، وذكر في حاشيتها أنها في نسخة: «وعسين».

(٣) أي: أي قرب معناه من مسمى الاسم، وقربه منه لا يستلزم وقوعه؛ بل قد يستحيل عادة كما في: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

«الصبان» (١/ ٢٥٨).

(٤) ليس في (ك).

(٥) في (س)، (ك): «وهو».

(٦) أي: الطمع في الخبر محبوبًا، والإشفاق؛ أي: الخوف منه مكروهًا، ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يس.

قال ابن هشام في «المغني»: «ومعناه التّرجّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]». =

وهي[١]: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.

[أفعال الشروع] **والثالثُ**: ما دَلَّ على الإنشاءِ[٢]، وهي[٣]: جَعَلَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ[٤].

فتَسْمِيَتُها أفعالَ المقاربَةِ من بابِ تسميةِ الكلِّ باسمِ البعضِ.

وكلُّها تَدْخُلُ على المبتدأِ والخبرِ[٥]، فتَرْفَعُ المبتدأَ اسمًا لها، [ويكونُ خَبَرُه][٦] خبرًا لها في موضِعِ نصبٍ[٧]، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: **(ككانَ كادَ وعَسَى)**، لكنَّ الخبرَ في هذا البابِ لا يكونُ إلا مضارعًا،

= قال الدماميني في حاشيته على «المغني» (٢/ ٥٠): «فالأولى للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي: إن ما كرهتموه ينبغي أن تترجوه فهو خير، وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر، وذلك أنهم كرهوا الغزو وفيه إحدى الحسنيين، إما الظفر والغنيمة وإما الشهادة والجنة، وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والأجر، والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب أن معناه رجاء دنو الخير، فإذا قلت: عسى مريضي أن يشفى، دل على أنك ترجو قرب شفائه.

ونازع الرضي في ذلك فجعل عسى: «للطمع في حصول مضمونه مطلقًا سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقًا».

وقال الشمني: «الأولى لإشفاق المخاطبين نظرًا إلى ما عندهم من الكراهة، والثانية: لترجيهم نظرًا إلى ما عندهم من المحبة».

انظر: «يس على التصريح» (١/ ٢٠٣)، و«الصبان» (١/ ٢٥٨).

(١) في (س): «وهو».

(٢) [معنى الشروع] وهو الشروع؛ أي: التلبس بأول أجزاء الفعل، وهذا القسم كثير في كلامهم، وقد أنهاها بعضهم إلى نيف وعشرين فعلًا.
انظر: «التتمة القيمة» (٢/ ٦٣٨).

(٣) في (س)، (ك): «وهو».

(٤) ولكلٍّ واحدٍ منها حكمٌ يختصُّ به. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٦١).

(٥) في (ك): «وعلى الخبر».

(٦) في (ص)، (ح): «وخبره».

(٧) إلا أن خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم إلى مضمونها. «شرح التصريح» (١/ ٢٧٧).

نحوُ: (كادَ زيدٌ يقومُ، وعسى زيدٌ أنْ يقومَ)، ونَدَرَ مجيئُه اسمًا بعدَ (عَسَى وكادَ)(١)؛ كقولِهِ(٢):

٨٤ ـ أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا   لَا تُكْثِرَنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا(٣)

وقولِه(٤):

٨٥ ـ فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبًا   وكم مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ(٥)

---

(١) وذكر الناظم في شرح «التسهيل» (١/ ٣٩٣): أن الخبر وقع في هذا الباب غير مضارع تنبيهًا على أصل متروك، قال رَحِمَهُ اللهُ: «من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر عسى مفردًا منصوبًا قول العرب: عسى الغُوَيْر أبْؤُسا. . .» ثم ذكر هذين البيتين.

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٧٨): «قد قيل: إن قائله هو رؤبة بن العجاج، وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به، وكذا قال أبو عبد الواحد الطواح في كتابه بغية الآمل ومنية السائل. قلت: لو كان الأمر كما قالا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه؛ فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلها وخمسين بيتًا مجهولة القائلين».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(عَسَيْتُ صَائِمًا)** حَيْثُ أَجْرَى (عَسَى) مُجرَى (كانَ) فرَفَعَ بها الاسمَ ونَصَبَ الخبرَ، وجاءَ بخَبَرِها اسمًا مُفْرَدًا، والأصلُ أنْ يَكُونَ خَبَرُها جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ، ومثلُ هَذَا البيتِ قولُهم فِي المَثَلِ: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا).

وفي البيتِ توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنَّ (عَسَى) هنا فعلٌ تامٌّ يَكْتَفِي بفاعلٍ، وَهوَ هنا المتكلِّمُ، بدليلِ وقوعِ جملتِها خَبَرًا لإنَّ الناصبةِ للاسم الرافعةِ للخبرِ؛ وَذَلِكَ لأنَّ معنَى عَسَى للتَّرَجِّي، والترجِّي إنشاءٌ، وأَيْضًا فإنَّ الأفعالَ الناقصةَ جُمْلَتُها إنشائيَّةٌ، والجُمْلَةُ الإنشائيَّةُ لا تَقَعُ خَبَرًا لإنَّ عندَ الجمهورِ الذين يُجَوِّزُونَ وقوعَ الإنشائيَّةِ خَبَرًا للمبتدأِ غيرِ المنسوخِ، وإذا كَانَ ذلك كذلك فلا بُدَّ أنْ تكونَ الجُمْلَةُ خبريَّةً، فلا تكونُ (عَسَى) ناقصةً، وأما قَوْلُهُ: **(صائمًا)** عَلَى هَذَا فهو خبرٌ (لِكَانَ) محذوفةٍ مَعَ اسْمِها، وتقديرُ الكلامِ: إني رَجَوْتُ أنْ أكونَ صائمًا (م).

(٤) هو تأبط شرًّا في «ديوانه» (ص٣٤).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وما كِدْتُ آيِبًا)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (كادَ) عَمَلَ (كانَ)، فرَفَعَ =

وهذا [هو مرادُ المصنِّفِ بقولِهِ][1]: **(لَكِنْ نَدَرْ...)** إلى آخِرِهِ[2]، لكنْ في قَوْلِهِ: **(غيرُ مضارعٍ)** إيهامٌ؛ فإنَّه يَدْخُلُ تحتَه الاسمُ والظرفُ والجارُّ والمجرورُ والجملةُ الاسميَّةُ والجملةُ الفعليَّةُ بغيرِ المضارِعِ، ولم يَنْدُرْ مجيءُ هذه كلِّها خبرًا عن (عَسَى وكادَ)؛ بل الذي نَدَرَ مجيءُ الخبرِ اسمًا[3]، وأما هذه فلم يُسْمَعْ[4] مجيئُها خبرًا عن هذيْنِ[5]. [والله

= الاسمَ ونصَبَ الخبرَ، ولكنَّه أَتَى بخَبَرِها اسْمًا مفردًا، والقياسُ فِي هَذَا البابِ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ؛ ولهذا أَنْكَرَ بَعْضُ النُّحاةِ هذه الروايةَ، وزَعَمَ أنَّ الروايةَ الصحيحةَ هي: (وَمَا كُنْتُ آيِبًا) (م).

(١) في (ص): «المراد بقول المصنف». (٢) في (ص): «إلى آخر البيت».

(٣) (م) يُمْكِنُ أنْ يُجَابَ عن هَذَا الاعتراضِ بأنَّ فِي كلامِ الناظمِ حذفَ الواوِ وَمَا عَطَفَتْه، وأصلُ الكلامِ: (لكِنْ نَدَرَ غيرُ مضارعٍ لهذين وَأَخَوَاتِهِما خَبَرٌ)، وقد نَدَرَ مجيءُ خَبَرِ جَعَلَ جملةً فعليَّةً فِعْلُها مَاضٍ فِي قولِ ابنِ عَبَّاسٍ: «فَجَعَلَ الرجلُ إِذَا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا» [البخاري (٤٧٧٠)]، عَلَى أنَّ صِدْقَ قولِهِ: (غيرُ مضارعٍ) يكفي فيه صورةٌ واحدةٌ، وَهِيَ الاسمُ المفرَدُ (م).

كذا وجهه رحمه الله تعالى، وقد جاء الماضي خبرًا لعسى نفسها في حديث ابن ماجه (٢٠٠٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟**»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «**فَمَا أَلْوَانُهَا؟**»، قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «**هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟**» قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: «**فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟**» قَالَ: عَسَى عِرْقٌ نَزَعَهَا، قَالَ: «**وَهَذَا لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ**». الألباني: صحيح.

(٤) في (ك): «يندر».

(٥) وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة أمور: [شروط الفعل المشتمل عليه الجملة]

أحدها: أن يكون رافعًا لضمير الاسم الذي لهذه لأفعال، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾ [البقرة: ٧١]، وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل. أو شرع فيه لا غيره. فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع. ليتحقق ذلك.

الثاني: أن يكون الفعل مضارعًا؛ ليدل على الحال أو الاستقبال، وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما: «فَجَعَلَ الرجلُ إِذَا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا» [البخاري (٤٧٧٠)]، فـ(أرسل) خبر (جعل) وهو فعل ماض. قال الموضح في =

تعالى أعلم][١].

[حكم اقتران الخبر بـ«أن» بعد عسى وكاد]

[ص] [١٦٥] وكونُهُ بدونِ (أنْ) بعدَ (عَسَى) نَزْرٌ، و(كادَ) الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

[ش] أي: اقترانُ[٢] خبرِ (عسَى) بـ(أنْ) كثيرٌ[٣]، وتجريدُه من (أنْ)

= شرح الشواهد: وهذا لم أر من يحسن تقريره. ووجهه أن (إذا) منصوبة بجوابها على الصحيح، والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله، فأول الجملة في الحقيقة (أرسل)، فافهمه. اهـ.

وفيه رد على ابن مالك، حيث قال في التسهيل: أو فعلية مصدرة بـ(إذا). قال الموضح في الحواشي: الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها ماض، فإن هذا هو محط الشذوذ. وأما نفس (إذا) فلا وجه لكونها مرجعًا للشذوذ.

الثالث: أن يكون المضارع مقرونًا بـ(أن) المصدرية وجوبًا، إن كان الفعل الدال على الترجي؛ لأن الفعل المرجى وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى (أن) المشعرة بالاستقبال، نحو: (حرى زيد أن يأتي)، و(اخلولقت السماء أن تمطر). «التصريح مع التوضيح» (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦).

(١) من (ع)، (ح). (٢) في (ص): «إنّ اقتران».

(٣) (م) أنتَ إذا قُلْتَ: (عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ) فزيدٌ: اسمُ عَسَى، وَإِنْ والفِعْلُ فِي تأويلِ مَصْدَرٍ خبرُه، ويَلْزَمُ عَلَى ذلك الإخبارُ باسمِ المعنى ـ وَهوَ المصدَرُ ـ عن اسمِ الذاتِ، وَهوَ زيدٌ، وَهوَ غيرُ الأصلِ والغالبِ فِي كلامِ العربِ.

وللعلماءِ فِي الجوابِ عن ذَلِكَ أربعةُ وُجُوهٍ:

أَوَّلُها: أنَّ الكلامَ حينَئذٍ عَلَى تقديرِ مضافٍ، إما قَبْلَ الاسم، وكأنك قُلْتَ: عَسَى أمرُ زيدٍ القيامَ، وإما قبلَ الخَبَرِ، وكأنك قلتَ: عسى زيدٌ صَاحِبَ القيام، فعلى الأوَّل تكونُ قد أَخْبَرْتَ باسْمِ مَعْنًى عن اسم معنًى، وَعَلَى الثاني تكونُ قد أَخْبَرْتَ باسمٍ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ عن اسمِ ذاتٍ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ التي وَقَعَ منها الحَدَثُ أو قامَ بها.

وثانيها: أنَّ هَذَا المصدرَ فِي تأويلِ الصفةِ، وكأنك قد قلتَ: عَسَى زيدٌ قَائِمًا.

وثالِثُها: أنَّ الكلامَ عَلَى ظاهِرِهِ، والمقصودُ المبالغةُ فِي زيدٍ حتى كَأَنَّهُ هو نَفْسُ القيامِ.

وهذه الوجوهُ الثلاثةُ جاريَةٌ فِي كلِّ مصدرٍ ـ صَرِيحٍ أو مُؤَوَّلٍ ـ يُخْبَرُ بِهِ عن اسمِ الذاتِ، أو يَقَعُ نعتًا لاسمِ ذاتٍ، أو يَجِيءُ حالًا من اسمِ الذاتِ.

ورابِعُها: أنَّ (أنْ) لَيْسَتْ مصدريَّةً فِي هَذَا الموضِعِ؛ بل هِيَ زائدةٌ، فكأنك قلتَ: =

قليلٌ»[(١)]، وهذا[(٢)] مذهَبُ سِيبَوَيْهِ[(٣)]، ومَذْهَبُ جمهورِ البَصريِّينَ أنه لا يَتَجَرَّدُ خبرُها مِن (أنْ) إلَّا في الشعرِ[(٤)]، ولم يَرِدْ في القرآنِ

= عسى زيدٌ يقومُ، وهذا وجهٌ ضعيفٌ؛ لأنَّها لو كانَتْ زائدةً لم تَعْمَلِ النصبَ، ولَسَقَطَتْ من الكلامِ فِي السَّعَةِ أحيانًا، وَهِيَ لا تَسْقُطُ إلا نادرًا لضرورةِ الشعرِ (م).

(١) ووجه غَلَبةِ استعمالِ (أَنْ) هٰهنا وقِلَّةِ عدمها أن الأفعال كما مرّ على ثلاثة أقسام: منها ما تلبّس به بالفعل. وهذا لا يليقُ به (أَنْ)؛ لأنها تخلّص للاستقبال، والفِعْلُ حال، فَهُما متنافيان. وذلك (جَعَل) وأخواته.

ومنها: ما قَرُب من التلبُّسِ بالفعل ولم يُفْعَلْ، لكنه على تَهْيِئَةِ أَنْ يُفْعَل. وهذا القربِ معناه من الوقوع حُكِم له بحكمه، فلم تَلْحقه (أَنْ)؛ لأنهم قصدوا التقريب من الحال، و(أَنْ) تنافي هذا القصد، لكنهم اعتبروا في القليل حقيقة عدم وقوعه فألحقوها؛ إهمالًا للقصد، ونظرًا لحقيقة الأمر من عدم الوقوع بعدُ. وهذا (كاد) وما جرى مجراه.

ومنها: ما لم يقع ولا يجري مجرى الواقع؛ إذ لم يقرب من الوقوع لكنه منتظر في الرجاء، فهذا هو الذى يستحقّ (أَنْ)؛ لأن الفعلَ مستقبل تحقيقًا، فدخلت هناك لتخلّصَ الفعل للاستقبال. وقد اعتبروه ـ في القليل ـ اعتبار (كاد) ـ فلم يلحقوا (أَنْ)؛ إذ الفعل في الرجاء مع هذا النوع كالفعل مع الوقوف في النوع قبله، كأنهم قربوه في رجائهم فصار بمنزلة ما قَرُبَ وقوعه. وذلك (عسى) وأمثاله.

قال الشاطبي: هذا هو التعليل اللائق بمذهب الناظم.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٧٠).

(٢) في (ك): «هذا». (٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٥٨).

(٤) انظر: «ضرائر الشعر» (ص٦١)، و«شرح الجمل» (٢/ ١٧٦)، وقال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٥٠): «أما في (عسى) فاستعماله بغير (أن) لا يختص بالشعر بل هو مستعمل في الكلام خلافًا لمن خص ذلك بالشعر».

قلنا: ومما جاء منه في الكلام بغير أنْ حديث كذا قال رحمه الله تعالى وقد جاء الماضي خبرًا لعسى نفسها في حديث ابن ماجه (٢٠٠٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟»**، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: **«فَمَا أَلْوَانُهَا؟»** قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: **«هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟»** قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: **«فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟»** قَالَ: عَسَى عِرْقٌ نَزَعَهَا قَالَ: **«وَهَذَا لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ»**. الألباني: صحيح. =

العظيمِ[1] إلَّا مُقْتَرِنًا[2] بـ(أنْ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقالَ ﷻ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٨].

ومن وُرُودِهِ بدونِ (أنْ) قولُهُ[3]:

٨٦ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ[4] فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[5]

وقولُه[6]:

٨٧ ـ عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ   لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ[7]

= وقال في «الارتشاف» (٢/ ١٢٠): «فجمهور البصريين على أن حذف (أن) من خبرها لا يكون إلا في الضرورة؛ قاله الفارسي، وأجاز حذفها في «التذكرة» في الكلام، وهو ظاهر قول سيبويه».

(١) من (ك)، (ع).   (٢) في (ص): «مقرونًا».

(٣) هو: هدبة بن خشرم في «ديوانه» (ص٧٦).

(٤) ضبطها بضم التاء على أنها للمتكلم في (س)، وضبطها بالفتح في (ص).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**يَكُونُ وَرَاءَهُ**...) إلخ، حَيْثُ وَقَعَ خَبَرُ (عسى) فعلًا مضارعًا مجرَّدًا من (أنِ) المصدريَّةِ، وَذَلِكَ قليلٌ، ومثلُه الشاهدُ الَّذِي بعدَه (ش ٨٧) وقولُ الآخَرِ:

عسَى اللَّهُ يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قَادِرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

(**المنهَمِرُ**): أرادَ بِهِ الكثيرَ، و(**الجَوْنُ**): الأسودُ، و(**الرَّبَابُ**): السَّحابُ، والسحابُ الأسودُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ حافلٌ بالمطرِ، ومثلُ هذه الأبياتِ قولُ الآخَرِ:

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ   عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئِيمُ (م)

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٨٠): «لم أقف على اسم قائله».
وفي حاشية «شرح شذور الذهب» (ص٣٥١): «هو محمد بن إسماعيل».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**يأتي بِهِ اللهُ**)؛ حَيْثُ جاءَ خَبَرُ (عَسَى) فِعْلًا مضارعًا مجرَّدًا من أنِ المصدريَّةِ، وهذا قليلٌ، ومِثْلُه ـ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَعَ الشاهِدِ ٨٦ ـ قولُ الفَرَزْدَقِ:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ   إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

وفي بيتِ الفرزدقِ هَذَا شاهدٌ آخَرُ، وحاصلُه: أَنَّهُ يجوزُ فِي الفِعْلِ المضارعِ الَّذِي يَقَعُ خَبَرًا لعسَى خاصَّةً أنْ يَرْفَعَ اسمًا ظاهرًا مضافًا إِلَى ضميرٍ يعُودُ إِلَى اسمِ عَسَى. =

[كاد، عكس عسى فـي اقـتـران خبرها بأن]

وأمَّا (كادَ) فذَكَرَ المصنِّفُ أنها عكسُ (عَسَى)[(١)]، فيكونُ الكثيرُ في خَبَرِها أنْ يَتَجَرَّدَ مِن (أنْ)، ويَقِلُّ اقْتِرانُه بها[(٢)]، وهذا بخلافِ ما نَصَّ عليه الأندلسيُّونَ[(٣)] من أنَّ اقترانَ خبرِها بـ(أنْ) مخصوصٌ بالشعرِ[(٤)]؛ فمِن تَجريدِه[(٥)] مِن (أنْ) قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة: ٧١]، وقالَ[(٦)] تعالى[(٧)]: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ[(٨)] قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧][(٩)]، ومن اقترانِه بأنْ قولُه ﷺ: «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ

= فأمَّا غيرُ (عَسَى) من أفعالِ هَذَا البابِ فلا يجوزُ فِي الفِعْلِ المضارعِ الواقعِ خَبَرًا لها إلَّا أنْ يَكُونَ رافعًا لضميرٍ مستترٍ يعُودُ عَلَى الاسم، وأما قولُ ذِي الرُّمَّةِ:

وأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

فظاهِرُه أنَّ المضارعَ الواقِعَ خَبَرًا لكادَ، وَهوَ (تُكَلِّمُنِي)، رَفَعَ اسمًا ظاهرًا مضافًا إِلَى ضميرِ الاسمِ، وَهوَ (أَحْجَارُهُ)، فهذا ونحوُه شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ.

أمَّا بيتُ الشاهدِ رَقْمُ (٨٧) فقد رَفَعَ المضارعُ فيه اسمًا أجنبيًّا من اسم عَسَى، فلا هو ضميرُ الاسمِ، ولا هو اسمٌ ظاهِرٌ مُضَافٌ إِلَى الاسمِ، وَذَلِكَ شاذٌّ أَيْضًا (م).

(١) أي: أن الحكم المقرَّر في عسى هو معكوسٌ في كاد، والذى في عسى أنّ لحاق أَنْ في خبرها هو الشهيرُ، وعدمُها نادرٌ، فعُكِس هذا، وهو أَنّ عدم لحاق أَنْ هو الشهير، وثبوتها نادرٌ حاصل لكاد.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٧١).

[كاد وكرب يدلان على شدة مقاربة الفعل]

(٢) لأنهما أي: ـ كاد وكرب ـ يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ(أن) غالبًا، ويقل اقترانه بـ(أن) نظرًا إلى أصلهما.
«التصريح» (١/ ٢٠٧).

(٣) في (ك): «أهل الأندلس».

(٤) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٤٩): «دخول (أن) على المضارع خبر (كاد) بابه الشعر وهو مختص به، هكذا يقول أصحابُنا».

(٥) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «تجرده».

(٦) في (ص): «وقوله».

(٧) من (ك)، (ص).

(٨) في (س)، (ك)، (ع)، (ص): «تزيغ». ونقطها بالوجهين في (ح).

(٩) (م) ومثلُ الآيتيْنِ الكريمتيْنِ قولُ أحدِ أصحابِ مُصْعَبِ بنِ الزُّبَيْرِ، يَرْثِيهِ، وَهوَ الشاهِدُ رَقْمُ (١٤٩) الآتي فِي بابِ الفَاعِلِ: =

الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ»(١).

= **لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وكادَ ـ لو سَاعَدَ المَقْدُورُ ـ يَنْتَصِرُ**

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**كادَ يَنْتَصِرُ**)؛ فإنَّ الفعلَ المضارِعَ الواقِعَ خَبَرًا لكادَ لم يَقْتَرِنْ بأنْ (م).

(١) أخرجه البخاري (٤١١٢)، ومسلمٌ (٢٠٩)، هو كثير، ومما جاء منه:
قول النَّبِيِّ ﷺ في البخاري (١٣٨٦): «**فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا**»، وفي سنن ابن ماجه (١٢٤٠): «**إِنْ كِدْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا فِعْلَ فَارِسَ وَالرُّومِ**».
وقول عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﵁ في البخاري (٢٤١٩): «وَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ»، وعند أحمد (١٧٥): «فَلَمَّا كِدْنَا أَنْ نَعْرِفَهُ».
وقول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ في البخاري (١٠١٥): «فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا»، وعند أحمد (١٣٠٢٨): «وَكِدْنَا أَنْ نُفْتَتَنَ فِي صَلَاتِنَا».
وقول جَابِرٍ ﵁ في البخاري (٤١٠١): «وَالبُرْمَةُ بَيْنَ الأَثَافِيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ».
وقول أَبِي بَكْرَةَ ﵁ في البخاري (٤٤٢٥): «بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ الجَمَلِ فَأُقَاتِلَ مَعَهُمْ».
وقول عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ عند أحمد (٢٣٩٨٤): «حَتَّى إِذَا كِدْنَا أَنْ نَخْرُجَ نَادَى رَجُلٌ مِنْ خَلْفِنَا».
وقول عَائِشَةَ ﵂ في البخاري (٤٤٢٥): «حَتَّى كَادَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الأَوْسِ وَالخَزْرَجِ شَرٌّ فِي المَسْجِدِ».
وقول سَوْدَةَ ﵂ في البخاري (٤٤٢٥): «لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أُبَادِرَهُ بِالَّذِي قُلْتِ لِي وَإِنَّهُ لَعَلَى البَابِ».
ومع هذا يقول البغدادي في «الخزانة» (٩/٣٤٨ ـ ٣٤٩): «وَالصَّحِيح أَن دُخُولهَا فِي خبر كَاد ضَرُورَة إِلا أَنَّهَا لَيست مَعَ ذَلِك بزائدة لعملها النصب والزائدة لَا تعْمل بل هِيَ مَعَ الْفِعْل الَّذِي نصبته بِتَأْوِيل مصدر وَذَلِكَ الْمصدر فِي مَوضِع خبر كَاد على حد قَوْلهم: زيد إقبال وإدبار».
لذا قال الناظم في «شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح» (ص١٦٠): «وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني: وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بـ(أن) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ(أن)، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ(أن)».

[وقولُه(١):

٨٨ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ(٢) عَلَيْهِ ... إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ(٣)](٤)

[حكم اقتران الخبر بأن مع حرى واخلولق وأوشك]

[ص][١٦٦] و(كَعَسَى) (حَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا

[١٦٧] وَأَلْزَمُوا(٥) (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)

---

(١) هو: أبو زبيد الطائي كما في «الاقتضاب» (ص٦١٤)، ونسبه الدسوقي في «حاشيته على المغني» (٢/ ٢٨٧)، و«الأمير» (٢/ ١٨٣) لمحمد بن مناذر.

(٢) في (ع): «تغيظ». وذكر في حاشيتها أنها في نسخة كالمثبت.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَنْ تَفِيضَ)؛ حَيْثُ أَتَى بخبرِ (كادَ) فِعلًا مضارعًا مُقترنًا بأَنْ، وَذَلِكَ قليلٌ، والأكثرُ أَنْ يَتَجَرَّدَ منها، ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ الشاعرِ:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ ... لَدَى الحربِ أَنْ تُغْنُوا السيوفَ عنِ السَّلِّ

وقولُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَامَّحَى ... قدْ كادَ مِن طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنهُ قولُ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه: «كادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ» [البخاري (٤٨٥٤)].

ومعَ وُرُودِ المضارعِ الواقِعِ خَبَرًا لكاد مقترنًا بأنْ ـ فِي الشعرِ والنثرِ ـ نَرَى أنَّ قولَ الأَنْدَلُسِيِّينَ: إنَّ اقترانَه بأَنْ معَ كادَ ضرورةٌ لا يَجُوزُ ارتكابُها إلا فِي الشعرِ. غيرُ سديدٍ، والصوابُ مَا ذَكَرَه الناظِمُ ـ مِن أنَّ تَجَرُّدَ خبرِ كادَ من أنِ المصدريَّةِ كثيرٌ فِي كلامِ العربِ، واقترانَه بأَنْ قَلِيلٌ، لكنه ليسَ شاذًّا ـ وَهوَ فِي هَذَا تابعٌ لِسِيبَوَيْهِ (م).

كذا قال رَحِمَهُ اللهُ، والحق أنه ليسَ شاذًّا ولا قليلًا؛ لما أريناك من الشواهد في حاشيتنا على الحديث الذي أورده المصنف آنفًا.

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك). وكتب في حاشية (ع) أن بعدها في نسخة: «ومثله: (قد برت أو كدت أن تبورا... لما رأيت بيهسًا مثبورًا)».

(٥) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٧٦): «الضمير في «ألزموا» عائد على العرب. واخلولق على حذف المضاف، أراد: خَبر اخلولق. يريد أن العرب أتوا بأَنْ في خبر هذا الفعل. وهذا الحكم مبنيٌّ على أنّ اخلولق من أفعالِ هذا الباب، وأن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعًا. لكن تُرِك ذكر ذلك للعلم به من جهة سياق الكلام، وما ذُكِر في حَرى، وكونُه قرن هذا الفعل بما هو مثل عسى في المعنى دلّ أنه من أخوات عسى ـ ومثال ذلك اخلولق زيدٌ أن يفعلَ، واخلولقت السماءُ أن تُمْطِرَ. ولا يجوز أن تقول: اخلولقت السماء تُمطِرُ، ولا اخلولقت السماءُ =

[١٦٧] .... وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ)[(١)] نَزَرَا[(٢)]

[ش] يعني: أنَّ (حَرَى) مثلُ (عَسَى) في الدَّلالةِ على رجاءِ الفعلِ، لكِنْ يَجبُ اقترانُ خَبَرِها بـ(أنْ)، نحوُ[(٣)]: (حَرَى زيدٌ أنْ يقومَ)، ولم يُجرَّدْ[(٤)] خَبَرُها من (أنْ) لا في الشعرِ ولا في غيرِه، وكذلك اخْلَوْلَقَ تَلْزَمُ[(٥)] (أنْ) خَبَرَها[(٦)]، نحوُ: اخْلَوْلَقَتِ السماءُ أنْ تُمطِرَ، وهو مِن أمثلةِ سِيبَوَيْهِ[(٧)]، وأمَّا (أَوْشَكَ) فالكثيرُ[(٨)] اقترانُ خبرِها بـ(أنْ)، ويَقِلُّ حَذْفُها مِنه؛ فمِن [اقترانِه بها][(٩)] قولُه[(١٠)]:

= ماطرةً. ولا ما أشبه ذلك.

[رد مذهب الناظم في اخلولق] وما زعمه الناظمُ في اخلولق من كونه من هذا الباب؛ فيه نظر؛ فإن سيبويه وغيرُه جعلوه خارجًا من أفعال المقاربة، وإنما يدخل فيها من جهة المعنى، وكذلك قارَبَ؛ لأنّك تقول: قارب زيدٌ أن يفعلَ؛ قال سيبويه: «تقول: عَسَيتَ أن تفعل. فَأَنْ هنا بمنزلتها في قولك: قاربت أَنْ تَفْعَلَ؛ أي: قاربت ذلك. وبمنزلة دنوتَ أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر؛ أي: لأن تمطر». فإذًا اخلولق على حكم تعدي الأفعال يقتضي فاعلًا ومفعولًا بحرف الجرِّ؛ لأنك تقول: اخلولقت السماءُ للمطر. فقولك: أن تمطر، على إسقاط الخافض، بمنزلة إذا قلت: دنوت أن تَفْعَل؛ أي: من الفِعْلِ؛ فلو جاز أن يعدّ مثل هذا في أفعال المقاربة لجاز أن يعدّ منها: دنا وقَرُب وقارب، وما كان نحوها، مما اتفق على أنه ليس منها. وهكذا يجري القول في حَرَى؛ لأنك تقول: هو حَرٍ بكذا، فتعدّيه كما تقول من اخلولق: هو خليقٌ بكذا. ويلزم ذلك أيضًا في نحو: خليق وجدير وحقيق وقمِنٌ، وشِبْه ذلك؛ صفة مشتقة من فعلٍ يستحقّ الدخول في الباب. وهذا كلّه بُعدٌ عن الإصابة في المسألة. والحقُّ أنه لا يثبت حكم للكلمة حتى يتعيّن فيها كما تعيَّن فِي عسى وأوشك».

(١) ليس في (ص).

(٢) (م) **تقديرُ البيتِ**: وأَلْزَمَ العربُ اخْلَوْلَقَ (أنْ) حَالَ كونِه مُشبهًا فِي ذَلِكَ حَرَى، وانتفاءُ أنْ بعدَ أَوْشَكَ قد قَلَّ (م).

(٣) في (س)، (ع): «مثل»، وفي (ك): «مثل قولك».

(٤) في (س): «يتجرد».

(٥) في (ص)، (ح): «يلزم».

(٦) في (ص): «يقترن خبرها بأن».

(٧) في «الكتاب» (٣/ ١٥٨).

(٨) في (ك): «فالكثير فيها».

(٩) في (ك)، (ح): «اقترانها به».

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٠): «هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه، وقال: أنشدنا ابن الأعرابي وذكره، ولم يعزه إلى أحد». =

٨٩ ـ ولوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا   إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[(١)(٢)]

ومِن تَجَرُّدِهِ[(٣)] مِنها[(٤)] قولُه[(٥)(٦)]:

٩٠ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[(٧)]

[حكم اقتران الخبر بأن مع كاد وأفعال الشروع]

[ص][١٦٨] ومثلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ (كَرَبَا)[(٨)]   وتَرْكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

[١٦٩] كـ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقْ)   كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ)

[ش] ولم[(٩)] يَذْكُرْ سِيبَوَيْهِ [رَحِمَهُ اللَّهُ][(١٠)] [٦١/و] في (كَرَبَ) إِلَّا تَجَرُّدَ[(١١)]

---

(١) في (ك)، (ص): «فيمنعوا».

(٢) (م) هَذَا البيتُ أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ فِي أَمَالِيهِ (ص٤٣٣) عن ابنِ الأعرابِيِّ، ولم يَنْسُبْهُ إِلَى أحدٍ، ورَوَاهُ الزَّجَّاجِيُّ فِي أماليه أَيْضًا (١٢٦).

[ورود أوشك بصيغة الماضي]

الشاهدُ فيه: يَسْتَشْهِدُ النُّحاةُ بهذا البيتِ ونحوه عَلَى أمرَيْنِ:

الأَوَّلُ: فِي قولِهِ: (**لأَوْشَكُوا**)؛ حَيْثُ وَرَدَ (أَوْشَكَ) بصيغةِ الماضي، وَهوَ يَرُدُّ عَلَى الأَصْمَعِيِّ وأبي عليٍّ اللذيْن أَنْكَرَا استعمالَ (أَوْشَكَ) وزَعَمَا أَنَّهُ لم يُسْتَعْمَلْ من هذه المادَّةِ إلا (يُوشِكُ) المضارِعُ، وسيأتي للشارحِ ذِكْرُ هذا، والاستشهادُ له بهذا البيتِ (ص٣٣٨).

[مجيء خبر أوشك جملة فعلية]

والأمرُ الثاني: فِي قولِهِ: (**أَنْ يَمَلُّوا**)؛ حَيْثُ أَتَى بخبرِ (أَوْشَكَ) جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ مقترِنٌ بأنْ، وَهوَ الكثيرُ.

ومن الشواهدِ عَلَى هذيْنِ الأمرَيْنِ قولُ جَرِيرٍ يَهْجُو العبَّاسَ بنَ يَزِيدَ الكِنْدِيَّ:

إذا جَهِلَ الشَّقِيُّ ولم يُقَدِّرْ   ببعضِ الأمرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقولُ الكَلْحَبَةِ اليَرْبُوعِيِّ:

إذا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ   حِبالُ الهُوَيْنَى بالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا (م)

(٣) في (س): «تجردها»، وفي (ك): «تجريدها».

(٤) في (س)، (ك): «منه».

(٥) ليس في (ح).

(٦) هو: أُمَيَّة بن أبي الصَّلْتِ في «ديوانه» (ص٤١٩).

(٧) (م) الشاهدُ فيه: (**يُوَافِقُها**)؛ حَيْثُ أَتَى بخبرِ (يُوشِكُ) جملةً فعليةً فِعْلُها مُضَارِعٌ مُجَرَّدٌ مِن (أَنْ)، وهذا قليلٌ (م).

(٨) بضم الراء في (س).

(٩) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «لم».

(١٠) من (س)، (ع)، (ص)، (ح).

(١١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «تجريد».

خَبَرِها مِن (أنْ)[١]، وزَعَمَ المصنِّفُ[٢] أنَّ الأصحَّ خلافُه[٣]، وهو أنها مِثْلُ (كادَ)، فيكونُ الكثيرُ فيها[٤] تَجْرِيدَ خَبَرِها مِن (أنْ)، ويَقِلُّ اقترانُه بها؛ فمِن تَجْرِيدِهِ قَوْلُه[٥]:

٩١ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ[٦]

وسُمِعَ مِن اقترانِه بها قولُه[٧]:

٩٢ - سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا   وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[٨]

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٥٩).

(٢) في (ك): «بعضهم»، وضرب عليها، وكتب في حاشيتها كالمثبت مصححًا.

(٣) انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٤٠٠).   (٤) من (ص)، (ح).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٥): «قائله هو رجل من طيئ، ويقال: قائله كلحبة اليربوعي، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم اليربوعي أحد فرسان بني تميم شاعر محسن كذا قال الأخفش، وقال الرشاطي: له فيه وهمان:
أحدهما: أنَّه جعل الكلحبة لَقَبًا لهُ وهو اسم أمه.
والثاني: أنَّه قال اسمه هبيرة، وإنما هو جرير بن هبيرة، وقال بعضهم: اسمه عبد الله بن هبيرة، قلت: الصحيح أن اسمه هبيرة، والكلحبة بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الحاء المهملة والباء الموحدة».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(يَذُوبُ)**؛ حَيْثُ أَتَى بخَبَرِ (كَرَبَ) فعلًا مضارعًا مُجَرَّدًا مِن أنْ (م).

(٧) هو: أبو زيد السلمي كما في «شرح العمدة» (ص٨١٥)، و«تخليص الشواهد» (ص٣٣٠)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٨).

[مجيء خبر كرب فعلًا مضارعًا مقترنًا بأن]

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أنْ تَقَطَّعَا)**؛ حَيْثُ أَتَى بخَبَرِ (كَرَبَ) فِعلًا مضارعًا مُقْتَرِنًا بأنْ، وَهوَ قليلٌ، حتى إنَّ سِيبَوَيْهِ لم يَحْكِ فيه غيرَ التجرُّدِ من (أنْ)، وفي مثلِ هَذَا البيتِ رَدٌّ عليه.
ومثلُه قولُ الراجزِ، وَهوَ رُؤْبَةُ بنُ العَجَّاجِ:

قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا   لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

ومِن وُرُودِ خَبَرِ (كَرَبَ) مضارعًا غيرَ مُقْتَرِنٍ بأنْ - سِوَى الشاهدِ السابقِ (رَقْمِ ٩١) - قولُ عمرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ:

فلا تَحْرِمِي نَفْسًا عليكِ مَضِيقَةً   وقد كَرَبَتْ مِن شِدَّةِ الوَجْدِ تَطْلُعُ (م)

والمشهورُ في (كَرَبَ) فتحُ الراءِ، ونُقِلَ كَسْرُها أيضًا.

ومعنى قولِهِ: (**وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا**[١]) [(أنَّ ما)[٢] دلَّ][٣] على الشروعِ [في الفعلِ][٤] لا يَجُوزُ اقترانُ خَبَرِه بـ(أنْ)؛ لِمَا بينَه وبينَ (أنْ) مِن المنافاةِ؛ لأنَّ المقصودَ به الحالُ، و(أنْ) للاستقبالِ، وذلكَ نحوُ: (أَنْشَأَ السائِقُ يَحْدُو، وطَفِقَ زيدٌ يَدْعُو، وجَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وأَخَذَ يَنْظِمُ، وعَلِقَ يَفْعَلُ كذا). [والله ﷻ أعلم بالصواب][٥]

[ص][١٧٠] **واسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا وكادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)** [ما يتصرف من هذه الأفعال]

[ش] **أفعالُ هذا البابِ لا تَتَصَرَّفُ إِلَّا (كادَ وأَوْشَكَ)**؛ فإنَّه قدِ اسْتُعْمِلَ منهما[٦] المضارعُ، نحوُ[٧] قولِهِ تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ[٨]﴾ [الحج: ٧٢]، وقولِ الشاعِرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ[٩]   [في بعض غراته يوافقها][١٠]

وزَعَمَ الأَصْمَعِيُّ أنه لم يُسْتَعْمَلْ [(إلا يُوشِكُ)[١١] بِلَفْظِ المضارِعِ][١٢]، ولم يُسْتَعْمَلْ (أَوْشَكَ) بلفظِ الماضي[١٣]، وليسَ بجيِّدٍ؛

---

(١) ليس في (ح).   (٢) رسمت في (ك): «أنما».
(٣) العبارة في (ح): «إلى أن ما كان من هذه الأفعال دالًّا».
(٤) ليس في (ك).   (٥) من (ح).
(٦) في (ح): «منها».   (٧) في (س): «مثل».
(٨) ليس في (ح).
(٩) تقدم هَذَا هو الشاهِدُ برَقْم (٩٠).   (١٠) ليس في (ك)، (ع).
(١١) في (ع): «يوشك إلا».   (١٢) في (ح) تقديم وتأخير.
(١٣) انظر: «الارتشاف» (٣/ ١٢٢٣).
وذكر معه الأزهري في «التصريح» (١/ ٢٠٨) أبا عليٍّ ثم قال: «وهما محجوجان بما تقدم، ولقلته يمثل أكثر النحويين لها بالمضارع».
ويرد عليهم ما جاء من من قول رَسُولِ اللهِ ﷺ في البخاري (٢٠٥١): «**وَمَنِ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ مِنَ الإِثْمِ، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ**»، ومن قوله في مسلم (٢٨٥٧): «**إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ، أَوْشَكْتَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ**، =

بل قد حَكَى الخليلُ استعمالَ الماضِي[١]، وقد ورَدَ في الشعرِ؛ كقولِهِ[٢][٣]:

ولو سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[٤]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ وقَلَّ استعمالُ الماضي[٥].

= **وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ**»، وعند أحمد (١): «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغيرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ**»، وعند أحمد أيضًا (٨٩٠١): «**أَوْشَكَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَمَنَّى أَنَّهُ خَرَّ مِنَ الثُّرَيَّا، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا**»، وعند الحاكم (٨٤٦٧): «**أَوْشَكَ بَنُو قَنْطُورَاءَ أَنْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ**».

ومن قول عَبْدِ اللهِ في البخاري (٣٤٧): «**لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا الصَّعِيدَ**»، ومن قوله في البخاري أيضًا (٢٩٦٤): «**وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَزَالَ بِخَيْرٍ مَا اتَّقَى اللهَ، وَإِذَا شَكَّ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ سَأَلَ رَجُلًا، فَشَفَاهُ مِنْهُ، وَأَوْشَكَ أَنْ لَا تَجِدُوهُ**».

(١) انظر: «اللباب» (١/ ١٩٢).

(٢) في (ح): «كقول الشاعر».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٠): «هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه، وقال: أنشدنا ابن الأعرابي وذكره، ولم يعزه إلى أحد».

(٤) في (س)، (ك): «فيمنعوا».

(٥) قد ذكرنا آنفًا في حاشيتنا على ما نسبه الشارح العلامة للأصمعي رحمهما الله تعالى سبعة من شواهد الحديث على استعمال أوشك ماضيًا، ومن شواهد النثر سواها قول معاوية ﷺ ـ كما في جمهرة خطب العرب (٢/ ٢٤٦) ـ: أما بعد، فإني قد كبر سني، ووهن عظمي، وقرب أجلي، وأوشكت أن أُدعى فأجيب. وقول أعرابية تعذل أباها في الجود وإتلاف ماله ـ كما في جمهرة خطب العرب (٣/ ٢٨٢) ـ: «حَبْسُ المال، أنفع للعيال من بَذْلِ الوجه في السؤال، فقد قَلَّ النوال، وكثر البُخَّال، وقد أَتْلَفْتَ الطارفَ والتِّلادَ، وبقيت تطلب ما في أيدي العباد، ومن لم يحفظ ما ينفعه، أوشكَ أن يسعى فيما يضرّه».

ومن شواهد الشعر غير ما ذكره الشارح:

قول الأفوه الأودي ـ وهو في «ديوانه» (ص١٠٦) ـ:

إِذَا مَا الدَّهْرُ أَبعَدَ أَوْ تَقَضَّى ... رِجَالَ الْمَرْءِ أَوْشَكَ أَنْ يُضَامَا

وقول أسامة بنِ الحارث ـ وهو في ديوان الهذليين (٢/ ١٩٩) ـ:

إِذَا مَا اشْتَأَى شَرَفًا قَبْلَهُ ... وَوَاكَظَ أَوْشَكَ مِنْهُ اقْتِرَابَا =

وقولُ المصنِّفِ: **(وَزَادُوا مُوشِكَا)** معناه: أنه قد وَرَدَ أيضًا استعمالُ اسمِ الفاعلِ مِن (أَوْشَكَ)؛ كقولِهِ(١)(٢):

٩٣ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ   خِلافَ الأَنِيسِ(٣) وُحُوشًا يَبَابَا(٤)(٥)

وقد يُشْعِرُ تَخْصِيصُه [أَوْشَكَ بالذكرِ](٦) أنه لم يُسْتَعْمَلِ اسمُ الفاعلِ مِن (كادَ)(٧)، وليسَ كذلك؛ بل قد وَرَدَ استعمالُه في الشعرِ؛ كقولِهِ(٨):

٩٤ ـ أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ(٩) وَإِنَّنِي   يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالذي أنا كائِدُ(١٠)

= وقول أوس بن حجر ـ «ديوانه» (ص٥٦) ـ:

إذا الحَسَبُ الرَّفِيعُ تَوَاكَلَتْهُ   بُنَاةُ السّوءِ أوشكَ أنْ يضيعَا

وقول جرير ـ «ديوانه» (ص: ٥٦) ـ:

إذا جَهِلَ اللَّئيمُ، وَلَمْ يُقَدِّرْ   لبَعضِ الأمْرِ أوْشَكَ أنْ يُصابَا

فالصواب والله أعلم ألا يوصف استعمال الماضي من أوشك بالقلة.

(١) في (ح): «كقول الشاعر».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٧٠٩): «قائله هو: أبو سهم الهذلي».

(٣) في (ك): «الأنيس بها».

(٤) في (ك): «نيابًا».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَمُوشِكَةٌ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ اسمَ الفَاعِلِ مِن أَوْشَكَ.
ومثلُه قولُ كُثَيِّرِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ الشهيرِ بكُثَيِّرِ عَزَّةَ:

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا   وتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِي (م)

(٦) في (ك): «بالذكر أوشك».

(٧) وكذا هو مشعر بأنهم لم يشتقوا من أوشك غير ما ذكر من الماضي والمضارع واسم الفاعل، وقد جاء استعمالهم اسم التفضيل منها أيضًا، كما في «صحيح مسلم» (٢٨٩٨): «**إِنَّهُمْ لَأَحْلَمُ النَّاسِ عِنْدَ فِتْنَةٍ، وَأَسْرَعُهُمْ إِفَاقَةً بَعْدَ مُصِيبَةٍ، وَأَوْشَكُهُمْ كَرَّةً بَعْدَ فَرَّةٍ**».

(٨) هو: كُثَيِّرُ عَزَّةَ فِي «ديوانه» (ص٣٢٠).

(٩) في (ك)، (ح): «الزحام». وكتب في حاشية (س): «الرحيل»؛ كأنه يقصد بيان المعنى.

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كَائِدُ)** بهمزةٍ بعدَ ألفِ فاعلٍ مُنْقَلِبَةٍ عن واوٍ ـ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الشاعرُ اسمَ الفَاعِلِ مِن (كادَ)، هَذَا توجيهُ كلامِ الشارِحِ العلَّامَةِ، وقد تَبِعَ فيه قَوْمًا من النُّحاةِ. =

وقد ذَكَرَ المصنِّفُ هذا في غيرِ هذا الكتابِ[١].

وأَفْهَمَ[٢] كلامُ المصنِّفِ أنَّ غيرَ (كادَ وأَوْشَكَ) من أفعالِ هذا البابِ لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعلِ، وحَكَى غيرُه خلافَ ذلكَ؛ فحَكَى صاحِبُ (الإنصافِ)[٣][٤] استعمالَ المضارعِ واسم الفاعلِ [مِن عَسَى][٥]، قالَ[٦]: عَسَى يَعْسِي فهو عاسٍ[٧]، وحَكَى الجَوْهَرِيُّ[٨] مضارِعَ[٩] (طَفِقَ)، وحَكَى الكِسَائِيُّ مضارِعَ (جَعَلَ)[١٠]. [والله أعلم بالصواب][١١].

[ما اختصت به عسى واخلولق وأوشك]

[ص] [١٧١] بعدَ (عَسَى، اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ ... غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

[ش] اخْتُصَّتْ (عَسَى واخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ) بأنها تُسْتَعْمَلُ[١٢] ناقصةً وتامَّةً.

= وقيلَ: إنَّ الصوابَ فِي الروايةِ: (كابِدُ) بالباءِ الموحَّدَةِ، من المُكَابَدَةِ؛ فلا شاهِدَ فيه (م).

(١) في «شرح التسهيل» (١/ ٤٠١).
(٢) في (ص): «ومقتضى».
(٣) في (س)، (ع): «الإيضاح».
(٤) انظر: «أسرار العربية» (ص١٢٦).
(٥) ليس في (ح).
(٦) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «قالوا».
(٧) قال عبد القاهر الجرجاني في «المقتصد» (١/ ١١٢): «وهو غريب».
(٨) في «الصحاح» (٤/ ١٥١٧).
(٩) في (س)، (ك)، (ع): «المضارع من».
(١٠) حكى: «إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه»

قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٢٠٧): وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرًا كما مرَّ في: (أرسل رسولًا).

[ما له المضارع من هذه الأفعال]

قال الخضري: «فتلخص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة، وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان، وزاد الموضح كارب يومه، وقد علمت ما فيه، واستعمل المصدر لثلاثة: لطفق كما مر، ولأوشك إيشاكًا، ولكاد كودًا، ومكادًا ومكادة وكيدًا. بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه».

(١١) من (ص).
(١٢) ليس في (ص).

فأمَّا الناقصةُ فقد سَبَقَ ذِكْرُها، وأمَّا التامَّةُ فهي المسندَةُ إلى (أنْ) والفعلِ، نحوُ: (عَسَى أنْ يَقُومَ[١]، واخْلَوْلَقَ أنْ يأتِيَ، وأَوْشَكَ أنْ يَفْعَلَ[٢])، فـ(أنْ) والفعلُ في موضِعِ رفعِ فاعلِ **(عَسَى واخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ)**، واسْتَغْنَتْ به عن المنصوبِ الذي هو خبرُها، وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعدَ (أنِ) اسمٌ[٣] ظاهرٌ يَصِحُّ رفعُه به[٤]، فإنْ وَلِيَهُ نحوُ: (عَسَى أنْ يقومَ زيدٌ) فذَهَبَ الأستاذُ أبو عليٍّ الشَّلَوْبينُ[٥] إلى أنه يَجِبُ أنْ يكونَ الظاهرُ مرفوعًا بالفعلِ الذي بعدَ (أنْ)، فأنْ[٦] وما بعدَها فاعلٌ لعسَى[٧][٨]، وهي تامَّةٌ، ولا[٩] خَبَرَ لها، وذهَبَ المُبَرِّدُ[١٠] [والسَّيرَافيُّ[١١] والفارِسِيُّ[١٢]][١٣] إلى تجويزِ ما ذَكَرَهُ الشَّلَوْبينُ وتجويزِ وجهٍ آخرَ[١٤]؛

---

(١) في (ص): «تقوم». (٢) في (ص): «تفعل».

(٣) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع). (٥) انظر: «التوطئة» (ص٢٩٧).

(٦) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «وأن». (٧) في (ك)، (ع): «بعسى».

(٨) قال ابن قاسم: «هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد». اهـ. قال البعض: «الظاهر جوازه إذ لا فرق تأمل». اهـ.
قال الصبان: «وأقول: بل يجب إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره».
«حاشية الصبان» (١/ ٢٦٦).

(٩) في (ك): «لا».

(١٠) في «المقتضب» (٣/ ٧٠) نص على أن المصدر المؤول فاعل عسى.

(١١) في «كتاب الإقناع» كما في «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٥٠).

(١٢) في «العضديات» (ص٦٦)، وفي «الإيضاح العضدي» (ص٧٧).

(١٣) في (ك): «والفارسي والسيرافي». ووضع عليهما علامة الإبدال.

(١٤) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدأ في الأصل بفاعل الفعل بعدها، وقد منعوا في باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدأ خوفًا من التباس المبتدأ بالفاعل. وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدًا وهو عسى بخلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقدير الاسم =

وهو أنْ يكونَ [ما بعدَ](١) الفعلِ الذي بعدَ (أنْ) مرفوعًا بعسَى اسمًا لها، و(أنْ) والفعلُ في موضِعِ نصبٍ بعسَى(٢)، وتَقَدَّمَ على الاسمِ، والفعلُ الذي بعدَ (أنْ) فاعِلُه ضميرٌ يعودُ على فاعلِ (عَسَى)، وجازَ عودُه عليه وإنْ تأخَّرَ؛ لأنَّه مُقَدَّمٌ في النيَّةِ، وتَظْهَرُ(٣) فائدةُ هذا الخلافِ في التثنيَةِ والجمعِ والتأنيثِ(٤)، فتقولُ على [مذهَبِ غيرِ](٥) الشَّلَوْبينِ(٦): (عَسَى أنْ يَقُومَا الزيدانِ، وعَسَى أنْ يَقُومُوا الزيدونَ، وعَسَى أنْ يَقُمْنَ الهِنْدَاتُ)، فتأتي بضميرٍ في الفعلِ؛ لأنَّ الظاهرَ ليسَ مرفوعًا به؛ بل هو مرفوعٌ بـ(عَسَى)، وعلى رأيِ الشَّلَوْبينِ(٧) يَجِبُ أنْ تقولَ: (عَسَى أنْ يقومَ الزيدانِ، وعَسَى أنْ يقومَ الزيدونَ، وعسَى أنْ تقومَ(٨) الهنداتُ) فلا تأتي(٩) في الفعلِ بضميرٍ؛ لأنَّه رَفَعَ الظاهرَ الذي بعدَهُ. [والله أعلم](١٠).

[ما تختص به عسى] [ص][١٧٢] وجَرِّدَنْ (عَسَى) أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ... بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا(١١)

[ش] اخْتُصَّتْ (عَسَى) مِن بينِ سائرِ أفعالِ هذا البابِ بأنها إذا تَقَدَّمَ عليها

= الظاهر مبتدأ مؤخرًا كما ذكره الشارح في شرحه على التوضيح أفاده سم. وإنما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما في الأوضح.
«الصبان» (١/ ٢٦٦).

(١) في (ك): «الاسم الذي بعد».
(٢) أجاز الرضي في «شرح الكافية» (٢/ ٣٠٣) الوجهين.
(٣) في (س)، (ح): «ويظهر».
(٤) انظر: «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٥١).
(٥) في (ص): «غير مذهب». (٦) في (ك): «أبي علي».
(٧) في (ك)، (ع): «أبي علي». وزادها بعد المثبت في (س).
(٨) في (س)، (ك)، (ح): «يقوم». (٩) في (ص): «يؤتى».
(١٠) من (ح).
(١١) أي: لفظًا، أو رتبة كما في عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرًا فيجوز حينئذٍ في عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه. قاله الشارح في «شرح التوضيح». قال سم: ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرًا أنه يلزم التباس المبتدأ بالفاعل وقد تحرزوا منه كما مر في المبتدأ؛ قاله الصبان (١/ ٢٦٦).

اسمٌ جازَ أنْ يُضْمَرَ فيها ضميرٌ يعودُ على الاسم السابقِ، وهذه لغةُ تَمِيمٍ[(١)]، وجازَ تَجْرِيدُها عن الضميرِ، وهذه لغةُ أَهل[(٢)] الحِجازِ[(٣)(٤)]، وذلكَ نحوُ: (زَيْدٌ عَسَى أنْ يقومَ)[(٥)].

فعَلَى[(٦)] لغةِ تَمِيمٍ يكونُ في (**عَسَى**) ضميرٌ مستتِرٌ يعودُ على (زيدٌ)، و(أنْ يقومَ) في موضِعِ نصبٍ [بعَسَى.

وعلى لغةِ الحِجازِ لا ضميرَ في (عَسَى)، و(أنْ يقومَ[(٧)] في موضِعِ رفعٍ][(٨)] بعسَى.

وتَظْهَرُ[(٩)] فائدةُ[(١٠)] ذلك في [التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ][(١١)]؛ فتقولُ على لغةِ تَمِيم: (هندٌ عَسَتْ أنْ تَقُومَ، والزيدانِ عَسَيَا أنْ يَقُومَا، والزيدونَ عَسَوْا أنْ يَقُومُوا، [والهندانِ عَسَتَا أنْ تَقُومَا][(١٢)]، والهِنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ).

وتقولُ على لغةِ الحِجازِ: (هندٌ عَسَى أنْ تقومَ، والزيدانِ عَسَى أنْ يَقُومَا، والزيدونَ عَسَى أنْ يَقُومُوا، [والهندانِ عسَى أنْ تَقُومَا][(١٣)]، [والهِنْدَاتُ عَسَى أنْ يَقُمْنَ][(١٤)].

---

(١) فتكون ناقصةً.
(٢) من (ك).
(٣) وعليها قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾ الآية [الحجرات: ١١].
(٤) فتكون تامة.
(٥) انظر: «شرح الجمل» (٢/ ١٨٠)، و«المساعد» (١/ ٣٠٠)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١٢٣١ ـ ١٢٣٢)، و«الهمع» (١/ ١٣١).
(٦) في (ص): «على».
(٧) في (ح): «تقوم».
(٨) سقط من (ع)، انتقال نظر.
(٩) في (س)، (ع)، (ص)، (ح): «ويظهر».
(١٠) ليس في (ص)، (ح).
(١١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «التأنيث والتثنية والجمع».
(١٢) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).
(١٣) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).
(١٤) ليس في (ص)، (ح).

وأمَّا غيرُ عَسَى من أفعالِ هذا البابِ فيَجِبُ الإضمارُ فيه، فتقولُ: (الزيدانِ جَعَلَا يَنْظِمَانِ)، ولا يَجُوزُ تَرْكُ الإضمارِ؛ فلا تقولُ: (الزيدانِ جَعَلَ يَنْظِمَانِ) كما تقولُ: (الزيدانِ عَسَى أنْ يَقُوما). [والله تعالى أعلم][(١)].

[حركة السين من عسى المسندة للضمير]

[ص] [١٧٣] والفتحَ والكسرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

[ش] إذا اتَّصَلَ بـ(عَسَى) ضميرٌ[(٢)] [(موضوعٌ للرفعِ)[(٣)]، وهو[(٤)] لِمُتَكَلِّم، نحوُ: (عَسَيْتُ)، أو لمخاطَبٍ[(٥)]، نحوُ: (عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ[(٦)]، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتُنَّ)، أو لغائباتٍ[(٧)]، نحوُ: (عَسَيْنَ) ـ جازَ كَسْرُ[(٨)] سِينِها وفَتْحُها، والفتحُ أَشْهَرُ، وقَرَأَ[(٩)] نافعٌ: (فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) [محمد: ٢٢] [بكسرِ السينِ][(١٠)(١١)]، ....

---

(١) من (ع)، (ح).

(٢) ليس في (ح).

(٣) في (ح): «موضع الرفع»، وفي (س): «مرفوع للرفع» ثم ضرب على الكلمة الأخيرة، وفي (ك) مكانها: «مجموع»، وضرب عليها وكتب في الحاشية: «مرفوع».

(٤) مكانها في (ح): «ضمير».

(٥) في (س)، (ك): «مخاطب».

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ح)، (ص).

(٧) في (س): «الغائبات».

(٨) الكسر لغة أهل الحجاز. «الارتشاف» (٣/ ١٢٣٢).

(٩) في (ك)، (ص): «وقد قرأ».

(١٠) ليس في (ع)، لكنه كتبها بالحاشية مصححًا.

(١١) قال الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ٦٢): «وقرأها نافع الْمَدَنِيُّ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢] بِكَسرِ السِّين، ولو كانت كذلك لقال [يعني نافعًا رحمه الله تعالى]: عَسِيَ فِي موضع عَسَى، ولعلها لغة نادرة».

قال أبو حيان التذييل والتكميل (٤/ ٣٥٨): «وقال أبو علي الفارسي: «الأكثر فتح السين، وهو المشهور، ووجه الكسر قول العرب: هو عسٍ بذلك، مثل حرٍ وشجٍ، فإن أسند الفعل إلى الظاهر فقياس عسِيتم أن يقال: عسِي زيد، مثل رضِي. فإن قيل فهو القياس. وإن لم يُقل فسائغ أن يأخذ [يعني نافعًا رحمه الله =

وقَرَأَ الباقونَ بفَتْحِها[(١)][(٢)].

۞ ۞ ۞

= تعالى] باللغتين، فيستعمل إحداهما في موضع الأخرى كما فعل ذلك غيره». انتهى. قلنا: نقله أبو حيان بتصرف من «الحجة» (٢/ ٣٥٠).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٢٥٥)، و«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٤٣٦)، و«الكشف عن وجوه القراءات» (١/ ٣٠٣)، و«المهذب في القراءات العشر» (١/ ٩٧)، و«إتحاف فضلاء البشر» (ص١٦٠)، و«التبصرة» (ص٦٧٨)، و«تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، و«فتح القدير» (٥/ ٣٨).

(٢) (م) خاتِمَةٌ: قد وَرَدَ فِي القرآنِ الكريمِ آيتانِ مِمَّا يَرْتَبِطُ بهذا البابِ أُحِبُّ أنْ أُبَيِّنَ لكَ شَأْنَهُما؛ لِيَكُونَ ذلك تَدْرِيبًا لكَ:
أَمَّا الآيَةُ الأُولَى: فقولُه سُبْحَانَهُ: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١]. وهذا السياقُ مطابِقٌ للغةِ أهلِ الحِجازِ؛ لأنَّ (عَسَى) مجرَّدَةٌ مِن ضميرِ القومِ فِي الجُمْلَةِ الأُولَى، ومن ضميرِ النساءِ فِي الجُمْلَةِ الثانيةِ، فهي تامَّةٌ مسنَدَةٌ إِلَى أنْ والفعلِ، ولو أُجْرِيَتْ عَلَى النقصانِ لقيلَ: عَسَوْا أنْ يكونوا خيرًا منهم، وعَسَيْنَ أنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ.
وأما الآيةُ الثانيةُ: فهي قولُه تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ۝٧٩﴾ [الإسراء: ٧٩]. فعَسَى هذه تامَّةٌ، وفاعِلُها أنْ والفعلُ المضارِعُ بعدَها، و(رَبُّكَ) فَاعِلُ يَبْعَثَكَ، ولا يجوزُ أنْ تَجْعَلَ (عَسَى) ناقصةً و(رَبُّكَ) اسْمَها، و(أنْ يَبْعَثَكَ) خَبَرَها؛ لأنك لو أَعْرَبْتَ الآيَةَ عَلَى هَذَا الوجهِ كنتَ قدْ فَصَلْتَ بينَ صلةِ أنْ ومَعْمُولِها بأجنبيٍّ، أمَّا صِلَةُ أنْ فهي يَبْعَثَكَ، وأما معمولُها فهو مقامًا محمودًا، سواءٌ جَعَلْتَه منصوبًا عَلَى الظرفيَّةِ أو غَيْرِها، وأما الفاصِلُ فهو لفظُ رَبُّكَ؛ فإنَّه ليسَ مَعْمُولًا لِيَبْعَثَكَ؛ لأنَّ الفَرْضَ أنَّهُ اسمُ عَسَى (م).

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا(١)

[عمل (إنَّ) وأخواتها] [ص] [١٧٤] لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلّْ، كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ
[١٧٥] كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، ولَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)(٢)

[ش] هذا هو **القِسْمُ الثاني** من الحروفِ الناسخةِ للابتداءِ، وهي ستَّةُ(٣) أَحْرُفٍ(٤)(٥): إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، وعَدَّهَا سِيبَوَيْهِ

---

(١) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٥٧): «لم يذكر الناظم المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما هذه الحروف، وهي لا تدخل على كل مبتدأ وخبر».

(٢) رسمها في (ك): «ضغني»، على الخط العروضي.

(٣) واعتبرها ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٣١٣) ثمانية لإدخال (أن) المفتوحة و(عسى)، و(لا) التبرئة.
«التصريح» (١/ ٢١٠).

[لماذا عبر الشارح بالأحرف؟] (٤) عبر بالأحرف نظرًا إلى أن هذا العدد للقلة، وهو أولى من قولهم: (الحروف) وإن كان جائزًا، واعتذر الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٢) عمن قال: (الحروف) بأنها وإن كانت قليلة، فإنه قد يُلحظ ما يعرض فيها من فتح (إن)، ومن لغات (لعل)، ومن تخفيف ما آخره نونٌ مشددة منها.
انظر: «التذييل» (٥/ ٥)، و«التصريح» (١/ ٢١٠).

(٥) (م) قدْ عَرَفْتَ مِمَّا قَدَّمْنَا لكَ ذِكْرَه فِي أَوَّلِ الكلامِ عَلَى أفعالِ المقارَبَةِ (ص٣٢٢) أنَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أنَّ (عَسَى) قد تكونُ حَرْفًا دالًّا عَلَى الترجِّي مثلَ لَعَلَّ، وأنها عَلَى مذهبِه تكونُ عاملةً عَمَلَ إنَّ، فتَنْصِبُ الاسمَ، وترفَعُ الخبرَ، وَذَلِكَ فِي حالةٍ واحدةٍ، وَهِيَ أنْ يَتَّصِلَ بها ضميرُ نَصْبٍ، نحوُ قولِ الشاعِرِ:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا

وقد تَقَدَّمَ إنشادُه كامِلًا فِي الموضِعِ الَّذِيَ أَحَلْنَاكَ عليه، ومثلُه قولُ الراجِزِ:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ومثلُه قولُ عِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ الخارِجِيِّ:

ولِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إذا مَا ... تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أو عَسَانِي =

خَمْسَةً[(١)(٢)] فأَسْقَطَ (أَنَّ) المفتوحةَ؛ لأنَّ أصلَها (إنَّ) المكسورةُ؛ كمَا سيأتِي.

ومعنى (إنَّ وأنَّ) التوكيدُ، ومَعْنَى (كأنَّ) التشبيهُ[(٣)(٤)]، و(لكِنَّ) للاستدراكِ، و(لَيْتَ) للتمنِّي، و(لَعَلَّ) للتَّرَجِّي والإشفاقِ، والفرقُ بينَ

= ولهذا تَجِدُ ابنَ هشامٍ عَدَّ هذه الحروفَ سبعةً: الستَّةَ التي عَدَّهَا الناظِمُ والشارِحُ، والسابعُ عَسَى، عندَ سِيبَوَيْهِ وجماعةٍ من النُّحاةِ. فاعْرِفْ ذلك (م).

(١) في «الكتاب» (٢/ ١٣١).

(٢) وكذا أبو العباس المبرد في «المقتضب» (٤/ ١٠٧)، وابن السراج في «الأصول» (١/ ٢٢٩).

قال النحاس: «أنكر المبرد على (س) قوله: (هذا باب الحروف الخمسة)، وقال: (هي ستة، والسادس أنَّ)؛ لأنها مع صلتها اسم. وهذا من أبي العباس تحامُلٌ، فينبغي أن يُنكِر على نفسه إذ ذكرها في «المقتضب» خمسة».
«التذييل والتكميل» (٥/ ٦).

(٣) في (ك)، (ع): «للتشبيه».

(٤) أي: المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية، وأن المؤكدة، والأصل: إن زيدًا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار، ثم صارا كلمة واحدة، ولا يليها إلا المشبه، وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المغني: أطلق الجمهور كونها للتشبيه، وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فإن كان وصفًا أو ظرفًا أو فعلًا، كانت للظن. قال الكوفيون، وترد للتحقيق كقوله:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّا ... كَأَنَّ الأرضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

أي: لأن الأرض الخ، وللتقريب نحو: كأنك بالفرج آت، وبالشتاء مقبل، وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل. وقد اختلف في إعراب ذلك فقيل: الكاف اسم كأن على حذف مضاف في الأولين، وما بعد الجار خبرها؛ أي: كأن زمانك مقبل بالفرج، أو بالشتاء. وأما الأخيران فأحسن ما قيل فيهما ما قال الرضي أن الخبر محذوف، ولم تكن حال، بدليل روايته بالواو كقولهم: كأني بالليل وقد أقبل، وبالشمس وقد طلعت. والأصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكأني أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء.

ولولا وروده بالواو لأمكن جعل لم تكن خبرًا، والباء بمعنى في متعلقه به، وقيل: الظرف خبر، ولم تكن حال لما ذكر.
«الخضري» (١/ ١٢٨).

[التَّرَجِّي والتَّمَنِّي][١] أنَّ التمنِّيَّ يكونُ في المُمْكِنِ، [نحوُ: (ليتَ زيدًا قائِمٌ)][٢]، وفي غيرِ المُمْكِنِ[٣]، نحوُ: (ليتَ[٤] الشبابَ يعودُ يومًا[٥])[٦]، وأنَّ الترَجِّيَ لا يكونُ إلا في المُمْكِنِ[٧]، فلا تقولُ: (لَعَلَّ الشبابَ يعودُ).

والفرقُ بينَ الترجِّي والإشفاقِ أنَّ الترجِّيَ يكونُ في المحبوبِ، نحوُ: (لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنا)، والإشفاقَ[٨] في المكروهِ، نحوُ: (لَعَلَّ العدوَّ يَقْدَمُ).

وهذه الحروفُ[٩] تَعْمَلُ[١٠]

---

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «التمني والترجي».

(٢) ليس في (ك).

(٣) أي: الممتنع. وهو الأكثر فيه، ولا يكون في الواجب كليت غدًا يجيء، وأما فتمنوا الموت فالمراد: تمنوا تعجيله، وهو مستحيل.
«الخضري» (١/ ١٢٩).

(٤) في (ص): «يا ليت».

(٥) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٦) (م) قد وَرَدَتْ هذه الجُمْلَةُ فِي بيتٍ لأبي العَتَاهِيَةِ، وَهوَ قَوْلُهُ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ (م)

(٧) أي: المتوقع، أما الممكن في التمني فغير متوقع فهذا فرق ثانٍ، ولا يرد قول فرعون: لعلِّي أبلغ الأسباب إلخ؛ لأنه ممكن متوقع في زعمه الباطل. «الخضري» (١/ ١٢٩).

(٨) في (ص): «والإشفاق يكون».

(٩) في (س)، (ك)، (ع): «الأحرف»، وكتب بحاشية (س) أنها في نسخة كالمثبت.

[سبب عمل هذه الأحرف]

(١٠) **فإن قيل**: قائل: لِمَ أعملت هذه الأحرف؟
قيل: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشّبه بينهما من خمسة أوجه:
الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.
والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.
والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء.
والوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل؛ نحو إنني وكأنني ولكنني.

=

عَكْسَ عَمَلِ (كانَ)[(١)]؛ فتَنْصِبُ الاسمَ[(٢)] وترفَعُ الخبرَ[(٣)(٤)]، نحوُ: (إنَّ

= **والوجه الخامس**: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إن وأن: حققت، ومعنى (كأن): شبَّهت، ومعنى (لكن): استدركت، ومعنى (ليت): تمنيت، ومعنى (لعل): ترجيت، فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة؛ وجب أن تعمل عمله؛ وإنما عملت في شيئين؛ لأنها عبارة عن الجمل، لا عن المفردات، كما بيّنا في (كان).

«المقتضب» (٤/ ١٠٨)، و«أسرار العربية» (ص١٤٨)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٣٦).

(١) [علة عملها الرفع والنصب] إنما عملت رفعًا ونصبًا كالأفعال لأنها أشبهت كان في لزوم المبتدإ والخبر والاستغناء بهما، وأشبهت مطلق الماضي لفظًا في البناء على الفتح وكونها ثلاثية فأكثر، ومعنًى لكونها بمعنى أكدت، وتمنيت مثلًا، وعملت على عكس الفعل تنبيهًا على الفرعية، ولم ينبه عليها في (ما) وأخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على إعمالها. «الخضري» (١/ ١٢٩).

(٢) وهذا اتفاقًا، والمبتدأ بشرط أن يكون مذكورًا غير واجب الابتداء، أو التصدير، فلو كان محذوفًا، نحو: الحمد لله الحميد، برفع (الحميد) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو واجب الابتداء كأيمن، أو واجب التصدير غير ضمير الشأن، كـ(أي) و(كم) لم تنصبه هذه الأحرف. «التصريح» (١/ ٢١٠).

(٣) [شروط نصبها للاسم] بشرط أن لا يكون طلبيًّا، ولو كان طلبيًّا، نحو: زيد اضربه، وأين زيد، لم ترفعه هذه الأحرف، إلا أن يكون الاستفهام جوابًا، حكي من كلامهم: إنَّ أينَ الماءَ والعشبَ، جوابًا لمن قال: إنَّ في موضع كذا ماءً والعشبً، قاله أبو حيان. «التصريح» (١/ ٢١٠)، وهنالك تصحيف صوَّبناه من «التذييل والتكميل» (٧/ ٣٨).

(٤) (م) هٰهنا أمرانِ يَجِبُ أنْ تَتَنَبَّهَ لَهما:

الأَوَّلُ: أنَّ هذه الحروفَ لا تَدْخُلُ عَلَى جملةٍ يَجِبُ فيها حذفُ المُبْتَدَأ، كَمَا لا تَدْخُلُ عَلَى مبتدأٍ لا يَخْرُجُ عن الابتدائيَّةِ، مثلُ (ما) التعجبيَّةِ، كَمَا لا تَدْخُلُ عَلَى مبتدأٍ يَجِبُ له التصديرُ ـ أي: الوقوعُ فِي صدرِ الجُمْلَةِ ـ كاسمِ الاستفهامِ، ويُسْتَثْنَى من هَذَا الأخيرِ ضميرُ الشأنِ؛ فإنَّه مما يَجِبُ تصديرُه، وقَدْ دَخَلَتْ عليه إنَّ فِي قولِ الأَخْطَلِ التَّغْلِبِيِّ:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

فإنَّ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، ومَن: اسمُ شرطٍ مُبْتَدَأٌ، وخَبَرُه جملةُ الشرطِ وجَوَابِه، أو إحداهما، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبره فِي مَحلِّ رفعٍ =

= خبرِ إنَّ، ولا يجوزُ أنْ تَجْعَلَ اسمَ الشرطِ اسمًا لإنَّ؛ لكونِه مِمَّا يَجِبُ له التصديرُ، وقد حُمِلَ عَلَى ذلك قولُه ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ**» [مسلم (٢١٠٩) بلفظ: «**إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابًا؛ الْمُصَوِّرُونَ**»]، فإنَّ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُقَدَّمٌ، والمُصَوِّرُون: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخَبَرِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، وهذا هو الراجِحُ فِي إعرابِ هَذَا الحديثِ عَلَى هذه الروايةِ.

ومنهم مَن جَعَلَ (مِن) فِي قولِه: «**مِنْ أَشَدِّ**» زائدةً عَلَى مذهَبِ الكِسَائِيِّ الَّذِي يُجِيزُ زيادةَ مِن الجارَّةِ فِي الإيجابِ، ويَجْعَلُ (أَشَدِّ) اسمَ إنَّ، و(المُصَوِّرُون) خبَرَها، وَهوَ مبنيٌّ عَلَى رأيٍ ضعيفٍ.

ولا تَدْخُلُ هذه الحروفُ عَلَى جملةٍ يَكُونُ الخَبَرُ فيها طَلَبِيًّا أو إنشائيًّا، فأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝٩﴾ [التوبة: ٩]، وقولُه سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وقولُ الشاعِرِ:

إِنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنَّها عَلَى تَقْدِيرِ قولٍ محذوفٍ يَقَعُ خَبَرًا لإنَّ، وتَقَعُ هذه الجُمْلَةُ الإنشائيَّةُ معمولةً له، فيَكُونُ الكلامُ من بابِ حذفِ العَامِلِ وإبقاءِ المعمولِ، والتقديرُ: إنَّ الذين قَتَلْتُمْ سَيِّدَهُم مقولٌ فِي شأنِهم: لا تَحْسَبُوا... إلخ، وكذلك الباقي، هكذا قالُوا، وَهوَ عندي تكَلُّفٌ والْتِزَامُ مَا لا لُزُومَ له.

ويُسْتَثْنَى من ذلك عندَهم أنَّ المفتوحةُ؛ فإنَّها انْفَرَدَتْ بجَوَازِ وُقُوعِ خَبَرِها جملةً إنشائيَّةً، وَهوَ مَقِيسٌ فيما إذا خُفِّفَتْ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولِهِ جَلَّ شأنُه: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] [قراءة نافع، انظر: «الحجة في القراءات السبع» (ص٢٦٠)].

[شواهد النصب بهذه الأحرف الاسم والخبر]

الأمرُ الثاني: أنَّ جَماعةً من العلماءِ ـ منهم ابنُ سِيدَهْ ـ قد حَكَوا أنَّ قومًا مِن العربِ يَنْصِبُونَ بإنَّ وأَخَواتِها الاسمَ والخبرَ جميعًا، واسْتَشْهَدُوا عَلَى ذَلِكَ بقولِ الشاعِرِ: (ويُنْسَبُ إِلَى عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ، ولم أَجِدْهُ فِي دِيوانِه):

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقولِ مُحَمَّدِ بنِ ذُؤَيْبٍ العُمَانِيِّ الفُقَيْمِيِّ الراجزِ يَصِفُ فَرَسًا:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ ... عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالَا =

زيدًا قائمٌ)، فهي عاملةٌ في الجُزْءَيْنِ[١]، ....

= وبقولِ الراجِزِ:

يـا لَـيْـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعَـا

وزَعَمَ ابنُ سَلامٍ أنَّ لغةَ جماعةٍ مِن تَمِيم ـ هم قومُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ ـ نَصْبُ الجزأيْنِ بإنَّ وأَخَوَاتِها، ونَسَبَ ذلك أبو حَنِيْفَةَ الدِّينَوَرِيُّ إِلَى تَمِيمٍ عَامَّةً.

وجَمْهَرَةُ النُّحاةِ لا يُسَلِّمُونَ ذلك كُلَّه، وعندَهم أنَّ المنصوبَ الثَّانِيَ مَنْصُوبٌ بِعَامِلٍ محذوفٍ، وَذَلِكَ العامِلُ المحذوفُ هو خَبَرُ إنَّ، وكأنه قالَ: إنَّ حُرَّاسَنَا يُشْبِهُونَ أُسْدًا، يا ليتَ أَيَّامَ الصبا تكونُ رَوَاجِعَ (م).

(١) **فإن قيل**: فلم نصبت الاسم، ورفعت الخبر؟ قيل: لأنها لَمّا أشبهت الفعل، وهو يرفع وينصب، شُبِّهت به فنصبت الاسم تشبيهًا بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيهًا بالفاعل.

فإن قيل: فَلِمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع؟ قيل لوجهين:

[علة تقديم المنصوب على المرفوع]

أحدهما: أن هذه الحروف، تشبه الفعل لفظًا ومعنى؛ فلو قُدِّم المرفوع على المنصوب، لم يعلم هل هي حروف، أو أفعال؟

فإن قيل: الأفعال تتصرَّف، والحروف لا تتصرَّف، قيل: عدم التصرف، لا يدل على أنها حروف؛ لأنه قد يوجد أفعال لا تتصرف؛ وهي: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبَّذا، فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال، وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعًا لهذا الالتباس.

والوجه الثاني: أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقيّ لفظًا ومعنى، حملت عليه في العمل، فكانت فرعًا عليه في العمل، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع الفرع، وتخرج على هذا (ما) فإنَّها ما أشبهت الفعل من جهة اللفظ، وإنما أشبهته من جهة المعنى، ثم الفعل الذي أشبهته ليس فعلًا حقيقيًّا وفي فعليته خلاف، بخلاف هذه الحروف، فإنها أشبهت الفعل الحقيقيّ من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الأوجه التي بيناها، فبان الفرق بينهما. وقد ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها إنما تنصب الاسم، ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فلا تعمل عمله؛ لأن الفرع ـ أبدًا ـ أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأن كونه فرعًا على الفعل في العمل، لا يوجب ألا يعمل عمله، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، ويعمل عمله، على أنَّا قد عملنا بمقتضى كونه فرعًا، فإنَّا ألزمناه طريقة واحدة، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، ولم نُجَوِّز فيه الوجهين، كما جاز ذلك مع الفعل؛ لئلا يجري مجرى =

وهذا(١) مذهَبُ البَصْرِيِّينَ(٢).

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنها لا [عَمَلَ لها](٣) في الخبرِ، وإنما هو باقٍ على رفعِه الذي كانَ له قبلَ دخولِ (إنَّ)، وهو خبرُ المبتدأِ(٤).

[تقديم الخبر][ص] [١٧٦] وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي(٥) كَـ(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ الْبَذِي)(٦)

[ش] أي: يَلْزَمُ تقديمُ الاسمِ في هذا البابِ وتأخيرُ الخبرِ، إلا إذا كانَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا و(٧)مجرورًا، فإنَّه لا(٨) ....

= الأصل، فلمّا أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، بان ضعف هذه الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل؛ فوقع الفرق بين الفرع والأصل؛ ثم لو كان الأمر كما زعموا، وأنه باقٍ على رفعه؛ لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما وجب نصب المبتدأ بها؛ وجب رفع الخبر بها؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.
«أسرار العربية» (ص١٤٨ ـ ١٤٩)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «هذا».

(٢) انظر: «الإنصاف» (١/ ١٧٦).

(٣) في (س)، (ك): «تعمل».

(٤) الواو للحال؛ أي: باقٍ عل رفعه في حال كونه خبر المبتدأ فهو مرفوع بالمبتدأ قبل النسخ وبعده.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٥) أي: استثناء من مقدر؛ أي: في كل تركيب إلا في التركيب الذي استقر، كليت... إلخ. في كون خبره ظرفًا؛ أي: يقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف، لا على الأحرف لأن لها الصدر، وأن المفتوحة، وإن لم تقع صدرًا لما سيأتي لكنها حملت على المكسورة، وإنما قدم الخبر الظرفي هنا دون (ما) لقوة هذه بشبهها الفعل فيما مر، ولأنها محمولة على الفعل المتصرف، و(ما) على الجامد وهو (ليس) سم، ويجب أن يُقَدَّرَ متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو: إن مالًا وإن ولدًا، فجعل الظرف من تقديم الخبر إنما هو بحسب الظاهر، وإلا ففي الحقيقة من تقديم معمول الخبر.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٦) بعده في (س): «وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ».

(٧) في (ك): «أو».

(٨) ليس في (ك).

يَلْزَمُ تأخيرُه[(١)(٢)]، وتحتَ هذا قِسمانِ:

أحدُهما[(٣)]: أنه يَجُوزُ تقديمُه وتأخيرُه، وذلك نحوُ: **(ليتَ فيها غيرَ البَذِي)**، أو[(٤)] (ليتَ [هنا غيرَ البذي][(٥)])؛ أي: الوقِحِ، [فيَجُوزُ تقديمُ فيها وهنا[(٦)] على (غيرَ) وتأخيرُهما[(٧)] عنها. [نحو ليت غير البذي فيها][(٨)].

[**والثاني**: أنه يَجِبُ تقديمُه[(٩)]][(١٠)]، نحوُ: (ليتَ في الدارِ

(١) إلا لمانع كإنَّ زيدًا لفي الدار، لامتناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٢) قال الصبان (١/ ٢٧٢): «فإن قلت: حيث توسع في الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا.
قلت: لم يجز لأن لها الصدر كما في الحاجبية قالوا: ليعلم من أول الأمر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمني أو الترجي سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر.
فإن قلت: فحينئذٍ لم لم يجر تقدم خبرها عليها.
قلت: يوجه بالحمل على المكسورة فإنها فرعها.
فإن قلت: فلم امتنع خبر ما الحجازية على اسمها وإن كان ظرفًا أو مجرورًا كما تقدم.
قلت: يوجه بأن هذا أقوى لأنها تشبه الأفعال لفظًا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدًا ومبنية على الفتح ومعنى لأنها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت... إلخ، ولأنها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى
ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لأنها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي صدارتها في كلامها فاعرف».

(٣) في (س): «الأول».

(٤) في (ك): «و».

(٥) في (س): «غير البذي فيها».

(٦) ليس في (س).

(٧) في (س): «وتأخيرها».

(٨) من (ك).

(٩) بعده في (ك): «وتأخيره»، وضرب عليها.

(١٠) ليس في (ص)، (ح).

صاحِبَها)، فلا يَجُوزُ تأخيرُ (في الدارِ)؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً.

ولا يَجُوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ(١) إذا كانَ غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ(٢)، [نحوُ: (إنَّ زيدًا آكِلٌ طعامَكَ)، فلا يَجُوزُ (إنَّ طَعَامَكَ زَيدًا آكِلٌ)](٣)، وكذا إنْ(٤) كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا و(٥)مجرورًا، نحوُ: (إنَّ زيدًا واثقٌ بِكَ)، أو (جالسٌ عندَكَ)، فلا يَجُوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم، فلا تقولُ: (إنَّ بكَ زيدًا واثقٌ)، أو(٦) (إنَّ عندَك زيدًا جالِسٌ)، وأَجَازَهُ بعضُهم، وجَعَلَ مِنه قولَه(٧):

٩٥ ـ فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ(٨)

[وجوب فتح همزة (أَنَّ)] [ص] [١٧٧] **وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ** مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

[ش] (إنَّ) لها ثلاثةُ أحوالٍ: وُجُوبُ الفتحِ، ووجوبُ الكسرُ، وجوازُ(٩) الأمرَيْنِ:

---

(١) لئلا يفصلها عن معموليها معًا، بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لأنه مفصول منها في الجملة.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٢) في (ص): «جارًّا ومجرورًا».

(٣) العبارة في (س)، (ك): «فلا يجوز في إن زيدًا آكل طعامك ـ إن طعامك زيدٌ آكل».

(٤) في (ك)، (ع): «إذا». (٥) في (ك)، (ح): «أو».

(٦) في (ص): «و».

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٧٣): «هذا من أبيات الكتاب، واحتج به سيبويه ولم يعزه إلى قائله». «الكتاب» (١/ ٢٨٠).

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: تقديمُ معمولِ خبرِ (إنَّ)، وَهوَ قَوْلُهُ: **(بِحُبِّهَا)** عَلَى اسْمِها، وَهوَ قَوْلُهُ: **(أَخاكَ)**، وخَبَرِها، وَهوَ قَوْلُهُ: **(مُصابُ القلبِ)**، وأصلُ الكلامِ: (إنَّ أخاكَ مصابُ القلبِ بِحُبِّها)، فقَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ عَلَى الاسمِ، وفَصَلَ بِهِ بينَ إنَّ واسْمِها معَ بقاءِ الاسم مُقَدَّمًا عَلَى الخَبَرِ، وإجازةُ هَذَا هو مَا رآه سِيبَوَيْهِ شيخُ النُّحاةِ (انْظُر الكِتَابَ ١/ ٢٨٠) (م).

(٩) في (ك): «ووجوب».

فَيَجِبُ فتحُها إذا قُدِّرَتْ(١) بمصدرٍ(٢)؛ كما إذا وَقَعَتْ في موضِعِ مرفوعِ فِعْلٍ(٣)، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أَنَّكَ قائِم)؛ أي: قِيَامُكَ، أو منصوبِهِ(٤)، نحوُ: (عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)؛ أي: قِيَامَكَ، أو في مَوْضِعِ مَجْرُورِ حرفٍ(٥)، (٦)، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن أَنَّكَ قائِمٌ)؛ أي: مِن قِيامِكَ(٧).

---

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «تقدرت».

(٢) هو مصدر خبرها إن كان مشتقًا، والكون إن كان جامدًا.

(٣) (م) شَمِلَ قولُ الشارحِ: (مرفوعِ فِعْلٍ) مَا إذا وَقَعَتَ أنَّ فِي مَوْضِعِ الفَاعِلِ كالمثالِ الَّذِي ذَكَرَه، ومنه قولُه تعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]؛ أي: أوَلَمْ يَكْفِهِم إِنْزَالُنا، وَمَا إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ النائبِ عن الفَاعِلِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]؛ أي: قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ اسْتِمَاعُ نَفَرٍ مِن الجنِّ، ولا فرقَ بينَ أنْ يَكُونَ الفعلُ ظاهِرًا، كَمَا فِي هذه الأمثلةِ، وبينَ أنْ يَكُونَ الفعلُ مُقَدَّرًا، وَذَلِكَ بعدَ (ما) المصدريَّةِ، نحوُ قولِهم: (لا أُكَلِّمُه مَا أنَّ فِي السماءِ نَجْمًا)، وقولِهم: (لا أَفْعَلُ هَذَا مَا أنَّ حِرَاءَ مكانَه) التقديرُ: لا أُكَلِّمُه مَا ثَبَتَ كونُ نَجْمٍ فِي السماءِ، ولا أَفْعَلُه مَا ثَبَتَ كونُ حِرَاءَ فِي مكانِه، وبعدَ (لو) الشرطيَّةِ فِي مذهَبِ الكُوفِيِّينَ، وَذَلِكَ كَمَا فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: ٥]؛ أي: لو ثَبَتَ صَبْرُهم.

(٤) بهاء الضمير؛ أي: منصوب فعل سواء كانت مفعول به لفعل غير قول، ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول، والمفعول الثاني لنحو: ظننت كما سيأتي في الشرح، أو مفعولًا له كجئتك أني أحبك، أو معه كيعجبني جلوسك عندنا، وأنك تحدثنا، وتقع مستثنى كتعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس، لا مفعولًا مطلقًا ولا ظرفًا ولا حالًا ولا تمييزًا كما في الدماميني وغيره.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٥) في (س): «بحرف».

(٦) أو: **إضافة** نحو: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات: ٢٣] فما صلة، ومثل مضاف إلى أن وصلتها، ومحل تعين الفتح في الإضافة إذا كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فإن كان لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث، وإذا تعين الكسر على ما سيأتي، أو يضاف لهما كحين، ووقت جاز الأمران. ومثل هذه المواضع **ما عطف عليها** نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]، أو **أبدل منها** نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]. «الخضري» (١/ ١٣٠).

(٧) (م) ذَكَرَ المؤلِّفُ ضَابِطًا عامًّا للمواضِعِ التي يَجِبُ فيها فَتْحُ همزةِ (إنَّ) ـ وَهوَ أنْ =

وإنما قالَ: **(لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا)** ولم يَقُلْ: (لسدِّ مفردٍ مَسَدَّها)؛ لأنَّه قدْ يَسُدُّ المفرَدُ مَسَدَّها[١]، ويَجِبُ كَسْرُها، نحوُ: (ظَنَنْتُ زيدًا إنه قائِمٌ)، فهذه يَجِبُ كسرُها وإنْ [سَدَّ مَسَدَّهَا][٢] مفردٌ؛ لأنَّها في موضعِ المفعولِ الثاني، ولكِنْ لا تُقَدَّرُ بالمصدرِ؛ إذ لا يَصِحُّ (ظَنَنْتُ زيدًا قِيَامَهُ)[٣].

فإنْ لم [يَجِبْ تقديرُها][٤] بمصدرٍ لم يَجِبْ فَتْحُها؛ بل تُكْسَرُ وُجُوبًا أو جَوَازًا على ما سَنُبَيِّنُ[٥]، [إن شاء الله تعالى][٦] وتحتَ هذا قِسمانِ:

أَحَدُهما: وجوبُ الكسرِ، **والثاني**: جوازُ الفتحِ والكسرِ[٧]، فأشارَ إلى وجوبِ الكسرِ بقولِهِ:

[وجوب كسر همزة (إنَّ)] [ص]

[١٧٨] **فاكْسِرْ فِي الابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ** ... وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

[١٧٩] **أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ** ... حَالٍ، كَـ(زُرْتُهُ، وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)

[١٨٠] **وكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا** ... بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

[ش] فذَكَرَ أنه يَجِبُ الكسرُ في سِتَّةِ مواضِعَ:

= يَسُدُّ المصدرُ مَسَدَّها ـ وقد ذَكَرَ الشارحُ ثلاثةً منها، وبَقِيَتْ عليه خمسةُ مواضِعَ أُخرَى:

الأوَّلُ: أنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ **مبتدأٍ مُؤَخَّرٍ**، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]؛ أي: ومِن آياتِهِ رُؤْيَتُكَ الأرضَ.

الثاني: أنْ تَقَعَ فِي موضعِ **خبرِ مبتدأٍ، بشرطِ** أنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ غيرَ قولٍ، وبشرطِ أنْ لا يَكُونَ خَبَرُ أنَّ صادِقًا عَلَى ذلك المُبْتَدَأ، نحوُ قولِكَ: ظَنِّي أنكَ مُقِيمٌ مَعَنا اليومَ؛ أي: ظَنِّي إِقَامَتُكَ معَنا اليومَ (م). ثم ذكر رحمه الله تعالى الثلاثة التي ذكرها «الخضري» آنفًا.

(١) انظر: «شرح الأشموني» (١/ ٢٧٣ مع الصبان).

(٢) في (ص)، (ح): «سدت مسد».

(٣) (م) أصلُه أنَّ اسمَ الذاتِ لا يُخبَرُ عنه بالمصدرِ إلَّا بتأويلٍ، والمَفْعُولُ الثاني لظَنَّ أَصْلُه خَبَرٌ (م).

(٤) في (ص)، (ح): «تقدر».

(٥) في (ص): «سنبينه».

(٦) من (ص).

(٧) ليس في (ص).

الأَوَّلُ: إذا وَقَعَتْ (إنَّ) ابتداءً؛ أي: [في[1] أَوَّلِ الكلام][2]،[3]، نحوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، ولا يَجُوزُ وقوعُ المفتوحةِ ابتداءً[4]؛ فلا تقولُ: (أَنَّكَ فاضلٌ عندِي)؛ بل يَجِبُ التأخيرُ، فتقولُ: (عِنْدِي أنكَ فاضلٌ)، وأجازَ بعضُهم الابتداءَ بها.

الثاني: أنْ تَقَعَ (إنَّ) صَدْرَ صِلَةٍ[5][6]، نحوُ: (جاءَ الذي إنه قائمٌ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[7] [القصص: ٧٦][8].

الثالِثُ: أنْ تَقَعَ جَوَابًا لِلْقَسَمِ وفي خَبَرِها اللامُ، نحوُ: (واللهِ إِنَّ زَيْدًا لقائِمٌ)، وسيأتي الكلامُ على ذلكَ.

الرابِعُ: أنْ تَقَعَ في جملةٍ مَحْكِيَّةٍ بالقولِ، نحوُ: (قُلْتُ: إنَّ زيدًا

---

(١) ليس في (س)، (ع)، (ص)، (ح).

(٢) مكان العبارة في (ك): «أولًا».

(٣) بأن لا يسبقه شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكمًا بأن يسبقها ذلك. «حاشية الصبان على الأشموني» (١/ ٢٧٤).
وقد يكون الابتدا حكمًا؛ كالواقعة بعد ألا الاستفاحية نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢]، الواقعة بعد حيث نحو: اجلس حيث إن زيدًا جالس والواقعة خبرًا عن اسم الذات نحو: زيد إنه قائم، والواقعة بعد (إذ) نحو: جئتك إذ إن زيدًا غائب.

(٤) لئلا تلتبس بالمكسورة خطًّا، وبالتي هي لغة في لعل لفظًا وخطًّا. «الخضري» (١/ ١٣١).

(٥) لموصول اسمي أو حرفي.

(٦) ومثلها الصفة كما إذا جعلت (ما) في الآية نكرة موصوفة، وخرج حشوهما كجاء الذي أو رجل عندي أنه فاضل، ولا أفعله ما أَنَّ في السماء نجمًا، فتفتح لأنها في الأول مبتدأ مؤخر فهي حشو لفظًا، وفي الثاني فاعل لثبت محذوفًا فهي حشو رتبة.
«الخضري» (١/ ١٣١).

(٧) من (س).

(٨) والاستشهاد مبني على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة.

قائمٌ)، [قالَ تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]][(١)]، فإنْ لم تُحْكَ به[(٢)]؛ بل أُجْرِيَ القولُ مُجْرَى الظنِّ فُتِحَتْ[(٣)][(٤)]، [نحوُ: أَتَقُولُ][(٥)] أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ؟ أي: أَتَظُنُّ[(٦)].

الخامِسُ: أنْ تَقَعَ في [جُمْلَةٍ في][(٧)] موضِعِ الحالِ[(٨)]؛ كقولِهِ[(٩)]: (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ [الأنفال: ٥]، وقولُ الشاعرِ[(١٠)]:

٩٦ ـ مَا أَعْطَيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا   إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي[(١١)]

---

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٢) أي: مع كونها معمولة له كما مثل، أو لغيره كأخصك بالقول أنك فاضل، أي لأنك، فيجب الفتح.
«الخضري» (١/ ١٣١).

(٣) في (س): «فيجب الفتح».

(٤) قال الصبان (١/ ٢٧٤): «أي: بالفعل بأن عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادي الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولإجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروط إجرائه مجرى الظن جائزة».

(٥) في (ح): «تقول».   (٦) في (ك)، (ح): «تظن».

(٧) ليس في (ك).

(٨) أي: في صدرها كما مر في الصلة والصفة، فتفتح في: جاء زيد وعندي أنه فاضل. وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] فكسرت لأنها حال ولأن في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية، فإن قلت: لِمَ لمْ تفتح في الحال مع أن أصله الإفراد؟
قال «الخضري»: قلت: لأن مصدرها معرفة لإضافته للمسند إليه، ولأن مجيء المصدر حالًا مع كونه لا ينقاس لم يسمع إلا في الصريح لا المؤول.
«الخضري» (١/ ١٣١).

(٩) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «كقولك».

(١٠) هو: كُثَيِّر عَزَّةَ في «ديوانه» (ص٢٧٣).

(١١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إلا وإني**...) إلخ، حَيْثُ جَاءَتْ هَمْزَةُ (إِنَّ) مكسورةً؛ =

السادِسُ: أنْ تَقَعَ بعدَ فِعْلٍ من أفعالِ القلوبِ [وقد عُلِّقَ عنها باللام][(١)]، نحوُ: (عَلِمْتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ)، وسَنُبَيِّنُ هذا في بابِ (ظَنَّ)[(٢)]، فإنْ لم يَكُنْ في خَبَرِها اللامُ فُتِحَتْ، نحوُ[(٣)]: (عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا قائِمٌ).

[مواضع كسر همزة (إنَّ) إضافة من الشارح]

[هذا ما ذَكَرَه المصنِّفُ][(٤)]، وأُورِدَ عليه: أنه نَقَصَ[(٥)] مواضِعَ [يَجِبُ كَسْرُ (إنَّ) فيها][(٦)]:

الأَوَّلُ: إذا وَقَعَتْ بعدَ (أَلَا) الاستفتاحيَّةِ، نحوُ: (أَلَا إِنَّ زيدًا قائمٌ)[(٧)]، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣].

الثاني: إنْ[(٨)] وَقَعَتْ بعدَ (حيثُ)، نحوُ: (اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيدًا جَالِسٌ).

الثالثُ: إذا وَقَعَتْ في جملةٍ هي خبرٌ عن[(٩)] اسمِ عَيْنٍ، نحوُ: (زيدٌ

= لأنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الحالِ، وثَمَّتَ سببٌ آخَرُ فِي هذه العبارةِ يُوجِبُ كَسْرَ هَمْزَةِ (إنَّ)، وَهوَ اقترانُ خَبَرِها باللامِ، وقالَ الأَعْلَمُ (ج١ ص٤٧٢): «الشاهدُ فيه كسرُ إنَّ؛ لدخولِ اللامِ فِي خَبَرِها، ولأنَّها واقِعَةٌ موقِعَ الجُمْلَةِ النائبةِ منابَ الحالِ، ولو حَذَفَ اللامَ لم تَكُنْ إلَّا مكسورةً لذلك». اهـ.
ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، فـ(إنَّ) فِي هذه الآيةِ الكريمةِ مكسورةُ الهمزةِ وجُوبًا؛ لسبَبَيْنِ، كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ عَلَى استقلالِه: وُقُوعِها مَوْقِعَ الحالِ، واقترانِ خَبَرِها باللامِ (م).

(١) العبارة في (ص)، (ح): «وفي خبرها اللام».
(٢) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «ظننت».
(٣) في (ح): «فقلت».
(٤) ليس في (س)، (ك).
(٥) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «نقصه».
(٦) ليس في (س)، (ك).
(٧) لأن (أَلَا) من حروف الابتداء، فإنّ بعدها مبتدأةٌ في المعنى.
(٨) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «إذا».
(٩) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص).

إنه قائمٌ)(١)(٢) انتهى(٣).

ولا يَرِدُ عليه شيءٌ مِن هذه المواضِع؛ لِدُخولِها تحتَ قولِهِ: (فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا)(٤)؛ لأنَّ هذه إنما كُسِرَتْ لكونِها أَوَّلَ

(١) فالكسر هنا لازم؛ لأنّ المفتوحة في تقدير المصدر، والمصدرُ لا يُخْبَرُ به عن الجُثّة إلى على معنى الوصف، والوصف بأنّ معدوم، وانظر: «التصريح».
قال «الخضري»: وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار. «الخضري» (١/ ١٣٢)..

[مواضع كسرة (إن) لم يذكرها الناظم والشارح]

(٢) ومنها: **أن تَقَع في خبرها اللامُ** نحو: إن زيدًا لقائمٌ، عَدّه الناسُ موضعًا زائدًا على وقوع إنّ في الابتداء، ولم يفعلُوا ذلك إلّا لما بينهما من المباينة.
ومنها: **أن تقع بعد كَلّا**، نحو قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: ١٥]، ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ۝١١﴾ [عبس: ١١]. وما أشبه ذلك. فلا تقع هنا المفتوحة لأنّ ما بعد كلّا كلامٌ مبتدأ.
ومنها: **أن تقع بعد حتى الابتدائية**، نحو: قام القومُ حتى إنّ زيدًا قائم؛ لا يجوزُ هنا فتح إنّ لتعذّر تأوُّلها بالمصدر. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٢٧).
قال الصبان في الواقعة بعد (كلا): بناء على قول الجمهور إنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدًا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت (كلا) في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العتو كان بها.
وقال أبو حاتم: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني.
وقال النضر بن شميل: تكون حرف تصديق كأن. وقال الكسائي تكون بمعنى حقًّا. وضُعِّف بأنه لم يسمع فتح (إن) بعدها وهو واجب بعد حقًّا وما بمعناه. قال مكي: وهي حينئذٍ اسم كمرادفها، ولتنوينها في قراءة بعضهم: (كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ) [مريم: ٨٢]، وقال غيره: اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للأصل ومحوج لتكلف علة لبنائها. وخُرِّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي ثم وصل بنية الوقف، أفاده في الهمع. «حاشية الصبان على الأشموني» (١/ ٢٧٤).
(٣) من (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

[أنواع الابتداء]

(٤) أي: فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها إما حقيقة كما مر، أو حكمًا بأن يسبقها ما له تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكورات، ومثلها بعد حتى الابتدائية =

جُمْلَةٍ(١) مُبْتَدَأً(٢) بها. [والله أعلم بالصواب](٣).

[جواز فتح الهمزة وكسرها]

[ص][١٨١] بعدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لَا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

[ش] يعني: أنه يَجُوزُ فتحُ (إنَّ) وكَسْرُها إذا وَقَعَتْ بعدَ (إذا) الفُجَائِيَّةِ، نحوُ: (خَرَجْتُ فإذا إنَّ زيدًا قائِمٌ)، فمَن كَسَرَها جَعَلَها جملةً، والتقديرُ(٤): (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ). ومَن فَتَحَها(٥) جَعَلَها معَ صِلَتِها مَصدرًا، وهو مبتدأٌ خَبَرُه (إذا) الفُجائيَّةُ، والتقديرُ: (فإذا قِيامُ زيدٍ(٦))؛ أي: ففي الحَضْرَةِ قِيَامُ زيدٍ، ويَجُوزُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا والتقديرُ: (خَرَجْتُ(٧) فإذا قيامُ زيدٍ موجودٌ)(٨)، ومِمَّا جاءَ بالوجهَيْنِ

= كمرض زيد حتى إنهم لا يرجونه. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ح): «الجملة».

(٢) في (ح): «مبتدأة». (٣) من (ح).

(٤) في (س)، (ك): «كأنه قال»، وفي (ع)، (ص)، (ح): «فكأنه قال».

(٥) في (س)، (ك)، (ع): «فتح». (٦) ليس في (ح).

(٧) ليس في (س)، (ك).

[هل إذا الفجائية حرف أم ظرف؟]

(٨) (م) هذان الوجهانِ اللذانِ جَوَّزَهُما المؤلِّفُ عَلَى تقديرِ فتحِ همزِ أنَّ بعدَ إذا الفُجائيَّةِ مبنيانِ عَلَى الخلافِ فِي إذا الفجائيَّةِ: أهي حرفٌ أم ظرفٌ؟ فمَن قالَ: هِيَ ظرفٌ مكانِيٌّ أو زمانِيٌّ جعَلَها الخبرَ، وفتَحَ الهمزةَ، ومَن قالَ: هِيَ حرفٌ أَجَازَ جَعْلَ إنَّ واسمِها وخبرِها جملةً أو جَعْلَها فِي تأويلِ مفردٍ، وهذا المفرَدُ إمَّا أنْ يَكُونَ خَبَرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، وإما أنْ يَكُونَ مُبْتَدأً والخَبَرُ مَحْذُوفًا، فَإِنْ جَعَلْتَهَا جملةً كَسَرْتَ الهمزةَ، وَإِنْ جَعَلْتَها مفردًا فَتَحْتَ الهمزةَ.
والحاصِلُ: أنَّ مَن قالَ: (إذا حرفُ مُفَاجَأَةٍ) ـ وَهوَ ابنُ مالِكٍ ـ جازَ عندَه كَسْرُ همزةِ إنَّ بعدَها عَلَى تقديرِ أنَّ مَا بعدَها جملةٌ تامَّةٌ، وجازَ عندَه أَيْضًا فتحُ الهمزةِ عَلَى تقديرِ أنَّ مَا بعدَها فِي تأويلِ مصدرٍ مبتدأٍ خبرُه محذوفٌ، أو خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ، وأمَّا مَن جَعَلَ إذا ظَرفًا زمانيًا أو مكانيًا فقد أَوْجَبَ فتحَ همزةِ أنَّ عَلَى أنها فِي تأويلِ مصدرٍ مبتدأٍ خبرُه الظرفُ قبلَه.
ومِن هنا يَتَبَيَّنُ لكَ أنَّ كلامَ الناظمِ وجعلَه (إنَّ) بعدَ (إذَا) ذاتَ وجهَيْنِ لا يَتِمُّ إلا =

قولُه[(١)]:

٩٧ ـ وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ[(٢)]

= عَلَى مذهبِه، وَهوَ أَنَّ إذا الفُجائيَّةَ حرفٌ، أو عَلَى التلفيقِ مِن المذهبيْنِ: بأنْ يَكُونَ الفتحُ عَلَى مذهَبِ مَن قالَ بظَرْفِيَّتِها، والكسرُ عَلَى مذهَبِ مَن قالَ بحَرْفِيَّتِها، مَعَ أنَّ مَن قالَ بحَرْفِيَّتِها يجوِّزُ فيها الفتحَ أَيْضًا (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٧١٨): «ذكر سيبويه هذا البيت في كتابه ولم يعزه إلى أحد، وقال: سمعت رجلًا من العرب ينشد هذا البيت».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(إذا أنَّه)** حَيْثُ جازَ فِي همزةِ (إنَّ) الوجهانِ، فأمَّا الفتحُ فعلى أنَّ تَقْدِيرَها معَ معمولَيْها بالمفردِ الَّذِي هو مصدرٌ، وَإِنْ كَانَ هَذَا المفرَدُ مُحتاجًا إِلَى مفردٍ آخَرَ لِتَتِمَّ بهما جملةٌ، وهذا الوجهُ يَتَأَتَّى عَلَى الراجِحِ عندَ الناظمِ مِن أنَّ (إذا) حرفٌ لا ظرفٌ، كَمَا أَنَّهُ يَتَأَتَّى عَلَى القولِ بأنها ظرفٌ، وأما الكسرُ فتَقْدِيرُهُا معَ معمولَيْها جملةٌ، وَهِيَ فِي ابتدائِها، قالَ سِيبَوَيْهِ: «فحالُ (إذا) هٰهنا كحالِها إذا قلتَ: مَرَرْتُ فإذا أَنَّهُ عبدٌ، تُرِيدُ: مَرَرْتُ بِهِ فإذا العبوديَّةُ واللُّؤْمُ، كأنك قلتَ: مَرَرْتَ فإذا أَمْرُه العبوديَّةُ واللؤمُ، ثمَّ وضَعْتَ أنَّ فِي هَذَا الموضِعِ جازَ». اهـ.

وقالَ الأَعْلَمُ: «الشاهدُ فيه جوازُ فتحِ إنَّ وكَسْرُها بعدَ إذا، فالكَسْرُ عَلَى نِيَّةِ وُقُوعِ المُبْتَدَأ، والإخبارِ عنه بإذا، والتقديرُ: فإذا العبوديَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ الخبرَ مَحْذُوفًا عَلَى تقديرِ: فإذا العبوديَّةُ شأنه». اهـ.

والمُحَصَّلُ مِن وُجُوهِ الإعرابِ الجائزِ فِي هَذَا الأسلوبِ أنْ نقولَ لكَ:

أمَّا مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ إذَا الفُجَائِيَّةَ ظرفٌ، فأَوْجَبَ فتحَ همزةِ إنَّ، وجَعَلَ أنَّ وَمَا دَخَلَتْ عليه فِي تأويلِ مصدرٍ، ويجوزُ لكَ حينَئذٍ ثلاثةُ أوجهٍ من الإعرابِ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ المصدرُ مُبْتَدأً خبرُه إذا نفسُها.

والثاني: أنْ يَكُونَ المصدَرُ مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ؛ أي: فإذا العبوديَّةُ شأنُه، أو فإذا العبوديَّةُ موجودةٌ، وهذا تقديرُ الشارِحِ كغيرِه.

والثالِثُ: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: فإذا شأنُه العبوديَّةُ، وهذا تقديرُ سِيبَوَيْهِ كَمَا سَمِعْتَ فِي عِبارتِه.

وأمَّا مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ إذا الفجائيَّةَ حرفٌ فأجازَ فتحَ همزةِ إنَّ، وأجازَ كَسْرَها، فَإِنْ فَتَحْتَهَا فهي ومدخولُها فِي تأويلِ مصدرٍ، ولكَ وجهانِ من الإعرابِ:

الأَوَّلُ: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ. =

وَرُوِيَ[(١)] بفتحِ[(٢)] (أنَّ) وكَسْرِها، فمَن كَسَرَها[(٣)] جَعَلَها جملةً مستأنَفَةً[(٤)(٥)]، والتقديرُ: (إذا هو عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ). ومَن فَتَحَها[(٦)] جَعَلَها مصدرًا مبتدأً، وفي خَبَرِه الوجهانِ السابقانِ، والتقديرُ على الأوَّلِ: (فإذا عُبُودِيَّتُه)؛ أي: ففي الحَضْرَةِ عُبُودِيَّتُه، وعلى الثاني (فإذا عُبُودِيَّتُه مَوْجُودَةٌ).

وكذا[(٧)] يَجُوزُ فتحُ (إنَّ) وكَسْرُها إِذَا وَقَعَتْ جوابَ قَسَمٍ وليسَ [في خَبَرِها][(٨)] اللامُ، نحوُ: (حَلَفْتُ أنَّ زَيْدًا قائِمٌ) بالفتحِ والكسرِ، وقد رُوِيَ بالفتحِ والكسرِ[(٩)] قولُه[(١٠)]:

٩٨ ـ لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّيَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[(١١)]

= **والثاني**: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، وليسَ لكَ عَلَى هَذَا أنْ تَجْعَلَ (إذا) نفسَها خبرَ المُبْتَدَأ؛ لأنَّ إذا حينَئذٍ حَرْفٌ وليسَتْ ظرفًا، وَإِنْ كَسَرْتَها فليسَ لكَ إلا الإعرابُ الظاهرُ؛ إذ ليسَ فِي الكلامِ تقديرٌ. فاحْفَظْ هَذَا واللهُ تعالى يُرْشِدُكَ (م).

(١) في (ع): «يروى»، وفي (ص): «روي»، وفي (ح): «وقرئ».

(٢) في (س): «فتح».

(٣) في (ك)، (ص)، (ح): «كسر».

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٥) هذا كالقول بأن الخبر محذوف، مبنيان على أن إذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة، وهو قول الناظم. أما على أنها ظرف مكان، أو زمان فهي الخبر وما بعدها مبتدأ، ويجب حينئذ فتح أن والتقدير: ففي الحضرة أو ففي الوقت قيام زيد. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(٦) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «فتح».

(٧) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «وكذلك».

(٨) في (ك): «فيه».

(٩) ليس في (ك)، (ص)، (ح).

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧١٨): «وقال ابن بري: هذا الرجز لبعض العرب وقدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلامًا فأنكره فقال لها: ...»، وهو في ملحق «ديوان رؤبة» (١٨٨).

(١١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أني**)؛ حَيْثُ يَجُوزُ فِي همزةِ (إنَّ) الكسرُ والفتحُ؛ لكونِها =

ومُقْتَضَى كلامِ المصنِّفِ(١) أنه يَجُوزُ فتحُ (إنَّ) وكَسْرُها بعدَ القَسَمِ إذا لم يَكُنْ في خَبَرِها اللامُ، سواءٌ كانَتِ الجملةُ المُقْسَمُ بها فِعْلِيَّةً والفعلُ فيها(٢) ملفوظٌ به، نحوُ: (حَلَفْتُ إنَّ زيدًا قائِمٌ)، أو غيرُ ملفوظٍ به، نحوُ: (واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ)، أو(٣) اسميَّةً، نحوُ: (لَعَمْرُكَ إنَّ زيدًا قائِمٌ)(٤).

= واقعةً بعدَ فِعْلِ قَسَمٍ، لا لامَ بعدَه.
أمَّا الفتحُ فعلى تأويلِ أنَّ واسمِها وخبرِها بمصدرٍ مجرورٍ بحرفِ جرٍّ محذوفٍ، والتقديرُ: أو تَحْلِفِي عَلَى كوني أَبًا لهذا الصبيِّ.
وأمَّا الكسرُ فعلى اعتبارِ أنَّ واسمِها وخبرِها جملةً لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ جوابَ القَسَمِ.
ووجهُ جوازِ هذين الوجهيْنِ فِي هَذَا الموضِعِ أنَّ القَسَمَ يَسْتَدْعِي جَوَابًا لا بُدَّ أنْ يَكُونَ جملةً، ويَسْتَدْعِي محلوفًا عليه يَكُونُ مُفردًا ويَتَعَدَّى له فعلُ القَسَمِ بعلى، فَإِنْ قَدَّرْتَ (أنَّ) بمصدرٍ كَانَ هو المحلوفَ عليه، وَكَانَ مفردًا مجرورًا بعلى محذوفةٍ، وَإِنْ قَدَّرْتَ أنَّ جملةً فهي جوابُ القَسَمِ. فتَنَبَّهْ لهذا الكلامِ (م).

(١) في (ك): «الشيخ».

(٢) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٣) في (ص): «أم».

(٤) (م) اعْلَمْ أنَّ هٰهنا أربعَ صُوَرٍ:

[صور أخرى يجب فيها كسر همزة (إنَّ)]

الأُولَى: أنْ يُذْكَرَ فعلُ القَسَمِ وتَقَعَ اللامُ فِي خبرِ إنَّ، نحوُ قولِكَ: حَلَفْتُ باللهِ إنك لصادِقٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقولُه جَلَّ شأنُه: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣].
والثانيةُ: أنْ يُحْذَفَ فعلُ القَسَمِ، وتَقَعَ اللامُ أَيْضًا فِي خبرِ إنَّ، نحوُ قولِكَ: واللهِ إنكَ لمؤدَّبٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١، ٢].
ولا خِلافَ فِي أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ كَسْرُ همزةِ إنَّ فِي هاتيْنِ الصورتيْنِ؛ لأنَّ اللامَ لا تَدْخُلُ إلا عَلَى خبرِ إنَّ المكسورةِ.
والصورةُ الثالثةُ: أنْ يُذْكَرَ فعلُ القَسَمِ، ولا تَقْتَرِنَ اللامُ بخَبَرِ إنَّ؛ كَمَا فِي البيتِ الشاهدِ السابقِ رَقْم (٩٨)، ولا خلافَ أَيْضًا فِي أَنَّهُ يجوزُ فِي هذه الصورةِ وجهانِ: كسرُ همزةِ إنَّ، وفَتْحُها، عَلَى التأويليْنِ اللذين ذَكَرَهما الشارحُ، =

[صورة جواز الفتح والكسر]

وكذلك يَجُوزُ الفتحُ والكسرُ إذا وَقَعَتْ (إنَّ) بعدَ فاءِ الجزاءِ، نحوُ: (مَن يَأْتِنِي فإنَّه مُكْرَمٌ)، فالكسرُ(١) على جَعْلِ (إنَّ) ومَعْمُولَيْهَا جملةً أُجِيبَ بها الشرطُ، فكأنه قالَ: مَن يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْلِ (أنَّ) وصِلَتِها مَصْدرًا مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ(٢)، والتقديرُ: (مَن يَأْتِنِي فإِكْرَامُه مَوْجُودٌ)، ويَجُوزُ أنْ يكونَ [(خبرًا(٣) والمبتدأُ)(٤) محذوفًا](٥)، والتقديرُ: (فجزاؤُه الإكرامُ).

ومِمَّا جاءَ بالوجهيْنِ قولُه تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ

= وذَكَرْنَاهُما لكَ معَ بيانِ وجهِ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا فِي شرحِ الشاهدِ السابقِ.

والصورةُ الرابعةُ: أنْ يُحْذَفَ فعلُ القَسَمِ، ولا تَقْتَرِنَ اللامُ بخَبَرِ إنَّ، نحوُ قولِكَ: واللهِ إنكَ عالِمٌ، ومِنه قولُه تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].

وفي هذه الصورةِ خِلافٌ، والكُوفِيُّونَ يُجَوِّزُونَ فيها الوجهيْنِ، والبَصريُّونَ لا يُجَوِّزُونَ فتحَ الهمزةِ، ويُوجِبُونَ كَسْرَها، والذي حَقَّقَه أَثباتُ العلماءِ أنَّ مذهَبَ الكُوفِيِّينَ فِي هَذَا الموضِعِ غيرُ صحيحٍ؛ فقد نَقَلَ ابنُ هِشامٍ إجماعَ العربِ عَلَى الكَسْرِ، وقالَ السَّيُوطِيُّ فِي جَمْعِ الجَوَامِعِ: «وما نُقِلَ عن الكُوفِيِّينَ من جوازِ الفتحِ فيها غَلَطٌ؛ لأنَّه لم يُسْمَعْ».اهـ.

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أنْ يُحْمَلَ كلامُ الناظِمِ، فيَكُونُ تجويزُ الوجهيْنِ مخصوصًا بذِكْرِ فعلِ القَسَمِ معَ عدمِ اقترانِ الخَبَرِ باللامِ، وَهِيَ الصورةُ التي أَجْمَعُوا فيها عَلَى جوازِ الوجهيْنِ (م).

(١) في (س): «بالكسر».

(٢) (م) نَصَّ ابنُ مَالِكٍ عَلَى أنَّ الكسرَ فِي هَذَا الموضِعِ أَحْسَنُ مِن جِهَةِ القياسِ؛ لأنَّه لا يَحتاجُ إِلَى تقديرِ محذوفٍ، ولم يُقْرَأْ فِي القرآنِ الكريم بالفتح إلا فِي الموضِعِ الَّذِي تَتَقَدَّمُ فيه أنَّ مفتوحةً، نحوُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الحج: ٤]، وكالآيةِ التي تَلاها الشارِحُ (م).

(٣) (م) هذا أَوْلَى لأن حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو: ﴿فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ۝٤٩﴾ [فصلت: ٤٩]؛ أي: فهو يؤوسٌ (م).
«الخضري» (١/ ١٣٣).

(٤) ما بين القوسين في (س)، (ك)، (ع)، (ح): «خبر المبتدأ».

(٥) ما بين المعكوفين في (ص): «خبرًا لمبتدأ محذوف».

أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ [سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ][(١)] فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنعام: ٥٤]، قُرِئَ: (فَإِنَّهُ)[(٢)(٣)] بالفتحِ والكسرِ[(٤)]، فالكسرُ على جَعْلِها جملةً جوابًا لِـ(مَن)، والفتحُ على [جَعْلِهَا][(٥)] مصدرًا مبتدأً خَبَرُه محذوفٌ، [والتقديرُ: (فالغُفرانُ جَزَاؤُه)[(٦)]، أو على جَعْلِها خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ][(٧)]، والتقديرُ[(٨)]: (فَجَزَاؤُهُ الغُفْرَانُ).

وكذلك يَجُوزُ [الفتحُ والكسرُ إذا وَقَعَتْ أنَّ][(٩)] بعدَ مبتدأٍ هو في المعنَى قولٌ[(١٠)]،

---

(١) مكانها في (ك): «إلى قوله». (٢) ليس في (ك).

(٣) في (ص): [غفور رحيم].

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ١٤٠)، و«الطبري» (٧/ ١٣٣)، و«السبعة» (ص٢٥٨)، و«النشر» (ص٢٥٨)، و«التيسر» (٢١٠)، و«الكشاف» (١/ ٥٠٨)، و«فتح القدير» (٢/ ١٢٠).

ووجه الفتح أن يكون ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منوي التقديم؛ أي: فله أنه غفورٌ رحيمٌ؛ أي: فله غفرانُ الله ورحمتُه. ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ، تقديره: فأمرُه أنه غفور رحيم. وهذا النحو يجري سائر ما ذكر من الشواهد.

وأما الكسر فلا يحتاج إلى تكلّف شيءٍ من ذلك؛ لأنَّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء؛ قال الفارسي: ومن ثَمّ حُمِل قولهُ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، على أنّ بعد الفاء مبتدأ محذوفًا؛ أي: فهو ينتقم الله منه. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٣٦).

(٥) في (م): «جعل أنَّ وَصِلَتِها».

(٦) في (ع): «فجزاؤه الغفران»، لكن ضرب عليها وكتبها فوقها كالمثبت.

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ك). (٨) في (ح): «فالتقدير».

(٩) العبارة في (ص): «فتح أنّ وكسرها إذا وقعت».

(١٠) أي: وإن كان من غير مادته. وكذا ما بعده.

[لا بد من اتحاد القائل]

وترك شرطًا ثالثًا وهو اتحاد القائل فإن انتفى القول الأول تعين الفتح، كـ: عملي أني أحمد الله، ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق، وإلا كان من الأول، أو القول الثاني، أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي: إني مؤمن، وقولي: إن =

وخَبَرُ (إنَّ) قولٌ، [والقائلُ واحدٌ][(١)]، نحوُ: (خيرُ القولِ[(٢)] إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ)، فمَن فَتَحَ جَعَلَ (أنَّ) وَصِلَتَهَا مصدرًا خبرًا عن (خَيْرُ)[(٣)]، والتقديرُ: خيرُ القولِ حَمْدُ اللهِ، فـ(خيرُ) مبتدأٌ، و(حَمدُ اللهِ) خَبَرُه، ومَن كَسَرَ جَعَلَها جملةً خبرًا[(٤)] عن (خَيْرُ)، كما تقولُ: (أَوَّلُ قِرَاءَتِي ﴿سَبِّحِ

= زيدًا يمد الله، فقولي مبتدأ، فإن جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بلا رابط لأنه عينه في المعنى لقصد لفظها كنطقي الله حسبي، وإن بقي على مصدريته فجملة أن محكية به، وخبره محذوف؛ أي: قولي هذا اللفظ ثابت، ولا يجوز الفتح على أن المصدر المنسبك منها خبر؛ لأن قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه، ولا بحمد غيره لاختلاف موردهما. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٢) إنما كان هذا قولًا لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(٣) أي: والقول حينئذ باقٍ على مصدريته للإخبار عنه بمصدر إن وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول، وجملة أن خبره لقصد لفظها؛ أي: مقولي هذا اللفظ كأول قراءتي؛ أي: مقروئي بلفظ سبح، وتجويز كونه حينئذ مصدرًا، وجملة أن محكية به، والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطرد في نحو أول قولي أني أحمد الله إذ التقدير حينئذ: أول قولي هذا اللفظ ثابت. فيكون غير أوله ليس بثابت، وليس مرادًا. [الفرق في المعنى بين الكسر والفتح]

والحاصل: أن المخبر عنه بأن إن كان اسم ذات وجب الكسر لما مر، أو اسم معنى فلا يخلو إما أن يكون قولًا أو غيره، وعلى كل خبر إن إما قول أو غيره وعلى كل إما أن يصدق على المبتدأ أو لا، فيجب الفتح إذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر إن قولًا أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملي أني أحمد الله، واعتقادي أنك فاضل، ويجب الكسر في الثاني إن صدق عليه كاعتقادي أنه حق.

وأما كون خبرها قولًا مع صدقه على ذلك المبتدأ فمتعذر؛ إذ القول لا يصدق على غيره.

وكذا يجب الكسر إن كان المبتدأ قولًا، وخبر أن غير قول سواء صدق عليه أم لا، كقولي: إنه حق، وقولي: إنك فاضل.

وكذا إن كان خبرها قولًا غير صادق عليه، لكونه لم يتحد لقائل كقولي: إن زيدًا يحمد الله، فإن اتحد جاز الأمران فتأمل. «الخضري» (١/ ١٣٤).

(٤) في (ص): «خبر».

ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾، فـ(أَوَّلُ) مبتدأٌ، و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ جملةٌ خبرٌ عن (أَوَّلُ)، وكذلك (خيرُ القولِ) مبتدأٌ، و(إني أَحْمَدُ اللهَ) خبرُه، ولا تَحْتَاجُ هذه الجملةُ إلى رابطٍ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأِ[1] في المعنى، فهي مثلُ: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)، ومَثَّلَ سِيبَوَيْهِ[2] هذه المسألةَ بقولِهِ: (أَوَّلُ ما أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ)، وخَرَّجَ الكسرَ على الوجهِ[3] الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُه، وهو أنه مِن بابِ الإخبارِ بالجُمَلِ، [وعليه جَرَى[4]][5] جماعةٌ مِن المتقدِّمِينَ والمتأخِّرِينَ؛ كالمُبَرِّدِ[6] والزَّجَّاجِ[7] والسِّيرَافِيِّ[8] وأبي[9] بَكْرِ بنِ طَاهِرٍ، وعليه أكثرُ النَّحْوِيِّينَ[10](*). . . . .

---

(١) في (س): «الابتداء».

(٢) في «الكتاب» (٣/ ١٤٣).

(٣) في (ك): «هذا الوجه».

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص).

(٥) العبارة في (ح): «وذهب إليه».

(٦) انظر: «المقتضب» (٣/ ٧٦).

(٧) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (٢/ ١٧١ ـ ١٧٣)، و«التذييل» (٥/ ٧٩).

(٨) في «شرح كتاب سيبويه» (٣/ ٣٦٨)، ط. العلمية.

(٩) في (ع): «وأبو».

(١٠) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٧٣)، و«التذييل» (٥/ ٧٩): «وأكثر مقرئي كتاب سيبويه بالأندلس».

وفي «التذييل» (٥/ ٨٣) بعد ذكره الخلاف في المسألة قال: «وتلخص من هذا كله أن كسر (إن) في هذه المسألة إما لكونها خبرًا عن (أول) وهو مذهب الجمهور والمتفهم من كلام س، أو عن (قولي) المضمرة معمولة له، وهو منسوب إلى عضد الدولة. أو لكونها معمولة لـ(أقول) والخبر محذوف وهو قول الفارسي. أول لـ(أول ما أقول)، والخبر محذوف وهو قول الأستاذ أبي علي. أو لا يحتاج إلى الخبر لسد المعمول مسده، وهو قول بعض أصحابنا.

[معاني إطلاق القول]

وتحقيق الكلام في هذه المسألة أن (القول) ينطلق على معنيين: **أحدهما**: الحدث، وهو تأخيذ الصوت في أشخاص الكلام أو في بعض أشخاصه، **والثاني**: أشخاص الكلام أنفسها ومثال ذلك: هذا ضربي، تشير إلى تأخيذ الحركات وهذا درهم ضرب الأمير، تريد: مضروبة.

فإذا أردت الحدث فتحت، وكان التقدير: أول تكلمي تحميد الله فوقعت موقع المفرد.

=

= وإذا أردت المقول كسرت، وكان التقدير: أول كلامي إني أحمد الله وذلك أن (أول) هي أفعل التي للمفاضلة بدليل أن مؤنثها (الأولى) كالأفضل والفضلى، وأفعل التي يراد بها المفاضلة هي من جنس ما تضاف إليه، فهي كلام، وإذا كان كلامًا أخبرت عنه بما هو كلام؛ لأن الخبر هو المخبر عنه في المعنى وإذا كان كذلك لزم كسر (إن) لأنها إذا كسرت كانت مع معمولها كلامًا وإذا فتحت كانت بتقدير المفرد، والمفرد ليس بكلام».

(*) **وقد ذكروا لفتحها عشرة مواضع:**

[مواضع فتح همزة (إنَّ)]

أحدها: أن تقع فاعلة؛ أي: مُؤَوّلة مع معموليها بالفاعل؛ لأنها مصدرية، نحو: أعجبني أنّك منطلقٌ؛ لأنها في تقدير: أعجبني انطلاقُك.

والثاني: أن تقع مفعولةً نحوُ: كرهتُ أنّك قائم، تقديرُه: كرهتُ قيامك.

والثالث: أن تقع مجرورةً لفظًا، نحو: عجبتُ من أَنّك مُنْطَلِقٌ، أو تقديرًا نحو: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ﴾. . . الآية [الجن: ١٨]. (أي): ولأن المساجد لله.

والرابع: أن تقع مبتدأة، نحو: عِنْدي أَنك منطلق.

والخامس: أن تقع خَبَرَ مبتدإٍ، الكرمُ أنّك تَفْعَلُ كذا.

والسادس: أن تقع بَدَلًا من شيء، نحو: أعجبتني قصّتُك أَنّك أعطيتَ فلانًا.

والسابع: أن تقع بَدَل اشتمالٍ، نحو قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

والثامن: أن تقعَ بعد (لو) نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٦]. . الآية.

والتاسع: أن تقع بعد لولا، نحو: لولا أَنّك قائمٌ لأكرمتُك.

والعاشر: أن تقع بعد مُذْ، نحو: ما رأيتُه مذ أَنّ الله خلقني.

وما أشبه هذه المواضع فهي في معناها.

[ما يجوز فيه الوجهان]

ـ وما يجوز فيها الوجهان مواضع:

منها: ما بعد حتى إذا كانت ابتدائية كسرت إنّ بعدها ـ وقد تقدم ـ وإذا كانت عاطفة فُتِحَتْ، نحو: أعجبني أمرُك كلُّه حتى أنّك متواضع.

ومنها: ما تقع بعد أما، نحو: أَمَا إنّك منطلق، بالفتح والكسر، فإذا فتحت كانت أما ظرفًا بمعنى حقًّا، كأنك قلت: حقًّا أنّك ذاهب. وإذا كسرت كانت حرف تنبيه كألا.

ومنها: أن تقع بعد حرف تنبيه كألا. =

[والله أعلم بالصواب][(١)].

[دخول لام الابتداء على الخبر] [ص] [١٨٣] وبعدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ[(٢)] لَامُ ابْتِدَاءٍ[(٣)] نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)

= ومنها: أن تقع بعد حرف العطف، نحو: عرفتُ أنّك ذاهبٌ وأنك مُعْجَلٌ. يجوز الوجهان، فالفتح عطف على أنّ الأولى، والكسر استئنافٌ. وكذلك مع ثُمّ إذا قلت: عرفتُ أنّك ذاهبٌ ثم أنّك مُعْجَلٌ. ومن ذلك في القرآن. ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ۝١١٩﴾ [طه: ١١٨، ١١٩]، قُرِئت بالكسر، وهو لنافع وأبي بكر. وفتح الباقون.
ومنها: أن تقع بعد الواو لكن مع اسم الإشارة، نحو: ذاك وأنّك قائم، فالفتح ـ على معنى: الأمر ذاك وأنّك قائم، والكسر على الاستئناف. ومن الكسر قوله تعالى: ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝٥٥﴾ [ص: ٥٥]. ومن الفتح قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝١٤﴾ [الأنفال: ١٤]، ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝١٨﴾ [الأنفال: ١٨].
ومنها: أن تقع بعد القول المُشْرَبِ معنى الظّنِّ، نحو: أتقول إنّ زيدًا قائم؟ وأتقول: أنّ زيدًا قائم.
إلى غير ذلك من المواضع التي يجوز فيها الوجهان. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(١) من (ح).
(٢) [شروط دخول لام الابتداء على الخبر] أي: بشروط أربعة: تأخره عن الاسم، وكونه مثبتًا، وغير ماض متصرف، وغير جملة شرطية بأن كان مفردًا أو مضارعًا ولو مقرونًا بحرف تنفيس خلافًا للكوفيين، أو ماضيًا غير متصرف أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام، فقولك: أن زيدًا لوجهه حسن أولى من أن زيدًا وجهه لحسن بل في البسيط أنه شاذ لعدم تقدم معمول الخبر عليه خلافًا لابن الناظم بدليل: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ ۝١١﴾ [العاديات: ١١]، وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد إن المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ.
حاشية الصبان (١/ ٢٧٧).
(٣) وهو مذهبُ أهل البصرة. والدليلُ على صحة مذهب الناظم أنّ هذه اللام مستغنيةٌ عن نون التوكيد إذا دخلت على المضارع نحو: إنّ زيدًا ليقومُ، و﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]؛ ولو كانت لام القسم لم تستغن عن النون، فكنت تقول: إن زيدًا ليقومنّ، كما تقول: والله ليقومنّ. فإذ لم يقولوا ذلك مع كثرةِ دخول النون مع لام القسم وندور خلافه؛ فهو دليلٌ واضحٌ على أنها ليست لام القسم، =

[ش] يَجُوزُ دُخُولُ لامِ الابتداءِ على خبرِ (إنَّ) المكسورةِ(١)، نحوُ: (إنَّ زيدًا لقائِمٌ)، وهذه اللامُ حَقُّها أنْ تَدْخُلَ على(٢) أوَّلِ الكلامِ(٣)؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلامِ؛ فحَقُّها أنْ تَدْخُلَ على (إنَّ)، نحوُ: (لإنَّ زيدًا قائمٌ)، لكِنْ

= وإنما هي لام الابتداء التي لا تلزمُها نون. ومثالُ دخولها على الخبر قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]. وهو كثير. «المقاصد الشافية» (٢/٣٤٨).

(١) (م) يُشْتَرَطُ فِي خبرِ إنَّ الَّذِي يَجُوزُ اقترانُ اللامِ بِهِ ثلاثةُ شروطٍ، ذَكَرَ المصنِّفُ منها شرطيْنِ فيما يأتي. وانْظُرْ (ص٣٦٨).
الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا عن الاسم، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسم لم يَجُزْ دخولُ اللامُ عليه، نحوُ قولِكَ: إنَّ فِي الدارِ زيدًا، ولا فرقَ فِي حالة تأَخُّرِهِ عن الاسم بينَ أنْ يَتَقَدَّمَ معمولُه عليه وَإِنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ، وزعَمَ ابنُ الناظِمِ أنَّ معمولَ الخَبَرِ لو تَقَدَّمَ عليه امْتَنَعَ دخولُ اللامِ عَلَى الخَبَرِ، وَهوَ مردودٌ بنحوِ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [العاديات: ١١]؛ فقد دَخلَتِ اللامُ عَلَى الخَبَرِ فِي أَفْصَحِ الكلامِ مَعَ تَقَدُّمِ معمولَيْهِ، وهما (بِهِمْ) و(يَوْمَئِذٍ).
الثاني: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مُثْبَتًا غيرَ مَنْفِيٍّ، فَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا امْتَنَعَ دخولُ اللامِ عليه.
الثالثُ: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ غيرَ جملةٍ فعليَّةٍ فِعْلُها مَاضٍ متصرِّفٌ، غيرُ مُقْتَرِنٍ بقَدْ، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونَ واحدًا مِن خمسةِ أشياءَ:
أَوَّلُها: المفرَدُ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لقائِمٌ).
وثانيها: الجُمْلَةُ الاسميَّةُ، نحوُ: (إنَّ أخاكَ لَوَجْهُهُ حَسَنٌ).
والثالِثُ: الجُمْلَةُ الفعليَّةُ التي فِعْلُها مُضَارِعٌ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لَيَقُومُ).
والرابعُ: الجُمْلَةُ الفعليَّةُ التي فِعْلُها مَاضٍ جامِدٌ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لَعَسَى أنْ يَزُورَنَا).
والخامِسُ: الجُمْلَةُ الفعليَّةُ التي فِعْلُها مَاضٍ متصرِّفٌ مقترِنٌ بقدْ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لقد قامَ).
ثم إذا كَانَ الخَبَرُ جملةً اسميَّةً جازَ دخولُ اللامِ عَلَى أوَّلِ جُزْءَيْهَا، نحوُ: (إنَّ زيدًا لَوَجْهُه حَسَنٌ)، وَعَلَى الثاني مِنْهُمَا نحوُ: (إنَّ زيدًا وَجْهُهُ لَحَسَنٌ)، ودُخُولُها عَلَى أوَّلِ الجُزْءَيْنِ أَوْلَى؛ بل ذَكَرَ صاحِبُ (البَسيطِ) أنَّ دُخُولَها عَلَى ثانيهما شاذٌّ (م).

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (ع): «الكلمة».

لَمَّا كانَتِ اللامُ للتأكيدِ(١) وإنَّ للتأكيدِ(٢) كَرِهُوا الجمعَ بينَ حرفيْنِ بمعنًى واحدٍ(٣)؛ فأَخَّرُوا اللامَ إلى الخبرِ(٤).

ولا تَدْخُلُ هذه اللامُ على خبرِ(٥) باقي أَخَوَاتِ (إنَّ)، فلا تقولُ: (لَعَلَّ زيدًا لقائِمٌ)، وأجازَ الكُوفِيُّونَ دُخُولَهَا في(٦) خبرِ لَكِنَّ، [وأَنْشَدُوا(٧):

٩٩ - يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي](٨) وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ(٩)

---

(١) في (ك) في الموضعين: «للتوكيد». (٢) في (ح): «للتوكيد».

(٣) أي: باقيين على صورتهما، فخرج لَهَنَّكَ قائمٌ بإبدال همزة أن هاءً، لزوال صورة أن، لا يقال: هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنعم جَيْرِ؛ لأنا نمنع المرادفة إذ اللام لا تعمل، ولا تخص الاسم، وأن بمعنى الفعل. وهو أوكد بخلاف اللام فتأمل.
«الخضري» (١/ ١٣٤).

(٤) أي: لكون أن عاملة، وحق العامل التقديم لا سيما مع ضعف عملها بالحرفية.
«الخضري» (١/ ١٣٤).

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (ك): «على».

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٤٣): «ذكر المتأخرون من النحاة أن قائل هذا لا يعرف، ولا يُحفَظُ له تَتِمَّةٌ».

(٨) العبارة في (ح): «واستدلوا بقوله».

(٩) (م) هَذَا البيتُ مِمَّا ذَكَرَ النُّحاةُ أنَّهُ لا يُعْرَفُ له قائِلٌ، ولم أَجِدْ أَحَدًا ذَكَرَ صَدْرَه قبلَ الشارِحِ العلَّامَةِ؛ بل وَقَفْتُ عَلَى قولِ ابنِ النَّحَّاسِ: «ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى جوازِ دخولِ اللامِ فِي خبرِ لَكِنَّ، واسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ: [أدلة جواز دخول اللام في خبر لكنَّ]

وَلَكِنَّنِي مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ

والجوابُ: أنَّ هَذَا لا يُعْرَفُ قائلُه ولا أَوَّلُه، ولم يُذْكَرْ مِنه إلا هذا، ولم يُنْشِدْه أحدٌ مِمَّن وُثِّقَ فِي العربيَّةِ، ولا عُزِيَ إِلَى مشهورٍ بالضبطِ والإتقانِ». اهـ كلامُه.
ومِثلُه للأَنْبَارِيِّ فِي «الإنصافِ» (٢١٤)، وقالَ ابنُ هِشامٍ فِي «مُغْنِي اللَّبِيبِ» (ص٣٨٥): «ولا يُعْرَفُ له قائلٌ، ولا تَتِمَّةٌ، ولا نَظِيرٌ». اهـ.
ولا نَدْرِي أَرِوَايَةُ الصدرِ عَلَى هَذَا الوجهِ مِمَّا نَقَلَه الشارِحُ العلَّامَةُ، أم وَضَعَه مِن عِنْدِ نَفْسِه، أم مِمَّا أَضَافَه بعضُ الرُّوَاةِ قديمًا لِتَكْمِيلِ البيتِ غيرَ مُتَدَبِّرٍ لِمَا يَجُرُّه هَذَا =

وخُرِّجَ على أنَّ اللامَ زائدةٌ[(١)]؛ كما شَذَّ زِيَادَتُها في خبرِ (أَمْسَى)، نحوُ قولِهِ:

١٠٠ ـ مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا[(٢)]

= الفعلُ مِن عدمِ الثِّقَةِ، وإذا كَانَ الشارِحُ هو الَّذِي رَوَاهُ فمِن أيِّ المصادرِ؟ معَ تضافُرِ العلماءِ مِن قبلِه ومِن بعدِه عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِن أَنَّهُ لا يُعْرَفُ أَوَّلُه.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لَعَمِيدُ)**؛ حَيْثُ دَخَلَتْ لامُ الابتداءِ ـ فِي الظاهِرِ ـ عَلَى خَبَرِ لَكِنَّ، وجوازُ ذلك هو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ.

والبَصْرِيُّونَ يَأْبَوْنَ هَذَا ويُنْكِرُونَه، **ويُجِيبُونَ عن هَذَا البيتِ بأربعةِ أَجْوِبَةٍ:**

أَحَدُها: أنَّ هَذَا البيتَ لا يَصِحُّ، ولم يَنْقُلْه أحدٌ مِن الأَثْباتِ، فلا تَثْبُتُ بِهِ حُجَّةٌ.

الثاني: مَا ذَكَرَه الشارحُ العلَّامَةُ مِن أنَّ اللامَ زائدةٌ، ولَيْسَتْ لامَ الابتداءِ.

الثالِثُ: سَلَّمْنَا صِحَّةَ البيتِ، وأنَّ اللامَ فيه للابتداءِ، ولكنَّها لَيْسَتْ داخلةً عَلَى خبرِ (لكِنَّ)، وإنما هِيَ داخلةٌ عَلَى خبرِ (إِنَّ) المكسورةِ الهمزةِ المشدَّدَةِ النونِ، وأصلُ الكلامِ: (ولكِنْ إنني مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ) فحُذِفَتْ همزةُ (إِنَّ) تخفيفًا، فاجْتَمَعَ أربعُ نُونَاتٍ؛ إحداهُنَّ نونُ (ولكِنْ)، واثنتانِ نُونَا (إنَّ)، والرابعةُ نونُ الوقايةِ، فحُذِفَتْ واحدةٌ منهنَّ، فبَقِيَ الكلامُ عَلَى مَا ظَنَنْتَ.

الرابعُ: سَلَّمْنَا أنَّ هَذَا البيتَ صَحِيحٌ، وأنَّ اللامَ هِيَ لامُ الابتداءِ، وأنها داخلةٌ عَلَى خبرِ لَكِنَّ، ولكنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ هَذَا مما لا يَجُوزُ القياسُ عليه؛ بل هو ضرورةٌ وَقَعَتْ فِي هَذَا البيتِ بخصوصِه، والبيتُ المفرَدُ والبيتانِ لا تُبْنَى عليهما قاعدةٌ.

والتخريجانِ الثالثُ والرابعُ مُتَحَتِّمَانِ فيما ذَكَرَه الشارِحُ مِن الشواهِدِ (١٠٠، ١٠١)، وَمَا نَذْكُرُه مِن قولِ كُثَيِّرٍ فِي شرحِ الشاهِدِ الآتي، وكذلكَ فِي قولِ الآخَرِ:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بعدَ عِزَّتِهِ وما أبانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودانِ (م)

(١) في (ك): «زيدت».

(٢) (م) حَكَى العَيْنِيُّ أنَّ هَذَا البيتَ مِن أبياتِ (الكِتابِ)، ولم يَنْسُبُوهُ إِلَى أحدٍ، وأَنْشَدَهُ أبو حَيَّانَ فِي «التَّذْكِرَةِ» مُهْمَلًا أَيْضًا، وأَنْشَدَه ثَعْلَبُ فِي أمالِيهِ [«مجالس ثعلب» (ص٣٠، بترقيم الشاملة آليا)]، وأَنْشَدَه أبو عليٍّ الفارِسِيُّ [«الحجة» (٤/ ٣٨٤)، بلفظ: «مرّوا سراعًا»]، وأَنْشَدَهُ أبو الفَتْحِ ابنُ جِنِّيٍّ [«الخصائص» (١/ ٣١٧ ـ ٢/ ٢٨٥)، و«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٥٧)]، ولم يَنْسُبْه أحدٌ مِنهم إِلَى قائلٍ معيَّنٍ، وقدْ رَاجَعْتُ كِتابَ سِيبَوَيْهِ لأُحَقِّقَ مَا قالَه العَيْنِيُّ فلم أَجِدْه بينَ دَفَّتَيْهِ.

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لَمَجْهُودَا)**؛ حَيْثُ زِيدَتِ اللامُ فِي خبرِ (أَمْسَى)، وَهِيَ زيادةٌ =

أي: أَمْسَى مجهودًا، وكما زِيدَتْ في خبرِ المبتدأِ شُذُوذًا؛ كقولِهِ[١]:

١٠١ ـ أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[٢]

= شاذَّةٌ، ومثلُ هَذَا قولُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

وما زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيثُ زادَ اللامَ فِي خبرِ (زالَ)، وهوَ قَوْلُهُ: (لَكَالْهَائِمِ) زيادةً شاذَّةً، وفي ذَلِكَ رَدٌّ لِمَا زَعَمَ الكُوفِيُّونَ مِن أنَّ اللامَ الداخِلَةَ فِي خبرِ لكِنَّ فِي قولِ الشاعِرِ:

ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

هي لامُ الابتداءِ، وحاصِلُ الردِّ عليهم بهذين الشاهديْنِ أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ اللامَ التي فِي خبرِ لَكِنَّ هِيَ ـ كَمَا زَعَمْتُم ـ لامُ الابتداءِ؛ بل هِيَ لامٌ زائدةٌ مُقْحَمَةٌ اقْتَرَنَتْ بخبرِ لَكِنَّ؛ بدليلِ أنَّ مثلَ هذه اللام قد دَخَلَتْ عَلَى أخبارٍ قد وَقَعَ الإجماعُ مِنَّا ومِنكم عَلَى أنَّ لامَ الابتداءِ لا تَقْتَرِنُ بها؛ كخبرِ أَمْسَى وخبرِ زالَ فِي البيتيْنِ (م).

(١) هو: رؤبة بن العجاج كما في ملحقات الديوان (ص١٧٠).

(٢) (م) نَسَبَ جماعةٌ هَذَا البيتَ ـ ومنهم الصَّاغَانِيُّ ـ إِلَى عَنْتَرَةَ بنِ عَرُوسٍ مولى بَنِي ثَقِيفٍ، ونَسَبَه آخرونَ إِلَى رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجَ، والأَوَّلُ أكثرُ وأَشْهَرُ، ورواهُ الجَوْهَرِيُّ.

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لَعَجُوزٌ)** حَيْثُ زادَ اللامَ فِي خبرِ المُبْتَدَأ، والذَّهابُ إِلَى زيادةِ اللام أحدُ تَخريجاتٍ فِي هَذَا البيتِ، ومنها أَنَّ (عَجُوزٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ كانَتِ اللامُ مقترنةً به، وأصلُ الكلام عَلَى هذا: أُمُّ الحُلَيْسِ لهي عجوزٌ... إلخ، فحُذِفَ المُبْتَدَأُ، فاتَّصَلَتِ اللامُ بخبرِه، وَهِيَ فِي صدرِ المذكورِ مِن جُملتِها، وقد مَضَى بَحْثُ ذلك فِي بابِ المُبْتَدَأ والخَبَرِ. انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ لنا ذِكْرُه فِي شرحِ الشاهِدِ رَقْم (٥٣).

ومِثْلُ هَذَا البيتِ قولُ أبي عَزَّةَ عَمْرِو بن عَبْدِ اللهِ بنِ عُثْمَانَ يَمْدَحُ رسولَ اللهِ ﷺ، وَكَانَ قدِ امْتَنَّ عليه يَوْمَ بَدْرٍ:

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ وَمَن سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

الشاهِدُ فِي قَوْلِهِ: **(مَن حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ)**، وفي قوله: **(مَن سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ)**؛ فإنَّ (مَن) اسمٌ موصولٌ مُبْتَدَأٌ فِي الموضعيْنِ، وقد دَخَلَتِ اللامُ عَلَى خَبَرِه فِي كلٍّ مِنهما (م).

وأجازَ المُبَرِّدُ[(١)] دُخُولَهَا [في[(٢)] خَبَرِ][(٣)] أنَّ المفتوحةِ، وقد قُرِئَ شاذًّا[(٤)]: (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الفرقان: ٢٠]، بفتحِ (أنَّ)، ويَتَخَرَّجُ أيضًا على زيادةِ اللامِ.

[ص] [١٨٤] ولا يَلِي[(٥)] ذِي اللَّامَ[(٦)] مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلَا مِن الأفعالِ ما كَـ(رَضِيَا)[(٧)]

[١٨٥] وقد يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَـ(إِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

[شروط دخول اللام على الخبر]

[ش] إذا كانَ خَبَرُ (إنَّ) منفيًّا لم تَدْخُلْ عليه اللامُ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لَمَا يَقُومُ)، وقد وَرَدَ في الشعرِ[(٨)]؛ كقولِه[(٩)]:

١٠٢ ـ وأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ... لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ[(١٠)]

---

(١) في «المقتضب» (٢/ ٣٤٦).

(٢) في (س)، (ع): «على».

(٣) في (ك): «على».

(٤) وهي قراءة سعيد بن جبير كما في «إعراب العكبري» (٢/ ٤١)، و«الخصائص» (١/ ٣١٦)، و«ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص٥٨).

(٥) قال الصبان (١/ ٢٨١): «ليس المراد بالولي التبعية من غير فاصل وإلا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفي بأداة النفي مع أنه ممتنع.
وإنما لم يلها لأن غالب أدوات النفي مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالي لامين وهو مكروه وحمل الباقي [على الغالب]، وللتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات وبين حرف النفي».

(٦) بالنصب بدل من ذي الواقع مفعول يلي وما قد نفيا فاعله. «الخضري» (١/ ١٣٤).

(٧) قال الأزهري في «تمرين الطلاب» (ص٣٦): «كرضيا: في موضع صلة (ما) الثانية، والألف للإطلاق، وتقدير البيت: ولا يلي الخبر الذي قد نفي ولا الخبرُ الذي كرضي حال كونه من الأفعال هذه اللامَ. ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول وذلك جائز في الشعر».

(٨) في (س)، (ص)، (ح): «شعر».

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٣١): «قائله هو: أبو حزام غالب بن الحرث العكلي».

(١٠) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(للا مُتَشَابِهَانِ)**؛ حَيْثُ أَدْخَلَ اللامَ فِي الخَبَرِ المنفيِّ بلا، وَهوَ شاذٌّ، وقدِ اخْتَلَفَ العلماءُ فِي رِوايةِ صَدْرِ هَذَا البيتِ: =

وأشارَ بقولِهِ: (**وَلَا مِن الأفعالِ ما كَرَضِيَا**) إلى أنه إذا كانَ الخبرُ ماضيًا متصرِّفًا غيرَ مقرونٍ بقدْ ـ لم تَدْخُلْ عليه اللامُ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لَرَضِيَ)(١)، وأجازَ ذلك الكِسَائِيُّ(٢) وهِشامٌ، فإنْ كانَ الفعلُ مضارعًا

= فظاهِرُ كلامِ الرَّضِيِّ ـ وَهوَ صريحُ كلامِ ابنِ هِشامٍ ـ أنَّ همزةَ إنَّ مكسورةٌ؛ لوجودِ اللامِ فِي خَبَرِها.

قالَ ابنُ هِشام: «إنَّ بالكَسْرِ لدخولِ اللامِ عَلَى الخَبَرِ».اهـ. وهذا مبنيٌّ عَلَى مَا هو الظاهِرُ من أنَّ اللامَ لامُ الابتداءِ. كَمَا ذَكَرْنَا لكَ فِي لغةِ البيتِ.

وذَهَبَ ابنُ عُصْفُورٍ، تَبَعًا للفَرَّاءِ، إِلَى أنَّ الهمزةَ مفتوحةٌ، ومَجَازُه عندَنا أَنَّهُ اعْتَبَرَ اللامَ زائدةً، وليسَتْ لامَ الابتداءِ.

فإذا جَعَلْتَ همزةَ إنَّ مكسورةً، عَلَى مَا هو كلامُ ابنُ هِشامٍ وَهوَ الَّذِي يَجْرِي عليه كلامُ الشارِحِ هٰهنا ـ كَانَ فِي البيتِ شذوذٌ واحدٌ، وَهوَ دخُولُ اللامِ عَلَى خبرِ إنَّ المنفيِّ.

وإذا جَرَيْتَ عَلَى كلامِ ابنِ عُصْفُورٍ، فإنِ اعْتَبَرْتَ اللامَ لامَ الابتداءِ، كَانَ فِي هَذَا الشاهِدِ شُذُوذَانِ: **أَحَدُهما**: دخولُ اللامِ عَلَى خبرِ أنَّ المفتوحةِ، **وثانيهما**: دُخُولُها عَلَى خبرِ أنَّ المنفيِّ.

ويُخلِّصُ من هَذَا كلِّه أنْ نَعْتَبِرَ اللامَ زائدةً، كَمَا اعْتَبَرُوها كذلك فِي الشواهدِ السابقةِ.

وقالَ ابنُ جِنِّيٍّ [«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٥٥)]: «إنما أَدْخَلَ اللامَ، وَهِيَ للإيجابِ، عَلَى لا، وَهِيَ للنفيِ مِن قِبَلِ أَنَّهُ شَبَّهَ (لا) بـ(غَيْر)، فكأنَّه قالَ: لَغَيْرُ مُتَشَابِهَيْنِ، كَمَا شَبَّهَ الآخَرَ مَا التي للنفيِ بما التي بمعنَى الَّذِي فِي قَوْلِهِ:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي ... فكيفَ ومِن عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

ولم يَكُنْ سَبِيلِ اللامِ المُوجِبَةِ أنْ تَدْخُلَ عَلَى مَا النافيةِ لولا مَا ذَكَرْتُ لكَ مِن الشَّبَهِ». انْتَهَى كلامُه (م).

(١) أي: على أن اللام للابتداء، ويجوز على أنها للقسم، وحينئذ تفتح أن في نحو: علمت أن زيدًا لرضي؛ لأن الفعل لا يعلق على أن إلا بلام الابتداء خاصة، وإنما امتنعت في ذلك لأن أصلها الدخول على الاسم، والماضي المتصرف لا يشبهه فإن قرن بقد قرَّبتْه من الحال فيشبه المضارع الشبه للاسم فتدخل عليه، وكذا على الجامد لأنه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان. «الخضري» (١/ ١٣٥).

(٢) أي: على تقدير قد كما في المغني.

الصبان (١/ ٢٨١)، و«الخضري» (١/ ١٣٥).

دَخَلَتِ [اللامُ عليه][(١)]، ولا فرقَ بينَ المتصرِّفِ[(٢)] نحوِ: (إنَّ زيدًا لَيَرْضَى)، وغيرِ المتصرِّفِ[(٣)(٤)] نحوِ: (إنَّ زيدًا لَيَذَرُ الشرَّ).

[حكم إذا اقترن الخبر بالسين أو سوف]

هذا إذا لم تَقْتَرِنْ[(٥)] به السينُ أو سوفَ، فإنِ اقْتَرَنَتْ[(٦)] به[(٧)]، نحوُ: (إنَّ زيدًا سوفَ يقومُ)، أو[(٨)] (سَيَقُومُ) ففي[(٩)] جوازِ دخولِ اللامِ عليه خلافٌ؛ [فيَجُوزُ إذا كانَ (سوفَ) على الصحيحِ[(١٠)]، وأمَّا إذا كانَ السِّينَ فقليلٌ،][(١١)] وإذا[(١٢)] كانَ ماضيًا غيرَ متصرِّفٍ[(١٣)] فظاهرُ[(١٤)] كلامِ المصنِّفِ جوازُ[(١٥)] دخولِ اللامِ عليه؛ فتقولُ[(١٦)]: (إنَّ زيدًا لنِعْمَ الرجلُ،

---

(١) في (ح): «عليه اللام».

(٢) في (ح) في الموضعين: «المنصرف». (٣) في (ح): «المنصرف».

(٤) أي: تصرفًا تامًّا وإلا فقد جاء ليذر أمر نحو: ﴿ذَرْهُمْ﴾ الآية [الأنعام: ٩١].

(٥) في (س)، (ح): «يقترن». (٦) في (ع)، (ح): «اقترن».

(٧) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع). (٨) في (ص): «و».

(٩) في (ك): «على».

(١٠) يرِدُ عليه أن المضارع مع اللام يتعين للحال، ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه. وحينئذ فتنافي التنفيس لا سيما سوف. وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم. «الخضري» (١/ ١٣٥).

(١١) من حاشية (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(١٢) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «وإن».

(١٣) يشمل ليس مع امتناع اللام معها، ولا تخرج بقوله: ما قد نفيا لأنها نافية لا منفية اللَّهُمَّ إلا أن يراد ما لابسه النفي سواء كان واقعًا عليه أو به. «الخضري» (١/ ١٣٥).

وفي «الصبان» (١/ ٢٨٢): دخل في ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها. قال الشاطبي: ولعله لم يحترز عنها اتكالًا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي. وقال ابن غازي وتبعه البعض: بل على أنه داخل في قوله: ما قد نفيا، وفيه نظر ظاهر إذ ليست (ليس) مما قد نفي لأنها للنفي.

(١٤) في (ص)، (ح): «فمفهوم».

(١٥) في (ص): «جواز ذلك أي».

(١٦) في (س)، (ك): «نحو».

وإنَّ عَمرًا لبِئْسَ الرجلُ)، وهذا[١] مذهَبُ الأخفشِ[٢] والفَرَّاءِ[٣]، والمنقولُ أنَّ سِيبَوَيْهِ[٤] لا يُجِيزُ ذلكَ[٥].

فإنْ قُرِنَ[٦] (الماضي المتصرِّفُ)[٧] بـ(قدْ) جازَ دخولُ اللامِ عليه، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: **(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ)**، نحوُ: (إنَّ زيدًا لقدْ قَامَ).

[دخول اللام على معمول الخبر]

[ص][١٨٦] **وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ[٨] وَالْفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ**

---

(١) في (ك): «وهو».

(٢) حجة الأخفش أن (نعم) لا يتصرف، فأشبه الأسماء.
انظر: «إعراب القرآن» (٢/ ٣٢٥)، و«إصلاح الخلل» (ص١٦٨)، و«التذييل» (٥/ ١١٣).

(٣) حجة الفراء أن (نعم) في مذهبه اسم. قال الفراء: تقول: إن نعم رجلًا زيد. وهذا لا يجوز عند البصريين ولا عند غير الفراء من الكوفيين إلا أن تأتي بالهاء.
قال الفراء: ويجوز أن تقول: إن عبد الله لعسى أن يقوم. لأن (عسى) بمنزلة يعسي؛ ألا ترى أنها تطلب المستقبل، فلذلك لم ينطق العرب منها بـ (يفعل) إذ كان فعل منها ويفعل بمعنى واحد. وحكى أحمد بن يحيى أن الكسائي حكى: أعسِ بأن يفعل، وبالعَسَى أن يفعل.
انظر: «إصلاح الخلل» (ص١٦٨)، و«التذييل» (٥/ ١١٣).

(٤) كتبها في (ح): «س» كأنه يختصرها.

(٥) وممن نص على أن مذهب سيبويه المنع؛ أبو محمد ابن السيد قال «إصلاح الخلل» (ص١٦٧ ـ ١٦٨): «وإطلاق أبي القاسم أنه يجوز دخول اللام في خبر إن المكسورة من غير تقييد وتفصيل غير صحيح؛ لأن خبر (إن) إذا كان فعلًا ماضيًا لم يجز دخول اللام المؤكدة عليه، وحجة سيبويه وأصحابه في امتناع ذلك أن حكم اللام أن تكون في أول الكلام، فلما أخرت (إن) وجب ألا تدخل إلا على اسم أو ما يضارع الاسم، وأجاز الأخفش: إن زيدًا لنعم الرجل، وتابعه على ذلك الفراء لأن نعم لا تتصرف، فأشبهت الأسماء، ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيبويه».
قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ١١٣): «وينبغي أن يرجع عند الاختلاف إلى السماع فإن سمع قلنا به، وإلا فلا».

(٦) في (س)، (ك): «اقترن».

(٧) في (ح): «المنصرف».

(٨) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٨٤): «وأطلق الناظم في قوله: **(معمول الخبر)** وليس الإطلاق بصحيح؛ لأن معمول الخبر إذا كان حالًا لم تدخل عليه =

[ش] تَدْخُلُ[1] لامُ الابتداءِ على معمولِ الخبرِ إذا تَوَسَّطَ بينَ [اسم إنَّ][2] والخبرِ[3]، نحوُ: (إنَّ زيدًا لطعامَكَ آكِلٌ)، ويَنْبَغِي أنْ يكونَ الخبرُ حينَئذٍ مِمَّا يَصِحُّ[4] دخولُ اللامِ عليه[5]؛ كما مَثَّلْنَا[6]، فإنْ كانَ الخبرُ لا

= اللام نحو: إن زيدًا لعريانًا قائمٌ، فلا يجوز هذا ولم يسمع من لسانهم، ونص الأئمة على منعه، وإن كان القياس على: إن زيدًا لطعامك آكل يقتضيه.
فإن كان المعمول مصدرًا أو مفعولًا من أجله نحو: إن زيدًا لقيامًا قائمٌ، وإن زيدًا لإحسانك يزورك، ففي ذلك نظر، ولاأذكر جواز ذلك نصَّ عن أحدٍ إلا أن جواز ذلك مندرج في عموم قولهم، إنما تدخل على معمول الخبر».

(١) في (س): «يدخل».

(٢) في (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «الاسم».

(٣) أي: سواء تقدم الاسم كمثاله، أو الخبر كـ: إن عندي لفي الدار زيدًا، وكذا تقدم غيرهما كـ: إن عندي لفي الدار زيدًا جالس. فلو قال: إذا توسط بين ما بعد أن لشمل ذلك. «الخضري» (١/ ١٣٤).

(٤) في (ك)، (ع): «يصلح».

(٥) أي: لأن المعمول فرع العامل فلا تدخله إلا حيث تدخل أصله، ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أل في الخبر للعهد؛ أي: الخبر الذي سبق دخول اللام عليه ففي المتن شرطان، وسيأتي إشعاره بثالث، وهو عدم دخولها على الخبر، وسيذكر الشارح رابعًا، وهو أن لا يكون المعمول حالًا لعدم سماعه قيل: وكذا التمييز فلا يقال: إن زيدًا لراكبًا منطلق، أو لنفسًا طيب، وتدخل على المصدر والمفعول له، كـ: إن زيدًا لضربًا ـ أو لتأديبًا ـ
ضارب خلافًا لأبي حيان، والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه. «الخضري» (١/ ١٣٥).

(٦) (م) يُشْتَرَطُ لدخولِ اللامِ عَلَى معمولِ الخَبَرِ أربعةُ شروطٍ:
[شروط دخول اللام على معمول الخبر]
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ هَذَا المعمولُ مُتَوَسِّطًا بينَ مَا بعدَ إنَّ، سواءٌ أكانَ التالي لإنَّ هو اسْمَهَا، كَمَا فِي مثالِ الشارحِ، أم كَانَ التالي لإنَّ هو خَبَرَها الظرفَ أو الجارَّ والمجرورَ، نحوُ: (إنَّ عندي لفي الدارِ زَيْدًا)، أم كَانَ التالي لها مَعْمُولًا آخَرَ للخبرِ المُؤَخَّرِ، نحوَ: (إنَّ عندي لفي الدارِ زَيْدًا جالِسٌ)، ويَشْمَلُ كلَّ هذه الصورِ قَوْلُ الناظِمِ: (الواسِطَ معمولَ الخبرْ)، وَإِنْ كَانَ تفسيرُ الشارحِ قد قَصَرَه عَلَى صورةٍ واحدةٍ منها.
الشرطُ الثاني: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مما يَصِحُّ دخولُ اللامِ عليه، وهذا يُسْتَفَادُ مِن قولِ =

يَصِحُّ[(١)] دخولُ اللامِ عليه لم يَصِحَّ دُخُولُها على المعمولِ[(٢)]؛ كما إذا كانَ الخبرُ فعلًا ماضيًا متصرِّفًا غيرَ مقرونٍ[(٣)] بـ(قدْ) [لم يَصِحَّ دخولُ اللامِ على المعمولِ[(٤)]][(٥)]، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لطعامَكَ أَكَلَ)، وأجازَ ذلك بعضُهم[(٦)].

= الناظِم: (**معمولَ الخبَرْ**) فإنَّ ألْ فِي الخَبَرِ للعهدِ الذِّكْرِيِّ، والمعهودُ هو الخَبَرُ الَّذِي تَدْخُلُ اللامُ عليه، والذي بَيَّنَه وذَكَرَ شُرُوطَه فيها قبلَ ذلك.

الشرطُ الثالِثُ: أَلَّا تكونَ اللامُ قدْ دَخَلَتْ عَلَى الخَبَرِ، وهذا الشرطُ الَّذِي بَيَّنَ الشارِحُ أنَّ كلامَ الناظِمِ يُشْعِرُ به، وقد بَيَّنَ أيضًا وجهَ إشعارِ كلامِه به.

الشرطُ الرابعُ: أَلَّا يَكُونَ المعمولُ حالًا ولا تَمْيِيزًا، فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (إنَّ زيدًا لراكِبًا حاضِرٌ)، ولا تقولَ: (إنَّ زيدًا لَعَرَقًا يَتَصَبَّبُ)، وقدْ نَصَّ الشارِحُ عَلَى الحالِ، ونَصَّ غيرُه عَلَى التمييزِ، وزادَ أبو حَيَّانَ: أَلَّا يَكُونَ المعمولُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، ولا مَفْعُولًا لأَجْلِهِ، فعندَه لا يجوزُ أنْ تقولَ: (إنَّ زيدًا لَركوبَ الأميرِ راكبٌ)، ولا أنْ تقولَ: (إنَّ زيدًا لَتَأْدِيبًا ضاربٌ ابنَه)، واسْتَظْهَرَ جماعةٌ عدمَ صِحَّةِ دخولِ اللامِ عَلَى المُسْتَثْنَى مِن الخَبَرِ، ولا عَلَى المفعولِ معَه، وَإِنْ كَانَ المتقدِّمُونَ لم يَنُصُّوا عَلَى هذيْن (م).

(١) في (ك): «يصلح». (٢) في (ح): «معمول الخبر».

(٣) في (س): «مقترن».

(٤) قال الصبان (١/ ٢٨٢): «لأن المعمول من تمام الخبر فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه بخلافه مع التأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال: إن لعندك زيدًا جالس».

(٥) من (ص)، (ح).

(٦) وهو: الأخفش كما في «منهج السالك» (١/ ٢٨٤).

[دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر]

قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ١١٤): «والصحيح المنع لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل». انتهى.

ونقول: أصل هذه اللام أن تدخل على الاسم المبتدأ، وإذا كان الاسم المبتدأ قد دخل عليه حرف النفي لم تدخل هذه اللام عليه ولا إن أيضًا، فإذا قلت: ما زيد منطلق، أو: لا رجل في الدار ولا امرأة، فلا يجوز أن تدخل لام الابتداء على هذا المبتدأ، فكذلك إذا كان الخبر منفيًّا لا تدخل عليه هذه اللام».

وإنما قالَ المصنِّفُ: (**وتَصْحَبُ الوَاسِطَ**)؛ أي: المتوسِّطَ؛ تنبيهًا[(١)] على أنها لا تَدْخُلُ على المعمولِ إذا تَأَخَّرَ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ)، وأَشْعَرَ قولُه بأنَّ اللامَ إذا دَخَلَتْ على المعمولِ المتوسِّطِ لا تَدْخُلُ على الخبرِ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لطَعَامَكَ لآكِلٌ)؛ وذلك من جهةِ أنه خَصَّصَ [دخولَ اللامِ بمعمولِ الخبرِ المتوسِّطِ، وقد سُمِعَ][(٢)] ذلك قليلًا، وحُكِيَ[(٣)] من كلامِهِم[(٤)]: (إني لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ)[(٥)].

[دخول اللام على ضمير الفصل]

وأشارَ بقولِهِ: (**والفصلَ**) إلى أن لامَ الابتداءِ تَدْخُلُ على ضميرِ الفصلِ[(٦)][(*)]، ....

---

(١) في (ح): «بينها».

(٢) مكانها في (ص): «وقد سمع»، وفي (ح): «وسمع».

(٣) في (س)، (ك)، (ع)، (ح)، (ص): «حكي».

(٤) في (ك): «قولهم».

(٥) قال ابن مالك: «وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمع يقول: إني لبحمد الله لصالح، فعلم أن هذا جائز في الاختيار، غير مختص بالاضطرار، وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بمختار». «شرح التسهيل» (٢/ ٣١).

(٦) وإنما سمي ضميرًا مع أنه حرف لا محل له عند الأكثر لأنه بصورته. «الخضري» (١/ ١٣٥).

وقال الصبان (١/ ٢٨٢): «هو حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة كما في الروداني فتسميته ضميرًا مجاز علاقته المشابهة في الصورة. وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم، وعمادًا لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة. وقيل: هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك. وقيل محله محل ما قبله. وقيل محل ما بعده ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين، وفي نحو: كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما، وفي نحو إن زيدًا هو القائم بالعكس وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقًا لما قبله غيبة وحضورًا وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كأفعل من، وفي بعض هذه الشروط خلاف بسطه في المغني، وفائدته: الاعلام =

نحوُ: (إنَّ زيدًا لهو القائِمُ)، وقالَ[1] اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فـ(هذا) اسمُ (إنَّ)، و(هُوَ) ضميرُ الفصلِ، ودَخَلَتْ[2] عليه اللامُ، و(الْقَصَصَ) خبرُ (إِنَّ).

= من أول الأمر بأن ما بعده لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند إليه.

قال التفتازاني في «حاشية الكشاف»: وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل: زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى.

وقال في المطول: التحقيق أنه قد يكون للتخصيص؛ أي: قصر المسند على المسند إليه نحو: زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد. وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]؛ أي: لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو: الكرم هو التقوى؛ أي: لا كرم إلا التقوى. اهـ.

قال الناظم: وجاز دخول لام الابتداء عليه لأنه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعًا فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر؛ أي: إذا كان الخبر جملة اسمية.

(*) (م) وقدِ اخْتَلَفُوا فيه: أهو حرفٌ أم اسمٌ؟ وإذا كَانَ اسمًا فهل له مَحَلٌّ من الإعرابِ أم لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ؟ وإذا كَانَ له مَحَلٌّ من الإعرابِ فهل مَحَلُّه هو مَحَلُّ الاسمِ الَّذِي قبلَه أم مَحَلُّ الاسمِ الَّذِي بعدَه؟ فالأكثرونَ عَلَى أَنَّهُ حَرْفٌ وُضِعَ عَلَى صورةِ الضَّمِيرِ وسُمِّيَ (ضميرَ الفصلِ)، ومن النُّحاةِ مَن قالَ: هو اسمٌ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ. ومِنهم مَن قالَ: هو اسمٌ مَحَلُّه مَحَلُّ الاسمِ المتقدِّمِ عليه، فهو فِي مَحلٍّ رفعٍ إذا قُلْتَ: (زيدٌ هو القائِمُ)، أو قُلْتَ: (كانَ زيدٌ هو القائِمَ)، وفي مَحلٍّ نصبٍ إذا قلتَ: (إنَّ زيدًا هو القائِمُ)، ومنهم مَن قالَ: هو اسمٌ مَحَلُّه مَحَلُّ الاسمِ المتأخِّرِ عَنْهُ، فهو فِي مَحلٍّ رفعٍ فِي المثاليْنِ الأوَّلِ والثالثِ، وفي مَحلٍّ نصبٍ فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «قال».

(٢) في (ح): «دخلت».

[علة تسمية ضمير الفصل بهذا الاسم]

وسُمِّيَ[(١)] ضميرَ الفصلِ؛ لأنَّه يَفْصِلُ بينَ الخبرِ والصفةِ، وذلكَ إذا قُلْتَ: (زيدٌ هو القائِمُ) فلو لم تَأْتِ بـ(هو) لاحْتَمَلَ أنْ يكونَ (القائِمُ) صفةً لزيدٍ وأنْ يكونَ خبرًا عنه، فلَمَّا أَتَيْتَ بـ(هو) تَعَيَّنَ أنْ يكونَ (القائِمُ) [خبرًا عن زيدٍ][(٢)].

[شرط ضمير الفصل]

وشَرْطُ ضميرِ الفصلِ أنْ يَتَوَسَّطَ بينَ المبتدأِ والخبرِ[(٣)]، نحوُ: (زيدٌ هو القائِمُ)، أو بينَ ما أَصْلُه المبتدأُ والخبرُ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لهو[(٤)] القائِمُ)، وأشارَ بقولِهِ: **(والفصل[(٥)] واسمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ)** إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تَدْخُلُ على الاسمِ إذا [تَأَخَّرَ عن][(٦)] الخبرِ[(٧)]، نحوُ: (إِنَّ في

---

(١) في (ح): «ويسمى».

(٢) العبارة في (ك): «صفة لزيد وأن يكون خبرًا عنه».

[ما يشترط في ضمير الفصل]

(٣) (م) يُشْتَرَطُ فِي ضميرِ الفصلِ ـ بقَطْعِ النظرِ عن كونِه بينَ مَعْمُولَي إنَّ ـ أربعةُ شروطٍ:

الأوَّلُ: أنْ يَقَعَ بينَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، أو مَا أَصْلُهُما ذلكَ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ هَذَا الشرطَ.

الشرطُ الثاني: أنْ يَكُونَ الاسمانِ اللذانِ يَقَعُ بينَهما مَعْرِفَتَيْنِ، نحوُ: (إنَّ مُحَمَّدًا هو المُنْطَلِقُ)، أو أَوَّلُهما: معرفةً حقيقةً، وثانيهما: يُشْبِهُ المعرفةَ فِي عدمِ قَبُولِه أداةَ التعريفِ كأَفْعَلِ التفضيلِ المقترنِ بمِن، نحوُ: (محمدٌ أفضلُ مِن عمرٍو).

الشرطُ الثالِثُ: أنْ يَكُونَ ضميرُ الفَصْلِ عَلَى صيغةِ ضميرِ الرفعِ؛ كَمَا فِي هذه الأمثلةِ.

الشرطُ الرابعُ: أن يُطَابِقَ مَا قبلَه فِي الغَيْبَةِ أو الحضورِ، وفي الإفرادِ أو التثنيَةِ أو الجمعِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، فأنتَ للخِطَابِ، وَهوَ فِي الخِطَابِ، وفي الإفرادِ كَمَا قبلَه، ونحوُ: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝١٦٥﴾ [الصافات: ١٦٥]، فنحنُ للتكلُّمِ كَمَا قبلَه (م).

(٤) في (ك): «هو». (٥) من (ك).

(٦) كررت في (ح).

(٧) وكذا عن معموله فقط إن قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كإن في الدار لزيدًا جالس.

«الخضري» (١/ ١٣٦).

الدارِ لَزَيْدًا)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝٣﴾ [القلم: ٣].

وكلامُه يُشْعِرُ أيضًا بأنه إذا دَخَلَتِ اللامُ على الفصلِ[١] أو على الاسم[٢] المتأخِّرِ[٣] لم تَدْخُلْ على الخبرِ، وهو كذلكَ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لهو لَقَائِمٌ)، ولا: (إنَّ لفي الدارِ لزيدًا)، ومُقْتَضَى[٤] إطلاقِه في قَوْلِهِ: إنَّ لامَ الابتداءِ تَدْخُلُ على المعمولِ المتوسِّطِ بينَ الاسمِ والخبرِ ـ أنَّ كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جازَ دُخُولُ اللامِ عليه؛ كالمفعولِ الصريحِ، والجارِّ والمجرورِ، والظرفِ، والحالِ، وقد نَصَّ النحْويُّون على منعِ دخولِ اللامِ على الحالِ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لضاحِكًا رَاكِبٌ)[٥]. [والله أعلم][٦].

[اتصالها بما الزائدة الكافة]

[ص] [١٨٧] وَوَصْلُ (مَا)[٧] بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ[٨]

---

(١) من (س)، (ك)، (ع)، (ص) وفي (ح): «الفعل»، وفي سائرها: «ضمير الفصل».
(٢) في (ص): «اسم».
(٣) في (ص): «مؤخر»، وفي (ح): «المؤخر».
(٤) في (س): «ويقتضي».
(٥) كتب في حاشية (ع): «بلغ مقابلة وقراءة».
(٦) من (ص).

[هل (ما) حرفية؟]

(٧) قال الناظم: **(ووصلُ ما)**. ولم يبيِّن أهي ما الحرفية أم لا؟ ولا شكَّ أنها الحرفية، فتكون مع إعمالها الزائدة التوكيدية، وفي الوجه الآخر الكافة. وأما الاسمية فلا مدخل لها هنا إلا أن تكون هي الاسم، وذلك عد الإعمال خاصّةً، نحو: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، و﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥]، وما أشبه ذلك فكان يبغي أن يُنَبّه على أنها الحرفية.
والجواب: أنّه ترك ذلك اتِّكالًا على الناظر في المسألة؛ لأنّ دخولها إنما يكونُ تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر أو ما يقومُ مقام ذلك؛ وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الزيادة الاسميّة، وإنما تعقل الزيادة إذا قُصِد بها قَصْدَ الأدواتِ، وهي الحروف للزيادة، فلم يكن في تَرْكِه البيان كبيرُ إشكالٍ. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤).

(٨) تنبيهًا على القياس، إلا أنه جعله مرجوحًا مع فُشُوِّ إبطاله بما، ولذلك قال: **(وقد يُبَقّى العملُ)**، فأتى بالفعل المضارع ولم يقل: وقد بُقّي العمل، فيكون تنبيهًا على =

[ش] إذا اتَّصَلَتْ (ما) غيرُ الموصولةِ بإنَّ وأَخَوَاتِها[١] كَفَّتْهَا عن العملِ[٢]

= ما سمع من ذلك.

وحمل ابن الناظم كلامه على أنه يشير إلى ما سُمع من ذلك فقال: «وفي قوله: **(وقد يُبَقّى العملُ)** ـ بدون تقييدٍ ـ تبيةٌ على مجيء مثله»: يريد مثل ما حكى ابنُ برهانٍ. والظاهر أن مراده إجراءُ القياس في الجميع كما قال في «التسهيل» [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٢)]: «والقياس سائغ»، إلا أنه قلّله هنا تنبيهًا ـ والله أعلمُ ـ على ما فيه من الضعف؛ إذ عَدَمُ السماع في كأنما ولكنما ولعلّما جملةً، وندوره في إنّما، مما يُبَيّن أن العرب إنما أرادت بـ(ما) الداخلة عليها؛ الكافة لا التوكيدية.

فإن قيل: فهذا يدلّ على ما قاله ابنه.

فالجواب: أن عبارته بعيدةٌ عن ذلك القصيد، وعادته إذا أتى بقد أن يُشيِر إلى ما قد يلحقه القياس، وأيضًا لو لم يكن مقصودُه القياس لأوهم أن الإعمال في ليت مقصور على السماع، وذلك غير صحيح باتفاق، فدلّ على أن مراده القياس بلا بدّ، والله أعلم.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

قال ابن مالك: وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسًا. وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب. وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رَحِمَهُ اللَّهُ يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسًا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ. «شرح التسهيل» (٢/ ٣٨).

(١) أي: وغير الموصوفة، والمصدرية كإن ما فعلت حسن؛ أي: إن فعلك، فالكافة هي ما الزائدة فقط، وتوصل بها في الرسم دون غيرها. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٢) أي: لإزالتها اختصاصها بالأسماء فتدخل على الفعل نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦] فوجب إهمالها. «الخضري» (١/ ١٣٦). [ما يترتب على إبطال (إن) بـ(ما)]

وإبطالُ عملها يستلزمُ عدم اختصاصها بالمبتدأ والخبر، فعلى هذا تكون عند إبطال عملها على وجهين:

أحدهما: أن يبقى دخولها على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [المائدة: ٥٥]، ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠].

الثاني: أن تدخل على الجملة الفعلية فتقول: إنما يقدمُ زيد. ومنه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم﴾ [الزمر: ١٠] وفي كِلا الوجهين عمل هذه =

إلَّا (ليتَ)؛ فإنَّه يَجُوزُ فيها الإعمالُ[(١)] والإهمالُ[(٢)]، فتقولُ[(٣)]: (إنما زيدٌ قائمٌ)، ولا يَجُوزُ نصبُ (زيدٌ)، وكذلك [أنَّ[(٤)] وكأنَّ][(٥)] ولكِنَّ[(٦)] ولعلَّ، وتقولُ[(٧)]: (لَيْتَمَا [زيدٌ قائمٌ)، وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ (زيدًا) فقلتَ: (ليتما][(٨)] زيدًا قائمٌ).

وظاهِرُ[(٩)] كلامِ[(١٠)] المصنِّفِ - رَحِمَه اللهُ تعالى - [أنَّ ما][(١١)] إذَا[(١٢)] اتَّصَلَتْ بهذه الأحرفِ كَفَّتْهَا عن العملِ، وقد تَعْمَلُ قليلًا[(١٣)]،

= الحروف قد بَطَلَ لِلحَاقِ ما، وهذا هو الغالب في الاستعمال، والكثيرُ في الكلام، ودلّ على ذلك من كلامه إطلاقةُ القول بالإبطال حيث قال: **(ووصْل ما بذى الحروف مبطلُ.. إعمالها)**، وقطعه بذلك، وأنه لما استدرك الوجه الثاني - وهو بقاء العَمَل - نَبَّه على قِلّتِهِ بِقَدْ، في قوله: **(وقد يُبَقّى العملُ)**؛ يعني: أنّ عمل هذه الحروف قد يبقى مع دخول ما فلا يبطل، ولا تكون إذ ذاك إلّا داخله على المبتدأ والخبر كما كانت قبل دخول ما؛ فالمعنى أَنّ ما زائدة كما زيدت بين الجارّ والمجرور في نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، فتقول: لعلّما زيدًا قائمٌ. ويُروَى بيت النابغة هكذا:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتما هَذَا الحمامَ لَنَا ... إلى حَمَامتنا ونِصْفَه فقدِ

«المقاصد الشافية» (٢/ ٣٥٩ - ٣٦٠).

(١) أي: لبقاء اختصاصها بالأسماء، ولذا قيل بوجوب إعمالها لكن حكي في شرح التسهيل الإجماع على خلافه. ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه، وما حينئذ زائدة ملغاة، وعلى الإهمال كافة. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٢) قال الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٨): «وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع».

(٣) في (ك): «فلا تقول».
(٤) في (ك): «ليت».
(٥) في (ع): «وكأن وأن».
(٦) ليس في (ص)، (ح).
(٧) في (ك)، (ع): «فتقول»، وفي (ح): «تقول».
(٨) ساقط في (ص).
(٩) في (ح): «وهذا ظاهر».
(١٠) في (س)، (ح)، (ع)، (ص): «قول».
(١١) رسمت في (س): «أنما».
(١٢) من (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح)، وفي سائرها: «إن».
(١٣) أي: في غير ليت لكثرته فيها.
«الخضري» (١/ ١٣٦).

وهذا مَذْهَبُ جماعةٍ مِن النَّحْوِيِّينَ[١] [كالزَّجَّاجِيِّ[٢] ....

---

(١) (م) ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أنَّ (ما) غيرَ الموصولةِ إذا اقْتَرَنَتْ بهذه الأدواتِ أَبْطَلَتْ عَمَلَها، إلا لَيْتَ، فإنَّ إعمالَها معَ مَا جائزٌ، وعَلَّلُوا ذلك بأنَّ هذه الأدواتِ قد أُعْمِلَتْ لاخْتِصَاصِها بالأسماءِ، ودخولُ (ما) عليها يُزِيلُ هَذَا الاختصاصَ ويُهَيِّئُها للدخولِ عَلَى جُمَلِ الأفعالِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقوله سُبْحانَهُ: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ونحوُ قولِ امْرِئِ القَيْسِ:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

ومثلُ قولِ الفَرَزْدَقِ:

أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

[وجه تسمية (ما) بالكافة] وتُسَمَّى (ما) هذه مَا الكافَّةَ، أو مَا المُهَيِّئَةَ، ووجهُ هاتيْنِ التسميتيْنِ ظاهرٌ بعدَ الَّذِي ذَكَرْنَاه لكَ مِن شَأْنِها، وتُسَمَّى أَيْضًا مَا الزائدةَ، ولكونِ (ما) هذه لا تُزِيلُ اختصاصَ (ليتَ) بالجملِ الاسميَّةِ؛ بل هِيَ باقيَةٌ معَها عَلَى اختصاصِها بالأسماءِ، لم تُبْطِلْ عَمَلَها، فعِلَّةُ إِبْطالِها إعمالَ غيرِ ليْتَ أنها أزالَتِ السببَ الَّذِي مِن أجلِهِ عَمِلَتْ، وعِلَّةُ بقاءِ ليتَ عَلَى الإعمالِ أنَّ (ما) لم تُزِلِ السببَ الَّذِي مِن أجلِه عَمِلَتْ، وقد جاءَ السماعُ مُعَضِّدًا لِذَلِكَ، كَمَا فِي قَوْلِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

قالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنَّه يُرْوَى بنصبِ (الحَمَامَ) ورَفْعِه، فأما النصبُ فعلى إعمالِ ليتَ فِي اسمِ الإشارةِ، والحمامَ بَدَلٌ منه أو عَطْفُ بيانٍ عليه أو نعتٌ له، وأما الرفعُ فعلى إهمالِ لَيْتَ.

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ فِي كتابِه «الجُمَلِ» إِلَى أنَّ جميعَ هذه الأدواتِ بمَنْزِلَةٍ واحدةٍ، وأنها إذا اقْتَرَنَتْ بها (ما) لم يَجِبْ إهمالُها؛ بل يَجُوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ، غيرَ أنَّ الإهمالَ أكثرُ فِي الجميعِ، أما الإعمالُ فعلى اختصاصِهَا الأصليِّ، وأمَّا الإهمالُ فلِمَا حَدَثَ لها مِن زَوَالِ الاختصاصِ، وذَكَرَ الزَّجَّاجُ أنَّ ذلك مسموعٌ فِي الجَميعِ، قالَ: «مِن العربِ مَن يَقُولُ: إنما زَيْدًا قائِمٌ، ولَعَلَّمَا بَكْرًا جالِسٌ، وكذلك أَخَوَاتُها: يَنْصِبُ بها، ويُلْغِي ما».اهـ. وتَبِعَه عَلَى ذلك تلميذُه الزَّجَّاجِيُّ، وابنُ السَّرَّاجِ، وَهوَ الَّذِي يُفِيدُه ظاهرُ كلامِ الناظِمِ (م).

(٢) في «الجمل» (ص٣٠٤) قال: «من العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلما بكرًا قائم، فيلغي (ما)، وينصب بـ (إن)، وكذلك سائر أخواتها».

قال أبو حيان: «وينبغي أن يحمل قوله ذلك على أنه لما اقتضي القياس عنده ذلك =

وابنِ السَّرَّاجِ[(١)]][(٢)].

وحَكَى الأَخْفَشُ[(٣)][(٤)] والكِسَائِيُّ[(٥)]: (إنما زيدًا قائمٌ)، والصحيحُ المذهَبُ الأوَّلُ[(٦)][(٧)]، وهو أنَّها[(٨)] لا يَعْمَلُ[(٩)] مِنها[(١٠)] معَ (ما) إلَّا (ليتَ)، وأمَّا ما حَكَاهُ الأَخْفَشُ والكِسَائِيُّ[(١١)] فشاذٌّ[(١٢)].

واحْتُرِزَ[(١٣)] بغيرِ الموصولةِ مِن[(١٤)] الموصولةِ؛ فإنَّها لا تَكُفُّهَا عن

= نسبه إلى العرب؛ ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: (العرب ترفع كل فاعل) وإن كنت إنما سمعت الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضي القياس عندك ذلك».

(١) انظر: «الارتشاف» (٣/ ١٢٨٥).

(٢) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(٣) انظر: «شرح الجمل» لابن عصفور (١/ ٤٣٤).

وفي «الغرة»: «بعضهم ينصب بليت ولعل و(ما) موجودة، وجوز الأخفش ذلك في كأن وإن وأن» انتهى. قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ١٤٩): «فيكون للأخفش قولان: اختصاص ذلك بليت، والقول الثاني: إلحاق كأن وإن وأن بهما».

(٤) أي: فالإعمال مسموع في غير ليت أيضًا لا مقيس عليها. كما قيل. قال الزجاج في «الجمل»: ومن العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلَّما بكرًا جالس، وكذلك أخواتها ينصب بها ويلغي ما، ومشى عليه ابن السراج، ووافقهما المصنف. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٥) انظر: «شرح اللمع» لابن برهان (ص٧٥).

(٦) «ذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب». «شرح التسهيل» (٢/ ٣٨).

(٧) هو: مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر، والثاني يكتفي بالاختصاص الأصلي.
«الخضري» (١/ ١٣٦).

(٨) من (س)، (ك)، (ع)، (ح)، (ص)، وفي سائرها: «أنه».

(٩) في (س)، (ح): «تعمل».

(١٠) بياض في (ك).

(١١) ليس في (ك).

(١٢) في (ك): «فقد شذّ».

(١٣) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي سائرها: «واحْتَرَزْنَا».

(١٤) في (ك): «عن».

العملِ؛ بل تَعْمَلُ معَها[١]، والمرادُ بالموصولةِ[٢] التي بمعنَى (الذي)، نحوُ: [إنَّ ما][٣] عندَكَ حَسَنٌ؛ أي: إن الذي عندَكَ حَسَنٌ، والتي هي مُقَدَّرَةٌ بالمصدرِ، نحوُ: (إنَّ ما فَعَلْتَ حَسَنٌ)؛ أي: إنَّ فِعْلَكَ حسنٌ. [والله تعالى أعلم بالصواب][٤].

[العطف على اسم إن وأخواتها]

[ص] [١٨٨] **وجائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا علَى ... منصوبِ (إنَّ) بعدَ أنْ تَسْتَكْمِلَا**

[ش] أي[٥]: إذا أُتِيَ بعدَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها[٦] بعاطفٍ[٧] جازَ في الاسمِ الذي بعدَه وجهانِ:

أَحَدُهما[٨]: النصبُ عَطفًا على اسمِ (إنَّ)، نحوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا).

و[٩]**الثاني**: الرفعُ، نحوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو).

[واخْتُلِفَ فيه[١٠]؛

---

(١) في (ح)، (ص): «فيها».

(٢) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي سائرها: «من الموصولة».

(٣) في (س)، (ك)، (ع)، (ص): «إنما».

(٤) من (ح).

(٥) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(٦) في (ك): «وأخواتها».

[العطف على اسم إن يصح بغير الواو]

(٧) أي: لم يقيده بالواو لأن لا مثلها كـ: إن زيدًا قائم لا عمرًا ولا عمرٌو، واستظهر الصبان أن الفاء وثم وأو وحتى. كذلك، والأصح أن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما في الهمع، وأجازه الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد، وعطف البيان قال سم: والظاهر بناؤه على أن الرفع على محل اسم أن. «الخضري» (١/١٣٦).

(٨) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٩) ليس في (ص).

(١٠) (م) مِمَّا لا يَسْتَطِيعُ أنْ يَجْحَدَهُ واحدٌ مِن النُّحاةِ أنَّهُ قدْ وَرَدَ عن العربِ - في جملةٍ صالحةٍ من الشعْرِ، وفي بعضِ النثْرِ - وقوعُ الاسم المرفوعِ مسبوقًا بالواوِ بعدَ اسمِ إنَّ المنصوبِ وقبلَ خبرِها، ومنه قولُ ضَابِئِ بنِ الحارِثِ البُرْجُمِيِّ:

فمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ ... فإني وقَيَّارٌ بها لغَرِيبُ =

فالمشهورُ أنه معطوفٌ على مَحَلِّ اسمِ (إنَّ)[1]؛ ....

= ومنه مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ، ولم يَعْزُهُ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإني وأَنْتُمَا ... وإنْ لم تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ

وقد وَرَدَ فِي القرآنِ الكريم آيتانِ ظاهِرُهما كظاهِرِ هذيْنِ البيتيْنِ، الأُولَى قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، والثانيةُ قراءةُ بَعْضِهِم: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ) [الأحزاب: ٥٦]، برفع (ملائِكَتُه).

وقدِ اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي تَخْرِيجِ ذلك؛ فذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى أنَّ الاسمَ المرفوعَ مَعْطُوفٌ عَلَى اسم إنَّ باعتبارِه مُبْتَدأً قبلَ دخولِ إنَّ، وذَهَبَ الجمهورُ مِن البَصْرِيِّينَ إِلَى أن هَذَا الاسمَ المرفوعَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُه محذوفٌ، أو خَبَرُه المذكورُ فيما بعدُ، وخَبَرُ إنَّ هو المحذوفُ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه مَعْطُوفٌ عَلَى جملةِ إنَّ واسمِها وخبرِها، وذَهَبَ المحقِّقُ الرَّضِيُّ إِلَى أنَّ جملةَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ حينَئِذٍ لَا مَحَلَّ لها مُعْتَرِضَةٌ بينَ اسم إنَّ وخَبَرِها، وَهوَ حَسَنٌ؟ لِمَا يَلْزَمُ عَلَى جَعْلِها معطوفةً عَلَى جملةِ إنَّ واسْمِها وخَبَرِها من تقديمِ المعطوفِ عَلَى بعضِ المعطوفِ عليه؛ لأنَّ خبرَ إنَّ متأخِّرٌ فِي اللفظِ أو التقديرِ عن جملةِ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، وخَبَرُ إنَّ جزءٌ من الجُمْلَةِ المعطوفِ عليها (م).

(١) أي: بناء على أنه لا يشترط في تبعية المحل بقاء الْمُحْرِز؛ أي: الطالب له لأن الطالب للرفع هنا الابتداء، وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين. واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو: ما عندي من رجل، ولا امرأة بالرفع عطفًا على محل رجل لأن طالبه، وهو الابتداء باقٍ لم ينسخ. وإن جر لفظه. «الخضري» (١/ ١٣٦).

[العطف على المحل] قال ابن هشام في الْعَطف على الْمحل من نحو: لَيْسَ زيد بقائم وَلَا قَاعِدًا بِالنّصب: وَله عِنْد الْمُحَقِّقين ثَلَاثَة شُرُوط:

أَحدهَا: إِمْكَان ظُهُوره فِي الفصيح أَلا ترى أنه يجوز فِي لَيْسَ زيد بقائم وَمَا جَاءَنِي من امْرَأَة أَن تسْقط الْبَاء فتنصب وَمن فَترفع وعَلى هَذَا فَلَا يجوز مَرَرْت بزيد وعمرًا خلافًا لِابْنِ جني لِأَنَّهُ لَا يجوز: مَرَرْت زيدًا....

الثَّانِي: أَن يكون الْموضع بِحَق الْأَصَالَة فَلَا يجوز هَذَا ضَاربُ زيدًا وأخيه لِأَن الْوَصْف المستوفي لشروط الْعَمَل الأَصْل إعماله لَا إِضَافَته لالتحاقه بِالْفِعْلِ....

وَالثَّالِث: وجود الْمُحْرِز؛ أَي: الطَّالِب لذَلِك الْمحل وابتنى على هَذَا امْتنَاع مسَائِل:

إِحْدَاهَا: إِن زيدًا وَعَمْرو قائمان، وَذَلِكَ لِأَن الطَّالِب لرفع زيد هُوَ الِابْتِدَاء، =

فإنَّه في الأصلِ][١] مرفوعٌ لكونِه مبتدأً، وهذا[٢] يُشْعِرُ به ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ[٣].

وذَهَبَ قومٌ إلى أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، والتقديرُ[٤]: وعمرٌو كذلكَ[٥]. وهو الصحيحُ[٦].

[حكم تعيين النصب إذا عطف قبل استكمال إن خبرها]

فإنْ كانَ العطفُ[٧] قبلَ أنْ تَسْتَكْمِلَ (إنَّ)[٨] ـ أي: قبلَ أنْ تَأْخُذَ خبَرَها ـ تَعَيَّنَ النصبُ عندَ جمهورِ النحويِّينَ[٩][١٠]، فتقولُ: (إنَّ زيدًا

= والابتداء هُوَ التجرد والتجرد قد زَالَ بِدُخُول إِن.

وَالثَّانِية: إِن زيدًا قَائِم وَعَمْرو، إِذا قدرت عمرًا مَعْطُوفًا على الْمحل لَا مُبْتَدأ، وَأَجَازَ هَذِه بعض الْبَصرِيين لأَنهم لم يشترطوا الْمُحرِز، وَإِنَّمَا منعُوا الأولى لمَانع آخر، وَهُوَ توارد عاملين إِن والابتداء على مَعْمُول وَاحِد وَهُوَ الْخَبَر، وأجازهما الْكُوفِيُّونَ لأَنهم لَا يشترطون الْمُحْرِز، وَلأَن إِن لم تعْمل عِنْدهم فِي الْخَبَر شَيْئًا بل هُوَ مَرْفُوع بِمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قبل دُخُولهَا. «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (ص٦١٦).

(١) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(٢) في (ك): «وهو».

(٣) أي: لجعله معطوفًا على منصوب إن، لا أن يراد معطوفًا صورة. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٤) في (ح)، (ص): «التقدير».

(٥) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٨٧): «وهذا هو المتفهم من كلام سيبويه، والذي ذهب إليه متأخرو أصحابنا الأندلسيين، وبه قال الجرمي. نص عليه في الفرخ».

(٦) «لا يجوز: إن زيدًا وعمرو قائمان، برفع عمرو. وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معًا نحو: ما زيد قائمًا لكن أو بل قاعد؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال (ما) في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، فلم يوجد المحرز، **والصواب الرفع على إضمار مبتدأ**». «الصبان» (٣/ ١٣١).

(٧) ليس في (ح).

(٨) ليس في (ك).

(٩) في (ح): «البصريين».

(١٠) أي: لأن المرفوع إن عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه، أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لأن =

وعمرًا قائمانِ، وإنكَ وزيدًا ذاهبانِ)، وأجازَ بعضُهم الرفعَ(١). [والله تعالى أعلم](٢).

= المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر، وكذا أن عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لأن أن لم تعمل في الخبر كما مر. ولذا أجازه بعضهم كم سيأتي، وقد يقال على الأول: ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلًّا كما قالوه: في أن زيدًا وأن عمرًا قائمان إلا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا، وإن قدر له خبر، وعطفت جملته على جملة إن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم. وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(١) هم: **الكوفيون**؛ قال الشاطبي: وذهب الكوفيون إلى جواز الرفع كما جاز مع تأخير المعطوف، إلا أنهم اختلفوا، فذهب **الكسائي** إلى الجواز بإطلاق، ظهر في المعطوف عليه النصب أو لم يظهر، فتقول: إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنك وبكرٌ ذاهبان. وذهب **الفراء** إلى التفرقة بين ما لم يظهر فيه الإعراب فيجوز الرفع في المعطوف عليه، وبين ما ظهر فيه الإعراب فلا يجوز إلا النصب، فتقول على مذهبه: إنك وزيدٌ ذاهبان، وإنّهم وزيد قائمون، ولا تقول: إن زيدًا وعمرو قائمان. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٧١).

قال سيبويه: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا». «الكتاب» (٢/ ١٥٥).

وقال ابن مالك: ومما يصلح الاحتجاج به **للفراء والكسائي** على رفع المعطوف قبل الخبر قول بعض العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون). فرفع التوكيد حملًا على معنى الابتداء في المؤكد مع أنهما شيء واحد في المعنى. فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى. ونسب سيبويه قائل: (إنهم أجمعون ذاهبون) إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم. وليس ذلك من سيبويه رَحِمَهُ اللهُ بمرضي؛ بل الأولى أن يُخَرّج على أن قائل ذاك أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون. على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكدًا بـ(أجمعون) مخبرًا عنه بـ(ذاهبون). ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته. وأكثر ما يكون ذلك في صلة الموصول نحو: (قدم الذين فارقت أجمعين)؛ أي: الذين فارقتهم أجمعين. «شرح الكافية الشافية» (١/ ٥١٤).

(٢) من (ح).

[ص][١٨٩] وأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لَكِنَّ، وَأَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنّ) [العطف على اسم أخوات (إنَّ)]

[ش] حُكْمُ (أنَّ) المفتوحةِ و(لكِنَّ) في العطفِ [على اسمِهما][١] حكمُ (إنَّ)[٢]، فتقولُ: (عَلِمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو) [برفعِ عمرٍو ونَصْبِه][٣]، وتقولُ: (عَلِمْتُ أنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ) بالنصبِ فقطْ عندَ الجمهورِ، وكذلك تقولُ[٤]: (ما زيدٌ قائم[٥]، لكِنَّ عمرًا مُنْطَلِقٌ[٦] وخالدًا) بنصبِ خالدٍ[٧] ورفعِه، و: (ما زيدٌ قائمًا لكِنَّ عمرًا وخالدًا منطلقانِ) بالنصبِ فقطْ.

وأمَّا (**ليتَ ولَعَلَّ وكأنَّ**)[٨] فلا يَجُوزُ معَها إلَّا النصبُ، تَقَدَّمَ[٩] المعطوفُ أو تَأَخَّرَ، فتقولُ: (ليتَ زيدًا وعمرًا قائمانِ، وليتَ[١٠] زيدًا قائمٌ[١١] وعمرًا) بنصبِ عمرٍو في المثالَيْنِ، ولا يَجُوزُ رفعُه، وكذلك (كأنَّ ولعلَّ)، وأجازَ الفَرَّاءُ الرفعَ فيه متقدِّمًا ومتأخِّرًا معَ الأحرفِ الثلاثةِ[١٢].

---

(١) ليس في (ك)، والعبارة في (ح): «على العطف».
(٢) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي سائرها: «المكسورةِ».
(٣) في (ص): «بنصب عمرو ورفعه». (٤) ليس في (ص).
(٥) في (ص): «قائمًا». (٦) في (ح): «منطلقًا».
(٧) في (ح): «خالدًا».
(٨) أي: لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الإنشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الإنشاء. لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر، ولا إنشاء. ولذا قال في متن الجامع: يرفع مطلقًا تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر، وبعد إن وأن، ولكن إن قدر مبتدأ الخ. ومقتضى ما ذكر إن كان لإنشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني، وصرح في المغني بأنها للإخبار.
«الخضري» (١/ ١٣٧).
(٩) من (س)، (ك)، (ص)، (ح)، (ع)، وفي غيرهن: «سواءٌ تَقَدَّمَ».
(١٠) في (ص): «وكذلك ليت». (١١) في (ك): «قائمًا».
(١٢) أي: بشرط خفاء الإعراب نظير ما مرَّ. =

[تخفيف (إنَّ)][ص] [١٩٠] وخُفِّفَتْ (إنَّ)[١] فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وتَلْزَمُ اللامُ إِذَا ما[٢] تُهْمَلُ

[١٩١] ورُبَّمَا اسْتُغْنِيَ[٣] عنها إنْ بَدَا ... ما ناطِقٌ[٤] أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

[ش] إذَا خُفِّفَتْ (إنَّ) فالأكثرُ في لِسانِ العربِ إهمالُها، فتقولُ: (إنْ زَيْدٌ لقائمٌ)، وإذا أُهْمِلَتْ لَزِمَتْهَا اللامُ[٥]؛ فارِقَةً بينَها وبينَ (إنِ) النافيَةِ، ويَقِلُّ

= «الخضري» (١/ ١٣٧).

قال الشاطبي: والمخالف في المسألة هو: الفراءُ، فأجاز أن يقال: كأنّ زيدًا أسدٌ وعمروٌ، ولعل زيدًا قائم وعمروٌ، وليت زيدًا قائم وعمروٌ. وشاهده على ذلك قولُ الراجز:

يا ليتَني وأنتِ يا لَمِيسُ ... بِبَلْدةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

«المقاصد الشافية» (٢/ ٣٨٣).

قال ابن مالك: ولا حجة له فيه لأن تقديره: يا ليتني وأنت معي يا لميس، فحذف (مع) وهو خبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها.

شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٢).

(١) أي: بشرط: كون اسمها ظاهرًا لا ضميرًا، مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدمًا، ولا ماضيًا متصرفًا، ولا جملة شرطية، إلا الخبر المنفي فإنها تخفف معه، وإن لم يصلح للام لعدم التباسها معه بأن النافية.

«الخضري» (١/ ١٣٧).

(٢) (ما) زائدة.

(٣) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل، والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبدًا.

وأجيب: بأن المراد بالاستغناء الترك لا عدم الحاجة، ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها، أو أن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها. فتأمل. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٤) **(ما)** فاعل بدا والجملة بعدها صلتها، وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلًا في المعنى، **ومعتمدًا** حال من فاعل أراد، أي معتمدًا على قرينة معنوية كمثال الشارح، أو لفظية كقوله: إنِ الحق لا يخفى على ذي بصيرة، إذ وجود (لا) يمنع من كون أن نافية لأن نفي النفي يفسد المعنى، والتأكيد خلاف الظاهر فتأمل.

«الخضري» (١/ ١٣٧).

(٥) أي: في خبر المبتدأ بعدها. «الخضري» (١/ ١٣٧).

إعمالُها(١)، فتقولُ: (إنْ زيدًا قائِمٌ(٢))، وحَكَى الإعمالَ سِيبَوَيْهِ(٣) والأخفشُ رَحِمَهُما اللهُ تعالى(٤)، ....

(١) أي: إن وليها اسم فإن وليها فعل كالأمثلة الآتية وجب الإهمال، ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفًا كما قاله زكريا. «الخضري» (١/ ١٣٧).

(٢) في (ك)، (ح): «لقائم».

(٣) أي: منه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] على قراءة تخفيف الميم. فكلًا اسم أن واللام الأولى للابتداء أكدت بالثانية كما في البيضاوي، وما زائدة للفصل بين اللامين، وليوفينهم خبر أن، أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء، وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما، وإن كان القسم إنشاءً لأنه لمجرد التأكيد، والصلة في الحقيقة جوابه كما في المغني، والتقدير: وإن كلًّا للذين والله ليوفينهم، وكذا الإعراب على تخفيف الميم مع شد (إن)، أما على عكسه فإن نافية، ولما بمعنى إلا، وكلا مفعول لمحذوف أي ما أرى كلًّا إلا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه، وأما على شدهما فأحسن ما قيل فيه: إن لما جازمه لمحذوف قدره ابن الحاجب لما يهملوا، وفي المغني: لما يوفوا أعمالهم وهو الأولى لدلالة ما بعده عليه، وجملة القسم مستأنفة، والظاهر صحة هذا الإعراب على الثالث أيضًا. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٤) (م) عَلَى الإعمالِ فِي حالِ التخفيفِ وَرَدَ قولُه تعالى: (وَإِنْ كُلًا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) [هود: ١١١] فِي قراءةِ مَن قَرَأَ بسكونِ نونِ (إِنْ) وتَخْفِيفِ ميمِ (لَمَا)، وفي هذه الآيةِ ـ عَلَى هذه القراءةِ ـ إعرابانِ:

أَوَّلُهما: أنَّ (إنْ) مُؤَكِّدَةٌ مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، (كُلًا) اسمُ إنَّ المخففَةِ، (لَمَا) اللامُ لامُ الابتداءِ، وَمَا اسمٌ موصولٌ بمعنى الذين، خَبَرُ إنِ المُؤَكِّدةِ المخفَّفَةِ، (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) اللامُ واقعةٌ فِي جوابِ قَسَمٍ محذوفٍ، يُوَفِّيَ: فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لاتِّصالِه بنونِ التوكيدِ الثقيلةِ، ونونُ التوكيدِ حرفٌ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وضميرُ الغائبينَ العائدُ عَلَى الذين مَفْعُولٌ أَوَّلُ، و(رَبُّكَ) ربُّ فَاعِلُ يُوَفِّيَ، وربُّ مُضَافٌ وضميرُ المخاطَبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وأعمالَ: مَفْعُولٌ ثانٍ لِيُوَفِّيَ، وأعمالَ مُضَافٌ وضميرُ الغائبينَ العائدُ عَلَى الذين مُضَافٌ إِلَيْهِ، وجملةُ الفِعْلِ المضارِعِ وفَاعِلِه ومفعولَيْهِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ جوابُ القَسَمِ المحذوفِ، وتقديرُ الكلامِ: وَإِنْ كُلًا لَلذينَ واللهِ لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهم، والجُمْلَةُ القَسَمِيَّةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ.

ويَرُدُّ عَلَى هَذَا الإعرابِ أَنَّ جملةَ القَسَمِ إنشائيَّةٌ، وجملةَ الصلةِ يَجِبُ أَنْ تكونَ =

فلا[١] تَلْزَمُها حينَئذٍ اللامُ؛ لأنَّها لا تَلْتَبِسُ[٢] والحالةُ هذه بالنافيَةِ؛ لأنَّ النافيةَ لا تَنْصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وإنما تَلْتَبِسُ [بإنِ النافيَةِ][٣] إذا أُهْمِلَتْ ولم يَظْهَرِ المقصودُ بها، فإنْ ظَهَرَ المقصودُ بها فقدْ يُسْتَغْنَى عن اللامِ؛ كقولِهِ[٤]:

١٠٣ ـ وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ[٥]

= خَبَرِيَّةٌ معهودةٌ، وقد أجابَ ابنُ هِشامٍ عن هَذَا فِي كِتَابِه «المُغْنِي» بأنَّ صلةَ الموصولِ فِي الحقيقةِ هِيَ جملةُ جوابِ القَسَمِ، لا جُمْلَةُ القَسَمِ، وجملةُ جوابِ القَسَمِ خبريَّةٌ لا إنشائيَّةٌ.

والإعرابُ الثاني: أنَّ (إنْ) مُؤَكِّدَةٌ مخفَّفَةٌ، (كُلًّا) اسمُ إنَّ، (لَمَا) اللامُ لامُ الابتداءِ، وَمَا زائدةٌ، (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) اللامُ مُؤَكِّدَةٌ لِلَّامِ الأُولى، ويُوَفِّيَ فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لاتصالِه بنونِ التوكيدِ، والضَّمِيرُ مَفْعُولٌ بِهِ أَوَّلُ، (رَبُّكَ) فَاعِلٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، و(أَعْمَالَهُم) مَفْعُولٌ ثانٍ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ المضارعِ ومفعولَيْهِ فِي مَحلِّ رفْعِ خَبَرُ إنَّ المؤكِّدَةِ المُخَفَّفَةِ (م).

(١) في (ح)، (ص): «ولا». (٢) في (ك): «تلبيس».

(٣) في (ك)، (ص)، (ح): «بالنافية».

(٤) هو: للطِّرِمَّاحِ في «الديوان» (ص٥١٢).

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وإنْ مَالِكٌ كانَتْ...)** إلخ؛ حَيْثُ تَرَكَ لامَ الابتداءِ التي تُجْتَلَبُ فِي خبرِ (إنِ) المكسورةِ الهمزةِ المخفَّفَةِ من الثقيلةِ عندَ إهمالِها، فُرْقانًا بينَها وبينَ (إنِ) النافيَةِ، وإنما تَرَكَها هنا اعْتِمَادًا عَلَى انْسِيَاقِ المعنى المقصودِ إِلَى ذِهْنِ السامِعِ، وثِقَةً منه بأنه لا يُمْكِنُ توجيهُه إِلَى الجَحْدِ، بقرينةِ أنَّ الكلامَ تَمَدُّحٌ وافتخارٌ، وصَدْرُ البيتِ واضِحٌ فِي هذا، والنفيُ يَدُلُّ عَلَى الذمِّ، فلو حُمِلَ عَجُزُ البيتِ عليه لَتَنَاقَضَ الكلامُ واضْطَرَبَ، ألَا تَرَى أنَّكَ لو حَمَلْتَ الكلامَ عَلَى أنَّ (إنْ) نافيةٌ لكانَ معنى عَجُزِ البيتِ: ولَيْسَتْ مالِكٌ كرامَ المعادنِ؛ أي: فهي قبيلةٌ دَنِيئَةُ الأصولِ، فيَكُونُ هَذَا ذَمًّا ومتناقِضًا معَ مَا هو بِصَدَدِه، فلَمَّا كَانَ المَقامُ مانِعًا مِن جَوَازِ إرادةِ النفيِ ارْتَكَنَ الشاعِرُ عليه، فلم يأتِ باللامِ، فالقرينةُ هٰهنا معنويَّةٌ. [متى تترك لام الابتداء؟]

ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي اعتمادِ الشاعرِ عَلَى القرينةِ المعنويَّةِ ـ قولُ الشاعِرِ:

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ لو لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

أَلَا تَرَى أنَّهُ فِي مكانِ إظهارِ الأَلَمِ وشَكْوَى مَا نَزَلَ بِهِ مِن فِرَاقِ أحبابِه؟ فلو حُمِلَتْ (إنْ) فِي صدرِ البيتِ عَلَى النفيِ فَسَدَ المعنى، ولم يَسْتَقِمِ الكلامُ (م).

والتقديرُ[(١)]: وإنْ مالكٌ لكانَتْ، فحُذِفَتِ اللامُ[(٢)]؛ لأنَّها لا تَلْتَبِسُ بالنافيةِ؛ لأنَّ المعنى على الإثباتِ، وهذا هو المرادُ[(٣)] بقولِهِ: **(ورُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عنها [إنْ بَدَا]**[(٤)]... إلى آخِرِ البيتِ).

[يحتاج للام الابتداء للفرق بين (إن) النافية وإن المخففة من الثقيلة]

واخْتَلَفَ النحْوِيُّون في هذه اللامِ هل هي لامُ الابتداءِ أُدْخِلَتْ[(٥)] للفرقِ بينَ (إنِ) النافيَةِ و(إنِ) المخفَّفةِ من الثقيلةِ، أم هي لامٌ أُخْرَى اجْتُلِبَتْ للفرقِ؟ وكلامُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ يَدُلُّ على أنها لامُ الابتداءِ دَخَلَتْ[(٦)] للفرقِ[(٧)].

[ثمرة الخلاف في المسألة]

وتَظْهَرُ فائدةُ هذا[(٨)] الخلافِ في مسألةٍ جَرَتْ بينَ ابنِ[(٩)] أبي العافِيَةِ وابنِ[(١٠)] الأَخْضَرِ[(١١)]، وهي قولُه ﷺ: **«قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا»**. فمَن جعَلَها لامَ الابتداءِ أَوْجَبَ كَسْرَ (إنْ)[(١٢)]، ومَن جعَلَها لامًا أُخْرَى اجْتُلِبَتْ للفرقِ فتَحَ (أنْ)[(١٣)]، وجَرَى الخلافُ في هذه المسألةِ قبلَهما بينَ أبي الحسنِ عليِّ بنِ سُلَيْمَانَ البَغْدَادِيِّ الأَخْفَشِ الصغيرِ، وبينَ أبي عليٍّ

---

(١) في (ص)، (ح): «التقدير».

(٢) أي: لدلالة مقام المدح على الإثبات. ولو دخلت في البيت لدخلت على «كرام» لا [على] «كانت» خلافًا لما قدره الشارح؛ لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد. فإن هذا عام في أن العاملة وغيرها. كما في الارتشاف، أفاده الصبان. لكن هذا لا يظهر على كونها لامًا فارقة لما سيأتي عن الفارسي. «الخضري» (١/ ١٣٨).

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «مراد المصنف».

(٤) من (ع).

(٥) في (ص): «أدخلت».

(٦) في (ص)، (ك): «أدخلت».

(٧) انظر: «الكتاب» (٤/ ٢٣٣).

(٨) ليس في (ك)، (ع).

(٩) ليس في (ك)، (ح).

(١٠) في (س): «وبين ابن»، وفي (ك): «وبين».

(١١) انظر: «منهج السالك» (١/ ٢٩٦).

(١٢) أي: لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة. «الخضري» (١/ ١٣٨).

(١٣) أي: لطلب العامل لها، ولا معلق لأن الفارقة ليست من المعلقات. «الخضري» (١/ ١٣٨).

الفارِسِيُّ؛ فقالَ الفارِسِيُّ: هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجْتُلِبَتْ للفرقِ. وبه قالَ ابنُ أبي العافِيَةِ، وقالَ الأَخْفَشُ الصغيرُ: إنما[(١)] هي لامُ الابتداءِ أُدْخِلَتْ[(٢)] للفرقِ. [وبه قالَ][(٣)] ابنُ[(٤)] الأَخْضَرِ[(٥)]. [واللهُ تعالى أعلم بالصواب][(٦)].

[إن المخففة لا يأتي بعدها إلا الأفعال الناسخة] [ص] [١٩٢] والفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا   تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا

[ش] إذا خُفِّفَتْ (إنْ) فلا يَلِيها[(٧)] من الأفعالِ إلَّا الأفعالُ الناسخةُ للابتداءِ، نحوُ: كانَ وأَخَوَاتِها، وظَنَّ وأَخَوَاتِها؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ

---

(١) ليس في (ك).

(٢) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «دخلت».

(٣) في (ك)، (ح): «وقال به».   (٤) ليس في (ك).

(٥) (م) قد عَلِمْتَ فيما مَضَى أنَّ لامَ الابتداءِ لا تَدْخُلُ إلا عَلَى المُبْتَدَأ، أو عَلَى مَا أَصْلُه المُبْتَدَأُ، وأنها تَدْخُلُ فِي بابِ إن عَلَى الخَبَرِ أو مَعْمُولِهِ أو ضَمِيرِ الفَصْلِ، وعَلِمْتَ أَيْضًا أنها لا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ إن إلا إذا كَانَ مُثْبَتًا متأخِّرًا غيرَ مَاضٍ مُتَصَرِّفٍ خالٍ مِن قد، ولو أَنَّكَ نَظَرْتَ فِي شواهِدِ هذه المسألةِ لَوَجَدْتَ هذه اللامَ الفارِقَةَ بينَ (إنِ) النافيةِ والمخفَّفَةِ مِن الثقيلةِ تَدْخُلُ عَلَى مَفْعُولٍ ليسَ أَصْلُه مُبْتَدأً ولا خَبَرًا؛ كَمَا فِي قولِ عَاتِكَةَ بِنْتِ زَيْدِ بنِ عَمْرٍو، وسيأتي شَرْحُه:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا   حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وهو الشاهِدُ رَقْمُ (١٠٤)، ويأتي قَرِيبًا جِدًّا.

وتَدْخُلُ عَلَى الماضِي المتصرِّفِ الَّذِي لم يَسْبِقْه (قدْ)، نحوُ قولِكَ: إنْ زيدٌ لقامَ، وتَدْخُلُ عَلَى المنصوبِ المُؤَخَّرِ عن ناصبِه، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف: ١٠٢]، فلَمَّا كَانَ شأنُ اللامِ التي تَدْخُلُ لأجلِ الفرقِ بينَ المخفَّفَةِ المؤَكِّدَةِ والنافيةِ غيرَ شأنِ لامِ الابتداءِ ـ كَانَ القولُ بأنَّ إحداهما غيرَ الأخرى أَصَحَّ نَظَرًا وأقومَ حُجَّةً، فمَذْهَبُ أبي عليٍّ الفارِسِيِّ الَّذِي أَخَذَ بِهِ ابنُ أبي العافِيَةِ مَذْهَبٌ مُسْتَقِيمٌ فِي غايةِ الاستقامةِ (م).

(٦) من (ح).   (٧) في (س): «تليها».

أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ [الأعراف: ١٠٢].

[ويَقِلُّ أنْ][1] يَلِيَهَا غيرُ الناسخِ، وإليه أشارَ[2] بقولِهِ: **(غالِبًا)**، ومنه قولُ بعضِ[3] العربِ: (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ)، وقولُهم: (إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا)، وأجازَ الأَخْفَشُ: (إنْ قامَ لأَنَا)[4].

ومنه[5] [قول الشاعِرِ[6]][7]:

١٠٤ ـ شُلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[8]

[ص] **[١٩٣] وإنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنّ)**

[ش] إذَا خُفِّفَتْ (أنَّ) المفتوحةَ[9] بَقِيَتْ على ما كانَ لها من العملِ[10]، [تخفيف (أَنَّ)]

---

(١) في (ص): «ويقال إنه». (٢) في (ص): «أشار المصنف».

(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ع).

(٤) (م) هٰهنا أَرْبَعُ مَرَاتِبَ: [مراتب (إن) المخففة مع الأفعال الناسخة]

أُولَاهَا: أنْ يَكُونَ الفعلُ مَاضِيًا ناسِخًا، نحوُ: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ونحوُ: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴿٥٦﴾﴾ [الصافات: ٥٦].

والثانيةُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ مُضارِعًا ناسِخًا، نحوُ: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ونحوُ: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الشعراء: ١٨٦].

والثالثةُ: أنْ يَكُونَ مَاضِيًا غيرَ ناسِخٍ، نحوُ قولِ عَاتِكَةَ: (إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا).

والرابعةُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ مُضارِعًا غيرَ ناسِخٍ، نحوُ قولِ بعضِ العربِ: (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ)، وَهِيَ مُرَتَّبَةٌ عَلَى هَذَا الترتيبِ الَّذِي سُقْنَاهَا به، ويجوزُ القياسُ عَلَى كلِّ واحدةٍ مِنها عندَ الأَخْفَشِ، ومَنَعَ جمهورُ البَصْرِيِّينَ القياسَ عَلَى الثالثةِ والرابعةِ (م).

(٥) في (س): «و».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٥٣): «قائلته هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية».

(٧) في (س): «قوله».

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا)**؛ حَيْثُ وَلِيَ (إنِ) المُخَفَّفَةَ مِن الثقيلةِ فعلٌ مَاضٍ غيرُ ناسخٍ، وَهوَ: (قَتَلْتَ)، وَذَلِكَ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه إلَّا عندَ الأخفشِ (م).

(٩) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(١٠) أي: وجوبًا بخلاف المكسورة وإن كانت فرعها؛ **لأنها أشبه بالفعل منها** إذ لفظها =

لكِنْ لا يكونُ اسْمُها إلَّا ضميرَ الشأنِ محذوفًا(١)، وخبرُها(٢) [لا يكونُ إلَّا](٣) جملةً، وذلك نحوُ: (عَلِمْتُ أنْ زَيْدٌ قائمٌ)، فـ(أنْ) مخفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، وهو محذوفٌ، [والتقديرُ أَنْهُ](٤)، و(زيدٌ قائمٌ) جملةٌ في موضِعِ رفعِ خبرِ (أنْ)، والتقديرُ: (عَلِمْتُ أنْهُ زيدٌ قائمٌ)، وقد يَبْرُزُ(٥) اسْمُها، وهو غيرُ ضميرِ الشأنِ؛ كقولِهِ:

١٠٥ ـ فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ(٦)

= كلفظ (عَضَّ) ماضيًا وأمرًا، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ(جِدَّ) ولا عبرة بشبهها نحو: (قيل)؛ لأنه مغير عن أصله، **ولأن طلبها المعمول من جهتين**: الاختصاص والوصل به، والمكسورة من الأولى فقط وإنما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة إظهارًا لضعفها بالتخفيف لئلا تظهر مزية الفرع على أصله. «الخضري» (١/ ١٣٩).

[ما يشترط في اسم أن المخففة]

(١) (م) الَّذِي اشْتَرَطَ فِي أن المُخَفَّفَةِ أنْ يَكُونَ اسْمُها ضميرَ شأنٍ مَحْذُوفًا مِن النُّحاةِ هو ابنُ الحَاجِبِ، فأما الناظِمُ والجمهورُ فلم يَشْتَرِطُوا فيه ذلك؛ لأنَّهم رَأَوْا أنَّ ضميرَ الشأنِ خارجٌ عن القياسِ، فلا يُحْمَلُ الكلامُ عليه مَا وُجِدَ له وجهٌ آخَرُ، ومِن أجلِ ذَلِكَ قَدَّرَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ [الكتاب (٣/ ١٦٣)] فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]: أنك يا إبراهيمُ قدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا.

(٢) في (ح): «وخبره».
(٣) ليس في (ك).
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (ص)، (ح): «برز».
(٦) (م) البيتُ مِمَّا أَنْشَدَهُ الفَرَّاءُ، ولم يَعْزُهُ إِلَى قائِلٍ معيَّنٍ.

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أَنْكِ)**؛ حَيْثُ خُفِّفَتْ (أنِ) المفتوحةُ الهمزةِ وبَرَزَ اسْمُها، وَهوَ الكافُ، وَذَلِكَ قليلٌ، والكثيرُ عندَ ابنِ الحاجِبِ ـ الَّذِي جَرَى الشارِحُ عَلَى رَأْيِهِ ـ أنْ يَكُونَ اسْمُها ضميرَ الشأنِ واجبَ الاستتارِ، وَإِنْ يَكُونَ خَبَرُها جملةً.

واعْلَمْ أنَّ الاسمَ إذا كَانَ مَحْذُوفًا ـ سواءٌ أكانَ ضميرَ شأنٍ أَمْ كَانَ غيرَه ـ فإنَّ الخبرَ يَجِبُ أنْ يَكُونَ جملةً.

أمَّا إذا كَانَ الاسمُ مذكورًا شذوذًا كَمَا فِي هَذَا الشاهِدِ، فإنَّه لا يَجِبُ فِي الخَبَرِ أنْ يَكُونَ جُمْلَةً؛ بل قد يَكُونُ جُمْلَةً كَمَا فِي البيتِ، وقد يَكُونُ مُفْرَدًا، وقدِ اجْتَمَعَ ـ معَ ذِكْرِ الاسمِ ـ كونُ الخَبَرِ مُفردًا وكونُه جملةً، فِي قولِ جَنُوبَ بنتِ العَجْلَانِ مِن كَلِمَةٍ تَرْثِي فيها أخاها عَمْرَو بنَ العَجْلَانِ: =

[من أحكام (أنَّ) المخففة]

[ص] [١٩٤] وإنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا ـ

[١٩٥] فالأَحْسَنُ الفَصْلُ بـ(قدْ)، أَوْ نفيٍ، اوْ ... تنفيسٍ، اوْ (لَوْ) وقليلٌ، ذِكْرُ (لَوْ)

[ش] إذا وَقَعَ(١) خبرُ (أنِ) المُخَفَّفَةِ جملةً اسْمِيَّةً لم يَحْتَجْ إلى فاصلٍ، فتقولُ: (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قائمٌ) مِن غيرِ حرفٍ فاصلٍ بينَ (أنْ) وخَبَرِها، إلَّا إذا قُصِدَ النفيُ فيُفْصَلُ بينَهما بحرفِ النفيِ؛ كقولِهِ(٢) تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٤﴾ [هود: ١٤].

وإنْ وَقَعَ خبرُها جملةً فعليَّةً فلا يَخْلُو إمَّا أنْ يكونَ الفعلُ متصرِّفًا أو غيرَ متصرِّفٍ، فإنْ(٣) كانَ غيرَ متصرِّفٍ لم يُؤْتَ بفاصِلٍ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ٣٩﴾ [النجم: ٣٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإنْ كانَ مُتَصَرِّفًا [(فلا يَخْلُو)(٤) إما](٥) أنْ يكونَ دعاءً أو(٦) لا؛ فإنْ(٧) كانَ دعاءً لم يُفْصَلْ؛ كقولِهِ تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)(٨) [النور: ٩] [في قراءةِ](٩) مَن قَرَأَ (غَضِبَ) بصيغةِ الماضِي(١٠).

وإنْ لم يَكُنْ دعاءً فقالَ قومٌ(١١): يَجِبُ [أنْ يُفْصَلَ](١٢) بينَهما إلَّا

= لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ ... إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
بِأَنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وأَنْكَ هُنَاكَ تكونُ الثِّمَالَا

أَلَا تَرَى أَنَّهُ خَفَّفَ (أنْ) وجاءَ بها مرتيْن معَ اسمِها، وخَبَرُها فِي المرةِ الأولَى مفردٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (بِأَنْكَ رَبِيعٌ)، وخَبَرُها فِي المرَّةِ الثانيةِ جملةٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وأَنْكَ تكونُ الثِّمَالَا) (م).

(١) في (ص): «وقعت».
(٢) في (ص)، (ح): «نحو قوله».
(٣) في (س)، (ك)، (ص): «إن».
(٤) ما بين القوسين ليس في (ح).
(٥) ما بين المعكوفين في (س)، (ك)، (ع)، (ص): «فإما».
(٦) في (س): «أم».
(٧) في (ك)، (ع)، (ص): «إن».
(٨) ليس في (ك).
(٩) في (ك): «وقراءة».
(١٠) وهو: نافع رحمه الله تعالى، انظر: البحر المحيط (١٧/٨).
(١١) بعدها في (س): «في قراءة نافع».
(١٢) في (ص): «الفصل».

قليلًا[١]. وقالَتْ فِرْقَةٌ، منهم المصنِّفُ: يَجُوزُ الفصلُ وتركُه[٢]،

---

(١) أي: للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع، ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة لا تدخل عليها، واعترض بأن المخففة لا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين، وهي بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتي في بابها، وأما بعد الظن فالفصل بـ(لا) غير فارق لجوازه فيهما، وأجيب بأن هذا الفرق أغلبي، ولذا قال المصرح وغيره: إنما وجب الفصل ليكون عوضًا من المحذوف، وهو اسمها مع إحدى النونين أو لئلا تلتبس بالمصدرية، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم. وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره.
«الخضري» (١/ ١٤٠).

(٢) (م) مِمَّا وَرَدَ فيه الخَبَرُ جُمْلَةً فعليَّةً فِعْلُها متصرِّفٌ غَيْرُ دُعاءٍ، ولم يُفْصَلْ بفاصِلٍ من هذه الفواصِلِ، سِوَى مَا سَيُنْشِدُهُ الشارحُ ـ قولُ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللَّهُ مَالَهُ ... وأَثَّلَ مَوْجُودًا وسَدَّ مَفَاقِرَهْ
أَكَبَّ عَلَى فأسٍ يُحِدُّ غُرَابَهَا ... مُذَكَّرَةٍ مِنَ المَعَاوِلِ باتِرَهْ

فأنْ: مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، واسْمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، (ثَمَّرَ): فعلٌ مَاضٍ، و(اللهُ): فَاعِلٌ، ومالَ: مَفْعُولٌ بِهِ لِثَمَّرَ، ومالَ مُضَافٌ وضميرُ الغائبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وجملةُ الفِعْلِ الماضي وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعٍ خَبَرُ أنْ، وهذا الفِعْلُ مَاضٍ، غيرُ دُعَاءٍ، ولم يُفْصَلْ.

ومِمَّن قالَ بوجوبِ الفصلِ: الفَرَّاءُ وابنُ الأنبارِيِّ.

[يحتاج للفصل للتفرقة بين (أنَّ) المخففة، وأن المصدرية]

وقدِ اخْتَلَفَ العلماءُ فِي السببِ الَّذِي دَعَا إِلَى هَذَا الفَصْلِ؛ فذَهَبَ الجمهورُ إِلَى أنَّ هَذَا الفصلَ يَكُونُ للتفرقةِ بينَ أنِ المخفَّفَةِ من الثقيلةِ وأنِ المصدريَّةِ.

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أنْ يُقْسَمَ الفصلُ إِلَى قِسْمَيْنِ: واجِبٍ، وغيرِ واجبٍ، فيَجِبُ إذا كَانَ الموضِعُ يَحْتَمِلُهما، ولا يَجِبُ إذا كَانَ مِمَّا تَتَعَيَّنُ فيه إحداهما، كَمَا فيما بعدَ العِلْمِ غيرِ المُؤَوَّلِ بالظنِّ؛ فإنَّ هَذَا الموضِعَ يَكُونُ لأنِ المُخَفَّفَةِ لا غَيْرُ، إِلَّا عندَ الفَرَّاءِ وابنِ الأنبارِيِّ، فليسَ عندَهما مَوْضِعٌ تَتَعَيَّنُ فيه المخفَّفَةُ؛ ولذلك أَوْجَبَا الفَصْلَ بواحِدٍ مِن هذه الأشياءِ للتفْرِقَةِ دَائِمًا.

وقالَ قومٌ: إنَّ المقصودَ بهذا الفصلِ جَبْرُ الوَهْنِ الَّذِي أَصَابَ أنِ المؤكِّدَةَ بتخفِيفِها.

ويُشْكِلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الوَهْنَ موجودٌ إِذَا كَانَ الخَبَرُ جملةً اسميَّةً، أو جملةً فعليَّةً فِعْلُها جامدٌ أو دُعاءٌ، فلماذا لم يُجْبَرِ الوَهْنُ معَ شيءٍ مِن ذلك؟! (م).

والأحسنُ الفصلُ(١).

[أنواع الفواصل من (أن) المخففة، والفعل]

والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياءَ:

الأوَّلُ: قد(٢)؛ كقولِهِ(٣) تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

الثاني(٤): حرفُ التنفيسِ، وهو السينُ أو سوفَ، فمثالُ السينِ قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومثالُ (سوفَ) قولُ الشاعرِ(٥):

١٠٦ ـ واعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي [كُلُّ مَا](٦) قُدِرَا(٧)

الثالثُ: النفيُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ(٨) إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾

---

(١) صريحه أن تركه حسن على هذه الطريقة فأفعل التفضيل في قول المصنف فالأحسن على بابه بالنسبة لمذهبه، أما على الأول وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية، قال الروداني: وينبغي أن محل قبحه إذا لم يكن هناك فارق غير الفصل، كوقوع (إن) بعد العلم، قال الصبان: ويظهر أن من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اهـ مع وقوعها بعد الظن نحو: ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذٍ عند جمهور البصريين، ولذا حملوا (أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] بالرفع على إهمال أن المصدرية. وسيأتي لذلك مزيد في إعراب الفعل. «خضري» (١/ ١٤٠).

(٢) ليس في (ك).

(٣) في (ح): «نحو قوله».

(٤) في (س): «والثاني».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٧٦): «هذا أنشده أبو علي وغيره ولم يعزوه إلى قائله».

(٦) رسمت في (ك)، (ح)، (ع)، (ص): «كلما».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَنْ سَوْفَ يَأْتِي**)؛ حَيْثُ أَتَى بخَبَرِ (أنِ) المخفَّفَةِ من الثقيلةِ جملةً فعليَّةً وليسَ فِعْلُها دُعاءً، وقد فُصِلَ بينَ (أنْ) وخبرِها بحرفِ التنفيسِ، وَهوَ (سوفَ)، ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ الفَرَزْدَقِ:

أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا (م)

(٨) أي: بالرفع مضارع رجع الثلاثي، وهو يستعمل متعديًا كما هنا، ولازمًا كرجع =

[طه: ٨٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣﴾ [القيامة: ٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد: ٧].

الرابعُ: (لو)، وقَلَّ مَن ذَكَرَ كَوْنَها فاصِلَةً مِن النحْويِّين، ومِنه قولُه تعالى: [﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]، (وقولُهُ تعالى)[١]:][٢] ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠][٣].

وممَّا جاءَ بدونِ فاصلٍ قولُه[٤]:

[مجيء شواهد بدون فاصل]

١٠٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ[٥] فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[٦]

= زيد، وهذيل يعدونه بالهمزة، واسم أن إما ضمير الشأن أو ضمير العجل، ومن الفصل بلا قوله تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ) [المائدة: ٧١] في قراءة الرفع. «الخضري» (١/ ١٤٠).

(١) ما بين القوسين ليس في (ك).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ع).

(٣) (م) هذه الفواصِلُ الأربعةُ منها مَا يَخْتَصُّ بالفِعْلِ الماضِي، وَهوَ: قدْ، ومِنها مَا يَخْتَصُّ بالمضارِعِ، وَهوَ: لم ولن والتنفيسُ، ومنها مَا هو مُشْتَرَكٌ بينَهما، وَهوَ: لو (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٦٢): «لم أقف على اسم قائله»

(٥) في (ك): «يؤملوا».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أَنْ يُؤَمَّلُونَ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فيه (أنِ) المُخَفَّفَةَ مِن الثقيلةِ، وأَعْمَلَهَا فِي الاسم الَّذِي هو ضميرُ الشأنِ المحذوفُ، وفي الخَبَرِ الَّذِي هو جملةُ (يُؤَمَّلُونَ)، ومعَ أنَّ جملةَ الخبَرِ فِعْلِيَّةٌ فِعْلُها متصرِّفٌ، غيرُ دُعَاءٍ، لم يَأْتِ بفاصِلٍ بينَ (أنْ) وجملةِ الخَبَرِ.
والاستشهادُ بهذا البَيْتِ إنما يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ الجمهورِ الذين يَذْهَبُون إِلَى أنَّ (أنِ) الوَاقِعَةَ بعدَ عِلْمٍ غيرِ مُؤَوَّلٍ بالظَّنِّ تكونُ مُخَفَّفَةً من الثقيلةِ لا غيرُ، فأمّا عَلَى مذهَبِ الفرَّاءِ وابنِ الأنباريِّ اللذيْن لا يَرَيانِ للمخفَّفةِ مَوْضعًا يَخُصُّها، وأَوْجَبا الفصلَ بواحدٍ مِن الأمورِ التي ذَكَرَها الشارِحُ للتفرقَةِ ـ فإنَّهما يُنكِرانِ أنْ تكونَ (أنْ) فِي هَذَا البيتِ مخففةً من الثقيلةِ، ويزعُمانِ أنها هِيَ المصدريَّةُ التي تنصِبُ المضارِعَ، وأنها لم تَنصِبْه فِي هَذَا البيتِ كَمَا لم تَنصِبْه فِي قولِ الشاعِرِ: =

وقولُه تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] [في قِراءةِ مَن رَفَعَ[١]][٢] (يُتِمُّ) في قولٍ، والقولُ الثاني أنَّ (أنْ) ليسَتْ مخفَّفَةً من الثقيلةِ؛ بل هي الناصِبَةُ للفعلِ المضارِعِ، وارْتَفَعَ [يُتِمُّ بعدَه][٣] شُذُوذًا[٤]. [والله تعالى أعلم][٥].

[تخفيف (كأنَّ)]

[ص][١٩٦] وخُفِّفَتْ (كأَنَّ) أيضًا فنُوِي مَنْصُوبُها، وثَابتًا أيضًا رُوِي

[ش] إذا خُفِّفَتْ (كأنَّ) نُوِيَ اسمُها وأُخْبِرَ عنها بجملةٍ اسميَّةٍ[٦][٧]،

= أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ، وَإِنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وكما لم تَنْصِبْه فِي قَوْلِهِ تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] فِي قِراءةِ مَن قَرَأَ برفعِ (يُتِمُّ)، وكما لم تَنْصِبْه فِي حديثِ الْبُخَارِيِّ عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنها: (٦/ ١٢٠)، الطبعة السلطانيَّة. قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَمَا مَنَعَكِ أَنْ تَأْذَنِينَ لَهُ؟ عمك**»، إلا أنَّهُ قدْ يُقالُ: أنَّهُ لا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِهِما أَيْضًا أنْ تكونَ (أنْ) فِي البيتِ الشاهدِ مصدريَّةً مهملَةً، مِن قِبَلِ أنَّ الشاعرَ قد قالَ بعدَ ذلكَ: (**قبلَ أنْ يَسْأَلُوا**)، فنَصَبَ الفعلَ بحذفِ النونِ؛ فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّ لغةَ هَذَا القائلِ النصبُ بأنِ المصدريَّةِ، فيَكُونُ هَذَا قَرِينةً عَلَى أنَّ (أنِ) الأُولى مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، فإنَّ مِن البَعِيدِ أنْ يَجْمَعَ الشاعِرُ بينَ لُغَتَيْنِ فِي بيتٍ واحدٍ (م).

(١) في (س): «يرفع»، وفي (ك): «قرأ برفع».

(٢) في (ح): «بقراءة من قرأ برفع». (٣) في (ص): «بعدها يتم».

(٤) (م) قدْ ذَكَرَ العلماءُ أنَّ هذه لغةٌ لجماعةٍ مِن العربِ، يُهْمِلُونَ (أنِ) المصدريَّةَ؛ كَمَا أنَّ عامَّةَ العربِ يُهْمِلُونَ (ما) المصدريَّةَ فلا يَنْصِبُونَ بها، وأنْشَدُوا عَلَى ذلك شواهِدَ كثيرةً، وتَحْقِيقُ هَذَا الموضوعِ عَلَى الوجهِ الأكملِ مما لا تَتَّسِعُ له هذه العُجالةُ، ولكنَّا قد ذَكَرْنَا لكَ فِي شرحِ الشاهدِ السابقِ بعضَ شواهدَ مِن القرآنِ الكريمِ، ومِن الحديثِ الصحيحِ ومِن الشعْرِ (م).

(٥) من (ح).

(٦) أي: لا تحتاج لفاصل كالخبر المفرد. أما الفعلية فتفصل بلم أو قد.

[شاهد على مجيء خبر (كأن) جملة اسمية]

(٧) (م) لم يَسْتَشْهِدِ الشارحُ هنا لمجيءِ خبرِ (كأنْ) جملةً اسميَّةً، ومِن شواهدِ ذَلِكَ قولُ الشاعِرِ (ش ١٠٨) فِي روايةٍ أُخرَى غيرِ التي ذَكَرَها الشارحُ فِي إنشادِ البيتِ، ولكنه أشارَ إليها بعدُ:

وَصَدْرٍ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ =

نحوُ: (كأنْ زيدٌ قائمٌ)، أو جملةٍ فعليَّةٍ مصدَّرَةٍ بلم(١)؛ كقولِه تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، أو مُصدَّرَةٍ بـ(قدْ)؛ كقولِ الشاعِرِ:

أَفِدَ(٢) التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا(٣) ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا(٤) وَكَأَنْ قَدِ(٥)

أي: (وكَأَنْ قدْ زَالَتْ)، واسمُ(٦) (كأنْ) في هذه الأمثلةِ محذوفٌ، وهو ضميرُ الشأنِ، والتقديرُ: (كأنه زيدٌ قائمٌ، وكأنه لم تَغْنَ بالأمسِ، وكأنه قد زَالَتْ).

والجملةُ التي بعدَها خبرٌ عنها، وهذا معنى قولِه: **(فَنُوِي مَنْصُوبُها)**، [وأشارَ بقولِه: **(وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي)** إلى أنه قد رُوِيَ إثباتُ

= فكأنْ: حرفُ تشبيهٍ ونصبٍ، واسْمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وثَدْيَاهُ: مُبْتَدَأٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، وحُقَّانِ: خَبَرُ المُبْتَدَأ، والجُمْلَةُ مِن المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي مَحلِّ رفعٍ خَبَرُ كأنْ (م).

[متى تقترن جملة خبر كأن بقد؟]

(١) (م) إذا كانَتْ جملةُ خَبَرِ (كأنِ) المخفَّفَةِ فعليَّةً، فَإِنْ قُصِدَ بها الثُّبُوتُ اقْتَرَنَتْ حَتْمًا بقدْ، كبيتِ النابغةِ الَّذِي أَنْشَدَهُ الشارِحُ (رَقْم ٢)، وكقولِ الآخَرِ:

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الْحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وإنْ قُصِدَ بها النفيُ اقْتَرَنَتْ بلم؛ كَمَا فِي الآيةِ الكريمةِ، وكما فِي قولِ الخَنْسَاءِ:

كَأَنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقَى ... إذِ النَّاسُ إذْ ذَاكَ مَن عَزَّ بَزَّا

وكقولِ شاعرٍ مِن غَطَفَانَ. انْظُرْه فِي: «مُعْجَم البُلْدَانِ» (٦/ ١٨):

كأنْ لم يُدَمِّنْهَا أَنِيسٌ ولم يَكُنْ ... لَهَا بعدَ أَيَّام الهِدَمْلَةِ عَامِرُ (م)

(٢) في (س): «أزف». قال الصبان: «قوله: **(أفد)** في رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب». «حاشية الصبان» (١/ ٤٧).

(٣) في (ك)، (ع)، (ص): «رحالنا».

(٤) في (ع)، (ص): «بركابنا».

(٥) (م) هَذَا هو الشاهِدُ رَقْمُ (٢)، وقد شَرَحْنَا هَذَا البيتَ فِي مَبْحَثِ التنوينِ أَوَّلَ الكتابِ، فانْظُرْه هناكَ، والاستشهادُ بِهِ هنا فِي قولِهِ: **(وكأنْ قَدِ)**؛ حَيْثُ خُفِّفَتْ (كأنْ) وحُذِفَ اسمُها، وأُخْبِرَ عنها بجملةٍ فعليَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بقدْ، والتقديرُ: وكأنْهُ؛ (أي: الحالَ والشأنَ) قد زَالَتْ، ثمَّ حُذِفَتْ جملةُ الخَبَرِ؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ فِي الكلامِ مَا يُرْشِدُ إليها ويَدُلُّ عليها، وَهوَ قَوْلُهُ: **(لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا)** (م).

(٦) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي غيرهن: «فاسم».

منصوبِها][(١)]، ولكنَّه قليلٌ[(٢)]، ومنه قولُه:

١٠٨ ـ وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[(٣)]

فـ(ثَدْيَيْهِ) اسمُ كأنْ، وهو منصوبٌ بالياءِ؛ [لأنَّه مثنًّى][(٤)(٥)]، و(حُقَّانِ) خبرُ كأنْ، ورُوِيَ (كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ)، فيكونُ اسمُ (كأنْ) محذوفًا، وهُو ضميرُ الشأنِ، والتَّقديرُ: (كأنْهُ [ثَدْيَاهُ حُقَّانِ][(٦)])، و(ثدياهُ حُقَّانِ) مبتدأٌ وخبرٌ في موضِعِ رفعِ خبرِ كأنْ، ويَحْتَمِلُ[(٧)] أنْ يكونَ (ثدياهُ) اسمَ (كأنْ) وجاءَ بالألفِ [على لغةِ][(٨)] مَن يَجْعَلُ المثنَّى بالألفِ في الأحوالِ كلِّها. [والله تعالى أعلم][(٩)].

---

(١) ساقط في (ك). (٢) انظر: «منهج السالك» (١/ ٣٠٣).

(٣) (م) هَذَا الشاهدُ أحدُ الأبياتِ التي اسْتَشْهَدَ بها سِيبَوَيْهِ (١/ ٢٨١) ولم يَنْسُبُوها.
الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ)**؛ حَيْثُ رُوِيَ بنصبِ (ثَدْيَيْهِ) بالياءِ المَفْتُوحِ مَا قبلَها عَلَى أنَّهُ اسمُ (كأنِ) المخفَّفَةِ مِن الثقيلةِ، وهذا قليلٌ بالنظرِ إِلَى حذفِ اسمِها ومجيءِ خَبَرِها (جملةً)؛ ولهذا يُرْوَى برفعِ ثَدْيَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاه فِي إعرابِ البيتِ، فيَكُونُ البيتُ عَلَى هذه الروايةِ جَارِيًا عَلَى الكثيرِ الغالِبِ.
ولا دَاعِيَ لِمَا أَجَازَه الشارِحُ عَلَى روايةِ (كأنْ ثَدْيَاهُ) من أنْ يَكُونَ (ثَدْيَاهُ) اسمَ كأنْ أَتَى بِهِ الشاعِرُ عَلَى لغةِ مَن يُلْزِمُ المُثَنَّى الألِفَ؛ فإنَّ فِي ذلك شيئَيْنِ، كلُّ واحدٍ منهُما خلافُ الأصلِ:
[مجيء المثنى بالألف في كل أحواله لغة مجهورة]
أحدُهما: أن مجيءَ المُثَنَّى فِي الأحوالِ كلِّها بالألِفِ لُغَةٌ مهجورةٌ قديمةٌ لبعضِ العربِ.
ثانيهما: أنَّ فيه حَمْلَ البيتِ عَلَى القليلِ النادرِ، وَهوَ ذِكْرُ اسْمِ كأنْ ـ معَ إمكانِ حَمْلِه عَلَى الكثيرِ المشهورِ، والذي يَتَعَيَّنُ عَلَى المُعْرِبِينَ أَلَّا يَحْمِلُوا الكلامَ عَلَى وجهٍ ضعيفٍ مَتَى أَمْكَنَ حملُه عَلَى وجهٍ صحيحٍ راجحٍ (م).

(٤) ليس في (ص).

(٥) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٠): «وفي هذا الكلام ما يُشعر بأنه سماعٌ وليس بقياس. وإلى هذا المقصد أشار في التسهيل وشرحه ونصّ سيبويه أَنّ إعمالها مخصوصٌ بالشعر».

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(٧) في (ح): «وتحمل». (٨) كررت في (ك).

(٩) من (ح).

(لا)[١] التي لِنَفْيِ الجِنْسِ

[ص] [١٩٧] عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ[٢] مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْـكَ أَوْ مُـكَـرَّرَهْ

[ش] هذا هو **القِسْمُ الثالِثُ** مِن الحروفِ الناسِخَةِ[٣]، وهي[٤] **(لا)** التي لِنَفْيِ الجِنْسِ[٥]، والمرادُ بها: **(لا)** التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراقِ

[أقسام (لا)] (١) (لا) على أربعة أقسام:

١ ـ **للنهي**: وتختص بالمضارع، نحو: لا تقم.

٢ ـ **وللدعاء**، نحو: لا عذب الله زيدًا.

٣ ـ **زائدة للدعاء**: نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

٤ ـ **نافية**: فتنفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تهمل ويجوز أن تعمل، وإذا أعملت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتقدم ذلك في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إن) بشروط «التذييل» (٥/ ٢٢١).

(٢) اشترط الناظم أن يكون المعمول نكرة، ولم يقيده بكونه اسمًا أو خبرًا. فيحمل على إطلاقه فيهما، فتقول: لا رجل في الدار؛ أي: مستقر في الدار. ولا يقال: لا رجلَ زيدٌ، ولا كريم أخوه، ولا ما أشبه ذلك. كما لا يقال: لا زَيْدَ في الدار ولا عَمْروَ. وما جاء مما ظاهره ذلك: فمؤول أو نادرٌ لا يُعتَدُّ به، فيقال في مثل: لا إِلٰه إِلّا الله، إن الخبر (مُقَدَّر)، والمعنى: لا إلٰه معبود بحق (حق) إلا الله.

(٣) بعدها في (م): «للابتداء».

(٤) في (ح)، (ع)، (ص): «وهو».

[أسماء (لا) النافية للجنس] (٥) وتسمى (لا) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي. وحق (لا) التبرئة: أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل (إنَّ) فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها، لعمومها بالتنصيص، وتسمى النافية للجنس، وأفردت بباب لطول الكلام عليها. «التصريح» (١/ ٢٣٥).

[وجوه مشابهة (لا)، (إنَّ)] قال أبو البقاء: وإنما عملت (لا) عمل «إنَّ» لمشابهتها لها من أربعة أوجه:

أحدها: أن كلًّا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

=

النفيِ للجِنْسِ كُلِّهِ[(١)].

= **الثاني**: أن كلًّا منهما للتأكيد، فـ(لا) لتأكيد النفي، و«إنَّ» لتأكيد الإثبات.

والثالث: أن (لا) نقيضة (إنَّ)، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره.

والرابع: أن كلًّا منهما له صدر الكلام.

ولكون (لا) محمولة على (إنَّ) في العمل ـ **انحطت درجتها عن (إنَّ) في أمور**:

منها: أن اسم (لا) لا يكون إلا مظهرًا، واسم «إنَّ» يكون مظهرًا ومضمرًا.

ومنها: أن اسم (لا) لا يكون إلا نكرة، واسم (إنَّ) يكون نكرة ومعرفة.

ومنها: أن (لا) لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا.

ومنها: أن اسم (لا) لا ينون، واسم «إنَّ» ينون.

ومنها: أن اسم (لا) المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم (إنَّ) لا خلاف في إعرابه، اهـ.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/٣٣٦): «**وأيضًا**: فإنَّ (لا) تقترن بهمزة الاستفهام ويراد به التمني، فيجب إلحاقها بليت، قم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني».

قال الشاطبي (٢/٤١٢): «وهذا وجهٌ ضعيف».

قال أبو حيان في «التذييل» (٥/٢٢٣): «لأن غالب أحوالها: أنها لا تدخل عليها همزة الاستفهام ويراد بها التمني؛ بل غالب أحوالها لمجرد النفي، وإذا دخلت عليها الهمزة فقد تبقى على النفي، نحو:

ألا طـعــان، ألا فــرســان عــاديــة

ولا تحمل الحال الغالبة علي الحال النادرة؛ بل الباب في نحو هذا العكس».

(١) لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظًا أو معنًى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات؛ فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد: عمل فيما يليها، وذلك العمل: إما رفع، وإما نصب، وإما جر؛ فلم يكن **جرًّا**: لئلا يعتقد أنه بـ(من) المنوية؛ فإنها في حكم الموجودة؛ لظهورها في بعض الأحيان كقوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه　　وقال ألا لا من سبيل إلى هند

ولم يكن **رفعًا**؛ لئلا يعتقد أنه بالابتداء، فتعين النصب. «شرح الأشموني على الألفية» (١/٣٢٩)

قال الصبان (٢/٣): «يرد عليه: أنه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضًا ولم يراعوه! إلا أن يقال: اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس ـ أقل من اعتنائهم =

وإنما قُلْتُ: (**التنصيصُ**[١]) احْتِرَازًا عن[٢] التي يَقَعُ الاسمُ بعدَها مرفوعًا، نحوُ: (لا رَجُلٌ قَائِمًا)؛ فإنَّها لَيْسَتْ نَصًّا في نَفْيِ الجِنْسِ[٣]؛ إذ يَحْتَمِلُ [نفيُ الواحدِ ونفيُ الجِنْسِ][٤]، فبتقديرِ[٥] إرادةِ نفيِ الجنسِ: لا يَجُوزُ: (لا رَجلٌ قائمًا؛ بل رَجُلانِ)، وبتقديرِ[٦] إرادةِ[٧] نفيِ الواحدِ: يَجُوزُ[٨]: (لا رَجُلٌ قائمًا[٩]؛ بل رَجُلانِ).

وأمَّا (**لا**)[١٠] هذه: فهي لنفيِ الجِنْسِ ليسَ إلَّا[١١]، فلا يَجُوزُ: (لا رَجُلَ قائمٌ؛ بل رَجُلانِ).

وهي تَعْمَلُ عَمَلَ (**إنَّ**)؛ فتَنْصِبُ المبتدأَ اسْمًا لها، وتَرْفَعُ خبره[١٢] خَبَرًا لها، ولا فرقَ في هذا العملِ بينَ **المفردَةِ**، وهي التي لم تَتَكَرَّرْ[١٣]،

= بالعاملة عمل (إنَّ)؛ لأن العاملة عمل (إنَّ) أقوى عملًا من العامل عمل ليس للإجماع على إعمالها، دون إعمال العاملة عمل ليس».

(١) في (س)، (ك)، (ح): «للتنصيص».
(٢) في (ص)، (ح): «من».

(٣) أي: بل ظاهرة فيه؛ ضرورةَ أن النكرة في سياق النفي للعموم، فاحتمالها لنفي الوحدة؛ أي: لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته ـ مرجوح يحتاج لقرينة. كقولك بعدها: بل رجلان، وقد تنص على نفي الجنس بقرينة خارجية كقوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى اللهُ وَاقِـيَـا

«الخضري» (١/ ١٤١).

(٤) في (ح) بالتقديم والتأخير.
(٥) في (ص): «فعلى تقدير».
(٦) في (ص): «فعلى تقدير».
(٧) من (ع).
(٨) في (ح): «نحو».
(٩) في (ح): «قائم».
(١٠) ليس في (ص)، (ح).
(١١) أي: عند إفراد اسمها بُنِي، أو نصب؛ خلافًا للتاج السبكي، حيث خصَّه بحالة البناء، فإن ثنى أو جمع: احتملت ذلك، ونفي قيد الأثنينة أو الجمعية ـ كما في المهملة. والتي كليس؛ فالفرق بين الثلاثة: إنما هو عند إفراد الاسم في الجميع. وقال ابن الهمام: (لا) تفيد النص كالعاملة كليس. «الخضري» (١/ ١٤١).
(١٢) في (م): «الخبر».
(١٣) في (ص): «تكرر».

نحوُ: (لا غُلامَ[1] رَجُلٍ قَائِمٌ)، وبينَ **المُكَرَّرَةِ**[2]، نحوُ: (لا حولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)[3].

ولا يكونُ اسْمُها وخَبَرُها إِلَّا نَكِرَةً[4]، فلا[5] تَعْمَلُ في المعرفةِ، وما وَرَدَ مِن ذلك: مُؤَوَّلٌ بنَكِرَةٍ؛ كقَوْلِهِم: (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ[6] لَهَا)، التقديرُ[7]: ولا مُسَمًّى بهذا الاسمِ لها[8][9]، ويَدُلُّ على أنه

---

(١) ليس في (ك).

(٢) هذا العمل على وجهين:
أحدهما: عملٌ يبقى على أصله، ولا يحدث عليه طارئٌ يغيره عن حاله إلى حالةٍ أخر، وذلك العملُ في النكرة المضافة والّتي ضارعت المضافة.
والثاني: عملٌ لا يَبْقى على حاله؛ بل يتغيّر إلى حالة أخرى، وذلك العملُ في النكرة المفردة غير المضافة ولا الشبيه بها، فإنها تتغير من حالة الإعراب إلى حالة البناء. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(٣) ومعَ أنها تَعْمَلُ مُفْرَدَةً ومُكَرَّرَةً، فعَمَلُها بعدَ استيفاءِ شُرُوطِها وَهِيَ مُفْرَدَةٌ ـ وَاجِبٌ، وعَمَلُها مُكَرَّرَةً ـ جائزٌ (م).
فمن أعملها: فلعدم تغير حالها وحال مصحوبها، ومن ألغاها: فلشبهها بالمكررة مع المعرفة، فتلك لا تعمل، فكذلك هذه. «التذييل والتكميل» (٥/ ٢٢٤).

(٤) (م) الشروطُ التي يَجِبُ تَوَافُرُها لإعمالِ (لا) عَمَلَ إنَّ سِتَّةٌ: وهي: أنْ تكونَ نافيةً، وَأنْ يَكُونَ المنفيُّ بها الجِنْسَ، وَأنْ يَكُونَ النفيُ نَصًّا فِي ذلك، وألَّا يَدْخُلَ عليها جارٌّ ـ كَمَا دَخَلَ عليها فِي نحوِ قولِهِم: جِئْتُ بلا زَادٍ، وقولِهِم: غَضِبْتُ مِن لا شيءٍ، وَأنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نَكِرَتَيْنِ، وألا يَفْصِلَ بينَها وبينَ اسْمِها فاصلٌ؛ أيُّ فاصلٍ ولا خَبَرِها، وقد صَرَّحَ الشارِحُ هنا بشرطيْنِ، وهما الخامسُ والسادسُ، وأشارَ فِي صدرِ كلامِه إِلَى الثلاثةِ الأولى، وتَرَكَ واحدًا، وَهوَ ألَّا يَدْخُلَ عليها جارٌّ (م). [شروط عمل (لا) عمل (إنَّ)]

(٥) في (ح): «ولا».

(٦) في (ح): «الحسن».

(٧) في (ص): «والتقدير». وفي (م): «فالتقدير».

(٨) ليس في (ص).

(٩) (م) هكذا أَوَّلَهُ الشارِحُ، وليسَ تأويلُه بصحيحٍ؛ لأنَّ المسمَّى بأبي حَسَنٍ ـ موجودٌ وكثيرونَ، فالنفيُ غيرُ صادقٍ.
وقد أَوَّلَهُ العلماءُ بتأويليْنِ آخَرَيْنِ:

معامَلُ[(١)] معامَلَةَ النكرةِ: وَصْفُه بالنكرةِ؛ كقولِكَ[(٢)]: (لا أبا حَسَنٍ[(٣)] [حيًّا نالها][(٤)]). ولا يُفْصَلُ بينَها وبينَ اسمِها، فإنْ فُصِلَ بينَهما أُلْغِيَتْ[(٥)]؛ كقولِهِ تعالى: [﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]][(٦)]. [والله تعالى أعلم بالصواب][(٧)].

[أحوال اسم (لا)] [ص]

[١٩٨] فَانْصِبْ بِهَا[(٨)] مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ ... وبعدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

[١٩٩] ورَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا[(٩)]؛ كَـ(لَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِي اجْعَلَا ـ

= **أَحَدُهما**: أنَّ الكلامَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ، والتقديرُ: ولا مِثْلَ أَبِي حَسَنٍ لها، و(مثل) كَلِمَةٌ مُتَوَغِّلَةٌ فِي الإبهامِ، لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، ونفيُ المِثْلِ: كنايةٌ عن نفيِ وجودِ أبي الحَسَنِ نفسِه.

والثاني: أنْ يُجْعَلَ (أبا حَسَنٍ) ـ عبارةً عن اسمِ جنسٍ، وكأنه قد قِيلَ: ولا فَيْصَلَ لها، وهذا مثلُ تأويلِهم فِي بابِ الاستعارةِ، نحوُ: (حاتِم) بالمُتَنَاهِي فِي الجُودِ، ونحوُ: (مَادِرٍ) بالمتناهي فِي البُخْلِ، ونحوُ: (يُوسُفَ) بالمُتناهي فِي الحُسْنِ، وضَابِطُه: أنْ يُؤَوَّلَ الاسمُ العَلَمُ بما اشْتُهِرَ بِهِ مِن الوصفِ (م). وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٤٢).

(١) في (ك): «يعامل».

(٢) في (ص): «كقولهم».

(٣) في (ح): «الحسن».

(٤) العبارة في (ع): «حنانًا لها»، وفي (م): «حَلَّالًا لها».

(٥) أي: لضعفها بالفصل، ووجب حينئذ تكرارها كمثاله، تنبيهًا على نفي الجنس؛ إذ هو تكرار للنفي، كما يجب مع المعرفة جبرًا لما فإنها من نفي الجنس، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما. «الخضري» (١/ ١٤١).

(٦) في (ك): «لا لغو فيها».

(٧) من (ح).

(٨) الضمير في **(بها)** يعود على (لا)، وفي «**مُضَارعه**»: يعود على المضاف، والتقدير: فانصبْ بـ(لا) الاسم النكرة المضاف أو المضارع للمضاف. وهذا هو أحد القسمين، وهو الذي لا يتغيّر عن حاله؛ فقوله: **(فانصب بها)**؛ يعني: نصبًا صحيحًا لا يتغيّر عن حالته، فأما المضاف فنحو: لا غُلَام أحدٍ في الدار، وأما المضارع له: فهو المشابهُ له، وهو العاملُ فيما بعده نحو: لا ضاربًا أحدًا في الدار، ولا خيرًا مِنْكَ عِنْدِي. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(٩) الناظم أشعر بقوله: **(وركّب المفرَدَ فاتحًا)**: أن الاسم مبنيٌّ، وأن سبب البناءِ: التركيبُ، فقوله: **(فاتحًا)**، يدلّ على أنَّ الحركة بنائيّة؛ لأنَّها لو كانت عنده إعرابيّة =

[٢٠٠] مرفوعًا او منصوبًا او مُرَكَّبَا وإنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبَا [العطف على الاسم مع تكرار «لا»]

[ش] لا يَخْلُو اسمُ (لا) هذه من ثلاثةِ أحوالٍ:

الحالُ(١) الأوَّلُ: أنْ يكونَ مضافًا، [نحوُ: لا غُلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ](٢).

[الحالُ(٣) الثاني](٤): أنْ يكونَ مُضارِعًا للمضافِ؛ أي: مُشَابِهًا(٥) له، والمرادُ به: كلُّ اسم له(٦) تَعَلُّقٌ بما بعدَه؛ إما بِعَمَلٍ، نحوُ: (لا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ، ولا خَيْرًا مِن زَيْدٍ رَاكِبٌ).

وإما بعَطْفٍ، نحوُ: (لا ثلاثةً وثلاثينَ عِندَنا)(٧). [ويُسَمَّى

= لقال: ناصبًا، كما قال فِي القسم الأول: **(فانصِبْ بها مضافًا)**، وكما قالَ على أثر هذا: **(مرفوعًا أو)**. وهذا هو الاصطلاح الجاري على لسانه ولسان غيره. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(١) ليس في (س)، (ص). (٢) من (م).

(٣) ليس في (س)، (ك)، (ص). (٤) في (ح)، (ع): «والثاني».

(٥) رسمها في (ك)، (ح): «مشبهًا». (٦) ليس في (ص)، (ح).

(٧) أي: غير عَلَم: بأن أريد مطلق جماعة بهذا العدد، أما العَلَم: فلا تعمل فيه (لا) ومثله فيما يظهر: ما إذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم؛ لأنه حينئذ يجب تعريفهما بـ(أل) فتهمل (لا)، وتكرر مع شيء آخر معطوف. فإن أريد بالثلاثة جماعة معينة، وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك ـ أهملت وكررت في الثاني فيقال: لا الثلاثة ولا الثلاثون. هذا ما ظهر وهو نفيس؛ فتأمله.

واعلم أن مشبه المضاف يلزم إعرابه منونًا عند البصريين. وجوز ابن كيسان بناءه أيضًا؛ فلا ينوّن إجراء له مجرى المفرد؛ لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه. وأجاز الناظم إعرابه غير منوّن بقلَّةٍ تشبيهًا بالمضاف. وعلى أحد هذين يخرج حديث: «**لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ**» [البخاري (٨٤٤)]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. ويمكن تخريجه على الأول: بجعل الظرف خبرًا متعلقًا بمحذوف، لا باسم (لا)، فهو مفرد مبني لا شبيه بالمضاف؛ أي: لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت، و(اللام) للتقوية، ولا جدال حاصلٌ في الحج، وأجاز البغداديون: بناءه إن عمل في ظرف ـ كالآية.

«الإسقاطي» (ق٥٦/ ب)، و«الخضري» (١/ ١٤٢).

المُشَبَّهَ][١] بالمُضَافِ مُطَوَّلًا ومَمْطُولًا؛ [أي: ممدودًا][٢].

وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لَفظًا؛ كما مُثِّلَ.

والحالُ[٣] **الثالِثُ**: أنْ يكونَ مفردًا، والمرادُ به هنا: ما ليسَ بمضافٍ ولا مُشَبَّهٍ[٤] بالمضافِ[٥]، فيَدْخُلُ فيه المثنَّى والمجموعُ، وحُكْمُه البناءُ[٦]

---

(١) في (ص): «وتسمى هذه الجملة الشبيهة».

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (س): «الحال»، و ليس في (ك).

(٤) في (س): «مشبهًا»، وفي (ك): «شبيهًا».

(٥) لأن الناظم لما قال أوَّلًا: **(عَمَلَ «إنّ» اجعَلْ للا في نكرة)** ـ جعل المنصوب بها قسمين هو منصوب أو مضارعٌ له، وقسمًا ليس كذلك، فهو المفرد عنده هنا. **لكن يقال**: هل يدخُلُ المثنّى والمجموع على حدّه أم لا؟ ظاهر عبارته يقضي بعدم دخولهما لقوله: **(فاتحًا)**؛ إذ لا يكون في المثنى والمجموع على حدّه، وإنما يُبنَيان على ما كانا يُنصبان به، كما يُبْنَيان في على ما كانا يرفعان به، إلا أن إن حملناه هذا المحمل، وأنّه إنما أراد المفرد للمثنى والمجموع، والمقابل للمضافِ والشبيه به، خرج له الجمع المكسّر عن حكم البناء، والاتفاقُ أنه لا فرقَ بينه وبين المفردِ في البناءِ عند القائِل به، أو في الإعراب كذلك فلا بدّ أن يقال: إنه أراد بالمفردِ ما قابل المضاف والشبيه به خاصّةً، فيدخل له جمع التكسير بلا بدٍّ يقول: لا رجالَ في الدار، ولا غلمانَ في السوق، كما تقول: لا رجلَ ولا غلامَ؛ لأنه بقوله: **(فاتحًا)** دخل له؛ هو مما يفتح؛ لأن إعرابه وبناءه بالحركات. ويبقى والمجموع على حدّه مسكوتًا عنه، فيحتمل: أن يكون رأيُه فيه رأيَ الجمهور في أنه مبني على ما ينصبُ لما كان في باب النداء مبنيًّا على ما كان يرفَعُ به. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

[علة بناء المفرد مع «لا»]

(٦) اختلف النحاة في في علة بناء المفرد مع **(لا)**: فقال قائلون: العلة في ذلك تضمن الاسم معنى (من). وقال قائلون: العلة فيه التركيب، وهذا ظاهر كلام الناظم؛ فإنه قال في «شرح الكافية» (١/ ٥٢٢): «فإن كان مفردًا: بني معها على الفتح تشبيهًا بخمسة عشر». وأما التعليل الأول، فهو اختيار ابن عصفور، قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٣/ ١٤١٩): «وهو غير ظاهر، فإن الاسم من قولنا: (لا رجل) لم يتضمن «من»، ولهذا رد ابن الضائع قول ابن عصفور، وقال: لم يتضمن الاسم معنى (من) والذي يظهر أن معنى (من) مفهوم من مجموع الكلمتين =

على ما كانَ يُنْصَبُ به: لِتَرَكُّبِهِ[(١)] معَ (لا) وصَيْرُورَتِهِ معَها كالشيءِ الواحِدِ، فهو معَها كخمسةَ عشَرَ، ولكِنْ محلُّه النصبُ بـ(لا)؛ لأنَّه اسمٌ لها، **فالمفردُ** الذي ليسَ بِمُثَنًّى ولا مجموعٍ يُبْنَى[(٢)] على الفتحِ؛ لأنَّ نَصْبَه بالفتحةِ، نحوُ: **(لا حولَ ولَا قُوَّةَ [إلَّا باللهِ][(٣)])**. **والمثنى وجمعُ المذكَّرِ السالِمُ** ـ يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنْصَبَانِ به، وهو الياءُ، نحوُ: (لا مُسْلِمَيْنِ لكَ، ولا مُسْلِمِينَ لزيدٍ[(٤)]) فـ(مُسْلِمَيْنِ) و(مُسْلِمِينَ): مَبْنِيَّانِ؛ لِتَرَكُّبِهِما[(٥)] معَ (لا) كما بُنِيَ[(٦)] رَجُلَ[(٧)] لِتَرَكُّبِهِ[(٨)] معَها[(٩)].

= لا من كل منهما بمفرده، فالمتضمن لمعنى (من) إذًا إنما هو (لا) مع (رجل) في قولنا: لا رجل، ثم قوى ابن الضائع البناء للتركيب بشيء آخر وهو بناء الاسم مع صفته، وجعل ابن هشام البناء للتركيب مذهب سيبويه والجماعة، فقال: مذهبهم أن العرب ركبت (لا) مع الاسم، وجعلتهما كلمة واحدة، فبنوا الاسم للتركيب كخمسة عشر. **ودليل ذلك**: أنه إذا فصل بينهما أعربوا الاسم نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة، وأن قومًا من الحجاز يقولون: لا رجل أفضل من زيد، في التزام التنكير، وترك تقديم الخبر وعدم الفصل، وأن المعنى استغراق الجنس، وقد أعربوا، لكنهم لم يقصدوا التركيب، وفيها معنى (من) في هذه المواضع كلها؛ لأنها تعطي الاستغراق».

(١) في (ص): «لتركيبه».
(٢) في (س): «بني».
(٣) من (م).
(٤) ليس في (م).
(٥) في (ص): «لتركيبهما».
(٦) في (ك): «يبنى».
(٧) في (ص)، (ح): «لا رجل».
(٨) في (ص): «لتركيبه».
(٩) قال الخضري (١/ ١٤٢): «هكذا علل سيبويه وكَثِيرٌ البناء، مستدلين بإعرابه عند فصله منها، وفيه أن التركيب إنما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء، وإلا لبني بعلبك وحضرموت وأما بناء خمسة عشر وسيبويه، فليس للتركيب كما مر، فالأوجه أنه بني لتضمُّنه معنى من الاستغراقية لأن النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظًا أو معنًى، ولذا صرَّح بها في قوله:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيفِهِ ... وَقَالَ أَلَا لا مِنْ سَبِيلٍ إلَى هِنْدِ

ولأن قولنا: (لا رجل في الدار)، مبني على سؤال محقق، أو مقدر كأنه قيل: هل من رجل في الدار؟ فأجيب بالنفي على وجه الاستغراق. ولما عارضت الإضافة هذا التضمن: أعرب المضاف، وحمل عليه شبهه لا يقال: التضمن =

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ(١) والزَّجَّاجُ(٢) ـ إلى أنَّ (رَجُلًا(٣)) في قولِكَ: (لا رَجُلَ) مُعْرَبٌ، وأنَّ فتحتَه فتحةُ إعرابٍ، [لا فَتْحَةُ بِناءٍ](٤). وذَهَبَ المُبَرِّدُ(٥)

= المقتضي البناء ما كان بأصل الوضع. وهذا عارض بدخول (لا)؟ لأنا نقول ذلك في البناء الأصلي لا العارض، ولا يرد أن هذ التضمن كتضمن الحال معنى في حيث أنها مقدرة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت؛ فلا يقتضي البناء كما مر؛ لأن ذكرها ضرورة، وبني على حركة إيذانًا بعروض البناء، وكانت فتحة للخفة».

(١) انظر: «الإنصاف» (ص٣٦٦)، و«التبيين» (ص٣٦٢).

(٢) قال فِي «معاني القرآن» (١/ ٦٩): «لا ريب فيه: نصب».

واحتج الزجاج بقولهم: (لا رجل وغلامًا لك)، و(لا رجل ظريفًا عندك)، وقال: إنما شبهه بـ(خمسة عشر)؛ لأنها تلزم ما تعمل فيه كلزوم (خمسة عشر).

وكذا ذهب إليه الجرمي، والسيرافي في «شرح الكتاب» (٨/ ١ ـ ٧ ـ ١٠٨)، والرماني من أن حركة مثل (لا رجل) حركة إعراب، ، وحذف التنوين منه تخفيفًا لا لأجل البناء، وزعما: أن ذلك مذهب سيبويه بدليل قوله (٢/ ٢٧٤): «فتنصبه بغير تنوين».

[رد أبي حيان على من قال بإعراب المفرد]

قال أبو حيان فِي «التذييل» (٥/ ٢٤٩): «وما ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه لو كان حذف التنوين تخفيفًا لكان حذفه من النكرة المطولة أولى؛ لأن المطول أولى بالتخفيف مما ليس فيه طول، فلما قالت العرب: لا خيرًا من زيد، ولم تحذف التنوين، دل على أن سبب الحذف البناء لا التخفيف. وتأويلهم ذلك على سيبويه باطل؛ لأنه تجوز في تسمية الفتح نصبًا، وكثيرًا ما تجد ذلك في كلامه من استعمال ألقاب الإعراب لألقاب البناء لما كانت الصورة واحدة، وقد نص على البناء في (باب المنفي بلام الإضافة)، فقال: «واعلم أن المنفي الواحد إذا لك يل لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر، لا كما ذهب من المضاف». وهذا نصٌّ على أن حذف التنوين منه: إنما سببه البناء لا التخفيف». قال: «وثمرة هذا الخلاف تظهر في جمع المؤنث السالم، فمن زعم أن الفتحة إعراب قال: (لا ورقات لك) بالكسرة، ومن زعم أنها بناء لزمه أن يفتح؛ لأنه مركب معها، وحركة آخر المركب المبني إنما هي الفتح، نحو: خمسة عشر».

(٣) في (م): «رجلَ».

(٤) ليس في (ك).

(٥) في «المقتضب» (٤/ ٣٦٦).

إلى أنَّ (مسلميْنِ) و(مُسْلِمِينَ) مُعْرَبَانِ[١].

وأمَّا جمعُ المؤنَّثِ السالِمُ: فقالَ قومٌ[٢]: يُبْنَى[٣] على ما كانَ يُنْصَبُ به، وهو الكَسْرُ[٤]، فتقولُ: (لا مُسْلِماتِ[٥] لَكَ) ـ بكسرِ التاءِ[٦]، ومنه قولُه[٧]:

---

(١) (م) ذَهَبَ أبو العبَّاسِ المُبَرِّدُ إِلَى أنَّ اسمَ (لا) إذا كَانَ مُثَنَّى أو مجموعًا جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالمًا: فهو مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ بالياءِ، وليسَ مَبْنِيًّا ـ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جمهورُ النُّحَاةِ، واحْتَجَّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ: بأنَّ التثنيةَ والجمعَ من خصائصِ الأسماءِ، وقد عَلِمْنَا أنَّ مِن شرطِ بناءِ الاسمِ لِشَبَهِهِ بالحرفِ فِي وجهٍ من وُجُوهِ الشَّبَهِ التي تَقَدَّمَ بَيَانُها: أَلَّا يُعَارِضَ هَذَا الشَّبَهَ شيءٌ مِن خُصُوصِيَّاتِ الأسماءِ. [مذهب المبرد في اسم «لا» إذا كان مثنىً أو مجموعًا]

والجوابُ عَلَى هذه الشُّبْهَةِ مِن وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهما: وَهوَ وَجْهٌ عَقْلِيٌّ: أنَّ مَا كَانَ من خصائصِ الأسماءِ، إنما يَقْدَحُ فِي بناءِ الاسمِ ويُعَارِضُه إذا طَرَأَ عَلَى الاسمِ بعدَ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا، فأمَّا إذا كَانَ مَا هو من خصائصِ الأسماءِ موجودًا فِي الاسمِ ثُمَّ عَرَضَ لهذا الاسمِ مَا يَقْتَضِي شَبَهَه بالحرفِ مِن بعدِ ذلك ـ فإنَّه لا يُعَارِضَ سببَ البناءِ ولا يَمْنَعُ منه، ونحن نَدَّعِي أنَّ الاسمَ كَانَ مُثَنًّى أو مجموعًا ثُمَّ دَخَلَتْ عليه (لا) فتَرَكَّبَ معَها تَرَكُّبَ خَمْسَةَ عشرَ، فوُجِدَ سببُ البناءِ طارئًا عَلَى مَا هو من خصائصِ الاسمِ. [الرد على ابن المبرد]

الثاني: وَهوَ نَقْضٌ لمَذْهَبِه بعدمِ الاطِّرَادِ: أنَّ المُبَرِّدَ نفسَه قد اتَّفَقَ معَ الجمهورِ عَلَى بناءِ اسمِ لا المجموعِ جمعَ تَكْسِيرٍ، ولم يَعْبَأْ معَه بما هو من خصائِصِ الاسمِ، وَهوَ الجَمْعُ، كَمَا اتَّفَقَ معَ الجمهورِ عَلَى بناءِ المُنَادَى المثنَّى أو المجموعِ جمعَ المُذَكَّرِ السالِمَ عَلَى مَا يُرْفَعُ به، ولم يَعْبَأْ بما هو من خصائصِ الأسماءِ (م).

(٢) كابن فلاح في «المغني» (٢/١٠٢٣) قال: «فالأجود: بناؤه على الكسر؛ لأنَّها حركةُ نصبه».

(٣) في (م): «مبنِيٌّ».

(٤) في (ص): «الكسرة».

(٥) نونها في (ص) بالكسر. وهو وجهٌ في إعرابه مشهور.

(٦) أي: بلا تنوين؛ لأنه وإن كان لمقابلة مشبه لتنوين التمكين، الذي لا يجامع البناء.

(٧) هو: سلامة بن جندل، وهو في «ديوانه» (ص١٢).

١٠٩ ـ إِنَّ[١] الشَّبَابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ[٢]

وأجازَ بَعْضُهم: الفتحَ[٣]، نحوُ: (لا مُسْلِماتَ لَكَ)[٤].

وقولُ المصنِّفِ: **(وبعدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ)** معناهُ: أنه يُذْكَرُ

---

(١) في (ص)، (ح): «أودى»، وهي رواية أخرى للبيت؛ وردت في «المفضليات» (ص١٢٠)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢٦٤). وذكر في «التذييل» (٥/ ٢٢٩) الروايتين.

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ولا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ)**؛ حَيْثُ جاءَ اسمُ **(لا)** ـ وَهوَ لَذَّاتِ ـ جمعَ مُؤَنَّثٍ سالمًا، ووَرَدَتِ الروايةُ ببنائِهِ عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، كَمَا كَانَ يُنْصَبُ بها لو أَنَّهُ مُعْرَبٌ (م).

(٣) قال الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٥٥): «والفتح أشهر»، وتبعه ابن هشام في «المغني» (١/ ٢٦٥) قال: «وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب»، وأوجبه ابن عصفور قال في «المقرب» (١/ ١٩٠): «فإن كان مفردًا أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء: بني معها على الفتح» قال ابن مالك: «والصحيح: جواز الفتح والكسر».

[اختلاف النحاة في اسم لا إذا كان جمعًا مؤنثًا سالمًا]

(٤) اعْلَمْ أنَّ للعلماءِ فِي اسمِ **(لا)** إذا كَانَ جمعَ مُؤَنَّثٍ سالمًا: أربعةَ مَذَاهِبَ:

الأوَّلُ: أنْ يُبْنَى عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ من غيرِ تنوينٍ، وهذا مذهَبُ جَمْهَرَةِ النُّحَاةِ.

الثاني: أنْ يُبْنَى عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، لكن يَبْقَى له تنوينُه، وهذا مذهَبٌ صَحَّحَهُ ابنُ مالِكٍ صاحبُ «الألفيَّةِ»، وجَزَمَ بِهِ فِي بعضِ كُتُبِهِ، ونَقَلَه عن قومٍ، وحُجَّتُهُم فِي عدمِ حذفِ التنوينِ: أنَّهُ قد تَقَرَّرَ أنَّ تنوينَ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السالِمِ هو تنوينُ المقابَلَةِ، وَهوَ لا يُنَافِي البناءَ، فلا يُحْذَفُ.

الثالثُ: أنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الفتحِ، وهذا مَذْهَبُ المَازِنِيِّ والفارِسِيِّ، ورَجَّحَهُ ابنُ هِشَامٍ فِي «المُغْنِي»، والمُحَقِّقُ الرَّضِيُّ فِي «شرحِ الكافِيَةِ»، وابنُ مالكٍ فِي بعضِ كُتُبِهِ.

الرابعُ: أنَّهُ يَجوزُ فيه البناءُ عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، والبناءُ عَلَى الفتحِ.

وزَعَمَ كلُّ شُرَّاحِ الألفيَّةِ: أنَّ بَيْتَ سَلَامَةَ بنِ جَنْدَلٍ (الشاهِدَ رَقْمَ ١٠٩) يُرْوَى بالوجهَيْنِ جَميعًا، فإذا صَحَّ ذلك: لم يَكُنْ لإيجابِ أحدِ الأمرَيْنِ بِعَيْنِهِ وَجْهٌ وَجِيهٌ، ويُؤْخَذُ من كلامِ ابنِ الأنبارِيِّ: أنَّ بَيْتَ سَلامةَ يُرْوَى بالفتحِ دونَ الكَسْرِ، فيَكُونُ تأْيِيدًا لمذهَبِ المازِنِيِّ ومَن معَه، ولكنَّا لا نَسْتَطِيعُ أنْ نَرُدَّ روايةَ الكَسْرِ، بمجرَّدِ كونِ ابنِ الأنبارِيِّ ـ لم يَحْفَظْهَا (م).

الخبرُ بعدَ الاسم[١] مرفوعًا، ورافِعُه[٢] [(لا) عندَ المصنِّفِ[٣] وجماعةٍ[٤]. وعِنْدَ سِيبَوَيْهِ[٥]: الرافِعُ له (لا)[٦]][٧] إنْ كانَ اسمُها مضافًا أو مُشَبَّهًا[٨] بالمضافِ[٩].

وإنْ كانَ الاسمُ مُفردًا: فاخْتُلِفَ في رافِعِ الخبرِ؛ فذَهَبَ[١٠] سِيبَوَيْهِ إلى أنه ليسَ مرفوعًا بـ(لا)، وإنما هو مرفوعٌ على أنه خبرُ المبتدأِ؛ لأنَّ مَذْهَبَه أنَّ (لا) واسْمَها المُفْرَدَ ـ في مَوْضِعِ رفعٍ بالابتداءِ[١١]، والاسمُ

---

(١) في (م): «اسم لا».
(٢) في (ع)، (م): «والرافِعُ له».
(٣) في (ص): «البصريين».
(٤) سواء ركبت مع الاسم أو (لا)، ومخالفة سيبويه: إنما هي في حالة البناء فقط، فتحصل منه: أنه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب فقط.
(٥) في «الكتاب» (٢/ ٢٧٦).
(٦) ليس في (س)، (ك). وأثبتها في (ع)، ثم ضرب عليها.
(٧) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ص)، (ح).
(٨) في (ص): «شبيهًا».
(٩) بعدها في (ك): «لا»، وضرب عليها في (س)، (ع).
(١٠) في (ص)، (ح): «فمذهب».
(١١) في «الكتاب» (٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).
قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦): «وهو الصحيح، والدليل على ذلك: أنه يجوز أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يجوز أن تحمل توابع النكرة المجرورة بـ(من) في قولك: (هل من رجل في الدار) على الموضع قبل الخبر، فتقول: (لا رجل عاقل في الدار، ولا رجل وامرأة في الدار)، كما تقول: (هل من رجل عاقل في الدار؟ وهل من رجل وامرأة في الدار؟ فلولا أنهما مع (لا) محكوم لهما بحكم اسم مبتدأ جاز الحمل على الموضع قبل الخبر، كما لم يجز الحمل على موضع (إن) قبل الخبر؛ بل من أجاز ذلك من البصريين في باب (إن) إنما يجيزه بعد الخبر.
وثمرة الخلاف: تظهر في نحو قولك: (لا رجل ولا امرأة قائمان)، فعلى مذهب الأخفش: لا يجوز ذلك لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد، بيان ذلك: تقول: (لا رجل في الدار)، فالعامل عنده في الخبر (لا)، بمنزلة الخبر في (إن)، فإذا قلت: (لا رجل ولا امرأة عاقلان)، لزم أن يكون (عاقلان) يعمل فيه =

المرفوعُ بعدَهما[(١)]: خبرٌ عن ذلكَ المبتدأِ، ولم تَعْمَلْ **(لا)** عندَه في هذه الصورةِ إلَّا[(٢)] في الاسمِ[(٣)].

وذَهَبَ الأَخْفَشُ[(٤)] إلى أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بـ**(لا)**، فتكونُ **(لا)** عاملةً

= عاملان: (لا) من حيث هو خبر اسمها، وتعمل فيه (امرأة) من حيث هو خبرها، ولا يجوز ذلك. وعلى المذهب الآخر: يجوز لأنهما اسمان مبتدآن معطوف أحدهما على الآخر، كما تقول: (زيد وعمرو قائمان)».

(١) في (ص)، (ح): «بعدها». (٢) ليس في (ص).

(٣) [علة عدم إعمال «لا» في الخبر] لقربه منها، ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها؛ بأن حيث صارت جزء كلمة، وقال في «المغني» (ص٧٤٥): الذي عندي: أن سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضًا؛ لأن جزء الشيء لا يعمل، وأما: لا رجل ظريفًا، بالنصب فمثل: يا زيد الفاضل، بالرفع؛ أي: إن نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل، كما أن رفع الفاضل كذلك. «الخضري» (١/ ١٤٣).

(٤) انظر: «المسائل المنثورة» (ص٨٦ ـ ٨٧)، و«شرح الكتاب» (٨/ ١٠٩)، و«التبيين» (ص٣٦٨)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٤٨)، و«التذييل والتكميل» (٥/ ٢٣٤).

[مذهب الناظم في إعمال (لا) في خبرها من عدمه] ورجح الناظم ما اختاره الأخفش فقال في «شرح التسهيل» (٢/ ٥٦): «وغير ما ذهب إليه سيبويه ـ أولى؛ لأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب كما لم يضر (أن) صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر.

وأيضًا: فإن عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث في العامل. وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بـ(لا) غير المركبة لأنه مانع التركيب هو كون الاسم مضافًا أو شبيهًا به، وكلاهما صالح للابتداء مجردًا عن (لا)، كما أن اسم (إن) صالح للابتداء به مجردًا عن (إن)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإن تجرده من (لا) يبطل الابتداء به؛ لأنه نكرة لا مسوغ لها، فإذا اقترنت بـ(لا): كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفي». قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٥/ ٢٣٧): «وتقدم بطلانه».

في الجُزْأَيْنِ ـ كما عَمِلَتْ فيهما معَ المضافِ والمشبَّهِ به[(١)].

[العطف على اسم «لا»]

وأشارَ بقولِهِ: **(والثاني اجْعَلَا)** إلى أنه إذا أُتِيَ بعدَ **(لا)** والاسم الواقع بعدَها بعاطفٍ ونَكِرَةٍ مفردةٍ وتَكَرَّرَتْ **(لا)**، [نحوُ: لا حولَ ولا قُوَّةَ (إلا باللهِ)[(٢)]][(٣)] يَجُوزُ فيهما خمسةُ أَوْجُهٍ[(٤)(٥)(٦)]؛ وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه إما أنْ يُبْنَى معَ **(لا)** على الفتحِ، أو يُنْصَبَ، أو يُرْفَعَ:

فإنْ بُنِيَ معَها على الفتحِ: جازَ فِي الثَّانِي ثلاثةُ أوجهٍ:

الأَوَّلُ: البناءُ على الفتحِ لِتَرَكُّبِهِ[(٧)] معَ **(لا)** الثانيةِ، وتكونُ **(لا)**

---

(١) في (ك)، (ع): «بالمضاف». (٢) ليس في (ع).

(٣) ما بين المعكوفين من (ع)، (م).

(٤) فتحهما، وفتح الأول مع نصب الثانِي، وفتح الأول مع رفع الثاني، ورفعهما، ورفع الأول مع فتح الثاني.

(٥) قال الصبان (٢/ ١٢): «إجمالًا، وثلاثة عشر تفصيلًا؛ لأن ما بعد الأولى: إما مبني على الفتح، أو مرفوع بالابتداء، أو على إعمال (لا) ـ عمل (ليس) وما بعد الثانية كذلك، أو مرفوع بالعطف على محل **(لا)** مع اسمها؛ فهذه اثنا عشر، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية؛ وهي بالقسمة العقلية: عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل (لا) مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروبًا في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية. إذا سمعت ما تلوناه عليك: عرفت أن قول شيخنا والبعض؛ تبعًا للتصريح واثنا عشر تفصيلًا: لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية».

(٦) قال الخضري (١/ ١٤٣): «فيه نظر؛ لأن كلامه الآتي يقتضي أنها ثمانية؛ لأنه إن بنى الأول أو نصب ففي الثاني ثلاثة، وإن رفع فوجهان، ومن ذكر أنها خمسة كالأشموني اقتصر. على كون الأول مفردًا كالثاني كمثال المصنف: وحينئذ فليس في الأول إلا البناء بثلاثة في الثاني، أو الرفع بوجهيه. وإن كان قول المصنف: **(وإن رفعت أولًا لا تنصبا)**، بقطع النظر عن مثاله ـ يفيد أكثر لأنه علق منع نصب مفردًا أو مضافًا أو شبهه وجهان، فالجملة خمسة عشر، وأما الثاني: فمقيد في كلامه بالمفرد؛ بدليل أنه خُيِّرَ فيه بين التركيب وغيره. فتدبر».

(٧) ليس في (ص).

الثانيةُ عاملةً عَمَلَ (إنَّ)، نحوُ: (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ)(١).

الثاني(٢): النصبُ عَطْفًا على محَلِّ اسمِ (لا)، وتكونُ **(لا)**(٣) الثانيةُ زائدةً بينَ العاطِفِ والمعطوفِ(٤)، نحوُ: **(لا حولَ ولا قُوَّةً إلَّا باللهِ)**(٥)، ومنه [قولُ الشاعر](٦)(٧):

١١٠ ـ لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ(٨)(٩)

[أوجه الرفع] **الثالِثُ**: الرفعُ، وفيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

---

(١) وَعَلَى تركيبِ الثانيةِ معَ اسْمِها كتركيبِ الأولَى معَ اسْمِها: قَرَأَ أبو عَمْرٍو وابنُ كَثِيرٍ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، بفتحِ (بَيْعَ) و(خُلَّةَ) و(شَفَاعَةَ)، و(لا) فِي المواضِعِ الثلاثةِ نافيةٌ للجنسِ عاملةٌ عَمَلَ (إنَّ)، والاسمُ المفتوحُ بعدَها اسْمُها مَبْنِيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ نَصْبٍ، وخَبَرُها ـ فيما عدا الأوَّلَ ـ محذوفٌ لِدَلالةِ مَا قبلَه عليه.
ومِن شَوَاهِدِ ذلك: قولُ الراجزِ (وقد أَنْشَدْنَاهُ فِي شرحِ الشاهدِ رَقْم ٢٧ السابقِ):
نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا لا كَذِبَ اليومَ ولاَ مُزَاحَا (م)

(٢) في (ص)، (ح): «الوجه الثاني». (٣) ليس في (ص).

(٤) قال الخضري: «هذا أضعف الأوجه؛ لأن القياس مع وجود (لا) بناؤه لا نصبه، وأيضًا (لا) الأولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردًا فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد».

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (م): «قوله».

(٧) قال سيبويه (٢/ ٢٨٥): «وقال رجل من بني سليم، وهو أنس بن العباس: . . .».
انظر: «تلخيص الشواهد» (ص٤٠٥).
وقال العيني (٢/ ٨٤٠): «قائله: هو أنس بن عباس بن مرداس السلمي، ويقال: قائله: أبو عامر جد العباس بن مرداس».

(٨) قال في حاشية (ح): «صوابه: اتسع الفتق على الراتق».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ولا خُلَّةً)**؛ حَيْثُ نُصِبَ عَلَى تقديرِ أنْ تكونَ (لا) زائدةً للتأكيدِ، ويَكُونَ **(خُلَّةً)** معطوفًا بالواوِ عَلَى مَحلِّ اسم **(لا)** ـ وَهوَ قولُه: **(نَسَبَ)** ـ عطفَ مفردٍ عَلَى مفردٍ، وهذا هو الَّذِي حَمَلَه الشارِحُ تَبَعًا لجمهورِ النُّحَاةِ عليه.
وقالَ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ: إنَّ **(خلةً)** مَبْنِيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ نصبٍ، وذَكَرَ أَنَّهُ نَوَّنَهُ للضرورةِ، وبناؤُه عَلَى الفتحِ عندَه عَلَى أنَّ **(لا)** الثانيةَ عاملةٌ عَمَلَ **(إنَّ)** مثلَ الأولَى، وخبرُها محذوفٌ، يُرْشِدُ إِلَيْهِ خَبَرُ الأُولى، والتقديرُ: (ولا خُلَّةً اليومَ)، =

الأَوَّلُ: أنْ يكونَ معطوفًا على مَحَلِّ **(لا)** واسْمِها؛ لأنَّهما في موضِعِ[(١)] رفعٍ بالابتداءِ عندَ سِيبَوَيْهِ، وحينَئِذٍ: تكونُ **(لا)** زائدةً[(٢)].

الثاني: أنْ تكونَ **(لا)** الثانيةُ عَمِلَتْ عَمَلَ (ليسَ).

الثالِثُ: أنْ يكونَ مرفوعًا بالابتداءِ، وليسَ لـ**(لا)** عَمَلٌ فيه[(٣)]، وذلك نحوُ: **(لا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ)**[(٤)]، ومنه قولُه[(٥)]:

= والواوُ قد عَطَفَتْ جملةَ (لا) الثانيةِ معَ اسمِها وخبرِها عَلَى جملةِ لا الأولى واسْمِها وخَبَرِها، وَهوَ كلامٌ لا مُتَمَسَّكَ له؛ بل يَجِبُ أَلَّا يُحْمَلَ عليه الكلامُ؛ لأنَّ الحَمْلَ عَلَى وجهٍ يَسْتَتْبِعُ الضرورةَ لا يَجُوزُ متى أَمْكَنَ الحَمْلُ عَلَى وجهٍ سائغٍ لا ضَرُورَةَ معَه، وهذا إذا وَافَقْنَاهُ عَلَى أنَّ تَنْوِينَه للضرورةِ.
وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «مُفَصَّلِهِ» (ص١٠٤ ـ ١٠٥): إنَّ **(خُلَّةً)** مَنْصُوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ، وليسَ معطوفًا عَلَى لفظِ اسمِ **(لا)**، ولا عَلَى مَحَلِّهِ. والتقديرُ عندَه: لا نَسَبَ اليومَ ولا تَذْكُرْ خُلَّةً.
وهو **تَكَلُّفٌ لا مُقْتَضَى له**، ويَلْزَمُ عليه عطفُ الجُمْلَةِ الفعليَّةِ عَلَى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ، والأفضلُ فِي العطفِ تَوَافُقُ الجُمْلَةِ المعطوفةِ معَ الجُمْلَةِ المعطوفِ عليها فِي الفعليَّةِ والاسميَّةِ ونحوِهما (م).

(١) في (ك): «محل».

(٢) أي: بين المتعاطفين، والخبر المحذوف مثنى عنهما، فهو جملة واحدة.

(٣) وذلك لوجود شرط إلغائها وهو تكرارها.

(٤) من (م).

(٥) قال القيسي في «إيضاح شواهد الإيضاح» (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧): «هذا البيت نسبه سيبويه لرجل من مذحج، ونسبه الجاحظ في «كتاب النخل والزرع» له، لرجل من كنانة. ووقع في «ديوان شعر ابن حمر الباهلي»، وذكر عبد الدائم بن مرزوق القيرواني في كتابه «حلى العلى»، أنه لرجل من عبد مناة، وذكر ابن الأعرابي، أنه قيل قبل الإسلام بخمس مئة عام، وقال أبو رياش: أنه لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة، قاتل كليب. وقال الأصبهاني: هو لضمرة بن ضمرة. والصحيح: أنه لعمرو بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة وهو الأحمر.
وذكر المفضل الضبي: أنه لبعض ولد طيء، وكان يفضل جندبًا أحد ولد ولده، عليهم فقال (أحدهم) لآخر منهم، يسمَّى عمرًا: (يا عمرو خبرني) الأبيات».

١١١ ـ هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[(١)]

وإنْ[(٢)] نُصِبَ المعطوفُ عليه[(٣)] جازَ[(٤)] في المعطوفِ الأَوْجُهُ الثلاثةُ المذكورةُ، أَعْنِي: البناءَ[(٥)] [والرفعَ[(٦)] والنصبَ[(٧)]][(٨)]، نحوُ: (لا غلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ ولا امرأةٌ ولا امرأةً).

[الأوجه إذا رفع المعطوف عليه]

وإنْ رُفِعَ[(٩)] المعطوفُ عليه: جازَ في الثاني وجهانِ:

الأوَّلُ: البناءُ على الفتحِ[(١٠)]، نحوُ: (لا رجلٌ ولا امرأةَ، ولا غُلامُ رجلٍ ولا امرأةَ)، ومنه قولُه[(١١)]:

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ولا أَبُ**)؛ حَيْثُ جاءَ مرفوعًا عَلَى واحدٍ من ثلاثةِ أَوْجُهٍ: إما عَلَى أنْ يَكُونَ معطوفًا عَلَى مَحلِّ (لا) معَ اسمِها، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الإعرابِ، أو عَلَى أنَّ (لا) الثانيةَ عاملةٌ عَمَلَ لَيْسَ، فالاسمُ المرفوعُ بعدَها هو اسْمُها، وخَبَرُها محذوفٌ، وإما عَلَى أنَّ (لا) الثانيةَ لَيْسَتْ عاملةً أَصْلًا؛ بل هِيَ زائدةٌ، ويَكُونُ (أَبُ) مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ، وقد ذَكَرَ ذلك الشارحُ العلَّامةُ، ومثلُه قولُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ:

بِـأَيِّ بَـلاءٍ يَـا نُـمَـيْـرُ بـنَ عـامِـرٍ   وأَنْـتُـم ذُنَـابَـى لا يَـدَيْـنِ ولا صَـدْرُ

وقد وَرَدَ عَلَى غِرارِ ذلك قولُ المُتَنَبِّي:

لا خَـيْـلَ عِـنْـدَكَ تُـهْـدِيـهَـا ولا مـالُ   فلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الحالُ (م)

(٢) في (س)، (ح): «فإن».

(٣) لكونه مضافًا أو شبهه، مع كون الثاني مفردًا.

(٤) في (ص): «جازت».

(٥) لتركبه مع الثانية.

(٦) لإلغائها، أو إعمالها كليس، أو زيادتها مع عطفه على محل اسم (لا).

(٧) عطفًا على لفظ الأول.

(٨) في (ص)، (ح): بالتقديم والتأخير.

(٩) في (ص): «رفعت».

(١٠) وهذا يتعين خبر إن عند الجميع، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت، لئلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر، ويلزم على الأول: كون الخبر منصوبًا مرفوعًا.

«الخضري» (١/ ١٣٢).

(١١) هو: أُمَيَّة بنُ أبي الصَّلْتِ في «ديوانه» (ص٤٧١).

١١٢ ـ فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وما فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ[(١)]

والثاني: الرفعُ[(٢)]، نحوُ: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ، [ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ][(٣)])[(٤)].

ولا يَجُوزُ [نصبُ الثاني][(٥)][(٦)]؛ لأنَّه إنما جازَ فيما تَقَدَّمَ للعطفِ

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ**)؛ حَيْثُ أَلْغَى (**لا**) الأولى، أو: أَعْمَلَها عَمَلَ (**ليسَ**)، فرَفَعَ الاسمَ بعدَها، وأَعْمَلَ (**لا**) الثانيةَ عَمَلَ (**إنَّ**) عَلَى مَا بَيَّنَّاه فِي إعرابِ البيتِ.
ومثلُ هَذَا الشاهدِ قولُ عامرِ بنِ جُوَيْنٍ الطَّائِيِّ، وَهوَ الشاهِدُ رَقْمُ ١٤٦ الآتي فِي بابِ الفَاعِلِ:
فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
الروايةُ فيه برَفْعِ (مُزْنَةٌ) بالضمَّةِ الظَاهِرَةِ، وبفتحِ (أرضَ)، والقولُ فيهما كالقولِ فِي (لا لَغْوٌ ولا تأثِيمَ) (م).

(٢) أي: على عمل الثانية كليس، أو إهمالها، وما بعدها مبتدأ مستقل، أو زيادتها وعطفه على الأول، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت. وتقدير خبر واحد أو اثنين: يعلم مما مر.
«الخضري» (١/ ١٤٣).

(٣) ليس في (ك)، (ص).

(٤) (م) من شواهدِ هَذَا الوجهِ: قولُ اللهِ تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، برفعِ الثلاثةِ فِي قراءةِ غيرِ أبي عَمْرٍو وابنِ كَثِيرٍ [«السبعة» لابن مجاهد (ص١٨٧)]، وقولُ عُبَيْدِ بنِ حُصَيْنٍ الراعِي:
وما هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لا نَاقَةٌ لي فِي هَذَا ولا جَمَلُ
وقد نَسَجَ عليه أبو الطيِّبِ المُتَنَبِّي فِي قَوْلِهِ:
بِمَ التَّعَلُّلُ لا أَهْلٌ ولا وَطَنٌ ولا نَدِيمٌ ولا كَأْسٌ ولا سَكَنُ (م)

(٥) في (م): «النصب للثاني».

(٦) أي: عطفًا على المحل أو تبعًا للفظ لانتفائهما. أما النصب بمحذوف، فيجوز. [خلاصة القول في المسألة]
قال الخضري (١/ ١٤٤): «والحاصل: أن الاسمين إن كانا مفردين ـ جاز في الأول البناء، والرفع إلغاءً، أو عملًا كـ(**ليس**) فتلك ثلاثة. وفي الثاني سبعة: بناؤه، ونصبه على محل الأول، أو لفظه، أو بمحذوف، ورفعه على إلغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس، فتلك أحد وعشرون وجهًا يمتنع منها أربعة وهي: =

على مَحَلِّ[(١)] اسم (لا)، و(لا) هنا[(٢)] لَيَسَتْ بناصبةٍ؛ فيَسْقُطُ[(٣)] النصبُ، ولهذا قالَ المصنِّفُ: (وإنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبَا). [والله أعلم][(٤)].

[نعت اسم «لا»] [ص] [٢٠١] ومُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ[(٥)(٦)] أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

[ش] إذا كانَ اسمُ (لا) مَبْنِيًّا ونُعِتَ بمفردٍ يَلِيهِ[(٧)]؛ أي: لم يُفْصَلْ بينه

= رفع الأول إلغاء، وعملًا كـ(ليس) مع نصب الثاني على محله، أو لفظه فإن أفرد الأول فقط فسبعة. الثاني تأتّى في كونه مضافًا أو شبهه مع إبدال البناء بنصبه بـ(لا) الثاني، فتلك أربعة عشر في ثلاثة. الأول باثنين: وأربعين يمتنع منها الأربعة السابقة مع كونه مضافًا أو شبهه بثمانية، وإن أفرد الثاني فقط فثلاثة:

الأول: تأتي في كونه مضافًا أو شبهه مع إبدال البناء بالنصب فتكون ستة في سبعة.

الثاني: باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين، وهما نصب الأول سواء كان مضافًا أو شبهه، مع نصب الثاني على محله إذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي، وإن كانا غير مفردين ففي الثاني أربعة عشر في ستة. الأول بأربعة وثماني يمتنع منها ضعف ما قبله. فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان وأربعون ـ كما هو ظاهر للمتأمل».

(١) من (م).
(٢) في (ك)، (ص): «هاهنا».
(٣) في (ص): «فسقط».
(٤) من (ص).
(٥) تقديمُ الناظم للفتح؛ كأنه مشعر بتفضلِه له على غيره، فهو كالمناقض لكلام الإمام، والعذر: أنه لم يحفل بهذا التفاوت اليسير، ولم يعتبر التقديم، ولكن لو قال: (**فارفع أو انصبن أو افتح تعدل**)، لكان أحسن، قاله الشاطبي (٢/ ٤٣٩).
(٦) قال الصبان: «جرى على الغالب. وإلا فقد يكون مبنيًّا على غير الفتح: كالياء في النعت المثنى أو المجموع على حدِّه. وهل يقال عند بناء النعت: إن مجموع النعت والمنعوت في محل نصب، أو يحكم بالمحل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم: وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني؛ حيث لم تبن؛ لأن الصفة ـ هنا ـ هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى؛ فإنها ليست المنادى في المعنى كما قاله ابن قاسم».
[أحوال النعت مع المنعوت] (٧) اعلم أنه ذكر أنّ النعت إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: جاز فيه مع المنعوت ثلاثة أوجه:
الشرط الأولُ: أن يكون مفردًا، والمفرد ـ هنا ـ في مقابلة المضاف وما ضارعه، وهو المطوّلُ. =

وبينَه بفاصلٍ، جازَ في النعتِ [الذي يليه][(١)] ثلاثةُ أَوْجُهٍ[(٢)]:

[البناء على الفتح]

الأوَّلُ: البناءُ على الفتحِ: لِتَرَكُّبِهِ[(٣)] معَ اسمِ[(٤)] **(لا)**، نحوُ: (لا رَجُلَ ظَرِيفَ).

= **والثاني**: أن يكون واليًا المنعوتَ، لم يُفصل بينهما بفاصل.

والثالث: أن يكون المنعوتُ مبنيًا لا معربًا فإذا اجتمعت هذه الشروط المبنيّنة في قوله: **(ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ يلي)**، جاز فيه الأوجه التي ذكرها في قوله: **(فافتح أو انصبَنْ أو ارفع تَعْدِلِ)**؛ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: لا رَجُلَ ظريف عندك. فظريف: قد اجتمع فيهِ أنه مفردٌ والٍ المنعوتٍ، ومنعوته مبني. فالوجه الأوّلُ الفتح ـ يعني به البناء مع المنعوت على الفتح، وسببُ بنائِه التركيبُ مَعَه كبناءِ خمسة عشر. ونحو: لا رجلَ ظريفَ، وسَخّل ذلك ـ وإن كانت ثلاثةُ أشياءَ لا تركّبُ ولا تُبْنَى ـ كونُ النعتِ والمنعوت كالشيءِ الواحد «المقاصد الشافية» (٢/ ٤٣٨).

(١) من (ص).

[أقسام المتبوع في هذا الباب]

(٢) في هذا الباب من التوابع الخمسة اثنين، وهما النعتُ وعطفُ النسق بالحرفَ، وترك ما عداهما. والمتبوع في هذا الباب على قسمين:

أحدهما: أن يكون معربًا نحو: لا غُلَام رجلٍ عندك.

والثاني: أن يكون مركبًا مع (لا) مبنيًا نحو: لا أَحدَ فيها. والذي تعرّض للنصّ عليه نعت المبني، لقوله: **(ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ)**، فقيد النعت بكونه جاريًا على المبني، وسكت عما إذا كان نعتًا لمعربٍ؛ إذ لم يشر إليه حسبما يتقرّرُ، لا بمنطوق ولا بمفهوم، ولما كانت عادته في غير هذا الموضع أنه إنما يأتي في غير باب التابع لما لا يطّرد في باب التوابع، ويترك ما عداه لبابه محالًا عليه بالقصد المفهوم، أشعر ذلك بأن نعت المعرب مخالف لنعت المبنيّ ها هنا، وأن الحكم فيه هو الحكم المقرّر في باب النعت من كونه يُتْبَع على اللفظ كسائر المعرباتِ، لا على الموضع. **فيظهر من هذا المنزع**: أن المعرب عنده في باب لا كالمعرب في غيره، فتقول: (لا غلام رجل عاقلًا عندي)، بنصب (عاقل) لا غير، كما تقول: (ما رأيت غلامَ رجلٍ عاقلًا). ولا تتعدّى النصب واقتضى هذا منع قولك: (لا غلامَ رجل عاقلٌ عندي)، بالرفع ـ وهذا عند النحويين غير صحيح. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤٣٥).

(٣) في (ص): «لتركيبه».

(٤) ليس في (ص).

[النصب] **الثاني**: النصبُ[1] [مُراعاةً لمحلِّ اسمِ **(لا)**[2]][3]، نحوُ: (لا رَجُلَ ظريفًا).

[الرفع] **الثالثُ**: الرفعُ مراعاةً لمحلِّ **(لا)** واسْمِها؛ لأنَّهما في موضِعِ رفعٍ عندَ سِيبَوَيْهِ ـ كما تَقَدَّمَ، نحوُ: (لا رَجُلَ ظريفٌ). [والله ﷻ أعلم][4].

[وجوب نصب النعت إذا كان غير مفرد] [ص] **[٢٠٢] وغَيْرَ ما يلي[5] وغَيْرَ المُفْرَدِ ... لا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ**

[ش] [حكم الفصل بين النعت والمنعوت] تَقَدَّمَ في البيتِ الذي قَبْلَهُ[6]: أنه إذا كانَ النعتُ مُفردًا والمنعوتُ مُفردًا، ووَلِيَهُ [النعتُ: جازَ في النعتِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ، وذَكَرَ في هذا البيتِ: أنه إذا[7] لم يَلِ النعتُ المفردُ][8] المنعوتَ المفردَ؛ بل فُصِلَ بينَهما بفاصِلٍ[9]، لم يَجُزْ بناءُ النعتِ[10]، فلا تقولُ: (لا رَجُلَ فيها ظَرِيفَ)، (ببناءِ ظريف)[11]؛ بل يَتَعَيَّنُ رَفْعُه، نحوُ: (لا رَجُلَ فيها ظريفٌ)، أو نَصْبُه، نحوُ: (لا رَجُلَ فيها ظَريفًا)، وإنما سَقَطَ البناءُ على الفتحِ؛ لأنَّه إنما جازَ عندَ عدمِ الفصلِ لِتَرَكُّبِ[12] النعتِ معَ الاسمِ، ومعَ الفَصْلِ لا يُمْكِنُ التركيبُ، كما لا يُمْكِنُ التركيبُ إذا كانَ المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحوُ: (لا طَالِعًا جَبَلًا ظَرِيفًا[13])، ولا فرقَ في امتناعِ البناءِ على الفتحِ

---

(١) ليس في (ح).
(٢) أو اتِّباعًا للفظه.
(٣) ليس في (ك).
(٤) من (ح).
(٥) قال الخضري (١/ ١٤٤): «مفعول لـ(تبن) المجزوم بـ(لا) الناهية، وغير المفرد عطف عليه؛ أي: غيره من النعت والمنعوت ـ كما سيشير إليه الشارح؛ فهو محترز قول المصنف، ومفردًا مع قوله: **(لمبني)**. قال ابن غازي: ولو قال:

وارْفَعْ أو انْصِبْ مُطْلَقًا نَعْتَ اسْمِ لَا ... والفَتْحَ زِدْ إن أُفْرِدا واتَّصلا

لأغنى عن البيتين مع الإيضاح».
(٦) في (ع)، (م): «قبلَ هذا».
(٧) في (ع)، (م): «إن».
(٨) ليس في (ك).
(٩) من (م).
(١٠) لتعذر موجب البناء؛ أي: مقتضيه وهو التركيب.
(١١) ليس في (ك).
(١٢) في (س)، (ص): «للتركيب».
(١٣) في (س)، (ك)، (ع): «ظريف».

في النعتِ عندَ الفَصْلِ: بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مُفردًا؛ كما مُثِّلَ، أو غيرَ مفردٍ.

وأشارَ بقولِهِ: **(وغيرَ المفردِ)** إلى أنه إذا[1] كانَ النعتُ غيرَ مفردٍ؛ كالمضافِ والمشبَّهِ بالمضافِ[2]: يتَعَيَّنُ[3] رَفْعُه أو نصبُه، ولا[4] يَجُوزُ بِنَاؤُه على الفتحِ، ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مُفْرَدًا أو غيرَ مفردٍ، ولا بينَ أنْ يُفْصَلَ بينَه وبينَ النعتِ أو لا يُفْصَلَ، وذلك نحوُ: لا رَجُلَ صَاحِبَ بِرٍّ [فيها، (و[5]لا رجل فيها صاحب بر)[6]][7]، ولا غُلامَ رجلٍ صاحِبَ بِرٍّ فيها[8]، ولا غلام رجل فيها صاحب بر[9].

وحاصلُ ما في البيتيْنِ: أنه إذا[10] كانَ النعتُ مُفردًا، والمنعوتُ مفردًا، ولم يُفْصَلْ بينَهما[11]، جازَ في النعتِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ، نحوُ: (لا رَجُلَ ظريفَ [وظَريفًا وظَريفٌ][12])، (وإنْ لم)[13] يَكُونا[14] كذلك: تَعَيَّنَ الرفعُ أو النصبُ، ولا يَجُوزُ البناءُ.

[العطف دون تكرار «لا»]

[ص][٢٠٣] **والعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لا) احْكُمَا[15] ... لهُ بِمَا للنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى**[16]

---

(١) في (م): «إن».
(٢) في (ص)، (ح): «به».
(٣) في (م): «تعين».
(٤) في (م): «فلا».
(٥) في (ع): «أو».
(٦) ما بين القوسين ليس في (ص).
(٧) ما بين المعكوفين ليس في (ح).
(٨) من (س).
(٩) ينظر: «الخضري» (١/١٤١).
(١٠) في (م): «إن».
(١١) ليس في (ص).
(١٢) في (ص): «ظريفًا ظريف».
(١٣) في (ح): «ولم».
(١٤) في (م): «يكن».
(١٥) الضمير في قوله: **(لا)**، عائد على المعطوف من قوله: **(والعطفُ)**، أو جَعْلُ العطف على حذف المضاف، كأنه قال: **(وذو العطف)**. واللام متعلقة باحْكُمَا، **(للنعت)** متعلق بانتمى؛ أي: واحكم للمعطوف بالحكم الذي انتَسب للنعت وتقرَّر له. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤٤٥).
(١٦) (م) **حاصِلُ البيتِ**: والعطفُ إنْ لم تَتَكَرَّرْ **(لا)** فاحْكُمْ له بالحُكْمِ الَّذِي انْتَمَى للنعتِ، صاحبِ الفصلِ مِن منعوتِه، وَذَلِكَ الحُكْمُ هو امتناعُ البناءِ وجوازُ مَا عَدَاهُ من الرفعِ والنصبِ (م).

[ش] تَقَدَّمَ(١) أنه إذا عُطِفَ على اسمِ (لا) نكرةٌ مفردةٌ وتَكَرَّرَتْ (لا): يَجُوزُ في المعطوفِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الرفعُ والنصبُ والبناءُ على الفتحِ، نحوُ: (لا رَجُلَ ولا امْرَأَةَ [ولا امْرَأَةٌ ولا امرأةً](٢))، وذَكَرَ في هذا البيتِ: أنه إذا لم تَتَكَرَّرْ(٣) (لا): يَجُوزُ في المعطوفِ ما جازَ في النعتِ المفصولِ، وقد تَقَدَّمَ(٤) [في البيتِ الذي قَبْلَه](٥): أنه يَجُوزَ فيه الرفعُ والنصبُ(٦)، ولا يَجُوز فيه(٧) البناءُ على الفتحِ، فتقولُ(٨): (لا رَجُلَ وامرأةٌ وامرأةً)، ولا يَجُوزُ (البناءُ على)(٩) الفتحِ.

وحَكَى الأخفشُ(١٠): (لا رَجُلَ وامرأةَ)؛ بالبناءِ على الفتحِ، على تقديرِ تَكريرِ(١١) (لا)، فكأنه قالَ: (لا رَجُلَ ولا امْرأةَ)، ثُمَّ حُذِفَتْ(١٢) (لا)(١٣).

---

(١) ليس في (ص)، (ح). (٢) من (ك)، (م).

(٣) في (س): «يتكرر»، وفي (ك)، (ح): «تكرر».

(٤) في (ح)، (ع)، (ص): «وتقدم». (٥) من (م).

(٦) من شَوَاهِدِ هذه المسألةِ: قولُ رَجُلٍ مِن بني عبدِ مَنَاةَ بنِ كِنَانَةَ، يَمْدَحُ مَرْوَانَ بنَ الحَكَمِ وابنَه عبدَ المَلِكِ:

فلاَ أَبَ وابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فأنتَ تَرَاهُ قد عَطَفَ (ابنًا) عَلَى اسمِ لا الَّذِي هو (أبَ)، وأَتَى بالمعطوفِ منصوبًا، وقد كَانَ يجوزُ له: أنْ يَأْتِيَ بِهِ مرفوعًا بالعطفِ عَلَى مَحلِّ (لا) معَ اسمِها؛ فإنَّ مَحلَّهما رفعٌ بالابتداءِ عندَ سِيبَوَيْهِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُه مِرارًا (م).

(٧) ليس في (ص)، (ح). (٨) في (ص): «تقول».

(٩) من (م). (١٠) بعدها في (ص): «نحو».

(١١) في (م): «تكرر». (١٢) في (ص)، (ح): «حذف».

(١٣) وذلك: لدلالة ما قبلها عليها، وأبقى الحكم على ما كان عليه، كما حذفوا في: (ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمةً)، حذفوا (كلا) لدلالة ما قبلها عليه، وأبقوا أثرها، وهو الخفض، وعلى هذا: حمل أبو الحسن ما حكاه، وهي لغة ضعيفة. ولم يجز أن يجعل ذلك من باب التركيب كخمسة عشر، كما ركبوا في الصفة، لحجز حرف العطف بينهما، ولم يجز أن يُجعلا مع حرف العطف بمنزلة اسم واحد؛ لأنه لا يوجد في الأسماء المركبة ما هو مركب من ثلاثة ألفاظ؛ قاله =

[الأسماء المركبة غير موجود فيها ما تركب من ثلاثة ألفاظ]

وكذلك إذا كانَ المعطوفُ غيرَ مُفْرَدٍ: لا يَجُوزُ فيه إلَّا الرفعُ والنصبُ، سواءٌ تَكَرَّرَتْ (لا)، نحوُ: (لا رَجُلَ ولا غُلامَ امرأةٍ)، [أو لم تَتَكَرَّرْ، نحوُ: لا رَجُلَ وغلامَ امرأةٍ][1][2].

هذا[3] كلُّه إذا كانَ المعطوفُ نَكِرَةً، فإنْ كانَ معرفةً: [لا يَجُوزُ][4] فيه إلا الرفعُ على كلِّ حالٍ، نحوُ: (لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها)، أو[5]: (لا رَجُلَ وزيدٌ فيها). [والله تعالى أعلم بالصواب][6].

[دخول همزة الاستفهام على «لا»]

[ص] **[٢٠٤] وأَعْطِ (لا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... ما تَسْتَحِقُّ دُونَ الاستفهامِ**[7]

[ش] إذا دَخَلَتْ همزةُ الاستفهامِ على **(لا)** النافِيَةِ للجِنْسِ، بَقِيَتْ على ما كانَ لها مِن العملِ [وسائرِ الأحكامِ التي سَبَقَ ذِكْرُها][8]، فتقولُ: (ألا رَجُلَ قائمٌ وألا غُلامَ رَجُلٍ قائمٌ، وألا طالعًا جبلًا ظاهِرٌ)، وحُكْمُ

= أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٥/ ٢٩٧). وانظر: «عمدة الحافظ» (ص١٥٨ - ١٥٩)، و«المقرب» (١/ ١٩١)، و«شرح الجمل» (٢/ ٢٧٥).

(١) في (ح): «أو لا غلام وامرأة»، وما بين المعكوفين ليس في (ص).

(٢) (م) ذَكَرَ الناظِمُ والشارِحُ حُكْمَ العطفِ عَلَى اسمِ **(لا)**، وحُكْمَ نعتِه، ولم يَذْكُرْ واحدٌ منهما حُكْمَ البَدَلِ منه.

[حكم بدل، وتوكيد اسم «لا»]

وحاصلُه: أنَّ البَدَلَ: إما أنْ يَكُونَ نَكِرَةً كاسم **(لا)**، وإما أنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، فإذا كَانَ البَدَلُ نَكِرَةً : جازَ فيه الرفعُ والنصبُ، فتقولُ: لا أَحَدَ رَجُلًا وامرأةً فيها، وتقولُ: (لا أحدَ رَجُلٌ وامرأةٌ فيها)، وإن كَانَ البَدَلُ معرفةً: لم يَجُزْ فيه إلا الرفعُ، فتقولُ: لا أَحَدَ زيدٌ وعَمْرٌو فيها. **وأما التوكيدُ**: فلا يأتي منه المعنويُّ؛ لأنَّ ألفاظَه معارِفُ، واسمُ (لا) نكرةٌ، ولا تُؤَكَّدُ النكرةُ توكيدًا معنويًّا؛ عَلَى مَا سَتَعْرِفُ فِي بابِ التوكيدِ - إنْ شاءَ اللهُ (م).

(٣) في (ك): «وهذا».

(٤) في (ح): «لم يجز».

(٥) في (ص): «و».

(٦) من (ح).

(٧) (م) **حاصِلُ البيتِ**: وأَعْطِ (لا) النافيةَ حالَ كَوْنِها مصاحِبةً الهمزةَ الدالَّةَ عَلَى الاستفهامِ - نفسَ الحُكْمِ الَّذِي كانَتْ (لا) هذه تَسْتَحِقُّه حالَ كَوْنِها غيرَ مصحوبةٍ بأداةِ الاستفهامِ (م).

(٨) ثابتة في (ص)، لكن بعد قوله الآتي: «قبل دخولها».

المعطوفِ والصفةِ بعدَ دخولِ همزةِ الاستفهامِ: كحُكْمِها(١) قبلَ دُخُولِها.

هكذا أَطْلَقَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ هنا، [وفي كلِّ(٢) ذلك](٣) تَفْصِيلٌ، وهو أنه إذا(٤) قُصِدَ(٥) بالاستفهامِ التوبيخُ أو الاستفهامُ عن النفيِ؛ فالحُكْمُ كما ذَكَرَ؛ مِن أنه(٦) يَبْقَى عَمَلُها، وجَميعُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه؛ مِن أحكامِ العطفِ والصفةِ وجوازِ الإلغاءِ.

فمثالُ التوبيخِ: قولُكَ(٧): (أَلَا رُجُوعَ وقدْ شِبْتَ)، [ومنه قولُه](٨):

١١٣ ـ أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ(٩) وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ   وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ(١٠)

ومثالُ الاستفهامِ عن النفيِ: قولُكَ: (ألا رَجُلَ قائمٌ)؟ [ومنه قولُه(١١)](١٢)(١٣):

١١٤ ـ أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ   إذا أُلاقِي الذي لاقَاهُ أَمْثَالِي(١٤)

---

(١) في (ع)، (م): «كحكمهما». والمثبت له وجهٌ.

(٢) ليس في (ك)، (ح).

(٣) في (ح): «وفيه».

(٤) في (ص)، (ح): «إن».

(٥) في (ص): «قصدنا».

(٦) في (س): «أنها».

(٧) ليس في (ك)، (ع)، (ص).

(٨) في (ص)، (ح): «وقوله»، وفي (ع): «ومنه». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٨٠٩): «لم أقف على من عزاه إلى قائله».

(٩) في (ك): «وقد».

(١٠) (م) هَذَا البيتُ لم يَنْسُبْه أحدٌ مِمَّن اسْتَشْهَدَ بِهِ ـ فيما بينَ أَيْدِينَا مِن المَرَاجِعِ ـ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَلَا ارْعِوَاءَ)، حَيْثُ أَبْقَى لِلا النافيةِ عَمَلَهَا الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ مع دُخُولِ همزةِ الاستفهامِ عليها؛ لأنَّه قَصَدَ بالحرفيْنِ جميعًا التوبيخَ والإنكارَ (م).

(١١) ليس في (س)، (ع).

(١٢) في (ص)، (ح): «وقوله».

(١٣) هو: مجنون ليلى، قيس بن الملوح، في «الديوان» (ص٢٢٨).

(١٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَلَا اصْطِبَارَ)، حَيْثُ عَامَلَ (لا) بعدَ دخولِ همزةِ الاستفهامِ مثلَما كَانَ يُعَامِلُها بِهِ قبلَ دُخُولِها، والمرادُ مِن الهمزةِ هنا: الاستفهامُ، ومِن (لا) النفيُ، فيَكُونُ معنى الحرفيْنِ معًا الاستفهامَ عن النفيِ، وبهذا البيتِ يَنْدَفِعُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّلَوْبِينُ؛ مِن أنَّ الاستفهامَ عن النفيِ لا يَقَعُ، وكونُ الحرفيْنِ معًا ـ دالَّيْنِ =

وإذا[1] قُصِدَ بـ(ألا)[2] التمنّي: فمَذْهَبُ[3] المَازِنِيِّ: أنها تَبْقَى على جميعِ[4] ما كانَ لها من الأحكامِ، وعليه يَمْشِي[5] إطلاقُ المصنِّفِ. ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[6]: أنه[7] يَبْقَى لها عَمَلُها في الاسمِ، ولا يَجُوزُ إلغاؤُها ولا الوصفُ [أو[8] العطفُ][9] بالرفعِ؛ مُراعاةً للابتداءِ.

ومِن استعمالِها للتمنّي: قولُهم: (ألا ماءَ [ماءً باردًا][10])، وقولُ الشاعِرِ[11]:

١١٥ ـ أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ[12] يَدُ الغَفَلَاتِ[13]

[حذف الخبر في هذا الباب]

[ص][٢٠٥] **وشاعَ في ذا البابِ إسْقاطُ الخَبَرْ إذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ**

[ش] إذا دَلَّ دليلٌ على خَبَرِ (لا) النافِيَةِ للجنسِ: وَجَبَ حَذْفُه عندَ التَّمِيمِيِّينَ والطائِيِّينَ، وكَثُرَ حَذْفُه عندَ الحِجَازِيِّينَ، ومثالُه: أنْ يُقالَ: هل مِن رَجُلٍ قائمٍ؟ فتقولُ: (لا رَجُلَ)، وتَحْذِفُ[14] الخبرَ ـ وهو: قائمٌ ـ

= عَلَى الاستفهامِ عن النفيِ فِي هَذَا البيتِ ممَّا لا يَرْتَابُ فيه أَحَدٌ؛ لأنَّ مرادَ الشاعرِ أنْ يَسْأَلَ: أَيَنْتَفِي عن مَحْبُوبَتِه الصبرُ إذا ماتَ، فتَجْزَعَ عليه، أم يَكُونُ لها جَلَدٌ وتَصَبُّرٌ؟ (م).

(١) في (ص)، (ح): «وإن».
(٢) في (ص): «بالاستفهام».
(٣) في (ك)، (ع): «فذهب».
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (م): «يتمشي».
(٦) «الكتاب» (٢/ ٣٠٧).
(٧) في (ص): «أنها».
(٨) في (ع)، (ك): «ولا»، وفي (ص): «و». (٩) ليس في (س).
(١٠) من (م)، وهي ثابتة في حاشية (ع).
(١١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨١٠): «هذا احتج به جماعة من النحاة، ولم أر أحدًا منهم عزاه إلى قائله».
(١٢) في (ص): «أثارت».
(١٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَلَا عُمْرَ)؛ حَيْثُ أُرِيدَ بالاستفهامِ معَ (لا) مُجَرَّدُ التمنِّي، وهذا كثيرٌ فِي كلامِ العربِ، ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى كونِ (ألا) للتمنِّي فِي هَذَا البيتِ: نَصْبُ المضارِعِ بعدَ فاءِ السببيَّةِ فِي جوابِه (م).
(١٤) في (ص): «ويحذف».

وُجُوبًا عندَ [الطائِيِّينَ وَالتَّمِيمِيِّينَ][(١)]، وجَوَازًا عندَ الحِجَازِيِّينَ، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا (جارٍّ و)[(٢)]مجرورٍ؛ كما مُثِّلَ، أو ظرفًا أو[(٣)] (جارًّا و)[(٤)]مجرورًا، نحوُ أنْ يُقالَ: هل عندَكَ رجلٌ، أو[(٥)]: هل[(٦)] في الدارِ رجلٌ؟ فتقولُ: لا رَجُلَ.

فإنْ لم يَدُلَّ على الخبرِ دليلٌ: لم يَجُزْ حَذْفُه عندَ الجميعِ، نحوُ قولِهِ ﷺ: «**لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ**»[(٧)]. [وقولِ الشاعِرِ][(٨)(٩)]:

ولا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ[(١٠)] مَصْبُوحُ[(١١)]

---

(١) في (ع)، (م) بالإبدال.

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (ص)، (ح): «و».

(٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) في (ص): «و».

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) البخاري (٤٦٣٤)، ومسلم (٢٧٦٠)؛ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٨) في (ك): «وقوله».

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨١٩): «قائله: هو حاتم الطائي؛ كذا قاله الزمخشري في «المفصل» (ص٥١)، ولكنه ما أنشد إلا عجزه، وهذا البيت مما ركِّب فيه صدر بيت على عجز آخر، وقد أورده هكذا سيبويه (٢/ ٢٩٩)، والجرمي في كتاب «الفرج»، وأبو بكر في «أصوله» (١/ ٣٨٥)، وأبو علي في «إيضاحه» (ص٢٤١). وتبعهم على ذلك خلق كثير: كابن الناظم وغيره.

[تخطئة الزمخشري في نسبة البيت]

ويقال: إن الزمخشري سلم من ذلك الغلط، ولكنه غلط من وجه آخر وهو أنه نسبه إلى حاتم الطائي؛ كما غلط الجرمي؛ إذ نسب البيت كله لأبي ذؤيب، والصواب أنه لرجل جاهلي من بني النبيت، اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية بنت غفزر خاطبين لها، فقدمت حاتم عليهم وتزوجته، فقال هذا الرجل شعرًا».

(١٠) في (ك): «الوالدات».

(١١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ولا كَرِيمَ مِن الوِلدانِ مَصْبُوحُ)**؛ حَيْثُ ذَكَرَ خَبَرَ **(لا)**، وَهوَ قَوْلُهُ: **(مَصْبُوحُ)**؛ لكونِه ليسَ يُعْلَمُ إذا حُذِفَ، ولو أَنَّهُ حَذَفَه فقالَ: **(ولا كريمَ مِن الوِلْدَانِ)**؛ لَفُهِمَ منه أنَّ المرادَ: (ولا كريمَ مِن الولدانِ موجودٌ)؛ لأنَّ الَّذِي يُحْذَفُ ـ عندَ عَدَمِ قيامِ قَرِينَةٍ ـ هو الكونُ العامُّ، ولا شكَّ أن هَذَا المعنى غيرُ المقصودِ له. =

[(وإلى هذا)(١) أشارَ](٢) المُصَنِّفُ بقولِهِ: **(إذا المُرَادُ معْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ)**، [واحْتَرَزَ بهذا](٣) مما إذا لم يَظْهَرُ المرادُ معَ سُقُوطِه؛ فإنَّه لا يَجُوزُ حينَئذٍ الحذفُ(٤)؛ كما تَقَدَّمَ. [واللهُ أعلم](٥).

❁ ❁ ❁

= هذا تخريجُ البيتِ عَلَى مَا يُرِيدُ الشارحُ والناظِمُ؛ تَبَعًا لِسِيبَوَيْهِ شيخِ النُّحاةِ.
وقد أجازَ الأَعْلَمُ الشَّنْتَمْرِيُّ وأبو عليٍّ الفَارِسِيُّ وجارُ اللهِ الزَّمَخْشَرِيُّ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَحْذُوفًا؛ وعليه يَكُونُ قَوْلُهُ: **(مَصْبُوحُ)** نعتًا لاسم **(لا)**، باعتبارِ أصلِه، وَهوَ المعبَّرُ عنه بأنه تابعٌ عَلَى مَحلِّ لا واسْمِها معًا؛ لأَنَّهما فِي التقديرِ مُبْتَدَأٌ عندَ سِيبَوَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.
قالَ الأعلَمُ: «ويجوزُ أنْ يَكُونَ نعتًا لاسمِها محمولًا عَلَى الموضِعِ، ويَكُونَ الخَبَرُ مَحْذُوفًا لعِلْمِ السامِعِ، وتَقْدِيرُهُ: موجودٌ ونحوُه». اهـ.
وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «وقولُ حَاتِمٍ: ولا كَرِيمَ.... إلخ يَحْتَمِلُ أمرَيْنِ:
أحدُهما: أنْ يَتْرُكَ فيه طَائِيَّتَه إِلَى اللغةِ الحجازيَّةِ.
والثاني: أَلَّا يَجْعَلَ (مَصْبُوحُ) خَبَرًا، ولكنْ صِفَةً محمولةً عَلَى مَحلِّ لا معَ المنفيِّ». اهـ.
ويُرِيدُ بتركِ طائيَّتِه أَنَّهُ ذَكَرَ خبرَ **(لا)**؛ لأَنَّك قد عَلِمْتَ أنَّ لغةَ الطائيِّينَ حَذْفُ خبرِ لا مُطلقًا، أعني سواءٌ أكانَ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، أم كَانَ غَيْرَهُما، متى فُهِمَ ودَلَّتْ عليه قرينةٌ، أو كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا، ويَكُونُ حاتِمٌ قدْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا البيتِ عَلَى لغةِ أهلِ الحِجَازِ؛ الذين يَذْكُرُونَ خبرَ (لا) عندَ عَدَمِ قِيَامِ القرينةِ عَلَى حَذْفِهِ، أو: عندَ تَعَلُّقِ الغَرَضِ بِذِكْرِهِ لِدَاعِيَةٍ مِن الدواعي. لكنَّ الَّذِي يُقَرِّرُهُ العلماءُ: أنَّ العربيَّ لا يَسْتَطِيعُ أنْ يَتَكَلَّمَ بغيرِ لُغَتِهِ التي دَرَّبَ عليها لِسَانَهُ، فَإِنْ نَحْنُ رَاعَيْنَا ذلك وَجَبَ أنْ نَصِيرَ إِلَى الوجهِ الآخَرِ ـ وَهوَ أنْ نُقَدِّرَ قولَه: **(مَصْبُوحُ)** نَعتًا لقولِه: **(لا كريمَ)**؛ أي: نعتًا عَلَى مَحلِّ لا معَ اسمِها، وَهوَ الرفعُ؛ حتى يَكُونَ كلامُه جَارِيًا عَلَى لغةِ قَوْمِهِ. فاعْرِفْ هذا، واللهُ يُرْشِدُكَ ويُبَصِّرُكَ (م).

(١) ما بين القوسين في (ع): «ولهذا». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.
(٢) العبارة فيما بين المعكوفين في (ص)، (ح): «وعن هذا احترز المصنف».
(٣) في (ك): «احترازًا».
(٤) ليس في (ص).
(٥) من (ح).

ظَنَّ وأَخَوَاتُها

[عمل ظن وأخواتها وبيان أنواعها]

[ص] [٢٠٦] انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا ... أَعْنِي (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا ـ

[٢٠٧] ظَنَّ، حَسِبْتُ، وزَعَمْتُ) مَعَ (عَدْ ... حَجَا، دَرَى) و(جَعَلَ[1]) اللَّذْ كَاعْتَقَدْ ـ

[٢٠٨] و(هَبْ، تَعَلَّمْ) والتي[2] كـ(صَيَّرَا) ... أيضًا بها انْصِبْ مُبْتَدأً وخَبَرَا

[ش] هذا هو **القِسْمُ الثالثُ** مِن الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ، وهو[3] ظَنَّ وأَخَوَاتُها.

وتَنْقَسِمُ[4] إلى قِسميْنِ: **أَحَدُهما**: أفعالُ القُلوبِ. **والثاني**: أفعالُ التحويلِ.

[أفعال القلوب] **فأمَّا أفعالُ القُلوبِ**: فتَنْقَسِمُ[5] إلى[6] قِسميْنِ:

أَحَدُهما: ما يَدُلُّ على اليَقِينِ. وذَكَرَ المصنِّفُ منها خَمْسَةً: (رَأَى وعَلِمَ ووَجَدَ ودَرَى وتَعَلَّمْ).

و[7]**الثاني** منهما: ما يَدُلُّ على الرُّجْحَانِ، وذَكَرَ المصنِّفُ منها[8] ثَمانِيَةً: خَالَ وظَنَّ وحَسِبَ وزَعَمَ وعَدَّ وحَجَا [وجَعَلَ وهَبْ][9].

فمثالُ (**رَأَى**): قولُ الشاعِرِ[10]:

---

(١) في (س): «واجعل».

(٢) في (س)، (ك)، (ح): «والذي». وكتب في حاشية (س) قبالها: «التي».

(٣) في (ص): «وهي».

(٤) في (س)، (ح): «وينقسم».

(٥) في (س): «فينقسم».

(٦) بين الكلمتين: بياض في (ك).

(٧) ليس في (ك).

(٨) في (ص): «منه».

(٩) في (ك): «وهب، وجعل»؛ وعليهما علامة الإبدال.

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٣): «قائله: هو خداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن، وهو من قصيدة دالية».

١١٧ ـ رَأَيْتُ اللَّـهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[١]

فاسْتَعْمَلَ[٢] [(رَأَى) فيه[٣]][٤] لِلْيَقِينِ، وقد تُسْتَعْمَلُ (رَأَى) بمعنى (ظَنَّ)[٥]؛ كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ [وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا][٦] ۝٧﴾ [المعارج: ٦، ٧]؛ أي: يَظُنُّونَه.

ومثالُ (عَلِمَ): (عَلِمْتُ زيدًا أخاكَ)، [وقولُ الشاعِرِ][٧][٨]:

١١٨ ـ عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ[٩]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ...) إلخ؛ فإنَّ (رأى) فيه دالَّةٌ عَلَى اليَقِينِ، وقد نَصَبَتْ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: لَفْظُ الجَلالَةِ.
والثاني: قَوْلُهُ: (أَكْبَرَ) (م).

(٢) في (ص)، (ح): «فاستعملت». ووجه التأنيث والتذكير سائغان.

(٣) ليس في (ك). (٤) في (ص): «فيه رأى».

(٥) [معاني (رأى)] (م) تأتي (رَأَى) بمعنى (عَلِمَ)، وبمعنى (ظَنَّ)، وقد ذَكَرَهما الشارِحُ هنا، وتأتي كذلك بمعنى (حَلَمَ)؛ أي: رَأَى فِي منامِه، وتُسَمَّى الحُلْمِيَّةَ، وسَيَذْكُرُها الناظِمُ بَعْدُ، وَهِيَ بهذه المعاني الثلاثةِ تَتَعَدَّى لمفعولَيْنِ، وتأتي بمعنى (أَبْصَرَ)، نحوُ: (رَأَيْتُ الكواكِبَ)، وبمعنى اعْتَقَدَ، نحوُ: (رَأَى أبو حَنِيفَةَ حِلَّ كذا)، وتأتي بمعنى أصابَ رِئَتَهُ، تقولُ: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا) تُرِيدُ: ضَرَبْتُه فأَصَبْتُ رِئَتَه، وَهِيَ بهذه المعاني الثلاثةِ تَتَعَدَّى لمَفْعُولٍ واحِدٍ، وقد تَتَعَدَّى التي بمعنى اعْتَقَدَ إِلَى مفعولَيْنِ، كقولِ الشاعِرِ:

رَأَى النـاسَ إِلَّا مَن رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ خَـوارِجَ تَـرَّاكِيـنَ قَـصْـدَ الـمَـخَـارِجِ

وقد جَمَعَ الشاعِرُ فِي هَذَا البيتِ بينَ تَعْدِيَتِها لواحِدٍ وتَعْدِيَتِها لاثنيْنِ، فأَمَّا تَعْدِيَتُها لواحِدٍ ففي قَوْلِهِ: (رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ)، وأَمَّا تَعْدِيَتُها لاثنيْنِ ففي قَوْلِهِ: (رَأَى الناسَ... خَوَارِجَ) هكذا قِيلَ، ولو قُلْتَ: إنَّ خَوارِجَ حالٌ مِن الناسِ لم تَكُنْ قد أَبْعَدْتَ (م).

(٦) من (ك). (٧) في (ك): «وقوله».

(٨) لم يشر العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٧٣) إلى نسبته لقائل.

(٩) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ..) إلخ؛ فإنَّ عَلِمَ فِي هذه العبارةِ: فِعْلٌ دَالٌّ عَلَى اليَقِينِ، وقد نَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
[معاني (علم)] **أَحَدُهما:** الكافُ. **والثاني:** قَوْلُهُ: (الباذِلَ) عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الإعرابِ.
والذي يَدُلُّ عَلَى أنَّ (عَلِمَ) فِي هَذَا البيتِ بمعنى اليَقِينِ، أنَّ المقصودَ مَدْحُ =

ومثالُ (وَجَدَ): قولُه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ ١٠٢﴾ الأعراف: ١٠٢].

ومثالُ (دَرَى): قولُه[١]:

١١٩ ـ دُرِيتَ[٢] الوَفِيَّ العَهْدِ[٣] يَا عُرْوَ[٤] فَاغْتَبِطْ   فَإِنَّ[٥] اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ[٦]

ومثالُ (تَعَلَّمْ) ـ [وهي التي[٧]][٨] بمعنى اعْلَمْ[٩] ـ . . . .

= المُخَاطَبِ واسْتِجْدَاؤُه، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي أنْ يَكُونَ مُرَادُه: إني أَيْقَنْتُ بأَنَّكَ جَوَادٌ كَرِيمٌ تُعْطِي مَن سَأَلَكَ؛ فلهذا أَسْرَعْتُ إليكَ مُؤَمِّلًا جَدْوَاكَ.

وقد تَأْتِي (عَلِمَ) بمعنى (ظَنَّ)، ويُمَثِّلُ لها العلماءُ بقولِهِ تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]. وهي ـ إذا كانَتْ بمعنى اليقينِ أو الظنِّ ـ تَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ. وقد تأتي بمعنى عَرَفَ فتَتَعَدَّى لواحِدٍ. وقد تأتي بمعنى صارَ أَعْلَمَ ـ أي: مشقوقَ الشَّفَةِ العُلْيَا ـ فلا تَتَعَدَّى أَصْلًا (م).

(١) لم يشر العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٤) إلى نسبته لقائل.

(٢) ضبطها بضم التاء في (ك)، (ح)، وبفتحها في (ع).

(٣) ضبطها بالفتح في (ك)، (ص)، (ح). قال في حاشية (ع): «يجوز في العهد: الرفع والنصب والخفض، فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والخفض بالإضافة، وأرجحها: النصب، وأضعفها الخفض».

(٤) في (ص): «عمرو».   (٥) في (س): «وإن».

(٦) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ)؛ فإنَّ (دَرَى): فِعْلٌ دالٌّ عَلَى اليَقِينِ، وقد نَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: التاءُ التي وَقَعَتْ نائبَ فاعلٍ.

والثاني: هو قَوْلُهُ: (الوَفِيَّ) عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُه.

[استعمال (درى)] هذا، واعْلَمْ أنَّ (دَرَى) يُسْتَعْمَلُ عَلَى طريقَيْنِ:

أَحَدُهما: أنْ يَتَعَدَّى لواحِدٍ بِالباءِ، نحوُ قَوْلِكَ: دَرَيْتُ بكذا، فَإِنْ دَخَلَتْ عليه همزةٌ تَعَدَّى بها لواحِدٍ ولثانٍ بالباءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦].

والثاني: أنْ يَنْصِبَ مفعولَيْنِ بنفسِه كَمَا فِي بيتِ الشاهِدِ، ولكنَّه قليلٌ (م).

(٧) ليس في (ح).   (٨) ليس في (ص).

(٩) احْتَرَزَ بقولِهِ: (وهي التي بمعنى اعْلَمْ) عن التي فِي نحوِ قَوْلِكَ: تَعَلَّمِ النحوَ، والفرقُ بينَهما من ثلاثةِ أَوْجُهٍ: =

قولُه(١):

١٢٠ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ(٢)

هذه(٣) مُثُلُ(٤) الأفعالِ الدالَّةِ على اليَقينِ.

ومثالُ الدَّالَّةِ على الرُّجْحَانِ: قولُكَ: (خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ)، وقد تُسْتَعْمَلُ (خالَ) لليقينِ؛ كقولِهِ(٥):

= أحَدُها: أنَّ قَوْلَكَ: (تَعَلَّم النَّحْوَ) أمرٌ بتحصيلِ العلمِ فِي المستقبَلِ، وَذَلِكَ بتحصيلِ أسبابِه، وأما قولُكَ: (تَعَلَّمْ أنك ناجحٌ) فإنَّه أمرٌ بتحصيلِ العلمِ بما يُذْكَرُ مَعَ الفِعْلِ مِن المُتَعَلِّقَاتِ فِي الحالِ.

وثانيها: أنَّ التي مِن أَخَوَاتِ ظَنَّ تَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ، والأخرى تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ واحدٍ.

وثالثُها: أنَّ التي من أَخَوَاتِ **(ظَنَّ)** جَامِدَةٌ غيرُ متصرِّفةٍ، وتلك متصرِّفةٌ، تامَّةُ التصرُّفِ، تقولُ: تَعَلَّمَ الحِسَابَ يَتَعَلَّمُه وتَعَلَّمْهُ أنتَ (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٥): «قائله: هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر، وكان زياد هذا قد خرج هو والنابغة يريدان الغزو فرأى زياد جرادة، فقال: حرب ذات ألوان، فرجع ومضى النابغة».

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(تَعَلَّمْ شِفَاءَ النفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا)**؛ حَيْثُ وَرَدَ فيه **(تَعَلَّمْ)** بمعنى اعْلَمْ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الإعرابِ. ثم اعْلَمْ أنَّ هذه الكَلِمَةَ أكثرُ مَا تَتَعَدَّى إِلَى (أنَّ) المؤكِّدَةِ ومعمولَيْها، كَمَا فِي قولِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

تَعَلَّمْ أنَّهُ لا طَيْرَ إلَّا   عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهوَ الثُّبُورُ

وقال الحارثُ بنُ ظَالِمٍ المُرِّيُّ:

تَعَلَّمْ ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ـ أَنِّي فَاتِكٌ   مِنَ اليَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وكذلك قولُ الحارثِ بنِ عَمْرٍو، ويُنْسَبُ لعمرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِبَ.

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا   قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الكُلَابِ

ويَنْدُرُ أنْ تَنْصِبَ مفعولَيْنِ، كلٌّ مِنْهُمَا اسمٌ مفردٌ غيرُ جملةٍ، كَمَا فِي بيتِ الشاهِدِ (م).

(٣) في (م): «وهذه».

(٤) في (ك)، (ع): «أمثلة»، وفي (ص): «أمثال».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٤٩): «قائله: هو النمر بن تولب الصحابي، رضي الله تعالى عنه».

١٢١ ـ دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ[(١)]

(وظَنَنْتُ زيدًا صديقك[(٢)])، وقد تُسْتَعْمَلُ لليقينِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، و(حَسِبْتُ زيدًا صَاحِبَكَ[(٣)])، وقد تُسْتَعْمَلُ[(٤)] لليَقِينِ؛ كقولِهِ[(٥)]:

١٢٢ ـ حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا[(٦)]

ومثالُ (زَعَمَ): قولُه[(٧)]:

١٢٣ ـ فإنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلَ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ[(٨)]

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ)؛ فإنَّ (خالَ) فيه بمعنى فِعْلِ اليَقِينِ، وليسَ هو بمعنى فِعْلِ الظنِّ؛ لأنَّه لا يَظُنُّ أنَّ لنفسِه اسمًا؛ بل هو عَلَى يَقِينٍ من ذلك، وقد نَصَبَ بهذا الفِعْلِ مفعولَيْنِ:
أَوَّلُهما: ضميرُ المتكلِّم، وَهوَ الياءُ. وثانيهما: جملةُ (ليَ اسمٌ) من المُبْتَدَأ والخَبَرِ، عَلَى مَا بَيَّنَّاه فِي الإعرابِ (م).

(٢) في (ح)، (م): «صَاحِبَكَ». (٣) في (ص): «صديقك».

(٤) في (س): «يستعمل».

(٥) هو: لبيد بن ربيعة في «ديوانه» (ص٢٤٦).

(٦) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (حَسِبْتُ التُّقَى خَيْرَ تِجَارَةٍ...) إلخ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الشاعِرُ فيه (حَسِبْتُ) بمعنى عَلِمْتُ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَوَّلُهما: قَوْلُهُ: (التُّقَى).
وثانيهما: قَوْلُهُ: (خَيْرَ تِجَارَةٍ) عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الإعرابِ (م).

(٧) هو: أبو ذؤيب الهذلي، كما في «ديوان الهذليين» (ص٣٤).

(٨) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلَ)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ المضارِعَ من (زَعَمَ) بمعنى فِعْلِ الرُّجْحَانِ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: ياءُ المتكلِّم.
والثاني: جملةُ (كانَ) ومعمولَيْها، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي إعرابِ البيتِ.
[استعمال (زعم)] واعْلَمْ أنَّ الأكثرَ فِي (زَعَمَ) أنْ تَتَعَدَّى إِلَى مَعْمُولَيْهَا بواسطةِ (أَنَّ) المؤكِّدَةِ، سواءٌ أَكَانَتْ مُخَفَّفَةً مِن الثقيلةِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]، وقولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]، أم كانَتْ مُشَدَّدَةً، كَمَا فِي قولِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ:
=

ومثالُ (عَدَّ): قولُه[١]:

١٢٤ ـ فلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى ولَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ[٢]

ومثالُ (حَجَا): قولُه[٣]:

= فَذُقْ هَجْرَهَا قد كُنتَ تزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ أَلَا يَا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكما فِي قَوْلِ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

وقد زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ومَن ذا الَّذِي يَا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ

وهذا الاستعمالُ ـ معَ كثرتِه ـ ليسَ لازمًا؛ بل قد تَتَعَدَّى (زَعَمَ) إِلَى المفعوليْنِ بغيرِ توسُّطِ (أَنَّ) بينَهما، فمِن ذلك بيتُ الشاهدِ الَّذِي نحن بِصَدَدِهِ، ومنه قولُ أبي أُمَيَّةَ الحَنَفِيِّ، واسمُه أَوْسٌ:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بِشَيْخٍ إنما الشيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبًا

[زعم تتعدى إلى مفعولين بغير توسط (إن) بينهما]

وزَعَمَ الأَزْهَرِيُّ أَنَّ (زَعَمَ) لا تَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْها بغيرِ توسُّطِ (أَنَّ)، وعندَه: أَنَّ مَا وَرَدَ مِمَّا يُخَالِفُ ذلك ضرورةٌ من ضَرُورَاتِ الشعرِ، لا يُقاسُ عليها.

وَهوَ محجوجٌ بما رَوَيْنَا مِن الشواهدِ، وبأَنَّ القولَ بالضرورةِ خلافُ الأصلِ (م).

(١) هو: النُّعْمَان بنُ بَشِيرِ الأنصاريُّ في «ديوانه» (ص١٦٩).

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ المضارِعَ من (عَدَّ) بمعنى تَظُنُّ، ونَصَبَ بِهِ مفعوليْنِ: [استعمال (عدَّ)]

أحدُهما: قَوْلُهُ: (المَوْلَى). والثاني: قَوْلُهُ: (شَرِيكَ) عَلَى مَا سَبَقَ بيانُه فِي الإعرابِ.

ومثلُ بيتِ الشاهدِ فِي ذَلِكَ: قولُ أبي دُوادٍ جَارِيَةُ بنِ الحَجَّاجِ:

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا ولَكِنْ فَقْدُ مَن قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقولُه: (أَعُدُّ) بمعنى أَظُنُّ، والإقتارُ: مصدرُ أَقْتَرَ الرَّجُلُ إذا افْتَقَرَ، وهو مَفْعُولُه الأَوَّلُ، وعُدْمًا: مَفْعُولُه الثاني، ومثلُه أَيْضًا قولُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

فتَعُدُّونَ بمعنى: تَظُنُّونَ، وعَقْرَ النِّيبِ: مَفْعُولُه الأَوَّلُ، وأفضلَ مَجْدِكُم: مَفْعُولُه الثاني (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٨٢٨): «قائله: هو تميم بن أبي بن مقبل؛ كذا قاله ابن هشام [«تخليص الشواهد» (ص٤٤٠)]، ونسبه في «المحكم»: لأبي شبل الأعرابي».

١٢٥ ـ (قَدْ كُنْتُ)[١] أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ[٢]

ومثالُ (جَعَلَ): قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

[جعل التي بمعنى صير من أفعال التحويل]

[وقَيَّدَ المُصَنِّفُ (جعلَ)][٣] بكونِها بمعنى اعْتَقَدَ؛ [احْتِرَازًا مِن (جَعَلَ) التي[٤] بمعنى (صَيَّرَ)؛ فإنَّها من أفعالِ التحويلِ، لا من أفعالِ القلوبِ][٥].

ومثالُ (هَبْ): قولُه[٦]:

---

(١) في (ص): «وكنت».

(٢) الشاهدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: (أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا) حَيْثُ اسْتَعْمَلَ المضارعَ من (حَجَا) بمعنى ظَنَّ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: (أبا عَمْرٍو).

والثاني: (أَخَا ثِقَةٍ).

هذا، واعْلَمْ أنَّ العَيْنِيَّ صَرَّحَ بأنه لم يَنْقُلْ أَحَدٌ مِن النُّحَاةِ أَنَّ (حَجَا يَحْجُو) يَنْصِبُ مفعولَيْنِ غيرَ ابنِ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ.

[معاني (حجا)]

واعْلَمْ أَيْضًا أنَّ (حَجَا) تأتي بمعنى غَلَبَ فِي المُحَاجَاةِ، وهي: أَنْ تُلْقِيَ عَلَى مُخَاطِبِكَ كَلِمَةً يُخَالِفُ لفظُها معناها، وتُسَمَّى الكَلِمَةُ أُحْجِيَّةً وأُدْعِيَّةً، وتأتي حَجَا أَيْضًا بمعنى قَصَدَ، ومنه قولُ الأَخْطَلِ:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وقبلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(عَصَّ مُلْكُهُم؛ أي: صَلُبَ واشْتَدَّ). وتأتي أَيْضًا بمعنى أقامَ، ومنه قولُ عِمَارَةَ بنِ أَيْمَنَ:

حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالفَالِقِ

وقولُ العَجَّاجِ:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الفَنْزَجَا

والتي بمعنى غَلَبَ فِي المُحَاجَاةِ، أو قَصَدَ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ واحدٍ، والتي بمعنى أقامَ فِي المكانِ لا تَتَعَدَّى بِنَفْسِها، وإنما تَتَعَدَّى بالباءِ، كَمَا رَأَيْتَ فِي الشواهدِ (م).

(٣) في (ص): «وإنما قيدها». (٤) في (ك): «الذي».

(٥) العبارة في (ص)، (ح): «لأنها إذا لم تكن كذلك لا تكون من أفعال القلوب، كما إذا كانت بمعنى (صير)، وسنذكرها في أفعال التحويل».

(٦) هو: عبد الله بن همام السلوليّ ـ كما في «تخليص الشواهد» (ص٤٤٢).

١٢٦ ـ فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا مَالِكٍ(١) وإِلَّا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا(٢)

ونَبَّهَ المصنِّفُ بقولِهِ: (أَعْنِي رَأَى) ـ على أنَّ أفعالَ القلوبِ منها ما يَنْصِبُ مفعوليْنِ، وهو (رأى) وما بعدَه [مِمَّا ذَكَرَه المصنِّفُ](٣) في هذا البابِ. ومنها: ما ليسَ كذلك، وهو قِسمانِ: لازمٌ، نحوُ: (جَبُنَ زَيْدٌ)، ومُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، نحوُ: (كَرِهْتُ زَيْدًا).

هذا ما يَتعَلَّقُ بالقِسْمِ الأوَّلِ مِن أفعالِ [هذا البابِ، وهو أفعالُ](٤) القلوبِ. وأمَّا أفعالُ التحويلِ، وهي المرادةُ بقولِهِ: (وَالَّتِي كَصَيَّرَا...) إلى آخرِهِ، فتَتَعَدَّى(٥) أيضًا إلى مفعوليْنِ؛ أَصْلُهُما المبتدأُ والخبرُ، وعَدَّهَا بعضُهم سبعةً: (صَيَّرَ)، نحوُ: (صَيَّرْتُ الطينَ خَزَفًا). [أفعال التحويل]

و(جَعَلَ) نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ

---

(١) في (ع): «خالد»، وذكر في حاشية (ك): أنها كذلك في نسخة.

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَهَبْنِي امْرًا)؛ فإنَّ (هَبْ) فيه بمعنى فِعْلِ الظنِّ، وقد نَصَبَ مفعوليْنِ:

أَحَدُهما: ياءُ المتكلِّمِ.

وثانيهما: قَوْلُهُ: (امْرًا) عَلَى مَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الإعرابِ.

واعْلَمْ أنَّ (هَبْ) ـ بهذا المعنى ـ فعلٌ جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ، فلا يَجِيءُ مِنه مَاضٍ ولا مُضَارِعٌ؛ بل هو ملازمٌ لصيغةِ الأمرِ، فَإِنْ كَانَ مِن الهِبَةِ ـ وَهِيَ التفضُّلُ بما يَنْفَعُ الموهوبَ له ـ كَانَ مُتَصَرِّفًا تامَّ التصرُّفِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنبياء: ٧٢]، وقالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ [الشورى: ٤٩]، وقالَ: ﴿هَبْ لِى حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣].

واعْلَمْ أَيْضًا أنَّ الغالِبَ عَلَى (هَبْ) أنْ يَتَعَدَّى إِلَى مفعوليْنِ صريحيْنِ كَمَا فِي البيتِ الشاهِدِ، وقد يَدْخُلُ عَلَى (أَنَّ) المُؤَكِّدَةِ ومَعْمُولَيْها، فزَعَمَ ابنُ سِيدَهْ والجَرْمِيُّ: أَنَّهُ لَحْنٌ، وقالَ الأَثْبَاتُ من العلماءِ المُحَقِّقِينَ: ليسَ لَحْنًا؛ لأنَّه واقعٌ فِي فَصِيحِ العربيَّةِ. وقد رُوِيَ من حديثِ عمرَ: (هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا) [البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٤١٨)]، وَهوَ ـ معَ فصاحتِه ـ قليلٌ (م). [الغالب في استعمال (هب)]

(٣) ليس في (ك).

(٤) ساقط في (ح)، انتقال نظر.

(٥) في (س): «فمتعد»، وفي (ع): «تتعدى».

﴿هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣]، ووَهَبَ[(١)]؛ كقولِهم: (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ)؛ أي: صَيَّرَنِي، وتَخِذَ[(٢)]؛ كقولِهِ تعالى[(٣)]: ﴿لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾ [الكهف: ٧٧]، و(اتَّخذَ)؛ كقولِه تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء: ١٢٥]، و(تَرَكَ)؛ كقولِهِ [تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، وقولِ الشاعِرِ[(٤)]][(٥)]:

١٢٧ ـ وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ[(٦)]

و(رَدَّ) كقولِه[(٧)]:

١٢٨ ـ [رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا][(٨)]

---

(١) في (س): «وهب».

(٢) في (س): «وتخذت». وفي (ح): «واتخذ».

(٣) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ـ كما في «السبعة» (٣٩٦).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٥٢): «قائله: هو فرعان بن الأعرف، ويقال: ابن الأصبح بن الأعرف؛ أحد بني مرة».

(٥) ما بين المعكوفين من (م).

[علة نصب (ترك) مفعولين]

(٦) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ)** حَيْثُ نَصَبَ فيه بـ**(تَرَكَ)** مفعولَيْنِ؛ لأنَّه فِي معنى فعلِ التصييرِ:
أَحَدُهما: الهاءُ التي هِيَ ضميرُ الغائبِ.
وثانيهما: قَوْلُهُ: **(أَخَا القوم)**. وقد أَوْضَحْنَاهُما فِي الإعرابِ.
هذا، وقد قالَ الخَطِيبُ التِّبْرِيزِيُّ فِي «شرحِ الحماسةِ» (٢/ ١٨٤): «إنَّ **(أَخَا القَوْمِ)** حالٌ مِن الهاءِ فِي **(تَرَكْتُهُ)**، وساغَ وُقُوعُه حالًا، معَ كونِه مَعْرِفَةً؛ لأنَّه مُضافٌ إِلَى المُحَلَّى بألْ، والحالُ لا يَكُونُ إلا نكرةً؛ لأنَّه لا يَعْنِي قومًا بأَعْيَانِهِم، ولا يَخُصُّ قومًا دُونَ قَوْمٍ، وإنما عَنَى أَنَّهُ تَرَكَه قَوِيًّا مُسْتَغْنِيًا لاحقًا بالرجالِ». اهـ بإيضاحٍ.
وعليه لا استشهادَ فِي البيتِ، ولكنَّ الَّذِي عليه الجماعةُ أَوْلَى بالنظرِ والاعتبارِ؛ لأنَّ **(أخا القوم)** مَعْرِفَةٌ، والمعرفةُ لا تَقَعُ حالًا إلا بتأويلٍ، وَمَا لا يُحْوِجُ إِلَى تأويلٍ أَوْلَى مِمَّا يُحْوِجُ إليه (م).

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٧٤): «قائله: هو عبد الله بن الزَّبير ـ بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة الأسدي».

(٨) البيت ليس في: (ك)، (ص)، (ح).

فَـرَدَّ شُعُـورَهُـنَّ الـسُّـودَ بِـيضًـا ... وَرَدَّ وُجُـوهَـهُـنَّ الْـبِـيضَ سُـودَا(١)

[أحكام أخوات ظن]

[ص][٢٠٩] وخُـصَّ بِـالـتَّـعْـلِـيـقِ والإلـغـاءِ مَـا ... مِنْ قَبْلِ (هَبْ) والأمرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا ـ

[٢١٠] كذا (تَعَلَّمْ) ولِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ [كُلَّ مَا](٢) لَهُ زُكِنْ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ هذه الأفعالَ قِسمانِ:

أَحَدُهما(٣): أفعالُ القلوبِ. **والثاني**: أفعالُ التحويلِ.

فأمَّا أفعالُ القلوبِ: فتَنْقَسِمُ إلى مُتَصَرِّفَةٍ، وغَيْرِ(٤) مُتَصَرِّفَةٍ.

[ما تصرف من أفعال القلوب]

فالمُتَصَرِّفَةُ(٥): ما عدا (**هَبْ وتَعلَّمْ**)، فيُسْتَعْمَلُ منها الماضِي، نحوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، وغيرُ الماضِي، وهو المضارِعُ، نحوُ: (أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا)، والأمرُ، نحوُ: (ظُنَّ زَيْدًا قائِمًا)، واسمُ الفاعِلِ، نحوُ: (أنا ظانٌّ زيدًا قَائِمًا)، واسمُ المفعولِ، نحوُ: (زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبوه قَائِمًا)، فأبوه هو المفعولُ الأوَّلُ، وارْتَفَعَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الفاعِلِ، و(قائمًا) المفعولُ الثاني، والمصدرُ نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ظَنِّكَ زيدًا قائمًا)، ويَثْبُتُ(٦) لها كلِّها(٧) مِن العملِ وغيرِه ما يَثْبَتَ(٨) للماضِي.

[غير المتصرف من أفعال القلوب]

وغيرُ المتصرِّفِ اثنانِ، وهما: (**هَبْ وتَعَلَّمْ**) بمعنى اعْلَمْ، ولا(٩) يُسْتَعْمَلُ منهما إلا صيغةُ الأمرِ؛ [كقولِه:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ(١٠)

وقولِه الآخرِ(١١):

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ**...) إلخ، وقولُه: (**ورَدَّ وُجُوهَهُنَّ**...) إلخ؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (**رَدَّ**) فِي معنى التَّصْيِيرِ والتحويلِ، ونَصَبَ بِهِ ـ فِي كلٍّ واحدٍ مِن الموضعَيْنِ ـ مفعولَيْنِ (م).

(٢) رسمت في (ص)، (ح): «كلما».

(٣) ليس في (ك).

(٤) في (س)، (ك)، (ع): «وإلى الغير».

(٥) في (ص): «فأما المتصرفة فهي».

(٦) في (ص): «وثبت».

(٧) ليس في (ك).

(٨) في (س)، (م): «ثبت».

(٩) في (م): «فلا».

(١٠) تقدم.

(١١) من (س).

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ[١] وإلا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا[٢]][٣]

[ما اختصت به القلبية المتصرفة]

واخْتُصَّتِ القَلبيَّةُ المتصرِّفَةُ بالتعليقِ والإلغاءِ[٤]؛ فالتعليقُ: هو[٥] تَرْكُ العملِ لفظًا دونَ معنًى لِمَانِعٍ، نحوُ: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ)، فقَوْلُكَ: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ) لم تَعْمَلْ فيه (ظَنَنْتُ) لفظًا؛ لأجلِ المانِعِ لها[٦] مِن ذلكَ، وهو اللامُ، لكِنَّه[٧] في مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ بدليلِ أنك لو عَطَفْتَ عليه لَنَصَبْتَ، نحوُ: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ وعَمْرًا مُنْطَلِقًا)، فهي عاملَةٌ في (لَزَيْدٌ قائمٌ[٨]) في المعنى دونَ اللفظِ[٩].

---

(١) في (ع): «خالد». (٢) تقدم.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).

(٤) (م) هذه العبارةُ مُوهِمَةٌ أنَّ التعليقَ والإلغاءَ، لا يَجْرِي واحدٌ منهما فِي غيرِ أفعالِ القلوبِ إلا مَا اسْتَثْنَاهُ! وليسَ كذلكَ؛ بل يَجْرِي التعليقُ فِي أنواعٍ مِن الأفعالِ، **وَعَلَى هَذَا**: يَكُونُ معنى كلامِ الناظِمِ والشارِحِ: أنَّ الإلغاءَ والتعليقَ مَعًا مِمَّا يَخْتَصُّ بأفعالِ القلوبِ دونَ جَمِيعِ مَا عَدَاهَا من الأفعالِ، وهذا لا يُنَافِي أنَّ وَاحِدًا منهما بمفردِه قد يَجْرِي فِي غيرِ أفعالِ هَذَا البابِ، وَهوَ التعليقُ.

ثم إنَّ **التعليقَ يَجْرِي فِي أربعةِ أنواعٍ** مِن الفعلِ:

[الأنواع التي يجري فيها التعليق]

الأَوَّلُ: كلُّ فعلٍ شَكٍّ لا تَرْجِيحَ فيه لأحدِ الجانبيْنِ عَلَى الآخَرِ، نحوُ: شَكَكْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، ونَسِيتُ أَإبراهيمُ مسافِرٌ أم خالِدٌ، وتَرَدَّدْتُ أكانَ معي خالدٌ أمسِ أم لم يَكُنْ.

والثاني: كلُّ فعلٍ يَدُلُّ عَلَى العِلْمِ، نحوُ: تَبَيَّنْتُ أصادِقٌ أنتَ أم كاذِبٌ، واتَّضَحَ لي أَمُجْتَهِدٌ أنتَ أَم مُقَصِّرٌ.

النوعُ الثالِثُ: كلُّ فعلٍ يُطْلَبُ بِهِ العِلْمُ، نحوُ: فَكَّرْتَ أَتُقِيمُ أم تُسَافِرُ؟ وامْتَحَنْتُ عَلِيًّا أَيَصْبِرُ أم يَجْزَعُ؟ وبَلَوْتُ إبراهيمَ أَيَشْكُرُ الصَّنِيعَةَ أم يَكْفُرُها؟ وسَأَلْتُ أَتَزُورُنَا غَدًا أم لا؟ واسْتَفْهَمْتُ أَمُقِيمٌ أنتَ أم رَاحِلٌ؟

الرابِعُ: كلُّ فِعْلٍ من أفعالِ الحواسِّ الخَمْسِ، نحوُ: لَمَسْتُ، وأَبْصَرْتُ، واسْتَمَعْتُ، وشَمَمْتُ، وذُقْتُ (م).

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (ك): «له».

(٧) في (م): «ولكنه». (٨) في (ك)، (ص)، (ح): «منطلق».

(٩) مِثْلُ ذلك: قولُ كُثَيِّرِ بنِ عبد الرحمٰنِ، صَاحِبِ عَزَّةَ:

=

[معنى الإلغاء] والإلغاءُ هو: تَرْكُ العملِ لفظًا ومعنًى، لا لِمَانِعٍ، نحوُ: (زَيْدٌ[١] ظَنَنْتُ قائِمٌ)، فليسَ لـ(ظَنَنْتُ) عَمَلٌ في (زَيْدٌ قائمٌ)، لا في المعنى ولا في اللفظِ.

[ويَثْبُتُ للمضارعِ وما بعدَه مِن التعليقِ والإلغاء[٢] ما ثَبَتَ[٣] للماضي، نحوُ: (أَظُنُّ لزيدٌ قائمٌ)، و(زيدٌ أَظُنُّ قائمٌ) وأَخَوَاتِها][٤].

[التعلق والإلغاء لا يوجد في الأفعال غير المتصرفة] وغيرُ المُتَصَرِّفَةِ[٥]: لا يكونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ، وكذلك أفعالُ التحويلِ، نحوُ: (صَيَّرَ) وأخواتِها[٦].

[ص] [٢١١] وجَوِّزِ الإلغاءَ لا في الابْتِدَا ـ وانْوِ ضَمِيرَ الشأنِ أو لامَ ابْتِدَا

[الإلغاء والتعليق] [٢١٢] في مُوهِمٍ إلْغَاءَ ما تَقَدَّمَا ـ والْتُزِمَ التعليقُ قبلَ نَفْيِ (ما)

[٢١٣] و(إنْ)، و(لا)، لامُ ابتداءٍ أَوْ قَسَمْ ـ كَذَا والاستفهامُ ذا لهُ انْحَتَمْ

[ش] يَجُوزُ إلغاءُ هذه الأفعالِ المتصرِّفَةِ إذا [وَقَعَتْ في غيرِ الابتداءِ؛ كما إذا][٧] وَقَعَتْ وَسَطًا، نحوُ: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ)، أو آخِرًا، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ)[٨]، ....

= وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ـ ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فأنتَ تَرَى أَنَّهُ عَطَفَ (**مُوجِعَاتِ القلبِ**) بالواوِ عَلَى جملةِ (**ما البُكَى**) التي عَلَّقَ عنها (**أَدْرِي**) بسببِ (**ما**) الاستفهاميَّةِ، وقد أَتَى بالمعطوفِ منصوبًا بالكسرةِ؛ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سالِمٌ (م).

(١) ليس في (ك). (٢) في (م): «وغيره».

(٣) في (س)، (ح): «يثبت».

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك). وهي ثابتة في (س)؛ لكن أخّر موضعها عن الجملة بعدها، فتأمل.

(٥) في (ص): «المتصرف». (٦) ليس في (ص).

(٧) ليس في (ك)، (ص).

(٨) (م) ظاهِرُ هذه العبارةِ: أنَّ الإلغاءَ جائزٌ فِي كلِّ حالٍ، مَا دامَ مُتَوَسِّطًا أو مُتَأَخِّرًا. وليسَ كذلكَ؛ بل للإلغاءِ معَ ذلك ثلاثةُ أحوالٍ: حالٌ يَجِبُ فيه، وحالٌ يَمْتَنِعُ فيه، وحالٌ يَجُوزُ فيه: =

[متى يجوز الإعمال والإلغاء؟]

وإذا[١] تَوَسَّطَتْ فقيلَ: [الإعمالُ والإلغاءُ][٢] سِيَّانِ، وقيلَ: الإعمالُ أَحْسَنُ مِن الإلغاءِ، وإنْ تَأَخَّرَتْ فالإلغاءُ أَحْسَنُ، وإنْ تَقَدَّمَتِ امْتَنَعَ الإلغاءُ عندَ البَصْرِيِّينَ، فلا تقولُ: (ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ)؛ بل يَجِبُ الإعمالُ، فتقولُ: (ظَنَنْتُ زَيدًا قَائِمًا)، فإنْ جاءَ مِن لِسانِ العربِ ما يُوهِمُ إلغاءَهَا مُتَقَدِّمَةً[٣]: أُوِّلَ على إضمارِ ضميرِ الشأنِ؛ كقولِهِ[٤]:

١٢٩ ـ أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وما إخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[٥]

فالتقديرُ: **(وما[٦] إخالُه لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلٌ)**، فـ(الهاءُ): ضميرُ

= فأمَّا الحالُ الَّذِي يَجِبُ فيه الإلغاءُ: فله موضعانِ:

أَحَدُهما: أنْ يَكُونَ العامِلُ مَصْدرًا متأخِّرًا، نحوُ قولِكَ: (عمرٌو مسافِرٌ ظَنِّي) فلا يجوزُ الإعمالُ هنا؛ لأنَّ المصدرَ لا يَعْمَلُ متأخِّرًا.

وثانيهما: أنْ يَتَقَدَّمَ المعمولُ وتَقْتَرِنَ بِهِ أداةٌ تَسْتَوْجِبُ التصديرَ، نحوُ قولِكَ: لَزَيْدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ.

وأمَّا الحالُ الَّذِي يَمْتَنِعُ فيه الإلغاءُ: فله موضِعٌ وَاحِدٌ، وهو: أنْ يَكُونَ العامِلُ مَنْفِيًّا، نحوُ قَوْلِكَ: زيدًا قائِمًا لم أَظُنَّ، فلا يجوزُ هنا أنْ تقولَ: زيدٌ قائمٌ لم أَظُنَّ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّ صَدْرَ الكلامِ مُثْبَتٌ، ويَجُوزُ الإلغاءُ والإعمالُ فيما عدا ذلك (م).

(١) في (ص): «فإذا».

(٢) في (ص)، (ح): «الإلغاء والإعمال».

(٣) في (ك): «مقدمة».

(٤) هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى، في «ديوانه» (ص٦٠).

(٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وما إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ)**؛ فإنَّ ظاهرَه: أَنَّهُ أَلْغَى **(إِخَالُ)** مع كَوْنِهَا مُتَقَدِّمَةً. وليسَ هَذَا الظاهِرُ مُسَلَّمًا؛ فإنَّ مَفْعُولَهَا الأوَّلَ مفردٌ محذوفٌ؛ هو ضميرُ الشأنِ، ومَفْعُولَهَا الثانِيَ جملةُ **(لَدَيْنَا تَنْوِيلٌ مِنكِ)**.

هذا أحدُ توجيهاتٍ فِي البيتِ، وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ، وفيه توجيهٌ ثانٍ، **وحاصلُه**: أن (ما) موصولةٌ مُبْتَدَأٌ، وقولَه: **(تَنْوِيلُ)** خَبَرُها، و(إخالُ) عاملةٌ فِي مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: ضميرُ غَيْبَةٍ محذوفٌ، وَهوَ العائدُ عَلَى (ما).

وثانيهما: مُتَعَلِّقُ قولِه: **(لَدَيْنَا)**، والتقديرُ: والذي إِخَالُه كائنًا لَدَيْنَا مِنْكِ هو تَنْوِيلٌ.

وفيه: توجيهاتٌ أُخْرَى، لا تَتَّسِعُ لها هذه العُجَالَةُ (م).

(٦) في (ص): «ما».

الشأنِ، وهي[١] المفعولُ الأوَّلُ، و(لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ): جملةٌ في موضعِ المفعولِ الثاني، وحينَئذٍ: فلا إلغاءَ، أو: على تقديرِ لامِ الابتداءِ[٢]؛ كقولِهِ[٣]:

١٣٠ ـ كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ[٤] مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[٥]

التقديرُ: **(أني وَجَدْتُ لَمِلاكُ الشِّيمَةِ الأدبُ)**، فهو[٦] مِن بابِ التعليقِ، وليسَ مِن بابِ الإلغاءِ في شيءٍ.

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ، وتَبِعَهُم أبو بَكْرٍ الزَّبِيدِيُّ وغيرُه، إلى جَوَازِ إلغاءِ[٧] المتقدِّمِ، فلا يَحْتَاجُونَ إلى تأويلِ البيتيْنِ.

[الإلغاء ليس بلازم]

وإنما قالَ المصنِّفُ: **(وجَوِّزِ الإلغاءَ)**؛ لِيُنَبِّهَ على أنَّ الإلغاءَ ليسَ بلازمٍ؛ بل هو جائزٌ، فحَيْثُ جازَ الإلغاءُ جازَ الإعمالُ؛ كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلافِ التعليقِ؛ فإنَّه لازمٌ، ولهذا قالَ: **(والْتُزِمَ التعليقُ)**.

[مواضع وجوب التعليق]

فيَجِبُ التعليقُ إذَا وَقَعَ بعدَ الفعلِ (ما) النافيةُ، نحوُ: (ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ)، أو[٨]: (إنِ) النافيةُ، نحوُ: (عَلِمْتُ إنْ زَيْدٌ قائمٌ)، ومَثَّلُوا له

---

(١) في (س): «وهو».
(٢) في (س)، (ع): «ابتداء».
(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٦٦): «قائله: هو بعض الفزاريين».
(٤) في (س): «رأيت». ثم ضرب عليها، وكتبها في الحاشية كالمثبت.
(٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ)**؛ فإنَّ ظاهرَه: أَنَّهُ أَلْغَى **(وجَدْتُ)** معَ تَقَدُّمِه؛ لأنَّه لو أَعْمَلَه لقالَ: **(وَجَدْتُ مِلاكَ الشِّيمَةِ الأَدَبَا)** بنصبِ **(ملاكَ)** و**(الأدبَ)** عَلَى أنهما مفعولانِ، ولكنَّه رَفَعَهما، فقالَ الكُوفِيُّون: هو من بابِ الإلغاءِ، والإلغاءُ جائزٌ معَ التقدُّمِ مثلُ جَوازِه معَ التوسُّطِ والتأخُّرِ. وقالَ البَصْرِيُّونَ: ليسَ كذلك؛ بل هو إما من بابِ التعليقِ، ولامُ الابتداءِ مُقَدَّرَةُ الدخولِ عَلَى **(مِلاكُ)**، وإما من بابِ الإعمالِ، والمَفْعُولُ الأوَّلُ ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه فِي مَحلِّ نصبِ مَفْعُولٌ ثانٍ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي إعرابِ البيتِ، والمُنْصِفُ الَّذِي يَعْرِفُ مَوَاطِنَ الحقِّ يُدْرِكُ مَا فِي هذين التأويليْنِ مِن التكلُّفِ (م).
(٦) في (س): «وهو».
(٧) في (س)، (ك)، (ص): «الإلغاء».
(٨) في (ك)، (ص)، (ح): «و».

بقولِه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٥٢].

[ماذا يحدث إذا حذف المعلَّق؟]

وقالَ بعضُهم: ليسَ هذا مِن بابِ[1] التعليقِ في شيءٍ؛ قال[2]: لأنَّ من[3] شَرْطَ التعليقِ[4] أنه[5] إذَا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّطَ العامِلُ على ما بعدَه؛ فيَنْصِبُ[6] مفعولَيْنِ، نحوُ: (ظَنَنْتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ)، فلو حُذِفَتْ[7] (ما) لَقُلْتَ: (ظَنَنْتُ[8] زَيدًا قائِمًا)، والآيةُ الكريمةُ: لا يَتَأَتَّى فيها ذلك؛ لأنك لو حَذَفْتَ المعلِّقَ، وهو (إنْ) لم يَتَسَلَّطْ ﴿وَتَظُنُّونَ﴾ على ﴿لَّبِثْتُمْ﴾؛ إذ لا يُقالُ: و[9]تَظُنُّونَ لَبِثْتُمْ.

هكذا زَعَمَ هذا القائِلُ، ولَعَلَّه مُخَالِفٌ لِمَا هو كالمُجْمَعِ عليه مِن أنه لا يُشْتَرَطُ في التعليقِ هذا الشرطُ الذي ذَكَرَه، وتَمْثِيلُ النَّحْوِيِّينَ للتعلِيقِ بالآيةِ الكريمةِ وشِبْهِها يَشْهَدُ لذلكَ، وكذلك يُعَلَّقُ[10] الفعلُ[11] إذا وَقَعَ[12] بعدَه (لا) النافيةُ، نحوُ: (ظَنَنْتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عَمْرٌو)، أو[13]: لامُ الابتداءِ[14]، نحوُ: (ظَنَنْتُ لزيدٌ قَائِمٌ)، أو[15]: لامُ القَسَمِ، نحوُ: (عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زيدٌ)، ولم يَعُدَّها أحدٌ[16] مِن النحْوِيِّينَ مِن المُعَلِّقَاتِ[17]،

---

(١) من (م).
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) من (ص).
(٤) ليس في (ك).
(٥) ليس في (ح).
(٦) في (س)، (ك): «فنصبه».
(٧) في (س)، (ك): «حذف».
(٨) ليس في (ك).
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (ص): «تعلق».
(١١) ليس في (ك).
(١٢) في (ص): «وقعت».
(١٣) في (س): «و».
(١٤) في (ك): «ابتداء».
(١٥) في (ص): «و».
(١٦) في (ص)، (ح): «جماعة».
(١٧) قد ذَهَبَ إِلَى أنَّ (لامَ القَسَم) مُعَلِّقَةٌ للفعلِ عن العملِ فِي لفظِ الجُمْلَةِ ـ معَ بقاءِ الفِعْلِ عَلَى معناه ـ قومٌ، منهم الأَعْلَمُ الشَّنْتَمرِيُّ، وتَبِعَه الناظِمُ، وابنُه، وابنُ هِشَام الأنصاريُّ فِي أَغْلَبِ كُتُبِهِ، ومَثَّلُوا لذلكَ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا =

أو[١]: الاستفهامُ وله[٢] [ثلاثُ صُوَرٌ][٣]:

الأولى[٤]: [أنْ يكونَ][٥] أحدُ المفعوليْنِ اسْمَ استفهامٍ، نحوُ: (عَلِمْتُ أَيُّهُم [٧٨/ و] أَبُوكَ).

الثانيةُ: أنْ يكونَ مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، نحوُ: (عَلِمْتُ غلامُ أَيِّهم أَبُوكَ).

الثالثةُ: أنْ تَدْخُلَ[٦] عليه أداةُ الاستفهامِ[٧]، نحوُ: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ[٨] عندَكَ أم عَمْرٌو)، و(عَلِمْتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو). [والله تعالى أعلم][٩].

[تعدية ظن وعلم لمفعول واحدٍ]

[ص] **[٢١٤] لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وظَنِّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ**

[ش] إذا كانَتْ (عَلِمَ) بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كقولِكَ:

= لَهُۥ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍۚ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وبقولِ الشاعِرِ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ ولا عَدَمْ

وبقولِ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ:

ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

[مذهب سيبويه في «علم»]

وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ، وتَبِعَه المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ، وجَمْهَرَةُ النُّحاةِ، إِلَى أَنَّ (عَلِمَ) فِي هذه الشواهِدِ كلِّها قد خَرَجَتْ عن معناها الأصليِّ، ونَزَلَتْ مَنْزِلَةَ القَسَمِ، وَمَا بعدَها جملةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ جوابُ القَسَمِ الَّذِي هو عَلِمْتُ، وحينَئِذٍ تَخْرُجُ عمَّا نحنُ بِصَدَدِهِ، فلا تَقْتَضِي معمولًا، ولا تَتَّصِفُ بإلغاءٍ ولا تعليقٍ ولا إعمالٍ، قالَ سِيبَوَيْهِ (ج١ ص٢٥٤ ـ ٢٥٦): «هذا بابُ الأفعالِ فِي القَسَمِ... وقالَ لَبِيدٌ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ

كأنه قالَ: واللهِ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي، كَمَا قالَ: لقد عَلِمْتُ لعبدُ اللهِ خَيْرٌ مِنْكَ». اهـ.

وقالَ المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ (٢/ ٢٦١): «وأَمَّا قَوْلُهُ:

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ ... فإنما أَجْرَى لقد عَلِمْتُ معنى التحقيقِ». اهـ (م).

(١) في (ك)، (ص): «و».
(٢) في (س)، (ص): «وهذا له».
(٣) في (ك)، (ص): «صور ثلاث».
(٤) ليس في (ع).
(٥) ليس في (ك).
(٦) في (ص)، (ح): «يدخل».
(٧) في (ك): «استفهام».
(٨) في (ص): «زيد».
(٩) من (ح).

(عَلِمْتُ زيدًا)؛ أي: عَرَفْتُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨].

[معنى ظن إذا تعدت لمفعول واحدٍ]

وكذلك إذا كَانَ[١] (ظَنَّ) بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ[٢] واحدٍ؛ كقولِكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا)؛ أي: اتَّهَمْتُه، ومنه قولُه تعالى[٣]: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾ [التكوير: ٢٤]؛ أي: بِمُتَّهَمٍ. [والله تعالى أعلم][٤].

[(رأى) الحُلمية]

[ص] [٢١٥] ولِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِمَا) ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

[ش] إذا كانَتْ (رَأَى)[٥] حُلْمِيَّةً[٦] ـ أي: للرُّؤْيَا (في المَنَامِ)[٧] ـ تَعَدَّتْ إلى مفعولَيْنِ[٨]؛ كما تَتَعَدَّى[٩] إليهما (عَلِمَ)[١٠] المذكورةُ مِن قبلُ. [وإلى هذا][١١] أشارَ المصنف[١٢] بقولِهِ: (وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ [ما لعلما])[١٣]؛ أي: انْسُبْ لِرَأَى التي مَصْدَرُها الرؤيا [ما نُسِبَ لَعَلِمَ المتعدِّيَةِ إلى اثنيْنِ، فعَبَّرَ عن الحُلْمِيَّةِ بما ذَكَرَ؛ لأنَّ][١٤] الرؤيا وإنْ كانَتْ تَقَعُ مصدرًا لِغَيْرِ (رَأَى) الحُلمِيَّةِ؛ فالمشهورُ[١٥] كونُها مصدرًا لها[١٦].

---

(١) في (م): «كانت».
(٢) ليس في (ح).
(٣) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ـ كما في «السبعة» (ص٦٧٣).
(٤) من (ع)، (ص)، (ح).
(٥) في (س): «الرؤيا».
(٦) (حُلْمِيَّةً): هو بضمِّ الحاءِ وسكونِ اللام أو ضَمِّها، نِسْبَةً إِلَى الحُلْم، بوزَانِ قُفْلٍ أو عُنُقٍ، وَهوَ مصدرُ حَلَمَ يَحْلُمُ، مثلُ قَتَلَ يَقْتُلُ: إذا رَأَى فِي مَنَامِهِ شَيئًا (م).
(٧) ليس في (ح).
(٨) في (م): «المفعولين».
(٩) في (ص)، (ح): «يتعدى».
(١٠) ليس في (ح).
(١١) في (س): «ولهذا».
(١٢) من (س).
(١٣) من (س).
(١٤) ساقط في (ك).
(١٥) في (ك): «والمشهور».
(١٦) المشهورُ عندَ عُلَمَاءِ اللغةِ: أَنَّكَ تقولُ: رأيتُ رُؤْيا صَالِحَةً، إذا كُنْتَ تُرِيدُ أَنَّكَ رَأَيْتَ فِي مَنَامِكَ، وتقولُ: (رَأَيْتُ رُؤْيَةً)؛ إذا كُنْتَ تُرِيدُ أَنَّكَ أَبْصَرْتَ بِعَيْنِكَ فِي حالِ يَقَظَتِكَ، وبعضُ أهلِ اللغةِ يُوجِبُونَ ذلك، ولا يُجِيزُونَ خِلافَه، وبعضُهم يُجِيزُ =

ومثالُ استعمالِ (رَأَى) الحُلْمِيَّةِ مُتَعَدِّيَةً إلى اثنيْنِ: قولُه تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، فـ(الياءُ): مفعولٌ أوَّلُ، و(أَعْصِرُ خَمْرًا): جملةٌ في مَوْضِعِ المفعولِ الثاني، وكذلك قولُه[١]:

١٣١ ـ أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وطَلْقٌ ... وعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالَا
أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا ... تَجَافَى الليلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالَا
إِذَا أَنَا كَالذي يَجْرِي لِوِرْدٍ ... إلى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا[٢]

فالهاءُ والميمُ في (أَرَاهُم) هو[٣] المفعولُ الأوَّلُ، و(رِفْقَتِي) هو المفعولُ الثاني. [والله تعالى أعلم][٤].

[حذف المعمول في هذا الباب]

[ص][٢١٦] ولا تُجِزْ هُنَا بِلا دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

[ش] لا يَجُوزُ في هذا البابِ سُقُوطُ المفعوليْنِ ولا سُقُوطُ أحدِهما، إلَّا إذا دَلَّ [دليلٌ[٥] على ذلك][٦].

= أنْ تقولَ: رأيتُ رُؤْيَا ـ بالألفِ ـ وأنتَ تُرِيدُ معنى أَبْصَرْتُ فِي حالِ اليَقَظَةِ، ويَسْتَشْهِدُونَ عَلَى صِحَّةِ ذلك بقولِ الراعِي يَصِفُ صَيَّادًا أَبْصَرَ الصَّيْدَ فَسَرَّهُ ذلكَ:

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وهَشَّ فُؤَادُهُ ... وبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بَلَابِلُهْ

ويُرْوَى:

وبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

ومعَ أنهم جَوَّزُوا ذلك، واستَدَلُّوا لصحَّتِه، ليسَ فِي مُكْنَتِهِم أنْ يَدَّعُوا كَثْرَتَه؛ بل الكثيرُ المشهورُ المتعارَفُ هو مَا ذَكَرْناه أوَّلًا؛ ولهذا كَانَ قولُ الناظِمِ: (وَلِرَأَى الرُّؤْيَا) إشارةً إِلَى رَأَى الحُلْمِيَّةِ (م).

(١) هو: عمرو بنِ أَحْمَر البَاهِلِيُّ، في «ديوانه» (ص١٢٩).

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَرَاهُمْ رُفْقَتِي)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (أَرَى) فِي مفعولَيْنِ:
أحدُهما: الضَّمِيرُ البارِزُ المتَّصِلُ به.
والثاني: قَوْلُهُ: (رُفْقَتِي)، ورَأَى بمعنى حَلَمَ؛ أي: رَأَى فِي منامِه، وقد أُجْرِيَتْ مُجْرَى (عَلِمَ). وإنما عَمِلَتْ مثلَ عَمَلِها؛ لأنَّ بينَهما تَشابُهًا؛ لأنَّ الرُّؤْيَا إدراكٌ بالحِسِّ الباطِنِ، فلهذا أُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ (م).

(٣) من (ص).

(٤) من (ح).

(٥) ليس في (ح).

(٦) في (ص): بالتقديم والتأخير.

[مثال لحذف المفعولين للدلالة]

فمِثالُ حذفِ المفعوليْنِ للدَّلالةِ: [أنْ يُقالَ(١): هل ظَنَنْتَ](٢) زيدًا قائِمًا؟ فتقولُ(٣): (ظَنَنْتُ)، التقديرُ: (ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا)، فحَذَفْتَ(٤) المفعوليْنِ لِدَلالةِ ما قَبْلَهُما(٥) عليهما، ومنه قولُه(٦):

١٣٢ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ(٧) وَتَحْسَبُ(٨)

أي: (وتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ(٩))، فحَذَفَ المفعوليْنِ للدلالة(١٠)، [وهما: **(حُبَّهُم)** و(١١)**(عارًا) عَلَيَّ**(١٢)؛ لِدَلالةِ ما قَبْلَهما(١٣) عليهما](١٤).

[مثال لحذف أحدهما للدلالة]

ومثالُ حَذْفِ أَحَدِهما للدَّلالةِ(١٥): أنْ يُقالَ: [هل ظَنَنْتَ أحدًا(١٦)](١٧) قائمًا؟)، فتقولَ: (ظَنَنْتُ زيدًا)؛ أي(١٨): ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا، [فتَحْذِفُ(١٩) الثانِيَ للدَّلالةِ عليه(٢٠)](٢١)، ومنه قولُه(٢٢):

---

(١) في (ص): «المتصرف».
(٢) العبارة في (ص): «أن يقال في جواب من يقول: أظننت».
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (ك)، (ع): «فحذف».
(٥) من (ع).
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٨٦٩): «قائله: هو الكميت بن زيد الأسدي».
(٧) في (س)، (ك): «عليك».
(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وتَحْسَبُ)**؛ حَيْثُ حَذَفَ المفعوليْنِ؛ لِدَلالةِ سابقِ الكلامِ عليهما، كَمَا بَيَّنَه الشارِحُ.
(٩) في (س)، (ك): «عليك».
(١٠) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(١١) ليس في (ك)، (ص).
(١٢) في (س)، (ح)، (ك): «عليك».
(١٣) في (ح): «قبلها».
(١٤) ليس في (ع).
(١٥) ليس في (ك).
(١٦) في (س)، (ك): «زيدًا».
(١٧) العبارة في (ص): «من ظننت».
(١٨) في (س)، (ص)، (ح): «التقدير».
(١٩) في (س)، (ك): «فحذف».
(٢٠) ليس في (ك)، (ع).
(٢١) ليس في (ص)، (ح).
(٢٢) هو: عَنْتَرَة بن شَدَّادٍ العَبْسِيّ في «ديوانه» (ص١١٦).

١٣٣ ـ ولَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[(١)]

أي: (فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ])[(٢)] وَاقِعًا، فـ(غَيْرَه) هو[(٣)] [المفعولُ الأَوَّلُ][(٤)]، و(واقِعًا) هو المفعولُ الثاني.

وهذا الذي ذَكَرَه المصنِّفُ: هو الصحيحُ مِن مَذَاهِبِ[(٥)] النَّحْوِيِّينَ.

فإنْ لم يَدُلَّ [دليلٌ على الحذفِ][(٦)]: لم يَجُزْ لا فيهما ولا في أحدِهما، فلا[(٧)] تقولُ: [ظَنَنْتُ، ولا][(٨)] (ظَنَنْتُ زيدًا)، ولا (ظَنَنْتُ قائمًا) ـ تُرِيدُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا). [والله تعالى أعلم][(٩)].

[استعمال القول بمعنى الظن]

[ص] [٢١٧] وَكَـ(تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إنْ وَلِي   مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ ـ

[٢١٨] بغيرِ ظَرْفٍ أو كَظَرْفٍ أو عَمَلْ   وإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

[ش] القولُ شَأْنُه إذا وَقَعَتْ بعدَه جملةٌ أنْ تُحْكَى، نحوُ: (قالَ زيدٌ: عمرٌو مُنْطَلِقٌ)، [وتقولُ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ][(١٠)]، لكِنَّ الجُمْلَةَ بعدَه في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المفعوليَّةِ.

ويَجُوزُ إجراؤُه مُجْرَى الظنِّ، فيَنْصِبُ[(١١)] المبتدأَ [٧٩/و]، والخبرَ مفعولَيْنِ، كما تَنْصِبُهُما[(١٢)] (ظَنَّ).

والمشهورُ: [أنَّ للعربِ في ذلك مَذْهَبَيْنِ][(١٣)]:

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فلا تَظُنِّي غَيْرَه)؛ حَيْثُ حَذَفَ المفعولَ الثانِيَ اخْتِصارًا، وَذَلِكَ جائزٌ عندَ جَمْهَرَةِ النُّحَاةِ، خِلافًا لابنِ ملكونَ.

(٢) ساقط في (ك).
(٣) من (س).
(٤) في (ك): «مفعول أول».
(٥) في (ك): «مذهب».
(٦) في (ص) بالتقديم والتأخير.
(٧) في (ك): «ولا».
(٨) ليس في (ك)، (ص)، (ح).
(٩) من (ح).
(١٠) في (ص): «ولا تقول: زيدًا منطلقًا».
(١١) في (س): «فتنصب»، وفي (ك): «فنصب».
(١٢) في (ك)، (ح): «نصبهما».
(١٣) العبارة في (ع): «للعرب في ذلك مذهبان».

[شروط إجراء القول مجرى الظن]

أَحَدُهما: وهو مَذْهَبُ عامَّةِ العربِ: أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إلا بِشُرُوطٍ، ذَكَرَها المصنِّفُ[(١)] أَرْبَعَةً، وهي التي [ذَكَرَها عامَّةُ النحْويِّينَ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ الفِعْلُ مُضارِعًا.

الثاني: أنْ يكونَ للمُخَاطَبِ، وإليهما][(٢)] أشارَ المصنف[(٣)] بقولِهِ: **(اجْعَلْ تَقُولُ)**؛ فإنَّ **(تقولُ)** مُضَارِعٌ، وهو للمخاطَبِ.

الشرطُ[(٤)] الثالِثُ: أنْ يكونَ مسبوقًا باستفهامٍ، وإليه أشارَ المصنف[(٥)] بقولِهِ: **(إنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا به)**.

الشرطُ[(٦)] الرابعُ: ألَّا يُفْصَلَ [بينَهما؛ أي][(٧)]: بينَ الاستفهامِ والفعلِ، بغيرِ ظرفٍ ولا مجرورٍ[(٨)]، ولا معمولِ الفعلِ، فإنْ فُصِلَ بأَحَدِها[(٩)]: لم يَضُرَّ[(١٠)] ذلك[(١١)]، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: **(وَلَمْ يَنْفَصِلِ [بِغَيْرِ ظَرْفٍ][(١٢)]...)** إلَى آخِرِه.

فمِثالُ[(١٣)] ما اجْتَمَعَتْ فيه الشروطُ: قولُكَ: **(أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا)**؛ فـ(عمرًا): مفعولٌ أوَّلُ، و(مُنْطَلِقًا): مفعولٌ ثانٍ، ومنه قولُه[(١٤)]:

١٣٤ ـ مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[(١٥)]

فلو كانَ الفعلُ غيرَ مضارعٍ، نحوُ: (قالَ زيدٌ: عَمْرٌو منطلِقٌ): لم

---

(١) ليس في (ك).
(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٣) من (س)، (ك).
(٤) ليس في (ص).
(٥) من (ك).
(٦) ليس في (ص).
(٧) من (م).
(٨) في (ص): «جار ومجرور».
(٩) في (ح): «بأحدهما».
(١٠) ساقط في (ك).
(١١) من (ص)، (ح).
(١٢) ليس في (ك)، (ع).
(١٣) في (س)، (ك): «مثال».
(١٤) هو: هدبة بن خشرم، في «ديوانه» (ص١٣٠).
(١٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(تَقُولُ الْقُلُصَ... يَحْمِلْنَ)**؛ حَيْثُ أَجْرَى **(تقولُ)** مُجْرَى **(تَظُنُّ)**، فنَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ: =

يَنْصِبِ القوْلُ مفعولَيْنِ عندَ هؤلاء، وكذا[١] إنْ كانَ[٢] مضارعًا بغيرِ تاءِ الخطاب[٣]، نحوُ[٤]: (يقولُ زيدٌ: عَمْرٌو منطلِقٌ)، أو لم يَكُنْ مسبوقًا باستفهامٍ، نحوُ: (أنتَ تقولُ: عمرٌو[٥] مُنْطَلِقٌ)، أو سُبِقَ باستفهامٍ، ولكن فُصِلَ بغيرِ ظرفٍ ولا [جارٍّ و][٦]مجرورٍ، ولا معمولٍ له، نحوُ: (أَأَنْتَ[٧] تقولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).

فإنْ فُصِلَ بأَحَدِهما[٨] [٧٩/ظ]: لم يَضُرَّ، نحوُ: (أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و[٩](أفي[١٠] الدارِ تقولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و(أعمرًا تقولُ مُنْطَلِقًا)، ومنه قوله[١١]:

١٣٥ ـ أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[١٢]

= **الأَوَّلُ**: قَوْلُهُ: (**القُلُصَ**).

والثاني: جملةُ (يَحْمِلْنَ) مِن الفِعْلِ وفَاعِلِه؛ وَذَلِكَ لاستيفائِه الشروطَ، ويَرْوِيهِ بعضُهم:

مَتَى تَظُنُّ... إلخ

فلا شاهدَ فيه، ولكنَّه دليلٌ عَلَى أنَّ **(تقولُ)** يَجْرِي مَجْرَى **(تَظُنُّ)**؛ لأنَّه إذا وَرَدَتْ روايتانِ فِي بيتٍ واحدٍ، وجاءَتْ كَلِمَةٌ فِي إحدَى الروايتيْنِ مكانَ كَلِمةٍ فِي الروايةِ الأخرى، دَلَّ ذلك عَلَى أنَّ الكَلِمَتَيْنِ بمعنًى واحدٍ؛ إذ لو اخْتَلَفَ معناهما: لم يَسُغْ لِرَاوٍ أو لشاعرٍ آخَرَ أنْ يَضَعَ إِحْدَاهُما مكانَ الأخرى؛ لئلا يُفْسِدَ المَعْنَى الَّذِي قَصَدَ إِلَيْهِ قائلُ البيتِ؛ لأنَّ شرطَ الروايةِ بالمعنى: أَلَّا تُغَيِّرَ المراد (م).

(١) في (ص)، (ح): «وكذلك».
(٢) ساقط في (ك).
(٣) في (ك): «المخاطب».
(٤) في (ص): «نحو قولك».
(٥) في (ص)، (ح): «زيد».
(٦) من (ع)، (م).
(٧) في (ص): «لأنت».
(٨) في (ص): «بأحدهم»، وفي (م): «بأحدها». وكل هذا سائغ. ووجه المثبت: أنه جعل (الظرف والجار والمجرور)؛ بمنزلة واحدة.
(٩) في (س): «أو».
(١٠) في (ك): «في».
(١١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٨٨٨): «قائله: هو كميت بن زيد الأسدي».
(١٢) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَجُهَّالًا تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (**تقولُ**) عَمَلَ (**تَظُنُّ**)، =

فـ(بني لُؤَيٍّ): مفعولٌ أوَّلُ، و(جُهَّالًا): مفعولٌ ثانٍ.

وإذا اجْتَمَعَتِ الشروطُ المذكورةُ: جازَ[١] نصبُ المبتدأِ والخبرِ مفعوليْنِ لِـ(تَقُولُ)[٢]، نحوُ: (أَتَقُولُ زيدًا مُنْطَلِقًا)، وجازَ رَفْعُهُما على الحِكايةِ، نحوُ: (أتقولُ: زيدٌ منطلِقٌ). [والله تعالى أعلم][٣].

[القول الثاني إجراء القول مجرى الظن مطلقًا]

[ص] **[٢١٩] وأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا ... عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)**

[ش] أشارَ إلى المَذْهَبِ الثاني[٤] للعربِ ـ في القولِ، وهو مَذْهَبُ سُلَيْمٍ[٥]، فيُجْرُونَ القولَ مُجْرَى الظنِّ في نَصْبِ المفعوليْنِ مُطلقًا؛ أي: سَوَاءٌ كانَ مُضَارِعًا أم[٦] غيرَ مضارعٍ، وُجِدَتْ فيه الشروطُ المذكورةُ أم لم تُوجَدْ، [وذلكَ نحوُ: (قُلْ ذا مُشْفِقًا)، فـ(ذا): مفعولٌ أوَّلُ، و(مُشْفِقًا): مفعولٌ ثانٍ][٧]، [ومِثل[٨] ذلك][٩]: قولُه[١٠]:

١٣٦ ـ قَالَتْ وَكُنْتُ [رَجُلًا فَطِينَا][١١] ... هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا[١٢]

= فنَصَبَ بِهِ مفعوليْنِ:

أَحَدُهما: قولُه: (**جُهَّالًا**).

والثاني: قَوْلُهُ: (**بَنِي لُؤَيٍّ**)، معَ أَنَّهُ فَصَلَ بينَ أداةِ الاستفهامِ ـ وَهِيَ الهمزةُ ـ والفِعْلِ بفاصلٍ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**جُهَّالًا**)، وهذا الفصلُ لا يَمْنَعُ الإعمالَ؛ لأنَّ الفاصِلَ معمولٌ للفعلِ؛ إذ هو مَفْعُولٌ ثانٍ له (م).

(١) في (ك): «جاء».

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) من (ص)، (ح).

(٤) بعدها في (ص): «الذي».

(٥) في (ص): «سيبويه».

(٦) في (ص)، (ح): «أو».

(٧) ليس في (س).

(٨) في (ص)، (ح): «ومن».

(٩) في (ك): «ومنه».

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٨٣): «قائله: أعرابي صاد ضبًّا، وأتى به إلى أهله، فرأته امرأته، فقالت: هذا لعمر الله إسرائين؛ أي: ما مسخ من بني إسرائيل».

(١١) في (ص): «فطنًا لبيبًا».

(١٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**قَالَتْ: هَذَا.. إِسْرَائِينَا**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (**قالَ**) عَمَلَ (**ظَنَّ**)، والدليلُ عَلَى ذلك: أَنَّهُ نَصَبَ بِهِ مفعوليْنِ: =

فـ(١)(هذا) مفعولٌ أوَّلُ لِقَالَتْ، و(إِسْرَائِينَا) [المفعولُ الثاني](٢).
[والله تعالى أعلم](٣).

= أَحَدُهما: اسمُ الإشارةِ، وَهوَ (ذا) مِن (هذا).
والثاني: (إِسرائِينَا)، هكذا قالُوا، والذي حَمَلَهم عَلَى هَذَا أنهم وَجَدُوا (إسرائِينَا) منصوبًا.
وأنتَ لو تَأَمَّلْتَ بعضَ التأمُّلِ: لوَجَدْتَ أنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ (هذا) مُبْتَدأً، و(إِسْرَائِينَا): مُضَافٌ إِلَى محذوفٍ يَقَعُ خَبَرًا، وتقديرُ الكلام: (هذا مَمْسُوخُ إِسْرَائِينَا)، فحَذَفَ المضافَ وأبقَى المضافَ إِلَيْهِ عَلَى جرِّه بِالفَتْحَةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه لا يَنْصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ.
[حكم ما إذا حذف المضاف وبقي المضاف إليه]
وحَذْفُ المضافِ وإبقاءُ المضافِ إِلَيْهِ عَلَى جَرِّهِ جائزٌ، وَإِنْ كَانَ قليلًا فِي مِثْلِ ذلك، وقد قُرِئَ فِي قَوْلِهِ تعالى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ) [الأنفال: ٦٧]، بجرِّ الآخرةِ عَلَى تقديرِ مضافٍ محذوفٍ، يَقَعُ منصوبًا مَفْعُولًا بِهِ لِيُرِيدُ، والأصلُ: واللهُ يُرِيدُ ثوابَ الآخِرَةِ.
[حذف المضاف وبقي المضاف إليه يأتي بقلة في كلام العرب]
وهكذا خَرَّجَهُ ابنُ عُصْفُورٍ، وتَخْرِيجُ الجماعةِ أَوْلَى؛ لأنَّ الأَصْلَ عدمُ الحذفِ، ولأن حَذْفَ المضافِ وبقاءَ المضافِ إِلَيْهِ عَلَى حالِهِ قليلٌ فِي هذه الحالةِ، ولأن نصبَ المفعوليْنِ بالقولِ مطلقًا لُغَةٌ لبعضِ العربِ؛ كَمَا قَرَّرَهُ الناظِمُ والشارِحُ، فلا مانعَ من أنْ يَكُونَ قائلُ هَذَا البيتِ واحدًا مِمَّن هذه لُغَتُهم.
بَقِيَ شيءٌ، وَهوَ أنَّ الظاهرَ من الحالِ أنَّ المعنَى المقصودَ من هَذَا البيتِ ليسَ عَلَى تَضْمِينِ القولِ معنى الظنِّ، ولكنَّه عَلَى الحِكَايَةِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أنْ يَكُونَ مَا بعدَ القولِ جملةً مُؤَلَّفَةً مِن مبتدأٍ وخبرٍ، فيَكُونُ اسمُ الإشارةِ مُبْتَدأً، وقولُه: (إِسْرَائِينَا): مضافًا إِلَى الخَبَرِ المحذوفِ، وقد أُبْقِيَ عَلَى حالِهِ التي كَانَ عليها قبل حَذْفِ المضافِ، وأصلُه: هَذَا مَمْسُوخُ بني إِسْرَائِينَ؛ وَذَلِكَ لأنَّ الرجلَ كَانَ فِي يَدِهِ ضَبٌّ، فلَمَّا رَأَتْهُ امْرَأَتُهُ، أَوْ لَمَّا رَآهُ أهلُ السُّوقِ نَطَقُوا بهذه العبارةِ، وليسَ المرادُ أنهم ظَنُّوا ذلك، فهذا يُؤَيِّدُ صِحَّةَ تخريجِ ابنِ عُصْفُورٍ، وَإِنْ كَانَ الوجهُ الصناعيُّ الَّذِي خَرَجَ عليه ضَعِيفًا (م).

(١) ليس في (ك)، (ع). (٢) في (م): «مفعول ثانٍ».
(٣) من (ح).

أَعْلَمَ وأَرَى

[أصل أعلم وأرى] [ص] [٢٢٠] إلى ثلاثةٍ (رَأَى وعَلِمَا) عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى وَأَعْلَمَا)

[ش] أَشَارَ بهذا[١] الفَصْلِ إلى ما يَتَعَدَّى من الأفعالِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٢]، فذَكَرَ سبعةَ أفعالٍ: مِنها **(أَعْلَمَ وأَرَى)**، فذَكَرَ أنَّ أَصْلَهُما: (عَلِمَ ورَأَى)، وأنهما بالهمزةِ يَتَعَدَّيَانِ[٣] إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٤]؛ لأنَّهما قبلَ دُخُولِ الهمزةِ عليهما كانا يَتَعَدَّيَانِ إلى مفعولَيْنِ، نحوُ: (عَلِمَ زيدٌ عَمْرًا منطلِقًا، ورَأَى [٨٠/و] خالدٌ بَكْرًا أخاكَ)، فلَمَّا دَخَلَتْ [عليهما همزةُ النقلِ][٥] زَادَتْهُما مفعولًا ثالثًا[٦]، وهو الذي كانَ فاعلًا قبلَ دُخُولِ الهمزةِ، وذلك نحوُ: (أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا مُنْطَلِقًا)، و(أَرَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَخَاكَ)، فـ(زيدًا) و(خالدًا): مفعولٌ أَوَّلُ، وهو الذي كانَ فاعلًا حينَ قُلْتَ: (عَلِمَ زيدٌ ورَأَى خالدٌ).

[الهمزة تحول الفاعل إلى مفعولٍ] وهذا هو شأنُ الهمزةِ، وهو أنها [تُصَيِّرُ ما كانَ فاعلًا][٧] مفعولًا، فإنْ كانَ الفعلُ قبلَ دُخُولِها لازمًا: صارَ [بعدَ دُخُولِها مُتَعَدِّيًا][٨] (إلى واحدٍ)[٩]، نحوُ: (خَرَجَ زيدٌ وأَخْرَجْتُ زيدًا)، وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا [إلى واحدٍ][١٠] صارَ [بعدَ دُخُولِها][١١] متعدِّيًا إلى اثنيْنِ، نحوُ: [لَبِسَ زَيْدٌ

---

(١) في (ص)، (ح): «في هذا».
(٢) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين»، وكلاهما جمع صحيحٌ.
(٣) في (ك): «تعديا».
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين».
(٥) في (ص): «الهمزة عليهما».
(٦) ليس في (ك)، (ص)، (ح).
(٧) العبارة في (ك): «ما كان فاعلًا تصيره».
(٨) في (ك)، (ح) بالإبدال.
(٩) من (م).
(١٠) في (ع): «لواحد».
(١١) من (م).

ثوبًا[١]، [فتقولُ: أَلْبَسْتُ][٢] زَيْدًا ثوبًا[٣]][٤]، [وسيأتي الكلامُ عليه][٥]، وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا[٦] إلى اثنيْنِ صارَ متعدِّيًا إلى ثلاثةٍ؛ كما تَقَدَّمَ في [عَلِمَ وَرَى][٧]. [والله تعالى أعلم][٨].

[ص][٢٢١] وما لِمَفْعُولَي (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا   للثانِ والثالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

[أحكام المفعولين الثاني والثالث] أي: يَثْبُتُ للمفعولِ الثاني والثالِثِ[٩] من مفاعيلِ (أَعْلَمَ وأَرَى)[١٠]: ما ثَبَتَ[١١] لمفعولَي (عَلِمَ ورَأَى) من كَوْنِهما مُبتدأً وخبرًا في الأصلِ، ومِن جَوَازِ[١٢] الإلغاءِ والتعليقِ بالنسبةِ إليهما، ومِن جَوَازِ حَذْفِهما أو[١٣] حَذْفِ أَحَدِهما: إذا دَلَّ [على ذلك دَلِيلٌ][١٤].

[أمثلة] ومثالُ ذلكَ: (أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا قَائِمًا)، فالثاني والثالثُ من هذه المفاعيلِ؛ أَصْلُهما المبتدأُ والخبرُ، وهما[١٥]: (عمرٌو قائمٌ)، ويَجُوزُ إلغاءُ العامِلِ بالنسبةِ إليهما، نحوُ: (عَمْرٌو أَعْلَمْتُ زيدًا[١٦] قائِمٌ)، ومنه قولُهم: (البركةُ أَعْلَمَنَا اللهُ في[١٧] [الأكابِرِ، فـ(نا) مفعولٌ أَوَّلُ، و(البركةُ) مبتدأٌ، و(معَ الأكابرِ) ظرفٌ في موضعِ الخبرِ، وهما اللذانِ كانا مفعوليْنِ، والأصلُ: أَعْلَمَنَا اللهُ البَرَكَةَ معَ][١٨] الأكابِرِ.

ويَجُوزُ[١٩] التعليقُ عنهما، فتقولُ: [أَعْلَمْتُ زيدًا لَعَمْرٌو قائِمٌ.

---

(١) في (م): «جُبَّةً».
(٢) في (ص)، (ح): «وألبست».
(٣) في (م): «جُبَّةً».
(٤) العبارة في (ك): «ضرب زيد عمرًا، وأضربت زيدًا عمرًا؛ أي: جعلته يضربه».
(٥) من (م).
(٦) في (ص)، (ح): «يتعديا».
(٧) في (م): «أعلم وأرأى».
(٨) من (ح).
(٩) في (م): «والمفعول الثالث».
(١٠) في (س): بالإبدال.
(١١) في (س)، (ك): «يثبت».
(١٢) ليس في (ص).
(١٣) في (ك): «و».
(١٤) بالإبدال في (ك).
(١٥) في (ص)، (ح): «نحو».
(١٦) في (ص)، (ح): «زيد».
(١٧) في (س)، (ص)، (ح): «مع». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.
(١٨) ساقط في (ك).
(١٩) في (ص)، (ح): «وكذلك يجوز».

ومثالُ حَذْفِهما للدَّلالةِ، أنْ يُقَالَ: هل][1] أَعْلَمْتَ أحدًا عَمرًا قائمًا؟ فتقولَ: أَعْلَمْتُ زيدًا.

ومثالُ حذفِ [٨٠/ظ] أَحَدِهما للدَّلالةِ: أنْ تقولَ في هذه الصورةِ: (أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا)؛ أي: قائمًا، أو[2]: (أَعْلَمْتُ زيدًا قائمًا)؛ أي: عمرًا قائمًا. [والله تعالى أعلم][3].

[تعدي أعلم وأرى إلى مفعولين] [ص] [٢٢٢] وإنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا ... هَمْزٍ فِلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

[٢٢٣] والثانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَي (كَسَا) ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ (رَأَى وعَلِمَ) - إذا دَخَلَتْ عليهما همزةُ النقلِ: تَعَدَّيَا إلى ثلاثةِ مَفَاعِيلَ[4]، وأشارَ في [هذا البيت][5] - إلى أنه إنما[6] يَثْبُتُ لهما هذا الحُكْمُ إذا كانا قبلَ الهمزةِ يَتَعَدَّيَانِ إلى مفعولَيْنِ، وأمَّا إذا كانا قبلَ الهمزةِ يَتَعَدَّيَانِ إلى واحدٍ؛ كما إذا كانَتْ **(رَأَى)** بمعنى أَبْصَرَ، نحوُ: (رَأَى زيدٌ عَمْرًا)، و[7](عَلِمَ) بمعنى عَرَفَ، نحوُ: (عَلِمَ[8] زيدٌ الحَقَّ) - فإنَّهما[9] يَتَعَدَّيَانِ بعدَ الهمزةِ إلى مفعولَيْنِ، نحوُ: (أَرَيْتُ زَيْدًا عمرًا)، و(أَعْلَمْتُ زيدًا الحَقَّ).

والثاني مِن هذيْنِ المفعولَيْنِ [كالمفعولِ الثاني][10]؛ مِن مفعولَي **(كَسَا)** و(أَعْطَى)، نحوُ: [كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً، وأَعْطَيْتُ زيدًا دِرْهَمًا][11]؛ في كونِه لا يَصِحُّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ، فلا تقولُ: زيدٌ الحقُّ[12]، [كما لا تقولُ: زيدٌ دِرْهَمٌ][13]، وفي كونِه يَجُوزُ حَذْفُه معَ الأوَّلِ [ودون

---

(١) ساقط في (ص).
(٢) في (ص)، (ح): «و».
(٣) من (ع).
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين».
(٥) في (م): «هذين البيتين».
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (ص): «أو».
(٨) في (ح): «عرف».
(٩) في (ك): «فإنما».
(١٠) في (ح): «كالثاني».
(١١) بالتقديم والتأخير في (ك).
(١٢) بعده في (ك): «أعلمت»، وضرب عليها.
(١٣) في (ص): «ولا زيد عمرو».

الأول][(١)]، وحذفُ [الثاني وإبقاءُ الأوَّلِ، وحذفُ][(٢)] الأوَّلِ وإبقاؤه[(٣)]، وإنْ لم يَدُلَّ (على ذلك)[(٤)] دَلِيلٌ[(٥)]. فمثالُ[(٦)] حَذْفِهما[(٧)]: (أَعْلَمْتُ وأَعْطَيْتُ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥].

[مثال حذف الثاني وإبقاء الأول]

ومثالُ حذفِ الثاني وإبقاءِ الأوَّلِ: (أَعْلَمْتُ زيدًا وأَعْطَيْتُ زيدًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥].

[مثال عكس ما مضى]

ومثالُ حَذْفِ الأوَّلِ وإبقاءِ الثاني[(٨)]: (أَعْلَمْتُ الحَقَّ وأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ۝٢٩﴾ [التوبة: ٢٩]، وهذا معنى قولِه: **(والثاني مِنْهُمَا...)** إلى [آخرِ البيتِ[(٩)]][(١٠)]. [والله أعلم][(١١)].

---

(١) من (س)، (ص)، (ح).

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (ك)، (م): «وإبقاءُ الثاني».

(٤) في (ح): «عليه».

(٥) ليس في (ك).

(٦) في (ح): «مثال».

(٧) في (ص): «حذفه مع الأول».

(٨) بعدها في (م): «نحو».

(٩) عبارةُ الناظِمِ ـ وَهِيَ قَوْلُهُ: **(فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا)** عامَّةٌ، ولم يَتَعَرَّضِ الشارِحُ رَحِمَهُ اللهُ فِي كلامِه إِلَى نَقْدِ هَذَا العمومِ كعادتِهِ، فهذا العمومُ يُعْطِي أنَّ (رَأَى) البَصَرِيَّةَ و(عَلِمَ) العِرْفَانِيَّةَ، إذا اتَّصَلَتْ بهما همزةُ النقلِ فصارا يَتَعَدَّيَانِ إِلَى مفعولَيْنِ، فشَأْنُ مفعولِهما الثاني: كشأنِ المفعولِ الثاني من مفعولَي **(كَسَا)**، ومِن شأنِ المفعولِ الثاني من مفعولَيْ **(كَسَا)**: أنَّهُ لا يُعَلَّقُ عنه العامِلُ، ولكنَّ المفعولَ الثانِيَ من مفعولَيْ **(رَأَى)** البصريَّةِ و**(عَلِمَ)** العِرْفَانِيَّةِ يُعَلَّقُ عنه العامِلُ، ومِن التعليقِ عنه قولُه تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فـ**(أَرِنِي)** هنا بَصَرِيَّةٌ؛ لأنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَطْلُبُ مشاهدةَ كَيْفِيَّةِ إحياءِ اللهِ تعالى الموتى، ومَفْعُولُها الأوَّلُ: ياءُ المتكلِّم، ومَفْعُولُها الثاني: جملةُ: ﴿كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾، وقد عُلِّقَ العامِلُ عنها باسمِ الاستفهامِ، ومِن التعليقِ أَيْضًا: قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۝١﴾ [الفيل: ١] (م).

(١٠) في (ص): «آخره».

(١١) من (ص).

[أخوات أرى] [ص] [٢٢٤] وكـ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا، أَخْبَرَا، حَـدَّثَ، أَنْـبَـأَ) كَـذَاكَ (خَـبَّـرَا)

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ المُصنِّفَ عَدَّ الأفعالَ المتعدِّيَةَ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[(١)] سَبْعَةً، وسَبَقَ ذِكْرُ (أَعْلَمَ وأَرَى)، وذَكَرَ في هذا البيتِ الخَمْسَةَ الباقيةَ، وهي [نبأ] (نَبَّأَ)؛ كقولِكَ: (نَبَّأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، [ومنه قولُه[(٢)]:

١٣٧ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ[(٣)]][(٤)]

[أخبر] و(أَخْبَرَ) كقولِكَ[(٥)]: (أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا)، [ومنه قولُه[(٦)]:

١٣٨ ـ وما[(٧)] عليكِ إذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وغابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي[(٨)]][(٩)]

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين».

(٢) هو: النابغة الذُّبْيَانِي في «ديوانه» (ص١٣٣).

(٣) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (نُبِّئْتُ زُرْعَةَ.. يُهْدِي)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (نَبَّأَ) فِي مفاعيلَ ثلاثةٍ:
أَحَدُها: النائبُ عن الفَاعِلِ وَهوَ التاءُ.
والثاني: قَوْلُهُ: (زُرْعَةَ).
والثالثُ: جملةُ: (يُهْدِي) معَ فَاعِلِه ومفعولِه (م).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(٥) في (ح): «كقوله».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٠٣): «قائله: رجل من بني كلاب».

(٧) في (ص): «ماذا».

(٨) هَذَا البيتُ لرجلٍ مِن بني كِلابٍ، وَهوَ مِن مُخْتَارِ أبي تَمَّامٍ فِي «دِيوَانِ الحَمَاسَةِ» (٢/ ١٥٩)، ولكنَّ روايةَ «الحماسةِ» هكذا:

وما عَلَيْكِ إِذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفًا رَهْنَ المَنِيَّةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينَا
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

(وانْظُرْ: «شَرْحَ التِّبْرِيزِيِّ عَلَى الحماسةِ» ٣/ ٣٥٣ بتحقيقِنا).
الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (أُخْبِرَ) فِي ثلاثةِ مفاعيلَ:
أَحَدُها: نائبُ الفَاعِلِ، وَهوَ تاءُ المخاطَبَةِ.
والثاني: ياءُ المتكلِّم.
والثالثُ: قَوْلُهُ: (دَنِفًا) (م).

(٩) ليس في (ك)، (ع).

و(**حَدَّثَ**)؛ كقولِكَ: (حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا[1] مُقِيمًا[2])، [ومنه قولُه[3]: [حدث]

١٣٩ ـ أو[4] مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلَاءُ[5]][6]

و(**أَنْبَأَ**) كقولِكَ: (أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللهِ زَيْدًا مُسَافِرًا)، [ومنه قولُه[7]: [أنبأ]

١٤٠ ـ وأُنْبِئْتُ قَيْسًا ولم أَبْلُهُ كما زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ[8]][9]

و(**خَبَّرَ**)؛ كقولِكَ: (خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا)، [ومنه قولُه[10]: [خبَّر]

١٤١ ـ وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فأَقْبَلْتُ مِن أهلي بِمِصْرَ أَعُودُهَا][11][12]

---

(١) بعده في (ك): «عمرًا».

(٢) في (ص): «قائمًا».

(٣) هو: الحارث بن حلزة في «ديوانه» (ص٢٧).

(٤) في (ص): «و».

(٥) الشاهِدُ: قَوْلُهُ: (**حُدِّثْتُمُوهُ... له علينا الولاءُ**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (حَدَّثَ) فِي ثلاثةِ مَفَاعِيلَ:
أَحَدُها: نائبُ الفَاعِلِ، وَهوَ ضميرُ المخاطَبينَ.
والثاني: هاءُ الغائِبِ.
والثالِثُ: جملةُ (**له علينا الوَلاءُ**) (م).

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) هو: الأَعْشَى في «ديوانه» (ص٥١).

(٨) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وأُنبِئْتُ قَيْسًا.. خيرَ أهلِ اليَمَنْ**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (**أَنبأَ**) فِي مفاعيلَ ثلاثةٍ:
الأَوَّلُ: تاءُ المُتَكَلِّم الواقعةُ نائبَ فاعلٍ.
والثاني: قَوْلُهُ: (**قيسًا**)، والثالِثُ: قَوْلُهُ: (**خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ**) (م).

(٩) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٠١): «قائله: العوام بن عقبة بن كعب بن زهير».

(١١) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(١٢) الشاهدُ فيه: قوله (**وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً**)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (**خُبِّرَ**) فِي ثلاثةِ مفاعيلَ:
أَحَدُها: تاءُ المُتَكَلِّمِ الواقعةُ نائبَ فاعلٍ.
والثاني: قَوْلُهُ: (**سَوْدَاءَ الغَمِيمِ**).
والثالِثُ: قَوْلُهُ: (**مَرِيضَةً**).

=

[الأفعال السابقة مثل أرى المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل]

وإنما قالَ المُصَنِّفُ: **(وكأَرَى السَّابِقِ)**؛ لأنَّه تَقَدَّمَ[(١)] في هذا البابِ أنَّ (أَرَى) تارَةً تَتَعَدَّى[(٢)] إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[(٣)]، وتارَةً تَتَعَدَّى[(٤)] إلى اثنيْنِ، [وكانَ قد][(٥)] ذَكَرَ [أَوَّلًا **(أَرَى)**][(٦)] المتعدِّيَةَ إلى ثلاثةٍ، فنَبَّهَ على أنَّ هذه الأفعالَ الخَمْسَةَ مثلَ **(أَرَى)** [السابقةِ[(٧)]، وهي: المُتَعَدِّيَةُ إلى ثلاثةٍ، لا مِثْلَ **(أَرَى)**][(٨)] المتأخِّرَةِ، وهي: المتعدِّيَةُ إلى اثنيْنِ. [والله تعالى أعلم][(٩)].

❁ ❁ ❁

= هذا، وأنتَ لو تَأَمَّلْتَ فِي جميعِ هذه الشواهدِ التي جاءَ بها الشارحُ لهذه المسألةِ، لوَجَدْتَ الأفعالَ فيها كلَّها مَبْنِيَّةً للمجهولِ، وقد تَعَدَّتْ إِلَى مفعوليْنِ بعدَ نائبِ الفَاعِلِ، وبعضُها تَجِدُ المفعولَ الثانِيَ والمفعولَ الثالثَ فيه مُفْرَدَيْنِ، وبعضُها تَجِدُ فيه المفعولَ الثالثَ جملةً كَبَيْتِ الحارثِ بنِ حِلِّزَةَ (رَقْم: ١٣٩)، وشأنُ مَا لم يَذْكُرْهُ الشارحُ من الشواهدِ كشأنِ مَا ذَكَرَه منها، حتى قَالَ شيخُ الإسلامِ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيُّ: «ولم يُسْمَعْ تَعَدِّيها إِلَى ثلاثةٍ صَرِيحَةٍ».اهـ (م).

(١) في (س): «مقدم».

(٢) في (س): «يتعدى». ونقطت بالوجهين في (ك).

(٣) في (ص)، (ح): «مفعولين».

(٤) في (س)، (ص): «يتعدى». ونقطت بالوجهين في (ك).

(٥) في (ص)، (ح): «وقد تقدم».

(٦) ليس في (ك)، (ص)، (ح).

(٧) في (س): «السابق».

(٨) ساقط في (ص).

(٩) من (ع)، (ص).

الفاعِلُ

[ص][٢٢٥] الفـاعِلُ الَّـذِي كَـمَـرْفُـوعَـيْ (أَتَـى زَيْدٌ)، (مُنِيرًا وَجْهُهُ)، (نِعْمَ الْفَتَى) [تعريف الفاعل]

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على نواسِخِ الابتداءِ - شَرَعَ في ذِكْرِ ما يَطْلُبُه الفعلُ التامُّ من المرفوعِ، وهو: الفاعِلُ أو نائبُه، وسيأتي الكلامَ على نائبِه في البابِ الذي [يَلِي هذا البابَ][(١)].

فأمَّا الفاعِلُ: فهو الاسمُ المُسْنَدُ[(٢)] إليه فِعْلٌ على طريقةِ فَعَلَ، أو[(٣)] شِبْهُهُ، وحُكْمُه: الرفعُ[(٤)].

---

(١) في (ص): «يليه».
(٢) في (ح): «الذي أسند».
(٣) ليس في (ك).
(٤) (م) وقد يُنْصَبُ الفَاعِلُ ويُرْفَعُ المَفْعُولُ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، وقد وَرَدَ عن العربِ قولُهم: (خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ)، وقولُهم: (كَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ). وقالَ الأَخْطَلُ:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقالَ عمرُ بنُ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيُّ:

أَلَمْ تَسْأَلِ الأَطْلالَ وَالمُتَرَبَّعَا ... بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إلى الشَّرْيِ مِن وَادِي المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ ... مَعَالِمَهُ وَبْلًا وَنَكْبَاءَ زَعْزَعَا

ورُبَّمَا نَصَبُوا الفاعلَ والمفعولَ جميعًا، كَمَا قالَ الراجزُ:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رَفَعُوهما جميعًا؛ كَمَا قالَ الشاعرُ:

إنَّ مَن صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسَيُشِيرُ الشارحُ فِي مَطْلَعِ بابِ المفعولِ بِهِ إِلَى هذه المسألةِ.
والمُبِيحُ لذلك كلِّه: اعْتِمَادُهُم عَلَى انفهامِ المعنَى، وهم لا يَجْعَلُونَ ذلك قِيَاسًا، ولا يَطْرُدُونَه فِي كلامِهم، ولا يَسْتَبِيحُونَه فِي حالِ السَّعَةِ والتمكُّنِ من القولِ.
وقد يُجَرُّ لَفْظُ الفَاعِلِ بإضافةِ المصدرِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١].
=

[شرح تعريف الفاعل]

والمرادُ بالاسمِ: ما يَشْمَلُ الصريحَ، نحوُ: (قامَ زيدٌ)، والمُؤَوَّلَ[١]، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أنْ تَقُومَ)؛ أي: قِيَامُكَ، وَخَرَجَ[٢] بـ(**المُسْنَدُ إليه فِعْلٌ**): مَا[٣] أُسْنِدَ إليه غيرُه، نحوُ: (زيدٌ أَخُوكَ)، أو جملةٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ أبوه)، [أو زيدٌ قامَ][٤]، أو ما هو في قوَّةِ الجملةِ، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ غلامَاه[٥]، أو: (زيدٌ قائِمٌ)؛ أي: هو.

= أو بإضافةِ اسمِ المصدرِ، نحوُ قولِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: «**مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ**» [مالك (١/ ٤٣)؛ عن ابن مسعود موقوفًا].

[أحوال الفاعل إذا جُرَّ بباء زائدة]

وقد يُجَرُّ الفَاعِلُ بالباءِ الزائدةِ، وَذَلِكَ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ:

الأوَّلُ: **وَاجِبٌ**، وَذَلِكَ فِي أَفْعِلِ الَّذِي عَلَى صورةِ فعلِ الأمرِ فِي بابِ التعجُّبِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، ونحوُ قولِ الشاعِرِ:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أَنْ يَلِجَا

الثاني: كَثيرٌ غالبٌ، وَهوَ فِي فَاعِلِ (كَفَى)، نحوُ قولِه تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، ومن القليلِ فِي فَاعِلِ كَفَى تَجَرُّدُه مِن الباءِ، كَمَا فِي قولِ سُحَيْم بنِ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيِّ:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا ... كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاءَ بفَاعِلِ (**كفَى**)، وَهوَ قَوْلُهُ: (**الشيبُ**) غيرَ مجرورٍ بالباءِ.

والثالثُ: شاذٌّ، وَذَلِكَ فيما عدا أَفْعِلْ فِي التعجُّبِ وفَاعِلِ كَفَى، وَذَلِكَ نحوُ قولِ الشاعرِ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بما لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فـ(الباءُ) فِي (بما) زائدةٌ، وما: موصولٌ اسميٌّ فَاعِلُ يأتي، وهذا بعضُ تَخْرِيجَاتِ هَذَا البيتِ.

[متى يجر الفاعل بمن الزائدة؟]

وقد يُجَرُّ الفَاعِلُ بمِن الزائدةِ إذا كَانَ نَكِرَةً بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، والفَاعِلُ حينَئِذٍ مرفوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الراجحِ، فاحْفَظْ ذلك كلَّه (م).

(١) زاد في (م): «به».

(٢) في (ص)، (ح): «ويخرج»، والذي في (م): «فخرج».

(٣) زاد في (ك): «كان».

(٤) ليس في (ص).

(٥) في (م): «غلامه».

وخَرَجَ بقولِنَا: **(على طريقةِ (فَعَلَ))**: ما أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ على طريقةِ[١] (فُعِلَ)، وهو: النائبُ عن الفاعِلِ، نحوُ: (ضُرِبَ زيدٌ).

[المشبه بالفعل] والمرادُ بِشِبْهِ الفِعْلِ المذكورِ: اسمُ الفاعلِ، نحوُ: (أقائِمٌ الزيدانِ)، والصفةُ المُشَبَّهَةُ، نحوُ: (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ)، والمصدرُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْرًا) واسْمُ الفِعْلِ، نحوُ: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ)، والظرفُ والجارُّ والمجرورُ، نحوُ: (زيدٌ عندَكَ أبوه[٢])، أو: (في الدارِ غلاماه)، وأَفْعَلُ التفضيلِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالأفضلِ أَبُوه)، (فأبوه: مرفوعٌ بالأفضلِ)[٣].

وإلى ما ذُكِرَ أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: **(كَمَرْفُوعَي أَتَى...)** [إلى آخره][٤]، والمرادُ بالمرفوعيْنِ ما كانَ مرفوعًا بالفعلِ أو[٥]: [بما يُشْبِهُ الفعلَ][٦]؛ كما تَقَدَّمَ ذِكْرُه، ومَثَّلَ للمرفوعِ بالفعلِ بمثاليْنِ:

أَحَدُهما: ما رُفِعَ بفعلٍ متصرِّفٍ، نحوُ: (أَتَى زيدٌ)، **و**[٧]**الثاني**: ما رُفِعَ بفعلٍ غيرِ متصرِّفٍ، نحوُ: (نِعْمَ الفَتَى)، ومَثَّلَ للمرفوعِ بشبهِ الفعلِ ـ بقولِه: **(مُنِيرًا وَجْهُهُ)**. [والله تعالى أعلم][٨].

[وجوب تأخر الفاعل عن فعله] [ص] **[٢٢٦] وبعدَ فِعْلٍ فاعِلٌ، فإنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وإلَّا فضَمِيرٌ اسْتَتَرْ**

[ش] حُكْمُ الفاعلِ التأخُّرُ عن رافِعِه، وهو: الفعلُ أو شِبْهُه، نحوُ: (قامَ الزيدانِ، وزيدٌ قائِمٌ غلاماه، [وقامَ زيدٌ][٩]). ولا يَجُوزُ تقديمُه على رافِعِه، فلا تقولُ: (الزيدانِ [٨١/ظ] قامَ)، ولا (زيدٌ غلاماه قائِمٌ[١٠])، ولا (زيدٌ قامَ)؛ على أنْ يكونَ (زيدٌ): فاعلًا مقدَّمًا؛ بل على أنْ يكونَ

---

(١) في (ص): «غير طريقة».
(٢) من (ع)، (م).
(٣) ما بين القوسين ليس في (ع)، (ك).
(٤) في (ع) «إلى آخر البيت».
(٥) في (ك): «أو شبهه». وفي (س)، (ع): «أو شبه».
(٦) في (ص)، (ح): «شبهه».
(٧) ليس في (ص).
(٨) من (ح).
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (ص): «قام».

مبتدأً، والفعلُ بعدَه رافعٌ لضميرٍ مستترٍ، التقديرُ[١]: (زيدٌ قامَ هو)، وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، وأمَّا الكُوفِيُّونَ: فأَجَازُوا التقديمَ في ذلك كُلِّه[٢].

---

(١) في (م): «والتقدير».

[أدلة الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على رافعه]

(٢) (م) اسْتَدَلَّ الكُوفِيُّونَ عَلَى جوازِ تقديمِ الفَاعِلِ عَلَى رافعِه، بوُرُودِهِ عن العربِ فِي نحوِ قولِ الزَّبَّاءِ:

مـا لِـلْـجِـمَـالِ مَـشْـيُـهَـا وَئِـيـدَا ... أَجَـنْـدَلًا يَـحْـمِـلْـنَ أَمْ حَـدِيـدَا

في روايةِ مَن رَوَى: (**مَشْيُهَا**) مرفوعًا، قالُوا: ما: اسمُ استفهام مُبْتَدَأٌ، ولِلْجِمَالِ: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، مَشْيُ: فَاعِلٌ تَقَدَّمَ عَلَى عامِلِه - وَهوَ (**وَئِيدَا**) الآتي - ومَشْيُ مُضَافٌ، والضَّمِيرُ العائدُ إِلَى الجِمَالِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(**وَئِيدَا**): حالٌ مِن الجِمَالِ مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، وتقديرُ الكلامِ: أيُّ شيءٍ ثابتٌ للجِمَالِ حالَ كَوْنِها وَئِيدًا مَشْيُهَا.

واسْتَدَلَّ البَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ بوجهيْنِ:

أَحَدُهما: أنَّ الفِعْلَ وفاعلَه كجُزْأَيْنِ لِكَلِمَةٍ واحدةٍ مُتَقَدِّمٌ أَحَدُهما عَلَى الآخَرِ وَضْعًا، فكما لا يجوزُ تقديمُ عَجُزِ الكَلمَةِ عَلَى صَدْرِها لا يَجُوزُ تقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِه.

وثانيهما: أنَّ تقديمَ الفَاعِلِ يُوقِعُ فِي اللَّبْسِ بينَه وبينَ المُبْتَدَأ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (زَيْدٌ قامَ)، وَكَانَ تقديمُ الفَاعِلِ جائزًا - لم يَدْرِ السامعُ أَأَرَدْتَ الابتداءَ بزيدٍ والإخبارَ عنه بجملةِ قامَ وفَاعِلِه المُسْتَتِرِ، أم أَرَدْتَ إسنادَ قامَ المذكورَ إِلَى زيدٍ المذكورِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وقامَ حينَئذٍ خالٍ من الضَّمِيرِ؟

ولا شكَّ أنَّ بينَ الحالتيْنِ فَرْقًا؛ فإنَّ جملةَ الفِعْلِ وفَاعِلِه تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ القِيَامِ بعدَ أنْ لم يَكُنْ، وجملةَ المُبْتَدَأ وخبرِه الفعليِّ: تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ وَعَلَى تأكيدِ إسنادِ القيامِ لِزَيْدٍ، ولا يجوزُ إغفالُ هَذَا الفرقِ، بادِّعاءِ أَنَّهُ ممَّا لا يَتَعَلَّقُ بِهِ المقصودُ مِن إفادةِ إسنادِ القيامِ لِزَيْدٍ عَلَى جِهَةِ وُقُوعِهِ منه، وأنه ممَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضُ أهلِ البلاغةِ الذين يَبْحَثُونَ عن معانٍ للتراكيبِ غيرِ المعاني الأَوَّلِيَّةِ التي تَدُلُّ عليها الألفاظُ، معَ قَطْعِ النظرِ عن التقديمِ والتأخيرِ ونَحْوِها.

وأَجَابُوا عمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الكُوفِيُّونَ: بأنَّ البيتَ يَحْتَمِلُ غيرَ مَا ذَكَرُوا مِن وُجُوهِ الإعرابِ؛ إذ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ (**مَشْيُ**) مُبْتَدأً، والضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(**وَئِيدًا**) حالٌ من فَاعِلِ فِعْلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: مَشْيُها يَظْهَرُ (**وَئِيدًا**)، وجملةُ الفِعْلِ المحذوفِ وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرُ المُبْتَدَأ، ومتى كَانَ البيتُ مُحْتَمِلًا لوجهٍ آخَرَ: لم يَصْلُحْ دَلِيلًا (م).

[ثمرة الخلاف في المسألة] وتَظْهَرُ **فائدةُ هذا**(١) **الخلافِ**: في غيرِ الصورةِ الأخيرةِ، وهي صورةُ الإفرادِ، نحوُ: (زيدٌ قامَ)، فتقولُ على مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ: (الزيدانِ قامَ، والزيدونَ قامَ). وعلى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ: يَجِبُ أنْ تقولَ: [الزيدانِ قاما، (والزيدونَ قَامُوا)، فتأتي بألفٍ وواوٍ في الفِعْلِ ويكونانِ هما الفاعلَيْنِ](٢)، وهذا معنى قولِهِ: **(وبعدَ فِعْلٍ**(٣) **فاعِلٌ)**.

[الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع] وأشارَ بقولِهِ: **(فإنْ ظَهَرْ...)** [إلى آخره](٤): إلى أنَّ الفعلَ وشِبْهَه لا بُدَّ له مِن مرفوعٍ(٥)، فإنْ ظَهَرَ: فلا إضمارَ، نحوُ: (قامَ زيدٌ)، وإنْ(٦) لم يَظْهَرْ: فهو ضميرٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ)؛ أي: هو. [والله تعالى أعلم](٧).

---

(١) من (ص).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ك). (٣) ليس في (ك).

(٤) في (ك): «إلخ».

(٥) (م) بعضُ الأفعالِ لا يَحْتَاجُ إِلَى فاعلٍ، فكانَ عَلَى الشارحِ أنْ يَسْتَثْنِيَه من هَذَا العُمُومِ، ونحنُ نَذْكُرُ لكَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ مِن هَذَا القَبِيلِ: [مواضع الأفعال فيها لا تحتاج إلى فاعل]

الأَوَّلُ: الفعلُ المؤكَّدُ فِي نحوِ قولِ الشاعِرِ:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

الثاني: الفعلُ المبنيُّ للمجهولِ فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وفي نحوِ قولِ الشاعِرِ:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صارَ مِن خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

الثالِثُ: (كانَ) الزائدةُ، فِي نحوِ قولِ الشاعِرِ، وقد أَنْشَدْنَاهُ مَعَ نظائرِه فِي بابِ كَانَ وأَخَوَاتِها عندَ الكلامِ عَلَى مواضِعِ زِيَادَتِها.

لِلَّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... ما كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ والسَّفِلِ

بناءً عَلَى الراجِحِ عندَ المُحَقِّقِينَ مِن أَنَّ كَانَ الزائدةَ، لا فاعِلَ لها.

الرابعُ: الفعلُ المكفوفُ بما، نحوُ: قَلَّمَا، وطَالَمَا، وكَثرَمَا، بناءً عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ.

ومن العلماءِ مَن يَزْعُمُ أَنَّ (ما) فِي نحوِ: (طَالَمَا نَهَيْتُكَ): مصدريَّةٌ سابِكَةٌ لِمَا بَعْدَها بمصدرٍ هو فَاعِلُ طالَ، والتقديرُ: طالَ نَهْيِي إِيَّاكَ (م).

(٦) في (ع) «فإن».

(٧) من (ح)، (ع).

[إفراد فعله في حال تثنيته أو جمعه] [ص]

[٢٢٧] وجَـرِّدِ الـفِـعْـلَ إذا مـا أُسْـنِـدَا لاثنيْنِ أو جَمْعٍ، كـ(فازَ الشُّهَدَا)

[٢٢٨] وقـد يُـقـالُ: (سَـعِـدَا وسَـعِـدُوا) والـفـعـلُ لـلـظـاهـرِ بـعـدُ مُـسْـنَـدُ

مَذْهَبُ جمهورِ العربِ: أنه إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرٍ؛ مُثَنًّى أو مجموعٍ؛ وَجَبَ تَجْرِيدُه[(١)] مِن علامةٍ تَدُلُّ على التثنيةِ أو[(٢)] الجمعِ، ويكونُ[(٣)] كحالِه إذا أُسْنِدَ إلى مُفْرَدٍ، فتقولُ: (قامَ الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ، وقامَتِ[(٤)] الهِنْدَاتُ)؛ كما تقولُ: (قامَ زَيْدٌ)، ولا تقولُ على مذهَبِ هؤلاء: (قاما الزيدانِ)، ولا: (قاموا الزيدونَ)، ولا: (قُمْنَ الهِنْدَاتُ)، [فتأتي بعلامةٍ في الفعلِ الرافِعِ للظاهِرِ][(٥)]؛ على أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ مرفوعًا به، وما اتَّصَلَ بالفعلِ [مِن الألفِ والواوِ والنونِ: حُرُوفٌ تَدُلُّ][(٦)] على [تثنيةِ الفاعلِ أو جمعِه][(٧)]؛ بل على[(٨)] أنْ يكونَ [الاسمُ الظاهِرُ مبتدأً مُؤَخَّرًا، والفعلُ المتقدِّمُ[(٩)] وما اتَّصَلَ بها][(١٠)] اسمًا في موضعِ رفعٍ به، والجملةُ في موضعِ رفعٍ[(١١)] خبرًا عن الاسمِ المتأخِّرِ.

[ويَحْتَمِلُ وجهًا آخَرَ، وهو: أنْ يكونَ ما اتَّصَلَ بالفعلِ مرفوعًا به؛ كما تَقَدَّمَ، وما بعدَه بَدَلٌ مِمَّا اتَّصَلَ بالفعلِ من الأسماءِ المُضْمَرَةِ، أَعْنِي الألفَ والواوَ والنونَ][(١٢)].

ومَذْهَبُ طائفةٍ مِن العربِ، وهم بنو الحارِثِ[(١٣)] بنِ كَعْبٍ، كما

---

(١) في (ص): «تجرده». (٢) في (ك) «و».

(٣) في (س): «وتكون»، وفي (م): «فتكون».

(٤) في (س)، (ع)، (ك): «وقام». (٥) ليس في (ص)، (ح).

(٦) في (ح): «علامة تدل»، وفي: (ص): «يدل».

(٧) في (ص)، (ح): «التثنية والجمع». (٨) ليس في (ح).

(٩) في (ك): «المقدم».

(١٠) مكان العبارة في (ص)، (ح): «ما اتصل بالفعل».

(١١) ليس في (ك). (١٢) ما بين المعكوفين: ليس في (ك).

(١٣) رسمت في (ح): «الحرث».

نَقَلَ الصَّفَّارُ في «شرحِ الكِتابِ» ـ أنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى[١] ظاهرٍ مُثَنًّى أو مجموعٍ؛ أُتِيَ فيه بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ[٢]، فتقولُ: (قاما الزيدانِ، وقاموا الزيدونَ، وقُمْنَ الهِنداتُ)، فتكونُ الألِفُ والواوُ والنونُ ـ حروفًا تَدُلُّ على التثنيةِ و[٣]الجمعِ، كما كانَتِ[٤] (التاءُ) في (قامَتْ هِنْدٌ) ـ حرفًا تَدُلُّ على التأنيثِ عندَ جميعِ العربِ[٥]، والاسمُ الذي بعدَ[٦] المذكورِ مرفوعٌ به[٧] ـ كما ارْتَفَعَتْ[٨] (هِنْدٌ) بـ(قامَتْ)، ومن ذلك قولُه[٩][١٠]:

---

(١) في (ع): «لظاهر».

(٢) وليسَ الإتيانُ بعلامةِ التثنيةِ إذا كَانَ الفَاعِلُ مُثَنًّى أو بعلامةِ الجَمْعِ: إذا كَانَ الفَاعِلُ مجموعًا واجبًا عند هؤلاءِ؛ بل إنهم ربما جَاؤُوا بالعلامةِ، وربما تَرَكُوها.

(٣) في (ص): «أو».

(٤) في (ع): «اتت».

(٥) الفرقُ بينَ علامةِ التأنيثِ وعلامةِ التثنيةِ والجَمْعِ: من ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

[الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع]

الأوَّلُ: أنَّ إلحاقَ علامةِ التثنيَةِ والجَمْعِ لغةٌ لجماعةٍ مِن العربِ بأعيانِهِم؛ يقالُ: هُمْ طَيِّئٌ، ويقالُ: هم أَزْدُ شَنُوءَةَ ـ وأما إلحاقُ تاءِ التأنيثِ فلغةُ جميعِ العربِ.

الثاني: أنَّ إلحاقَ علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ عندَ مَن يُلْحِقُها جائزٌ فِي جميعِ الأحوالِ، ولا يَكُونُ واجبًا أصلًا، فأمَّا إلحاقُ علامةِ التأنيثِ يَكُونُ واجبًا: إذا كَانَ الفَاعِلُ ضميرًا مُتَّصِلًا لمُؤَنَّثٍ مُطْلَقًا، وإذا كَانَ الفَاعِلُ اسمًا ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ، عَلَى مَا سيأتي بيانُه وتفصيلُه فِي هَذَا البابِ.

الثالِثُ: أنَّ احتياجَ الفِعْلِ إِلَى علامةِ التأنيثِ أَقْوَى مِن احْتِيَاجِهِ إِلَى علامةِ التثنيَةِ والجمعِ؛ لأنَّ الفاعلَ قد يَكُونُ مُؤَنَّثًا بدونِ علامةٍ، ويَكُونُ الاسمُ معَ هَذَا مُشْتَرَكًا بينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ؛ كزَيْدٍ وهِنْدٍ، فقد سُمِّيَ بكلٍّ مِن زَيْدٍ وهِنْدٍ مُذَكَّرٌ، وسُمِّيَ بكلٍّ مِنْهُمَا مُؤَنَّثٌ، فإذا ذُكِّرَ الفعلُ بدونِ علامةِ التأنيثِ لم يُعْلَمْ أَمُؤَنَّثٌ فَاعِلُهُ أم مُذَكَّرٌ، فأمَّا المُثَنَّى والجَمْعُ: فإنَّه لا يُمْكِنُ فيهما احتمالُ المفرَدِ (م).

(٦) من (ص)، (ح).

(٧) ليس في (ع).

(٨) في (ك)، (س): «ارتفع».

(٩) هو: عُبَيْد اللهِ بن قَيْسِ الرُّقَيَّات ـ في «ديوانه» (ص١٩٦).

(١٠) في (ح): «قوله، حيث قال».

١٤٢ ـ تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحِمِيمُ[(١)]

وقولُه[(٢)]:

١٤٣ ـ يَلُومُونَنِي[(٣)] فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي[(٤)] وَكُلُّهُمُ[(٥)] يَعْذِلُ[(٦)(٧)]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وقد أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ)؛ حَيْثُ وَصَلَ بالفِعْلِ أَلِفَ التثنيَةِ، معَ أنَّ الفاعلَ اسمٌ ظاهرٌ، وكان القياسُ عَلَى الفُصْحَى أنْ يقولَ: (وقد أَسْلَمَه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ)، وسيأتي لهذا الشاهِدِ نظائرُ فِي شرحِ الشاهدَيْنِ الآتيَيْنِ رَقْمِ (١٤٣، ١٤٤) (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٢٢): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) في «الأزمنة والأمكنة» للأصفهاني (ص٥١٩): «لقد لامني».

(٤) في (ك)، (ع): «قومي». وهو اختلاف روايات. ينظر: «الأزمنة والأمكنة» (ص٥١٩)، و«البديع» (١/ ١٠٨)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٧٨٣).

(٥) في (ك)، (م): «فكلهم». وهو اختلاف روايات، ينظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (١/ ١٤٩)، (٢/ ٣٦٦)، و«البديع» (١/ ١٠٨)، و«شرح المفصل» (٤/ ٢١٢).

(٦) في (ح): «ألوم»، وهي رواية في البيت. ينظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص٤٧٨)، و«الشواهد الكبرى» للعيني (٢/ ٩٢٣).

[شواهد أخرى للتثنية أو جمع الفعل]

(٧) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (يَلُومُونَنِي.. أهلي)؛ حَيْثُ وَصَلَ واوَ الجماعةِ بالفعلِ، معَ أن الفاعلَ اسمٌ ظاهرٌ مذكورٌ بعدَ الفعلِ، وهذه لُغَةُ طَيِّئٍ، وقيلَ: لُغَةُ أَزْدِ شَنُوءَةَ.
ويَذْكُرُ النُّحَاةُ معَ هَذَا الشاهِدِ والذي قبلَه قولَ الشاعِرِ، (وهو: أبو فِرَاسٍ الحَمْدَانِيِّ):

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

ومثلُه قولُ (تَمِيم) وَهوَ من شعراءِ اليَتِيمَةِ:

إلى أنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهوَ مُغَرِّبٌ وأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصباحِ مِنَ الشرقِ

فقد وصَلَ كلٌّ منهما نونَ النِّسْوَةِ بالفعلِ، معَ أنَّ الفاعلَ اسمٌ ظاهرٌ مذكورٌ بعدَه، وَهوَ قَوْلُهُ: (غُرُّ السَّحَائِبِ) فِي الأَوَّلِ، و(راياتُ الصباحِ) فِي الثاني.
وكذلك قولُ عمرِو بنِ مِلْقَطٍ:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وَصَلَ ألفَ الاثنيْنِ بالفِعلِ فِي قَوْلِهِ: (أُلْفِيَتَا) معَ كونِه مُسْنَدًا إِلَى المثنَّى الَّذِي هو قَوْلُهُ: (عَيْنَاكَ).
=

[وقولُه[1]:

١٤٤ ـ رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي ... فأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ[2]][3]

= وكذلك قولُ عُرْوَةَ بنِ الوَرْدِ:

وأَحْقَرُهُمْ وأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ ... وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

فقد أَلْحَقَ ألفَ الاثنيْنِ بالفِعْلِ فِي قَوْلِهِ: **(كانا)**، معَ كونِه مُسْنَدًا إِلَى اثنيْنِ قد عُطِفَ أحدُهما عَلَى الآخَرِ، وَذَلِكَ قولُه: **(نَسَبٌ وخِيرُ)**، ومثلُه قولُ الآخَرِ:

نُسِيَا حاتِمٌ وأَوْسٌ لَدُنْ فا ... ضَتْ عطَايَاكَ يا ابنَ عَبْدِ العزيزِ

ومَحَلُّ الاستشهادِ فِي قَوْلِهِ: **(نُسِيَا حاتِمٌ وأَوْسٌ)** وهذا ـ معَ مَا أَنْشَدْنَاهُ مِن بيتِ عمرِو بنِ مِلْقَطٍ ـ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شأنَ نائبِ الفَاعِلِ فِي هذه المسألةِ كشأنِ الفَاعِلِ. وسيأتي لهذه المسألةِ شواهدُ أُخْرَى فِي شرحِ الشاهدِ ١٤٤ الآتي (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٣٧): «قائله: أبو عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الله العتبي؛ من ولد عتبة بن أبي سفيان». وانظر: «الأغاني» (١٤/ ١٩١).

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(رَأَيْنَ الْغَوَانِي)**؛ فإنَّ الشاعرَ قد وَصَلَ الفعلَ بِنُونِ النِّسْوَةِ فِي قَوْلِهِ: **(رَأَيْنَ)** معَ ذِكْرِ الفَاعِلِ الظاهرِ بعدَه، وَهوَ قَوْلُهُ: **(الغواني)**، ومثلُه قولُ الآخَرِ:

فَأَدْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ ... أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومِن شواهدِ المسألةِ: الشاهدُ رَقْمُ (٩٩) الَّذِي سَبَقَ فِي بابِ إِنَّ وأَخَوَاتِها، وقولُ الشاعِرِ:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... ولو أَنَّهُم خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلَا

فقدْ أَلْحَقَ علامةَ جَمْعِ الذُّكُورِ ـ وَهِيَ الواوُ ـ بالفِعْلِ فِي قَوْلِهِ: **(نَصَرُوكَ)**، مَعَ أَنَّ هَذَا الفعلَ مُسْنَدٌ إِلَى فاعلٍ ظاهرٍ بعدَه، وَهوَ قَوْلُهُ: **(قَوْمِي)**.

وقد وَرَدَ فِي الحديثِ كثيرٌ عَلَى هذه اللغةِ؛ فمِن ذلك مَا جاءَ فِي حديثِ وائلِ بنِ حُجْرٍ: «**وَوَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقَعَا كَفَّاهُ**» [أبو داود (٧٣٦)]، وقولُه: «**يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ**» [ينظر: «مطالع الأنوار» لابن قرقول ٤/ ٣٧٤]، وقولُه: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**» [البخاري (٥٥٥)]، وسَنَتَكَلَّمُ عَلَى هَذَا الحديثِ الأخيرِ بعدَ هَذَا كلامًا خاصًّا؛ لأنَّ ابنَ مالِكٍ؛ يُسَمِّي هذه اللغةَ لغةَ **(يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ)** ـ كَمَا سيقولُ الشارِحُ (م).

(٣) ما بين المعكوفين من (ص)، (م).

[١]فـ(**مُبْعَدٌ وحَمِيمٌ**): مرفوعانِ بقولِه[٢]: (**أَسْلَمَاهُ**)، و(الألفُ)[٣] في (**أَسْلَمَاهُ**): حرفٌ يَدُلُّ على [كونِ الفاعلِ اثنيْنِ[٤]][٥].

وكذلك (**أهلي**)[٦] مرفوعٌ [بقولِهِ: (**يَلُومُونَنِي**)][٧]، و(الواوُ)[٨]: حرفٌ[٩] يَدُلُّ على الجمعِ][١٠]، و(**الغواني**) مرفوعٌ بـ(**رَأَيْنَ**)، و(النونُ): حَرْفٌ يَدُلُّ على جمعِ[١١] المؤنَّثِ.

وإلى هذه اللغةِ: أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (**وقدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا**[١٢]...) إلى آخرِ البيتِ، ومعناه: أنه قد يُؤْتَى في الفعلِ المُسْنَدِ إلى الظاهرِ بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنيةِ أو[١٣] الجمعِ. فأَشْعَرَ قولُه: (**وقد يُقالُ...**) [إلى آخره][١٤] ـ بأنَّ[١٥] ذلك قليلٌ. والأمرُ كذلك، وإنما قالَ: (**والفعلُ للظاهرِ بعدُ مُسْنَدُ**)؛ لِيُنَبِّهَ[١٦] على أنَّ مثلَ[١٧] هذا التركيبِ إنما يكونُ قليلًا: إذا جَعَلْتَ الفعلَ مسندًا إلى الظاهِرِ الذي بعدَه. فَأَمَّا[١٨] إذا جَعَلْتَه مسندًا إلى المتَّصِلِ به من الألفِ والواوِ والنونِ، وجَعَلْتَ الظاهرَ مبتدأً[١٩] أو بَدَلًا [من [٨٢/ظ] الضميرِ][٢٠]، فلا يكونُ ذلك قليلًا.

[لغة: «أكلوني البراغيث»]

وهذه اللغةُ القليلةُ هي التي يُعَبِّرُ عنها النَّحْوِيُّونَ بلغةِ (**أَكَلُونِي**

(١) هنا في (ح): «وقوله».
(٢) العبارة في (ك): «مرفوعان بـ(أسلماه)».
(٣) في (س)، (ع)، (ك): «فالألف».
(٤) في (ص): «مثنى».
(٥) العبارة في (ع): «اثنين في».
(٦) في (ك)، (ع): «قومي».
(٧) في (ص)، (ح): «بيلومونني».
(٨) في (ك): «فالواو».
(٩) في (ع): «حرفًا».
(١٠) تقديم وتأخير في (ع)، (ك).
(١١) في (ص)، (ح): «الجمع».
(١٢) ليس في (ص)، (ح).
(١٣) في (ك): «والجمع».
(١٤) من (ص).
(١٥) في (ك)، (ع): «أن»، وفي (س): «في أن».
(١٦) في (ص): «تنبيه».
(١٧) من (م).
(١٨) في (م): «وأما».
(١٩) في (ح): «مسندًا».
(٢٠) ليس في (ص).

البَرَاغِيثُ)، ويُعَبِّرُ عنها المصنِّفُ في بعض[١] كُتُبه بلغةِ (**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**)[٢]، فـ(البراغيثُ): فاعلُ (أَكَلُونِي)، و(**ملائكةٌ**)[٣]: فاعلُ (**يَتَعَاقَبُونَ**)، هكذا زَعَمَ المصنِّفُ. [والله ﷻ أعلم][٤].

[ص] **[٢٢٩] ويَرْفَعُ الفاعلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا** كمِثْلِ (زَيْدٌ) في جَوَابِ (مَن قَرَا؟) [حذف فعله جوازًا أو وجوبًا]

[ش] إذا دَلَّ دليلٌ على الفعلِ: جازَ حَذْفُه وإبقاءُ فاعلِه؛ كما إذا قِيلَ لكَ: (مَن قرَأَ؟) فتقولُ: (زيدٌ)، التقديرُ: (قَرَأَ زيدٌ). [حذف الفعل جوازًا]

وقد [يُحذَفُ الفعلُ وُجوبًا][٥]؛ كقولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٦] [التوبة: ٦] فـ(أحدٌ): فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ: (وإنِ اسْتَجَارَكَ أحدٌ اسْتَجَارَكَ[٧])، وكذلك كلُّ اسمٍ [حذف الفعل وجوبًا]

---

(١) من (ك). ينظر: «التسهيل» (ص٤٤)، و«شرح التسهيل» (١/ ٢٧٢).

(٢) قدِ اسْتَشْهَدَ ابنُ مَالِكٍ عَلَى هذه اللغةِ بهذا الحديثِ، وَذَلِكَ عَلَى اعتبارِ أَنَّ (الواوَ) فِي (**يَتَعَاقَبُونَ**) علامةُ جَمْعِ الذكورِ، و(**ملائكةٌ**) وَهوَ الفَاعِلُ، مذكورٌ بعدَ الفِعْلِ المتَّصِلِ بالواوِ. وقد تكَلَّمَ عَلَى هَذَا الاستدلالِ قومٌ مِن المؤلِّفِينَ، وقالوا: إن هذه الجملةَ قِطْعَةٌ مِن حديثٍ مُطَوَّلٍ، وقد رَوَى هذه القِطْعَةَ: مالِكٌ ﷺ فِي «المُوَطَّأ» (١/ ١٧٠)، وأصلُه: «**إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ: مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، فإذا نَظَرْتَ إِلَى الحديثِ المُطَوَّلِ كانَتِ الواوُ فِي (**يَتَعَاقَبُونَ**) ليسَتْ علامةً عَلَى جَمْعِ الذكورِ، ولكنَّها ضميرُ جماعةِ الذكورِ، وَهِيَ فَاعِلٌ، وجملةُ الفِعْلِ وفَاعِلِه صفةٌ لملائكةً الواقِعِ اسمَ إنَّ. و(**ملائكةٌ**) المرفوعُ بعدَه ليسَ فاعلًا، ولكنه من جملةٍ مستأنَفةٍ، القصدُ منها تفصيلُ مَا أُجْمِلَ أَوَّلًا، فهو خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، ولأنَّه قد وَرَدَ هَذَا الكلامُ عَلَى هَذَا الاستدلالِ: تَجِدُ الشارحَ يقولُ فِي آخِرِ تقريرِه: (**هكذا زَعَمَ المصنِّفُ**)؛ يريدُ أنْ يَبْرَأَ من تَبِعَتِهِ، ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ الاستدلالَ بالقِطْعَةِ التي رَوَاهَا مالكُ بنُ أَنَسٍ فِي «المُوَطَّأ»؛ بدونِ الْتِفَاتٍ عَلَى الحديثِ المُطَوَّلِ المرويِّ فِي روايةٍ أُخْرَى (م).

(٣) في (ك): «والملائكة». (٤) من (ح).

(٥) في (ص)، (ح)، (ك): «يجب الحذف». (٦) من (ص)، (ح).

(٧) ليس في (ص)، والذي في (ح) مكانها: «من المشركين».

مرفوعٍ وَقَعَ بعدَ (إنْ) أو[١] (إذا)؛ فإنَّه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا.

ومثالُ ذلك في (إذا) قولُه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، فـ(السماءُ) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (إذا انْشَقَّتِ السماءُ[٢] انْشَقَّتْ)، وهذا مَذْهَبُ جمهورِ النحْويِّينَ[٣]، ....

---

(١) في (ص)، (ح): «و». (٢) ليست في (ع).

(٣) خُلاصَةُ القولِ فِي هذه المسألةِ: أنَّ فيها ثلاثةَ مَذَاهِبَ:

[اختلاف النحاة في الاسم المرفوع بعد (إن)، و(إذا) الشرطيتين]

أَوَّلُها: مَذْهَبُ جمهورِ البَصْرِيِّينَ، **وحاصلُه**: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ إنْ وإذا الشرطيتيْنِ فَاعِلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجُوبًا يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ بعدَه، وَهوَ الَّذِي قَرَّرَهُ الشارِحُ.

والمذهَبُ الثاني: مذهَبُ جمهورِ النُّحَاةِ الكُوفِيِّينَ، **وحاصلُه**: أنَّ هَذَا الاسمَ المرفوعَ بعدَ (إنْ) و(إذا) الشرطيتيْنِ: فَاعِلٌ بنفسِ المذكورِ بعدَه، وليسَ فِي الكلامِ محذوفٌ يُفَسِّرُه.

والمذهَبُ الثالِثُ: مَذْهَبُ أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ، **وحاصِلُه**: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ (إنْ) و(إذا) الشرطيتيْنِ: مُبْتَدَأٌ، وأنَّ الفعلَ المذكورَ بعدَه: مُسْنَدٌ إِلَى ضميرٍ عائدٍ عَلَى ذلك الاسمِ، والجُمْلَةُ من ذلك الفِعْلِ وفَاعِلِه المضمَرِ فيه: فِي مَحلِّ رفعٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، فلا حذفَ ولا تقديمَ ولا تأخيرَ.

[سبب الاختلاف]

فأمَّا سَبَبُ هَذَا الاختلافِ فيَرْجِعُ إِلَى أمريْنِ:

الأَمْرُ الأَوَّلُ: هل يَجُوزُ أنْ تَقَعَ الجُمْلَةُ الاسميَّةُ بعدَ أدواتِ الشرطِ؟ فالجمهورُ مِن الكُوفِيِّينَ والبَصْرِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ لا يجوزُ ذلك، ولو وَقَعَ فِي الكلامِ مَا ظاهرُه ذلك فهو مُؤَوَّلٌ بتقديرِ الفِعْلِ مُتَّصِلًا بالأداةِ، غيرَ أنَّ البَصْرِيِّينَ قالُوا: الفعلُ المقدَّرُ اتِّصالُه بالأداةِ هو فعلٌ محذوفٌ يُرْشِدُ إِلَيْهِ الفعلُ المذكورُ. وأما الكُوفِيُّون فقالوا: الفعلُ المقدَّرُ اتِّصالُه بالأداةِ؛ هو نفسُ الفِعْلِ المذكورِ بعدَ الاسمِ.

وذهَبَ أبو الحَسَنِ الأخفشُ إِلَى أَنَّهُ يجوزُ فِي إنْ وإذا خاصَّةً ـ من دونِ سائرِ أدواتِ الشرطِ ـ أنْ تَقَعَ بعدَهما الجملُ الاسميَّةُ، وَعَلَى هَذَا لسنا فِي حاجةٍ إِلَى تقديرِ محذوفٍ ولا إِلَى جعلِ الكلامِ عَلَى التقديمِ والتأخيرِ.

[هل يجوز تقدم الفاعل على فعله؟]

والأمرُ الثاني: هل يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الفَاعِلُ عَلَى فِعْلِه؟

فذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إِلَى جوازِ ذلك؛ ولهذا جَعَلُوا الاسمَ المرفوعَ بعدَ الأداتيْنِ فاعلًا بذلك الفِعْلِ المتأخِّرِ، **وذَهَبَ جمهورُ البَصْرِيِّينَ**: إِلَى أن الفاعلَ لا يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى رافعِه ـ فعلًا كَانَ هَذَا الرافعُ أو غيرَ فِعْلٍ ـ فلهذا اضْطُرُّوا إِلَى تقديرِ فعلٍ =

وسيأتي(١) الكلامُ على هذه المسألةِ في بابِ الاشتغالِ، [إنْ شاءَ اللهُ تعالى](٢).

[تأنيث الفعل إذا أسند الفاعل على مؤنث]

[ص][٢٣٠] **وتاءُ تأنيثٍ تَلِي الماضِي إذَا** كانَ لأُنْثَى، كـ(أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى)

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ(٣) الماضي إلى مُؤَنَّثٍ: لَحِقَتْهُ تاءٌ ساكنةٌ(٤) تَدُلُّ على كونِ الفاعلِ مؤنَّثًا، ولا فرقَ في ذلك بينَ الحقيقيِّ والمجازيِّ، نحوُ: (قامَتْ هِنْدٌ، وطَلَعَتِ الشمسُ)، لكِنْ لها [٨٣/و] حالتانِ(٥)؛ حالةُ لُزُومٍ، وحالةُ جَوَازٍ، وسيأتي الكلامُ على ذلك، [إن شاء الله](٦). (والله ﷻ أعلم)(٧).

[وجوب تأنيث الفعل للفاعل]

[ص][٢٣١] **وإنما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ** مُتَّصِلٍ أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

تَلْزَمُ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ(٨) الفعلَ الماضِيَ في موضعيْنِ:

أَحَدُهما: أنْ يُسْنَدَ الفعلُ إلى ضميرِ مؤنَّثٍ مُتَّصِلٍ، ولا فرقَ في ذلك بينَ المؤنَّثِ الحقيقيِّ والمجازيِّ، فتقولُ: (هندٌ قامَتْ، والشمسُ طَلَعَتْ)(٩)، [ولا تقولُ](١٠): (قامَ)، ولا (طَلَعَ)، فإنْ كانَ الضميرُ منفصِلًا: لم يُؤْتَ بالتاءِ، نحوُ: (هندٌ ما قامَ إلا هي).

الثاني: أنْ يكونَ الفاعلُ ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ، نحوُ: (قامَتْ

= محذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ لِيَرْتَفِعَ بِهِ ذلك الاسمُ.
وقد نَسَبَ جماعةٌ مِن مُتَأَخِّرِي المؤلِّفِينَ ـ كالعلَّامَةِ الصَّبَّانِ ـ مَذْهَبَ الأخفشِ إِلَى الكُوفِيِّينَ، والصوابُ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَه.
وبعدُ، فانْظُرْ مَا يأتي لنا تَحْقِيقُه فِي شَرْحِ الشاهدِ (١٥٧) الآتي (م).

(١) في (ح): «ويأتي».
(٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (ص): «التأنيث الساكنة».
(٥) في (ص): «حالتين».
(٦) من (ص)، (ع)، (س).
(٧) من (ح).
(٨) ليس في (ك).
(٩) في (ك): «هند قام، والشمس طلع».
(١٠) في (ص)، (ح): «ولا يجوز».

هِنْدٌ)، وهو المرادُ بقولِهِ: (**أو مُفْهِم ذَاتَ حِرِ**)، وأصلُ حِرٍ: حِرْحٌ؛ فحُذِفَتْ لامُ الكَلِمَةِ، وفُهِمَ من كلامِه[١]: أنَّ (التاءَ) لا تَلْزَمُ في[٢] غيرِ هذين الموضعيْنِ، فلا تَلْزَمُ[٣] في المؤنَّثِ المجازيِّ الظاهرِ، فتقولُ: طَلَعَ الشمسُ، وطَلَعَتِ الشمسُ، ولا في الجمعِ على ما سيأتي تفصيلُه، (إن شاء الله)[٤]. [والله تعالى أعلم][٥].

[حذف التاء للفاصل بين الفعل وفاعله]

[ص][**٢٣٢**] **وقد يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التاءِ فِي** نَحوِ: (أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ)

إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ وفاعلِه المؤنَّثِ الحقيقيِّ بغيرِ (**إلا**) [جازَ إثباتُ التاءِ وحذفُها][٦]، والأجودُ: الإثباتُ، فتقولُ[٧]: (**أَتَى القاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ**)، والأجودُ: أَتَتْ (**القاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ**)[٨]، وتقولُ: (قامَ اليومَ[٩] هِنْدٌ)، والأجودُ: (قَامَتْ). [والله أعلم][١٠].

[وجوب حذف التاء إذا كان الفصل بـ«إلا»]

[ص][**٢٣٣**] **والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بإِلَّا فُضِّلَا** كـ(ما زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابنِ العَلَا)

إذا[١١] فُصِلَ بينَ الفعلِ والفاعلِ المؤنَّثِ بـ(**إلا**): لم يَجُزْ إثباتُ التاءِ عندَ [٨٣/ظ] الجمهورِ، فتقولُ: (ما قامَ إلا هِنْدٌ، وما طَلَعَ إلا الشمسُ)، ولا يَجُوزُ: ما قَامَتْ (إلا هِنْدٌ)[١٢]، ولا[١٣]: ما طَلَعَتْ (إلا الشمسُ)[١٤]، وقد جاءَ في الشِّعْرِ؛ كقولِهِ[١٥]:

---

(١) في (ك) قوله.
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس في (ك).
(٤) من (ع).
(٥) من (ح).
(٦) في (ع): «جاز الإثبات والحذف». وكتب في حاشيتها: أنها في نسخة موافق للمثبت.
(٧) في (ك): «تقول».
(٨) ليس في (م).
(٩) في (ك): «القوم».
(١٠) من (ح).
(١١) في (م): «وإذا».
(١٢) من (م).
(١٣) ليس في (ك).
(١٤) من (م).
(١٥) هو ذو الرُّمَّةِ ـ في «ديوانه» (٢/ ٢٩٦).

١٤٥ ـ [طَوى النَّحْرُ والأجرازُ ما في غُرُوضِها](١) وما بَقِيَتْ(٢) إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ(٣)(٤)

[اعتراض الشارح على قول الناظم: «فضلًا»]

فقَوْلُ المُصَنِّفِ: **إنَّ الحذفَ مُفَضَّلٌ على الإثباتِ** ـ يُشْعِرُ بأنَّ الإثباتَ أيضًا جائزٌ، وليسَ كذلكَ(٥)؛ [لأنَّه إنْ أرادَ به: أنه(٦) مُفضَّلٌ عليه؛ باعتبارِ أنه ثابتٌ في (النَّثْرِ والنَّظْمِ)(٧)، وأنَّ الإثباتَ إنما جاءَ(٨) في الشِّعْرِ: فصحيحٌ، وإنْ أرادَ أنَّ [الحذفَ أكثرُ(٩) مِن الإثباتِ](١٠): فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الإثباتَ(١١) قليلٌ جِدًّا](١٢).

---

(١) من (ح).
(٢) في (ص)، (ح): «ثبتت».
(٣) في (ك): «الجواشع».
(٤) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فما بَقِيَتْ إِلَّا الضلوعُ)**؛ حَيْثُ دَخَلَتْ تاءُ التأنيثِ عَلَى الفعلِ؛ لأنَّ فاعلَه مُؤَنَّثٌ، معَ كونِه قد فَصَلَ بينَ الفِعْلِ والفَاعِلِ بإلا، وَذَلِكَ ـ عندَ الجمهورِ ـ مما لا يجوزُ فِي غيرِ الشعرِ، ومثلُ هَذَا الشاهدِ قولُ الراجزِ:

مَا بَرِئَتْ مِن رِيبَةٍ وذَمِّ في حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ (م)

[دفاعٌ عن الناظم]

(٥) (م) إن الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ تَجَنٍّ عَلَى الناظِمِ، وإلزامٌ بمذهَبٍ معيَّنٍ؛ قد لا يَكُونُ ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي هَذَا الكتابِ؛ وَذَلِكَ بأنَّ هذه المسألةَ خلافيَّةٌ بينَ علماءِ النحوِ؛ فمِنهم مَن ذَهَبَ إِلَى: أنَّ إلْحَاقَ تاءِ التأنيثِ وعَدَمَ إلْحَاقِها جائزانِ؛ إذا فُصِلَ بينَ الفِعْلِ وفَاعِلِه المُؤَنَّثِ بـ(إلا)، ومعَ جوازِ الأمرَيْنِ: حَذْفُ التاءِ أفضلُ، وهذا هو الَّذِي يَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ عليه كلامُ الناظِمِ؛ لأنَّه صريحُ الدَّلالةِ عليه، ومن العلماءِ مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ حذفَ التاءِ فِي هذه الحالةِ أمرٌ واجبٌ لا يجوزُ العُدُولُ عنه إلَّا فِي ضرورةِ الشعرِ؛ من أجلِ أنَّ الفاعلَ عَلَى التحقيقِ ليسَ هو الاسمَ الواقِعَ بعدَ إلا، ولكنه اسمٌ مُذَكَّرٌ محذوفٌ، وَهوَ المستثنَى منه. فإذا قلتَ: (لم يَزُرْنِي إلَّا هِنْدٌ)؛ فإنَّ أصلَ الكلامِ: لم يَزُرْنِي أحدٌ إلا هِنْدٌ، وأنتَ لو صَرَّحْتَ بهذا المحذوفِ عَلَى هَذَا التقديرِ لم يَكُنْ لكَ إِلَّا حَذْفُ التاءِ؛ لأنَّ الفاعلَ مُذَكَّرٌ، وهذا هو الَّذِي يُرِيدُ الشارحُ أنْ يُلْزِمَ بِهِ الناظِمَ؛ لأنَّه مَذْهَبُ الجمهورِ، وَهوَ إلزامُ مَا لا يَلْزَمُ، عَلَى أنَّ لنا فِي هَذَا التعليلِ، وفي ترتيبِ الحُكْمِ عليه كلامًا ـ لا تَتَّسِعُ له هذه العُجَالَةُ (م).
(٦) ليس في (ص)، (ح).
(٧) في (ع): تقديم وتأخير.
(٨) في (ص): «جاز».
(٩) في (ح): «أفضل».
(١٠) في (ص): «الإثبات أكثر من الحذف».
(١١) في (ص): «الحذف».
(١٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

[حذف التاء بدون فاصل] [ص] [٢٣٤] والحذفُ قَد يأتي بلا فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

قد تُحْذَفُ التاءُ مِن(١) الفعلِ المُسْنَدِ ـ إلى مؤنَّثٍ حقيقيٍّ مِن غيرِ فَصْلٍ، وهو قليلٌ جِدًّا، حَكَى سِيبَوَيْهِ(٢): (قالَ فلانةُ)، وقد تُحْذَفُ التاءُ من الفعلِ المسنَدِ ـ إلى ضميرِ المؤنَّثِ المجازِيِّ، وهو مخصوصٌ بالشِّعْرِ؛ كقولِهِ(٣):

١٤٦ ـ فَلا مُزْنَةٌ(٤) وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا(٥)

[ص] [٢٣٥] والتاءُ معْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كالتاءِ معْ إِحْدَى اللَّبِنْ

[٢٣٦] والحَذْفَ في (نِعْمَ الفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا ... لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

[حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعًا] [ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمعٍ، فإمَّا أنْ يكونَ جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ أو

---

(١) في (ع): «مع».

(٢) اختصرها في (ح): «س». وكذلك يفعل في غالب المواضع.

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٢٨): «قائله: عامر بن جوين الطائي؛ كذا قاله النحاس في «شرح أبيات الكتاب»، والجوهري «الصحاح» (٤/ ١٦٣٦)، وغيرهما».

(٤) في (ص): «ودقة».

(٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ولا أَرْضَ أَبْقَلَ)**؛ حَيْثُ حَذَفَ تاءَ التأنيثِ من الفِعْلِ المسنَدِ إِلَى ضميرِ المُؤَنَّثِ، وهذا الفعلُ هو **(أَبْقَلَ)**، وَهوَ مُسْنَدٌ إِلَى ضميرٍ مُسْتَتِرٍ يعُودُ إِلَى الأرضِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ مجازِيَّةُ التأنيثِ، ويُرْوَى:

ولا أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا

بنقلِ حركةِ الهمزةِ من (إِبْقَالَها) إِلَى التاءِ فِي (أَبْقَلَتْ)، وحينَئِذٍ لا شاهِدَ فيه.

ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي الاستشهادِ بِهِ ـ قولُ الأعشى مَيْمُونِ بنِ قَيْسٍ:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومَحَلُّ الاستشهادِ مِنه قَوْلُهُ: **(أَوْدَى بِهَا)**؛ حَيْثُ لم يُلْحِقْ تاءَ التأنيثِ بالفِعْلِ الَّذِي هو قَوْلُهُ: **(أَوْدَى)** معَ كونِه مُسْنَدًا إِلَى ضميرٍ مُسْتَتِرٍ عائدٍ إِلَى اسمٍ مُؤَنَّثٍ، وَهوَ الحوادِثُ الَّذِي هو جَمْعُ حَادِثَةٍ، وقد عَرَفْتَ أنَّ الفِعْلَ إذا أُسْنِدَ إِلَى ضميرٍ راجعٍ إِلَى مُؤَنَّثٍ وَجَبَ تأنيثُه، سواءٌ أكانَ مَرْجِعُه حقيقيَّ التأنيثِ، أم كَانَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ مجازيَّ التأنيثِ، وتَرْكُ التاءِ حينَئذٍ مِمَّا لا يجوزُ ارْتِكَابُه إِلَّا فِي ضرورةِ الشعرِ، فلَمَّا اضْطُرَّ الشاعرُ فِي بَيْتِ الشاهِدِ وفيما أَنْشَدْنَاهُ مِن قولِ الأَعْشَى ـ عَلَى الروايةِ المشهورةِ ـ حَذَفَ علامةَ التأنيثِ مِن الفِعْلِ (م).

لا. فإنْ كانَ جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ: لم يَجُزِ اقْتِرَانُ الفعلِ بالتاءِ، فتقولُ: (قامَ الزيدونَ)، [ولا يَجُوزُ][1] (قامَتِ الزيدونَ[2])[3]، ....

(١) في (ح): «ولا تقول». (٢) ليس في (ك)، (ع)، (س).

(٣) الأشياءُ التي تَدُلُّ عَلَى معنى الجَمْعِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ:

[الأشياء التي تدل على معنى الجمع]

الأَوَّلُ: اسمُ الجَمْعِ، نحوُ: قومٍ ورَهْطٍ ونِسْوَةٍ.

والثاني: اسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيِّ، نحوُ: رُومٍ وزِنْجٍ وكَلِمٍ.

والثالِثُ: جَمْعُ التكسيرِ لمُذَكَّرٍ، نحوُ: رِجَالٍ وزيُودٍ.

والرابعُ: جَمْعُ التكسيرِ لمُؤَنَّثٍ، نحوُ: هُنُودٍ وضَوَارِبَ.

والخامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السالِمُ، نحوُ: الزَّيْدِينَ والمُؤْمِنِينَ والبَنِينَ.

والسادِسُ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السالِمُ، نحوُ: الهِنْدَاتِ والمؤمِنَاتِ والبناتِ.

[مذهب العلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء]

وللعلماءِ فِي الفِعْلِ المُسْنَدِ إِلَى هذه الأشياءِ **ثلاثةُ مذاهِبَ**:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: مَذْهَبُ جمهورِ الكُوفِيِّينَ، وَهوَ أَنَّهُ يجوزُ فِي كلِّ فِعْلٍ أُسْنِدَ إِلَى شيءٍ مِن هذه الأشياءِ السِّتَّةِ أنْ يُؤْتَى بِهِ مُؤَنَّثًا، وَإِنْ يُؤْتَى بِهِ مُذَكَّرًا، والسرُّ فِي هَذَا: أنَّ كلَّ واحدٍ مِن الأشياءِ السِّتَّةِ يجوزُ أنْ يُؤَوَّلَ بالجمعِ، فيَكُونَ مُذَكَّرَ المَعْنَى، فيُؤْتَى بفعلِه خاليًا من علامةِ التأنيثِ، وَإِنْ يُؤَوَّلَ بالجماعةِ فيَكُونَ مُؤَنَّثَ المعنَى، فيُؤْتَى بفعلِه مُقْتَرِنًا بعلامةِ التأنيثِ، فتقولُ عَلَى هذا: جاءَ القومُ، وجاءَتِ القومُ، وفي الكتابِ العزيزِ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وتقولُ: زَحَفَ الرُّومُ، وزَحَفَتِ الرُّومُ، وفي الكتابِ الكريمِ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ [الروم: ١]، وتقولُ: جاءَ الرجالُ، وجاءَتِ الرجالُ، وتقولُ: جاءَ الهُنُودُ، وجاءَتِ الهُنُودُ، وتقولُ: جاءَ الزَّيْنَبَاتُ، وجاءَتِ الزَّيْنَبَاتُ، وفي التنزيلِ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وقالَ عبدةُ بنُ الطَّبِيبِ مِن قصيدةٍ له:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... والظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقولُ: جاءَ الزيدونَ وجاءَتِ الزيدونَ، وفي التنزيلِ: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وقالَ قريط بنُ أُنَيْفٍ أَحَدُ شُعَرَاءِ الحماسةِ:

لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

والمَذْهَبُ الثاني: مَذْهَبُ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، **وخُلاصتُه**: أَنَّهُ يجوزُ الوجهانِ فِي جميعِ هذه الأنواعِ، إلَّا نوعًا واحدًا، وَهوَ جَمْعُ المُذَكَّرِ السالِمِ؛ فإنَّه لا يجوزُ فِي الفِعْلِ الَّذِي يُسْنَدُ إِلَيْهِ إِلَّا التذكيرُ، وأنتَ لو تَأَمَّلْتَ فِي كلامِ النَاظِمِ لَوَجَدْتَهُ بِحَسَبِ ظاهِرِهِ مُطَابِقًا لهذا المَذْهَبِ؛ لأنَّه لم يَسْتَثْنِ إِلَّا السالِمَ مِن جَمْعِ المُذَكَّرِ. =

وإنْ لم يَكُنْ[١] جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ[٢]، بأنْ كانَ جمعَ تكسيرٍ لمذكَّرٍ؛ كالرجالِ، أو لمؤنَّثٍ؛ كالهُنُودِ، أو جمعَ سلامةٍ لمؤنَّثٍ؛ كالهِنْدَاتِ ـ جازَ إثباتُ التاءِ وحَذْفُها، فتقولُ: (قامَ الرجالُ، وقامَتِ الرجالُ، وقامَ الهنودُ، وقامَتِ الهنودُ، وقامَ الهِنداتُ، وقامَتِ الهنداتُ)، فإثباتُ (التاءِ) لِتَأَوُّلِهِ بالجماعةِ، وحَذْفُها لِتَأَوُّلِهِ بالجَمْعِ.

وأشارَ بقولِهِ: **(كالتاءِ معْ إِحْدَى اللَّبِنْ)** إلى أنَّ (التاءَ) معَ[٣] جمعِ [٨٤/و] التكسيرِ وجمعِ السلامةِ لمؤنَّثٍ؛ كـ(التاءِ) معَ الظاهِرِ المجازيِّ التأنيثِ؛ كلَبِنَةٍ، فكما تقولُ: (كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ)[٤] تقولُ[٥]: (قامَ الرجالُ وقامَتِ الرجالُ)، وكذلك باقي ما تَقَدَّمَ.

[حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مرادًا به الجنس]

وأشارَ بقولِهِ: **(والحَذْفَ في نِعْمَ الفتاةُ استحسنوا)**[٦]. . . إلى آخرِ البيتِ[٧] إلى أنه يَجُوزُ في (نِعْمَ) وأَخَوَاتِها إذا كانَ فاعِلُها مُؤَنَّثًا[٨]: إثباتُ التاءِ وحَذْفُها، وإنْ كانَ مفردًا مؤنَّثًا حقيقيًّا؛ فتقولُ: (نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ)؛ وإنما جازَ ذلك؛ لأنَّ فاعِلَها مقصودٌ به

= **والمَذْهَبُ الثالِثُ**: مذهَبُ جُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ، وخلاصتُه: أَنَّهُ يجوزُ الوجهانِ فِي أربعةِ أنواعٍ: وهي: اسمُ الجمعِ، واسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيِّ، وجَمْعُ التكسيرِ لِمُذَكَّرٍ، وجَمْعُ التكسيرِ لِمُؤَنَّثٍ، وأَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السالِمُ فلا يجوزُ فِي فِعْلِه إِلَّا التذكيرُ، وأَمَّا جَمْعُ المُؤَنَّثِ السالِمُ فلا يجوزُ فِي فِعْلِه إلا التأنيثُ. وقد حاوَلَ جماعةٌ مِن الشُّرَّاحِ: كالأَشْمُونِيِّ؛ أَنْ يَحْمِلُوا كلامَ الناظِمِ عليه، فزَعَمُوا أَنَّ الكلامَ عَلَى نِيَّةِ حذفِ الواوِ والمعطوفِ بها، وأنَّ أصلَ الكلامِ: (سِوَى السالِمِ مِن جَمْعِ مُذَكَّرٍ ومِن جَمْعِ مُؤَنَّثٍ)، ولكِنَّ شارِحَنَا رَحِمَهُ اللهُ لم يَتَكَلَّفْ هَذَا التكلُّفَ؛ لأنَّه رأى أنَّ لظاهِرِ الكلامِ مَحْمَلًا حَسَنًا، وَهوَ أَنْ يُوَافِقَ مذهَبَ أبي عليٍّ الفارسيِّ. فاحْفَظْ هَذَا التحقيقَ واحْرِصْ عليه؛ فإنَّه نَفِيسٌ دَقِيقٌ قَلَّمَا تَعْثُرُ عليه مَشْرُوحًا مُسْتَدَلًّا له فِي يُسْرٍ وسُهولةٍ (م).

(١) تقطعت بالوجهين في (ص).
(٢) ليس في (ص).
(٣) في (ع) «في».
(٤) في (ك): تقديم وتأخير.
(٥) في (ك)، (ع)، (س): «وتقول».
(٦) من (ص)، (ح).
(٧) ليس في (ك).
(٨) بعدها في (ص): «جاز».

استغراقُ الجِنْسِ، فعُومِلَ معاملةَ جمعِ التكسيرِ في جوازِ إثباتِ التاءِ وحذفِها؛ [لِشَبَهِهِ به؛ في أنَّ المقصودَ به(١) مُتَعَدِّدٌ](٢).

ومعنى قولِهِ: (اسْتَحْسَنُوا): أنَّ الحذفَ في هذا ونحوِه حَسَنٌ، ولكِنَّ(٣) الإثباتَ أَحْسَنُ منه. [والله تعالى أعلم بالصواب](٤).

[رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل]

[ص] **[٢٣٧] والأصلُ في الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... والأصلُ في المفعولِ أَنْ يَنْفَصِلَا**

[٢٣٨] وقد يُجَاءُ بِخِلافِ الأصلِ ... وقدْ يَجِي المفعولُ قَبْلَ الفِعْلِ

[الأصل في الفاعل]

[ش] الأصلُ: أنْ يَلِيَ الفاعلُ الفعلَ مِن غيرِ أنْ يَفْصِلَ بينَه وبينَ الفعلِ فاصلٌ(٥)؛ لأنَّه كالجزءِ منه(٦)؛ ولذلك يُسَكَّنُ له آخِرُ الفعلِ إذا(٧) كانَ ضميرَ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ، نحوُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ)، وإنما سَكَّنُوه كراهةَ توالي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكاتٍ، وهم إنما يَكْرَهُونَ ذلك في الكَلِمَةِ الواحدةِ؛ فدَلَّ ذلك على أنَّ الفاعلَ معَ فِعْلِه كالكَلِمَةِ الواحدةِ.

[الأصل في المفعول]

والأصلُ في المفعولِ: أنْ يَنْفَصِلَ [٨٤/ظ] من(٨) الفعلِ بأنْ يَتَأَخَّرَ عن الفاعلِ، ويَجُوزُ تقديمُه على الفاعلِ إنْ خلا مما سَيَذْكُرُهُ(٩)، فتقولُ: (ضَرَبَ زيدًا عمرٌو)، وهذا معنى قولِهِ: **(وقدْ يُجَاءُ(١٠) بِخِلافِ الأصلِ)**.

[مواضع وجوب تقدم المفعول على الفعل]

وأشارَ بقولِهِ: **(وقدْ يَجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ)** إلى أنَّ المفعولَ قد يَتَقَدَّمُ على الفعلِ، وتحتَ هذا قسمانِ:

أحدُهما: ما(١١) يَجِبُ تقديمُه، وذلك(١٢) كما إذا كانَ

---

(١) ليس في (ك).
(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ص).
(٣) في (ك): «لكن».
(٤) من (ح).
(٥) من (ع)، (م).
(٦) في (س)، (ع): «من الفعل».
(٧) في (م): «إن».
(٨) في (ص)، (ع): «عن».
(٩) في (ص)، (ح): «سيذكر».
(١٠) في (ص): «يجيء».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) يَجِبُ تقديمُ المفعولِ بِهِ عَلَى الفِعْلِ العَامِلِ فيه فِي ثلاثةِ مواضِعَ، وقد ذَكَرَ الشارحُ مَوْضِعَيْنِ منها من غيرِ ضَبْطٍ:
=

المفعولُ[١] اسمَ شرطٍ، نحوُ: (أيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، أو: اسمَ استفهام، نحوُ: (أيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ)؟ أو: ضميرًا منفصِلًا لو تَأَخَّرَ لَزِمَ اتِّصالُه، نحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فلو أُخِّرَ[٢] المفعولُ لَزِمَ[٣] الاتصالُ، وكانَ يُقالُ: (نَعْبُدُكَ)، فيَجِبُ التقديمُ، بخلافِ [*][٤] قولِكَ: (الدِّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتُكَ)؛ فإنَّه لا يَجِبُ تقديمُ (إيَّاه)؛ لأنك لو أَخَّرْتَه[٥] لَجازَ اتِّصالُه وانفصالُه على ما تَقَدَّمَ في بابِ المُضْمَرَاتِ، فكُنْتَ تقولُ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ).

[ما جاز تقدم المفعول وتأخره]

والثاني: ما يَجُوزُ تقديمُه وتأخيرُه، نحوُ: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا)،

= **المَوْضِعُ الأَوَّلُ**: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ واحدًا مِن الأشياءِ التي يَجِبُ لها التصدُّرُ، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونَ اسمَ شرطٍ أو اسمَ استفهامٍ، أو يَكُونَ المَفْعُولُ (كم) الخبريَّةَ، نحوُ: كم عَبِيدٍ مَلَكْتَ. أو مُضافًا إِلَى واحدٍ مما ذُكِرَ، نحوُ: غلامَ مَن تَضْرِبْ أَضْرِبْ، ونحوُ: غلامَ مَن ضَرَبْتَ؟ ونحوُ: مالَ كم رَجُلٍ غَصَبْتَ.

الموضِعُ الثاني: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ ضميرًا منفصلًا فِي غيرِ بابِ (سَلْنِيهِ) و(خِلْتَنِيهِ) اللذيْن يجوزُ فيهما الفصلُ والوصلُ معَ التأخيرِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥].

المَوْضِعُ الثالِثُ: أنْ يَكُونَ العاملُ فِي المفعولِ وَاقِعًا فِي جوابِ (أمَّا)، وليسَ مَعَنا مَا يَفْصِلُ بينَ (أمَّا) والفِعْلِ مِن معمولاتِه سِوَى هَذَا المفعولِ، سواءٌ أكانَتْ (أمَّا) مذكورةً فِي الكلامِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، أم كانَتْ مُقَدَّرَةً، نحوُ قولِه سُبْحَانَهُ: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣]، فَإِنْ وُجِدَ مَا يَكُونُ فاصلًا بينَ (أَمَّا) والفِعْلِ سِوَى المفعولِ لم يَجِبْ تقديمُ المفعولِ عَلَى الفِعْلِ، نحوُ قولِكَ: أَمَّا اليومَ فَأَدِّ وَاجِبَكَ.

والسرُّ فِي ذلك: أنَّ (أَمَّا) يَجِبُ أنْ يُفْصَلَ بينَها وبينَ (الفاءِ) بمفردٍ، فلا يجوزُ أنْ تَقَعَ (الفاءُ) بعدَها مباشرةً، ولا أنْ يُفْصَلَ بينَها وبينَ الفاءِ بجملةٍ؛ كَمَا سيأتي بَيَانُه فِي بابِها (م).

(١) في (ص): «المفعول به». (٢) في (س)، (ع)، (ك): «أخرت».

(٣) في (ص)، (ح): «للزم».

(٤) من هنا خرم، بمقدار لوحة في نسخة (ح).

(٥) في (ص): «أخرت».

فتقولُ: (عَمرًا ضَرَبَ زيدٌ)[١].

[ص] **[٢٣٩] وأَخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أو أُضْمِرَ الفاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ**

[ش] يَجِبُ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ إذا خِيفَ [الْتِبَاسُ أَحَدِهما بالآخَرِ][٢]؛ كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما، ولم تُوجَدْ قَرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ مِن المفعولِ، وذلك نحوُ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، فيَجِبُ كونُ (موسى) فاعلًا و(عيسى) مفعولًا. [وجوب تقديم الفاعل]

وهذا [٨٥/و] مَذْهَبُ الجمهورِ، وأجازَ بعضُهم: تقديمَ المفعولِ في

---

(١) بَقِيَتْ صورةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّهُ قد يَجِبُ تأخيرُ المفعولِ عن الفعلِ، وَذَلِكَ فِي خمسةِ مَوَاضِعَ:

الأولى: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ مَصْدرًا مُؤَوَّلًا من (أنَّ) المُؤَكِّدَةِ ومَعْمُولَيْها؛ مُخَفَّفَةً كانَتْ (أنَّ) أو مُشَدَّدَةً، نحوُ قولِكَ: عَرَفْتُ أَنَّكَ فاضلٌ، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، إلَّا أنْ تَتَقَدَّمَ عليه (أمَّا)، نحوُ قولِكَ: أمَّا أَنَّكَ فاضلٌ فعَرَفْتُ.

المَوْضِعُ الثاني: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ فيه فِعْلَ تعجُّبٍ، نحوُ قولِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا.

الموضِعُ الثالِثُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ فيه صِلَةً لحرفٍ مصدريٍّ ناصِبٍ ـ وَذَلِكَ (أنْ وكي) ـ نحوُ قولِكَ: يُعْجِبُنِي أنْ تَضْرِبَ زَيْدًا، ونحوُ قولِكَ: جِئْتُ كي أَضْرِبَ زَيْدًا، فَإِنْ كَانَ الحرفُ المصدريُّ غيرَ ناصبٍ لم يَجِبْ تأخيرُ المفعولِ عن العَامِلِ فيه، نحوُ قولِكَ: وَدِدْتُ لو تَضْرِبُ زَيْدًا، يجوزُ أنْ تقولَ: وَدِدْتُ لَو زَيْدًا تَضْرِبُ، ونحوُ قَوْلِكَ: يُعْجِبُنِي مَا تَضْرِبُ زَيْدًا، فيجوزُ أنْ تقولَ: يُعْجِبُنِي مَا زَيْدًا تَضْرِبُ.

المَوْضِعُ الرابِعُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ فيه مَجْزُومًا بجَازِمٍ ما، وَذَلِكَ كقولِكَ: لم تَضْرِبْ زَيْدًا، لا يجوزُ أنْ تقولَ: لم زَيْدًا تَضْرِبْ. فَإِنْ قَدَّمْتَ المفعولَ عَلَى الجازِمِ؛ فقُلْتَ: زَيْدًا لم تَضْرِبْ ـ جازَ.

المَوضِعُ الخامِسُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ منصوبًا بـ(لن) عندَ الجمهورِ، أو بـ(إذَنْ) عندَ غيرِ الكِسَائِيِّ، نحوُ قولِكَ: لن أَضْرِبَ زَيْدًا، ونحوُ قولِكَ: إذَنْ أُكْرِمَ المُجْتَهِدَ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: لن زَيْدًا أَضْرِبَ. كَمَا لا يجوزُ عندَ الجمهورِ أنْ تقولَ: إِذَنِ المجتهدَ أُكْرِمَ، وأجازَ الكِسَائِيُّ أنْ تقولَ: إِذَنِ المُجْتَهِدَ أُكْرِمَ (م).

(٢) في (ص): «اللبس».

هذا ونحوه[(١)]، قالَ: لأنَّ العربَ لها غَرَضٌ فى الالتباسِ[(٢)] - كما لها غَرَضٌ في التَّبْيينِ[(٣)].

فإذا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ: جازَ تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه، فتقولُ[(٤)]: (أَكَلَ مُوسَى الكُمَّثْرَى، وأَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى)[(٥)]، وهذا معنى قولِه: **(وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ)**.

---

(١) زاد في (ع): «واحتج من».

(٢) في (ص)، (ك)، (ع): «الإلباس».

(٣) الَّذِي ذَكَرَ ذلك هو ابنُ الحَاجِّ، وقد أَخْطَأَ الجَادَّةَ؛ فإنَّ العربَ لا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ مِن أغراضِها الإلباسُ؛ إذ مِن شأنِ الإلباسِ: أنْ يُفْهِمَ السامعَ غيرَ مَا يُرِيدُ المتكلِّمُ، ولم تُوضَعِ اللغةُ إلا للإفهامِ، وَمَا ذَكَرَه ابنُ الحاجِّ لِتَدْعِيمِ حُجَّتِهِ مِمَّا جاءَ عن العربِ كُلُّه لَيسَ مِن الإلباسِ فِي شيءٍ، وإنما هو من بابِ الإجمالِ، فلمَّا الْتَبَسَ عليه الفرقُ بينَ الإلباسِ والإجمالِ لم يُفَرِّقْ بينَ حُكْمِهِما، والفرقُ بينَهما أنَّ الإجمالَ هو احتمالُ اللفظِ لمعنيينِ أو أكثرَ، مِن غيرِ أنْ يَسْبِقَ أحدُ المعنييْنِ إِلَى ذِهْنِ السامِعِ، أَلَا تَرَى أنكَ لو سَمِعْتَ كَلِمَةَ (عُمَيْرٍ) - بزِنَةِ التصغيرِ - لاحْتَمَلَ عِنْدَكَ أنْ يَكُونَ تصغيرَ عُمَرَ، كَمَا يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ تَصْغِيرَ عَمْرٍو، بدونِ أنْ يَكُونَ أَحَدُهما أَسْبَقَ إِلَى ذِهْنِكَ مِن الآخرِ، فأمَّا الإلباسُ فهو احتمالُ اللفظِ لمعنيينِ أو أكثرَ معَ تَبادُرِ غيرِ المقصودِ مِنْهُمَا إِلَى ذِهْنِ السامِعِ. وَذَلِكَ كَمَا فِي المثالِ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ، أَلَا تَرَى أنك لو قلتَ: (ضَرَبَ موسى عيسى): لاحْتَمَلَ هَذَا الكلامُ أنْ يَكُونَ موسى مضروبًا، ولكنَّه يَسْبِقُ إِلَى ذِهْنِكَ أَنَّهُ ضارِبٌ؛ بسببِ أنَّ الأَصْلَ أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ وَالِيًا لِفِعْلِهِ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ الإلباسُ مِن مقاصِدِ البُلَغَاءِ؛ فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

[اللغة وضعت للإفهام]

(٤) في (ك) «تقول»، وفي (ع): «ومثله»؛ وكتب عليها علامة نسخة.

[القرائن الدالة على الفاعل]

(٥) قد تكونُ القرينةُ الدالَّةُ عَلَى الفَاعِلِ مَعْنَوِيَّةً، وقد تكونُ لفظيَّةً. **فالقرينةُ المعنويَّةُ** - كَمَا فِي مثالِ الشارِحِ، وكما فِي قولِكَ: أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى؛ إذ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ الإرضاعُ قد حَصَلَ مِن الصُّغْرَى للكُبْرَى، كَمَا لا يجوزُ أنْ يَكُونَ مُوسَى مأكولًا والكُمَّثْرَى هِيَ الآكِلَ.

والقرينةُ اللفظيَّةُ ثلاثةُ أنواعٍ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ لأحدِهِما تابعٌ ظَاهِرُ الإعرابِ؛ كقولِكَ: ضَرَبَ مُوسَى الظَّرِيفُ عِيسى، فإنَّ (الظَّرِيفُ) تابعٌ لموسى، فلو رُفِعَ كَانَ موسى مرفوعًا، ولو نُصِبَ كَانَ =

ومعنى قولِه: (**أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ**): أنه يَجِبُ[(١)] أيضًا تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كانَ الفاعلُ ضميرًا غيرَ محصورٍ، [نحوُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)][(٢)]، فإنْ كانَ ضميرًا محصورًا: وَجَبَ تأخيرُه، نحوُ: (ما ضَرَبَ زيدًا إلَّا أنا)[(٣)].

[ص][٢٤٠] **وما بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ**

[أحكام المحصور من فاعلٍ أو مفعولٍ]

[ش] يقولُ: إذا حُصِرَ[(٤)] الفاعلُ [أو المفعولُ][(٥)] بـ(إلا) أو بـ(إنما): وَجَبَ تأخيرُه، وقد يَتَقَدَّمُ المحصورُ من الفاعلِ أو المفعولِ على غيرِ المحصورِ إذا ظَهَرَ المحصورُ مِن غيرِه، وذلك كما إذا كانَ الحَصْرُ بـ(إلَّا). فأمَّا[(٦)] إذا كانَ الحَصْرُ[(٧)] بـ(إنَّمَا): فإنَّه لا يَجُوزُ تقديمُ المحصورِ؛ إذ لا يَظْهَرُ كونُه محصورًا إلَّا بتأخيرِه، بخلافِ المحصورِ بـ(إلَّا)؛ فإنَّه يُعْرَفُ بكونِه واقعًا بعد (إلَّا)، فلا فرقَ بينَ أنْ يَتَقَدَّمَ أو يَتَأَخَّرَ.

[أمثلة للحصر]

فمثالُ الفاعِلِ المحصورِ بـ(إنَّمَا): قولُكَ: (إنما ضَرَبَ عمرًا

= موسى مَنصوبًا كذلك.

الثاني: أنْ يَتَّصِلَ بالسابقِ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ يعُودُ عَلَى المتأخِّرِ، نحوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ فَتَاهُ مُوسَى، فهنا يَتَعَيَّنُ أنْ يَكُونَ (فتاه) مفعولًا؛ إذ لو جَعَلْتَه فاعلًا وموسى مَفْعُولًا لعادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً، وَهوَ لا يجوزُ، بخلافِ مَا لو جَعَلْتَه مفعولًا؛ فإنَّ الضميرَ حينَئذٍ عائدٌ عَلَى متأخِّرٍ لَفْظًا مُتَقَدِّمٍ رُتْبَةً، وَهوَ جائزٌ.

الثالِثُ: أنْ يَكُونَ أَحَدُهما مُؤَنَّثًا، وقد اتَّصَلَتْ بالفِعْلِ علامةُ التأنيثِ، وَذَلِكَ كقَوْلِكَ: ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى؛ فإنَّ اقترانَ التاءِ بالفِعْلِ دالٌّ عَلَى أنَّ الفاعلَ مُؤَنَّثٌ، فتَأَخُّرُهُ حينَئذٍ عن المفعولِ لا يَضُرُّ (م).

(١) ليس في (ع).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

(٣) ومن ذلك قولُ عَمْرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِبَ، وأَنْشَدْنَاهُ فِي مباحثِ الضَّمِيرِ:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلَّا أَنَا (م)

(٤) في (م): «انحصر».

(٥) ساقط من (ك).

(٦) في (ك)، (س): «فإن كان».

(٧) في (ع): «المحصور».

زيدٌ)[١]، ومثالُ المفعولِ [المحصورِ بإنما][٢]: (إنما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)[٣]، ومثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ(إلَّا): (ما ضَرَبَ عمرًا إلا زيدٌ)، ومثالُ المفعولِ [المحصورِ بإلَّا][٤]: (ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عَمرًا)، ومثالُ تَقَدُّمِ الفاعلِ المحصورِ بـ(إلا) قولُكَ: (ما ضَرَبَ إلا عمرٌو زيدًا)[٥]، ومنه قولُه[٦]:

١٤٧ ـ فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا   عَشِيَّةَ انَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا[٧]

ومثالُ تَقْدِيم المفعولِ المحصورِ بإلَّا: قولُكَ: (ما ضَرَبَ إلا عَمْرًا زيدٌ)، ومنه قولُه[٨]:

١٤٨ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ   فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا[٩]

هذا معنى كلامِ المُصَنِّفِ.

---

(١) في (ص): «زيدًا عمرو».
(٢) ليس في (ص).
(٣) في (ص): «عمر زيدًا».
(٤) ليس في (ص).
(٥) في (ص)، (ك)، (ع)، (س): «زيد عمرًا».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٤): «لم أجد أحدًا ممن احتج به من أئمة النحو عزاه إلى قائله».
(٧) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ ما...**) إلخ؛ حَيْثُ قَدَّمَ الفاعلَ المحصورَ بـ(إلّا)، عَلَى المفعولِ، وقد ذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى تجويزِ ذلك؛ استشهادًا بمثلِ هَذَا البيتِ.
والجمهورُ عَلَى أَنَّهُ ممنوعٌ، وعندَهم أن (ما) اسمٌ موصولٌ مَفْعُولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: فلم يَدْرِ إِلَّا اللهُ دَرَى مَا هَيَّجَتْ لنا، وسَيَذْكُرُ ذلك الشارحُ (م).
(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٤٥): «قائله: هو مجنون بني عامر».
(٩) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فما زادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كلامُها**)؛ حَيْثُ قَدَّمَ المفعولَ به، وَهوَ قَوْلُهُ: (**ضِعْفَ**)، عَلَى الفَاعِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**كلامُها**)، معَ كونِ المفعولِ مُنْحَصِرًا بـ(إلّا)، وهذا جائزٌ عندَ الكِسَائِيِّ وأكثرِ البَصْرِيِّينَ، وبَقِيَّةُ البَصْرِيِّينَ يَتَأَوَّلُونَ ذلك البيتَ ونحوَه بأنَّ فِي (**زادَ**) ضميرًا مُسْتَتِرًا يعُودُ عَلَى تكليمِ ساعةٍ، وَهوَ فَاعِلُه، وقولُه: (**كلامُها**) فَاعِلٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: زَادَه كلامُها. وَهوَ تأويلٌ مُسْتَبْعَدٌ، ولا مُقْتَضَى له (م).

[اختلاف النحاة في المحصور بـ«إلا»]

واعْلَمْ أنَّ المحصورَ بـ(إنما): لا خِلافَ في أنه لا يَجُوزُ تقديمُه، وأمَّا المحصورُ بـ(إلّا): ففيه ثلاثةُ مَذاهِبَ:

أَحَدُها: وهو مَذْهَبُ جمهور[١] البَصْرِيِّينَ[٢] والفَرَّاءِ وابنِ الأَنْبارِيِّ، أنه لا يَخْلُو إما أنْ يكونَ المحصورُ بها [*][٣] فاعلًا أو مفعولًا؛ فإنْ[٤] كانَ فاعلًا: امْتَنَعَ تقديمُه؛ فلا يَجُوزُ: (ما ضَرَبَ إلَّا زيدٌ عَمْرًا)، فأمَّا[٥] قولُه: **(فلم يَدْرِ إلَّا اللهُ ما هَيَّجَتْ لنا)**[٦] [١٤٧] فأُوِّلَ[٧] على أنَّ **(ما هَيَّجَتْ لَنَا**[٨]**)** مفعولٌ بفعلٍ[٩] محذوفٍ، والتقديرُ[١٠]: دَرَى ما هَيَّجَتْ لنا[١١]، فلم يَتَقَدَّمِ الفاعلُ المحصورُ على المفعولِ؛ لأنَّ هذا ليسَ مفعولًا للفعلِ المذكورِ، وإنْ كانَ المحصورُ مفعولًا: جازَ تقديمُه، فتقول[١٢]: (ما ضَرَبَ إلا عمرًا زيدٌ).

الثاني: وهو مَذْهَبُ الكِسَائِيِّ، أنه يَجُوزُ تقديمُ المحصورِ بـ(إلا)[١٣]، (فاعلًا كانَ)[١٤] أو مفعولًا.

الثالثُ: وهو مَذْهَبُ بعضِ البَصْرِيِّينَ، واخْتَارَه[١٥] الجزُولِيُّ والشَّلَوْبِينُ: أنه لا يَجُوزُ تقديمُ المحصورِ بإلَّا[١٦] فاعلًا كانَ أو مفعولًا. [والله تعالى أعلم بالصواب][١٧].

---

(١) في (م): «أكثر».
(٢) زاد في (ك): «ومذهب».
(٣) هنا انتهى الخرم المشار إليه آنفًا في النسخة (ح).
(٤) في (ص)، (ح): «إن».
(٥) في (ك): «وأما».
(٦) تقدم.
(٧) في (ص): «يخرج»، وفي (ح): «فخرج».
(٨) من (س)، (ع)، (ك).
(٩) في (ح): «فعل».
(١٠) في (ص)، (ح): «إي».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) في (م): «نحو».
(١٣) زاد في (ك): «سواء».
(١٤) في (ك): تقديم كلمة «كان».
(١٥) في (ك): «وأجازه».
(١٦) من (س)، (م).
(١٧) من (ح).

[ص][٢٤١] وشاعَ نحوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ)   وشَذَّ نَحْوُ: (زانُ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

[حكم ما إذا اشتمل المفعول على ضمير يعود على الفاعل]

[ش] أي: شاعَ في لِسانِ العربِ تقديمُ[1] المفعولِ المشتمِلِ على ضميرٍ يرجِعُ إلى الفاعلِ المتأخِّرِ[2]، وذلك[3] نحوُ: **(خافَ رَبَّهُ عُمَرُ)**، فـ(ربَّه) مفعولٌ، وقد اشْتَمَلَ على ضميرٍ][4] يَرْجِعُ إلى (عمرُ)، وهو الفاعلُ، وإنما جازَ ذلك - وإنْ كانَ فيه عَوْدُ الضميرِ[5] على[6] متأخِّرٍ لَفْظًا؛ لأنَّ الفاعلَ مَنْوِيُّ التقديم على المفعولِ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعلِ: أنْ يَتَّصِلَ بالفعلِ، فهو مُتَقَدِّمٌ رُتْبَةً، وإنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا.

فلو اشْتَمَلَ المفعولُ على ضميرٍ يَرْجِعُ إلى ما اتَّصَلَ بالفاعلِ، فهل يَجُوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خِلافٌ، وذلك نحوُ: (ضَرَبَ غُلامَهَا جارُ هِنْدٍ)، فمَن أَجازَهَا - وهو الصحيحُ - وَجَّهَ الجَوَازَ: بأنه لَمَّا عادَ الضميرُ[7] على[8] ما اتَّصَلَ بما[9] رُتْبَتُهُ التقديمُ، كانَ كَعَوْدِهِ على ما رُتْبَتُه التقديمُ؛ لأنَّ المتَّصِلَ بالمتقدِّمِ مُتَقَدِّمٌ.

[حكم ما إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول]

وقولُه: **(وشَذَّ...)** إلى آخرِه؛ أي: شَذَّ عَوْدُ الضميرِ مِن الفاعلِ المتقدِّمِ على المفعولِ المتأخِّرِ، وذلك نحوُ: **زانَ نَوْرُهُ [الشجرَ)** فـ(الهاءُ) المتَّصِلَةُ بـ(نَوْرُهُ)[10] الذي هو الفاعلُ عائدةٌ على][11] (الشَّجَرَ)، وهو المفعولُ، وإنما شَذَّ ذلك؛ لأنَّ فيه عَوْدَ الضميرِ على متأخِّرٍ لَفظًا ورُتْبَةً؛ [لأنَّ (الشَّجَرَ) (مفعولٌ، وهو[12])[13] مُتَأَخِّرٌ لَفظًا، والأصلُ فيه: أنْ

---

(١) في (ص): «تقدم».

(٢) من ذلك قولُ الأَعْشَى مَيْمُونٍ:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا   فلم يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ (م)

(٣) ليس في (ك).

(٤) ليس في (ص).

(٥) ليس في (ح).

(٦) في (ص): «إلى».

(٧) ليس في (ع).

(٨) في (ص): «إلى».

(٩) ليس في (ك).

(١٠) في (س): «نوره»، بدون باء. في (م): «بنور».

(١١) ليس في (ص)، (ح).

(١٢) ليس في (ك).

(١٣) ليس في (ص)، (ع).

يَنْفَصِلَ عن الفعلِ، فهو متأخِّرٌ رُتْبَةً][(١)].

[موقف النحاة مما ورد في المسألة]

وهذه المسألةُ ممنوعةٌ عندَ جمهورِ النحْويِّينَ[(٢)]، وما وَرَدَ من ذلك تَأَوَّلُوهُ، وأَجَازَها[(٣)] أبو عبدِ اللهِ الطوالُ مِن الكُوفِيِّينَ، وأبو الفتحِ ابنُ جِنِّيٍّ، وتَابَعَهما: المصنِّفُ[(٤)]، ومِمَّا وَرَدَ من ذلك قولُه[(٥)]:

١٤٩ ـ لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا   وكادَ لو سَاعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[(٦)]

وقولُه[(٧)]:

١٥٠ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ   ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ[(٨)]

---

(١) ليس في (ح).

(٢) في (ك)، (س): «البصريين».

(٣) في (ك): «وأجاز هذا».

(٤) ذَهَبَ إِلَى هَذَا الأخفشُ أَيْضًا، وابنُ جِنِّيٍّ تابعٌ فيه له، وقد أَيَّدَهُما فِي ذلك المُحقِّقُ الرَّضِيُّ، قالَ: «والأَوْلَى: تَجْوِيزُ مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ، ولكِنْ عَلَى قِلَّةٍ، وليسَ للبَصْرِيَّةِ مَنْعُه معَ قولِهم فِي بابِ التنازُعِ بما قالُوا».اهـ. وَهوَ يُشِيرُ إِلَى رَأْيِ البَصْرِيِّينَ فِي التنازُعِ مِن تَجْوِيزِهِم إعمالَ العَامِلِ الثاني المتأَخِّرِ فِي لفظِ المعمولِ، وإعمالَ المتقدِّمِ من العاملَيْنِ فِي ضَمِيرِهِ؛ إذ فيه عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى المتأخِّرِ (م).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٩): «قائله: هو أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام ـ رضي الله تعالى عنهما ـ يرثي به مصعبًا لما قتل بدير الجاثليق في سنة إحدى وسبعين من الهجرة».

(٦) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا)**؛ حَيْثُ أَخَّرَ المفعولَ عن الفَاعِلِ، مَعَ أَنَّ معَ الفَاعِلِ ضَمِيرًا يعُودُ عَلَى المفعولِ، فعادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً، ومِن شواهِدِ هذه المسألةِ ـ مِمَّا لم يَذْكُرْهُ الشارحُ ـ قولُ الشاعِرِ:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا   أَدَّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ

وقولُ الآخَرِ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ   زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِن كُلِّ جَانِبِ

وسَنُنْشِدُ فِي شَرْحِ الشاهِدِ رَقْم (١٥٣) الآتي بعضَ شواهِدَ لهذه المسألةِ، ونَذْكُرُ لكَ مَا نُرَجِّحُهُ من أقوالِ العلماءِ (م).

(٧) قال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٧٥): «لم يسمَّ قائله».

(٨) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كَسَا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ... ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى)**؛ فإِنَّ المفعولَ فيهما: مُتَأَخِّرٌ عن الفَاعِلِ، معَ أنَّ الفاعلَ مُضَافٌ إِلَى ضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ، فيَكُونُ فيه =

وقولُه[١]:

١٥١ ـ ولوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِن الناسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[٢]

[وقولُه[٣]:

١٥٢ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقدْ فَعَلْ[٤]][٥]

وقولُه[٦]:

١٥٣ ـ جَزَى بَنُوهُ[٧] أَبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ[٨]

= إعادةُ الضَّمِيرِ عَلَى متأخِّرٍ فِي اللفظِ والرتبةِ جميعًا، وَذَلِكَ لا يجوزُ عندَ جُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ، خِلافًا لابنِ جِنِّيٍّ ـ تبَعًا للأخفشِ، وللرَّضِيِّ، وابنِ مالكٍ فِي بعضِ كُتُبِهِ. كذا قالُوا، ونحنُ نَرَى أَنَّهُ لا يَبْعُدُ ـ فِي هَذَا البيتِ ـ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي **(حِلْمُهُ ونَدَاهُ)** عائدًا عَلَى ممدوحٍ ذُكِرَ فِي أبياتٍ تَقَدَّمَتِ البيتَ الشاهدَ، فيَكُونُ المعنى: أنّ حِلْمَ هَذَا الممدوحِ هو الَّذِي أَثَّرَ فيمَن تَرَاهُمْ مِن أصحابِ الحِلْمِ، إذا ائْتَسَوْا بِهِ وجَعَلُوه قُدْوَةً لهم، واسْتَمَرَّ تأثيرُه فيهم حتى بَلَغُوا الغايةَ من هذه الصفةِ، وأنَّ نَدَى هَذَا الممدوحِ أَثَّرَ كذلك فيمَن تَرَاهُم من أصحابِ الجُودِ، فافْهَمْ وأَنْصِفْ. وشواهِدُ المسأَلةِ كثيرةٌ، فليسَ بضَائرٍ أنْ يَبْطُلَ الاستدلالُ بواحدٍ مِنها (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٧): «قائله: هو حسان بن ثابت الأنصاري ـ رضي الله تعالى عنه ـ».

(٢) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أَبْقَى مَجْدُهُ مُطْعِمَا)**؛ حَيْثُ أَخَّرَ المفعولَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(مُطْعِمَا)** ـ عن الفَاعِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(مَجْدُهُ)**، معَ أَنَّ الفاعلَ مُضَافٌ إِلَى ضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ، فيَقْتَضِي أنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرُ إِلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً (م).

(٣) نسبه ابنُ جِنِّيٍّ في «الخصائص» (١/ ٢٩٥): إِلَى النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ.

(٤) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(جَزَى رَبُّهُ... عَدِيَّ)** حَيْثُ أَخَّرَ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(عَدِيَّ)**، وقَدَّمَ الفاعلَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(رَبُّهُ)** معَ اتصالِ الفَاعِلِ بضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ (م).

(٥) في النسخة (ح): تأخر هذا البيت عما بعده.

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٥): «قائله: هو سليط بن سعد».

(٧) في (ك): «أبوه».

(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلانِ)**؛ حَيْثُ أَخَّرَ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(أَبَا الغِيلَانِ)** عن الفَاعِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(بَنُوه)**، معَ أَنَّ الفاعلَ مُتَّصِلٌ بضميرٍ عائدٍ عَلَى المفعولِ. =

فلو كانَ الضميرُ المُتَّصِلُ بالفاعلِ المتقدِّمِ عائدًا على ما اتَّصَلَ بالمفعولِ المتأخِّرِ: امْتَنَعَتِ المسألةُ، وذلك نحوُ: (ضَرَبَ بَعْلُها صاحبَ هِنْدٍ)، وقد نَقَلَ[1] بعضُهم في [هذه المسألةِ أيضًا[2]][3] خِلافًا، والحقُّ فيها المَنْعُ. [والله أعلم][4].

❁ ❁ ❁

= هذا، ومن شواهدِ هذه المسألةِ مِمَّا لم يُنْشِدْهُ الشارحُ ـ زيادةً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي شرحِ الشاهدِ رَقْم (١٤٩) ـ قولُ الشاعِرِ:

وما نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جزاءً عليها مِن سِوَى مَن له الأمرُ

حيثُ قَدَّمَ الفاعلَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**أَعْمَالُهُ**) ـ عَلَى المفعولِ، وَهوَ قولُه: (**المَرْءَ**)، معَ أَنَّهُ قد اتَّصَلَ بالفَاعِلِ ضَمِيرٌ يعُودُ إِلَى المفعولِ، فجملةُ مَا أَنْشَدَهُ الشارحُ وأَنْشَدْنَاهُ لهذه المسألةِ ثمانِيَةُ شَوَاهِدَ.

ولكثرةِ شَوَاهِدِ هذه المسألةِ: نَرَى أنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الأخفشُ ـ وتابَعَه عليه أبو الفتحِ بنُ جِنِّيٍّ، والإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانِيُّ، وأبو عبدِ اللهِ الطوالُ، وابنُ مَالِكٍ، والمُحَقِّقُ الرَّضِيُّ ـ مِن جوازِ تقديمِ الفَاعِلِ المتَّصِلِ بضميرٍ يعُودُ إِلَى المفعولِ، وَهوَ القولُ الخَلِيقُ بأنْ تَأْخُذَ بِهِ وتَعْتَمِدَ عليه، ونَرَى أَنَّ الإنصافَ واتِّبَاعَ الدليلِ يُوجِبَانِ علينا أنْ نُوَافِقَ هؤلاء الأَئِمَّةَ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الجمهورُ عَلَى خِلافِه؛ لأنَّ التمسُّكَ بالتعليلِ معَ وُجُودِ النصِّ عَلَى خِلافِه مِمَّا لا يجوزُ، وأحكامُ العربيَّةِ يُقْضَى فيها عَلَى وَفْقِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ أهلُها (م).

(١) زاد في (ك): «عن».
(٢) ليس في (س)، (ع)، (ك).
(٣) مكان العبارة في (ص): «المسألة».
(٤) من (ص).

النائبُ عن الفاعِلِ

[ص] [٢٤٢] يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ، كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

[ما يترتب على حذف الفاعل] [ش] يُحْذَفُ الفاعلُ ويُقامُ المفعولُ به مُقَامَه، فيُعْطَى ما كانَ للفاعلِ مِن لُزُومِ الرفعِ ووُجُوبِ التأخُّر(١) عن رافعِه وعدمِ جَوَازِ حَذْفِهِ(٢)، وذلك

(١) في (س)، (ع)، (ك): «التأخير».

[أغراض حذف الفاعل] (٢) الأغراضُ التي تَدْعُو المتكلِّمَ إِلَى حذفِ الفَاعِلِ كثيرةٌ جِدًّا، ولكنها ـ عَلَى كَثْرَتِها ـ لا تَخْلُو مِن أَنَّ سَبَبَها إما أَنْ يَكُونَ شيئًا لفظيًّا أو معنويًّا.

فأمَّا الأسبابُ اللفظيَّةُ فكثيرةٌ: منها القصدُ إِلَى الإيجازِ فِي العبارةِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ومنها المحافَظَةُ عَلَى السَّجْعِ فِي الكلامِ المَنْثُورِ، نحوُ قولِهِم: مَن طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ؛ إذ لو قِيلَ: (حَمِدَ الناسُ سِيرَتَهُ) لاخْتَلَفَ إعرابُ الفاصلتيْنِ، **ومنها**: المحافظةُ عَلَى الوزنِ فِي الكلامِ المنظومِ؛ كَمَا فِي قولِ الأعشى مَيْمُونِ بنِ قَيْسٍ:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وعُلِّقَتْ رَجُلًا ... غَيْرِي، وعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنتَ تَرَى الأعشى قد بَنَى (عَلَّقَ) فِي هَذَا البيتِ ثلاثَ مَرَّاتٍ للمجهولِ؛ لأنَّه لو ذَكَرَ الفاعلَ فِي كلِّ مرَّةٍ منها أو فِي بعضِها لَمَا اسْتَقَامَ له وَزْنُ البيتِ. والتعليقُ هٰهنا: المحبَّةُ، وعَرَضًا؛ أي: مِن غيرِ قَصْدٍ مِنِّي، ولكِنْ عَرَضَتْ لي فَهَوِيتُها.

وأمَّا الأسبابُ المعنويَّةُ فكثيرةٌ: منها كونُ الفَاعِلِ مَعْلُومًا للمخاطَبِ حتى لا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ له، وَذَلِكَ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ومنها كونُه مجهولًا للمُتَكَلِّمِ، فهو لا يَسْتَطِيعُ تَعْيِينَهُ للمُخَاطَبِ، وليسَ فِي ذِكْرِهِ بوَصْفٍ مفهومٍ مِن الفِعْلِ فائدةٌ، وَذَلِكَ كَمَا تقولُ: سُرِقَ مَتَاعِي؛ لأنَّك لا تَعْرِفُ ذاتَ السارِقِ.

وليسَ فِي قولِكَ: (سَرَقَ اللِّصُّ متاعي) ـ فائدةٌ زائدةٌ فِي الإفهامِ عَلَى قولِكَ: (سُرِقَ مَتَاعِي)، ومنها: رغبةُ المُتَكَلِّمِ فِي الإبهامِ عَلَى السامِعِ؛ كقولِكَ: تُصُدِّقَ بألفِ دِينارٍ، ومنها رغبةُ المُتَكَلِّمِ فِي إظهارِ تَعْظِيمِه للفَاعِلِ؛ بصونِ اسمِه عن أَنْ يَجْرِيَ عَلَى لسانِه، أو بصونِه عن أَنْ يَقْتَرِنَ بالمفعولِ بِهِ فِي الذِّكْرِ؛ كقولِكَ: خُلِقَ =

نحوُ[1]: (نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ)، فـ(خَيْرُ نائلٍ) مفعولٌ (قائمٌ) مقامَ الفاعلِ، [والأصلُ: نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائلٍ، فحُذِفَ الفاعلُ، وهو زيدٌ، وأُقِيمَ المفعولُ به[2] مُقَامَه، وهو خيرُ نائلٍ[3]][4]، ولا يَجُوزُ تقديمُه، فلا تقولُ[5]: (خَيْرُ نائلٍ نِيلَ) على أنْ يكونَ مفعولًا مقدَّمًا؛ بل على أنْ يكونَ مبتدأً وخبرُه الجملةُ [٨٧/و] التي بعدَه، وهي (نِيلَ)، والمفعولُ[6] القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ، والتقديرُ: (نِيلَ هو)، وكذلك لا يَجُوزُ حَذْفُ (خيرُ[7] نائلٍ) فتقولَ: (نِيلَ). [والله تعالى أعلم بالصواب][8].

[تغيير صورة الفعل]

[ص][٢٤٣] فأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالمُتَّصِلْ بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ، كـ(وُصِلْ)

[٢٤٤] واجْعَلْهُ مِن مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كـ(يَنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ (يُنْتَحَى)

[ش] يُضَمُّ أوَّلُ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه مُطلقًا؛ أي: سواءٌ كانَ ماضِيًا أو مضارعًا، ويُكْسَرُ ما قبلَ آخِرِ الماضي ويُفْتَحُ ما قبلَ آخِرِ المضارِعِ، ومثالُ ذلك في الماضي[9]: قولُكَ في (وَصَلَ): (وُصِلَ)، وفي المضارِعِ قولُكَ[10] في (يَنْتَحِي): (يُنْتَحَى). [والله تعالى أعلم بالصواب][11].

[ص][٢٤٥] والثانِيَ التالِيَ (تَا) المُطَاوَعَهْ كالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَهْ

[٢٤٦] وثالِثَ الذي بِهَمْزِ الوَصْلِ كالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ، كـ(اسْتُحْلِي)

[ش] إذا كانَ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ مُفْتَتَحًا بتاءِ المُطَاوَعَةِ: ضُمَّ أَوَّلُه

= الخِنْزِيرُ، ومنها رَغْبَةُ المُتَكَلِّمِ فِي إظهارِ تَحْقِيرِ الفَاعِلِ؛ بصونِ لسانِه عن أنْ يَجْرِيَ بذِكْرِهِ، ومنها خوفُ المُتَكَلِّمِ من الفَاعِلِ، فيُعْرِضُ عن ذِكْرِهِ؛ لئلا يَنَالَهُ منه مكروهٌ، ومنها خوفُ المُتَكَلِّمِ عَلَى الفَاعِلِ، فيُعْرِضُ عن اسمِه؛ لئلا يَمَسَّهُ أحدٌ بمكروهٍ (م).

(١) في (ك): «كنيل». (٢) ليس في (ع).

(٣) ليس في (ع).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٥) في (ك): «يقال». (٦) زاد في (ك): «الذي».

(٧) ليس في (ك). (٨) من (ح).

(٩) في (ص): «المثال»، وكتب في حاشيتها: «لعله الماضي».

(١٠) ليس في (ك). (١١) من (ص)، (ح).

وثانِيه، وذلك كقولِكَ في (تَدَحْرَجَ): (تُدُحْرِجَ)، وفي (تَكَسَّرَ): (تُكُسِّرَ)، وفي (تَغَافَلَ): (تُغُوفِلَ).

وإنْ[١] كانَ مُفْتَتَحًا بهمزةِ وَصْلٍ ضُمَّ أَوَّلُه وثالثُه، وذلك كَقَوْلِكَ[٢] في (اسْتَحْلَى): (اسْتُحْلِيَ)، وفي (اقْتَدَرَ): (اقْتُدِرَ)، وفي (انْطَلَقَ): (انْطُلِقَ). [والله أعلم][٣].

[حكم الفعل الثلاثي الماضي المعل]

[ص] [٢٤٧] واكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ (فَا) ثُلاثِيٍّ أُعِلّْ عَيْنًا، وضَمٌّ جا كـ(بُوعَ) فاحْتُمِلْ

[ش] إذا كانَ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ ثلاثيًّا مُعْتَلَّ العَيْنِ: فقد[٤] سُمِعَ في (فائِهِ) ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

(١) إخلاصُ الكَسْرِ، نحوُ: (قِيلَ وبِيعَ)، ومنه قولُه[٥]:

١٥٤ ـ حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشَاكُ[٦]

(٢) وإخلاصُ الضمِّ نحوُ: (قُولَ وبُوعَ)، ومنه قولُه[٧]:

١٥٥ ـ لَيْتَ وهلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ[٨]

---

(١) في (س)، (ك): «وإذا».

(٢) ليس في (ك)، وفي (س): «قولك».

(٣) من (ص).

(٤) من (ص)، (ح).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٩٧٧): «قائله: هو راجز لم أقف على اسمه، وهو من الرجز المسدس ومنهم من نسبه إلى رؤبة ـ فلم أجده في «ديوانه»».

(٦) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (حِيكَتْ)؛ حَيْثُ أَنَّهُ فعلٌ ثلاثيٌّ مُعْتَلُّ العيْنِ، فلمَّا بَنَاهُ للمجهولِ: أَخْلَصَ كَسْرَ فائِه، ويُرْوَى: (حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ) بالواوِ ساكنةً، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ شاهدًا للوجهِ الثاني، وَهوَ إخلاصُ ضمِّ الفاءِ (م).

(٧) هو: رؤبة بن العَجَّاج ـ كما في ملحق «ديوانه» (ص١٧١).

(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بُوعَ)؛ فإنَّه فِعْلٌ ثلاثيٌّ مُعْتَلُّ العيْنِ، فلَمَّا بناه للمجهولِ أَخْلَصَ ضَمَّ فائِه، وإخلاصُه ضَمَّ الفاءِ لغةُ جماعةٍ من العربِ، مِنهم مَن حَكَى الشارِحُ، ومِنهم بعضُ بني تَمِيمٍ، ومنهم ضَبَّةُ، وحُكِيَتْ عن هُذَيْلٍ (م).

وهي لغةُ بَنِي دَبِيرٍ[(١)] وبني فَقْعَسٍ، [وهما مِن فُصَحَاءِ بَنِي أَسَدٍ][(٢)].

(٣) والإشمامُ، وهو[(٣)] الإتيانُ بـ(الفاءِ) بحَرَكَةٍ[(٤)] بينَ[(٥)] الضمِّ والكسرِ، ولا يَظْهَرُ ذلك إلا في اللفظِ، ولا يَظْهَرُ في الخطِّ، وقد قُرِئَ في السبعةِ (قولُه تعالى)[(٦)]: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤]؛ قرئ[(٧)] بالإشمامِ في (قِيلَ) (غِيضَ).

[حكم ما إذا خيف اللبس في بعض الأوجه؟]

[ص] **[٢٤٨] وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ** وما لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبْ)[(٨)]

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ الثلاثيُّ المُعْتَلُّ العَيْنِ بعدَ بنائِه للمفعولِ إلى ضميرِ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غائبٍ[(٩)]، فإمَّا أنْ يكونَ وَاوِيًّا أو يَائِيًّا، فإنْ كانَ وَاوِيًّا، نحوُ: (سامَ) ـ مِن السَّوْمِ: وَجَبَ عندَ المصنِّفِ كَسْرُ (الفاءِ) أو[(١٠)] الإشمامُ، فتقولُ: (سِمْتُ). ولا يَجُوزُ الضمُّ؛ فلا تقولُ: (سُمْتُ)؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بفِعْلِ الفاعلِ؛ فإنَّه بالضمِّ[(١١)] ليسَ (إلَّا)، نحوُ:

---

(١) في (ع): «ذؤيب».

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٣) في (ك): «وهي». (٤) في (ص): «على حركة».

(٥) ليس في (ك).

(٦) ليس في (ك)، وفي (س): «كقوله تعالى».

(٧) من (ص)، (ح).

(٨) **(وإنْ)** شرطيَّةٌ، **(بِشَكْلٍ)** جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بخِيفَ، **(خِيفَ)** فِعْلٌ مَاضٍ مبنيٌّ للمجهولِ فِعْلُ الشرطِ، **(لَبْسٌ)** نائبُ فَاعِلِ خِيفَ، **(يُجْتَنَبْ)** فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ جوابُ الشرطِ، ونائبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى شَكْلٍ، **(وما)** اسمٌ موصولٌ: مُبْتَدَأٌ، **(لِبَاعَ)** جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ صلةُ مَا الموصولةِ، **(قد)** حرفُ تَقْلِيلٍ، **(يُرَى)** فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى ما، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، **(لِنَحْوِ)** جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيُرَى، ونحوِ مُضَافٌ و**(حَبْ)** قُصِدَ لَفْظُهُ: مُضَافٌ إليه.

(٩) في (ص)، (ح)، (ك): «غائبات».

(١٠) في (ص): «لا»، وفي (ح): «و». (١١) في (ع): «يضم».

(سُمْتُ العَبْدَ)، وإنْ كانَ يائِيًّا، نَحْوُ: (**باعَ**) ـ مِن البَيعِ ـ وَجَبَ عِندَ المصنِّفِ أيضًا ضَمُّه[١] أو[٢] الإشمامُ، فتقولُ: بُعْتَ يا عَبْدُ، ولا يَجُوزُ الكسرُ، فلا تقولُ: (بِعْتُ)؛ لئَلَّا يَلْتَبِسَ بفعلِ الفاعلِ؛ فإنَّه بالكَسْرِ فقطْ، نحوُ: (بِعْتُ الثوبَ).

هذا[٣] معنى قولِهِ: (**وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ**)؛ أي: وإنْ خِيفَ اللَّبْسُ في شَكْلٍ من الأشكالِ السابقةِ ـ أعني: الضمَّ والكسرَ والإشمامَ ـ عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غيرِه لا لَبْسَ معَه.

هذا ما ذَكَرَه المصنِّفُ، والذي ذَكَرَه غيرُه أنَّ الكسرَ في الواويِّ والضمَّ في اليائيِّ و[٤]الإشمامَ هو المختارُ، ولكنْ لا يَجِبُ ذلك؛ بل يَجُوزُ[٥] الضمُّ فى الواويِّ، والكسرُ في اليائِيِّ.

[حكم المضعف] وقولُه: (**وما لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ**) معناه: أنَّ الذي [ثَبَتَ لِفَاءِ بَاعَ][٦] مِن جَوَازِ الضمِّ والكسرِ والإشمامِ يَثْبُتُ[٧] لِفاءِ المُضاعَفِ، نحوُ: (حَبَّ)، فتقولُ: (حُبَّ) و(حِبَّ)، وإنْ شِئْتَ أَشْمَمْتَ. (والله أعلم)[٨].

[حكم الماضي المعل العين إذا كان على وزن (افتعل) أو (انفعل)]

[ص] **[٢٤٩] وما لِفَا (بَاعَ) لِمَا العَيْنُ تَلِي ... فِي (اخْتَارَ، وانْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي**

[ش] أي: يَثْبُتُ[٩] عندَ البناءِ للمفعولِ لِمَا تَلِيهِ العينُ مِن كلِّ فعلٍ يكونُ على وَزْنِ[١٠] (افْتَعَلَ) أو (انْفَعَلَ)، وهو مُعْتَلُّ العَيْنِ ـ ما يَثْبُتُ[١١] لِفاءِ (باعَ) مِن جَوَازِ الكسرِ والضمِّ والإشمامِ[١٢]، وذلك نحوُ: (**اخْتَارَ**[١٣]

---

(١) في (ك): «الضم».
(٢) في (ص): «و».
(٣) في (م): «وهذا».
(٤) في (ص): «أو».
(٥) في (ك): «يجب».
(٦) في (ص): «يثبت لباع»، وفي (ك): «للباع».
(٧) في (ص): «فيثبت»، وفي (ح)، (ك): «ثبت».
(٨) من (ص)، (ح).
(٩) في (ك): «ثبت».
(١٠) ليس في (ص).
(١١) في (ح)، (ع)، (ك): «ثبت».
(١٢) من (ص)، (ح).
(١٣) كتبت في (ح) بين السطور.

وانْقَادَ) وشِبْهِهِمَا، فيَجُوزُ[١] في (التاءِ) و(القافِ) ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الضمُّ، نحوُ: (اخْتُورَ)، و(انْقُودَ)، والكسرُ، نحوُ: (اخْتِيرَ) و(انْقِيدَ)، والإشمامُ، وتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثلِ حَرَكَةِ التاءِ والقافِ. [والله تعالى أعلم][٢].

[ص] **[٢٥٠] وقَابِلٌ مِن ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي**

[نيابة الظرف والمصدر والمجرور عن الفاعل]

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الفِعْلَ إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه [أُقِيمَ المفعولُ به مُقَامَ الفاعِلِ.

وأشارَ في هذا البيتِ: إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به][٣] أُقِيمَ الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقَامَه، وشَرْطُ في كلٍّ واحدٍ[٤] مِنهما[٥]: أنْ يكونَ قابلًا للنيابَةِ[٦]؛ أي: صَالِحًا لها، واحْتُرِزَ بذلك: مِمَّا[٧] لا يَصْلُحُ للنيابةِ؛ كالظرفِ الذي لا يَتَصَرَّفُ، والمرادُ به: ما لَزِمَ النصبَ على الظرفيَّةِ[٨]، نحوُ: (سَحَرَ) إذَا أُرِيدَ[٩] بِهِ: [سَحَرُ يوم][١٠] بعينِه، ونحوُ: (عِنْدَكَ) فلا تقولُ: (جُلِسَ[١١] عِنْدُكَ)، ولا (رُكِبَ

---

(١) في (ص): «يجوز».
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٤) ليس في (س)، (ح)، (ك).
(٥) في (ص)، (م): «منها». وكلا الوجهين جائز.
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (ك): «عن ما».
(٨) الظروفُ عَلَى ثلاثةِ أَنْوَاعٍ: [أنواع الظروف]
النوعُ الأَوَّلُ: مَا يَلْزَمُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ، ولا يُفَارِقُها أَصْلًا، ولا إِلَى الجرِّ بـ(مِن)، وَذَلِكَ مثلُ قَطُّ، وعَوْضُ، وإِذَا، وسَحَرَ.
والنوعُ الثاني: مَا يَلْزَمُ أحدَ أمريْنِ: النَّصْبَ عَلَى الظرفيَّةِ، والجرَّ بمِن، وَذَلِكَ مثلُ عِنْدَ، وثَمَّ بفتحِ الثاءِ. وهذان النوعانِ يقالُ لكلٍّ منهما: (ظرفٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ). والفرقُ بينَهما مَا عَلِمْتَ.
والنوعُ الثالثُ: مَا يَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظرفيَّةِ، وعن الجرِّ بـ(مِن)، إِلَى التأثُّرِ بالعواملِ المختلفةِ: كزَمَنٍ، ووَقْتٍ، وساعةٍ، ويومٍ، ودَهْرٍ، وحِينٍ، وهذا هو الظرفُ المتصرِّفُ (م).
(٩) في (ص)، (ح): «أراد».
(١٠) في (م): «من يوم».
(١١) في (ك): «حبس».

سَحَرُ[١])[٢]؛ لئلَّا تُخْرِجَهُما عمَّا اسْتَقَرَّ لهما في لِسانِ العربِ مِن لُزُومِ النصبِ، وكالمصادرِ التي لا تَتَصَرَّفُ، نحوُ: (مَعَاذَ اللهِ)، فلا يَجُوزُ رَفْعُ (مَعَاذَ اللهِ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ في الظرفِ.

وكذلك ما لا فائدةَ فيه مِن الظرفِ والمصدرِ (والجارِّ والمجرورِ)[٣]، فلا تقولُ: (سِيرَ وَقْتٌ)، ولا (ضُرِبَ ضَرْبٌ)، ولا (جُلِسَ في دارٍ)؛ لأنَّه[٤] لا فائدةَ في ذلك.

ومثالُ القابلِ مِن كُلٍّ مِنها: قولُكَ[٥]: (سِيرَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، وضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، ومُرَّ بزيدٍ)[٦]. ....

---

(١) العبارة في (ص)، (ح): «يوم الجمعة سحر».

(٢) زاد في (س)، (ع): «يوم الجمعة».

(٣) من (ع)، (م).

(٤) في (ص): «فإنه».

(٥) ليس في (س)، (ك).

(٦) حاصلُ الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ الشارحُ فِي هذه المسألةِ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ جوازِ إنابةِ كلِّ واحدٍ مِن الظرفِ والمصدرِ شرطانِ:

[شرط إنابة الظرف والمصدر عن الفاعل]

أَحَدُهما: أنْ يَكُونَ كلٌّ مِنْهُمَا متصرِّفًا.

وثانيهما: أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مُخْتَصًّا، فَإِنْ فَقَدَ أَحَدُهما واحدًا من هذين الشرطيْنِ لم تَصِحَّ نِيَابَتُه. فالمتصرِّفُ من الظروفِ هو: مَا يَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظرفيَّةِ والجرِّ بمِن إِلَى التأثُّرِ بالعوامِلِ. وأمَّا المتصرِّفُ من المصادرِ فهو: مَا يَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى المصدريَّةِ إِلَى التأثُّرِ بالعوامِلِ المختلفةِ، وَذَلِكَ كضَرْبٍ وقَتْلٍ، وَمَا لا يَخْرُجُ مِن المصدرِ عن النصبِ عَلَى المصدريَّةِ؛ كمَعَاذَ اللهِ؛ فإنَّه مَصْدَرٌ غيرُ متصرِّفٍ، لا يَقَعُ إلا منصوبًا عَلَى المفعوليَّةِ المُطْلَقَةِ. وأمَّا المُخْتَصُّ من الظروفِ فهو: مَا خُصَّ بإضافةٍ، أو وصفٍ، أو نَحْوِهما. وأمَّا المُخْتَصُّ من المصادرِ فهو: مَا كَانَ دالًّا عَلَى العددِ، أو عَلَى النوعِ، أمَّا نحوُ: (ضُرِبَ ضَرْبٌ) فهو غيرُ مُخْتَصٍّ ولا يجوزُ نِيَابَتُه عن الفَاعِلِ.

[شروط إنابة الجار والمجرور عن الفاعل]

ويُشْتَرَطُ فِي نيابةِ الجارِّ والمجرورِ ثلاثةُ شروطٍ:

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا، بأنْ يَكُونَ المجرورُ مَعْرِفَةً أو نَحْوَها.

وثانيها: أَلَّا يَكُونَ حرفُ الجرِّ مُلازِمًا لطريقةٍ واحدةٍ، كمُذْ ومُنْذُ الملازميْنِ لجرِّ الزمانِ، وكحروفِ القَسَمِ الملازِمَةِ لجرِّ المُقْسَمِ به.

وثالثُها: أَلَّا يَكُونَ حرفُ الجرِّ دالًّا عَلَى التعليلِ؛ كاللامِ، والباءِ، ومِن، =

[والله أعلم][(١)].

[ص][٢٥١] ولا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ   في اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

[حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده]

[ش] مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ [إلَّا الأخفشَ][(٢)]: أنه إذَا وُجِدَ بعدَ الفعلِ المبنيِّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه ـ مفعولٌ به ومصدرٌ وظرفٌ وجارٌّ ومجرورٌ ـ تَعَيَّنَ إقامةُ المفعولِ به [مُقامَ الفاعلِ][(٣)]، فتقولُ: ضُرِبَ زيدٌ ضربًا[(٤)] شديدًا يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ في دارِه، ولا يَجُوزُ إقامةُ غيرِه مُقَامَهُ[(٥)] مَعَ وُجُودِهِ، وما وَرَدَ مِن ذلك شاذٌّ أو[(٦)] مُؤَوَّلٌ.

ومَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ: أنه يَجُوزُ إقامةُ غيرِه[(٧)] وهو موجودٌ، تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ، فتقولُ: (ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيدًا[(٨)]، وضُرِبَ زيدًا ضَرْبٌ شديدٌ)، وكذلك في[(٩)] الباقي [٩٠/و]، واسْتَدَلُّوا لذلك بقراءةِ أبي جَعْفَرٍ: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۝١٤﴾ [الجاثية: ١٤]، وقولِ[(١٠)] الشاعِرِ[(١١)]:

١٥٦ ـ لم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا   ولا شَفَى[(١٢)] ذا الغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى[(١٣)]

= إذا اسْتُعْمِلَتْ إحداها فِي الدَّلالةِ عَلَى التعليلِ؛ ولهذا امْتَنَعَتْ نيابةُ المفعولِ لأجلِه (م).

(١) من (ص)، (ح).

(٢) في (ص): «الأخفش»، ثم ضرب عليها.

(٣) في (ص)، (ح): «مقامه».

(٤) في (ح): «عمرًا».

(٥) من (م).

(٦) في (ك): «و».

(٧) زاد في (ك): «مع وجوده».

(٨) ليس في (ص).

(٩) من (م).

(١٠) في (ع): «وقال»، وفي (س): «وقوله».

(١١) هو: رؤبة بن العجاج كما في «ملحقات ديوانه» (ص١٧٣).

(١٢) في (ك): «سخى»، وفي (س): «شجا».

(١٣) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا**)؛ حَيْثُ نابَ الجارُّ والمجرورُ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**بالعلياءِ**) ـ عن الفَاعِلِ، مَعَ وُجُودِ المفعولِ بِهِ فِي الكلامِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**سَيِّدًا**). والدليلُ عَلَى أنَّ الشاعرَ أنابَ الجارَّ والمجرورَ ولم يُنِبِ المفعولَ به، أنَّهُ جاءَ بالمفعولِ بِهِ منصوبًا، ولو أنَّهُ أنَابَه لرَفَعَه، فكانَ يقولُ: لم يُعْنَ بالعلياءِ إلَّا =

ومَذْهَبُ الأَخْفَشِ: أنه إن(١) تَقَدَّمَ غيرُ المفعولِ به(٢) عليه، جازَ إقامةُ كلٍّ واحدٍ(٣) مِنهما، فتقولُ: ضُرِبَ في الدارِ زيدٌ(٤)، وضُرِبَ في الدارِ زيدًا، وإنْ لم يَتَقَدَّمْ: تَعَيَّنَ(٥) إقامةُ المفعولِ به(٦)، نحوُ: (ضُرِبَ زيدٌ في الدارِ)، ولا(٧) يَجُوزُ (ضُرِبَ زيدًا في الدارِ).

[أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (كسا)]

[ص] **[٢٥٢] وباتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ**

[ش] إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولَيْنِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، فإمَّا أنْ يكونَ مِن بابِ (أَعْطَى)، أو (مِن بابِ)(٨) (ظَنَّ)(٩).

= سَيِّدٌ، والداعي لذلك أنَّ القوافِيَ كلَّها منصوبةٌ، فاضْطِرَارُهُ لِتَوَافُقِ القوافِي هو الَّذِي دَعَاهُ وأَلْجَأَهُ إِلَى ذلك.

ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ الراجِزِ:

وإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ ... ما دامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ومَحَلُّ الاستشهادِ فِي قَوْلِهِ: **(مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ)**؛ حَيْثُ أنابَ الجارَّ والمجرورَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(بذِكْرٍ)** ـ عن الفَاعِلِ، معَ وُجُودِ المفعولِ بِهِ فِي الكلامِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(قَلْبَهُ)** ـ بدليلِ أنَّهُ أَتَى بالمفعولِ بِهِ منصوبًا بعدَ ذلك كَمَا هو ظاهِرٌ.

والبيتانِ حُجَّةٌ للكوفِيِّينَ والأخفشِ جميعًا؛ لأنَّ النائبَ عن الفَاعِلِ فِي البيتَيْنِ: مُتَقَدِّمٌ فِي كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا عن المفعولِ به، والبَصْرِيُّون يَرَوْنَ ذلك من الضرورةِ الشعريَّةِ (م).

(١) في (م): «إذا». (٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) ليس في (ص).

(٤) في (ص)، (ح): «زيدًا» في الأولى، و«زيدٌ» في الثانية.

(٥) في (ك): «يتعين». (٦) ليس في (ح).

(٧) في (م): «ولا». (٨) ليس في (ع).

(٩) قد يَنْصِبُ فِعْلٌ من الأفعالِ مفعولَيْنِ أَصْلُهُما مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، نحوُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا، وعَلِمْتُ أخاكَ مُسافرًا، ولا يَنْصِبُ المفعولَيْنِ اللذيْنِ أَصْلُهما المُبْتَدَأُ والخَبَرُ إلا ظَنَّ وأَخَوَاتُها، وهذا هو مرادُ الشارِحِ هنا بقولِهِ: (بابِ ظَنَّ) وهوَ أَيْضًا مرادُ الناظِمِ بقولِه: **(في بابِ ظَنَّ وأَرَى)**؛ لأنَّ **(أَرَى)** تنصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ: أصلُ الثاني والثالِثِ منها مُبْتَدَأٌ وخبرٌ.

وقد يَنْصِبُ فعلٌ من الأفعالِ مفعولَيْنِ، وهذا عَلَى نوعيْنِ؛ لأنَّه إما أنْ يَكُونَ نَصْبُه =

فإن كانَ مِن بابِ (أَعْطى)، وهو المرادُ بهذا البيتِ، فذَكَرَ المُصَنِّفُ: أنه يَجُوزُ إقامةُ الأوَّلِ منهما، وكذلك الثاني بالاتفاقِ، فتقولُ: (كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً، وأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا)، وإنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الثانِيَ، فتقولُ: (أُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمٌ، وكُسِيَ زَيدًا جُبَّةٌ).

هذا إذا[1] لم يَحْصُلْ لَبْسٌ بإقامةِ الثاني، فإذا[2] حَصَلَ لَبْسٌ: وَجَبَ [إقامةُ الأوَّلِ، وذلكَ نحوُ: (أَعْطَيْتُ زيدًا عَمْرًا)، فيَتَعَيَّنُ[3] إقامةُ الأوَّلِ، فتقولُ: (أُعْطِيَ زيدٌ عَمْرًا)، ولا يَجُوزُ][4] إقامةُ الثاني حينَئذٍ؛ لِئَلَّا يَحْصُلَ لَبْسٌ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما يَصْلُحُ أنْ يكونَ آخِذًا، بخلافِ الأوَّلِ.

ونَقَلَ المُصَنِّفُ الاتِّفَاقَ [(على أنَّ الثانِيَ من هذا البابِ؛ يَجُوزُ إقامتُه عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، فإنْ][5] عَنَى به [أنه اتِّفَاقٌ)[6]][7] مِن جِهَةِ النحوِيِّينَ[8] كلِّهم، فليسَ[9] بِجَيِّدٍ؛ لأنَّ مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ: أنه[10] إذا[11]

= لأحدِهما عَلَى نَزْعِ الخافِضِ، كَمَا فِي قولِكَ: اخْتَرْتُ الرجالَ مُحَمَّدًا، وكما فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، الأصلُ: اخْتَرْتُ مِن الرجالِ مُحَمَّدًا، واختارَ موسى من قومِه سبعينَ رَجُلًا، وإمَّا أنْ يَكُونَ نَصْبُه للمفعولَيْنِ؛ لأنَّه مِن طَبِيعَتِهِ مُتَعَدٍّ إِلَى اثنيْنِ، وَذَلِكَ نحوُ قولِكَ: مَنَحْتُ الفقيرَ دِرْهَمًا، وأَعْطَيْتُ إبراهيمَ دِينارًا، وكَسَوْتُ مُحَمَّدًا جُبَّةً.
وهذا الضَّرْبُ الأخيرُ هو مرادُ الناظِمِ والشارِحِ ببابِ كَسَا، فهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ ليسَ أَصْلُهما المبتدأَ والخبرَ، وَكَانَ تَعَدِّيه إليهما بنفسِه، لا بواسطةِ حذفِ حرفِ الجرِّ مِن أَحَدِهما وإيصالِ الفِعْلِ إِلَى المجرورِ (م).

(١) في (م): «إن».
(٢) في (س)، (ع)، (ك): «فإن».
(٣) في (ص)، (ح): «فتعيَّن»، وفي (م): «فتتعين».
(٤) ليس في (ك).
(٥) مكانها في (ص)، (ح): «إن».
(٦) ما بين القوسين ليس في (ك).
(٧) في (ص): «الاتفاق»، وليس في (ح).
(٨) زاد في (ك): «على ذلك»، وسقط منها كلمة «كلهم».
(٩) في (ك): «وليس».
(١٠) ليس في (ح).
(١١) في (س)، (ص)، (ع): «إن».

كانَ الأوَّلُ مَعْرِفَةً، والثاني [٩٠/ظ] نَكِرَةً ـ تَعَيَّنَ إقامةُ الأوَّلِ، فتقولُ: (أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَمًا)، ولا يَجُوزُ عندَهم إقامةُ الثاني، فلا تقولُ: (أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زيدًا). (والله أعلم بالصواب)(١).

[أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب ظن، وأرى]

[ص] [٢٥٣] في بابِ (ظَنَّ، وأَرَى) المَنْعُ اشْتَهَرْ ولا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

[ش] يعني: أنه إذا كانَ الفعلُ مُتَعَدِّيًا إلى مفعوليْنِ، الثاني منهما خَبَرٌ في الأصلِ؛ كظَنَّ وأَخَوَاتِها، أو كانَ مُتَعَدِّيًا إلى ثلاثةِ مفاعيلَ(٢)؛ كأَرَى وأَخَوَاتِها ـ فاشتهر(٣) عندَ النَّحْوِيِّينَ: أنه يَجِبُ إقامةُ الأوَّلِ ويَمْتَنِعُ(٤) إقامةُ الثاني في بابِ (ظَنَّ)، والثاني والثالثِ في بابِ (أَعْلَمَ)، فتقولُ: ظُنَّ زَيْدٌ قَائِمًا، [ولا يَجوزُ (ظُنَّ زَيْدًا قائمٌ)، وتقولُ: (أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا)](٥)، ولا [يَجُوزُ إقامةُ الثاني(٦)، فلا تقولُ: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا)، ولا](٧) إقامةُ الثالثِ، (فلا تقولُ)(٨): (أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ).

ونَقَلَ ابنُ(٩) أبي الرَّبِيعِ: الاتِّفَاقَ على مَنْعِ إقامةِ الثالثِ، ونَقَلَ الاتِّفَاقَ أيضًا: ابنُ المُصَنِّفِ. وذَهَبَ قومٌ، مِنهم المصنِّفُ، إلى أنه لا يَتَعَيَّنُ إقامةُ الأَوَّلِ، لا في بابِ (ظَنَّ)، ولا في(١٠) بابِ (أَعْلَمَ)، لكنْ بشرط(١١) أَلَّا يَحْصُلَ لَبْسٌ، فتقولُ: (ظُنَّ زَيْدًا قائمٌ، وأُعْلِمَ زيدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا).

وأَمَّا إقامةُ الثالثِ مِن(١٢) بابِ (أَعْلَمَ): فنَقَلَ ابنُ أبي الرَّبِيعِ وابنُ

---

(١) من (ص)، (ح).
(٢) في (ص)، (ح): «مفعولين».
(٣) في (م): «فالمشهور».
(٤) في (ص): «ويمنع».
(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٦) زاد في (ك): «ولا الثاني».
(٧) ساقط في (ص)، (ح).
(٨) في (ص)، (ح)، (م): «فتقول».
(٩) ليس في (ص).
(١٠) من (ص)، (ح).
(١١) في (س): «شرط»، وفي (م): «يُشْتَرَطُ».
(١٢) في (س)، (ع): «في».

المُصَنِّفِ الاتِّفَاقَ على مَنْعِهِ. وليسَ كما زَعَمَا؛ فقد نَقَلَ غَيْرُهما الخِلافَ في ذلك[(١)]، فتقولُ: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ).

فلو حَصَلَ لَبْسٌ: تَعَيَّنَ إقامةُ الأَوَّلِ في بابِ (ظَنَّ وأَعْلَمَ)، فلا[(٢)] تقولُ: (ظَنَّ زيدًا عَمْرٌو) على أنَّ (عَمْرٌو) هو المفعولُ الثاني، ولا: (أَعْلَمَ زيدًا خالدٌ مُنْطَلِقًا). [والله تعالى أعلم بالصواب][(٣)].

[ص] **[٢٥٤] وما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بالرافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا**

[حكم ما سوى نائب الفاعل من متعلقات الفعل]

[ش] حُكْمُ المفعولِ القائمِ مُقامَ الفاعلِ حُكْمُ الفاعلِ؛ فكما أنه لا يَرْفَعُ الفعلُ إلا فاعلًا واحدًا، كذلك لا يَرْفَعُ الفعلُ إلا مفعولًا واحدًا[(٤)]، فلو كانَ للفعلِ معمولانِ[(٥)] فأكثرَ: أَقَمْتَ واحدًا مِنهما[(٦)] مُقامَ الفاعلِ، ونَصَبْتَ الباقِيَ، فتقولُ: (أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهمًا، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمرًا قائمًا، وضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ [في دارِه][(٧)]). [والله تعالى أعلم بالصواب][(٨)].

۞ ۞ ۞

---

(١) حاصلُ الخلافِ الَّذِي نَقَلَه غيرُهما: أنَّ بعضَ النُّحَاةِ أَجَازَه بشرطِ أَلَّا يُوقِعَ فِي لَبْسٍ، كَمَا مَثَّلَ الشارحُ. وحكايةُ الخلافِ هو ظاهرُ كلامِ الناظِمِ فِي كتابِه «التسهيلِ» (ص٧٤)؛ بل يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ مما يُشِيرُ إِلَيْهِ كلامُه فِي «الأَلفيَّةِ»؛ لأنَّ ثالثَ مفاعيلِ أَعْلَمَ: هو ثاني مفعولَيْ عَلِمَ، وقد ذُكِرَ اختلافُ النُّحَاةِ فِي ثاني مفعولَي «عَلِمَ» (م).

(٢) في (ك): «ولا».

(٣) من (ص)، (ح).

(٤) يُرِيدُ: لا يُرْفَعُ عَلَى أَنَّهُ نائبُ فاعلٍ إلَّا واحدٌ مِن المفاعيلِ التي كَانَ الفعلُ ناصبًا لها، وَهوَ مبنيٌّ للمعلومِ (م).

(٥) في (ص)، (ك): «مفعولان».

(٦) في (ص)، (م): «منها».

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

(٨) من (ص)، (ح).

اشْتِغَالُ العَامِلِ عن المعمولِ بضمير(١)(٢)

---

(١) من (ع).

[أركان الاشتغال] (٢) أركانُ الاشتغالِ ثلاثةٌ: **مشغولٌ عَنْهُ**، وَهوَ الاسمُ المتقدِّمُ، **ومشغولٌ**، وَهوَ الفعلُ المتأخِّرُ، **ومشغولٌ به**، وَهوَ الضَّمِيرُ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ الفعلُ بنفسِه أو بالواسطةِ، ولكلِّ واحدٍ مِن هذه الأركانِ الثلاثةِ شروطٌ لا بُدَّ مِن بَيَانِها.

[شروط المشغول عنه] فأمَّا شُرُوطُ المشغولِ عنه ـ وَهوَ الاسمُ المتقدِّمُ فِي الكلامِ ـ فخمسةٌ:

الأوَّلُ: ألَّا يَكُونَ مُتَعَدِّدًا لفظًا ومعنًى: بأنْ يَكُونَ واحدًا، نحوُ: زيدًا ضَرَبْتُه، أو **مُتَعَدِّدًا** فِي اللفظِ دونَ المعنَى، نحوُ: زيدًا وعَمرًا ضَرَبْتُهما؛ لأنَّ العطفَ جَعَلَ الاسميْنِ كالاسمِ الواحدِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ فِي اللفظِ والمعنَى ـ نحوُ: زيدًا دِرْهَمًا أَعْطَيْتُه ـ لم يَصِحَّ.

الثاني: أنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا، فَإِنْ تأخَّرَ ـ نحوُ: ضَربته زيدًا ـ لم يَكُنْ من بابِ الاشتغالِ؛ بل إنْ نَصَبْتَ زَيْدًا فِي هَذَا المثالِ: فهو بَدَلٌ من الضَّمِيرِ، وَإِنْ رَفَعْتَه فهو مُبْتَدَأٌ خَبَرُه الجُمْلَةُ قبلَه.

الثالِثُ: قَبُولُه الإضمارَ، فلا يَصِحُّ الاشْتِغَالُ عن الحالِ، والتمييزِ، ولا عن المجرورِ بحرفٍ يَخْتَصُّ بالظاهِرِ؛ كحَتَّى.

الرابِعُ: كونُه مُفْتَقِرًا لِمَا بعدَه: فنحوُ: (جاءَكَ زيدٌ فأَكْرِمْهُ) ليسَ من بابِ الاشتغالِ؛ لكونِ الاسمِ مُكْتَفِيًا بالعَامِلِ المتقدِّمِ عليه.

الخامِسُ: كونُه صالحًا للابتداءِ به، بألَّا يَكُونَ نَكِرَةً مَحْضَةً، فنحوُ قولِه تعالى: ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] ليسَ من بابِ الاشتغالِ؛ بل (رَهْبَانِيَّةً) مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قبلَه بالواوِ، وجملةُ (ابْتَدَعُوهَا) صِفَةٌ.

[الشروط التي يجب تحققها في المشغول عنه] وأمَّا **الشروطُ التي يَجِبُ تَحَقُّقُها فِي المشغولِ** ـ وَهوَ الفعلُ الواقعُ بعدَ الاسمِ ـ فاثنانِ:

الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بالمشغولِ عَنْهُ، فإنِ انْفَصَلَ منه بفاصِلٍ لا يَكُونُ لِمَا بعدَه عَمَلٌ فيما قبلَه ـ كأدواتِ الشرطِ، وأدواتِ الاستفهامِ، ونحوِهما ـ لم يَكُنْ مِن بابِ الاشتغالِ.

=

[تعريف الاشتغال ناصب المشغول عنه]

[ص] [٢٥٥] إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

[٢٥٦] فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ[١] لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

[ش] (الاشتغالُ): أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ويَتَأَخَّرَ عنه فِعْلٌ قدْ عَمِلَ في ضميرِ ذلك الاسمِ أو في سَبَبِيِّهِ، وهو المُضافُ إلى ضميرِ الاسمِ[٢] السابقِ، فمثالُ المُشْتَغِلِ بالضميرِ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ وزَيْدًا مَرَرْتُ به)، ومثالُ المُشْتَغِلِ بالسببيِّ: (زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَه).

وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابقٍ[٣]) إلى آخِرِه، والتقديرُ: إنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسمٍ سابقٍ فِعلًا عنْ ذلك الاسمِ ينصب[٤] المُضْمَرِ لفظًا، نحوُ: (زيدًا[٥] ضَرَبْتُهُ)، أو: بنصبِه[٦] مَحَلًّا، نحوُ: (زيدًا[٧] مَرَرْتُ به)، فكلُّ واحدٍ مِن (ضَرَبْتُ ومَرَرْتُ) ـ قد[٨] اشْتَغَلَ بضميرِ (زَيْدٍ)، لكنْ (ضَرَبْتُ)[٩]: وَصَلَ إلى الضميرِ بنفسِه، و(مَرَرْتُ)[١٠]: وَصَلَ إليه بحرفِ جرٍّ، فهو مجرورٌ لَفْظًا [٩١/ظ]، و[١١]منصوبٌ مَحَلًّا، وكُلٌّ مِن (ضَرَبْتُ ومَرَرْتُ)[١٢]: لو لم يَشْتَغِلْ

= **الثاني**: كونُه صالحًا للعملِ فيما قبلَه: بأنْ يَكُونَ فِعلًا مُتَصَرِّفًا، أو اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، فَإِنْ كَانَ حَرْفًا، أو اسمَ فِعْلٍ، أو صفةً مُشَبَّهَةً، أو فِعْلًا جامدًا؛ كفِعْلِ التعجُّبِ ـ وكلُّ هذه العواملِ لِضَعْفِها لا تَعْمَلُ فيما تَقَدَّمَ عليها ـ لم يَصِحَّ.

[ما يجب تحققه في المشغول به]

وأَمَّا الَّذِي يَجِبُ تَحَقُّقُه فِي المشغولِ بِهِ ـ وَهوَ الضَّمِيرُ ـ فشرطٌ واحدٌ، وهو: أَلَّا يَكُونَ أَجْنَبِيًّا من المشغولِ عَنْهُ، فيَصِحُّ أنْ يَكُونَ ضميرُ المشغولِ عنه نحوَ: زَيْدًا ضَرَبْتُه، أو مَرَرْتُ به، ويَصِحُّ أنْ يَكُونَ اسمًا ظاهرًا مضافًا إِلَى ضميرِ المشغولِ عَنْهُ، نحوُ: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخاهُ، أو مَرَرْتُ بِغُلامِه (م).

(١) في (ع): «موافقا».
(٢) في (ص): «ذلك الاسم».
(٣) من (م).
(٤) في (ص)، (م): «بنصب»، وفي (ك): «نصب».
(٥) في (ح): «زيد».
(٦) ليس في (ك).
(٧) في (ح): «زيد».
(٨) من (ص)، (ح).
(٩) في (ع): «ضرب».
(١٠) في (ع): «ومر».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) في (ع): «ضرب ومر».

بالضميرِ ـ لَتَسَلَّطَ على زيدٍ كما تَسَلَّطَ على الضميرِ.

فكُنْتَ(١) تقولُ: (زيدًا ضَرَبْتُ)، فتَنْصِبُ (زيدًا)، ويَصِلُ [الفعلُ إليه](٢) بنفسِه؛ كما وَصَلَ إلى ضَمِيرِه، [وتقولُ: (بزيدٍ مَرَرْتُ)، فيَصِلُ الفعلُ إلى زيدٍ بالباءِ كما وَصَلَ إلى ضميرِه](٣)، ويكونُ منصوبًا مَحَلًّا كما كانَ الضميرُ.

وقولُه: **(فالسابِقَ انْصِبْهُ...)** إلى آخِرِه، معناه: أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئةِ المذكورةِ، فيَجُوزُ لكَ نَصْبُ الاسمِ السابقِ، واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في ناصبِه؛ فذَهَبَ الجمهورُ: إلى أنَّ نَاصِبَه فعلٌ مُضْمَرٌ وُجُوبًا؛ [لأنَّه لا يُجْمَعُ بينَ المفسَّرِ والمفسِّرِ](٤)، ويكونُ الفعلُ(٥) المضمَرُ مُوَافِقًا في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يَشْمَلُ ما وَافَقَ لَفْظًا ومعنى(٦)، نحوُ قَوْلِكَ في: (زيدًا ضَرَبْتُه): إنَّ التقديرَ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُه)، وما وَافَقَ معنًى دونَ لفظٍ؛ كقولِكَ في: (زيدًا مَرَرْتُ به): (إنَّ التقديرَ)(٧): (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ به)، وهذا هو الذي ذَكَرَه المصنِّفُ(٨).

---

(١) في (ك): «وكنت». (٢) في (م): «إليه الفعل».

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ك). (٤) من (م).

(٥) ليس في (ك).

(٦) من (ص)، (ح). لكن في (ح): بالإبدال.

(٧) ما بين القوسين ليس في (ع).

(٨) [أصول الفعل المشغول] اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ المشغولَ قد يَكُونُ مُتَعَدِّيًا ناصِبًا للمشغولِ بِهِ بلا واسطةٍ، وقد يَكُونُ لازِمًا ناصبًا للمشغولِ بِهِ معنًى، وَهوَ فِي اللفظِ مَجْرُورٌ بحرفِ جرٍّ، **وَعَلَى كلِّ حالٍ**: إمَّا أنْ يَكُونَ المشغولُ بِهِ ضميرَ الاسمِ المتقدِّمِ، وإمَّا أنْ يَكُونَ سببيَّه، فهذه أربعةُ أحوالٍ؛ فيَكُونُ تقديرُ العَامِلِ فِي الاسمِ المتقدِّمِ المشغولِ عنه مِن لفظِ العَامِلِ المشغولِ ومعناه فِي صورةٍ واحدةٍ، وَهِيَ أنْ يَجْتَمِعَ فِي العَامِلِ المشغولِ شيئانِ، هُمَا ـ كونُه مُتَعَدِّيًا بنفسِه، وكونُه ناصبًا لضميرِ الاسمِ المتقدِّمِ ـ نحوُ قولِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُه. ويَكُونُ تقديرُ العَامِلِ فِي الاسمِ المتقدِّمِ المشغولِ عنه من معنى العَامِلِ المشغولِ دونَ لفظِه، فِي **ثلاثِ صُوَرٍ**:

[أحوال العامل في المشغول به] **الأُولَى**: أنْ يَكُونَ العاملُ فِي المشغولِ بِهِ لازمًا، والمشغولُ بِهِ ضميرَ الاسمِ =

والمَذْهَبُ الثاني: أنه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعدَه، وهذا[(١)] مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، واخْتَلَفَ هؤلاء؛ فقالَ قومٌ: إنه عَمِلَ[(٢)] في الضميرِ وفي[(٣)] الاسمِ معًا، فإذا قلتَ: (زيدًا ضَرَبْتُه) - كانَ (ضَرَبْتُ) ناصبًا لـ(زيدٍ) وللهاءِ[(٤)]. ورُدَّ هذا المذهَبُ: بأنه لا يَعْمَلُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسمٍ ومُظْهَرِهِ، [إلا فى البدل كـ(زرته خالدًا)، فـ(خالد): أبدل من الضمير. والفرق بين اليائين: أن المبدل منه على نية الطرح، وما أوردناه مبني على أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه. أما إذا فرعنا على أن العامل فى البدل فعل أخر مثل العامل فى المبدل منه: فيسقط[(٥)] السؤال؛ لأنَّ العامل في الظاهر غير العامل فى المضمر؛ فليُتَأَملْ][(٦)].

وقالَ قومٌ: هو عاملٌ في الظاهرِ، والضميرُ[(٧)] مُلْغًى. **ورُدَّ**: بأن الأسماءَ لا تُلْغَى بعد اتِّصالِها بالعواملِ. [والله تعالى أعلم][(٨)].

= المتقدِّمِ، نحوُ قولِكَ: أَزَيْدًا مَرَرْتَ به؟ فإنَّ التقديرَ: أَجَاوَزْتَ زَيْدًا مَرَرْتَ به؟

الثانيةُ: أنْ يَكُونَ العاملُ لازمًا، والمشغولُ بِهِ اسمًا ظاهرًا مُضافًا إِلَى ضميرِ الاسمِ السابِقِ، نحوُ قولِكَ: زيدًا مَرَرْتُ بغُلامِه، فإنَّ التقديرَ: لَابَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بغُلامِه، ولا تُقَدِّرُهُ: (جَاوَزْتُ زيدًا مَرَرْتُ بغلامِه)، كَمَا قَدَّرْتَ فِي الصورةِ الأُولى؛ لأنَّ المعنى عَلَى هَذَا التقديرِ هنا: غيرُ مُستقيمٍ؛ لأنَّك لم تُجَاوِزْ زيدًا ولم تَمْرُرْ به، وإنما جاوَزْتَ غلامَه ومَرَرْتَ به، وجَاوَزَ مِن معنى مَرَّ، وليسَ مِن لفظِه - كَمَا هو ظاهِرٌ.

الثالثةُ: أنْ يَكُونَ العاملُ مُتَعَدِّيًا، ولكنَّه نَصَبَ اسمًا ظاهرًا مُضافًا إِلَى ضميرٍ عائدٍ إِلَى الاسمِ السابِقِ، نحوُ قولِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، فإنَّ التقديرَ: أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، وهكذا تُقَدِّرُ فِي كلِّ صورةٍ مِن هذه الصُّوَرِ الثلاثِ فِعْلًا يَنْصِبُ بنفسِه، ويَصِحُّ معَه المعنَى (م).

(١) في (ك): «هذا». (٢) في (ص)، (ح): «عامل».

(٣) ليس في (ك). (٤) في (ك): «والهاء».

(٥) في (ع): «سقط»، وكتب عليها: أنها من نسخة.

(٦) ما بين المعكوفين من نسخة (ع)، وهي زيادة حسنةٌ.

(٧) في (ك): «المضمر». (٨) من (ص)، (ح)، (ع).

[وجوب نصب المشغول عنه] [ص] [٢٥٧] والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَـ(إِنْ، وَحَيْثُمَا)

[ش] ذَكَرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ مَسَائِلَ هذا البابِ على خَمسةِ أقسامٍ: **أحدُها**: ما يَجِبُ فيه النصبُ. **والثاني**: ما يَجِبُ فيه الرفعُ. **والثالثُ**: ما يَجُوزُ فيه [الرفع والنصب. (والمختار: النصب)[1]][2]. **والرابعُ**: ما يَجُوزُ فيه الأمران[3]، [والمختار الرفع][4]. **والخامس**: ما يَجُوزُ فيه الأمرانِ على السَّوَاءِ.

فأشارَ[5] المصنِّفُ إلى **القِسْمِ الأوَّلِ**؛ بقولِهِ: **(والنَّصْبُ حَتْمٌ...)** إلى آخِرِهِ، ومعناه: أنه يَجِبُ نصبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ (بعدَ أداةٍ لا يَلِيها إلَّا الفعلُ)[6]، كأدواتِ الشرطِ[7]، نحوُ: **(إنْ وحَيْثُمَا)**، فتقولُ[8]: (إنْ زيدًا أَكْرَمْتَهُ أُكْرِمْكَ، وحَيْثُمَا زَيْدًا تَلْقَهُ[9] فأَكْرِمْهُ)، فيَجِبُ نصبُ (زيدًا)

---

(١) العبارة فيما بين القوسين في (ص)، (ح): «والنصب مختار».

(٢) ما بين المعكوفين في (م): «الأمرانِ، والنصبُ أَرْجَحُ».

(٣) في (ك): «أمران». (٤) في (م): «والرفعُ أرجحُ».

(٥) في (ك): «وأشار».

(٦) العبارة في (ك): «بعد الاستفهام».

(٧) الأدواتُ التي تَخْتَصُّ بالفِعْلِ أربعةُ أنواعٍ:

الأوَّلُ: أدواتُ الشرطِ؛ كإِنْ، وحَيْثُما، نحوُ مَا مَثَّلَ بِهِ الشارِحُ، واعْلَمْ أنَّ الاشتغالَ إنما يَقَعُ بعدَ أداةِ الشرطِ فِي ضرورةِ الشعرِ، فأمَّا فِي النَّثْرِ فلا يَقَعُ الاشْتَغَالُ إلَّا بعدَ أداتيْنِ منها: الأُولَى (إنْ) بشرطِ أنْ يَكُونَ الفعلُ المشغولُ مَاضيًا، نحوُ: إنْ زَيْدًا لَقِيته فأَكْرِمْهُ، والثانيةُ (إذَا) مُطلقًا، نحوُ: إذا زَيْدًا لَقِيته - أو تَلْقَاهُ - فأَكْرِمْه.

النوعُ الثاني: أَدَوَاتُ التحضيضِ، نحوُ: هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَه.

النوعُ الثالِثُ: أدواتُ العرضِ، نحوُ: أَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَه.

النوعُ الرابعُ: أدواتُ الاستفهامِ غيرَ الهمزةِ، نحوُ: هل زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ؟

فأمَّا الهمزةُ فلا تَخْتَصُّ بالفِعْلِ؛ بل يجوزُ أنْ تَدْخُلَ عَلَى الأسماءِ - كَمَا يجوزُ أنْ تَدْخُلَ عَلَى الأفعالِ، وَإِنْ كَانَ دُخُولُها عَلَى الأفعالِ أكثرَ.

(٨) في (ك): «تقول». (٩) في (ص)، (ح): «تلقاه».

في المثاليْنِ، وفيما أَشْبَهَهُما، ولا يَجُوزُ الرفعُ [على أنه][1] مبتدأٌ؛ (لأنه[2] لا)[3] يَقَعُ[4] بعدَ هذه الأدواتِ. وأجازَ بعضُهم وُقُوعَ الاسمِ بعدَها، فلا يَمْتَنِعُ عندَه الرفعُ على[5] الابتداءِ؛ [كقولِ الشاعِرِ:

١٥٧ ـ لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... فإِذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلكَ فَاجْزَعِي[6]

---

(١) في (س)، (ح)، (ك): «لأنه». وصححَّها في (ص): كالمثبت.

(٢) في (م): «إذ».

(٣) ما بين القوسين في (ص)، (ح)، (ك): «ولا».

(٤) في (س): «وقوع للاسم»، وفي (م): «يقع الاسم».

(٥) ليس في (ك).

(٦) (م) هَذَا البيتُ ساقطٌ مِن أكثرِ النسخِ: [(س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع)]، وَهوَ من كَلِمَةٍ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ؛ يُجيبُ فيها امْرَأَتَه وقد لَامَتْهُ عَلَى التبذيرِ، وَكَانَ مِن حديثِه أنَّ قومًا نَزَلُوا بِهِ فِي الجاهليَّةِ، فنَحَرَ لهم أَرْبَعَ قَلَائِصَ، واشْتَرَى لهم زِقَّ خَمْرٍ، فلَامَتْهُ امْرَأَتُه عَلَى ذلك، ففي هَذَا يقولُ:

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ اسْمَعِ ... سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ المَلامَةَ فَاهْجَعِي

لا تَجْزَعِي لِغَدٍ وأَمْرُ غَدٍ لَهُ ... أَتُعَجِّلِينَ الشرَّ مَا لَمْ تَمْنَعِي

قامَتْ تُبَكِّي أَنْ سَبَأْتُ لِفِتْيَةٍ ... زِقًّا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَعِ

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (إِنْ مُنْفِسٌ)؛ حَيْثُ وَقَعَ الاسمُ المرفوعُ بعدَ أداةِ الشرطِ التي هِيَ (إنْ)، والأكثرُ: أنْ يَلِيَ هذه الأداةَ الفِعْلُ.

وقبلَ أنْ نُقَرِّرَ لكَ مَا فِي هَذَا البيتِ نُخْبِرُكَ أَنَّهُ يُرْوَى بنصبِ (مُنْفِسٌ) ويُرْوَى برفعِه. فأمَّا روايةُ النصبِ: فهي التي رَوَاهَا سِيبَوَيْهِ وجمهورُ البَصْرِيِّينَ (انْظُرْ: «كتاب سِيبَوَيْهِ» (١/ ٦٨)، و«مُفَصَّلَ الزَّمَخْشَرِيِّ» (١/ ١٤٩) بتحقيقِنا) ولا إشكالَ عَلَى هذه الروايةِ؛ لأنَّ (مُنْفِسًا) حينَئِذٍ مَنْصُوبٌ بفعلٍ محذوفٍ مُفَسَّرٍ بفعلٍ مِن لفظِ الفِعْلِ المذكورِ بعدَه، والتقديرُ: إنْ أَهْلَكْتُ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه. والروايةُ الثانيةُ برَفْعِ (مُنْفِسٌ)، وَهِيَ روايةُ الكُوفِيِّينَ، وأَعْرَبُوها عَلَى أنَّ (مُنْفِسٌ) مُبْتَدَأٌ، وجملةُ (أَهْلَكْتُهُ) خَبَرُه، وهذا هو صَرِيحُ عبارةِ الشارحِ قبل إنشادِه البيتَ، واسْتَدَلُّوا بِهِ وبمثلِه عَلَى جوازِ وُقُوعِ الجُمْلَةِ الاسميَّةِ بعدَ (إِنْ) و(إذا) الشرطيتيْنِ، وقالوا: إنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ هاتيْنِ الأداتيْنِ مُبْتَدَأٌ، والجُمْلَةُ بعدَه فِي مَحلِّ رفعِ خبرٌ، ومِنهم مَن يَجْعَلُ هَذَا الاسمَ المرفوعَ فاعِلًا لنفسِ الفِعْلِ المذكورِ بعدَه فِي نحوِ: (إنْ زَيْدٌ يَزُورُكَ فأَكْرِمْه)؛ بناءً عَلَى مَذْهَبِهم من جوازِ تقديمِ الفَاعِلِ عَلَى الفِعْلِ الرافعِ له. =

تقديرُه: (إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ)(١)](٢). واللهُ أَعْلَمُ.

[وجوب رفع المشغول عنه] [ص] [٢٥٨] وإنْ تَلَا السابقُ ما بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

[٢٥٩] كذا إذا الفِعْلُ تَلَا ما لم يَرِدْ ما قبلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

[ش] أشارَ بهذَيْنِ(٣) البيتَيْنِ إلى **القِسْمِ الثاني**، وهو ما يَجِبُ فيه الرفعُ(٤)، فيَجِبُ رفعُ الاسمِ المشتغَلِ(٥) عنه إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ تَخْتَصُّ

= فأمَّا **البَصْرِيُّونَ**: فلا يُسَلِّمونَ أَوَّلًا روايةَ الرَّفْعِ، ثمَّ يقولونَ: إنْ صَحَّتْ هذه الروايةُ ـ فإنَّها لا تَدُلُّ عَلَى جوازِ وُقُوعِ الجُمَلِ الاسميَّةِ بعدَ أداةِ الشرطِ، ولا تَدُلُّ عَلَى جوازِ تَقَدُّمِ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ؛ لأَنَّ واحدًا من هذيْنِ الوجهيْنِ غيرُ مُتعَيِّنٍ فِي إعرابِ الاسمِ المرفوعِ بعدَ أداةِ الشرطِ؛ بل هَذَا الاسمُ فَاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ بعدَه، ويُقَدَّرُ المحذوفُ من لفظِ المذكورِ إنْ كَانَ الَّذِي بعدَه قد رَفَعَ الضميرَ عَلَى الفاعليَّةِ، ومِن معنى الفِعْلِ المتأخِّرِ إنْ كَانَ قد نَصَبَ ضميرَ الاسمِ كَمَا فِي هَذَا البيتِ المستشهَدِ به، ومِن الأَوَّلِ قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وهذا هو الراجِحُ، وَهوَ الَّذِي قَدَّرَهُ الشارِحُ بعدَ إنشادِ البيتِ، ثمَّ ارْجِعْ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بابِ الفَاعِلِ (م).

(١) هَذَا التقديرُ هو تقديرُ البَصْرِيِّينَ، ولا يَتَّفِقُ ذِكْرُه هنا بهذا الشَّكْلِ معَ مَا ذَكَرَه الشارِحُ قبلَ إنشادِه البيتَ، ولو أَنَّهُ قالَ: (وتَقْدِيرُهُ عندَ البَصْرِيِّينَ: إنْ هَلَكَ مَنْفِسٌ) ـ لاستقامَ الكلامَ (م).

(٢) ما بين المعكوفين من (م).

(٣) في (س)، (ك): «في هذين».

(٤) للمؤلِّفِينَ اختلافٌ فِي اعتبارِ هَذَا القِسْمِ برُمَّتِهِ مِن بابِ الاشتغالِ، فابنُ الحاجِبِ: لم يَذْكُرْه أَصْلًا، وابنُ هِشامٍ: يَنُصُّ عَلَى أَنَّهُ ليسَ مِن بابِ الاشتغالِ، ولا يَصْدُقُ ضابطُه عليه؛ وَذَلِكَ لأننا اشْتَرَطْنَا فِي ضابطِ الاشتغالِ: أنَّ العَامِلَ فِي المشغولِ بِهِ لو تَفَرَّغَ مِن الضَّمِيرِ وسُلِّطَ عَلَى الاسمِ السابقِ المشغولِ عنه لعَمِلَ فيه (انْظُرْ: كلامَ الشارحِ فِي ص١٣٠).

وفي هَذَا القِسْمِ لا يَتِمُّ ذلك؛ أَلَا تَرَى أَنَّ نحوَ قولِكَ: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو)، لو حَذَفْتَ الضميرَ لم يَعْمَلْ (يَضْرِبُ) فِي (زيدٌ) المتقدِّمِ؛ لأنَّ المتقدِّمَ مرفوعٌ، والمتأخِّرَ يَطْلُبُ منصوبًا لا مرفوعًا، ولأنَّ الفعلَ المتأخِّرَ لَا يَصِحُّ أنْ يَقَعَ بعدَ (إذا)، ومِن الناسِ مَن عَدَّهُ من بابِ الاشتغالِ غيرَ مُكْتَرِثٍ بهذا الضابطِ، والحقُّ هو الأَوَّلُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه (م).

(٥) في (ك): «المشغل».

بالابتداءِ، كإذا (التي لِلْمُفَاجَأَةِ)[(١)]، فتقولُ: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو): برفْعِ (زيدٌ)، ولا يَجُوزُ نَصْبُه؛ لأنَّ (إذا) هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ؛ لا ظاهرًا ولا مُقَدَّرًا.

وكذلك[(٢)] يَجِبُ رَفْعُ الاسم السابقِ إذا وَلِيَ الفعلَ المشتغِلَ بالضميرِ ـ أداةٌ لا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها؛ كأدواتِ الشرطِ والاستفهامِ، و(ما) النافيةِ، نحوُ: (زيدٌ إنْ لَقِيتَهُ فأَكْرِمْه، وزيدٌ هل تَضْرِبُه؟ وزيدٌ ما لَقِيتَه)، فيَجِبُ رَفْعُ (زيدٌ) في هذه الأمثلةِ ونحوِها[(٣)]، ولا يَجُوزُ نَصْبُه؛ لأنَّ ما لا يَصْلُحُ أنْ يَعْمَلَ فيما قبلَه: لا يَصْلُحُ أنْ يُفَسِّرَ عاملًا فيما قبلَه، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (**كذا إذا الفِعْلُ تلا**[(٤)]) إلى آخرِه.

---

(١) في (ك): «الفجائية». (٢) في (ص): «ولذلك».

(٣) الأشياءُ التي لا يَعْمَلُ مَا بعدَها فيما قبلَها عَشَرَةُ أنواعٍ: [الأشياء التي لا تعمل ما بعدها فيما قبلها]

الأوَّلُ: أدواتُ الشرطِ جَمِيعُها، نحوُ: زَيْدٌ إِنْ لَقِيتَه فأَكْرِمْهُ، وزَيْدٌ حيثُما تَلْقَه فأَكْرِمْهُ.

الثاني: أدواتُ الاستفهامِ جميعُها، نحوُ: زيدٌ هل أَكْرَمْتَه؟ وعليٌّ أَسَلَّمْتَ عليه؟

الثالثُ: أدواتُ التحضيضِ جَمِيعُها، نحوُ: زَيْدٌ هَلَّا أَكْرَمْتَه، وخالدٌ ألا تَزُورُ.

الرابعُ: أدواتُ العَرْضِ جَمِيعُها، نحوُ: زَيْدٌ ألا تُكْرِمُه، وبكرٌ أَمَا تُجِيبُه.

الخامِسُ: لامُ الابتداءِ، نحوُ: زيدٌ لأنَا قد ضَرَبْتُه، وخالدٌ لأنا أُحِبُّه حُبًّا جَمًّا.

السادسُ: (كم) الخبريَّةُ، نحوُ: زيدٌ كم ضَرَبْتُه، وإبراهيمُ كم نَصَحْتُ له.

السابعُ: الحروفُ الناسخةُ، نحوُ: زَيْدٌ إِنِّي ضَرَبْتُه، وبكرٌ كأنه السيفُ مَضَاءَ عَزِيمَةٍ.

الثامنُ: الأسماءُ الموصولةُ، نحوُ: زيدٌ الَّذِي تَضْرِبُه، وهندٌ التي رأيتَها.

التاسعُ: الأسماءُ الموصوفةُ بالعَامِلِ المشغولِ، نحوُ: زيدٌ رجلٌ ضَرَبْتُه.

العاشرُ: بعضُ حروفِ النفيِ، وَهِيَ (ما) مُطْلَقًا، نحوُ: زيدٌ رجلٌ مَا ضَرَبْتُه، و(لا) بشرطِ أنْ تَقَعَ فِي جوابِ قَسَمٍ، نحوُ: زيدٌ واللهِ لا أَضْرِبُه، فَإِنْ كَانَ حرفُ النفيِ غيرَ (ما) و(لا)، نحوُ: زَيْدٌ لَم أَضْرِبْه ـ أو كَانَ حرفُ النفيِ هو (لا)، وليسَ فِي جوابِ القَسَمِ، نحوُ: زيدٌ لا أَضْرِبُه ـ فإنَّه يَتَرَجَّحُ الرفعُ ولا يَجِبُ؛ لأنَّها حينَئذٍ لا تَفْصِلُ مَا بعدَها عمَّا قبلَها (م).

(٤) من (ح)، (م).

أي: كذلك يَجِبُ رفعُ الاسم السابقِ إذا تلا[١] الفعلُ شيئًا لا يَرِدُ ما قبلَه معمولًا لِمَا بَعْدَهُ، ومَن أجازَ عَمَلَ ما بعدَ هذه الأدواتِ فيما قبلَها فقالَ: (زيدًا ما لَقِيتُ): أجازَ النصبَ معَ الضميرِ بعاملٍ[٢] مُقدَّرٍ، فيقولُ[٣]: (زيدًا ما لَقِيتُه).

[جواز الوجهين والنصب أولى]

[ص] [٢٦٠] واخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وبعدَ مَا إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

[٢٦١] وبعدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... معمولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

[ش] هذا هو[٤] **القِسْمُ الثالِثُ**، وهو: ما يُخْتَارُ فيه النصبُ.

وذلك إذا وَقَعَ بعدَ الاسمِ فعلٌ دالٌّ[٥] على طَلَبٍ؛ كالأمرِ والنهيِ والدعاءِ، نحوُ: (زيدًا اضْرِبْهُ، وزَيْدًا لا تَضْرِبْه، وزيدًا رَحِمَهُ اللهُ)، فيَجُوزُ رفعُ (زيدٍ) و[٦] نَصْبُه، والمختارُ: نصبُه[٧][٨].

وكذلك يُخْتَارُ النصبُ إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يَغْلِبُ أنْ يَلِيَها الفعلُ[٩]؛

---

(١) في (ص)، (ح): «ولي».
(٢) في (ص): «بعامله».
(٣) بالوجهين في (ص). وفي (ع): «فتقول».
(٤) ليس في (ص).
(٥) في (ص): «دل».
(٦) في (ك): «أو».
(٧) في (م): «النصب».
(٨) إنما اخْتِيرَ نصبُ الاسمِ المشغولِ عنه إذا كَانَ الفعلُ المشغولُ طَلَبِيًّا ـ معَ أنَّ الجمهورَ يُجِيزُونَ الإخبارَ عن المُبْتَدَأ بالجُمْلَةِ الطلبيَّةِ ـ لأنَّ الإخبارَ بها خلافُ الأصلِ؛ لكوْنِها لا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ، ولأن ذلك موضعُ اختلافٍ، ولا شكَّ أنَّ التخريجَ عَلَى صورةٍ مُجْمَعٍ عليها أَوْلَى من التخريجِ عَلَى صورةٍ مُخْتَلَفٍ فيها (م).
(٩) الأدواتُ التي يَغْلِبُ وُقُوعُ الفِعْلِ بعدَها أربعةٌ:

[الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها]

الأُولى: همزةُ الاستفهامِ.
الثانيةُ: (ما) النافيةُ، ففي نحوِ: (ما زَيْدًا لَقِيتُه) يَتَرَجَّحُ النصبُ.
الثالثةُ: (لا) النافيةُ، ففي نحوِ: (لا زَيْدًا ضَرَبْتُه ولا عَمْرًا)، يَتَرَجَّحُ النصبُ.
الرابعةُ: (إنِ) النافيةُ، ففي نحوِ: (إنْ زَيْدًا ضَرَبْتُه)؛ بمعنى مَا زَيدًا ضَرَبْتُه، يَتَرَجَّحُ النصبُ أَيْضًا (م).

كهمزةِ الاستفهامِ، فتقول[(١)]: (أزيدًا ضَرَبْتَه)؛ بالنصبِ والرفعِ، والمُختارُ: النصبُ، وكذلك يُخْتَارُ النصبُ إذا وَقَعَ الاسمُ المُشْتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ فعليَّةٌ، ولم يُفْصَلْ بينَ العاطِفِ والاسم، نحوُ: (قامَ زيدٌ وعَمْرًا أَكْرَمْتُه)، فيَجوزُ رفعُ (عمرٌو) ونَصْبُه، والمُختارُ: النصبُ؛ لِتُعْطَفَ[(٢)] جملةٌ فعليَّةٌ على جملةٍ فعليَّةٍ، فلو فُصِلَ بينَ العاطفِ والاسم ـ كانَ الاسمُ كما لو لم يَتَقَدَّمْهُ شيءٌ، نحوُ: (قامَ زيدٌ. وأما عمرٌو فأَكْرَمْتُه)، فيَجُوزُ رَفْعُ (عَمْرٌو) ونصبُه، والمختارُ: الرفعُ ـ كما[(٣)] سيأتي، وتقولُ: (قامَ زيدٌ وأما عمرًا فأكرِمْه[(٤)])، فيُخْتَارُ النصبُ[(٥)] ـ كما تَقَدَّمَ؛ لأنَّه وَقَعَ قبلَ فِعْلٍ دالٍّ على طَلَبٍ[(٦)]. [والله ﷻ أعلم][(٧)].

[ص] **[٢٦٢] وإنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا** [جواز الرفع والنصب على حدٍّ سواء]

أَشَارَ بقولِهِ: **(فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا)** إلى جوازِ الأمريْنِ على السَّوَاءِ، وهو[(٨)] الذي تَقَدَّمَ: أنه[(٩)] **القِسْمُ الخامِسُ**. وضَبَطَ النَّحْوِيُّونَ ذلك: بأنه إذا وَقَعَ الاسمُ المشتغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْه[(١٠)] جملةٌ ذاتُ وجهيْنِ؛ [جازَ الرفعُ والنصبُ على السواءِ، وفَسَّرُوا الجملةَ ذاتَ الوجهيْنِ][(١١)]: بأنها جملةٌ صَدْرُها اسمٌ، وعَجُزُها فِعْلٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ، وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ)، فيَجُوزُ رَفْعُ (عمرٍو) مراعاةً للصدرِ، ونصبُه مراعاةً للعَجُزِ. [والله تعالى أعلم][(١٢)].

[ص] **[٢٦٣] والرَّفْعُ في غَيْرِ الذي مَرَّ رَجَحْ فما أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ** [جواز الوجهين والرفع أرجح]

[ش] هذا هو[(١٣)] (الذي تَقَدَّمَ أنه)[(١٤)] **القِسْمُ الرابِعُ**، وهو: ما يَجُوزُ فيه

---

(١) في (م): «نحو».
(٢) في (ص)، (ح): «ليعطف».
(٣) في (س)، (ع)، (ك): «على ما».
(٤) في (ص)، (ع): «فأكرمته».
(٥) في (س)، (ع)، (ك): «نصب عمرو».
(٦) في (ك): «الطلب».
(٧) من (ح).
(٨) في (م): «وهذا هو».
(٩) في (ك): «أنه هو».
(١٠) في (ص): «تقدمه».
(١١) ليس في (ص).
(١٢) من (ص)، (ح).
(١٣) في (ص): «هو القسم».
(١٤) ليس في (ح).

الأمرانِ، ويُخْتَارُ الرفعُ، وذلك[١] كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معَه ما يُوجِبُ نَصْبَه، ولا ما يُوجِبُ رَفْعَه، ولا ما يُرَجِّحُ نَصْبَه، ولا ما (يَجُوزُ فيه الأمرانِ)[٢] على السواءِ، وذلك نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه)، فيَجُوزُ رفعُ (زيدٍ) ونصبُه، والمختارُ: رَفْعُه؛ لأنَّ عدمَ الإضمارِ أَرْجَحُ مِن الإضمارِ، وزَعَمَ بعضُهم: أنه لا يَجُوزُ النصبُ؛ لِمَا فيه مِن كُلْفَةِ الإضمارِ. وليسَ بشيءٍ؛ فقد نَقَلَه سِيبَوَيْهِ[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ وغيرُه من أئِمَّةِ العربيَّةِ (عن العرب)[٤]، وهو كثيرٌ، وأَنْشَدَ أبو السَّعَادَاتِ ابنُ الشَّجَرِيِّ في «أَمَالِيهِ»[٥] ـ على النصبِ ـ قولَه[٦]:

١٥٨ ـ فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ[٧]

ومنه قولُه تعالى: (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) [الرعد: ٢٣]؛ بكسرِ تاءِ[٨] (جَنَّاتِ).

[أحوال المشغول به] [ص] **[٢٦٤] وفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أو بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي**

[ش] يعني: أنه لا فَرْقَ في الأحوالِ الخَمْسَةِ[٩] السابقةِ؛ بينَ أنْ يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعلِ المشغولِ به، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه)، أو يُفْصَلَ[١٠] منه

---

(١) في (ك): «وهو».

(٢) في (ح)، (ك)، (م): «يُجَوِّز فيه الأمرين».

(٣) «الكتاب» (١/ ١٤٦).

(٤) من (ص)، (ح).

(٥) «الأمالي» (ص١٧٣).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٨٦): «قائله: هو علقمة، وذكر في «الحماسة البصرية»: أن قائله امرأة من بلحارث بن كعب».

(٧) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ)**؛ حَيْثُ نصبَ الاسمَ السابقَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(فَارِسًا)** المُشْتَغَلُ عَنْهُ، بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ المذكورُ بعدَه، ولا مُرَجِّحَ للنصبِ فِي هَذَا الموضِعِ ولا مُوجِبَ له، فلَمَّا نَصَبَ **(فارِسًا)**؛ معَ خُلُوِّ الكلامِ مِمَّا يُوجِبُ النصبَ أو يُرَجِّحُه ـ دَلَّ عَلَى أنَّ النصبَ حينَئِذٍ جائزٌ، وليسَ مُمْتَنِعًا (م).

(٨) ليس في (ص)، (ك)، (ع).

(٩) في (ص)، (ح): «الخمس». وهو وجه جائز، والحال تذكر وتؤنث.

(١٠) في (س)، (م): «ينفصل».

بحرفِ جرٍّ، نحوُ: (زَيْدٌ مَرَرْتُ به)، أو بإضافةٍ، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَه، [أو غُلامَ صاحبِه][1]، أو مَرَرْتُ بغلامِه، [أو بغلامِ صاحِبِه][2]، فيَجِبُ النصبُ في نحوِ: (إنْ زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ أَكْرَمَكَ)، كما يَجِبُ في (إنْ زيدًا لَقِيتَه أَكْرَمَكَ).

وكذلك يَجِبُ الرفعُ في (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو)، ويُخْتَارُ النصبُ في (أزيدًا مَرَرْتُ به)، [ويُخْتَارُ الرفعُ في (زيدٌ مَرَرْتَ به)][3]، ويَجُوزُ الأمرانِ على السواءِ في (زيدٌ قامَ وعمرٌو مَرَرْتُ به) [٩٤/و]، [وكذلك الحُكْمُ في (زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَه، أو مَرَرْتُ بغلامِه). والله أعلم][4].

[ص] **[٢٦٥] وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ**

[الوصف العامل كالفعل في هذا الباب]

[ش] يعني: أنَّ الوصفَ العاملَ في هذا البابِ يَجْرِي مَجْرَى الفعلِ فيما تَقَدَّمَ، والمرادُ بالوصفِ: العاملِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ.

واحْتَرَزَ بـ(**الوصفِ**): ممَّا[5] يَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ وليسَ بوصفٍ، كاسمِ الفِعْلِ، نحوُ: (زَيْدٌ دَرَاكِهِ) فلا يَجُوزُ نصبُ (زيدٍ)؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تَعْمَلُ فيما قبلَها، فلا تُفَسِّرُ عاملًا فيه.

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (**ذا عَمَلْ**): من الوصفِ الذي لا يَعْمَلُ؛ كاسمِ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الماضِي، نحوُ: (زيدٌ أنا ضارِبُه أَمْسِ)، فلا يَجُوزُ نصبُ (زيدٍ)؛ لأنَّ ما لا يَعْمَلُ لا يُفَسِّرُ عاملًا.

ومثالُ الوصفِ العاملِ: (زيدٌ أنا ضَارِبُه الآنَ أو غدًا، والدِّرْهَمُ أنتَ مُعْطَاهُ)، فيَجُوزُ نصبُ (زيدٌ والدرهمُ) ورَفْعُهما، كما كانَ يَجُوزُ ذلك معَ الفعلِ.

---

(١) من (م).
(٢) من (م).
(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٥) رسمت في (ك): «عن ما».

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (**إنْ لم يَكُ مانِعٌ حَصَلْ**): ممَّا[١] إذا دَخَلَ على الوصفِ مانعٌ يَمْنَعُه مِن العملِ فيما قبلَه؛ كما إذا دَخَلَتْ عليه الألِفُ واللامُ، نحوُ: (زيدٌ أنا الضَّارِبُه)، فلا يَجُوزُ نصبُ (زَيْدٍ)؛ لأنَّ ما بعدَ الألِفِ واللامِ لا يَعْمَلُ فيما قبلَهما، فلا يُفَسِّرُ عاملًا فيه. واللهُ تعالى أَعْلَمُ[٢].

[تنزيل الأجنبي منزلة السببي]

[ص] **[٢٦٦] وعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ**

[ش] تَقَدَّمَ: أنه لا فرقَ في هذا البابِ بينَ ما اتَّصَلَ فيه الضميرُ بالفعلِ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُه)، وبينَ ما فُصِلَ[٣] بحرفِ جرٍّ، نحوُ: (زيدًا مَرَرْتُ به)، أو بإضافةٍ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَهُ).

وذَكَرَ في هذا البيتِ: أنَّ المُلابَسَةَ بالتابعِ [٩٤/ظ] كالمُلابَسَةِ بالسَّبَبِيِّ، ومعناه: أنه إذا عَمِلَ الفعلُ في أَجْنَبِيٍّ وأُتْبِعَ بما اشْتَمَلَ على

---

(١) في (ح)، (م): «عما».

(٢) تلخيصُ مَا أشارَ إِلَيْهِ الناظِمُ والشارِحُ: أنَّ العَامِلَ المشغولَ إذا لم يَكُنْ فِعْلًا اشْتُرِطَ فيه **ثلاثةُ شُرُوطٍ**:

[ما يشترط في العامل المشغول إذا لم يكن فعلًا]

الأولُ: أنْ يَكُونَ وصفًا، وَذَلِكَ يَشْمَلُ اسمَ الفَاعِلِ واسمَ المفعولِ وأمثلةَ المبالغةِ، ويَخْرُجُ بِهِ اسمُ الفِعْلِ والمصدرُ، فإنَّ واحدًا منهما لا يُسَمَّى وَصْفًا.

الثاني: أنْ يَكُونَ هَذَا الوصفُ عَامِلًا النصبَ عَلَى المفعوليَّةِ باطِّرَادٍ، فَإِنْ لم يَكُنْ بهذه المنزلةِ لم يَصِحَّ، وَذَلِكَ كاسمِ الفَاعِلِ بمعنى الماضي والصفةِ المشبَّهَةِ واسمِ التفضيلِ.

الثالث: ألَّا يُوجَدَ مانِعٌ، فَإِنْ وُجِدَ مَا يَمْنَعُ مِن عَمَلِ الوصفِ فيما قبلَه لم يَصِحَّ فِي الاسم السابقِ نَصْبُه عَلَى الاشتغالِ، ومن الموانعِ: كونُ الوصفِ اسمَ فاعلٍ مُقْتَرِنًا بألْ؛ لأنَّ (ألِ) الداخلةَ عَلَى اسمِ الفَاعِلِ موصولةٌ، وقد عَرَفْتَ: أنَّ الموصولاتِ تَقْطَعُ مَا بعدَها عمَّا قَبْلَها.

فيَكُونُ العاملُ غيرَ الفِعْلِ فِي هَذَا البابِ مُنْحَصِرًا فِي ثلاثةِ أشياءَ: اسمِ الفَاعِلِ، واسمِ المفعولِ، وأمثلةِ المبالغةِ، بشرطِ أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنها بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، وألَّا يَقْتَرِنَ بـ(ألْ) (م).

(٣) في (م): «انفصل».

ضميرِ الاسمِ السابقِ مِن صفةٍ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّه)، أو عطفِ بيانٍ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَبَاهُ)، أو: معطوفٍ بالواوِ خاصَّةً، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا (و[1]أخَاهُ)[2] ـ حَصَلَتِ المُلابسةُ بذلك، كما تَحْصُلُ بنفسِ السببِيِّ[3]، فيُنَزَّلُ (زيدًا ضَرَبْتُ رجلًا يُحِبُّه) مَنْزِلَةَ (زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَه)، وكذلك الباقي.

وحَاصِلُه: أنَّ الأجنبيَّ إذا أُتْبِعَ بما فيه ضميرُ الاسمِ السابقِ ـ جَرَى مَجْرَى السببِيِّ. واللهُ أَعْلَمُ[4][5].

❁ ❁ ❁

---

(١) ليس في (ص).

(٢) في (ح): «أباه».

(٣) في (ص): «السبب»، في الموضعين.

(٤) هٰهنا شيئانِ أُحِبُّ أنْ أُنَبِّهَكَ إليهما، وأُبَيِّنَ لك شَأْنَهُما:

[ما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم والفعل]

الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ المؤلِّفَ ذَكَرَ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ الارتباطُ بينَ الاسمِ المتقدِّمِ الَّذِي هو المشغولُ عنه والفِعْلِ الَّذِي هو المشغولُ ثلاثةٌ من التوابعِ، وَهِيَ: النَّعتُ وعطفُ البيانِ والعطفُ بالواوِ، وأَهْمَلَ اثنيْنِ، وهما التوكيدُ والبَدَلُ، وسِرُّ ذلك أنَّ البَدَلَ لا يَجِيءُ فِي معمولِ الفِعْلِ المشغولِ أصلًا، وأما التوكيدُ: فاللفظيُّ منه: لا يَتَّصِلُ بضميرٍ، والمعنويُّ: يَكُونُ الضَّمِيرُ المتَّصِلُ بِهِ راجعًا إِلَى المؤكَّدِ، لا إِلَى الاسمِ المتقدِّمِ، فلو قُلْتَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ خَالِدًا نفسَه): لم يَكُنْ ثَمَّةَ رابطٌ بينَ زيدٍ والفِعْلِ الَّذِي بعدَه؛ لأنَّ الهاءَ فِي (نفسِه) تعودُ إِلَى (خالدٍ)، لا إِلَى (زيدٍ) الواقعِ فِي أوَّلِ الكلامِ.

[روابط لم يذكرها الشارح]

والأمرُ الثاني: أنَّ هناكَ مِن الروابطِ مَا أَغْفَلَه الشارحُ، **ومنها**: صِلَةُ الاسم الشاغلِ للفعلِ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ الَّذِي يَكْرَهُه)، **ومنها**: صفةٌ أو صلةُ اسم معطوفٍ عَلَى الشاغلِ، نحوُ قولِكَ: (خالدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا ورَجُلًا يُحِبُّه)، أو: (خالدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا والذي يُحِبُّه)؛ أي: الَّذِي يُحِبُّ خَالِدًا (م).

(٥) ليس في (س)، (ك).

تَعَدِّي الفعلِ ولُزُومُه

[علامة الفعل المتعدي] [ص] [٢٦٧] علامةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ (عَمِلْ)

[ش] يَنْقَسِمُ الفعلُ إلى مُتَعَدٍّ[١] ولازِمٍ؛ فالمُتَعَدِّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعولِه بغيرِ حرفِ جرٍّ، [نحوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا][٢]، واللازمُ: ما ليسَ كذلكَ، وهو: ما لا[٣] يَصِلُ إلى مفعولِه إلا بحرفِ جرٍّ[٤]، نحوُ:

---

(١) في (ك): «متعدي». (٢) من (م).

(٣) من (م).

(٤) [أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم] أَكْثَرُ النُّحاةِ عَلَى أنَّ الفِعْلَ مِن حَيْثُ التعدِّي واللزومُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: المُتَعَدِّي، واللازِمُ، ولا ثالِثَ لهما، وعبارةُ الناظِمِ والشارِحِ: تَدُلُّ عَلَى أنهما يذهبانِ هَذَا المذهَبَ، أَلَا تَرَى أنَّ الناظِمَ يقولُ: **(ولازِمٌ غيرُ المُعَدَّى)**، والشارِحَ يقولُ: **(واللازِمُ مَا ليسَ كذلك)**، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كلَّ فِعْلٍ ليس بِمُتَعَدٍّ فهو لازِمٌ، فيَدُلُّ عَلَى انْحِصَارِ التقسيمِ فِي القِسْمَيْنِ.

ومن العلماءِ مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ الفِعْلَ من هذه الجِهَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأَوَّلُ: المُتَعَدِّي.

والثاني: اللازِمُ.

والثالِثُ: مَا ليسَ بِمُتَعَدٍّ ولا لازِمٍ، وجَعَلُوا من هَذَا القِسْمِ الثالِثِ الأخيرِ (كانَ وأَخَوَاتِها)؛ لأنَّها لا تَنْصِبُ المفعولَ بِهِ ولا تَتَعَدَّى إِلَيْهِ بحرفِ الجرِّ، كَمَا مَثَّلُوا له ببعضِ الأفعالِ التي وَرَدَتْ تَارَةً متعدِّيَةً إِلَى المفعولِ بِهِ بنَفْسِها، وتَارَةً أُخْرَى مُتَعَدِّيَةً إِلَيْهِ بحرفِ الجرِّ، نحوُ: شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ له، ونَصَحْتُه ونَصَحْتُ له، وَمَا أَشْبَهَهُما.

وقد يقالُ: إنَّ (كانَ) لَيْسَتْ خارِجَةً عن القسمينِ؛ بل هِيَ مُتَعَدِّيَةٌ، وهذا جوابٌ بتحريرِ معنى كلِّ قِسْمٍ، وحِينَئِذٍ يَكُونُ المرادُ من المفعولِ بِهِ هو أو مَا أَشْبَهَه؛ كخبَرِ كانَ، أو يَكُونُ الجوابُ بتحريرِ مَوْضِعِ التقسيمِ، وعَلَى هَذَا يقالُ: إنَّ المُقَسَّمَ هو الأفعالُ التامَّةُ، فلَيْسَتْ (كانَ) وأَخَوَاتُها من مَوْضِعِ التقسيمِ حتى يَلْزَمَ دُخُولُها فِي أحدِ القِسْمَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ قد يقالُ: إنَّ نَحْوَ: (شَكَرْتُه وشَكَرْتُ له) لم تَخْرُجْ عن أحدِ القِسْمَيْنِ؛ بل هِيَ إما مُتَعَدِّيَةٌ، وحرفُ الجرِّ فِي (شَكَرْتُ له) زائدٌ، =

(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، أو لا مفعولَ له، نحوُ: (قامَ زيدٌ). ويُسَمَّى ما يَصِلُ إلى مفعولِه بنفسِه فِعْلًا مُتَعَدِّيًا وواقِعًا ومُجَاوِزًا، وما ليسَ كذلك: يُسَمَّى لازمًا وقاصرًا وغيرَ مُتَعَدٍّ، [ويُسَمَّى مُتَعَدِّيًا][1] بحرفِ جرٍّ.

وعلامةُ الفِعْلِ المُتَعَدِّي: أنْ تَتَّصِلَ[2] به (هاءٌ) تَعُودُ[3] على غيرِ المصدرِ، وهي: (هاءُ) المفعولِ به، نحوُ: البابُ عَمِلْتُه[4].

واحْتَرَزَ بهاءِ غيرِ المصدرِ من هاءِ المصدرِ؛ فإنَّها تَتَّصِلُ بالمتعدِّي واللازِمِ، فلا تَدُلُّ[5] على تَعَدِّي الفعلِ، فمثالُ المتَّصِلَةِ بالمتعدِّي: (الضَّرْبُ[6] ضَرَبْتُهُ زَيْدًا)؛ أي: ضَرَبْتُ الضربَ زَيْدًا، ومثالُ المُتَّصِلَةِ [٩٥/و] باللازِمِ: (القيامُ[7] قُمْتُهُ)؛ أي: قُمْتُ القيامَ. [والله تعالى أعلم][8].

[ص] **[٢٦٨] فانْصِبْ بِهِ مفعولَه إنْ لم يَنُبْ عن فاعلٍ، نَحْوُ (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ)**

[حكم الفعل المتعدي]

[ش] شأنُ الفعلِ المتعدِّي أنْ يَنْصِبَ مفعولَه؛ إنْ لم يَنُبْ عن فاعلِه، نحوُ: (تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ)، فإنْ[9] نابَ عنه وَجَبَ رَفْعُهُ ـ كما تَقَدَّمَ، نحوُ: (تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ).

وقد يُرْفَعُ المفعولُ به[10] ويُنْصَبُ الفاعلُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولِهِم: (خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ)، ولا يَنْقَاسُ على[11] ذلك؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ[12].

= أو لازِمَةٌ، ونَصْبُها للمفعولِ بِهِ فِي (شَكَرْتُه) عَلَى نَزْعِ الخافِضِ (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع): «ومتعديًا».
(٢) في (س)، (ك)، (ع): «يتصل».
(٣) في (ع): «يعود».
(٤) في (ع)، (م): «أغلقته». وهو أجود من حيث المعنى، لكنّ المثال لا يعترض.
(٥) في (س): «يدل».
(٦) من (ع)، (م).
(٧) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٨) من (ص)، (ح).
(٩) في (ص)، (ح): «وإن».
(١٠) ليس في (م).
(١١) من (س)، (ع).
(١٢) قالَ السيُوطِيُّ فِي «هَمعِ الهَوَامِعِ» (١/ ١٨٦): «وسُمِعَ رَفْعُ المفعولِ بِهِ ونصبُ الفَاعِلِ، حَكَوْا: خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ، وكَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ، وقالَ الشاعِرُ: =

[أقسام الأفعال المتعدية]

والأفعالُ المُتَعَدِّيَةُ على ثلاثةِ[(١)] أقسامٍ:

أحدُها: ما يَتَعَدَّى[(٢)] إلى مفعولَيْنِ، وهو[(٣)] قِسْمَانِ: **أَحَدُهما**: ما أَصْلُ المفعولَيْنِ فيه المبتدأُ والخبرُ؛ كظَنَنْتُ[(٤)] وأَخَوَاتِها، **والثاني**: ما ليسَ أَصْلُهما ذلك؛ كأَعْطَى وكَسَا.

والقسمُ الثاني: ما يَتَعَدَّى[(٥)] إلى ثلاثةِ[(٦)] مفعولِين[(٧)]؛ كـ(أَعْلَمَ وأَرَى). **والقسمُ الثالثُ**: ما يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كضَرَبْتُ[(٨)]

= **مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ … نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ**

فإن السَّوْآتِ هِيَ البالِغَةُ. وسُمِعَ أَيْضًا رَفْعُهُما، قالَ:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ … كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ

وسُمِعَ نَصْبُهما، قالَ:

قد سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا … الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

والمُبِيحُ لذلك كُلِّهِ فَهْمُ المعنى وعَدَمُ الإلباسِ، ولا يُقاسُ عَلَى شيءٍ مِن ذلك». اهـ.

وقالَ ابنُ مالِكٍ فِي «شَرْحِ الكافِيَةِ» (٢/ ٦١٢): «وقد يَحْمِلُهُم ظُهُورُ المعنى عَلَى إعرابِ كلِّ واحدٍ مِن الفَاعِلِ والمفعولِ بِهِ بإعرابِ الآخَرِ؛ كقَوْلِهِم: خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ، ومنه قولُ الأَخْطَلِ: مِثْلُ القَنَافِذِ.. البيتَ». اهـ.

والظاهرُ من هذه العباراتِ كلِّها: أَنَّ الاسمَ المنصوبَ فِي هذه المُثُلِ التي ذَكَرُوها هو الفَاعِلُ، والاسمَ المرفوعَ هو المَفْعُولُ، وأَنَّ التغييرَ لم يَحْصُلْ إِلَّا فِي حَرَكَاتِ الإعرابِ، لكِنْ ذَهَبَ الجَوْهَرِيُّ إِلَى أَنَّ المنصوبَ هو المَفْعُولُ به، والمرفوعَ هو الفَاعِلُ، والتغييرُ إنما حَصَلَ فِي المعنى، وهذا رأيٌ لجماعةٍ مِن النُّحَاةِ، وقد اخْتَارَهُ الشَّاطِبِيُّ (م).

(١) من (م).

(٢) في (س)، (ص)، (ح): «تعدى».

(٣) في (م): «وهي».

(٤) في (م): «كظن».

(٥) في (ص)، (ح): «تعدى».

(٦) رسمت ونظائرها في (ح): «ثلثة».

(٧) في (م): «مفاعيل». وضرب على المثبت في (ع)، وكتب في الحاشية «مفاعيل». وكلاهما جمع صحيح.

(٨) في (ع)، (م): «كضرب».

ونَحْوِه. [والله تعالى أعلم بالصواب][(١)].

[علامات الفعل اللازم]

[ص][٢٦٩] ولازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى، وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَـ(نَهِمْ)

[٢٧٠] كذا (افْعَلَلَّ)، والمُضَاهِي (اقْعَنْسَسَا) ... وما اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا ـ

[٢٧١] أَوْ عَرَضًا[(٢)]، أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ، كَـ(مَدَّهُ فَامْتَدَّا)

[ش] **اللازِمُ**: هو ما ليسَ بِمُتَعَدٍّ، وهو: ما لا يَتَّصِلُ به (هاءُ) ضميرِ[(٣)] غيرِ المصدرِ، ويَتَحَتَّمُ اللُّزُومُ لكلِّ فعلٍ دالٍّ على سَجِيَّةٍ، وهي الطبيعةُ، نحو: (شَرُفَ وكَرُمَ وظَرُفَ ونَهِمَ)، وكذلك[(٤)] كلُّ فِعْلٍ على وَزْنِ افْعَلَلَّ، نحوُ[(٥)]: (اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ)، أو على وزنِ افْعَنْلَلَ، نحوُ: (اقْعَنْسَسَ واحْرَنْجَمَ) [٩٥/ظ]، أو دَلَّ على نظافةٍ؛ كـ[(٦)](طَهُرَ الثوبُ ونَظُفَ)، أو على[(٧)] دَنَسٍ؛ كـ(دَنِسَ الثوبُ ووَسِخَ)[(٨)]، أو دَلَّ على عَرَضٍ، نحوُ: مَرِضَ زيدٌ واحْمَرَّ[(٩)]، أو كانَ مُطاوِعًا لِمَا تَعَدَّى[(١٠)] إلى مفعولٍ واحدٍ، نحوُ: (مَدَدْتُ الحديدَ فامْتَدَّ، ودَحْرَجْتُ زَيْدًا فتَدَحْرَجَ).

واحْتَرَزَ بقولِهِ: **(لواحدٍ)** مِمَّا طَاوَعَ المُتَعَدِّي إلى اثنيْنِ؛ فإنَّه لا يكونُ لازمًا؛ بل يكونُ متعدِّيًا إلى مفعولٍ[(١١)] واحدٍ، نحوُ: (فَهَّمْتُ زيدًا المسألةَ ففَهِمَهَا، وعَلَّمْتُهُ[(١٢)] النحْوَ فتَعَلَّمَهُ). [والله أعلم][(١٣)].

---

(١) من (ص)، (ح).

(٢) (أو عَرَضًا): مَعْطُوفٌ عَلَى قولِهِ: (نظافةً)، فِي البيتِ السابِقِ.

(٣) من (ك)، (م).

(٤) في (س)، (م): «وكذا».

(٥) في (ك): «كـ».

(٦) في (ع): «نحو»، وفي (ص): «نحو قولك». وهي مطموسة في (ح).

(٧) ليس في (ك).

(٨) في (ص): «كوسخ الثوب ودنس».

(٩) في (س)، (ص): «وعمي».

(١٠) في (ك): «يتعدي».

(١١) ليس في (ك).

(١٢) في (ع): «وعلمت زيدًا».

(١٣) من (ص).

[كيفية تعدية الفعل اللازم] [ص]

[٢٧٢] وعَدِّ لازِمًا بحَرْفِ جَرِّ … وإنْ حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرِّ ـ

[٢٧٣] نقلًا وفي (أنَّ، وأنْ) يَطَّرِدُ … مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ، كَـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

تَقَدَّمَ أنَّ الفِعْلَ [المتعدِّيَ يَصِلُ إلى مفعولِه بنفسِه، وذَكَرَ هنا: أنَّ الفِعْلَ][١] اللازِمَ يَصِلُ إلى مفعولِه بحرفِ جَرٍّ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ). وقد يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ فيَصِلُ إلى[٢] مفعولِه بنفسِه، نحوُ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)، [قالَ الشاعِرُ[٣]][٤]:

١٥٩ ـ تَمُرُّونَ الدِّيَارَ[٥] ولَمْ[٦] تَعُوجُوا[٧] … كلامُكُمُ (عَلَيَّ إذًا)[٨] حَرَامُ[٩]

---

(١) من (م). (٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) هو: جَرِيرُ بنُ عَطِيَّةَ بنِ الخَطَفِيِّ في «ديوانه» (١/ ٢٧٨).

(٤) في (ع): «ومنه».

(٥) قال المبرد: قال عمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير: إنما قال جَدِّي:

مَرَرْتُم بالدِّيار فلم تَعوجُوا

فهذا يدلك على أن الرواية مغيرةٌ. ورواية بعضهم له: (أتمضون الديار): ليس بشيء، والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة. ينظر: «الكامل» للمبرد (١/ ٣٣)، و«ما يجوز للشاعر في الضرورة» للقيرواني (ص٢٢٣).

(٦) في (ك)، (ع): «ولا». (٧) في (ك): «تعود».

(٨) في (ك): «إذًا علي».

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(تَمُرُّونَ الدِّيَارَ)** حَيْثُ حَذَفَ الجارَّ، وأَوْصَلَ الفِعْلَ اللازِمَ إِلَى الاسمِ الَّذِي كَانَ مجرورًا فنَصَبَه، وأصلُ الكلامِ: **(تَمُرُّونَ بالدِّيَارِ)**، ويُسَمَّى ذلك: (الحَذْفُ والإيصالُ)، وهذا قاصرٌ عَلَى السماعِ، ولا يجوزُ ارْتِكَابُه فِي سَعَةِ الكلامِ، إلَّا إذا كَانَ المجرورُ مَصْدرًا مُؤَوَّلًا مِن (أنَّ) المُؤَكِّدَةِ معَ اسْمِها وخَبَرِها، أو مِن (أنِ) المَصْدَرِيَّةِ معَ منصوبِها.

ومثلُ هَذَا الشاهِدِ قولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ:

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ … لَيْسَ يَعْرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومَحَلُّ الاستشهادِ قَوْلُهُ: **(مَرَرْنَ الطَّرِيقَا)**؛ حَيْثُ حَذَفَ حرفَ الجرِّ، ثمَّ أَوْصَلَ الفعلَ اللازِمَ إِلَى الاسمِ الَّذِي كَانَ مجرورًا فنَصَبَه، وأصلُ الكلامِ: مَرَرْنَ بالطريقِ، وفيه شاهدٌ آخَرُ للقِيَاسِيِّ من هَذَا البابِ، وذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: **(غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ)**، وأصلُه: غَضِبَتْ مِن أنْ نَظَرْتُ (م).

أي: تَمُرُّونَ[(١)] بالدِّيَارِ. ومَذْهَبُ الجمهورِ: أنه لا يَنْقَاسُ[(٢)] حَذْفُ حرفِ الجرِّ معَ[(٣)] غيرِ (أَنَّ) و(أَنْ)؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ، وذَهَبَ (أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ سليمانَ البَغْدَادِيُّ، وهو)[(٤)] الأخفشُ الصغيرُ، إلى أنه يَجُوزُ الحذفُ[(٥)] معَ غيرِهما قِياسًا، بشرطِ تَعَيُّنِ[(٦)] الحرفِ ومكانِ الحذفِ، نحوُ: (بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكِّينِ)، فيَجُوزُ عندَه حذفُ (الباءِ)، فتقولُ: (بَرَيْتُ القلمَ السِّكِّينَ)، فإنْ لم يَتَعَيَّنِ الحرفُ[(٧)]: لم يَجُزِ الحذفُ، نحوُ: (رَغِبْتُ في زَيْدٍ)، فلا يَجُوزُ [حذفُ (في)؛ إذْ[(٨)] لا يُدْرَى][(٩)] حينَئذٍ، هل [٩٦/و] التقديرُ: رَغِبْتُ [عن زيدٍ أو في][(١٠)] زيدٍ، وكذا[(١١)] إنْ لم يَتَعَيَّنْ مكانُ الحذفِ[(١٢)]: لم يَجُزْ[(١٣)]، نحوُ: (اخْتَرْتُ القومَ مِن بني تَمِيمٍ)، فلا يَجُوزُ الحذفُ، فلا تقولُ: (اخْتَرْتُ القومَ بني تَمِيمٍ)؛ إذ لا يُدْرَى[(١٤)] هل الأصلُ (اخْتَرْتُ القومَ من بني تَمِيمٍ)، أو (اخْتَرْتُ مِن[(١٥)] القومِ بني تَمِيمٍ).

[جواز حذف حرف الجر مع (أَنَّ) و(أَنْ)]

وأمَّا (**أَنَّ وأَنْ**): فيَجُوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معَهما قِياسًا مُطَّرِدًا، بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولِكَ: (**عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**)، [والأصلُ: عَجِبْتُ][(١٦)] مِن أنْ يَدُوا؛ أي: مِن أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ.

ومثالُ ذلك معَ (**أَنَّ**) بالتشديدِ[(١٧)]: (عَجِبْتُ مِن أنك قائمٌ)، فيَجُوزُ

---

(١) في (س): «يمرون».
(٢) في (س)، (ص): «يقاس».
(٣) ليس في (ص).
(٤) من (ص)، (ح)، (م).
(٥) في (ص)، (ح): «حذفه».
(٦) في (ك): «تعيين».
(٧) في (ص): «الحذف».
(٨) في (ك)، (م): «لأنَّه».
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (س): «في زيد أو عن»، وفي (ك): «في زيد أو رغبت عن».
(١١) في (ك)، (م): «وكذلك».
(١٢) في (ع): «الحرف».
(١٣) بعدها في (س)، (ك): «الحذف».
(١٤) في (س): «تدري».
(١٥) ليس في (ك).
(١٦) في (ع): «والتقدير».
(١٧) من (م).

حذفُ (مِن) فتقولُ: (عَجِبْتُ أنَّكَ قائمٌ)، فإنْ حصَلَ لَبْسٌ: لم يَجُزِ الحَذْفُ، نحوُ: (رَغِبْتُ في أنْ تَقُومَ)، أو (رَغِبْتُ[١] في أنَّكَ قائمٌ)، فلا يَجُوزُ حذفُ (في)؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ المحذوفُ (عن)؛ فيَحْصُلُ اللَّبْسُ.

[الاختلاف في محل (أنَّ، وأنْ) عند حذف حرف الجر]

[٢][واخْتُلِفَ في مَحَلِّ **(أنَّ وأنْ)** عندَ حذفِ حرفِ الجرِّ؛ فذَهَبَ الأَخْفَشُ: إلى أنَّهما في مَحَلِّ جَرٍّ، وذَهَبَ الكِسَائِيُّ: إلى أنهما في محلِّ نصبٍ، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ ـ رحمه الله تعالى ـ إلى تجويزِ الوجهَيْنِ[٣]].

---

(١) من (م). (٢) من (ع).

(٣) أمَّا الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ المصدرَ المُنْسَبِكَ من الحرفِ المصدريِّ ومعمولِه فِي مَحلِّ نصبٍ بعدَ حَذْفِ حرفِ الجرِّ الَّذِي كَانَ يَقْتَضِي جَرَّهُ، فاسْتَدَلُّوا عَلَى ذلك بِشَيْئَيْنِ:
أَوَّلُهما: أنَّ حَرْفَ الجرِّ عاملٌ ضعيفٌ، وآيةُ ضَعْفِه أنَّهُ مُخْتَصٌّ بنوعٍ واحدٍ هو الاسمُ، والعاملُ الضعيفُ لا يَقْوَى عَلَى العملِ إلَّا إذا كَانَ مذكورًا، فمتى حُذِفَ مِن الكلام زالَ عَمَلُه.
وثاني الدليلَيْنِ: أنَّ حَرْفَ الجرِّ إذا حُذِفَ مِن الكلام، وكَانَ مَدْخُولُه غيرَ (أنَّ) و(أنْ)، فنحنُ مُتَّفِقُون عَلَى أنَّ الاسمَ الَّذِي كَانَ مجرورًا بِهِ يُنْصَبُ، كَمَا فِي بيتِ عمرَ وبيتِ جَرِيرٍ السابقِ (رَقْم ١٥٩)، وكما فِي قَوْلِ سَاعِدَةَ بنِ جُؤيةَ الهُذَلِيِّ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وكما فِي قولِ المُتَلَمِّسِ جَرِيرِ بنِ عبدِ المَسيحِ يُخَاطِبُ عمرَو بنَ هِنْدٍ مَلِكَ الحِيرَةِ:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... والحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ

أرادَ الأَوَّلُ: كَمَا عَسَلَ فِي الطريق، وأراد الثاني: آلَيْتُ عَلَى حَبِّ العِراقِ، فلَمَّا حَذَفَا حرفَ الجرِّ نَصَبَا الاسمَ الَّذِي كَانَ مجرورًا، فيَجِبُ أنْ يَكُونَ هَذَا هو الحُكْمَ معَ أنَّ وأنْ.
وأمَّا الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ المصدرَ فِي مَحلِّ جرٍّ بعدَ حَذْفِ حرفِ الجَرِّ: فقد اسْتَدَلُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بالسماعِ عن العربِ.
فمن ذلك قولُ الفَرَزْدَقِ مِن قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فيها عبدَ المُطَّلِبِ بنَ عبدِ اللهِ المَخْزُومِيَّ:

وما زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فقولُه: **(ولا دَيْنٍ)** مرويٌّ بِجَرِّ (دَيْنٍ) المَعْطُوفِ عَلَى المصدرِ المُنْسَبِكِ من (أنْ تكونَ...) إلخ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أنَّ هَذَا المصدرَ مَجْرُورٌ؛ لِوُجُوبِ تَطَابُقِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فِي حَرَكَاتِ الإعرابِ. =

وحاصلُه(١): أنَّ الفعلَ اللازِمَ يَصِلُ إلى مفعولِه(٢) بحرفِ الجرِّ، (ثمَّ إنْ)(٣) كانَ المجرورُ غيرَ (**أنَّ وأنْ**): لم يَجُزْ حذفُ حرفِ الجرِّ(٤) إلا سماعًا، وإنْ كانَ (**أنَّ، وأنْ**): جازَ ذلكَ(٥) قِياسًا ـ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، (وهذا هو الصحيحُ)(٦). [والله تعالى أعلم بالصواب](٧).

[ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لأكثر من مفعول]

[ص] **[٢٧٤] والأصلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كـ(مَن)   مِن (أَلْبِسَنْ مَن زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ)**

[ش] إذا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعوليْنِ الثاني منهما ليسَ خَبَرًا في الأصلِ؛ فالأصلُ: تقديمُ (ما هو فاعلٌ)(٨) [في المعنى، نحوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهمًا)، فالأصلُ: تقديمُ (زَيْدٍ) على (دِرْهَم)؛ لأنَّه فاعلٌ](٩) في المعنى؛ لأنَّه الآخِذُ للدِّرْهَمِ، وكذا(١٠) (كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً)، و(**أَلْبِسَنْ مَن زَارَنا**(١١) **نَسْجَ اليَمَنِ**)، فـ(مَن) مفعولٌ [٩٦/ظ] أوَّلُ، ونَسْجَ اليَمَنِ(١٢): مفعولٌ ثانٍ، والأصلُ تقديمُ مَن على نَسْجَ اليمنِ(١٣)؛ لأنَّه اللابِسُ، ويَجُوزُ

= وقد حَذَفَ الفَرَزْدَقُ حرفَ الجرِّ، وأَبْقَى الاسمَ مجرورًا عَلَى حالِه قبلَ الحَذْفِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ   أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أصلُ الكلامِ: أشارَتْ إِلَى كُلَيْبٍ، فلمَّا حَذَفَ (إلى) أَبْقَى (كُلَيْبٍ) عَلَى جَرِّهِ.

فلَمَّا رَأَى سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ (٣/ ٢٩) تَكَافُؤَ الأَدِلَّةِ، وأنَّ السَّماعَ وَرَدَ بالوجهيْنِ، ولا وَجْهَ لِتَرْجِيحِ أَحَدِهِما عَلَى الآخَرِ، جَوَّزَ كلَّ واحدٍ مِنهما (م).

(١) في (س)، (ك): «فحاصله».
(٢) في (م): «المفعول».
(٣) في (ع): «فإن».
(٤) في (ع): «الجار».
(٥) من (م).
(٦) ليس في (ك)، (ع).
(٧) من (ص)، (ح)، (ع).
(٨) في (ك): «فاعلًا!!».
(٩) ساقط في (ص).
(١٠) في (ك): «وكذلك».
(١١) في (ع)، (م): «زاركم». وهو الموافق لما ذكره ابن مالك المصنف، لكن المثال لا يعترض.
(١٢) ليس في (م).
(١٣) ليس في (ص)، (ح). وضرب عليها في (ع).

تقديمُ ما ليسَ فاعلًا معنًى(١) لكنَّه خِلافُ الأصلِ. [والله تعالى أعلم](٢).

[متى يجب لزوم الأصل ومتى لا يجب؟]

[ص] [٢٧٥] وَيَلْزَمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عَرَى(٣) وتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حَتْمًا قد يُرَى(٤)

[ش] أي: يَلْزَمُ الأصلُ، وهو تقديمُ الفاعلِ في المعنى إذا طَرَأَ ما يُوجِبُ ذلك، وهو خوفُ اللَّبْسِ، نحوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، فيَجِبُ تقديمُ الآخِذِ مِنهما، ولا يَجُوزُ تقديمُ غيرِه لأجلِ اللَّبْسِ؛ إذ يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ هو الفاعِلَ(٥)، وقد يَجِبُ تقديمُ ما ليسَ فاعلًا في المعنى، وتأخيرُ ما هو فاعلٌ في المعنى، وذلك(٦) نحوُ: (أَعْطَيْتُ الدرهمَ صاحِبَه)، فلا يَجُوزُ تقديمُ صاحبَه، وإنْ كانَ فاعلًا في المعنى، فلا تقولُ: (أَعْطَيْتُ صاحبَه الدِّرْهَمَ)؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ (على متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً)(٧)، [وهو مُمْتَنِعٌ](٨).

---

(١) من (س)، (م). (٢) من (ح)، (ع).

(٣) رسمها في (س)، (ك)، (ع): «عرا».

(٤) رسمت في (ك): «يرا»، بالألف. (٥) في (ع): «الآخذ».

(٦) ضرب عليها في (ع). (٧) ليس في (ك).

(٨) (م) تَلْخِيصُ مَا أشارَ إِلَيْهِ الشارِحُ والناظِمُ فِي هذه المسألةِ، أنَّ للمفعولِ الأوَّلِ مَعَ المفعولِ الثاني ـ اللذيْنِ ليسَ أَصْلُهما المبتدأَ والخبرَ ـ ثلاثةَ أحوالٍ:

الحالةُ الأُولى: يَجِبُ فيها تقديمُ الفَاعِلِ فِي المعنَى.

والحالةُ الثانيةُ: يَجِبُ فيها تقديمُ المفعولِ فِي المعنى.

والحالةُ الثالثةُ: يجوزُ فيها تقديمُ أَيِّهما شِئْتَ.

أَمَّا الحالةُ الأُولى: فلها ثلاثةُ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُها: أنْ يُخَافَ اللَّبْسُ، وَذَلِكَ إذا صَلَحَ كلٌّ مِن المفعوليْنِ أنْ يَكُونَ فاعلًا فِي المعنى، وَذَلِكَ نحوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا).

وثانيها: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ فِي المعنى محصورًا فيه، نحوُ قولِكَ: (ما كَسَوْتُ زَيْدًا إِلَّا جُبَّةً، وَمَا أَعْطَيْتُ خَالِدًا إِلَّا دِرْهَمًا).

وثالِثُها: أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ فِي المعنى ضَمِيرًا، والمَفْعُولُ فِي المعنى اسمًا ظاهِرًا، نحوُ: (أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا).

وأَمَّا الحالةُ الثانيةُ: فلها ثلاثةُ مَوَاضِعَ أَيْضًا:

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ فِي المعنى مُتَّصِلًا بضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ فِي المعنى، =

واللهُ أعلمُ][(١)].

[جواز حذف المفعول به الفضلة]

[ص][٢٧٦] وحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ وَإِنْ[(٢)] لم يَضِرْ   كحَذْفِ ما سِيقَ جَوَابًا أو حُصِرْ

[ش] الفَضْلَةُ خلافُ العُمْدَةِ، والعمدةُ: ما لا يُسْتَغْنَى عنه؛ كالفاعلِ، والفَضْلَةُ: ما يُمْكِنُ الاستغناءُ عنه؛ كالمفعولِ به[(٣)]، فيَجُوزُ حذفُ الفَضْلَةِ إنْ لم يَضُرَّ؛ كقولِكَ[(٤)] في (ضَرَبْتُ زيدًا): (ضَرَبْتُ) بحذفِ المفعولِ به، [وكقولِكَ[(٥)]: في أَعْطَيْتُ زَيدًا دِرهمًا: أَعْطَيْتُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥]][(٦)] و(أَعْطَيْتُ زيدًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، و(أَعْطَيْتُ[(٧)] دِرْهَمًا)، قيلَ[(٨)]: ومِنه قـولُـه تـعـالـى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ [عَن يَدٍ][(٩)] (وَهُمْ صَٰغِرُونَ) ۝٢٩﴾[(١٠)] [التوبة: ٢٩]، التقديرُ ـ واللهُ أَعْلَمُ: حَتَّى يُعْطُوكُمُ الجِزْيَةَ. [٩٧/و]

فإنْ ضَرَّ حَذْفُ الفَضْلَةِ: لم يَجُزْ حَذْفُها، كما إذا وقَعَ المفعولُ به[(١١)] في جوابِ سؤالٍ، نحوُ أنْ يقالَ: (مَن ضَرَبْتَ؟) فتقولَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، أو وَقَعَ محصورًا، نحوُ: (ما ضَرَبْتُ إلا زيدًا)، فلا يَجُوزُ حذفُ

= نحوُ: (أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَه)؛ إذ لو قُدِّمَ لعادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً.

وثانيها: أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ فِي المعنى مِنْهُمَا مَحْصُورًا فيه، نحوُ قولِكَ: (ما أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا).

وثالثُها: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ فِي المعنى مِنْهُمَا ضَمِيرًا، والفَاعِلُ فِي المعنى اسمًا ظاهرًا، نحوُ قَوْلِكَ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُه بَكْرًا).

وأما الحالةُ الثالثةُ: ففيما عدا مَا ذَكَرْنَاه مِن مواضِعِ الحالتيْنِ، ومِنها قولُكَ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا مالَه)؛ يجوزُ أنْ تقولَ فيه: أَعْطَيْتُ مالَه زيدًا، فالضَّمِيرُ إنْ عادَ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا فقد عادَ عَلَى متقدِّمٍ رُتْبَةً (م).

(١) من (م).
(٢) في (س)، (ك)، (ع): «إن».
(٣) ليس في (ع).
(٤) في (ع): «فتقول».
(٥) في (س)، (ك): «وكذلك».
(٦) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٧) في (ك): «وأعطيت زيدًا».
(٨) ليس في (ع).
(٩) ليس في (س).
(١٠) من (ع).
(١١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(زيد)[١] في الموضعيْنِ؛ إذ لا يَحْصُلُ في الأولِ الجوابُ، ويَبْقَى الكلامُ في الثاني؛ دالًّا[٢] على نفيِ الضربِ مُطلقًا، والمقصودُ: نَفْيُه عن غيرِ (زيدٍ)؛ فلا يُفْهَمُ المقصودُ عندَ حذفِه.

[حذف ناصب الفضلة]

[ص][٢٧٧] **ويُحْذَفُ [النَّاصِبُ هَا][٣] إنْ عُلِمَا** وقدْ يكونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يَجُوزُ حذفُ ناصبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحوُ أنْ يقالَ: (مَن ضَرَبْتَ؟) فتقولَ: (زَيْدًا)، التقديرُ: (ضَرَبْتُ زيدًا)، فحُذِفَ[٤] (ضَرَبْتُ) لدَلالةِ ما قبلَه عليه[٥]، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكونُ واجبًا؛ كما تَقَدَّمَ في (بابِ الاشتغالِ)، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، التقديرُ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُه)، فحُذِفَ (ضَرَبْتُ) وجوبًا ـ كما تَقَدَّمَ. واللهُ أعلمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) في (م): «زيدًا». والمثبت على الحكاية.
(٢) ليس في (ك).
(٣) رسمت في (س): «الناصبها»، وكذا اعتمدها العيوني في نسخته، ولم يعلق عليها (ص١٠٥).
(٤) في (ك): «فتحذف».
(٥) ليس في (ص).

التَّنَازُعُ في العَمَلِ

[ص] [٢٧٨] إنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا في اسمٍ عَمَلْ   قَبْلُ فللواحدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

[٢٧٩] والثانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ   واخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

[ش] **(التنازُعُ)**: عبارةٌ عن تَوَجُّهِ عامليْنِ إلى معمولٍ واحدٍ(١)، نحوُ: [تعريف التنازع]

---

(١) (م) قد يَكُونُ العاملانِ المتنازِعانِ فِعْلَيْنِ، ويُشْتَرَطُ فيهما حينئذٍ: أنْ يكونا مُتَصَرِّفَيْنِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ [الكهف: ٩٦]. وقد يكونانِ اسميْنِ، ويُشْتَرَطُ فيهما حِينَئِذٍ أنْ يَكُونَا مُشْبِهَيْنِ للفِعْلِ فِي العملِ، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونا اسْمَيْ فاعليْنِ، نحوُ قولِ الشاعِرِ:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ

فـ(من) اسمٌ مَوْصُولٌ تَنَازَعَه كلٌّ مِن مُغِيثٍ ومُغْنٍ. أو: بأنْ يكونا اسْمَيْ مَفْعُولٍ؛ كقولِ كُثَيِّرٍ:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ   وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو: بأنْ يَكُونَا مَصْدَرَيْنِ؛ كقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِن حُبِّكَ وتقديرِكَ زَيْدًا، أو بأنْ يَكُونَا اسْمَيْ تَفْضِيلٍ؛ كقولِكَ: زَيْدٌ أَضْبَطُ الناسِ وأَجْمَعُهُم للعِلْمِ، أو بأنْ يكونا صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ، نحوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ حَذِرٌ وكَرِيمٌ أَبُوهُ، أو بأنْ يَكُونَا مُخْتَلِفَيْنِ، فمثالُ الفِعْلِ واسمِ الفِعْلِ قولُه تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾ [الحاقة: ١٩]، ومثالُ الفِعْلِ والمصدرِ قولُ الشاعِرِ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي   لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقولُه: **(مِسْمَعًا)** اسمُ رَجُلٍ، وقد تَنَازَعَه مِن حَيْثُ العملُ: كلٌّ مِن (لَقِيتُ) و(الضَّرْبِ).

[ما لا تنازع فيه] ومنه تَعْلَمُ أَنَّهُ لا تَنَازُعَ بينَ حرفيْنِ، ولا بينَ فعليْنِ جامديْنِ، ولا بينَ اسميْنِ غيرِ عامليْنِ، ولا بينَ فعلٍ متصرِّفٍ وآخَرَ جامِدٍ، أو فِعْلٍ متصرِّفٍ واسمِ غيرِ عامِلٍ.

ويُشْتَرَطُ فِي العامِلَيْنِ ـ سِوَى مَا فَصَّلْنَا ـ **شرطٌ ثانٍ**، هو: أنْ يَكُونَ بينَهما ارتباطٌ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (قامَ قَعَدَ أخوكَ)؛ إذ لا ارْتِبَاطَ بينَ الفعلَيْنِ.

[ما يحصل به الارتباط] والارتباطُ يَحْصُلُ بواحدٍ مِن ثلاثةِ أُمُورٍ:

= **الأوَّلُ**: أنْ يُعْطَفَ ثانيهما عَلَى أَوَّلِهما بحرفٍ مِن حروفِ العَطْفِ، كَمَا رَأَيْتَ فِي الأمثلةِ التي سُقْنَاهَا.

الثاني: أنْ يَكُونَ أَوَّلُهما عامِلًا فِي ثانيهما، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ﴾ [الجن: ٧] العاملانِ هُمَا: ظَنُّوا وظَنَنْتُمْ، والمعمولُ المتنازَعُ فيه هو: ﴿أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ﴾، و﴿كَمَا ظَنَنتُمْ﴾ معمولٌ لِظَنُّوا؛ لأنَّه صِفَةٌ لمصدرٍ يَقَعُ مَفْعُولًا مُطلقًا ناصِبُه ﴿ظَنُّواْ﴾.

الثالثُ: أنْ يَكُونَ جَوَابًا للأوَّلِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ونحوُ قولِهِ جلَّ شَأْنُهُ: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ [الكهف: ٩٦].

ويُشْتَرَطُ فِي العامليْنِ أيضًا: أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مُوَجَّهًا إِلَى المعمولِ مِن غيرِ فسادٍ فِي اللفظِ أو فِي المعنى، فَخَرَجَ بذلك نحوُ قولِ الشاعِرِ:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فليسَ كلُّ واحدٍ مِن (**أتاكَ أتاكَ**) مُوَجَّهًا إِلَى قولِهِ: (**اللاحِقُون**)؛ إذ لو تَوَجَّهَ كلُّ واحدٍ إِلَيْهِ لقالَ: أَتَوْكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ، أو لقالَ: أَتَاكَ أَتَوْكَ اللاحقونَ؛ بل المُتَوَجِّهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا هو الأوَّلُ، والثاني تأكيدٌ له، وخَرَجَ قولُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ:

ولَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المالِ

وَذَلِكَ لأنَّ كلًّا مِن (كَفَانِي) و(لم أَطْلُبْ) ليسَ مُتَوَجِّهًا إِلَى قولِه: (**قليلٌ من المالِ**)؛ إذ لو كَانَ كلٌّ مِنْهُمَا مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ لصارَ حاصلُ المعنى: كَفَانِي قليلٌ مِن المالِ ولم أَطْلُبْ هَذَا القليلَ، وكيف يَصِحُّ ذلك وَهوَ يقولُ بعدَ هَذَا البيتِ:

ولَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وإنما قَوْلُهُ: (**قليلٌ مِن المالِ**) فَاعِلُ كَفَى، وَهوَ وحدَه المتوجِّهُ إِلَى العملِ فيه، وأَمَّا قَوْلُهُ: (**ولم أَطْلُبْ**) فله معمولٌ محذوفٌ يُفْهَمُ من مجموعِ الكلامِ، والتقديرُ: كفاني قليلٌ مِن المالِ، ولم أَطْلُبِ المُلْكَ.

[ما يشترط في العامليْنِ]

ويُشْتَرَطُ فِي العامليْنِ أَيْضًا: أنْ يكونا مُتَقَدِّمَيْنِ عَلَى المعمولِ؛ كالأمثلةِ التي ذَكَرْنَاهَا والتي ذَكَرَها الشارِحُ، فَإِنْ تَقَدَّمَ المعمولُ فإِمَّا أنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، وإِمَّا أنْ يَكُونَ منصوبًا، فَإِنْ تَقَدَّمَ وَكَانَ مرفوعًا، نحوُ قولِكَ: (زيدٌ قامَ وقَعَدَ)، فلا عَمَلَ لأحدِ العامليْنِ فيه؛ بل كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا عاملٌ فِي ضميرِه، وَإِنْ كَانَ منصوبًا، نحوُ قولِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ وأَهَنْتُ)، فالعاملُ فيه هو أَوَّلُ العامليْنِ، وللثاني منهما معمولٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المذكورُ، أو لا معمولَ له أصلًا، وَإِنْ تَوَسَّطَ المعمولُ =

(ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيدًا). فكلٌّ واحدٍ مِن (ضَرَبْتُ) و(أَكْرَمْتُ) يَطْلُبُ (زيدًا) بالمفعوليَّةِ، وهذا معنى قولِه: **(إنْ عاملانِ [اقْتَضَيَا في اسم عَمَلْ]**[١] ...) إلى آخرِه، وقولُه: **(قبلُ)** معناه: أنَّ العامليْنِ يكونانِ قبلَ المعمولِ كما مَثَّلْنَا[٢]، ومُقْتَضَاهُ: أنه لو تَأَخَّرَ العاملانِ ـ لم تَكُنِ المسألةُ مِن بابِ التنازُعِ، وقولُه: **(فللواحدِ مِنهما العَمَلْ)** معناه: أنَّ أحدَ العامليْنِ يَعْمَلُ في ذلكَ الاسمِ الظاهرِ، والآخرَ يُهْمَلُ عنه ويَعْمَلُ في ضميرِه؛ [على ما سنذكره][٣]. ولا خلافَ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ: أنه يَجُوزُ إعمالُ كلِّ واحدٍ[٤] مِن العامليْنِ في ذلكَ الاسمِ الظاهرِ، ولكِنِ اخْتَلَفُوا في الأَوْلَى مِنهما[٥]:

= بينَ العامليْنِ، نحوُ قولِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وأَهَنْتُ)؛ فهو معمولٌ للسابقِ عليه مِنهما، وللمتأخِّرِ عنه معمولٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المذكورُ، وقد أشارَ الشارحُ إشارةً وَجِيزَةً إِلَى هَذَا الشرطِ (م).

(١) من (ص).

(٢) في (س)، (ص)، (ح): «مثلناه». (٣) في (ح)، (م): «كما سَيَذْكُرُه».

(٤) ليس في (ع).

(٥) (م) **رأَى البَصْرِيُّونَ**: أنَّ إعمالَ ثانِي العامليْنِ أَولَى من إعمالِ الأوَّلِ مِنهما؛ لثلاثِ حُجَجٍ: [أدلة رجحان إعمال الثاني أولى من إعمال الأول]

الأولى: أنَّهُ أقربُ إِلَى المعمولِ، وَهِيَ العِلَّةُ التي ذَكَرَها الشارحُ.

الثانيةُ: أنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى إعمالِ الأوَّلِ مِنْهُمَا الفصلُ بينَ العَامِلِ، وَهوَ المتقدِّمُ، ومَعْمُولِه، وَهوَ الاسمُ الظاهرُ بأجنبيٍّ من العَامِلِ، وَهوَ ذلك العاملُ الثاني، ومعَ أنَّ الفصلَ بينَ العَامِلِ والمعمولِ مُغْتَفَرٌ فِي هَذَا البابِ للضرورةِ التي أَلْجَأَتْ إِلَيْهِ، فهو خلافُ الأصلِ عَلَى الأقلِّ.

الثالِثَةُ: أنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى إعمالِ العَامِلِ الأوَّلِ فِي لفظِ المعمولِ أنْ تَعْطِفَ عليه الجملةَ الأُولَى، وَهِيَ جُملةُ العَامِلِ الأوَّلِ معَ معمولِه قبلَ تَمَامِها، والعطفُ قبلَ تمامِ المعطوفِ عليه خلافُ الأصلِ.

ورأَى الكُوفِيُّونَ أنَّ إعمالَ الأوَّلِ أَوْلَى مِن إعمالِ الثاني؛ لعِلَّتَيْنِ: [أدلة رجحان إعمال الأول]

الأُولى: أنَّهُ أَسْبَقُ وأَقْدَمُ ذِكْرًا، وَهِيَ العِلَّةُ التي ذَكَرَها الشارحُ.

والثانيةُ: أنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى إعمالِ العَامِلِ الثاني فِي لفظِ المعمولِ المذكورِ أنْ تُضْمِرَ =

فذَهَبَ البَصْرِيُّونَ: إلى أنَّ الثانِيَ أَوْلَى به؛ لِقُرْبِهِ منه، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إلى أنَّ الأوَّلَ أَوْلَى به(١)؛ لِتَقَدُّمِهِ.

[حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعًا]

[ص][٢٨٠] وأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ، والْتَزِمْ ما الْتُزِمَا

[٢٨١] كـ(يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكَا) ... و(قدْ بَغَى واعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)

أي: إذا أَعْمَلْتَ أحدَ العامليْنِ في الظاهِرِ وأَهْمَلْتَ الآخَرَ عنه: فأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضميرِ الظاهرِ، والْتَزِمِ الإضمارَ إنْ كانَ مطلوبُ العاملِ(٢) مِمَّا يَلْزَمُ(٣) ذِكْرُهُ، ولا يَجُوزُ حذفُه كالفاعلِ، وذلك كقولِكَ: (يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابْنَاكَ)، فكلُّ واحدٍ مِن (يُحْسِنُ) و(يُسِيءُ) يَطْلُبُ (ابْنَاكَ) بالفاعليَّةِ، فإنْ أَعْمَلْتَ الثانِيَ: وَجَبَ أنْ تُضْمِرَ في الأوَّلِ فاعِلَه، فتقولَ: **(يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكَ)**، وكذلك إنْ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ وَجَبَ الإضمارُ في الثاني، فتقولُ: (يُحْسِنُ ويُسِيئَانِ ابْنَاكَ)، ومِثْلُه: **(بَغَى واعْتَدَيَا عَبْدَاكَ)**، وإنْ(٤) أَعْمَلْتَ الثانِيَ في هذا المثالِ قلتَ: (بَغَيَا واعْتَدَى عَبْدَاكَ)، ولا يَجُوزُ تَرْكُ الإضمارِ؛ فلا تقولُ: (يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابْنَاكَ)، ولا (بَغَى واعْتَدَى عَبْدَاكَ)؛ لأنَّ تَرْكَه(٥) يُؤَدِّي إلى حذفِ الفاعلِ، والفاعلُ مُلْتَزَمٌ

= ضَميرًا فِي العَامِلِ الأوَّلِ مِنهما، فيَكُونَ فِي الكلامِ الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، وَهوَ غيرُ جائزٍ عندَهم، وخلافُ الأصلِ عندَ البَصريِّينَ.

ولكلِّ فَرِيقٍ مِن الفريقيْنِ مُسْتَنَدٌ مِن السماعِ عن العربِ. ثم أنَّهُ قد يُوجَدُ فِي الكلامِ مَا يُوجِبُ إعمالَ الثاني؛ كَمَا فِي قولِكَ: ضَرَبْتُ؛ بل أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وقد يُوجَدُ فيه مَا يُوجِبُ إعمالَ الأوَّلِ؛ كَمَا فِي قولِكَ: لا أَكْرَمْتُ ولا قَدَّمْتُ زَيْدًا (م).

(١) ليس في (ك)، (ع). (٢) بعدها في (ك): «إن كان».

(٣) في (س): «يلتزم». (٤) في (ع): «فإن».

(٥) (م) يُرِيدُ أنَّ تَرْكَ الإضمارِ يُؤَدِّي إِلَى حذفِ الفَاعِلِ، وهذا كلامٌ تَقَدَّمَ أنه إذا قاصِرٌ، ولا بُدَّ مِن تقديرٍ لِتَصِحَّ العِبَارَةُ؛ فإنَّ تَرْكَ الإضمارِ لا يُؤَدِّي إِلَى حذفِ الفَاعِلِ دائمًا؛ لِجَوَازِ أنْ يَظْهَرَ معَ كلِّ عاملٍ مَعْمُولُه، والكلامُ التامُّ أنْ يُقالَ: إنَّ تَرْكَ الإضمارِ يَلْزَمُ مِنه أحدُ أمريْنِ:

الأوَّلُ: التَّكْرَارُ إذا أَظْهَرْتَ معَ كلِّ عامِلٍ مَعْمُولَهُ. =

الذِّكْرِ، وأجازَ الكِسَائِيُّ ذلك على الحذفِ؛ بناءً على مَذْهَبِه في جوازِ حذفِ الفاعلِ، وأَجَازَها[١] الفَرَّاءُ على تَوَجُّهِ العامليْنِ معًا إلى[٢] الاسمِ الظاهرِ. وهذا بِناءً منهما على مَنْعِ الإضمارِ في الأَوَّلِ عندَ إعمالِ الثاني، فلا تقولُ: (**يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابناكَ**)، وهذا الذي ذَكَرْنَاه عنهما هو المشهورُ (مِن مَذْهَبِهما)[٣] في هذه المسئلةِ[٤]. [والله تعالى أعلم][٥].

[حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه غير مرفوع]

[ص] **[٢٨٢] ولا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا**[٦]

[٢٨٣] بل حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

[ش] تَقَدَّمَ أنه إذا أُعْمِلَ أحدُ العامليْنِ في الظاهرِ وأُهْمِلَ الآخرُ عنه أُعْمِلَ في ضميرِه، ويَلْزَمُ الإضمارُ إنْ كانَ مطلوبُ الفعلِ مِمَّا [يَلْزَمُ[٧] ذِكْرُه][٨]؛ كالفاعلِ أو[٩] نائبِه، ولا فرقَ في وُجُوبِ الإضمارِ حينَئذٍ: بينَ أنْ [يكونَ المُهْمَلُ][١٠] الأوَّلَ أو الثانِيَ، فتقولُ: (يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابناكَ، ويُحْسِنُ ويُسِيئَانِ[١١] ابناكَ).

وذكَرَ هنا: أنه إذا كانَ مطلوبُ الفِعْلِ المُهْمَلِ غيرَ مرفوعٍ، فلا يَخْلُو؛ إمَّا[١٢] أنْ يكونَ عُمْدَةً في الأصلِ، وهو مفعولُ (ظَنَّ) وأَخَوَاتِها؛ لأنَّه[١٣] مبتدأٌ في الأصلِ أو خبرٌ، وهو المرادُ بقولِهِ: (**إنْ يَكُنْ [غير**

= **والثاني**: حَذْفُ الفَاعِلِ، وكلاهما مَحْظُورٌ (م).

(١) في (ع): «وأجازه».

(٢) في (ك): «على».

(٣) في (ع): «عنهما».

(٤) رسمت في (م): «المسألة».

(٥) من (ص)، (ح)، (ع).

(٦) حاول بعضهم اختصار هذا البيت وثلاثة الأبيات بعده في بيت واحد، نصه:

والفَضلةَ احذفْ وسواها أَخِّرَا وأَظهِر المُخالِف المُفسِّرَا

كذا في «تحقيق الألفية» للعيوني (١٠٥).

(٧) في (س): «يلتزم».

(٨) مكانها في (ص)، (ح): «يلتزم».

(٩) في (ك)، (ع): «و».

(١٠) في (ك): «أن المهمل هو».

(١١) في (ك): «ويسئ».

(١٢) في (ص): (من).

(١٣) في (ك)، (ع): «لأنها».

خبر](١)) ـ أولًا، فإنْ لم يَكُنْ كذلك: فإمَّا أنْ يكونَ الطالبُ له هو الأوَّلَ [٩٨/ظ] أو الثانِيَ. فإنْ كانَ الأوَّلَ: لم يَجُزِ الإضمارُ، فتقولُ: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ، ومَرَرْتُ [ومَرَّ بي زيدٌ، ولا تُضْمِرُ، فلا تقولُ: ضَرَبْتُه وضَرَبَنِي زيدٌ، (ولا مَرَرْتُ)(٢) به](٣) ومَرَّ بي زَيْدٌ، وقد جاءَ (في الشعرِ)(٤)؛ كقولِهِ(٥):

١٦٠ ـ إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ [فِي الْغَيْبِ](٦) أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ(٧)
وأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ(٨)

[متى يجب الإضمار؟]

وإنْ كانَ الطالِبُ له هو الثانِيَ: وَجَبَ الإضمارُ، فتقولُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زَيْدٌ، ومَرَّ بي(٩) ومَرَرْتُ به زيدٌ، ولا يَجُوزُ الحذفُ، فلا تقولُ:

---

(١) في (م): «هُوَ الْخَبَرْ»، وهو الشطر الأول من البيت الثاني. والمثبت هو الشطر الثاني؛ فتأمل.
(٢) في (س)، (ك): «ومررت». (٣) ليس في (ص).
(٤) ليس في (ع).
(٥) قال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٧٤٥): «لم يسم قائله».
(٦) في (ص): «للغيب».
(٧) في (ص)، (ع): «للود». وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كالمثبت.
(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ)** فقد تَقَدَّمَ فِي هذه العبارةِ عاملانِ، وهما **(تُرْضِي)** و**(يُرْضِي)**، وتَأَخَّرَ عنهما معمولٌ واحدٌ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(صاحِبٌ)**، وقد تَنَازَعَ كلٌّ مِن **(تُرْضِي)** و**(يُرْضِي)** ذلك الاسمَ الَّذِي بعدَهما، وَهوَ: **(صاحِبٌ)**، والأَوَّلُ يَطْلُبُه مَفْعُولًا به، والثاني طَلَبَه فاعلًا، وقد أَعْمَلَ الشاعرُ فيه الثانِيَ، وأَعْمَلَ الأَوَّلَ فِي ضميرِه الَّذِي هو الهاءُ. **والجمهورُ**: يَرَوْنَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَى الشاعرِ أَلَّا يُعْمِلَ الأَوَّلَ فِي الضَّمِيرِ؛ لأنَّ هَذَا الضميرَ ـ بالنسبةِ للعاملِ الأَوَّلِ ـ فَضْلَةٌ يَسْتَغْنِي الكلامُ عَنْهُ، وذِكْرُ الضَّمِيرِ معَ العَامِلِ الأَوَّلِ يَتَرَتَّبُ عليه الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، والإِضمارُ قبلَ الذِّكْرِ لا يجوزُ، وقد ارْتَكَبَه الشاعرُ، من غيرِ ضرورةٍ مُلْجِئَةٍ إِلَى ارتكابِ هَذَا المحظورِ؛ فإنَّهم إنما أجَازُوا ـ فِي هَذَا البابِ ـ الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ حينَ لا يَكُونُ منه بُدٌّ، وَذَلِكَ إذا كَانَ الضَّمِيرُ فَاعِلًا مَثَلًا؛ لأنه لا يَسْتَغْنِي الكلامُ عَنْهُ، ولا يجوزُ حَذْفُه، والضرورةُ يَجِبُ أَنْ تَتَقَدَّرَ بِقَدْرِها، ومِنهم مَن مَنَعَ الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ مُطلقًا (م).

[الإضمار قبل الذكر لا يجوز]

(٩) في (ك): «به».

ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدٌ، (ولا مرَّ)[(١)] بي ومَرَرْتُ][(٢)] زَيْدٌ، وقد جاءَ في الشعرِ؛ كقولِه[(٣)]:

١٦١ ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ[(٤)]

و[(٥)]الأصلُ (لَمَحُوهُ)، فحَذَفَ الضميرَ [ضَرُورَةً. وهو شاذٌّ؛ كما شَذَّ عَمَلُ المُهْمَلِ الأوَّلِ في المفعولِ المُضْمَرِ[(٦)]][(٧)] الذي ليسَ بعُمْدَةٍ في الأصلِ.

[هذا كلُّه إذا كانَ غيرُ المرفوعِ: ليسَ بعُمْدَةٍ في الأصلِ][(٨)]، فإنْ كانَ عُمْدَةً في الأصلِ: فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الطالِبُ له هو الأوَّلَ أو الثانِيَ، فإنْ كانَ الطالِبُ له هو الأوَّلَ: وَجَبَ إضمارُه مُؤَخَّرًا، فتقولُ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا إِيَّاهُ)، وإنْ كانَ الطالِبُ له هو الثانِيَ: أَضْمَرْتَه

---

(١) في (س): «ومر». (٢) ليس في (ص).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠١٥): «قائلته: هي عاتكة بنت عبد المطلب؛ عمة النبي ـ ﷺ».

(٤) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(يُعْشِي... لَمَحُوا شُعَاعُهْ)**؛ حَيْثُ تَنَازَعَ كلٌّ مِن الفعليْنِ **(شُعَاعُهْ)**، فالفعلُ الأوَّلُ ـ وَهوَ: **(يُعْشِي)** ـ يَطْلُبُه فاعلًا له، والفعلُ الثاني ـ وَهوَ: **(لَمَحُوا)** ـ يَطْلُبُه مفعولًا، وقد أُعْمِلَ فيه الأوَّلُ، بدليلِ أَنَّهُ مرفوعٌ، وأُعْمِلَ الثاني فِي ضميرِه، ثمَّ حُذِفَ ذلك الضَّمِيرُ ضرورةً، وأصلُ الكلام قبلَ تقديم العامليْنِ: (يُعْشِي الناظرينَ شُعَاعُه إذا لَمَحُوه) ثمَّ صارَ بعدَ تقديمِهما: (يُعْشِي الناظرينَ إذا لَمَحُوهُ شُعَاعُه)، ثمَّ حُذِفَتِ الهاءُ من (لَمَحُوه)؛ فصارَ كَمَا تَرَى فِي البيتِ.
ومَذْهَبُ الجمهورِ: أنَّ ذلك الحذفَ لا يَجُوزُ لغيرِ الضرورةِ؛ وَذَلِكَ مِن قِبَلِ أنَّ ذِكْرَه لا يَتَرَتَّبُ عليه محظورُ الإضمارِ قبلَ الذكرِ، وفي حَذْفِه فسادٌ، وَهوَ تَهْيِئَةُ العَامِلِ للعملِ ثمَّ قَطْعُه عنه من غيرِ عِلَّةٍ ولا سببٍ مُوجِبٍ له. [الحذف لا يجوز لغير ضرورة]
وذَهَبَ قومٌ: إِلَى أنَّ حَذْفَ الضَّمِيرِ فِي مثلِ هذه الحالِ جائزٌ فِي سَعَةِ الكلامِ؛ وَذَلِكَ لأنَّ هَذَا الضميرَ فَضْلَةٌ، وقد عَلِمْنَا أنَّ الفَضْلَةَ لا يَجِبُ ذِكْرُها (م).

(٥) ليس في (س)، (ك).

(٦) في (س)، (ك)، (ع): «الضمير». (٧) ليس في (ص).

(٨) ساقط في (ك).

مُتَّصِلًا كانَ[(١)] أو منفصلًا، فتقولُ: (ظَنَنْتُ وظَنَّنِيهِ زَيْدًا قائمًا)، و(ظَنَنْتُ وظَنَّنِي إِيَّاه زيدًا قائمًا).

ومعنى البيتيْنِ: أنَّكَ إذا أَهْمَلْتَ الأوَّلَ: لم تَأْتِ معَه بضميرٍ غيرِ مرفوعٍ، وهو المنصوبُ والمجرورُ، [٩٩/و] فلا تقولُ: (ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي زيدٌ)، ولا مَرَرْتُ به ومَرَّ بي زيدٌ، [بل يَلْزَمُ الحذفُ؛ (لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة)[(٢)]، فتقولُ: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زيدٌ، ومَرَرْتُ ومَرَّ بي زيدٌ][(٣)]، إلَّا إذا كانَ المفعولُ[(٤)] خبرًا في الأصلِ، فإنَّه لا يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ بل يَجِبُ الإتيانُ[(٥)] به مُؤَخَّرًا، فتقولُ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا قائمًا إِيَّاهُ)، ومفهومُه[(٦)]: أنَّ الثانِيَ يُؤْتَى معَه بالضميرِ مُطلقًا؛ مرفوعًا كانَ أو مجرورًا أو منصوبًا، عُمْدَةً في الأصلِ أو غيرَ عمدةٍ. [والله تعالى أعلم بالصواب][(٧)].

[عدم مجيء الضمير مع العامل المهمل] [ص]

[٢٨٤] وأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
[٢٨٥] نَحْوُ (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

[ش] أي: يَجِبُ أنْ يُؤْتَى[(٨)] بمفعولِ[(٩)] الفعلِ المهمَلِ ظاهرًا إذا لَزِمَ مِن إضمارِه عدمُ مطابقتِه لِمَا يُفَسِّرُه؛ لكونِه خبرًا في الأصلِ عمَّا[(١٠)] لا يُطَابِقُ المفسِّرَ، كما إذا كانَ في الأصلِ خبرًا عن مفردٍ ومُفَسِّرُه مثنًّى، نحوُ: **(أَظُنُّ ويَظُنَّانِي زيدًا وعمرًا أخوين)**، فـ(زيدًا) مفعولٌ أوَّلُ لأَظُنُّ، و(عمرًا) معطوفٌ عليه، و(أخويْنِ): مفعولٌ ثانٍ لـ(أَظُنُّ)، و(الياءُ) مفعولٌ

---

(١) من (م).
(٢) ما بين القوسين كتبه في حاشية (س)، وبعدها علامة التصحيح.
(٣) ليس في (ص)، (ح).
(٤) في (ع): «المعمول».
(٥) في (ك): «الإثبات».
(٦) في (ص): «مفهومه».
(٧) من (ص)، (ح)، (ع).
(٨) في (س)، (ك): «تأتي»، وفي (ع): «يأتي».
(٩) في (س): «بمعمول».
(١٠) في (ك): «فمثال ما».

أوَّلُ لِـ(يَظُنَّانِ)[١]، فيحتاجُ[٢] إلى مفعولٍ ثانٍ، فلو أَتَيْتَ به ضميرًا فقلتَ: (أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إيَّاهُ زيدًا وعمرًا[٣]أخويْنِ) ـ لكانَ[٤] إيَّاه مطابقًا للياءِ [فإنهما مفردان][٥]، ولكِنْ[٦] لا يُطابِقُ ما يعودُ عليه، وهو (أخويْنِ)؛ لأنَّه مفردٌ، و(أخويْنِ) [٩٩/ظ] مُثَنًّى، فتفوتُ مطابقةُ المفسِّرِ للمُفَسَّرِ، وذلك لا يَجُوزُ.

وإنْ قُلْتَ: (أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إيَّاهما زيدًا وعمرًا أخويْنِ): حَصَلَتْ مُطَابَقَةُ المفسِّرِ للمفسَّرِ؛ (وذلك لكونِ)[٧] (إيَّاهما) مثنًّى، و(أخويْنِ) كذلك، ولكِنْ تَفُوتُ مطابقةُ المفعولِ الثانِي؛ الذي هو خبرٌ في الأصلِ للمفعولِ الأوَّلِ؛ الذي هو مبتدأٌ في الأصلِ؛ لكونِ المفعولِ[٨] الأوَّلِ مفردًا، وهو (الياءُ)، والمفعولِ الثاني [غيرَ مفردٍ][٩]، وهو إياهما، ولا بُدَّ مِن مطابقةِ الخبرِ للمبتدأِ[١٠]، فلَمَّا [تَعَذَّرَتِ المطابقةُ معَ][١١] الإضمارِ وَجَبَ الإظهارُ، فتقولُ: **(أَظُنُّ[١٢] ويَظُنَّانِي أخًا زيدًا وعمرًا أَخَوَيْنِ)**، فـ**(زيدًا وعمرًا أخويْنِ)** مفعولَا **(أَظُنُّ)**، و(الياءُ) مفعولُ ـ (يَظُنَّانِ)[١٣] ـ الأوَّلُ، و(أَخًا) مفعولُه الثاني، ولا تكونُ المسألةُ حينَئذٍ مِن بابِ[١٤]

---

(١) في (ص)، (ك): «ليظن»، وفي (ح): «لأظن».
(٢) في (ص)، (ح): «ويحتاج».
(٣) من (ص)، (ح).
(٤) في (ص)، (ح): «كان».
(٥) في (ص): «فإنها مفرد»، وفي (م): «في أنهما مُفردانِ».
(٦) في (ص): «لكن».
(٧) في (ع): «لكونه».
(٨) ليس في (ص).
(٩) في (ك): «مثنى».
(١٠) في (ص)، (ك): «المبتدأ».
(١١) مكانها في (ص)، (ح)، (ك): «تعذر».
(١٢) في (ك): «يظن».
(١٣) في (ص)، (ح): «ظن»، وفي (ك)، (ع): «يظن». والمثبت من (س)، (م) وهو أجود.
(١٤) (م) القولُ بأنَّ هذه المسألةَ حِينَئِذٍ لَيْسَتْ مِن بابِ التنازُعِ: هو الَّذِي ذَكَرَه ابنُ هِشامٍ، ووَجَّهَ ذلك: بأنَّ العامليْنِ بالنسبةِ للمفعولِ الثاني لم يَعْمَلْ أَحَدُهما فِي =

التنازُعِ؛ لأنَّ كلًّا من العامليْنِ عَمِلَ في ظاهرٍ، **وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ**.

وأجازَ الكُوفِيُّونَ: الإضمارَ مُرَاعًى به جانبُ المخبَرِ عنه، فتقولُ: (**أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إِيَّاه زيدًا وعَمرًا أَخَوَيْنِ**)، وأَجَازُوا ـ أيضًا[(١)]: الحذفَ، فتقولُ: أَظُنُّ ويَظُنَّانِي زيدًا وعَمرًا أخويْنِ. [والله تعالى أعلم بالصواب][(٢)].

❁ ❁ ❁

= لَفْظِه والآخَرُ فِي ضَميرِه؛ بل لم تَتَوَجَّهْ مُطالَبَةُ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا إِلَيْهِ، وَهوَ شرطُ بابِ التنازُعِ؛ وَذَلِكَ لأنَّ (أَخَوَيْنِ) معمولٌ لـ(أَظُنُّ)، ولم يَتَوَجَّهْ إِلَيْهِ (يَظُنَّانِي)؛ لِعَدَمِ مُطابَقَتِهِ لمفعولِه الأوَّلِ؛ فإنَّه لا يَطْلُبُ مَفْعُولًا ثانيًا إِلَّا بِشَرْطِ مُطابَقَتِهِ لمفعولِه الأوَّلِ.

ونازَعَ فِي هَذَا **قومٌ مِن المُتَأَخِّرِينَ**، مِنهم ابنُ القاسِمِ، وقالوا: إنَّ اشْتِرَاطَ صِحَّةِ تَوَجُّهِ كلٍّ مِن العامليْنِ إِلَى المعمولِ؛ إنما هو بالنظَرِ إِلَى المعنى، لا بالنظرِ إِلَى الإفرادِ والتثنيَةِ، ولا بالنظرِ إِلَى نوعِ العَمَلِ، أفلا تَرَى أنك لو قُلْتَ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا) لم يَكُنْ لِيَصِحَّ أنْ يَتَوَجَّهَ الأوَّلُ إِلَى (زَيْدًا) المنصوبِ، ولو قلتَ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زَيْدًا): لم يَكُنْ يَصِحَّ تَوَجُّهُ الثاني إِلَيْهِ وَهوَ مرفوعٌ؟ (م).

(١) ليس في (ع).

(٢) من (ص)، (ح)، (ع).

المفعولُ المُطْلَقُ

[تعريف المصدر]

[ص][٢٨٦] **المصدرُ: اسمُ ما سِوَى الزمانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ، كَـ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)**

[ش] الفعلُ يَدُلُّ على شيئَيْنِ: الحَدَثِ والزمانِ، فـ(قامَ) يَدُلُّ على [١٠٠/و] قِيَامٍ في (زمنٍ[١] ماضٍ)[٢]، و(يقومُ): يَدُلُّ على قيامٍ في الحالِ[٣] [أو الاستقبالِ][٤]، و(قُمْ): يَدُلُّ على قيامٍ في الاستقبالِ[٥]، والقيامُ[٦] هو الحَدَثُ، وهو أَحَدُ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ، وهو المصدرُ، وهذا معنى قولِه: (.... **ما سِوَى الزمانِ مِن ** مَدْلُولَيِ الفِعْلِ**).

فكأنه قالَ: المصدرُ اسمُ الحَدَثِ كأَمْنٍ؛ فإنَّه أَحَدُ مدلولَيْ أَمِنَ.

والمفعولُ المُطْلَقُ: هو المصدرُ المنتصِبُ توكيدًا لعامِلِه، أو بيانًا لنوعِه أو عَدَدِه، نحوُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ)، وسُمِّيَ مفعولًا مُطْلَقًا لصِدْقِ (المفعولِ) عليه [غيرَ مُقَيَّدٍ][٧] بحرفِ جرٍّ ونحوِه، بخلافِ غيرِه مِن المفعولاتِ؛ فإنَّه لا يَقَعُ عليه اسمُ[٨] المفعولِ إلا مُقَيَّدًا؛ كالمفعولِ به، والمفعولِ فيه، والمفعولِ معَه، والمفعولِ له. [والله تعالى أعلم][٩].

[المصدر أصل المشتقات]

[ص][٢٨٧] **بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ**

يَنْتَصِبُ[١٠] المَصْدَرُ بِمِثْلِهِ؛ أي: بالمصدرِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن

---

(١) في (ع): «زمان».
(٢) في (ك): «الماضي».
(٣) في (ح): «المستقبل».
(٤) من (ع)، (م).
(٥) في (ص): «المستقبل»، وفي (ح): «في الحال».
(٦) في (ص)، (ح): «فالقيام».
(٧) في (ك): «من غير قيد».
(٨) من (م).
(٩) من (ح).
(١٠) في (ص)، (ع): «ينصب».

ضَرْبِكَ زيدًا ضربًا شديدًا)، أو[١] بالفعلِ[٢]، نحوُ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبًا)، و[٣]: بالوصفِ[٤]، نحوُ: (أنا ضارِبٌ زيدًا ضَرْبًا).

ومَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ المصدرَ أصلٌ، والفعلَ والوصفَ مُشْتَقَّانِ منه، وهذا معنى قولِه: **(وكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ)**؛ أي: المختارُ[٥]:

---

(١) في (س)، (ع): «و».

[ما يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق]

(٢) يُشْتَرَطُ فِي الفِعْلِ الَّذِي يَنْصِبُ المفعولَ المُطْلَقَ ثلاثةُ شروطٍ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا.
والثاني: أنْ يَكُونَ تامًّا.
والثالثُ: أَلَّا يَكُونَ مُلْغًى عن العملِ، فَإِنْ كَانَ الفعلُ جامدًا؛ كعَسَى وليسَ وفِعْلِ التعجُّبِ ونِعْمَ وبِئْسَ، أو كَانَ ناقصًا؛ ككانَ وأَخَوَاتِها، أو كَانَ مُلْغًى: كظَنَّ وأَخَوَاتِها، إنْ تَوَسَّطَتْ بينَ المفعولَيْنِ أو تَأَخَّرَتْ عنهما، فإنَّه لا يَنْصِبُ المفعولَ المطلَقَ.

(٣) في (ك)، (م): «أو».

[ما يشترط في الوصف الذي ينصب المصدر]

(٤) يَشْتَرِكُ فِي الوصفِ الَّذِي يَنْصِبُ المفعولَ المُطْلَقَ شرطانِ:
أَحَدُهما: أنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ إمَّا اسمَ فاعلٍ، وإمَّا اسمَ مفعولٍ، وإمَّا صيغةَ مبالغةٍ، فَإِنْ كَانَ اسمَ تفضيلٍ لم يَنْصِبِ المفعولَ المُطْلَقَ بغيرِ خِلافٍ فيما نَعْلَمُ، وأمَّا قولُ الشاعرِ:

أمَّا المُلُوكُ فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُمْ ... لُؤْمًا وأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإنَّ قَوْلَه: **(لُؤْمًا)** مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، لكنَّ ناصِبَه ليسَ هو قوله: **(أَلأَمُهُمْ)** الَّذِي هو أَفْعَلُ تفضيلٍ، ولكنَّ ناصبَه محذوفٌ، يَدُلُّ عليه **(أَلأَمُهُم)**، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: فأنتَ اليومَ أَلأَمُهُم، تَلْؤُمُ لُؤْمًا.

واخْتَلَفُوا فِي الصفَةِ المُشَبَّهَةِ، فحَمَلَها قومٌ عَلَى أفعلِ التفضيلِ، ومَنَعُوا مِن نَصْبِها المفعولَ المُطْلَقَ، وذَهَبَ ابنُ هِشَامٍ إِلَى جَوَازِ نَصْبِها إيَّاهُ؛ مُسْتَدِلًّا بقولِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ ... طَرَبَ الوَالِهِ أَوْ كَالمُخْتَبَلْ

فإنَّ قَوْلَه: **(طَرَبَ الوالِهِ)** مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وزَعَمَ أنَّ ناصِبَه قولُه: (طَرِبًا) الَّذِي هو صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وغيرُه يَجْعَلُ هذه الصفةَ المُشَبَّهَةَ دَلِيلًا عَلَى العَامِلِ، ولَيْسَتْ هِيَ العاملَ، والتقديرُ: أَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِم أَطْرَبُ طَرَبَ الوَالِهِ... إلخ، عَلَى نَحْوِ مَا قالوه فِي أَفْعَلِ التفضيلِ (م).

(٥) في (ع): «اختير».

أنَّ المصدرَ أصلٌ لهذيْنِ؛ أي: [الفِعْلِ والوصفِ][١]، ومذهَبُ الكُوفِيِّينَ: أنَّ الفعلَ أصلٌ، والمصدرَ [مُشْتَقٌّ مِنه.

وذَهَبَ قومٌ إلى أنَّ المصدرَ أصلٌ، والفعلَ][٢] مُشْتَقٌّ منه، والوصفَ [١٠٠/ظ] مُشْتَقٌّ مِن الفعلِ.

وذَهَبَ **ابنُ طَلْحَةَ** إلى أنَّ كُلًّا مِن المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسِه، وليسَ أَحَدُهما مُشْتَقًّا مِن الآخَرِ.

والصحيحُ: المذهَبُ الأوَّلُ؛ لأنَّ كلَّ فَرْعٍ يَتَضَمَّنُ الأصلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبةِ إلى المصدرِ كذلك؛ لأنَّ كُلًّا مِنهما يَدُلُّ على المصدرِ وزيادةٍ، فالفعلُ يَدُلُّ على المصدرِ والزمانِ، والوصفُ يَدُلُّ على المصدرِ والفاعلِ. [والله ﷻ أعلم][٣].

[ص] **[٢٨٨] تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ** كَـ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ، سَيْرَ ذِي رَشَدْ) [أنواع المصدر]

[ش] المفعولُ المُطْلَقُ يَقَعُ[٤] على ثلاثةِ أحوالٍ ـ كما تَقَدَّمَ: **أَحَدُها**[٥]: أنْ يكونَ مُؤَكِّدًا، نحوُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا). **الثاني**: أنْ يكونَ مُبَيِّنًا للنوعِ[٦]، ....

---

(١) بالتقديم والتأخير في (ص).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ص). (٣) من (ص)، (ح).

(٤) في (ك): «يدل». (٥) في (ص): «إحداهن».

(٦) المَفْعُولُ المُطْلَقُ الَّذِي يُبَيِّنُ نَوْعَ عاملِه هو: مَا يَكُونُ عَلَى واحدٍ مِن **ثلاثةِ أحوالٍ**: [أحوال المصدر الذي يبين نوع عامله]
الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ مُضَافًا، نحوُ قولِكَ: اعْمَلْ عَمَلَ الصالحينَ، وجِدَّ جِدَّ الحريصِ عَلَى بُلُوغِ الغايةِ. وهذا النوعُ مِن بابِ النيابةِ عن مصدرِ الفِعْلِ نفسِه؛ لاستحالةِ أنْ يَفْعَلَ إنسانٌ فِعْلَ غيرِه، وإنما يَفْعَلُ فِعْلًا مُمَاثِلًا لِفِعْلِ غَيْرِهِ، فالحقيقةُ فِي هذين المثالَيْنِ أنْ تقولَ: اعْمَلْ عَمَلًا مُشَابِهًا لِعَمَلِ الصالحينَ، وجِدَّ جِدًّا مُمَاثِلًا لِجِدِّ الحريصِ.
الثاني: أنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا، نحوُ قَوْلِكَ: اعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا، وسِرْتُ سَيْرًا وَئِيدًا، وليسَ هَذَا من بابِ النيابةِ قَطْعًا.
الثالثُ: أنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بـ(ألِ) العَهْدِيَّةِ، نحوُ قولِكَ: اجْتَهَدْتُ الاجتهادَ، =

نحوُ: (سِرْتُ سَيْرَ ذي رَشَدٍ)، و(سِرْتُ[١] سَيْرًا حَسَنًا). **الثالِثُ**: أنْ يَكُونَ مُبَيِّنًا للعددِ، نحوُ: (ضَرَبْتُ[٢] ضَرْبَةً وضربتيْنِ وضَرَبَاتٍ). [والله تعالى أعلم][٣].

[ما ينوب [ص] عن المصدر]

[٢٨٩] وقد يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ كَـ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ)

قد[٤] ينوبُ عن المصدرِ ما يَدُلُّ عليه؛ ككُلٍّ وبَعْضٍ مضافيْنِ إلى المصدرِ، نحوُ: (**جِدَّ كلَّ الجِدِّ**)[٥]، وكقولِهِ تعالى: ﴿فَلَا[٦] تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و(ضَرَبْتُه بعضَ الضربِ).

وكالمصدرِ المرادِفِ لمصدرِ الفعلِ المذكورِ[٧]، ....

= وجَدَدْتُ الجِدَّ، وهذا يَحْتَمِلُ الأمريْنِ جَمِيعًا، فإذا كَانَ المعهودُ بينَ المُتَكَلِّمِ والمخاطَبِ: فِعْلَ شخصٍ آخَرَ، كَانَ من بابِ النيابةِ، وَكَانَ المُتَكَلِّمَ يقولُ: اجْتَهَدْتُ اجْتِهَادًا مثلَ ذلك الاجتهادِ الَّذِي تَعْلَمُ أنَّ فُلانًا قد اجْتَهَدَهُ، وَإِنْ كَانَ المعهودُ بينَهما: هو اجتهادَ المُتَكَلِّمِ نفسِه، وأنه قَصَدَ بِدُخُولِ (ألْ) عليه اسْتِحْضَارَ صُورَتِهِ، لم يَكُنْ مِن بابِ النيابةِ؛ لأَنَّه فِعْلُه (م).

(١) في (س): «وأسير»، وفي (ك)، (ع): «والسير».

(٢) في (ع): «ضربته». (٣) من (ص)، (ح).

(٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) (م) ومنه: قولُ مَجْنُونِ بني عامِرٍ قَيْسِ بنِ المُلَوَّح:

وقد يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لا تَلَاقِيَا (م)

(٦) في (س)، (ك): «ولا». كأنه اقتباس من الآية.

(٧) اعْلَمْ أنَّهُ إذا وَقَعَ المصدرُ المنصوبُ بعدَ فعلٍ مِن معناه، لا مِن لفظِه، فلكَ فِي إِعْرَابِهِ **ثلاثةُ أَوْجُهٍ**:

[إعراب المصدر بعد فعل من معناه]

الأوَّلُ: أنْ تَجْعَلَهُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، والنُّحَاةُ فِي هَذَا الوجهِ مِن الإعرابِ عَلَى مذهبيْنِ؛ فذَهَبَ المَازِنِيُّ والسِّيرَافِيُّ والمُبَرِّدُ ـ إِلَى أنَّ العَامِلَ فيه هو نَفْسُ الفِعْلِ السابقِ عليه، واختارَ ابنُ مالِكٍ هَذَا القولَ، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ والجمهورُ ـ إِلَى أنَّ العَامِلَ فيه فِعْلٌ آخَرُ من لفظِ المصدرِ، وهذا الفعلُ المذكورُ دليلٌ عَلَى المحذوفِ.

الثاني: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ مَفْعُولًا لأجلِهِ إنْ كَانَ مُسْتَكْمِلًا لشروطِ المفعولِ لأجلِهِ.

الثالِثُ: أنْ تَجْعَلَ المصدرَ حَالًا بتأويلِ المشتَقِّ، فإذا قُلْتَ: (فَرِحْتُ جَذَلًا)، =

نحوُ(١): (قَعَدْتُ جُلُوسًا، وافْرَحِ الجَذَلَ)، فالجلوسُ: نائبٌ مَنابَ القعودِ؛ لِمُرَادَفَتِهِ(٢) له، و(الجَذَلُ) نَائِبٌ مَنَابَ (الفَرَحِ)؛ لِمُرَادَفَتِهِ له.

وكذلك ينوبُ منابَ المصدرِ: اسمُ الإشارةِ، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ ذلكَ(٣) الضَّرْبَ)، وزَعَمَ بعضُهم: أنه إذا نابَ اسمُ الإشارةِ منابَ المصدرِ؛ فلا بُدَّ مِن وَصْفِهِ بالمصدرِ [١٠١/و]؛ كما مَثَّلْنَا(٤). وفيه نَظَرٌ؛ فمِن أمثلةِ سِيبَوَيْهِ: (ظَنَنْتُ ذَاكَ)؛ أي: ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ، فذاكَ إشارةٌ(٥) إلى الظَّنِّ، ولم يُوصَفْ(٦) به.

وينوبُ عن المصدرِ أيضًا: **ضميرُه**، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ زَيْدًا)؛ أي: ضَرَبْتُ الضربَ، [ومنه: قولُه تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٥﴾﴾ [المائدة: ١١٥]؛ أي: لا أُعَذِّبُ العذابَ](٧).

وعَدَدُهُ، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. **والآلةُ**، نحوُ: (ضَرَبْتُهُ سَوْطًا)، والأصلُ: ضَرَبْتُه ضَرْبَ سَوْطٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَه. [واللهُ تَعالَى أَعْلَمُ](٨).

[حكم المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع]

[ص][٢٩٠] ومـا لِتَـوْكِيـدٍ فَـوَحِّـدْ أَبَـدَا   وثَـنِّ وَاجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وَأَفْـرِدَا

[ش] لا يَجُوزُ تَثْنِيَةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعاملِهِ(٩)، ولا جَمْعُه؛ بل يَجِبُ

= فـ(جَذَلًا) عندَ المَازِنِيِّ ومَن معَه: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بفَرِحْتُ، وعندَ سِيبَوَيْهِ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: فَرِحْتُ وجَذِلْتُ جَذَلًا، وَعَلَى الوجهِ الثاني: هو مَفْعُولٌ لأجلِه، بتقديرِ: فَرِحْتُ لأجلِ الجَذَلِ، وَعَلَى الوجهِ الثالثِ: حالٌ، بتقديرِ: فَرِحْتُ حالَ كَوْنِي جَذْلَانَ (م).

(١) ليس في (ك).   (٢) في (ع): «لموافقته».

(٣) في (ك): «هذا».

(٤) في (س)، (ص)، (ح): «مثلناه».   (٥) في (ك): «اسم إشارة».

(٦) في (ك): «توصف».

(٧) ما بين المعكوفين من (س)، (ع)، (م).   (٨) ليس في (ص).

(٩) من (ص)، (ح)، (م).

إفرادُه، فتقولُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)؛ وذلك لأنَّه بِمَثَابَةِ تَكَرُّرِ[١] الفعلِ، والفعلُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ.

وأما **غيرُ المؤكِّدِ**، وهو المُبيِّنُ للعددِ والنوعِ، فذَكَرَ المصنِّفُ: أنه يَجُوزُ تثنيتُه وجمعُه.

فأمَّا **المُبَيِّنُ للعددِ**: فلا خلافَ في جوازِ تثنيتِه [وجمعِه، (نحوُ[٢]: ضَرَبْتُ ضربتيْنِ وضَرَبَاتٍ)[٣].

وأمَّا **المُبَيِّنُ للنوعِ**: فالمشهورُ: (أنه يَجُوزُ)[٤] تَثْنِيَتُه][٥] وجمعُه؛ إذا اخْتَلَفَتْ أنواعُه، نحوُ: (سِرْتُ سَيْرَيْ[٦] زَيْدٍ[٧]؛ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ).

وظاهرُ كلامِ سِيبَوَيْهِ: أنه لا يَجُوزُ تَثْنِيَتُه ولا جَمْعُه قِياسًا؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ، وهذا[٨] اختيارُ الشَّلَوْبِينِ. [والله أعلم][٩].

[حذف عامل المصدر جوازًا]

[ص] **[٢٩١] وحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ   وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ**

[ش] **المصدرُ المؤكِّدُ**: لا يَجُوزُ حذفُ عاملِه؛ لأنَّه مَسُوقٌ لتقريرِ عاملِه وتَقْوِيَتِهِ، والحذفُ مُنافٍ لذلك.

وأمَّا **غيرُ المؤكِّدِ**: فيُحْذَفُ عاملُه؛ [للدَّلالةِ عليه][١٠] جَوَازًا و[١١]وُجُوبًا.

فالمحذوفُ جَوَازًا: كقولِكَ: (سَيْرَ زَيْدٍ) ـ لِمَن قالَ: (أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟)، و(ضَرْبَتَيْنِ) ـ لِمَن قالَ: (كم ضَرَبْتَ زَيْدًا؟)، والتقديرُ: (سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ).

---

(١) في (س)، (ك)، (ع): «تكرير».
(٢) في (ع): «فتقول».
(٣) ما بين القوسين ليس في (س)، (ك).
(٤) مكانها في (ع): «أن».
(٥) وما بين المعكوفين ساقط في (ص).
(٦) في (س): «سير».
(٧) ليس في (ص).
(٨) في (ع): «وعلى هذا».
(٩) من (ص).
(١٠) في (ص): «لدلالته».
(١١) في (ع): «أو».

وقولُ[١] ابنِ المُصَنِّفِ: [(إنَّ قولَه)[٢]: **(وحذفُ عَامِلِ المؤكِّدِ امْتَنَعْ)** سَهْوٌ منه؛ لأنَّ قولَكَ: (ضَرْبًا زيدًا): مصدرٌ مؤكِّدٌ، وعاملُه: محذوفٌ وُجُوبًا، كما سيأتي ـ وهذا[٣]][٤] ليسَ بصحيحٍ، وما اسْتَدَلَّ به على دَعْوَاهُ مِن وُجُوبِ[٥] حذفِ عاملِ المؤكِّدِ (بما[٦] سيأتي)[٧]: ليسَ منه؛ وذلك أنَّ[٨] (ضَربًا زيدًا): ليسَ من التأكيدِ[٩] في شيءٍ؛ بل هو أمرٌ خالٍ مِن التأكيدِ، بمثابةِ: (اضْرِبْ زَيْدًا)؛ لأنَّه واقعٌ[١٠] مَوْقِعَه، فكما أنَّ (اضْرِبْ زيدًا) لا تأكيدَ فيه، كذلك ضَرْبًا زيدًا.

وكذلك جميعُ الأمثلةِ التي ذَكَرَها: لَيْسَتْ مِن بابِ التأكيدِ [في شيءٍ][١١]؛ لأنَّ المصدرَ فيها نائبٌ مَنَابَ العاملِ دالٌّ على ما يَدُلُّ عليه[١٢]، وهو عِوَضٌ منه، ويَدُلُّ على ذلك عدمُ جوازِ الجمعِ بينَهما، ولا شيءَ مِن المؤكِّدَاتِ يَمْتَنِعُ الجمعُ بينَها[١٣] وبينَ المؤكَّدِ.

ويَدُلُّ[١٤] (أيضًا على)[١٥]: أنَّ (ضَرْبًا زَيْدًا) ونحوَه، ليسَ مِن المصدرِ[١٦] المؤكِّدِ لعاملِه: أنَّ[١٧] المصدرَ المؤكِّدَ[١٨] ـ لا خِلافَ في[١٩]

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «قال».
(٢) في (ص): «قوله»، وفي (س)، (ح): «وقوله». وكتب في حاشية (ع): أي: والده الناظم.
(٣) من (ص).
(٤) العبارة في (ك): «إن منع والده حذف عامل المؤكد سهو منه».
(٥) ليس في (ص)، (ح)، (ك).
(٦) في (س): «مما»، وفي (ع): «كما».
(٧) ليس في (ك).
(٨) في (م): «لأن».
(٩) في (ك): «باب التأكيد».
(١٠) في (ك): «وقع».
(١١) ليس في (ص).
(١٢) ليس في (ص).
(١٣) في (س)، (ع): «بينهما».
(١٤) في (م): «وممَّا يَدُلُّ».
(١٥) العبارة في (ك): «على ذلك أيضًا».
(١٦) في (ك): «باب المصدر».
(١٧) في (س)، (ك)، (ع): «لأن».
(١٨) ليس في (س).
(١٩) ليس في (ك).

أنه لا يَعْمَلُ، واخْتَلَفُوا في المصدرِ الواقعِ موقعَ الفعلِ هل يَعْمَلُ [١٠٢/و] أم[1] لا؟

والصحيحُ: أنه يَعْمَلُ؛ فـ(زيدًا) في قولِكَ: (ضَرْبًا زَيدًا) منصوبٌ بـ(ضَرْبًا) على الأصحِّ، وقيلَ: إنه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، وهو (اضْرِبْ).

فعلى القولِ الأوَّلِ: نابَ (ضَرْبًا) عن (اضْرِبْ) في الدَّلالةِ على معناه وفي العملِ، **وعلى القولِ**[2] **الثاني**: نابَ عنه في الدَّلالةِ على المعنى دونَ العملِ. [والله أعلم][3].

[مواضع حذف عامل المصدر وجوبًا] [ص] **[٢٩٢] والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ، كَـ(نَدْلًا) اللَّذْ كَـ(انْدُلَا)**

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوبًا في مواضِعَ: **منها**: إذا وَقَعَ المصدرُ بَدَلًا مِن فِعْلِه[4]، وهو مَقِيسٌ في الأمرِ والنهيِ، نحوُ: (قِيَامًا لا[5] قُعُودًا)؛ أي: [قُمْ لا تَقْعُدْ][6]، والدعاءِ نحوُ: (سَقْيًا لَكَ)؛ أي: سَقَاكَ اللهُ.

وكذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوبًا إذا وَقَعَ المصدرُ بعدَ الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ، نحوُ: (أَتَوَانِيًا وقد عَلَاكَ الشَّيبُ[7]؟)؛ أي: أَتَتَوَانَى توانيًا[8][9].

---

(١) في (ح)، (م): «أو».
(٢) ليس في (ع).
(٣) من (ص)، (ع).
(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «الفعل».
(٥) في (ع): «لا تقعد».
(٦) العبارة في (س): «قُمْ قِيَامًا»، وهي في (ع): «قُمْ قِيَامًا لا قعودًا».
(٧) في (ك)، (م): «المشيب».
(٨) مكانها في (ك)، (م): «وقد عَلَاكَ». وليست العبارة في (ع). والمثبت أصحُّ؛ لأنه المراد إيضاحه، وباقي الجملة فضلةٌ.
(٩) [أضرب المصدر البدل] اعْلَمْ أنَّ المصدرَ الآتِيَ بَدَلًا مِن فِعْلٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
أَحَدُهما: المرادُ بِهِ طَلَبٌ.
=

ويَقِلُّ حَذْفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدرِ مُقامَه في الفعلِ المقصودِ به الخبرُ، نحوُ: (أَفْعَلُ وكَرَامَةً)؛ أي: وأُكْرِمُكَ كَرَامَةً[1].

فالمصدرُ في هذه الأمثلةِ[2] ونحوِها: منصوبٌ بفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والمصدرُ نائبٌ منابَه في الدَّلالةِ على معناه، وأشارَ بقولِهِ: **(كَنَدْلًا)** إلى ما أَنْشَدَهُ[3] سِيبَوَيْهِ[4]، وهو قولُ الشاعِرِ[5]:

١٦٢ ـ [يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ][6]
على حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثعالِبِ

= **وثانيهما**: المرادُ بِهِ خَبَرٌ.
فأمَّا المرادُ بِهِ طَلَبٌ فأربعةُ أنواعٍ:
الأوَّلُ: مَا كَانَ المرادُ بِهِ الأمرَ؛ كبَيْتِ الشاهدِ الآتي (رَقْم ١٦٢).
والثاني: مَا كَانَ المرادُ بِهِ النهيَ؛ كقَوْلِكَ: قِيَامًا لا قُعُودًا.
والثالثُ: مَا كَانَ المرادُ بِهِ الدعاءَ، نحوُ: سَقْيًا لكَ.
والرابعُ: مَا كَانَ المرادُ بِهِ التوبيخَ؛ كقولِهم: أَتَوَانِيًا وقد جَدَّ الجِدُّ؟
وأمَّا المرادُ بِهِ خبرٌ: فعلى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعِيٌّ، ومَقِيسٍ، فأمَّا السماعيُّ: فنحوُ قولِهِم: لا أَفْعَلُ ولا كَرَامَةَ، وأما المَقِيسُ فهو أنواعٌ كثيرةٌ:
منها: مَا ذُكِرَ تَفْصِيلًا لعاقِبَةِ جملةٍ قَبْلَه.
ومنها: **مَا كَانَ مُكَرَّرًا**، أو مَحْصُورًا.
ومنها: **مَا جاءَ مُؤَكِّدًا لنفسِه**، أو لغيرِه، وقد تَكَفَّلَ الشارِحُ بِبَيَانِ ذلك النوعِ بَيَانًا وَافِيًا (م).

(١) من (ع)، وبعدها علامة التصحيح.
(٢) في (ك): «المسألة».
(٣) في (ص): «أنشد».
(٤) «الكتاب» (١/ ١١٥).
(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٤١): «قائل هذين البيتين: هو الأحوص، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، وذكر في «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٦٢): أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو بهما لصوصًا.
وقال الجوهري [«الصحاح» ٥/ ١٨٢٧]: قال جرير يصف ركبًا: **(يمرون بالدهنا. . .)** إلى آخره، والأظهر: ما قاله في «الحماسة»».
(٦) من (ع)، (م).

فـ(نَدْلًا) نائبٌ[١] مَنَابَ فعلِ الأمرِ، وهو (انْدُلْ)، و(النَّدْلُ): [خَطْفُ الشيءِ][٢] بسرعةٍ[٣]، و(زُرَيْقُ) مُنَادًى، والتقديرُ: نَدْلًا[٤] يا زُرَيْقُ[٥]. و(زُرَيْقُ) اسمُ رَجُلٍ، وأجازَ المصنِّفُ أنْ يكونَ مرفوعًا بـ(نَدْلًا). وفيه نَظَرٌ[٦]؛ لأنَّه إنْ جَعَلَ (نَدْلًا)[٧] نائبًا منابَ فعلِ الأمرِ للمخاطَبِ، والتقديرُ: (انْدُلْ) ـ لم يَصِحَّ أنْ يكونَ مرفوعًا به؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ إذا كانَ للمخاطَبِ لا[٨] يَرْفَعُ ظاهرًا، فكذلك ما نابَ مَنَابَه، وإنْ جُعِلَ[٩] نائبًا منابَ فعلِ الأمرِ للغائبِ، والتقديرُ: (لِيَنْدُلْ)[١٠] ـ صَحَّ أنْ يكونَ مرفوعًا به، [لكِنَّ المنقولَ][١١] أنَّ المصدرَ لا ينوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للغائبِ، وإنما يَنُوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للمخاطَبِ، نحوُ: (ضَرْبًا زَيْدًا)؛ أي: اضْرِبْ زَيْدًا. واللهُ أَعْلَمُ.

[مواضع حذف عامل المصدر وجوبًا]

[ص] [٢٩٣] وما لِتَفْصِيلٍ كـ(إِمَّا مَنًّا) عامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

[ش] يُحْذَفُ أيضًا عاملُ المصدرِ وُجُوبًا إذا وَقَعَ تَفْصِيلًا لعاقبةِ ما تَقَدَّمَه[١٢]؛ كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا

---

(١) في (س)، (ك): «ناب».

(٢) في (ص): «المشي». وهي مطموسة في (ح).

(٣) ينظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٨٢٧).

(٤) ليس في (ك).

(٥) بعدها في (م): «المالَ». وينظر: «الكامل» للمبرد (١/ ١٥٠).

(٦) ولو كَانَ (زُرَيْقُ) فاعلًا لجاءَ بِهِ مُنَوَّنًا؛ لأنَّه اسمُ رجلٍ كَمَا عَلِمْتَ، فلَمَّا جاءَ بِهِ غيرَ مُنَوَّنٍ: عَلِمْنَا أنَّهُ مُنَادًى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ، ومِن هنا تَعْلَمُ: أنَّهُ لا دَاعِيَ لمناقشةِ الشارحِ التي رَدَّ بها عَلَى المُصَنِّفِ زَعْمَهُ أنَّ (زُرَيْق) فَاعِلٌ.

(٧) في (س)، (ع): «ندل».

(٨) في (ص): «لم».

(٩) بعدها في (س): «ندل».

(١٠) في (ص): «وليندل».

(١١) في (ص): «والمنقول».

[ما يشترط لوجوب حذف العامل]

(١٢) يُشْتَرَطُ لِوُجُوبِ حذفِ العَامِلِ مِن هَذَا النوعِ ثلاثةُ شُرُوطٍ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ المقصودُ بِهِ تَفْصِيلَ عاقِبَةٍ؛ أي: بيانَ الفائدةِ المُتَرَتِّبَةِ عَلَى مَا =

﴿فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، فـ﴿مَنًّا﴾ و﴿فِدَآءً﴾: مصدرانِ منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ ـ واللهُ أَعْلَمُ: فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا وإمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً، وهذا[١] معنى قولِه: (وما لتفصيلٍ كـ[إما منًّا....][٢]) إلى آخرِه؛ أي: يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوقِ للتفصيلِ (حيثُ عَنَّ) أي: حيث[٣] عَرَضَ. [والله أعلم][٤].

[ص][٢٩٤] كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

أي: كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوبًا إذا نابَ المصدرُ[٥] عن فعلٍ (اسْتَنَدَ لاسمِ)[٦] عينٍ ـ أي[٧]: أُخْبِرَ به عنه ـ وكانَ المصدرُ مُكَرَّرًا أو محصورًا[٨]، فمثالُ المكرَّرِ: (زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، والتقديرُ:

= قبلَه، والحاصلةِ بعدَه.

والشرطُ الثاني: أنْ يَكُونَ مَا يُرَادُ تَفْصِيلُ عاقبتِه جُمْلَةً، سواءٌ أكانَتْ طَلَبِيَّةً كالآيةِ الكريمةِ التي تلاها الشارحُ، أم كانَتِ الجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً؛ كقولِ الشاعرِ:

لأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى وإمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ

فإنْ كَانَ مَا يُرَادُ بيانُ الفائدةِ المترتِّبَةِ عليه مُفْرَدًا ـ نحوُ أنْ تقولَ: لِزَيْدٍ سَفَرٌ، فإمَّا صِحَّةً وإمَّا اغْتِنَامَ مالٍ ـ لم يَجِبْ حَذْفُ العَامِلِ؛ بل يجوزُ حَذْفُه ويجوزُ ذِكْرُه.

والشرطُ الثالِثُ: أنْ تكونَ الجُمْلَةُ المرادُ بيانُ عاقِبَتِها مُتَقَدِّمَةً عليه، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ، مِثْلُ أنْ تقولَ: إمَّا إهلاكًا وإما تَأديبًا فاضْرِبْ زَيْدًا ـ لم يَجِبْ حَذْفُ العَامِلِ أَيْضًا.

(١) في (ك): «وهو».
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس في (ص)، (ح).
(٤) من (ص)، (ح).
(٥) ليس في (ص).
(٦) في (ع): «أسند إلى اسم».
(٧) ليس في (ع).
(٨) (م) يُشْتَرَطُ لوجوبِ حذفِ العَامِلِ من هَذَا النوعِ أربعةُ شروطٍ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ العاملُ فيه خَبَرًا لمبتدأٍ، أو لِمَا أَصْلُه المُبْتَدَأُ.
والثاني: أنْ يَكُونَ المخَبَرُ عنه اسمَ عَيْنٍ.
والثالثُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ مُتَّصِلًا إِلَى وقتِ التكلُّمِ، لا مُقْتَطَعًا، ولا مُسْتَقْبَلًا.
والرابعُ: أحدُ أمرَيْنِ:
أَوَّلُهما: أنْ يَكُونَ المصدرُ مُكَرَّرًا أو مَحْصُورًا، كَمَا مَثَّلَ الشارِحُ، أو معطوفًا =

(زيدٌ[١] يَسِيرُ سيرًا)، فحُذِفَ (يَسِيرُ) وُجُوبًا؛ لِقِيَامِ التكريرِ مَقَامَه، ومثالُ المحصورِ: (ما زيدٌ إلَّا سَيْرًا)، و(إنما زَيْدٌ سَيْرًا)، والتقديرُ: (ما زيد)[٢] إلَّا يَسِيرُ سَيْرًا، [وإنما زيد يسير سيرًا][٣]؛ فحُذِفَ (يَسِيرُ) وُجُوبًا؛ لِمَا في الحَصْرِ مِن التأكيدِ القائمِ مَقامَ التكريرِ، فإنْ لم يُكَرَّرْ و[٤]لم يُحْصَرْ: لم يَجِبِ الحذفُ، نحوُ: (زيدٌ سَيْرًا)، التقديرُ: زيدٌ[٥] يَسِيرُ سَيْرًا، فإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ (يَسِيرُ)، وإنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ به. واللهُ أَعْلَمُ.

[ص] [٢٩٥] وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا ... لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا ـ

[٢٩٦] نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) ... والثانِ كـ(ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

[ش] أي: مِن المصدرِ المحذوفِ عاملُه وُجُوبًا[٦] ما يُسَمَّى المؤكِّدَ لِنَفْسِهِ والمُؤَكِّدَ لغيرِه.

فالمؤكِّدُ لنفسِه: هو[٧] الواقِعُ بعدَ جُمْلَةٍ لا تَحْتَمِلُ[٨] غيرَه، نحوُ: له عليَّ أَلْفٌ (عُرْفًا؛ أي)[٩]: اعْتِرَافًا، فاعْتِرَافًا: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ: (أَعْتَرِفُ اعْتِرَافًا)، ويُسَمَّى[١٠] مُؤَكِّدًا لنفسِه؛ لأنَّه مُؤَكِّدٌ للجملةِ[١١] قبلَه، وهي نفسُ المصدرِ، بمعنى: أنَّها لا تَحْتَمِلُ سِوَاهُ، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: **(فالمُبْتَدَا)**؛ أي: فالأَوَّلُ مِن القِسْمَيْنِ المذكورَيْنِ في البيتِ الأَوَّلِ.

والمؤكِّدُ لغيرِه: هو الواقِعُ بعدَ جُمْلَةٍ [تَحْتَمِلُه، وتَحْتَمِلُ][١٢] غيرَه،

= عليه، نحوُ: أنتَ أَكْلًا وشُرْبًا.

وثانيهما: أنْ يَكُونَ المُخَبَرُ عنه مُقْتَرِنًا بهمزةِ الاستفهامِ، نحوُ: أَأَنْتَ سَيْرًا؟ (م).

(١) ليس في (ع).
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) من (س)، (ك)، (ع).
(٤) في (ص)، (ح): «أو».
(٥) ليس في (س).
(٦) من (م). وكتبت ـ أيضًا ـ بين السطرين بخط رفيع في (ع).
(٧) ليس في (م).
(٨) في (س): «يحتمل».
(٩) ليس في (ص)، (ح)، (ك).
(١٠) في (ع): «وسمي».
(١١) في (ص)، (ح): «الجملة».
(١٢) في (س): «يحتمله ويحتمل».

فتَصِيرُ(١) بذِكْرِهِ نَصًّا فيه، نحوُ: (أنتَ ابْنِي حَقًّا)، فـ(حقًّا): مصدرٌ(٢) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ: أَحُقُّهُ حقًّا، وسُمِّيَ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ؛ لأنَّ الجملةَ قبلَه تَصْلُحُ له ولغيرِه؛ لأنَّ(٣) قَوْلَكَ: (أنتَ ابني): يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ [١٠٣/ظ] **حقيقةً**، وأنْ(٤) يكونَ **مجازًا**؛ على معنى: أنتَ عندِي في الحُنُوِّ(٥) بمنزلةِ ابْنِي، فلَمَّا قالَ: **(حَقًّا)**: صارَتِ الجملةُ [نَصًّا في أنَّ المرادَ البُنُوَّةُ حقيقةً، فتَأَثَّرَتِ الجملةُ بالمصدرِ؛ لأنَّها صَارَتْ به](٦) نَصًّا، فكانَ مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ؛ لِوُجُوبِ مُغَايَرَةِ [المُؤَثِّرِ للمُؤَثَّرِ فيه(٧)](٨). (والله أعلم)(٩).

[ص] **[٢٩٧] كذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ   كـ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)**

[ش] أي: كذلك(١٠) [يَجِبُ حَذْفُ](١١) عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ به التشبيهُ بعدَ جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعلِ المصدرِ في المعنى(١٢)، نحوُ: (لِزَيْدٍ

(١) في (س)، (ك): «فيصير».
(٢) ليس في (ص).
(٣) في (ص): «فإن».
(٤) في (ك): «ويحتمل أن».
(٥) في (ص): «الحب».
(٦) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).
(٧) في (س)، (ك): «المتأثر للمؤثر». وهي: بالتقديم والتأخير في (ع).
(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ص).
(٩) من (ص).
(١٠) من (ص)، (ح)، (م).
(١١) في (ص): «يحذف».
(١٢) الشروطُ التي تُشْتَرَطُ فِي هَذَا الموضِعِ **سَبْعَةُ شُرُوطٍ**؛ ثلاثةٌ مِنها تُشْتَرَطُ فِي المفعولِ المطلَقِ نفسِه، والأربعةُ الباقيةُ فِي الكلامِ الَّذِي يَسْبِقُه.
فأمَّا الثلاثةُ التي يَجِبُ أنْ تَتَحقَّقَ فِي المفعولِ المُطْلَقِ، فهي: أنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَإنْ يَكُونَ مُشْعِرًا بالحدوثِ، وَإنْ يَكُونَ المرادُ بِهِ التشبيهَ.
وأمَّا الأربعةُ التي يَجِبُ أنْ تَتَحقَّقَ فيما يَتَقَدَّمُه، فهي: أنْ يَكُونَ السابقُ عليه جُمْلَةً، وَأنْ تكونَ هذه الجُمْلَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى فَاعِلِ المصدرِ، وَأنْ تكونَ أَيْضًا مُشْتَمِلَةً عَلَى معنى المصدرِ، وَأنْ يَكُونَ فِي هذه الجُمْلَةِ مَا يَصْلُحُ للعملِ فِي المصدرِ.
فإنْ لم يَكُنِ المصدرُ مُشْعِرًا بالحُدُوثِ، نحوُ قولِكَ: لِفُلانٍ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الحُكَمَاءِ، أو لم تَتَقَدَّمه جملةٌ؛ بل تَقَدَّمَهُ مُفْرَدٌ؛ كقولِكَ: صَوْتُ فُلانٍ صَوْتُ حِمَارٍ، أو تَقَدَّمَتْهُ =

صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، و[(١)]له بُكاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى)، [فـ(صوتَ حِمارٍ) مصدرٌ تَشْبِيهِيٌّ، وهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ: يُصَوِّتُ صوتَ حِمَارٍ، وقبلَه جملةٌ، وهي (لَهُ[(٢)] صَوْتٌ)، وهي: مشتمِلَةٌ على الفاعلِ في المعنَى، وهو (زَيْدٍ)، وكذلك (بُكَاءَ الثَّكْلَى: [منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا، والتقديرُ[(٣)]: (يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكْلَى)][(٤)]، فلو لم يَكُنْ قبلَ هذا المصدرِ جملةٌ: وَجَبَ الرفعُ، نحوُ: (صَوْتُهُ صوتُ حِمَارٍ، وبُكَاؤُهُ بكاءُ الثَّكْلَى)، وكذا لو كانَ[(٥)] قبلَه جملةٌ ولَيْسَتْ مُشْتَمِلَةً على الفاعلِ في المعنى، نحوُ: (هذا بكاءٌ بُكَاءُ الثَّكْلَى، وهذا صوتٌ صَوْتُ حِمَارٍ).

ولم يَتَعَرَّضِ المصنِّفُ لهذا الشرطِ، ولكنَّه مفهومٌ مِن تمثيلِه. [واللهُ أعلم][(٦)].

❁ ❁ ❁

= جُملةٌ ولكنَّها لم تَشْتَمِلْ عَلَى فَاعِلِ المصدرِ؛ كقولِكَ: دَخَلْتُ الدارَ فإذا فيها نَوْحٌ نَوْحُ الحَمامِ ـ ففي كلِّ هذه المُثُلِ وَمَا أَشْبَهَهَا لا يَكُونُ المصدرُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا والعاملُ فيه محذوفٌ وجُوبًا؛ بل هو فيما ذَكَرْنَا مِمَّا تَقَدَّمَتْه جُمْلَةٌ مِن الأمثلةِ بَدَلٌ ممَّا قبلَه (م).

(١) في (ع): «أو».

(٢) في (ك)، (م): «لزيد».

(٣) في (ص): «التقدير».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

(٥) في (ك): «كانت».

(٦) من (ص).

المَفْعُولُ لَهُ

[ص] [٢٩٨] يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا، كـ(جُدْ شُكْرًا ودِنْ)

[٢٩٩] وَهْوَ بما يَعْمَلُ فيه مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وفَاعِلًا، وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ

[٣٠٠] فاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ، كَـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

[تعريف المفعول له وشروطه وحكمه]

[ش] المفعولُ له: هو المصدرُ المُفْهِمُ عِلَّةَ، المشارِكِ لعامِلِه في الوقتِ[1] والفاعلِ، نحوُ: (جُدْ شُكْرًا)، فـ(شُكْرًا) مصدرٌ، وهو مُفْهِمٌ للتعليلِ؛ لأنَّ المعنَى جُدْ لأجلِ الشكرِ، و[2]مُشَارِكٌ لعامِلِه، وهو جُدْ[3] في الوقتِ؛ لأنَّ زَمَنَ الشكرِ هو[4] زَمَنُ الجُودِ، وفي الفاعلِ؛ لأنَّ فاعلَ الجُودِ هو المخاطَبُ، وهو فاعلُ الشكرِ، وكذلك [١٠٤/و] (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا)، فـ(تأديبًا)[5] مَصْدَرٌ، وهو[6] مُفْهِمٌ للتعليلِ؛ إذ يَصِحُّ أنْ يَقَعَ في جوابِ (لِمَ فَعَلْتَ[7] الضربَ؟) وهو مُشَارِكٌ لِـ(ضَرَبْتُ)[8] في الوقتِ والفاعلِ، وحُكْمُه: جوازُ النصبِ إنْ وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثةُ؛ أعني: [المصدريَّةَ (وإبانةَ التعليلِ)[9]][10] واتحادَه معَ عامِلِه في الوقتِ والفاعلِ، فإنْ فُقِدَ شرطٌ مِن هذه الشروطِ تَعَيَّنَ جَرُّهُ بحرفِ التعليلِ، وهو (اللامُ) أو (مِن) أو (في) [أو الباءُ][11].

---

(١) في (ح): «الزمان».
(٢) في (ك): «وهو».
(٣) في (ك): «متحد».
(٤) في (م): «وهو».
(٥) ليس في (ح).
(٦) ليس في (ص)، (ح).
(٧) في (س): «تفعل».
(٨) في (س): «للضرب»، وفي (ص): «الضرب».
(٩) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح)، (ك).
(١٠) مكان ما بين المعكوفين في (ص): «المصدر».
(١١) في (س): «والباء». وليس في (ع).

فمِثالُ ما عُدِمَتْ فيه المصدريَّةُ: قولُكَ: (جِئْتُكَ للسَّمْنِ).

ومثالُ ما لم يَتَّحِدْ معَ[(١)] عاملِه في الوقتِ: جِئْتُكَ[(٢)] اليومَ للإكرامِ غدًا).

ومثالُ ما لم يَتَّحِدْ معَ عاملِه في الفاعلِ: (جاءَ زَيْدٌ لإكرامِ عمرٍو له).

ولا يَمْتَنِعُ الجرُّ بالحرفِ معَ استكمالِ الشروطِ، نحوُ: (هذا قَنِعَ لِزُهْدٍ).

وزَعَمَ **قومٌ**: أنه لا يُشْتَرَطُ في نَصْبِهِ إلَّا كَوْنُه مصدرًا، ولا يُشْتَرَطُ اتِّحادُه معَ عاملِه في الوقتِ ولا في الفاعلِ، فجَوَّزُوا نَصْبَ إكرامٍ[(٣)] في المثالَيْنِ السابقَيْنِ. واللهُ تعالى أَعْلَمُ.

[أحوال المفعول له]

[ص] [٣٠١] **وقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا: ـ**

[٣٠٢] **(لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ)**

[ش] المفعولُ له المُسْتَكْمِلُ للشروطِ[(٤)] المتقدِّمَةِ له ثلاثةُ[(٥)] أحوالٍ: **أَحَدُها**: أنْ يكونَ[(٦)] مجرَّدًا عن الألِفِ واللامِ والإضافةِ. **و**[(٧)]**الثاني**: أنْ يكونَ مُحلًّى بالألِفِ واللامِ. **والثالثُ**: أنْ يكونَ مُضافًا.

وكلُّها يَجُوزُ أنْ تُجَرَّ بحرفِ التعليلِ، لكِنَّ الأكثرَ فيما تَجَرَّدَ[(٨)] عن (الألِفِ واللامِ) والإضافةِ النصبُ، نحوُ: (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا)، ويَجُوزُ جَرُّهُ، فتقولُ: (ضَرَبْتُ ابْنِي لِتَأْدِيبٍ) [١٠٤/ظ]، وزَعَمَ الجُزُولِيُّ: أنه لا يَجُوزُ جَرُّهُ، وهو خِلافُ ما صَرَّحَ به النَّحْوِيُّونَ، وما صَحِبَ الألِفَ واللامَ بعكسِ المجرَّدِ: الأكثرُ[(٩)] جَرُّه، ويَجُوزُ النصبُ[(١٠)]، فـ(ضَرَبْتُ

(١) ليس في (ص).
(٢) في (ص)، (ح): «جئني».
(٣) في (ك): «طمع وإكرام».
(٤) في (ص)، (ح): «الشروط».
(٥) في (ك): «ثلاث».
(٦) في (ع): «تكون».
(٧) ليس في (ك).
(٨) في (س): «يجرد».
(٩) في (م): «فالأكثر»، وهو الجادة. والمثبت سائغ أيضًا.
(١٠) في (ك): «نصبه».

ابني للتأديبِ) أكثرُ مِن [أن تقول][(١)]: (ضَرَبْتُ ابني التأديبَ)، ومِمَّا جاءَ فيه[(٢)] منصوبًا ما أَنْشَدَهُ المصنِّفُ[(٣)]:

١٦٣ ـ لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ [عَنِ الْهَيْجَاءِ][(٤)(٥)] البيتَ.

فـ(**الجُبْنَ**) مفعولٌ له؛ أي: لا أَقْعُدُ لأجلِ الجُبْنِ، ومِثْلُه قولُه[(٦)(٧)]:

---

(١) من (ص).

(٢) في (س): «به».

(٣) في «شرح التسهيل» (٢/ ١٩٨).

(٤) من (ع).

(٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الجُبْنَ**)؛ حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا لأجلِهِ، ونَصَبَه معَ كونِه مُحَلًّى بـ(أَلْ).

[اختلاف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفًا]

وقد اختَلَفَ النُّحاةُ فِي جوازِ مَجِيءِ المفعولِ لأجلِه مُعَرَّفًا؛ فذَهَبَ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» (٣/ ١٢٦) ـ وتَبِعَه الزَّمَخْشَرِيُّ «شرح المفصل» (٤/ ٣١٠) ـ إِلَى جوازِ ذلكَ؛ مُسْتَدِلِّينَ عَلَى هَذَا بِمَجِيئِهِ عن العربِ فِي نحوِ بيتِ الشاهدِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِ شَرْحِهِ، والبيتَيْنِ (رَقْم ١٦٤، ١٦٥) وقولِ شاعرِ «الحماسةِ» (١/ ١٥١):

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ ... ويَدْنُو وأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقولُه: (**فَضْلَ حَيَائِهِ**) مَفْعُولٌ لأجلِهِ، وَهوَ مُعَرَّفٌ بالإضافةِ؛ إذ هو مُضَافٌ إِلَى مضافٍ إِلَى الضَّمِيرِ.

وذَهَبَ الجَرْمِيُّ إِلَى أنَّ المفعولَ لأجلِه يَجِبُ أنْ يَكُونَ نكرةً؛ لأنَّه ـ فيما زَعَمَ ـ كالحالِ والتمييزِ، وكلٌّ مِنْهُمَا لا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، فَإِنْ جاءَ المَفْعُولُ لأجلِه مُقْتَرِنًا بـ(أَلْ)، فألْ هذه زائدةٌ لا مُعَرِّفَةٌ، وَإِنْ جاءَ مُضَافًا إِلَى معرفةٍ فإضافتُه لَفْظِيَّةٌ لا تُفِيدُ تعريفًا. **والصحيحُ** مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ فِي هذه المسألةِ؛ لِوُرُودِ الشواهدِ الكثيرةِ فِي النظْمِ والنثْرِ، ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ وُرُوده فِي قولِ اللهِ تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، والقولُ بزيادةِ الحرفِ أو بأنَّ الإضافةَ لفظيَّةٌ: خلافُ الأصلِ، فلا يُصَارُ إليه (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٥٨): «قائله: هو قريط بن أنيف، من بلعنبر شاعر إسلامي».

(٧) في (ص)، (ح): «قولهم».

١٦٤ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ (فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا)(١)(٢)

وأمَّا المضافُ: فيَجُوزُ فيه الأمرانِ: النصبُ والجرُّ على السواءِ، فتقولُ: (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَه ولِتَأْدِيبِه)، وهذا قد يُفْهَمُ مِن (كلامِ المصنِّفِ)(٣)؛ لأنَّه لَمَّا ذَكَرَ أنه يَقِلُّ جَرُّ المجرَّدِ ونَصْبُ المصاحِبِ للألِفِ واللامِ: عُلِمَ أنَّ المضافَ لا يَقِلُّ فيه واحدٌ منهما؛ بل يَكْثُرُ فيه الأمرانِ، ومِمَّا جاء به(٤) منصوبًا [قولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، ومنه](٥) قولُه(٦):

١٦٥ ـ وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا(٧)

---

(١) في (ك): «ركبانًا وفرسانًا».

(٢) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(الإغارةَ)** حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا لأجلِه مَنْصوبًا، معَ اقترانِه بـ(ألْ)، وَهوَ يَرُدُّ عَلَى الجَرْمِيِّ؛ الَّذِي زَعَمَ أنَّ المفعولَ لأجلِه لا يَكُونُ إلا نَكِرَةً، وادِّعَاؤُهُ أنَّ ألْ فِي (الإغارة) ونَحْوِها زائدةٌ لا مُعَرِّفَةٌ خلافُ الأصلِ؛ فلا يُلْتَفَتُ إليه.
ورُبَّمَا قِيلَ: أنَّهُ لا شاهدَ فِي البيتِ؛ لأنَّ (الإغارةَ) مَفْعُولٌ به؛ أي: فَرَّقُوا إِغَارَتَهُم عَلَى عَدُوِّهِم، ولَيْسَتْ مَفْعُولًا لأجلِهِ (م).

(٣) في (ع): «كلامه».

(٤) ليس في (ك). وفي (ع): «منه».

(٥) ما بين المعكوفين من (ح)، (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٦٠): «قائله: هو حاتم بن عدي الطائي».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ادِّخَارَهُ)**؛ حَيْثُ وَقَعَ مَفْعُولًا لأجلِهِ منصوبًا، معَ أَنَّهُ مُضَافٌ للضميرِ، ولو جَرَّهُ باللامِ فقالَ: (لادِّخَارِهِ): لكانَ سائغًا مقبولًا.
وهو يَرُدُّ عَلَى الجَرْمِيِّ الَّذِي زَعَمَ أنَّ المفعولَ لأجلِه لا يَكُونُ مَعْرِفَةً؛ لا بإضافةٍ ولا بألْ، وَمَا زَعَمَه مِن أنَّ إضافةَ المفعولِ لأجلِه لَفْظِيَّةٌ لا تُفِيدُ التعريفَ غيرُ صحيحٍ.
وفي قَوْلِهِ: **(تَكَرُّمًا)** شاهدٌ آخَرُ لهذا البابِ؛ فإنَّ قولَه: **(تَكَرُّمًا)** مَفْعُولٌ لأجلِهِ، وَهوَ مُنَكَّرٌ غيرُ مُعَرَّفٍ؛ لا بإضافةٍ ولا بألْ، وقد جاءَ بِهِ منصوبًا لاستيفائِه الشروطَ، ولا يَخْتَلِفُ أحدٌ مِن النُّحَاةِ فِي صِحَّةِ ذلك (م).

المفعولُ فيه، وهو المُسَمَّى ظَرْفًا

[ص][٣٠٣] الظرفُ: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا (في) باطِّرَادٍ، كَـ(هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا) [تعريف الظرف]

عَرَّفَ المصنِّفُ الظرفَ: بأنه زمانٌ أو مكانٌ ضُمِّنَ معنى (في) باطِّرَادٍ، نحوُ: (امْكُثْ هُنا أَزْمُنًا)، فـ(هنا): ظرفُ مكانٍ، و(أَزْمُنًا): ظرفُ زمانٍ، وكلٌّ[١] مِنهما تَضَمَّنَ[٢] معنى (في)؛ [لأنَّ المعنَى: امْكُثْ في هذا الموضِعِ، وفي[٣] أَزْمُنٍ][٤].

واحْتَرَزَ بقولِه: (ضُمِّنَ[٥] مَعْنَى في) ممَّا [لم يَتَضَمَّنْ[٦] من أسماءِ الزمانِ أو[٧] المكانِ معنى (في)؛ كما][٨] إذا جُعِلَ اسمُ الزمانِ أو المكانِ [مرفوعًا على الابتداء أو غيره][٩]، نحوُ: (يومُ الجُمُعَةِ يومٌ [مُبَارَكٌ، و[١٠](يَوْمُ عَرَفَةَ يومٌ][١١] مُبَارَكٌ)، والدارُ [١٠٥/و] لِزَيْدٍ)[١٢]؛ فإنَّه لا يُسَمَّى ظرفًا؛ والحالةُ هذه.

وكذلك ما وَقَعَ منهما مجرورًا، نحوُ: (سِرْتُ[١٣] في يومِ الجُمُعَةِ)، و(جَلَسْتُ في الدارِ)؛ على أنَّ في هذا ونحوِه خِلافًا في تَسْمِيَتِه ظَرْفًا في الاصطلاحِ، وكذلك ما نُصِبَ مِنهما مفعولًا به، نحوُ: (بَنَيْتُ الدارَ، وشَهِدْتُ يومَ الجَمَلِ).

---

(١) في (ص): «فكل».
(٢) في (ص)، (ع)، (ح): «مضمن».
(٣) في (س)، (ح): «في».
(٤) ليس في (ص).
(٥) من (م).
(٦) في (س)، (ح): «يضمن».
(٧) في (ك): «و».
(٨) ليس في (ص).
(٩) العبارة في (ك): «مُبْتَدأً أو خبرًا».
(١٠) في (ع)، (ك): «أو».
(١١) ما بين القوسين سقط من (ك).
(١٢) زاد في (ك)، (ع): «وهذه دار زيد؛ فإنه لا يسمى ظرفًا».
(١٣) في (ص): «ضربت».

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (بِاطِّرَادٍ) من نحوِ: (دَخَلْتُ البيتَ، وسَكَنْتُ الدارَ، وذَهَبْتُ الشَّأْمَ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِن (البيتَ والدارَ والشأمَ) ـ مُضَمَّنٌ[١] معنى (في)، ولكنَّ تَضَمُّنَه معنى (في) ليسَ مُطَّرِدًا؛ لأنَّ أسماءَ المكانِ المُخْتَصَّةَ[٢]: لا يَجُوزُ حذفُ (في) معَها، فليسَ (البيت [وما ذُكِر ـ منصوبًا][٣] على الظرفيَّةِ، وإنما هي منصوبةٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به؛ لأنَّ الظرفَ هو: ما تَضَمَّنَ[٤] معنى (في) باطِّرَادٍ، وهذه مُتَضَمِّنَةٌ[٥] معنى[٦] (في) لا باطِّرادٍ.

هذا[٧] تقريرُ (كلامِ المصنِّفِ)[٨]. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه إذا جَعَلَ[٩] هذه الثلاثةَ[١٠] ونحوَها ـ منصوبةً على التشبيهِ بالمفعولِ به، لم تَكُنْ مُتَضَمِّنَةً[١١] معنى (في)؛ لأنَّ المفعولَ به غيرُ مُتَضَمِّنٍ[١٢] معنى (في)، فكذلك ما [شُبِّهَ به][١٣]، فلا يَحْتَاجُ إلى قولِه: (باطِّرَادٍ) لِيُخْرِجَها؛ فإنَّها خَرَجَتْ بقولِه[١٤]: (ما ضُمِّنَ مَعْنَى في). واللهُ تعالى أعلَمُ بالصواب[١٥].

[ناصب الظرف وحذفه وجوبًا أو جوازًا]

[ص] [٣٠٤] **فانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا**

[ش] حُكْمُ ما تَضَمَّنَ [معنَى (في)][١٦] من أسماءِ الزمانِ والمكانِ ـ النصبُ، والناصِبُ له ما وَقَعَ فيه، وهو المصدرُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن

(١) في (س): «يضمن»، وفي (م): «متضمن»، وهم بمعنًى، والتذكير والتأنيث سائغ.
(٢) في (ح): «المختص».
(٣) العبارة في (م): «والدارَ والشأمَ في المُثُلِ منصوبةٌ». وكأنه تفسير للمثبت.
(٤) في (ص)، (ح): «ضمن»، وفي (س): «يضمن».
(٥) في (ص)، (ح): «مضمنة».
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (ص): «وهذا».
(٨) في (ع): «كلامه».
(٩) في (م): «جعلت».
(١٠) في (ح): «الثلثة».
(١١) في (ح): «مضمنة».
(١٢) في (ع)، (ص)، (ح): «مضمن».
(١٣) في (ص): «يشبهه».
(١٤) في (ص)، (ح): «من قوله».
(١٥) من (ح).
(١٦) ليس في (ح).

ضَرْبِكَ زيدًا يومَ [١٠٥/ظ] الجُمُعَةِ عندَ الأميرِ)، أو[١]: الفعلُ، نحوُ: (ضَرَبْتُ زيدًا يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ)، أو: الوصفُ، نحوُ: (أنا ضارِبٌ زيدًا اليومَ[٢] عِنْدَكَ).

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ[٣]: أنه لا يَنْصِبُه[٤] إلَّا الواقعُ فيه فقطْ، وهو المصدرُ. وليسَ كذلك؛ بل يَنْصِبُه[٥] هو وغيرُه؛ كالفِعْلِ والوصفِ[٦].

والناصِبُ له: إمَّا[٧] **مذكورٌ**؛ كما مُثِّلَ، أو **محذوفٌ**[٨] جوازًا، نحوُ أنْ يُقالَ: (متى جِئْتَ؟)، فتقولَ: (يومَ الجُمُعَةِ)، و(كَمْ سِرْتَ؟) فتقولَ: (فَرْسَخَيْنِ)، والتقديرُ[٩]: (جِئْتُ يومَ الجُمُعَةِ، وسِرْتُ فَرْسَخَيْنِ).

أو وُجُوبًا؛ كما إذا وَقَعَ الظرفُ صِفَةً، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ عندَكَ)، أو صِلَةً، نحوُ: (جاءَ[١٠] الذي عندَكَ)، أو حالًا، نحوُ: (مَرَرْتُ

---

(١) في (ك): «و».
(٢) في (ع): «يوم الجمعة».
(٣) في (ع): «كلامه».
(٤) في (ك): «ينصب».
(٥) في (ح): «تنصبه».
(٦) اعْلَمْ أنَّ الَّذِي يَقَعُ فِي الظرفِ هو الحَدَثُ، فإذا قُلْتَ لأحدٍ: (جَلَسْتُ أمامَكَ)، فالجلوسُ ـ وَهوَ الحَدَثُ ـ هو الَّذِي وَقَعَ أمامَكَ، وكذلك إذا قُلْتَ: (أنا جالِسٌ أمامَكَ)، وكذلك إذا قُلْتَ: (كانَ جُلُوسِي أَمَامَكَ). [الحدث هو الذي يقع في الظرف]
واعْلَمْ أَيْضًا: أنَّ **المصدرَ** يَدُلُّ عَلَى **الحَدَثِ** بدَلالةِ المطابَقَةِ؛ لأنَّ كلَّ معناهُ هو الحَدَثُ، والفعلُ والصفةُ: يَدُلَّانِ عَلَى الحدثِ بدَلالةِ التضمُّنِ؛ لأنَّ الفعلَ معناه: الحَدَثُ والزمانُ، والصفةُ معناها: الذاتُ والحَدَثُ القائِمُ بها أو الواقعُ عليها أو الثابتُ لها، والناظِمُ لم يُصَرِّحْ بأنه أرادَ أن الَّذِي يَنْصِبُ الظرفَ هو اللفظُ الدالُّ عَلَى الحدثِ بالمطابقةِ؛ بل كلامُه يَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا يَدُلُّ بالمطابقةِ أو بالتضمُّنِ، فيَكُونُ شَامِلًا للمصدرِ والفِعْلِ والوصفِ، وَعَلَى هَذَا: لا يَرِدُ اعتراضُ الشارحِ أَصْلًا (م).
(٧) ليس في (ك).
(٨) زاد في (ك): «مقدرًا».
(٩) في (س)، (ص)، (ح): «فالتقدير». و(الواو) و(الفاء) يتعاوران في العطف.
(١٠) في (ص): «ما».

بِزَيْدٍ عِنْدَكَ)، أو: خَبَرًا في الحالِ أو في الأصلِ، نحوُ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ وظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ).

فالعامِلُ في [هذا الظرفِ][١] محذوفٌ وُجُوبًا في هذه المواضِعِ كلِّها، والتقديرُ في غيرِ الصلةِ: (اسْتَقَرَّ)[٢]، أو (مُسْتَقِرٌّ)، وفي الصلةِ: (اسْتَقَرَّ)؛ لأنَّ الصلةَ لا تكونُ إلا جملةً، والفعلُ معَ فاعلِه: جملةٌ، واسمُ الفاعلِ معَ فاعلِه: ليسَ بجملةٍ[٣]. واللهُ تعالى أعلَمُ بالصواب.

[حكم اسم الزمان والمكان]

[ص] [٣٠٥] وكلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا[٤]

[٣٠٦] نحوُ الجِهَاتِ والمقاديرِ، وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ، كَـ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)[٥]

[ش] يعني: أنَّ اسمَ الزمانِ يَقْبَلُ النصبَ على الظرفيَّةِ: مُبْهَمًا كانَ، نحوُ: (سِرْتُ لَحْظَةً [و[٦]ساعةً][٧]، أو: مُخْتَصًّا؛ إمَّا[٨] بإضافةٍ،

---

(١) في (م): «هذه الظروف». والمثبت أراد به الجنس، فلا إشكال.

(٢) سقط في (ص).

[مواضع وجوب حذف العامل في الظرف]

(٣) (م) ذكَرَ الشارحُ أربعةَ مواضِعَ يَجِبُ فيها حذفُ العَامِلِ فِي الظرفِ، وهي: أنْ يَكُونَ صفةً، أو صِلَةً، أو خَبَرًا، أو حالًا، وبَقِيَ عليه موضعانِ آخرانِ:
الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ الظرفُ مَشْغُولًا عَنْهُ، كقولِكَ: يومُ الجُمُعَةِ سَافَرْتُ فيه، والتقديرُ: سَافَرْتُ يومَ الجُمُعَةِ سَافَرْتُ فيه، ولا يجوزُ إظهارُ هَذَا العَامِلِ؛ لأنَّ المتأخِّرَ عِوَضٌ عَنْهُ، ولا يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ فِي الكلامِ.
الثاني: أنْ يَكُونَ الكلامُ قد سُمِعَ بحذفِ العَامِلِ، نحوُ قولِكَ لِمَن يَذْكُرُ أمرًا قد قَدُمَ عليه العهدُ: حِينَئِذٍ الآنَ، وتقديرُ الكلامِ: قد حَدَثَ مَا تَذْكُرُ حينَ إذْ كَانَ كذا، واسْمَعِ الآنَ، فناصِبُ (حِينَ) عاملٌ، وناصِبُ (الآنَ) عاملٌ آخَرُ، فهما من جملتيْنِ لا مِن جملةٍ واحدةٍ، والمقصودُ نَهْيُ المخاطَبِ عن الخوْضِ فيما يَذْكُرُه، وأَمْرُه بالاستماعِ إِلَى حَدِيثٍ جَدِيدٍ (م).

(٤) (م) التقديرُ: لا يَقْبَلُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ اسمُ المكانِ فِي حالٍ مِن الأحوالِ؛ إلَّا فِي حالِ كَوْنِهِ مُبْهَمًا (م).

(٥) (م) **تقديرُ الكلامِ**: وَذَلِكَ كائنٌ كمَرْمًى؛ حالَ كَوْنِهِ مأخوذًا من مَصْدَرِ رَمَى (م).

(٦) في (ك)، (ح): «أو».

(٧) ليست في (ع).

(٨) في (ع): «وإما».

نحوُ[١]: (سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، أو: بوصفٍ، نحوُ: (سِرْتُ يَوْمًا [١٠٦/و] طَوِيلًا)، أو بعددٍ، نحوُ: (سِرْتُ يَوْمَيْنِ).

وأمَّا **اسمُ المكانِ**: فلا يَقْبَلُ النصبَ مِنه[٢] إلا نوعانِ: **أَحَدُهما**: المُبْهَمُ، **والثاني**: ما صِيغَ مِن المصدرِ بشرطِه الذي سَنَذْكُرُه[٣]، والمُبْهَمُ: كالجِهَاتِ الستِّ[٤]، نحوُ: (فوقَ، وتحتَ، ويَمِينَ، وشِمالَ، وأمامَ، وخلفَ)، ونحوُ[٥] هذا: كالمقاديرِ[٦]، نحوُ: (غَلْوَةٍ، ومِيلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَرِيدٍ)[٧]، تقولُ: (جَلَسْتُ فوقَ الدارِ وسِرْتُ غَلْوَةً)، فتَنْصِبُهما[٨] على الظرفيَّةِ.

[ما صيغ من المصدر] وأمَّا ما صِيغَ مِن المصدرِ، نحوُ: (مَجْلِسَ[٩] زَيْدٍ، ومَقْعَدَهُ)، فشَرْطُ نَصْبِه قِياسًا: أنْ يكونَ عاملُه مِن لفظِه، نحوُ: (قَعَدْتُ مَقْعَدَ زيدٍ، وجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو)، فلو كانَ عاملُه من غيرِ لفظِه تَعَيَّنَ جَرُّهُ [بـ(في)، نحوُ][١٠]: (جَلَسْتُ في مَرْمَى زيدٍ)، فلا تقولُ: (جَلَسْتُ مَرْمَى زَيْدٍ) إلَّا شُذُوذًا.

ومِمَّا وَرَدَ مِن ذلك قولُهم: (هو مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ، ومَزْجَرَ الكلبِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا)[١١]؛ [أي: كائنٌ مَقْعَدَ القابلةِ، ومَزْجَرَ الكلبِ، ومَنَاطَ

---

(١) في (ك): «كقول».

(٢) ليس في (ك)، وفي (ح): «معه». (٣) في (س): «سيذكره».

(٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) وضع إحالة في (ص)، وكتب في الحاشية: «وحذاء».

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «وكالمقادير».

(٧) (م) «**الغَلْوَةُ**» ـ بفتح الغينِ المعجمةِ وسكونِ اللام ـ فَسَّرَها المُتَقَدِّمُونَ بالبَاعِ مائةَ باعٍ، والبَاعُ: مِقْدَارُ مَا بينَ أصابعِ يَدَيْكَ إذا مَدَدْتَهُمَا مُحَاذِيَتَيْنِ لِصَدْرِكَ، ومنهم مَن قَدَّرَ الغَلْوَةَ بِرَمْيَةِ سَهْمٍ، ومِنهم مَن قَدَّرَها بِثَلاثِمائَةِ ذِراعٍ، والمِيلُ: عَشْرُ غَلَوَاتٍ، فهو أَلْفُ باعٍ، والفَرْسَخُ: ثلاثةُ أميالٍ، والبَرِيدُ: أَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ (م).

(٨) في (ح): «فتنصبها». (٩) في (س): «جلست مجلس».

(١٠) في (ص): «يعني».

(١١) (م) يقولُ العربُ: (فلانٌ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ)، يُرِيدُونَ: أَنَّهُ قَرِيبٌ كقُرْبِ مكانِ قُعُودِ القابلةِ عِنْدَ وِلادةِ المرأةِ مِن المرأةِ، ويقولون: (فلانٌ مِنِّي مَزْجَرَ الكلبِ)، =

الثُّرَيَّا][١]، والقياسُ: (هو مِنِّي في مَقْعَدِ القابلةِ، وفي مَزْجَرِ الكلبِ، وفي مَنَاطِ الثُّرَيَّا)، ولكِنْ نُصِبَ شُذُوذًا، ولا يُقاسُ عليه، خِلافًا للكِسَائِيِّ، وإلى هذا أشارَ بقولِه:

[ص][٣٠٧] وشَرْطُ كونِ ذا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا في أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

[شرط ما اشتق من المصدر مقيسًا]

أي: وشَرْطُ[٢] كونِ نَصْبِ ما اشْتُقَّ مِن المصدرِ مَقِيسًا: أنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا اجْتَمَعَ معَه في أصلِه؛ أي: أنْ يَنْتَصِبَ[٣] بِمَا يُجَامِعُه في الاشتقاقِ مِن أصلٍ واحدٍ؛ [كمُجَامَعَةِ[٤]: (جَلَسْتُ) بمَجْلِسٍ[٥]][٦] في الاشتقاقِ مِن الجُلُوسِ[٧]، فأَصْلُهما واحدٌ، وهو: (الجُلُوسُ).

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ: أنَّ المقاديرَ [١٠٦/ظ]، وما صِيغَ مِن المصدرِ ـ مُبهمانِ[٨]، أمَّا المقاديرُ: فمَذْهَبُ الجمهورِ: أنها من الظروفِ المُبْهَمَةِ؛ لأنَّها وإنْ كانَتْ معلومةَ المقدارِ ـ فهي مجهولةُ الصفةِ، وذَهَبَ الأستاذُ أبو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينُ ـ إلى أنها لَيْسَتْ مِن الظروفِ المُبْهَمَةِ؛ لأنَّها معلومةُ المِقْدَارِ، وأمَّا ما صِيغَ مِن المصدرِ: فيكونُ مُبهمًا، نحوُ: (جَلَسْتُ مَجْلِسًا)، ومُخْتَصًّا، نحوُ: (جَلَسْتُ مَجلِسَ زَيْدٍ).

وظاهِرُ كلامِه أيضًا: أنَّ[٩] (مَرْمًى) مُشْتَقٌّ[١٠] مِن (رَمَى)،

= يريدون: أَنَّهُ بَعِيدٌ كبُعْدِ المكانِ الَّذِي يُزْجَرُ إِلَيْهِ الكلبُ، ويُرادُ بهذا الذَّمُّ، ويقولون: (فلانٌ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا)، يريدون: أَنَّهُ فِي مكانٍ بعيدٍ كبُعْدِ الثُّرَيَّا عَمَّن يَرُومُ أَنْ يَتَّصِلَ بها، وهذا كِنايةٌ عن عَدَمِ إدراكِه فِي الشرَفِ والرِّفْعَةِ؛ يعني: أَنَّهُ فَرِيدٌ فِي شَرَفِهِ ورِفْعَةِ قَدْرِهِ (م).

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ك).
(٢) في (ك): «شرط».
(٣) في (ك): «ينصب».
(٤) في (ك): «كاجتماع».
(٥) في (س): «مجلس»، وفي (ك): «ومجلس»، وفي (ح): «المجلس».
(٦) العبارة في (ص): «كمجامِعِه، نحو جلست ومجلس زيد».
(٧) في (س)، (ص)، (ح) ـ في الموضعين: «جلوس».
(٨) في (ص)، (ح): «مبهم».
(٩) في (ك): «في».
(١٠) ليس في (ص).

وليسَ[(١)] هذا على مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ[(٢)]؛ فإنَّ مَذْهَبَهُم: أنه مُشْتَقٌّ مِن المصدرِ، لا مِن الفِعْلِ.

وإذا[(٣)] تَقَرَّرَ أنَّ المكانَ[(٤)] المُخْتَصَّ، وهو ما له أَقْطَارٌ تَحْوِيهِ، لا يَنْتَصِبُ ظَرْفًا ـ فاعْلَمْ أنه[(٥)] سُمِعَ نصبُ كلِّ مكانٍ مُخْتَصٍّ معَ (دَخَلَ) و(سَكَنَ)، ونَصْبُ (الشأمِ) معَ (ذَهَبَ) نحوُ: (دَخَلْتُ البيتَ، وسَكَنْتُ الدارَ، وذَهَبْتُ الشَّأْمَ). **واخْتَلَفَ الناسُ في ذلك**[(٦)]؛ فقيلَ: هي منصوبةٌ على الظرفيَّةِ شُذُوذًا. وقيلَ: منصوبةٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ، والأصلُ: (دَخَلْتُ في الدارِ)، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ، فانْتَصَبَ[(٧)] (الدارَ)، نحوُ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)، وقيلَ: منصوبةٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به[(٨)].

---

(١) ليس في (س).

(٢) ينظر: «الكتاب» (١/ ٤١٣)، (١/ ٤١٦).

(٣) في (س): «فإذا».

(٤) ليس في (ك)، والذي في (س): «مكان».

(٥) في (س): «أنه إذا»، وفي (ح): «إن».

(٦) ينظر: «شرح المفصل» (١/ ٤٢٧).

(٧) في (ص): «وانتصب»، وفي (ك): «فانتصبت».

(٨) فِي هذه المسألةِ أربعةُ أقوالٍ للنحاةِ، ذكَرَ الشارِحُ مِنها ثلاثةً:

[أقوال النحاة في إعراب الظروف المختصة]

الأوَّلُ: أنَّ هذه الظروفَ المُخْتَصَّةَ منصوبةٌ عَلَى الظرفيَّةِ؛ كَمَا انْتَصَبَ الظرفُ المكانِيُّ المُبْهَمُ عليها، إلَّا أنَّ ذلك شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه، وَهوَ مَذْهَبُ المُحَقِّقِينَ مِن النُّحَاةِ، ونَسَبَه الشَّلَوْبِينُ للجمهورِ، وصَحَّحَهُ ابنُ الحاجِبِ.

الثاني: أنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ عَلَى إسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ يعني: عَلَى الحَذْفِ والإيصالِ، كَمَا انْتَصَبَ (الطريقَ) فِي قولِ الشاعِرِ، (انْظُرِ: الشاهِدَ رَقْمَ ١٥٩).

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مَذْهَبُ الفَارِسِيِّ [«الإيضاح» (ص١٨٢)]، ومِن العلماءِ مَن يَنْسُبُه إِلَى سِيبَوَيْهِ، وقد اخْتَارَهُ ابنُ مَالِكٍ [«شرح التسهيل» (٢/ ٢٢٧)، و«شرح الكافية» (٢/ ٦٣٥)].

الثالثُ: أنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ عَلَى التشبيهِ بالمفعولِ به؛ وَذَلِكَ لأنَّهم شَبَّهُوا الفعلَ القاصِرَ بالفِعْلِ المُتَعَدِّي، كَمَا نَصَبُوا الاسمَ بعدَ الصفةِ المشبَّهَةِ التي لا تُؤْخَذُ إلَّا مِن مصدرِ الفِعْلِ القاصِرِ، وهذا إنما يَتِمُّ لو أنَّ الأفعالَ التي تُنْصَبُ =

[ص] [٣٠٨] وما يُرَى ظَرْفًا وغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ

[٣٠٩] وغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الذي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أو شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

[تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف]

[ش] يَنْقَسِمُ اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى: مُتَصَرِّفٍ وغيرِ مُتَصَرِّفٍ، فالمتصرِّفُ من ظرفِ الزمانِ أو[1] المكانِ: ما اسْتُعْمِلَ ظَرْفًا وغيرَ ظرفٍ؛ كـ(يوم) و(مكانٍ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما يُسْتَعْمَلُ ظرفًا، نحوُ: (سِرْتُ يَوْمًا، وجَلَسْتُ [١٠٧/و] مَكَانًا) ويُسْتَعْمَلُ **مُبْتَدَأً**[2]، نحوُ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ يومٌ[3] مُبَارَكٌ، ومَكَانُكَ حَسَنٌ)، **وفاعلًا**، نحوُ: (جاءَ يومُ الجُمُعَةِ، وارْتَفَعَ مَكَانُكَ).

وغيرُ المُتَصَرِّفِ: هو ما لا يُسْتَعْمَلُ إلَّا ظَرْفًا أو شِبْهَهُ، نحوُ: (سَحَرَ)؛ إذا أَرَدْتَهُ[4] مِن يوم بِعَيْنِهِ، فإنْ لم تُرِدْ[5] مِن يومٍ بعينِه: فهو مُتَصَرِّفٌ؛ كقولِه تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ٣٤﴾ [القمر: ٣٤]، و(فوقَ)، نحوُ: (جَلَسْتُ فوقَ الدارِ)، فكلُّ واحدٍ مِن (سَحَرَ) و(فَوْقَ): لا يكونُ إلا ظرفًا[6].

= بعدَها هذه الأسماءُ كانَتْ كُلُّها قَاصِرَةً.

الرابعُ: أنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ عَلَى أنها مَفْعُولٌ بِهِ حَقِيقَةً، وعَلَّلُوا هَذَا القولَ بأنَّ نَحْوَ: (دَخَلَ) يَتَعَدَّى بنفسِه تَارَةً، وبحرفِ الجرِّ تارَةً أُخْرَى، وكثرةُ الأمرَيْنِ فيه تَدُلُّ عَلَى أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا أصلٌ، وهذا أَيْضًا يَتَّجِهُ لو أنَّ جميعَ الأفعالِ التي تُنْصَبُ بعدَها هذه الأسماءُ كانَتْ من هَذَا النوعِ، إلَّا أنْ يُخَصَّ هَذَا القولُ بنحوِ: (دَخَلَ)؛ مِمَّا له حالتانِ تَسَاوَتَا فِي كثرةِ الوُرُودِ، بخلافِ (ذَهَبَ) (م).

(١) في (س): «و».
(٢) في (ص): «مقيدًا».
(٣) في (ك): «ويوم».
(٤) في (ع): «أريد به».
(٥) في (ص)، (ح): «يرد»، وفي (م): «ترده».
(٦) (م) مَثَّلَ الشارحُ للظرفِ الَّذِي لا يُفَارِقُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ بمثالَيْنِ:
أَحَدُهما: (سَحَرَ) إذا أَرَدْتَ بِهِ سَحَرَ يوم معيَّنٍ، وهذا صحيحٌ.
وثانيهما: (فَوْقَ)، والتمثيلُ بِهِ لهذا النوعِ من الظرفِ: غيرُ صحيحٍ؛ بل الصوابُ أَنَّهُ من النوعِ الثاني الَّذِي لَزِمَ الظرفيَّةَ أو شِبْهَهَا؛ بدليلِ مجيئِه مجرورًا بِـ(مِن)، فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦]، وفي آياتٍ أُخَرَ. =

والذي لَزِمَ الظرفيَّةَ أو شِبْهَهَا (عِنْدَ) و(لَدُنْ[١])، والمرادُ بِشِبْهِ الظرفيَّةِ: أنه[٢] لا يَخْرُجُ عن الظرفيَّةِ إلَّا باستعمالِه مجرورًا بـ(مِن)[٣]، نحوُ: (خَرَجْتُ مِن عِنْدِ زَيْدٍ)، [ولا تُجَرُّ (عِنْدَ) إلَّا بـ(مِن)، فلا يقالُ: (خَرَجْتُ إلى عِنْدِه)][٤]، [وقولُ العامَّةِ: (خَرَجْتُ[٥] إلى عندِه) خَطَأٌ[٦][٧]][٨]. والله أعلم بالصواب.

[ص] **[٣١٠] وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ**

[نيابة المصدر عن ظرف المكان والزمان]

[ش] يَنُوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلًا؛ كقولِكَ: (جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ)؛ أي: مكانَ (قُرْبِ زَيْدٍ)[٩]، فحُذِفَ المضافُ، وهو (مكانَ)، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَه، فأُعْرِبَ بإعرابِه، وهو: النصبُ على الظرفيَّةِ، ولا

= ومن الظروفِ التي لا تُفَارِقُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ (قَطُّ) و(عَوْضُ) ظرفيْنِ للزمانِ؛ **أَوَّلُهما**: للماضي **وثانيهما**: للمستقبَلِ، وهما خاصَّانِ بالوقوعِ بعدَ النفيِ أو شِبْهِهِ، ومنها أَيْضًا: (بَدَلَ) إذا اسْتَعْمَلْتَه بمعنى مكانٍ، كَمَا تقولُ: خُذْ هَذَا بَدَلَ هذا، ومِنها أَيْضًا الظرُفُ المُرَكَّبَةُ؛ كقولِكَ: أنا أَزُورُكَ صباحَ مساءَ، ومَنْزِلَتُكَ عِنْدَنا بينَ بينَ، ومِنها أَيْضًا: (بَيْنَا) و(بَيْنَمَا)، ومِنها: (مُذْ، ومُنْذُ) إذا رَفَعْتَ مَا بعدَهما وجَعَلْتَهُما خبريْنِ عَنْهُ، فهما مَبْنِيَّانِ عَلَى الضمِّ أو السُّكُونِ فِي مَحلِّ نصبٍ؛ كقَطُّ وعَوْضُ (م).

(١) ليس في (ص)، (ك).
(٢) في (ك): «ألا».
(٣) ليس في (ك).
(٤) ما بين المعكوفين سقط في (ص).
(٥) في (ص): «رحت».
(٦) في (ص): «خطاء». وهي لغة.
(٧) (م) قد قالَ العربُ الموثوقُ بِعَرَبِيَّتِهِم: (حَتَّى مَتَى)، فأَدْخَلُوا (حتَّى) عَلَى ظرفِ الزمانِ، وقالوا: (إلى أيْنَ) و(إلى مَتَى)، فأَدْخَلُوا (إلى) الجارَّةَ عَلَى ظرفِ الزمانِ والمكانِ، وهذا شاذٌّ من جِهَةِ القياسِ، ومعنى هَذَا: أَنَّهُ يَصِحُّ لنا إدخالُ (حَتَّى) الجارَّةِ عَلَى لَفْظِ (متى) من بينِ أسماءِ الزمانِ، وإدخالُ (إلى) الجارَّةِ عَلَى لفظِ (متى) ولفظِ (أينَ) مِن بينِ جميعِ الظروفِ، اتِّبَاعًا لهم، ولا يجوزُ القياسُ عَلَى شيءٍ مِن ذلك (م).
(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٩) في (ع)، (ك): «قربه».

يَنْقَاسُ ذلك؛ فلا تقولُ: (آتِيكَ جُلُوسَ زَيْدٍ)، تُرِيدُ: مكانَ جُلُوسِهِ[١].

ويَكْثُرُ إقامةُ المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ، نحوُ: (آتِيكَ طُلُوعَ الشمسِ، وقُدُومَ الحاجِّ، وخُرُوجَ زَيْدٍ)، والأصلُ: وَقْتَ طُلُوعِ الشمسِ، ووَقْتَ قُدُومِ الحاجِّ، ووَقْتَ خُرُوجِ زَيْدٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُعْرِبَ المضافُ إليه بإعرابِه، وهذا[٢] مَقِيسٌ في كلِّ مصدرٍ[٣].

---

(١) كتب في حاشية (ع) ما نصه: «إلا إذا قصد به الزمان؛ كقولك: آتيك جلوس الخطيب على المنبر؛ أي: وقت جلوس الخطيب على المنبر».

(٢) في (م): «وهو».

(٣) [نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة] (م) ذَكَرَ الشارحُ ـ تَبَعًا للناظِمِ ـ وَاحِدًا مِمَّا يَنُوبُ عن الظرفِ، وَهوَ: المصدرُ، وبَيَّنَ أَنَّ نِيَابَةَ المصدرِ عن ظرفِ الزمانِ مَقِيسَةٌ ـ بحيثُ يَجُوزُ لكَ أَنْ تُنِيبَ مَا شِئْتَ من المصادرِ عن ظرفِ الزمانِ ـ وأَنَّ نِيَابَتَهُ عن ظرفِ المكانِ سَمَاعِيَّةٌ يَجِبُ أَلَّا تَسْتَعْمِلَ منه إِلَّا مَا وَرَدَ عن العربِ، **وقد بَقِيَ عليه أشياءُ** تَنُوبُ عن الظرفِ زَمَانِيًّا أو مكانيًّا:

[ما ينوب عن ظرفي الزمان والمكان مما لم يذكره الشارح] **الأَوَّلُ**: لفظُ (بَعْضٍ) ولفظُ (كُلٍّ) مضافيْنِ إِلَى الظرفِ، نحوُ: (بَحَثْتُ عنكَ كلَّ مَكانٍ، وسِرْتُ كلَّ اليومِ)، وَذَلِكَ مِن جِهَةِ أَنَّ كَلِمَتَيْ (بعضٍ) و(كلٍّ) بحَسَبِ مَا تُضافانِ إِلَيْهِ، وقد مَضَى ـ فِي بابِ المفعولِ المطلَقِ ـ أنهما يَنُوبَانِ عن المصدرِ فِي المفعوليَّةِ المطلَقَةِ.

الثاني: صِفَةُ الظرفِ، نحوُ: (سِرْتُ طَوِيلًا شَرْقِيِّ القاهرةِ).

الثالثُ: اسمُ العددِ المُمَيَّزِ بالظرفِ، نحوُ: (صُمْتُ ثلاثةَ أيامٍ، وسِرْتُ ثلاثةَ عَشَرَ فَرْسَخًا).

الرابعُ: ألفاظٌ مُعَيَّنَةٌ تَنُوبُ عن اسمِ الزمانِ، نحوُ: (أَحَقًّا) فِي قولِ الشاعِرِ:

أحقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا ... وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

وفي نحوِ قولِ الآخَرِ:

أحقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وفي نحوِ قولِ الآخَرِ:

أحقًّا بَنِي أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ ... تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

وفي نحوِ قولِ الآخَرِ:

أحقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي (م)

[١٠٧/ ظ] المفعولُ مَعَهُ

[ص][٣١١] يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ(١) مَفْعُولًا مَعَهْ   في نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)
[٣١٢] بِمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ   ذَا النَّصْبُ، لَا بِالوَاوِ في القَوْلِ الأَحَقّْ

[ش] (المفعولُ معَهُ)(٢): هو الاسمُ المنتصِبُ بعدَ (واوٍ) بمعنى [تعريف المفعول معه]

---

(١) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه؛ ولو بالظرف، وإن جاز الفصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها؛ لتنزل الواو هنا والمفعول معه ـ منزلة الجار والمجرور. أفاده يس في «حاشية الألفية» (١/ ٢٨١).

(٢) هو: اسم فضلة، تال لـ(واو) بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل، أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، بالرفع، فذات الفعل: كـ(سرت والنيل)، وذات الاسم؛ الذي فيه معنى الفعل وحروفه: نحو: (أنا سائر والنيل)، فيصدق على (النيل) في المثالين أنه اسم لدخول (أل) عليه، وأنه فضلة؛ لأنه منصوب، وأنه تالٍ لـ(واو) بمعنى (مع)، و(الواو): تالية لجملة ذات فعل، وهو (سرت) في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو (سائر) في المثال الثاني، فإن معنى الفعل، وهو (أسير)، وفيه حروفه، وهي السين والياء والراء. وسمي (النيل) مفعولًا معه؛ لأنه فعل معه فعل، وهو (السير) الصادر من الفاعل.

فخرج بقوله: (**اسم**) نحو: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)، بنصب (تشرب) كما قيده الموضح بذلك في شرح «اللمحة» (٢/ ٨٣٦)، ونحو: سرت والشمس طالعة، برفعهما؛ فإن (الواو) وإن كانت بمعنى (مع) فيهما ـ كما صرَّح به في شرح القطر (ص٢٣١)؛ إلا أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على فعل، وهو (تشرب)، وداخلة في المثال الثاني على جملة، وهي (الشمس طالعة)، فليسا مفعولًا معه؛ بناءً على المؤول من (أن) والفعل؛ لا يسمى مفعولًا معه. خلافًا لبعضهم. وعلى أن جملة (الشمس طالعة) ـ ليست مفعولًا معه. وخرج بـ(**فضلة**) نحو: اشترك زيد وعمرو، فإنه عمدة. وخرج بـ(**تالٍ لواو**)، نحو: جئت مع زيد؛ فإنه تال لنفس (مع) لا للواو التي بمعناها. وخرج بـ(**بمعنى**): (مع) نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية، ولو قال بدل جاء: (رأيت)؛ حتى يكون (عمرًا) منصوبًا: كان أولى؛ لأن الرفع يخرج بقوله: (**فضلةً**)، ويمكن =

(معَ)[١]، والناصِبُ له: ما تَقَدَّمَهُ مِن الفعل أَو شِبْهِهِ[٢]، فمثالُ الفِعْلِ: (**سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً**)[٣]؛ أي: سِيرِي معَ الطريقِ، فـ(الطريقُ): منصوبٌ بِـ(سِيرِي).

= أن يقال: خرج بقيدين. وخرج بـ(**تالية لجملة**) نحو: كل رجل وضيعتُه بالرفع؛ عطفًا على (كل)؛ فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه، لعدم تقدم الجملة. وخرج بـ(**ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه**)، نحو: هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به.

«التصريح مع التوضيح» (٢/ ٥١٣ ـ ٥١٤)، ط.عبد الفتاح بحيري.

(١) أي: التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق؛ أي: مقارنته في الزمان سواء اشتركا في الحكم: كجئت وزيدًا، أو لا: كاستوى الماء والخشبة. وبذلك فارقت (واو العطف)؛ فإنها تقتضي المشاركة في الحكم، ولا تقتضي المقارنة في الزمان؛ وإن وجدت في نحو كل رجل وضيعته. فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة: لنصب ما قبلها، وصحَّ تسلط العامل على ما بعدها، كما في: ضربت زيدًا وعمرًا؛ وكانت للعطف اتفاقًا؛ كما قاله الدماميني. ومما خرج التي بمعنى (مع) بالمعنى السابق نحو: أشركت زيدًا وعمرًا، وخلطت البر والشعير؛ فما بعد (الواو) في مثل هذا مفعول به، لا مفعول معه؛ لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل (الواو) لا منها، فإنها لمجرد العطف؛ فتدبر. أفاده «الصبان» (٢/ ١٣٤).

(٢) أي: في العمل بشرط عمله في المفعول به، كما في «المغني» (ص٧٣١)؛ فخرج الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، ودخل اسم الفعل؛ كحسبك وزيدًا درهم، فـ(زيدًا) مفعول معه، و(درهم) فاعل (حسْب)، بمعنى يكفي، و(الكاف) مفعوله؛ فإن جعل (حسْب): صفة مشبهة، بمعنى (كافي) مبتدأ، و(درهم): خبره. فـ(زيدًا): مفعول به لمحذوف؛ أي: ويحسب زيدًا، لا مفعول معه. «الخضري» (١/ ٢٠٠).

[أوصاف الواو التي في المثال]

(٣) وهذه (الواو) في المثال لها وصفان:

أحدهما: أن ما بعدها صار معها في المعنى كالمجرور بـ(مع)؛ لأن المعنى بها وبـ(مع) واحد؛ لو قلت: سيري مع الطريق مسرعةً، كان كمعنى: سيري والطريق مسرعة.

والثاني: أن صيرورة ما بعدها معها بمعنى (مع) من الواو نفسها؛ أي: هي التي دلت على المعية، لا من أمرٍ خارج. =

ومثالُ شِبْهِ الفِعْلِ: (زَيْدٌ سائرٌ والطريقَ)، و(أَعْجَبَنِي سَيْرُكَ والطريقَ)، فـ(الطريقُ): منصوبٌ [بـ(سائرٌ)، و(سَيْرُكَ)][1].

[الناصب للمفعول معه]

وزَعَمَ قومٌ: أنَّ الناصِبَ للمفعولِ معَه (الواوُ). وهو غيرُ صحيحٍ[2]؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ اخْتُصَّ بالاسمِ، ولم يَكُنْ كالجُزْءِ مِنه[3] ـ لم يَعْمَلْ إلَّا الجَرَّ؛ كحُرُوفِ الجرِّ، وإنما قِيلَ: (ولم يَكُنْ كالجُزْءِ مِنْه)؛ احترازًا من (الألِفِ واللامِ)؛ فإنَّها اخْتُصَّتْ بالاسمِ ولم تَعْمَلْ فيه شيئًا[4]؛ لِكَوْنِها كالجزءِ مِنه؛ بدليلِ تَخَطِّي العاملِ لها، نحوُ: (مَرَرْتُ بالغُلامِ).

ويُسْتَفَادُ مِن قولِ المصنِّفِ[5] في نحوِ: (**سِيرِي والطريقَ**

= **فالوصف الأول**: تحرز به من (الواو) التي تكون لمطلق الجمع؛ فإنها لا تعين مفهوم (مع)، فلم تكن مراده، كقولك: قام زيدٌ وعمرو.

والثاني: تحرز به من المعطوف بـ(الواو) بعد ما يفهم المصاحبة كقولك: أشركت زيدًا وعمرًا، ومزجت الخل والعسل، وخلطتُ البر والشعير؛ فإن مفهوم مع هٰهنا حاصل مما قبل (الواو)، وهو (أشركت)، و(مزجتُ) و(خلطتُ)، وكذلك ما أشبهه. وهذان الوصفان حاصلان في مثال الناظم، فلا بد من تقييد كلامه بهما. فينتظم إذًا من المجموع حدٌّ للمفعول معه، وهو أن يقال: «هو الاسم التالي واوًا، تجعله بنفسها في المعنى: كمجرور (مع)، وفي اللفظ: كمنصوب معدى الهمزة». وهذا عين ما حدَّه به في «التسهيل» (ص٩٩). أفاده الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٣/٣١٨).

قال: «وإنما خص هذا المثال دون سائر ما يجوز فيه ذلك من المثل؛ لكونه يتعين فيه النصب، ولا يجوز العطف فمعنى (مع) في (الواو) فيه صريح، ويشمل مع ذلك: كل ما يصح فيه ذلك المعنى، وإن كان يجوز فيه العطف، نحو: قام زيد وعمرًا، فلا يتوهم أنه أخرج مثل هذا عن حكم الباب، وإنما ذكره ليتعين معنى (الواو)؛ فيحمل عليه ما يتحمله؛ لأن مراده أن ما كان معنى (الواو) فيه كمعناها هنا، ولفظ ما بعدها كلفظ ما بعدها هنا، فإنه يحكم له بحكمه: كان ذلك المعنى معينًا فيه أو محتملًا له ولغيره».

(١) في (ح): «بسيرك». (٢) في (ك): «الصحيح».

(٣) ليس في (ص)، والذي في (ح): «معه». (٤) ليس في (ك).

(٥) ليس في (ع).

مُسْرِعَهْ(١)): أنَّ المفعولَ معَهُ (مَقِيسٌ فيما)(٢) كانَ مثلَ ذلك(٣)، وهو: كلُّ اسمٍ وَقَعَ بعدَ (واوٍ) بمعنى (معَ)، وتَقَدَّمَهُ فعلٌ أو شِبْهُه. وهذا هو الصحيحُ مِن قولِ النَّحْوِيِّينَ(٤).

وكذلك يُفْهَمُ مِن قولِه: (**بما مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ**) أنَّ عامِلَه لا بُدَّ [أنْ يَتَقَدَّمَ](٥) عليه، فلا تقولُ: (وَالنِّيلَ سِرْتُ)، وهذا اتِّفَاقٌ(٦)(٧) تَقَدُّمُه

---

(١) ليس في (ص).

(٢) العبارة في (ع): «نصبه في كل ما».

(٣) أي: فيما يمتنع فيه العطف من حيث المعنى. خلافًا لابن جني؛ في اشتراطه صحته، وإنما امتنع فيما ذكر؛ لأن الطريق لا يصح إسناد السير إليه، فلا يمكن أن يقال: سرت وسار الطريق؛ بل المعنى: أوجدت السير حال كونه مصاحبًا للطريق، ومثله: (استوى الماء والخشبة)؛ أي: ارتفع الماء؛ حال كونه مصاحبًا للخشبة. فإن جعل بمعنى: تساوى الماء والخشبة في العلو ـ صحَّ العطف؛ بل الظاهر حينئذٍ: وجوب رفع الخشبة؛ لأن العامل لا يقوم إلا باثنين؛ كـ(اشترك زيد وعمرو)، فتأمل. وأما: (سرت والنيل)، فالظاهر: أنه مما يصح فيه العطف معنًى؛ لصحة إسناد السير للنيل؛ لكنه ضعيفٌ لفظًا، والمعنى على النصب: سرت مصاحبًا في سيري للنيل؛ بلا نظر لكون النيل سائرًا أو لا، وعلى العطف: سرت وسار النيل، ولا نظر لكونهما مصطحبين زمنًا أم لا. «الخضري» (١/ ٢٠٠).

(٤) (م) يريدُ الشارحُ بالمُمَاثَلَةِ فِي قَوْلِهِ: (**مَقِيسٌ فيما كَانَ مثلَ ذلك...**) إلخ: المشابهةَ فيما ذَكَرَ، وفي كونِ الاسمِ الَّذِي بعدَ (الواوِ) مِمَّا لا يَصِحُّ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَ (الواوِ).

[حكم الاسم الذي بعد واو المعية]

وقد اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي هذه المسألةِ؛ فذَهَبَ الجمهورُ: إِلَى أنَّ كلَّ اسمٍ وَقَعَ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، وسَبَقَتْهُ جُمْلَةٌ ذاتُ فِعْلٍ أو شِبْهِهِ، ولم يَصِحَّ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَه، فإنَّه يَكُونُ مَفْعُولًا معَه، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ: إِلَى أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ مَفْعُولًا معَه إلَّا إذا كَانَ بحيثُ يَصِحُّ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَه مِن جِهَةِ المعنَى، والصحيحُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الجمهورُ؛ لأنَّه قد وَرَدَ عنهم فِي مَا لا يُحْصَى من الشواهدِ نَثْرًا ونَظْمًا، وقولُهم: سِرْتُ والطريقَ، واسْتَوَى الماءُ والخشبةَ ـ بمعنى: ارْتَفَعَ الماءُ؛ حتى صارَ الماءُ من الخشبةِ فِي مستوًى واحدٍ ـ من غيرِ ـ ضرورةٍ ولا مُلجئٍ مَا يَقْطَعُ بذلك (م).

(٥) في (ح): «من تقدمه»، وفي (ص): «من تقديمه».

(٦) في (م): «باتفاق». (٧) في (م): «أما».

على مُصَاحِبِهِ، نحوُ: (سارَ وَالنِّيلَ زَيْدٌ): ففيه خِلافٌ، والصحيحُ مَنْعُه[1]. والله تعالى أعلم.

[نصب المفعول معه بفعل مضمر]

[ص][٣١٣] و[2]بَعْدَ (ما) اسْتِفْهَامٍ[3] اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

[اختلاف النحاة في تقديم المفعول معه على مُصَاحِبه]

(١) (م) اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تقديمِ المفعولِ معَه عَلَى مُصَاحِبِه: أَيَجُوزُ أم لا يجوزُ؟ فذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ: إِلَى أنَّ ذلك جائزٌ، والذي يُؤْخَذُ من كلامِه فِي كتابِه «الخصائص» (٢/ ٣٨٧) وغيره، أَنَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ بأمرَيْنِ:

أَوَّلُهُما: أنَّ المفعولَ معَه يُشْبِهُ المعطوفَ بالواوِ، والمعطوفُ بالواوِ: يجوزُ تقديمُه عَلَى المعطوفِ عليه، فتقولُ: جاءَ وزيدٌ عَمْرٌو، كَمَا قالَ الشاعِرُ:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللَّهِ السلامُ

والشيءُ إذا أَشْبَهَ الشيءَ أَخَذَ حُكْمَه. **وثاني الاستدلالَيْنِ**: أَنَّهُ وَرَدَ عن العربِ المُحْتَجِّ بكلامِهِم تقديمُ المفعولِ معَه عَلَى مُصَاحِبِه؛ كَمَا فِي قولِ يَزِيدَ بنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ؛ مِن قصيدةٍ يُعَاتِبُ فيها ابنَ عَمِّهِ:

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً ونَمِيمَةً ... ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فزَعَمَ أنَّ الواوَ فِي قَوْلِهِ: **(وفُحْشًا)**: واوُ المعيَّةِ، والاسمَ بعدَه مَنْصُوبٌ؛ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ معه، ومِن ذلك أَيْضًا: قولُ بعضِ الفَزَارِيِّينَ، وَهوَ مِن شُعَرَاءِ الحماسةِ:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ ... وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

فزَعَمَ أنَّ الواوَ فِي قَوْلِهِ: **(والسَّوْءَةَ)**: واوُ المعيَّةِ، والاسمَ بعدَها مَنْصُوبٌ؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معه تَقَدَّمَ عَلَى مُصَاحِبِه، وَهوَ قَوْلُهُ: **(اللَّقَبَا)**، وأصلُ الكلامِ عندَه: ولا أُلَقِّبُهُ اللَّقَبَ والسَّوْءَةَ.

وليسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ جِنِّيٍّ بِسَدِيدٍ، ولا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صحيحٌ؛ أَمَّا تَشْبِيهُ المفعولِ معَه بالمعطوفِ: فلَئِنْ سَلَّمْنَا له شَبَهَهُ بِهِ؛ لم نُسَلِّمْ أَنَّ المعطوفَ يجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المعطوفِ عليه؛ بل كَوْنُه تابعًا يُنَادِي بأنَّ ذلك مُمْتَنِعٌ، فأَمَّا البيتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ شاهدًا عَلَى تقديمِ المعطوفِ: فضرورةٌ أو مُؤَوَّلٌ، وأَمَّا البيتانِ اللذانِ أَنْشَدَهُما عَلَى جَوَازِ تقديمِ المفعولِ معَه عَلَى مُصَاحِبِه: فبعدَ تسليمِ صِحَّةِ الروايةِ يجوزُ أَنْ تكونَ الواوُ فيهما للعطفِ، وقُدِّمَ المعطوفُ ضرورةً (م).

(٢) في (س): «أو».

(٣) قال الشاطبي (٣/ ٣٣٨): «وفي قوله: **(وبعد ما استفهام...)** إلى آخره - سؤالٌ، وهو ما يظهر فيه من عدم الفائدة؛ لدخوله تحت قوله: **(والعطف إن يمكن بلا ضعفٍ أخف)**، لأن قولك: ما أنت وزيدٌ، وكيف أنت وزيدٌ؛ قد أمكن فيه العطف =

حَقُّ المفعولِ معَه أنْ يَسْبِقَه فِعْلٌ أو شِبْهُهُ، كما تَقَدَّمَ تَمْثِيلُه، وسُمِعَ مِن كلامِ العربِ نَصْبُهُ بعدَ **(ما)** و**(كيفَ)** الاستفهامِيَّتَيْنِ؛ مِن غيرِ أنْ يُلْفَظَ بفِعْلٍ، نحوُ: (ما أنتَ وزيدًا؟)(١)، ....

= بلا ضعفٍ ـ مع أنه الأصل، والنصب ضعيف؛ لكونه على إضمار، وهو خلاف الأصل، **فما الفائدة في النص عليه؟**

والجواب: أن يقال: ليس داخلًا تحت ما بعده؛ لأن ضعف النصب فيه ليس لأجل تكلف الإضمار؛ لرجحان الإضمار فيما ضعف فيه العطف نحو: مالك وزيدًا؟ وقد نصَّ عليه.

فإن قيل: إنما ترجح الإضمار هنا؛ لأجل معارضة ضعف العطف، ولولا هو لكان ضعيفًا.

فالجواب: أنه لو كان كذلك لكان العطف أولى؛ من حيث هو الأصل؛ إذ العطف والنصب معًا ضعيفان، فكان يكون العطف راجحًا؛ لأنه الأصل حملًا على أحسن الأقبحين، أو: كانا يكونان متساويين لتكافؤ الضعفين، فلما لم يكن ذلك علمنا أن الإضمار ـ لا يكون سببًا لضعف النصب قويًّا، وإذا كان كذلك: لم يصلح أن يدخل تحت قوله: **(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق)**، وإن سلمنا ذلك: فإنما نصَّ عليه؛ لأنه لو سكت عنه لتوهم أنه داخل في قسم المنع من النصب مطلقًا؛ إذ لم يتقدم فعلٌ ولا ما يشبهه، وقد قال: إن المفعول معه ينتصب بما تقدمه من الفعل أو ما يشبه الفعل، فيظن أنه من باب: أنت أعلم ومالك، وكل رجلٍ وضيعته، فلما نصَّ عليه ارتفع هذا الإيهام، واضطر إلى تقدير ناصبٍ له، وهو الملابسة المفهومة من الكلام، فإن المعنى: مالك وملابستك زيدًا أو ملابسةٌ زيدًا، وكذا: وتلابس زيدًا؛ حسب ما ذكروه في وجه تقدير هذا العامل، ولم يتعرض الناظم لتقديره، فلم نتعرض له».

(١) (م) ومن ذلك قولُ أُسَامَةَ بنِ الحارثِ بنِ حَبِيبٍ الهُذَلِيِّ:

مـا أنـتَ والـسـيْـرَ فِـي مَـتْـلَـفٍ ... يُـبَـرِّحُ بِـالـذَّكَـرِ الـضَّـابِـطِ

[شواهد نصب المفعول معه دون تقدم فعل] الشاهدُ فِي قَوْلِهِ: **(ما أنتَ والسيرَ)**؛ حَيْثُ نَصَبَ **(السيرَ)**؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه مِن غيرِ أنْ يَتَقَدَّمَه فِي اللفظِ فِعْلٌ، ومن ذلك قولُ الآخَرِ، وَهوَ مِن شواهدِ سِيبَوَيْهِ:

أَتُـوعِـدُنِـي بِـقَـوْمِـكَ يَـابْـنَ حَـجْـلٍ ... أَشَـابَـاتٍ يُـخَـالُـونَ الْـعِـبَـادَا
بِـمَا جَـمَّـعْـتَ مِـنْ حَـضَـنٍ وعَـمْـرٍو ... ومـا حَـضَـنٌ وعَـمْـرٌو والْـجِـيَـادَا

الشاهدُ فِي قَوْلِهِ: **(وما حَضَنٌ... والجِيادَا)**؛ حَيْثُ نَصَبَ **(الجيادَ)**؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه، مِن غيرِ أنْ يَتَقَدَّمَ عليه فعلٌ أو شِبْهُه. ومعَ وُرُودِ ذلك فِي كلامِ العربِ =

و[1](كيفَ أنتَ وقَصْعَةً مِن ثَرِيدٍ؟)، فخَرَّجَهُ النحْوِيُّونَ: على أنه منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ مُشْتَقٍّ مِن الكونِ، والتقديرُ: ما تكونُ وزَيْدًا، وكيفَ تكونُ وقَصْعَةً مِن ثَرِيدٍ. فزيدًا[2] وقَصْعَةً منصوبانِ بـ(تكونُ) المُضْمَرَةِ[3]. والله تعالى أعلم بالصواب.

[ص] [٣١٤] والعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ[4] بِلَا ضَعْفٍ[5] أَحَقْ ... والنصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ[6] النَّسَقْ

[٣١٥] والنصْبُ إِنْ لم يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

[أحوال الاسم الواقع بعد الواو]

الاسمُ الواقِعُ بعدَ هذه الواوِ: إمَّا أنْ يُمْكِنَ عَطْفُه على ما قبلَه أو لا، فإنْ أَمْكَنَ عَطْفُه: فإمَّا أنْ يكونَ بضَعْفٍ[7]، أو بلا ضَعْفٍ.

= المُحْتَجِّ بِهِ: فإنَّه قليلٌ، والكثيرُ فِي مِثْلِ ذلك رَفْعُ مَا بعدَ الواوِ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قبلَه، كَمَا قالَ زِيَادُ الأَعْجَمُ:

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ ... ومـا جَـرْمٌ وَمَـا ذَاكَ السَّوِيقُ

وكما قالَ أَوْسُ بنُ حَجَرٍ:

عَدَدْتُ رِجَالًا مِن قُعَيْنٍ تَفَجُّسًا ... فما ابنُ لُبَيْنَى والتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ

وكما قالَ المُخَبَّلُ يَهْجُو الزِّبْرِقَانَ بنَ بَدْرٍ:

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ ... ما أنتَ ـ وَيْبَ أَبِيكَ ـ وَالْفَخْرُ (م)

(١) في (ك): «أو».

(٢) في (ص): «فزيد».

(٣) قال خالد الأزهري في «التصريح» (٢/ ٥٢٧): «والصحيح: «أن (كان) ناقصة، (وكيف) و(ما) في محل نصب خبرها، والتقدير: على أي حال تكون، أو: كنت مع زيد؟ وهو مذهب ابن خروف».

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٣٧): «قوله: **(إن يمكن)** ضعف من جهة العربية».

(٥) يعني: أن العطف متى أمكن أن يحمل عليه الكلام من غير ضعفٍ: يقع فيه بسببه فهو أثبت؛ لأنه الأصل، والرجوع إلى الأصل أولى من غيره. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٣٦).

(٦) في (ص): «عطف».

(٧) الضعف على وجهين: ضعفٌ من جهة اللفظ، وضعفٌ من جهة المعنى، وإن كان اللفظ قويًّا.

فأما **الأول**: فنحو: ما صنعت وأباك، وما شأنك وعمرًا؛ إذ العطف على الضمير =

[حكم العطف بلا ضعف]

فإنْ أَمْكَنَ عَطْفُه بلا ضَعْفٍ: فهو أحقُّ مِن النصبِ، نحوُ: (كُنْتُ أنا وزَيْدٌ كالأَخَوَيْنِ[(١)])، فرَفْعُ (زيدٍ) عَطْفًا على الضَمِيرِ[(٢)] المُتَّصِلِ أَوْلَى مِن نَصْبِهِ مفعولًا معَه؛ لأنَّ العطفَ مُمْكِنٌ للفَصْلِ، والتَّشْرِيكُ أَوْلَى من عدمِ التشريكِ، ومِثْلُه: (سارَ زيدٌ وعَمْرٌو)، فرَفْعُ (عَمْرٌو) أَوْلَى مِن نَصْبِهِ.

[حكم العطف بضعف]

وإنْ أَمْكَنَ العطفُ بضَعْفٍ: فالنصبُ على المَعِيَّةِ أَوْلَى [١٠٨/ظ] مِن التشريكِ[(٣)]؛ لِسَلامَتِهِ مِن الضَّعْفِ، نحوُ: (سِرْتُ وزَيْدًا)، فنَصْبُ (زيدٍ)

= المتصل إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا ضعيفٌ.

وأما الثاني: فأن يكون العطف يؤدي إلى تكلف معنوي نحو: **(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)**، فالعطف هنا من جهة اللفظ سهل؛ إلا أنه متكلف المعنى؛ إذ كان المعنى: لو تركت الناقة لولدها أو: لو تركت مع ولدها لرضعها، ولو عطفت لكان المعنى: لو تركت الناقة ترأم ولدها، وترك ولدها لرضعها، وهذا تكلف. وكذلك ما أنشده سيبويه. «كتابه» (١/ ٢٩٨):

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكُلْيتين من الطحال

فالمعنى: كونوا لهم على هذه الصفة، فهم المخاطبون وحدهم دون بني أبيهم، والعطف يعطي معنى: كونوا لهم وليكونوا لكم، وهو خارجٌ عن المقصود. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٣٧).

(١) في (ك): «كالأخوان». (٢) في (م): «المضمر».

[أنواع الضعف التي لا يتأتى معه العطف]

(٣) (م) الضَّعْفُ الَّذِي لا يَتَأَتَّى معَه العطفُ: إمَّا أنْ يَكُونَ **لفظيًّا**؛ أي: عائدًا إِلَى اللفظِ؛ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ صِنَاعَةُ الإعرابِ، وإمَّا أنْ يَكُونَ **مَعْنَوِيًّا**، وقد مَثَّلَ الشارحُ للضَّعْفِ اللفظيِّ ولم يُمَثِّلْ للضعفِ المعنويِّ؛ أي: الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى مَا يُرِيدُ المتكلِّمُ مِن المعنى. ومِن **أَمْثِلَتِهِ**: قَوْلُهُم: (لو تَرَكْتَ الناقَةَ وفَصِيلَها لَرَضَعَها)، **وبيانُه**: أنك لو عَطَفْتَ الفَصِيلَ عَلَى الناقةِ، لصارَ المعنى: إنَّ رَضاعَ الفَصِيلِ للناقةِ مُتَسَبِّبٌ عن مُجَرَّدِ تَرْكِكَ إيَّاهما. وليسَ كذلك، فيَلْزَمُكَ أنْ تَجْعَلَ التقديرَ عَلَى العطفِ: لو تَرَكْتَ الناقةَ وتَرَكْتَ فَصِيلَها يُرْضِعُها - تعني: يَتَمَكَّنُ مِن رَضاعِها - لَرَضَعَهَا، فأَمَّا نصبُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه؛ فيَصِيرُ بِهِ المعنى: لو تَرَكْتَ الناقةَ معَ فَصِيلِها لَرَضَعَها، وهذا صحيحٌ مُؤَدٍّ إِلَى المقصودِ؛ لأنَّ المَعِيَّةَ يُرَادُ بها المَعِيَّةُ؛ حِسًّا ومَعْنًى، فالتكلُّفُ الَّذِي اسْتَوْجَبَهُ العَطْفُ لِتَصْحِيحِ المعنى: هو الَّذِي جَعَلَه ضَعِيفًا، ومثلُه قولُ الشاعِرِ:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِن امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا =

أَوْلَى مِن رَفْعِهِ؛ لِضَعْفِ العطفِ على المُضْمَرِ المرفوعِ المُتَّصِلِ بلا فاصِلٍ.

وإنْ(١) لم يُمْكِنْ عَطْفُه: تَعَيَّنَ النصبُ على المَعِيَّةِ(٢)، أو: على إِضمارِ فِعْلٍ(٣) [يَلِيقُ به](٤)؛ كقولِه(٥):

= إذ لو عَطَفَ (اللَّيَالِيَ) عَلَى (أَمْرَهُ)؛ لكُنْتَ مُحْتَاجًا إِلَى تقديرِ: وَاكِلْ أَمْرَهُ لِلَّيَالِي، ووَاكِلِ اللياليَ لأمرِهِ، فأمَّا جَعْلُ (الواو) بمعنى (معَ)، ونَصْبُ الاسمِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ معَه؛ فلا يُحْوِجُ إِلَى شيءٍ (م).

(١) في (ع): «فإن».

(٢) لعدم صحة توجه العامل إليه: إما لفساد المعنى ـ ولو في القصد، أو للزوم محذور لفظي، نحو: ما لك وزيدًا، لامتناع العطف على ضمير الجر؛ بلا إعادة الجار عند الجمهور. «الخضري» (١/ ٢٠٢).

(٣) صريحه: أن ما امتنع فيه العطف؛ يُخَيَّر فيه بين المعية وإضمار العامل، ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في: **(علفتها تبنًا وماءً....)** إلخ، ونحو: **(وزُجَّجْنَ الحوَاجِبَ والعُيُونَا)**؛ إذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه، والعيون لا تصاحب الحواجب؛ في معنى الترجيح، وهو تدقيقها وتطويلها، ومصاحبتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في قصده؛ فيجب فيهما تقدير العامل؛ أي: وسقيتها ماء، وكحلن العيون فينبغي جعل (أو) في المتن تنويعية ـ كما في الأشموني (١/ ٤٩٧ ـ ٥٠١)؛ أي: إن ما امتنع فيه العطف نوعان: ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكره، وما يجب فيه المعية: كـ(سرت والطريق)، و(مشيت والحائط)، و(مات زيد وطلوع الشمس). لكن فيه: أن امتناع التقدير في ذلك غير مسلم؛ إذ لا مانع من تقدير: (سرت ولابست النيل). فالمخلص: جعلها تنويعية، مع ملاحظة أن ضمير **(يجب)**: يعود للنصب، لا بقيد المعية، فيصدق بجواز الإضمار، وقوله: **(أو اعتقد...)** إلخ؛ أي: أوجب ذلك، فالنوع **الأول**: يجوز فيه الأمران، **والثاني**: يجب فيه الإضمار. وتقدم نوعان ترجح النصب، وترجح العطف، وبقي **خامس**: وهو تعين العطف: كـ(كل رجل وضيعته). و(اشترك زيد وعمرو)، و(جاء زيد وعمرو قبله)، أو (بعده)، لعدم شروط النصب السابقة ونحو: (كن أنت وزيد كالأخوين). «الخضري» (١/ ٢٠٢).

[التخيير بين المعية وإضمار العامل عند امتناع العطف]

(٤) ليس في (ص).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٨١): «هذا رجزٌ مشهور بين القوم، ولم أر أحدًا عزاه إلى راجزه».

١٦٦ ـ عَلَفْتُهَا(١) تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا(٢) [حتى تبدَّت(٣) همّالة عيناها](٤)

فـ(ماءً)(٥) منصوبٌ على المَعِيَّةِ، أو: على إضمارِ فِعْلٍ يَلِيقُ به، التقديرُ(٦): (و(٧)سَقَيْتُهَا ماءً باردًا(٨))، وكقولِه تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١]، فقولُه تعالى(٩): ﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾: لا يَجُوزُ عَطْفُه على ﴿أَمۡرَكُمۡ﴾؛ لأنَّ العطفَ على نِيَّةِ تَكْرَارِ العاملِ؛ [إذ لا يَصِحُّ](١٠) أنْ يُقالَ: (أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي)(١١)، وإنما يقالُ: (أَجْمَعْتُ أَمْرِي، وجَمَعْتُ

---

(١) في (س)، (ص): «فعلفتها».

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وماءً)**؛ فإنَّه لا يُمْكِنُ عَطْفُه عَلَى مَا قبلَه؛ لكونِ العَامِلِ فِي المعطوفِ عليه لا يَتَسَلَّطُ عَلَى المعطوفِ؛ إذْ لا يقالُ: (عَلَفْتُهَا ماءً)، ومن أجلِ ذلك: كَانَ نَصْبُه عَلَى أحدِ ثلاثةِ أَوْجُهٍ: **إمَّا بالنصبِ** عَلَى المعيَّةِ، **وإما عَلَى تقديرِ فِعْلٍ** يُعْطَفُ عَلَى **(عَلَفْتُهَا)**، والتقديرُ: عَلَفْتُها تِبْنًا وسَقَيْتُها ماءً، **وإمَّا عَلَى أنْ** تُضَمَّنَ (عَلَفْتُهَا) معنى (أَنَلْتُهَا) أو (قَدَّمْتُ لها)، لِيَسْتَقِيمَ الكلامُ، وقد ذَكَرَ الشارحُ فِي البيتِ والآيةِ الكريمةِ وجهيْنِ من هذه الثلاثةِ. وسيأتي لهذا نظائرُ نَذْكُرُها مَعَ شَرْحِ الشاهدِ (رَقْم ٢٩٩)؛ فِي مباحثِ عَطْفِ النَّسَقِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى (م).

(٣) في «شرح كتاب سيبويه» (١/ ٧٠)، «الخصائص» (٢/ ٤٣٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٥٠١): «شتت». والذي في «شرح الشذور» (ص٣١٢)، و«المكودي» (ص٢٣٢): «غدت».

(٤) من (ح).

(٥) ليس في (س).

(٦) في (م): «والتقدير».

(٧) ليس في (ص).

(٨) من (م).

(٩) من (ع).

(١٠) في (ص): «ولا يصلح».

(١١) لأن (أجمع) بالهمزة إنما يتعلق بالمعاني لا بالذوات. يقال: أجمع أمره، وأجمع عليه؛ أي: عزم. وأما (جمع): فمشترك بينهما بدليل: (جمع كيده)، (جمع مالًا). فنصب ﴿شُرَكَآؤُكُمۡ﴾: إما لكونه مفعولًا معه، أو: لكون الواو لعطف مفرد على مفرد؛ بتقدير مضاف؛ أي: وأمر شركائكم، أو: جملة على جملة بتقدير: (واجمعوا شركاءكم)، بوصل الهمزة وفتح الميم (أمرًا) من (جمع). وقيل: إن (أجمع)، يستعمل في الذوات أيضًا. وعليه: فلا إشكال في العطف، وكذا على قراءة أبي عمرو ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ﴾؛ بوصل الهمزة [كما في «السبعة» (ص٤١٩)]، ويقرأ =

شُرَكَائِي)، فـ(شُركائِي): منصوبٌ على المعيَّةِ، والتقديرُ. [واللهُ أعلمُ][(١)]: فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم معَ شُرَكَائِكُم، أو منصوبٌ بفعلٍ يَلِيقُ به، والتقديرُ: (فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم، واجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ)[(٢)]. والله ﷻ أعلم بالصواب.

= يعقوب [«المبسوط في العشر» (ص٢٣٥)]: برفع ﴿شُرَكَآءُ﴾؛ عطفًا على الواو في «أجمعوا». ومما يمتنع فيه العطف: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]؛ لأن الإيمان لا يتبوّأ؛ فهو إما مفعول معه، أو: لمحذوف؛ أي: وأخلصوا الإيمان. ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى لهما: كـ(**ناولتها تبنًا**...) إلخ. و(**حسن الحواجب**)... إلخ. و(لزموا الدار) إلخ، فتدبر. قاله «الخضري» (٢/ ٢٠٢).

(١) من (م).

(٢) الاسم الواقع بعد الواو له خمس حالات: [أحوال الاسم الواقع بعد (الواو)]

إحداها: وجوب العطف، كما في نحو: (كل رجل وضيعته)، ونحو: (اشترك زيد وعمرو)، ونحو: (جاء زيد وعمرو قبله أو بعده)، لعدم تقدم جملة في الأول، ومن عدم الفضلية في الثاني؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه؛ لأنَّ الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين، ومن عدم المصاحبة في الثالث.

وثانيها: رجحانه؛ أي: العطف على المفعول معه كـ: جاء زيد وعمرو، فيترجح العطف؛ لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف.

وثالثها: وجوب المفعول معه، وذلك في نحو: ما لك وزيدًا، و: مات زيد وطلوع الشمس، لامتناع العطف في المثال الأول، وهو: ما لك وزيدًا من جهة الصناعة؛ لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور، وهو الكاف في لك إلا بعد إعادة الجار، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [غافر: ٨٠].

ورابعها: رجحانه؛ أي: المفعول معه، وذلك في نحو قوله:

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين من الطحال

ونحو: قمت زيدًا، لضعف العطف في الأول، وهو: فكونوا أنتم وبني أبيكم، من جهة المعنى؛ لأنك إذا قلت: كن أنت وزيد كالأخ وعطفت زيدًا على الضمير في كن لزم أن يكون (زيد) مأمورًا، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ؛ لأن المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون: هم المأمورون بذلك، وإذا عطفت كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود. اهـ.

وخامسها: امتناعهما؛ أي: العطف والمفعول معه؛ كقوله:

علفتها تبنا وماء باردًا ... حتى شتت همالة عيناها =

الاسْتِثْنَاءُ(١)

[حكم المستثنى بإلا]
[ص] [٣١٦] ما اسْتَثْنَتِ (الَّا)(٢) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ(٣)(*) وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

= أما امتناع العطف فيه: فلانتفاء المشاركة؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف. وأما امتناع المفعول معه فيهما: فلانتفاء المعية؛ لأنَّ الماء لا يصاحب التبن في العلف. ويجب في ذلك: إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو، وهو (ماء) على أنه مفعول به، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور؛ أي: (علفتها تبنًا)، و(سقيتها ماء). «التصريح مع التوضيح» (٢/ ٥٣٣ ـ ٥٣٥).

[حد المستثنى] (١) حد الناظم ـ في «التسهيل» (ص١٠١) ـ المستثنى بأنه: **المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلا)، أو ما في معناها بشرط الفائدة.** فقوله: **(المخرج)** هو الجنس الأقرب؛ لأن المستثنى مخرج عن ما تقدم من مذكور أو مقدر، ومعنى إخراجه: أن ذكره بعد (إلا) مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مرادًا للمتكلم ثم أخرجه. هذه حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان: سيبويه وغيره، وهو الذي لا يصح غيره حسب ما تبين موضعه. وقوله: **(تحقيقًا)**: أراد به المتصل. **(أو تقديرًا)**: أراد به المنفصل. وقوله: **(بإلا)** وكذا، هي خاصة المستثنى؛ فيتميز بها عن التخصيص بالصفة وغيرها. وقوله: **(بشرط الفائدة)**؛ احترازًا من نحو: جاءني ناسٌ إلا زيدًا، وجاءني القوم إلا رجلًا. . .، وما أشبه ذلك مما لا يفيد. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٤).

[علة نسبة الاستثناء إلى الأداة] (٢) نَسَب فيه الاستثناء إلى الأداة، وليست هي المستثنية، وإنما هي مستثنى بها، ولكن لما كانت الأدوات في هذه الصناعة إليها ينسب العمل، وتضاف الأحكام ساغ ذلك فيها أيضًا، فجرى على مطلق الاصطلاح، كما يقال: ما النافية، وإن المؤكدة، وما الكافة، وليست هذه المعاني إلا فعل المتكلم، وله أصلٌ في كلام العرب: أن ينسب الفعل إلى ما انتسب إليه بوجهٍ ما، كقولهم: نهاره صائمٌ، وليله قائمٌ، وفي التنزيل الحكيم: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وهو كثير. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٥).

(٣) أطلق القول في الانتصاب هنا؛ مع أن غير النصب جائز، وذلك في الاستثناء المتصل؛ فإنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيدًا): جاز لك أن تقول: (إلا زيدٌ) بالرفع، فيجري صفةً على الأول؛ حملًا على غير؛ إذ كان أصلها الصفة، وكذلك =

= تقول: (مررت بالقوم إلا زيدٍ)، ومن كلامهم: لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لغلبنا. وفي القرآن الكريم ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ـ على قول سيبويه [«الكتاب» (٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)]. . . فهذا كله، وما كان مثله مما وقعت فيه إلا صفةً بمعنى (غير)، وهو باب واسع وقاعدة مطردة في باب الاستثناء؛ حتى في النفي إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، فإن (إلا) يحتمل أن تكون صفة إذا أردت معنى غير، وإذا كان كذلك أشكل إطلاقه القول بالنصب؛ من غير تعريج على غيره.

الجواب: أنه قد حرر كلامه، فلم تدخل له الصفة حين قال: **(ما استثنت إلا...)** فشرط فيها: أن تكون للاستثناء، بمعنى أنها تدل عليه في تلك الحال، وإلا فالواقعة صفة: ليست كذلك؛ بل هي بمعنى (غير)، وغير خالية في الأصل عن معنى الاستثناء حتى تضمنه، فكذلك **(إلا)** الصفة تجرد من معنى الاستثناء؛ حتى تصير موافقةً لمعنى (غير) في الأصل، فقولك: (قام القوم إلا زيدٌ)، بمعنى: قام القوم غير زيدٍ؛ أي: القوم المغايرون لزيد، فليس في هذا: أن (زيدًا) مستثنى من جملة القوم، فإذًا ليس بعد (إلا) التي يستثنى بها إلا النصب على الاستثناء، أعني: في الإيجاب، وعلى أن الناظم لم يتعرض هنا للوصف بـ(إلا)، ولا تكلم فيه، وهو فصلٌ يجب التنبيه عليه، وليس من الأحكام الأقلية التي يباح لمثله إغفالها؛ بل هي من الجلائل التي لا غنى به عن ذكرها، ولعله لم يذكر هذه المسألة هنا في (إلا)، ولا في غير؛ لأنها من باب الوصف، وليس فيها معنى الاستثناء الذي يقتضي النصب.

فإن قيل: فكان ينبغي إذًا أن يترك البدل، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)؛ لأنه ليس من باب الاستثناء؛ بل من باب البدل؛ فلم ذكره وترك ذكر الوصف!

[البدل عريق في الباب من جهة المعنى]

فالجواب: أن البدل عريقٌ في الباب من جهة المعنى ـ وإن كان اللفظ مخالفًا له؛ فيكون رفعًا وجرًا، فالمعنى: معنى النصب على الاستثناء، فليس بخارج عن باب الاستثناء؛ بخلاف الوصف، فإنه في المعنى: مخالف لمعنى الاستثناء، وإذا ثبت هذا أمكن أن يكون عذرًا للناظم. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(*) قال الشاطبي في المقاصد (٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥): «في كلامه نظران:

أحدهما: أنه لما قال: **(وعن تميم فيه إبدال وقع)** لم يصرح بكيفية هذا الإبدال عندهم؛ أهو **لازمٌ** في لغتهم ـ لزوم النصب في لغة أهل الحجاز، فلا يجوز عندهم: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)، أم **جائزٌ**؟ فيجوز ـ مع الإتباع ـ النصب، فتقول: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)، كالحجازيين، و(إلا حمارٌ)؛ كالمتصل، =

= والذي نصَّ عليه في «التسهيل» (ص١٠٢): الجواز، وهو نصُّ ابن خروف وغيره: أن الاستثناء المنقطع إذا رفعه بنو تميم ـ فعلى حدِّ ما يرفع الجميع المتصل، فالمختار: الاتباع، ويجوز النصب على غير الوجه المختار؛ لأنَّ المنقطع في التأويل: قد صار إلى معنى المتصل، وإذا صار إليه فيجري على حكمه، وقد يؤخذ من كلام الناظم: جواز الوجهين؛ فإنه لما قال: **(وانصب ما انقطع)** ثبت أن النصب فيه حاصلٌ بإطلاق؛ على كل لغةٍ، وحين قال: **(وعن تميم فيه إبدال)**، دل على أنه وجه ثانٍ لهم فيه زائدٌ على النصب، فحصلت الإشارة من كلامه إلى ثبوت الوجهين على الجملة، وإلى تعيين الأرجح على مذهبهم؛ وهو الإتباع.

[شروط الإبدال] **والثاني**: أن شرط الإبدال ـ عند بني تميم: أن يصح وقوع المستثنى موقع المستثنى منه، نحو ما تقدم من الأمثلة، فإنك إذا قلت: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا)، فلك أن تسقط أحدًا، فتقول: (ما في الدار إلا حمارٌ)، وتقول أيضًا: (ما بالربع إلا الأواري)، و(الخيل لا يبقى لجاحمها إلا الفتى الصبار)، و(بلدةٍ ليس بها إلا اليعافير وإلا العيس). وهذا كله كلامٌ مستقيمٌ، أما إذا لم يصح أن يقع موقعه: فليس في المستثنى **(إلا)** النصب؛ كقولهم: (ما زاد إلا ما نقص)، و(ما نفع إلا ما ضر)، ففاعل (زاد) و(نفع): ضمير مستتر، فكأنه قال: ما نفع ذلك الشيء ولكن ضر، ولا زاد ذلك الشيء ولكن نقص. و**(ما)** التي بعد **(إلا)** مصدرية، وفي إعرابها: اضطراب، ولكن الحاصل: أنه ليس بمرفوع على البدل، ولا يصح وقوعه موقع الضمير؛ فلا يصح أن يقول: (ما زاد إلا النقص، وما نفع إلا الضرر)!

ويجاب عن هذا من وجهين:

[الإبدال في الاستثناء المنقطع] **أحدهما**: أنه إنما قال: إن الإبدال وقع لبني تميم في الاستثناء المنقطع على الجملة، وليس فيه ما يعين: أن كل استثناء منقطع كذلك، ولا شك أن الأمر كذلك، **وغاية ما فيه**: أنه لم يبين موضع الإبدال، وذلك قريب؛ إذ قد يقصد في هذا النظم التعريف الإجمالي، ويحيل في بيانه على الشيوخ. **ولا يقال**: إن هذا إخلالٌ، إذ يوهم أن الإبدال تابع في الجميع؛ لأنا نقول: إنما يكون إخلالًا إذَا أتى بعبارة عامة محكومٍ عليها في جميع أفرادها بحكم غير مطردٍ، كما لو قال: وجوز فيه الإبدال عند تَميم، أو نحو ذلك، وأما حين قال: **(وعن تميم فيه إبدال وقع)**، فليس فيه ما يدل على شمول الحكم؛ لأنه جعل الاستثناء المنقطع محلًّا لوقوع الإبدال، ولا يلزم من وقوع الشيء في محلٍّ شموله لجميع أجزاء ذلك المحل؛ لصحة وقوعه في محلها. =

[٣١٧] إِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ(١) وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ(٢)

حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى(٣) بِـ(إِلَّا) النصبُ؛ إنْ وَقَعَ بعدَ تَمَامِ الكلامِ

= **والثاني**: أن قوله: (**فيه إبدال...**) قد يشعر بذلك الشرط، وذلك: أن من حقيقة البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه؛ من حيث هو مقصودٌ بالحكم، كما قال في باب البدل: (**التابع المقصود بالحكم**) ولذلك سمي بدلًا، وإذا كان كذلك: فلا يتأتى الإبدال إلا حيث يصح الاستغناء به عن الأول، وذلك عين ما قيده به في «التسهيل» (ص١٠٢)؛ بقوله: (**إن صح اغناؤه عن المستثنى منه**)، وإذا تأملت جميع ما تقدم من المثل: فلا يصح فيها الإبدال؛ لأنه لا يغني عن الأول، ويدل على هذا القصد من كلامه: إتيانه بلفظ الإبدال، ولم يأت بلفظ الإتباع، فيقول: (**وعن تميم فيه إتباع وقع**)، كما قال في البيت المتقدم:

وبعد نفي أو كنفي انتخب ... إتباع ما اتصل

وهذا حُسْن من التنبيه، في حُسْن من الاختصار؛ لا تنبو مقاصده عن مثله».

(١) أطلق القول ولم يقيد، فدلَّ على ارتضائه مذهب الجماعة، وخلاف قول القائل: إن المستثنى إن تباعد من المستثنى منه رجَّح النصب، كقولك: (ما ثبت أحد في الحرب ثباتًا ينفع الناس إلا زيدًا)، و(لا تنزل على أحدٍ من بني تميم إن وافقتهم إلا قيسًا)، وإليه ذهب المؤلف في «الشرح» (٢/ ٢٨٢)، قال: (لأن سبب ترجيح الاتباع طلب التشاكل، وقد ضعف داعيه بالتباعد). قال: (والأصل في هذا: قول النبي ﷺ: «**لا يختلى خلاها، ولا يعضد شجرها**»، فقال له العباس: إلا الإذخر يا رسول الله، فقال: «**إلا الإذخر**») [البخاري (١١٢)]، وأتى بحديث آخر. قال الشاطبي (٣/ ٣٥٥): «والأصح في هذا قول الجماعة: بعدم التفصيل؛ بناءً على تعليل سيبويه». «الكتاب» (٢/ ٣١٢)، ولموافقته كلام العرب، وما استشهد به لا شاهد فيه لندوره».

(٢) قال الخضري (١/ ٢٠٣): «الأظهر: أن الظرفين متعلقان بـ(وقع)، وهو خبر عن إبدال، وسوغ الابتداء به التنويع؛ لأن المنقطع يجوز فيه نوعان من الإعراب عن تميم، فتدبر».

(٣) المستثنى على قسمين: [أقسام المستثنى]

أحدهما: ما توقف الكلام قبله عن أن يتم دونه، فلا يتم إلا به من حيث القصد، وهذا هو الاستثناء المفرغ؛ أي: فرغ العامل فيه لطلب ما بعد (**إلا**)؛ فصار معربًا بحسب ما يطلبه.

والثاني: ما تم الكلام دونه، واستقل بمعناه، فصار لما بعد إلا حكم الفضلة المستغنى عنها. وهذا القسم هو الذي شرع فيه الآن، ويكون على وجهين: =

المُوجَبِ، سواءٌ كانَ مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا[١]، نحوُ: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا،

= متصلًا، ومنفصلًا. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٤٤).

(١) (م) قد وَقَعَ فِي كلامِ العربِ مَا ظَاهِرُه: أنَّ المُسْتَثْنَى بـ(إلَّا) بعدَ كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ: لم يَنْتَصِبْ عَلَى الاستثناءِ؛ بل جاءَ تابعًا لِمَا قبلَه فِي إعرابِهِ.

من ذلك قولُ الأخطلِ التَّغْلِبِيِّ:

وبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ والْوَتِدُ

ومَحَلُّ الاستشهادِ من هَذَا البيتِ: قَوْلُهُ: (**تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ والوَتِدُ**)؛ فإنَّ الكلامَ ـ بحَسَبِ الظاهرِ ـ مُوجَبٌ؛ إذ لم يَتَقَدَّمْه نفيٌ ولا شِبْهُهُ، وَهوَ تامٌّ؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ فيه ذِكْرُ المُسْتَثْنَى منه؛ وَهوَ الضَّمِيرُ المستترُ فِي (تَغَيَّرَ)؛ العائدُ عَلَى المَنْزِلِ، فكانَ مِن حَقِّ الكلامِ عَلَى هَذَا: أنْ يَنْتَصِبَ مَا بعدَ (**إلَّا**) عَلَى أنَّهُ مُسْتَثْنًى، لكنَّ الشاعرَ قد جاءَ بِهِ مرفوعًا عَلَى أنَّهُ بَدَلٌ مِن الضَّمِيرِ المستَتِرِ فِي (**تَغَيَّرَ**)؛ الَّذِي هو المُسْتَثْنَى منه.

ومن ذلك قولُ الآخَرِ:

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ

ومَحَلُّ الشاهدِ من هَذَا البيتِ، قَوْلُهُ: (**تَغَيَّبَ... أَقْرَبُوه إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ**)؛ فإنَّ الكلامَ مُوجَبٌ؛ إذ لم يَتَقَدَّمْهُ نفيٌ ولا شِبْهُهُ، وَهوَ تامٌّ؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ فيه ذِكْرُ المُسْتَثْنَى منه، وَهوَ قَوْلُهُ: (**أَقْرَبُوهُ**)، فكانَ مِن حَقِّ العربيَّةِ: أنْ يَنْتَصِبَ الاسمُ الواقعُ بعدَ (**إلَّا**)، لكِنَّ الشاعرَ قد جاءَ بِهِ مَرْفُوعًا؛ عَلَى أنَّهُ بَدَلٌ مِن الاسمِ الواقعِ قبلَها، وَهوَ المُسْتَثْنَى منه.

وقد بَيَّنَ العلماءُ فِي هذيْنِ البيتيْنِ ونحوِهما: أنَّ هَذَا الظاهرَ غيرُ مُرَاعًى ولا مُلْتَفَتٍ إِلَيْهِ، وأنَّ الكلامَ ـ وَإِنْ كَانَ إيجابًا فِي الظاهرِ ـ نَفْيٌ عندَ التحقيقِ؛ لأنَّ معنى (**تَغَيَّرَ**) فِي البيتِ الأوَّلِ (**لم يَبْقَ عَلَى حالِه**)، ومعنى (**تَغَيَّبَ عنه أَقْرَبُوهُ**) في البيتِ الثاني: لم يَحْضُرُوا، وأنتَ تَعْلَمُ أنَّ الشاعرَ الأوَّلَ؛ لو أنَّهُ قالَ: (**لم يَبْقَ عَلَى حالِه إلَّا النُّؤْيُ والوَتِدُ**)، وأنَّ الشاعرَ الثانِيَ لو قالَ: (**لم يَحْضُرْ أَقْرَبُوه إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ**) ـ لكانَ يجوزُ لكلِّ واحدٍ مِنْهُمَا أنْ يَرْفَعَ مَا بعدَ إلَّا عَلَى البدليَّةِ، وَإِنْ يَنْصِبَه عَلَى الاستثناءِ، فقد صَنَعَ كلٌّ مِنْهُمَا مَا يجوزُ له؛ لأنَّه فُهِمَ أنَّ الكلامَ إذا كَانَ بمعنى كلامٍ مَنْفِيٍّ: أَخَذَ حُكْمَ الكلامِ المَنْفِيِّ.

[معنى قولهم: «كلام موجب»]

وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ مُرَادُ النَّحْوِيِّينَ بقولِهِم فيما يَجِبُ نَصْبُه عَلَى الاستثناءِ: (**كلامٌ مُوجَبٌ**)، أنَّهُ ليسَ مَنْفِيًّا مُطْلَقًا، لا فِي اللفظِ ولا فِي المعنى؛ فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

وضَرَبْتُ القومَ إلَّا زيدًا، ومَرَرْتُ بالقومِ إلا زيدًا، وقامَ القومُ إلَّا حِمَارًا، وضَرَبْتُ القومَ إلا حِمارًا، ومَرَرْتُ بالقومِ إلَّا حِمارًا)، فزيدًا[١] في هذه المُثُلِ[٢] منصوبٌ على الاستثناءِ، وكذلك (حِمارًا).

والصحيحُ ـ مِن مَذَاهِبِ[٣] النحْويِّينَ: أنَّ النَّاصِبَ [١٠٩/و] له ما قَبْلَه بواسطةِ (إلَّا)[٤]، واختارَ المصنِّفُ[٥] ـ في غيرِ هذا الكتابِ: أنَّ الناصِبَ له (**إلَّا**)، وزَعَمَ: أنه مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[٦]، وهذا معنى قولِهِ: (**مَا**

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «فزيد». والمثبت: إنما هو على الحكاية.

(٢) في (ص): «الأمثال». (٣) في (ع): «مذهب».

(٤) فتكون معديةً له إلى ما بعدها كحرف الجر، لكن تعديه في العمل فقط؛ لا في المعنى. وهذا رأي السيرافي «شرح سيبويه» (٣/ ٤٧)، وعزاه ابن عصفور «الجُمَل»، ص٣١٤)، وغيره إلى سيبويه «الكتاب» (٢/ ٣٠٩)، والفارسي «التعليقة» (٢/ ٤٣)، وجماعة من البصريين. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين.

وقيل: إن الناصب ما قبلها مستقلًا، لا بواسطتها.

وقيل: استثنى محذوفًا، وقيل غير ذلك. وعلى الأولين: فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه، «كالقوم أخوتك إلا يدًا» أوّل به؛ كتأويل أخوتك بالمنتسبين لك. «الخضري» (١/ ٢٠٣).

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٢٧٣).

(٦) (م) للنُّحاةِ فِي ناصبِ الاسمِ الواقِعِ بعدَ (إلَّا) خِلافٌ طويلٌ، غيرَ أنَّ أَشْهَرَ مَذَاهِبِهِم فِي ذلك؛ تَتَلَخَّصُ فِي أَرْبَعَةِ أقوالٍ: [أقوال النحاة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا»]

الأَوَّلُ: أنَّ الناصِبَ له هو الفعلُ الواقِعُ فِي الكلامِ السابقِ عَلَى (إلَّا) بِوَاسِطَتِها، فيَكُونُ عَملُ (إلا) هو تَعْدِيَةَ مَا قَبْلَها إِلَى مَا بعدَها، كحرفِ الجرِّ الَّذِي يُعَدِّي الفعلَ إِلَى الاسمِ، غيرَ أنَّ هذه التعديةَ بالنظرِ إِلَى المعنى، وهذا مَذْهَبُ السِّيرَافِيِّ، ونَسَبَه قومٌ مِنهم ابنُ عُصْفُورٍ وغَيْرُه إِلَى سِيبَوَيْهِ، وقالَ الشَّلَوْبِينُ: إنَّهُ مَذْهَبُ المُحَقِّقِينَ.

الثاني: أنَّ الناصبَ له هو نفسُ (إلا)؛ وَهوَ مَذْهَبُ ابنِ مالكٍ؛ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ فِي غيرِ هَذَا الكتابِ، وعِبَارَتُه فِي «الألفيَّةِ»: تُشِيرُ إليه؛ أفلا تَرَى أنَّهُ يقولُ فِي مَطْلَعِ البابِ: (**ما اسْتَثْنَت إلَّا**)، ثمَّ يقولُ بعدَ أبياتٍ: (**وألْغِ إلَّا**)، وَهِيَ عبارةٌ يَدُلُّ ظاهرُها عَلَى أنَّ المرادَ إِلْغَاؤُها عن العملِ. =

اسْتَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ)؛ أي: أنه يَنْتَصِبُ الذي اسْتَثْنَتْهُ (إلَّا) معَ تَمَامِ الكلامِ، إذا كانَ مُوجَبًا.

فإنْ وَقَعَ بعدَ تَمامِ الكلامِ الذي ليسَ بمُوجَبٍ، وهو المُشْتَمِلُ على النفيِ[(١)] أو شِبْهِهِ، والمرادُ بِشِبْهِ النفيِ: النَّهْيُ والاستفهامُ[(٢)]، فإمَّا أنْ

= **الثالثُ**: أنَّ الناصبَ له هو الفعلُ الواقِعُ قبلَ (**إلَّا**) باستقلالِهِ، لا بِوَاسِطَتِها؛ كالمَذْهَبِ الأوَّلِ.

الرابعُ: أنَّ الناصِبَ له فِعْلٌ محذوفٌ تَدُلُّ عليه (إلا)، والتقديرُ: أَسْتَثْنِي زَيْدًا، مَثَلًا.

ويُرَدُّ عَلَى المذهبيْنِ **الأوَّلِ والثالثِ**: أنَّهُ قد لا يَكُونُ فِي الكلامِ المتقدِّمِ عَلَى (**إلَّا**) مَا يَصْلُحُ لعملِ النصْبِ من فعلٍ أو نحوِه، تقولُ: إنَّ القومَ إِخْوَتُكَ إلَّا زيدًا، فكيفَ تقولُ: إنَّ العَامِلَ الَّذِي قبلَ (إلا) هو الناصبُ لِمَا بعدَها، سواءٌ أقلنا: أنَّهُ ناصِبٌ عَلَى الاستقلالِ أم قلنا: أنَّهُ ناصبٌ بواسطةِ (**إلَّا**)؟

ويُمْكِنُ أنْ يُجابَ عَلَى ذلك: بأنَّنا فِي هَذَا المثالِ وَمَا أَشْبَهَهُ ـ نَلْتَزِمُ تأويلَ مَا قبلَ (إلا) بما يَصْلُحُ لعملِ النصْبِ، وهذا الجوابُ ـ معَ إمكانِهِ ـ ضعيفٌ؛ للتكلُّفِ الَّذِي يَلْزَمُهُ (م).

(١) أي: لفظًا ومعنًى ـ كما سيمثله، أو لفظًا فقط نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة: ٧٩]؛ فإنه نهي في المعنى، وقد يراد بالنهي الآتي: ما يشمل المعنوي فيدخل فيه هذا، أو: معنى فقط: كقراءة [السبعة إلا ابن عامر، كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص٢٣٥)]؛ ﴿فشربوا منه إلا قليل﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ونحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد؛ أي: لا رجل يقول... إلخ.

وقوله:

وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِقٌ ... عَافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ والوَتَدُ

فتغير بمعنى لم يبق على حال، و(**الصريمة**): رملة منصرمة؛ أي: منقطعة عن معظم الرمل، و(**النؤي**): بضم النون وسكون الهمزة: حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر. ومن **النفي المعنوي**: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؛ أي: لا يريد إلا ذلك، ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البقرة: ٤٥]؛ أي: لا تسهل إلا عليهم؛ لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه. «الخضري» (١/ ٢٠٣).

(٢) أي: المؤول بالنفي إنكاريًا كان، وهو: ما متعلقه غير واقع، ومدعيه كاذب، =

يكونَ الاستثناءُ مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا، والمرادُ بالمُتَّصِلِ: أَنْ يكونَ المُسْتَثْنى بعضًا ممَّا قَبْلَه، [وبالمُنْقَطِعِ: أَلَّا يكونَ بَعْضًا ممَّا قبلَه](١).

فإنْ كانَ مُتَّصِلًا: جازَ نَصْبُهُ على الاستثناءِ، وجازَ إتباعُه لِمَا قَبْلَه في الإعرابِ، وهو المختارُ(٢)، والمشهورُ: أنه بَدَلٌ مِن مَتْبُوعِهِ(٣)،

= ويسمى **(إبطاليًّا)** أيضًا نحو: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء: ٨٧]، أو: توبيخًا، وهو: ما متعلقه واقع، ومدعيه صادق، لكنه ملوم عليه نحو: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾ [الصافات: ٨٦] إلخ، فهو: بمعنى نفي الأنبغاء واللياقة. ومثال الشرح يصلح لهما. «الخضري» (١/ ٢٠٤).

(١) ما بين المعكوفين من (ع)، (م).

(٢) (م) أَطْلَقَ الشارحُ رَحِمَهُ اللَّهُ اختيارَ اتباع المستثنَى منه؛ إذا كَانَ الكلامُ تامًّا منفيًّا، وليسَ هَذَا الإطلاقُ بِسَدِيدٍ؛ بل قد يُختارُ النصبُ عَلَى الاستثناءِ، وَذَلِكَ فِي ثلاثةِ مَوَاضِعَ: [متى يختار النصب على الاستثناء]

الأَوَّلُ ـ وسيأتي فِي كلامِه: أَنْ يَتَقَدَّمَ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه، نحوُ قوْلِكَ: (مَا زَارَنِي إِلَّا زيدًا أَحَدٌ)، فالنصبُ عَلَى الاستثناءِ ـ هنا ـ: أَرْجَحُ مِن الرفعِ عَلَى البَدَلِيَّةِ؛ لئلَّا يَلْزَمَ تَقَدُّمُ التابعِ عَلَى المتبوعِ، أو: تَغَيُّرُ الحالِ، فيَصِيرُ التابعُ مَتبوعًا، والمتبوعُ تابِعًا.

الثاني: أَنْ يُفْصَلَ بينَ المستثنَى والمستثنَى منه بفاصلٍ طويلٍ، نحوُ أَنْ تقولَ: (لم يَزُرْنِي أحدٌ أثناءَ مَرَضِي معَ انقضاءِ زَمَنٍ طويلٍ إِلَّا زيدًا)، واختيارُ النصبِ عَلَى الاستثناءِ فِي هَذَا الموضِعِ؛ لأنَّ الاتباعَ إنما يُخْتَارُ للتشاكُلِ بينَ التابعِ والمتبوعِ، وهذا التشاكُلُ لا يَظْهَرُ معَ طولِ الفصلِ بينَهما، ونازَعَ فِي هَذَا: أبو حَيَّانَ [«التذييل» (٨/ ٢٠٩)].

الثالِثُ: أَنْ يَكُونَ الكلامُ جَوَابًا لِمَن أَتَى بكلامٍ آخَرَ؛ يَجِبُ فيه نصبُ المستثنَى، وَذَلِكَ كأَنْ يقولَ لكَ قائلٌ: (نَجَحَ التلاميذُ إِلَّا عَلِيًّا). فتقولَ له: (ما نَجَحُوا إِلَّا عَلِيًّا)، وإنما اخْتِيرَ النصبُ عَلَى الاستثناءِ هٰهنا؛ لِيَتِمَّ بِهِ التشاكُلُ بينَ الكلامِ الأَوَّلِ وَمَا يُرَادُ الجوابُ بِهِ عنه (م).

(٣) (م) هَذَا الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ: مِن أنَّ المُسْتَثْنَى بعدَ الكلامِ التامِّ المنفيِّ بَدَلٌ مِن المُسْتَثْنَى منه؛ هو مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، يقولون: أَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ. فأَمَّا الكُوفِيُّونَ: فذَهَبُوا إِلَى أنَّ (إِلَّا) فِي هَذَا المَوْضِعِ حرفُ عَطْفٍ، وَمَا بعدَه: مَعْطُوفٌ عَطْفَ النَّسَقِ عَلَى الاسمِ الَّذِي قبلَها، وَكَانَ أَبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ = [حكم المستثنى بعد الكلام التام المنفي]

وذلك نحوُ: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيدًا، و[١]لا يَقُمْ[٢] أَحَدٌ إلَّا زَيْدٌ وإلَّا زيدًا، [وهل قامَ أحدٌ إلَّا زَيْدٌ، وإلَّا زيدًا][٣]، وما ضَرَبْتُ أحدًا إلَّا زَيْدًا، (ولا تَضْرِبْ أحدًا إلَّا زَيْدًا، وهل ضَرَبْتَ أَحَدًا إلَّا زَيْدًا)[٤]، فيَجُوزُ في (زَيْدًا): أنْ يكونَ منصوبًا على الاستثناءِ، وأنْ يكونَ منصوبًا[٥] على البَدَلِيَّةِ مِن (أَحدٍ)، وهذا هو المُختارُ[٦].

= ـ وَهوَ كُوفِيٌّ ـ يقولُ: كيفَ يَكُونُ بَدَلًا وَهوَ مُوجَبٌ ومَتْبُوعُه مَنْفِيٌّ؟! وقد أجابَ عن هَذَا الاعتراضِ أبو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ شارِحُ كتابِ «سِيبَوَيْهِ» (٣/ ٤٨)؛ بأنَّا إنما جَعَلْنَاهُ بَدَلًا منه فِي عملِ العَامِلِ فيه، وتَخَالُفُهما فِي النفيِ والإثباتِ: لا يَمْنَعُ البدليَّةَ؛ لأنَّ سَبِيلَ البدلِ: أنْ يُجْعَلَ الأوَّلُ كأنَّه لم يُذْكَرْ والثاني فِي مَوْضِعِه، وقد رَأَيْنَا التوابعَ تَتَخَالَفُ فِي النفيِ والإثباتِ، من ذلك: النَّعتُ فِي نحوِ قولِكَ: (مَرَرْتُ برجلٍ لا كَرِيمٍ ولا لَبِيبٍ).
وقد بَيَّنَ ذلك العَلَّامَةُ السيُوطِيُّ بَيَانًا وَافِيًا، وهاكَ عِبارَته «همع الهوامع» (٢/ ٢٥٣): «وهو بَدَلٌ عندَ البَصريِّينَ؛ بَدَلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ؛ لأنَّه عَلَى نِيَّةِ تكرارِ العَامِلِ، وعَطْفٌ عندَ الكُوفِيِّينَ، و**(إلَّا)** عندَهم: حرفُ عَطْفٍ؛ لأنَّه مُخَالِفٌ للأوَّلِ، والمخالفةُ لا تكونُ فِي البدلِ، وتكونُ فِي العطفِ بـ(بَلْ) و(لا) و(لَكِنْ)، **وأُجِيبَ**: بأنَّ المخالفةَ واقعةٌ فِي بَدَلِ البعضِ؛ لأنَّ الثانيَ فيه مخالفٌ للأوَّلِ فِي المعنى، وقد قالُوا: (مَرَرْتُ برجلٍ لا زَيْدٍ ولا عمرٍو)، وَهوَ هنا: بدلٌ لا عطفٌ؛ لأنَّ من شرطِ (لا) العاطفةِ أَلَّا تَتَكَرَّرَ، وقالَ ابنُ الضائِعِ: **لو قيلَ**: إنَّ البدلَ فِي الاستثناءِ قِسْمٌ عَلَى حِدَتِه ليسَ من تلكَ الأبدالِ التي عُيِّنَتْ فِي بابِ البدلِ لكانَ وَجْهًا، وَهوَ الحقُّ، وحقيقةُ البدلِ هٰهنا: أَنَّهُ يَقَعُ معَ الأوَّلِ ويُبْدَلُ مكانَه. وزَعَمَ بعضُ النَّحوِيِّينَ: أنَّ الإتباعَ يَختَصُّ بما يَكُونُ فيه المُسْتَثْنَى مِنه مُفْرَدًا، وَهوَ مردودٌ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، فشُهَدَاءُ جَمْعٌ، وقد أُبْدِلَ منه. وشَرَطَ بعضُ القدماءِ لجوازِ الإتباعِ: عدمَ صلاحيَةِ المُستثنَى منه للإيجابِ ـ يعني: أنْ يَكُونَ مِمَّا يَخْتَصُّ بالاستعمالِ بعدَ النفيِ؛ كأَحَدٍ وعريب ودَيَّارٍ ـ وَهوَ مردودٌ بالسماعِ؛ فقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]» (م).

(١) في (ص): «أو».
(٢) في (ع): «يقوم».
(٣) ليس في (ح).
(٤) ليس في (ح).
(٥) في (ص): «مرفوعًا».
(٦) قال الدماميني: ومقتضى تعليل الاتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه: تساوي = [تعليل الاتباع]

وتقولُ(١): (ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلَّا زَيْدٍ، وإلَّا زَيْدًا، (ولا تَمْرُرْ(٢) بِأَحَدٍ إلَّا زَيْدٍ، وإلَّا زَيْدًا، وهل مَرَرْتَ بِأَحَدٍ إلَّا زَيْدٍ وإلَّا زَيْدًا)(٣)، وهذا معنى قولِهِ: **(وبَعْدَ نَفْيٍ أو كنَفْيٍ انْتُخِبْ* إتْبَاعُ ما اتَّصَلَ)**؛ أي: اخْتِيرَ إتْبَاعُ الاستثناءِ [١٠٩/ظ] المُتَّصِلِ؛ إنْ وَقَعَ بعدَ نَفْيٍ أَوْ [شِبْهِ نَفْيٍ(٤)](٥).

= النصب على البدلية، والاستثناء في هذه الصورة. وفيه: أنه لا يحصل بتشاكل في نوع النصب إن حصل في لفظه. **واعلم** أنه إذا تعذر الإبدال على اللفظ: أبدل على الموضع كـ(ما جاءني من أحد إلا زيد)، و(لا أحد فيها إلا زيد)، و(ما زيد شيئًا إلا شيء لا يعبأ به)، و(ليس زيد بشيء إلا شيئًا حقيرًا)، فيجب نصب ما بعد (إلا) في الأخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل؛ لأن (من) و(الباء): لا يزادان في الإثبات، و(ما) و(لا) لا يعملان بعده. فالمستثنى في الأول والأخير: بدل من محل المجرور بـ(من) و(الباء) الزائدتين؛ وهو الرفع في الأول، والنصب في الأخير، وفي الثالث: بدل من محل الخبر قبل دخول (ما). أو: خبر لمحذوف إن قلنا به؛ أي: (إلا هو شيء)، وتكون (إلا) بمعنى (لكن)، وأما في الثاني: فبدل من محل (لا) مع اسمها؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، أو: من محل الاسم قبل دخول (لا)، أو: من الضمير في الخبر. والأقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد. أفاده «الخضري» (١/ ٢٠٥).

[ماذا يحدث عند تعذر الإبدال على اللفظ؟]

(١) في (ع): «فتقول». (٢) في (ص): «تمر».

(٣) ليس في (ح). (٤) في (ح): «شبهه».

(٥) (م) قد يَمْتَنِعُ ـ لِسَبَبٍ صِنَاعِيٍّ ـ إبدالُ مَا بعدَ (إلَّا) فِي الكلامِ التامِّ المنفيِّ مِمَّا قَبْلَها، وَذَلِكَ كأنْ تقولَ: (ما جاءنِي من أحدٍ إلَّا زيدٌ)، أو تقولَ: (لا أَحَدَ فيها إلا زيدٌ).

[متى يمتنع إبدال ما بعد «إلا» في الكلام التام المنفي]

وبيانُ تَعذُّرِ الإبدالِ عَلَى اللفظِ ـ فِي المثالِ الأوَّلِ من هذيْنِ المثاليْنِ: أنَّ مَا بعدَ (إلا) فيه ـ وَهوَ زيدٌ ـ مَعْرِفَةٌ بالعلميَّةِ، وَذَلِكَ ظاهرٌ، وَهوَ مُثْبَتٌ؛ لأَنَّه مُسْتَثْنًى من منفيٍّ، وإلَّا تُوجِبُ لِمَا بعدَها نَقِيضَ حُكْمِ مَا قبلَها، فلو أنكَ أَبْدَلْتَ (زيدًا) فِي هَذَا المثالِ بالجرِّ: لكُنْتَ قد جَعَلْتَه معمولًا لـ(من) الزائدةِ العاملةِ فِي (أَحَد) المبدَلِ مِنه، وأنتَ تَعْلَمُ أنَّ (مِن) الزائدةِ لا تدخُلُ إلا عَلَى نَكِرَةٍ منفيَّةٍ، و(زيدٌ): معرفةٌ مُثْبَتَةٌ.

وأمَّا بيانُ التعذُّرِ المذكورِ فِي المثالِ الثاني، فحاصِلُه: أنكَ لو أَبْدَلْتَ (زَيْدًا) بالنصْبِ تَبَعًا للمُبْدَلِ مِنه ـ وَهوَ (أَحَد) الواقِعُ اسمًا لـ(لا) النافيةِ للجنسِ ـ لكُنْتَ قد أَعْمَلْتَ (لا) النافيةَ للجنسِ فِي معرفةٍ، وقد عَلِمْتَ أنَّ (لا) النافيةَ للجنسِ لا =

[حكم المستثنى في الاستثناء المنقطع]

وإنْ كانَ الاستثناءُ مُنْقَطِعًا: تَعَيَّنَ النصبُ عندَ جمهورِ العربِ، فتقولُ: (ما قامَ القومُ إلَّا حِمَارًا)، ولا يَجُوزُ الإتباعُ، وأَجَازَهُ[1] بَنُو تَمِيمٍ[2]، فتقولُ: (ما قامَ القومُ إلَّا حِمَارٌ، وما ضَرَبْتُ القومَ إلَّا حِمَارًا، وما مَرَرْتُ بالقومِ إلَّا حِمَارٍ).

= تَعْمَلُ إلا فِي النكراتِ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ.

فإذا رَأَيْتَ شيئًا مِن ذلك، فلا تَغْتَرِرْ بأنه يجوزُ لكَ الإبدالُ؛ فتُسْرِعَ إِلَى الإبدالِ عَلَى لفظِ المبدَلِ منه من الكلامِ؛ بل تَدَبَّرِ الأمرَ، وانْظُرْ فِي المبدَلِ منه، ثمَّ انْظُرْ فِي البَدَلِ: هل يجوزُ لكَ أنْ تَضَعَهُ فِي موضِعِ المبدَلِ منه؟ فَإِنْ أَدَّاكَ النظرُ إِلَى أَنَّهُ يجوزُ لكَ أنْ تَضَعَ البدلَ فِي موضعِ المبدَلِ منه: فلا تَتَرَدَّدْ فِي أنْ تُبْدِلَ عَلَى اللفظِ، وَإِنْ أَدَّاكَ النظرُ إِلَى أَنَّهُ لا يجوزُ لكَ أنْ تَضَعَ البدلَ فِي موضِعِ المبدَلِ منه فِي هَذَا الكلامِ: فاعْدِلْ إِلَى الإبدالِ عَلَى الموضِعِ.

ففي **المثالِ الأَوَّلِ** ـ وهو: (مَا جاءني من أحدٍ إلَّا زَيْدٌ) ـ المبدَلُ منه فَاعِلٌ مَجْرُورٌ لَفْظًا بـ(مِن) الزائدةِ، ومَوْضِعُه رفعٌ؛ لأنَّ كلَّ فاعلٍ مرفوعٌ، ولا يَصِحُّ لكَ أنْ تَضَعَ (زيدًا) فِي هَذَا الكلامِ مَوْضِعَ (أَحَد)، فأَبْدِلْه عَلَى الموضعِ، وانْطِقْ بِهِ مرفوعًا.

وفي **المثالِ الثاني** ـ وهو: (لا أحدَ فيها إلا زيدٌ) ـ المبدَلُ منه اسمُ (لا)، ولا يَصِحُّ وَضْعُ (زيدٍ) مَوْضِعَه، ولكِنَّ اسمَ (لا) أصلُه مُبْتَدَأٌ، أو: (لا) واسمُها فِي قوَّةِ مبتدأٍ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» (٢/ ٣١٣)، والمُبْتَدَأُ: يَكُونُ مَعْرِفَةً، فارْفَعْ (زَيْدًا) (م).

(١) في (ح): «وأجاز».

(٢) على أن (حمار) بدل غلط ـ كما صرَّح به الرضي، وقيل: بدل كل بملاحظة معنى (إلا)؛ إذ المعنى: (غير حمار). وهو وإن صدق على الأحد وغيره ـ لكن يراد به غير مخصوص. وإنما يبدلون في المنقطع؛ إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده. ولو في مادة أخرى؛ كما هو شأن البدل، وإلا وجب النص اتفاقًا، نحو: (ما زاد هذا المال إلا النقص)، و(ما نفع زيد إلا الضر)؛ إذ لا يقال: زاد النقص، ونفع الضر، ومثل ذلك: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فـ﴿مَن رَّحِمَ﴾: في محل نصب على الاستثناء المنقطع، ويمتنع الإبدال؛ لعدم صحة تسلط العامل عليه، وقيل الاستثناء متصل؛ أي: إلا الراحم وهو الله، أو: إلا مكان من رحم وهو السفينة، ومن الإبدال في المنقطع قوله:

وَبَلْدةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

وقوله:

وبِنْتُ كِرَام قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ ... لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السِّنَانُ وعَامِلُهْ =

[مذهب تميم في الاستثناء المنقطع]

وهذا(١) هو المرادُ بقولِهِ: (وَانْصِبْ ما انْقَطَعْ * [وعن تميم فيه إبدال وقع](٢))؛ أي: انْصِبْ الاستثناءَ المُنْقَطِعَ إذا وَقَعَ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ(٣) ـ عندَ غيرِ بني تَمِيمٍ، وأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ: فيُجِيزُونَ إِتْبَاعَهُ(٤).

فمعنى البيتيْنِ: أنَّ الذي اسْتُثْنِيَ بـ(إِلَّا) يَنْتَصِبُ؛ إنْ كانَ الكلامُ مُوجَبًا، ووَقَعَ بعدَ تَمَامِهِ. [وقد نَبَّهَ(٥) على(٦) هذا)(٧) التقييدِ بذِكْرِهِ(٨)](٩) حُكْمَ النفيِ(١٠) بعدَ ذلك. وإطلاقُ كلامِه(١١) يَدُلُّ على أنه يَنْتَصِبُ، سَوَاءٌ كانَ مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا(١٢).

وإنْ كانَ غيرَ مُوجَبٍ؛ أي(١٣): فيه نَفْيٌ أو شِبْهُ نَفْيٍ (انْتُخِبَ)؛

= وعليه قراءة: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧] بالرفع [«معاني الزجاج» (٢/ ١٢٨)]، وجعل منه الزمخشري «الكشاف» (٣/ ٣٧٨): ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥] فأعرب (الجلالة) بدلًا من (مَنْ) الذي هو فاعل ﴿يَعْلَمُ﴾، والاستثناء منقطع، وفيه تخريج قراءة السبعة؛ على لغة مرجوحة؛ فإن النصب: هو المختار عندهم. ولذا جعله المصنف متصلًا بتقدير متعلق الظرف من يذكر في السمٰوات... إلخ، لا استقر، وقيل: من مفعول ﴿يَعْلَمُ﴾، والغيب بدل اشتمال منه، و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعل. هذا، والمسموع من بني تميم: إنما هو مجرد رفع ما بعد (إلا) في تلك الشواهد ونحوها، وكونه بدلًا أو غيره من تخريج النحاة؛ فلِمَ اختاروا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره ـ مع أنه مقيس عند الجميع، كما مر نظيره؛ إلا أن يكون قد سُمِع منهم جر (ما) بعد (إلا)؛ تبعًا لمجرور قبلها. «الخضري» (١/ ٢٠٥).

(١) ليس في (ع).
(٢) من (س).
(٣) في (ح): «شبه نفي».
(٤) في (ح): «اتباعها».
(٥) كتب في حاشية (س): «وقرينه».
(٦) ليس في (ح).
(٧) في (ع): «بهذا».
(٨) في (ع): «الذي ذكره على»، وفي (س)، (ح): «ذكره».
(٩) العبارة في (ص): «وقرر هذا التقييد ذكره». والمعنى واحد.
(١٠) في (ع): «المنفي».
(١١) في (ح): «كلام المصنف».
(١٢) في (س)، (ك)، (ح): «منفصلًا». والمعنى واحد، وكلا العبارتين مستعملٌ في كتب النحو.
(١٣) في (م): «وهو: الذي».

أي: اخْتِيرَ إتباعُ ما اتَّصَلَ، ووَجَبَ نَصْبُ ما انْقَطَعَ ـ عندَ غيرِ بني تَمِيمٍ، وأمَّا بَنُو تَمِيمٍ: فيُجِيزُونَ(١) إتباعَ المنقطِعِ. والله أعلم.

[تقدم المستثنى على المستثنى منه]

[٣١٨] وغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ(٢)(٣) فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي(٤)، ....

---

(١) في (س): «فيجوزون».

(٢) أي: مستثنى سابق على المستثنى منه. والمراد: غير نصبه على الاستثناء؛ فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتي في المرفوع. وهذا البيت تقييد لقوله: (**وبعد نفي**...) إلخ. «الخضري» (١/ ٢٠٥).

(٣) وهذا السبق: إما أن يريد به السبق المطلق؛ سواء كان سبقًا على جزأي الجملة معًا، أو: أحدهما دون الآخر، أعني: أن يكون السبق على المستثنى منه وحده دون العامل، فإن كان الأول: فهو غير صحيح؛ إذ لا يجوز تقدم المستثنى على الجملة كلها أصلًا، فلا تقول: (إلا زيدًا قام القوم)، ولا: (ما إلا زيدًا في الدار أحدٌ)، فإن جاء من ذلك شيءٌ: فهو خاص بالشعر، كقول الشاعر [أبو زبيد الطائي، في «ديوانه» (ص٩٦)] ـ أنشده الزجاجي ـ وغيره. [ينظر: «المقتضب» (١/ ٢٤٥)، و«أمالي القالي» (١/ ١٧٦)]:

(خلا أَنَّ العِتاقَ منَ المطايا أَحْسَنَ بهِ فهنَّ إلي هِشُوسُ)

وأما إن أراد الثاني فصحيح؛ إلا أن لفظه لا يقتضيه بخصوصه، فكان كلامه غير محرَّر، وقد وجَّه في «الشرح» (٢/ ٢٩١): امتناع التقديم ـ بأن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المحضة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بـ(لا) من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما؛ كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه؛ إلا إذا تقدم ما يشعر به مما هو المسند إليه أو واقع عليه.

والجواب: أن إجازته الرفع على البدل يعيِّن أن التقديم لا يكون إلا على المستثنى منه خاصةً؛ لأنك إذا قلتَ: (إلا زيدٌ لم يقم القوم) لم يصح أن يكون واحدٌ منهما بدلًا، وكذلك: (إلا زيدٍ لم أمر بإخوتك)، ... وما أشبه ذلك، فلا بدَّ من محل يتصور فيه البدل، وذلك لا يكون إلا عند توسط المستثنى.

هذا وجهٌ من الاعتذار جارٍ، ويمكن أن يعتذر عنه: بأنه قد ذهب في ذلك مذهب من رأى جواز التقديم على الجملة بأسرها، حكاه ابن الأنباري «الإنصاف» (١/ ٢١٢)؛ عن الكسائي من الكوفيين، وعن الزجاج من البصريين. «المقاصد الشافية» (٣/ ٣٧١).

(٤) أي: قليلًا.

[ص] [٣١٨] ... وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ[١][٢]

[ش] [إذا تَقدَّمَ المُسْتَثْنى على المُسْتَثْنَى مِنْهُ[٣][٤]][٥]، فإمَّا أنْ يَكونَ الكلامُ مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ. إنْ[٦] كانَ مُوجَبًا: وَجَبَ نَصْبُ المستثنَى، نحوُ: (قامَ إلَّا زيدًا القومُ)، وإنْ كانَ غيرَ مُوجَبٍ: فالمختارُ نَصْبُه، فتقولُ[٧]: (ما

---

(١) قال الشاطبي في «المقاصد» (٣/ ٣٧٤): «قوله: **(ولكن نصبه اختر إن ورد)** عبارة غير محررة؛ وذلك: أن الكلام مفروض على أن التقديم قياسٌ لا أنه سماع، وهذه العبارة تؤذن بأنه سماع لا قياس، ألا ترى أن قوله: **(إن ورد...)** إنما معناه: إن ورد في السماع، إذ لا يقال فيما كان قياسًا: الوجه فيه كذا إن ورد عن العرب؛ لأن ما ورد عن العرب، وكان الكلام فيه موقوفًا على الورود عنهم بعيدٌ من أن يقال: إنه قياس! **وأيضًا**: فإن قوله: **(نصبه اختر...)** مع قوله: **(إن ورد...)** كالمتناقض؛ فإنه إذا توقف الحكم باختيار النصب على وروده، فوروده لا بد أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا، وعلى كِلا التقديرين: لا اختيار فيه؛ إذ لا يقال إلا كما سمع، فثبت أن قوله: **(إن ورد...)**، غير محصل ولا محرَّر، فلو قال مثلًا: (ولكن نصبه قد اعتمد)، أو ما أشبهه مما يزيل ذلك اللفظ المشكل: لكان أولى. ولا جواب لي عنه الآن. ونصبه مفعول (اختر) قدم عليه».

(٢) أي: السابق، والرواية: كسر (إنَّ)؛ أي: إن أردت ورود السابق؛ أي: النطق به فاختر نصبه، أو: إن ورد السابق عن العرب؛ فاختر نصبه؛ أي: احكم باختياره، وإلا فالوارد متَّبع نصبًا أو غيره. «الخضري» (١/ ٢٠).

(٣) أي: بدون عامله ـ كما مثله؛ لامتناع تقديمه عليهما معًا عند المصنف.

(٤) (م) لتقديم المُسْتَثْنَى ثلاثُ صُوَرٍ: [صور تقديم المستثنى]
الأُولَى: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المستثنَى منه فقطْ.
والثانيةُ: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى العَامِلِ فيه فقطْ، ويَتَقَدَّمَ المستثنَى منه، نحوُ قولِكَ: (القومَ إلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُ).
والثالثةُ: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ فيه جميعًا، نحوُ: (إلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُ القومَ)، وفي هذه خِلافُ (م).

(٥) العبارة في (ص): «إذا وجب تقديم المستثنى على المستثنى».

(٦) في (ع)، (م): «فإن».

(٧) في (ص)، (ح): «نحو».

قامَ إلا زيدًا القومُ)، ومنه قولُه[(١)(٢)]:

١٦٧ ـ وَمَا لِيَ[(٣)] إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   وَمَا لِيَ إِلَّا [١١٠/ظ] مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ[(٤)]

وقد رُوِيَ رَفْعُه، فتقولُ: (ما قامَ إِلَّا زيدٌ القومُ)، قالَ سِيبَوَيْهِ[(٥)]: حَدَّثَنِي يُونُسُ أَنَّ قَوْمًا يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِم يقولون: (ما لي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ)، [(٦)][وأَعْرَبُوا الثانِيَ بَدَلًا[(٧)] مِن الأوَّلِ؛ على القلبِ (لهذا السبب)[(٨)]، ومنه قولُه[(٩)]:

١٦٨ ـ فَإِنَّهُمُ[(١٠)] يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً   إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ[(١١)]]

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٨٩): «قائله: هو الكميت بن زيد الأسدي؛ شاعر إسلامي، وهو الكميت الأصغر».

(٢) ليس في (ع).

(٣) في (ع)، (م): «فمالي». وهما روايتان.

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مالي إِلَّا آلَ أحمدَ)**، وقولُه: **(إِلَّا مَذْهَبَ الحقِّ)**؛ حَيْثُ نَصَبَ المستثنَى بـ(إِلَّا) فِي الموضعيْنِ؛ لأنَّه مُتَقَدِّمٌ عَلَى المستثنَى منه، والكلامُ منفيٌّ، وهذا هو المختارُ (م).

(٥) «الكتاب» (٢/ ٣٣٧)، ونصه: وحدثنا يونس: أن بعض العرب الموثوق بهم، يقولون: (ما لي إلا أبوك أحد)، فيجعلون (أحدًا) بدلًا، كما قالوا: (ما مررتُ بمثله أحد)، فجعلوه بدلًا. وإن شئتَ قلت: (مالي إلا أبوك صديقًا)، كأنك قلتَ: (لي أبوك صديقًا)، كما قلتَ: (مَن لي إلا أبوك صديقًا)، حين جعلتَه مثلَ: (ما مررتُ بأحدٍ إلا أبيك خيرًا منه). وعبارة ابن عقيل أخذها من عبارة ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٩٠)، و«شرح الكافية» (٢/ ٧٠٤).

(٦) ما بين المعكوفين من (ع)، (م).

[موضع صحة إبدال المستثنى منه من المستثنى]

(٧) أي: بدل كل من كل؛ لأن العامل فرّغ لما بعد (إلا) فهو معرب بما يقتضيه العامل، والمؤخر عام أريد به الخصوص؛ فصح إبداله من المستثنى، وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض، فقلب المتبوع تابعًا، كما في نحو: ما مررت بمثلك أحد. «الخضري» (١/ ٢٠٦).

(٨) ليس في (ع).

(٩) هو: حسان بن ثابت في «ديوانه» (ص٣١٧)، ط. البرقوقي.

(١٠) الذي في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٩٠)، و«شرح الكافية» (٢/ ٧٠٥)، و«شرح ابن الناظم» (ص٢١٨)، و«التذييل» (٨/ ٢٣٧): «لأنهم». والأمر سهلٌ.

(١١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(إِلَّا النَّبِيُّونَ)**؛ حَيْثُ رَفَعَ المستثنَى مَعَ تَقَدُّمِهِ عَلَى المستثنَى =

فمعنى[1] البيتِ: أنه قد وَرَدَ في المُسْتَثْنَى السابقِ غيرُ النصبِ، وهو الرفعُ، وذلك إذا كانَ الكلامُ غيرَ مُوجَبٍ، نحوُ: (ما قامَ إلَّا زَيْدٌ القومُ). ولكنَّ المُخْتَارَ نَصْبُه.

وعُلِمَ مِن تَخْصِيصِه وُرُودَ غَيْرِ النصبِ بالنفي: أنَّ المُوجَبَ يَتَعَيَّنُ فيه النصبُ، نحوُ: (قامَ إلَّا زيدًا القومُ). (والله أعلم)[2].

[ص] **[٣١٩]** وإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ[3] (إلَّا) لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَو (الَّا) عُدِمَا [الاستثناء المفرغ]

= منه، والكلامُ منفيٌّ، والرفعُ فِي مثلِ ذَلِكَ غيرُ المختارِ، وإنما المختارُ نَصْبُه، هَذَا هو الظاهِرُ.

وقد خَرَّجَه بعضُ النُّحَاةِ عَلَى غيرِ ظاهِرِهِ؛ لِيُطَابِقَ المختارَ عندَهم، فذَهَبُوا إِلَى أنَّ قولَه: **(النَّبِيُّونَ)** معمولٌ لِمَا قبلَ **(إلَّا)**؛ أي: أنَّهُ فَاعِلُ **(يَكُنْ)**، فيَكُونُ الكلامُ استثناءً مُفَرَّغًا؛ أي: لم يُذْكَرْ فيه المستثنَى منه، وقولُه: **(شَافِعُ)** بدلَ كلٍّ مِمَّا قبلَه، ويَكُونُ الأمرُ عَلَى عكسِ الأصلِ، فالذي كَانَ بَدَلًا صارَ مُبْدَلًا منه، والذي كَانَ مُبْدَلًا منه قد صارَ بدلًا، وتَغَيَّرَ نوعُ البدلِ؛ فصارَ **بدلَ كلٍّ**، بعدَ أنْ كَانَ **بَدَلَ بعضٍ** (م).

(١) في (ع): «فمعنى هذا». (٢) من (ع).

(٣) «السابق»: عبارة عن العامل الطالب، و**(إلا)**: مفعولٌ بـ(سابق)؛ لأنه اسم الحرف؛ حكاه على العادة في الاصطلاح، و**(لما)** متعلق بـ**(يفرغ)**، و**(بعد)** على حذف المضاف إليه، وهو الضمير العائد على **(إلا)**، والتقدير: وإن يفرغ عاملٌ سابقٌ أداة الاستثناء لما بعدها يكن ذلك الواقع بعد إلا في الإعراب ـ كما يكون لو عدمت من الكلام.

فإن قيل: من شرط التفريغ: أن يتقدم الكلام نفي، أو استفهام، أو نهي، كقولك: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، و(هل أنت إلا قائمٌ)، ومنه في القرآن: ﴿قَالُوٓاْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [يس: ١٥]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝٣٥﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ونحو ذلك. والناظم لم يأت بما يعطي اشتراطه بتصريحٍ أو إيماءٍ، فالظاهر: أن هذا تقصير، وإلا فمن أين يفهم له ذلك الشرط، وكلامه في «التسهيل» (ص١٠١): أصح؛ حيث قال بعدما ذكر التفريغ: «ولا يفعل ذلك؛ دون نهيٍ، أو نفيٍ صريحٍ، أو مؤولٍ». [شروط التفريغ]

قال الشاطبي في «المقاصد» (٣/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩): «الجواب من وجهين: =

إذا تَفرَّغَ سابقُ (**إلَّا**) لِمَا بعدَها؛ أي: لم يَشْتَغِلْ بما يَطْلُبُه، كانَ الاسمُ الواقِعُ بعدَ (**إلَّا**) مُعْرَبًا بإعراب[١] ما يَقْتَضِيهِ ما قبلَ (**إلَّا**) قبلَ دُخُولِها، وذلك نحوُ: (ما قامَ إلَّا زيدٌ، وما ضَرَبْتُ إلَّا زيدًا، وما مَرَرْتُ إلَّا بِزَيْدٍ)، فـ(زيدٌ): فاعلٌ مرفوعٌ بقامَ، و(زيدًا): منصوبٌ بضَرَبْتُ، و(بِزَيْدٍ): مُتَعَلِّقٌ بِـ(مَرَرْتُ)، كما لو لم تَذْكُرْ (إلَّا).

وهذا هو الاستثناءُ المُفَرَّغُ[٢]، ولا يَقَعُ في كلامٍ مُوجَبٍ[٣]، فلا تقولُ: (ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا). والله ﷻ أعلم.

= **أحدهما**: إمكان أن يكون ترك ذلك لما لم يستقم التفريغ إلا كذلك، فإن الإيجاب لا يصح فيه ذلك، لو قلت: (قام إلا زيد)، و(ضربت إلا زيدًا): لم يكن كلامًا مستقيمًا، بخلاف ما إذا لم يكن موجبًا.

والثاني ـ وهو أشبه ـ: أن كلامه فيما تقدم إنما هو على الاستثناء الواقع بعد النفي وشبهه من لدن قوله: (**وبعد نفي أو كنفي انتخب**) إلى هٰهنا؛ فيكون فصل التفريغ إذًا داخلًا تحت ذلك التقييد، ومنتظمًا في سلكه».

(١) في (ص): «إعراب».

(٢) (م) يجوزُ تفريغُ العَامِلِ المتقدِّمِ عَلَى إلَّا بالنظرِ إِلَى جميعِ المعمولاتِ؛ كالفَاعِلِ، ونائبِه، والمفعولِ به، ويُسْتَثْنَى من ذلك: المَفْعُولُ معَه، والمصدرُ المؤكِّدُ لعاملِه، والحالُ المؤكِّدَةُ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (مَا سِرْتُ إلَّا والليلَ)، ولا أنْ تقولَ: (مَا ضَرَبْتُ إلَّا ضَرْبًا)، ولا أنْ تقولَ: (لا تَعْثُ إلَّا مُفْسِدًا)؛ وَذَلِكَ لأنَّ الكلامَ فِي هذه المُثُلِ ونحوِها يَتَنَاقَضُ صَدْرُهُ معَ عَجُزِهِ (م).

(٣) (م) أَطْلَقَ الشارحُ القولَ بعدمِ وقوعِ الاستثناءِ المفرَّغِ فِي الكلامِ الموجَبِ، ولم يُفَرِّقْ بينَ أنْ يَكُونَ مَا بعدَ إلَّا فَضْلَةً وَإِنْ يَكُونَ عُمْدَةً، وللنحاةِ فِي هَذَا الموضِعِ مذهبانِ: [الفرق بين ما بعد «إلا» يكون فضلة أو عمدة]

أَحَدُهما: أنَّهُ لا يقَعُ بعدَ الإيجابِ مُطْلَقًا؛ كَمَا يَقْتَضِيهِ إطلاقُ الشارِحِ، وَهوَ مَذْهَبُ الجمهورِ، واختارَه الناظِمُ. والسرُّ فِي ذلك: أنك لو كنتَ تقولُ: (ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا)، لكانَ المعنَى: أنك ضَرَبْتَ جَمِيعَ الناسِ إلَّا زيدًا، وهذا مستحيلٌ، وقيامُ قرينةٍ تَدُلُّ عَلَى أنك تُرِيدُ بالناسِ جماعةً مخصوصةً، أو: أنك قَصَدْتَ إِلَى المبالغةِ، بجعلِ الفِعْلِ الواقعِ عَلَى بعضِ الناسِ واقعًا عَلَى كلِّهم؛ تَنْزِيلًا لهذا البعضِ مَنْزِلَةَ الكلِّ؛ لِعَدَمِ الاعتدادِ بما عدا هَذَا البعضِ ـ أمرٌ نادرٌ، فلا يُجْعَلُ له حُكْمٌ. =

[ص] [٣٢٠] وألْغِ (إلَّا) ذاتَ تَوْكِيدٍ كَـ(لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إلَّا الْفَتَى إلَّا الْعَلَا)

[ش] إذَا كَرَّرْتَ (إلَّا)[١] لِقَصْدِ التوكيدِ[٢]: لم تُؤَثِّرْ فيما دَخلَتْ عليه شيئًا، ولم تُفِدْ غيرَ تَأْكِيدِ[٣] الأُولَى، وهذا معنى إِلْغَائِها[٤]، وذلك في البدلِ[٥] والعطفِ[٦]، نحوُ: (ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلَّا زَيْدٍ[٧]، إلَّا أَخِيكَ)، فـ(أَخِيكَ) بَدَلٌ مِن (زَيْدٍ)، ولم[٨] تُؤَثِّرْ[٩] فيه (إلَّا) شيئًا؛ أي: لم تُفِدْ[١٠] فيه[١١] [١١٠/و] استثناءً مُسْتَقِلًّا[١٢]، وكأنَّكَ قُلْتَ: ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلَّا زَيْدٍ[١٣] أَخِيكَ، ومِثْلُه: (**لا تَمْرُرْ بهم إلَّا الفتَى إلَّا العَلَا**[١٤])، والأصلُ: لا تَمْرُرْ بهم إلَّا الفتَى العَلَا، فـ[١٥] (**العَلا**): بَدَلٌ مِن (**الفتَى**)، وكُرِّرَتْ (**إلَّا**) توكيدًا[١٦].

[أحكام «إلا» عند تكرارها]

[مثال العطف] **ومثالُ العَطْفِ**: (قامَ القومُ إلَّا زَيْدًا، وإلَّا عَمْرًا) والأصلُ: [قام

= **والمَذْهَبُ الثاني**: لابنِ الحاجِبِ، وخُلاصتُه: أَنَّهُ يجوزُ وُقُوعُ الاستثناءِ بعدَ الإيجابِ بشرطَيْنِ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ مَا بعدَ إلَّا فَضْلَةً.
والثاني: أنْ تَحْصُلَ فائدةٌ، وَذَلِكَ كقولِكَ: (قَرَأْتُ إلَّا يومَ الجُمُعَةِ). فَإِنْ كَانَ عُمْدَةً، أو لم تَحْصُلْ فائدةٌ: لم يَجُزْ (م).

(١) في الإيجاب أو النفي؛ كما يفهمه الإطلاق هنا، والتقييد بعده.
(٢) في (ك)، (ح): «التأكيد».
(٣) في (م): «توكيد».
(٤) فالمراد إلفها عن إفادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه. «الخضري» (١/ ٢٠٦).
(٥) أي: بدل الكل كما مثل، وكذا البعض والاشتمال والاضراب؛ كـ(ما أعجبني أحد إلا زيد؛ إلا وجهه أو علمه أو عمرو).
(٦) بخصوص الواو.
(٧) في (ص): «زيدًا».
(٨) في (م): «ولم».
(٩) في (س): «يؤثر».
(١٠) في (س): «يفد».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) ليس في (ك).
(١٣) في (ص): «زيدًا».
(١٤) رسمت في (س) في الموضعين، وفي (ح) في الأول فقط: «العلي».
(١٥) في (س)، (ح): «و».
(١٦) في (ح): «تأكيدًا».

القوم][1] (إلَّا زيدًا وعمرًا)، ثُمَّ كُرِّرَتْ (إلَّا) تَوْكِيدًا، ومِنه قولُه[2]:

١٦٩ ـ هَلِ[3] الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا[4]

والأصلُ: وطُلُوعُ الشمسِ، و[5]كُرِّرَتْ (إلَّا) توكيدًا.

وقد اجْتَمَعَ تَكْرَارُهَا في البَدَلِ والعَطْفِ ـ [في قَوْلِهِ][6][7]:

١٧٠ ـ ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ[8]

والأصلُ: إلَّا عَمَلُه رَسِيمُه ورَمَلُه، فـ(رَسِيمُه): بَدَلٌ مِن (عَمَلُه)، و(رَمَلُه): معطوفٌ على (رَسِيمُه)، وكُرِّرَتْ (إلَّا) فيهما[9] تَوْكِيدًا. والله أعلم بالصواب.

[التكرار للتوكيد] [ص]

[٣٢١] وإنْ تُكَرَّرْ (لَا) لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ[10] دَعْ ـ

[٣٢٢] في وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

---

(١) من حاشية (س)، تصحيحًا.

(٢) هو: أبو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ ـ كما في «ديوان الهذليين» (١/ ٢١)، و«شرح أشعار الهذليين» (١/ ٧٠).

(٣) في (ع): «وما».

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وإلَّا طُلُوعُ الشمسِ)؛ حَيْثُ تَكَرَّرَتْ (إلَّا)، ولم تُفِدْ غَيْرَ مجرَّدِ التوكيدِ، فأُلْغِيَتْ، وعُطِفَ مَا بعدَها عَلَى مَا قبلَها. ونظيرُ زيادةِ (إلا) فِي هَذَا الموضعِ: زيادةُ (لا) فِي نحوِ قولِكَ: «مَرَرْتُ برجُلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ»، فالواوُ عاطفةٌ لِمَا بعدَ (لا) الثانيةِ، عَلَى مَا بعدَ (لا) الأُولى، ولَيْسَتْ (لا) الثانيةُ إلا زائدةً؛ لِمُجَرَّدِ تأكيدِ أنَّ مَا بعدَها مَعْطُوفٌ عَلَى مَدْخُولِ الأُولى (م).

(٥) في (ص)، (ح): «فكررت».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٩٤): «قائله: هو راجز من الرجاز، لم أقف على اسمه».

(٧) في (ح): «حيث قال».

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (إِلَّا رَسِيمُهُ وإِلَّا رَمَلُهْ)؛ حَيْثُ تَكَرَّرَتْ (إلا) فِي البَدَلِ والعطفِ، ولم تُفِدْ غَيْرَ مجرَّدِ التوكيدِ، وقد أُلْغِيَتْ (م).

(٩) في (ع): «فيها».

(١٠) المراد به ما قبل (إلا).

[ش] إذا كُرِّرَتْ **(إلَّا)** لِغَيْرِ التأكيدِ[١]، وهي: التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ[٢] بما قبلَها مِن الاستثناءِ، ولو أُسْقِطَتْ: لَمَا فُهِمَ ذلك[٣]، فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفَرَّغًا، أو غيرَ مُفَرَّغٍ.

فإنْ[٤] كانَ مُفَرَّغًا: شَغَلْتَ العاملَ بواحدٍ[٥]، ونَصَبْتَ الباقيَ، فتقولُ: (ما قامَ إلَّا زَيْدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا)، ولا يَتَعَيَّنُ واحدٌ مِنها[٦] لِشَغْلِ[٧] العاملِ؛ بل أيُّها[٨] شِئْتَ[٩] شَغَلْتَ العاملَ به، ونَصَبْتَ الباقيَ، وهذا معنى قولِهِ: **(فَمَعْ تَفْرِيغ**[١٠]...) إلى آخرِهِ؛ [١١١/و] أي: فَمَعَ[١١] الاستثناءِ المُفَرَّغِ[١٢] اجْعَلْ تأثيرَ العاملِ في واحدٍ مِمَّا اسْتَثْنَيْتَهُ بـ(إلَّا)، وانْصِبِ الباقِيَ[١٣].

وإنْ كانَ الاستثناءُ غيرَ مُفَرَّغٍ، وهو[١٤] المرادُ بقولِهِ:

[ص] **[٣٢٣] ودُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ، وَالْتَزِمِ**

---

(١) في (م): «التوكيد».

(٢) مطموسة بالمداد في (ص).

(٣) في (ص): «من ذلك».

(٤) في (ص)، (ك)، (ح): «إن».

(٥) في (ص): «به». ثم صحَّحها كالمثبت.

(٦) في (س): «منهما».

(٧) في (ك): «فشغل».

(٨) في (ح): «أيهما».

(٩) في (إذا): «إذا».

(١٠) في (ع): «التأثير...» إلخ.

(١١) في (م): «ومع».

(١٢) [علة تسمية «الاستثناء» بالمفرغ] سمي بذلك؛ لتفرغ العامل لما بعد (إلا) في الظاهر؛ وإن كان معموله في الحقيقة. وهو المستثنى منه مقدرًا، ويجوز التفريغ لجميع المعمولات؛ إلا المفعول معه، والمصدر، والحال: المؤكدين؛ فلا يقال: (ما سرت إلا والنيل)، و(ما ضربت إلا ضربًا)، و(لا تعث إلا مفسدًا)؛ لتناقضه بالنفي والإثبات، وأمّا: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، فتقديره: (إلا ظنًّا عظيمًا)، فهو نوعي لا مؤكد. «الخضري» (١/٢٠٦).

(١٣) وجوبًا بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، ولا يجوز على قصد بدل البداء؛ لأن (إلا) حينئذ تكون مؤكدة. الخضري (١/٢٠٧).

(١٤) في (م): «وهذا هو».

[٣٢٤] وانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ[١] دُونَ[٢] زَائِدِ

[٣٢٥] كَـ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي) وحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

فلا يَخْلُو إمَّا أنْ [تَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَيَاتُ][٣] على المستثنى منه أو تَتَأَخَّرَ، فإنْ[٤] تَقَدَّمَتِ المستثنياتُ: وَجَبَ نَصْبُ الجميعِ[٥]، سواءٌ كانَ الكلامُ مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ، نحوُ: (قامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا القومُ، وما قامَ إلَّا زيدًا إلا عمرًا إلَّا بكرًا القومُ)، وهذا معنى قولِهِ: (**ودُونَ تَفْرِيغٍ...**) البيتَ.

وإنْ تَأَخَّرَتْ: فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الكلامُ مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ[٦]، فإنْ[٧] كانَ مُوجَبًا: وَجَبَ نصبُ الجميعِ، فتقولُ: (قامَ القومُ[٨] إلَّا زيدًا إلا عمرًا إلَّا بكرًا)، وإنْ كانَ غيرَ موجَبٍ: عُومِلَ واحدٌ منها بما[٩] كانَ يُعامَلُ به لو لم يَتَكَرَّرْ الِاسْتِثْنَاءُ، فيُبْدَلُ مِمَّا قبلَه، وهو المختارُ، أو يُنْصَبُ، وهو قليلٌ ـ كما تَقَدَّمَ، وأمَّا باقيها: فيجِبُ نصبُه، وذلك نحوُ: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا)، فـ(زيدٌ): بَدَلٌ مِن

---

(١) قال الصبان [«حاشيته» ٢/ ٢٢٤]: «قال المكودي «شرحه» (ص١٢٩) بتصرف): قوله: (**كَمَا لَوْ كَانَ**): في موضع الحال من واحد؛ لتخصيصه بالصفة، أو هو صفة بعد صفة، و(ما) زائدة و(**لو**) مصدرية أو العكس، و(**كان**) تامة، و(**دون** زائد): حال من الضمير في (كان)، والكلام على تقدير مضاف؛ أي: وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه. ويلزم على ما قاله المكودي: تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه! وفيه تسمحٌ؛ فالأولى: جعل الجار والمجرور خبر محذوف، والجملة حال من واحد أو صفة له؛ أي: وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف؛ أي: مجيئًا كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسمًا واقعًا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة».

(٢) في (ك): «غير».

(٣) في (س): «يتقدم المستثنى».

(٤) في (ص)، (ك)، (ح): «إن».

(٥) بعدها في (ص): «كفوات المشاكلة».

(٦) ليس في (ع).

(٧) في (ص)، (ح): «إن».

(٨) ليس في (ص).

(٩) في (ك): «معاملة ما».

(أحد)، وإنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ غيرَه مِن الباقينَ، ومِثْلُه[1] قولُ المصنِّفِ: **(لَمْ يَفُوا إلَّا امْرُؤٌ** [١١١/ظ] **إلَّا عَلِيٌّ)**، فـ**(امْرُؤٌ)**: بَدَلٌ مِن الواوِ في[2] **(يَفُوا)**، وهذا معنى قولِهِ: **(وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ...)** إلى آخرِهِ؛ أي: وانْصِبِ المُسْتَثْنَيَاتِ كُلَّها إذا تَأَخَّرَتْ عن المستثنَى منه، إنْ كانَ الكلامُ مُوجَبًا، وإنْ كانَ غيرَ مُوجَبٍ: فجِئْ بواحدٍ منها مُعْرَبًا بِمَا كانَ يُعْرَبُ به لو لم [تَتَكَرَّرِ المستثنَيات][3]، وانْصِبِ الباقِيَ.

[متى يثبت حكم الأول للمستثنيات عند التكرار؟]

ومعنى[4] قولِهِ: **(وحُكْمُها في القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ)** أنَّ ما تَكَرَّرَ[5] مِن المُسْتَثْنَيَاتِ حُكْمُه في المعنى حكمُ المستثنَى الأَوَّلِ[6]، فيَثْبُتُ له ما يَثْبُتُ للأَوَّلِ مِن الدخولِ[7] والخروجِ[8]، ففي قولِكَ[9]: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا): الجميعُ مُخْرَجُونَ[10]. وفي[11] قولِكَ: (ما قامَ[12] القومُ[13] إلَّا زَيْدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا (الجميعُ دَاخِلُونَ)، [وكذا

---

(١) في (ك): «ومنه».
(٢) في (ع): (من).
(٣) في (م): «يتكرر المستثنى».
(٤) في (ع)، (ك): «فمعنى».
(٥) في (ك)، (م): «يتكرر».
(٦) أي: إذا لم يكن استثناء بعضها من بعض ـ كما مثله. فإن أمكن ذلك كله نحو: (على عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين): فقيل: الحكم كذلك. وإن الكلَّ خارج من أصل العدد، فيكون في المثال مقرًّا بواحد، ولكن الصحيح: أنّ كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرًّا بسبعة. وطريق معرفته: أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية؛ وهي الأولى والثالثة والخامسة، وتخرج منها: مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية؛ وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلًا، أو: تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم باقيه مما قبله، وهكذا فما بقي فيهما فهو المراد. «الخضري» (١/ ٢٠٧).
(٧) أي: إن كان الكلام منفيًّا.
(٨) أي: إن كان موجبًا؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات عكسه.
(٩) ليس في (ك). والذي في (ص): «قوله».
(١٠) في (ص): «يخرجون»، وفي (ك)، (ح): «خارجون».
(١١) في (ح): «وكذا في».
(١٢) في (ع)، (ص): «ما قام أحد».
(١٣) ليس في (س)، (ح).

في قولِكَ: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عمرًا إلَّا بكرًا؛ (الجميعُ داخلون)[(١)][(٢)]. والله أعلم)[(٣)].

[حكم المستثنى بغير] [ص] [٣٢٦] **واستثن مجرورًا بـ(غيرٍ) معربًا بما المستثنىَ بـ(إلا) نسبا**

[ش] اسْتُعْمِلَ بمعنى **(إلَّا)** في الدَّلالةِ على الاستثناءِ ألفاظٌ؛ فَمِنها[(٤)]: ما هو **اسمٌ**، وهو (غيرٌ وسُوَى وسِوَى وسَوَاءٌ)، ومنها: ما هو **فِعْلٌ**، وهو (ليسَ)، و(لا يكونُ)، ومِنها: ما يكونُ فِعْلًا وحرفًا، وهو (عَدَا وخَلَا وحَاشَا)، وقد ذَكَرَها المصنِّفُ كلَّها.

فأمَّا (غيرٌ وسِوَى وسُوَى وسَوَاءٌ): فحُكْمُ المُسْتَثْنَى بها الجرُّ؛ لإضافتِها إليه، وتُعْرَبُ (غيرُ) بما كانَ يُعْرَبُ به المستثنَى معَ (إلَّا)، فتقولُ: (قامَ القومُ غيرَ زيدٍ)؛ بنصبِ (غيرَ)، كما تقولُ: (قامَ القومُ إلَّا زَيْدًا)، بنصبِ (زيدٍ)، وتقولُ: (ما قامَ أحدٌ غيرُ زَيْدٍ وغيرَ زَيْدٍ) بالْإِتَبَاعِ والنصبِ، والمختارُ [١١٢/و]: الإتباعُ؛ كما تقولُ: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيدًا)، وتقولُ: (ما قامَ غيرُ زيدٍ)؛ فتَرْفَعُ (غَيْر) [وجوبًا، كما تقولُ: (ما قامَ إلَّا زيدٌ) برَفْعِهِ[(٥)]][(٦)] وجوبًا، وتقولُ: (ما قامَ أحدٌ غيرَ حِمارٍ)؛ بنصبِ (غَيْرَ) ـ عندَ غيرِ بني تَمِيم، وبالإتباعِ: عندَ بني تَمِيم، كما تَفْعَلُ[(٧)] في قولِكَ[(٨)]: (ما قامَ أحدٌ[(٩)] إلَّا [حِمَارٌ، وإلَّا][(١٠)] حِمارًا.

[لغات سوى] وأمَّا **(سِوَى)**: فالمشهورُ فيها: كسرُ السينِ[(١١)] والقصرُ، ومِن

---

(١) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح).
(٢) ما بين المعكوفين: سقط من (ع).
(٣) ما بين القوسين المزدوجين ـ مكانه في (ص): «يدخلون».
(٤) في (م): «منها». (٥) في (س)، (ح): «برفع زيد».
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (س)، (ص)، (ح): «تقول». (٨) ليس في (ع).
(٩) في (س)، (ص)، (ح): «القوم».
(١٠) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ص)، (ح).
(١١) ظاهره: أنه يستثنى بها في جميع لغاتها، ومحل ذلك: ما لم تكن الأولى بمعنى =

العربِ: مَن يَفْتَحُ سِينَها ويَمُدُّ، ومِنهم: مَن يَضُمُّ سِينَها ويَقْصُرُ، ومنهم: مَن يَكْسِرُ[(١)] سِينَها ويَمُدُّ، وهذه اللغةُ[(٢)] لم يَذْكُرْها المصنِّفُ، وقلَّ مَن ذَكَرَها، ومِمَّن ذَكَرَها الفاسِيُّ في [(شَرْحِهِ للشاطبيَّةِ)][(٣)].

[مذهب سيبويه في «سوى»]

ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[(٤)] والفَرَّاءِ[(٥)] وغيرِهما: أنها لا تكونُ إلا ظرفًا، فإذا قلتَ: (قامَ القومُ سِوَى زيدٍ)، فـ(سِوَى) ـ عندَهم: منصوبةٌ على الظرفيَّةِ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناءِ، ولا تَخْرُجُ عندَهم عن الظرفيَّةِ؛ إلَّا في ضرورةِ الشعرِ[(٦)].

واختَارَ المصنِّفُ أنها كـ(غَيْرٍ)؛ فتُعَامَلُ بما تُعَامَلُ به[(٧)] (غَيْر)؛ مِن

= مستوٍ؛ نحو ﴿مَكَانًا سُوًى ۝٥٨﴾ [طه: ٥٨]، أي: مستو طريقنا وطريقك إليه ـ كما قاله المفسرون. [ينظر: «تفسير الطبري» (١٦/٨٨ ـ ٩٠)]. ولا الثانية بمعنى وسط نحو: ﴿فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، أو **تام**: نحو هذا درهم سواء، أو مستوٍ نحو: ﴿فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [النحل: ٧١]؛ أي: مستوون فلا يستثنى بشيء من ذلك. «الخضري» (١/٢٠٨).

(١) مطموسة بالمداد في (ص).

(٢) ليس في (ع).

(٣) في (س): «شرح الشاطبية». وتسمى «اللآلي الفريدة»، ومؤلفها: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي المغربي، المتوفى (٦٥٦هـ). وينظر في المسألة: «إصلاح المنطق» (ص١٠٣)، «المقصور والممدود» (ص٦٢).

(٤) «الكتاب» (١/٣٧).

(٥) كما في «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/٣١٦).

(٦) فلا ترد الأبيات الآتية عليه، لكن يرد عليه الحديثان الآتيان، أما **الأول**: فلأنها خرجت فيه عن الظرفية إلى شبهها، وأما **الثاني**: فخرجت فيه عنهما، ولا ضرورة فيهما. وحمل ذلك على الشذوذ، كما حمل عليه قول بعض العرب: أتاني سواك لا يليق، وأما قول أبي حيان: لا يحتج بالأحاديث على إثبات القواعد: فهو مردود. أفاده «الخضري» (١/٢٠٩).

(٧) أي: من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع، وجرّ ما بعدها بالإضافة، وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها، وقبولها تأثير العامل. أفاده «الخضري» (١/٢٠٩).

الرفعِ والنصبِ والجر[١]، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ[٢]:

[حكم المستثنى بسوى] [ص][٣٢٧] ولِـ(سِوًى، سُوًى، سَوَاءٍ) اجْعَلَا   عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

فمِن اسْتِعْمَالِها مجرورةً: قولُه ﷺ: **«دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا»**[٣]، وقولُه ﷺ: **«مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي** [١١٢/ظ] **الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَبْيَضِ»**[٤]، وقولُه[٥]:

١٧١ ـ ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ[٦] مَنْ كَانَ مِنْهُمُ   إِذَا جَلَسُوا[٧] مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا[٨]

ومِن اسْتِعْمَالِها مَرْفُوعَةً: قَوْلُهُ[٩]:

---

(١) ليست في (ك).   (٢) في (ع): «بقول المصنف».

(٣) أخرجه مسلم (٣٦٥).

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٢٩)، ومسلم (٢٢٢).

(٥) في (ع)، (م): «قول الشاعر». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٠١): «قائله: هو المرار بن سلامة العجلي».

(٦) في (ك): «بالفحشاء»، وفي «الإنصاف» لابن الأنباري (١/ ٢٣٩): «المكروه».

(٧) في «الكتاب»؛ الموضع (١/ ٤٠٨): «قعدوا».

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مِن سَوَائِنَا)؛ حَيْثُ خَرَجَتْ فيه سَوَاءٌ عن الظَّرْفِيَّةِ، واسْتُعْمِلَتْ مجرورةً بـ(مِن)، مُتَأَثِّرَةً به، وَهوَ عندَ سِيبَوَيْهِ وأَتْبَاعِهِ معدودٌ من ضروراتِ الشعرِ.
قالَ الأَعْلَمُ فِي «شرحِ شواهدِ سِيبَوَيْهِ» [ينظر: «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٢٨١)] ـ عندَ الكلام عَلَى هَذَا البيتِ: «أرادَ غَيْرَنَا، فوَضَعَ (سَوَاءً) موضِعَ (غيرٍ) ضرورةً، وَكَانَ يَنْبَغِي: أَلَّا يُدْخِلَ (من) عليها؛ لأنَّها لا تُسْتَعْمَلُ فِي الكلامِ إِلَّا ظرفًا، ولكنَّه جَعَلَها بمنزلةِ (غيرٍ)؛ فِي دخولِ (مِن) عليها؛ لأنَّ معناها كمعناها».اهـ.
ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي استعمالِ (سِوَى) مجرورةً للضرورةِ عندَه ـ قولُ الأَعْشَى؛ مَيْمُونِ بنِ قَيْسٍ:
تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي   وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا
وقولُ عُثْمَانَ بنِ صَمْصَامَةَ الجَعْدِيِّ:
عَلَى نُعْمِنَا، لَا نُعْمِ قَوْمٍ سِوَائِنَا   هِيَ الْهَمُّ والأحلامُ لَوْ يَقَعُ الحُلْمُ (م)

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٩٩): «قائله: هو ابن المولى؛ وهو محمد بن عبد الله بن مسلم المدني».

١٧٢ ـ وإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى   فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي[١]

وقولُه[٢]:

١٧٣ ـ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا   نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

فـ(سِوَاكَ)[٣]: مرفوعٌ بالابتداءِ، و(سِوَى العُدْوَانِ): مرفوعٌ بالفاعليَّةِ، ومِن استعمالِها منصوبةً على غيرِ[٤] الظرفيَّةِ قول[٥]:

١٧٤ ـ لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ   وإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى[٦]

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَسِوَاكَ)؛ فإنَّ (سِوَى): قد خَرَجَتْ عن الظَّرْفِيَّةِ، ووَقَعَتْ مُبْتَدأً مُتَأَثِّرًا بالعَامِلِ، وهذا العاملُ هنا معنويٌّ، وَهوَ الابتداءُ، وَهوَ يَرُدُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ والجمهورُ: مِن أنَّ (سِوَى) لا تَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وسَنَذْكُرُ فيما بعدُ أقوالَ العلماءِ فِي هَذَا الموضوعِ (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١٠٩٧): «قائله: هو الفند الزماني، واسمه: شهل بن شيبان، وليس في العرب (شهل)؛ بالشين المعجمة غيره».

(٣) في (ص): «سوى».   (٤) ليس في (ك).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١١٠٧): «لم أظفر بشيء يدل على اسم قائله».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وَإِنَّ سِوَاكَ)؛ حَيْثُ فَارَقَتْ (سِوَى) الظَرْفِيَّةَ ووَقَعَتِ اسمًا لإنَّ؛ فتَأَثَّرَتْ بالعَامِلِ الَّذِي هو (إنَّ) المُؤَكِّدَةُ. ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي وُقُوعِ سِوَى منصوبةً بالعَامِلِ ـ الشاهدُ رَقْمُ (١٧٥) الآتي (ص٢٣٤)، وقولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ (البَيْتُ ١٧، من الكَلِمَةِ ١١٤).

وصَرَمْتُ حَبْلَكِ إِذْ صَرَمْتِ؛ لأَنَّنِي   أُخْبِرْتُ أَنَّكِ قَدْ هَوِيتِ سِوَانَا

[سوى ليست ملازمة للنصب على الظرفية]

وكلُّ هذه الشواهدِ دالَّةٌ عَلَى أنَّ هذه الكَلِمَةَ ليسَتْ ملازِمَةً للنصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ـ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، والخليلُ، وجمهورُ البَصْرِيِّينَ، وادِّعَاؤُهُمْ: أنَّ ذلك خاصٌّ بضرورةِ الشعرِ ـ معَ كثرةِ مَا وَرَدَ منه ـ مِمَّا لا يجوزُ أنْ يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ أو يُؤْخَذَ به، وتأويلُ هذه الشواهدِ الكثيرةِ ـ ممَّا لا تَدْعُو إِلَيْهِ ضرورةٌ، ولا يُمْكِنُ ارْتِكَابُهُ إِلَّا مَعَ التمَحُّلِ والتكَلُّفِ، ولَئِنْ ذَهَبْنَا إِلَى ارْتِكَابِهِ: لم يَبْقَ تَأْصِيلُ قَوَاعِدِ النحوِ مُمْكِنًا.

وقد اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي خُرُوجِ (سِوَى) بجميعِ لُغَاتِها عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَى التأَثُّرِ بالعواملِ والوقوعِ فِي مواقعِ الإعرابِ المختلفةِ، ولهم فِي ذلك ثلاثةُ مذاهِبَ:

=

فـ(سِوَاكَ): اسمُ (إنَّ).

هذا تقريرُ [كلامِ المصنِّفِ][١]، ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[٢] والجمهورِ: أنها

= الأوَّلُ: وَهوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ والخليلِ بنِ أَحْمَدَ، وحاصلُه: أنها لا تَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَإِنْ وَرَدَ من كلامِ العربِ شيءٌ؛ يَدُلُّ ظاهرُه عَلَى خُرُوجِها عن النصبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَى التأثيرِ بالعواملِ، فهو مُؤَوَّلٌ إنْ أَمْكَنَ تأويلُه، فَإِنْ لم يُمْكِنْ تَأْوِيلُه: فهو شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه.

الثاني: وَهوَ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، وتَبِعَهُم عليه ابنُ مالِكٍ، وحاصلُه: أنها تأتي ظَرفًا أحيانًا، وتأتي اسمًا متأثِّرًا بالعواملِ أحيانًا أُخْرَى؛ مِن غيرِ ضرورةٍ ولا شُذُوذٍ ولا كثرةٍ لأحدِ الوجهيْنِ.

الثالِثُ: وَهوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّمَّانِيُّ، وأبو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ، وحاصِلُه: أنَّ هذه الكَلِمَةَ تُسْتَعْمَلُ ظرفًا منصوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وتُسْتَعْمَلُ غيرَ ظرفٍ، ولكنَّ اسْتِعْمَالَهَا ظَرْفًا أكثرُ مِن استعمالِها غيرَ ظرفٍ، وقد اختارَ ابنُ هِشامٍ في «المغني» (ص١٨٨) هَذَا الرأيَ، وقالَ: (وإلى مَذْهَبِهِما أَذْهَبُ).اهـ.

وأنتَ لو نَظَرْتَ إِلَى كثرةِ الشواهدِ الواردةِ عن العربِ المُحْتَجِّ، بِكلامِهِم، والتي اسْتُعْمِلَ (سِوَى) فيها اسمًا، وتَأَثَّرَتْ بالعواملِ ـ وَجَدْتَهَا كثيرةً كثرةً تَمْنَعُنا من أنْ نَتَمَحَّلَ لتأويلِها، أو: أنْ نَدَّعِيَ أنها ضرورةٌ مِن ضروراتِ الشعْرِ، واسْتَمِعْ إِلَى قولِ ابنِ مالِكٍ فِي منظومتِه «الكافيةِ الشافيةِ» [«مع شرحها» لابن مالك (٢/٧١٦)]:

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ ... وعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
ومانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ... ظَرْفًا وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا ... وجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا

وقالَ فِي شرحِ هَذَا الكلامِ: (**سِوَى**) اسمٌ يُسْتَثْنَى به، ويَجُرُّ مَا يُسْتَثْنَى بِهِ للإضافةِ إِلَيْهِ، ويُعْرَبُ هو تقديرًا بما يُعْرَبُ بِهِ (**غيرٌ**) لَفظًا، خِلافًا لأكثرِ البصريِّينَ؛ فِي ادِّعَاءِ لُزُومِها النصبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وعَدَمَ التصرُّفِ، وإنما اخْتَرْتُ خِلافَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لأمريْنِ:

أَحَدُهما: إجماعُ أهلِ اللغةِ؛ عَلَى أنَّ معنى قولِ القائلِ: (قَامُوا سِوَاكَ)، و(قامُوا غَيْرَك) واحدٌ، وأنه لا أحدَ مِنهم يقولُ: إِنَّ سِوَى عِبارةٌ عن مكانٍ أو زمانٍ، وَمَا لا يَدُلُّ عَلَى زمانٍ أو مكانٍ فبِمَعْزِلٍ عن الظَّرْفِيَّةِ.

والثاني: أنَّ مَن حَكَمَ بِظَرْفِيَّتِها حَكَمَ بِلُزُومِ ذلك، وأنها لا تَتَصَرَّفُ، والواقِعُ فِي كلامِ العربِ نثرًا ونَظْمًا خِلافُ ذلك (م)؛ بتصرف.

(١) في (ع): «كلامه».
(٢) «الكتاب» (١/٣٥).

لا تَخْرُجُ عن الظرفيَّةِ إلَّا في ضرورةِ الشعرِ، وما[1] اسْتُشْهِدَ به على خلافِ ذلكَ مُحْتَمِلٌ[2] التأويلَ[3]. والله تعالى أعلم بالصواب.

[حكم المستثنى بليس وخلا وعدا ويكون]

[ص][٣٢٨] واسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ، وخَلَا) و(بِعَدَا) وبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

[ش] أي: اسْتَثْنِ بِـ(ليسَ) وما بعدَها ناصبًا المُسْتَثْنَى، فتقولُ: (قامَ القومُ ليسَ زيدًا، وخَلَا زيدًا، وعَدَا زيدًا، ولا يكونُ زَيْدًا)، فـ(ـزيدًا)[4] في قولِكَ: (ليسَ زيدًا، ولا يكونُ زيدًا)؛ منصوبٌ على أنه خبرُ (ليس، ولا يكونُ)، واسْمُهما: ضميرٌ مستترٌ، والمشهورُ: أنه عائدٌ على البعضِ؛ المفهومِ من القومِ[5]، والتقديرُ: (ليسَ بعضُهم زيدًا)، و(لا يكونُ بعضُهم زيدًا). وهو مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا، وفي قولِكَ: (خَلَا زَيْدًا، وعَدَا زَيْدًا) منصوبٌ على المفعوليَّةِ، و(خَلَا [١١٣/و] وعَدَا) فِعلانِ، فاعِلُهما في المشهورِ: ضميرٌ عائدٌ على البعضِ المفهومِ من القومِ؛ كما تَقَدَّمَ، وهو مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا[6]،

---

(١) في (س): «ومما»! (٢) في (م): «يحتمل».

(٣) أي: بأنه ضرورة أو شاذ. (٤) في (ص): «فزيدٌ».

(٥) (م) للنُّحَاةِ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ المُسْتَكِنِّ فِي يَكُونُ من قولِكَ: (قامَ القومُ لا يَكُونُ زَيْدًا)، والمُسْتَكِنِّ فِي ليسَ مِن قولِكَ: (قامَ القومُ ليسَ زَيْدًا)؛ ثلاثةُ أقوالٍ معروفةٍ:

الأوَّلُ: أنَّ مَرْجِعَه: هو البعضُ المفهومُ مِن الكلِّ السابقِ؛ الَّذِي هو المُسْتَثْنَى منه، فتقديرُ الكلام: قامَ القومُ لا يَكُونُ هو (أي: بعضُ القوم) زيدًا، فهو مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾ [النساء: ١١]، وهذا أشهرُ المذاهبِ فِي هذه المسألةِ.

الثاني: أنَّ مَرْجِعَهُ اسْمُ فاعلٍ مأخوذٌ من الفِعْلِ العَامِلِ فِي المستثنَى منه، فتقديرُ الكلام: قامَ القومُ لا يَكُونُ هو (أي: القائمُ) زيدًا.

الثالثُ: أنَّ مَرْجِعَه هو مصدرُ الفِعْلِ السابقِ العَامِلِ فِي المُسْتَثْنَى منه والمُستثنَى نَفْسِه، عَلَى تقديرِ مُضافٍ، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: قامَ القومُ لا يَكُونُ هو (أي: القيامُ) قيامَ زيدٍ. **ويُضَعِّفُ الوجهيْنِ** ـ الثانِيَ والثالثَ ـ أنَّ الكلامَ قد لا يَكُونُ مشتمِلًا عَلَى فِعْلٍ، نحوُ قولِكَ: (القومُ إخوَتُكَ لا يَكُونُ زيدًا) (م).

(٦) لأن هذه الأفعال محمولة على (إلا) في تلو المستثنى لها؛ ليكون ما بعدها في =

والتقديرُ: خَلَا بَعْضُهم زيدًا، وعَدَا بَعْضُهم زيدًا. ونَبَّهَ بقولِهِ: **(وبِيَكُونُ بَعْدَ (لَا))**، وهو قَيْدٌ في (يكونُ) فقطْ، على أنه[١] لا يُسْتَعْمَلُ[٢] في الاستثناءِ مِن لفظِ الكونِ غيرُ يكونُ، وأنها لا تُسْتَعْمَلُ فيه (إلَّا) بعدَ (لا)، فلا تَسْتَعْمِلْ فيه بعدَ غَيْرِها من أدواتِ النفيِ، [نحوُ: (لم ولنْ ولَمَّا وإنْ ومَا)[٣]][٤].

[الجر [ص] بـ[خلا وعدا] إذا لم يتقدمهما (ما)]

[٣٢٩] واجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إنْ تُرِدْ   وبعدَ (ما) انْصِبْ وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

أي: إذا لم تَتَقَدَّمْ (ما) على (خَلَا وعَدَا) - فاجْرُرْ بهما إنْ شِئْتَ، فتقولُ: (قامَ القومُ خَلَا زَيْدٍ وعَدَا زَيْدٍ)، فـ(خَلا) و(عَدَا): حَرفا جَرٍّ، ولم يَحْفَظْ سِيبَوَيْهِ[٥] الجرَّ بهما، وإنما حَكَاهُ الأخفشُ[٦]، فمِن الجرِّ بِـ(خَلَا) قولُه[٧]:

١٧٥ - خَلَا اللَّهِ لا[٨] أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا   أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً[٩] مِنْ عِيَالِكَا[١٠]

= صورة المستثنى بـ(إلا)، وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل. «الخضري» (١/ ٢١٠).

(١) في (ك): «أنها».   (٢) في (ك): «تستعمل».

(٣) ما بين القوسين فيه تقديم وتأخير في (م).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ك).   (٥) كما في «التذييل» (٨/ ٤٥).

(٦) انظر: «شرح الرضي» (١/ ٢٣٠)، و«الغرة شرح اللمع» لابن الدهان (٢/ ١٣٩).

(٧) نسبه في «خزانة الأدب» (٣/ ٣١٤) للأعشى.

(٨) في (ع): «ما».   (٩) في (ص): «شيعة».

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(خَلَا اللهِ)**، وفي هذه الكَلمَةِ وَحْدَها شاهدانِ للنحاةِ:
أمَّا **الأَوَّلُ**: فحيثُ اسْتَعْمَلَ الشاعرُ (خلا) حرفَ جَرٍّ، فجَرَّ بِهِ: لفظَ الجلالةِ، وذَكَرَ الشارِحُ: أنَّ هَذَا مِمَّا نَقَلَه الأخفشُ، وأنَّ سِيبَوَيْهِ لم يَحْفَظْ مِن العربِ الجرَّ بـ(خَلا)، وهذا نَقْلٌ غيرُ صحيحٍ؛ بل نَقَلَه سِيبَوَيْهِ فِي «كِتَابِهِ» صَرِيحًا (١/ ٣٧٧)؛ حَيْثُ يقولُ: «أَمَّا (حاشَ): فليسَ باسمٍ، ولكنَّه حرفٌ يَجُرُّ مَا بعدَه، كَمَا تَجُرُّ (حتَّى) مَا بعدَها، وفيه معنى الاستثناءِ، وبعضُ العربِ يقولُ: (مَا أنا من القومِ خلَا عبدِ اللهِ) (بالجرِّ)، فجَعَلُوا (خَلَا) بمنزلةِ (حاشا)، فإذا قلتَ: (مَا خلا): فليسَ فيه إلا النصبُ؛ لأنَّ (مَا) اسمٌ، ولا تكونُ صِلَتَها إلَّا للفعلِ هنا». اهـ.
وأمَّا **الشاهدُ الثاني**: فحيثُ قَدَّمَ الاستثناءَ؛ فجَعَلَه أوَّلَ الكلامِ قبلَ المُسْتَثْنَى مِنه، =

= وقبلَ العَامِلِ فِي المستثنَى منه، وَذَلِكَ جائزٌ عندَ الكُوفِيِّينَ، نَصَّ عليه الكِسَائِيُّ، وإليه ذَهَبَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ، وذَهَبَ البَصْرِيُّونَ: إِلَى أنَّ ذلك لا يجوزُ، وأجازَ الفريقانِ جميعًا: تقديمَ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه، بشرطِ أنْ يَتَقَدَّمَ العاملُ فِي المُسْتَثْنَى منه، أو بعضِ جملةِ المستثنَى منه.

وأُحِبُّ ـ فِي هَذَا الموضِعِ ـ أنْ أُبَيِّنَ لكَ صورةَ تَقْدِيمِ المستثنَى، ورَأْيَ النحاةِ فِي كلِّ صورةٍ منها؛ لِيَتَّضِحَ لكَ الأمرُ غايةَ الوُضُوحِ، ولتكونَ عَلَى بَصِيرَةٍ تامَّةٍ، فأقولُ: إنَّ صورةَ تقديمِ المستثنى ـ ثلاثةٌ:

الصورةُ الأُولى: أنْ يَتَقَدَّمَ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه وحدَه، ومنه بيتُ الشاهدِ (رَقْم ١٦٧)، ومنه قولُ الآخَرِ:

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا ... إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

ولا يَخْتَلِفُ الكُوفِيُّونَ والبَصْرِيُّونَ فِي جَوَازِ هذه الصورةِ.

الصورةُ الثانيةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى عَلَى العَامِلِ فِي المُسْتَثْنَى مِنه وَحْدَهُ، نحوُ قولِكَ: (القومُ إِلَّا زيدًا ضَرَبْتُ)؛ بِنَصْبِ القومِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لـ(ضَرَبْتُ).

وللنحاةِ خلافٌ فِي هذه المسألةِ، ولهم فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

[مواضع جواز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه]

الأوَّلُ: حاصِلُه أنَّهُ يجوزُ تقديمُ المستثنَى عَلَى العَامِلِ فِي المستثنى منه إذا تَقَدَّمَ المستثنى منه، مُطْلَقًا، نعني: سواءٌ أكانَ العاملُ فِي المستثنَى منه متصرِّفًا أم كَانَ جامدًا.

والقولُ الثاني: أنَّهُ لا يجوزُ مُطْلَقًا.

والقولُ الثالثُ: التفصيلُ؛ فَإِنْ كَانَ العاملُ فِي المستثنَى منه متصرِّفًا، نحوُ قولِكَ: (إِخْوَتُكَ إِلَّا زيدًا حَضَرُوا)؛ جازَ التقديمُ، وَإِنْ كَانَ العاملُ فِي المستثنَى منه غيرَ مُتَصَرِّفٍ، نحوُ قولِكَ: (إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا عَسَى أنْ يَفْلَحُوا)؛ لم يَجُزِ التقديمُ.

الصورةُ الثالثةُ: أنْ يَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ جميعًا، وَعَلَى ذلك: يَقَعُ المستثنَى فِي أَوَّلِ الكلامِ، ومن شواهِدِهِ البيتُ الَّذِي معَنا، وقد اخْتَلَفَ فِي هذه الصورةِ الكُوفِيُّونَ والبَصْرِيُّونَ. فأمَّا **الكُوفِيُّونَ** فقالوا: يجوزُ تقديمُ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ جميعًا، وبعبارةٍ أُخْرَى قالُوا: يجوزُ أنْ يَقَعَ المستثنَى فِي أَوَّلِ الكلامِ؛ لأنَّ العربَ قد اسْتَعْمَلَتْهُ مُقَدَّمًا، ولأنَّه جازَ تقديمُه عَلَى المستثنَى منه من غيرِ ضرورةٍ، فيجوزُ تقديمُه عليه وَعَلَى العَامِلِ. وأمَّا **البَصْرِيُّونَ** فقالوا: لا يجوزُ تقديمُ المستثنَى عَلَى المستثنَى منه وَعَلَى العَامِلِ جميعًا. وشَبَّهُوا المستثنَى بالبدلِ، وشَجَّعَهُم عَلَى هَذَا التشبيهِ أنَّ المُسْتَثْنَى يُعْرَبُ =

ومن الجرِّ بـ(عَدَا): قولُه[1]:

١٧٦ ـ تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ[2]
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ [والطِّفْلِ الصَّغِيرِ[3]][4]

فإنْ تَقَدَّمَتْ عليهما (ما): وَجَبَ النصبُ بهما، فتقولُ: (قامَ القومُ ما خَلَا زَيْدًا، وما عَدَا زَيْدًا[5]، فـ(ما) مَصْدَرِيَّةٌ و(خلا وعدا) صِلَتُها[6]، وفَاعِلُهما: ضميرٌ مُسْتَتِرٌ يعودُ على البعضِ[7]؛ كما تَقَدَّمَ تَقْرِيرُه، و(زيدًا) مفعولٌ، وهذا معنى قولِهِ[8]: (وبعدَ (ما) انْصِبْ)، هذا [١١٣/ظ] هو

= بَدَلًا فِي بعضِ الأمثلةِ، ولَمَّا كَانَ البَدَلُ: لا يجوزُ تقديمُه عَلَى المُبْدَلِ مِنه، فما أَشْبَهَ البَدَلَ يَأْخُذُ حُكْمَهُ. وفي قَوْلِهِ: (لا أَرْجُو سِوَاكَ) شاهدٌ ثالثٌ، وحاصِلُه: أنَّ (سِوَى) قد تُفَارِقُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ فتَتَأَثَّرُ بالعواملِ، وقد وَقَعَتْ هنا مَفْعُولًا به (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٠٥): «لم أقف على اسم قائلهما».

(٢) في (ك): «النشور».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَدَا الشَّمْطَاءِ)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (عَدَا) حرفَ جَرٍّ، فجَرَّ (الشَّمْطَاءَ) به، ولم يَحْفَظْ سِيبَوَيْهِ الجرَّ بِـ(عَدَا)، ولا ذَكَرَه أبو العبَّاسِ المبرِّدُ، أمَّا الجرُّ بِـ(خَلا): فقد عَرَفْتَ: أنَّ الصحيحَ فِي النقلِ عن سِيبَوَيْهِ؛ أَنَّهُ قد رَوَاهُ عن بعضِ العربِ (م) بتصرف.

(٤) في (ص): «والشيخ الكبير».

(٥) في (ع): «عمرو».

(٦) في (س)، (ح): «صلتهما».

(٧) أي: عند البصريين؛ أي: (أقام القوم خلا بعضهم زيدًا). قال الدسوقي: «والمراد: البعض المبهم ومجاوزته؛ إنما تكون بمجاوزة الكل فاندفع ما يقال: إن القصد إخراج المستثنى بالمرة، ولا يلزم من مجاوزة البعض مجاوزة الكل». «الحامدي على الكفراوي»، (ص٢٨٣)، ط. العلمية، بيروت.

وقال الصبان «حاشيته» (٢/ ٢٤٠): «ولي هٰهنا احتمال؛ وهو أن يكون مرجع الضمير في (خلا وعدا وحاشا) نفس الاسم السابق، لكن التزم فيه التذكير والإفراد؛ ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بـ(إلا)، ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغير ـ كما قالوه في (حبذا زيد)، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك».

(٨) ليس في (ص).

المشهورُ، وأجازَ الكِسَائِيُّ: الجرَّ بهما بعدَ (ما) على جَعْلِ (ما) زائدةً، وجَعْلِ (خلا وعدا): حرفي جرٍّ، فتقولُ: (قامَ القومُ ما خَلَا زَيْدٍ وما عَدَا زَيْدٍ)[1]، وهذا معنى قولِهِ: **(وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ)**، وقد حَكَى الجَرْمِيُّ في (الشرحِ) الجرَّ بعدَ ما عن بعضِ[2] العربِ[3]. والله ﷻ أعلم بالصواب.

[ص] **[٣٣٠]** وحيثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ   كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

[أي: إنْ جَرَرْتَ بـ(خَلَا وعَدَا) فهما (حرفا جرٍّ)[4]، وإنْ نَصَبْتَ بهما: فهما فعلانِ[5][6]، وهذا مِمَّا لا خِلافَ فيه][7] (بين النحويين)[8]. والله أعلم.

[ص] **[٣٣١]** وكَـ(خَلَا): (حَاشَا)، ولا تَصْحَبُ (ما)   وقيلَ: (حَاشَ وحَشَا) فاحْفَظْهُمَا

[ش] المشهورُ: أنَّ **(حاشا)**؛ لا تكونُ إلَّا حَرْفَ جَرٍّ، فتقولُ: (قامَ القومُ [(حاشا) لا تكون إلا حرف جرٍّ]

---

(١) في (ك): «تقديم وتأخير». (٢) ليس في (ك).

(٣) انظر: «التذييل والتكميل» (٨/ ٣١٢).

(٤) في (ص): «حرفان».

(٥) (م) قد استَشْهَدَ الشارحُ للجرِّ بـ**(عَدَا وخَلَا)**، ومن شواهدِ النصبِ بـ(خَلا) قولُ لَبِيدٍ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ   وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

ومن النصبِ بها بعد (ما) قولُ الشاعِرِ:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي   بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ(م)

(٦) لوقوعهما موقع (إلا)، ونصب الاسم بعدهما على أنه مفعول به؛ لأنهما متعديان بمعنى (جاوز)، أما (عدا) فتعدى قبل الاستثناء أيضًا؛ كـ(عدا فلان طوره)؛ أي: جاوزه. وفي «القاموس» (١/ ١٣٠٩): أنه يتعدى بنفسه وبعن، ومعناه: جاوز وترك.

وأما (خلا): فأصله لازم؛ نحو: خلا المنزل من أهله، وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه، والتزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد (إلا)؛ وحسن ذلك: أن كلَّ مَن خلا عن شيء فقد جاوزه. أفاده «الخضري» (١/ ٢١٠).

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ك).

(٨) من (ح).

حاشا زَيْدٍ)؛ بِجَرِّ (زيدٍ)، وذَهَبَ الأخفشُ[١] والجَرْمِيّ[٢][٣] والمازِنِيُّ والمُبَرِّدُ[٤] وجماعةٌ مِنهم المصنِّفُ[٥]، إلى أنها مِثْلُ **(خَلَا)** تُسْتَعْمَلُ[٦] فِعْلًا؛ فتَنْصِبُ ما بعدَها، وحرفًا[٧] فتَجُرُّ ما بعدَها، فتقولُ: قامَ القومُ (حَاشَا زَيْدٍ، وحاشا زَيْدًا)[٨]، وحَكَى جماعةٌ: منهم الفَرَّاءُ[٩] وأبو زيدٍ الأنصاريُّ، والشَّيْبَانِيُّ[١٠]: النصبَ بها[١١]، ومنه (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ولِمَنْ يَسْمَعُ[١٢]؛ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَعِ[١٣])، وقولُه[١٤]:

١٧٧ ـ حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ[١٥] عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ[١٦]

وقولُ المصنِّفِ: **(ولا تَصْحَبُ ما)** معناه: أنَّ **(حَاشَا)** مثلُ **(خَلَا)** في

---

(١) انظر: «الأصول» (١/ ٣٠٣).
(٢) انظر: «شرح الكتاب» (٩/ ٢٠).
(٣) في (س)، (ص): «والحرمي».
(٤) في «المقتضب» (٤/ ١٩٨).
(٥) «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٦)، وانظر: «التذييل والتكميل» (٣/ ٦٢٧).
(٦) في (ص): «فتستعمل».
(٧) في (ص): «وفعلًا»! وهو سهوٌ.
(٨) في (ن): «حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ».
(٩) قال السيرافي في «شرح الكتاب» (٩/ ١٩): «فأما الفرَّاءُ: فزعمَ أنّ (حاشا) فعلٌ، وزعم أنه لا فاعل له، وهذا ظريف؛ وهو كالمحال؛ لأن الفعل لا يكون بغير فاعل، وزعم أن الأصل (حاشا لزيد)، فكثر الكلام حتى أسقطوا اللام، وخفضوا بها». انظر: «شرح الجمل» لابن الضائع (٢/ ٩٧٦).
(١٠) الذي في (ك): «الكسائي». انظر: «التذييل والتكميل» (٨/ ٣١٨).
(١١) ليس في (ك).
(١٢) في (ح)، (ك): «سمعني». وكتبها ـ أيضًا ـ في حاشية (س).
(١٣) قال ابن السراج في «الأصول» (١/ ٣٥١): «وحكى أبو عثمان المازني؛ عن أبي زيد قال: سمعت أعرابيًا يقول: اللَّهُمَّ اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان، وأبا الإصبع».
(١٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١١٠٩): «قائله: لم أقف على اسمه». قلت: هو في ديوان الفرزدق؛ (ص٢٦٦)، لكن بلفظ آخر ـ ليس فيه محل الشاهد، وهو:

إلا قريشًا؛ فإن الله فضلها على البرية بالإسلام والخير

(١٥) في (ص)، و«التذييل»: «فضلها».
(١٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(حَاشَا قُرَيْشًا)**؛ فإنَّه اسْتَعْمَلَ **(حَاشَا)** فِعْلًا، ونَصَبَ بِهِ مَا بَعْدَهُ(م).

أنها تَنْصِبُ ما بعدَها وتَجُرُّه[١]، لَكِنْ[٢] لا تَتَقَدَّمُ عليها (ما)[٣] ـ كما تَتَقَدَّمُ[٤] ـ على (خَلَا)، فلا تقولُ: (قامَ القومُ [١١٤/و] ما حاشا زَيْدًا). وهذا الذي ذَكَرَه[٥] هو الكثيرُ، وقد صَحِبَتْها (ما) قليلًا؛ ففي مُسْنَدِ أبي أُمَيَّةَ الطَّرْسُوسِيِّ[٦]؛ عن ابنِ عمرَ، (ﷺ)[٧]: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ؛ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ**[٨]».

---

(١) في (م): «أو تجره».
(٢) في (م): «ولكن».
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (ع): «تقدم».
(٥) زاد في (ع): «المصنف».
(٦) في «مسنده» (برقم ٩١). قلت: وأخرجه ـ كذلك ـ أبو داود الطيالسي (١٨١٢)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٢)، والحاكم (٣/٥٩٦)؛ وليس في رواية الأخيرين: موضع الشاهد أصلًا. والزيادة من قول ابن عمر ﷺ وليست من المرفوع في شيء؛ كما فصلت، في رواية أحمد (٥/٢٦٦)، برقم (٥٨٤٨)، ط. شاكر؛ من طريق سالم بن عبد الله.
(٧) من (ع).
(٨) (م) تَوَهَّمَ النُّحَاةُ أنَّ قَوْلَهُ: (**مَا حَاشَا فَاطِمَةَ**)؛ مِن كلامِ النبيِّ ﷺ، فجَعَلُوا (حَاشا) استثنائيَّةً، واسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أنَّ (**حاشا**) الاستثنائيَّةَ: يَجُوزُ أنْ تَدْخُلَ عليها ما، وَذَلِكَ غيرُ مُتَعَيَّنٍ؛ بل يجوزُ أنْ يَكُونَ هَذَا الكلامُ مِن كلامِ الراوي؛ يُعَقِّبُ بِهِ عَلَى قولِ الرسولِ ﷺ: «**أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ**»، يريدُ الراوي بذلك: أنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ عليه الصلاةُ والسلامُ لم يَسْتَثْنِ أحدًا من أهلِ بَيْتِهِ، لا فَاطِمَةَ ولا غَيْرَها، فما: نافيةٌ، وحاشى: فِعْلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو ـ يعُودُ إِلَى النبيِّ ﷺ، و(**فاطمةَ**): مَفْعُولٌ به، ولَيْسَتْ (**حاشَا**) هَذَه هِيَ الاستثنائيَّةَ؛ بل هِيَ فعلٌ متصرِّفٌ تامُّ التصرُّفِ تُكْتَبُ أَلِفُهُ ياءً؛ لِكَوْنِهَا رابعةً، ومضارِعُه هو الَّذِي وَرَدَ فِي قولِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

ولا أَرَى فاعلًا فِي الناسِ يُشْبِهُهُ ... وما أُحَاشِي مِن الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

[الفرق بين حاشا الاستثنائية و(حاشا) الفعلية]

والفرقُ بينَ (**حاشا**) الاستثنائيَّةِ، وهذا الفِعْلِ من سِتَّةِ أَوْجُهٍ:
الأَوَّلُ: أنَّ الاستثنائيَّةَ تكونُ حَرْفًا وتكونُ فِعْلًا، وهذه لا تكونُ إلا فِعلًا.
والثاني: أنَّ الاستثنائيَّةَ ـ إنْ كانَتْ فِعْلًا ـ غيرُ مُتَصَرِّفَةٍ، وهذه مُتَصَرِّفَةٌ.
الثالثُ: أنَّ فاعلَ الاستثنائيَّةِ مُسْتَتِرٌ وجُوبًا، وهذه كَغَيْرِهَا مِن الأفعالِ ماضِيها، فَاعِلُه مُسْتَتِرٌ جَوَازًا.
=

وقولُه(١):

١٧٨ ـ رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا   فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالَا(٢)

ويقالُ في (حَاشَا): (حَاشَ، وحَشَا(٣)). [والله تعالى أعلم بالصواب](٤).

❁ ❁ ❁

= **والرابعُ**: أنَّ ألفَ الاستثنائيَّةِ تُكْتَبُ أَلِفًا، وهذه تُكْتَبُ أَلِفُها ياءً.
والخامسُ: أنَّ الاستثنائيَّةَ يَتَعَيَّنُ فيها أنْ تكونَ من كلامِ صاحبِ الكلامِ الأوَّلِ السابقِ عليها، وهذه لَيْسَتْ كذلك؛ بل لو تَكَلَّمَ بها صاحبُ الكلامِ الأوَّلِ لقالَ: مَا أُحَاشِي، أو قالَ: مَا حَاشَيْتُ، كَمَا قالَ النابغةُ الذُّبْيَانِيُّ: (وما أُحَاشِي).
السادِسُ: أنَّ (ما) التي تَسْبِقُ الاستثنائيَّةَ مَصْدَرِيَّةٌ أو زائدةٌ، وأمَّا التي تَسْبِقُ هذه فهي نافيةٌ. فاعْرِفْ ذلك، وكُنْ حَرِيصًا عليه، واللهُ يَنْفَعُكَ به (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١١٠٨): «قائله: هو الأخطل غوث بن غياث».

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ما حَاشَا قُرَيْشًا)**؛ حَيْثُ دَخَلَتْ (ما) المصدريَّةُ عَلَى **(حَاشَا)**، وَذَلِكَ قليلٌ، والأكثرُ: أنْ تَتَجَرَّدَ مِنها.
[اختلاف النحاة في (حاشا)]
واعْلَمْ أنَّ للنُّحَاةِ فِي كَلِمَةِ (حاشا): ثلاثةُ مَذَاهِبَ:
الأوَّلُ: أنَّها لا تكونُ إلَّا حَرْفَ جَرٍّ، وأنَّ مَا بَعْدَهَا لا يَكُونُ إلَّا مَجْرُورًا، وهذا رَأْيُ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ٣٤٩)]، وتَبِعَهُ عليه الزَّمَخْشَرِيُّ [«المفصل» (ص٩٨)، «الكشاف» (٢/ ٤٦٥)]، وعُذْرُ سِيبَوَيْهِ: أنَّهُ لم يَسْمَعِ النصبَ بها عن العربِ ولا عَمَّن رَوَاهُ عنهم، وَهوَ لا يُقَيِّدُ إلَّا مَا اتَّصَلَ بسماعِه.
الثاني: أنها لا تكونُ إلا فِعْلًا، لكِنْ يَجُوزُ فيما بعدَها الجرُّ والنصبُ، فَإِنْ جَرَرْتَهُ: فهو من بابِ حذفِ الجرِّ وبقاءِ عملِه، وَإِنْ نَصَبْتَهُ: فهو من بابِ النصبِ عَلَى نَزْعِ الخافِضِ، وأصلُ **(حَاشَا زَيْدٍ)** ـ عندَ هؤلاء ـ **(حاشا لِزَيْدٍ)**.
الثالثُ: أنها تكونُ فِعْلًا، فيَنْتَصِبُ مَا بعدَها عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ به، وتكونُ حرفَ جَرٍّ، فيُجَرُّ مَا بعدَه به، وهذا مذهَبُ المُبَرِّدِ والمَازِنِيِّ، وتَبِعَهما: ابنُ مالِكٍ، وهذا هو المذهَبُ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ السماعُ (م).

(٣) رسمت في (س)، (ص): «حشى».

(٤) من (ح).

الحَالُ[1](*)

(١) (م) الحالُ فِي اللغةِ: مَا عليه الإنسانُ مِن خيرٍ أو شرٍّ، وَهوَ فِي اصطلاحِ علماءِ العربيَّةِ: مَا ذَكَرَه الشارحُ ـ العلَّامَةُ، ويقالُ: حالٌ وحالةٌ، فيُذَكَّرُ لَفْظُه ويُؤَنَّثُ، ومن شواهدِ تأنيثِ لفظِه: قولُ الشاعرِ:

على حالةٍ لَوْ أنَّ فِي القومِ حَاتِمًا ... على جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن شواهدِ تذكيرِ لفظِه: قولُ الشاعرِ:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ مِنِ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

فإنْ قُلْتَ: فما الأثرُ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى تذكيرِ لفظِهِ حينَ أَقُولُ: (حالٌ)؟ وَمَا الأثرُ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى تأنيثِ لفظِه حينَ أقولُ: (حالةٌ)؟

فالجوابُ عَلَى ذلك: أنْ نقولَ لكَ: إنَّ **تذكيرَ لفظِهِ يَدُلُّ عَلَى تذكيرِ معناه**، وحِينَئِذٍ تأتي بالفِعْلِ المسنَدِ إِلَيْهِ مُجَرَّدًا من علامةِ التأنيثِ، فتقولُ: (حَسُنَ حالُ مُحَمَّدٍ، وساءَ حالُ خالدٍ)، وتُعِيدُ الضميرَ إِلَيْهِ مُذَكَّرًا فتقولُ: (حالُ مُحَمَّدٍ أَدَّاهُ إِلَى فِعْلِ مَا فَعَلَ)، وتُشِيرُ إِلَيْهِ باسمِ الإشارةِ الموضوعِ للمذكَّرِ، فتقولُ: (هذا حالُ مُحَمَّدٍ)، وتَصِفُهُ بِوَصْفِ المذكَّرِ فتقولُ: (لِمُحَمَّدٍ حالٌ حَسَنٌ)، **وتأنيثُ لفظِهِ يَدُلُّ عَلَى تأنيثِ مَعْنَاهُ**، وحِينَئِذٍ تأتي بالفِعْلِ المسنَدِ إِلَيْهِ مُقْتَرِنًا بتاءِ التأنيثِ، فتقولُ: (حَسُنَتْ حالةُ مُحَمَّدٍ، وساءَتْ حَالَةُ خالدٍ)، وتُعِيدُ الضميرَ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا، فتقولُ: (حالةُ مُحَمَّدٍ أَدَّتْهُ إِلَى فِعْلِ مَا فَعَلَ)، وتُشِيرُ إِلَيْهِ باسمِ الإشارةِ الموضوعِ للمؤنَّثِ، فتقولُ: (هذه حالةُ مُحَمَّدٍ)، وتَصِفُهُ بِوَصْفِ المؤنَّثِ، فتقولُ: (لِمُحَمَّدٍ حالةٌ حَسَنَةٌ).

فإنْ قُلْتَ: أَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي الحالَيْنِ؟ عَلَى معنى أَنَّهُ إذا كَانَ لفظُ الحالِ مُذَكَّرًا أَيَلْزَمُنِي أنْ أُعَامِلَهُ فيما ذَكَرْتَ وأَشْبَاهِهِ معاملةَ المذكَّرِ، وإذا كَانَ لفظُ الحالةِ مُؤَنَّثًا أَيَلْزَمُنِي أنْ أُعَامِلَهُ فيما ذَكَرْتَ وأَشْبَاهِهِ معاملةَ المؤنَّثِ؟

فالجوابُ عَلَى ذلك: أنْ نَقولَ لكَ: أَمَّا إذا كَانَ لفظُ الحالِ مذكَّرًا: فليسَ يَلْزَمُكَ أنْ تُعَامِلَه معاملةَ المذكَّرِ؛ بل أنتَ فِي سَعَةٍ من أنْ تُذَكِّرَ معناه أو تُؤَنِّثَه، تقولُ: هَذَا حالٌ، وهذه حالٌ، وتقولُ: حالٌ حَسَنٌ، وحالٌ حَسَنَةٌ، وتقولُ: الحالُ الَّذِي أنا فيه طيِّبٌ، والحالُ التي أنا فيها طيِّبَةٌ، وتقولُ: كَانَ حالُنا يومَ كذا جَميلًا، =

[تعريف الحال][ص] **[٣٣٢] الحالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ** مُفْهِمٌ (فِي حَالٍ)، كَـ(فَرْدًا أَذْهَبُ)

[ش] عَرَّفَ الحالَ بأنه[1]: (الوَصْفُ[2] الفَضْلَةُ[3] المنتصِبُ؛ للدَّلالةِ على هَيْئَةٍ[4])، نحوُ: **(فَرْدًا أَذْهَبُ)**؛ فـ(فَرْدًا) حالٌ؛ لِوُجودِ القُيُودِ المذكورةِ فيه، وخَرَجَ بقولِهِ: **(فَضْلَةٌ)**: الوصفُ الواقِعُ عُمْدَةً، نحوُ: (زَيْدٌ قائِمٌ).

وبقولِهِ: **(الدال[5] على الهيئةِ)** التمييزُ المُشْتَقُّ، نحوُ: (لِلَّهِ دَرُّهُ[6] فَارِسًا)؛ فإنَّه تَمْيِيزٌ لا حالٌ على الصحيحِ؛ إذ (لم[7] يُقْصَدْ)[8] به الدَّلالةُ على الهيئةِ؛ بل التعجُّبُ مِن فُرُوسِيَّتِهِ، فهو لِبَيَانِ المتعجَّبِ منه، لا لبيانِ هَيْئَتِهِ، وكذلك (رَأَيْتُ رجلًا راكبًا)؛ فإنَّ (راكبًا): لم يُسَقْ[9] للدلالةِ على

= وكانَتْ حَالُنا يومَ كذا جميلةً. ونَلْفِتُ نَظَرَكَ إِلَى قولِ الشاعرِ فِي البيتِ المتقدِّمِ:

أَعْـجَـبَـتْـكَ الـدَّهْـرَ حَـالٌ

فأمَّا إذا كَانَ لفظُ الحالِ مؤنَّثًا: فليسَ لكَ مَعْدًى عن تأنيثِ الفِعْلِ المسنَدِ إِلَى ضَمِيرِها، كَمَا أَنَّهُ ليسَ لكَ مَعْدًى عن الإشارةِ إليها إشارَتَكَ إِلَى المؤنَّثِ، فتقولُ: هذه حالةُ مُحَمَّدٍ، وإلى إعادةِ الضَّمِيرِ إليها مُؤَنَّثًا، فتقولُ: حالةُ مُحَمَّدٍ أَدَّتْ إِلَى مَا حَدَثَ، وإلى وَصْفِها بوصفِ المؤنَّثِ، فتقولُ: حالةٌ طيِّبةٌ.

وبالجُمْلَةِ: إذا أَنَّثْتَ لَفْظَهَا عامَلْتَهَا معاملةَ المؤنَّثِ المَجَازِيِّ التأنيثِ أَلْبَتَّةَ، وإذا ذَكَّرْتَ لَفْظَها: جازَ لكَ أنْ تُعَامِلَهُ مُعَامَلَةَ المذكَّرِ ومعاملةَ المؤنَّثِ (م).

(*) قال الخضري (١/ ٢١٢): «ألفها بدلعن واو؛ لجمعها على أحوال، وتصغيرها على حويلة، مشتقة من التحول، وهو التنقل».

(١) في (ص): «بأنها».

(٢) المراد به: ما دل على معنًى وذات متصفة به، وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، والمراد الوصف ولو تأويلًا.

(٣) المراد بها: ما ليس ركنًا في الإسناد، وإن توقف صحة المعنى عليه.

(٤) أي: هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل.

(٥) في (م): «للدلالة». وهي نسخةٌ، كما أشار في حاشية (س)، وقد ساق المثبت ـ في أكثر النسخ ـ بالمعنى، والأمر هينٌ.

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «درّك».

(٧) في (س): «لا».

(٨) في (ع): «لا تقصد».

(٩) في (س): «يشتق».

الهيئةِ؛ بل لتخصيصِ الرجلِ[(١)]. (وقولُ المصنِّفِ)[(٢)]: **(مُفْهِمُ فِي حَالِ)**: هو معنى قولِك[(٣)]: (للدَّلالةِ على الهيئةِ). [والله تعالى أعلم][(٤)].

[ص] **[٣٣٣]** **وكونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا   يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا**[(٥)]

[ش] الأكثرُ في الحالِ: أنْ تكونَ[(٦)] مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً[(٧)]. [أوصاف الحال]

ومعنى الانتقالِ: ألَّا تكونَ مُلازِمَةً للمتَّصِفِ بها، نحوُ: (جاءَ[(٨)] زيدٌ راكبًا)، فـ(راكبًا): وصفٌ مُنْتَقِلٌ؛ لجوازِ انفكاكِه عن (زَيْدٍ)؛ بأنْ يَجِيءَ [١١٤/ظ] ماشيًا، وقد تَجِيءُ[(٩)] الحالُ غيرَ مُنْتَقِلَةً[(١٠)]؛ أي: وَصفًا [منتقلة] [مشتقة]

---

(١) في (ع): «بالوصف». (٢) في (ع): «وقوله».

(٣) في (ع): «قولي»، وفي (م): «قولنا». والكل سائغ على الالتفات والتقرير.

(٤) من (ح).

(٥) قال الخضري (١/ ٢١٢): «فائدته ـ مع ما قبله: دفع توهم كون غير الغالب واجبًا في الفصيح، كما قاله ابن قاسم. وضمير ليس: إما للكون فـ(مستحقًّا) بفتح الحاء، أو: للحاء فبكسرها، ومتعلقه حينئذٍ: محذوف؛ أي: ليس مستحقًّا له».

(٦) نقطت بالوجهين في (ص).

(٧) لأنه صفة لصاحبه في المعنى، وهي لا تكون إلا مشتقة.

(٨) في (ك): «جاءني». (٩) نقطت بالوجهين في (ص).

(١٠) (م) تَجِيءُ الحالُ غيرَ مُنْتَقِلَةٍ فِي ثلاثِ مسائلَ:

الأُولى: أنْ يَكُونَ العاملُ فيها مُشْعِرًا بتجدُّدِ صاحِبِها، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾ [النساء: ٢٨]، ونحوُ قولِهِم: خلَقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْهَا أطولَ مِن رِجْلَيْهَا، ونحوُ قولِ الشاعِرِ:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ

البيتَ الَّذِي أنشدَه الشارحُ رَحِمَهُ اللهُ؛ (رَقْم ١٧٩).

الثانيةُ: أنْ تكونَ الحالُ مؤكِّدَةً: **إما لِعَامِلِها**: نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، وقولِهِ سُبْحَانَهُ؛ [حكاية عن سيدنا عيسى ـ عليه الصلاة والسلام]: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ۝٣٣﴾ [مريم: ٣٣]. **وإمَّا مُؤَكِّدَةً لِصَاحِبِها**: نحوُ قولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، **وإمَّا مُؤَكِّدَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ قَبْلَها**: نحوُ قولِهِم: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا).

الثالثةُ: فِي أمثلةٍ مسموعةٍ لا ضَابِطَ لها، كقولِهِم: دَعَوْتُ اللهَ سميعًا، وقولِهِ =

لازِمًا، نحوُ: (دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعًا)، و(خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِن رِجْلَيْهَا)، وقولِهِ[(١)(٢)]:

١٧٩ ـ فَجَاءَتْ[(٣)] بِهِ (سَبْطَ الْعِظَامِ)[(٤)] كَأَنَّمَا عِـمَـامَتُـهُ بَـيْـنَ الـرِّجَـالِ لِـوَاءُ[(٥)]

[هكذا روى بنصب[(٦)] (يديها) و(أطول)؛ على جعلِ (يديها) بدلًا من (الزرافة)، ونصب (أطول) على الحال][(٧)].

فـ(سَمِيعًا، وأَطْوَلَ، وسَبْطَ): أحوالٌ، وهي أوصافٌ لازِمَةٌ.

وقد تأتي الحالُ **جامدةً**، ويَكْثُرُ ذلك في مَوَاضِعَ ذَكَرَ المصنِّفُ (بعضَها؛ بقولِهِ)[(٨)]:

= تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وكقولِهِ جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٦٨): «قائله: رجل من بني جِناب، من بلقين، وكانت تحته ابنة عم له، جاء له منها ولد يسمى سيارًا، وكان له ابن آخر من أمَةٍ، يقال له: حندج، وكانت الحرة إذا رأته يلطف حندجًا ببعض اللطف غضبت عليه، فأنشأ يقول. . . .».

(٣) في (س)، (ع)، والأشموني (٢/ ٥)، والصبان (٢/ ٢٥٣): «وجاءت».

(٤) في حماسة الخالِدَين (ص٤٦)، والصناعتين (ص٢٠٣)، وأمالي المرتضي (١/ ٥٧١)، وعدة مصادر: «عبلَ الذراع». وهما روايتان.

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(سَبْطَ العِظَامِ)**؛ حَيْثُ وَرَدَ الحالُ وَصْفًا ملازمًا، عَلَى خلافِ الغالبِ فيه من كونِهِ وَصْفًا مُنْتَقِلًا، وإضافةُ **(سَبْط)** لا تُفِيدُهُ تَعْرِيفًا ولا تَخْصِيصًا؛ لأنَّه صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وإضافةُ الصفةِ المشبَّهَةِ إِلَى مَعْمُولِهَا: لا تُفِيدُ التعريفَ ولا التخصيصَ، وإنما تفيدُ رَفْعَ القُبْحِ ـ عَلَى مَا سيأتي بيانُه، فِي بابِ الإضافةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى (م).

(٦) ولو قال: (يداها أطولُ من رجليها)، لجاز. ولا بد فيه من ضميرٍ يُعلّقه بالأول. لكنه حينئذٍ: يخرج عن باب الحال. ينظر: شرح السيرافي (٢/ ١٨)، وشرح المفصل (٢/ ٢٥٩).

(٧) من (ع).

(٨) في (ك): «منها في قوله».

[ص] [٣٣٤] ويَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وفِي   مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ
[٣٣٥] كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ)   و(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أيْ: كَأَسَدْ

[مواضع مجيء الحال جامدة]

[ش] يَكْثُرُ مَجِيءُ الحالِ جامدةً؛ إنْ دَلَّتْ على سِعْرٍ، نحوُ: (بِعْهُ[1] مُدًّا بِدِرْهَمٍ[2])، فـ(مُدًّا): حالٌ جامدةٌ، وهي[3] في معنى المشتَقِّ؛ إذ المعنَى: (بِعْهُ[4] مُسَعَّرًا كلَّ مُدٍّ بِدِرْهَم).

ويَكْثُرُ جُمُودُها أيضًا: فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ، نحوُ: (بِعْتُهُ[5] يَدًا بِيَدٍ[6])؛ أي: مُنَاجَزَةً، أو على تشبيهٍ، نحوُ: **(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)**؛ أي: مُشْبِهًا الأسدَ، فـ(يَدٍ) و(أَسَدٍ)[7]: جامدانِ، وصَحَّ وُقُوعُهما حالًا؛ لِظُهُورِ

---

(١) في (ص)، (ك): «بعته».

(٢) (م) يجوزُ فِي هَذَا المثالِ وجهانِ:
أَحَدُهما: رَفْعُ المُدِّ.
وثانيهما: نَصْبُه، فأمَّا رَفْعُ (مُدٌّ): فعلى أنْ يَكُونَ مُبْتَدأً، والجارُّ والمجرورُ بعدَه مُتَعَلِّقَانِ بمَحْذُوفٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وجازَ الابتداءُ بالنكرةِ؛ لأنَّ لها وَصْفًا مَحْذُوفًا، وتقديرُ الكلامِ: بِعِ الْبُرَّ (مَثَلًا) مُدٌّ مِنه بدِرْهَم، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِهِ: فِي مَحلِّ نصبٍ حالٌ، والرابطُ: هو الضَّمِيرُ المجرورُ مَحَلًّا بمِن، ولا يَكُونُ المثالُ ـ عَلَى هَذَا الوجهِ ـ مِمَّا نحنُ بِصَدَدِهِ؛ لأنَّ الحالَ جملةٌ لا مفردٌ جامدٌ، أمَّا نصبُ (مُدًّا): فعلى أنْ يَكُونَ حالًا، والجارُّ والمجرورُ بَعْدَهُ مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ صفةٌ له، ويَكُونُ المثالُ حِينَئِذٍ مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، والمشتَقُّ المُؤَوَّلُ بِهِ ذلك الحالُ: يَكُونُ مأخوذًا من الحالِ وصِفَتِهِ جَمِيعًا، وتَقْدِيرُهُ: مُسَعَّرًا.
ويجوزُ أنْ يَكُونَ هَذَا الحالُ حالًا من فَاعِلِ بِعْهُ، فيَكُونُ (مُسَعِّرًا) الَّذِي تُؤَوِّلُهُ بِهِ بكسرِ العينِ مُشَدَّدَةً اسمُ فاعلٍ، ويجوزُ أنْ يَكُونَ حالًا مِن المفعولِ، فيَكُونُ قولُكَ: (مُسَعَّرًا) بفتحِ العينِ مُشَدَّدَةً اسمَ مفعولٍ (م).

(٣) في (ص)، (ح): «هي».   (٤) في (ص): «بعته».

(٥) في (ص): «بعه».

(٦) هَذَا المثالُ، كالذي قبلَه يجوزُ فيه رَفْعُ (يَدٍ) ونَصْبُه، وإعرابُ الوجهيْنِ هنا؛ كإعرابِهِما فِي المثالِ السابِقِ، والتقديرُ عَلَى الرفعِ: يَدٌ مِنه عَلَى يَدٍ مِنِّي، والتقديرُ عَلَى النصبِ: يَدًا كائنةً معَ يَدٍ (م).

(٧) في (س)، (ص)، (ح): «يدًا، وأسدًا»؛ على الحكاية.

تَأَوُّلِهما بِمُشْتَقٍّ[١]؛ كما تَقَدَّمَ، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: **(وفي مُبْدِي تَأَوُّلِ)**؛

---

(١) مثلهما: **ما دلَّ على ترتيب:** كـ(ادخلوا رجلًا رجلًا)، أو: (رجلين رجلين)؛ أي: مرتبين، **وضابطه:** أن يذكر المجموع أولًا، ثم يفصل ببعضه مكررًا، **والمختار:** أن كلًّا منهما نصب على الحال ـ وإن كانت الحال هي مجموعها، لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب، جعل في أجزائه؛ كما في حلو حامض، وجعل ابن جني الثاني صفةً بتقدير مضاف؛ أي: رجلًا ذا رجل، أو: مفارق رجل. واستحسن بعضهم عطفه على الأول؛ بتقدير الفاء؛ إذ لا يعطف لفظًا بغيرها. وقال الرضي: وقد تعطف بـ(ثم).اهـ. ومن العطف لفظًا: (ادخلوا الأول فالأول)؛ أي: مرتبين. إلا أن هذا فاته الاشتقاق والتنكير أيضًا؛ لتأوله بهما. فهذه مع ما في المتن: **أربع مسائل** تقع فيها الحال جامدةً؛ مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف، وبقي ست مسائل؛ لا يظهر تأويلها إلا بتكلف، وهي كونها موصوفة نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ۝﴾ [مريم: ١٧]. بناءً على أن ﴿تمثل﴾ بمعنى (تشخص)، أما على أنه بمعنى (تصور): فنصب ﴿بَشَرًا﴾؛ بإسقاط الباء لا الحال؛ لأن التصور في حال الملكية لا البشرية؛ قاله اللقاني. والفرق بين هذه وبين: (مدًّا بكذا ويدًا بيد) ـ مع أن الكل موصوف ـ: أن المقصود هنا الصفة وحدها، وذكر ما قبلها تمهيدًا وتوطئة لها. ولذلك تسمى حالًا موطئة؛ كالخبر الموطئ في: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ۝﴾ [النمل: ٥٥]. والحال في (مدًّا)... إلخ: مجموعهما ـ كما مرَّ. أو: كونها دالة على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أو: على طور فيه تفضيل ـ بالضاد المعجمة ـ كـ(هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)، أو نوعًا لصاحبها: كـ(هذا مالك ذهبًا)، أو فرعًا له: كـ(هذا حديدك خاتمًا): ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤)، أو: أصلًا له: كـ(هذا خاتمك حديدًا): ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ۝﴾ [الإسراء: ٦١]؛ **فهذه** لا تؤول أصلًا، لما فيها من التكلُّف والخفاء؛ بخلاف الأربعة الأولى. ولهذا كثُر وقوعها دون هذه. وقال ابن الناظم (ص٢٣٠، ص٢٤١) ـ تبعًا لـ«شرح الكافية» (٢/ ٧٣٢): يجب تأويل الجميع: أو مقروءًا عربيًّا ومتصفًا بصفات البشر؛ من استواء الخلقة ونحوها، ومعدودًا ومطورًا بطور البسر والرطب، ومنوعًا ومصنوعًا ومتأصلًا. وفيه تكلف، وجعل الموضح السعر من القسم الثاني؛ ليكون المصنف متعرضًا للقسمين فقوله: **(وفي مبدي تأول)** عطف مغاير، لا عام. لكن فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف. «حاشية الخضري» (١/ ٢١٣).

أي: يَكْثُرُ مَجِيءُ الحالِ جامدةً؛ حيثُ ظَهَرَ تَأَوُّلُها[١] بِمُشْتَقٍّ.

وعُلِمَ بهذا وما قبلَه: أنَّ قَوْلَ النَّحْوِيِّينَ[٢]: **(إنَّ الحالَ يَجِبُ أنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً)**، معناه: أنَّ ذلك هو الغالِبُ، لا أنه لازِمٌ، وهذا معنى قولِهِ، فيما تَقَدَّمَ: **(لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا[٣])**. والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) في (ح): «تأولهما».

(٢) ينظر: «البديع في علم العربية» لابن الأثير (١/ ١٩٣)، و«اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (١/ ٢٨٥).

(٣) (م) ذَكَرَ الشارحُ ثلاثةَ مواضِعَ تَجِيءُ فيها الحالُ جامدةً، وَهِيَ فِي تأويلِ المشتقِّ، وهي: أنْ تَدُلَّ الحالُ **عَلَى سِعْرٍ**، أو **عَلَى تَفَاعُلٍ** ـ ومنه: دَلَالَتُها عَلَى **مُنَاجَزَةٍ** ـ أو: **عَلَى تَشْبِيهٍ**، وقد بَقِيَتْ خمسةُ مواضعَ أُخرى: [مواضع مجيء الحال جامدة لم يذكرها الشارح]

الأَوَّلُ: أنْ تَدُلَّ الحالُ عَلَى ترتيبٍ، كقولِكَ: (ادْخُلُوا الدارَ رَجُلًا رَجُلًا)، وقولِكَ: (سارَ الجُنْدُ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ)، تُرِيدُ: مُرَتَّبِينَ، **وضابطُ هَذَا النوعِ**: أنْ يُذْكَرَ المجموعُ أَوَّلًا، ثمَّ يُفَصَّلُ هَذَا المجموعُ؛ بِذِكْرِ بعضِه مُكَرَّرًا، فالمجموعُ فِي المثالِ الأَوَّلِ: هو الَّذِي تَدُلُّ (الواوُ) عليه، وفي المثالِ الثاني: هو لفظُ (الجُنْدِ)، والحالُ عندَ التحقيقِ: هو مجموعُ اللفظيْنِ، ولكنَّه لَمَّا تَعَذَّرَ أنْ يَكُونَ المجموعُ حالًا: جُعِلَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا حالًا، كَمَا فِي الخَبَرِ المتعدِّدِ بغيرِ عاطفٍ فِي نحوِ قولِكَ: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ إِلَى أنَّ الحالَ هو الأوَّلُ، والثاني مَعْطُوفٌ عليه بعاطفٍ مقدَّرٍ.

المَوْضِعُ الثاني: أنْ تكونَ الحالُ موصوفةً، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقولِهِ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم: ١٧]، وتُسَمَّى هذه الحالُ: (الحالَ المُوَطِّئَةَ).

الموضِعُ الثالثُ: أنْ تكونَ الحالُ دَالَّةً عَلَى عَدَدٍ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

الموضِعُ الرابعُ: أنْ تَدُلَّ الحالُ عَلَى طَوْرٍ فيه تَفْصِيلٌ، نحوُ قَوْلِهِم: (هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنه رُطَبًا).

الموضِعُ الخامِسُ: أنْ تكونَ الحالُ نَوْعًا مِن صَاحِبِها، كقولِكَ: هَذَا مالُكَ ذَهَبًا، أو تكونَ الحالُ فَرْعًا لِصَاحِبِها؛ كَقَوْلِكَ: هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا، وكقولِهِ تعالَى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، أو تكونَ الحالُ أصلًا لصاحبِها؛ =

[ص] [٣٣٦] والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى، كَـ(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

[الحال لا تكون إلا نكرةً]

[ش] مَذْهَبُ [جُمْهُورِالنَّحْوِيِّينَ](١): أنَّ الحالَ لا تكونُ إلَّا نَكِرَةً(٢)، وأنَّ ما وَرَدَ مِنها [١١٥/ظ] مُعَرَّفًا لَفْظًا؛ فهو مُنَكَّرٌ معنًى؛ كقولِهِم(٣): (جَاؤُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ).

١٨٠ ـ وأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ(٤)..

(وقولك: (جاءت الخيل بدادًا)؛ أي: مبتددين)(٥)، و(اجْتَهِدْ وَحْدَكَ)، و(كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ)(٦)، فـ((الجَمَّاءَ)، و(العِرَاكَ)، و(وَحْدَكَ)،

= كقولِكَ: هَذَا خاتَمُكَ حَدِيدًا، وكقولِهِ تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ۝﴾ [الإسراء: ٦١].
وقد أَجْمَعَ النُّحَاةُ عَلَى أنَّ المَوَاضِعَ الأَرْبَعَةَ الأُولَى ـ وَهِيَ الثلاثةُ التي ذَكَرَهَا الشارِحُ، والمَوْضِعُ الأوَّلُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ ـ يَجِبُ تَأْوِيلُها بِمُشْتَقٍّ؛ لِيُسْرِ ذلك، وعَدَمِ التكلُّفِ فيه، ثمَّ اخْتَلَفُوا فِي المواضِعِ الأربعةِ الباقيةِ؛ فذَهَبَ قومٌ مِنهم ابنُ الناظِمِ (ص٢٣٠) إِلَى وُجُوبِ تَأْوِيلِهَا أَيْضًا؛ لِيَكُونَ الحالُ مُشْتَقًّا عَلَى مَا هو الأصلُ فيها، وذَهَبَ قومٌ: إِلَى أَنَّهُ لا يَجِبُ تَأْوِيلُها بِمُشْتَقٍّ؛ لأنَّ فِي تَأْوِيلِها بالمشتقِّ تَكَلُّفًا، وفي ذلك مِن التحكُّمِ مَا ليسَ يَخْفَى (م).

(١) في (ع): «الجمهور».

(٢) لأن الغالب تعريف صاحبها، فلو عرفت مع كونها مشتقة؛ لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها، أو خفاء الإعراب، وحمل غير الغالب عليه. «الخضري» (١/ ٢١٣).

(٣) ليس في (ك).

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(العِرَاكَ)**؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا، معَ كَوْنِهِ معرِفَةً ـ والحالُ لا يَكُونُ إلَّا نَكِرَةً ـ وإنما ساغَ ذلك؛ لأنَّه مُؤَوَّلٌ بالنكرةِ؛ أي: أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً؛ يعني: مُزْدَحِمَةً (م).

(٥) ما بين القوسين من (س)، (ص).

(٦) واستظهر الصبان (٢/ ٢٥٥): أنها صفة لـ(فاه)؛ كما في (مدًّا بكذا)؛ أي: الكائن إلى فيَّ؛ أي: الموجه إلى فيَّ.اهـ. وهذا من الجامد المؤول بالمشتق، والمؤول به مجموع (فاه إلى فِيَّ)، لدلالته على التفعل ـ كما في (يدًا بيد)؛ أي: مشافهة، لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير؛ كأدخلوا الأول فالأول، **وقيل**: إن (فاه) نصب =

و(فَاهُ)): أحوالٌ، وهي مَعْرِفَةٌ، [١] لكِنَّها مُؤَوَّلَةٌ بنَكِرَةٍ، والتقديرُ: جَاؤُوا جَمِيعًا، وأَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً، واجْتَهِدْ مُنْفَرِدًا، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً[٢][٣].

= بمحذوف؛ هو الحال؛ أي: جاعلًا (فاه)، فناب عنه في الحالية، وقيل: غير ذلك، ويروى: (فوه إلى في)، فالحال الجملة. قال في «التسهيل» (ص١٠٨): «**ولا يقاس عليه؛ خلافًا لهشام**». قال الدماميني [كما في «التصريح» (١/ ٣٧٠)، و«همع الهوامع» (١/ ٢٣٧)]: «لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود، وعن الظاهر من الرفع بالابتداء، وجعل الجملة حالًا؛ إذ الحال في الحقيقة مجموع: (فاه إلى فيّ). وأجاز هشام: أن يقال قياسًا عليه: (جاورته منزله إلى منزلي)، و(ناضلته قوسه عن قوسي)، ونحو ذلك. وينبغي لبقية الكوفيين: أن يوافقوه؛ لأنهم يرونه مفعولًا لمحذوف؛ اعتمادًا على فهم المعنى. وذلك مقيس». وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ٢١٤)، و«ضياء السالك» (٢/ ٢١٠).

(١) زادفي (س)، (ع)، (ك)، (ح): «لفظًا».

(٢) كتب في حاشية (ح)؛ ما نصه: «روي في نحو «جاؤوا خمستهم» - النصب على الحال، والرفع على البدل من الواو».

(٣) (م) أُحِبُّ أنْ أُبَيِّنَ لكَ هذه الأمثلةَ التي ذَكَرَهَا الشارِحُ، وذَكَرَهَا النُّحاةُ مِنْ قَبْلِهِ ومِن بَعْدِهِ، بَيَانًا يَتَّضِحُ لكَ بِهِ أَمْرُها غايةَ الاتِّضَاحِ، ويَسْهُلُ عليكَ بعدَه أنْ تبين مَا عَسَاكَ أنْ تَجِدَهُ من الأمثلةِ؛ مِمَّا لم يَذْكُرْهُ الشارِحُ هُهنا. وقبلَ أنْ أُبَيِّنَ لكَ الأمثلةَ مثالًا فمثالًا، أرَى أنْ أُقَرِّرَ لكَ قاعدتيْنِ، وأُبَيِّنَ - معَ ذَلِكَ - السرَّ فِي كلِّ قاعدةٍ مِنهما، فأقولُ:

[الأصل في الحال مجيئها نكرةً]

القاعدةُ الأُولى: الأصلُ فِي الحالِ أنْ يَكُونَ نَكِرَةً، فَإِنْ جَاءَتْ فِي كلامٍ مَا من كلامِ العربِ مَعْرِفَةً: فهي بغيرِ تَرَدُّدٍ - عندَ جَمْهَرَةِ البَصْرِيِّينَ - فِي تأويلِ النكرةِ. والسرُّ فِي ذلك: أنَّ صاحِبَ الحالِ مَعْرِفَةٌ فِي أغلبِ حالاتِهِ، والحالُ تَلْتَبِسُ بالنعتِ، فلو جَاءَتِ الحالُ معرفةً، وقبلَها اسمٌ مَعْرِفَةٌ يَصِحُّ أنْ يَكُونَ موصوفًا بهذه الحالِ، ظَنَّ السامعُ أنها نَعْتٌ، والْتَبَسَ عليه الأمرُ، فدَفْعًا لهذا الالتباسِ، ورغبةً فِي إفادةِ المقصودِ من أوَّلِ الأمرِ، الْتَزَمَ العربُ فِي كلامِهِم إذا أَتَى فِي الكلامِ اسمٌ مَعْرِفَةٌ، ثمَّ جاؤوا بِوَصْفٍ بعدَ هذه المعرفةِ، فَإِنْ أَرَادُوا جَعْلَ هَذَا الوصفِ نعتًا: جاؤوا بِهِ مَعْرِفَةً، وَإِنْ أَرَادُوا جَعْلَ هَذَا الوصفِ حالًا: جاؤوا بِهِ نَكِرَةً، فلم يَلْتَبِسْ عَلَى السامعِ الأمرُ.

[الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها]

القاعدةُ الثانيةُ: أنَّ الحالَ وَصْفٌ لِصَاحِبِها، وقَيْدٌ فِي عَامِلِها، وقد عَلِمْنَا: أنَّ الوصفَ الَّذِي هو النَّعتُ لا يَكُونُ إلَّا مُشْتَقًّا، إمَّا اسمَ فاعلٍ، وإمَّا اسمَ مفعولٍ، =

= وإمَّا صفةً مُشَبَّهَةً، وإمَّا أَفْعَلَ تفضيلٍ، وإمَّا صيغةَ مبالغةٍ، فَإِنْ جاءَ الوصفُ جامدًا: فهو أَلْبَتَّةَ فِي تأويلِ الاسمِ المشتَقِّ، فكذلك مَا دَلَّ عَلَى معناها وقامَ مَقَامَهَا، وَهوَ الحالُ لا يَكُونُ إلا مُشْتَقًّا، أو: فِي تأويلِ المُشْتَقِّ، ولهذا تَرَاهُمْ يُؤَوِّلُونَ المصدرَ الواقِعَ مَوْقِعَ الحالِ عَلَى أحدِ التأويلاتِ الثلاثةِ المشهورةِ؛ لِيَكُونَ فِي المعنى مُشْتَقًّا.

ثم نَأْخُذُ بعدَ ذلك فِي بيانِ الأمثلةِ واحدًا فواحدًا؛ عَلَى تَرْتِيبِها فِي كلامِ الشارِحِ.

أَمَّا المثالُ الأوَّلُ ـ وَهوَ قولُهُم: (جَاؤُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ)، فإنَّ (الجَمَّاءَ) مُؤَنَّثُ (الأَجَمِّ)، ونَظِيرُهُ: (أَبْيَضُ وبَيْضَاءُ، وأحمرُ وحمراءُ)، واشتقاقُ (الجَمَّاءِ) و(الأجمِّ) مِن (الجَمِّ) ـ بتشديدِ الميم ـ وَهوَ الكثرةُ، تقولُ: ماءٌ جَمٌّ، تريدُ أَنَّهُ كثيرٌ، وقالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾﴾ [الفجر: ٢٠]؛ أي: حُبًّا كثيرًا [«تفسير الطبري» (٢٤/ ٤١٥)]، وقالَ الراجزُ:

إنْ تَـغْـفِـرِ الـلَّـهُـمَّ تَـغْـفِـرْ جَـمَّـا وَأَيُّ عَـبْـدٍ لَـكَ لَا أَلَـمَّـا

وتقولُ: (هذه امرأةٌ جَمَّاءُ المَرَافِقِ)، تُرِيدُ: أنها كثيرةُ اللحم عَلَى المرافِقِ.

و(الغفيرُ) فَعِيلٌ؛ قيلَ: بمعنى فاعِلٍ، وأصلُ اشتقاقِهِ من (الغَفْرِ) ـ بفتحِ الغينِ وسكونِ الفاءِ ـ وَهوَ السَّتْرُ، تقولُ: (غَفَرَ اللهُ تعالَى ذَنْبَكَ)، تُرِيدُ: سَتَرَهُ عليكَ ولم يَفْضَحْكَ به، و(الغَفِيرَ) فِي صِنَاعَةِ الإعرابِ صِفَةٌ لـ(لْجَمَّاءَ)، وَكَانَ مِن حقِّ العربيَّةِ عليهم: أنْ يُؤَنِّثُوا الصفةَ؛ لأنَّ الموصوفَ مُؤَنَّثٌ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغةَ معاملةَ أُخْتِها التي هِيَ فَعِيلٌ بمعنى مفعولٍ؛ كقَوْلِهِم: (امرأةٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ قَتِيلٌ)، وكأنهم حينَ قالُوا: (جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ)، قالُوا: جاؤوا الجماعةَ الساترةَ لوجهِ الأرضِ، يَعْنُونَ: أنهم لِكَثْرَتِهِم وعَظِيم عَدَدِهِم سَتَرُوا وجهَ الأرضِ، فلم يَظْهَرْ منها شيءٌ. هَذَا وقد قالُوا فِي هَذَا المثالِ: (جاؤوا جَمَّاءَ غَفِيرًا)، فأَتوا بِهِ مُنَكَّرًا عَلَى الأصلِ فِي الحالِ.

وأَمَّا المثالُ الثاني ـ وَهوَ قولُهم: **(أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)** ـ فقد بَيَّنَّاهُ فِي شرحِ الشاهدِ (رَقْم ١٨٠)؛ فلا حاجةَ بنا إِلَى تَكْرَارِ الكلامِ عليه.

وأَمَّا المثالُ الثالثُ ـ وَهوَ قولُهُم: **(اجْتَهِدْ وَحْدَكَ)**؛ فإنَّ (وَحْدَكَ) اسمٌ يَدُلُّ عَلَى التوحُّدِ والانفرادِ، والغالبُ استعمالُ هذه الكَلمَةِ منصوبةً، وقد وَرَدَتْ فِي عِبَارَاتٍ قليلةٍ مجرورةً بالإضافةِ، وَذَلِكَ نحوُ قولِهِمْ فِي المدْحِ: (فلانٌ نَسِيجُ وَحْدِهِ، وقَرِيعُ وَحْدِهِ)، ونحوُ قولِهِم فِي الدَّلالةِ عَلَى الإعجابِ بالنفسِ: (فلانٌ رُجَيْلُ وَحْدِهِ)، ونحوُ قَوْلِهِم فِي الذمِّ: (فُلانٌ عُيَيْرُ وَحْدِهِ، وجُحَيْشُ وَحْدِهِ). =

= وقد اخْتَلَفَ النحاةُ فِي تخريجِ هذه الكَلمَةِ فِي حالةِ النصبِ؛ فقالَ سِيبَوَيْهِ والخليلُ بنُ أَحْمَدَ: هو اسمٌ موضوعٌ مَوْضِعَ المصدرِ الموضوعِ مَوْضِعَ المُشْتَقِّ، وَهوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ، وكأنَّكَ حينَ تقولُ: (جاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ)، قد قُلْتَ: جاءَ زَيْدٌ إِيحادًا؛ أي: مُتَوَحِّدًا، والمعنى: جاءَ مُنْفَرِدًا.
وذَهَبَ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ وهِشَامٌ والكُوفِيُّونَ ـ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، واسْتَمِعْ إِلَى المُحَقِّقِ الرَّضِيِّ يقولُ فِي شرحِ هذيْنِ المذهبيْنِ: (ومَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ انْتِصَابُ (وَحْدَهُ) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ أي: لا معَ غيرِه، فهو فِي المعنى ضِدُّ (مَعًا)، فِي قولِكَ: (جَاؤُوا مَعًا)، وكما أنَّ فِي (مَعًا) خلافًا؛ هل هو منتصِبٌ عَلَى الحالِ؛ أي: مُجْتَمِعِينَ، أو عَلَى الظرفِ؛ أي: فِي مكانٍ واحدٍ، فكذا اخْتُلِفَ فِي وَحْدَهُ فِي نحوِ: (جاءَ وَحْدَهُ)، أهو حالٌ؛ أي: مُنْفَرِدًا، أو ظَرْفٌ؛ أي: لا معَ غَيْرِهِ). اهـ.
قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: وَلَيْسَ يَبْعُدُ عِنْدِي: أنْ يَذْهَبَ ذاهبٌ إِلَى أنَّ (وَحْدَهُ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، مَا دامَ قدِ اعْتُبِرَ قَائِمًا مَقَامَ المصدرِ، ويَصِحُّ عَلَى هَذَا الاعتبارِ: أنْ يَكُونَ العاملُ فيه فِعْلًا تَقَعُ جُمْلَتُه حالًا؛ أي: جاءَ زيدٌ يَتَوَحَّدُ تَوَحُّدًا، كَمَا يَصِحُّ أنْ يَكُونَ العاملُ فيه: اسمًا مُشْتَقًّا يَقَعُ حالًا؛ أي: جاءَ زَيْدٌ مُتَوَحِّدًا تَوَحُّدًا.
وأَمَّا المِثَالُ الرابعُ ـ وَهوَ قولُهُم: **(كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ)**؛ فقد وَرَدَتْ هذه العبارةُ بروايتيْنِ:
الأولى: (كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ)، وهذه الروايةُ لا إشكالَ فيها، ولا خِلافَ فِي تَوْجِيهِها، و**(فُوهُ)**: مُبْتَدَأٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، والجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ خَبَرٌ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ نصبِ حالٌ.
والروايةُ الثانيةُ: (كَلَّمْتُهُ فاهُ إِلَى فِيَّ)، وقد وَرَدَ عَلَى هَذَا الوجهِ: قولُ أبي الطَّيِّبِ المُتَنَبِّي:

قَبَّلْتُهَا وَدُمُوعِي مَزْجُ أَدْمُعِهَا ... وَقَبَّلَتْنِي عَلَى خَوْفٍ فَمًا لِفَمِ

وهذه الروايةُ: هِيَ التي ثارَتْ حولَها عَجَاجَةُ الكلامِ، وكَثُرَ فيها التخريجُ؛ فذَهَبَ سِيبَوَيْهِ وجَمْهَرَةُ البَصْرِيِّينَ [«الكتاب» (١/ ٣٧٧)] إِلَى أنَّ **(فَاهُ)** حالٌ، وَإِنْ كَانَ اسمًا جامدًا، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً بالإضافةِ؛ لأنَّه فِي قُوَّةِ اسمِ مُشْتَقٍّ مُنَكَّرٍ، والجارُّ والمجرورُ بعدَه مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ صفةٌ لِفَاهُ؛ لأنَّه نَكِرَةٌ فِي التقديرِ ـ كَمَا قُلْتُ لك، وكأنه قالَ: **(فاهُ مُوَجَّهًا إِلَى فِيَّ)**، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أنَّ **(فَاهُ)** مَفْعُولٌ بِهِ لاسم فاعلٍ؛ محذوفٍ يَقَعُ حالًا، وكأنه قد قِيلَ: كَلَّمْتُهُ جَاعِلًا فاهُ إِلَى فِيَّ. وقد اخْتَلَفُوا =

وزَعَمَ البَغْدَادِيُّونَ ويُونُسُ، أنه يَجُوزُ تعريفُ الحالِ (مُطْلَقًا[١] - بلا تأويلٍ)[٢]، فأَجَازُوا[٣]: (جاءَ زيدٌ[٤] الراكِبَ)، وفَصَّلَ الكُوفِيُّونَ، فقالوا: إنْ تَضَمَّنَتِ الحالُ معنَى الشرطِ صَحَّ تَعْرِيفُها، وإلَّا فلا، فمِثالُ ما تَضَمَّنَ معنى الشرطِ (زَيْدٌ الراكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ الماشِيَ)، فـ(الراكِبَ والماشِيَ) حالَانِ، وصَحَّ تَعْرِيفُهما؛ لِتَأَوُّلِهِمَا[٥] بالشرطِ؛ إذِ[٦] التقديرُ: زَيْدٌ إذَا رَكِبَ أَحْسَنُ مِنه إذا مَشَى. فإنْ لم تَتَقَدَّرْ[٧] بالشرطِ: لم يَصِحَّ تعريفُها[٨]، فلا تقولُ: (جاءَ زيدٌ الراكِبُ)؛ إذ لا يَصِحُّ: (جاءَ زَيْدٌ - إنْ[٩] رَكِبَ). [والله ﷻ أعلم بالصواب][١٠].

[مجيء الحال مصدرًا وهي نفس صاحبها في المعنى]

[ص] **[٣٣٧] ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ، كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)**

[ش] حَقُّ الحالِ: أنْ تكونَ[١١] وَصْفًا، وهو: ما دَلَّ على معنًى وصاحِبه[١٢]؛ كقائمٍ وحَسَنٍ ومَضْرُوبٍ، فوُقُوعُها[١٣] مصدرًا[١٤] - على خلافِ الأصلِ؛ إذ لا دَلالةَ فيه على صاحبِ المعنَى[١٥].

= بعدَ ذلك فِي جَوَازِ القِيَاسِ عَلَى هذه العبارةِ؛ فالجمهورُ: عَلَى أنَّهُ لا يجوزُ القياسُ عليها، وذَهَبَ هِشَامٌ: إِلَى أنَّهُ يجوزُ القياسُ عليها، فيقالُ مثلًا: جَاوَرْتُهُ مَنْزِلَهُ إِلَى مَنْزِلِي، وناضَلْتُه قَوْسَهُ عن قَوْسِي، ونحوُ ذلك (م).

(١) من (ع)، (م).

(٢) ما بين القوسين في (ع): «تقديم وتأخير».

(٣) في (س)، (ص)، (ك): «وأجازوا».

(٤) ليس في (ح).

(٥) في (ك): «لتأويلهما».

(٦) ليس في (ع).

(٧) في (س)، (ص): «يتقدر».

(٨) في (ع)، (ك): «تعريفهما».

(٩) في (ح): «إذ».

(١٠) من (ح).

(١١) في (س)، (م): «يكون». و«الحال»: يذكر ويؤنث.

(١٢) في (ك): «في صاحبه».

(١٣) في (ح): «فوقوعهما».

(١٤) في (ح): «مصدر»!

(١٥) (م) اعْلَمْ **أَوَّلًا**: أنَّ فِي هَذَا الموضوعِ خِلافَيْنِ؛ أشارَ الشارحُ إليهما، وتَحَدَّثَ عن كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا حديثًا مُقْتَضَبًا، حَيْثُ لا يكادُ القارئُ يُمَيِّزُهُما، ونحنُ نُرِيدُ لكَ أنْ تَفْهَمَ الأمرَ فَهْمًا واضحًا، ولهذا رَأَيْنَا أنْ نُبَيِّنَ لكَ الخِلافَيْنِ، ونُفْرِدَ أَحَدَهما عن =

= الآخَرِ، ونُبَيِّنَ ـ معَ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا ـ آراءَ العلماءِ الذين اخْتَلَفُوا فيه. **فأمَّا الخلافانِ:**

[إعراب المصدر المنكَّر]

فأحَدُهما: فِي إعرابِ المصدرِ المنكَّرِ فِي نحوِ قولِكَ: (جاءَ مُحَمَّدٌ رَكْضًا).

وثانيهما: فِي جوازِ القياسِ عَلَى هَذَا التركيبِ.

فأمَّا الخلافُ الأوَّلُ: فقدْ أشارَ الشارحُ إِلَيْهِ بقولِهِ: **(وهو مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ، وهذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ والجمهورِ.....) إلخ.** وحاصلُ هَذَا الاختلافِ: أنَّ للعلماءِ فيه سِتَّةُ آراءٍ:

الأوَّلُ ـ وَهوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وجمهرةِ النحاةِ [«الكتاب» (٢/ ١٢٠)، (٣/ ٢٣٧)] ـ أنَّ هَذَا المصدرَ نفسَه حالٌ، وأنه عَلَى التأويلِ بالوصفِ المناسِبِ، **وحُجَّتُهُم فيما ذَهَبُوا إِلَيْهِ:** أنَّ المصدرَ قد وَقَعَ خَبَرًا فِي كلامِ العربِ فِي نحوِ قولِهِم: (زيدٌ عَدْلٌ، ورِضًا، وصَوْمٌ، وفِطْرٌ)، كَمَا وَقَعَ نَعْتًا كذلك، والخَبَرُ والنَّعتُ أَخَوَا الحالِ، **وأَيْضًا:** فإنَّ المَصْدَرَ والوصفَ يَتَقَارَضَانِ فِي الكلامِ، فيَقَعُ كلٌّ مِنْهُمَا موقِعَ الآخرِ، فيَقَعُ الوصفُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، والأصلُ فيه: المصدرُ، نحوُ قَوْلِهِم: (قُمْ قَائِمًا، وسِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ، وتَأَدَّبْتُ أَكْمَلَ التأدُّبِ)، ويَقَعُ المصدرُ خَبَرًا ونَعْتًا، والأصلُ فِي الموضعيْنِ للوصفِ.

الثاني ـ وَهوَ مَذْهَبُ الأخفشِ والمبرِّدِ ـ أنَّ هَذَا المصدرَ مَفْعُولٌ مطلَقٌ؛ عامِلُه فِعْلٌ مِن لَفْظِهِ، وجملةُ الفِعْلِ وفَاعِلِهِ حالٌ، وتقديرُ (جاءَ زَيْدٌ رَكْضًا): جاءَ زيدٌ يَرْكُضُ رَكْضًا.

الثالِثُ ـ وَهوَ رَأْيُ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ [«الحلبيات» (ص٣٠٥)] ـ أنَّ هَذَا المصدرَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ عَامِلُهُ وَصْفٌ مَحْذُوفٌ يَقَعُ حَالًا، فتقديرُ المثالِ المذكورِ: جاءَ زيدٌ رَاكِضًا رَكْضًا.

الرابعُ ـ وَهوَ قولُ الكُوفِيِّينَ ـ أنَّ هَذَا المصدرَ مَفْعُولٌ مطلَقٌ مُبَيِّنٌ لنوعِ عامِلِهِ، وعامِلُه هو نَفْسُ الفِعْلِ المتقدِّمِ فِي الكلامِ، ونظيرُ ذلك قولُهم: (أَحْبَبْتُهُ مِقَةً، وشَنِئْتُهُ بُغْضًا).

الخامِسُ: أنَّ المصدرَ المذكورَ؛ أصلُه مُضَافٌ إِلَيْهِ، والمُضافُ المحذوفُ مصدرٌ آخَرُ مِن لفظِ الفِعْلِ المتقدِّمِ فِي الكلامِ، وأصلُ المثالِ المذكورِ: (جاءَ زيدٌ مَجِيءَ رَكْضٍ).

السادِسُ: أنَّ هَذَا المصدرَ حالٌ؛ عَلَى تقديرِ مُضافٍ هو وَصْفٌ أو مُؤَوَّلٌ بوَصْفٍ، =

= فتقديرُ المثالِ المذكورِ ـ عَلَى هَذَا الرأيِ ـ جاءَ زيدٌ صاحبَ رَكْضٍ، أو ذا رَكْضٍ، عَلَى نحوِ تأْوِيلِهِ المصدرَ الواقِعَ خبرًا.

وأمَّا **الاخْتِلَافُ الثاني** ـ وَهوَ الَّذِي أَشَارَ الشارِحُ إِلَيْهِ بقولِهِ: **(وقد كَثُرَ مَجِيءُ الحالِ مَصْدرًا نَكِرَةً، ولكنَّه ليسَ بمَقِيسٍ)**، فإنَّا نَذْكُرُ لكَ **أَوَّلًا**: أَنَّهُ قد وَرَدَ عن العربِ فِي ألفاظٍ كثيرةٍ جِدًّا، حتى قالَ أبو حَيَّانَ (٩/ ٤٤) «التذييل»: «ووُرُودُ المصدرِ حالًا أكثرُ مِن وُرُودِهِ نَعْتًا».اهـ. ومنه: قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقولُه: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقولُه: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقولُه: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ۝٨﴾ [نوح: ٨]، وقالَ العربُ: «قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وأَتَيْتُهُ رَكْضًا، ومَشْيًا، وعَدْوًا، ولَقِيتُهُ فَجْأَةً، وكِفَاحًا، وعِيَانًا، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وأَخَذْتُ عن فلانٍ سَمَاعًا»، وكثيرٌ غيرُ هَذَا من الأمثلةِ الواردةِ عنهم.

[ورود المصدر حالًا بكثرة]

وقد اخْتَلَفَ النحاةُ فِي جوازِ القياسِ عَلَى مَا وَرَدَ عن العربِ. **فأَمَّا سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابُهُ**: فلم يُجِزِ القياسَ عليها، معَ كَثْرَتِهَا، ومعَ أَنَّهُ رَوَى الكثيرَ مِمَّا سَمِعَه عن العربِ، وجَزَمَ بأَنَّ مَا وَرَدَ عنهم يُحْفَظُ ويُسْتَعْمَلُ ولا يُقاسُ عليه، وعُذْرُهُ فِي ذلك: أَنَّهُ خِلافُ الأصلِ، مِن قِبَلِ أنَّ الحالَ فِي المعنى وَصْفٌ لِصَاحِبِها، وَمَا جاءَ عَلَى خِلافِ القياسِ؛ فغَيْرُهُ عليه لا يَنْقَاسُ. **وأَمَّا المبرِّدِ «المقتضب» (٣/ ٢٣٦)**: فقد اخْتَلَفَ نقلُ العلماءِ عَنْهُ، فمِنهم مَن نَقَلَ عنه: أَنَّهُ يُجَوِّزُ القياسَ عَلَى مَا وَرَدَ عن العربِ مُطلقًا، ونعني بالإطلاقِ هُهنا: أَنَّهُ يَسْتَوِي فِي جوازِ القياسِ أنْ يَكُونَ المصدرُ نوعًا من الفعلِ، نحوُ: (كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وجِئْتُهُ سُرْعَةً)، وأَلَّا يَكُونَ المصدرُ نوعًا من الفعلِ، نحوُ: جاءَ عَلَى بُكَاءٍ، ومن العلماءِ مَن نَقَلَ عنه أَنَّهُ يُجَوِّزُ القياسَ فيما كَانَ المصدرُ نَوْعًا من الفعلِ، دونَ مَا لا يَكُونُ كذلك، قالَ المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ: «ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ لا قِيَاسَ فِي شيءٍ مِن المصادرِ يَقَعُ حالًا؛ بل يُقْتَصَرُ عَلَى مَا سُمِعَ منها، نحوُ: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا)، والمبرِّدُ يَسْتَعْمِلُ القياسَ فِي المصدرِ الواقِعِ حَالًا؛ إذا كَانَ من أنواعِ ناصبِه، نحوُ: أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً وبُطْئًا، ونحوِ ذلك، وأَمَّا مَا ليسَ مِن تَقْسِيمَاتِه وأنواعِه: فلا خِلافَ أَنَّهُ ليسَ بقياسِيٍّ، فلا يقالُ: (جاءَ ضَحِكًا، وبُكَاءً)، ونَحْوُ ذلكَ؛ لِعَدَمِ السماعِ».اهـ.

وأَمَّا **ابنُ مالِكٍ** ومُشَايِعُوهُ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٢٨)]، فقد أَجَازُوا القِيَاسَ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ مِن المصدرِ المُنَكَّرِ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ المصدرُ المنصوبُ واقعًا بعدَ خبرٍ مُقْتَرِنٍ بألِ الدالَّةِ عَلَى الكمالِ، =

[مذهب سيبويه في مجيء الحال مصدرًا منكَّرًا]

وقد كَثُرَ مَجِيءُ الحالِ مصدرًا نَكِرَةً، ولكنَّه ليسَ بِمَقِيسٍ[(١)]؛ لِمَجِيئِهِ على خِلافِ الأصلِ، ومنه (زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً)؛ فـ(بَغْتَةً) مصدرٌ نكرةٌ، وهو[(٢)] منصوبٌ على الحالِ، والتقديرُ: زيدٌ[(٣)] طَلَعَ باغِتًا، هذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[(٤)] والجمهورِ.

وذَهَبَ **الأخفشُ**[(٥)] **والمُبَرِّدُ**[(٦)] ـ إلى أنه منصوبٌ على [١١٦/و] المَصْدَرِيَّةِ، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقديرُ: (طَلَعَ زَيْدٌ)[(٧)] يَبْغَتُ بَغْتَةً. وَ[(٨)](يَبْغَتُ) عندَهما ـ هو الحالُ، لا (بَغْتَةً).

وذَهَبَ **الكُوفِيُّونَ**[(٩)] إلى أنه منصوبٌ على المصدريَّةِ ـ كما ذَهَبَا إليه، ولكنَّ[(١٠)] الناصِبَ له عندَهم الفعلُ المذكورُ، (وهو طَلَعَ)[(١١)]؛ لِتَأْوِيلِهِ بفعلٍ مِن لفظِ المصدرِ، والتقديرُ في قولِكَ: (زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً)،

= وقد وَرَدَ مِن ذلك قولُهم: (أنتَ الرجلُ عِلمًا). وأجازَ هؤلاء أنْ تقولَ: أنتَ الرجُلُ فَضْلًا، ونُبْلًا، وحِلمًا، ومُرُوءَةً، وشَجَاعَةً، وإِقْدَامًا، وَأنْ تقولَ: (أنتَ الصَّدِيقُ تَضْحِيَةً، وإخلاصًا).

الثاني: مِن ذلك قولُهم: هو زُهَيْرٌ شِعْرًا، وأجازَ هؤلاءِ لكَ أنْ تَقولَ: مُحَمَّدٌ حاتِمٌ جُودًا، وعليٌّ قَضَاءً، وإِيَاسٌ زَكَانَةً، وعُمَرُ عَدْلًا، وحثيفٌ إباءً، والأَحْنَفُ حِلْمًا، ويُوسُفُ جَمَالًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلك.

الثالِثُ: أنْ يَقَعَ المصدرُ المنكَّرُ المنصوبُ بعدَ (أَمَّا) الشَرْطِيَّةُ، وَذَلِكَ نحوُ: (أَمَّا عِلْمًا فعالِمٌ، وأَمَّا نُبْلًا فنَبِيلٌ، وأمَّا حِلْمًا فحَلِيمٌ، وأمَّا كَرَمًا فكَرِيمٌ)، وسِيبَوَيْهِ: يَجْعَلُ هَذَا المصدرَ الواقِعَ بعدَ أمَّا **حالًا** بتَأْوِيلِهِ بالمُشْتَقِّ، ويَجْعَلُ العَامِلَ فِي هَذَا الحالِ هو الفِعْلَ المقدَّرَ الَّذِي نَابَتْ عنه أمَّا، ويَجْعَلُ صاحبَ هَذَا الحالِ هو الاسمَ المرفوعَ بأداةِ الشرطِ (م).

(١) لأن الحال نعت في المعنى، والنعت بالمصدر لا يطرد، فكذا ما بمعناه.

(٢) ليس في (ص).

(٣) من (ن).

(٤) في «الكتاب» (١/ ٤٦).

(٥) انظر: «التذييل» (٨/ ٢٣٣).

(٦) في «المقتضب» (٣/ ١١٢).

(٧) في (ح): «زيد طلع».

(٨) في (م): «ف».

(٩) انظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣١٨).

(١٠) في (س)، (ص)، (ح): «لكن».

(١١) ما بين القوسين من (ن).

(زَيْدٌ بَغَتَ[1] بَغْتَةً)، فيُؤَوِّلُونَ[2] (طَلَعَ) بِبَغَتَ، ويَنْصِبُونَ به (بَغْتَةً). [والله تعالى أعلم][3].

[ص] [٣٣٨] ولـم يُنَكَّرْ غَـالِبًـا ذُو الْحَـالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ ـ

[٣٣٩] مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ(لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

[مواضع وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ]

[ش] حقُّ صاحبِ الحالِ: أنْ يكونَ مَعْرِفَةً[4]، ولا يُنَكَّرُ في الغالِبِ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ مُسَوِّغٍ، وهو أحدُ[5] أُمُورٍ[6]:

---

(١) في (ص)، (ح): «يبغت».
(٢) في (ص): «فيقولون».
(٣) من (ح).
(٤) لأنه مبتدأ في المعنى، وهو لا يكون في الغالب إلا معرفة أو نكرة بمسوغ.
(٥) سقط في (ص).
(٦) (م) ذَكَرَ الشارِحُ ـ تَبَعًا للناظِمِ ـ مِن مُسَوِّغَاتِ مَجِيءِ الحالِ مِن النكرةِ ثلاثةَ مُسَوِّغَاتٍ:
أوّلُها: تَقَدُّمُ الحالِ.
وثانيها: تَخَصُّصُ صاحِبِها بوصفٍ أو بإضافةٍ.
وثالثُها: وُقُوعُ النكرةِ بعدَ النفيِ أو شِبْهِهِ، وبَقِيَ من المسوِّغاتِ ثلاثةٌ أُخْرَى لم يُصَرِّحْ بها:
الأوَّلُ: أنْ تكونَ الحالُ جملةً مُقْتَرِنَةً بـ(الواوِ)، كَمَا فِي قولِكَ: (زَارَنَا رَجُلٌ والشمسُ طالعةٌ)، والسرُّ فِي ذلك أنَّ وُجُودَ الواوِ فِي صدرِ الجُمْلَةِ يَرْفَعُ تَوَهُّمَ: أنَّ هذه الجملةَ نَعْتٌ للنكرةِ؛ إذ النَّعتُ لا يُفْصَلُ بينَه وبينَ المنعوتِ بالواوِ، ففي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾ [الحجر: ٤] مُسَوِّغَانِ؛ بل ثلاثةٌ، وَهِيَ تَقَدُّمُ النفيِ، ووُقُوعُ الواوِ فِي صدرِ جملةِ الحالِ.
والثالثُ: اقْتِرَانُ الجُمْلَةِ بـ(إِلَّا)؛ لأنَّ الاستثناءَ المُفَرَّغَ لا يَقَعُ فِي النعوتِ، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ فالمُسَوِّغُ وقوعُ الواوِ فِي صدرِ جملةِ الحالِ.
الثاني: أنْ تكونَ الحالُ جامدةً، نحوُ قولِكَ: (هَذَا خاتَمٌ حَدِيدًا)، والسرُّ فِي ذلك: أنَّ الوصفَ بالجامِدِ عَلَى خلافِ الأصلِ، فلا يَذْهَبُ إِلَيْهِ ذَاهِبٌ، وقد ساغَ فِي مثلِ هَذَا أنْ تكونَ الحالُ جامدةً ـ كَمَا عَلِمْتَ.
الثالِثُ: أنْ تكونَ النكرةُ مُشْتَرَكَةً معَ مَعْرِفَةٍ أو معَ نَكِرَةٍ ـ يَصِحُّ أنْ تَجِيءَ الحالُ =

مِنها: أنْ يَتقَدَّمَ الحالُ على النَّكِرَةِ[1]، نحوُ: (فيها قائِمًا رَجُلٌ)، وكقولِ الشاعرِ[2] - وأَنْشَدَهُ[3] سِيبَوَيْهِ:

١٨١ - وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ   شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ[4]

وكقولِهِ[5]:

١٨٢ - وَمَا[6] لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ   ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي[7]

فـ(قائمًا): حالٌ مِن (رَجُلٌ)، و(بَيِّنًا): حالٌ مِن (شُحُوبٌ)، و(مِثْلَهَا): حالٌ من (لائِمٌ).

ومِنها: أنْ تُخَصَّصَ[8] النكرةَ بِوَصْفٍ أو بإضافةٍ؛ فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ: قولُه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤، ٥][9].

= منها؛ كقولِكَ: (زَارَنِي خالدٌ ورَجُلٌ رَاكِبَيْنِ، أو قولِكَ: زَارَنِي رَجُلٌ صالحٌ وامرأةٌ مُبَكِّرِينَ) (م).

(١) قياسًا على المبتدأ إذا قدم خبره بناء على أن المسوغ هو التقديم.

(٢) قال العيني في «المُقاصدِ النَّحويَّة» (٣/ ١١٦٩): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) في (س)، (ص)، (ح): «أنشده». وهو في «الكتاب» (١/ ٣٢٢).

(٤) (م) والشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(بَيِّنًا)**؛ حَيْثُ وَقَعَتِ الحالُ مِن النكرةِ، التي هِيَ قَوْلُهُ: **(شُحُوبٌ)** عَلَى مَا هو مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي الإعرابِ، والمُسَوِّغُ لذلك: تَقَدُّمُ الحالِ عَلَى صاحِبِها، فإذا جَرَيْتَ عَلَى مَا ذَهَبَ الجمهورُ إِلَيْهِ خَلَا البيتُ من الشاهِدِ؛ لأنَّ صاحبَ الحالِ عندَهم ضميرٌ (م).

(٥) في (ك): «وقوله». قال العيني في«المقاصدِ النَّحويَّة» (٣/ ١١٦٩): «لم أقف على اسم قائله».

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «ما».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ)**؛ حَيْثُ جاءَتِ الحالُ - وَهِيَ قَوْلُهُ: **(مِثْلَهَا)** و(لي) - مِن النكرةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: **(لائِمٌ)**، والذي سَوَّغَ ذلك تأَخُّرُ النكرةِ عن الحالِ (م).

(٨) في (س): «يتخصص»، وفي (ع): «تتخصص». وليست منقوطة في (ص).

(٩) (م) الأمرُ الأوَّلُ الوارِدُ فِي هذه الآيةِ واحدُ الأمورِ، والأمرُ الثاني: واحدُ =

وقولِ(١) الشاعِرِ(٢):

١٨٣ ـ **نَجَّيْتَ(٣) يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا**
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ ... فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا(٤)

[١١٦/ظ] ومثالُ ما تَخَصَّصَ(٥) بالإضافةِ: قولُه(٦) تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠﴾ [فصلت: ١٠].

ومنها: أنْ تَقَعَ النكرةُ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ، وشِبْهُ النفيِ هو: (الاستفهامُ والنهيُ)(٧)، وهو المرادُ بقولِهِ: (**[أَوْ يَبِنْ]**(٨) **مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ**

= الأوامِرِ، وقد أَعْرَبَ الناظِمُ وابنُه (أمرًا) عَلَى أَنَّهُ حالٌ مِن أمرِ الأوَّلِ، وسَوَّغَ مجيءُ الحالِ مِنه تخصيصُه بحَكِيم بمعنى مُحْكَم؛ أي: حالَ كَوْنِهِ مأمورًا بِهِ من عِنْدِنا. **واعْتَرَضَ قومٌ** عَلَى هَذَا الإعرابِ: بأنَّ الحالَ لا يَجِيءُ مِن المُضافِ إِلَيْهِ؛ إلَّا إذا وُجِدَ واحدٌ مِن الأمورِ الثلاثةِ التي يأتي بَيَانُها فِي هَذَا البابِ، وليسَ واحدٌ مِنها بموجودٍ هنا.

وأُجِيبَ: بأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الأمورَ الثلاثةَ غيرُ موجودةٍ فِي هَذَا المثالِ؛ بل المُضافُ الَّذِي هو لفظُ (كُلٌّ)؛ كالجزءِ مِن المُضافِ إِلَيْهِ الَّذِي هو لفظُ (أَمْرٍ) ـ فِي صِحَّةِ الاستغناءِ بِهِ عنه؛ وَذَلِكَ لأنَّ لفظَ كلٌّ بمعنى الأمرِ؛ إذ المعلومُ أن لفظَ كُلٍّ بِحَسَبِ مَا يضافُ إليه. **ومن العلماءِ مَن جَعَلَ** أَمْرًا الثانِيَ حالًا من كلٌّ، وتَصْلُحُ الآيةُ للاستدلالِ بها لمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ؛ لأنَّ ﴿كُلُّ أَمۡرٍ﴾ نكرةٌ؛ إذ المُضافُ إِلَيْهِ نكرةٌ، ومنهم مَن جَعَلَ أَمْرًا حالًا من الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي حَكِيمٍ، ومنهم مَن جَعَلَه حالًا من الضَّمِيرِ الواقِعِ مفعولًا؛ أي: مأمورًا به (م).

(١) في (م): «وكقول».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١١٩): «احتجَّ به جماعةٌ منَ النُّحَاةِ، ولمْ أرَ أحدًا منهُم عزاهُ إلى قائِلِهِ».

(٣) في (ك): «أنجيت».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مَشْحُونَا**)؛ حَيْثُ وقَعَ حالًا من النكرةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (**فُلْكٍ**)، والذي سَوَّغَ مجيءَ الحالِ من النكرةِ أنها وُصِفَتْ بقولِهِ: (**ماخرٍ**)؛ فقُرِّبَتْ مِن المعرفةِ (م).

(٥) في (ص)، (ك): «يخصص».

(٦) في (ك): «كقوله».

(٧) في (ك): «تقديم وتأخير».

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ص).

مُضَاهِيهِ) فمثالُ ما وَقَعَ بعدَ النفيِ قَوْلُهُ[(١)]:

١٨٤ ـ مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيَا وَلَا تَرَى[(٢)] مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا[(٣)]

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝﴾ [الحجر: ٤]، فـ﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾: جُمْلَةٌ في [[(٤)]مَوْضِعِ الحالِ مِن ﴿قَرْيَةٍ﴾، وصَحَّ مَجِيءُ الحالِ مِن النكرةِ؛ لِتَقَدُّمِ النفيِ عليها، ولا يَصِحُّ كونُ الجملةِ صفةً لـ﴿قَرْيَةٍ﴾، خِلافًا للزَّمَخْشَرِيِّ[(٥)]؛ لأنَّ **(الواوَ)** لا تَفْصِلُ بينَ الصفةِ والموصوفِ، **وأيضًا**: وُجُودُ **(إِلَّا)** مانعٌ مِن ذلك؛ إذ لا يُعْتَرَضُ بـ**(إِلَّا)** بينَ الصفةِ والموصوفِ، ومِمَّن صَرَّحَ بِمَنْعِ[(٦)] ذلك: أبو الحَسَنِ

---

(١) بعدها في (ح): «حيث قال». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٧٠): «لم أقف على اسم قائله».

(٢) في (ع): «يرى».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(واقيَا)** و**(باقِيَا)**؛ حَيْثُ وَقَعَ كلٌّ مِنْهُمَا حالًا من النكرةِ، وَهِيَ **(حِمًى)** بالنسبةِ لـ**(وَاقِيَا)**، و**(أَحَدٍ)** بالنسبةِ لـ**(بَاقِيَا)**، والذي سَوَّغَ ذلك: أنَّ النَّكِرَةَ مسبوقةٌ بالنفيِ فِي الموضعيْنِ.

وإنما يَكُونُ الاستشهادُ بقولِهِ: **(بَاقِيَا)** إذا جَعَلْنَا **(تَرَى)** بَصَرِيَّةً؛ لأنَّها تحتاجُ حِينَئِذٍ إِلَى مَفْعُولٍ واحِدٍ، وقد اسْتَوْفَتْهُ، فالمنصوبُ الآخَرُ يَكُونُ حالًا، أمَّا إذا جَعَلْتَ **(تَرَى)** عِلْمِيَّةً؛ فإنَّ قولَه: **(بَاقِيَا)**: يَكُونُ مَفْعُولًا ثانيًا(م).

(٤) من هنا: خرم بمقدار لوحة في (ح).

(٥) في «المفصل» (ص٩٠). وانظر: «الكشاف» (٢/ ٥٧٠) ورده ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) من خمسة أوجه.

فإن قلتَ: فقد ذكر المرادي: أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بـ(واو) الحال.

قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٥٨٧): «إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. أما في النفي: فلا؛ لأن (الواو) رفعت توهم كون الجملة نعتًا، ولا يمتنع أن يكون للشيء مسوغات».

(٦) ليس في (ك).

الأَخْفَشُ في (المسائلِ)، وأبو عليٍّ الفارِسِيُّ[١] في (التَّذْكِرَةِ).

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ الاستفهام: قولُه[٢]:

١٨٥ ـ **يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا**[٣]

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ النهيِ قولُ المصنِّفِ: **(لَا يَبْغِ [امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا]**[٤]**)**، وقولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءَةِ[٥]:

١٨٦ ـ **لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ**[٦]

واحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: **(غَالِبًا)** مِمَّا (قَلَّ مَجِيءُ الحالِ فِيهِ)[٧] مِن[٨] النكرةِ بلا مُسَوِّغٍ مِن المسوِّغاتِ المذكورةِ[٩]، ومنه قولُهم: (مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ [١١٧/و] رَجُلٍ)[١٠]، وقولُهم: (عليه مِائَةٌ بِيضًا[١١]).

---

(١) ليس في (ك)، (ح).

(٢) قال العيني (٣/ ١١٢٢): «قائله: رجل من طيِّء؛ لم يعلم اسمه».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(باقيًا)**؛ حَيْثُ وَقَعَتْ حالًا مِن النكرةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: **(عَيْشٌ)**، والذي سَوَّغَ مَجِيءَ الحالِ مِنها وُقُوعُها بعدَ الاستفهامِ الإنكاريِّ الَّذِي يُؤَدِّي معنَى النفيِ (م).

(٤) مكان ما بين المعكوفين ـ في (ك): «البيت».

(٥) قال الخضري (١/ ٢١٦): «صرَّح الشارح باسمه؛ ردًّا على ابن المصنف؛ حيث نسب البيت للطِّرِمَّاح: بكسرتين وشد الميم آخره مهملة».اهـ.

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مُتَخَوِّفًا)**؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا من النكرةِ التي هِيَ قَوْلُهُ: **(أَحَدٌ)**، والذي سَوَّغَ مَجِيءَ الحالِ مِن النكرةِ هنا هو وُقُوعُها فِي حَيِّزِ النهيِ بلا، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: **(أَحَدٌ)**، فَاعِلُ يَرْكَنَ المجزومِ بلا الناهيةِ؟ (م)

(٧) في (ك): «تقديم وتأخير».

(٨) في (س)، (ص): «عن».

(٩) وهو مقيس عند سيبويه ـ كما قال الخضري (١/ ٢١٦) ـ لأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وقصره الخليل ويونس ـ على السماع.

(١٠) قِعْدَةُ رَجُلٍ ـ بكسرِ القافِ وسكونِ العينِ المهملةِ ـ أي: مِقْدَارُ قَعْدَتِهِ (م).

(١١) (م) بِيضًا ـ بكسرِ الباءِ الموحَّدَةِ ـ جَمْعُ بَيْضَاءَ، وَهوَ حالٌ مِن مائةٌ، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ تمييزًا؛ إذ لو كَانَ تَمْيِيزًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا لا جَمْعًا، وَإِنْ يَكُونَ مجرورًا لا منصوبًا؛ لأَنَّ تمييزَ المائةِ يَكُونُ كذلك (م).

وأجازَ سِيبَوَيْهِ[١]: (فيها رَجُلٌ قائمًا)، وفي الحديثِ[٢]: (صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ[٣] ـ قَاعِدًا[٤]، وَصَلَّى وَرَاءَهُ[٥] رِجَالٌ قِيَامًا[٦]).

[تقديم الحال على صاحبها]

[ص][٣٤٠] وسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدْ

[ش] مَذْهَبُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ[٧]: أنه لا يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على صَاحِبِها المجرورِ بحرفٍ[٨]، فلا تقولُ في (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً): (مَرَرْتُ

---

(١) في «الكتاب» (٢/ ٥٢). وقال أبو حيان فِي «التذييل» (٩/ ٦٤): «ويظهر من كلام سيبويه: أن صاحب الحال في نحو (فيها رجل قائمًا) ـ هو المبتدأ».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٨٨)، كتاب الصلاة، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، بلفظ: «.... فصلى جالسًا، وصلى وراءه قوم قيامًا».

(٣) العبارة في (ع): «أن رسول الله ﷺ صلَّى». والمعنى واحدٌ.

(٤) كتب في حاشية (س) ـ أنها في نسخة: «جالسًا».

وهي أشهر روايات الحديث، والروايتان ـ في هذا الحديث ـ بمعنًى، ينظر: «جامع الأصول» (٥/ ٦٢٤)، و«الفروق اللغوية» للعسكري (ص١٦٤ ـ ١٦٥). والله أعلم.

(٥) ليس في (س)، (ص)، (ك).

[اختلاف النحاة في مجيء الحال من النكرة عند عدم المسوغ]

(٦) (م) اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي مَجِيءِ الحالِ مِن النَّكِرَةِ؛ إذا لم يَكُنْ للنكرةِ مُسَوِّغٌ مِن المسوِّغَاتِ التي سَبَقَ بَيَانُها فِي كلامِ الشارحِ وفي زِيَادَاتِنَا عليه؛ فذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أنَّ ذلك مَقِيسٌ، لا يُوقَفُ فيه عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ السماعُ، وذَهَبَ الخليلُ بنُ أَحْمَدَ، ويُونُسُ بنُ حَبِيبٍ ـ وهما شَيْخَا سِيبَوَيْهِ ـ إِلَى أنَّ ذلك مِمَّا لا يجوزُ أنْ يُقاسَ عليه، وإنما يُحْفَظُ مَا وَرَدَ منه، ووجهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ: أنَّ الحالَ إنما يُؤْتَى بها لِتَقْيِيدِ العَامِلِ، فلا مَعْنَى لاشتراطِ المسوِّغِ فِي صاحبِها (م).

(٧) في (ص): «البصريين».

(٨) (م) اعْلَمْ أنَّ صاحبَ الحالِ قد يَكُونُ مجرورًا بحرفِ جرٍّ أصليٍّ؛ كقولِكَ: (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً)، وقد يَكُونُ مجرورًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ؛ كقولك: (مَا جاءَ مِن أحدٍ رَاكِبًا)، فـ(راكبًا): حالٌ مِن أحدٍ المجرورِ لفظًا بمِن الزائدةِ. ولا خِلافَ بينَ أحدٍ مِن النحاةِ: فِي أنَّ صاحِبَ الحالِ إذا كَانَ مجرورًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ جازَ تقديمُ =

جَالِسَةً بِهِنْدٍ). وذَهَبَ الفارِسِيُّ[(١)] وابنُ كَيْسَانَ[(٢)] وابنُ بَرْهَانَ[(٣)] إلى جوازِ ذلك، وتَابَعَهُمُ المُصَنِّفُ[(٤)]؛ لِوُرُودِ السماعِ بذلك[(٥)(٦)]، ومنه قولُه[(٧)]:

١٨٧ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا   إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا[(٨)] لَحَبِيبُ[(٩)]

فـ(هَيْمَانَ صَادِيًا[(١٠)]): حالانِ مِن الضميرِ المجرورِ بـ(إلى)، وهو (الياءُ). وقولُه[(١١)]:

= الحالِ عليه وتأخيرُه عَنْهُ، فَيَصِحُّ أنْ تقولَ: (مَا جاءَ مِن أحدٍ راكبًا)، وَأنْ تقولَ: (مَا جاءَ راكبًا من أحدٍ)، والخلافُ بينَهم مُنْحَصِرٌ فِي تقديمِ الحالِ عَلَى صاحبِها المجرورِ بحرفِ جرٍّ أصليٍّ (م).

(١) في «الشيرازيات» (ص١٣٠). قال الخضري (١/ ٢١٦): «محل الخلاف إذا كان حرف الجر أصليًّا، أما الزائدة: فتقدم عليه اتفاقًا؛ كما جاء راكبًا من رجل».

(٢) انظر: «شرح الكتاب» (٧/ ٥٩).

(٣) في «شرح اللمع» (ص١٣٦).

(٤) في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٢٢).

(٥) ليس في (ك).

(٦) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٩/ ٧٤): «وهذه المسألة فيها تفصيلٌ، وذلك: أن صاحب الحال إما أن يكون مضمرًا أو مظهرًا: **فإن كان مضمرًا**: جاز تقديمها عليه، نحو: (مررت ضاحكة بك)، عند الكوفيين. وكذا إن كان لمضمرين أحدهما مجرور بحرف، نحو: (مسرعين مررت بك)، و(مررت مسرعين بك). **وإن كان مظهرًا**: فإنما أن تكون الحال غير اسم، أو اسمًا. فإن كانت غير اسم، نحو: (مررت بهند تضحك): جاز تقديم الحال على المجرور، فتقول: (مررت تضحك بهند)، عند الكوفيين. وإن كانت اسمًا: فلا يجوز التقديم، لا يجوز: (مررت ضاحكة بهند)، و(دخلت هاجرة إلى سعدي). وذكر ابن الأنباري: الاتفاق على أن ذلك خطأ، وأن الإجماع منعقد على ذلك».

[أحوال صاحب الحال]

(٧) هو: كُثَيِّر عزة، والبيت في «ديوانه» (ص٥٩).

(٨) في (س)، (ك)، (ع): «إنه».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(هَيْمَانَ صَادِيًا)**؛ حَيْثُ وَقَعَا حاليْنِ مِن الياءِ المجرورةِ مَحَلًّا بـ(إلى)، وتَقَدَّمَا عليها (م).

(١٠) في (ن): «وصاديًا».

(١١) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١١٢٣): «قائله: طُلَيْحَة بن خويلد بن نوفل الأسدي؛ من بني ثعلبة».

١٨٨ ـ فإنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا(١) فَرْغًا(٢) بِقَتْلِ حِبَالِ(٣)

فـ(فَرْغًا)(٤): حالٌ مِن (قَتْلِ).

وأمَّا تقديمُ(٥) الحالِ على صاحِبِها المرفوعِ والمنصوبِ: فجائزٌ، نحوُ: (جاءَ ضاحكًا زيدٌ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْدًا).

[ص] [٣٤١] ولا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

[٣٤٢] أو كانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

[مواضع مجيء الحال من المضاف إليه]

[ش] لا يَجُوزُ مَجِيءُ الحالِ مِن المضافِ إليه(٦) إلَّا إذا(٧) كانَ المضافُ

---

(١) في (ص)، (ك): «تذهبوا». (٢) ضبطها في (ص): بكسر الفاء.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَرْغًا)؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا مِن (قَتْلِ) المجرورِ بالباءِ، وتَقَدَّمَ عليه (م).

(٤) في (ك): «ففزعًا»! (٥) في (ك): «تقدم».

(٦) (م) اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي مَجِيءِ الحالِ مِن المُضافِ إليه؛ فذَهَبَ **سِيبَوَيْهِ** رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهُ يجوزُ أنْ يَجِيءَ الحالُ مِن المُضافِ إِلَيْهِ مُطلقًا؛ أي: سواءً أَتَوَفَّرَ له واحدٌ مِن الأمورِ الثلاثةِ المذكورةِ أم لم يَتَوَفَّرْ، وذَهَبَ غيرُه من النحاةِ ـ إِلَى أَنَّهُ إذا تَوَفَّرَ له واحدٌ من الأمورِ الثلاثةِ جازَ، وإِلَّا لم يَجُزْ، **والسرُّ فِي هَذَا الخلافِ**: أنهم اخْتَلَفُوا في: هل يَجِبُ أنْ يَكُونَ العاملُ فِي الحالِ هو نفسَ العَامِلِ فِي صاحبِ الحالِ، أم لا يَجِبُ ذلك؟ فذَهَبَ **سِيبَوَيْهِ** ـ إِلَى أَنَّهُ لا يَجِبُ أنْ يَكُونَ العاملُ فِي الحالِ هو العَامِلَ فِي صاحِبِها؛ بل يجوزُ أنْ يَكُونَ العاملُ فيهما واحدًا، وَأَنْ يَكُونَ مُخْتَلِفًا، وعَلَى ذلك أجازَ أنْ يَجِيءَ الحالُ مِن المُضافِ إِلَيْهِ مُطلقًا، وذَهَبَ **غيرُه** ـ إِلَى أَنَّهُ لا بُدَّ من أنْ يَكُونَ العاملُ فِي الحالِ هو نفسَ العَامِلِ فِي صَاحِبِها، **وتَرَتَّبَ عَلَى ذلك**: أَلَّا يُجَوِّزُوا مَجِيءَ الحالِ من المُضافِ إِلَيْهِ إِلَّا إذا تَوَافَرَ له واحدٌ مِن الأمورِ الثلاثةِ التي ذَكَرَهَا الناظِمُ والشارِحُ؛ وَذَلِكَ لأنَّ المُضافَ إنْ كَانَ عاملًا فِي المُضافِ إِلَيْهِ بِسَبَبِ شِبْهِهِ للفعلِ لكونِه مَصْدرًا أو اسمَ فاعلٍ مثلًا كَانَ كذلك عاملًا فِي الحالِ، فيَتَّحِدُ العاملُ فِي الحالِ والعاملُ فِي صاحبِه الَّذِي هو المُضافُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ المُضافُ جُزْءَ المُضافِ إِلَيْهِ أو مثلَ جُزْئِهِ كَانَ المُضافُ والمُضافُ إِلَيْهِ جميعًا كالشيءِ الواحِدِ، فيَصِيرُ فِي هاتيْنِ الحالتيْنِ كَانَ صاحبَ الحالِ هو نفسُ المُضافِ، فالعاملُ فيه: هو العاملُ فِي الحالِ. فاحْفَظْ هَذَا التحقيقَ النفيسَ، واحْرِصْ عليه (م).

(٧) في (ك): «إن».

مِمَّا يَصِحُّ عَمَلُه في الحالِ؛ كاسمِ الفاعلِ والمصدرِ ونَحْوِهِما، مِمَّا تَضَمَّنَ معنى الفعلِ، فتقولُ: (هذا ضاربُ هِنْدٍ مُجَرَّدَةً)، و (أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، (ومنه قولُ الشاعِرِ)[١]:

١٨٩ ـ تَقُولُ [١١٧/ظ] ابْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا   إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَا لِيَا[٢]

وكذلك يَجُوزُ مَجِيءُ الحالِ من المضافِ إليه إذا كانَ المضافُ [جُزْءًا مِن المضافِ][٣] إليه أو مِثْلَ جُزْئِهِ في صِحَّةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه، فمثالُ ما هو جُزْءٌ مِن المضافِ إليه[٤]: قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، فـ﴿إِخْوَانًا﴾ حالٌ مِن الضميرِ المضافِ إليه (صُدُورٌ)، والصدورُ: جُزْءٌ مِن المضافِ إليه.

ومثالُ ما هو (كَجُزْءٍ مِنْ)[٥] *[٦] المضافِ إليه، في صِحَّةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه[٧] قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، فـ﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ مِن ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، و(المِلَّةُ)؛ كجزءٍ[٨] مِن المضافِ إليه؛ إذ[٩] يَصِحُّ الاستغناءُ بالمضافِ إليه

---

(١) في (س)، (ص): «وقول الشاعر»، وفي (ع): «وقوله». قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٣٢): «قائله: هو مالك بن الريب».

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وَاحِدًا)؛ حَيْثُ وَقَعَ حالًا من المُضافِ إِلَيْهِ، وَهوَ الكافُ فِي قَوْلِهِ: (انْطِلَاقَكَ)، والذي سَوَّغَ هَذَا: أَنَّ المُضافَ إِلَى الكافِ مصدرٌ يَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ، فهو يَتَطَلَّبُ فاعلًا ـ كَمَا يَتَطَلَّبُهُ فعلُه الَّذِي هو انْطَلَقَ، وهذه (الكافُ) هِيَ الفَاعِلُ، فكانَ المُضافُ عاملًا فِي المُضافِ إِلَيْهِ، ويَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الحالِ؛ لأَنَّه مصدرٌ عَلَى مَا عَلِمْتَ (م).

(٣) في (ن): «جزءًا من المضاف».

(٤) في (ع): «نحو».

(٥) ما بين القوسين في (ح)، (م): «مثل جزء».

(٦) هنا انتهى الخرم المذكور آنفًا في (ح).

(٧) في (ع): «عنها».

(٨) في (ن): «كالجزء».

(٩) في (ك): «إذ لا»!! والمثبت الصواب.

عنها، فلو قِيلَ في غيرِ القرآنِ: (أَنِ اتَّبِعْ إبراهيمَ حنيفًا) ـ لَصَحَّ[١].

فإنْ لم يَكُنِ المضافُ مِمَّا يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ في الحالِ، ولا هو جُزْءٌ مِن المضافِ إليه، ولا مِثْلُ جُزْئِهِ ـ لم يَجُزْ [أنْ يَجِيءَ][٢] الحالُ منه، فلا تقولُ: (جاءَ غلامُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً)، خِلافًا للفَارِسِيِّ. وقولُ ابنِ المُصَنِّفِ[٣] ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: (إنَّ هذه الصورةَ ممنوعةٌ بلا خلافٍ[٤]) ليسَ بِجَيِّدٍ؛ فإنَّ مذهَبَ الفارِسِيِّ جَوَازُها ـ كما تَقَدَّمَ، ومِمَّن نَقَلَه[٥] عنه: الشريفُ أبو السَّعَادَاتِ ابنُ[٦] الشَّجَرِيِّ في (أَمَالِيه)[٧]. [واللهُ تعالى أعلم][٨].

[مواضع تقديم الحال على عاملها]

[ص][٣٤٣] والحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

[٣٣٤] فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ(مُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ[٩])، وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

[ش] [١١٨/و] يَجُوزُ تقديمُ الحالِ[١٠] على نَاصِبِها[١١]؛ إنْ كانَ[١٢] فعلًا مُتَصِّرفًا أو صفةً[١٣] تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ، والمرادُ بها: ما تَضَمَّنَ معنى

---

(١) في (ص): «صح».

(٢) في (س)، (ص)، (ح): «مجيء». (٣) شرح ابن الناظم» (ص٢٣٥).

(٤) لأنه لا يعمل الظرف فِي الحال إلا بالنيابة مناب الخبر، فلو قدرناه عاملًا في (هند): كان عاملًا دون نيابة! وذلك لا يجوز. ولو قلت: (غلام هند جاء ضاحكًا): جاز؛ لأنه حال من الضمير فِي خلف، فهو يعمل بالنيابة. «التذييل والتكميل» (٩/ ١٩٢).

(٥) في (ص)، (ع): «نقل». (٦) ليس في (ص).

(٧) «الأمالي» (١/ ١٥٦ ـ ١٥٧). (٨) من (ح).

(٩) في (ك): «راجل». (١٠) ولو مقترنة بـ(الواو).

(١١) في (ك): «صاحبها». وكتبها كذلك في (س)، ثم ضرب عليها، وصحَّحها فوقها كالمثبت.

(١٢) في (ع): «كان الناصب لها». والذي في (ك): «كان العامل».

(١٣) مثلها: المصدر النائب عن فعله؛ كمجرد اضربا زيدًا، وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بـ(لام) ابتداء أو قسم: كأنَّ زيدًا ليقوم طائعًا، ولأصبرن محتسبًا، أو: كونه صلة لحرف مصدري، نحو: (لك أن تنتقل قاعدًا)، أو صلة لأل: كـ(أنت المصلي فذًا)، فلا يقدم الحال في شيء من ذلك؛ لأن =

الفعلِ وحُرُوفَه، وقَبِلَ التأنيثَ[١] والتثنيةَ والجمعَ؛ كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهَةِ[٢].

[مثال تقديمها على الفعل المتصرف]

فمثالُ تَقْدِيمِها على الفعلِ المتصرِّفِ: (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)، [فـ(دَعَا): فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، وتَقَدَّمَتْ عليه الحالُ][٣]، ومثالُ تَقْدِيمِها[٤] على الصفةِ المشبَّهَةِ له: (مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ).

فإنْ كانَ الناصِبُ لها[٥] فِعْلًا غيرَ مُتَصَرِّفٍ: لم يَجُزْ تقديمُها[٦] عليه، فتقولُ: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا)، ولا تقولُ: (ضَاحِكًا ما أَحْسَنَ زَيْدًا)؛ لأنَّ فِعْلَ التعجُّبِ غيرُ متصرِّفٍ في نفسِه، فلا يَتَصَرَّفُ في مَعْمُولِهِ، وكذا[٧] إنْ كانَ الناصِبُ لها صِفَةً؛ لا تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ؛ كأَفْعَلِ التفضيلِ، لم يَجُزْ تَقْدِيمُها عليه؛ وذلك: لأنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ

= اللام لها الصدر، ومعمول الصلة لا يتقدم. «الخضري» (٢/ ٢١٤).

(١) أي: قبولًا غير مقيد بشيء؛ ليصح إخراج أفعل التفضيل؛ فإنه إنما يقبل ذلك مع (أل) أو (الإضافة)، لا مطلقًا. وفيه: أن فعيلًا بمعنى مفعول ـ إنما يقبل ما ذكر؛ إذا لم يجرِ على موصوف، لا مطلقًا ـ مع جواز تقديم الحال عليه؛ فلعله مستثنى. «الصبان» (٢/ ١٧٨).

(٢) (م) أَطْلَقَ الشارحُ كالناظِمِ القولَ إطلاقًا؛ فِي أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ الحالِ عَلَى عَامِلِها، إذا كَانَ هَذَا العامِلُ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، أو صِفَةً تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ! وليسَ هَذَا الإطلاقُ بِسَدِيدٍ؛ بل قد يَعْرِضُ أَمْرٌ يُوجِبُ تأخيرَ الحالِ عَلَى عامِلِها، ولو كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، أو صِفَةً تُشْبِهُ الفعلَ المتصرِّفَ، وَذَلِكَ فِي أربعةِ مواضِعَ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ العاملُ مُقْتَرِنًا بلامِ الابتداءِ؛ كقولِكَ: (إِنِّي لأَزُورُكَ مُبْتَهِجًا).
الثاني: أنْ يَقْتَرِنَ العاملُ بـ(لامِ القَسَمِ)؛ كقَوْلِكَ: (لأَصُومَنَّ مُعْتَكِفًا)، وقولِكَ: (لأَصْبِرَنَّ مُحْتَسِبًا).
الثالثُ: أنْ يَكُونَ العاملُ صِلَةً لحرفٍ مصدريٍّ؛ كقَوْلِكَ: (إنَّ لكَ أنْ تُسَافِرَ رَاجِلًا)، و(إنَّ عليكَ أنْ تَنْصَحَ مُخْلِصًا).
الرابعُ: أنْ يَكُونَ العاملُ صِلَةً لـ(أَلِ) الموصولةِ، كقَوْلِكَ: (أَنْتَ المُصَلِّي فذًّا) (م).

(٣) ما بين المعكوفين من (ك)، (م).
(٤) في (ص): «تقدمها».
(٥) في (ص)، (ع): «له».
(٦) في (ص)، (ح): «تقدمها».
(٧) في (م): «وكذلك».

ولا يُؤَنَّثُ، فلم يَتَصَرَّفْ في نفسِه، فلا يَتَصَرَّفُ في معمولِه، فلا تقولُ: (زَيْدٌ ضاحكًا أَحْسَنُ مِن عمرٍو)؛ بل يَجِبُ تأخيرُ الحالِ، فتقولُ: (زَيْدٌ أَحْسَنُ مِن عمرٍو ضاحكًا)(١). [والله ﷻ أعلم بالصواب](٢).

[ص] [٣٤٥] وعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

[٣٤٦] كـ(تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ)، ونَدَرْ ... نحوُ (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا(٣) فِي هَجَرْ)

[مواضع امتناع تقديم الحال على عاملها]

[ش] لا يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنويِّ، وهو: ما تَضَمَّنَ معنى الفعلِ دونَ حُرُوفِهِ؛ كأسماءِ الإشارةِ، (وحروفِ(٤) التمنِّي)(٥)، والتشبيهِ [١١٨/ظ]، والظرفِ والجارِّ والمجرورِ(٦)، نحوُ: (تلك هِنْدٌ مُجَرَّدَةً،

---

(١) (م) سيأتي للمصنِّفِ فِي هَذَا البابِ والشارِحِ الاستثناءُ؛ مِن عَدَمِ عَمَلِ أفعلِ التفضيلِ فِي حالٍ مُتَقَدِّمَةٍ، وَذَلِكَ المستثنَى نحوُ قولِهِ: (زيدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن عمرٍو مُعَانًا)، وسَيَذْكُرُ هناكَ ضابطَ هَذَا المثالِ (م).

(٢) من (ح).

(٣) حالٌ مؤكد لعاملها، وهو: **(في هجر)** كما قاله ابن قاسم، وهو صريحٌ في أن المراد به: الاستقرار العام؛ إذ هو المفهوم من الظرف. **وقيل**: خاص؛ أي: غير متحرك؛ فهو حال مؤسسة على حدِّ قوله: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأن العام يجب حذفه. لكن **حقَّق بعضهم**: أن محل وجوب حذف العام إذا كان له معمول يقوم مقامه، وإلا جاز ظهوره. وهذا هو المتعين؛ إذ لا شك في صحة: (هذا ثابت)، (هذا حاصل) مثلًا؛ أفاده «الصبان» (٢/ ١٧٨)؛ أي: وما هنا كذلك؛ لأن الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لا لـ﴿مُسْتَقَرًّا﴾، وفي الآية لـ﴿رَءَاهُ﴾. الخضري (١/ ٢١٧).

(٤) في (س): «وأحرف»، وفي (ح): «وحرف».

(٥) ما بين القوسين سقط من (ك).

(٦) (م) اعْلَمْ أنَّ هٰهنا أَمْرَيْنِ؛ لا بُدَّ مِن بَيَانِهِما، حتى تكونَ عَلَى بَيِّنَةٍ من الأمرِ:

[أنواع العوامل]

الأَوَّلُ: أنَّ العَامِلَ المعنويَّ؛ قد يُطْلَقُ ويُرَادُ بِهِ مَا يُقَابِلُ **اللفظيَّ**، وَهوَ شيئانِ: الابتداءُ العاملُ فِي المُبْتَدَأ، والتجرُّدُ من الناصِبِ والجازِمِ العَامِلِ فِي الفِعْلِ المضارعِ، وليسَ هَذَا المعنى مُرادًا فِي هَذَا الموضِعِ؛ لأنَّ العَامِلَ المعنويَّ بهذا المعنى ـ لا يَعْمَلُ غيرَ الرَّفْعِ، فالابتداءُ: يَعْمَلُ فِي المُبْتَدَأ الرفعَ، والتجرُّدُ: يَعْمَلُ فِي الفِعْلِ المضارعِ الرفْعَ أَيْضًا، وحِينَئِذٍ: فالمرادُ بالعَامِلِ المعنويِّ هٰهنا ـ: اللفظُ =

ولَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ، وكأنَّ زيدًا رَاكِبًا أَسَدٌ، وزَيْدٌ في الدارِ، (أو: عندَكَ[١])[٢] ـ قائمًا)، فلا[٣] يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنويِّ[٤] في هذه المُثُلِ[٥] ونحوِها، فلا تقولُ: (مُجَرَّدَةً تلكَ هِنْدٌ)، ولا (أَمِيرًا لَيْتَ زيدًا أخوكَ[٦])، ولا (راكبًا كأنَّ زيدًا أسدٌ).

وقد نَدَرَ تَقْدِيمُها[٧] على عامِلِها الظرفِ[٨]، (نحوُ: زَيْدٌ قائِمًا

= الَّذِي يَعْمَلُ بِسَبَبِ مَا يَتَضَمَّنُهُ من معنى الفعلِ، أفلَا تَرَى أنَّ (تلك) وغَيْرَهَا مِن ألفاظِ الإشارةِ إِنَّمَا عَمِلَتْ فِي الحالِ؛ لأنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنَى أُشِيرُ، وهكذا.

الثاني: العواملُ المعنويَّةُ بالمعنى المرادِ هنا كثيرةٌ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ مِنها **خَمْسَةً**، وهي: أسماءُ الإشارةِ، وحروفُ التَّمَنِّي، وأدواتُ التشبيهِ، والظروفُ، والجارُّ والمجرورُ، وقد بَقِيَ **خَمْسَةٌ أُخْرَى**:

أَوَّلُها: حرفُ الترجِّي؛ كلَعَلَّ، نحوُ قولِكَ: «لَعَلّ زَيْدًا أميرًا قادمًا».

وثانيهما: حروفُ التنبيهِ، مثلُ (ها) فِي قولِكَ: (ها أنتَ زيدٌ راكبًا)، فـ(راكبًا): حالٌ مِن زَيْدٌ، والعاملُ فِي الحالِ هو (ها).

وثالثُها: أدواتُ الاستفهامِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ التعجُّبُ؛ كقولِ الأعشَى:

يَـــا جَـــارَتَـــا مَـــا أَنْـــتِ جَـــارَهْ

عندَ مَن جَعَلَ (جَارَهْ): حالًا لا تَمْيِيزًا.

رابِعُهَا: أدواتُ النداءِ، نحوُ: (يا) فِي قولِكَ: (يا أَيُّها الرجلُ قائمًا).

وخامِسُها: (أما)، نحوُ قَوْلِهِم: (أَمَّا عِلْمًا فعَالِمٌ)، عندَ مَن جَعَلَ تقديرَ الكلامِ: مَهْمَا يُذْكَرُ أحدٌ فِي حالِ عِلْم فالمذكورُ عالِمٌ، فـ(عِلمًا) ـ عَلَى هَذَا التقديرِ ـ حالٌ من المرفوعِ؛ بِفِعْلِ الشرطِ الَّذِي نَابَتْ عنه (أمَّا) (م).

(١) في (ص)، (ح): «عندي».
(٢) في (ك): «وعندك».
(٣) في (ح): «ولا».
(٤) ليس في (ص)، (ح)، (ك).
(٥) في (س): «المسألة».
(٦) ليس في (ك).
(٧) في (ص)، (ح): «تقدمها».
(٨) أي: فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه؛ عند البصريين، وقاسه الفراء [«معانيه» (٢/ ٤٢٥)]، والأخفش مطلقًا، ورجحه **والكوفيون**: إن كان صاحبها ضميرًا: كـ(أنت قائمًا في الدار)، **وقيل**: إن كانت الحال ظرفًا قوي تقديمها والأضعف. ورجحَّه في «التسهيل» (ص١٠٩).

وضابط المسألة: أن يكون الظرف خبرًا مؤخرًا، والحال بينه وبين المبتدأ كما =

عندَكَ)[١]، والجارِّ[٢] والمجرورِ، نحوُ (سعيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرَ)، ومنه قولُه تعالى: (وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ[٣]) في قراءةِ مَن كَسَرَ[٤] التاءَ، وأجازَهُ[٥] الأخفشُ قِياسًا. [والله تعالى أعلم بالصواب][٦].

[ص] **[٣٤٧]** وَنَحْوُ (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

[ش] تَقَدَّمَ أَنَّ أَفْعَلَ التفضيلِ لا يَعْمَلُ[٧] في الحالِ مُتَقَدِّمَةً، واسْتُثْنِيَ من ذلك هذه المسألةُ[٨]، وهي: ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسِه أو غيرِه في حالٍ أُخْرَى، فإنَّه يَعْمَلُ في حالَيْنِ: **[إحداهُما: مُتَقَدِّمَةٌ عليه]**[٩]، **والأُخْرَى**: متأخِّرَةٌ عنه، وذلك نحوُ: (زَيْدٌ قائمًا أَحْسَنُ مِنه قاعدًا)،

= رأيت. أما تقدم الحال على الجملة: كـ(قائمًا زيد في الدار)، فممتنع إجماعًا ـ كما في «شرح الكافية» (٢/ ٧٣٣). ومحله: إذا تأخر الخبر كالمثال. فإن تقدم بعد الحال كـ(فدًا لك أبي أمي) ـ جاز عند الأخفش، وأجازه ابن بَرْهان: إذا كانت الحال المتقدمة ظرفًا نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّۚ﴾ [الكهف: ٤٤]؛ فالعامل في الحال: ظرف وهو لله، وتقدمت على الجملة لكونها ظرفًا. «الخضري» (١/ ٢١٧).

(١) ما بين القوسين من (ع)، (م).
(٢) ليس في (ح).
(٣) (م) القراءةُ المشهورةُ؛ بِرَفْعِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ عَلَى الابتداءِ، ورَفْعِ ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأ، والجارُّ والمجرورُ ـ وَهوَ ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ ـ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾، والقراءةُ التي يَسْتَدِلُّ بها الشارحُ هٰهنا: بِرَفْعِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، ونَصْبِ ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾ بالكسرةِ؛ نيابةً عن الفتحةِ، عَلَى أَنَّهُ حالٌ صَاحِبُه الضَّمِيرُ المُسْتَكِنُّ فِي الجارِّ والمجرورِ، والجارُّ والمجرورُ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ ـ مُتَعَلِّقٌ بمَحْذُوفٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ (م).
(٤) في (ك): «قرأ بكسر». وهي قراءة عيسى بن عمر ـ كما في «تفسير الثعلبي» (٨/ ٢٥١).
(٥) في (ح): «وأجازها».
(٦) من (ح).
(٧) في (س): «تعمل»، وهي بالوجهين في (ص).
(٨) رسمت في (س)، (ص)، (ح): «المسئلة».
(٩) في (ص): «أحدهما متقدمة».

و(زيدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن عَمْرٍو مُعَانًا)، فـ(قائمًا) و(مُفْرَدًا): منصوبانِ بـ(أَحْسَنُ) وأَنْفَعُ، وهما حالانِ، وكذا (قاعدًا) و(مُعانًا)، وهذا مَذْهَبُ الجمهورِ.

وزَعَمَ[١] السِّيرَافِيُّ: أنهما خبرانِ منصوبانِ بـ(كانَ) المحذوفةِ، والتقديرُ: (زيدٌ إذا كانَ قائمًا أَحْسَنُ منه؛ إذا كانَ قاعدًا، وزيدٌ إذا كانَ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن عمرٍو؛ إذا كانَ مُعَانًا).

[١١٩/و] ولا يَجُوزُ تقديمُ هذيْنِ الحالَيْنِ على أَفْعَلِ التفضيلِ[٢] ولا تَأْخِيرُهُما[٣] عنه[٤]، فلا تقولُ: (زَيْدٌ قائمًا قاعدًا أَحْسَنُ مِنه)، ولا تقولُ[٥]: (زيدٌ أحسنُ مِنه قائمًا قاعدًا). [والله تعالى أعلم بالصواب][٦].

[ص] [٣٤٨] والحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وغَيْرِ مُفْرَدِ

[تعدد الحال] [ش] يَجُوزُ تَعَدُّدُ الحالِ[٧]، وصَاحِبُها مُفْرَدٌ[٨]..................

---

(١) في (ك): «وذهب». وكلامه في «شرح كتاب سيبويه» (٢/ ٢٩١).

(٢) من (م).

(٣) في (ص): «تأخرهما».

(٤) في (ك): «عنهما».

(٥) من (م).

(٦) من (ح).

(٧) لشبهه بالخبر: في كونه محكومًا به في المعنى على صاحبها، وبالنعت في إفهام الاتصاف بصفة ـ وإن لم يكن ذلك بالقصد؛ بل بالتبع بما هو المقصود منه، وهو تقييد العامل، وبيان كيفية وقوعه. ويجب تعدده مع (إما) نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣]، ومع (لا): كـ(جاء زيد لا خائفًا، ولا آسفًا) . وأما قوله:

قَهَرْتُ العِدَا لا مُسْتَعِينًا بِعَصْبَةٍ ... ولكن بأنواع الخدائع والمكر

فضرورة. «الخضري» (١/ ٢١٨).

[مواضع وجوب تعدد الحال] (٨) (م) تَرَكَ الشارِحُ بيانَ المواضِعِ التي يَجِبُ فيها تَعَدُّدُ الحالِ، ولِوُجُوبِ ذَلِكَ مَوْضِعَانِ:

أَوَّلُهُما: أنْ يَقَعَ الحالُ بعدَ (إِمَّا)، نحوُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣].

وثانيهما: أنْ يَقَعَ الحالُ بعدَ (لا) النافيةِ؛ كقولِكَ: (رَأَيْتُ بَكْرًا لا مُسْتَبْشِرًا ولا جَذْلَانَ) (م).

و[١] مُتَعَدِّدٌ.

فمثالُ الأوَّلِ: (جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا)، فـ(راكبًا) و(ضاحكًا): حالانِ مِن (زَيْدٍ)، والعاملُ فيهما جاءَ، [ومنع ابنُ عصفور[٢] ذلك؛ قياسًا على الظرف ـ ليس بشيءٍ][٣].

ومثالُ الثاني: (لَقِيتُ هندًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً)، فـ(مُصْعِدًا): حالٌ مِن التاءِ، و(مُنْحَدِرَةً): حالٌ مِن (هِنْدٍ)، والعاملُ فيهما (لَقِيتُ)، ومنه قولُه[٤]:

١٩٠ ـ لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ[٥] خَائِفًا   مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا[٦]

فـ(**خائفًا**): حالٌ مِن (**ابْنَي**)، و(**مُنْجِدَيْهِ**): حالٌ مِن (**أَخَوَيْهِ**)، والعاملُ فيهما: (**لَقِيَ**).

فعندَ ظُهُورِ المعنى ـ تُرَدُّ[٧] كلُّ حَالٍ إلى ما تَلِيقُ به، وعندَ عدمِ ظُهُورِهِ: يُجْعَلُ[٨] أَوَّلُ الحاليْنِ لثاني الاسميْنِ[٩]، وثانيهما: [لأوَّلِ

---

(١) في (م): «أو».

(٢) كما في «شرح ابن الناظم على الألفية» (ص٢٤٢).

(٣) من (ع)، (م).

(٤) قال العيني (٣/ ١١٧١): «قائله: مجهول».

(٥) في الموضعين في (ص): «إخوته». وعليها فتقرأ: «منجِدِيه»؛ بكسر الدال على الجمع، والله أعلم.

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**خَائِفًا مُنْجِدَيْهِ**)؛ فإنَّ الحالَ مُتَعَدِّدَةٌ لِمُتَعَدِّدٍ، والنظرةُ الأولى: تَدُلُّ عَلَى صاحِبِ كلِّ حالٍ فتَرُدُّهُ إِلَيْهِ، فإنَّ واحدًا من الحاليْنِ مفردٌ والآخرُ مُثَنًّى، وكذلك صاحِبَاهُما، فلا لَبْسَ عليك فِي أنْ تَجْعَلَ المفردَ للمفردِ والمثنَّى للمُثَنَّى (م).

(٧) في (س)، (ك): «يرد».

(٨) في (ح): «تجعل».

(٩) ليتصل بصاحبه، ولا يعكس عند الجمهور؛ للزوم فصل كل من صاحبه ـ مع عدم القرينة؛ فإن جعل كل حال بجنب صاحبها؛ فلا كلام في جوازه. «الخضري» (١/ ٢١٩).

الاسميْنِ][١]، ففي قولِكَ: (لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا): يكونُ (مصعِدًا)[٢] حالًا مِن (زَيْدٍ)، و(مُنْحَدِرًا): حالًا[٣] من التاءِ.

[ص][٣٤٩] وعامِلُ الحالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ (لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا)

[ش] [الحال المؤكدة] تنْقَسِمُ[٤] الحالُ إلى مُؤَكِّدَةٍ[٥] وغيرِ مُؤَكِّدَةٍ[٦]، فالمُؤَكِّدَةُ: على قِسْمَيْنِ، وغيرُ المؤكِّدَةِ: ما سِوَى القِسْمَيْنِ.

فالقِسْمُ الأوَّلُ مِن المُؤَكِّدَةِ: ما أَكَّدَتْ عَامَلَهَا، وهي المرادُ[٧] بهذا البيتِ، وهي: كلُّ وَصْفٍ دَلَّ على معنى عامِلِه وخَالَفَه [١١٩/ظ] لَفْظًا، وهو الأكثرُ، أو: وَافَقَه لَفْظًا، وهو دونَ الأوَّلِ في الكثرةِ.

فمثالُ الأوَّلِ: قوله[٨]: **(لا تَعْثَ في الأرضِ مُفْسِدًا)**، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقولُه تعالَى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠]، **ومن[٩] الثاني:** قولُه تعالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾ [النساء: ٧٩]، وقولُه تعالى[١٠]: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ (ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ)[١١] وَٱلْقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمْرِهِۦٓۚ﴾ [النحل: ١٢]. [والله تعالى أعلم][١٢].

---

(١) في (ص): «للأول».
(٢) في (ص): «الأول».
(٣) في (ص)، (ح): «حال».
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «ينقسم». و«الحال»: تذكر وتؤنث.
(٥) وهي التي يستفاد معناها بدونها. وادعى المبرد والفراء والسهيلي [«نتائج الفكر» (١/ ٣٠٥) وما بعدها]: أن الحال لا تكون مؤكدة؛ بل هي مبنية أبدًا؛ لأنَّ الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة. «الخضري» (١/ ٢١٩).
(٦) ويقال لها: مؤسسة ومبينة؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، ولا يستفاد معناها بدونها؛ وهي الغالب. «الخضري» (١/ ٢١٩).
(٧) في (ص)، (ح): «المرادة».
(٨) من (ص)، (ح).
(٩) في (ع): «ومثال».
(١٠) ليس في (ع).
(١١) مكانها في (ص): «الشمس».
(١٢) من (ح).

[ص][٣٥٠] وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

[تأكيد مضمون الجملة]

[ش] هذا هو القِسْمُ الثاني من الحالِ المُؤَكِّدَةِ، [وهي: ما أَكَّدَتْ][1] مَضْمُونَ الجملةِ، وشرطُ الجملةِ: أنْ تكونَ اسميَّةً، جُزْآهَا[2] مَعْرِفَتَانِ جامدانِ، نحوُ: (زَيْدٌ أخوكَ عَطُوفًا، وأنا زيدٌ معروفًا[3])، ومنه قولُه[4]:

١٩١ ـ أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وهلْ بِدَارَةَ يَا[5] لَلنَّاسِ مِن عارِ؟[6]

فـ(**عَطُوفًا**) و(**معروفًا**): حالانِ، وهما منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا[7]، والتقديرُ في **الأوَّلِ**: (أَحُقُّهُ عَطُوفًا)، وفي **الثاني**: (أَحَقُّ معروفًا).

ولا يَجُوزُ تقديمُ هذه[8] الحالِ على هذه الجملةِ[9]؛ فلا تقولُ: (عطوفًا زَيْدٌ أخوكَ)، ولا: (معروفًا أنا زيدٌ)، ولا تَوَسُّطُها بينَ المبتدأِ

---

(١) ليس في (ص). (٢) في (م): «وجزآها».

(٣) يمكن أخذ هذه الشروط من المتن؛ فتعريف جزأيها: من كونها مؤكدة بالحال؛ إذ لا يؤكد إلا ما عرف عند البصريين، والاسمية والجمود، من إضمار عامل الحال، أو من كونها مؤكدة للجملة. إذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق: لكان عاملًا في الحال؛ فلا يضمر عاملها، وتكون هي مؤكدة له، لا لمضمون الجملة. والمراد: الجمود المحض؛ ليخرج نحو: (عليّ الأسد مقدامًا)، فإنها مؤكدة لعاملها، وهو (الأسد) لتأويله بالشجاع لا للجملة؛ لأن (ليس) جامدًا محضًا. وكذا (زيد أبوك عطوفًا)، وهو الحق بيِّنًا؛ كما في «التسهيل» (ص١١٢)؛ لتأويل الأب بالعاطف، والحق بالواضح؛ فجمودهما ليس محضًا، ولما كان عطف الأخ وحنوّه قليلًا بالنسبة للأب، وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به؛ بل جعل جامدًا محضًا بخلاف الأب. «الخضري» (١/ ٢٢٠).

(٤) قال العيني (٣/ ١١٤٩): «قائله: هو سالم بن دارة اليربوعي».

(٥) في (ص): «ما».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**مَعْرُوفًا**)؛ فإنَّه حالٌ أَكَّدَتْ مَضْمُونَ الجُمْلَةِ التي قبلَها (م).

(٧) لأن الجملة كالعوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض.

(٨) ليس في (ص).

(٩) لضعف عاملها؛ بوجوب حذف، فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه.

والخبرِ؛ فلا تقولُ: (زيدٌ عطوفًا أخوكَ). [والله تعالى أعلم][(١)].

[ص] [٣٥١] وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ[(٢)] جُمْلَهْ كَـ(جاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

[ش] [وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابطٍ] الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ: الإفرادُ، وتَقَعُ[(٣)] الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ، كما تَقَعُ موقعَ الخبرِ والصفةِ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ[(٤)]، وهو في الحاليَّةِ [١٢٠/و]: إمَّا ضميرٌ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ يَدُهُ[(٥)] على رَأْسِهِ)، (أو واوٌ)[(٦)]، تُسَمَّى[(٧)] واوَ الحالِ، وواوَ الابتداءِ[(٨)]، وعلامتُها: صِحَّةُ وُقُوعِ (إذ) مَوْقِعَها[(٩)]، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ)، التقديرُ: إذ عمرٌو قائمٌ،

---

(١) من (ح)، (ع).

(٢) في (س)، (ص): «يجيء».

(٣) في الموضعين ـ في (س): «يقع».

(٤) [ما يشترط في الجملة التي تقع حالًا] (م) يُشْتَرَطُ فِي الجُمْلَةِ التي تَقَعُ حالًا أربعةُ شروطٍ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ تَبَعًا للناظِمِ مِن هذه الشروطِ واحدًا، وهو: أنْ تكونَ الجُمْلَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى رابطٍ يَرْبُطُها بِالحَالِ: إما (الواوُ)، وإما (الضَّمِيرُ)، وإما هُمَا معًا.
والشرطُ الثاني: أنْ تكونَ الجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً، فلا يجوزُ أنْ تكونَ الحالُ جملةً إنشائيَّةً.
والشرطُ الثالثُ: ألَّا تكونَ جملةُ الحالِ تَعَجُّبِيَّةً.
والشرطُ الرابعُ: ألَّا تكونَ مُصَدَّرَةً بِعِلْمِ استقبالٍ، وَذَلِكَ نحوُ: (سَوْفَ)، و(لن)، وأدواتِ الشرطِ، فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (جاءَ مُحَمَّدٌ إنْ يَسْأَلْ يُعْطَ)، فَإِنْ أَرَدْتَ تصحيحَ ذلك فقُلْ: (جاءَ مُحَمَّدٌ وَهوَ إنْ يَسْأَلْ يُعْطَ)، فتكونُ الحالُ جملةً اسميَّةً خبريَّةً.
ومِن هَذَا الكلامِ ـ معَ مَا سَبَقَ فِي مَبْحَثِ مَجِيءِ خَبَرِ المُبْتَدَأ جملةً ـ تَعْرِفُ أنَّ الخبرَ والحالَ جميعًا اشْتَرَكَا فِي ضرورةِ وُجُودِ رابطٍ يَرْبُطُ كلًّا منهما بصاحبِهِ، واخْتَلَفَا فِي الشروطِ الثلاثةِ الباقيةِ، فجملةُ الخَبَرِ: تَقَعُ إنشائيَّةً وتَعَجُّبِيَّةً؛ عَلَى الأصحِّ عندَ النحاةِ، وتُصَدَّرُ بعِلْمِ الاستقبالِ، وقد رأيتَ أنَّ تصحيحَ المثالِ ـ يَكُونُ بِجَعْلِ جملةِ الشرطِ وجَوَابِهِ خَبَرًا؛ فتَنَبَّهْ لذلك كلِّه، واللهُ يُوَفِّقُكَ ويُرْشِدُكَ (م).

(٥) في (س)، (ح): «ويده».

(٦) في (س)، (ح): «والواو»، وفي (ص): «أو الواو، والواو».

(٧) في (ع)، (م): «وتسمى»، وفي (س): «يسمى».

(٨) لدخولها كثيرًا على المبتدأ ـ وإن لم تلزمه، أو لوقوعها في ابتداء الحال.

(٩) لأنها تشبه (إذ) ـ في كونه هي وما بعدها قيدًا للعامل السابق، كما أن (إذ) =

أو: (الضميرُ) و(الواوُ) معًا، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَةً).

[ص] [٣٥٢] وذاتُ بَدْءٍ بِمُضارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا ومِنَ الواوِ خَلَتْ
[٣٥٣] وذاتُ واوٍ بعدَها انْوِ مُبْتَدَا لَهُ المُضارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

[ش] [تعين أن يكون الرابط الواو] الجملةُ الواقعةُ حالًا: إنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ[1]: لم يَجُزْ أنْ تَقْتَرِنَ[2] بـ(الواوِ)؛ بل لا تَرْتَبِطُ[3] إلا بالضميرِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ عَمْرٌو تُقادُ الجَنائِبُ بينَ يَدَيْهِ)، فلا[4] يَجُوزُ دخولُ الواوِ، فلا تقولُ: (جاءَ زيدٌ ويَضْحَكُ).

فإنْ جاءَ مِن لِسانِ العربِ ما ظاهرُه ذلك: أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأٍ

= كذلك. وليس المراد: أنها بمعناها؛ إذ الحرف لا يرادف الاسم. «الخضري» (١/ ٢٢٠).

(١) خرج: المصدر بمعموله؛ فتربط بـ(الواو)، تمتنع في المنفي بلا، كما في الشارح نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ [المائدة: ٨٤]، ﴿ما لي لا أرى الهدهد﴾ [النمل: ٢٠]، والمنفي بـ(مَا)، كقوله:

عَهِدتُك ما تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّمًا

بخلاف المنفي بـ(لم) أو (لما)، فإن مضية يقربه من الماضي الجائز الاقتران بها. وكذا تمنع في الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤] والمؤكدة لمضمون جملة؛ كقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. والجملة التالية: اسميةً كانت كـ(ما ضربت أحدًا إلا زيدًا خير منه)، أو ماضوية، كـ(ما تكلم زيد إلَّا قال حقًّا)، ومنه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ﴾ [الحجر: ١١]. وشذَّ قوله:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لِمُرتَاعٍ بِهَا وِزْرَا

وقيل: غير شاذ، وجملة الماضي المتلو بـ(أو)، نحو: (لأضربنه ذهب أو مكث)، ومنه قوله:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلَا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها (الواو) غير المضارع المثبت، قاله «الخضري» (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٢) في (س): «يقترن».
(٣) في (ص)، (ع)، (م): «تربط».
(٤) في (م): «ولا».

بعدَ (الواوِ)، ويكونُ المضارعُ خَبَرًا عن ذلك المبتدأِ، وذلك نحوُ قولِهِم: (قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ)، وقولِه[١]:

١٩٢ ـ فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا[٢]

فـ(أَصُكُّ) و(**أَرْهَنُهُم**): خبرانِ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وأنا أَصُكُّعَيْنَهُ[٣]، وأنا أَرْهَنُهُم مالكًا[٤]. [والله تعالى أعلم بالصواب، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله][٥].

[الربط بالواو أو الضمير أو هما معًا]

[ص] **[٣٥٤] وجملةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّمَا بواوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا**

[ش] الجملةُ الحاليَّةُ: إمَّا أنْ تكونَ اسميَّةً أو فِعْلِيَّةً، والفعلُ إمَّا[٦] مضارعٌ أو ماضٍ، وكلُّ واحدةٍ[٧] مِن الاسميَّةِ والفعليَّةِ؛ إمَّا مُثْبَتَةٌ أو مَنْفِيَّةٌ، [١٢٠/ظ] وقد تَقَدَّمَ: أنه إذا صُدِّرَتِ الجملةُ بمضارع مُثْبَتٍ (لا[٨] تَصْحَبُها)[٩] (الواوُ)؛ بل لا تُرْبَطُ إلَّا بالضميرِ[١٠] فقطْ[١١]، وذكَرَ في

---

(١) قال العيني (٣/ ١١٥١): «قائله: هو عبد الله بن همام السلولي».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وأَرْهَنُهُمْ**)؛ حَيْثُ إنَّ ظاهِرَهُ يُنْبِئُ عن أنَّ المُضارِعَ المُثْبَتَ تَقَعُ جُمْلَتُه حالًا، وتُسْبَقُ بالواوِ، وَذَلِكَ الظاهِرُ غيرُ صحيحٍ، ولهذا قَدَّرْتَ جملةَ المضارِعِ خَبَرًا لمبتدأٍ محذوفٍ (م).

(٣) ليس في (ص)، (م).

(٤) من (س)، (ص)، (ح).

(٥) من (ح).

(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٧) في (ك)، (ص): «واحد».

(٨) في (ص)، (ح): «لم».

(٩) في (س): «لم يصحبها».

(١٠) في (ع): «بضمير».

[وجوب خلو الجملة من الواو]

(١١) (م) قد ذَكَرَ الشارحُ: أنَّ الجملةَ الحاليَّةَ إذا كانَتْ فِعْلِيَّةً؛ فِعْلُها مُضَارِعٌ مُثْبَتٌ، وَجَبَ أنْ تَخْلُوَ هذه الجُمْلَةُ من (الواو)، وَإِنْ يَكُونَ رَابِطُها الضميرَ، وقد بَقِيَ عليه بعضُ شروطٍ يَجِبُ تَحَقُّقُهَا فِي هذه الجُمْلَةِ، مِنها: أَلَّا يَتَقَدَّمَ بعضُ مَعْمُولَاتِ المضارعِ عليه، فلو تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عليه: اقْتَرَنَتِ الجُمْلَةُ بـ(الواوِ)، ولهذا جَوَّزَ القاضي البَيْضَاوِيُّ [«أنوارالتنزيل» (١/ ٢٨ ـ ٢٩)] فِي قَوْلِهِ تعالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٤]، أنْ تكونَ جملةُ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ حالًا من الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ وجُوبًا فِي ﴿نَعْبُدُ﴾. ومن الشروطِ أَيْضًا: أَلَّا تكونَ جملةُ المضارِعِ المذكورِ مقترنةً بـ(قد)، فإِنِ اقْتَرَنَتْ بها: وَجَبَ أنْ تَقْتَرِنَ بالواوِ، نحوُ =

هذا البيتِ: أنَّ ما عدا ذلك يَجُوز فيه[١] أنْ يُرْبَطَ[٢] بـ(الواو) وحدَها، أو: بالضميرِ وَحْدَه، (أو: بهما)[٣]، فيَدْخُلُ[٤] في ذلك الجملةُ

= قولِهِ تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]. فجملةُ مَا يُشْتَرَطُ لخُلُوِّ هذه الجُمْلَةِ من (الواوِ) أربعةُ شروطٍ: أنْ تكونَ مُضَارِعِيَّةً، وَأَنْ تكونَ مُثْبَتَةً، وَأَنْ يَتَقَدَّمَ المضارعُ عَلَى كلِّ مَا يُذْكَرُ معَه مِن معمولاتِه، وألَّا يَقْتَرِنَ بـ(قد).

وقد ذَكَرَ الشارِحُ بعد قليلٍ: أنَّ الجملةَ المضارعيَّةَ مَنْفِيَّةٌ بلا تَمْتَنِعُ معَها (الواوُ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]. وبَقِيَ بعدَ ذلك خَمْسُ جُمَلٍ يَجِبُ ألَّا تَقْتَرِنَ بالواوِ، فيَصِيرُ مجموعُ مَا لا يجوزُ اقْتِرَانُهُ بالواوِ مِن الحالِ الواقعةِ جُمْلَةً سَبْعًا، ذَكَرْنَا لكَ اثْنَتَيْنِ مِنها، وهما جملةُ الفِعْلِ المضارعِ المثبَتِ، وجملةُ الفِعْلِ المضارِعِ المنفيِّ بـ(لا).

والثالثةُ: أنْ تكونَ مُضَارِعِيَّةً مَنْفِيَّةً بما.

الرابعةُ: الجُمْلَةُ المعطوفةُ عَلَى حالٍ قَبْلَها، نحوُ قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤]، فجملةُ ﴿هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ معطوفةٌ عَلَى ﴿بَيَٰتًا﴾.

الخامسةُ: الجُمْلَةُ المُؤَكِّدَةُ **لمضمونِ** جملةٍ قبلَها، نحوُ قولِكَ: هو الحقُّ لا شَكَّ فيه، وقولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، فجملةُ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لمضمونِ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ فِي بعضِ أعاريبَ؛ يَحْتَمِلُها هَذَا الكلامُ.

السادسةُ: الجُمْلَةُ التي تَقَعُ بعدَ (إلَّا)، سواءٌ أكانَتِ الجُمْلَةُ اسميَّةً، نحوُ قَوْلِكَ: مَا صَاحَبْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدَ خَيْرٍ مِنه، أم كانَتْ فِعْلِيَّةً فِعْلُها مَاضٍ، نحوُ قولِكَ: مَا أَرَى رَأْيًا إِلَّا رَأَيْتُ صوابًا، ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٣٠﴾ [يس: ٣]. وقد وَرَدَ فِي الشِّعْرِ: اقْتِرَانُ الفعليَّةِ التي فِعْلُها مَاضٍ والواقعةُ بعدَ (إلَّا) بالواوِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرَا

فقيلَ: هو شاذٌّ، والقياسُ: أنْ تَخْلُوَ مِن الواوِ. **وقيلَ**: هو قليلٌ لاَ شاذٌّ.

السابعةُ: الجُمْلَةُ الفعليَّةُ التي فِعْلُها مَاضٍ مسبوقٌ بـ(أوِ) العاطِفَةِ، نحوُ قَوْلِكَ: لأَضْرِبَنَّهُ حَضَرَ أو غابَ (م)

(١) من (م).
(٢) في (ع): «ترتبط».
(٣) ما بين القوسين: سقط من (ع).
(٤) في (ص): «فتدخل»، وفي (ع): «يدخل».

الاسميَّةُ؛ مُثْبَتَةً أو منفيَّةً، والمضارِعُ المنفيُّ، والماضي المُثْبَتُ والمنفيُّ. فتقولُ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، وجاءَ زيدٌ يَدُهُ على رأسِه، وجاءَ زيدٌ ويَدُهُ على رأسِه)، وكذلك المنفيُّ(١)، وتقولُ(٢): (جاءَ زيدٌ لم(٣) يَضْحَكْ، أو(٤): ولم(٥) يَضْحَكْ، أو(٦): ولم يَقُمْ عَمْرٌو، وجاءَ زيدٌ وقد قامَ عمرٌو، (وجاءَ زيدٌ قد قامَ أَبُوهُ، وجاءَ زيدٌ وقد قامَ أبوه)(٧)، وكذلك النفيُّ(٨)، ونحوُ(٩): (جاءَ زيدٌ وما قامَ عَمْرٌو، وجاءَ زيدٌ ما قامَ أبوه)(١٠)، (وجاءَ زَيدٌ)(١١) وما قامَ أبوه.

ويَدْخُلُ تحتَ هذا أيضًا(١٢): المضارِعُ المنفيُّ بـ(لا)؛ فعلى هذا تقولُ(١٣): (جاءَ زيدٌ ولا يَضْرِبُ(١٤) عَمْرًا) بالواوِ.

وقد ذَكَرَ المصنِّفُ في غيرِ هذا الكتابِ(١٥): أنه لا يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بـ(الواوِ)؛ كالمضارِعِ المثبَتِ، [وأنَّ ما(١٦)](١٧) وَرَدَ ممَّا(١٨) ظاهِرُه ذلك مُؤَوَّلٌ(١٩) على إضمارِ مبتدأٍ؛ كقراءةِ ابنِ ذَكْوَانَ(٢٠): (فَاسْتَقِيمَا وَلَا

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «النفي».
(٢) في (ص)، (ع): «فتقول».
(٣) في (ك): «ما».
(٤) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٥) في (ك): «ما».
(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٧) تقديم وتأخير في (ح).
(٨) في (ع)، (م): «المنفي».
(٩) في (م): «ونحو».
(١٠) بعدها في (م): «أو».
(١١) من (س)، (ع).
(١٢) ليس في (ع).
(١٣) في (ص): «القول».
(١٤) في (ص)، (ح): «تضرب».
(١٥) في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٣٣).
(١٦) ليس في (ك).
(١٧) رسمت في (ح): «وإنما».
(١٨) في (ك): «ما».
(١٩) في (م): «يؤول».
(٢٠) هي قراءة ابن عامر وحده ـ في رواية ابن ذكوان. لكن قال ابن مجاهد في كتاب «السبعة» (ص٣٢٩): «وأحسب ابن ذكوان ـ عني بروايته خفيفة يعنى التاء من تبع». اهـ.
قلتُ: وكذا الداجوني عن أصحابه عن هشام ـ كما في «النشر» لابن الجزري (٢/ ٢٨٦).

تَتَّبِعَانِ﴾[يونس: ٨٩]؛ بتخفيفِ[١] النونِ، التقديرُ[٢]: وأنتما لا تَتَّبِعَانِ، فـ(لا تَتَّبِعَانِ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ. [والله أعلم][٣].

[ص] **[٣٥٥] والحالُ قدْ يُحْذَفُ ما فِيهَا[٤] عَمِلْ وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ**

[ش] يُحْذَفُ عاملُ الحالِ جوازًا أو[٥] وُجُوبًا[٦]، فمثالُ ما حُذِفَ جوازًا: أنْ يقالَ: [١٢١/و] (كيفَ جِئْتَ؟) فتقولَ: (راكِبًا)، تقديرُهُ[٧]: (جِئْتُ رَاكِبًا)، وكقولِكَ[٨]: (بلى[٩] مُسْرِعًا)، لِمَن قالَ لكَ: (لم[١٠] تَسِرْ)، والتقديرُ: (بلى سِرْتُ مُسْرِعًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ[١١] ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴿٤﴾﴾ [القيامة: ٣، ٤]، التقديرُ[١٢] ـ واللهُ أعلَمُ: بلى[١٣] نَجْمَعُها[١٤] قادرينَ. [حذف عامل الحال]

ومثالُ ما حُذِفَ وُجُوبًا: قولُكَ: (زيدٌ أَخُوكَ[١٥] عطوفًا)، ونحوُه مِن الحالِ المؤكِّدَةِ مضمونَ[١٦] الجملةِ[١٧]، وقد تَقَدَّمَ ذلك، وكالحالِ

---

(١) في (ك): «أي: تخفيف».

(٢) في (م): «والتقدير».

(٣) من (ح).

(٤) في (ص): «فيه».

(٥) في (ص)، (ع)، (ح): «و».

(٦) أي: أي غير المعنوي. أما هو كالظرف واسم الإشارة: فلا يحذف عُلِم أو لا. أما الحال نفسها: فالأصل جواز حذفها؛ لأنها فضلة، وقد يمتنع: ككونه محصورًا فيه؛ نحو ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، أو: نائبًا عن عامله: كـ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴿٤﴾﴾ [النساء: ٤]؛ أي: كُلْه هنيئًا، أو توقف عليه المراد كـ﴿قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] أو: جوابًا، أو: نائبًا عن خبر (كان)، فلا تحذف الحال في شيء من ذلك. «الخضري» (١/ ٢٢١).

(٧) في (ك): «التقدير»، وفي (ص): «فتقديره».

(٨) في (س): «وكذلك».

(٩) في (ك): «بل».

(١٠) في (ع): «لِمَ لم».

(١١) ضبطها؛ بكسر السين ـ في (ح).

(١٢) في (ص): «والتقدير».

(١٣) في (ك): «بل».

(١٤) في (س): «نجمعهما».

(١٥) في (ص)، (ح): «أبوك». والمثال لا يعترض، لأنه فرع القاعدة.

(١٦) في (ح)، (م): «المضمون».

(١٧) في (ص): «جملة».

النائبةِ منابَ الخبرِ، نحوُ: (ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا)، التقديرُ: إذا كانَ قائمًا، وقد سَبَقَ تقريرُ ذلك في بابِ المبتدأِ والخبر(١).

ومِمَّا حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجُوبًا: قولُهم: (اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَم فصاعدًا، وتَصَدَّقْتُ بدِينَارٍ فسَافِلًا)، فـ(صاعدًا وسافلًا): حالانِ عامِلُهما

---

(١) من (م)، قال الشيخ محيي: هنا أمرانِ نُحِبُّ أنْ نُنَبِّهَكَ إليهما:

[أحوال عامل الحال]

الأوَّلُ: أنَّ عاملَ الحالِ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ: نَوْع **يَجِبُ ذِكْرُهُ**، ولا يجوزُ حَذْفُه، ونوعٍ **يجِبُ حذفه** ولا يجوزُ ذِكْرُه، ونوعٍ **يجوزُ لكَ ذِكْرُه**، ويجوزُ لك حذفُه.

فأمَّا النوعُ الَّذِي يَجِبُ ذِكْرُه ولا يجوزُ حَذْفُه، فهو العاملُ المعنويُّ؛ كالظرفِ واسمِ الإشارةِ، فلا يُحْذَفُ شيءٌ مِن هذه العواملِ، سواءٌ أَعمِلَتْ أم لم تَعْمَلْ؛ لأنَّ العَامِلَ المعنويَّ ضعيفٌ، فلا يَقْوَى عَلَى أنْ يَعْمَلَ وَهوَ محذوفٌ.

وأمَّا النوعُ الَّذِي يَجِبُ حَذْفُهُ، فقد بَيَّنَ الشارحُ ثلاثةَ مواضِعَ من مَوَاضِعِه ـ وَهِيَ الحالُ المُؤَكِّدَةُ لمضمونِ جملةٍ، والحالُ النائبةُ منابَ الخَبَرِ، والحالُ الدالَّةُ عَلَى زيادةٍ أو نَقْصٍ بِتَدْرِيجٍ ـ وبَقِيَ موضعانِ آخرانِ:

أَوَّلُهما: أنْ يَنُوبَ عنه الحالُ؛ كقَوْلِكَ لِمَن شَرِبَ: هَنِيئًا، ومِن ذلك قولُ كُثَيِّرٍ:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وثانيهما: أنْ تَدُلَّ الحالُ عَلَى توبيخٍ؛ كقَوْلِكَ: أَقَاعِدًا وقد جَدَّ الناسُ؟

وأمَّا النوعُ الَّذِي يجوزُ ذِكْرُهُ وحَذْفُهُ، فهو مَا عدا هذيْنِ النوعيْنِ.

الأمرُ الثاني: أنَّ الأَصْلَ فِي الحالِ نفسِه ـ بِسَبَبِ كونه فَضْلَةً ـ أنَّهُ يجوزُ حَذْفُه، وقد يَجِبُ ذِكْرُهُ، وَذَلِكَ فِي خمسةِ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ الحالُ مَقْصُورًا عليه، نحوُ قولِكَ: مَا سَافَرْتُ إلَّا راكبًا، وَمَا ضَرَبْتُ عليًّا إلا مُذْنِبًا.

وثانيها: أنْ يَكُونَ الحالُ نائبًا عن عاملِهِ؛ كقَوْلِكَ: هَنِيئًا مَرِيئًا، تريدُ: كلُّ ذلك هَنِيئًا مَرِيئًا.

وثالثُها: أنْ تَتَوَقَّفَ عليه صِحَّةُ الكلامِ؛ كقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝١٦﴾ [الأنبياء: ١٦]، أو يُتَوَقَّفُ عليه مرادُ المتكلِّمِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

ورابعُها: أنْ يَكُونَ الحالُ جَوَابًا؛ كَقَوْلِكَ: بَلَى مُسْرِعًا، جَوَابًا لِمَن قالَ لكَ: لم تَسِرْ.

وخَامِسُها: أنْ يَكُونَ الحالُ نائبًا عن الخَبَرِ، نحوُ قَوْلِكَ: ضَرْبِي زَيْدًا مُسِيئًا (م).

محذوفٌ وُجوبًا، والتقديرُ: فذَهَبَ الثمنُ صاعدًا، وذَهَبَ المتصدِّقُ به سافِلًا.

وهذا[١] معنى قولِهِ[٢]: **(وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)**؛ أي: بعضُ ما يُحْذَفُ من عاملِ الحالِ مُنِعَ ذِكْرُهُ[٣]. (والله أعلم)[٤].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (م): «هذا».

(٢) ليس في (ك).

(٣) ليس في (ك). قال الشيخ محيي الدين: قد بَقِيَ الكلامُ عَلَى صاحبِ الحالِ من ناحيةِ الذِّكْرِ والحَذْفِ، ـ بعدَ أنْ أَتَيْنَا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالحَالِ وبالعَامِلِ فيها من هذه الناحيةِ ـ فنقولُ:

[مواضع حذف صاحب الحال وحكمه]

الأصلُ فِي صاحبِ الحالِ: أنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، وقد يُحْذَفُ جَوَازًا، وقد يُحْذَفُ وجُوبًا؛ بحيثُ لا يجوزُ ذِكْرُه.

فيُحْذَفُ جَوَازًا إذا حُذِفَ عامِلُه، نحوُ قولِكَ: (رَاشِدًا)؛ أي: تُسَافِرُ رَاشِدًا، ويجوزُ أنْ تقولَ: (تُسَافِرُ راشدًا).

ويُحْذَفُ وجُوبًا معَ الحالِ التي تُفْهِمُ ازديادًا أو نَقْصًا بتدريجٍ، نحوُ قَوْلِهِم: (اشْتَرَيْتُ بِدِينَارٍ فَصَاعدًا)؛ أي: فذهَبَ الثمنُ صاعدًا، ففي هَذَا المثالِ: حذفُ صاحبِ الحالِ وعاملِهِ (م).

(٤) من (ص).

التَّمْيِيزُ

[تعريف التمييز وبيان نوعه] [ص]

[٣٥٦] اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
[٣٥٧] كَـ(شِبْرٍ ارْضًا، وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا)

تَقَدَّمَ مِنَ الفَضَلاتِ المفعولُ به، والمفعولُ المُطْلَقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معَه، والمُسْتَثْنَى[(١)]، والحالُ، وبَقِيَ التمييزُ، وهو المذكورُ في هذا البابِ، ويُسَمَّى مُفَسِّرًا، وتَفْسِيرًا، ومُبَيِّنًا، وتَبْيِينًا [١٢١/ظ]، ومُمَيِّزًا، وتَمْيِيزًا.

وهو: كلُّ اسمٍ[(٢)] نَكِرَةٍ[(٣)] مُتَضَمِّنٍ[(٤)] مَعْنَى (مِن)[(٥)]؛ لبيانِ ما قبلَه مِن إجمالٍ، نحوُ: (طابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وعِنْدِي شِبْرٌ أَرْضًا[(٦)] فاحْتُرِزَ

---

(١) في (ك): «والاستثناء».

(٢) أي: اسم صريح؛ لأن التمييز لا يكون جملة.

(٣) خرج المعرفة ـ في نحو: حسن وجهه بالنصب؛ فإنه مشبه بالمفعول به، لا تمييز ـ عند البصريين، ولا يرد: **(وطبت النفس)**؛ لأن (أل) فيه زائدة.

(٤) في (س)، (ع): «تضمن».

(٥) ليس المراد: أنها مقدرة في الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها؛ بل إنه مفيد لمعناها، وهو بيان ما قبله؛ أي: بيان جنسه ـ ولو بالتأويل ـ كما أن (من) البيانية كذلك؛ فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما. فإنه يبيِّن جنس المعدود مثلًا، وتمييز النسبة؛ فإنه يبيِّن جنس الشيء المقصود نسبة العامل إليه؛ فمثلًا: (طاب زيد نفسًا)، في تأويل (طاب شيء زيد)، أي شيء يتعلق به، وجنس هذا الشيء مبهم؛ ففسر بـ(نفسًا). «الخضري» (١/ ٢٢٢).

(٦) لاحظ في التعريف كونه ضابطًا، فأدخل فيه (كل) التي للأفراد. وليس حدًّا حقيقيًّا واردًا على الماهية حتى تنافيه (كل)، لكن **اعترض** بأنه يشمل نحو: (عندي عشرةٌ دراهمَ) بتنوين (عشرة)، وقوله: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]؛ لأنه على معنى **(من)**، مع أنه ليس تمييزًا؛ بل بدل؛ لأن تمييز العشرة لا يرفع، وتمييز العدد المركب لا يجمع. =

بقولِهِ[1]: (**مُتَضَمِّنٍ**[2] **مَعْنَى مِن**) ـ من الحالِ؛ فإنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنى (في)[3]. وقولُه: (**لِبَيَانِ ما قبلَه**): احترازٌ ممَّا تَضَمَّنَ معنى (مِن) وليسَ فيه بيانٌ لِمَا قبلَه؛ كاسمِ (لا) التي لنفيِ الجنسِ[4]، نحوُ: (لا رَجُلَ قائمٌ)؛ [فإنَّ التقديرَ][5]: (لا مِن رَجُلٍ قائِمٍ).

[أنواع التمييز] وقولُه: (**لبيانِ ما قبلَه من إجمالٍ**): يَشْمَلُ نَوْعَي التمييزِ، وهما: المُبَيِّنُ[6] إجمالَ ذاتٍ، والمُبَيِّنُ[7] إجمالَ نسبةٍ.

= **ويجاب**: بأنه ليس على معنى (من)؛ بل المراد: عشرة هي دراهم، واثنتي عشرة هي أسباط، **وأما المجرور** ـ في نحو: (رطل زيت، وقفيز بر)؛ بالإضافة ـ فلا يرد؛ لأنه يسمى تمييزًا. كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح. وعلى منع ابن هشام [«شرح الشذور» (ص٢٣٠ ـ ٢٣٢)] تسميته بذلك ـ يحتاج لإخراجه من الضابط؛ بملاحظة قيد النصب، كما فعل في «التسهيل» (ص١١٤)، وإن كان حكمًا. «الخضري» (١/ ٢٢٢).

(١) في (ع)، (م): «واحترز».
(٢) ليس في (ص)، (ك).

(٣) واحترز بذلك من (الحال)، فإنها تصدق عليها ألفاظ الرسم، لكنها لا تنتصب على التمييز؛ لأنها ليست بمعنى (من)، وإنما هي بمعنى: (في حال)، وكذلك يخرج له الظرف بهذا التقدير.

فإذا قلت: زيد أمامك، فهو في تقدير: زيد في هذا المكان. وإذا قلت: (زيد في الدار قاعدًا)، فمعناه: في حال قعود، فليسا بتمييز. «المقاصد الشافية» (٣/ ٥٢٥).

(٤) قال الخضري (١/ ٢٢٢): «مقتضى صنيعه: أنه أراد بمعنى (من)؛ ما يعم البيان وغيره من معانيها؛ حتى يدخل فيه اسم، لا يحتاج لإخراجه بقيد البيان، لكن يرد عليه حينئذٍ: أن الحال لا تخرج بقوله: (**بمعنى من**) لأنها ترد للظرفية نحو: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]؛ بل بـ(**مبيِّن**)، مع ملاحظة قيد آخر؛ أي: مبيِّن للذوات لا للهيئات.

وقد يجاب: بأن المراد معاني (**من**) المشهورة لها؛ كالابتداء والتبعيض والاستغراق، فتخرج به الحال؛ لأن الظرفية لم تشع فيها، فـ(**مبيِّن**) على هذا: مخرج لاسم (لا) فقط، أو: أنه أراد بـ(معنى من) خصوص البيان؛ فيخرج به اسم لا: كالحال، فقوله: (**مبيِّن**) قرينةٌ على المراد للإخراج، والأول أكثر فائدة».

(٥) في (ح)، (ص): «فالتقدير».
(٦) في (ع): «المميز».

(٧) في (ع): «المميز».

[التمييز المبين إجمال الذات]

فالمُبَيِّنُ[١] إجمالَ الذاتِ: هو الواقِعُ بعدَ المقادير[٢]، وهي الممسوحاتُ[٣]، نحوُ: (له شِبْرٌ أَرْضًا)، والمَكِيلَاتُ، نحوُ: (له قَفِيزٌ بُرًّا)، والمَوْزُونَاتُ، نحوُ: (له مَنَوَانِ عَسَلًا وتَمْرًا)، والأعدادُ[٤]، نحوُ: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا).

وهو منصوبٌ بما فَسَّرَهُ[٥]، وهو (شِبْرٌ، وقَفِيزٌ، ومَنَوَانِ، وعِشْرُونَ).

---

(١) في (ع): «فالمميز».

(٢) ونحوها مما أجرته العرب مجراها؛ لشبهه بها في مطلق المقدار، وإن لم يكن معينًا، كـ(ذنوب ماء)، لشبهه بالكيل، و(على التمرة مثلها زبدًا)، لشبهه بالوزن أو المساحة، **والحاصل**: أن تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع ـ كما في «التوضيح»: المقادير، وما يشبهها، والعدد، وما كان فرعًا للتمييز؛ كخاتم حديدًا، وليس هذا حالًا عند المبرد والمصنف؛ لجموده وتنكير صاحبه ولزومه. والغالب في الحال خلاف ذلك. أما نحو: (خاتمك حديدًا)، فيتعين حالًا لتعريف صاحبه، وأوجب سيبويه فيهما الحالية؛ لأنه ليس مقدارًا ولا شبهه. «خضري» (١/ ٢٢٢).

(٣) في (س): «المساحات».

(٤) (م) قولُ الشارحِ: **(والأعدادُ)** عَطْفٌ عَلَى قولِهِ: **(المقاديرُ)**، فأمَّا مَا بينَهما: فهو بيانٌ لأنواعِ المَقاديرِ، وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ الشارِحُ قد ذَكَرَ شيئَيْنِ؛ يَكُونُ تَمْيِيزُ إجمالِ الذاتِ بعدَهما ـ وهما المقاديرُ والأعدادُ ـ وبَقِيَ عليه شيئانِ آخرانِ:
أَوَّلُهما: مَا يُشْبِهُ المقاديرَ، مِمَّا أَجْرَتْهُ العربُ مَجْرَاها لِشِبْهِهِ بها فِي مُطْلَقِ المِقْدَارِ، وَإِنْ لم يَكُنْ منها؛ لِعَدَمِ دَلالتِهِ عَلَى مِقدارٍ مُعَيَّنٍ محدودٍ؛ كقولِكَ: (قد صَبَبْتُ عليه ذَنُوبًا ماءً)، و(اشْتَرَيْتُ نِحْيًا سَمْنًا)، وقولِهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا».
وثانيهما: مَا كَانَ فَرْعًا للتمييزِ، نحوُ قَوْلِكَ: (أَهْدَيْتُهُ خَاتَمًا فِضَّةً)، عَلَى مَا هو مَذْهَبُ الناظِمِ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٨٢)]؛ تَبَعًا للمبرِّدِ [«المقتضب» (٣/ ٢٥٩)] فِي هَذَا المثالِ؛ من أنَّ (فِضَّةً) ليسَ حالًا؛ لكونِهِ جامدًا، وكونِ صاحبِهِ نكرةً، وكونِهِ لازمًا، معَ أنَّ الغالِبَ فِي الحالِ: أنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ١٢١)] إِلَى أنَّ **(فِضَّةً)** فِي المثالِ المذكورِ حالٌ، وليسَ تَمْيِيزًا؛ لأنَّه خَصَّ التمييزَ بما يَقَعُ بعدَ المقاديرِ وَمَا يُشْبِهُهَا (م).

(٥) الضمير المستتر في (فسره) ـ يعود للتمييز، والبارز لـ(ما)؛ فهو صلة جرت على غير صاحبها. ولم يبرز لأمن اللبس.
=

[التمييز المبين إجمال النسبة]

والمُبَيِّنُ إجمالَ النسبة: هو المَسُوقُ لبيانِ ما تَعَلَّقَ به العاملُ مِن فاعلٍ أو[1] مفعولٍ، نحوُ: (طابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، ومثلُه[2]: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤][3]، و(غَرَسْتُ الأرضَ شَجَرًا)، ومِثلُه: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢].

فـ(**نَفْسًا**): تمييزٌ منقولٌ من الفاعلِ، والأصلُ: (طَابَتْ[4] نَفْسُ زَيْدٍ)، و(**شَجَرًا**): منقولٌ من المفعولِ، والأصلُ: (غَرَسْتُ شَجَرَ الأرضِ)، فبَيَّنَ (نَفْسٌ[5]) الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ، وبَيَّنَ (شَجَر[6]) المفعولَ الذي [١٢٢/و] تَعَلَّقَ به الفعلُ.

= **واعترضه ابن هشام** (٢/ ٢٥٠ ضياء السالك): بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به؛ مفردًا كان أو نسبة. مع أن تمييز النسبة: إنما ينصب بغير مفسره، وهو نفس الجملة، أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف، لا بالنسبة المفسرة.

وأجاب الأشموني (٢/٤٦)، ط. العلمية: بأن كلًّا من الجملة والفعل يوصف بالإبهام؛ من حيث نسبته، فيصح كون التمييز مفسرًا لهذا أو لهذا؛ باعتبار نسبتهما. فيصدق أنه نصب بمفسره، فالمتن على عمومه، ويجري على كل من القولين، أو يقال: هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله: **(انصبن بأفعلا)**؛ فإنه يدل على أن (أفعل) ليس مفسرًا به، وإلا كان محض تكرار؛ فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة، أو: أنه مقيد بقوله: (كشبر أرضًا)، بأن يجعل حالًا من (ما)؛ أي: ينصب بالذي فسره؛ حال كونه كشبر أرضًا، فيخرج تمييز النسبة. وعلى هذين: فإنما خص المفرد بالذكر؛ لأنه جامد غالبًا، فربما يتوهم أنه لا يعمل. «الخضري» (١/ ٢٢٢).

(١) في (س)، (ص)، (ح): «و». (٢) في (ك): «ومنه».

(٣) محوّل عن الفاعل؛ إذ الأصل: (اشتعل شيب الرأس)، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه؛ وهو (الرأس) فارتفع بدله، وحصل في الإسناد إليه: إبهام! فجيء بذلك المضاف الذي كان فاعلًا، وجعل تمييزًا.

(٤) في (م): «طابت».

(٥) في (م): «نفسًا». وهي على الحكاية، والمثبت من باقي النسخ؛ كما هو أصل الإعراب، والمعنى ظاهر على الوجهين.

(٦) في (م): «شجرًا».

والناصِبُ له في هذا النوعِ: هو[١] العاملُ الذي قبلَه. (والله ﷻ أعلم)[٢].

[ص][٣٥٨] وبعدَ ذِي ونحوِها[٣] اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا، كـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

[٣٥٩] والنَّصْبُ بعدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كانَ مِثْلَ (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا)

[جواز جر التمييز بالإضافة وشرطه]

[ش] أشارَ بـ(ذي) إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ـ في البيتِ ـ مِن المُقَدَّرَاتِ، وهو: ما دَلَّ على مساحةٍ أو كَيْلٍ أو وَزْنٍ، فيَجُوزُ جَرُّ التمييزِ بعدَ هذه بالإضافةِ ـ إنْ لم يُضَفْ[٤] إلى غيرِهِ، نحوُ: (عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وقَفِيزُ بُرٍّ، ومَنَوَا[٥] عَسَلٍ وتَمْرٍ).

فإنْ أُضِيفَ الدالُّ على مِقْدَارٍ إلى غيرِ التمييزِ[٦]: وَجَبَ نصبُ التمييزِ[٧]، نحوُ: (ما في السماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَابًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا (وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ)[٨]﴾ [آل عمران: ٩١].

وأَمَّا تَمْيِيزُ العددِ[٩] ـ فسيأتي حُكْمُه (في بابِ[١٠] العددِ)[١١]. (والله تعالى أعلم بالصواب)[١٢].

[ص][٣٦٠] والفاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِـ(أَفْعَلَا) مُفَضِّلًا، كَـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

[حكم التمييز بعد (أفعل التفضيل]

[ش] التمييزُ الواقِعُ بعدَ أَفْعَلِ التفضيلِ ـ إنْ كانَ فاعلًا في المعنَى:

---

(١) من (م). (٢) من (ص)، (ح).

(٣) في (م): «وشبهها».

(٤) في (ك)، (ع)، (ص): «تضف». (٥) في (س): «ومنوان»!

(٦) قيد به؛ لأن الكلام في المقدرات ـ وإن كان غيرها كذلك، ولذا أطلقه المرادي والأشموني (٢/ ١٩٥)، لكن الشارح جعل قوله: **(إن كان مثل...)** إلخ، لبيان الواقع وبيان المراد من **(أضيف)**، لا للاحتراز، فلا يضره التقييد بها. «الخضري» (١/ ٢٢٣).

(٧) بالنسبة إلى عدم الإضافة. (٨) من (ع).

(٩) في (ص)، (ع)، (ح): «مميز». (١٠) ليس في (ع).

(١١) ما بين القوسين ساقط من (ك). (١٢) من (ح).

وَجَبَ نَصْبُه، وإنْ لم يَكُنْ كذلك: وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافةِ.

[علامة ما هو فاعلٌ في المعنى] وعلامةُ ما هو فاعلٌ في المعنى: أنْ يَصْلُحَ لجَعْلُه[١] فاعلًا بعدَ جَعْلِ (أَفْعَلِ التفضيلِ) فِعْلًا، نحوُ: (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا، وأَكْثَرُ مالًا)، فـ(مَنْزِلًا ومالًا) يَجِبُ نَصْبُهما؛ إذ يَصِحُّ[٢] جَعْلُهما فاعلَيْنِ[٣]، بعدَ جَعْلِ (أفعلِ التفضيلِ) فِعْلًا[٤]، فتقولُ: (أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ، وكَثُرَ مَالُكَ).

[مثال ما ليس بفاعل في المعنى] ومثالُ ما ليسَ بفاعلٍ في المعنى[٥]: (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ [١٢٢/ظ] امْرَأَةٍ)، [٦][فَيَجِبُّ جَرُّهُ بالإضافةِ، إلَّا إذا أُضِيفَ (أَفْعَلُ) إلى غيرِه، فإنَّه يُنْصَبُ حينَئذٍ، نحوُ: (أنتَ أَفْضَلُ الناسِ رَجُلًا)[٧]].

---

(١) في (ع)، (م): «جعله». (٢) في (ص): «يصلح».

(٣) قال الخضري (١/ ٢٢٤): «ظاهره ـ كالمتن ـ أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي؛ كما ذهب إليه بعضهم. **ويؤيده**: حصره فيما مر تمييز النسبة في الفاعل والمفعول، **وفيه**: أنه يفوت التفضيل المستفاد من «أفعل»، إذ لم تبنِ العرب فعلًا؛ يؤدي معناه حتى يوضع مكانه. ولذا حقَّق ابن هشام [«أوضح المسالك» (٢/ ٢٩٨)]: أنه محوّل عن مبتدأ مضاف. والأصل: منزلك أعلى؛ فجعل المبتدأ تمييزًا، والضمير المضاف إليه مبتدأ؛ فانفصل وارتفع. وعلى هذا: فمراده بقوله: **(والفاعل المعنى)** أن هذا التمييز: هو المنسوب إليه المعنى؛ أي: المتصف به في الحقيقة، لا أنه محوّل عنه اهـ. **وقد يجاب**: بإمكان أن يراد: علا علوًّا زائدًا، وكثر كثرة زائدة، فلا يفوت التفضيل؛ بتحويله عن الفاعل، أو: بأن فواته غير ضار؛ إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان (أفعل) في غير هذا الباب؛ فكذا فيه، فتدبر».

(٤) ليس في (ص).

(٥) (م) ضابطُ مَا ليسَ بفاعلٍ فِي المعنى: أنْ يَكُونَ أفعلُ التفضيلِ بعضًا من جنسِ التمييزِ، ويُعْرَفُ ذلك بصحَّةِ حذفِ أفعلِ التفضيلِ، ووَضْعِ لفظِ (بعضٍ) موضعَه، فنحوُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ)؛ تَجِدُ أفعلَ التفضيلِ، وَهوَ (أفضلُ)، باعتبارِ الفردِ الَّذِي يَتَحَقَّقُ فيه ـ واحدًا مِن جنسِ الرجُلِ، وكذلك نحوُ: (هِنْدٌ أفضلُ امرأةٍ)؛ نَجِدُ أفعلَ التفضيلِ بعضَ الجنسِ، ويُمْكِنُ أنْ تَحْذِفَ أفعلَ التفضيلِ فِي المثالَيْنِ، وتَضَعَ مكانَه لفظَ (بعضٍ)، فتقولُ: (زيدٌ بَعْضُ جِنْسِ الرجلِ)؛ أي: بعضُ الرجالِ، وهندٌ بَعْضُ جِنْسِ المرأةِ؛ أي: بعضُ النساءِ (م).

(٦) من (م).

(٧) (م) من تَقْرِيرِ هذه المسألةِ: تَعْلَمُ أنَّ تمييزَ أفعلِ التفضيلِ يَجِبُ جَرُّهُ فِي **صورةٍ** =

(والله أعلم)[١].

[ص][٣٦١] وبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ، كَـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

[ش] [حكم التمييز بعد التعجب] يَقَعُ التمييزُ بعدَ كُلِّ ما دَلَّ على تَعَجُّبٍ[٢]، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا[٣]، **وأَكْرِمْ بأبي بَكْرٍ أَبًا**[٤]، ولِلَّهِ دَرُّكَ عالِمًا، وحَسْبُكَ بِزَيْدٍ رَجُلًا، وكَفَى به[٥] عالِمًا)[٦].

= واحدةٍ، وهي: أنْ يَكُونَ التمييزُ غيرَ فاعلٍ فِي المعنى، وأفعلُ التفضيلِ ليسَ مُضافًا لغيرِ تمييزِه، ويجبُ نصبُه فِي **صورتيْنِ** اثنتيْنِ:

أُولاهما: أنْ يَكُونَ التمييزُ فاعلًا فِي المعنى، سواءٌ أُضِيفَ أفعلُ التفضيلِ إِلَى غيرِ التمييزِ، نحوُ: (أنتَ أَعْلَى الناسِ مَنْزِلًا)، أم لم يُضَفْ إِلَى غيرِ التمييزِ، نحوُ: **(أنتَ أعلى مَنْزِلًا)**.

وثانيتهما: أنْ يَكُونَ التمييزُ غيرَ فاعلٍ فِي المعنى، بشرطِ: أنْ يَكُونَ أفعلُ مُضافًا إِلَى غيرِ التمييزِ، نحوُ: (أنتَ أفضلُ الناسِ بَيْتًا)؛ لأنَّه يَتَعَذَّرُ حِينَئِذٍ إضافةُ أفعلِ التفضيلِ مَرَّةً أُخْرَى (م).

(١) من (ص)، (ع)، (ح).

(٢) إما **وضعًا** وهو: (ما أفعله) و(أفعل به)، أوْ لَا. نحو: لله دره فارسًا.... وما بعده.

فإن قلت: لا فائدة في هذا البيت؛ لأن الإتيان بالتمييز بعد دالِّ التعجب جائز، لا واجب؛ كالتمييز بعد غير دال التعجب؛ فلا خصوصية لداله!

أجيب: بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله، ومنع جره بالإضافة؛ كما يشعر به المثال. «الصبان» (٢/ ١٩٨).

(٣) في (ع): «وجهًا». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) رسمت في (ك): «أبى». (٥) في (ص): «بالله».

(٦) (م) ذَهَبَ ابنُ هِشَامٍ [«أوضح المسالك» (٢/ ٣٠١)] إِلَى أَنَّ التمييزَ فِي كُلِّ هذه الأمثلةِ مِن تمييزِ النِّسبةِ. وليسَ بِسَدِيدٍ؛ بل فِي الكلامِ تفصيلٌ، وتَلْخِيصُه: أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الكلامِ ضَمِيرٌ غائبٌ، ولم يُبَيِّنْ مَرْجِعَه، كَمَا فِي قَوْلِهِم: (لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا) كَانَ مِن تمييزِ المفردِ؛ لأنَّ افتقارَه إِلَى بيانِ عَيْنِهِ فِي هذه الحالِ أشدُّ مِن افتقارِه لبيانِ نِسْبَةِ التعجُّبِ إِلَيْهِ، فَإِنْ لم يَكُنْ ضَمِيرٌ أصلًا، نحوُ: للهِ دَرُّ زيدٍ فارسًا، أو كَانَ ضميرَ خِطابٍ، نحوُ: للهِ دَرُّكَ فارسًا، أو كَانَ ضميرَ غائبٍ عُلِمَ مَرْجِعُهُ، =

و *.............. يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ[(١)(٢)]

(والله أعلم)[(٣)].

[ص] [٣٦٢] واجْرُرْ بِـ(مِنْ) إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ   والفَاعِلِ الْمَعْنَى، كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)

[جواز جر التمييز بـ(من)]

[ش] يَجُوزُ جَرُّ التمييزِ بـ(مِن) إنْ لم يَكُنْ فاعلًا في المعنَى، ولا مُمَيِّزًا لعددٍ، فتقولُ: (عندي شِبْرٌ مِن أرضٍ، وقَفِيزٌ مِن بُرٍّ، ومَنَوَانِ مِن عَسَلٍ وتَمْرٍ، وغَرَسْتُ الأرضَ مِن شَجَرٍ[(٤)])، ولا تقولُ: (طابَ زيدٌ مِن نَفْسٍ،

= نحوُ: زيدٌ للهِ دَرُّهُ فارسًا ـ فهو من تمييزِ النسبةِ. وتلخيص هَذَا: أَنَّهُ يَكُونُ تمييزَ مفردٍ فِي صورةٍ واحدةٍ، ويَكُونُ تَمْيِيزَ نسبةٍ فِي ثلاثةِ صُوَرٍ (م).

(١) قائله: هو الأعشى؛ «ديوانه» (ص٧٧). وجاء في حاشية النسخة (ح)، ما نصه: «أوله: (**بانَت لتَحْزُننا عَفارَهْ**)». انتهى.

قلت: وكذا هو في «الإيضاح» (١/ ٢٥٤)، و«الجمهرة» (٢/ ٧٦٥)، (٢/ ١٠٣٩)، وأكثر المصادر، وعَفارَه: اسم امرأة... **نعم**؛ جاء صدره في «كتاب الشعر» (ص٢٢٢): (**بانتْ لطَيَّتها عرارهْ**).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**جَارَهْ**)؛ حَيْثُ وَقَعَت مييزًا بعدَ مَا اقْتَضَى التعجُّبَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**مَا أنتِ**).

فإنْ قلتَ: أهو تمييزُ نِسْبَةٍ أم تمييزُ ذاتٍ؟

قلتُ: لا خِلافَ بينَ أحدٍ مِن العلماءِ الذين جَعَلُوا (**جَارَهْ**) تمييزًا؛ فِي أنَّهُ من قَبِيلِ تمييزِ النسبةِ. أمَّا ابنُ هِشامٍ فالأمرُ عِنْدَهُ ظاهرٌ؛ لأنَّه جَعَلَ هَذَا النوعَ كُلَّهُ من تمييزِ النسبةِ، وأمَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا من الفرقِ بينَ بعضِ المُثُلِ وبعضِها الآخرِ: فهو أَيْضًا من تمييزِ النسبةِ؛ لأنَّ الضميرَ المذكورَ فِي الكلامِ ضميرُ المخاطَبِ، فهو معلومٌ مَا يُرَادُ به.

فإنْ قلتَ: فهل يجوزُ أنْ أَجْعَلَ (جَارَهْ) شيئًا غيرَ التمييزِ؟

قلتُ: قد ذَهَبَ جمهرةٌ عَظِيمَةٌ من العلماءِ إِلَى أَنَّهُ حالٌ، وأَرَى لكَ أنْ تَأْخُذَ به (م).

(٣) من (ع).

(٤) جاء في حاشية (ع) ما نصه: «قوله: (**وغرست الأرض...**) إلخ، الصواب: إسقاطه». اهـ.

قلت: وإسقاطه صواب، وقضيته: أنّ التمييز المحول عن المفعول ـ مما يمتنع جره بـ(من)، : نحو: (غرست الأرض شجرًا)، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، و(ما أحسن زيدًا أدبًا)، كما في «شرح الأشموني» (٢/ ٤٩).

ولا[1]: عندِي عِشْرُونَ مِن دِرْهَمٍ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[2].

[ص] **[٣٦٣] وعامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا**

[حكم تقديم التمييز على عامله]

مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[3] رَحِمَهُ اللهُ، أنه لا يَجُوزُ تقديمُ التمييزِ على عامِلِهِ، سواءٌ كانَ مُتَصَرِّفًا أو[4] غيرَ مُتَصَرِّفٍ، فلا تقولُ: (نَفْسًا طابَ زيدٌ)، ولا: (عندَي دِرْهمًا عِشْرُونَ).

وأجازَ الكِسَائِيُّ، والمَازِنِيُّ، والمُبَرِّدُ[5]: تَقْدِيمَه على عامِلِهِ المتصرِّفِ[6]، فتقولُ: (نَفْسًا طابَ زَيْدٌ، وشَيْبًا اشْتَعَلَ رَأْسِي)، ومنه قولُه[7]:

١٩٤ ـ أَتَهْجُرُ[8] لَيْلَى[9] بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[10]

---

(١) في (ح): «ولا تقول».
(٢) من (ح).
(٣) في «الكتاب» (١/ ٤١٧).
(٤) في (ح): «أم».
(٥) في «المقتضب» (٣/ ٣٢).
(٦) في (ك): «المنصرف».
(٧) الأصح أن قائله: المُخَبَّل السعدي؛ ربيع بن ربيعة بن مالك؛ وهو في «ديوانه»، (ص٢٩٠). وقيل: هو لأعشى همدان؛ عبد الرحمٰن بن عبد الله، وقيل: لقيس بن معاذ. ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٧)، و«شرح السيرافي» (١/ ٢٥)، و«الخصائص» (٢/ ٢٨)، و«الإنصاف» (ص٤٤٧)، و«ابن يعيش» (٢/ ٧٤).
(٨) في «المقاصد النحوية» (٣/ ١١٨٩): «أتؤذن».
(٩) في (ك)، و«المرتجل» (ص١٥٩)، و«أسرار العربية» (ص١٥٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٦٨٢): «سلمى».
(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**نَفْسًا**)؛ فإنَّه تمييزٌ، وعامِلُه قَوْلُهُ: (**تَطِيبُ**) قد تَقَدَّمَ عليه، والأصلُ (**تَطِيبُ نَفْسًا**)، وقد جَوَّزَ ذلك التقدُّمَ: الكُوفِيُّونَ والمازِنِيُّ والمُبَرِّدُ [«المقتضب» (٣/ ٣٧)]، وتَبِعَهم ابنُ مالِكٍ فِي بعضِ كُتُبِهِ، وَهوَ ـ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٨٩)] ـ فِي هَذَا البيتِ ونحوِهِ ـ عندَ الجمهورِ: ضرورةٌ، فلا يقاسُ عليه. وذَهَبَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ ـ [كما في «الإيضاح» (ص٢٠٣)، و«الخصائص» (٢/ ٣٨٦)] ـ إِلَى أنَّ الروايةَ فِي بيتِ الشاهِدِ:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ونقَلَ أبو الحسنِ: أنَّ الروايةَ فِي «ديوانِ الأعشى» ـ هكذا:

أَتُؤْذِنُ سَلْمَى بالفِراقِ حَبِيبَها ولم تَكُ نَفْسٌ بالفراقِ تَطِيبُ =

وقولُه:

١٩٥ ـ ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا[(١)]

ووَافَقَهُمُ الشيخ[(٢)(٣)] ـ في غيرِ هذا الكتابِ على ذلك[(٤)]، وجَعَلَه في هذا الكتابِ قليلًا.

= وَعَلَى هاتيْنِ الروايتيْنِ: لا شاهدَ فِي البيتِ. [ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٧)، و«شرح السيرافي» (١/ ٢٥)، و«الخصائص» (٢/ ٢٨)].
وقالَ الشيخ محيي الدين: والذي وَجَدْتُهُ فِي «دِيوانِ أَعْشَى هَمْدَانَ» ـ روايةَ البيتِ؛ كَمَا رَوَاهُ الشارِحُ وأكثرُ النحاةِ؛ ففيه الشاهدُ الَّذِي يُسَاقُ من أجلِهِ (م).

(١) (م) البيتُ من الشواهدِ التي لا يُعْلَمُ قائلُها.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(شَيْبًا)**؛ حَيْثُ تَقَدَّمَ ـ وَهوَ التمييزُ ـ عَلَى عاملِهِ المتصرِّفِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(اشْتَعَلَ)**، وقد احْتَجَّ بِهِ مَن أجازَ ذلك؛ كالمُبَرِّدِ، والكِسَائِيِّ، والمازِنِي ـ [كما في الأشموني (٢/ ٥٤)]، وابنِ مالِكٍ ـ فِي غيرِ الألفيَّةِ [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٨٣)]، ولكنَّه فِي «الألفيَّةِ» ـ قد نَصَّ عَلَى نُدْرَةِ هذا، ومِثْلُه قولُ الشاعِرِ:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا؟

وقولُ الآخَرِ:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ ولا يائسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِن يُسْرِ

وقولُ رَبِيعَةَ بنِ مَقْرُوم الضَّبِّيِّ:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيِّدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجَعَلَ بعضُ النحاةِ من شواهدِ هذه المسألةِ قولَ الشاعِرِ:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بالعَيْشِ مُثْرِبًا ولم يُعْنَ بالإحسانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهادُ بهذا البيتِ الأخيرِ: إنما يَتِمُّ عَلَى مذهَبِ بعضِ الكُوفِيِّينَ؛ الذين يَجْعَلُونَ **(المرءُ)** مُبْتَدأً، وجملةُ **(قَرَّ عَيْنًا)** فِي مَحلِّ رفعِ خبرِه، فأمَّا عَلَى مذهَبِ جمهورِ البصريِّينَ؛ الذين يَجْعَلُونَ **(المَرْءُ)** فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بعدَه، فلا شاهدَ فيه؛ لأنَّ التقديرَ عَلَى هَذَا المذهَبِ: إذا قَرَّ المرءُ عينًا بالعيشِ، فالعاملُ فِي التمييزِ متقدِّمٌ عليه، وَهوَ الفعلُ المقدَّرُ، إلَّا أنْ يَدَّعِيَ مُدَّعٍ: أنَّ تأخيرَ مُفَسِّرِ العَامِلِ بمنزلةِ تأخيرِ العَامِلِ نفسِه (م). [العامل في التمييز]

(٢) في (م): «المصنف».
(٣) قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكًا بما سمع منه.
(٤) في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٧٩).

فإنْ كانَ العاملُ غيرَ مُتَصَرِّفٍ: فقد[١] مَنَعُوا التقديمَ[٢]، [سواءٌ كانَ فِعْلًا، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زيدًا رَجُلًا)، أو[٣] غيرَه[٤]، نحوُ: عندي عشرونَ دِرْهَمًا][٥].

وقد يكونُ [١٢٣/و] العاملُ مُتَصَرِّفًا، ويَمْتَنِعُ[٦] تقديمُ التمييزِ عليه عندَ الجميعِ، وذلك نحوُ: (كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا)، فلا يَجُوزُ تقديمُ (رَجُلًا) على (كَفَى)، وإنْ كانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا؛ لأنَّه بمعنى فِعْلٍ غيرِ متصرِّفٍ، وهو فعلُ التعجُّبِ، فمعنى قولِكَ: (كفى بزيدٍ رَجُلًا): ما أَكْفَاهُ رَجُلًا[٧].

---

(١) من (م).

(٢) (م) ورُبَّمَا تَقَدَّمَ عَلَى عاملِه وَهوَ جامدٌ، وَذَلِكَ ضرورةٌ مِن ضروريَّاتِ الشعْرِ اتِّفاقًا؛ كقولِ الراجِزِ:

ونَارُنَا لم يُرَ نَارًا مِثْلُهَا ... قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا (م)

(٣) في (س)، (ح): «أم».

(٤) في (ع): «غير فعل».

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ص)، (ك).

(٦) في (ص): «ويمنع».

(٧) [الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه] (م) من القواعدِ المقرَّرةِ: أنَّ الشيءَ إذا أَشْبَهَ الشيءَ أَخَذَ حُكْمَه، ويَجْرِي ذلك فِي كثيرٍ من الأبوابِ، ونحنُ نَذْكُرُ لكَ هٰهنا بعضَ هذه المتشابِهَاتِ لتعرفَ كيفَ كَانَ العربُ يُجْرُونَ فِي كلامِهم، ثمَّ لِتَعْرِفَ كيفَ ضَبَطَ أئمَّةُ هذه الصناعةِ قَوَاعِدَها، ثمَّ لِتَعُودَ بذاكرَتِكَ إِلَى مَا سَبَقَ لكَ أنْ قَرَأْتَهُ فِي هَذَا الكتابِ وغيرِهِ من كُتُبِ الفنِّ لجَمْعِ أشبهِ مَا نَذْكُرُه لكَ:

(أ) المشتقَّاتُ كلُّها - من اسم الفَاعِلِ واسم المفعولِ وأمثلةِ المبالغةِ - أَشْبَهَتِ [المشبه بالفعل] الفعلَ فِي مادَّتِهِ ومعناه، فأَخَذَتْ حُكْمَه، فرَفَعَتِ الفاعلَ، ونَصَبَ المتعدِّي منها المفعولَ.

(ب) (ما، ولا، وإنْ، ولاتَ)، هذه الحروفُ أَشْبَهَتْ (ليسَ) فِي المعنى، فأَخَذَتْ حُكْمَها، فرَفَعَتْ الِاسمَ ونَصَبَتِ الخبرَ.

(ج) (إنَّ) وأَخَوَاتِها، أَشْبَهَتِ الفعلَ فِي معناه، فرَفَعَتْ ونَصَبَتْ، وقُدِّمَ منصوبُها وجُوبًا عَلَى مَرْفُوعِها، بعكسِ الفِعْلِ؛ لِيَظْهَرَ من أَوَّلِ وَهْلَةٍ: أنها عَمِلَتْ هَذَا العملَ لِكَوْنِها فَرْعًا، وجازَ أنْ تَنْصِبَ الحالَ لهذه المشابهةِ. =

[والله تعالى أعلم][١].

۞ ۞ ۞

= (د) تَشَابَهَتْ (إِلَّا) و(غيرٌ)؛ فأَخَذَتْ كلٌّ واحدةٍ مِنْهُمَا حكمَ الأخرى، فوَقَعَتْ (غيرٌ) أداةَ استثناءٍ كـ(إِلَّا)، ووَقَعَتْ (إِلَّا) صفةً كغَيْرٍ.

(هـ) تَشَابَهَتْ (عَسَى) و(لَعَلَّ)، فجاءَ خَبَرُ (عَسَى) شذوذًا مفردًا؛ كخبرِ (لَعَلَّ)، فِي نحوِ: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، وجاءَ خَبَرُ (لعلَّ) مضارعًا؛ مُقْتَرِنًا بأنْ ـ فِي نحوِ: (لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ) [البخاري (٢٦٨٠)].

[حكم ما إذا اشبه الاسم الموصول أسماء الشرط]

(و) أَشْبَهَ الاسمُ الموصولُ أسماءَ الشرطِ، فجازَ أنْ تَدْخُلَ الفاءُ فِي خبرِ الاسمِ الموصولِ فِي نحوِ: (مَن يَزُورُنِي فإني أُكْرِمُهُ)؛ كَمَا تَدْخُلُ فِي جوابِ الشرطِ (م).

(١) من (ص)، (ح).

حُروفُ الْجَرِّ

[عـــدد [ص] حروف الجر]

[٣٦٤] هاكَ حروفَ الجَرِّ وَهْيَ (مِن إِلَى حتَّى خَلَا حاشَا عَدَا في عنْ عَلَى ـ
[٣٦٥] مُذْ مُنذُ رُبَّ اللامُ كَيْ واوٌ وَتَا والكافُ والباءُ ولعَلَّ ومَتَى)

[ش] هذه الحروفُ(١) العِشرونَ ـ كلُّها مُخْتَصَّةٌ بالأسماءِ، وهي تَعْمَلُ فيها الْجَرَّ(٢)، وتَقَدَّمَ(٣) الكلامُ على(٤) (خَلَا وحَاشَا(٥) وعَدَا) في الاستثناءِ، وقَلَّ مَن ذَكَرَ (كي ولعلَّ ومتَى) في حروفِ الْجَرِّ، فَأَمَّا (كي): فتكونُ حَرْفَ جَرٍّ في مَوْضِعَيْنِ(٦): [كي الجارة]

أَحَدُهما: إذا دَخَلَتْ على (ما) الاستفهاميَّةِ، نَحوُ: (كَيْمَهْ)؛ (أيْ: لِمَهْ(٧))(٨)، فـ(ما) استفهاميَّةٌ(٩) مَجرورةٌ بـ(كيْ)، وحُذِفَتْ

---

(١) في (ع): «حروف الجر». وليس في (ص).

(٢) أي: فيما دخلت عليه؛ فسميت بأثرها، وتسمَّى أيضًا: (حروف الإضافة)، وذلك من جهة معناها؛ لأنها تضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت: (مررت بزيد)، فقد أضفت المرور إلى (زيد) بالباء.
وإذا قلت: (رُبَّ رجل يقول ذاك)، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ(رُبَّ)، وكذلك سائر الحروف. «المقاصد الشافية» (٣/ ٥٦١). وقدمها على الإضافة؛ لأنها تقدر بالحرف دون العكس.

(٣) في (س): «وقد تقدم». (٤) في (ص)، (ع): «في».

(٥) رسمت في (ع): «وحاشى».

(٦) (م) ولـ«كي» الْجَارَّةِ مَوْضِعٌ ثالِثٌ؛ تَقَعُ فيه، وَهوَ أنْ يَكُونَ مَدْخُولُها (مَا) الْمَصدرِيَّةَ؛ كَمَا فِي قَولِ الشاعِرِ:

إِذَا أَنتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ فإِنَّمَا يُرادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ

أيْ: للضَّرِّ والنفعِ. وتَقْدِيرُهُ عَلَى نحوِ مَا قالَ الشارِحُ ـ فِي الْمَوْضِعِ الثانِي (م).

(٧) في (س): «لمَ». (٨) ليس في (ص).

(٩) في (س)، (ص)، (ح): «استفهام».

أَلِفُها؛ لدُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليها، وجِيءَ بـ(الهاءِ) للسَّكْتِ.

الثاني: قولُكَ: (جئتُ كيْ أُكْرِمَ زَيدًا). فـ(أُكْرِمَ): فعْلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أنْ) بعْدَ (كَيْ)[١]. و(أنْ) والفعْلُ مُقَدَّرانِ بِمَصْدَرٍ مَجرورٍ بـ(كيْ)، والتقديرُ: (جِئتُ كيْ إِكْرَامِ زَيدٍ)؛ أيْ[٢]: (لإكرامِ زَيدٍ).

وأمَّا (لَعَلَّ): فالْجَرُّ بها لُغةُ عُقَيْلٍ[٣]، ومنه قولُه[٤]: [لعلَّ]

١٩٦ - .... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنكَ قَريبُ[٥]

وقولُه:

١٩٧ - لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[٦]

فـ(أَبِي الْمِغْوَارِ) و(الاسمُ الكريمُ): مُبْتَدَآنِ[٧]، و(قَريبُ)،

---

(١) (م) اعلَمْ أنَّهُ قد يُؤْتَى بلامِ قَبْلَ كَيْ، فيُقالُ: (جئتُ لِكَيْ أَتَعلَّمَ)، وقد يُؤتَى بأنِ الْمَصْدَريَّةِ بعدَ كَيْ، فيُقالُ: (جئتُ كَيْ أن تُكرِمَنِي)، وعَلَى الوجهِ الأوَّلِ تكونُ كي مَصدريَّةً بلا تَرَدُّدٍ، وهوَ الأكثرُ استعمالًا، وعَلَى الوجهِ الثاني تكونُ (كَي) حرْفَ جَرٍّ دَالًّا عَلَى التعليلِ بلا تَرَدُّدٍ، وهوَ أَقَلُّ استعمالًا مِن سابِقِه، وقد يُؤتَى بـ(كَيْ) غيرَ مَسبوقةٍ باللامِ ولا سابِقَةٍ لأنْ، كَمَا يُقالُ: (جِئتُ كَيْ أتعلَّمَ)، وَهِيَ حِينَئذٍ تَحتَمِلُ الْمَصدَرِيَّةَ بتَقديرِ اللامِ قَبْلَها، وتَحْتَمِلُ أنْ تكونَ حرْفَ جَرٍّ دالًّا عَلَى التعليلِ، وأنِ الْمَصدريَّةُ مُقَدَّرَةً بعدَها، وحَمْلُها عَلَى الوجهِ الأوَّلِ أَوْلَى؛ لأنه الأكثرُ فِي الاستعمالِ ـ كَمَا قُلْنَا. ومِن هنا: تَعْلَمُ أنَّ مَا جَرَى عليه الشارِحُ فيه حَمْلُ الكلامِ عَلَى أقَلِّ الوَجهينِ (م).

(٢) في (ع): «أي: لأجل».

(٣) قاله أبو زيد ـ كما في «سر الصناعة» (٢/ ٨٣)، و«الصحاح» (٥/ ١٧٧٤).

(٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١١٩٨): «قائله: هو كعب بن سعد الغنوي».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَعَلَّ أَبِي**...) إلخ؛ حَيْثُ جُرَّ بـ(**لَعَلَّ**) (م).

(٦) (م) هَذَا البيتُ مِن الشَّواهِدِ؛ التي لم نَقِفْ عَلَى نِسْبَتِها لقَائِلٍ مُعَيَّنٍ.
الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَعَلَّ اللهِ**) حَيْثُ جُرَّ بلَعَلَّ مَا بعدَها لَفْظًا؛ عَلَى لُغةِ عُقَيْلٍ، كَمَا فِي البيتِ السابِقِ، وَهوَ مَرفوعٌ فِي التَّقديرِ، ولم يَمنَعْ مِن ظُهورِ رَفْعِه إلَّا الحرَكَةُ التي اقْتَضَاهَا حرْفُ الْجَرِّ الشبيهُ بالزائِدِ.

(٧) في (ص): «مجروران».

و(فَضَّلَكم): خبرانِ، ولعَلَّ حرْفُ جَرٍّ زائدٌ[١] دخَلَ على الْمُبْتَدَأِ، فهو (كـ(الباءِ) ـ في بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)[٢]. [الباء]

وقد رُوِيَ على لُغةِ [١٢٣/ظ] هَؤلاءِ في (لامِها) الأخيرةِ؛ الكسْرُ والفتْحُ، ورُوِيَ أيضًا: حذْفُ (اللامِ) الأُولَى، فتَقولُ: **(عَلَّ)**؛ بفتْحِ اللامِ وكسْرِها.

[متى] وأَمَّا **(متَى)**: فالْجَرُّ بها لُغةُ هُذَيْلٍ[٣]، ومِن كَلامِهم: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ)[٤]. يُريدونَ: (مِن كُمِّهِ)، ومنه قولُه[٥]:

١٩٨ ـ شَرِبْنَ بماءِ البحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[٦]

وسيَأتي الكلامُ على بَقِيَّةِ العِشرينَ ـ عندَ (كَلامِ المصنِّفِ عليها)[٧].

ولم يَعُدَّ الْمُصَنِّفُ في هذا الكتابِ **(لَوْلَا)** مِن حُروفِ الْجَرِّ، وذَكَرَها في غَيْرِه[٨].

---

(١) (م) **الصوابُ**: أنْ يَقولَ: (حرْفُ جَرٍّ شَبيهٌ بالزائدِ)، وأَمَّا (الباءُ) فِي قولِهم: (بحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)؛ فهي حرْفٌ زائدٌ، فليسَ التَّشبيهُ فِي كَلامِ الشارحِ دَقيقًا.
واعلَمْ أنَّ حرْفَ الْجَرِّ إِمَّا أنْ يُفيدَ مَعْنًى خاصًّا، ويَكُونَ له مُتَعَلِّقٌ، وإِمَّا أَلَّا يُفيدَ معنًى خاصًّا ولا يَكُونَ له مُتَعَلِّقٌ، وإِمَّا أنْ يُفيدَ مَعنًى خاصًّا، ولا يَكُونَ له مُتَعَلِّقٌ، فالأوَّلُ **الحرْفُ الأَصْلِيُّ**؛ الَّذِي يَعقِدُ له النُّحاةُ بابَ حُروفِ الْجَرِّ، والثاني هو الحرْفُ الزائدُ؛ كالبَاءِ فِي (حَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، و(مِن) فِي قولِك: (ما زَارَنِي مِن أَحَدٍ)، والثالثُ هو الشبيهُ بالزائدِ، وإنما أَشْبَهَ الزائدَ فِي أَنَّهُ لا مُتَعَلَّقَ له، وأَشْبَهَ الأَصْلِيَّ فِي الدَّلالةِ عَلَى معنًى خاصٍّ؛ كالتَّرَجِّي فِي **(لَعَلَّ)**، والتقليلِ فِي (رُبَّ) (م).

(٢) العبارة في (ح)، (ص)، (ع): «كرُبَّ في قولك: رُبَّ رجل قائم».

(٣) كما في «غريب الحديث» للحربي (٣/ ٩٧١)، و«المقصور» لابن ولاد (ص١١٧).

(٤) ذكره الكسائي عن العرب ـ كما في: «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٦١٤).

(٥) هو: أبو ذؤيب الهذلي ـ كما في ديوان الهذليين (ص٥٠).

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مَتَى لُجَجٍ)**؛ حَيْثُ استَعْمَلَ **(متى)** جارَّةً، كَمَا هو لُغَةُ قَوْمِه هُذَيْلٍ (م).

(٧) في (ع): «ذكر المصنف لها».

(٨) (م) قد يُقالُ فِي القَسَمِ: **(آللهِ لأَفْعَلَنَّ)**، وقد يُقالُ: **(ها اللهِ لأَفْعَلَنَّ)**؛ بذِكْرِ هَمزةٍ =

ومَذهَبُ سِيبَوَيْهِ[(١)]: أنَّها (مِن حُروفِ الْجَرّ)[(٢)]؛ لكنْ لا تَجُرُّ إلَّا الْمُضْمَرَ[(٣)]، فتَقولُ: (لَوْلايَ، ولولاكَ، ولَوْلاهُ).

[فـ(الكاف) و(الهاء) و(الياء)][(٤)] ـ عِندَ (سِيبَوَيْهِ مَجرورة[(٥)])[(٦)] بـ(لَوْلا).

وزَعَمَ **الأخفَشُ**[(٧)] أنَّها في مَوْضِعِ رفْعٍ بالابتداءِ، ووُضِعَ ضَميرُ الْجَرِّ مَوْضِعَ ضَميرِ الرفْعِ؛ فلَمْ تَعْمَلْ (لَوْلَا) فيها شَيئًا، كما لا[(٨)] تَعْمَلُ في الظاهِرِ، نحوُ: (لولَا زَيدٌ لأَتَيْتُكَ).

وزَعَمَ **الْمُبَرِّدُ**[(٩)]: أنَّ هذا التركيبَ ـ أَعْنِي: (لَولاكَ)[(١٠)] ونحوَه ـ لم يَرِدْ مِن لِسانِ[(١١)] العرَبِ! وهو مَحجوجٌ بثُبُوتِ ذلك عنهم؛ كقولِه[(١٢)]:

= الاستفهام ـ كَمَا فِي الْمِثالِ الأوَّلِ، أو (ها) التنبيهِ ـ كَمَا فِي الْمِثالِ الثاني، عِوَضًا عن باءِ الْجَرِّ، ولم يَذْكُرِ الناظِمُ ولا الشارِحُ هَذينِ الْحَرفَيْنِ فِي حُروفِ الْجَرِّ؛ نظَرًا إِلَى حَقيقةِ الأمْرِ، وَهِيَ أنَّ جَرَّ لفْظِ الْجَلالَةِ بحَرْفِ الْجَرِّ؛ الَّذِي نابَتْ عنه (الْهَمزَةُ) و(ها)، وليس بـ(الْهَمزَةِ) ولا بِها، فاعْرِفْ ذلك.

(١) «الكتاب» (٢/ ٣٧٣).

(٢) في (ع): «حروف جر».

(٣) في (ك): «مضمر».

(٤) ما بين المعكوفين في (م): «فالياءُ والكافُ والهاءُ».

(٥) في (م): «مجرورات».

(٦) تقديم وتأخير في (س).

(٧) وكذا الفراء ـ كما في «شرح السيرافي» (٣/ ١٣٧).

(٨) في (س)، (ص)، (ح): «لم».

(٩) «الكامل» (٣/ ٢٤٧).

(١٠) في (ص): «لولاي».

(١١) في (س): «كلام».

(١٢) قال العيني (٣/ ١٢٠٧): «قائله: هو عمرو بن العاص. وهو من قصيدة من الطويل؛ يخاطب بها معاوية بن أبي سفيان ﵄ أولها:

مـعـاويَ إنِّـي لَـم أُبَـايِـعْـكَ فَـلْـتَـةً ... ومَاذَا كَمَا أَسْرَرتُ مِني كَمَا عَلَنْ»

١٩٩ ـ أَتَطْمَعُ[١] فِينَا مَن أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ[٢] لم يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ[٣][٤]

وقولِه[٥]:

٢٠٠ ـ وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كما هَوَى بأَجْرَامِهِ[٦] مِن قُنَّةِ[٧] النِّيقِ مُنْهَوِي[٨][٩]

---

(١) في (س): «أيطمع»، وهو جائزٌ عربيةً، لكن المصادر موافقة للمثبت من باقي النسخ.

(٢) في (ك): «ولولاه».

(٣) ضبطها بضم الحاء في (ص)، وفي (ع) بفتحها. قلت: والصواب إسكانها لأجل الروي، وهي في أصل الإعراب: مرفوعة.

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (لَولاكَ)؛ فإنَّ فيه رَدًّا عَلَى أبي العَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ؛ الَّذِي زَعَمَ أنَّ (لَولَا) لم تَجِئْ مُتَّصِلَةً بضَمائِرِ الْجَرِّ: كـ(الكافِ والهاءِ والياءِ)، ومِثْلُه: قَوْلُ الآخَرِ، ويُنسَبُ إِلَى عمَرَ بنِ أبي رَبيعةَ، وليس فِي «دِيوانِه»، والصوابُ أنَّهُ للعَرْجِيِّ. انظُرْ: «خِزانَةَ الأدَبِ» (٢/ ٤٢١):

لَولاكَ فِي ذا العالمِ لم أَحْجُجِ

ومعَ وُرُودِه فِي كلام العرَبِ الْمَوثوقِ بعَرَبِيَّتِهم، فإنه قَليلٌ غيرُ شائِعٍ شُيوعَ وُقوعِ الاسمِ الظاهِرِ والضَّمِيرِ الْمُنفَصِلِ بعْدَ لولا، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝٣١﴾ [سبأ: ٣١]، ونحوُ قولِ الْمُتَنَبِّي:

لَولَا العُقولُ لكانَ أَدْنَى ضَيْغَمٍ أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الإنسانِ

وقالَ الراجِزُ:

واللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا ولا تَصَدَّقْنَا ولا صَلَّيْنَا (م)

(٥) قال العيني (٣/ ١٠٧٠): «قائله: هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي». اهـ.

(٦) في «العقد الفريد» (٢/ ٣١٣): «بأجرماه».

(٧) في «الكتاب» (٢/ ٣٧٤)، و«عيون الأخبار» (٣/ ٩٥)، و«الكامل» (٣/ ٢٤٧): «قلة». وهما روايتان، ومعناهما متقاربٌ.

(٨) رسمها في (ع): «من هوي». قال في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦٩٧): «**(طحتِ)**: بكسر التاء وضمها، من طاح يطيح، ويطوح هلك. **وهوى**: سقط. ومن هوى: بضم الميم، الهاوي. **والأجرام**: جمع جرم، بالكسر، وجرم الشيء جثته. **والنيق**: بكسر النون وسكون التحتية وقاف، أرفع موضع في الجبل. **والقُنّة**: بضم القاف، وتشديد المعطوف على المعطوف عليه ضرورة. وقيل: إنه مفعول معه؛ أي: جمعت مع فحش».

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (لَولايَ) حَيْثُ اتَّصلَتْ (لَوْلَا) بالضَّمِيرِ؛ الَّذِي أَصْلُه أنْ يَقَعَ فِي مَحلِّ الْجَرِّ والنصْبِ، وفيه رَدٌّ عَلَى الْمُبَرِّدِ [«الكامل» (٣/ ٢٤٧)]؛ الَّذِي أَنْكَرَ =

[ص][٣٦٦] بالظاهِرِ اخْصُصْ (مُنذُ، مُذْ، وحَتَّى والكافَ، والواوَ، ورُبَّ، والتَّا)
[٣٦٧] واخْصُصْ بِـ(مُذْ، ومُنذُ) وَقْتًا، و(بِرُبّ) مُنَكَّرًا، والتاءُ لِـ(اللَّهِ، ورَبّ)
[٣٦٨] وما رَوَوْا مِنْ نحوِ (رُبَّهُ فَتَى) نَزْرٌ، كَذَا (كها)، ونحوُه أَتَى

[ش] مِن حُروفِ الْجَرِّ: ما لا يَجُرُّ إلَّا الظاهِرَ، وهي هذه السبْعَةُ المذكورةُ في البيتِ الأوَّلِ، فلا تَقولُ: (مُنْذُه) ولا (مُذْه)، وكذا الباقي. [تقسيم حروف الجر]

ولا تَجُرُّ (مُنذُ ومُذْ) مِن الأسماءِ الظاهِرَةِ؛ إلَّا أسماءَ الزمانِ(١). فإنْ كانَ الزمانُ حاضِرًا: كانَتْ بمعنى (في)، نحوُ: (ما رَأَيْتُه مُنْذُ يَوْمِنا)؛ أي: في يَوْمِنا، وإنْ كانَ الزمانُ ماضِيًا: كانَتْ بمعنى (مِن)، نحوُ: (ما رَأَيْتُه مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)؛ أيْ: مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وسيَذْكُرُ المصنِّفُ هذا في آخِرِ البابِ، وهذا معنى قولِه: (واخْصُصْ بِمُذْ ومُنْذُ وقْتًا). [عمل (منذ ومذ)]

وأمَّا (حتَّى) فسَيَأْتِي الكلامُ على مَجْرُورِها، عنْدَ ذِكْرِ المصنِّفِ له، وقَدْ شَذَّ جَرُّها للضميرِ(٢)؛ كقولِه: [حتى]

٢٠١ ـ فلا واللَّهِ لا يُلْفِي(٣) أُناسٌ فَتًى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي زِيادِ(٤)(٥)

= أنْ يَقَعَ بعْدَ (لَولا) ضَمِيرٌ مِن الضمائِرِ الْمُتَّصِلَةِ التي تَكونُ فِي مَحلِّ نصْبٍ أو فِي مَحلِّ جَرٍّ، وقالَ: إنَّ ذلك لا يَجوزُ عَربيَّةً. وقد جاءَ هَذَا الَّذِي أَنْكَرَه فِي هَذَا الشاهِدِ، وفي البيتِ الَّذِي قَبْلَه، وفي البيتِ الَّذِي ذَكَرْناهُ أثناءَ شرحِ البيتِ السابِقِ، فكانَ نقْلُ هذه الشواهِدِ رَدًّا عليه (م).

(١) (م) منذُ ومُذْ يَكونانِ ظَرْفَيْ زَمانٍ، وهما حِينَئذٍ اسمانِ، ويَكونانِ حَرفَيْ جَرٍّ، وحينَئذٍ: لا يَجُرَّانِ إلَّا أسماءَ الزمانِ؛ طَلَبًا للمناسَبَةِ بينَ حالَتَيْهِما، وأمَّا نحوُ قولِكَ: (ما رَأَيْتُه منذُ حَادَثَ كذا، وَمَا رَأَيْتُه مُنذُ أنَّ اللهَ خَلَقَه)؛ فإنَّ اسمَ الزمانِ مُقَدَّرٌ فِي هَذينِ المِثالَيْنِ ونحوِهما، وأصْلُ الكلامِ: منذُ زمانِ حَصَلَ كذا، ومُنذُ زَمانِ خَلَقَ اللهُ إيَّاهُ (م).

(٢) في (ك)، (ع): «للمضمر».

(٣) في «الضرائر» (ص٣٠٩)، و«التذييل» (٢/ ٢٣٥)، (١١/ ٢٤٧)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٧٤٨): «يلقى».

(٤) في «الضرائر» (ص٣٠٩)، و«التذييل» (١١/ ٢٤٧)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٧٤٨): «يزيد».

(٥) (م) ـ هَذَا البيتُ مِن الشواهِدِ التي لا يُعرَفُ قَائِلُها. والشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (حَتَّاكَ)؛ =

ولا يُقاسُ على ذلك، خِلافًا لبَعْضِهم، ولُغةُ هُذَيْلٍ[١]: إبدالُ حائِها عَيْنًا، وقَرَأَ ابنُ مَسعودٍ: (فَتَرَبَّصُوا بِهِ[٢] عَتَّى حِينٍ)[٣].

[الواو] وأمَّا (الواوُ) فمُخْتَصَّةٌ بالقَسَمِ، وكذلك (التاءُ)، ولا يَجُوزُ ذِكْرُ فعْلِ القَسَمِ معَهما[٤]، فلا تَقولُ: (أُقْسِمُ واللهِ)، ولا (أُقْسِمُ تَاللهِ).

ولا تَجُرُّ (التاءُ) إلَّا لفْظَ (اللهِ)[٥]، فتقولُ: (تاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ)، وقد سُمِعَ جَرُّها لـ(رَبِّ)[٦] مُضافًا إلى (الكَعْبَةِ)، قالوا: **(تَرَبِّ الكَعبةِ)**[٧]، وهذا معنى قولِه: **(والتاءُ للهِ ورَبّ)**. وسُمِعَ أيضًا: **(تَالرحمٰنِ)**[٨]. وذَكَرَ

= حَيْثُ دَخَلَتْ (**حتَّى**) الجارَّةُ عَلَى الضَّمِيرِ، وَهوَ شاذٌّ.

(١) وثقيفٍ أيضًا ـ كما في إعراب النحاس (١/ ٧٢)، و«التثقيف» (ص١٨٨).

(٢) ليس في (ع)، (ك).

(٣) أخرجه أبو جعفر الضرير في «الوقف» (ص٦٩)، وابن الأنباري في «الوقف» (١/ ١٣)، من طريق كعب بن مالك، عن أبيه، عن جده، قال: «كنت جالسًا عند عمر بن الخطاب ﵁، فسمع رجلًا يقرأ: ﴿عتى حين﴾، فقال عمر: من أقرأك هذه القراءة؟ قال: أقرأني عبد الله بن مسعود، قال: فكتب عمر إلى عبد الله بن مسعود ﵄: أما بعد، فإن الله ﷻ أنزل هذا القرآن وجعله قرآنًا عربيًّا مبينًا، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش، فلا تقرؤوه بلغة هذيل، والسلام». وفي إسناده عبد الرحمٰن بن عبد الله: ضعيفٌ.

قال ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٤٣): «العرب تُبْدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج، كقولهم: بُحْثِر ما في القبور؛ أي: بعثر، وضبعت الخيل؛ أي: ضبحت، وهو يُحنْظِي ويُعَنْظِي: إذا جاء بالكلام الفاحش، فعلى هذا يكون عتَّى وحتَّى؛ لكن الأخذ بالأكثر استعمالًا، وهذا الآخر جائز وغير خطأ».

(٤) في (ع)، (ك): «معها».

(٥) في (ع): «الجلالة».

(٦) في (ك)، (ع): «الرب».

(٧) حكاها الأخفش ـ كما في «المفصل» (ص٣٨٣).

(٨) حكاها الأخفش؛ وقد تفرد بهذا النقل ـ كمافي «الشوارد» (ص٢٠٨). ولذا قال الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٥١): «العرب لا تقول: (تالرحمٰن)، ولا يجعلون مكان (الواو) ـ (تاء) إلا في الله ـ ﷻ». اهـ. وبنحوه: قال الطبري في «تفسيره» (١٦/ ١٨١)، والزجاج في «معانيه» (٣/ ١٢٠)، وابن الأنباري في «شرح القصائد» (ص٧).

الْخَفَّافُ[(١)] - في (شرْحِ الكتابِ): أنَّهم قالوا: (**تَحَيَاتِكَ**)[(٢)]. وهذا **غَريبٌ**.

[اختصاص رب بالنكرة]

ولا تَجُرُّ (رُبَّ) إلَّا نَكِرَةً[(٣)]، نحوُ: (رُبَّ رجُلٍ عالِمٍ لَقِيتُ)، وهذا معنى قولِه: (**وبِرُبّ مُنَكَّرًا**)؛ أيْ: واخْصُصْ برُبَّ النَّكِرَةَ، وقد شَذَّ جَرُّها ضَميرَ الغَيْبَةِ[(٤)]؛ كقَولِه[(٥)]:

٢٠٢ - [وَاهٍ رَأَبْتُ[(٦)] وُشِيكَا][(٧)] صَدْعَ أَعْظُمِهْ   ورُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ [مِنْ عَطَبِهْ[(٨)]][(٩)][(١٠)]

---

(١) هو: الإمام النحوي الضليع أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي، المالقي، المعروف بالخفاف، كان نحويًّا بارعًا، ورجلًا صالحًا مباركًا، قرأ على الشلوبين، وبَرَعَ، فصنف شرحًا على «كتاب سيبويه» و«إيضاح الفارسي» و«لمع ابن جني»، توفي في القاهرة سنة (٦٥٧هـ). ينظر: «بغية الوعاة» (١/ ٤٧٣).

(٢) كما في «توضيح المقاصد» (٢/ ٧٤٣)، و«الارتشاف» (٤/ ١٧١٧).

(٣) أي: موصوفة غالبًا؛ إن لم تكن هي وصفًا لا لزومًا.

(٤) أي: قياسًا، لا استعمالًا لكثرته.

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٠٥): «أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى قائله».

(٦) في (ك): «رأيت».

(٧) العبارة في «تهذيب الأزهري» (١٥/ ١٣٤)، و«تاج الزبيدي» (٢/ ٤٧٦): «كائِنْ رأيْتُ وهايا»، وفي «إبانة» الصُّحاري (٣/ ١٢٣): «واهه رأيتُ وهايا»، وفي «اللسان» (١/ ٤٠٩): «كائن رأبت وهايا». وهي روايات لم تمس الشاهد؛ فلا اكتراث لاختلافها.

(٨) في «الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١١٩)، و«الإبانة» (٣/ ١٢٣): «عطب».

(٩) العبارة في «تهذيب الأزهري» (١٥/ ١٣٤)، و«اللسان» لابن منظور (١/ ٤٠٩)، (١٣/ ٣٧٢): «م العطب».

(١٠) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ورُبَّهُ عَطِبًا**)؛ حَيْثُ جَرَّ (**رُبَّ**) الضميرَ، وَهوَ شاذٌّ.
واعلَمْ أنَّ **العُلماءَ** قد اختَلَفُوا فِي هَذَا الضَّمِيرِ الَّذِي تَدْخُلُ عليه (**رُبَّ**)، أَمَعْرِفَةٌ هو أَمْ نَكِرَةٌ؟ فذَهَبَ الْجُمهورُ: إِلَى أَنَّهُ مَعرِفَةٌ عَلَى أَصْلِه، وذَهَبَ ابنُ عُصفورٍ، والزَّمَخْشَرِيُّ: إِلَى أنَّ هَذَا الضميرَ نَكِرَةٌ؛ لأنه واقِعٌ مَوقِعَ اسمٍ واجِبِ التنكيرِ؛ لأنَّ (**رُبَّ**) لا تَجُرُّ غيرَ النَّكِرَةِ، ولأنَّ مَرْجِعَه - وَهوَ التمييزُ - واجبُ التنكيرِ.

كما شَذَّ جَرُّ الكافِ له؛ كقولِه[(١)]:

٢٠٣ ـ [(خَلَّى الذِّنَابَاتِ)[(٢)] شَمَالًا كَثَبَا][(٣)] وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[(٤)]

وقولِه[(٥)]:

٢٠٤ ـ ولا[(٦)] تَرَى بَعْلًا ولَا حَلَائِلَا كَهُ ولا كَهُنَّ إلَّا حَاظِلَا[(٧)]

وهذا معنى قولِه: **(وما رَوَوْا)** البيتَ؛ أيْ: والذي رُوِيَ مِن جَرِّ

---

(١) هو: العجاج، وهو في «ملحق ديوانه» (١/ ٢٦٩).

(٢) في «الإبل» للأصمعي (١/ ١٦٢)، و«الكنز» لابن السكيت (ص١٥٥)، و«شرح الأبيات» للسيرافي (٢/ ١٠٤): «نحّى الذبابات». وعند ابن يعيش (٤/ ٤٦٦)، وابن الناظم (ص٢٥٨): «خلي الذنابات».

وقوله: **(الذنابات)**: هي بفتح الذال المعجمة والنون، وبعد الألفباء موحدة، وبعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق، وهو اسم موضع بعينه. وقوله: **(كثبًا)**: بفتح الكاف، والثاء الثلثة، والباء الموحدة، ومعناه القرب، ويقال: رماه من كثب؛ أي: قرب، و**(أم أوعال)** بفتح الهمزة، وهي اسمه ضبة بعينها، ويقال لكل هضبة تكون فيها الأوعال: أم أوعال، وهو جمع وعل، وهو ذكر الأروى ـ قاله العيني في «شرح الشواهد» (٣/ ١٢٠٣).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ك).

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كها)**؛ حَيْثُ جَرَّ بالكافِ الضميرَ، وَهوَ شاذٌّ. ونَظيرُ هَذَا الشاهِدِ: قولُ أبي محمَّدٍ اليَزِيدِيِّ اللُّغَوِيِّ؛ مُعَلِّمِ المأمونِ بنِ الرَّشيدِ:

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ ونَشكُو إليكم مَجَانِينَا
فلَوْلَا الْمُعافاةُ كُنَّا كَهُمْ ولولا البَلاءُ لكَانوا كَنَا

ومِثلُه أَيضًا قَوْلُ الآخَرِ:

لا تَلُمْنِي فإنَّنِي كَكَ فِيهَا إنَّنَا فِي الْمَلامِ مُشتَرِكانِ (م)

(٥) هو: رُؤْبَة بن العَجَّاجِ؛ «ديوان رؤبة» (١٢١).

(٦) في (ك): «فلا».

(٧) قال في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٥٧): «الحلائل: جمع حليلةٌ، وهي امرأة الرجل، جعل الأتُن حلائل الحمار، والحاظل: المانع. يقول: فلا ترى بعلًا كهذا الحمار، ولا حلائل كهذه الأتُن إلا مانعًا لها».

(م) والشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كَهُ كَهُنَّ)**؛ حَيْثُ جُرَّ الضَّمِيرُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بالكافِ، وَهوَ شاذٌّ (م).

(رُبَّ) الْمُضمَرَ، نحوُ: (رُبَّهُ فَتًى) قَليلٌ، وكذلك جَرُّ الكافِ الْمُضْمَرَ، نحوُ: (كَهَا). (والله أعلم)[(١)].

[ص] [٣٦٩] بَعِّضْ، وبَيِّنْ، وابْتَدِئْ في الأَمْكِنَهْ بِـ(مِنْ)، وقد تأتِي لبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

[٣٧٠] وزِيدَ في نفيٍ وشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرَةً، كـ(ما لِباغٍ مِن مَفَرّْ)

[ش] [معاني (من)] تَجيءُ (مِن)[(٢)] للتَّبعيضِ[(٣)]، ولِبَيانِ الْجِنْسِ[(٤)]، ولابتداءِ الغايةِ[(٥)] في غيرِ الزمانِ كَثيرًا، وفي الزمانِ قَليلًا، وزَائدةً.

فمِثالُها للتَّبعيضِ: قَوْلُكَ: (أَخَذْتُ مِن الدراهِمِ). ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

ومِثالُها[(٦)] لبَيانِ الْجِنْسِ: قولُه تعالَى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

ومِثالُها لابتداءِ الغايةِ في المكانِ: قولُه تعالَى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

ومِثالُها لابتداءِ الغايةِ في الزمانِ: قولُه تعالَى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وقولُ الشاعِرِ[(٧)]:

---

(١) من (ع).

(٢) (من): تأتي على خمسة عشر وجهًا، ساقها بأمثلتها: ابن هشام في «المغني» (ص٤١٩ ـ ٤٢٥).

(٣) علامتها: صحة حلول بعض مكانها.

(٤) علامتها: صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها.

(٥) علامتها: أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها؛ كأعوذ بالله من الشيطان. فإن معنى **(أعوذ به)**: ألتجئ إليه منه، فـ(الباء): أفادت الانتهاء، والغالب فيها الابتداء؛ حتى قيل: إن سائر معانيها ترجع إليه، فكان ينبغي تقديمه. والمراد بالغاية: المسافة إطلاقًا لاسم الجزء على الكل؛ إذ الغاية هي النهاية، وليس لها ابتداء. وبهذا يظهر معنى قولهم: **(إلى)** لانتهاء الغاية. «الخضري» (١/ ٢٢٤).

(٦) في (ك): «ومثاله».

(٧) هو: النابغة في «ديوانه» (ص٤٠).

٢٠٥ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يوم حَلِيمَةٍ[(١)] إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجَارِبِ[(٢)]

[من الزائدة] ومِثالُ الزائدةِ: (ما جاءَنِي مِن أحَدٍ)، ولا تُزادُ[(٣)] عندَ جُمهورِ البَصْرِيِّينَ؛ إلَّا بشَرطينِ:

أحَدُهما: أنْ يَكونَ المجرورُ بها[(٤)] نَكِرَةً.

الثاني: أنْ يَسْبِقَهَا نَفْيٌ[(٥)] أو شَبَهُهُ[(٦)]، والمرادُ بشَبَهِ النَّفْيِ: النَّهْيُ، نحوُ: (لا تَضْرِبْ مِن أحَدٍ)، والاستفهامُ، نحوُ: (هل جَاءَكَ مِن أحَدٍ).

ولا تُزَادُ في الإيجابِ[(٧)]، ولا (يُؤْتَى بها)[(٨)] جارَّةً لِمَعْرِفَةٍ، فلا تَقولُ: (جاءَنِي مِن زَيدٍ)، خِلَافًا للأَخْفَشِ[(٩)]، وجَعَلَ منه قولَه تعالَى:

---

(١) هو: يومٌ يضرب به المثل في الشدة والهول، وحليمة هي بنت الحارث بن جبلة. ينظر: «أمثال العرب» للمفضل (ص١١٨)، برقم (١٦٥)، و«الأمثال» لابن سلّام (ص٩٢).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مِن أزمانِ)**؛ حَيْثُ وَرَدَتْ **(مِن)** لابتداءِ الغايَةِ فِي الزَّمَنِ، وفي المسألةِ كلامٌ طويلُ الذَّيْلِ عَميقُ السيْلِ، **وتَلخيصُه**: أنَّهُ قد ذَهَبَ جُمهورُ الكُوفِيِّينَ وأبو العَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ [«الكامل» (٢/ ٢٠٣)] والأخفشُ وابنُ دَرَسْتَوَيْهِ ـ مِن البَصرِيِّينَ: إِلَى أنَّ (مِن) قد تأتي لابتداءِ الغايَةِ فِي الزمانِ، ومالَ إِلَى هَذَا المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ، وَهوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ مالِكٍ [«شرح التسهيل» (٣/ ١٣٢)، وشرح الكافية (٢/ ٧٩٧)] وابنُ هِشامٍ [«أوضح المسالك» (٣/ ٢٠)، و«المغني» (ص٤٢٠)]، وذهَبَ جُمهورُ البَصْرِيِّينَ ـ إِلَى أنَّها لا تَجيءُ لذلكَ، واتَّفَقَ الْجَميعُ: عَلَى أنَّها تَأتِي لابتداءِ الغايَةِ فِي الأَمْكِنَةِ والأحداثِ والأشخاصِ (م).

(٣) في (ك): «يزاد». (٤) ليس في (ك).

(٥) فلا تزاد في الإثبات إلا في تمييز **(كَمْ)** الخبرية؛ إذا فصل منه بفعل متعدَ.

(٦) في (ع): «شبه».

(٧) (م) ذكَرَ السعْدُ: أنَّ **(مِن)** الجارَّةَ تُزادُ فِي الإثباتِ اختيارًا فِي مَوْضِعٍ واحِدٍ، وَهوَ تَمييزُ (كَم) الخَبَرِيَّةِ؛ إذا فُصِلَ بينَ (كَم) وبينَ التمييزِ بفِعْلٍ، ومَثَّلَ له بقولِه تعالَى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، فـ(مِن): زائدةٌ، و(جَنَّاتٍ): تَمييزُ (كَمْ) (م).

(٨) ما بين القوسين: ليس في (ك)، ومكانها في (ع): «تأتي».

(٩) كما في «المفصل» (ص٣٨٠)، و«الإنصاف» (١/ ٣١٠).

﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١][١].

وأَجازَ **الكُوفِيُّونَ** زِيادَتَها في الإيجابِ؛ بشَرْطِ تَنكيرِ[٢] مَجرورِها، ومنه عندَهم: **(قد كانَ مِن مَطَرٍ)**[٣]؛ أيْ: قد كانَ مَطَرٌ.

[ص] **[٣٧١] لِلانْتِهَا (حتَّى، ولامٌ، وإلَى)** و(مِن، وبَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا[٤]

[ما يدل على انتهاء الغاية]

[ش] يَدُلُّ على انتهاءِ الغَايَةِ (إلى وحتَّى واللامُ)، والأَصْلُ مِن هذه الثلاثةِ (إلى)؛ فلذلك تَجُرُّ الآخِرَ وغيرَه، نحوُ: (سِرْتُ [البارِحَةَ إلى آخِرِ الليلِ، أو][٥] إلى نِصْفِه)، ولا تَجُرُّ (حتَّى)[٦] إلَّا ما كانَ آخِرًا أو مُتَّصِلًا

---

(١) أجاب عنه **الجمهور**: بأن **(من)** فيه تبعيضية، لا زائدة فهي: بمعنى بعض، مفعول به. و﴿ذُنُوبِكُمْ﴾ مضاف إليه. ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]؛ لأنَّ هذا لنا معشر الأمة المحمدية، والأولى لأمة نوح ـ عليه وعلى نبيِّنا أفضل الصلاة والسلام ـ على أنَّ الموجبة الجزئية، لا يناقضها إلا السالبة الكلية، لا الموجبة. وفي «الإتقان» للسيوطي (٢/ ٢٩٦)؛ عن بعضهم [الزمخشري «كشاف» (٢/ ٥٤٣)]: أنَّ ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ حيث كانت للمؤمنين؛ لا تذكر معها (مِن)؛ بخلافها للكفرة تفرقة بينهما. «الخضري» (١/ ٢٣٤)، بتصرف.

(٢) في (ك): «تنكر».

(٣) حكى هذا بعض البغداديين عن العرب ـ كما في «التمام في تفسير أشعار هذيل» (ص١٤٩)، و«الخصائص» (٣/ ١٠٨).

لكن أجيب: «بأنها تبعيضية. أو: بيانية لمحذوف؛ أي: قد كان شيء من مطر، أو: أن زيادتها في ذلك؛ حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل: هل كان من مطر؟ فأجيب بذلك حكاية للسؤال.

والظاهر: صحة البيان في الآية أيضًا، وجملة ما ذكره هنا لـ**(من)**: أربعة معان. وبقي الظرفية كـ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩) والتعليل: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] **والمجاوزة**: كعن ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، **والاستعانة** كالباء: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، والاستعلاء كعلى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧]؛ فالجملة عشرة. «الخضري» (١/ ٢٣٥).

(٤) في (ك): «البدل».

(٥) العبارة في (ك): «إلى آخر الليل».

(٦) في (ك)، (ع): «بحتى».

بالآخِرِ(١)؛ كقولِه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]، ولا تَجُرُّ غيرَهما؛ فلا تَقولُ: (سِرْتُ البارِحَةَ حتَّى نِصْفِ الليلِ). واستعمالُ (اللامِ) للانتهاءِ قَليلٌ، ومنه قولُه تَعالَى: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٥].

[استعمال من بمعنى بدل]

ويُسْتَعْمَلُ (مِن) و(الباءُ) بمعنى (بَدَل)، فمِن استعمالِ (مِن) بمعنى (بَدَل): قولُه ﷻ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ (أيْ: بَدَلَ الآخِرَةِ)(٢)، وقولُه تعالَى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ۝٦٠﴾ [الزخرف: ٦٠]؛ أيْ: بدَلَكُم، وقولُ الشاعِرِ(٣):

٢٠٦ ـ جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا ... وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا(٤)

أيْ: بدَلَ (البُقولِ).

[استعمال الباء بمعنى بدل]

ومِن استعمالِ (الباءِ)، بمعنى (بَدَل) ـ ما وَرَدَ في الحديثِ: «**مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمُرُ النَّعَمِ**»(٥)؛ أيْ: بدَلَها. وقولُ الشاعِرِ:

---

(١) (م) الآيةُ الكريمةُ التي تَلَاهَا الشارحُ ـ مِثالٌ لِمَا كَانَ مُتَّصِلًا بالآخِرِ، ومِثالُ مَا كَانَ آخِرًا: قولُهم: (أَكَلْتُ السمَكَةَ حتى رَأْسِها). واعْلَمْ أنَّ (حتى) الجارَّةَ عَلَى ضَرْبَينِ: جارَّةٍ للمفرَدِ الصريحِ، وهذه هِيَ التي لا تَجُرُّ إلا الآخِرَ أو الْمُتَّصِلَ بالآخِرِ، ولا تكونُ إلَّا غائِيَّةً، وجارَّةٍ لـ(أنِ) المصدَرِيَّةِ ومَدْخُولِها، وهذه تكونُ غائِيَّةً، وتكونُ تَعليليَّةً، وتكونُ استثنائيَّةً (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٢١): «قائله: هو أبو نخيلة؛ بالنون والخاء المعجمة، واسمه: يعمر بن حزن».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: (**مِن البُقولِ**)؛ حَيْثُ وَرَدْ (**مِن**) بمعنى البَدَلِ، يعني أنَّها لم تَسْتَبْدِلِ الفُسْتُقَ بالبُقولِ، وهكذا قالَ ابنُ مالِكٍ وجماعةٌ مِن النَّحْوِيِّينَ، **وقالَ آخَرُونَ**: إنَّ (مِن) هنا للتَّبعيضِ، وعِندَهم أنَّ الفُسْتُقَ بعضُ البُقولِ، وعَلَى هَذَا يَجُوزُ أنْ تَكونَ (**مِن**) اسْمًا بمعنى (**بعضٍ**)، ومَوْقِعُها فِي الإعرابِ عَلَى هَذَا ـ مَفْعُولٌ بِهِ لِـ(**تَذُقْ**)، ويَكُونُ قَوْلُهُ: (**الفُسْتُقَا**) بَدَلًا منها.

(٥) وردت هذه اللفظة كثيرًا في الأحاديث مرفوعة وموقوفة، ولها أسانيد حسان، ينظر: «مسند أحمد» (٢/ ١٨٦) (ح٨٠٧)، و«المستدرك» للحاكم (٢٨٧٠)، =

فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارَةَ (فُرْسانًا ورُكبانَا)(١)

(أي: بَدَلَهُمْ)(٢)، [وقد تقدم ذكره](٣).

[ص] [٣٧٢] والـلامُ لِـلـمِـلْـكِ، وشِـبْـهِـهِ، وفِـي تَـعْـدِيَـةٍ أَيْـضًـا، وتـعـليـلٍ قُـفِـي ـ

[٣٧٣] وزِيدَ، والظرفيَّةَ استَبِنْ بِـ(بَا وفـي)، وقـد يُـبَـيِّـنَـانِ الـسَّـبَـبَـا

[ش] تَقدَّمَ أنَّ (اللامَ) تَكونُ للانتهاءِ، وذَكَرَ هنا: أنها تَكونُ للمِلْكِ، [معاني اللام] نحوُ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و(المالُ لِزَيْدٍ). ولِشِبْهِ الْمِلْكِ، نحوُ: (الْجُلُّ للفرَسِ، والبابُ للدَّارِ). وللتَّعْدِيَةِ(٤) نحوُ: (وَهَبْتُ لِزَيْدٍ مَالًا)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَۖ﴾(٥) [مريم: ٥، ٦]. وللتعليلِ، نحوُ: (جِئْتُكَ(٦) لإِكْرَامِكَ)، وقولُه(٧):

٢٠٧ ـ وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ(٨)

وزائدةٍ قِياسًا(٩)، نحوُ: (لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ)، ومنه: قولُه تعالَى: ﴿إِن

= و«المختارة» للضياء (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٢٨١)، (٩١٧).

(١) هَذَا هو الشاهِدُ رَقْمُ (١٥٤)، وتَقَدَّمَ شرْحُه فِي بابِ (المفعولِ له)، فانْظُرْه هناكَ.

(٢) من (ك)، (ع).

(٣) من (ع).

(٤) المجردة عن إفادة معنًى.

(٥) سقط من (ع).

(٦) في (ع)، (ك): «جئت».

(٧) هو: أبو صَخْرٍ الهذليّ ـ كما في «شرح أشعار الهذليين» (٢/٩٥٧).

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (لِذِكْرَاكِ)؛ فإنَّ «اللامَ» فيه للتَّعليلِ (م).

(٩) (م) زِيادَةُ اللامِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: **الأوَّلُ**: زِيادَتُها لِمُجَرَّدِ التأكيدِ، وَذَلِكَ إذا اتَّصَلَتْ بِمَعمولِ فعْلٍ، وقد تَقَدَّمَ الفعْلُ عَلَى المعمولِ الْمُقْتَرِنِ بـ(اللامِ)؛ كقولِ ابنِ مَيَّادَةَ الرَّمَّاحِبنِ أَبْرَدَ:

وَمَلَكْتَ مَا بينَ العراقِ ويَثْرِبٍ مُلْكًا أَجارَ لمسلِمٍ ومُعاهِدِ

والزيادةُ الثانيةُ لتَقْوِيَةِ عامِلٍ ضَعُفَ عن العمَلِ بأحَدِ سَبَبَيْنِ:

أحَدُهما: أنْ يَقَعَ العامِلُ مُتَأَخِّرًا، نحوُ قولِه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ۝١٥٤﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقولِه سُبحانَه: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ۝٤٣﴾ [يوسف: ٤٣].

وثانيهما: أنْ يَكُونَ العامِلُ فَرْعًا فِي العمَلِ: إِمَّا لكَوْنِه اسمَ فاعِلٍ، نحوُ قولِه =

كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف: ٤٣]. وسَمَاعًا، نحوُ: (ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ)، وأشارَ بقولِه: **(والظرفيَّةَ استَبِنْ**[(١)]) إلى آخِرِه إلى معنى (الباءِ)، و(في)، فذَكَرَ أنَّهما اشْتَرَكا (في) إفادَةِ الظرفيَّةِ والسببيَّةِ، فمِثالُ (الباءِ) للظَّرفيَّةِ: قولُه تعالَى: ﴿(وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ)[(٢)] ﴿١٣٧﴾ وَبِالَّيْلِ (أَفَلَا تَعْقِلُونَ)[(٣)] ﴿١٣٨﴾﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]؛ أيْ: وفي الليلِ. ومِثالُها للسَّببيَّةِ: قولُه تعالَى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾ [النساء: ١٦٠]، ومِثالُ (في) للظَّرْفيَّةِ قولُكَ: (زَيدٌ في الْمَسجِدِ)، وهو الكثيرُ فيها، ومِثالُها للسَّببيَّةِ: قولُه ﷺ: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا: فَلَا هِيَ[(٤)] أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ**»[(٥)(٦)].

[معاني الباء] [ص] **[٣٧٤] بالبَا اسْتَعِنْ، وعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ** ومِثْلَ (مَعْ، ومِن، وعَن) بها انْطِقِ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ (الباءَ) تَكونُ للظرفيَّةِ وللسببيَّةِ، وذَكَرَ هنا: أنَّها تكونُ **للاستعانةِ**، نحوُ: (كَتَبْتُ بالقلَمِ)، وَ(قَطَعْتُ بالسِّكِّينِ)، **وللتَّعْدِيَةِ**[(٧)]، نحوُ: (ذَهَبْتُ بِزيدٍ)، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي

= تعالَى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. وإمَّا لكَونِه صِيغَةَ مُبالَغَةٍ، نحوُ قولِه سُبحانَه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٧] (م).

(١) زاد في (ك): «بباء». (٢) سقط من (ع).

(٣) من (ع)، (ك). (٤) ليس في (ك).

(٥) أخرجه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) (م) (**خَشاشُ الأرضِ**): هَوَامُّها وحَشراتُها، الواحدةُ: خَشَاشَةٌ. وفي روايةٍ فِي الحديثِ: «**حَشِيشِ الأَرْضِ**» [لفظ نافع؛ عند البخاري (٧٤٥)]، وفي رِوايةٍ ثالثةٍ: «**حَشِيشَةِ الأَرْضِ**»، بحاءٍ مُهمَلَةٍ. وَهوَ يابِسُ النباتِ، وَهوَ وَهْمٌ. قالَه ابنُ الأثير [«النهاية» (٢/ ٣٣)] (م).

(٧) أي: الخاصة وهي تعدية الفعل إلى مفعول كان قاصرًا عنه بأن كان قبلها فاعلًا فتصيِّره مفعولًا فهي كالهمزة في ذلك وأكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهبت بزيد؛ أي: أذهبته. ولذا قرئ: (أَذْهَبَ الله نُورَهُم) أما تعدية معنى العامل إلى المجرور فعامة في كل الحروف غير الزائدة. «خضري» (١/ ٢٣٤).

ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [البقرة: ١٧][(١)]. **وللتَّعْوِيضِ**[(٢)]، نحوُ: (اشتَرَيْتُ الفرَسَ بألْفِ دِرْهَمٍ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [البقرة: ٨٦]. **وللإلصاقِ**، نحوُ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ)، وبمعنى **معَ**، نحوُ: (بِعتُكَ[(٣)] الثوبَ بطِرَازِهِ)؛ أيْ: معَ طِرَازِهِ، وبمعنى **مِن**؛ كقولِه[(٤)]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ[(٥)] ....

أيْ: مِن ماءِ البَحْرِ، وبمعنى **عنْ**، نحوُ[(٦)]: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ﴾ [المعارج: ١]؛ أيْ: عن عَذابٍ، [وتكونُ (الباءُ) أيضًا **للمُصَاحَبَةِ**، نحوُ: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨]؛ أيْ: مُصَاحِبًا حَمْدَ رَبِّكَ[(٧)]][(٨)]. (واللهُ اعلم)[(٩)].

[ص] **[٣٧٥]** (عَلَى) لِلِاستِعْلَا، ومعنَى (فِي، وعَنْ) ... بِـ(عَن) تَجاوُزًا عَنَى مَن قد فَطِنْ

[٣٧٦] وقد تَجِي مَوضِعَ (بَعْدٍ، وعَلَى) ... كما (علَى) مَوْضِعَ (عنْ) قَدْ جُعِلَا

[ش] تُسْتَعْمَلُ **(على) للاستعلاءِ** كَثيرًا، نحوُ: (زَيْدٌ على السَّطْحِ)، وبمعنى **في**، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ (مِّنۡ أَهۡلِهَا)[(١٠)]﴾ [القصص: ١٥]؛ أي: في حِينِ غَفلَةٍ. وتُسْتَعْمَلُ **(عن)**؛ للمُجاوَزَةِ كَثيرًا، نحوُ: (رَمَيْتُ السهْمَ[(١١)] عن القَوْسِ)، وبمعنى **بعْد**، نحوُ قولِه تعالَى[(١٢)]: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: ١٩]؛ أيْ: بعْدَ [معاني (على)]

---

(١) من (ع).

(٢) وتسمى باء المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان.

(٣) في (ع): «بعت». (٤) في (ع): «كقولك».

(٥) (م) هذه قِطعَةٌ مِن بيتٍ هو الشاهِدُ رقْمُ (١٩٨)، وقد سَبَقَ فِي أوَّلِ بابِ حُروفِ الْجَرِّ (م). قلت: ونصه كاملًا:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعتْ ... متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ

(٦) زاد في (ع): «قوله تعالى».

(٧) كما في «تفسير ابن عرفة» (٣٥٨/٤).

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ك). (٩) من (ع).

(١٠) سقط من (ك). (١١) ليس في (ع)، (ك).

(١٢) ليس في (ك).

طَبَقٍ[١]، وبمعنى **على**، نحوُ قولِه[٢]:

٢٠٨ ـ لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي، ولا أَنتَ دَيَّانِي فتخْزُونِي[٣]

أيْ: لا أَفْضَلْتَ في حسَبٍ عَلَيَّ

كما استُعْمِلَتْ (على) بمعنى (عنْ) ـ في قولِه[٤]:

٢٠٩ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[٥]

أيْ: إذا رَضِيَتْ عَنِّي.

[ص] **[٣٧٧] شَبِّهْ بكافٍ، وبها التعليلُ قَدْ يُعْنَى، وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ**

[ش] [معاني (الكاف)] تَأتي الكافُ **للتَّشْبِيهِ** كَثيرًا؛ كقولِكَ: (زَيْدٌ كالأسَدِ)، وقد تَأتِي **للتعليلِ**؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ أيْ: لِهِدَايَتِه إيَّاكُمْ[٦]، وتَأتِي **زائدةً** للتوكيدِ.

---

(١) كما في «البسيط» للواحدي (٢٣/ ٣٧٠).

(٢) قال العيني (٣/ ١٢٢٩): «قائله: هو ذو الأصبع العدواني».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(عَنِّي)**؛ فإنَّ (عن) هنا بِمَعنى (على)، والسرُّ فِي ذلك: أنَّ (أَفْضَلَ) بمعنى زادَ فِي الفضْلِ ـ إنما يَتَعَدَّى بـ(عَلَى).
ومِثلُ مَا وَرَدَ فِي صدْرِ هَذَا البَيْتِ ـ مِن قَوْلِه: **(لاهِ ابنُ عمِّكَ)** ـ قولُ عمرَ بنِ أبي رَبيعةَ الْمَخزوميِّ (البيت ١٧ مِن القِطعَةِ ٢٣ مِن «دِيوانِه» بشَرْحِنا):

قُلتُ: كَلَّا، لاهِ ابنُ عَمِّكِ بلْ خِفْنَا أُمُورًا كُنَّا بها أَغْمَارَا (م)

(٤) في (ك): «كقوله». قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٢٩): «قائله: هو قحيف العامري؛ كذا قاله المبرد».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(رَضِيَتْ عَلَيَّ)**؛ فإنَّ (عَلَيَّ) فيه بمعنى (عن)، ويَدُلُّكَ عَلَى ذلك أنَّ (رَضِيَ) إنَّما يَتعَدَّى بـ(عَنْ)؛ كَمَا فِي قولِه تعالَى: ﴿رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقولِه: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، وقد حَمَلَ الشاعِرُ **(رَضِيَ)** عَلَى ضِدِّهِ، وَهوَ **(سَخِطَ)**، فعَدَّاهُ بالحرْفِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِهِ ضِدُّه، وَهوَ **(على)**، وليسَ فِي ذلك مَا تُنْكِرُه؛ فإنَّ العربَ تَحْمِلُ الشيءَ عَلَى ضِدِّه؛ كَمَا تَحْمِلُه عَلَى نَظيرِه (م).

(٦) ليس في (ع)، (ك).

وجَعَلَ مِنه قولَه تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١]؛ أيْ: لَيْسَ(١) مِثْلَه شَيءٌ(٢)، وممَّا زِيدَتْ فيه قولُ رُؤْبَةَ:

٢١٠ ـ لَوَاحِقُ الأقرابِ(٣) فيها كالْمَقَقْ(٤) .... (٥)

أيْ: فيها الْمَقَقُ؛ أي: الطُّولُ(٦). وما حَكَاهُ الفَرَّاءُ: أنَّه قِيلَ(٧) لبَعْضِ العَرَبِ: كيف تَصْنَعُونَ الأَقِطَ؟ فقالَ: كَهَيِّنٍ؛ أيْ: هَيِّنًا.

---

(١) من (ع)، (ك).

(٢) فحينئذٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ في قوة قوله: (**ليس مثله شيء، ليس مثله شيء، ليس مثله شيء**)، فالجملة مؤكدة ثلاث مرات؛ بتكرارها، فحذفت الجملة الثانية والثالثة فجيء بالكاف صلة. وينظر: «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٠٨).

(٣) هي الخواصر وما يليها ـ كما في «شرح النقائض» لأبي عبيدة (٢/ ٤٦١).

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**كالْمَقَقْ**)؛ حَيْثُ ورَدَتِ (الكافُ) زائدةً غيرَ دالَّةٍ عَلَى معنًى مِن المعانِي التي تُسْتَعْمَلُ فيها، ودَليلُ زِيادتِها شَيئانِ:

الأوَّلُ: أنَّ المعنَى الَّذِي أرادَه الشاعِرُ ـ لا يَتِمُّ إلَّا عَلَى طَرْحِها مِن الكلامِ وحَذْفِها.

والثاني: أنَّ بَقَاءَها ذاتَ معنًى مِن الْمَعانِي التي تَرِدُ لها يُفْسِدُ الكلامَ، ويُخِلُّ به؛ ألستَ تَرىأنَّكَ لا تَقولُ: فِي هَذَا الشيءِ كالطُّولِ. وإنما تقولُ: فِي هَذَا الشيءِ طُولٌ. فافْهَمْ هذا؛ فإنَّه يُفيدُكَ. وتَخريجُ البيتِ عَلَى زِيادةِ «الكافِ» هو تَخريجُ جَماعةٍ مِن النُّحاةِ؛ مِنهم: الرَّضِيُّ فِي «شرْحِ الكافِيَةِ»، وابنُ عُصْفُورٍ، وابنُ جِنِّيٍّ فِي «سِرِّ الصِّناعةِ» (١/ ٣٠١)، وأبو عليٍّ الفارِسِيُّ فِي «البَغْدادِيَّاتِ»، وابنُ السَّرَّاجِ فِي «الأُصولِ» (١/ ٢٩٥)، وقد حَمَلَ أبو عَلي عَلَى زِيادَةِ (الكافِ): قولَه تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقولَه سُبحانَه: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. قالَ: تَقديرُ الكلامِ: أَرَأَيْتَ الَّذِي حاجَّ إبراهيمَ فِي رَبِّه، أو الَّذِي مَرَّ عَلَى قَريَةٍ (م).

(٥) عجزه:

(**تكاد أيديهن تهوي في الزهق**)

كما في «الكنز اللغوي» لابن السكيت (ص٢١٤).

(٦) كما في «المقتضب» للمبرد (٤/ ٤١٨).

(٧) كما في «الإبانة» للصُّحَاري (١/ ٣٠٦)، و«الإنصاف» لابن الأنباري (١/ ١٧٢).

[ص][٣٧٨] واسْتُعْمِلَ اسْمًا، وكذا (عن، وعَلَى) مِن أَجْلِ ذا عليهما (مِن) دَخَلَا

[استعمال الكاف اسمًا] [ش] استُعْمِلَ (الكافُ) اسْمًا قَليلًا؛ كقولِه(١):

٢١١ ـ أَتَنْتَهُونَ ولنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ(٢)

فـ(الكافُ): اسمٌ مَرفوعٌ على الفاعليَّةِ، والعاملُ فيه (يَنْهَى)، والتقديرُ: ولن يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ.

واستُعْمِلَتْ (**على**) و(**عن**) اسْمَيْنِ عندَ دُخولِ (**مِن**) عليهما(٣)، وتكونُ (**على**) بمعنى (فَوْق)، و(**عن**) بمعنى (جانِب)، ومنه قولُه(٤):

٢١٢ ـ غَدَتْ(٥) مِن عليه بعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ(٦) مَجْهَلِ(٧)

---

(١) هو: الأَعْشَى مَيمون بن قَيْسٍ؛ في «ديوانه» (ص٩٩).

(٢) المعنى: لا ينهى أصحاب الجور مثل طعن جاء في غيب فيه الزيت والفتل ـ كما في شرح المعلقات (ص٣٥).

(م) والشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**كالطَّعْنِ**)؛ فإنَّ (الكافَ) فيه اسمٌ بمعنَى (**مِثْل**)، وَهِيَ فَاعِلٌ لقولِه: (**يَنْهَى**).

(٣) ظاهره: قصر اسميتها على ذلك. وليس كذلك؛ فإن قولك: (زيد على السطح)، و(سرت عن البلد) ـ يحتمل الحرفية والاسمية؛ فإذا دخلت (من) تعينًا للاسمية، وكذا غير (من)؛ فإن (عن) جرت بـ(على) نادرًا، ولذا جعل المتن دخولها شاهدًا للاسمية، لا ضابطًا فكان الأولى للشارح موافقته. ومما يرد اسمًا (إلى) بمعنى (المنتهى)، وترد منونة بمعنى (النعمة)، و(من) بمعنى (بعض) ـ كما عند الزمخشري [«المفصل» (ص٣٧٩)]، والطيبي، وترد (علا) فعلًا ماضيًا من العلو، ومن أمرًا من المين، وهو الكذب فاستكملا أقسام الكلمة. «خضري» (١/ ٢٣٦).

(٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٤٠): «قائله: هو مزاحم بن الحارث العقيلي، وهو إسلامي، قاله أبو حاتم وأبو الفرج [«الأغاني» (١٩/ ٩٨)]، وهو الصحيح. لا ما قاله ابن سِيده: إنه جاهلي».

(٥) في (ك): «غدوت».

(٦) في (ك)، و«أدب الكاتب» (ص٥٠٤)، و«الإيضاح» للفارسي (ص٢٥٩)، و«الإبانة» (١/ ٣٦٢): «ببيداء».

قلت: الزِّيْزاءُ ـ الأرضُ الغليظة.

(٧) البيت وصف لقطاةٍ غدت عن فرخها طالبة للورد بعد تمام الخمس. =

أيْ: غَدَتْ مِن فَوْقِه. وقولُه[١]:

٢١٣ ـ ولقَدْ[٢] أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي[٣][٤]

أيْ: مِن جانِبِ يَمِينِي.

[ص] **[٣٧٩]** و(مذْ، ومُنذُ) اسمانِ حيثُ رَفَعَا أو أُولِيَا الفعلَ، كـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

[٣٨٠] وإن يَجُرَّا في مُضِيٍّ فـ(كَمِنْ) هما، وفي الحضورِ معنَى (في) اسْتَبِنْ

[ش] [استعمال مذ ومنذ] تُستعْمَلُ **(مُذْ ومُنذُ)** اسْمَيْنِ؛ إذا وَقَعَ بعدَهما الاسمُ مَرفوعًا، أو: وقَعَ بعْدَهما فعْلٌ، **فمِثالُ الأوَّلِ**: (ما رَأيتُه مُذْ يَومُ الْجُمُعَةِ)، أو (مُذْ شَهْرُنا)، فـ**(مُذْ)**: اسمٌ مُبتدأٌ خَبَرُه ما بعدَه، وكذلك **(مُنْذُ)**، وجَوَّزَ بعضُهم: أنْ يَكونَا خَبَرَيْنِ لِمَا بَعْدَهما[٥].

= (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مِن عَليهِ)**؛ حَيْثُ وَرَدَ **(عن)** اسْمًا بمعنى فوق؛ بدَليلِ دُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليه.

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٤٣): «قائله: هو قطري بن الفجاءة الخارجي».

(٢) في (ك)، و«زهر الآداب» (٤/ ١٠٩٩)، و«شرح المفصل» (٤/ ٥٠٠)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٩٣): «فلقد». وهما روايتان.

(٣) في «شرح التسهيل» (٣/ ١٤٠)، و«جامع الدروس» للغلاييني (٣/ ١٧٧): «وشمالي».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مِن عنْ)**؛ حيث استَعْمَلَ **(عن)** اسْمًا بمعنى **(جِهَةٍ)**، ودَليلُ ذلك: أنَّهُ أَدْخَلَ عليه حرْفَ الْجَرِّ.

(٥) أي: ظرفيين بمعنى بين وبين؛ متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما، فمعنى: (ما لقيته مذ يومان): (بيني وبين لقائه يومان). **واعترض**: بأن فيه ظرفية الشيء؛ وهو يومان في نفسه. وهو (مذ)؛ لأنها حينئذ زمانية بمعنى بين. **وأجيب**: بأن هذا يرد على قولهم: (بيني وبين لقائه يومان)، وهو جائز بلا نكير؛ فما كان جوابًا عنه فهو الجواب عن هذا؛ (دماميني).

وحاصل الجواب: أن الزمان المتخيَّل يكون ظرفًا للحقيقي؛ كما في قولهم: (أمس قبل اليوم)؛ أي: في زمن متخيل قبل اليوم، وهذا منه. **بقي**: أن هذا التفسير لا يطرد، فيما إذا قلت في يوم الأحد: (ما رأيته مذ يوم الجمعة)؛ لأن بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت، لا الجمعة فقط.

وأجيب: بأنه على حذف العاطف؛ أي: الجمعة وما بعده إلى الآن، وجملة (مذ) =

ومِثالُ الثاني: (جِئتُ مُذْ دَعَا)، فـ(**مُذْ**): اسمٌ مَنصوبُ الْمَحَلِّ على الظَّرْفِيَّةِ، والعامِلُ فيه (**جِئتُ**).

وإنْ وَقَعَ ما بعدَهما مَجرورًا؛ فهما حرْفَا جَرٍّ بمعنى (مِن)؛ إنْ كانَ الْمَجرورُ ماضِيًا، نحوُ: (ما رَأيتُه مُذْ يَومِ الْجُمُعَةِ)؛ أيْ: مِن يَومِ الْجُمُعَةِ، وبمعنى (**في**) إنْ كانَ حاضِرًا، نحوُ: (ما رَأيتُه مُذْ يَوْمِنا)؛ أيْ: في يَوْمِنا.

[ص] **[٣٨١]** وبعدَ (مِن، وعن، وباءٍ) زِيدَ (مَا) فلَمْ يَعُقْ عن عَمَلٍ قد عُلِمَا

[ش] تُزادُ (**ما**) بعْدَ (مِن وعن والباءِ)؛ فلا تَكُفُّها عن العمَلِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، وقولِه تعالَى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقولِه تعالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

[ص] **[٣٨٢]** وزِيدَ بعدَ (رُبَّ، والكافِ) فَكَفّْ وقد تَلِيهِمَا وجَرٌّ لم يُكَفّْ

[زيادة (ما) بعد حروف الجر]

[ش] تُزادُ (ما) بعْدَ (**الكافِ**) و(**رُبَّ**)، فتَكُفُّهما[1] عن العمَلِ؛ كقولِه:

= وما بعدها على هذا القول وما قبله ـ مستأنفة استئنافًا بيانيًّا. لا مرتبطة بالجملة الأولى.

وقيل: إنهما ظرفان مضافان لجملة فعلية؛ لأن المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف؛ أي: مذ كان أو مضى يومان، وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما؛ بملاحظة استمراره ـ إلى آن التكلم، فمعنى (ما رأيته مذ يوم الجمعة): انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضية، واستمر إلى الآن، فلا يصدق بالرؤية بعده. وقبل التكلم؛ حتى ينافي المقصود، وكذا يقال في: (سرت مذ كذا)، قاله «الخضري» (١/ ٢٣٧).

(١) (م) أنتَ تَعلَمُ أنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَدخُلُ عَلَى اسمٍ مفرَدٍ ـ أي: غيرِ جُملةٍ ـ فيَجُرُّه، فالكَفُّ: هو أنْ تَحُولَ (ما) بينَ (رُبَّ) والكافِ، وبينَ مَا يَقْتَضِيهِ كلُّ حَرْفٍ مِنهما، وَهوَ الدُّخولُ عَلَى الاسمِ المفرَدِ وجَرُّه، **وَذلِك**: بأنْ تُهَيِّئَهما للدُّخولِ عَلَى الْجُمَلِ، اسْمِيَّةً كانَتْ أو فِعليَّةً، فأَمَّا دُخُولُهما عَلَى الْجُمَلِ الاسمِيَّةِ: فقَد استَشْهَدَ له الشارِحُ (ش٢١٤ و٢١٥)، وأمَّا دُخولُهما عَلَى الْجُمَلِ الفِعليَّةِ: فمِنه قولُ جَذِيمَةَ الأَبْرَشِ: =

٢١٤ ـ فإنَّ[١] الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ[٢]

وقولِه[٣]:

٢١٥ ـ رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وعَنَاجِيجُ[٤] بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ[٥]

وقد تُزادُ بعدَهما، ولا[٦] تَكُفُّهُما عن العمَلِ، وهو قَلِيلٌ؛ كقولِه[٧]:

= رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

ومنه قَوْلُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ ـ فِي أَحَدِ تخريجاتِه:

لا تَشْتُمِ الناسَ كَمَا لا تُشْتَمُ (م)

(١) في «البيان والتبيين» (٣/ ٢٦٩)، و«الحيوان» (١/ ٢٤٢)، و«الممتع» (ص١٧٥): «رأيت»، وفي «المنتخب» (ص٦٨٦): «وجدت». وفي «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٥٥١): «وجدنا».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كما الْحَبِطَاتُ)**؛ حَيْثُ زِيدَتْ **(ما)** بعْدَ الكافِ، فمَنَعَتْها مِن جَرِّ مَا بعدَها، ووَقَعَ بعدَها جُملةٌ مِن مُبتَدَأٍ وخَبَرٍ.

(٣) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٦٠): «قائله: هو أبو دؤاد الجارية بن الحجاج؛ أحد بني برد بن أقصى بن أياد».

(٤) قال البدر العيني ـ ما ملخصه: **(الجامل)** ـ بالجيم؛ جماعةُ الإبل، لا واحد لها من لفظها، و**(المؤبل)**: بضم الميم وبفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة؛ جمع وابل. يقال: إبل مؤبل إذا كانت للقنية. وقوله: **(وعناجيج)**: الخيول الطوال الأعناق، وهو جمع **(عنجوج)**؛ بضم العين والجيمين، قوله: **(المهار)** ـ بكسر الميم، جمع مهر، وهو ولد الفرس.

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ربما الجامِلُ فيهم)**؛ حَيْثُ دَخَلَتْ **(ما)** الزائِدَةُ عَلَى **(رُبَّ)**؛ فكَفَّتْها عن عمَلِ الْجَرِّ فيما بعدَها، وسَوَّغَتْ دُخولَها عَلَى الجُمْلَةِ الابتدائيَّةِ. ودُخولُ **(رُبَّ)** المكفوفةِ عَلَى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ ـ شاذٌّ عند سِيبَوَيْهِ [(٣/ ١١٥)]؛ لأنها عندَه حِينَئِذٍ: تَخْتَصُّ بالجُمَلِ الفِعليَّةِ، وعندَ أبي العَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ [«المقتضب» (٢/ ٥٥)]: لا تَخْتَصُّ (رُبَّ) المكفوفةُ بجُملةٍ دُونَ جُملةٍ، فليسَ فِي البيتِ شُذوذٌ عِندَه (م).

(٦) في (ك)، (ع): «فلا».

(٧) في (ع): «ومنه قوله». قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٢٧٢): «قائله: هو زياد الأعجم».

٢١٦ ـ مَـاوِيَّ يَـا رُبَّـتَـمَـا غَـارَةٍ شَعْوَاءَ كاللَّذْعَةِ بالْمِيسَمِ(١)

وقولِه:

٢١٧ ـ ونَـنْـصُـرُ مَـوْلَانَـا ونَـعْـلَـمُ أنَّـهُ كما الناسِ مَجرومٌ عليه وجَارِمُ(٢)

[حذف ربَّ وإبقاء عملها] [ص] [٣٨٣] وحُذِفَتْ (رُبَّ) فجَرَّتْ بعدَ (بَلْ والْفَا)، وبعدَ (الواوِ) شاعَ ذا العَمَلْ

[ش] لا يَجوزُ حذْفُ حرْفِ الْجَرِّ وإبقاءُ عمَلِه ـ إلَّا في (رُبَّ) بعْدَ (الواو)، وفيما سنَذْكُرُه. وقد وَرَدَ حذْفُها بعْدَ (الفَاءِ) و(بل) قليلًا، فمِثالُه بعْدَ الواوِ: قولُه(٣):

وقاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي(٤) الْمُخْتَرَقْنْ(٥)

ومِثالُه بعْدَ الفاءِ: قَولُه(٦):

٢١٨ ـ فمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ(٧) فأَلْهَيْتُهَا عنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ(٨)

---

(١) قال العيني: قوله: (غارة): اسم من أغاري غير، و«الشعواء»: الفاشية المتفرقة، قوله: (كاللذعة) [بالذال المعجمة والعين المهملة؛ من لذعته النار إذا أحرقته، و(الميسم) ـ بكسر الميم؛ آلة الوسم، وهو المكوى.
(م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (رُبَّتَمَا غَارَةٍ)؛ حَيْثُ دَخلَتْ (ما) الزائِدَةُ التي مِن شَأْنِها أنْ تَكُفَّ حَرْفَ الْجَرِّ عن عمَلِ الْجَرِّ ـ عَلَى (رُبَّ)؛ فلم تَكُفَّها عن عَمَلِ الْجَرِّ فِي لَفْظِ مَا بعدَها (م).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (كما الناسِ)؛ حَيْثُ زِيدَتْ (ما) بعْدَ الكافِ، ولم تَمْنَعْها مِن عمَلِ الْجَرِّ فِي الاسمِ الَّذِي بَعْدَها (م).

(٣) ليس في (ع).

(٤) في (ع): «حاوٍ»، وفي (ك): «حاوي». (٥) تقَدَّمَ.

(٦) هو: امْرِئ القَيْسِ بن حُجْرٍ، في «ديوانه» (ص٣٣).

(٧) في (ع): «ومرضعًا». لكنها ليست في الرواية، ولذا قال في «شرح القصائد العشر» (ص١٩): «لو روى: (فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعًا)؛ لكان جيدًا، على أن تنصب مثلًا بـ(طرقت)، وتعطف (مرضعًا) عليه، إلا إنه لم يُرو».

(٨) في (ك)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص١٢١)، وغريب أبي عبيد (٤/ ٥٢)، و«الأضداد» (ص١٨٦): «مغيل». وهما روايتان. (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (فمِثْلِكِ) حَيْثُ جُرَّ بـ(رُبَّ) المحذوفَةِ بعْدَ الفاءِ (م).

ومِثالُه بعْدَ (بَلْ): قولُه[1]:

٢١٩ ـ بلْ بَلَدٍ مِلْءُ[2] الفِجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ[3]

(والشائِعُ مِن ذلك: حذْفُها بعْدَ الواوِ)[4]، وقد شَذَّ الْجَرُّ بـ(رُبَّ) مَحذوفةً، مِن غيرِ أنْ يَتقَدَّمَها شَيءٌ؛ كقولِهِ[5]:

٢٢٠ ـ رسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ[6]

[ص] **[٣٨٤] وقد يُجَرُّ بسِوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ، وبعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا**

[ش] الْجَرُّ بغَيْرِ (رُبَّ) مَحذوفًا على قِسمينِ: مُطَّرِدٍ، وغَيْرِ مُطَّرِدٍ. [الجر بغير (ربَّ)]

فغَيْرُ الْمُطَّرِدِ: كقَولِ رُؤبةَ[7] ـ لِمَن قالَ له: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟) ـ (خَيْرٍ، وَالحمْدُ للهِ)، التقديرُ: على خَيْرٍ. (وقولِ الشاعِرِ)[8]:

٢٢١ ـ إذا قِيلَ: أيُّ الناسِ شَرُّ[9] قَبِيلَةٍ[10] (أشارَتْ كُلَيْبٍ)[11] بالأَكُفِّ الأَصابِعُ[12]

---

(١) هو: رُؤْبَة بن العَجَّاجِ ـ في «ديوانه» (ص١٥٠).

(٢) رسمت في (ع): «ملاء».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بلْ بَلَدٍ**)؛ حَيْثُ جَرَّ (**بلَدٍ**) بـ(**رُبَّ**) المحذوفةِ بعْدَ (**بَلْ**).

(٤) ما بين القوسين سقط من (ك).

(٥) هو: جميل بثينة ـ في «ديوانه» (ص١٨٨ ـ ١٩٠).

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**رَسْمِ دارٍ**) ـ فِي رِوايةِ الْجَرِّ ـ حَيْثُ جَرَّ قولَه: (**رَسْمِ**) برُبَّ مَحْذُوفًا؛ مِن غيرِ أنْ يَكُونَ مَسبوقًا بأَحَدِ الحروفِ الثلاثةِ: (الواوِ، والفاءِ، وبلْ)، وَذَلِكَ شاذٌّ (م).

(٧) كما في «شرح الألفية» لابن الناظم (ص٢٧٠).

(٨) في (ك)، (ع): «وكقول الشاعر». وهو: الفرزدق في «ديوانه» (ص٥٢٠)

(٩) تقرأ بوجهين: (شرٌّ قبيلةً)، و(شرُّ قبيلةٍ) ـ كما في «شرح النقائض» (٣/ ٨٢٨).

(١٠) في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٢٤)، (٣/ ١٩٣)، و«التذييل» (١١/ ٣٢٣): «عصابة».

(١١) في «مجمل اللغة» (ص٥٠١)، و«مقاييس اللغة» (٣/ ١٨٢): «أشرت كليبًا». وعليها فلا شاهد. بل قال في «خزانة البغدادي» (٩/ ١١٣) ـ ما نصه: «أنشده أبو علي الفارسي، في «التذكرة القصرية»: بالرفع. وكذا رأيته في «شرح المناقضات». قال شارحها: أراد أشارت الأصابع: هذه كليب».

(١٢) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**أشارت كُلَيْبٍ**)؛ حَيْثُ جَرَّ قولَه: (**كُليبٍ**) بحَرْفِ جَرٍّ =

أيْ: أَشارَتْ إلى كُلَيْبٍ. وقولِه:

٢٢٢ ـ وكَرِيمَةٍ مِن آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ   حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأَعْلَامِ[(١)]

أيْ: فارْتَقَى إلى الأعلامِ.

والْمُطَّرِدُ: كقولِكَ[(٢)]: (بكَمْ دِرْهَم اشتَرَيْتَ هذا؟)؛ فـ(دِرْهَم): مَجرورٌ بـ(مِن)[(٣)] مَحذوفَةً عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[(٤)] والخليلِ، وبالإضافةِ ـ عندَ الزَّجَّاجِ[(٥)]. فعَلَى مَذهَبِ سيبَوَيْهِ والخليلِ: يَكونُ الجارُّ قد حُذِفَ وأُبْقِيَ عمَلُه، وهذا مُطَّرِدٌ عندَهما في مُمَيِّزِ (كَمْ) الِاستفهاميَّةِ؛ إذا دخَلَ عليها حرْفُ الْجَرِّ.

❁ ❁ ❁

= محذوفٍ، والجَرُّ بالحرْفِ المحذوفِ ـ غيرَ مَا سبَقَ ذِكْرُه ـ شاذٌّ (م).

(١) (م) هَذَا البيتُ مِن الشواهِدِ التي لا يُعْلَمُ قائِلُها. و فِي هَذَا البَيْتِ عِدَّةُ شَواهِدَ للنُّحاةِ: **أَوَّلُها، وثانِيهَا** فِي قولِه: **(كَرِيمةٍ)**؛ حَيْثُ جَرَّ هذه الكلِمَةَ بـ(رُبَّ) مَحذوفةٍ بعْدَ (الواوِ)، وحيثُ أَلْحَقَ (التاءَ) الدالَّةَ عَلَى المبالَغَةِ لصِيغَةِ فَعيلٍ، وهذا نادِرٌ، والكثيرُ: أنْ تَلحَقَ صِيغةَ (فَعَّالٍ)؛ كـ(عَلَّامَةٍ ونَسَّابَةٍ)، أو صِيغَةَ (مِفْعَالٍ): كـ(مِهْذَارَةٍ، أو صِيغَةَ (فَعُولٍ): كـ(فَرُوقَةٍ). **وثالِثُها**: وَهوَ الْمُرادُ هنا، قَوْلُهُ: **(فارْتَقى الأعلامِ)**؛ حَيْثُ جَرَّ قولَه: **(الأعلامِ)** بحَرْفِ جَرٍّ مَحذوفٍ، وَذَلِكَ شاذٌّ. **ورابعُها**: فِي قولِه: **(قَيْسَ)**؛ حَيْثُ مَنَعَه مِن الصرْفِ وَجَرَّه بِالفَتْحَةِ نِيابَةً عن الكَسْرَةِ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ اسمَ القَبيلةِ: فهو مَمنوعٌ مِن الصرْفِ؛ قِياسًا: للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ المعنوي، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ علَمَ مذكَّرٍ؛ كأبي القَبيلةِ، كَانَ مَنْعُه مِن الصرْفِ شاذًّا، وَهوَ ـ معَ شُذوذِه ـ مِمَّا له نَظائِرُ فِي شِعْرِ العرَبِ، ومِن نَظائِره قَوْلُ الأَخْطَلِ:

طَلَبَ الأَرزَاقَ بالكتائِبِ إِذْا هَوَتْ   بِشَبِيبَ غائِلَةُ النُّفوسِ غَرُورُ

فقَدْ مَنَعَ **(شَبِيبَ)** مِن الصرْفِ، وليسَ فيه عِلَّتَانِ، ومِثلُه قولُ الآخَرِ:

قالَتْ أُمَيْمَةُ: مَا لثَابِتَ شاخِصًا   عاري الأَشَاجِعِ نَاحِلًا كالْمُنْصُلِ (م)

(٢) في (ك): «كقولك».

(٣) قال ابن الوراق في: «علل النحو» (ص٣١٥): باتفاق النحويين! وفيه نظر.

(٤) «الكتاب» (٢/ ١٥٨).

(٥) نقله عنه النحاس ـ كما في: «شرح التسهيل» (٢/ ٤١٩).

الفهارس العامة

- فهرس الموضوعات والفوائد.
- فهرس موضوعات.

فهرس الموضوعات والفوائد

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
المشبه بالفعل	٣٥٧
وجوب تأخر الفاعل عن فعله	٣٥٧
الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع	٣٥٩
حكم الفعل مع الفاعل المؤنث من حيث التذكير والتأنيث	٣٦٠
الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع	٣٦١
حذف الفعل جوازًا	٣٦٥
حذف الفعل وجوبًا	٣٦٥
هل يجوزُ تقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ	٣٦٦
وجوب تأنيث الفعل	٣٦٧
وجوب حذف التاء إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ والفاعلِ المؤنَّثِ بـ(إلا)	٣٦٨
حذف التاء بدون فاصل	٣٧٠
حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعًا	٣٧٠
الأصل في الفاعل	٣٧٣
الأصل في المفعول	٣٧٣
مواضع وجوب تقديم المفعول على الفعل	٣٧٣
ما جاز تقدم المفعول وتأخره	٣٧٤
وجوب تقديم الفاعل	٣٧٥
اللغة وضعت للإفهام	٣٧٦
القرائن الدالة على الفاعل	٣٧٦
أحكام المحصور من فاعل ومفعولٍ	٣٧٧
أمثلة للحصر	٣٧٧

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة **الصفحة**

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

فهرس موضوعات تحقيق شرح ابن عقيل

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مفكرة

مفكرة

دار ابن الجوزي 8428146
9 786038 245620